



# كتاب

شرح المَكْثُورِي على أَلْفِيَّةِ ابنِ مالك

لأبي زيد عبد الرحمن على بن صالح المَكْثُودِي ٨٠٧ هـ

صُورٌ مِّنَ الْمَخْطُوطِ

كتاب  
شرح شيخ الاسلام والمسلمين وعمدة  
المحققين والمدققين العالم  
العلامة الشيخ المكي علي  
الاعيني في الخوارزم  
لله تعالى واعاد  
علينا من بركاته  
في الدين والدنيا  
والآخرة  
امين  
لم

١١ < ٣  
١٤ - ٢٢



صفحة العنوان من المخطوطة \* الأصل \*

والسلام  
الحمد لله رب العالمين وصلاته على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين  
والحمد لله رب العالمين أما بعد فقد استخرج مختصر على الفقه  
ابن مالك معذّب المتأصّد وافصح المسالك فنهجهم فيه  
المتألف لها ويكتفي بما فيها حفا ظها معوية عن أعراب  
إرباسها ومعتبة لما سؤد من عباراتها من غير تغرض  
للمغل عليها والأصلحة غير ههنا الديها ولا (أشار سؤاهم  
الإمام الأبرار منه ولا إيرادها ههنا إلا ما أسند وجهه عنه  
يستفيد به المادي ويستغفنه الشاوي والأبا عك  
علي ذلك أن بعضه العالمة المستعريف والاعتقيد  
الاجتهدي من المصنفين يفتيها المتألفين معروفة  
لنظيرها طلب متى إن اصنع شرحا على نحو ساذكره  
وإبين أنما ظها ومعاينها على حسب ما وصفت له  
فأجبت له إلى ما اختار على علي وأسعفته بما المادي  
والله سبحانه وتعالى يعفنا وإياه بالمعلم وسر زفنا  
وإياه سلاسة الأراكم والهمز كنهه وكرمه  
فأرجو الله ما كماله المستطفي وآله المستعفيين والسلام  
محمدا علي الرسول المصطفى وآله المستعفيين والسلام

١  
 صلبه ناب و عشر متعلوه بناج وهو مصدر ثان و خبره اسم  
 فعل والجملة خبر الاول ثم ان اسم الفعل يكون بمعنى الامر  
 ومعنى المضارع ومعنى الماضي وقد اشار الى الاول بقوله  
 وما معنى فعل كامين كثر لغيران ورواد اسم الفعل  
 في كلام العرب بمعنى الامر كثير وكثير تكثرته ان منه نوعا  
 مقبضا وهو فعال من الثلاث كثرنا وليس من الثالث  
 والثالث مقبض ومثل ما مير وهو بمعنى استجبت لادبار  
 الى الثاني والثالث بقوله وعينه وكوثر وهنات تستر  
 بمعنى ان عينه اسم الفعل بمعنى الامر تترأى قلا وشمل قوله  
 عينه ما معنى المضارع وقد مثله بقوله كوثر ومعناه ك  
 اتجلى وما معنى الماضي وقد مثله بقوله هيهات ومعناه  
 يتخذ فاعلم ان من اسم الافعال ما هو في الاصل جار مجرور  
 وظرف وهذا مثل اليها يوقعه والفعال من اسماء عليه كما  
 وهكرا ذونك مع اليك فاذ ثلثة امثله ان تترأى  
 والمجرور والظرف فعليلك بمعنى التزم وهو متعدي  
 بنفسه كقوله تعالى عليكم انفسكم وآياتكم تلك عليكم  
 يزيد وذلك معنى خلا كقولك ذنك زيد اى خذ زيدا  
 واليك بمعنى تح ويعدى بمعنى تحو اليك عنى اى تح عنى  
 وهذا النوع مسبوغ والمسبوغ منه احاد عشر لفعلها

١١٧

١  
 الامانة لله كره وكذلك دك انت وعملك ولديك ودرالك  
 وامامك ومكانك وبعلك ولتعمل مبتدا ومن اسماء  
 عليك مبتدا وخبره موضع خبر الاول ولا وذلك مبتدا  
 وخبره هكذا انها للشيء ثم قال كذا رويد بلبه  
 ناصيب بمعنى ان رويد وبله من اسم الافعال بشرط  
 كونهما ناصيب كقولك رويدا وبله عمر اقل خفض  
 ما بعدهما كانهما مصدرين والى ذلك اشار بقوله ويعملان  
 المحض مصدرين خور ويزيد وبله وبله ومعنى رويدا اذا  
 كان اسم فعل سهل واذا كان مصدرا الهما لا ومعنى يذرا اذا  
 كان اسم فعل دح واذا كان مصدرا كافرهم ان الفقه  
 في رويد وبله صيغة نالان اسم الافعال كلها مستهية واذا  
 كانا مصدرين ففقههما فنتجه اعراب لان لصا در معرديه  
 وظهر مرقوله مصدرين انه خور فيها التوسك وضب  
 ما بعدهما نهما وهو الاصل في المصدر للمضارع ورويد وبله  
 مبتدان والخبر كذا ناصيب حال من الضمير المستتر  
 في المجرور الواقع خبر اوصد رين حال من فاعل يعملان  
 وادهم في العملان ناصيب على رويد وبله في اللوط لا في  
 المعنى فان رويد وبله اذا كانا اسمي فعمل غير الدن يكونان  
 مصدرين في المعنى ثم قال ونالما يتوب عنه من عمل لها



فخرج الى ابيه اعزته وانكسبه بالنظام سهو منه ثم قال فاحملوه  
سحبيا على كبحي خيبر بني ايسلها والمهاضر اكثر غيرهم فنه  
وحكمه الما خلفه من الخيل فلهذا لما اذ لم يراه حتى كذا به بالماله على  
سددنا فخرنا له عليه وسلم وعكاه بالاعياه ومصلها حال من  
العهود لم تلوه خيبر بني بل من تخاروا وسلا في موضع نفسيه والى العن  
جميع ائمتهم وهو تحت الايه واليه مرجع بارو المستعير الى ارضه  
الغنيه الما يرا بها وقد صرح الترمذي باناه صدر ورجعه صاحب  
الى الاجامه استقامه ذلك اختاروا منه فخلق يا حاله الزندركيكون  
تبع العدي من ايلات المصدر يوضع به المغرد والميتي والمجوع وقد  
جا الاخيار به عن المغرد كقولهم قد ضل بي عبدا فيكم جيسره امة من  
خيلهم وصنوا منه ايضا بالستكر وقال في اللؤلؤ كان له له  
ولقد وططحت عليه وطقت قد اننا على حاله راجعه من  
المخرج والاعراب واستعوني ما ما وعذرا به من ازل النكاحا  
ثم انما ضاها به في العاني والذاني لم يدع منه الما في خصيه  
الطباكره فاعانا يوحيه ذنبا لما في رثه اخصاره وفاده  
الطباكره على كبحي خيبر بني ايسلها والمهاضر اكثر غيرهم  
وانكسبه له عرصي وبعو الوكل والاحول والافاق والانه العلي العظيم

قوله المشرك والملاح في مجلسه وعوضه وحسنه في ادم الارواح  
قد روي في غير موضع الا في نسخة واحدة في نسخة اخرى في نسخة اخرى

[illegible]

三、

[illegible]

[illegible]

الورقة الأخيرة من النسخة ظ

۱۵۵۸

[illegible]

البورقة الأولى من النسخة

[illegible][illegible]

۱۵۳۵

[illegible]

المورقة الأولى من النسخة ن

وإستوفينا ما وعدنا به في قلب الكتاب فنجشرح مكرراً لما قصدنا به من  
الإنصاف والنوابذ ينتفع به الأباذي وليست عندنا إلا ما ذكرى موافقاً لما أقرت به  
موقفاً لما اردت من إختصاره وقصده فأكمله على ما ينبغي من التيسير والسهولة  
والسهولة ونفخ من التبسيط والكتمان فهو حسي ونعم الأكيد وهو كثر من  
العلمين ثم الكتاب لعون الملك الوهاب.

وذكر استعانة بعض الأفاضل على  
سماكم على ما ذكرنا في كتابنا  
وهذا خلاصة ما تضمنه من  
أمره ربه على أكمل وجه  
ويعتبر به

تيسير

## أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق

م	اسم الباب	الصفحة
١	الكلام وما يتألف منه	٨٦ - ٧٩
٢	المعرب والمبني	١١٢ - ٨٧
٣	النكرة والمعرفة	١٢٩ - ١١٣
٤	العلم	١٣٦ - ١٣٠
٥	اسم الإشارة	١٤٢ - ١٣٧
٦	الموصول	١٦٢ - ١٤٣
٧	المعرف بأداة التعريف	١٦٩ - ١٦٣
٨	الابتداء	١٩٢ - ١٧٠
٩	كان وأخواتها	٢٠٥ - ١٩٣
١٠	ما لا ولا وأن المشبهات بليس	٢١٢ - ٢٠٦
١١	أفعال المقاربة	٢٢١ - ٢١٣
١٢	إن وأخواتها	٢٤١ - ٢٢٢
١٣	لا التي لنفي الجنس	٢٤٩ - ٢٤٢
١٤	ظن وأخواتها	٢٦٢ - ٢٥٠
١٥	أعلم وأرى	٢٦٥ - ٢٦٣
١٦	الفاعل	٢٧٦ - ٢٦٦
١٧	النائب عن الفاعل	٢٨٩ - ٢٧٧
١٨	الاشتغال	٢٩٩ - ٢٩٠
١٩	تعدى الفعل ولزومه	٣٠٧ - ٣٠٠
٢٠	التنازع في العمل	٣١٤ - ٣٠٨
٢١	المفعول المطلق	٣٢٥ - ٣١٥

م	اسم الباب	الصفحة
٢٢	المفعول له	٣٢٩ - ٣٢٦
٢٣	المفعول فيه	٣٣٧ - ٣٣٠
٢٤	المفعول معه	٣٤٣ - ٣٣٨
٢٥	الاستثناء	٣٥٩ - ٣٤٤
٢٦	الحال	٣٨٦ - ٣٦٠
٢٧	التمييز	٣٩٣ - ٣٨٧
٢٨	حروف الجر	٤١٥ - ٣٩٤
٢٩	الإضافة	٤٥١ - ٤١٦
٣٠	المضاف الى ياء المتكلم	٤٥٦ - ٤٥٢
٣١	إعمال المصدر	٥٦١ - ٤٥٧
٣٢	إعمال اسم الفاعل	٤٧٢ - ٤٦٢
٣٣	أبنية المصادر	٤٨٦ - ٤٧٣
٣٤	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها	٤٩٣ - ٤٨٧
٣٥	الصفة المشبهة باسم الفاعل	٥٠٧ - ٤٩٤
٣٦	التعجب	٥١٦ - ٥٠٨
٣٧	نعم وبمس وما جرى مجراهما	٥٢٧ - ٥١٧
٣٨	أفعل التفضيل	٥٣٥ - ٥٢٨
٣٩	النعت	٥٤٦ - ٥٣٦
٤٠	التوكيد	٥٥٥ - ٥٤٧
٤١	عطف البيان	٥٥٩ - ٥٥٦
٤٢	عطف النسق	٥٨١ - ٥٦٠
٤٣	البدل	٥٨٧ - ٥٨٢
٤٤	النداء	٥٩٧ - ٥٨٨
٤٥	فصل تابع ذي الضم	٦٠٣ - ٥٩٨
٤٦	المنادى المضاف الى ياء المتكلم	٦٠٨ - ٦٠٤

م	اسم الباب	الصفحة
٤٧	أسماء لازمت النداء	٦٠٩ - ٦١١
٤٨	الاستغاثة	٦١٢ - ٦١٥
٤٩	الندبة	٦١٦ - ٦٢٢
٥٠	الترخيم	٦٢٣ - ٦٣٣
٥١	الاختصاص	٦٣٤ - ٦٣٦
٥٢	التحذير والإغراء	٦٣٧ - ٦٤١
٥٣	أسماء الأفعال والأصوات	٦٤٢ - ٦٤٩
٥٤	نونا التوكيد	٦٥٠ - ٦٦١
٥٥	ما لا ينصرف	٦٦٢ - ٦٨٥
٥٦	إعراب الفعل	٦٨٦ - ٧٠٥
٥٧	عوامل الجزم	٧٠٦ - ٧٢١
٥٨	فصل لو	٧٢٢ - ٧٢٥
٥٩	أما ولولا ولوما	٧٢٦ - ٧٣١
٦٠	الإخبار بالذي والألف واللام	٧٣٢ - ٧٣٨
٦١	العدد	٧٣٩ - ٧٥٢
٦٢	كم وكأين وكذا	٧٥٣ - ٧٥٦
٦٣	الحكاية	٧٥٧ - ٧٦٢
٦٤	التأنيث	٧٦٣ - ٧٧١
٦٥	المقصور والممدود	٧٧٢ - ٧٧٥
٦٦	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما	٧٧٦ - ٧٨٦
٦٧	جمع التكسير	٧٨٧ - ٨٢١
٦٨	التصغير	٨٢٢ - ٨٤٠
٦٩	النسب	٨٤١ - ٨٦٢
٧٠	الوقف	٨٦٣ - ٨٧٨

م	اسم الباب	الصفحة
٧١	الإمالة	٨٧٩ - ٨٩١
٧٢	التصريف	٨٩٢ - ٩١٢
٧٣	زيادة همزة الوصل	٩١٣ - ٩١٨
٧٤	الإبدال	٩١٩ - ٩٤٢
٧٥	فصل من لام فعلى	٩٤٣ - ٩٤٤
٧٦	فصل أن يسكن السابق	٩٤٥ - ٩٥٣
٧٧	فصل في النقل	٩٥٤ - ٩٦٢
٧٨	فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه	٩٦٣ - ٩٦٥
٧٩	فصل في الاعلال بالحذف	٩٦٦ - ٩٦٩
٨٠	الإدغام	٩٧٠ - ٩٨٣



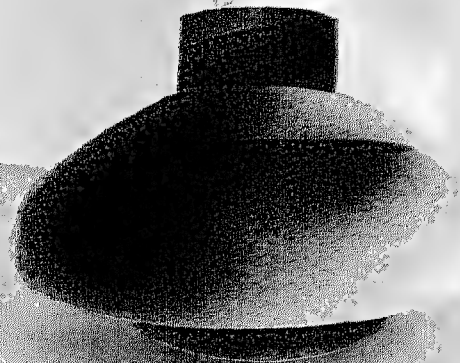
# شرح المكيدي

## علم الفقه ابن مالك

د. فاطمة الراجحي

الجزء الأول

جامعة الكويت - ١٩٩٣







# شرح المَكْذُوبِ على ألفية ابن مالك

لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المَكْذُوبِ ت ٨٠٧ هـ

## الجزء الأول

حققه وعلق عليه

الدكتورة فاطمة راشد الراجحي

مدرس النحو والصرف بجامعة الكويت

قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت - ١٩٩٣

## الإهداء

إلى الكويت ... لؤلؤة الخليج ... التي قبل أن تكون في صدفه كانت في القلب، والتي أزهرت الحياة العربية علما وفنا بحيث أصبحت وجوداً حقيقياً في كل عقل وفي كل مسيرة. والتي أعطتني - قبل كل شيء - أبا براء، وأماً حنوناً، وباقيات من الإخوة والأساتذة والأخوات والزميلات، فهى - على الرغم من الحنة - تبتسم، وتطرز الأمل في فجر قادم، ووطن لا يغيب.

إلى هؤلاء جميعاً ... أهدى هذا العمل الجاد، الذى أخذ سنوات من عمرى، وقد كان كل هذا بفضل الكويت الحبيبة، بعد أن رفع الله عنها إضر العدوان الآثم، وأعادها - كما كانت - علما خفاقا، وبستانا مزهرا فى كل نفس.

د. فاطمة الراجحي

١٩٩١/١٢/٥ م

## تقديم

بقلم الأستاذ الدكتور محمد حسين شرف  
استاذ النحو والصرف والعروض  
بكلية دار العلوم. جامعة القاهرة.



## بسم الله الرحمن الرحيم

يتوقف كثير من الطلبة والطالبات الراغبين فى الحصول على الماجستير والدكتوراه عن إحياء تراثنا العربى ومحاولة تحرير وتحقيق عين من عيوبه حرجا مما يشاع ويُقال عن التحقيق: من أنه لا يكون شخصية، ولا يشحذ عقلية، وأنه إلى الحرفة أقرب، وبالصنعة ألصق، ويمكننا أن نسلم بهذه المقولة، ونوافق أصحابها إذا وقف الأمر عند تصحيح نسخة من نسخ مخطوطة قدمت إلى المطبعة، وراجعها مصحها، وأخرج المخطوطة إلى الوجود مطبوعة، ووقف عمله فيها عند التصحيح، وخروج عدة مئات من نسخ الكتاب.

وتصحيح نسخة من كتاب للطبع شىء، وتحرير وتحقيق عين من التراث تحريراً علمياً وتحقيقاً فنياً يقوم على شقين:

- الشق الأول: يُدرّس فيه الأثر دراسة تُبرز أهميته، وتُعرف التعريف الكامل بصاحبه، وتوثق الأثر، وتوضح منهج صاحبه فيه ومصادر مادته، وشخصية المؤلف، وأثر كتابه فيمن بعده ... الخ.

- الشق الثانى: يُحقّق فيه الأثر تحقيقاً فنياً يقوم على مقابلة النسخ، وإثبات الفروق والتعليق الدقيق المقبول، والتخريج المطلوب للنصوص والآثار وتفسير الغريب، والتعريف بما يحتاج إلى تعريف، وتذييل كل ذلك بالفهارس الفنية، والمصادر المعيّنة ... الخ.

أقول: إن تصحيح نسخة من كتاب للطبع شىء وتحرير وتحقيق كتاب بهذا المعنى شىء آخر. إن التحقيق بهذا المفهوم يجمع بين الدراسة التى تحقق

الشخصية، والتحقيق الذى يضيف إلى خلق الشخصية اكتساب المهارة وإخراج عين من عيون تراثنا إلى النور.

وهذا قامت به ابنتنا الدكتورة فاطمة راشد الراجحي عندما تصدت لإحياء شرح «أبى زيد عبد الرحمن بن على بن المكوذى ت ٨٠٧ هـ» على ألفية «أبى عبدالله محمد جمال الدين بن مالك ت ٦٧٢ هـ» وشرح المكوذى الذى بين أيدينا من الشروح الميسرة التى تخلصت من الحشو والتفريع، والإغراق فى سوق الآراء الخلافية، واهتم - من قبيل التدريب - بإعراب مارآه فى حاجة إلى إعراب من أبيات الألفية تاركاً الإطالة والتفريع إلى شرحه الكبير عليها.

أقول: تصدت الباحثة لإحيائه: فقدّمت له بدارسة واعية شافية عرّفت بالمكوذى ومكانته العلمية، وثبّت كتبه، والكتاب المحقق: وثّقته، ووثّقت نسبته إلى صاحبه، وبيّنت منهجه فيه. ومصادر مادته، وموقفه من النحاة قبله، ومدى وضوح شخصية المكوذى فى شرحه وأثر الشرح فى الخالفين،

وجمعت فى التحقيق ما أمكنها جمعه من نسخ الكتاب، واتخذت أصل النسخ أساساً معتمداً فنقلته فى دقة، وراجعته فى إمعان، وقابلته بمقابلة واعية على بقية النسخ وأثبتت الفروق بطريقة علمية.

واهتمت اهتماماً بالغاً بتخريج ما يحتاج إلى تخريج من آيات القرآن والقراءات، والأحاديث، والأمثال، والقصيد والرجز، وتفسير ما يحتاج إلى تفسير - فى حدود ما هو مقبول - من الغريب النادر والبعيد الشارد، وحقّقت ما فيه من أسماء الرجال بقدر ما وصل إليه علمها، وضبطت كل لفظة تحتاج إلى ضبط يزيل اللبس والغموض.

ولم يفتها أن توضح فى هوامش التحقيق ما يحتاج إلى توضيح وبسط من

قَضَايا أثر فيها الشارح الإجمال مستعينة على ذلك بأمهات الكتب ووجهة نظر أئمة النحاة.

لقد بذلت كل ما تملك من جهد فى إخراج نسخة تجمع كل مقومات النسخة الدقيقة وكان لها - والحمد لله - إلى حد بعيد ما أرادت.

وذُيِّلَت التحقيق بالفهارس الفنية المتنوعة التى تُعَدُّ المفاتيح لما أُغلق من الكتاب، وذكرت المصادر التى رجعت إليها فى الدراسة والتحقيق مع أسماء مؤلفيها وتاريخ طبعها ومكان الطبع؛ ليرجع إليها مَنْ أراد عند الحاجة.

وإذا كان تحقيق ابنتنا فاطمة راشد الراجحي لشرح المكوِّدى على ألفية ابن مالك أولَ عمل تقوم به فى مجال تحقيق النصوص ونشرها، فإنَّ عملها هذا يؤكد خبرتها ومهارتها واستعدادها الطيب فى هذا الميدان، يؤكد هذا تقرير لجنة المناقشة الذى منحها درجة الدكتوراه، بمرتبة الشرف الأولى مع التوصية بطبع الرسالة.

هذا وتحقيق النصوص ونشرها عمل علمي جليل ننصح به لأبنائنا وبناتنا من طالبى الدراسات العليا لإحياء لثراث سلفنا، وإظهاراً لكنوزنا وتراثنا الذى لم ير بعد النور. وعلى الله الاعتماد، ومنه التوفيق والسداد.

حسين محمد محمد شرف

## مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على  
إمام المرسلين سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه  
الهادين المهتدين.

وبعد ...

فإنَّ شرح المُكُودِي على ألفية ابن مالك لأبي زيد عبد الرحمن بن علي بن  
صالح المُكُودِي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ يُعَدُّ من أشهر مؤلفاته وهو كتاب  
تعليمي مختصر. ومن المعروف أن علماء النحو والتصريف في كل الأمصار  
خلال القرنين الثامن والتاسع الهجريين وما بعدهما قد اهتموا واشتغلوا بألفية  
ابن مالك، شرحوا ألفاظها، وأوضحوا عباراتها، فهي رائدة المنظومات في فَنِّي  
النحو والصرف، وقد ظفرت باهتمام الكثير من النحاة والمعاصرين لابن مالك  
والخالفين له؛ حيث تناولوها بالدراسة والشرح والتعليق، ومن بين هذه  
الشروح شرح المُكُودِي الذي بين أيدينا. وقد وقع اختياري على هذا الشرح  
ليكون موضوعاً لدراستي للدكتوراه، وكان وراء هذا، الأسباب التالية:

١ - إيماني الشديد بالإسهام في إحياء تراثنا العربي ونشره، والوقوف عليه  
من خلال تحقيق مخطوطة ضمن مجموعة كبيرة من المخطوطات التي تضمها  
مكتبات العالم والتي هي بحاجة إلى إخراج ونشرٍ ليعم النفع بها ولتكون  
منارةً أمام الدارسين والساعين وراء العلم والمعرفة.

٢ - اختياري لهذا الشرح من بين شروح الألفية لم يأت جزافاً، وإنما جاء

من رغبة صادقة دفعتني للإلمام بكل أبواب النحو وقضاياها من خلال ألفية ابن مالك. فكان لا بد من اختيار هذا الشرح، وهو في الوقت نفسه لعالم مغربي لم تتم الإحاطة به وبشرحه، حيث أردت التعرف على مدى ما وصل إليه المغاربة من علم ودراية بعلمى النحو والصرف. فالمكودي من النحاة المغاربة المشهورين الذين كان لهم إسهام واضح في مجال الدراسات النحوية على الرغم من قلة الذين تناولوه بالدراسة ومما شُهرَ عنه أنه آخر من أقرأ كتاب سيويوه بفاس.

وللمكودي على ألفية ابن مالك شرحان:

أحدهما: صغير وهو الذى اتخذته موضوعاً للبحث والدراسة.

والثاني: كبير غير أنه لم يُتمّه، وإلى جانب هذا فإنه فى عِدَادِ الكتب المفقودة.

وقد اهتم كثير من العلماء بشرحه الصغير فعَلَّقَ عليه نحاةً لاحقون، وحشّئ عليه آخرون.

وترجع قيمة هذا الشرح إلى عدة أمور منها:

- اهتمام مؤلفه بإخراج كتاب تعليمي للشّاديين من طلبة علم النحو ليكون سهل التناول والفهم.

- يعتبر إضافةً جديدةً بالنسبة لشرح الألفية الأخرى لاهتمام مؤلفه بإعراب أبيات الألفية بهذه الصورة التى لم تشهدها أغلب شروح الألفية.

- الاعتماد على آراء من سبقه من النحاة الأوائل والاعتداد بما ذكره من آراء فى المسائل النحوية مع تفرده واستقلاله بآراء اجتهادية.

- أفاد من هذا الشرح عدد كبير من الخالفين فاعتمدوا عليه وأوردوا كثيراً

من الآراء التي صرح بها المؤيدى أو تفرد بها مثل الأزهرى، والأشمونى،  
والخضرى وغيرهم.

لذلك عقدت العزم على تحقيق هذا الشرح ودراسته، وقد بذلتُ فى تحقيق  
هذه الغاية كل ما استطعت بذله من جهد ووقت، مع محاولة السير وفق  
المنهج العلمى لتحقيق النصوص ونشرها.

وينقسم هذا البحث إلى قسمين:

القسم الأول: تمهيد: تناولت فيه ما يلي:

تعريف بالشارح، وأسرته ونسبه، والعصر الذى عاش فيه، شيوخه، تلاميذه.

ثم انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن مكانته العلمية وثقافته فى علوم اللغة  
والنحو والصرف والعروض، كما لم يقتصر علمه على اللغة العربية بل كان  
له علم ودراية بعلوم الفقه والأصول والأدب. ومن خلال اهتمامه بالأدب  
تفتحت لديه قريحة شعرية تمثلت فى كَمِّ لا بأس به من الأشعار والقصائد  
لعل أهمها وأشهرها مقصورته التى نظمها فى مدح خير البرية محمد بن  
عبد الله - صلى الله عليه وسلم - وقد ذكرت بعض النماذج من شعره.  
وكانت له مكانته بين العلماء فى فاس حيث تصدّر للتدريس فى مدارسها،  
وهو آخر من أقرأ كتاب سيبويه بها، وأول من شرح الألفية.

أما وفاته فقد كانت موضع اختلاف بين كُتّاب التراجم فمنهم من ذكر  
أن وفاته كانت سنة ٨٠١ هـ، ومنهم من ذكر أن وفاته كانت سنة ٨٠٧ هـ .

وفى الختام ذكرت آثاره العلمية التى بلغت تسعة كتب منها المخطوط  
والمطبوع والمفقود، وقد أثبت كل تلك الكتب، وذكرت نبذة موجزة عن  
كل كتاب وكنت قد حصلت على بعض كتبه بعد صعوبة بحث من

المغرب حيث تَمَكَّنْتُ من معرفة ما توفر منها مخطوطاً، وما هو مطبوع أو مفقود، إلى جانب الوقوف على بعض الحواشي على الشرح كحاشية محمد الوزاني المغربي، وحاشية محمد بن جلُّون، وكذلك شرح مقصورته في مدح النبي - صلى الله عليه وسلم - والذي قام بشرحها إلى جانب المرحوم عبد الله كنون العلامة المكي بن محمد البيضاوري والمفضل التطواني.

ثم انتقلت إلى الحديث عن شرح المَكُودِي على الألفية.

وتناولت فيه العناصر التالية:

أولاً: الشرح. الاسم الذي أُطلق عليه وتوثيق نسبته إلى صاحبه.

ثانياً: موضوعه.

شرح المَكُودِي على ألفية ابن مالك هذا هو الاسم الذي أطلقه عليه مؤلفه كذلك النسخ المخطوطة التي اعتمدت عليها في التحقيق، وقد وثِّقْتُ هذه النسبة من خلال رجوعى لفهارس المكتبات في العالم، والتي ورد فيها ذكر هذا الشرح إلى جانب الكتب التي ترجمت له.

انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن موضوع الكتاب وبأنه شرح لأبيات الألفية مع إعرابها، مع مناقشة المسائل النحوية وذكر الآراء التي دارت حولها.

القسم الثاني من هذا البحث يشتمل على النص المحقق وهو شرح المكودي على ألفية ابن مالك.

في بداية هذا القسم مدخل يتضمن وصفاً لنسخ الكتاب المخطوطة - والتي اعتمدت عليها في التحقيق - وصفاً يكشف غموضها كما هو متبع في منهج المحققين، بعدها بيِّنتُ منهجى في التحقيق ثم يأتى النص محققاً ومعلقاً

عليه وفق منهج ألزمت به نفسى ووضحته فى منهج التحقيق.

وأود الإشارة هنا إلى سبب اختيارى لهذا العدد من النسخ واعتمادى عليها جميعاً، فالشرح وإن كان مطبوعاً إلا أن طبعاته لم تخل من التحريف والتصحيح والأخطاء اللغوية والنحوية والإملائية فمن خلال مطالعتى للنسخة المطبوعة سنة ١٣٥١ هـ وقفت على بعض تلك الأخطاء وهى كما يلى:

- فى باب أعلم وأرى ص ٥٦ ورد خطأ فى قول ابن مالك على النحو التالى:

والثانى منهما كثنائى اثنى كسا

والصواب: والثان منهما كثنائى اثنى كسا

- وفى باب الحال ص ٨٧ ورد الشاهد التالى:

ولكنهم باتوا ولم أدرى

والصواب: لكنهم بانوا ولم أدر

- وفى باب الصفة المشبهة ص ١٢٤ جاء فى قول المكوذى:

وذلك قوله: فأرفع بها ونصب وجر مع أل

والصواب: وذلك قوله: فأرفع بها وانصب وجر مع أل.

- وفى باب الإبدال سقط من ص ٢٢٣ - ٢٤٠:

وكذلك جزء من فصل «من لام فعلى اسما».

وغير ذلك كثير، كذلك النسخ المخطوطة لم تخل أيضاً من ذلك وهذا راجع بطبيعة الحال إلى سهو النساخ مما يؤدى إلى تغيير لفظة من هنا وحذف حرف من هناك، ولذلك كثرت الفروق بين النسخ وهذا ما سنقف

عليه فى ثنايا هامش التحقيق، وهى رغم كثرتها إلا أننى أثرت إثباتها أمانة للنقل، والدقة فى إثبات الاختلاف بين النسخ حتى وإن كان ذلك الاختلاف بسيطاً كحذف حرف أو زيادته؛ ولذلك عقدت العزم على الاعتماد على هذا العدد من النسخ وهو سبع وإن كانت هذه الكثرة ستعرضنى للمساءلة - إلا أننى أقول إنه بعد اطلاعى على هذه النسخ وجدت اختلافاً بينها مما يستدعى الاعتماد عليها كلها. فالنسخة التى أطلقت عليها الأصل وهى نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بمكتبة الجامع الأزهر تمتاز بالقدم وجودة الخط ووضوحه رغم السقط الذى يبدأ من ورقة ١٢٦ أ - ١٢٦ ب فهى الأفضل، أما بقية النسخ فبعضها تعرض لآثار رطوبة وترميم مثل النسخ ش، ظ، ز.

وبعضها تعرضت أغلب الصفحات فيه للسقط أو بعض السطور كالنسخة ه ، ت، ومنها نسخ امتازت بصعوبة القراءة لأنها كُتبت بخط مغربي ردىء كالنسخة ش.

لذلك كان لا بد من ترتيبها زمنياً حسب تاريخ النسخ، لأنها تكمل بعضها بعضاً. وقد رمزت لها بالرموز التالية:

الأصل، ش، ه ، ز، ظ، ك، ت.

وعلى الرغم من هذا العدد من النسخ المخطوطة إلا أن ذلك لم يمنع من سقوط بعض الكلمات من جميع النسخ بما فى ذلك النسخة المطبوعة، وقد أثبتت بعض تلك الكلمات لحاجة السياق إليها، وقد ذكرت ذلك فى هامش التحقيق.

وكان حصولى على تلك المخطوطات بعد اطلاعى على كتب وفهارس المخطوطات الموجودة فى العالم ومراسلتى لتلك الجهات، وهى:

- نوادر المخطوطات العربية الموجودة فى مكتبات تركيا للدكتور رمضان ششن.
  - فهرس الكتب الموجودة بالمكتبة الأزهرية الجزء الرابع.
  - فهرس دار الكتب المصرية.
  - فهرس دار الكتب الظاهرية بدمشق.
  - فهرس الخزانة الصبيحية بسلا.
  - فهرس المخطوطات الموجودة فى الخزانة العامة بالرباط.
  - فهرس المخطوطات الموجودة بمكتبة ابن يوسف بمراكش.
- وقبل البدء بكتابة النسخة (الأصل) رجعت إلى بعض كتب تحقيق التراث للوقوف على الخطوط العريضة فى كيفية معالجة وتحقيق النصوص منها:
- ١ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبراجستراسر.
  - ٢ - تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ عبد السلام هارون.
  - ٣ - مناهج تحقيق التراث للأستاذ الدكتور رمضان عبد التواب.
  - ٤ - أسس تحقيق التراث العربى للأستاذ صلاح الدين المنجد.
- وبعد النص المحقق ذيلت البحث بالفهارس - وهى:
- أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق.
- ثانياً: الفهارس الفنية وتشمل:
- أ - فهرس الآيات القرآنية.
  - ب - فهرس الأحاديث النبوية.
  - ج - فهرس الأمثال.
  - د - فهرس الأشعار.

- هـ - فهرس الأرجاز.
- و - فهرس الأعلام.
- ز - فهرس الأماكن والبلدان.
- ح - فهرس القبائل والأمم والطوائف.

المصادر والمراجع وتشمل:

- أ - الرسائل الجامعية.
- ب - الكتب.
- ج - الدوريات.

وفى ختام هذه المقدمة ألتمس من كل قارئ لهذا الكتاب كل نقص أو قصور شاباً محاولتى هذه وحسبى أننى أخلصت النية، وبذلك أقصى ما استطعت من جهد فى خدمة هذا الأثر النفيس.

والله أسأل العون والتوفيق إنه نعم المولى ونعم النصير..

د. فاطمة راشد الراجحي

# المكودي نشأة وحياة

- ١ - المكودي صاحب الشرح: أ - تعريف به  
ب - مولده  
ج - أسرته ونسبه
- ٢ - عصره.
- ٣ - شيوخه.
- ٤ - تلاميذه.
- ٥ - مكانته العلمية.
- ٦ - ثقافته: أ - اللغة والنحو  
ب - الشعر
- ٧ - وفاته.
- ٨ - آثاره العلمية.

## أ - تعريف به:

هو أبو زيد<sup>(١)</sup> عبد الرحمن بن صالح المكوذي الفاسي الدار، والمختد<sup>(٢)</sup> والوفاة. الفقيه المالكي. شيخ فاضل وعالم جليل من علماء المغرب، وإن كان لم يأخذ ما يستحق من دراسة وبحث.

## ب - مولده:

ولد (أبو زيد) عبد الرحمن المكوذي سنة ٧٢٦ هـ ذكر ذلك عبد الله كنون<sup>(٣)</sup>

<sup>(١)</sup> «أبو زياد» كذا في توشيح الديباج ص ١١٥، ١١٦ والمعروف أن المغاربة والأندلسيين يكنون بأبي زيد لمن اسمه عبد الرحمن.

انظر ترجمته في:

الضوء اللامع للسخاوي ٤: ٩٧، والأعلام للزركلي ٤: ٩١.

شذرات الذهب لابن العماد ٨: ٤، بغية الوعاة للسيوطي ٨٣

نبيل الابتهاج للتنبكي ص ١٦٨، ١٦٩.

توشيح الديباج للقرافي ١١٥، ١١٦.

كشف الظنون لحاجي خليفة ١٥٢، ١١٦٦، هدية العارفين للبغدادي ١: ٥٢٩، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٥٨٢.

معجم المؤلفين لكحالة ٥: ١٥٦، أعلام المغرب بالأندلس لابن الأحمر ص ٣٧٢، بيوتات: غاس الكبرى

ص ١٠، جذوة الاقتباس للمكناسي ص ٢٢٩، ٤٠٣، درة الخجل للمكناسي ٣: ٨٤، وفيئات

الونشريسي ص ٢٣٣ شجرة النور الزكية لمخلوف ص ٢٤٩، إزالة الالتباس لابن سودة ص ٢٦١، سلوة

الأنفاس للكتاني ص ١٨٧ النبوغ المغربي لعبد الله كنون ص ٢١٠، شرح مقصورة المكوذي لعبد الله

كنون ص ٣، ذكريات مشاهير رجال المغرب، رقم ٢٠ لعبد الله كنون ص ٢٨، معجم المطبوعات

المغربية لعبد الله كنون ص ٣٣٢، الأدب المغربي لمحمد تلاويث ومحمد عفيفي ص ٢٧٨، شرح فتح

اللطيف لمحمد الدلاي ص ٣، ذخائر التراث العربي الإسلامي لعبد الجبار عبد الرحمن ٨٥٣، حاشية

ابن حمدون ١: ٢، حاشية الملوي ص ٢، فهرس الأسكوريال المجلد الأول ص ٦ معجم المطبوعات

العربية لسركيس ٢: ١٧٨٦.

<sup>(٢)</sup> المختد: أي الأصل.

<sup>(٣)</sup> انظر معجم المطبوعات المغربية ٣٣٢، ومعجم المطبوعات العربية لسركيس ٢: ١٧٨٦.

عبد الله كنون: من أبرز علماء المغرب، له مجموعة مهمة من المؤلفات عكست مناحي التفكير والإبداع

لديه، من بينها النبوغ المغربي تناول فيه تاريخ الأدب العربي، وسلسلة مشاهير رجال

المغرب صدر منها

أربعون جزءاً وما زالت هناك عشرة أجزاء قيد الطبع. شرح مقصورة المكوذي، وله أيضاً معجم المطبوعات

المغربية وكتب أخرى في الفقه والتاريخ والنقد الأدبي واللغوي والشعر، كان عضواً بمجامع اللغة العربية

بالقاهرة ودمشق وبغداد وعمان، وعضواً بأكاديمية المغرب، ورئيس المجلس الإقليمي بطنجة.

توفي عن عمر يناهز الثمانين عاماً في طنجة في يوليو ١٩٨٩ م.

ويوسف سركيس<sup>(١)</sup>، أما بقية المصادر التي ترجمت له فلم تحدد تاريخ مولده، والمعروف أن كتب التراجم تهتم بتاريخ الوفاة أكثر. أما ما ذكره الدلائي صاحب شرح فتح اللطيف في علم التصريف من أن المكوذي فرغ من إنشاء منظومته في علم التصريف سنة ثمان وسبعين وست مائة على ما رآه بخطه في آخر نسخة كتبها بيده. يعني المكوذي. وقد أجاز فيها أحد المغاربة وهو ابن مرزوق الحفيد من تلاميذه فإنه غير صحيح إذ لا يُعَقَّل أن يكون المكوذي قد وُلد في القرن السابع أي أدرك ثلاثة قرون، وألف هذه المنظومة سنة ٦٧٨ هـ، ولا يُعَقَّل أن يكون عبد الله كنون، ويوسف سركيس قد وقعا في خطأ.

وفي اعتقادي أنها سنة ٧٧٨ هـ أي قبل شرحه للألفية، والتي انتهى من تأليفها سنة ٧٩٩ هـ. وما ذكره الدلائي إنما هو سهو وخطأ منه أو من الناسخ.

### ج - أسرته ونسبه:

نشأ المكوذي في بيت علم وثروة وجاه وكتابة وعدالة، فدرج على شئنة أهل بيته من طلب العلم والجد في تحصيله، حيث كان بيتهم من بيوتات فاس العريقة في العلم والجاه، وكان لهم زقاق يعرف بهم يقال له قديماً عقبة المكوذي<sup>(٢)</sup>.

ومن بيت المكوذي الفقيه الكاتب عبد الرحمن محمد بن محمد المكوذي، كان يشهد عقد زيتون بن عطية بمدينة فاس أيام السلطان أبي

<sup>(١)</sup> انظر شرح فتح اللطيف ص ٣.

<sup>(٢)</sup> هي العقبة التي تسمى الآن المدايج بين سوق الرصيف ورحبة الزيب، كانت بها دار إسماعيل بن الأحمر أحد ملوك بني مرين. ممن عاصروا المكوذي. وقد هدمت تلك الدار والدور الأخرى التي كانت بتلك العقبة، وبنى مكانها جامع الرصيف.

انظر بيوتات فاس ص ١٠، وجدورة الاقتباس ص ٢٢٩.

سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق المريني<sup>(١)</sup>، وولده الفقيه الكاتب الشاعر المجيد أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن محمد المكنودي، والذي توفي بفاس أيضاً سنة ٧٥٣ هـ، ولم يبق أحد منهم في عصرنا اليوم<sup>(٢)</sup>.

وللمكنودي ولد اسمه حماد كان عالماً بالنحو ولكن دون والده .  
رحمهما الله . وكان له ولد صغير وقعت بينه وبين صبي مضاربة فغلب ولده  
الصبي والمكنودي ينظر فأشدد ارتجالاً:

نَحْنُ بَنُو مَكْنُودٍ أَهْلُ الثَّقَى وَالْجُودِ  
نَكِرُ فِي الْأَعْيَادِ كَكَرَةِ الْأَسُودِ

لُقِّبَ بالمكنودي بفتح الميم وضم الكاف مخففة عند غير واحد وهو  
الجاري على الألسنة، وبتشديدها عند بعضهم وهو المناسب والملائم لنسبته  
لبني مكنود إحدى قبائل هواراة<sup>(٣)</sup> الذي كان مستقرهم فيما بين «فاس»  
و«تازة» وقبيلة هواره من صميم الجزيرة العربية من عرب الحجاز، ويلاحظ أن  
أساس الهجرة إلى مصر من القبائل التي نزلت من صميم الجزيرة، والهواراة  
معروفة في مصر الآن، بعضهم يقيم في مديرية البحيرة، كما أن إحدى  
قبائل دمنهور بالديار المصرية من الهواراة وهي قبيلة كبيرة إلى حد أنهم  
يقولون إن أشهر الموجودين في الصعيد هم الهواراة، وهم بصفة عامة ما زالوا  
يحتفظون حتى الآن بالخصائص العربية فيبتعدون عن الزراعة والصناعة،  
 والمعروف أن قسماً كبيراً من هذه القبيلة قد سافر إلى المغرب . الامتداد  
الشمالي لإفريقية . وكان منها قبيلة مكنود<sup>(١)</sup> أو مكنودة، وهي قبيلة شهيرة

(١) أحد سلاطين بني مرين، وهو الذي أمر ببناء مدرسة العطارين التي دُرِّسَ بها المكنودي.

(٢) انظر مجلة اللقاء العدد العاشر ص ٣١-٣٣ وسلوة الأنفاس ٢: ١٥٨ : ٣٧٣.

(٣) انظر معجم قبائل العرب ٣: ١٢٣.

هبطت اليوم إلى مرتبة البطون واندمجت في غيرها من القبائل، وكان من هذه القبيلة المَكُودِي . صاحب الشرح . ويعتبر المَكُودِي من مفاخرهم، إماماً في النحو واللغة والعروض وسائر فنون الأدب، وأولاد المَكُودِي من البربر ما هم إلا عرب<sup>(٢)</sup> نَزَّحُوا من الجزيرة العربية، كانت لهم شهرة وثروة بفاس، وما زالت بعض المحلات في المغرب بباب الحديد تعرف بهم إلى الآن، وكانوا أهل معاش وحرفة، ويتضح مما ذكره المؤرخون أن عبد الرحمن بن علي بن صالح المَكُودِي كان فاسي الدار والمَحْتِد . أي الأصل . فقد ولد ونشأ ومات في فاس<sup>(٣)</sup> أشهر مدن المغرب، والتي تقع على بر المغرب من بلاد البربر. شيدها إدريس الثاني سنة ١٩٢ هـ، وهي منطقة حصينة تحيط بها جبال عدة، وهي أكثر بلاد المغرب يهوداً.

---

(١) انظر بيوتات فاس ١٠.

(٢) انظر المغرب الأقصى ص ٤٤.

(٣) انظر معجم البلدان لياقوت ١٤ : ٢٣٣٠.

## ٢ - عصره:

عاش المكوذي في عصر. ازدهرت فيه الحركة الفكرية. هو عصر المُرَينيين كان اهتمام العلماء فيه منصباً في التعرف على أسرار اللغة ومعانيها إذ هي الأساس لفهم كثير من مسائل علوم التفسير والقراءات والفقه والحديث. وكان للعلماء في العصر المُرَيني صلة كبيرة بالدراسات اللغوية مما أدى إلى دعم اللغة العربية، وإلى نهضة كبرى في علم النحو، الذي برز فيه عدد كبير من علماء النحو كابن آجروم صاحب المقدمة الآجرومية التي شرحها المكوذي<sup>(١)</sup>.

ومن هنا يتبين لنا لماذا برع المكوذي وظهرت موهبته في هذا الجو المليء بالعلم والمهتمين به، كما أنه لم يحتاج للتنقل بين دول المشرق وأخذ العلم وطلبه من مظانه ومصادره في بلاده فيكفيه فخراً أنه عاش في عصر كان للعلماء فيه مكانة كبيرة. وكان الاهتمام مُنصباً على علوم العربية. خاصة اللغة والنحو. وعلى أساتذته وطلابه.

---

(١) انظر تاريخ المغرب والأندلس ص ٣٤٤. ٣٤٦.

### ٣ - شيوخه:

أخذ المكوذي علومه عامة، وعلوم العربية خاصة عن عدد من الشيوخ والعلماء لم أقف إلا على شيخين هما:

١ . أبو محمد عبد الله الوانغيلي المتوفي سنة ٧٧٩ هـ<sup>(١)</sup>. مفتى فاس وعالمها الفقيه الأصولي المحقق، انفرد بمعرفة كتابي ابن الحاجب في الأصول والفروع، أخذ عن أبي الربيع البجائي وعن ابن أجزوم صاحب المقدمة الآجرومية، فنيغ منه العالم النحوي «المكوذي» وعنه أخذ العلم.

٢ . محمد بن علي بن حياتي الفرناطي الأندلسي المتوفي سنة ٧٨١ هـ<sup>(٢)</sup> وهو أول من أدخل شرح المرادي على ألفية ابن مالك لفاس المغرب. تأثر به المكوذي وأخذ عنه، ويقال إن الألفية اشتهرت بفاس سنة نيف وستين وسبعمائة على يد شيخه أبي عبد الله سيدي محمد بن حياتي، وهو الذي أرشد الناس إليها، إلا أن الغالب والأرجح أن المكوذي هو الذي أرشد الناس إليها وتولى قراءتها وتدريسها للطلبة واشتهرت بسببه، كما ذكرت أغلب المصادر.

<sup>(١)</sup> انظر شجرة النور الزكية ٢٣٥، نيل الابتهاج ص ١٤٨، وفيات ابن قنفذ ص ٣٧٢. ٣٧٣.  
<sup>(٢)</sup> انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٤: ٩٦، درة الحجال ٢: ٢٧٥، وتاريخ المغرب الإسلامي والأندلس ص ٣٤٤. ٣٤٦، ونيل الابتهاج. ص ٢٧٢.

#### ٤ - تلاميذه:

من خلال مدرسة العطارين التي تصدر المكوّدي للتدريس بها، نبغ على يده وتخرج جلة أهل العلم واللغة من طلبة فاس، منهم عدد كبير من العلماء والوزراء ومن هؤلاء:

أ - الوزير «أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب أبي العباس أحمد القبائلي المتوفي سنة ٨٠٢ هـ<sup>(١)</sup>. شاعر مجيد نبغ في الأدب يقول الأستاذ عبد الله كنون :

«هو من بيت القبائلي الذي طالما تداول أفراد الوزارة والحجاجة في العصر المريني، وقد ذكره المكوّدي نفسه في خطبة شرحه على ما يوجد في بعض النسخ المخطوطة وحلّه بحلى كثيرة، وأكثر النسخ لا ذكر له فيها. منها النسخ التي اعتمدت عليها في التحقيق. وكأنه إنما أثبتته في النسخة الأصلية التي قدمها له على وجه الإهداء، فالنسخ التي يوجد فيها ذكر الوزير هي فروع هذه النسخة، وغيرها فروع لم يثبت له فيها ذكر. وإذا اعتبرنا قوله في غير النسخة الوزيرية:

والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفتية المجتهدين المعتمدين بحفظها، طلب مني أن أضع عليها شرحاً، إذا اعتبرنا هذا كناية عن ذلك الوزير فإنه يكون من طلبة المكوّدي الآخذين عنه والمتخرجين على يده، ولا معارضة حيثئذ بين النسختين اللتين تقول الأخرى منهما أيضاً: والباعث على ذلك أن الحاجب الأسمى.. الخ طلب مني أن أضع عليها شرحاً، إلا أن يكون صاحب الطلب متعددًا، فيكون قد أشار في كل نسخة لواحد.

ومهما يكن من أمر فإن القبائلي يعتبر من تلاميذ المكوّدي الذين أخذوا عنه.

<sup>(١)</sup> انظر الاستقصا ٤: ٨٦، ٨٨، والأدب المغربي ٢٧٦، ٢٧٧، وذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٨ .

ب . أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخطيب بن مرزوق الحفيد.

ولد سنة ٧٦٦ هـ، وتوفي سنة ٨٤٢ هـ<sup>(١)</sup>، أثنى عليه المكوذي علماً وأدباً ودينًا، كان مفسراً، ومحدثاً، وراويّة، وحافظاً، ونسابة ورث المجد كآبراً عن كآبر، أخذ عن جده بالإجازة وأخذ عن أعلام من أهل المشرق والمغرب منهم والده، وعمه وأبو محمد الشريف التلمساني، وأبو إسحق المصمودي، وأبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي، وأغلبهم أجازوه.

من مؤلفاته الكثيرة<sup>(٢)</sup>: صدق المودة في شرح قصيدة البردة، والاعتراف في ذكر ما في لفظ أبي هريرة من الانصراف، والآيات الواضحات في وجه دلالة المعجزات، وإيضاح السالك على ألفية ابن مالك، وتفسير سورة الإخلاص، ورجز تلخيص المفتاح، ورجز حرز الأمانى وشرح التسهيل، وشرح شواهد الألفية، وفوائد الأستاذ ابن السراج في النحو ومناقب المصمودي شيخه المنزع النبيل في شرح مختصر الخليل.

ج . أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن محمد بن عطية المديوني الفاسي المعروف بالجادري. ولد بفاس سنة ٧٧٧ هـ، وتوفي سنة ٨١٨ هـ<sup>(٣)</sup> فقيه، محدث، روى عن المكوذي مقصوده وغيرها.

(١) انظر ترجمته في سلوة الأنفاس ١: ١٨٧، شجرة النور الزكية ٢٥٢.

هدية العارفين ١٩١، ١٩٢، ونيل الابتهاج ١٦٨، ١٦٩، تاريخ المغرب والأندلس ٣٣٩.

(٢) بلغت مؤلفاته أكثر من أربعين مؤلفاً. انظر هدية العارفين ١٩١، ١٩٢.

(٣) قيل توفي في نيف وأربعين وثمانمائة، وفي هدية العارفين ١: ٥٤٧ عبد الرحمن بن محمد الباخوري المعروف بالجادري المتوفي سنة ١٠١١ هـ انظر معجم المؤلفين ٥: ١٧٩، ومشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٩ وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧، ونيل الابتهاج ص ١٧١ ودرة الحجال ٣: ٨٧، ٨٨.

من مؤلفاته: فهرسة، وشرح على البردة، وروضة الأزهار في علم وقت الليل والنهار، واقتطاف الأنوار، وشرح الدرر اللوامع.

د . أبو زيد عبد الرحمن الكاواني الفاسي شيخ الإمام ابن غازي. أدرك بعض القرن الثامن، وتوفي بعد التسعين وثمانمائة<sup>(١)</sup>. فقيه، عالم أخذ العلم عن المكودي. سمع عليه بمدرسة الصهريج الألفية ينقل عليها كلام المرادي ويباحثه.

---

<sup>(٤)</sup> انظر شجرة النور الزكية ص ٢٦٦، وتوشيح الديباج ص ١١٩، وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧، وجذوة الاقتباس ص ٤٠٣ ودرة الحجال ٣: ٨٤، ونيل الابتهاج ص ١٦٨، ١٦٩.

## ٥ - مكانته العملية:

برع المكوذي في علوم الفقه والأصول والأدب عامة وأخذ عن شيوخ هذا المجال<sup>(١)</sup>، وكان ذا قدم راسخ في العلم والولاية كما أجاد ويرز في علوم العربية خاصة اللغة والنحو والصرف والعروض والشعر بشهادة كبار العلماء ممن تتلمذوا على يديه وأخذوا عنه، ويرعوا في هذا المجال.

يقول عنه . الأمير الأندلسي الغرناطي «أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر»<sup>(٢)</sup> المتوفي سنة ٨٠٧ هـ: «هو شاعر مجيد، قد فاق في النحو، وسليماً نظمه من الحشو، مكرىء للعلوم العربية بنفس مطاوعة غير أبيّة»<sup>(٣)</sup>.

وكان المكوذي . رحمه الله . إماماً بارعاً في العلوم كلها، ورعاً، زاهداً، أحد الأعلام والنحاة بفاس «تصدّر للشهادة فكان له دكان بسماط الغدول معروف، وجلس للإقراء بمدرسة العطارين. وهو آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس، كان يُقرئه بمدرسة العطارين التي كان يؤمها عدد كبير من طلبة العلم، بُيّت هذه المدرسة بأمر السلطان «أبو سعيد عثمان بن يعقوب بن عبد الحق»<sup>(٤)</sup>، وكانت تسمى المدرسة العظمى بإزاء جامع القرويين بفاس، كذلك أقرأ المكوذي كتاب سيبويه بمدرسة الصهرريج»<sup>(٥)</sup>.

ويقال إنه بينما كان يُقرئ كتاب سيبويه بمدرسة العطارين أتاه طالب من البربر قديم من المشرق بألفية ابن مالك فأطلعها عليها وعلى شرحها لابن الناظم والمرادي فاستحسنها، وأطلع عليها وزير الوقت «أبو زيد عبد الرحمن بن الحاجب القبائلي». وكان من تلاميذه . فطلب منه شرحها فشرحها، وكان أول شرح وضع عليها بفاس وبسببه اشتهرت وعلى يده ظهرت، حيث انتفع بها الجمل الغفير من الناس.

(١) انظر شيوخه ص ١٩.

(٢) أديب من بني مرين وأحد ملوكهم له «أعلام المغرب والأندلس».

انظر ترجمته في معجم المؤلفين ٢: ٢٨٩.

(٣) أعلام المغرب والأندلس «نثير الجمان» ص ٣٧٢.

(٤) انظر الاستقصا ٣: ١١٢، وستان في المغرب ٥٣، ٦٢.

(٥) انظر ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٢٨، وسلوة الأنفاس ١: ١٨٧.

## ٦- ثقافته:

كان المكوّدي مضطرباً معلوماً كثيرة كما سبق أن ذكرت إلا أن من أبرز العلوم التي برع فيها ما يأتي: النحو واللغة، والشعر.

### أ - النحو واللغة:

كان ذا باع في اللغة والنحو والتصريف والعروض، يكفي أنه آخر من أقرأ كتاب سيبويه بفاس، وأول من شرح الألفية التي اشتهرت بسببه في بلده فاس، بل إن شرحه لها ظل يُدرّس بفاس إلى ما قبل الحركة السلفية، ويكفي فخراً أن نقف أمام عالم نحوي من علماء المغرب اختط لنفسه اتجاهًا معينًا في شرحه للألفية، كما استفاد من شرحها لابن الناظم والمرادي بدليل تكرار ذكرهما من أول الشرح إلى نهايته، إلا أن هذا لم يمنعه أن يعارضهما ويخالف آراءهما. وهذا ما سوف نراه عند الحديث عن موقفه منهما في الفصل الثاني إن شاء الله وقد سلك طريقاً جديداً من بين سُرائح الألفية وهو إعراب كل أبيات الألفية تقريباً، فهو لم يترك لفظة في كل بيت احتاجت إلى إعراب إلاّ أعربها، بل قد يرجح إعراباً على آخر، ويورد آراء ابن الناظم والمرادي في إعراب بعض الكلمات. وقد استفاد خالد الأزهرى كثيراً من ذلك حيث نقل نصّاً قول المكوّدي وإعرابه، وذلك في كتابه تمرين الطلاب<sup>(١)</sup>، وهذا ما سنقف عليه بإذن الله من خلال النص المحقق.

كما يمكننا الوقوف على تبحر المكوّدي في النحو والتصريف من مطالعة آثاره ومؤلفاته التي تدل على حبه وميله الشديد لهذا العلم.

(١) من الذين أعربوا الألفية . كما سبق أن ذكرت ..

أ. محمد بن علي الحلبي الصاحلي سماء اللوامع الشمسية في إعراب الخلاصة الألفية.

ب. حل إعراب الألفية: لمحمد النيسابوري.

ج. إعراب الألفية للشيخ شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي ت ٨٤٤هـ.

أما بالنسبة للغة فقد كان المكوّدي على جانب كبير من الثقافة اللغوية عارفاً باللغة، ضابطاً ولألفاظها، كاشفاً لأسرارها وغموضها فلا عجب أن نراه في هذا الشرح يقف عند كل لفظة غريبة يبين معناها اللغوي واستعمالاتها خاصة أنه وضع شرحه لفتية من الطلبة المجتهدين المقبلين لمعرفة خفايا هذا العلم، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ما وصل إليه المكوّدي من إلمام وإحاطة لمعاجم اللغة.

وهذه بعض الأمثلة والنماذج التي توضح اهتمام المكوّدي في بيان وتوضيح الألفاظ اللغوية.

أ . في باب العلم عند قول ابن مالك:

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَّمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَزْنِقًا  
وَقَرْنٍ وَعَدَنٍ وَلَا حِقِي وَشَذَقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشِقِي

قال المكوّدي: كَجَعْفَرٍ وهو اسم رجل، وخَزْنِقٍ وهو اسم امرأة، وَقَرْنٍ وهو اسم قبيلة، وَعَدَنٍ وهو اسم بلد، وَلَا حِقِي وهو اسم فرس، وَشَذَقَمٍ وهو اسم جَمَلٍ، وَهَيْلَةٍ وهو اسم شاة، وَوَأَشِقِي وهو اسم كلب.

ب . وفي باب النعت عند قول ابن مالك:

وَأَنْعَتٌ بِمُشْتَقِّ كَصَغَبٍ، وَذَرِبٌ وَشَبَّهٌ كَذَا وَذِي وَالْمُتَّسِبُ

قال المكوّدي: وَذَرِبٌ من الصفة المشبهة، والذَرِبُ بالذال المعجمة وهو الحادة من كل شيء.

ج . وقد يبدأ الباب ببيان المعنى الاصطلاحي واللغوي للكلمة، وموقف النحاة منها، مثال ذلك في باب الإدغام حيث قال:

يقال الاذْغَامُ بسكون الدال مصدر اذْغَمَ، والاذْغَامُ بتشديد الدال مصدر اذْغَمَ. قيل: والاذْغَامُ بتشديد الدال عبارة البصريين وبالإسكان عبارة

الكوفيين، وهو في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح: إدخال حرف في حرف، وهو باب متسع، واقتصر منه هنا على إدخال المثليين المتحركين في كلمة واحدة، واعلم أن ما اجتمع فيه مثلاً في كلمة على ثلاثة أقسام:

واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين.

وتظهر هذه الثقافة أيضاً من خلال معالجته لبعض الألفاظ التي ترد في بعض الآيات القرآنية وغيرها من الشواهد، حيث لا يكتفي بإيراد الشاهد في إثبات القاعدة النحوية فقط. مع بيان موضع الشاهد. وإنما يميل في بعض الأحيان لتفسير ما حوته تلك الشواهد من ألفاظ، وبيان معانيها.

د. من ذلك ما جاء في باب أسماء الأفعال عند قول ابن مالك:

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَاءِهِ عَلَيْهِ كَا وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكََا

حيث قال: فأتى بثلاثة أمثلة اثنان من الجار والمجرور، وواحد من الظرف، «فَعَلَيْكَ» بمعنى الزم وهو متعد بنفسه، كقوله تعالى:

(عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ)<sup>(١)</sup>

هـ. وفي باب الحال تحدث المكوذي عن حكم الجملة المصدرة بالفعل المضارع المقترنة بالواو في قول ابن مالك:

وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا ائْوٍ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلْنِ مُسْتَدَأً

فقال: الجملة المصدرة بالفعل المضارع إذا وردت من كلام العرب مقترنة بالواو فالجملة حينئذ لا تكون فعلية بل ينوى بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ فتصير الجملة اسمية. وهو لم يكتف بذلك بل استدل عليه بشاهد من أقوال العرب، ومن القرآن. موضحاً معاني الألفاظ التي وردت فيها.

(١) سورة المائدة آية: ١٠٥.

قال: وما ورد من ذلك قول العرب:

«قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنُهُ» ومعنى أصلك أضرب قال تعالى:

(فَصَكَّتْ وَجْهَهَا)<sup>(١)</sup>

أي ضربته.

و. وفي باب المعرف بأداة التعريف قال ابن مالك:

ولا ضطرار كَنَبَاتِ الْأَوْبَرِ كَذَا وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِي

علق المكوذي على قول ابن مالك بقوله:

زيادة آل على قسمين: زيادة لازمة . وذكر من ذلك أربعة مواضع .

وزيادة لضرورة الوزن وذكر من ذلك لفظين:

الأول: بَنَاتِ الْأَوْبَرِ وأشار بذلك إلى قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوْعاً وَعَسَاقِلاً وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

أراد بنات أوبر وهو عَلم على نوع من الكمأة.

الثاني: طببت النفس، وأشار بذلك إلى قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجْهَهَا صَدَدَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ غَمْرِ

أراد وطبت نفساً.

ز. وفي باب الإضافة عند الحديث عن إضافة «لدن» قال ابن مالك:

«وَالزَّمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ \* فَجَرَّ»

شرح المكوذي قول ابن مالك مع بيان معنى «لدن» وذلك بقوله:

(١) سورة الداريات آية: ٢٩.

(٢) أنشده أبو زيد انظر التحقيق ص ١٦٥.

(٣) قاله رشيد بن شهاب اليشكري انظر التحقيق ص ١٦٦.

«لأن» من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى ومعناها قبل بمعنى «عند»، وقبل هي لأول غاية في الزمان والمكان. وفهم من قوله: فجر أنها لا تضاف إلا للمفرد وجعل المرادى<sup>(١)</sup> قوله: «فجر» شاملاً للجر في اللفظ والمحل لتندرج الجملة، وجعل من إضافتها إلى الجملة قوله<sup>(٢)</sup> :

صَرِيحُ غَوَانٍ رَاقِهُنَّ وَرُقْنَةُ لَدُنْ شَبٍّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدَّوَابِّ

ح . وفي باب إعراب الفعل قال ابن مالك:

وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ يَغْيِرُ أَفْعَلُ فَلَا \* تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزَمَهُ أَقْبَلًا

الحديث هنا عن فعل الأمر من أنه إذا كان بغير صيغة أفعل فلا ينتصب جوابه بعد الفاء، لكن لو أسقطت الفاء فلا خلاف في جزمه. وهذا ما وضّحه المكوّدي . عند شرحه للبيت السابق مع الاستشهاد وبيان معنى كلمة وردت في الشاهد حيث قال:

قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمام «أن» أن يكون محضاً وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افعل» كما مثل، فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالَ فَتُصِيبُ خَيْرًا.

ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الْحَدِيثُ فَيَتَأَمَّ النَّاسُ وَأَجَازَ الْكَسَائِي النَّصَبَ فِيهِمَا وَلَا شَاهِدَ مَعَهُ، وأما الجزم بعدهما إذا حذف الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول:

مَكَائِكَ تُحْمَلِي أَوْ تَشْتَرِي<sup>(١)</sup>

لأن مكائك بمعنى أثبتني.

(١) انظر شرح المرادي ٢: ٢٧٤.

(٢) البيت للقطامي. انظر التحقيق ص ٤٣٧ .

(٣) الشاهد لعمر بن الأظنابة الأنصاري. وصدّره: «وَقَوْلِي كُلَّمَا جَحَشَاتُ وَجَحَشَتْ» انظر التحقيق ص ٧٠١.

## ب - الشعر:

ذكرت المصادر التي ترجمت للمكودي أن له شعراً جيداً ليس بالقليل، يكفي أنه نظم المقصورة، كما أن له نظماً في التصريف وفي ألفاظه الغريب، ونظم العرب من الألفاظ العجمية. وإن لم أقف على الأخيرين. ولا يمكننا القول بأنه شاعر مجيد بارع في إنشاده، ومع ذلك فقد وصفه أصحاب التراجم بأنه عالم فاس وأديبها، وهو مع ذلك يعترف بضعفه في هذا المجال. ولعل ذلك يكون تواضعاً منه. فحينما طلب منه إسماعيل بن الأحمر<sup>(١)</sup> شيئاً من نظمه لينشر رداء معرفته وفهمه كما يقول ردُّ عليه المكودي بقوله: «سألني صاحبنا الشهير بالنبل والذكاء، الضابط لفنون الآداب رافع راية القريض، درة أبناء الأمراء «أبو الوليد» إسماعيل بن الأحمر الخزرجي «أن أقيد له شيئاً من شعري، فلم أسعفه بمطلوبه ولا عجلت له بمرغوبه، استحقاذاً لشعري، واستضعافاً لما صدر من نظمي ونثري، وهجراً للأدب وطريقته، طريقة كثر قائلها وقلّ نائلها. فلو أمكن أن يجتمع في زماننا هذا أبو تمام باخترافه من بحره، وأبو الطيب باقتطافه من زهره، وأبو العلاء بنحته من صخره على استخراج درهم واحد من أهل زماننا لما حظوا منهم بنائل، ولا وقفوا في أمورهم على طائل. ولما كان السائل ممن لا يسعني خلافه، ولا يمكنني إلا إسعاده، قيدت له شيئاً من شعري، مع نبذ من نثري»<sup>(٢)</sup>.

هذا الاعتراف قد يكون تواضعاً منه كما ذكرت، وقد يكون عدم رغبة وميل للأدب، ومع أنه نظم المقصورة في مائتين وتسعين بيتاً، وعلم التصريف في أربعمائة بيت، إلا أنه يظل. في رأيي. ذلك النحوي اللغوي الصرفي البارع الخالص، والذي أُلغز قوله ابن مالك. في باب

<sup>(١)</sup> وانظر ترجمته في معجم المؤلفين ٢: ٢٨٩.

<sup>(٢)</sup> انظر أعلام المغرب والأندلس «نثر الجمان» ص ٣٧٢، ٣٧٣.

التصريف . «والهَاءُ وَقْفًا كَلِمَةً» في رجز طريف ظريف حيث قال:

يَا قَارِئاً أَلْفِيَّةً ابْنِ مَالِكِ  
وَسَالِكاً فِي أَحْسَنِ الْمَسَالِكِ  
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ مِنْ كَلَامِهِ  
نَظْمٌ بَدِيعُ الشُّكْلِ فِي انْتِظَامِهِ  
حُرُوفُهُ أَرْبَعَةٌ تَضُمُّ  
وَإِنْ تَشَاءُ فَقُلْ ثَلَاثٌ وَاسْمُ  
وَهَوَّ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعُ  
مُرَكَّبٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَرْبَعُ  
وَصَارَ بِالتَّوَكُّبِ بَعْدَ كَلِمَةٍ  
وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ لِيَفْهَمَ

ومن شعره الذي بلغ الغاية في الروعة:

إِذَا عَرَضْتُ لِي فِي زَمَانِي حَاجَةً      وَقَدْ أَشْكَلْتُ فِيهَا عَلَيَّ الْمَقَاصِدُ  
وَقَفْتُ بَبَابِ اللَّهِ وَقَفَةً ضَارِعٍ      وَقُلْتُ إِلَهِي أَنَّنِي لَكَ قَاصِدُ  
وَلَسْتُ تَرَانِي وَإِقْفَاءً عِنْدَ بَابٍ مَنْ      يَقُولُ فَتَاهُ سَيِّدِي الْيَوْمَ رَاقِدُ

وهو قد يقف معارضاً ومخالفاً لغيره من شعراء عصره، ومؤيداً للجانب الآخر. ذكر إسماعيل بن الأحمر في نثير الجمان<sup>(١)</sup> جملة ما قيل من الشعر في السيف الذي في صومعة جامع القرويين من مدينة فاس حيث اجتمع في شهر ربيع الآخر عام أربعة وستين وسبعمائة بجامع القرويين من مدينة فاس جماعة من طلبتنا الأذكياء<sup>(٢)</sup>، وأدبائها النبلاء وكنت في جملتهم، أسمع كلامهم، فتكلموا في السيف الذي بأعلى الصومعة، ولم لجعل هنالك؟ فقال

(١) انظر نثير الجمان ص ٤٥١ . ٤٦٠ «أعلام المغرب والأندلس».

(٢) من بينهم كان المكودي وكان سنه ٣٨ عاماً، على اعتبار أنه ولد سنة ٨٧٢٦هـ.

قائل: جَعَلَ طَلَسَمًا عَلَى الْبَلَدِ لَمَّا كَانَ عَلَيْهِ النَّاسُ حَيْثُ مِنْ الْاِفْتِثَاتِ عَلَى الْأُمَرَاءِ، وَقِلَّةِ الْاِنْقِيَادِ، وَلَأَجْلِ ذَلِكَ لَا يَبِيتُ إِنْسَانٌ بِهَا إِلَّا مَغْمُومًا، وَقَالَ الْآخَرُونَ غَيْرَ ذَلِكَ.

ثم أتى بجملة ما قالوه في ذلك من الشعر، وما يهمننا منه قول «أبي طلاق» لأن المكوذي رد عليه مخالفاً.

أنشد الفقيه الكاتب مسعود بن أبي القاسم بن أبي طلاق مخالفاً لما أصْلُوهُ، ومثبتاً لما أنكروه:

قَالُوا بِجَامِحِ قَاسٍ سَيْفٌ إِذْ رِيسَا وَكُلُّهُمْ قَائِلٌ زُورًا وَتَلْبِيسَا  
مَا جَعَلَهُ غَيْرَ طَلَسَمٍ لِسَاكِينَهَا لِكِي يَنَالَ بِهَا الْأَحْزَانَ وَالْبُوسَا

ورد المكوذي عليه مخالفاً، وموافقاً للجمهور في المساق:

قَالَ قَوْمٌ سَيْفٌ الْمَنَارِ بِقَاسٍ هُوَ طَلَسَمٌ ذُلَّةٌ وَهَوَانٌ  
أُخْطِئُوا لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِعِزِّ بُهْرَتٍ مِنْهُ سَائِرُ الْبُلْدَانِ

وأختم هذه النماذج من شعر المكوذي بمقتطفات من مقصورته التي مدح بها الذات الحمديدية، وعارض بها مقصورتي حازم، وابن دريد، يقول المكوذي مفتتحاً:

أَرَقَنِي بَارِقُ نَجْدٍ إِذْ سَرَى يُومِضُ مَا بَيْنَ فُرَادَى وَتُنَى  
أَهْبَنِي إِذْ هَبَّ مِنْهُ مَوْهِنَا مَا سَدَّ مَا بَيْنَ الثَّرِيَّا وَالثَّرَى  
شِمْمْتُ مِنْ أَرْجَائِهِ إِذْ يَشْمُتُهُ رِيحٌ صَبَاً أَضْوَعُ مِنْ رِيحِ الْكِبَا<sup>(١)</sup>  
فَيَا لَهُ مِنْ بَارِقٍ ذَكَّرَنِي مِنَ الْهَوَى مَا كُنْتُ عَنْهُ فِي غِنَى  
أَثَارَ شَوْقاً كَانَ مَتًى كَامِناً بَيْنَ ضُلُوعِي طَالَمَا فِيهَا ثَوَى

واختتمها بقوله:

(١) شمتته: نظرت إليه أين مطر، أضوع: من ضاع الطيب أي فاحت الكبا: بالمد، وقصره للقافية عود البخور رائحته

فَلَسْتُ أَلْقَى لِسَوَاكَ رَاجِياً      وَمَنْ سِوَاكَ يَا إِلَهِي يُرْتَجَى؟  
وَأَزْحَمُ مُحَمَّداً وَآلَ بَيْتِهِ      وَصَحْبَهُ الْغُرَّ الْكَرَامَ الْمُتَّحَمِينَ  
صَلِّ صَلَاةَ مِنْكَ تَثْرَى أَبداً      عَلَيْهِ مَا هَبَّتْ عَلَى الرُّوضِ الصَّبَا  
وتعتبر هذه المقصورة من أروع ما قاله المكي من شعر. وكان لاهتمام  
العلماء بها أن وضعوا عليها شروحا<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر آثاره العلمية ص ٤٥ .

## ٧ - وفاته:

بعد حياة مليئة بالبحث والتأليف والكتابة والتدريس، وبعد أن استفاد وأفاد بعلمه جلّ أهل عصره توفي المكوّدي في الحادي عشر من شعبان سنة سبع وثمائمائة من هجرة المصطفى عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام، ودفن بحومة الأصدع داخل مدينة فاس، والمعروف الآن بفندق اليهودي من عدوة فاس القرويين<sup>(١)</sup>.

وفي نظمٍ . في هذه السنة التي ذكروا أنه توفي فيها وهي ٨٠١ هـ . قالوا: (٢)

تُوفِّي المكوّدي شَيْخُ أَلْفِيَةِ سَنَةِ إِحْدَى وَثَمَائِمَائَةٍ  
وكذلك الملوّى في حاشيته على المكوّدي ص ٢.

كما أخطأ الونشريسي في تحديد وفاته حيث قال في وفياته<sup>(٣)</sup> سنة ٨٠٨ هـ وفيها توفي الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوّدي صاحب المقصورة وشرحها، وشرح ألفية ابن مالك وخلافاً لما

(١) تكاد تتفق المصادر في تحديد وفاته وهي سنة ٨٠٧ هـ على الأصح والأرجح ذكر ذلك المكتاسي في جذوة الاقتباس ص ٤٠٣، ودرة الحجال ٣: ٨٤، وابن العماد في الشذرات ٨: ٤ والزركلي في الأعلام ٤: ٩١، والبغداد في هدية العارفين ١: ٥٢٩، والتنبك في نيل الابتهاج ص ١٦٩، والكتاني في سلوة الأنفاس ١: ١٨٨، ومحمد مخلوف في شجرة النور الزكية ص ٢٤٩، وعمر كحالة في معجم المؤلفين ٥: ١٥٦، وعبد الله كتون في معجم المطبوعات المغربية ص ٣٣٢، وشرح مقصورة المكوّدي ص ٨، والنبوغ المغربي ص ٢١٠ وابن القاضي في الفرائد ص ٢٣٣ «ضمن ألف سنة من الوفيات».

خلافاً لما ذكره السخاوي في الضوء اللامع من أنه توفي سنة ٨٠١ هـ ووافقه في ذلك القرافي انظر في توشيح الديباج ص ١١٦، ١١٧، وعبد الجبار عبد الرحمن انظر في ذخائر التراث العربي ص ٨٥٣، والصغير الدلائلي في شرحه على البسط والتعريف في علم التصريف للمكوّدي ص ٣ انظر شرح فتح اللطيف ص ٣.

راجع مصادر ترجمته.

(٢) سلوة الأنفاس ١: ١٨٩.

(٣) انظر وفيات الونشريسي ص ١٣٦ «ضمن ألف سنة من الوفيات».

في طبقات ابن عجيبة من أنه توفي سنة إحدى وعشرين من القرن التاسع<sup>(١)</sup>.

والرأي الأرجح عندي هو أن وفاته كانت في سنة ٨٠٧ هـ كما ذكرت أغلب المصادر.

وما ذكره السخاوي في الضوء اللامع من أنه دفن بباب الفتوح غير صحيح أيضاً. فقبره بفاس مشهور بجوار مسجده المعروف بحومة الأصدع، والمعروف الآن بفندق اليهودي، وكان قبل ذلك . أي قبره . مقصوداً للزيارة والتبرك حيث كان الطلبة يعبرون إليه أفواجا في كل يوم أربعاء بعد صلاة العصر. ثم توقفت هذه الزيارة قبل الحركة السلفية.

---

(١) سلوة الأنفاس ١ : ١٨٩.

## ٨ - آثاره العلمية:

بعد الرجوع لكتب التراجم، وفهارس المخطوطات والمطبوعات وَقَفْتُ على عدد لا بأس به من مؤلفات المكوّدي في العلوم عامة، وفي علوم العربية خاصة وهذا بيان لما أمكنتني حصره من كتب ومؤلفات المكوّدي مرتبة على حروف الهجاء.

١ - البسط والتعريف في علم التصريف (أو في نظم ما جل من التصريف) مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة - الوثائق والمخطوطات - الرباط - تحت رقم ٢٧٩٦، ولم أعر على ما يشير إلى وجود نسخ مطبوعة. وهي منظومة على بحر الرجز في علم التصريف في نحو أربعمئة بيت وفيها يقول مفتخراً:

فَلَوْ نَهَوْنَا عَنِ الْهَوَى الثُّفُوسَا وَاجْتَنَبُوا الثُّمُويَةَ وَالتَّلْبِيسَا  
لَسَلَّمُوا أَتْنِي فِيهِمْ مَاهِرٌ وَتَوَرَّ فَهَمِي لِلْعُلُومِ بَاهِرٌ  
لَكِنْ كَبَارُ أَهْلِ هَذَا الْعِلْمِ يَذُرُونَ تَحْقِيقِي لَهُ وَفَهَمِي

...

وقد شَرَحَهُ كثير من العلماء إلا أن من أفضل الشروح عليه شرح الفقيه العلامة الصغير الدلائي المسمّى فتح اللطيف في علم التصريف طبع سنة ١٣١٥ هـ وسنة ١٣١٦ هـ نفاس.

٢ . تقييد في أصل لفظ الزرافة أو «رسالة في وصف الزرافة»<sup>(١)</sup>

مخطوطة محفوظة في الخزانة العامة - الوثائق والمخطوطات - الرباط تحت رقم ٢٥٨١. في هذه الرسالة يرد المكوّدي على استفسارات عن أصل لفظ

<sup>(١)</sup> انظر فهرس الخزانة العلمية الصبيحية بسلا ص ٣٤٤.

الزرافة وعن لغاتها وما إلى ذلك مما يدل على درايته وثقافته اللغوية، يقول في مقدمتها:

«أما بعد فقد سألتني بعض الأصحاب عن لفظ الزرافة أعربي هو أم أعجمي؟ وعن نتائجها، وعن لغاتها، وعن تاء التأنيث اللاحقة لها، وعن معنى قول العرب: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا».

### ٣ - شرح ألفية ابن مالك:

للمكودي شرحان على ألفية ابن مالك كبير وصغير، هذا ما ذكرته جميع المصادر والمراجع التي ترجمت له كما أن تصريحه بذلك يدل على صدق ما ذكره<sup>(١)</sup>. أما الشرح الكبير فلم يصل إلينا يقال: إِنَّ أَعْدَاءَهُ وَحَسَدَتَهُ أَحْرَقُوهُ حَسَدًا وَأَتْلَفُوهُ، وهذا ليس بالغريب خصوصاً الحَسَدَةُ على العلم. ويقال: إنه لم يكمله ولو أكمله لعم الانتفاع به ولم يلتفت الناس إلى غيره<sup>(٢)</sup>.

الدليل على ذلك قوله في باب الصفة المشبهة ص ٤٩٤ .

«ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح وضعيف ونادر وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله، إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها».

ويقول عبد الله كنون<sup>(٣)</sup> «يقال: إِنَّ الحَسَدَةَ أَتْلَفُوا ما أَتْلَفُوا منه قبل تمامه فضعفت نفس المؤلف عن إعادة ما أَتْلَفَ منه، أما لو كان تم فإن الغالب أنه

(١) انظر التحقيق ص ٤٩٤ باب الصفة المشبهة.

(٢) انظر نيل الابتهاج ص ١٦٨، ١٦٩.

(٣) انظر ذكريات مشاهير رجال المغرب رقم ٢٠ ص ٣٠.

يكون قد تعددت نسخه فيتعذر إتلافه لا سيما والمكودي كثير الطلبة وضع شرحه باقتراح وإلحاق كما مر، وليس ما بقي من هذا الشرح كثيراً ففي ابن غازي أنه ينتهي عند قول الناظم «وذو ارتفاع وانفصال البيتين»<sup>(١)</sup>.

وهذا الشرح الصغير كما أطلقوا عليه . وأراه عكس ذلك . هو الذي بين أيدينا . منه نسخ مخطوطة، ونسخ مطبوعة<sup>(٢)</sup>.

يقال إنه لما ألف هذا الشرح أهده إلى الحاجب المريني الوزير، والنسخة التي فيها هذا الإهداء غير موجودة فُقدت وكانت في الخزانة الحسينية ضمن مخطوطات الزيدانية، وكان هذا الشرح ثمرة الدراسة النحوية في المغرب حتى سنة ١٣٥٠ هـ. وهو شرح مشهور عَمَّ الانتفاع به من لدن زمان مؤلفه، فهو خير شرح للألفية من جهة وضوح العبارة، واستيفاء الغرض من غير إخلال بالمراد ولا استطراد لزائد على الأصل. والباعث الذي دفع المكودي لوضع هذا الشرح كما يقول في مقدمته أن بعض الطلبة المبتدئين، والفتية المجتهدين<sup>(٣)</sup> من المعتنين بحفظها القانعين بمعرفة لفظها طلب منه أن يضع له شرحاً يبين ألفاظها ومعانيها فأجابه إلى ذلك.

وعلى هذا الشرح حواش وتعليقات كثيرة أهمها وأشهرها:

١ . حاشية ابن حمدون على شرح المكودي «أبو العباس أحمد بن محمد بن حمدون المعروف بابن الحاج ت ١٣١٦ هـ، وسماها الفتح

(١) من باب النكرة والمعرفة.

(٢) انظر التحقيق . المدخل ترتيب النسخ.

(٣) يقول ابن حمدون في حاشيته ١ : ٨ «هكذا في غالب النسخ التي بأيدينا وما يوجد في بعض النسخ من مدح بعض الوزراء وآبائهم فلعل ذلك كان في نسخة الشارح الأصلية؛ لأن الوزير الممدوح هو الذي طلب منه الشرح المذكور، ثم بعد ذلك حين حذف الشارح أو ولده، أو بعض تلامذته مدح من ذكر وأبدله بما هو في غالب النسخ.

الودودي على المكوّدي «طبع بفاس بلا تاريخ، وطبع بالقاهرة سنة ١٣١٥ مع شرح المكوّدي.

٢ . حاشية الملوّي «شهاب الدين أحمد بن عبد الفتّاح بن يوسف بن عمر الشافعي المشهور بالملّوي ت ١٢٨١ هـ. مطبوع مع شرح المكوّدي.

٣ . حاشية محمد بن بجلّون المغربي الفاسي. كان الفراغ منها سنة ١١١٨ هـ توجد نسخة مطبوعة بالرباط.

٤ . حاشية محمد مهدي سليمان الوزاني المغربي الفاسي، مطبوع طبعة حجرية في جزّين سنة ١٣١٨ هـ بفاس.

ومن العلماء من عنى بشواهد شرح المكوّدي من ذلك:

١ . روضة المثنى وبلوغ المقام بجمع شواهد المكوّدي وابن هشام، للعربي ابن محمد الهاشمي الزرهوني.

٢ . قيد الشوارد في شرح الشواهد . وهو شرح شواهد المكوّدي على الخلاصة للشيخ عبد الله بركات بن باديس<sup>(١)</sup>.

٤ . شرح على الآجرومية:

وهو شرح لمقدمة ابن آجروم الذي كان معاصراً للمكوّدي.

مطبوع في تونس سنة ١٢٩٢ هـ في أربع وأربعين صفحة وفي القاهرة بمطبعة عبد الرزاق سنة ١٣٠٩ هـ في إحدى وثلاثين صفحة، وبمطبعة عيسى الحلبي سنة ١٩٢٧م في اثنتين وثلاثين صفحة، وبمطبعة المعاهد في سبع وعشرين صفحة، وبهامشه رسالتان جليلتان الأولى تتعلق بـ «جاء زيد»،

<sup>(١)</sup> انظر بروكلمان ٥: ٢٨٤، وفهرس الخزانة الصبيحية بسلا ص ٣٤٩. ٣٦٨. وشروح الأعلام لألفية ابن مالك ص هـ.

والثانية تتعلق بالمبنيات، وكلاهما للعلامة المحقق الشيخ زيني دحلان.

## ٥ - شرح على مقصورة ابن مالك في المقصور والممدود:

وهو عبارة عن نظم قصيدة في المقصور والممدود لابن مالك، وقام المكودي بشرحها، ولم أتمكن من العثور عليها مخطوطة ولا مطبوعة وقد تكون من ضمن مؤلفاته التي فقدت.

## ٦ - عمدة اللسان في معرفة فرائض الأغنيان<sup>(١)</sup>

لم أعر على مخطوطا أو مطبوعا، وأعتقد أنه مفقود.

## ٧ - مقصورة في مدح النبي ﷺ:

وهي عبارة عن نظم قصيدة لم أعر على نسخة مخطوطة أو مطبوعة منها، إلا أنه توافرت لدى نسختان من شروحا وهما: شرح العلامة عبد الله كنون، وشرح المفضل التطواني. وهذه المقصورة مشهورة نظمها في السيرة النبوية وعارض بها مقصورتني ابن دريد وحازم القرطاجني<sup>(٢)</sup>، وعاب عليهما جعل مقصورتيهما مدحا في معنى الدنيا<sup>(٣)</sup>، ونكت فيها عليهما بقوله<sup>(٤)</sup>.

مَقْصُورَةٌ لَكِنَّهَا مَقْصُورَةٌ عَلَى امْتِدَاحِ الْمُصْطَفَى خَيْرِ النَّبِيِّينَ

<sup>(١)</sup> انظر كشف الظنون ٢: ١٧٩٦، ومعجم المطبوعات الغربية ٣٣٢ ومعجم المؤلفين ٥: ١٥٦.  
<sup>(٢)</sup> ابن دريد: محمد بن الحسن بن عتاهية الأزدي البصري، أبو بكر، شاعر لغوي، نحوي، ولد في البصرة وقرأ على علمائها، أقام ببغداد وتوفي بها سنة ٣٢١. من تصانيفه الجمهرة، والمقصور والممدود، وأدب الكاتب، والمقصورة والتي مدح بها الأمير أبا العباس إسماعيل بن عبد الله رئيس نيسابور.  
انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٨: ١٢٧، ١٤٣، إنباه الرواة ٣: ٩٢، ١٠٠. النجوم الزاهرة ٣: ٢٤٠، معجم المؤلفين ٩: ١٨٩.

حازم: حازم بن محمد بن حسن بن محمد بن حازم القرطاجني ت ٦٨٤ هـ أبو الحسن. عالم في الأدب واللغة والعروض، ناظم. من آثاره منهاج البلغاء، القصيدة الميمية في النحو، المقصورة.  
انظر ترجمته في الكشف ٢: ١٣٢٧/١٨٧٠، شذرات الذهب ٥: ٣٨٧، معجم المؤلفين ٣: ١٧٧.

<sup>(٣)</sup> انظر درة الحجال ٣: ٨٤ وشجرة النور الزكية ص ٢٤٩.

<sup>(٤)</sup> انظر شرح مقصورة المكودي للأستاذ عبد الله كنون ص ٦.

مَا شَبَّهَهَا بِمَذْحِ خَلْقٍ غَيْرِهِ لِرُتَبَةِ أَخْطَى بِهَا وَلَا جَرًّا  
فَاقَتْ عَلَاءَ كُلِّ ذِي مَقْصُورَةٍ وَأَنْ هُمْ نَالُوا الْأَيْدِي وَاللَّهَى  
فَحَازِمٌ قَدْ عُدَّ غَيْرَ حَازِمٍ وَأَبْنُ دُرَيْدٍ لَمْ يُفْدِهِ مَا دَرَى

ومقصورة ابن دريد عبارة عن قصيدة تبلغ مائتين وتسعة وعشرين بيتاً فيها كثير من آداب العرب وأخبارهم، ويصف مسيره إلى فارس وتشوقه إلى البصرة مطلعها<sup>(١)</sup>:

يَا ظَنِيَّةَ أَشْبَهَ شَيْءٍ بِأَلَمِهَا تَزْعَى الْخُرَّامِي بَيْنَ أَشْجَارِ النَّقَى  
أَمَا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ طُرَّةٌ صُبْحَ نَحْتِ أَذْيَالِ الدَّجَى

وأما مقصورة حازم فهي من أجود وأطول مدائحه وأشهرها<sup>(٢)</sup>. نظمها على بحر الرجز، وتحتوي على ستة وألف بيت، ذكر في مقدمتها أنه عارض بها مقصورة ابن دريد. والذي دعاه لنظمها هو مدح المستنصر الأمير الجفصي كما عرض فيها لشتى أغراض وفنون الشعر المدح والغزل والحكمة والوصف بمختلف أنواعه. تبدأ المقصورة بمقدمة غزلية جريا على التقاليد العربية في النظم مطلعها:

لِلَّهِ مَا قَدْ هَجَّتْ يَا يَوْمَ النَّوَى عَلَى فُؤَادِي مِنْ تَبَارِيحِ الْجَوَى

ونعود لمقصورة المكودي التي تبلغ مائتين وأربعة وتسعين بيتاً، ردد واقتبس كثيراً من صور مقصورة حازم، وابن دريد، والبوصيري، والشقراطي، إلا أنه مع هذا الاقتباس أجاد في بعض أبياتها، كما توخى فيها السهولة، فكانت ألفاظها ومعانيها واضحة غير غامضة، وتجنب الأغراض التي لا تتناسب والهدف من نظمها وهو مدح الذات المحمدية. استهلها بقوله:

(١) انظر شرح مقصورة ابن دريد ص ٤.

(٢) انظر منهاج البلغاء من ص ٨١، ٨٦.

أَرْقَنِي بَارِقُ نَجْدٍ إِذْ سَرَى      يُومِضُ مَا بَيْنَ فُرَادِي وَثَنِي  
 أَهْبَبِي إِذْ هَبَّ مِنْهُ مُوْهِناً      مَا سَدَّ مَا بَيْنَ الثُّرَيَّا وَالشُّرَى<sup>(١)</sup>  
 شَمَمْتُ مِنْ أَرْجَائِهِ إِذْ شَمَمْتُه      رِيحَ صَبَا أَضْوَعَ مِنْ رِيحِ الْكِتَابِ<sup>(٢)</sup>  
 فَيَا لَهُ مِنْ بَارِقٍ ذَكَّرَنِي      مِنَ الْهَوَى مَا كُنْتُ عَنْهُ فِي غَنَى  
 أَثَارَ شَوْقاً كَانَ مِنِّي كَامِناً      بَيْنَ ضُلُوعٍ طَالَمَا فِيهَا شَوْى

شَرَحَ مقصورة المكودي كثير من العلماء. ومن شروحها التي وقعت تحت يدي ثلاثة هي:

١. شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون. وهي مطبوعة بمطبعة المكتبة التجارية بمصر سنة ١٣٥٦ هـ.

يقول مؤلفها عبد الله كنون «لما كانت مقصورة العلامة المكودي من أحسن الآثار الأدبية التي خلفتها العبقريّة المغربيّة، وكان قد أتى عليها النسيان أو كاد بسبب ما أصاب سوق الأدب في هذه الديار من الكساد، أحببت أن أنشرها من مدفن الإهمال، وأبعثها من مرقدتها»<sup>(٣)</sup>

وكان يشرحها بيتاً بيتاً مسفراً عن جوانب ووجوه معانيها المسفرة كالصبح على حد قوله:

٢. شرح مقصورة المكودي للفضل التطواني. وهي مخطوطة محفوظة في الخزنة الحسينية رقم ٢٩٨ «ثاني مجموع». كان الفراغ منها سنة ١٢٦٢ هـ وحدد تاريخ نسخها في سنة ١٢٦٧ هـ.

ابتدأها بقوله: «وبعد، فإن مقصورة الإمام علم الأعلام أبي زيد سيدي

(١) أَهْبَبِي: أيقظني، المُوْهِن: كالوهن نحو منتصف الليل.

(٢) شَمَمْتُه: نظرت إليه أين يخطر.

أَضْوَعَ: اسم تفضيل من ضاع الطيب إذا فاحت رائحته.

الكِتَاب: بالمد وقصره ضرورة للقافية وهو عود البخور.

(٣) شرح مقصورة المكودي لعبد الله كنون ص ٩.

عبد الرحمن بن علي بن صالح المكوذي التي مدح بها النبي ﷺ، فريدة في بابها، غير أنها متوارية في جلبابها، لم يسلب عن محياها فيما علمت لثام، ولا افتض لها ختام، وقد بدا لي أن أقيد عليها مختصراً يحل ألفاظها ويبين . إن شاء الله . أغراضها، وقصدي بهذا مشاركة الناظم في الخدمة».

٣. شرح مقصورة المكوذي للعلامة المكي بن محمد بن علي البيضاوري الرباطي المتوفى سنة ١٣٥٤ هـ، والمسماة أزهار الرياض المصورة من رياض أفنان المقصورة.

مخطوطة محفوظة في مجموع رقم ١٨٠٦ ، من روقة ١ - ٢٠٧ لم أتمكن من تصويرها أو قراءة مقدمتها.

٨ . نظم في شرح ألفاظ الغريب:

لم تذكر المصادر والفهارس التي ذكرته<sup>(١)</sup> ما يدل على أنه مخطوط أو مطبوع، واعتقد أنه مفقود بدليل عدم وجوده ضمن مخطوطات الخزنة الحسينية أو الخزنة العامة . الوثائق والمخطوطات بالرباط.

٩ . نظم في المغرب من الألفاظ العجمية:

لم أعر عليه مخطوطاً ولا مطبوعاً، كما لم تذكر المصادر والفهارس التي رجعت إليها ما يدل على وجوده في مكتبات المخطوطات الموجودة في العالم. كما أنه غير موجود ضمن مخطوطات الخزنة الحسينية، أو الخزنة العامة . الوثائق والمخطوطات بالرباط. ولذلك يعتبر ضمن كتبه المفقودة.

وأخيراً فإن نظرة سريعة إلى تلك التواليف تضعنا أمام رجل برع في علمي النحو والصرف، وألمّ للمأماً كبيراً بمعاني الألفاظ، وخبأيا اللغة فكان حقاً إمام عصره، ونحويّ زمانه.

(١) انظر سلوة الأنفاس ١: ١٨٨، ومعجم المؤلفين ٥: ١٥٦. ومعجم المطبوعات المغربية ص ٣٣٢، والنويع المغربي ص ٢١٠.



## شرح المكودي على ألفية ابن مالك

أولاً: الشرح. الأسم الذي أطلق على الشرح وتوثيق نسبته  
إلى صاحبه

ثانياً: موضوعه

## شرح المكودي على ألفية ابن مالك

أولاً: الشرح، الاسم الذي أُطلقَ عليه، وتوثيق نسبته إلى صاحبه.  
شرح المكودي على ألفية ابن مالك أو شرح الخلاصة الألفية، لعبد الرحمن ابن علي بن صالح المكودي.

هذا هو اسم الكتاب الذي بين أيدينا، وقد سَمَّاهُ المكودي بهذا الاسم. ويتضح ذلك من قوله في مقدمة الشرح «والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين والفتية المجتهدين طلب مني أن أضع عليها شرحاً». سكوته عند هذا الحد يرجح عدم وجود اسم آخر له قد سَمَّاهُ به.

هذا إلى جانب أن هذا الاسم هو الذي ذكر في فهارس المكتبات في العالم. من ذلك:

. فهرس مخطوطات النحو والصرف جامعة الإمام محمد بن سعود.

. فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية. أسماء الحمصي ١٩٧٣م.

. فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس.

. فهرس دار الكتب المصرية.

. فهرس مخطوطات الجامع الأزهر «الجزء الرابع نحو».

كما ذكر بروكلمان<sup>(١)</sup> عشر نسخ هي :

١ - برلين جوتا: ٦٦٤٥ . ٦٦٤٦ «وفيها ذكر نسخ أخرى».

٢ - مجموعة جاريت: ٤١٥ «أمريكا».

---

(١) تاريخ الأدب العربي ٥ : ٢٨٤ «بروكلمان».

- ٣ - الإسكندرية: دار البلدية ٢١.
- ٤ - قَوْلَة: ٨٨/٢٠.
- ٥ - بولون: (B01) ٣٢٢.
- ٦ - الأسكوريال: «إسبانيا» المجلد ١: ١٨٨٤.
- المجلد ٢: ٢، ٦، ٧، ١٢٦، ١٩٩.
- ٧ - الجزائر: ٨٣ . ٩٠.
- ٨ - الرباط: ٢٥٦، جامع القرويين بفاس ١٢٢٢، ١٢٢٣.
- ٩ - سليم أغا ١١٢٦ «تركيا».
- ١٠ - القاهرة ثان ٢: ٥٣، ٢٥٥.
- كذلك هو الاسم نفسه الذي ورد في النسخ المطبوعة، طبعة فاس الحجرية سنة ١٢٩٤هـ ١٣١٨هـ.
- وطبعات القاهرة سنة ١٢٧٩هـ، ١٣٠١هـ، ١٣٠٢هـ، ١٣٠٥هـ، ١٣٢٠هـ، ١٣٥١هـ، ١٣٥٤هـ، ١٣٤٧هـ، ١٣٥٥هـ.
- كما ورد هذا الاسم في الكتب التي ترجمت له<sup>(١)</sup> وهو الاسم نفسه الذي اتفقت عليه أهم حواشي شرح المكوّدي<sup>(٢)</sup>.
- والملاحظ أن أغلب شروح الألفية - التي تزيد على الأربعين شرحاً - لم يضع أصحابها أسماء لها وإنما اكتفوا بهذا الاسم - شرح الألفية - منهم على سبيل المثال شرح المكوّدي، وشمس الدين الجزري، وابن جابر الهواري ومحمد الغزي، وابن داود، وابن عقيل، وغيرهم<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> انظر ترجمته ص ١٦ .

<sup>(٢)</sup> انظر مؤلفاته ومن ضمنها هذا الشرح والحواشي عليه. بروكلمان تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٨٤.

<sup>(٣)</sup> انظر لبروكلمان تاريخ الأدب العربي ٥: ٢٧٦ . ٢٩١.

## - توثيق نسبة الكتاب للمكودي:

النسخ التي حصلت عليها من شرح المكودي سبع نسخ، والنسخ التي تدل على نسبة الكتاب إلى صاحبه هي:

١ - نسخة «ش» المصورة عن مخطوطة شستريتي رقم ١٣٢٣٧ ميكروفيلم. وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه. قال الشيخ الأستاذ النحوي المقرئ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي . رضي الله عنه . وكرمه آمين يا ذا العالمين. الحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه أجمعين الهادين المهتدين وبعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٢ - وفي نسخة «ت» المصورة عن مخطوطة بدار الكتب المصرية «نحو تيمور» رقم ٦٠٨ ميكروفيلم رقم ١١٦٥٠.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والإعانة، قال الأستاذ المحقق النحوي اللغوي «أبو زيد» عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، نفع الله به، الحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن أصحابه الهادين المهتدين، أما بعد. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد».

٣ - وكذلك في فهرس الأسكوريال المجلد الأول ص ٦ .

«قال الشيخ الأستاذ أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي: الحمد لله رب العالمين. أما بعد فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك».

أما النسخ الخمس الأخرى فليس فيها ما يدل على نسبة هذا الشرح للمكودي وهي:

١ - نسخة «أ» أو الأصل كما سميتها، وهي نسخة مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٣٢١١ «نحو».

٢ - نسخة «هـ» وهي نسخة مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٦١٧ «نحو».

وأولهما «بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم، الحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٣ - النسخة «ز» وهي مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٤٧٥ «نحو».

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين، الحمد لله رب العالمين وصلاته على سيدنا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٤ - النسخة «ظ» وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية تحت رقم ٨٨٩٥ ميكروفيلم.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين، وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مذهب المقاصد».

٥ - النسخة «ك» وهي مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية من مصورات الزكية تحت رقم ٦٥٠ نحو.

وأولها «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين، وإمام المرسلين، والرضى عن آله وأصحابه الهادين المهتدين، أما بعد: فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك، مهذب المقاصد».

وعدم نسبة هذا الشرح في هذه النسخ الخمس لا يدعو إلى الشك في نسبته إلى المكوّدي، فكل المصادر والمراجع التي ترجمت له ذكرت هذا الشرح ضمن كتبه ومؤلفاته، كذلك ما ذكره أصحاب الحواشي عليه دليلاً آخر يؤكد نسبته إليه .

قال ابن حمدون في حاشيته<sup>(١)</sup>: «أجل ما ألف في علم النحو خلاصة ابن مالك، وأنفع شروحها الذي انتفع به الناس شرح المكوّدي».

وقال الملوّي<sup>(٢)</sup>: «أما بعد، فإن شرح الخلاصة للمحقق المكوّدي قد عمّ الانتفاع به لإخلاص مؤلفه». كذلك النصوص المنقولة عنه لدى المتأخرين تؤكد هذه النسبة.

ونلاحظ أن النسخ السبع كلها قد تضمنت مقدمة للشرح حيث اتفقت جميع النسخ فيها إلا من بعض الفروق أثبتها في الحاشية. في هذه المقدمة بيّن المكوّدي السبب الذي دفعه لوضع هذا الشرح وهو أن بعض الطلبة المبتدئين طلب منه أن يضع شرحاً على الألفية، ولو كان له اسم آخر لصرح بذلك.

---

(١) انظر حاشية ابن حمدون ١ : ٢.

(٢) انظر حاشية الملوّي ص ٢.

ثانياً:

موضوعه:

ألفية ابن مالك. منظومة في ألف بيت تقريباً، جمعت قواعد النحو والصرف. تلقاها العلماء والنحاة بالشرح، ومن الذي شرحوها عبد الرحمن ابن علي بن صالح المكوذي - أبو زيد -، وبالنظر إلى هذا الشرح نجد أن الموضوع الذي يتناوله، والدائرة التي يدور حولها ويسير في مسارها هو فك رموزها، وإيضاح المكنون من ألفاظها، فهذا هو «المكوذي» عالم من أقصى بلاد المغرب يضطلع بعبء - وإن سبقه كثيرون - إلا أنه ليس باليسير، حيث شرح ألفاظ منظومة ابن مالك ورتبها ترتيباً خاصاً من حيث دلالتها على معاني مخصوصة، راعى في هذا الشرح الاختصار الذي امتاز بقله الألفاظ وكثرة المعاني كما أن هذا الشرح مُتَقَيٌّ وَمُفَصِّلٌ وَمُبَيِّنٌ عن إعراب أبياتها.

التزم المكوذي في شرحه هذا بكشف الغموض عن ألفاظها وبيان ما خفي منها من غير تعرض للنقل عليها أو الإتيان بتتمة أو فرع زائد على النحو الذي فيها فهو ملتزم بها. كذلك حرص على أن يقرب ما شرد من عباراتها.

وأورد الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، والأمثال وأقوال العرب وكلامهم من الشعر والرجز. كما ناقش المذاهب والأقوال التي أشار إليها الناظم في أبيات الألفية وهو مع هذا المسلك الذي اتفق فيه مع بقية الشراح إلا أنه اختط لنفسه سبيلاً آخر، وقصده من ذلك أن يأتي بإضافة فأخذ في إعراب أبيات الألفية، وكانت طريقته في الإعراب متنوعة<sup>(١)</sup>. ولم أجد من بين شراح الألفية الذين وقفت على شروحهم واحداً اتبع نفس ما قام به المكوذي من حيث إعراب أبيات الألفية، مثل الأزهري في تمرين الطلاب،

<sup>(١)</sup> انظر طريقته في الإعراب في النص المحقق.

نقل نصّاً ما قاله وذكره المكوّدي في أغلب الأبيات<sup>(١)</sup> فشرح المكوّدي مع خلوه من الإطناب الممل، وتجافيه عن الاختصار المخل. امتاز بحسن الترتيب، وبديع التصريف، وصنعة التعليم، جمع فيه بين كشف قناع المتن وإعراجه فهو للمتعلّم هداية يستفيد به من شرع في طلب علم النحو والصرف، ويستحسنه من حصّل جملة من العلم، فإذا أراد أن يفهم مسألة من مسائل النحو والصرف طالعه وشرب منه حتى يرتوي.

إنّ الذي يطالع هذا الشرح يجده شرحاً مشتملاً على قواعد النحو والصرف التي جمعها ابن مالك في ألفيته، وجاء المكوّدي فأطلق لعقله وفكره العنان في شرح هذا النظم، فجمع فيه جلّ حصيلته العلمية، ومن هنا كانت مادة الكتاب غزيرة شاملة لاهتمامه باللغة والنحو والصرف والقراءات واللهجات، وبما أن المكوّدي شاعر فإن نظريته لعلم النحو هي التبسيط مع البعد عن التعقيد، بحكم أن للشعر قيوداً خاصة به، كما أن للنحو قيوداً. والملاحظ أن الشاعر المكوّدي لا يضيف إلى القيود قيوداً. فكان شرحه سهل التناول، سريع الفهم.

---

(١) انظر تمرين الطلاب لخالد الأزهرى.

## مدخل التحقيق

- ١ - وصف النسخ
- ٢ - منهج تحقيق الكتاب
- ٣ - صور من المخطوط

## ١ - نسخ شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك:

### «وصف النسخ وترتيبها مخطوطة ومطبوعة»

في الحقيقة إن شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك قد وجد عناية شديدة، وحرصاً كبيراً في بلدان العالم المختلفة؛ ولذلك توافرت منه نسخ كثيرة، وقد ساعدني ذلك على اختيار عدد لا بأس به منها، ومحاولة الحصول عثيها من أماكنها المتفرقة، من هذه النسخ المخطوطة ما ذكره «بروكلمان» في تاريخ الأدب العربي الجزء الخامس ص ٢٨٤، ومنها الذي سجّلته فهارس المكتبات العامة والخاصة، وتوجد نسخ مخطوطة من شرح المكوّدي أيضاً في الخزّانة الحسينية بالرباط، والخزانة العامة - الوثائق والمخطوطات - بالرباط أيضاً، وتحتفظ خزّانة كتب ابن يوسف بمراكش ببعض نسخ هذا الشرح، إلى جانب ما ذكرته فهارس المخطوطات في العالم عن نسخ شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك.

ولقد توفّرت لي والحمد لله ستّ نسخ إلى جانب الأصل، والأصل نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر.

وقد اعتمدت في تحقيق شرح المكوّدي على ألفية ابن مالك وصنع النسخة المحققة. على النسخ الآتية:

١ - الأصل: نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٣٢١١ نحو. لم يُعرّف كاتبها رغم وجود تاريخ النسخ الذي تحدّد بسنة ٨٧٣هـ، وحدد تاريخ الانتهاء منها في الصفحة الأخيرة من المخطوطة

بقوله: «تم الشرح المبارك بحمد الله وعونه وحسن توفيقه في يوم الأربعاء ثاني عشر من شهر صفر الآخر سنة ثلاث وسبعين وثمانمائة أحمد الله عليها».

ولم يثبت أو يسجل في النسخة ما يدل على معارضتها بنسخ أخرى، أخذ كاتبها بأسلوب التعقيد في آخر الصفحة اليمنى، ولم ترد أية تملكات على الصفحة الأولى، وقد تكون مطموسة نظراً لوجود بعض الأختام التي طمست معالمها وخلت من أي كتابة أو خط، والنسخة مكتوبة بخط مشرقى جميل واضح، الصفحات الأخيرة منها مضبوطة بالشكل. تقع المخطوطة في (٣١٢) ثلاثمائة واثنين عشرة ورقة، ومسطرتها ١٩ سطراً، بمقاس ١٨ سم.

على هوامشها بعض التعليقات وحواش ليست كثيرة، وتفسير لمعاني بعض مفردات أبيات الألفية، كما أن بعض تلك الزيادات قد دخل في أصل الكتاب وهي يسيرة لا تكاد تذكر.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

«الكلام» خبر مبتدأ محذوف، وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن<sup>(١)</sup>، وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلزم إدغامه وأصله «هَلُمُّ» فنقلت الضمة إلى اللام، وأدغمت الميم في الميم، ومعناها أقبل. وعند الحجازيين اسم فعل، فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها

(١) في الأصل بمنى وأثبت ما جاء في بعض النسخ لأنه الصواب.

الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم، فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف؛ ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا.

تم الكتاب..

وقد اعتمدت هذه النسخة وجعلتها الأصل . رغم تأثر بعض صفحاتها بالرطوبة، وتعرضها للترميم للأسباب التالية:

أ - أنها أقدم النسخ التي عثرت عليها بعد بحث طويل.

ب - دقة ووضوح خطها زاد من الاطمئنان في الاعتماد على النقل عنها، فالخط يدل على دقة وبراعة من الناسخ في إخراج هذا النص صحيحاً خالياً من الأخطاء النحوية أو اللغوية التي يقع فيها كثير من النُسخ، وما وُجد من هذه الأخطاء يسير، سنقف عليه في هوامش التحقيق، والذي اعتمدت في إصلاحه وتصويبه على النسخ الأخرى.

ج - كذلك وجود اتفاق كبير بين جميع النسخ، مع وجود خلاف بينها وعدم تشابه يتمثل في بعض الزيادات أو فروق ذكرتها في الهامش، أو نقص طفيف نتيجة الكتابة واختلاف النُسخ.

كل هذا جعلني أطمئن إلى الاعتماد على هذه النسخة وأجعلها الأصل.

٢ - نسخة شستريتي: وهي نسخة مصورة بمكتبة المخطوطات بجامعة الكويت برقم (٣٢٣٧) ميكروفيلم.

كتبها القاسم بن محمد بن مسعود بن أحمد بن محمد التجديوي.

والنسخة مكتوبة بخط مغربي متوسط الجودة تصعب قراءته وقد أثرت الرطوبة على بعض صفحاتها تأثيراً بسيطاً، كما أن كثرة هوامشها والتعليقات عليها أدى إلى صعوبة قراءتها، التزم الناسخ بأسلوب التعقيب في ذيل

الصفحة اليمنى، وهذه النسخة أحدث من سابقتها حيث حدد تاريخ الانتهاء من كتابتها بـ ١٠١٤ هـ وإن لم أتمكن من قراءة آخر النسخة لرداءة الخط والذي يظهر فيه تاريخ الانتهاء من نسخها، ولذلك اجتهدت في تحديد تاريخ الانتهاء منها اعتماداً على الفهرس المصور لمخطوطات شستريتي.

والنسخة تقع في (١١٧) مائة وسبع عشرة ورقة ومسطرتها ٢٦، وأولها: الكلام وما يتألف منه.

الكلام «خبر مبتدأ مضممر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلام، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هَلُمَّم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل، وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا.

ولقد أثرت أن تكون هذه النسخة تالية لنسخة الأصل لقدم تاريخ نسخها بعد الأصل، وقلة السقط فيها فهي الوحيدة بين النسخ الأخرى التي قل السقط فيها. ورمزت لها بالرمز «ش».

٣ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة في الجامع الأزهر تحت رقم ٦١٧ نحو. كتبها علي بن خضر بن أحمد العمروسي المالكي، والذي حدد تاريخ الانتهاء من كتابتها في يوم الاثنين ثالث جمادى الأخير من شهور سنة ألف ومائة وأربعة وأربعين من الهجرة النبوية.

والنسخة مكتوبة بخط مشرقى جميل وواضح، ولولا السقط الذي بها

لكانت نسخة جيدة حيث إن بها سقطاً كبيراً «بقية باب العدد وكأين،  
وجزء من باب التأنيث، وباب الحكاية».

بها أوراق بخط مغاير.

وقد التزم الكاتب بأسلوب التعقيب في ذيل الصفحة اليمنى، في هوامشها  
شروح وتعليقات كثيرة.

والنسخة تقع في (٢٢٣) مائتين وثلاث وعشرين ورقة، ومسطرتها ٢٣  
سطراً.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة  
على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف  
ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه وأصله هَلُم، فنقلت الضمة إلى  
اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيين اسم فعل  
فيخاطب بها عندهم الواحد والثني والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها  
الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا ينصرف، ولذلك  
يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا.

والنسخة رغم السقط الذي بها إلا أنها جيدة وواضحة، كما أنني  
استفدت كثيراً من الشروح والتعليقات التي على هامشها ورمزت لها بالرمز  
«ه».

٤ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بالجامع الأزهر تحت رقم ٤٧٥  
نحو.

كتبها إبراهيم بن عبد الله المنشاوي الحنفي الشاذلي، وحدد تاريخ الانتهاء من كتابتها يوم السبت ثامن شهر رجب الفرد من سنة سبع وأربعين ومائة وألف من الهجرة النبوية (١١٤٧هـ).

وعلى الصفحة الأولى قيد تملك إلا إنه مطموس، وما أمكنني قراءته هو في حوز الفقير إلى ربه الغني... والباقي مطموس والنسخة مكتوبة بخط مشرقى جميل واضح، أثرت الرطوبة على بعض أوراقها إلا أنها لم تؤثر فيها تأثيراً كبيراً، ضبطت فيها أبيات الألفية بالشكل ضبطاً جيداً.

تقع النسخة في (٣١٨) ثلاثمائة وثمانين عشرة ورقة، وليس بها هوامش أو تعليقات، أخذ الكاتب بأسلوب التعقيب في ذيل الصفحة اليمنى. وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلزم إدغامه وأصله هَلُم فُنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أَقِيل وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ز».

٥ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب الظاهرية عن ميكروفيلم رقم ٨٨٩٥ عام. لم يذكر اسم الناسخ ولا تاريخ ومكان النسخ، كما أن الناسخ أخذ بأسلوب التعقيب في ذيل الصفحة اليمنى، على الورقة الأولى قيد تملك باسم محمد ابن محيي الدين كيالي، وقيد آخر باسم عمر

بن أحمد المرتيني في ٢٢ من محرم سنة ١٢٢٦هـ، وهما من الأسماء الحديثة مما يدل على ملكية قريية، وهذا واضح من التاريخ المكتوب بجانب المالك.

كتبت النسخة بالسواد بخط نسخي واضح معجم إلا في النادر خال من الشكل، كتبت العناوين ورؤوس العبارات بالمداد الأحمر تقع النسخة في (١١٧) مائة وسبع عشرة ورقة، ومسطرتها ٢٩ سطراً، بمقاس ٢٨ x ١٨,٥ سم، وبهامشها تصويبات كثيرة وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ مضممر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصفة<sup>(١)</sup> هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هلم أيضاً يلتزم إدغامه، وأصله هَلُم نقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل، وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والمثنى والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف؛ ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ظ».

٦ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٥٠ عن ميكروفيلم رقم ٨٤٣٦ (مصورات الزكية). كتبها محمد السيد محمد الجعفري، وحدد تاريخ الانتهاء من كتابتها بيوم الثلاثا ٢٢ من شعبان سنة ١٢٣٧هـ.

أخذ الناسخ بأسلوب التعقيية في ذيل الصفحة اليمنى.

<sup>(١)</sup> في بعض النسخ الصلة وهي الأدق.

النسخة مكتوبة بخط نسخي مشكول واضح إلا أنها مفككة، كما أن بها ورقة بخط حديث مغاير لبقية الورقات مما يدل على أن نقصاً وقع بها فاستكملت الورقة بعد ذلك - وهذا ما جعلني أشكك في دقتها - وعلى الهوامش حواش وتعليقات كثيرة، تأثرت بعض أسطرها بالرطوبة. تقع النسخة في (٢٣٢). مائتين واثنين وثلاثين ورقة بمقاس ١٧ x ٢٣.

وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ محذوف وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلزم إدغامه وأصله هَلُمُّ فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها أقبل وهي عند الحجازيين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والثني والجمع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً للغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في الثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ك».

٧ - نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦٠٨ نحو تيمور، مصورة عن ميكروفيلم برقم ١١٦٥٠.

لم يعرف اسم الناسخ، وحدد تاريخ نسخها في غرة شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٦هـ ثم شطب عليه. على الصفحة الأولى قيد تملك باسم مصطفى بن السيد حسن أبو زيد. وهو اسم حديث مما يدل على ملكية قريبة، كما كتبت بعض الأشعار على الصفحة الأولى.

وقيد تملك آخر باسم عبد القادر الخطيب. أخذ الناسخ بأسلوب التعقيبة في ذيل الصفحة اليمنى.

النسخة مكتوبة بخط مشرقى نسخي مقروء وجيد، ضُبِطَتْ أبياتُ الألفية بالشكل، على الهامش حواش وتعليقات غير واضحة بعضها مطموس، وبها سقط بسيط بين الصفحات لم يؤثر على الاستعانة بها، وبها أيضاً فهرس للأبواب وهي الوحيدة بين النسخ التي اعتمدت عليها في هذا الفهرس، تقع النسخة في (٢٣٢) مائتين واثنين وثلاثين ورقة. وأول النسخة: الكلام وما يتألف منه.

الكلام خبر مبتدأ مضممر وهو على حذف مضاف، و«ما» موصولة واقعة على الكلم، والضمير العائد عليها من الصلة هو المجرور بمن وفاعل يتألف ضمير عائد على الكلام.

وآخرها: كما أن هَلُمَّ أيضاً يلتزم إدغامه، وأصله هَلُمَّم فنقلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم في الميم ومعناها: أَقِيل وهي عند النحويين اسم فعل فيخاطب بها عندهم الواحد والثني والمجموع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا اعتباراً ببلغة بني تميم فإنها عندهم فعل أمر لا يتصرف ولذلك يقولون في التثنية هَلُمَّا وفي الجمع هَلُمُّوا. ورمزت لهذه النسخة بالرمز «ت».

أما النسخ المطبوعة<sup>(١)</sup> من شرح المكودي فهي كما يلي:

أ - طَبْعَةُ طُبِعَتْ بفاس سنة ١٢٩٤هـ، وسنة ١٣١٨هـ.

ب - طَبْعَةُ حَجَرِيَّة. طبعت في مصر سنة ١٢٧٩هـ.

ح - طَبْعَةُ طُبِعَتْ في مصر بمطبعة مصطفى سنة ١٣٠١هـ (القاهرة).

د - طَبْعَةُ طُبِعَتْ في مصر بمطبعة الشرقية سنة ١٣٠٣هـ (القاهرة).

(١) انظر بروكلمان ٥ : ٢٨٤

هـ - طَبْعَةُ طُبِعَتْ فِي مِصْرَ بِالمَطْبَعَةِ الحِيرِيَّةِ سَنَةِ ١٣٠٥هـ، وَكَذَلِكَ بِالمَطْبَعَةِ  
الْيَمْنِيَّةِ (القَاهِرَةِ).

و - طَبْعَةُ طُبِعَتْ فِي مِصْرَ بِمَطْبَعَةِ الحَلْبِيِّ سَنَةِ ١٣٤٧هـ، ١٣٥٤ (القَاهِرَةِ).

ز - طَبْعَةُ طُبِعَتْ فِي مِصْرَ بِمَطْبَعَةِ عَبَّاسِ عَبْدِ السَّلَامِ بِالفَحَامِينَ سَنَةِ  
١٣٥١هـ. (القَاهِرَةِ).

وَقَدْ اسْتَعْنَتْ بِنَسْخَةٍ مَطْبُوعَةٍ بِالقَاهِرَةِ سَنَةِ ١٣٥٥هـ وَجَعَلَتْهَا مُسَاعِدَةً لِبَقِيَّةِ  
النَّسْخِ وَالْأَصْلِ، خَاصَّةً إِذَا صَعِبَ عَلَيَّ لَفْظٌ أَوْ كَانَتْ الْكَلِمَةُ غَيْرَ وَاضِحَةٍ  
فِي تِلْكَ النَّسْخِ، خَاصَّةً الَّتِي تَأَثَّرَتْ بِالرَّطُوبَةِ وَالْأَرْضِ.

## ٢ - منهج التحقيق:

تركز جهدي في التحقيق على إخراج النص كاملاً خالياً من أي نقص أو خلل؛ ولذا وقفت عند ما تتطلبه أصول التحقيق، فلم أثقل الهوامش بالملاحظات الكثيرة، والتعليقات غير المطلوبة، واكتفيت بالقدر الذي يظهر النص واضحاً خالياً من التعقيد كما أراد له صاحبه.

. استعنت في تحقيقي بأمهات كتب النحو بدءاً بكتاب «سيبويه» ثم ما تلاه من كتب الرواد الأوائل من مثل معاني القرآن للفراء ومتقضب المبرد، ومجالس ثعلب، وأصول ابن السراج، وكتب الفارسي وابن جني، وبشروح ألفية ابن مالك التي تربو على ستين شرحاً.

. أكملت النص ما أمكن دون تدخل في جوهره إلا بالقدر الذي يخرج به إخراجاً دقيقاً فاستدركت ما بين النسخ من سقط، وصوبت خطأ ناسخ وتصحيف مُصَحَّف، وعلقت بالقدر الذي أراه من وجهة نظري ضرورياً، والتزمت في تحقيقي الخطوات الآتية:

١ - جمعت ما أمكنني الحصول عليه من نسخ شرح المكيودي والتي بلغت سبع نسخ، ثم نسخت النسخة التي اعتبرتها أصلاً وراجعتها بعد النسخ مراجعة دقيقة بالنسخة التي نقلتُ منها للتأكد من عدم وجود نقص أو سقط حدث سهواً مني في أثناء النسخ.

عارضت هذه النسخة بالنسخ الأخرى معارضة دقيقة وسجلت الفروق بينها في الهامش للوصول إلى نسخة واضحة خالية من أي نقص.

أطلقت على النسخة التي اعتمدت عليها في كتابة النص «الأصل» وإن لم تكن أصلاً فهي مصورة عن نسخة مخطوطة في الجامع الأزهر أما بقية النسخ فقد رمزت إليها بالرموز التالية بالترتيب.

«ش، ه، ز، ظ، ك، ت».

كما رمزت لكلام المصنف بالرمز «ص» ولكلام الشارح بالرمز «ش»، وكانت نسخة «ت» هي الوحيدة التي ورد فيها هذان الرمزان.

وقد حرصت على الإشارة إلى بداية الصفحة ونهايتها في متن المخطوط، فوضعت أرقاماً تدل على ذلك حيث رمزت للوجه الأيمن من الورقة بالرقم مقروناً بالحرف (أ)، وللوجه الأيسر منها بالرقم مقروناً بالحرف (ب).

٢ - صححت الأخطاء النحوية والإملائية ليكون النص خالياً من أي نقص وأقرب إلى أسلوب الشارح كما أراده له، وقد تم هذا بعد مقابلة النسخ، وأثبت الاختلافات والفروق بين تلك النسخ في الهامش مع مراعاة التعليق على تلك الفروق وبيان الأدق منها، كما حصرت الساقط من الأصل بين [ معقوفين، وأشارت إلى الناقص من بقية النسخ في الهامش.

٣ - ضبطت كلمات كثيرة وردت في النص غير مضبوطة مستعينة بأمّهات كتب اللغة من مثل: تهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، واللسان، وحرصت أيضاً على ضبط الآيات القرآنية والأحاديث والشواهد الشعرية والأرجاز، وأبيات الألفية.

ووضعت الكلمات التي يعربها الشارح خلال الشرح بين قوسين صغيرين « » خوف اللبس وعسر الفهم.

٤ - خَرَّجْتُ الآياتِ القرآنية، والقراءات التي وردت في بعضها، والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية والأرجاز. وذلك كما يلي:

(١) الآيات القرآنية: ضبطتها بالشكل ورددتها إلى مواضعها في المصحف، وذكرت في الهامش رقمها واسم السورة التي وردت فيها كما أكملت

الناقص من الآيات لضرورة ذلك، مشيرة إلى القراءات مع بيان اختلاف القراءات إذا كانت هناك قراءة مع إحالة تلك القراءات إلى مراجعها مستعينة بمعجم القراءات القرآنية.

ب) تَتَبَّعْتُ ما ورد في النص من أحاديث نبوية في كتب الأحاديث الستة، إلى جانب كتب اللغة والنحو، مستعينة بالمعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، وموسوعة أطراف الحديث النبوي الشريف، مع ضبطها بالشكل.

ج) الأمثال التي وردت في النص قليلة، ولقد لجأت في ضبطها والتأكد من صحتها والتحقق منها إلى كتب الأمثال كالفاخر، والمستقصى، ومجمع الأمثال.

د) الشواهد الشعرية: ضَبَّطْتُ الأبيات وَنَسَبْتُهَا إلى أصحابها ما أمكنني ذلك، وَأَكْمَلْتُ الناقصَ منها وَأَثْبَتُهُ في الهامش بالرجوع إلى دواوين الشعراء، وكتب اللغة والنحو، والمعاجم، والمجاميع الشعرية.

كما سَرَّخْتُ الغامض من مفرداتها اللغوية شرحاً موجزاً، وَنَسَبْتُ الشواهدَ غير المنسوبة إلى قائلها كلما استطعت إلى ذلك سبيلاً، وَأَثْبَتْتُ في الهامش اختلاف الرواية لبعض الشواهد مستعينة بفهارس الشواهد ومعجماتها كمعجم الشواهد العربية للأستاذ عبد السلام هارون، ومعجم شواهد النحو الشعرية لحنا حداد، وفهرس شواهد سيبويه للنفاخ.

مكتفية بتحديد المراجع عند تخريج الشاهد.

هـ - تَرَجَمْتُ في الهامش لبعض الأعلام الذين وردت أسماءهم في المخطوط وَضَبَّطْتُهَا ما أمكنني ذلك مستعينة بكتب التراجم والرجال، وأشارت إلى موضع الترجمة في تلك الكتب في الهامش. وَضَبَّطْتُ أسماء الأماكن

والقبائل التي وردت في النص . وهي قليلة . وأثبتت في الهامش البلد الذي ينتمي إليه ذلك المكان.

٦ - شَرَحْتُ المفردات الغربية التي وردت في النص شرحاً لغوياً - وإن كان الشارح قد شرح أغلبها - في الهامش معتمدة على اللسان، ومعجم مقاييس اللغة.

٧ - وردت في النص مسائل خلافية للنحاة فيها آراء مختلفة في النحو خاصة، وفي اللغة والقراءات بصفة عامة، حيث ينسب الرأي لصاحبه أو ينسبه للبصريين والكوفيين، أو يكتفي بمثل قوله: وفي ذلك خلاف. فحرضت على تغذية الهامش بالتعليق على ذلك الخلاف أو تلك المسألة مع مناقشة تلك الآراء وإثبات رأيي فيها، مع الحرص على تخريج تلك الآراء مما أسعفتني به المراجع.

٨ - وجدت أنه من المفيد للكتاب والتحقيق أن أقوم بفهرسة كاملة لما ورد فيه من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية ونثرية وأعلام، وقبائل وطوائف، وأماكن. وكنت أود أن أقوم بفهرسة للغات ولهجات القبائل في الألفاظ والقواعد النحوية إلا أنها قليلة فصرفت النظر عن ذلك غير أنني لم أهمل إحالة تلك اللغات واللهجات إلى المصادر والمراجع النحوية التي وردت فيها كلما تمكنت من ذلك.

وأخيراً أرجو بهذا العمل أن أكون قد وفقتُ وقدمتُ خدمةً للغتنا العربية الخالدة، ولتراث أمتنا المليء بالدرر الكامنة والكنوز التي لا تُعدُّ ولا تُحصى، والتي تحتاج إلى يد أمينة وهمة لا تكل ولا تتعب في استخراجها والإفادة منها.

وحسبي من الله العون والتوفيق هو مولانا، وإنه نعم المولى ونعم النصير.



## التحقيق

/ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ<sup>(١)</sup>. ٢/٤  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَاتِهِ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَإِمَامِ الْمُرْسَلِينَ  
وَالرِّضَا عَنْ آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْهَادِينَ الْمُهْتَدِينَ<sup>(٢)</sup>.

أما بعد<sup>(٣)</sup>. فهذا شرح مختصر على ألفية ابن مالك مهذب المقاصد،  
واضح المسالك، تُفْهَم<sup>(٤)</sup> به ألفاظها وتَحْطَى<sup>(٥)</sup> بمعانيها حَقًّا ظُهِرًا، مُغْرِبٌ عَنْ  
إِعْرَابِ أَبْيَاتِهَا، وَمُقَرَّبٌ لِمَا شَرَّدَ مِنْ عِبَارَاتِهَا، مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِلنَّقْلِ<sup>(٦)</sup> عَلَيْهَا  
وَلَا إِضَافَةٍ غَيْرِهَا إِلَيْهَا، وَلَا إِنْشَادِ شَوَاهِدٍ إِلَّا مَا لَا بَدَّ مِنْهُ، وَلَا إِيرَادِ مَذَاهِبٍ  
إِلَّا مَا لَا مَنَدُوحَةَ عَنْهُ، يَسْتَفِيدُ بِهِ الْبَادِي، وَيَسْتَحْسِنُهُ الشَّادِي.

والباعث على ذلك أن بعض الطلبة المبتدئين، والفتية المجتهدين  
من المعنيين بحفظها<sup>(٧)</sup>، القانعين بمعرفة لفظها. طلب مني أن أضع

(١) أرى أن جملة الصلاة على رسول الله مقحمة بين البسملة والحمدلة من فعل قارئ النسخة.  
(٢) في ز «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه نستعين الحمد لله رب العالمين، وصلاته على سيدنا محمد خاتم  
النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْهَادِينَ الْمُهْتَدِينَ».  
وفي ظ «بسم الله الرحمن الرحيم، وبه أستعين وصلواته على خير خلقه محمد وآله وصحبه وسلامه».  
وفي ك «بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين وصلاته وسلامه على سيدنا ومولانا محمد  
خاتم النبيين وإمام المرسلين والرضا عن آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْهَادِينَ الْمُهْتَدِينَ».  
وفي ت «بسم الله الرحمن الرحيم وبه التوفيق والإعانة قال الأستاذ المحقق النحوي اللغوي أبو زيد عبد  
الرحمن بن علي بن صالح المكودي نفع الله به. الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد خاتم  
النبيين وإمام المرسلين، والرضا عن أصحابه الهادين المهتدين».

(٣) في ش «وبعد».

(٤) في ت «يفهم» والتأنيث والتذكير جائز.

(٥) في بقية النسخ «ويحطى» وكلاهما جائز

(٦) في ش، ك، ت «لننقد وأراها أدق»

(٧) في ت «لحفظها» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

شرحاً<sup>(١)</sup> على نحو ما ذكرته<sup>(٢)</sup> وابتين ألفاظها ومعانيها على حسب ما وصفته<sup>(٣)</sup>، فأجبت إلى ما اقترح<sup>(٤)</sup> عليّ، وأسعفته بما أُمِّلَ لديّ، والله سبحانه وتعالى<sup>(٥)</sup> ينفعنا<sup>(٦)</sup> وإياه<sup>(٧)</sup> بالعمل، ويرزقنا وإياه سلامة الإدراك والفهم، بمَنِّه وَكَرَمِهِ<sup>(٨)</sup> [وفضله]<sup>(٩)</sup>.

(ص) قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ  
مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ<sup>(١٠)</sup> الْمُضْطَفَى وَآلِهِ الْمُشْتَكِمِينَ الشُّرَفَا /  
وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّتِهِ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّةٌ  
تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ<sup>(١١)</sup>  
وَتَقْتَضِي رِضاً<sup>(١٢)</sup> بِغَيْرِ سُخْطٍ فَاتَّقَةَ أَلْفِيَّةَ ابْنِ مُعْطٍ<sup>(١٣)</sup>

ب

(١) في ز، ك «أن أضع عليها شرحاً».

وفي ظ «أن أشرح شرحاً والمعنى متقارب».

(٢) في ت «ما ذكرت» وحذف عائد الصلة المنصوب جائز.

(٣) في ظ «ما ذكرته» وما أثبت أدق.

وفي ت «ما وصفت».

(٤) في ت «ما اقترحه».

(٥) «وتعالى» ساقطة من ش.

(٦) في ش «أن ينفعنا» ولا معنى لزيادة أن.

(٧) «وإياه» ساقطة من ش.

(٨) «وكرمه» ساقط من ش، ظ، ت.

(٩) «وفضله» تكملة من ش، ظ، ت، ك.

(١٠) في: الأصل، هـ، ز، ظ، ت «الرسول».

والمتبث من: الألفية، ش، ك.

(١١) في ظ «وتبسّط الوعد بتذليل منجز» والصواب وما أثبت عن بقية النسخ.

(١٢) في الأصل، ز، هـ، ت «رضي» وكتابتها بالألف أدق.

(١٣) «ابن معطي» ت ٦٢٨ هـ هو يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي الحنفي المعروف بابن معطي

(أبو الحسين زين الدين) فقيه أديب، نحوي، لغوي، عروضي، ناظم. تتلمذ للجزولي.

من آثاره: الدرة الألفية في علم العربية. منظومة في العروض. منظومة في القراءات السبع، الفصول

الخمسون في النحو، ديوان شعر.

انظر ترجمته في: معجم الأدباء ٢٠: ٣٥ وفيات الأعيان ٦: ١٩٧، حسن المحاضرة ١: ٣٠٧

والكشف ١: ١٥٥/٢: ١٢٦٩ وشذرات الذهب ٥: ١٢٩، ومعجم المؤلفين ١٣: ٢٠٩، ٢١٠.

وَهُوَ بِسَبْقِي حَائِزٌ تَفْضِيلًا      مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي <sup>(١)</sup> الْجَمِيلًا  
وَاللَّهُ يَفْضِي بِهَيَاتٍ وَافِرَةً      لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتٍ <sup>(٢)</sup> الْآخِرَةَ

(ش) «قال» فعل ماضٍ لفظاً، والمراد به الاستقبال، وَوَضَعَ الماضي موضع الاستقبال <sup>(٣)</sup> وارد في كلام العرب كقوله - عز وجل - <sup>(٤)</sup>: (أَتَى أَمْرُ اللَّهِ) <sup>(٥)</sup> «ومحمدٌ هو» <sup>(٦)</sup> اسم الناظم <sup>(٧)</sup>. [رحمه الله] <sup>(٨)</sup>. وهو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي النسب، الأندلسي الإقليم، الجياني المنشأ، الدمشقي الدار، وبها توفي. [رحمه الله] <sup>(٩)</sup> لاثنتي عشرة <sup>(١٠)</sup> ليلة خلت من شعبان سنة اثنتين وسبعين <sup>(١١)</sup> وستمائة وهو ابن خمس وسبعين سنة <sup>(١٢)</sup> قوله <sup>(١٣)</sup>: «هو ابن مالك» جملة من مبتدأ وخبر معترضة بين قال ومحكية «وَأَحْمَدُ» فعل مضارع من حَمَدَ، و«رَبِّي» مفعول، «وَاللَّهُ» بدل منه، «وَحَيَّرَ مَالِكُ» بدل بعد بدل، «وَمُصَلِّيًّا» حال من فاعل أحمد، «وعلى الرسول» متعلق به «والمصطفى» مُفْتَعَلٌ من الصفو وهو

(١) في ظ «ثنايا» تحريف.

(٢) في ظ، ت «في الدرجات» تحريف.

(٣) في ش، ز، ك، ت، «المستقبل».

(٤) في ش، ز «كقوله تعالى».

(٥) سورة النحل آية: ١.

(٦) «هو» تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في ظ «لِلناظم» في موضع الناظم.

(٨) «رحمه الله» ساقط من ش، وفي ك «رحمه الله تعالى».

(٩) «رحمه الله» تكملة من ت.

(١٠) في هـ، ظ «لاثنين عشرة» تصحيف.

وفي ت «لاثني عشر» خطأ.

(١١) «وسبعين» تكملة من ش، ك، ت لا يصدق التاريخ بسواها.

(١٢) «سنة» ساقطة من ظ.

(١٣) في ش، هـ، ز، ك، ت «وقوله».

الخالص<sup>(١)</sup>، «والمُسْتَكْمِلِينَ» صفة لآله. «والشُّرَفَا»<sup>(٢)</sup> «مفعول المستكملين،  
«وَأُسْتَعِينَ»<sup>(٣)</sup> جملة معطوفة على أحمد. «وأحمد» وما بعده / محكي  $\frac{3}{4}$   
بقال إلى آخر الرجز.

وقوله «في ألفية» أي في نظم قصيدة ألفية.

والظاهر أن «في»<sup>(٤)</sup> بمعنى «علي» فإن الاستعانة وما تصرف منها إنما  
جاءت متعديّة «بعلّي» كقوله تعالى: [وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ]<sup>(٥)</sup> (وَاللَّهُ  
الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ)<sup>(٦)</sup>. إلا أن يجعل «أستعين» متضمنا معنى فعل  
يتعدى «بفي»<sup>(٧)</sup> كأستخير وشبهه. «ومقاصد النحو» أي مُعْظَمُهُ وَجَلْ مهماته  
. [وأغراضه].<sup>(٨)</sup> «ومحوية» أي مجموعة [وهو]<sup>(٩)</sup> خبر عن مقاصد، «وبها»  
متعلق به، «والباء» بمعنى «في»، «وتقرب الأقصى» أي: تقرب البعيد للأفهام،  
«والمؤجّز»: الكلام الكثير المعاني القليل الألفاظ «وتَبَسَّطُ البَذَل» أي توسع<sup>(١٠)</sup>  
العطاء، والوَعْدُ المُتَجَز: المُوفّي بسرعة<sup>(١١)</sup>، وَتَقْتَضِي رِضًا: أي تطلب<sup>(١٢)</sup>

(١) في الأصل «الخاص».

(٢) في: الأصل، هـ، ظ، ت «والشرف» والصواب ما أثبت من ش، ز، ك والألفية.

(٣) في ظ «وَأُسْتَعِينَ الله» أكملت عبارة الألفية.

(٤) ترد «في» بمعنى «على» كقوله: غَلَقْتُ فِي جَذْعٍ، أي: على جذع ومنه قوله تعالى «وَلَا صَبْرَ لَكُمْ فِي  
مُجْدُوعِ النَّخْلِ» سورة طه ٧١ أي على جذوع النخل.

انظر: رصف المباني ٤٥١، والجنى الداني ٢٥١.

(٥) سورة الفرقان آية: ٤.

ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.

(٦) سورة يوسف آية: ١٨.

(٧) في الأصل «بمن» خطأ من الناسخ.

(٨) «وأعرضه» تكملة من هـ.

وزادت ش «والقصد في الشيء غير الإفراط فيه» ولعلها حاشية دخلت في صلب النسخة.

(٩) «وهو» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت «وهو» على التذكير يعني اللفظ.

(١٠) في الأصل «يوسع».

(١١) «الموفّي بسرعة» تركيب غير واضح في الأصل.

(١٢) «أي تطلب» ساقطة من ظ.

الرضا من قرائها<sup>(١)</sup> غير المشوب بالسخط، «وفائقة» منصوب على الحال من فاعل تقتضي، «وألفية» مفعول ثانٍ<sup>(٢)</sup> وهو مبتدأ مخبر عنه بخبرين وهما «حائز» و«مستوجب»، «وثنائي» مفعول بمستوجب. «والجميلا» صفته<sup>(٣)</sup>، «والله يقتضي» أي يحكم، «والهبات» العطايا. «والوافرة» الكثيرة، «والدرجات» الطبقات من المراتب.



---

(١) في ش «قارئها».

(٢) في ش، هـ، ز، ط، ك «مفعول بفائقة».

وفي ت «مفعول بفائق».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «الجميل صفة».

## «الكلام وما يتألف منه»

«الكَلَامُ» خبر مبتدأ مضمّر<sup>(١)</sup> وهو على حذف مضاف، «ومَا» موصولة ٣  
واقعة على الكلم والضمير العائد عليها من الصلة<sup>(٢)</sup> هو / المجرور بمن<sup>(٣)</sup> ب  
وفاعل يتألف: ضمير عائد على الكلام. والتقدير: هذا باب الكلام والأشياء  
التي يتألف منها الكلام وهي الكَلِم<sup>(٤)</sup>. ولو قال: وما يتألف منها مراعاة لما  
وقعت عليه «ما» لجاز. ثم قال:

(ص) كَلَامُنَا لَفْظٌ مُفِيدٌ كَأَسْتَقِمَّ وَاسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ

(ش) فقله: «كَلَامُنَا» يعني الكلام عند النحويين فاكتفي عن ذلك<sup>(٥)</sup>  
بإضافته للضمير الدال على المتكلم ومعه غيره وهو «نا».

وقوله: «لَفْظٌ مُخْرِجٌ» لما ليس بلفظ كالإشارة، وقوله: «مُفِيدٌ» مَخْرِجٌ لما لا  
فائدة فيه كقوله: النار حارة.

وشمل قوله: المفيد الفائدة التي يحسن السكوت عليها وهي التركيبية.  
وفائدة دلالة الاسم على مُسَمَّاه كزيد. ولذلك احتاج إلى إخراج الثاني<sup>(٦)</sup>  
بقوله: «كَأَسْتَقِمَّ».

(١) في هـ، ز، ك «مبتدأ محذوف».

(٢) في ط «من الصفة» وما أثبت من الأصل والألفية وبقية النسخ أدق.

(٣) في الأصل «مبتى» تصحيف.

(٤) «وهي الكلم» ساقطة من ط.

(٥) في ط «بذلك» وما أثبت أولى.

(٦) الثاني: يعني دلالة الاسم المفرد على مسماه فهي دلالة إفرادية تستدعي كلاً ما آخر.

فالمثال تتميم للحد وفقاً للشارح<sup>(١)</sup> لا [تمثيل]<sup>(٢)</sup> بعد تمام الحد خلافاً  
«للمرادي»<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وَاسْتَمَّ وَفَعَلْتُ ثُمَّ حَزَفْتُ الْكَلِمَ». «الْكَلِمَ» مبتدأ وخبره<sup>(٤)</sup> مقدم  
عليه وهو «اسْتَمَّ وَفَعَلْتُ ثُمَّ حَزَفْتُ»، والمراد: أسماء وأفعال وحروف.  
«وَتُثَمَّ» بمعنى الواو وليست على بابها من المهلة لتأخر<sup>(٥)</sup> رتبة الحرف عن  
الاسم والفعل كما قيل، وقد بسطت الكلام على ذلك في غير هذا  
المختصر<sup>(٦)</sup>. ثم قال:

(ص) وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّ

(ش) أي واحد الكليم كلمة، والكليم اسم جنس مما يفرق<sup>(٨)</sup>  
بينه وبين مفردة بسقوط<sup>(٩)</sup> التاء وهذا النوع يجوز تذكيره

(١) هو بدر الدين محمد بن مالك «ابن الناظم».

(٢) «تمثيل» تكملة من هـ، ز.

هذا ما ذهب إليه المكودي وفقاً لابن الناظم، على حين خالف المرادي ذلك بقوله:  
وقوله: «كَاسْتَقَمَّ» تمثيل للكلام الاصطلاحي بعد تمام تحذره، لا تتميم للحد.

انظر: شرح ألفية لابن الناظم ص ٢٠، وشرح المرادي ١: ١٥.

(٣) المرادي: حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المراكشي المالكي المعروف بابن أم قاسم وهي جدته أم  
أبيه (بدر الدين) نحوي، فقيه، عروضي، عالم بالقراءات والتفسير، ولد بمصر. من تصانيفه: شرح  
المفصل في النحو للزمخشري، الجنبي الداني في حروف المعاني، وشرح ألفية ابن مالك، وشرح تسهيل  
الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك في النحو، توفي سنة ٧٤٩ هـ، وقيل سنة ٧٥٥ هـ انظر ترجمته في  
الدرر الكامنة ٢: ١١٦، ١١٧، وحسن المحاضرة ١: ٣٠٩ وشذرات الذهب ٦: ١٦٠، ١٦١،  
وروضات الجنات ٣: ١٠١ ومعجم المؤلفين ٣: ٢٧١.

(٤) في ت «خبره».

(٥) «ثم» ساقطة من ت.

(٦) في ش «لتأخير» وفي هـ، ز، ظ «لتأخير» قال المرادي: «ثُمَّ حَزَفْتُ عَطَفَ يَشْرِكُ فِي الْحُكْمِ وَيُفِيدُ  
الترتيب بمهلة فإذا قلت: قام زَيْدٌ ثم عمرو» أذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة الجنبي الداني: ٤٢٦.  
(٧) من المعروف أن المكودي أَلَفَ في شرح ألفية ابن مالك كتابين: هذا الذي بين أيدينا، والآخر أكبر منه  
وأوفى إلا أنه لم يصل إلينا لفقده.

(٨) «يفرق» ساقطة من ظ، ت.

(٩) في ت «سقوط».

وتأنيثه؛ فلذلك قال<sup>(١)</sup> وَإِجْدُهُ، وقال «ابن معط» واحدها.

قوله: «وَالْقَوْلُ»<sup>(٢)</sup> عَمَّ يعني أن القول يطلق على ما ذكر من الكلام والكلم<sup>(٣)</sup> والكلمة. وهو المبتدأ<sup>(٤)</sup>، «وَعَمَّ» فعل ماض في موضع الخبر وحذف مفعوله<sup>(٥)</sup> اختصاراً وتقديره: عَمَّ جميع ما ذكر، وقوله<sup>(٦)</sup>: «وَكَلِمَةٌ»<sup>(٧)</sup> بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمَّ، يعني أن الكلمة يقصد بها الكلام<sup>(٨)</sup>، ويعني بذلك<sup>(٩)</sup> في اللغة لا في<sup>(١٠)</sup> الاصطلاح، كقولهم في لفظ الشهادة كلمة<sup>(١١)</sup>، وهو من باب تسمية الشيء باسم بعضه، وجاز الابتداء «بكلمة»<sup>(١٢)</sup> للتنويع؛ لأنه نوّعها إلى كونها إحدى<sup>(١٣)</sup> الكلم، وإلى كونها يقصد بها الكلام، وخبرها في الجملة بعدها، «وبها» متعلق بَيُؤَمَّ، ومعنى يُؤَمَّ: يُقَصَّد. ثم قال:

= اسم الجنس نوعان:

أحدهما: اسم الجنس الجمعي وهو الذي يدل على أكثر من اثنين ويفرق بينه وبين مفردة بالتاء نحو بقرة وبقير، وتمرة وتمر، وشجرة وشجر.

والثاني: اسم الجنس الإفرادي ويطلق على الكثير والقليل ولفظه واحد مثل: ماء، وذهب، وملح، وزيت. وفي تعبيره هذا تسامح؛ لأن اسم الجمع هو الذي يفرق بينه وبين مفردة بسقوط التاء، والفرق بين اسم الجنس، واسم الجمع أن اسم الجمع يأتي على زنة معينة من زئات الجموع، أما اسم الجنس فلا يلزم فيه ذلك. انظر شرح ابن عقيل ١: ١٥.

(١) في الأصل «لذلك فقال» وما أثبت أدق.

وفي هـ، ز، ظ، «فكذلك قال» وما أثبت أدق.

(٢) «والقول» ساقطة من ظ.

(٣) في الأصل «والكلام»

(٤) في ت «مبتدأ».

(٥) في ت «وحذف معموله».

(٦) «وقوله» ساقطة من ظ.

(٧) في ظ «كلمة».

(٨) في ت «الكلام الكثير».

(٩) «بذلك» ساقطة من ظ.

(١٠) «في» ساقطة من ت.

(١١) في هـ، ز، ك «كلمة الاخلاص».

(١٢) في ز، ك «بكلمة بحصول الفائدة بها لما فيها من التفصيل، والتنويع».

(١٣) في هـ، ظ «أحد»، وفي ت «أجزاء».

(ص) بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالتَّنَادَا وَأَلْ وَمُسْنَدٍ لِلْإِسْمِ تَمَيِّزٌ حَصَلَ

(ش) يعني أن الاسم يمتاز ويتبين بخمسة أشياء:

الأول: «الجر» وهو عبارة «البصريين»، وعبارة «الكوفيين» الخفض<sup>(١)</sup>.

وشمل الجر بحرف الجر<sup>(٢)</sup> وبالإضافة وبالتبعية<sup>(٣)</sup>.

الثاني: «التنوين»، وهو نون ساكنة زائدة بعد كمال<sup>(٤)</sup> الاسم تفصله عما

/ بعده [ثبت لفظاً لا خطاً لغير توكيد]<sup>(٥)</sup> والمراد به التنوين الخاص <sup>ب</sup> <sup>ع</sup>

بالأسماء، وهو تنوين التمكين كرجل، وتنوين التنكير كصه، وتنوين

العوض كيؤمئذ. وتنوين المقابلة كمسلمات<sup>(٦)</sup>.

(١) «الخفض يريد به الكوفيون ما يريد البصريون بالجر، والخفض ليس من وضع الكوفيين ولا الجر من وضع البصريين، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته إلا أن الكوفيين توسعوا في «الخفض» فاستعملوه في الكلمات المنونة وغير المنونة، بعد أن كان الخليل لا يستعمله إلا في المنون، وأن البصريين نقلوا «الجر» من كونه حركة يستعان بها - عند الخليل - على التخلص من الساكنين في نحو: لم يذهب الرجل، إلى كونه حركة خاصة بالأسماء المرفوعة سواء أكانت منونة أم غير منونة» مدرسة الكوفة ومنهجها لمهدي الخزومي ص ٣١١.

(٢) في هـ، «وبالحرف».

(٣) «وبالتبعية» ساقطة من ش.

(٤) «كمال» ساقطة من ش، ز، ط، ك.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ك.

(٦) تنوين التمكين نحو قولك: رجل، وفرس، وزيد، وهو خاص بالأسماء؛ لأنه دخل للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الأسماء.

أما تنوين التنكير فهو اللاحق للأسماء المبنية للدلالة على التنكير كالمثال وكقولك سبيو.

وتنوين العوض وهو ثلاثة أقسام:

أ - عوض عن جملة كقوله تعالى (وَأَنْتُمْ جِيئَ لَكُمْ تَنْظُرُونَ).

ب - عوض عن اسم وهو اللاحق لكلمة «كل» نحو: كل مجتهد. أي كل طالب مجتهد. حيث حذف «طالب» وعوض عنه بالتنوين.

ج - عوض عن حرف وهو اللاحق لكلمة جَوَارٍ وَغَوَاشٍ ونحوهما رفعاً وجرّاً عوضاً عن الياء المحذوفة لأن أصلهما جَوَارِي جمع جارية، وَغَوَاشِي جمع غاشية، فتقول هؤلاء جوار، ومررت بجوار.

وتنوين المقابلة يلحق جمع المؤنث السالم في مقابلة النون في جمع المذكر السالم.

وزاد ابن هشام في أوضح المسالك ١: ١٣، ١٤ أنواع أخرى من التنوين حيث قال:

«وزاد جماعة تنوين الترم وهو اللاحق للقوافي المطلقة التي آخرها حرف مد كقول جرير بن عطية:

الثالث: النداء، وهو الدعاء بيا أو إحدى أخواتها.

الرابع: «أل». وهي الألف واللام<sup>(١)</sup>، وأل عبارة «الخليل»، وشملت الزائدة نحو: البيريد، وغير الزائدة نحو: الرجل.

الخامس: «الإسناد»، وهو المعبر عنه بمسند، فإن مسنداً يُطْلَقُ على المصدر، وعلى<sup>(٢)</sup> اسم المفعول، والتقدير: وإسناد إليه.

ويحتمل هذا البيت وجوها كثيرة من الإعراب، أظهرها أن يكون «تَمَيِّزٌ» مبتدأ، «وحَصَلُ» في موضع الصفة له، وخبره «لِلْإِسْمِ»، «وَبِالْجَرِّ» متعلق «بحصل». والتقدير: للإسم تمييز حاصل بكذا. ثم قال:

(ص) بَتَا فَعَلْتُ وَأَتْتُ وَيَا أَفْعَلِي وَتُونِ أَقْبَلْتُ فِعْلٌ يَنْجَلِي

(ش) يعني أن الفعل ينجلي، أي يظهر بأربعة أشياء:

الأول: تاء فعلت، والمراد بها تاء الضمير اللاحقة للفعل الماضي ويجوز

---

= . أَقْبَلْتُ اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ وَتَوَلَّيْتُ إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي  
الأصل: «العتاب» و«أصابها».

فجاء بالتنوين بدلاً من الألف، لترك الترم، وزاد بعضهم التنوين الغالي، وهو اللاحق للقوافي المقيدة  
زيادة على الوزن، ومن ثم شمر غالياً، كقول رؤبة بن العجاج:

قَالَ بَتَا الْعَمُّ يَا سَلَمَى وَلِإِنِّ

كَانَ فَقِيرًا مُغْدِمًا قَالَتْ وَلِإِنِّ

والحق أنهما نونان زيدتا في الوقف، وليس من أنواع التنوين في شيء لثبوتها مع «أل» وفي الفعل وفي  
الرحف، والوقف، ولحذفهما في الوصل.

وأرى أن التنوين الخاص بالاسم إنما هو تنوين التمكن والتذكير والعوض، والمقابلة، أما تنوين الترم  
والتنوين الغالي فعام في الاسم والفعل والحرف.

انظر: شرح المفصل ٢٥/١، شرح الكافية للرضي ١٣/١، ١٤، شرح ابن عقيل ١: ٢١.

(١) قال ابن عقيل ١: ٢١ «استعمل المصنف «أل» مكان الألف واللام، وقد وقع ذلك في عبارة بعض  
المتقدمين. وهو الخليل. واستعمل المصنف «مسنداً» مكان «الإسناد» له».

(٢) في الأصل: «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

ضبطها<sup>(١)</sup> بالضم على أنها للمتكلم، وبالفتح على أنها للمخاطب،  
وبالكسر على أنها للمخاطبة، وجميعها<sup>(٢)</sup> خاص بالفعل.  
الثاني: تاء «آتت»، وهي تاء التأنيث [الساكنة اللاحقة للفعل الماضي دالة  
على تأنيث]<sup>(٣)</sup> فاعله.

الثالث: «يا» أفعلّي، وهي يا المخاطبة، وتلحق الأمر والمضارع.  
الرابع: نون أَقِيلَنَّ وهي<sup>(٤)</sup> نون التوكيد وتكون / مشددة ومخففة،  
وتلحق أيضاً الأمر والمضارع، «وفعل» مبتدأ.  
وسوغ الابتداء [به]<sup>(٥)</sup> ما ذكر في «كلمة»، وينجلي خبره، وبنا فعلت  
متعلق بينجلي<sup>(٦)</sup>. ثم قال:

(ص) سِوَاهُمَا الْحَرْفُ...

(ش) يعني أن ما لا يقبل العلامات المذكورة هو حرف، «فَسِوَاهُمَا»  
مبتدأ، «والحَرْفُ» خبره، ويجوز عكسه<sup>(٧)</sup> وهو الأظهر<sup>(٨)</sup>، فإن «سِوَى» عند

(١) في الأصل، هـ، ز، ظ، ضبطه وكلاهما جائز.

(٢) في الأصل «وجمعها».

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ظ «وهو».

(٥) «به» تكملة من ز، ك، ت.

وفي ش «الابتداء بالنكرة».

قال الملوّي: «قوله وسوغ الابتداء به ما ذكر في كلمة» قال الشاطبي المسوخ تقديم المعمول في قوله بتا فعلت، واعترض بعضهم بأن الذي ذكر في كلمة هو التنوع والمصنف لم ينوع الفعل في هذا البيت ويجاب بأن التنوع باعتبار العلامات أي بعض أنواع الفعل بتا فعلت وبعضها بيا أفعلّي. وقال بعضهم المسوخ العموم.

(٦) في ت «متعلق به».

(٧) في ش، ت «العكس».

(٨) قوله: «وهو الأظهر» أي الأولى أن يكون الحرف مبتدأ مؤخر، و«سواهما» خبر مقدم، لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة «سوى» وإن اضيفت لا تعرف لشدة إبهامها.

الناظم بمعنى غير فإضافتها<sup>(١)</sup> لا تُعرّف. ولما كانت الحروف على ثلاثة أقسام مشتركة<sup>(٢)</sup> بين الأسماء والأفعال، ومختص بالأسماء، ومختص بالأفعال أتى لكل واحد من الأقسام بمثال فقال:

(ص) ... كَهَلْ وَفِي وَلَمْ \* ...

(ش) «فَهْل» مثال للمشارك، «وفي» مثال للمختص<sup>(٣)</sup> بالاسم، و«لَمْ» مثال للخاص بالفعل. ثم قال:

(ص) ... \* فَعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي لَمْ كَيْشَم.

(ش) لما أتى في تعريف الفعل بالعلامات<sup>(٤)</sup> التي تخصه على الجملة، وكانت الأفعال على ثلاثة أقسام، بين المضارع من قسيمه<sup>(٥)</sup> بما يختص به وهو «لَمْ» أو إحدى أخواتها، «فَفَعْلٌ» مبتدأ، و«مُضَارِعٌ» نعت له، وخبره «الجملة وقوله: كَيْشَم مثال للمضارع فهو متأخر من تقديم، والتقدير: فعل مضارع كَيْشَم يلي «لَمْ» لا مثال للمضارع المقترن بلم، إذ لو كان كذلك لقال كَلَمْ يَشَم، والماضي شَمِمَ بالكسر / لأنك تقول: شَمِمْتُ، هذه اللغة بَ [الفصيحة ويقال شَمِمْتُ بالفتح ومضارعه على هذه اللغة]<sup>(٦)</sup> أَشَمُّ بالضم ثم قال:

(ص) وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِزِ \* ...

(ش) يعني أن الفعل الماضي يمتاز على المضارع والأمر بصلاحيته للتاء،

(١) في ت «إضافته» على إرادة اللفظ.

(٢) في هـ، ز، ط «مشارك». ولفظها أدق.

(٣) في ك، ت «للخاص» تحريف.

(٤) في ت «بعلامات» وما أثبت أصوب.

(٥) في ش «قسيمه» تصحيف.

وفي هـ، ط، ت «قسيمه» وما أثبت أصوب.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت من معاني «شم» في اللسان اختبر وهو الأليق بالمقام هنا.

وَأَل فِي التَّاءِ<sup>(١)</sup> لِلْعَهْدِ، وَشَمِلَتِ التَّاءَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ وَهُمَا: «تَاءُ» الضَّمِيرِ وَ«تَاءُ» التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ. ثُمَّ قَالَ:

(ص) ... وَاسْمٌ \* بِالتَّوْنِ فِعْلَ الْأَمْرِ إِنْ أَمَرَ فُهُمْ

(ش) يعني أن فعل الأمر يمتاز بشيئين:

صلاحيته لِتَوْنِي التَّوَكِيدِ<sup>(٢)</sup> وهو معنى قوله: «وَاسْمٌ» بالنون.

ولفهام الأمر، وهو معنى قوله [لِنْ أَمَرَ]<sup>(٣)</sup> فهم، وأل في النون للعهد وهي<sup>(٤)</sup> نون التوكيد المتقدمة<sup>(٥)</sup>. ثم قال:

(ص) وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلتَّوْنِ مَحَلٌّ \* فِيهِ هُوَ اسْمٌ نَحْوَصَةٌ وَحَيْهَلٌ.

(ش) يعني أن اللفظ إذا<sup>(٦)</sup> أفهم الأمر ولم يكن صالحاً للنون فهو اسم فعلٍ ولذلك مثله<sup>(٧)</sup> «بَصَّةٌ» ومعناه اسكت، وَحَيْهَلٌ معناه أَقْبَلَ أو عَجَلَ<sup>(٨)</sup> أو أَقْدِمَ<sup>(٩)</sup>، وليس في هذا البيت زيادة على ما أفهم<sup>(١٠)</sup> البيت الذي قبله إلا كون غير القابل للنون مما أَفْهَمَ الأمر يقال فيه: اسم فعل، لأنه صَرَّحَ بأنه اسم في قوله: «هُوَ اسْمٌ»، وفهم كونه اسم فعل بتمثيله بَصَّةٌ وَحَيْهَلٌ.

(١) من أمثلة تاء الضمير: أَدْبِثْ واجبي. ومن أمثلة تاء التائيث: قامت فاطمة. «في التاء» ساقط من ظ.

(٢) في ظ «لنون».

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ك، ت وذكرها لا بد منه لفهم المعنى.

(٤) في هـ، ز، ظ «وهو».

(٥) في هـ، ز، ظ «المتقدم».

(٦) في الأصل «يكن».

(٧) في الأصل «إذ» وما أثبت أدق.

(٨) في ك، ز «مثل».

(٩) في ت «أو أعجل».

(١٠) في هـ، ز، ظ، ك «قدم».

صَّةٌ، وَحَيْهَلٌ اسماً فعلٍ رغم دلالتها على الأمر، وذلك لعدم قبولهما نون التوكيد، فلا تقول: صَهْلٌ ولا حَيْهَلٌ وإن كانت صَّةٌ بمعنى اسكت، وَحَيْهَلٌ بمعنى أقبل. فالفرق بينهما قبول نون التوكيد في اسكت وأقبل نحو: اسكُتْ وأقْبَلْ «ولا يجوز ذلك مع صَّةٌ، وَحَيْهَلٌ». (١١) في ت «ما أفهمه».

## «المُعَرَّب والمُبْنِي»

قوله<sup>(١)</sup>:

(ص) وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمُبْنِي \* لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِي

يعني أن الاسم على قسمين: منه مُعَرَّبٌ ومنه مُبْنِي / وَقَدْ مَ الْمُعَرَّب؛ لأنه  $\frac{7}{م}$  الأصل، «ومعرب» متبداً وخبره «منه». «مُبْنِي» مبتداً خبره محذوف تقديره ومنه. ولما كان المبني من الأسماء على خلاف الأصل، وأنه لا يُبْنِي إِلَّا لِإِلَّةٍ، نَبَّهَ على ذلك بلام التعليل فقال: «لِشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ». ولما كان الشبه منه مُقَرَّبٌ من الحروف<sup>(٢)</sup> وغير مُقَرَّب، نَبَّهَ على المقَرَّب بقوله: «مُدْنِي»، والشبه غير المُدْنِي ما عارضه معارض<sup>(٣)</sup> «كأي» في الاستفهام والشرط فإنها أشبهت الحرف<sup>(٤)</sup> في المعنى، لكن عارض شبه الحرف لزومها الإضافة<sup>(٥)</sup>؛ لأن الإضافة<sup>(٦)</sup>، من خواص الاسم<sup>(٧)</sup>، فَأُلْفِيَ شبه الحرف. ثم قال:

(ص) كَالشَّبِّهِ الْوَضْعِيُّ فِي اسْمِي جِئْنَا \* وَالْمَعْنَوِيُّ فِي مَتْنِي وَفِي هُنَا  
وَكَيْتَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلا \* تَأْثُرٍ وَكَافِتْقَارٍ أَصْلا

(ش) فَتَوَعَّ شَبَّهَ الْحَرْفِ عَلَى<sup>(٨)</sup> أَرْبَعَةَ أَنْوَاعٍ:

(١) «قوله» ساقطة من ش، ك، ت.

(٢) في ه، ظ «الحرف».

(٣) في ظ «عارض» تحريف.

(٤) في ت «الحروف».

(٥) في ش، ه، ز، ظ، ك «للإضافة».

(٦) في ظ «والإضافة».

(٧) في ش «من خصائص الأسماء» وفي ت (من خواص الأسماء).

(٨) في ش، ك، ت «إلى».

**الأول:** الشبه الوضعي، وهو ما أشبه الحرف في كونه موضوعاً على حرف أو حرفين<sup>(١)</sup> وهو المشار إليه بقوله: «كالشبه الوضعي في استمى جئتنا. أي في الاسمين من قولك<sup>(٢)</sup>: جئتنا.

وهما «التاء» و«نا» فالتاء مبنية لِشَبْهِهَا بالحرف في وضعها على حرف واحد، و«نا» مبنية أيضاً لِشَبْهِهَا بالحرف في وضعه على حرفين.

**الثاني:** المعنوي، وهو / ما أشبه الحرف في المعنى وهو المشار إليه <sup>ب</sup>

بقوله: والمعنوي أي والشبه<sup>(٣)</sup> المعنوي في «متى» وفي «هنا».

أما «متى»<sup>(٤)</sup> فأشبهت همزة الاستفهام إذا كانت استفهاماً، وإن

الشرطية إذا<sup>(٥)</sup> كانت شرطاً، وأما «هنا» فأشبهت معنى حرف لم

يستعمل؛ لأن هنا اسم إشارة<sup>(٦)</sup>، والإشارة معنى من معاني

الحروف، فحقها أن يوضع لها حرف كالتنبيه والخطاب.

**الثالث:** الشبه الاستعمالي، والمراد به<sup>(٧)</sup> أن الاسم يبنى إذا أشبه بعض

(١) في ز، ك «على حرف واحد أو على حرفين» والمعنى واحد.

(٢) في هـ «من قوله».

(٣) في ش «والمعنوي».

(٤) تستعمل «متى» للاستفهام نحو: متى تقوم؟

وللشرط نحو: متى تقم أقم.

(٥) فهي مبنية لتضمنها معنى الهمزة في المثال الأول، ومعنى إن الشرطية في المثال الثاني.

(٦) في ز «إذ».

(٧) قال ابن عقيل ٣٢/١

«هنا اسم إشارة مبني لشبهها في المعنى حرفاً مقدراً وكان حق النحاة أن يضعوا لها حرفاً يدل عليها كما

وضعوا للنفي «ما» وللنهي «لا» وللتمني: «ليت»، ولترجي «لعل».

أرى أن هنا لا تحتاج إلى أن يوضع لها حرف وذلك لأنها اسم إشارة يدل على المكان، وإن دلت على

معنى من معاني الحروف.

(٧) «به» ساقطة من ظ.

الحروف كأسماء الأفعال، فإنها أشبهت «إن» في كونها عاملة غير معمولة وهو المشار إليه بقوله: «وَكَيْتَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلاَ تَأْثِرٍ»<sup>(١)</sup>، فعُتِبَ عن هذا الشبه بالنيابة عن الفعل؛ لأن الفعل عامل غير<sup>(٢)</sup> معمول فيه وما ناب عنه كذلك، ولم يرد أن الشبه هو النيابة عن الفعل، فكون أسماء الأفعال<sup>(٣)</sup> نائبة عن الفعل تستلزم أن تكون عاملة غير معمول فيها وكونها كذلك يستلزم أن تكون شبيهة بإن، واحترز بقوله: «بلاَ تَأْثِرٍ» من<sup>(٤)</sup> المصدر النائب عن الفعل، فإنه متأثر<sup>(٥)</sup> بالفعل الذي ناب عنه.

الرابع: الشبه الافتقاري وهو<sup>(٦)</sup> أن يكون الاسم مفتقراً إلى غيره<sup>(٧)</sup> افتقاراً مؤصلاً كالموصلات، وهو / المشار إليه بقوله: «وَكَاْفِتْقَارٍ»<sup>(٨)</sup> بالجملة إلى ما بعدها، فإنه<sup>(٩)</sup> غير مؤصل إذ لا يَلْزَمُ<sup>(١٠)</sup> ذكر الجملة بعدها<sup>(١٠)</sup> ثم قال:

(١) في الأصل «بلا تَأْثِرٍ» والمثبت من بقية النسخ وهو الوارد في الألفية.

(٢) في الأصل «على» خطأ من الناسخ.

(٣) في ظ «أسماء الفعل».

(٤) في الأصل «في المصدر»، وفي ظ «عن المصدر» وما أثبت أدق.

(٥) في ش، ظ «مؤثر».

(٦) في الأصل «هو».

(٧) في ت «لغيره».

(٨) في ت «لأنه».

(٩) في ظ «لا يعدم».

(١٠) في ظ «بعدمها» خطأ من الناسخ.

(ص) وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا \* مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَأَرْضٍ وَسَمَا

(نش) إنما أُنْخِرَ المَعْرَبُ وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْمَبْنِيَّ مُحْصُورٌ فِيمَا ذَكَرَ وَمَا عَدَاهُ مَعْرَبٌ. وَقَوْلُهُ: «وَمُعَرَّبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا»، يَعْنِي: أَنْ<sup>(٢)</sup> مَا سَلِمَ مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ فِي الْأَوَجِّهِ الْمَذْكُورَةِ هُوَ<sup>(٣)</sup> مَعْرَبٌ، وَلَمَّا كَانَ الْمَعْرَبُ عَلَى قَسْمَيْنِ: ظَاهِرُ الْإِعْرَابِ، وَمُقَدَّرُهُ. أَتَى بِمِثَالٍ مِنَ الظَّاهِرِ الْإِعْرَابِ وَهُوَ «أَرْضٌ» وَمِثَالٍ مِنَ الْمَقْدَرِ<sup>(٤)</sup> وَهُوَ «سَمَا» مُحْصُوراً<sup>(٥)</sup>. وَهِيَ لُغَةٌ مِنَ اللُّغَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الْأَسْمِ<sup>(٦)</sup> ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَفِعْلُ أَمْرٍ وَمُضِيٌّ بُيِّنَا \* ...

(نش) لما فرغ من مبني الأسماء ومعرّبها. شرع في مبني الأفعال ومعرّبها، وبدأ بالمبني منها، وهو فعل الأمر والماضي، فالماضي مبني على الفتح نحو: ضَرَبَ، والأمر [مبني]<sup>(٧)</sup> على السكون إن كان صحيح الآخر نحو: اضْرِبْ. أو على حذف آخره إن كان معتل الآخر نحو: اغْرُ، واخْشَ، وارِمَ، ويجوز في قوله: «وَمُضِيٌّ» الرفع والجر، والرفع أقيس؛ لأن التقدير: وفعلُ أمرٍ<sup>(٨)</sup> وفعلُ مضى. فحذف<sup>(٩)</sup> المضاف / وأقام المضاف إليه مقامه. ووجه الجر أنه حذف <sup>٧</sup>ب المضاف وترك المضاف إليه على جره لدلالة ما تقدم عليه وعلى كلا الوجهين فالألف في قوله «بُيِّنَا» للتثنية. ثم أشار إلى المعرب من الأفعال بقوله:

(١) في ظ «هو الأصل».

(٢) في الأصل «إنما».

(٣) في ت «فهو».

(٤) في ز، ك «المقدر الإعراب» والعبارة هنا أكمل.

(٥) في ش، ك «محصور» على الوصف لا على الحال.

(٦) لغات الاسم الستة «هي اسم بضم الهمزة وكسرهما، وشم بضم السين وكسرهما، وشمأ بضم السين وكسرهما أيضاً» ابن عقيل ١ : ٣٥.

(٧) «مبني» تكملة من ش، ك، ت.

(٨) في ظ «فعل أمر».

(٩) في ظ «وحذف».

(ص) ... \* وَأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إِنْ عَرِبَا  
مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ وَمِنْ \* نُونٍ إِنَاثٍ كَثْرَعَنْ مَنْ قُتِنَ

(ش) يعني أن الفعل المضارع يعرب بشرط أن يعري من نون الإناث نحو: الهندات يَرْعَن.

ونون<sup>(١)</sup> التوكيد نحو: هل تَقْوَمُ؟

ولما كان نون الإناث لا يكون إلا مباشراً للفعل لم يقيد، ولما كان نون<sup>(٢)</sup> التوكيد يوجد مباشراً<sup>(٣)</sup> للفعل<sup>(٤)</sup> وغير مباشر، وأنه لا يمنع<sup>(٥)</sup> من الإعراب إلا إذا كان مباشراً، نبه على ذلك بقوله: «مُبَاشِرٍ»، وفهم منه أنه إذا كان غير مباشر كان الفعل معرباً سواء فصل<sup>(٦)</sup> من الفعل بملفوظ به نحو: هَلْ تَقْوَمَانْ؟

أو بمقدر<sup>(٧)</sup> نحو: هل تَقْوُمُ يَا زِيدُون؟

وعلاوة رفع الفعل في غير المباشر نون محذوفة لاجتماع الأمثال. ثم انتقل إلى الحرف فقال:

(ص) وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَا \* ...

(ش) يعني أن الحروف كلها مبنية<sup>(٨)</sup>، وعبارته غير موفية بذلك؛ لأنه لا

(١) في ش، ت «أو نون».

(٢) «نون» ساقطة من ظ.

(٣) في ت «توجد مباشرة».

(٤) «للفعل» ساقطة من هـ، ظ.

(٥) في ظ «لا يمنع».

(٦) «فصل» ساقطة من ت.

(٧) في الأصل، ت «مقدر».

(٨) «هذا أمر مجمع عليه، إذ ليس فيه مقتضى الإعراب؛ لأن الحرف لا يتصرف ولا يتعاقب عليه من المعاني ما يحتاج إلى الإعراب واعتراض بأن من الحروف ما يكون لمعان كثيرة مثل «مِنْ» وأجيب بأن الحرف إنما جيء به في الأصل ليدل على معنى واحد ليس غير» شرح المرادي ١: ٦١.

يلزم من استحقاق الشيء وجوده فيه، فإن الشيء قد يكون مستحقاً للشيء  
ويمنع منه ثم قال: /

(ص) ... \* وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَ

(ش) أصل كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يبني على  
السكون<sup>(١)</sup> ولا ينتقل عنه للحركة إلا لموجب من تعذر أو غيره<sup>(٢)</sup>، وقوله:  
(ص) وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَصَمٌّ كَأَيْنٍ أَمْسٍ حَيْثُ وَالشَّاكِنُ كَمْ

(ش) أي ومن المبني ما يبني على الفتح «كأَيْنَ»، أو على الكسر  
«كأَمْسٍ»، أو على الضم «كحَيْثُ»، أما «أَيْنَ» فاسم مبني وبنيت لشبهها<sup>(٣)</sup>  
بالحرف<sup>(٤)</sup> في المعنى وهو «الهمزة» إن كانت استفهاماً، أو إن الشرطية إن  
كانت شرطاً، وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت فتحة إما لحفتها،  
وإما إنباعاً لحركة الهمزة، وأما «أَمْسٍ» فاسم وبنيت لشبهها بالحرف وهو  
تضمن<sup>(٥)</sup> معنى أل وبنيت على حركة لتمكنها باستعمالها<sup>(٦)</sup> معربة في نحو:  
ذَهَبَ أَمْسُنَا. لا لتعذر السكون خلافاً لبعضهم<sup>(٧)</sup>، وكانت كسرة على أصل

(١) من أمثلة الاسم المبني على السكون تَمَّ وَكَمْ، ومن أمثلة الفعل قُمَّ، واجْلِسْ، ومن أمثلة الحرف هَلْ،  
وَلَمْ.

(٢) في ت «وغيره».

(٣) في ش «لشبهه».

(٤) في ظ «الحرف».

(٥) في الأصل، ز «بالحروف لتضمن معنى أل».

وفي ظ «بالحرف وهو تضمن معنى أل».

(٦) في ش «في استعمالها».

(٧) «يُنْبِئُ أَمْسٍ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ بِشُرُوطٍ خَمْسَةٍ هِيَ: أَنْ يَرَادَ بِهِ مَعِينٌ، وَأَنْ لَا يَضَافَ، وَلَا يَصْغَرُ، وَلَا يَكْسَرُ،  
وَلَا يَعْرِفُ بِالْأَلِ، وَأَمَّا التَّمِيمِيُّونَ فَبَعْضُهُمْ يَعْرِبُهُ إِعْرَابَ مَا لَا يَنْصَرِفُ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ  
عَنِ الْأَمْسِ وَأَكْثَرُهُمْ يَخْصُ ذَلِكَ بِحَالَةِ الرَّفْعِ وَيُنْبِئُهُ عَلَى الْكُسْرِ فِي غَيْرِهَا، فَإِنْ فَقِدَ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ  
الْمُتَقَدِّمَةِ فَلَا خِلَافَ فِي إِعْرَابِهِ وَصَرْفِهِ».

حاشية الصبان ١: ٦٣.

التقاء الساكنين، وأما حيثُ فاسم [وبنيت لشبهها بالحرف في الافتقار إلى الجملة افتقاراً لازماً]<sup>(١)</sup> وبنيت على حركة لتعذر السكون، وكانت ضمة لشبهها بَقْبُلُ وَتَعْدُ. وقوله: «وَالسَّائِرُ كَمَ»، مثال<sup>(٢)</sup> للمبني على السكون وهو المنبه عليه<sup>(٣)</sup> بقوله: «وَالْأَصْلُ»<sup>(٤)</sup> في المَبْنِيِّ أَنَّ يُسَكَّنَا»، وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام إن كانت استفهامية أو لشبهها بالحرف في الوضع على حرفين إن كانت خبرية، أو بالحمل على «رُبَّ»، أو لشبهها بَكَم الاستفهامية.

[ثم]<sup>(٥)</sup> قال:

(ص) وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنِ أَغْرَاباً \* لِاسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: لَنْ أَهَابَا

(ش) هذا الفصل تكلم فيه على ألقاب الإعراب بالنسبة إلى الأسماء / <sup>أ</sup>ب والأفعال وهو<sup>(٦)</sup> على ثلاثة أقسام: مشترك بين الاسم والفعل وهو: الرفع والنصب، وإليه أشار بقوله: «وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ اجْعَلْنِ أَغْرَاباً»، «لِاسْمٍ وَفِعْلٍ»، ومثّل للفعل<sup>(٧)</sup> فقال: «نَحْوُ لَنْ أَهَابَا»، وهو مضارع هاب<sup>(٨)</sup> وهو من الهيبة. ومختص بالاسم وهو الجر، وإليه أشار بقوله: (ص) وَالْإِسْمُ قَدْ خُصَّصَ<sup>(٩)</sup> بِالْجُرِّ \* ...

(١) ما بين المعقوفين تكملة من هـ.

(٢) في هـ «هذا مثال».

(٣) في ش، هـ، ظ «عليه قبل».

(٤) «والأصل» ساقطة من ظ.

(٥) «ثم» تكملة من ز، هـ، ظ.

(٦) في ت «وهي».

(٧) في هـ، ظ «بالفعل فقال».

(٨) في ك، ت «من هاب».

مثل لنصب المضارع وأهمل رفعه ورفع الاسم ونصبه اعتماداً على أن الأمثلة معروفة ولعله اهتم بمثال

نصب الفعل ليحافظ على القافية.

(٩) في الأصل «خُصَّصَ» وما أثبت هو الصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(ش) ومختص بالفعل وهو الجزم وإليه أشار بقوله:  
(ص) ... كَمَا \* قَدْ خُصَّصَ<sup>(١)</sup> الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا.

وقوله:

(ص) فَازْلَعْ بِضَمٍّ وَالصِّبْنَ فَتَحاً وَجَزْ \* كَسراً<sup>(٢)</sup> كَذِكُرِ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسُرُ  
(ش) يعني أن أصل<sup>(٣)</sup> الإعراب أن يكون بالضممة رفعاً وبالفتحة نصباً  
وبالكسرة جرأً، ثم مثل بقوله: كَذِكُرِ اللَّهِ عَبْدُهُ يَسُرُ.

«فذكُر» مبتدأ وهو<sup>(٤)</sup> مرفوع بالضممة، «والله» مضاف إليه وهو مجرور  
بالكسرة «وعبدُه» مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة<sup>(٥)</sup>، و«يسر» خبر عن  
ذكر الله، وهو أيضاً مرفوع بالضممة ووقف عليه بالسكون. ثم تَمَّ علامات  
الإعراب<sup>(٦)</sup> الأصول<sup>(٧)</sup> بعلامة الجزم فقال:

(ص) وَاجْزِمِ بِتَشْكِينٍ \*

(ش) هذه العلامات التي ذكرها هي الأصول<sup>(٨)</sup> في علامات الإعراب،  
وغيرها من العلامات إنما هي بالنيابة وإلى ذلك أشار بقوله:  
(ص) ... وَغَيْرُ مَا ذِكُرْ \* يَثُوبُ نَحْوُ<sup>(٩)</sup> ...

(١) في الأصل «خُصَّصَ» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في الأصل «كسر».

(٣) في ظ، ت «الأصل في».

(٤) «وهو» ساقطة من ت.

(٥) في ه زيادة «وعبدُه مفعول بذكُر» وهو منصوب بالفتحة ويجوز أن يكون مفعولاً يوصل مقدماً.  
اختلط الأمر على الناسخ فوضع «يوصل» بدلاً من «يسر» خطأ.

وفي ز «وعبدُه مفعول بذكر وهو منصوب بالفتحة ويجوز أن يكون عبده مفعولاً ييسر مقدماً».  
والأصوب أن يكون «يسر» فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على ذكُر، والجملة في  
محل رفع خبر المبتدأ.

(٦) «الإعراب» ساقطة من ت.

(٧) الأصول «ساقطة من ظ».

(٨) في ش، ه «الأصل».

(٩) «نحو» ساقطة من ش، ه، ظ، ت.

(ش) ثم أتى بمثال وهو<sup>(١)</sup>.

(ص) \* ... جَا أَخُو بَنِي تَمِزْ

(ش) «فَأَخُو» فاعل، والواو فيه نائبة عن الضمة، «وَبَنِي» مضاف / إليه <sup>٩</sup>/<sub>أ</sub> والياء فيه نائبة<sup>(٢)</sup> عن الكسرة. [ثم شرع في مواضع النيابة فقال:

(ص) وَارْفَعِ يَوَاوِ وَانْصِبْ بِالْأَلِفِ \* وَأَجْزُزْ يَاءِ [ما]<sup>(٣)</sup> مِنَ الْأَسْمَاءِ أَصِفْ

(ش) يعني أن الواو [تنوب] عن الضمة، والألف [تنوب]<sup>(٤)</sup> عن الفتحة والياء تنوب عن الكسرة فيما أصف لك [من الأسماء]<sup>(٥)</sup> أي فيما أذكر لك بعد هذا البيت، وهو ستة أسماء<sup>(٦)</sup> أشار إلى اثنين منها بقوله:

(ص) مِنْ ذَاكَ ذُو إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا \* وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمَيْمُ مِنْهُ بَانَا

(ش) فقوله: «إِنْ صُحْبَةً أَبَانَا»، أي إن<sup>(٧)</sup> أظهر صحبة نحو: جَاءَنِي ذُو مال أي صَاحِبُ مَالٍ<sup>(٨)</sup>، وَرَأَيْتُ ذَا مَالٍ، وَمَرَزْتُ بِذِي مَالٍ.

واحترز به<sup>(٩)</sup> من ذو<sup>(١٠)</sup> بمعنى الذي في لغة «طيء» فإن الأشهر<sup>(١١)</sup> فيها «ذو» بالواو في جميع الأحوال. وقوله: وَالْفَمُّ حَيْثُ الْمَيْمُ مِنْهُ بَانَا، أي إذا

(١) في هـ، ز، ظ، ت «وهو نحو».

(٢) ما بعد «نائبة» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) «ما» تكملة من هـ، ز، ظ والألفية.

(٤) «تنوب» تكملة من ت.

(٥) «من الأسماء» تكملة من هـ، ز، ك.

(٦) يريد بذلك الأسماء الستة، وفي إعرابها خلاف سائير إليه في موضعه إن شاء الله.

(٧) «إن» ساقطة من ظ، ك، ت.

(٨) «أي صاحب مال» ساقطة من هـ، ظ.

(٩) في ظ «بقوله».

(١٠) في ظ «ذوا» وفي ش «من ذو التي بمعنى الذي».

قال ابن عقيل ١: ٤٥ «واحترز بذلك عن «ذو» الطائية فإنها لا تُفهم صحبة، بل هي بمعنى الذي فلا

تكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، بل تكون مبنية، وأخبرها الواو رفعاً ونصباً وجرأ نحو «جاءني ذو قام،

ورأيت ذو قام، ومرزت بذو قام».

(١١) في ت «فإن الأشهر».

ذهب منه الميم نحو: هَذَا قُوكَ<sup>(١)</sup>، وَرَأَيْتُ فَآكَ، وَنَظَرْتُ إِلَيَّ فَيْكَ.  
واحترز به من «فم» بالميم فإنه يعرب<sup>(٢)</sup> بالحركة<sup>(٣)</sup> نحو: هَذَا فَمُكَ وَرَأَيْتُ  
فَمَكَ، وَنَظَرْتُ إِلَى فَمِكَ. ثم أشار إلى الأربعة<sup>(٤)</sup> الباقية من الأسماء الستة فقال:  
(ص) أَبٌ أَخٌ حَتَمٌ كَذَاكَ وَهَنْ \* ...

«فَأَبٌ» مبتدأ، «وَأَخٌ وَحَتَمٌ» معطوفان عليه بحذف العاطف «وكذاك» خبر  
المبتدأ، «وَهَنْ» مبتدأ وخبره محذوف<sup>(٥)</sup> لدلالة خبر أَب عليه، أي وهن  
كذاك<sup>(٦)</sup> فنقول: هَذَا أَبُوكَ، وَرَأَيْتُ أَخَاكَ، وَمَرَرْتُ بِحَمِيكَ. وَهَذَا هَنُوكَ،  
وَرَأَيْتُ هَنَّاكَ، وَنَظَرْتُ إِلَى هَنِيكَ، والحم أبو زوج / المرأة، والهَنْ كناية عما ب<sup>٩</sup>  
يستقبح كالفرج. ثم أشار إلى أن هذه الأسماء الأربعة فيها لغات أخر غير  
الاعراب بالحروف فقال:

(ص) ... \* وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ  
وَفِي أَبٍ وَقَالِيهِ يَنْدُرُ \* وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

(ش) يعني أن النقص في «هَنْ» وهو الإعراب بالحركات الثلاث في النون  
أحسن من إعرابه بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، وأن النقص في  
أَبٍ وَأَخٍ وَحَمٍ يقل والقصر فيها أشهر من النقص فمن النقص قوله:

١ - يَايَهْ اقْتَدَى عَدِيَّيْ فِي الْكَرَمِ

وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ<sup>(٧)</sup>

(١) في الأصل «ذا فوك».

(٢) في ظ «معرب».

(٣) في ت «بالحركات».

(٤) في ش «إلى المواضع الأربعة».

(٥) ما بعد «العاطف» إلى هنا ساقط من ك.

(٦) في ت «كذلك».

(٧) الرجز لرؤبة بن العجاج.

ومن القصر قولهم في المثل: «مُكْرَءٌ أَخَاكَ لَا بَطْلَ»<sup>(١)</sup> «فَأَخَاكَ»<sup>(٢)</sup> مبتدأ ومُكْرَءٌ خبر مقدم<sup>(٣)</sup>. وقوله: «وَفِي»<sup>(٤)</sup> أَبِ وَتَالِيِيهِ يَنْدُرُ، يعني أن النقص يقل في تاليي أب<sup>(٥)</sup> وهما «أخ وحَم»، وفاعل يندر<sup>(٦)</sup> ضمير يعود على النقص. «وقصرها» مبتدأ وخبره<sup>(٧)</sup> أشهر «ومن نقصهن» متعلق بأشهر وهو من تقديم<sup>(٨)</sup> «مِنْ» على أفعل التفضيل وذلك قليل<sup>(٩)</sup>، ثم قال:

(ص) وَشَرَطَ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا \* لِيُنَا ...

(ش) الإشارة «بذا» إلى الإعراب بالحروف. يعني أن هذه الأسماء يشترط في إعرابها بالواو رفعاً وبالألف نصباً وبالياء جرّاً أن تكون مضافة إلى غير ياء المتكلم نحو: قَامَ أَبُو زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أَخَاهُ، [ومررت بحميه]<sup>(١٠)</sup> فإن<sup>(١١)</sup> /

كانت غير مضافة كانت منقوصة معربة بالحركات نحو: قَامَ أَبٌ، وَرَأَيْتُ أَخَاهُ، وَمَرَرْتُ بِحِمٍ، وإن كانت مضافة إلى ياء المتكلم كانت معربة بحركات

= انظر مجموع أشعار العرب ٣: ١٨٢، وشرح ابن الناظم ٣٨ وشرح المرادي ١: ٧٤ وشرح ابن عقيل ١: ٥٠ وشرح التصريح ١: ٦٤ والهمع ١: ٣٩ وشرح الشواهد للعيني ١: ٧٠.  
(١) كذا في شرح ابن الناظم ٣٩ وشرح المرادي ١: ٧٦ وروى في أمثال العرب ١١٢ والفاخر ٦٢ والوسيط في الأمثال ١٥٦ وجمهرة الأمثال ٢: ٢١٣ ومجمع الأمثال ٢: ٣٥٥ والمستقصى ٢: ٣٤٧، وشرح الأشموني ١: ٧١.

«مُكْرَءٌ أَخَاكَ لَا بَطْلَ» وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.  
(٢) في أب وأخ وحَم ثلاث لغات: أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء، أو تكون بالألف مطلقاً، كالشاهد أو تعرب بالحركات الثلاث.  
(٣) ما بعد «لا بطل» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) في ت «في».

(٥) في ش، هـ «يقول في أب وتالييه» وفي ك «يقول في أب وفي تالييه».

(٦) في ش «والفاعل يندر».

(٧) في ت «خبره».

(٨) في ت «تقدم».

(٩) في هـ «وهو قليل».

(١٠) «ومررت بحميه» تكملة من هـ، ز، ك تستكمل بها حالات الإعراب.

(١١) في ظ «وإن».

مقدرة كسائر الأسماء الظاهرة المضافة إلى ياء المتكلم<sup>(١)</sup>، «وشرط» مبتدأ وخبره «أن» وصلتها، «ولاً» عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أن يضمن لسائر الأسماء لا للياء. ثم مثّل بقوله:

(ص) ... \* كَجَا أَخُو أَبِيكَ ذَا اعْتِلَا

(ش) «فأخو» مضاف إلى «أبيك»، «وأبي»<sup>(٢)</sup> مضاف «لكاف»<sup>(٣)</sup> الضمير «وذا» مضاف إلى «اعتلا»، وهذه الأمثلة<sup>(٤)</sup> محتوية على أنواع<sup>(٥)</sup> غير ياء المتكلم؛ لأن غير ياء المتكلم إما ظاهر أو مضمّر، والظاهر إما معرفة أو نكرة، ومن مواضع النيابة نيابة الألف عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة، وذلك في المثني وما ألحق به وهو «كلا وكلتا» «واثنان واثنتان»، وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) بِالْأَلِفِ ازْفَعِ الْمُثْنَى وَكَلَا \* إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلَا  
كِلْتَا كَذَاكَ اثْنَانِ وَاثْنَانِ \* كَابْنَيْنِ وَابْنَتَيْنِ يَجْرِيَانِ  
وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفُ \* جَرّاً وَنَصْباً بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ

<sup>(١)</sup> تعرب الأسماء الستة بالحروف بشروط أربعة ذكر المصنف شرطين منها أما الشرطان الآخران فقد ذكرهما ابن عقيل والمرادي وهما:  
- أن تكون مكبرة، فإن كانت مصغرة أعربت بالحركات الظاهرة نحو: هَذَا أُبَيُّ زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أُتَيْ زَيْدٍ وَمَرْزُوتُ بَأْتِي زَيْدٍ.  
- أن تكون مفردة فإن ثنيت أو جمعت أعربت. إعراب المثني والمجموع. بالحركات الظاهرة. نحو: هَذَانِ أُتَيَا زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ أُبَيَّيْنِ، وَمَرْزُوتُ بَأْتِيَّيْنِ، وَهَؤُلَاءِ أَهَاءُ الزُّيْدَيْنِ، وَرَأَيْتُ أَهَاءَهُمْ، وَمَرْزُوتُ بَأْبَاهِهِمْ. واكتفى المصنف بالإشارة إليهما في قوله: وَشَرُوطُ ذَا الْإِعْرَابِ أَنْ يُضَمَّنَ، أي الأسماء التي ذكرها مكبرة مفردة.

انظر شرح ابن عقيل ١: ٥٣ وشرح المرادي ١: ٨١

<sup>(٢)</sup> في ظ، ت «وأبو».

<sup>(٣)</sup> في ش «إلى كاف».

<sup>(٤)</sup> في ش، ك، ت «المثل وما أثبت أدق».

<sup>(٥)</sup> في ظ «محتوية على أنواع غير الياء المذكورة غير ياء المتكلم».

(ش) المثنى هو الاسم [الدال]<sup>(١)</sup> على اثنين بزيادة في آخره صالح<sup>(٢)</sup> للتجريد وعطف مثله<sup>(٣)</sup> عليه، فقله: «بِالْأَلْفِ أَرْفَعَ الْمُثْنَى»، يعني: أن الألف تكون علامة للرفع في المثنى نحو: قَالَ رَجُلَانِ، وَالرَّيْدَانِ قَائِمَانِ.

وقوله: «وَكِلَا» يعني: أن «كِلا» / يرفع أيضاً بالألف كالمثنى لكن بشرط<sup>(٤)</sup> إضافته إلى الْمُضْمَر<sup>(٥)</sup>، وإلى هذا<sup>(٥)</sup> أشار بقوله: «إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافاً وَصِلاً»، وفهم من عطفه «كلا» على المثنى أن كِلَا ليس<sup>(٦)</sup> بمثنى [حقيقة]<sup>(٧)</sup> تقول: قَامَ الرَّيْدَانِ كِلَاهُمَا وقيدته بإضافته إلى المضمر<sup>(٨)</sup> احترازاً<sup>(٩)</sup> من المضاف إلى الظاهر فإنه يعرب حينئذ بحركة<sup>(١٠)</sup> مقدرة في الألف. و«مُضَافاً» حال من الضمير المستتر في «وُصِلَ»، «وبمضمر» متعلق بوصل والتقدير: إذا وُصِلَ بِمُضْمَرٍ في حال كَوْنِهِ مُضَافاً إِلَيْهِ. أي إلى المضمر<sup>(١١)</sup>، وقوله: «كِلْتَا كَذَاكَ» أي «كِلْتَا» مثل كِلَا في أنه يرفع بالألف بشرط إضافته إلى المضمر وفهم أيضاً من قوله: «كِلْتَا كَذَاكَ»، أن كِلْتَا ليست بمثنى على متضى التثنية<sup>(١٢)</sup>، و«كلتا» مبتدأ، «كذاك» خبره، وقوله:

(ص) ... اثنانِ واثنانِ \* كائنينِ واثنينِ يَجْرِيَانِ

(١) «الدال» تكملة من هـ، ظ، ت. وكان الأولى أن يقول: الدال على اثنين أو اثنين.

(٢) في هـ، ت «صالحاً» وهو الأصوب.

(٣) كقولك: «الْقَتَرَيْنِ» فانه صالح للتجريد فتقول: قمر، وعطف غيره عليه نحو: قمر وشمس.

(٤) في ش، هـ، ت «الضمير».

(٥) في هـ، ك، ت «وإلى ذلك».

(٦) في ش «ليست» وما أَثْبَتَ أدق لأن «كِلا» للمذكر.

(٧) «حقيقة» تكملة من ش، هـ، ك.

(٨) في ش، ت «الضمير».

(٩) في ظ «احتراز».

(١٠) في ش، هـ، ك، ت «بحركات».

(١١) في ش، ت «الضمير».

(١٢) في هـ، ت «التشبيه».

(ش) يعني أن «اثنتين واثنتين» يرفعان بالألف كالثنى من غير شرط، ولذلك شبههما بالثنى الحقيقي وهو<sup>(١)</sup> «ابنان وابتنان»، وإنما حكم على «كِلَا» و«كِلْتَا» اثنتين واثنتين، أنها<sup>(٢)</sup> ليست مثناة<sup>(٣)</sup> حقيقة؛ لأنها لا تصلح للتجريد وعطف مثلها عليها. وقوله:

وَتَخْلُفُ الْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ \* ...

البيت يعني أن «الياء» تخلف الألف<sup>(٤)</sup> في الجر والنصب في جميع ما ذكر فتكون<sup>(٥)</sup> الياء علامة للجر والنصب نحو: مَرَزْتُ بِالرَّيْدَيْنِ وَالْأَثْنَيْنِ كِلَيْهِمَا، ورأيت / الرَّيْدَيْنِ<sup>(٦)</sup> وَالْأَثْنَيْنِ<sup>(٧)</sup> كِلَيْهِمَا، قوله<sup>(٨)</sup>:

١١  
أ

بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلِفَ. يعني أن الياء في الجر والنصب يفتح ما قبلها كالفتح<sup>(٩)</sup> المعهود في الرفع وهو المراد بقوله: «بَعْدَ فَتْحٍ»<sup>(١٠)</sup> قَدْ أُلِفَ «وَالْيَا» فاعل بتخلف، «وَالْأَلْفُ» مفعول به<sup>(١١)</sup> وقصر الياء ضرورة، ونصب جرّاً ونصباً على إسقاط حرف الجر. أي في جر ونصب، ويجوز أن يكونا مصدرين في موضع الحال والتقدير: في حال كون هذه

(١) في ش، ت «وهما» وكلاهما جائز، لأن الضمير هنا يعود على «ابنان وابتنان». والضمير في «هو» يعود على الثنى.

(٢) في ت «أنيهما».

(٣) في ش «مثناة».

(٤) في ظ «يعني أن الألف تخلفها الياء».

(٥) في هـ، ظ، ك «وتكون».

(٦) في ش «ورأيت الهمدنيين والأثنيين كِلَيْهِمَا».

(٧) «ورأيت الهمدنيين والأثنيين كِلَيْهِمَا».

(٨) «والأثنيين» ساقط من ظ.

(٩) في ك «وقوله: جرّاً ونصباً بعد فتح قد أُلِفَ» أكملت عبارة الألفية.

وفي ت «وقوله».

(١٠) في ش، هـ، ك «بالفتح» وفي ظ «فالفتح».

(١١) «بعد فتح» ساقط من ش، ك.

(١٢) «به» ساقط من ت.

الأشياء<sup>(١)</sup> مجرورة ومنصوبة. «وفي جميعها وَتَعَدَّ فَتَح» متعلقان بتخلف.

ومن مواضع النياحة، نياحة الواو عن الضمة، والياء عن الكسرة والفتحة<sup>(٢)</sup> وذلك في جمع المذكر السالم، وما ألحق به، وإلى ذلك أشار<sup>(٣)</sup> بقوله:

(ص) وَأَرْفَعُ بَوَاوِيَا اجْرُزُ وَالنَّصِبِ \* سَالِمٌ جَمْعُ عَامِرٍ وَمُذْنِبٍ  
وَيَشْبَهُ ذَيْنِ وَيَهْ عَشْرُونَا \* وَبَابُهُ الْحَقِّ وَالْأَهْلُونَا  
أُولُو<sup>(٤)</sup> وَعَالَمُونَ<sup>(٥)</sup> عَلَيُونَا \* وَأَرْضُونَ شَدُّ وَالسُّنُونَا  
وَبَابُهُ وَمِثْلَ حِينَ قَدْ يَرِدُ \* ذَا الْبَابِ وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ

(ش) يعني أن جمع المذكر السالم يرفع بالواو ويجر وينصب بالياء. ولما كان على نوعين. أحدهما: اسم ويشترط في مفردة أن يكون علماً مذكراً عاقلاً خالياً<sup>(٦)</sup> من تاء التأنيث ومن التركيب، والآخر وصف ويشترط في مفردة أن يكون مذكراً عاقلاً خالياً من تاء التأنيث لا يمتنع مؤنثه من الجمع بالألف والتاء أتى بمثالين<sup>(٧)</sup> الأول للأول وهو عامر، والثاني للثاني<sup>(٨)</sup> / وهو مذنب، قوله: «وَيَشْبَهُ ذَيْنِ» يعني شبه عامر<sup>(٩)</sup> ومُذْنِبٍ في كونهما على ما ذكر، «وبَوَاوٍ» متعلق برفع، و«بِيا» متعلق<sup>(٩)</sup>

(١) في هـ «الأقسام».

(٢) في ت «عن الفتحة والكسرة» تقديم وتأخير.

(٣) في ت «الإشارة».

(٤) في الأصل، ت «أولوا» والمثبت هو الصواب بدون ألف، لأن الملحق بجمع المذكر السالم لا واحد له من لفظه.

أما «أولوا» بمعنى أصحاب فتكتب بالألف.

(٥) في ظ «عالمون».

(٦) في هـ، ظ، ت «علماً لمذكر عاقل خالياً».

وفي ك «علماً لمذكر عاقل خال».

(٧) في الأصل «بمثال من الأول».

(٨) في ش «الأول وهو عامر والثاني مذنب».

(٩) «متعلق» ساقط من ظ.

باجرر أو بانصب<sup>(١)</sup> وهو<sup>(٢)</sup> من باب التنازع وفيه تقديم<sup>(٣)</sup> المتنازع فيه وهو جائز عند بعضهم<sup>(٤)</sup>، «وسالِمَ جَمْعٌ» منصوب بأحد العاملين فهو أيضاً من باب التنازع، وقوله: «وَيُشَبِّهُ ذَيْنِ». مجرور بالمعطف على غاير ومُذْنِب. والتقدير: جمع<sup>(٥)</sup> هذين الاسمين وما أشبههما. وقوله: «وَبِهِ عِشْرُونَ». هذه هي الكلم<sup>(٦)</sup> التي ألحقت<sup>(٧)</sup> بجمع المذكر السالم في الإعراب وذكر منها سبعة ألفاظ: عشرون<sup>(٨)</sup> وهو اسم جمع لأنه لا مفرد له من لفظه، وبابه يعني ثلاثين إلى التسعين<sup>(٩)</sup> ويتضمن أيضاً سبعة ألفاظ، والأهلون: وهو جمع غير مستوف للشروط؛ لأنه ليس بعلم ولا صفة، وأولوا<sup>(١٠)</sup>: وهو اسم جمع؛ لأنه لا مفرد له من لفظه، وعالمون؛ وهو أيضاً اسم جمع ولا مفرد له من لفظه، وليس جمعاً لِعَالِمٍ؛ لأن عالماً أعم، وعليون: اسم لأعلى الجنة فهو مفرد في المعنى جمع في اللفظ، وأَرْضُونَ؛ جمع أرض، وقوله: «شَدَّ» راجع لأرضين، ووجه شدوذه أنه من باب سنين، وباب سنين مطرد فيما، حذف من<sup>(١١)</sup>

(١) في ظ «باجرر وبانصب» وفي ك «باجرر وانصب».

(٢) في هـ، ت «فهو».

(٣) «تقديم» ساقطة من ظ.

(٤) قال الصبان ١: ٧٩ «قوله وبيا اجرر وانصب: ليس المجرور متنازعا فيه لاجرر وانصب على الأصح لتأخر العاملين فلا يصح عمل المتأخر المعطوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدر له معمول آخر، وعلى القول الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى، وعلى هذا القول فالذي أعملناه هو الثاني إذ لو كان الأول لوجب الإضمار في الثاني بلا حذف للضمير» وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٤٣.

(٥) في ت «وجمع».

(٦) في هـ «هذه من الكلم» وفي ظ «هذه الكلم».

(٧) في ظ «ألحقت».

(٨) في الأصل «عشرين» وفي ش «منها عشرون» وفي ظ «وعشرين».

(٩) في ظ «تسعين».

(١٠) في الأصل، هـ «وأولوا» والمثبت أصوب بدون ألف.

(١١) في ظ «منه».

مفردة<sup>(١)</sup> [حرف]<sup>(٢)</sup> أصليّ وعوض منه تاء التأنيث [ولم يكسر تكسيراً يعرب فيه بالحركات]<sup>(٣)</sup> كَسَنَة وَعِدَة ولم يحذف / من أرض حرف  $\frac{١٢}{١}$  أصلي<sup>(٤)</sup> فيعوض منه، بل حذفت<sup>(٥)</sup> منه تاء التأنيث بدليل رجوعها في التصغير في قولهم اَرِضْصَة. فشذ<sup>(٦)</sup> على هذا جملة في موضع الحال من أرضين، والتقدير وَأَرِضُونَ في حال كونه شاذاً، والسنون وبابه، يعني كل ما حذف من مفردة حرف [أصلي]<sup>(٧)</sup> وعوض منه<sup>(٨)</sup> تاء التأنيث كعزيرين وثبين وسنين ومعين<sup>(٩)</sup>، وقوله: «وَمِثْلَ حَينٍ قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ». الإشارة بذا إلى سنين وبابه، يعني أنه قد يستعمل باب سنين استعمال حين فيلزم فيه<sup>(١٠)</sup> الياء ويعرب بالحركات الثلاث في النون [فتقول هذه سنون بضم النون، ورأيت سنيناً بفتح النون، وجئت في سنين بكسر النون]<sup>(١١)</sup> ولا تحذف النون للإضافة. وفُهِم من قوله: قد يرد أن ذلك قليل، ومنه قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سِينِيّاً

(١) «مفردة» ساقطة من ظ.

(٢) «حرف» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٤) ما بعد أصلي «إلى هنا ساقط من ظ.

(٥) في الأصل، ش «حذف».

(٦) في ش «وشذ».

(٧) «أصلي» تكملة من هـ، ك.

(٨) في الأصل «من».

(٩) في هـ «كعزيرين وثبين وعطين».

وفي ز، ك «كعزيرين وثبين وعطين. فعزيرين جمع عزة، وثبين جمع ثبة، وعطين جمع عضة».

وفي ظ «كعزيرين وثبين ومين».

وفي ت «كعدين وثبين وميين».

والأمثلة كلها صحيحة في جميع النسخ إلا أنَّ عبارة ز، ك أفضل.

(١٠) في ت «فيها».

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

كَيْسَيْنِ يُوشَف»<sup>(١)</sup> في إحدى الروايتين، وقوله، «وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ،  
يعني<sup>(٢)</sup>: أن هذا الاستعمال المذكور يطرد عند قوم من العرب كقوله:  
٢ - دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سَيِّئَهُ \* لَعِبْنُ بَنَّا شَيْئاً وَشَيْئَنَا مُرْداً<sup>(٣)</sup>

ثم قال:

(ص) وَتَوْنٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ التَّحْقُ \* فَافْتَحْ وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ

(ش) يعني أن نون الجمع وما الحق به مفتوحة وكسرهما قليل، قيل<sup>(٤)</sup>  
وهو مخصوص بالضرورة<sup>(٥)</sup>، كقوله:

٣ - وَمَاذَا يَتَّبِعِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي \* وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ<sup>(٦)</sup>

ثم قال<sup>(٧)</sup>:

<sup>(١)</sup> وفي رواية:

«اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَيْنَيْنِ كَيْسَيْنِ يُوشَف» كذا في البخاري ٣٣: ٢ وفي سنن أبي داود «اللَّهُمَّ  
اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَيْنَيْنِ كَيْسَيْنِ يُوشَف».

انظر سنن أبي داود ٣٣: ١ «باب القنوت في الصلاة» وشرح ابن الناظم ٤٨، وشرح المرادي ٩٧: ١  
وشرح ابن عقيل ٦٥: ١، وشرح الأشموني ٨٧: ١.  
<sup>(٢)</sup> «يعني» ساقطة من ظ.

<sup>(٣)</sup> الشاهد للصمة بن عبد الله أحد شعراء الدولة الأموية.  
انظر اللسان «سنه» وشرح المفصل ١١: ٥، وشرح ابن الناظم ٤٨ وشرح المرادي ٩٧: ١ وشرح ابن  
عقيل ٦٥: ١، وشرح الشواهد للعيني ٨٦: ١ وشرح التصريح ٧٧: ١.  
دعاني: أي اتركاني.

مردا: مردٌ جمع أمرد: وهو الذي لم ينبت بوجهه شعر.  
<sup>(٤)</sup> «قيل» ساقطة من ش، ظ.

<sup>(٥)</sup> «بالضرورة» تركيب غير واضح في الأصل.

<sup>(٦)</sup> الشاهد لشحيم بن وثيل الزُّبَاجِي.

وروايته في الأصمعيات واللسان والخزانة:

وَمَاذَا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي

وَقَدْ جَاوَزْتُ رَأْسَ الْأَرْبَعِينَ

انظر اللسان «ربع» والأصمعيات ١٩ وشرح المفصل ١٤٠: ١١ والخزانة ٤١٤: ٣ وشرح الأشموني  
١٢٠: ١.

<sup>(٧)</sup> «ثم قال» ساقط من ك، وفي ظ «وقوله».

(ص) وَنُونٌ مَا تُثْنِي وَالْمَلْحَقِ بِهِ \* بِعَكْسٍ ذَلِكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَانْتَبِهْ/

(ش) يعني أن نون المثني وما ألحق به بالعكس من نون الجمع فكسرها كثير وفتحها قليل وهو<sup>(١)</sup> لغة مع الياء وقيل مطلقاً [ومنه قوله:

٤ - أَغْرِفُ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا  
وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا]<sup>(٢)</sup>

وقوله: فانتبه [أي فانتبه]<sup>(٣)</sup> لما استعملته العرب من الفرق بين نون الجمع ونون التثنية. ومن مواضع النيابة أيضاً نيابة الكسرة عن الفتحة وذلك في جمع المؤنث السالم وما ألحق به وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمَا بَتَا وَأَلْفٌ قَدْ جُمِعَا \* يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعًا  
كَذَا أُولَئِكَ وَالَّذِي اسْمًا قَدْ جُعِلَ \* كَأَذْرَعَاتٍ فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلَ

(ش) يعني أن المجموع بالألف والتاء وهو جمع المؤنث السالم يُجَرُّ وَيُنْصَبُ بالكسرة فنقول<sup>(٤)</sup>: مَرَزْتُ بِالْهِنْدَاتِ، وَرَأَيْتُ الْهِنْدَاتِ، وإنما نُصِبُ<sup>(٥)</sup> بالكسرة مع تأتي الفتحة حملاً على جمع المذكر السالم؛ لأنه فرع عنه<sup>(٦)</sup>، وقُدِّمَ الجر؛ لأن النصب محمول عليه، وقوله «كَذَا

(١) في ش «وهي لغة» وفي هـ ز «قيل وهذه لغة» وفي ت «وقيل هي لغة».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ت.

البيتان لرؤية في ملحقات ديوانه ١٨٧.

ونسباً لرجل من ضبة في شرح الشواهد للعيني ١ : ٩٠ والخزانة ٣ : ٣٣٦ وهما بلا نسبة في شرح ابن

عقيل ٧١/١، وشرح التصريح ١ : ٧٨ وشرح الأشموني ١ : ٩٠.

وفي رواية: أعرف منها الأنف والعينانا. ومَنْخَرَانِ أَشْبَهَا ظَبْيَانَا.

وذكر ابن عقيل أن البيتين مصنوعان فلا يحتج بهما. انظر هامش ابن عقيل ١ : ٧٢.

منخرين: بفتح الميم وكسرها موضع النخير وهو الصوت المنبعث من الأنف ويطلق على الأنف نفسه.

ظبياناً: هو اسم رجل، وقيل مثني ظبي. والمعنى المناسب للمقام هنا هو الثاني.

(٣) «أي فانتبه» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ت «تقول».

(٥) في ت «ينصب».

(٦) في ط «عليه».

أُولَاتٌ». البيت. هذا هو الملحق بجمع<sup>(١)</sup> المؤنث السالم وهو نوعان:  
 الاول: [أُولَاتٍ]<sup>(٢)</sup> وهو اسم جمع بمعنى ذوات ولا مفرد له من لفظه،  
 وإليه أشار بقوله: «كَذَا أُولَاتٌ»، يعني أن<sup>(٣)</sup> «أُولَاتٍ» يلحق بجمع  
 المؤنث السالم فيجر وينصب بالكسرة<sup>(٤)</sup> كقوله تعالى: «وَلِنْ تُكُنَّ  
 أُولَاتٍ حُمَلٍ»<sup>(٥)</sup>.

الثاني: ما سُمِّيَ<sup>(٦)</sup> به من جمع المؤنث السالم. وإليه أشار بقوله: «وَالَّذِي  
 اسْمًا قَدْ جُعِلَ... إلى آخره فتقول في رجل اسمه هِنْدَاتٌ: هَذَا  
 هِنْدَاتٌ وَرَأَيْتُ هِنْدَاتٍ / وَمَرَرْتُ بِهِنْدَاتٍ. كما كان قبل  
 التسمية ومنه «أَذْرَعَاتٌ»<sup>(٧)</sup> اسم موضع بالشام وذآله معجمة،

١٣  
أ

(١) في ت «الجمع».

(٢) «أُولَاتٍ» تكملة من هـ، ظ، ت.

(٣) «أن» ساقطة من ظ.

(٤) في الأصل «وبالكسرة».

(٥) سورة الطلاق آية: ٦.

(٦) في ظ «ما تسمى» وما أثبت أدق.

(٧) قال ابن عقيل ١: ٧٥.

«أذرعَاتٍ ينصب بالكسرة كما كان قبل التسمية به ولا يحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعَاتٍ،  
 ورأيت أذرعَاتٍ، ومررت بأذرعَاتٍ.  
 هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران:  
 أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويؤال منه التنوين نحو: هذه أذرعَاتُ، ورأيت  
 أذرعَاتٍ، ومررت بأذرعَاتٍ.  
 والثاني: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة ويحذف منه التنوين نحو: هذه أذرعَاتُ، ورأيت  
 أرعَاتٍ ومررت بأذرعَاتٍ. ويروي قوله وهو امرؤ القيس:  
 تَتَوَزَّئُهَا يَسْنُ أَذْرَعَاتٍ وَأَهْلُهَا بِسَيْفٍ أَدْنَى دَارَهَا تَنْظُرُ عَالِي  
 بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، ويكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، ويفتحها بلا تنوين كالمذهب  
 الثالث».

«فأولات» مبتدأ وخبره كَذَا «والذي» مبتدأ، وصلته «اسماً قد

جُعِلَ»، وفي «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد<sup>(١)</sup> على الموصول، «واسماً» مفعول ثاني بجعل، «وَكَاذِرَعَاتٍ» متعلق بجعل أو في موضع الحال من الضمير المستتر في جعل، «وَذَا» مبتدأ وهو إشارة إلى الحكم<sup>(٢)</sup> المتقدم في جمع المؤنث السالم وهو حمل منصوبه على مجروره، «وَقُبُلٌ» خبره، وفيه متعلق بقُبُلٍ وتقديره: والذي جُعِلَ اسماً من جمع المؤنث السالم كَاذِرَعَاتٍ [قُبُلٌ]<sup>(٣)</sup> فيه<sup>(٤)</sup> هذا الاستعمال وهو حمل منصوبه على مجروره. ومن مواضع النياحة: نياحة الفتحة عن الكسرة<sup>(٥)</sup> وإليه أشار بقوله:

(ص) وَجُرْ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ \* ...

(ش) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف يجر بالفتحة، ولم يذكر النصب؛ لأنه على الأصل السابق، ولما كان جره بالفتحة مشروطاً بأن لا يضاف ولا يدخل عليه «أل» أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... \* مَا لَمْ يُصَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ أَلٍ رَدِفٌ

(ش) فشمل «أل» الزائدة<sup>(٦)</sup> نحو: التَّيْزِيدُ، وغير الزائدة<sup>(٧)</sup> نحو: الْأَحْسَنُ<sup>(٨)</sup>

(١) «عائد» ساقطة من ظ.

وفي ش «يعود».

(٢) في ك «للحكم».

(٣) «قُبُلٌ» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) «فيه» ساقطة من ظ.

(٥) في الأصل «الكبيرة» تحريف من الناسخ.

(٦) في الأصل «فشمل الزائد».

وفي ش، هـ «فشملت أل الزائدة».

وفي ظ «فشملت الزائدة».

(٧) في الأصل «وغير الزائد».

(٨) في ز، ظ، ك «نحو الحسن».

وفي ت «نحو الأحمر» وهذا جائز.

ومعنى رَدَف: تَبَعَ وقوله: «وَجَرَّ» يحتمل أن يكون فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «وما» في موضع رفع نائبة<sup>(١)</sup> عن الفاعل ويحتمل أن يكون فعل أمر «وما» في موضع نصب على أنه مفعول به، و«ما» في قوله / «مَا لَمْ يُضَفْ ظَرْفِيَّةٌ مُصَدَّرِيَّةٌ ١٣ بِ» والتقدير: مدة كونه غير مضاف ولا تابع<sup>(٢)</sup> لأل. ومن مواضع النيابة نيابة النون عن الضمة، ونيابة حذفها عن السكون والفتحة، وذلك في خمسة<sup>(٣)</sup> أمثلة من الفعل والياء<sup>(٤)</sup> أشار بقوله:

(ص) وَاجْعَلْ لِنَحْوِ<sup>(٥)</sup> يَفْعَلَانِ الثُّونَا \* رَفَعَا وَتَذَعِينَ وَتَسْأَلُونَا  
وَحَدَفَهَا لِلْجَزْمِ وَالتَّنْصِبِ سِمَةً \* كَلَّمَ تَكُونِي لِقُرُومِي مَظْلَمَةً

(ش) يعني أن علامة الرفع في هذه الأمثلة الثلاثة هي النون، وهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ. وفُهِمَ من قوله: «لِنَحْوِ» أنها أكثر وتبلغ<sup>(٦)</sup> بالاستقراء إلى ثمانية لأن «يفعلان» شامل لما ألفه ضمير<sup>(٧)</sup> نحو: الرُّيْدَانِ يَفْعَلَانِ.

ولما كان<sup>(٨)</sup> ألفه علامة التثنية نحو: يَفْعَلَانِ الرُّيْدَانِ على لغة أكلوني البراغيث. ومتضمن<sup>(٩)</sup> أيضاً «تَفْعَلَانِ» بالياء فإنه<sup>(١٠)</sup> شبيه بيفعلان وتكون ألفه أيضاً ضميراً نحو: أَنْتُمَا تَفْعَلَانِ، وعلامة التثنية نحو: تَفْعَلَانِ الْهِنْدَانِ،

(١) في الأصل، ت «نيابة».

(٢) في ك «ولا تابعاً».

(٣) في ت «وفي ذلك خمسة».

(٤) في الأصل، ز، ط، ك، ت «واليد» تحريف.

(٥) في الأصل «النحو».

(٦) في ش، هـ «وتصير».

(٧) وفي ك «وتصل».

(٨) في ش «لما كان ألفه ضميراً».

(٩) «كان» ساقطة من ش، هـ، ك.

(١٠) في ش، هـ «ويتضمن».

(١١) في ش «لأنه».

وأما «تَسْأَلُونَ» فتكون واوه ضميراً<sup>(١)</sup> نحو: أَنْتُمْ تَسْأَلُونَ. وهو<sup>(٢)</sup> مُتَّصِفٌ لِيَفْعَلُونَ؛ لأنه شبهه، وواو يَفْعَلُونَ تكون ضميراً نحو: الزُّيْدُونَ يَسْأَلُونَ، وعلامة جمع نحو: يَسْأَلُونَ الزُّيْدُونَ. وأما «تَذَعِينَ» فلا تكون ياؤه إلا ضميراً فهذه ثمانية أمثلة في التقدير وإن كانت ثلاثة في اللفظ ١٤/أ «والثون» ١٤  
 مفعول أول باجعل، «وَرَفَعَا» مفعول ثان، وهو على حذف مضاف أي علامة رفع والتقدير<sup>(٣)</sup>: واجعل الثون علامة رفع لِيَتَخَوُ يَفْعَلَانِ وَتَذَعِينَ وَتَسْأَلُونَ. وقوله: «وَحَذَفُهَا»<sup>(٤)</sup> لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً<sup>(٥)</sup>، أي علامة. وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول عليه، ثم أتى بمثال للجزم وهو قوله: «كَلِمَ تَكُونِي». ومثال للنصب وهو قوله: «لِتَرْوِمِي مَظْلَمَهُ»<sup>(٦)</sup> يجوز في لامة [الفتح]<sup>(٧)</sup> والكسر والقياس الفتح واعلم أن علامات<sup>(٨)</sup> الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم ومقدرة، وذلك في الأسماء والأفعال المعتلة، وبدأ بالأسماء المعتلة فقال:

(ص) وَسَمَّ مُفْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا \* كَالْمُضْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمًا  
 فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قَدَرًا \* جَمِيعُهُ وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا  
 وَالثَّانِي مَنْقُوصٌ وَنَصْبُهُ ظَهَرَ \* وَرَفَعُهُ يُنَوِّي كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ<sup>(٩)</sup>

(ش) يعني<sup>(١٠)</sup> أن ما كان من الأسماء حرف إعرابه ألف لازمة [قبلها

(١) في الأصل «ضمير».

(٢) في الأصل «وهم».

(٣) في الأصل «التقدير».

(٤) في ظ «وحذفها».

(٥) «سمة» الكلمة غير واضحة في الأصل.

(٦) في الأصل، هـ، ز، ت «لترومي ومظلمة».

وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) «الفتح» تكلمة من هـ، ز، ط، ك، ت وفي ش «النصب»

(٨) في ش «علامة».

(٩) هذا البيت ساقط من ظ.

(١٠) «يعني» ساقطة من ظ.

فتحة<sup>(١)</sup>] كالمصطفى أو ياء [لازمة]<sup>(٢)</sup> قبلها كسرة كالمترقي يسمى معتلاً [وليس من الأسماء ما حرف إعرابه واو قبلها ضمة لازمة]<sup>(٣)</sup> وما موصولة مفعول أول بسم، «ومُعْتَلًا» مفعول ثان، وصلة «ما» كالمصطفى، و«مَكَارِمًا» مفعول من أجله أو تمييز أو ظرف أو مفعول به<sup>(٤)</sup> [ومن الأسماء متعلق بسم]<sup>(٥)</sup> ثم إن القسم الأول من المعتل وهو ما حرف إعرابه ألف لازمة يقدر فيه جميع الإعراب أعنى / الضمة والفتحة والكسرة؛ لتعذر النطق بها <sup>١٤</sup>ب نحو: قَامَ الْفَتَى وَرَأَيْتُ الْفَتَى، وَمَرَرْتُ بِالْفَتَى، ويسمى مقصوراً، وقد نبه على ذلك بقوله: فَالْأَوَّلُ الْإِعْرَابُ فِيهِ قُدْرًا. جَمِيعُهُ، البيت، ثم نبه على القسم الثاني بقوله: وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ... البيت، يعني أن القسم الثاني من المعتل يسمى منقوصاً وتظهر فيه الفتحة في حال النصب لخفتها نحو: رَأَيْتُ الْقَاضِيَّ، وتُنَوَّى فيه<sup>(٦)</sup> الضمة والكسرة في حال رفعه وجره لثقلهما في الياء نحو: قَامَ الْقَاضِي، وَمَرَرْتُ بِالْقَاضِي، ثم أشار إلى المعتل من الأفعال<sup>(٧)</sup> بقوله:

(ص) وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفٌ \* أَوْ وَآوُ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عَرِفُ  
فَالْأَلِفُ أَلِفٌ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ \* وَأَبْدُ نَصَبٌ مَا كَيْدُ عَوِيْزِي  
وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَلِفٌ وَآخِذٌ جَارِمًا \* ثَلَاثُهُنَّ تَقْصُرُ حُكْمًا لَازِمًا

(١) «قبلها فتحة» تكملة من هـ، ز، ك.

(٢) «لازمة» تكملة من هـ، ز، ك.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

وفي هـ «وليس من الأسماء ما آخره واو قبلها ضمة لازمة».

(٤) «أو ظرف أو مفعول به» ساقطة من ش، وشطب من هـ.

(٥) «ومن الأسماء متعلق بسم» تكملة من ش، ز، هـ، ظ، ك.

(٦) في الأصل، ش، ز، ك «فيها».

(٧) «من الأفعال» ساقط من ظ.

(ش) يعني <sup>(١)</sup> أن المعتل من الأفعال ثلاثة <sup>(٢)</sup> أقسام:

. ما آخره ألف نحو يخشى.

. وما آخره واو نحو يغزو <sup>(٣)</sup>.

. [وما آخره ياء نحو يرمي] <sup>(٤)</sup>، وجميع ذلك يسمى معتلاً. و«أي فعل»:

شرط، [وهو مرفوع] <sup>(٥)</sup> بالابتداء، وكان بعده مقدرة، ويحتمل أن تكون  
شأنية «وَأَخِرْ مِنْهُ أَلْفٌ» جملة من مبتدأ وخبر مفسرة للضمير المستكن في  
كان الشأنية المقدرة ويحتمل <sup>(٦)</sup> أن تكون ناقصة «وَأَخِرْ مِنْهُ» <sup>(٧)</sup> اسمها  
«وَأَلْفٌ» خبرها ووقف عليه <sup>(٨)</sup> بالسكون على لغة ربيعة <sup>(٩)</sup>، والفاء <sup>(١٠)</sup> جواب  
الشرط وفي «عُرِفَ» ضمير مستتر عائد على فعل «وَمُعْتَلًا» حال منه مقدم  
على عامله/ وقوله: «فَالْأَلْفُ انْوَ فِيهِ غَيْرُ الْجَزْمِ»، يعني أن ما في <sup>(١١)</sup> آخره  $\frac{١٥}{١}$   
ألف من الأفعال المعتلة ينوي فيه غير الجزم وهو الرفع والنصب؛ لتعذر  
ظهورهما في الألف نحو: زَيْدٌ يَرْضَى، وَلَنْ يَخْشَى <sup>(١٢)</sup> «وَالْأَلْفُ» <sup>(١٣)</sup> مفعول

(١) يعني أن «ساقط من ظ».

(٢) في ش «على ثلاثة».

(٣) في ظ، ت قدم مثال الياء «وما آخره ياء نحو يرمي» قبل مثال الواو «وما آخره واو نحو يغزو».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «وهو مرفوع» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.

(٦) في ك «يحتمل».

(٧) في الأصل «ضمة».

(٨) «عليه» ساقطة من ظ، ت.

وفي ك «ووقف عليها».

(٩) ربيعة تقف على المنصوب المنون بالسكون مع أن المنصوب المنون يوقف عليه بالألف.

(١٠) في ظ، ت «والفاء في» يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك: «أو واو أو ياء فمعتلا

عرف».

(١١) «في» ساقطة من ظ، ت.

(١٢) في ش «نحو: زيد يرضي ولن يرضي».

(١٣) في ظ «فالألف».

بفعل مقدر من باب الاشتغال، ويجوز رفعه على الابتداء وقول: «وَأَبْدِ نَضَبَ مَا كَيْدُغُو يَزْمِي»، يعني أن ما آخره واو «كَيْدُغُو» أو ياء «كَيْزْمِي» يظهر نصبه بالفتحة لختفها نحو: لَنْ يَدُغُو وَلَنْ يَزْمِي، ومعنى «أَبْدِ» أظهر «وما» موصولة وصلتها «كَيْدُغُو»، و«يَزْمِي» معطوف على<sup>(١)</sup> يدعو بحذف حرف العطف، وقوله: «وَالرَّفْعُ فِيهِمَا اثْنَوَيْنِ» يعني أن الرفع ينوي في الواو والياء لثقل الضمة في الواو والياء<sup>(٢)</sup>، و«الرَّفْعُ» مفعول مقدم بانو، وقوله: «وَاحْدُفْ»<sup>(٣)</sup> جازماً ثَلَاثُهُنَّ<sup>(٤)</sup> إلى آخره. يعني أن هذه الحروف<sup>(٥)</sup> الثلاثة أعني الألف<sup>(٦)</sup> والواو والياء تحذف في الجزم نحو: لَمْ يَخْشَ، وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يَزِمَ، «وجازماً» حال من الفاعل المستتر في احذف، «ثَلَاثُهُنَّ»<sup>(٧)</sup> مفعول باحذف ومفعول «جازماً» محذوف تقديره: الأفعال<sup>(٨)</sup>، و«تَقْضِي» مجزوم على جواب<sup>(٩)</sup> الأمر، «وَحُكِّمَ» مفعول به إن جعلت تقض بمعنى تؤدي، ومفعول<sup>(١٠)</sup> مطلق إن جعلت تقض<sup>(١١)</sup> بمعنى تحكم، كأنه قال: تحكم حكماً لازماً.

(١) في ش «عليه».

(٢) في ش «لثقل الضمة فيهما».

(٣) في الأصل «وحذف» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٤) في الأصل «ثلاثين» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٥) في هـ، ظ الأحرف.

(٦) في ش، ظ، هـ، ك «وهي الألف».

(٧) في الأصل «وثلاثين» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في هـ، ز، ظ، للأفعال.

وفي ش «جازماً للأفعال».

(٩) في الأصل «على جواز».

(١٠) في ش، ظ «أو مفعول».

(١١) في الأصل «تقضي» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

## «النكرة والمعرفة»

[النكرة هي الأصل، والمعرفة فرع عنها، ولذلك ابتدأ بالنكرة فقال<sup>(١)</sup>:/

ب  
١٥

(ص) نَكْرَةً قَائِلُ أَلْ مُؤَثَّرًا \* أَوْ وَاقِعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا

(ش) يعني أن النكرة ما تقبل<sup>(٢)</sup>، «أل» وهي الألف واللام، وقوله: «مؤثراً» أي: مؤثرة التعريف، واحتراز بذلك من «أل»<sup>(٣)</sup> التي لا تؤثر التعريف كالألف واللام الزائدة «كاللاتي»، والتي للمح الصفة «كالخارث» فإن كليهما<sup>(٤)</sup> لم يؤثر<sup>(٥)</sup> فيما دخل عليه تعريفاً. وقوله: «أَوْ وَاقِعَ مَوْقِعَ مَا قَدْ ذُكِرَا» يعني أن من النكرات ما لا يقبل<sup>(٦)</sup> «أل» كذي بمعنى صاحب، «وما» الموصوفة فهما نكرتان لا يقبلان<sup>(٧)</sup> «أل» لكنهما<sup>(٨)</sup> في معنى ما يقبلها<sup>(٩)</sup>، «فذو بمعنى صاحب و«ما» بمعنى شيء، وكلاهما يقبل «أل» [ثم]<sup>(١٠)</sup> قال:

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) في هـ، ز، ك، هي ما يقبل.

وفي ظ «ما يقبل»، وفي ت «هي ما تقبل».

(٣) في ظ «من النكرة» خطأ من الناسخ.

(٤) في الأصل، هـ، ظ، «كلاهما» والصواب ما أثبت.

وفي ش، ت «كلا منهما».

(٥) في ظ «لم يؤثر».

(٦) في ظ «ما لا تقبل» والتذكير والتأنيث جائز.

(٧) في هـ، ز «ولا يقبلان».

(٨) في الأصل، هـ، ظ «لكن هما».

(٩) في الأصل «ما يقبلهما».

(١٠) «ثم» تكملة من ش، هـ، ظ.

(ص) وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَهُمْ وَذِي \* وَهْنَدَ وَإِنِّي وَالْغُلَامَ وَالَّذِي

(ش) يعني أن غير النكرة معرفة، فالمعرفة هو<sup>(١)</sup> ما لا يقبل «أل» ولا واقع موقع ما يقبلها وذكر من المعارف ستة، الضمير «كهم»، واسم الإشارة «كذي»، والعلم «كهند»، والمضاف إلى المعرفة<sup>(٢)</sup> «كائني»، والمعرف بأل «كالغلام»<sup>(٣)</sup> والموصول «كالذي» ولم يذكر المقصود في النداء نحو: «يَا رَجُلٌ» وهو من المعارف، لأنه داخل كما قيل<sup>(٤)</sup> في المعرف بأل أو في اسم الإشارة<sup>(٥)</sup>، ولم يرتبها في المثال ورتبها في الفصول. ثم شرع في أول المعارف وأعرفها وهو الضمير فقال:

(ص) فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ \* كَأَنَّكَ وَهُوَ سَمٌّ بِالضَّمِيرِ<sup>(٦)</sup> / ١٦  
أ

(ش) يعني أن ما دل على غيبة نحو «هو» أو حضور نحو «أنت» و«أنا» يُسمَّى ضميراً ودخل في قوله: «أَوْ حُضُورٍ» اسم الإشارة [لأنه حاضر]<sup>(٧)</sup> لكنه أخرجه بالمثال. ولما كان الضمير متصلاً ومنفصلاً أشار إلى المتصل منه بقوله:

(ص) وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يَنْتَدَا وَلَا يَلِي إِلَّا اخْتِياراً أَبَدًا  
كَأَلْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيلِهِ مَا مَلَكَ<sup>(٨)</sup>

(ش) يعني أن الضمير المتَّصِل هو<sup>(٩)</sup> ما لا يصح الابتداء به أي وقوعه

(١) في ز، ك «هي» أعاد الضمير على ظاهر اللفظة.

(٢) إلى المعرفة ساقط من ظ.

(٣) في الأصل «كالكلام».

(٤) في ظ «في النداء وهو يا رجل لأنه داخل كما قيل» والباقي ساقط.

(٥) قال الأشموني ٩٦: ١ «وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيارجل واختار في التسهيل أن تعريفه بالإشارة إليه وذهب قوم إلى أنه معرفة بأل مقدرة».

انظر التسهيل ٢١، وشرح الكافية للرضي ١٤١: ١، وشرح المفصل ٨: ٢، ٩.

(٦) يسمى الضمير والمضمر في اصطلاح البصريين، وفي اصطلاح الكوفيين يُسمى كِتَابَةً وَكُنْيَةً.

(٧) «لأنه حاضر» تكملة من ش، هـ، ظ، ك، ت.

(٨) هذا البيت ورد في هـ بعد الشاهد.

وهو ساقط من ش، ز، ك.

(٩) في ز، ك «هو الذي».

في أول الكلام<sup>(١)</sup> ولا يلي «إلا» في الاختيار، وفُهِم منه أنه يلي إلا في غير الاختيار كقول الشاعر:

• وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا \* أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دَيَّازُ<sup>(٢)</sup>

وقوله: «كالياء» البيت<sup>(٣)</sup>، أتى بهذه المثل محتوية على أربعة ألفاظ من الضمائر المتصلة وهي ياء المتكلم من «أبني» وهي مجرورة بالإضافة، وكاف المخاطب<sup>(٤)</sup> من «أَكْرَمَكَ» وهو منصوب بأكرم، «وياء المخاطبة»، «وها الغائب من سَلِيهِ، والياء من سَلِيهِ»<sup>(٥)</sup> مرفوعة بسل<sup>(٦)</sup> والهاء منصوبة به، ثم قال:

(ص) وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبَيِّنَاتُ يَجِبُ \* وَلَفْظٌ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ

(ش) يعني أن الضمائر كلّها مبنية<sup>(٧)</sup> وقوله: وَلَفْظٌ مَا جُرَّ كَلَفَظٍ مَا نُصِبَ، يعني أن كل ضمير نصب صالح للجر، وأن كل ضمير جر صالح

(١) في الأصل «اللام».

(٢) وفي رواية كما في هـ، ز، ظ، ت.

وَمَا عَلَيْنَا إِذَا مَا كُنْتَ جَارَتَنَا أَنْ لَا يُجَاوِرَنَا إِلَّاكَ دَيَّازُ

أنشد هذا البيت القراء ولم أقف على قائله رغم وروده في كتب النحو. انظر شرح المفصل ١: ١٠١، وشرح ابن عقيل ١: ٩٠، وشرح الشواهد للعيني ١: ١٠٩، وشرح التصريح ١: ٩٥، والهمع ١: ٩٦.

دياز: يعني أحد قال تعالى في سورة نوح آية: ٢٦،

(وَقَالَ نُوحٌ رَبِّ لَا تَذَرْ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّازًا)

(٣) في ش، ك ذكر البيت مرة أخرى.

كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنْ ابْنِي أَكْرَمَكَ \* وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ سَلِيهِ مَا مَلَكَ

(٤) في ظ «وكاف الخطاب».

(٥) ما بعد «سليه» إلى «أكرمك» ساقط من ظ.

(٦) في ك «بسلي» وما أثبت أدق.

(٧) بُنِيَتْ المضمرات إما لشبهها بالحروف وضبطاً كالتاء في ضربت، والكاف في ضربك، ثم أجريت بقية المضمرات، نحو: أنا ونحن وأنتما وهما مجراها طرداً للباب، وإما لشبهها بالحروف لاحتياجها إلى المفسر أعني الحضور في المتكلم والغائب كاحتياج الحرف إلى لفظ يفهم به معناه الإفرادي. وإما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضى لإعراب الأسماء توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها باختلاف المعاني. عن الإعراب، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص» شرح الكافية للرضي ٣: ٢.

للنصب، ففهم منه أن «الياء» من «ابني» تصلح للنصب؛ لأنها مجرورة<sup>(١)</sup>، وأن «الكاف» من أَكْرَمَكَ<sup>(٢)</sup> تصلح للجر؛ لأنها منصوبة/ وأن «الهاء» من بَ ١٦ «سَليِه» تصلح للجر: لأنها منصوبة ، وإن «الياء» من «سَليِه» لا تصلح للجر ولا للنصب بل تختص بالرفع. وقوله<sup>(٣)</sup>:

لِلرُّفْعِ وَالتَّنْصِبِ وَجَرٌّ نَا صَلَحَ \* كَاغْرِفَ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَتَّخِ

(ش)<sup>(٤)</sup> هذا هو اللفظ الخامس من ألفاظ الضمائر المتصلة وهو «نا» الدال على المتكلم ومعه غيره، أو المتكلم المعظم نفسه، وهو صالح للإعراب كله: رفعه، ونصبه وجره، وقد مثل به مجروراً في قوله: «كَاغْرِفَ»<sup>(٥)</sup> بِنَا ومنصوباً في قوله: «فَإِنَّا»، ومرفوعاً في قوله: «نِلْنَا»، والمتَّخِ جمع مِئْخَة وهي العَظِيَّة، وفهم منه أن «الياء» من سَليِه<sup>(٦)</sup> [مرفوعة]<sup>(٧)</sup> وما لم يذكر من الضمائر المتصلة<sup>(٨)</sup> خاص بالرفع، لأنه لما ذكر ما يشترك فيه الجر والنصب وهو<sup>(٩)</sup> «ياء»<sup>(١٠)</sup> المتكلم والكاف والهاء وما يستعمل في الإعراب كله وهو «نا»، علم أن ما عدا القسمين خاص بالرفع وهي<sup>(١١)</sup> «ياء» المخاطبة «وتاء الضمير» متكلماً كان أو مخاطباً «وواو الضمير»<sup>(١٢)</sup>

(١) في ز، ك «مجرورة بالإضافة».

(٢) ما بعد «منصوبة» إلى هنا ساقط من ظ.

(٣) في ش، هـ ، ز، ك، ت «ثم قال».

(٤) في الأصل رمز لكلمة الشارح بالرمز «ش» من هنا إلى آخر الشرح.

(٥) في الأصل «فاعرف».

(٦) في ش، هـ ، ظ، ك، ت «في سليه».

(٧) «مرفوعة» تكملة من ز.

(٨) «المتصلة» ساقطة من ظ.

(٩) في ظ «وهي».

(١٠) في الأصل «تاء». وما أثبت هو الصواب لأن الياء في حالي النصب والجر تكون للمتكلم.

(١١) في هـ ، ز «وهو» وهذا جائز، لأنه يعود على القسم الثالث وإن لم يذكره إلا أنه واضح من العبارة.

(١٢) في ظ «وياء الضمير» وما أثبت أدق لأنه يريد واو الجماعة.

وَأَلَفَ الِاثْنَيْنِ و«نون الإناث» فمجموع الضمائر المتصلة تسعة ألفاظ<sup>(١)</sup>، ثم قال:

(ص) وَأَلَفَ وَالْوَاوُ وَالْثَوْنُ لِمَا \* غَابَ وَغَيْرِهِ كَقَامَا وَاعْلَمَا

(ش) يعني أن «أَلَفَ الِاثْنَيْنِ»<sup>(٢)</sup> وواو الجمع و«نون الإناث» للغائب والمخاطب، فمثالها<sup>(٣)</sup> للغائب: الزَّيْدَانِ قَامَا، والزَّيْدُونَ قَامُوا، وَالْهَيْدَاثُ قُمْنَ، ومثالها للمخاطب: قُومَا، وَقُومُوا / وَقُمْنَ، إلا أن قوله: «وَوَغَيْرِهِ» شامل  $\frac{17}{1}$  للمتكلم والمخاطب، ولا تكون هذه الضمائر للمتكلم، إلا أن<sup>(٤)</sup> تمثيله بقَامَا وهو للغائب، واعْلَمَا وهو للمخاطب يرشد إلى مراده، ولو قال عوض: وغيره وخطوب»، لكان أنصّ وقوله: «وَأَلَفَ» مبتدأ، و«الْوَاوُ وَالْثَوْنُ» معطوفان عليه، وسوغ الابتداء بألف<sup>(٥)</sup> عطف المعرفة<sup>(٦)</sup> عليه، و«وَالْمَاغَابُ» خبر المبتدأ، وقد ذكر الضمائر المتصلة كلها إلا التاء، وإنما استغنى عنها لتقدم ذكرها في قوله<sup>(٧)</sup>: يَتَا فَعَلَتْ ثم قال: قوله<sup>(٨)</sup>

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ \* كَأَفْعَلٍ أَوْافِقٍ نَفْتِيطٍ إِذْ تَشْكُرُ

(ش) يعني أن من ضمائر الرفع ما يجب استتاره، وفهم من قوله: «وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ» أن<sup>(٩)</sup> ذلك لا يكون في ضمائر النصب

(١) الضمائر المختصة بالرفع والتي عدّها الشارح تسعة من أمثلتها: فَعَلْتُ، وفَعَلْتَ، وفَعَلْتِ، وفَعَلْتُمَا، وفَعَلْنَا، وفَعَلْتُمْ، وفَعَلُوا، وفَعَلْتُنَّ، وفَعَلْنَ.

(٢) في ت «اثنين».

(٣) في ش «فمثاله».

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لكن».

(٥) في هـ «بالنكرة» وهي صواب.

(٦) في الأصل «المفردة». خطأ من الناسخ.

(٧) في الأصل «في قولنا».

(٨) «قوله» ساقط من ش، ز، ك، ت.

(٩) في ظ «بأن».

ولا في ضمائر الجر، وذكر أربعة مواضع يجب فيها استتار الضمير<sup>(١)</sup>:

الأول: فعل الأمر للواحد المذكور وهو المشار إليه بقوله: «كَافَعْلٌ».

الثاني: الفعل المضارع المفتوح بهمزة المتكلم [وهو المشار إليه بقوله «أَوْافِقُ»].

الثالث: الفعل المضارع المفتوح بنون المتكلم ومعه غيره وهو المشار إليه

بقوله: نَغْتَبِطُ<sup>(٢)</sup>

الرابع: الفعل المضارع المفتوح «بتا المخاطب» وهو المشار إليه بقوله: «إِذْ

تَشْكُرُ».

و«مَا» موصولة في موضع رفع بالابتداء وخبرها في المجرور، وأُوفِقَ مجزوم

على جواب الأمر، و«نَغْتَبِطُ» معطوف على «أَوْافِقُ» على حذف / حرف<sup>(٣)</sup> ١٧  
العطف<sup>(٤)</sup>.

ولما فرغ من الضمير المتصل شرع في بيان المنفصل وهو ضربان: مرفوع  
ومنصوب وقد أشار إلى المرفوع بقوله:

(ص) وَذُو اِرْتِقَاعٍ وَانْفِصَالٍ أَنَا هُوَ \* وَأَنْتَ وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

(ش) ضمائر الرفع المنفصلة<sup>(٥)</sup> اثنا عشر<sup>(٦)</sup>، للمتكلم منها اثنان: «أَنَا»،

(١) اقتصر الشارح على ذكر الضمير الواجب الاستتار، والحقيقة أن الضمير المستتر ينقسم إلى واجب الاستتار: وهو ما لا يحل محله الظاهر وقد ذكره، وإلى جائز الاستتار، وهو ما يحل محله الظاهر نحو قولك: زيد يقوم أى هو حيث يجوز أن يحل محله الظاهر فنقول: زيد يقوم أبوه.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت كذا ورد في الأصل الثاني: الفعل المضارع المفتوح بهمزة المتكلم ومعه غيره وهو المشار إليه بقوله نغتبط.

(٣) «حرف» ساقطة من ش، ط.

(٤) فى ش، ط «حذف العاطف» وحرف ساقطة.

(٥) فى الأصل، ز «المتصلة» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٦) فى هـ «اثني عشر».

وفى ط «بائنا عشر».

و«نَحْنُ» وللمخاطب خمسة: «أَنْتِ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ»، وللغائب خمسة: «هُوَ، هِيَ، هُمَا، هُمْ، هُنَّ» وقد اكتفى بذكر ثلاثة<sup>(١)</sup> منها لأنها أصول لما لم يذكره، ولذلك قال: «وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِه»، «فَأَنَا فِرْعَوْنُ» «نَحْنُ»؛ لأن المفرد أصل للجمع، «أَنْتِ» فروعه<sup>(٢)</sup>: أَنْتِ وَأَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ، لأن «أَنْتِ» له فرعان: فرع من جهة الأفراد وهو «أَنْتُمَا وَأَنْتُمْ وَأَنْتُنَّ»، وفرع من جهة التذكير وهو «أَنْتِ» وكذلك أيضاً «هُوَ» فروعه من جهة الأفراد: «هُمَا وَهُم وَهُنَّ»، ومن جهة التذكير «هِيَ»، ثم أشار إلى المنصوب من<sup>(٣)</sup> المنفصل بقوله: (ص) وَذُو<sup>(٤)</sup> انْتِصَابٍ فِي الْفِصَالِ جُعِلَ \* إِيَّايَ وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

(ش) فاكتفى بذكر ضمير<sup>(٥)</sup> المتكلم، وكان حقه أن يذكر الأصول الثلاثة كما فعل في المرفوع، لكنه اكتفى «إِيَّايَ»<sup>(٦)</sup> عما سواه لوضوحه ولذكره ذلك في المرفوع، وثبت في بعض النسخ وَذُو انْتِصَابٍ بالواو، وإعرابه مبتدأ «وَجُعِلَ» / إلى ١٨ آخر البيت خبره، وفي «جُعِلَ» ضمير يعود على المبتدأ «وإِيَّايَ» مفعول ثان بجعل، وفي بعض النسخ «وَذَا انْتِصَابٍ» بالألف وإعرابه مفعول ثان بجعل مقدم «وإِيَّايَ» مفعول ما لم<sup>(٧)</sup> يسم فاعله بـ«جُعِلَ»<sup>(٨)</sup> وقوله<sup>(٩)</sup>:

(١) فى ه ، ز ، ك ، ت «وقد اكتفى منها بذكر ثلاثة» تقديم وتأخير.

(٢) فى ظ «فرعه».

(٣) «من» ساقطة من ه ، ظ.

(٤) فى الأصل «وَذَا انتصاب» وهو صواب أيضاً.

(٥) فى ت «الضمير».

(٦) ضمائر النصب المنفصلة اثنا عشر:

إِيَّايَ، إِيَّانَا، إِيَّاكَ، إِيَّاكَ، إِيَّاكُمَا، إِيَّاكُم، إِيَّاكُنَّ، إِيَّاهُ، إِيَّاهَا، إِيَّاهُمَا، إِيَّاهُمْ، إِيَّاهُنَّ.

(٧) فى ش، ز، ك، ت «لما لم».

قال الأزهري فى موصل الطلاب ١٦٢ «ولا تقل مفعول لما لم يُسم فاعله لما فى هذا التعبير من التطويل والخفاء».

(٨) «بجعل» ساقطة من ت.

وفى الأصل، ش، ه، ظ، ك «بجعل» وما أثبت أصوب كما فى ز والألفية.

(٩) فى ش، ت «ثم قال».

(ص) وَلَفي اِختِيارٍ لاَ يَجِئُ المُنْفِصِلُ \* إِذا تَأَتى أَن يَجِئَ المُنْصِلُ

(ش) يعني أَن الضمير إِذا تَأَتى اتصاله بما قبله لا يجيء منفصلاً في الاختيار وفهم منه أَنه يجيء في غير الاختيار منفصلاً<sup>(١)</sup> مع تَأَتى الاتصال كقول الشاعر:

٦ - بالبائعِ الوارِثِ الأمواتِ قد ضُمَّتْ \* إِيَّاهُم الأرضُ لي دَهرِ الدَّهاريِّ<sup>(٢)</sup>

لأنه قد<sup>(٣)</sup> يتأتى الاتصال فتقول: قد ضمنتهم لكنه فصله لضرورة الوزن وفي «اختيار» متعلق «يجيء»، ثم قال:

(ص) وَصِلْ أَوْ افْصِلْ هاءَ سَلْبِيهِ وَمَا \* أَشْبَهُهُ فِي كُنْثَةِ الحَلْفِ انْتَمَى  
كَذاكَ خَلْتِيهِ، وَاتِّصَالاً \* اخْتَارَ غَيْرِي اخْتَارَ الانفصالاً

(ش) يعني أَنه يجوز اتصال الضمير وانفصاله في الهاء من<sup>(٤)</sup> سلبيه وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل غير ناسخ للابتداء مع تقديم الأخص منهما نحو: الدَّزَمَهُمُ أَعْطَيْتُكَهُ إِيَّاهُ، والختار في ذلك الاتصال عند الجميع ولذلك قدمه في قوله: «وَصِلْ»<sup>(٥)</sup>، وقوله: «فِي كُنْثَةِ الحَلْفِ انْتَمَى»<sup>(٦)</sup> أي انتسب ويعني به خبر كان أو لإحدى أخواتها إِذا كان اسمها

(١) «منفصلاً» ساقطة من ظ.

(٢) الشاهد للفرزدق وروى في الديوان ٢١٤:١

بالبائعِ الوارِثِ الأمواتِ قد ضُمَّتْ

إِيَّاهُم الأرضُ بالدَّهرِ الدَّهاريِّ

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢٣٣:١، وشرح ابن عقيل ١٠١:١، وأوضح المسالك ٦٦:١، وشرح

الشواهد للعيني ١١٦:١، وشرح التصريح ١٠٤:١، والهمع ٢١٧:١.

البائعِ والوارث: من أسماء الله عز وجل.

(٣) «قد» ساقطة من ت.

(٤) في الأصل «في».

(٥) «وصل» ساقطة من ظ.

(٦) مثال الاتصال أيضاً قوله تعالى في سورة هود آية ٢٨

(فَعَجَبْتُ عَلَيْكُمْ أَتْلُوكُمُوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ)

ومثال الانفصال قول عمر بن أبي ربيعة:

ضميراً متصلاً / أخص من خبرها، وقوله: «كَذَلِكَ خِلْتَنِيهِ»، أي مثل كُنْثُهُ في  $\frac{1}{ب}$  الخلف المذكور يعني [فخلتنيهِ]<sup>(١)</sup> وما أشبهه وهو كل ثاني ضميرين منصوبين بفعل ناسخ للابتداء من باب «ظن» الأول منهما أخص، وظاهر قوله: «الخلفُ انتَمَى» أن الخلاف في جواز الاتصال والانفصال [فيما ذكر]<sup>(٢)</sup>، وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال]<sup>(٣)</sup> فيما ذكر، [مكرر وليس كذلك لأنه لا خلاف في جواز الاتصال والانفصال فيما ذكر]، وإنما المراد الخلفُ انتَمَى في الاختيار، ويدل على أن<sup>(٤)</sup> مراده ما ذكر قوله: «وَأَصْلًا: أَخْتَارُ، غَيْرِي، اخْتَارَ»<sup>(٥)</sup> الانْفِصَالًا، وهو موافق في ذلك «لابن الطراوة» «والرمانى»<sup>(٦)</sup>، وأو في قوله: «أَوْ أَفْصِلُ» «للتخيير» «وهاء» سلنيه مفعول «بِصِلُ» أو<sup>(٧)</sup> «بِأَفْصِلُ»<sup>(٨)</sup>، فهو من باب التنازع

= لَيْسَ كَانَ إِثَاءً لَقَدْ خَالَ بَعْدَنَا \* عَنِ الْقَهْدِ، وَالْإِنْشَاءُ قَدْ يَنْتَقِيزُ  
انظر الكتاب ٣٦٤:٢، وشرح المفصل ١٠٤:٣، ١٠٥، وشرح التصريح ١٠٧:١، وشرح الأشموني ٥٢:١.

- (١) «فخلتنيهِ» تكملة من المطبوع لم ترد في الأصل، ولا بقية النسخ، وإثباتها زيادة توضيح.  
(٢) «فيما ذكر» تكملة من المطبوع، وإثباتها لا يفيد كثيراً لتكرارها.  
(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.  
(٤) «أن» ساقطة من ظ.  
(٥) في الأصل «اختيار». وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.  
(٦) اختار سيبويه، والجمهور وابن مالك في التسهيل الانفصال واختار غيرهم كالرمانى وابن الطراوة وابن مالك في هذا الرجز الاتصال.  
انظر الكتاب ٣٦٥:٢، والتسهيل ٢٧، وشرح التصريح ١٠٨:١، وشرح الأشموني ٥٢:١، ٥٣.  
«ابن الطراوة»: سليمان بن محمد بن عبد الله المالقي، الأندلسي المعروف بابن الطراوة. نحوي، أديب، ناثر، ناظم.  
من مؤلفاته: الترشيع في النحو والمقدمات على كتاب سيبويه ومقاله في الاسم والمسمى توفي ٥٢٨ هـ.  
«الرمانى»: على بن عيسى بن علي بن عبد الله الرمانى ويعرف بالإخشيدي وبالوراق، واشتهر بالرمانى. أديب، نحوي، لغوي، فقيه، مفسر. أخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج. من تصانيفه المبتدأ في النحو ومعاني الحروف والاشتقاق، وشرح الصفات ت ٣٨٤ هـ.  
(٧) «بِصِلُ أَوْ» ساقطة من ش، ك، ت.  
(٨) في ز «بِأَفْصِلُ وهو مطلوب» وفي ك «بِأَفْصِلُ وهو مطلوب أيضا لصل» وعبارتهما ليست دقيقة.

وقد أعمل الثاني ولو أعمل الأول لقال وصل أو افصله، «وَاتِّصَالاً» مفعول مقدم باختار ثم قال<sup>(١)</sup>:

(ص) وَقَدْ أَمَّا الْأَخْصُ فِي اتِّصَالٍ \* وَقَدْ مَنَّ مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ

(ش) الْأَخْصُ هُوَ الْأَعْرَفُ فَضْمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ أَخْصُ مِنْ ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ والغائب<sup>(٢)</sup>، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإذا أريد اتصال الضمير الثاني قُدِّمَ الْأَخْصُ لَأَنَّهُ لَا يَتَوَصَّلُ إِلَى اتِّصَالِهِ إِلَّا بِتَقْدِيمِ الْأَخْصِ، وعلى ذلك نَبَّهَ بقوله: وَقَدْ أَمَّا الْأَخْصُ؛ [فِي اتِّصَالٍ]<sup>(٣)</sup>، وإذا أريد انفصاله قُدِّمَ / ١٩ / ما شِئْتَ مِنَ الْأَخْصِ وَغَيْرِهِ، لَأَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ<sup>(٤)</sup> غَيْرُ الْأَخْصِ وَجِبَ انفِصَالُ الثَّانِي وَعَلَى ذَلِكَ نَبَّهَ بقوله: وَقَدْ مَنَّ<sup>(٥)</sup> مَا شِئْتَ فِي انْفِصَالٍ، فإذا تقدم غير الْأَخْصِ وَجِبَ انفِصَالُ الثَّانِي، وإذا تقدم الْأَخْصُ جاز اتصال الثاني وانفصاله، وقد اجتمع الأمران في قوله - صلى الله عليه وسلم - «إِنَّ اللَّهَ مُلْكُكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ»<sup>(٦)</sup>.

فاتصال<sup>(٧)</sup> الضمير في قوله: مُلَّكَكُمْ إِيَّاهُمْ جائز لتقدم<sup>(٨)</sup> الْأَخْصِ وهو ضمير المخاطب على غير الْأَخْصِ وهو ضمير الغائب، وانفصال الضمير في «مَلَّكَهُمْ إِيَّاكُمْ»، واجب لتقدم<sup>(٩)</sup> غير الْأَخْصِ، قوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) في الأصل «وقوله».

(٢) «والغائب» ساقط من هـ.

(٣) «في اتصال» تكملة من ش، ز، ك.

(٤) في الأصل «قُدِّمَ».

(٥) في ظ «وقدم».

(٦) لم يرد هذا الحديث في الكتب الستة ولا المعجم المفهرس. وقد وقفت عليه في موسوعة اطراف الحديث ١٩٥:٦.

انظر شرح ابن عقيل ٦٣:١، وشرح التصريح ١٠٧:١، وشرح الأشموني ١١٧:١.

(٧) في هـ «فانفصال».

(٨) في ز، ك «لتقديم».

(٩) في الأصل «لتقديم».

(١٠) في ش، ز، ك، ت «ثم قال».

(ص) وفي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الزَّمْ فَضْلاً \* وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً<sup>(١)</sup>

(ش) يعني أن الضميرين إذا اتحدا في الرتبة كأن يكونا<sup>(٢)</sup> لتكلم أو مخاطب أو لغائب لزم انفصال الثاني نحو: ظَنَنْتَنِي إِيَّاي، وَحَسِبْتُكَ إِيَّاكَ<sup>(٣)</sup>، وَالَّذِهِمْ إِنْ جَاءَ زَيْدٌ فَأَعْطِهِ إِيَّاهُ.

وقوله: «وَقَدْ يُبَيِّحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَضْلاً» يعني أن الضميرين إذا اتحدا<sup>(٤)</sup> في الغيبة قد يتصل الثاني منهما، لكن بشرط<sup>(٥)</sup> أن يختلفا اختلافاً ما، كأن يكون أحدهما مفرداً والآخر مثني أو مجموعاً أو يكون مذكراً والآخر مؤنثاً كقوله:

٧ - لِيُوجِّهَكَ فِي الْإِحْسَانِ بَسْطٌ وَبَهْجَةٌ  
أَنَا لَهُمَا قَفُو أَكْرَمَ وَالِدٍ<sup>(٦)</sup>

وظاهر كلام الناظم عدم / اشتراط الاختلاف، واعتذر عنه ولده في ١٩ ب شرحه<sup>(٧)</sup> بأن قوله: «وَضْلاً» بلفظ التنكير على معنى نوع من الوصل تعريض بأنه لا يستباح الاتصال مع الاتحاد في الغيبة [مطلقاً، بل يقيد وهو الاختلاف في اللفظ وفيه<sup>(٨)</sup>] بُعد. وهذا يقتضي أن البيت الواقع بعد هذا

(١) الشطر الثاني من بيت الألفية ساقط من ش، هـ، ز، ك.

(٢) في ظ «يعني أن الضمير إذا اتحد في الرتبة كأن يكون».

(٣) في الأصل «وحسبتك إيأي».

(٤) في ظ «يعني أن الضمير إذا اتحد».

(٥) في ز «يشترط».

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب النحو.

انظر:

شرح ابن الناظم ٦٧، وأوضح المسالك ٧٥:١، وشرح التصريح ١٠٩:١، والهمع ٢١٩:١، وشرح الأشموني ٥٤:١.

البسط: البشاشة والبهجة.

قَفُو: يعني اتباع، مصدر قفاه يقفوه.

(٧) انظر شرح ابن الناظم ٦٧.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

البيت في بعض النسخ وهو مع اختلاف «ما» غير ثابت في الألفية<sup>(١)</sup> وهو من أبيات الكافية، قوله<sup>(٢)</sup>

(ص) وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الثَّرَمُ \* نُؤْنُ وَقَايَةَ وَلَيْسَى قَدْ نُظِمَ  
وَلَيْتِي فَشَا وَلَيْتِي نَدْرًا \* وَمَعَ لَعْلٍ اِغْكِسْ وَكُنْ مُحَيَّرًا  
فِي الْبَاقِيَاتِ وَاضْطِرَارًا خَفَفًا \* مِنِّي وَعَنِّي بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا  
وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلٌّ وَفِي \* قُدْنِي وَقَطْنِي الْحَذُّ أَيْضًا قَدْ يَفِي<sup>(٣)</sup>

(ش) تقدم<sup>(٤)</sup> أن من جملة الضمائر «ياء النفس»<sup>(٥)</sup> وهي تتصل بالاسم والفعل والحرف فإذا اتصلت بالفعل لزم أن يفصل بينها وبينه نون<sup>(٦)</sup> تسمى نون الوقاية، لأنها تقى الفعل من الكسر الذي لا يكون نظيره فيه وهو الجر، ويستوي في ذلك الماضي والمضارع والأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:  
وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الثَّرَمُ \* نُؤْنُ وَقَايَةَ...، وقد حذف للضرورة<sup>(٧)</sup>  
مع ليس كقوله: <sup>(٨)</sup>

٨ - عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ  
إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسَى<sup>(٩)</sup>

<sup>(١)</sup> البيت الذي يقصده ورد في هامش (١) في شرح الكافية لابن مالك ٢٢٩:١ وهو قوله:  
مع اختلاف ما ونحو ضمنت \* إياهم الأرض الضرورة اقتضت

وقد ورد في بعض النسخ شرح الكافية.

<sup>(٢)</sup> في ش، ز، ك، ت «ثم قال».

<sup>(٣)</sup> الأبيات الثلاثة الأخيرة ساقطة من ز، ك.

<sup>(٤)</sup> في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «قد تقدم» وعبارتها أكمل.

<sup>(٥)</sup> في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ياء المتكلم» وهي أدق.

انظر تعليق المكودي على هذه التسمية ص ١٢٥.

<sup>(٦)</sup> في ش، ك، ت «هنون».

<sup>(٧)</sup> في ز، ت «في الضرورة».

<sup>(٨)</sup> في هـ «في قوله».

<sup>(٩)</sup> الشاهد لرؤية بن العجاج.

والى ذلك أشار بقوله: «وَلَيْسَى قَدْ نُظِمَ»، يعني أن نون الوقاية حذفت مع<sup>(١)</sup> «ليس» في النظم لضرورة الوزن/ وقال: «يَا النَّفْس» وهو مخالف  $\frac{2}{1}$  لعبارة<sup>(٢)</sup> النحويين فإنهم يسمونها «ياء المتكلم»، و«قبل» متعلق بالترم، ومع الفعل «كذلك»، وإذا اتصلت أعني «ياء المتكلم» بالحروف لم تلحق نون الوقاية إلا مع ثمانية أحرف أشار إلى ستة منها<sup>(٣)</sup> وهي: إِنَّ وَأَخَوَاتُهَا بقوله: (ص) وَلَيْتَنِي فَشَا وَلَيْتَنِي نَذَرَا \* وَمَعَ لَعْلٍ اغْكِسْ وَكُنْ مُخَيَّرَا  
في الباقيات ... \*

(ش) يعني أن لحاق<sup>(٤)</sup> نون الوقاية «لليت» كثير وعدم لحاقها قليل<sup>(٥)</sup> فليتنى أكثر من ليتى ولم يجيء في القرآن إلا بالنون كقوله تعالى<sup>(٦)</sup>: «يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ»<sup>(٧)</sup> ومن حذفها قول الشاعر:  
٩ - كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَى \* أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ نَجْلَ مَالِي<sup>(٨)</sup>

= انظر اللسان «ليس».

ومجموع أشعار العرب ١٧٥:٣، وشرح ابن عقيل ١٠٩:١، وأوضح المسالك ٧٨:١. والهمع ٢٢٣:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٤٨٨:١/٢:٧٦٩، وشرح الأشموني ٥٥:١. روى البيت الثاني في اللسان:

«قَدْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسَى»

العديد: مثل العدد، الطئيس: الشيء الكثير من الرمل وغيره. يقال فيه «طيسل» بزيادة اللام.

وقوله: «ليس» أى ليس الداهب إياى.

<sup>(١)</sup> فى الأصل «من».

<sup>(٢)</sup> فى الأصل، هـ، ز، ط، ك «لعبارات».

<sup>(٣)</sup> فى ش إلى الستة أحرف منها «تقديم وتأخير».

<sup>(٤)</sup> فى الأصل، ز «الحاق».

<sup>(٥)</sup> إسقاط نون الوقاية من ليت ضرورة عند سيبويه، وقال الفراء يجوز: «لَيْتَنِي وَلَيْتَى».

انظر الكتاب ٣٧١:٢، وشرح المفصل ٩٠:٣، وشرح المراتى ١٥٧/١.

<sup>(٦)</sup> فى ش «عز وجل».

<sup>(٧)</sup> سورة النساء. آية: ٧٣.

<sup>(٨)</sup> الشاهد لزيد الخير الطائى.

انظر اللسان «ليت» والكتاب ٣٧٠:٢، وشرح المفصل ٩٠:٣، وشرح ابن عقيل ١١١:١، وشرح

وقوله: «وَمَعَ لَعَلُّ اعْكِسْ»<sup>(١)</sup> يعني أن عدم لحاق النون «لَلْعَلُّ»<sup>(٢)</sup> كثير ولحاقها لها قليل، فهي بالعكس من لَيْتَ ولم تأت في القرآن إلا بدون<sup>(٣)</sup> نون كقوله تعالى<sup>(٤)</sup>: لَعَلِّي أَتْلُجُ الْأَسْتَبَابَ»<sup>(٥)</sup>

ومن لحاق نون الوقاية لها قول الشاعر:

١٠ — فَقُلْتُ أَعِيرَانِي الْقَدُومَ لَعَلِّي \* أَخْطُ بِهَا قَبْرًا لِأُبَيِّضَ مَا جِدَ<sup>(٦)</sup>

وقوله: «وَكُنْ مُخَيَّرًا فِي الْبَاقِيَاتِ». يعني بالباقيات: ما بقي من الأحرف الستة<sup>(٧)</sup>، وهي إِنْ وَأَنْ وَكَأَنَّ وَلَكِنْ، فيجوز أن تلحقها نون الوقاية وأن لا تلحقها وقد جاءت في القرآن بالوجهين كقوله: / عَزَّ وَجَلَّ :: (إِنِّي أَنَا ۚ بَلَلَهُ<sup>(٨)</sup>) (أَنْتِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ)<sup>(٩)</sup>.

= الشواهد للعيني ١٢٣:١ والهمع ٢٢٣:١. وفي رواية لعجز البيت كما في ت «أَصَادُهُ وَأُتْلِفُ لُجْلُ مَالِي».

(١) «اعكس» ساقطة من ش.

(٢) في الأصل «لعل».

(٣) في ش، هـ، ز، ط «دون».

(٤) في ش، ز «عز وجل».

(٥) سورة غافر. آية: ٣٦.

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد في أغلب كتب اللغة والنحو غير معزو.

انظر اللسان «قدم».

وشرح ابن عقيل ١١٣:١ وشرح ابن الناطم ٦٩، وشرح الشواهد للعيني ١٢٤:١، والهمع ٢٢٤:١.

اعيراني: يروى أعبروني وهو أن تعطى غيرك ما ينتفع به ثم يرد إليه.

القُدُوم: بفتح القاف وضم الدال: الآلة التي ينجر بها الخشب.

أخط بها: أنحت بها.

قبرا: أى القراب الذى يغمد فيه السيف.

(٧) في الأصل «ما بقي من الأحرف «إِنْ» الستة».

وفي ز، ط، ك «ما بقي من الأحرف الستة من أخوات إِنْ».

وفي ت «ما بقي من أخوات إِنْ الستة».

والعبارة المثبتة من ش، هـ «أحسن».

(٨) سورة طه. آية: ١٤.

(٩) سورة الأنعام. آية: ٧٨.

في ط «أَنْتِي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ مِنْ دُونِي».

هذه الآية من سورة هود: ٥٤، ٥٥.

ولأنما جاز لحاق نون الوقاية لهذه الأحرف<sup>(١)</sup> لشبهها بالأفعال وكان لحاقها غالباً في «لَيْتَ» لقوة شبهها بالفعل؛ لأنها تغير معنى الابتداء، وكان عدم لحاقها<sup>(٢)</sup> غالباً مع «لَعَلَّ»؛ لأنها بعدت عن شبه الفعل، فإنها شبيهة بحرف الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها في نحو: تُبَّ لَعَلَّكَ تَفْلَحَ.

«وَمُخَيَّرًا» «خَبَرْتُ» ويجوز كسريائه وفتحها [وهو]<sup>(٣)</sup> أظهر<sup>(٤)</sup> «وفي الباقيات» متعلق به، ثم أشار إلى الحرفين الباقيين من الثمانية وهما: «مِنْ وَعَنْ» بقوله: «وَاضْطِرَّاراً خَفِيفاً مِنيَّ وَعَنْيَ»<sup>(٥)</sup> البيت، يعني أن الوجه في «عَنْ وَمِنْ» إذا دخلا على «ياء المتكلم» أن يقال عَنِّي وَمِنيَّ تبشديد النون؛ لأنهما لما لحقتهما نون الوقاية وقبلها نون ساكنة أدغمت فيها، وأشار بقوله: «وَاضْطِرَّاراً خَفِيفاً، إلى قول الراجز:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنْيَ - ١١ -

لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٌ مِنِّي<sup>(٦)</sup>

وقد تلحق نون الوقاية بعض الأسماء المبنية على السكون، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَفِي لَدُنِّي لَدُنِّي قَلَّ، البيت، يعني أن لحاق نون الوقاية «لَلدُنَّ» كثير

(١) في ت «الحروف».

(٢) في الأصل «إلحاقها».

(٣) «وهو» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك.

(٤) قوله: وهو أظهر، أي فتح الياء من «مُخَيَّرًا»؛ لأنها مسبوقة بحرف الحلق «الخاء» وهو يميل إلى الفتح، وعلى هذا يكون اسم الفاعل «مُخَيِّرٌ» واسم المفعول «مُخَيَّرٌ».

(٥) في ش، ز، ك «مِنيَّ وَعَنْيَ بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفًا». أكملت عبارة الألفية.

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب النحو والشواهد الشعرية.

انظر: رصف المباني ٤٢٣، والجنى الداني ١٥١، وشرح ابن الناظم ٧٠ وشرح ابن عقيل ١١٤:١،

وأوضح المسالك ٨٤:١، وشرح الشواهد للعيني ١٢٤:١، وشرح التصريح ١١٢:١، والهمع ٢٢٤:١.

وفي رواية «لَسْتُ مِنْ هُنْدٍ وَلَا هُنْدٌ مِنِّي».

وعدم لحاقها قليل، ولذلك قرأ أكثر القراء «مِنْ لَدُنِّي» بالتشديد وقرأ نافع [وشعبة]<sup>(١)</sup> بالتخفيف وقوله:

«وَفِي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أَيْضاً / قَدْ يَفِي.

٢١  
أ

يعني أن قَدْ وَقَطَّ<sup>(٢)</sup> مثل «لَدُنْ»<sup>(٣)</sup> في<sup>(٤)</sup> أن لحاقها لها أكثر من عدم لحاقها وذلك مفهوم<sup>(٥)</sup> من قوله «قَدْ يَفِي»<sup>(٦)</sup> وَقَدْ وَقَطَّ اسما فعل بمعنى حسب، وقد جمع الراجز بين لحاقها<sup>(٧)</sup> وعدم لحاقها في قوله:

قَدْنِي مِنْ نَضْرِ الْحَبِيبَيْنِ قَدِي<sup>(٨)</sup>...

- ١٢

(١) «وشعبة» تكملة من ز

وذلك في قوله تعالى في سورة الكهف ٧٦ (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا) انظر: السبعة في القراءات ٣٩٦، والإملاء ٥٨:٢، والبحر ١٥١:٦ والنشر ٣١٣:٢.

(٢) قال المرادى ١٦٤:١ «من جعل» قط وقد بمعنى حسب قال:

(قَدِي وَقَطْنِي) بغير نون كما يفعل من قال: حسبى، ومن جعلها اسما فعل قال: «قَدْنِي وَقَطْنِي» بالنون كما يفعل في غيرها من أسماء الأفعال.

انظر تنبيهاته ١٦٣:١، ١٦٤.

(٣) في الأصل «لدني».

(٤) في ز «من».

(٥) في ظ «قليل مفهوم».

(٦) «قد يفي» تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في الأصل «الحاقها».

(٨) الرجز لحميد بن مالك الأرقط، ونسبه ابن يعيش في شرح المفصل لأبي بَهِدَلَةَ، وبعده:

«لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّجِيحِ الْمَلْحِدِ»

انظر اللسان «خب» والكتاب ٣٧١:٢، والإنصاف ١٣١:١، وشرح ابن عقيل ١١٥:١، ومغنى

الليبي ١٤٧:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٤٨٧:١، وشرح شواهد المغنى للبغدادي ٨٣:٤

وهامش الخزائنة ٣٥٨:١.

قال سيبويه «وقد جاء في الشعر قَطْنِي وَقَدِي، فأما الكلام فلا بد فيه من النون، وقد اضطرَّ الشاعر فقال:

قَدِي. شبهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد».

قَدْنِي: حسبي.

الحبيبين: هما عبد الله بن الزبير وأخوه مصعب، ويروى الحبيبين بالجمع إما على إرادة اتباعه وهو تغليب،

ولما على أن الأصل الحبيبين بياء النسب، ثم حذفت الياء كقوله تعالى في سورة الشعراء آية: ١٩٨.

(وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ) فإنه ليس جمعا لأعجمي.

ولم يصرح الناظم بلحاق نون الوقاية في الحروف والأسماء التي ذكر<sup>(١)</sup>، وإنما<sup>(٢)</sup> صرح بذلك في الأفعال، لكنه اكتفى بالنطق بها مقترنة بالنون في معرض لحاقها وتجردها منها في معرض عدم<sup>(٣)</sup> لحاقها، والوزن يحفظ جميع ذلك «واضطِرَّاراً» منصوب على [أنه]<sup>(٤)</sup> المفعول له، «وعَنِي» مفعول على حذف مضاف<sup>(٥)</sup> تقديره: خفف نون عني.

---

(١) في ز، ك «ذكرها».

(٢) في ش، هـ، ز، ك، ت «كما» وهذه أدق.

(٣) «عدم» ساقطة من ظ.

(٤) «أنه» تكملة من هـ، ز، ك.

(٥) في هـ، ظ، ت «المضاف».

## «الْعَلَمُ»

هذا هو النوع الثاني من المعارف وهو العَلَمُ<sup>(١)</sup>، وهو ضربان: عَلَم شخص وعلم جنس<sup>(٢)</sup>، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا \* عَلَمُهُ كَجَعْفَرٍ وَخَزْنَقَا  
وَقَرْنٍ وَعَدَنٍ وَلَا حِقِي \* وَشَذَقَمٍ وَهَيْلَةٍ وَوَأَشِقِي:

(ش) فقوله: «اسم» جنس، ويُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مخرج للنكرة، «وَمُطْلَقًا» مخرج لما سوى العلم من المعارف؛ لأن كل<sup>(٣)</sup> معرفة غير العلم يُعَيِّنُ مسماه لكن بقرينة إما لفظية «كأَلْ، والصِّلَة»، وإما معنوية «كالخضور والغيبة» بخلاف العلم فإنه يعين / مسماه بغير قرينة، ولما كان العلم الشخصي لا <sup>٢١</sup> يختص بأولى العلم بل يكون لأولي العلم وغيرهم<sup>(٤)</sup> مما يؤلف نَوْعَ المثل فقال: «كَجَعْفَرٍ» وهو اسم رجل<sup>(٥)</sup> «وَخَزْنَقِي» وهو اسم امرأة، وَقَرْنٌ<sup>(٦)</sup> «وهو اسم قبيلة»، وَعَدَنٌ<sup>(٧)</sup> وهو اسم بلد، «وَلَا حِقِي» وهو اسم فرس، «وَشَذَقَمٍ» وهو اسم جمل، «وَهَيْلَةٍ» وهو اسم شاة «وَوَأَشِقِي» وهو اسم كلب، «وَأَسْمُ»

(١) «وهو العلم» ساقط من ش.

(٢) قال ابن الناطم ٧٢ «العلم الشخصي هو الدال على معين مطلقاً: أى بلا قيد، بل بمجرد وضع اللفظ له على وجه منع الشراكة فيه. وأما الجنس فهو كل جنس جرى مجرى العلم الشخصي فى الاستعمال كأسامة، وذؤالة».

(٣) فى ت «لكل».

(٤) فى ت «أو غيرهم».

(٥) فى ظ «وهو لرجل».

(٦) قرن: اسم قبيلة بساحل اليمن.

(٧) عدن: مدينة فى بلاد اليمن.

مبتدأ «وَيُعَيَّنُ الْمُسَمَّى» جملة في موضع الصفة له «وَمُطْلَقاً» حال من الضمير المستتر في يُعَيَّنُ، «وَعَلَّمُهُ» خبر، والضمير في عَلَّمُهُ عائد على المسمى، ويجوز أن يكون «عَلَّمُهُ» مبتدأ، وخبره «اسم يُعَيَّنُ الْمُسَمَّى» ويكون حينئذ الخبر<sup>(١)</sup> واجب التقديم لالتباس المبتدأ بضميره ويحتمل غير هذين الوجهين من الإعراب فلا نطيل<sup>(٢)</sup> بها، وقوله<sup>(٣)</sup>:

(ص) وَأَسْمَاءُ أَتَى وَكُنْيَةٌ وَلَقَبًا \* ...

(ش) يعني أن العلم ينقسم إلى اسم، ويقال فيه: الاسم الخاص «كَجَعْفَرٍ»، وإلى<sup>(٤)</sup> كُنْيَةٍ وهو كل ما صُدِّرَ «بَابٍ أَوْ أُمٍّ» كَأَبِي زَيْدٍ وَأُمُّ كُلْثُومٍ، وإلى لَقَبٍ وهو كُلٌّ<sup>(٥)</sup> ما ذل على رِفْعَةٍ<sup>(٦)</sup> مُسَمَّاه «كَالصَّدِيقِ» «وَالْفَارُوقِ»، أو ضِعْبَةٍ<sup>(٧)</sup> «كَفُفَةٍ» وَأَنْفِ الثَّاقَةِ قوله<sup>(٨)</sup>:

(ص) ... وَأَخْرَجَ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحْبًا \*

(ش) الإشارة «بِذَا» إلى اللقب يعني أن اللَّقَبَ إِذَا صَحِبَ سِوَاهُ يجب تأخير «وسواه»: شامل الاسم والكنية / نحو: هَذَا زَيْدٌ فُفَّةٌ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ ٢٢  
أَنْفُ الثَّاقَةِ. وقوله<sup>(٩)</sup>:

(ص) وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ \* حَنَمًا وَإِلَّا أَتِيعِ الَّذِي رَدِفَ

(١) «الخبر» ساقطة من ت.

(٢) في هـ، ز، ظ «فلا نطول».

وفي ت «فلا يطول» تحريف وتصحيف.

(٣) في ش، ت «ثم قال».

(٤) «إلى» ساقطة من هـ، ز.

(٥) كل ساقطة من هـ، ز.

(٦) في ظ «رفع» تحريف.

(٧) في الأصل «أو ضِعْبَةٍ» وما أثبت أدق، لأن الضمير في ضعته يعود على مسماه.

(٨) في ت «ثم قال».

(٩) في ش، ت «ثم قال».

(ش) يعني أن اللقب إذا اجتمع مع الاسم وكانا مفردين أي غير مضافين، ولا أحدهما، فأُضيف الاسم إلى اللقب وجوباً<sup>(١)</sup>، ولا مدخل هنا للكنية فإنها من، قبيل المضاف، ويلزم حينئذ أن يكون اللَّقْبُ هو المضاف إليه؛ لأنه قد ذكر قبل أنه يجب تأخير قوله: «وَالْأَنْتِ الَّذِي رَدَفَ». يعني وإن لم<sup>(٢)</sup> يكونا مفردين أتبع الآخر للأول أي اجعله تابعاً له في الإعراب وتبعيته له إما على البدل أو عطف البيان، وشمل قوله: «وَالْأَنْتِ»، ثلاث صور أن يكونا مضافين نحو: هَذَا عَبْدُ اللَّهِ أَنْتُ الثَّاقِفُ.

أو الأول مضافاً والثاني مفرداً، كَعَبْدِ اللَّهِ كُرْزُ<sup>(٣)</sup>  
أو الأول مفرداً والثاني مضافاً نحو: هَذَا زَيْدٌ أَنْتُ الثَّاقِفُ.

والإتباع في جميع ذلك واجب، «وحشماً» منصوب على أنه نعت لمحذوف والتقدير إضافة حتماً، «وَأَتَّبِعْ» جواب الشرط وحذف منه الفاء للضرورة وقوله<sup>(٤)</sup>:

(ص) وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَفَضْلٍ وَأَسَدٌ \* وَذُو أَرْجَالٍ كَسَعَادَ وَأَدَدُ

(ش) يعني أن العَلَمَ ضربان: مَنْقُولٌ وَمُزَجَّلٌ. فالمنقول ما تقدم له استعمال

قبل العلمية ويكون<sup>(٥)</sup> منقولاً / من المصدر «كَفَضْلٍ» ومن اسم العين ٢٢  
«كَأَسَدٍ» ومن الصفة كَعَبَّاسٍ»، ومن الجملة «كَشَّابٌ قَوْلَاهَا»<sup>(٦)</sup>، ومن الفعل

(١) في ش، ز، ك، ت زيادة «وجوباً نحو: هذا سَعِيدٌ كُرْزٍ» إذا كان الاسم واللقب مفردين وجبت الإضافة عند البصريين نحو:

هذا سَعِيدٌ كُرْزٍ، ورأيت سَعِيدَ كُرْزٍ، وَمَزَزْتُ بِسَعِيدِ كُرْزٍ، وأجاز الكوفيون الإتيان فتقول: هَذَا سَعِيدٌ كُرْزٍ، ورأيت سَعِيدًا كُرْزًا، ومررت بِسَعِيدِ كُرْزٍ.

(٢) في ز، ك «وَالْأَنْتِ».

(٣) في ش، ظ، ت «نحو عَبْدُ اللَّهِ كُرْزُ».

(٤) في ز «قال».

وفي ظ، ت «ثم قال».

(٥) في ت «ويكون العَلَمُ».

(٦) قال رجل من بني أسد:

المضارع «كَيَّرِيدُ»، ومن الماضي «كَشَمَرُ» اسم فرس، والمزَجَّلُ: ما لم يتقدم له استعمال قبل العلمية «كَشَعَادُ» اسم امرأة، «وَأُدُّ» اسم رجل. «وَمِنْهُ مَثْقُولٌ» مبتدأ وخبر، «وَدُوْ اَزْجَالٍ» مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: ومنه ذو ارتجال. وقوله<sup>(١)</sup>:

(ص) وَجُمْلَةٌ وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا \* ذَا إِن يَغْيِرُوْهُ ثُمَّ أُعْرِبَا<sup>(٢)</sup>

(ش) أي<sup>(٣)</sup> ومن العلم جملة «كَبَرَقَ نَحْرُهُ»، وقوله: «وَمَا يَمْزِجُ رُكْبًا» يعني [أن من العلم]<sup>(٤)</sup>، المركب تركيب مزج، والمزج الخلط، وهو ما ختم بَغْيِرُوْهُ «كَبَغْلَبْلُكُ»<sup>(٥)</sup>. وما ختم بِرُوْهُ «كَسَيَبُوْهُ»، فالأول يعرب آخره إعراب ما لا ينصرف، والثاني ييني [آخره]<sup>(٦)</sup> على الكسر، وإلى ذلك أشار بقوله: «ذَا إِن يَغْيِرُوْهُ ثُمَّ أُعْرِبَا». فذَا إشارة للمركب<sup>(٧)</sup> تركيب مزج<sup>(٨)</sup>، وأُطْلِقَ هنا في الإعراب، ومراده، إعراب ما لا ينصرف على ما نبه<sup>(٩)</sup> عليه في باب ما لا ينصرف<sup>(١٠)</sup>، «وَمَا يَمْزِجُ» مبتدأ خبره محذوف أي من «الْعَلَمِ»، «وَذَا»

= كَذَبْتُمْ وَبَيَّتَ اللَّيْلَ لَا تَنْكُحُونَهَا \* بَنَى شَابٌ قَوْنَاهَا تُصَرُّوْهُ وَتُحْلَبُ  
أراد «يا بني التي شاب قرناها».

انظر اللسان «قرن» والكتاب ٨٥:٢، ٢٠٧:٣، ٣٢٦، وشرح التصريح ١: ١١٧.

(١) «وقوله» ساقط من ز.

وفى ش، ت «ثم قال».

(٢) البيت ساقط من ك.

(٣) «أي» ساقطة من ز.

(٤) «أن من العلم» تكملة من ز، ك.

(٥) فى ش، ز، ك «نحو بعلبك».

(٦) «آخره» تكملة من ز، ك.

(٧) فى ظ «إلى المركب».

(٨) فى ظ «المزج».

(٩) فى ز، ظ «ما ينبه» تصحيف.

(١٠) فى ظ، ت «باب الصرف» انظر باب ما لا ينصرف.

مبتدأ وخبره «أُغْرِبْنَا»، وجواب الشرط محذوف ويحتمل أن يكون جملة الشرط والجواب مختبراً عن «ذا». ثم قال<sup>(١)</sup>:

(ص) رَشَاعٌ فِي الْأَغْلَامِ ذُو الْإِصْبَافَةِ \* كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَةٍ

(ش) من العلم المركب: المضاف، وهو / أكثر المركبات<sup>(٢)</sup>؛ لأن منه<sup>(٣)</sup> الكُنْئِيَّ<sup>(٤)</sup> وغيرها ولذلك قال: «رَشَاعٌ»، ومثّل بمثال من غير «الْكُنْئِيَّ» وهو عَبْدُ شَمْسٍ<sup>(٥)</sup> ومثال من الكُنْئِيَّ وهو أَبُو قُحَافَةٍ. ثم أشار إلى النوع الثاني من العلم وهو العلم<sup>(٦)</sup> الجنس بقوله<sup>(٧)</sup>:

(ص) وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْناسِ عِلْمٌ \* كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظاً وَهُوَ<sup>(٨)</sup> عِلْمٌ

(ش) يعني أن العرب وضعت لبعض الأجناس أعلاماً هي في اللفظ كالعلم الشخصي<sup>(٩)</sup> فيأتي منه الحال في فصيح الكلام، ويمنع من الصرف إن وجدت فيه علة زائدة على العلمية من العلة المانعة من الصرف<sup>(١٠)</sup>

(١) في ظ «وقوله».

(٢) في ظ، ت «كثير من المركبات».

(٣) في ز «منها».

(٤) في ظ «الكناية»

الْكُنْئِيَّ: جمع كُنْئِيَّة.

جاء في اللسان «كنى»، «الْكُنْئِيَّة على ثلاثة أوجه:

أحدها أن يكنى عن الشيء الذي يستفحش ذكره.

والثاني: أن يكنى الرجل باسم توقيفاً وتعظيماً.

والثالث أن يقوم الكنية مقام الاسم فيُعرَف صاحبها بها كما يعرف باسمه كأبي لهب اسمه عَبْدُ الْغُزَّى

قال الجوهري: والْكُنْئِيَّة. والْكُنْئِيَّة أيضاً واحدة الْكُنْئِيَّ.

(٥) في ز «وهو عبد الشمس».

(٦) «العلم» ساقطة من ظ.

(٧) في ز، ك «فقال».

(٨) في الأصل «وهم» تعريف.

(٩) في ش، ظ، ت «كعلم الأشخاص» استخدمت عبارة الألفية وهي أدق.

(١٠) في ظ، ت «للسرف».

في ش، ك زيادة «من الصرف ولا يضاف ولا يدخل عليه التعريف».

ويوصف بالمعرفة وهذا معنى قوله: «كَعَلِمَ الْأَشْخَاصَ لَفْظًا»، ومدد لولها [مع<sup>(١)</sup>] ذلك شائع كمدلول النكرة، وهذا معنى قوله: «وَهُوَ عَمَّ» أي ومدلوله شائع، وفهم من قوله: «لِيَبْغِضَ الْأَجْنَاسَ» أنها لم تضع ذلك<sup>(٢)</sup> لجميع الأجناس ووقف على علم [بالسكون]<sup>(٣)</sup> على لغة «ربيعة»<sup>(٤)</sup> «وعَمَّ» فعل ماضٍ في موضع خبر «هُوَ» ويجوز أن يكون مفرداً فَقَصَرَهُ بحذف ألفه نحو قولهم: «بُرِّ فِي بَارٍّ» ولما كان علم الجنس على ضربين أحدهما جنس ما لا يؤلف كالسَّبَّاحِ والحَشَرَاتِ، والآخر للمعاني. أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مِنْ ذَاكَ أُمُّ عِرْيَاطٍ لِلْعَقْرِبِ \* وَهَكَذَا تُعَالَةُ لِلتُّغْلَبِ

(ش) «مِنْ ذَاكَ» أي من العلم الجنسي، «أُمُّ عِرْيَاطٍ» وهو عَلَمٌ لجنس / ٢٣  
العقرب، ومن علم جنسها أيضاً شَبُوةٌ، وهكذا «تُعَالَةُ» أي وكذلك أيضاً «تُعَالَةُ» علم لجنس التغلب<sup>(٥)</sup> وهو [غير]<sup>(٦)</sup> منصرف للعلمية وتاء التأنيث إلا أنه صَرَفَهُ<sup>(٧)</sup> للضرورة، ثم أشار إلى النوع الثاني من علم الجنس<sup>(٨)</sup> بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ بَرَّةٌ لِلْمَبَرَّةِ \* كَذَا فَجَارٍ عَلَمٌ لِلْفَجَرَةِ

(ش) أي ومثل «أُمُّ عِرْيَاطٍ وَتُعَالَةُ» في كونهما<sup>(٩)</sup> علم جنس، «بَرَّةٌ» وهو علم «للمَبَرَّةِ» بمعنى البرور، «وَفَجَارٍ» علم «للفَجَرَةِ»<sup>(١٠)</sup> بمعنى الفجور، «وبَرَّةٌ»

(١) (مع) تكملة من ش، ظ، ت. وفي هـ، ز، ك «في».

(٢) في ظ «كذلك».

(٣) «بالسكون» تكملة من ز، ك.

(٤) أصل «علم» منصوب منون.

(٥) في ش «وهكذا تُعَالَةُ التغلب».

وفي ظ «وهكذا تُعَالَةُ لجنس التغلب».

ما بعد «تُعَالَةُ» الأولى إلى هنا ساقط من ش، ظ.

(٦) «غير» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) في ز «صرف».

(٨) «من علم الجنس» ساقط من ظ.

(٩) في ش «في كونه».

(١٠) في ظ «للفجيرة». تصحيف.

أيضاً غير منصرف للعملية وتاء التانيث، «وَفَجَار» مبني على الكسر لشبهه  
بنزال، وقد جمع الشاعر بينهما في قوله:  
١٣ - إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطْيَيْنَا بَيْنَنَا \* فَحَمَلْتُ بَرَّةً وَاحْتَمَلْتُ فَجَارًا<sup>(١)</sup>

---

<sup>(١)</sup> الشاهد للناطقة الديانِي وهو في ديوانه ٥٩ واللسان «برر» و«فجر» ومقاييس اللغة ١: ١٧٨، والكتاب  
٣: ٢٧٤، وشرح المفصل ٤: ٥٣، وشرح المرادى ١: ١٨٥، وشرح التصريح ١: ١٢٥، والخزانة ٣: ٦٥،  
وشرح الأشموني ١: ٤٥، وفهرس شواهد سيبويه ٩٥.

## «اسم الإشارة»

(ش) هذا [هو]<sup>(١)</sup> النوع الثالث من المعارف، واسم الإشارة إما مفرد مذكر، أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر، أو مثنى مؤنث<sup>(٢)</sup>، أو جمع ويشترك فيه المؤنث والمذكر. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) بِذَا لِلْمُفْرَدِ مُذَكَّرٌ أَشَرُ \* ...

(ش) يعني أن «ذَا» إشارة إلى المفرد المذكر، وأشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... \* بِذِي وَذِهِ تِي تَا عَلَى الْأُنْثَى اقْتَصِرَ

(ش) يعني أن المفرد المؤنث يشار إليه بأربعة ألفاظ وهي: «ذِي وَذِهِ» تِي تَا<sup>(٣)</sup> أراد وتي وتا، فحذف<sup>(٤)</sup> العاطف لضرورة الوزن «واقْتَصِرَ» فعل أمر «وبِذِي» متعلق «به»، أي اقتصر بهذه الألفاظ على الواحد المؤنث ولا تشر بها

إلى غيره، وليس المراد أنه لا يشار إلى / المفرد المؤنث إلا بها فإنه يشار إليه ٢٤ بغيرها نحو ذِهْ وَتِهْ وَتِهْ<sup>(٥)</sup>، ويجوز ضبط «اقْتَصِرَ» على هذا بضم التاء مبنياً<sup>أ</sup> للمجهول<sup>(٦)</sup>، ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

(ص) وَذَانِ تَانِ لِلْمُثْنَى الْمُزْتَفِعِ \* وَفِي سِوَاهُ ذَيْنِ تَيْنِ ادُّكْرُ تُطْعِ

(١) «هو» تكملة من ش، ز.

(٢) «مؤنث» ساقطة من ت.

(٣) في الأصل، ش، ز، ك «وتى وتا» لم يحذف العاطف.

(٤) في ظ «بحذف».

(٥) في ش، ك «نحو ذهى وتهى وذه وتة».

وفى ت «ذِهْ وَتِهْ» وتة ساقطة.

(٦) فى هـ ، ز، ظ، ت «للمفعول» والتعبير صحيح.

(ش) فقولوه: «ذَانِ» راجع لتثنية الأول وهو «ذَا»، «وَتَانِ»<sup>(١)</sup> راجع لتثنية الثاني وهو «تَا»، ولا يثنى من ألفاظ المؤنث إلا «تَا»، وقوله: «المرتفع»، يعني أن هذين اللفظين اللَّذَيْنِ مثل بهما مقرونين بالألف إنما يكونان للمرتفع من التثنية؛ لأن الألف فيهما<sup>(٢)</sup> علامة للرفع، وقوله: «وَفِي سِوَاةٍ» أي في سِوَى المرتفع، أو في سِوَى<sup>(٣)</sup> الرفع المفهوم من لفظ المرتفع. وسوى الرفع هو النصب والجر فيشار إلى المثنى المنتصب والمنخفض<sup>(٤)</sup> «بَذَيْنِ» و«تَيْنِ» مقرونين بالياء؛ لأن الياء علامة الجر والنصب. «وَذَانِ» مبتدأ «وَتَانِ» معطوف عليه على حذف العاطف، «وَلِلْمُثْنَى»<sup>(٥)</sup> خبر المبتدأ، «وَذَيْنِ تَيْنِ» مفعول مقدم باذكر، «وَتُطِيعُ» مجزوم على جواب الأمر، ثم أشار إلى الخامس بقوله:

(ص) وَبِأُولَى<sup>(٦)</sup> أَشْرُ لَجَمْعٍ مُطْلَقاً \* وَالْمَدُّ أُولَى<sup>(٧)</sup>...

(ش) يعني أن لفظ «أُولَى» يشار به إلى الجمع مطلقاً أي سواء كان مذكراً أو مؤنثاً فنقول: أُولَى الرُّجَالِ، وأُولَى النِّسَاءِ، وقوله: «وَالْمَدُّ أُولَى»، يعني زيادة الهمزة بعد الألف<sup>(٨)</sup> مكسورة، وإنما كان أُولَى؛ / لأنها لغة ٢٤ ب

(١) في ز، ك «وذَيْنِ وتَيْنِ» وما أثبت أصوب، لأنه يريد المثنى المرفوع، وليس المنصوب والمجرور.

(٢) في ت «فيها».

(٣) «في سِوَى» ساقطة من ظ.

(٤) في ز «والمنخفض» تصحيف.

(٥) في ظ «والمثنى» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) في الأصل «وبِأُولَى» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) جاء في شرح المرادى ١: ٩١.

«قال: والمدُّ أُولَى وقد حكى فيه لغات آخر «هلاء» بإبدال الهمزة هاء و«أولاء» بضم الهمزتين و«إلى» بالتثنية حكاه قطرب قال في شرح التسهيل: وتسمية هذا تنوين مجاز والجيد أن يقال إن صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة «أُولَى» نونا وأُولَى «يأشباع» الضمة قبل اللام وهو ما حكاه الشلوين عن بعض العرب و«إلا» بالقصر والتشديد حكاه أهل اللغة».

(٨) في الأصل، ه، ظ، ت «ألف» وما أثبت أدق.

أهل الحجاز<sup>(١)</sup>، ولم يجيء في القرآن إلا ممدوداً كقوله - عز وجل -<sup>(٢)</sup>:  
(هَآ أَتْتُم اَوَّلَآءِ)<sup>(٣)</sup>

ثم اعلم أن اسم الإشارة عند «الجمهور» على ثلاث مراتب: قريبة ومتوسطة وبعيدة، وعند الناظم على مرتبتين قريبة وبعيدة<sup>(٤)</sup>، وقد أشار إلى البعيدة بقوله:

(ص) ... \* وَلَدَى الْبُعْدِ انْطِقَا  
بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ \* ...

(ش) يعنى أنك إذا أردت الإشارة إلى البعيد فأنت مُخَيَّر بين أن تأتي باسم الإشارة مقروناً بكاف الخطاب<sup>(٥)</sup> دون لام فتقول: «ذَاكَ» و«أَوَّلَاكَ»، وبين أن تأتي به مقروناً بالكاف واللام معاً فتقول: «ذَلِكَ» و«أَوَّلَاكَ»<sup>(٦)</sup> وفهم منه أن القريب ما لا يقترب<sup>(٧)</sup> بالكاف وحدها ولا بالكاف واللام

(١) أولى فيها لغتان: المذ وهي لغة أهل الحجاز، والواردة في القرآن الكريم، والقصر، وهي لغة بني تميم.  
(٢) في ك «تعالى».

(٣) سورة آل عمران آية: ١١٩.

(٤) جاء في تنبيهات المرادى للنحويين في أسماء الإشارة مذهبان:

أحدهما: أن لها مرتبتين: قريبة وبعيدة، والآخر أن لها ثلاث مراتب: قريبة وبعيدة ومتوسطة، وهذا هو المشهور، وزعموا أن المقرون بالكاف وحدها للمتوسط، والمقرون بالكاف مع اللام للبعيد. واختلفوا في «أولئك» بالمد فقليل: هو للمتوسط لعدم اللام، وقيل هو للبعيد.

قال المصنف: والمذهب الأول هو الصحيح، وهو الظاهر من كلام المتقدمين يعنى: القول بأنها لها مرتبتين فقط، شرح المرادى ١: ١٩٣، ١٩٤.

وانظر الارتشاف ١: ٥٠٥، ٥٠٦، وشرح الأشموني ١: ١٤١ - ١٤٣.

(٥) في الأصل، ش، هـ، ز، ت «المخاطب».

(٦) وهذه لغة بني تميم.

(٧) في ظ «ما لا يقرب».

قال ابن عيش ٣: ١٣٥ قولهم «ذَلِكَ» الاسم فيه ذا والكاف للخطاب وزيدت اللام لتدل على بُعْدِ المشار إليه وكسرت لالتقاء الساكنين، ولم تفتح لئلا تلتبس بلام الملك لو قلت: ذلك، فذا إشارة إلى القريب بتجردها من قرينة تدل على البعد، فإن أرادوا الإشارة إلى متباعد زادوا كاف الخطاب وجعلوه علامة لتباعد المشار إليه فقالوا ذاك، فإن زاد بُعْد المشار إليه أتوا باللام مع الكاف فقالوا ذَلِكَ.

وهي المثل التي أتى بها أول الباب «ولَدي» بمعنى عند، وهو متعلق بانطقاً،  
«وَألف» انطقاً<sup>(١)</sup> مبدلة من نون التوكيد<sup>(٢)</sup> الخفيفة، و«حرفاً» حال من  
الكاف. وإنما نَبَّه على ذلك، لعلا يُتَوَهَّم أن الكاف ضمير كما هي في نحو:  
عُلِّمَكَ. «وَدُونَ لَامٍ» في موضع نصب على الحال من الكاف «أو مَعَهُ» معطوف  
على دون، فهو في موضع الحال من الكاف<sup>(٣)</sup> أيضاً وتقدير البيت: انطِقْ<sup>(٤)</sup> في  
البغْدِ بِالكَافِ حَرْفًا غَيْرَ مَقْرُونٍ<sup>(٥)</sup> بِاللَّامِ<sup>(٦)</sup> أَوْ مَقْرُونًا بِهِ<sup>(٧)</sup>. ثم قال:  
(ص) ... \* وَاللَّامُ إِنْ قَدَّمْتَ هَا<sup>(٨)</sup> مُنْتَبِعَهُ

(ش) «اللَّامُ» مبتدأ ومُنْتَبِعُهُ خبر<sup>(٩)</sup>، يعني أنك إذا قدمت «هَآ» التي / ٢٥  
للتنبه على اسم الإشارة يمتنع اقترانه باللام فلا يقال: هَآ ذَلِكَ وَفُهِمَ منه أنه  
يجوز اقتران «هَآ»<sup>(١٠)</sup> بال مجرد نحو: هَآ وَهَؤُلَاءِ، وبالمقرون بالكاف دون  
اللام<sup>(١١)</sup> نحو: هَآكَ وَهَؤُلَاكَ<sup>(١٢)</sup>، إلا أن الأول أكثر وهي لغة القرآن،  
ومن الثاني قول طرفة:

١٤ - رَأَيْتُ بَنِي غُبَرَاءَ لَا يُكْرَرُونَ \* وَلَا أَهْلُ هَآكَ الطَّرَافِ الْمُتَدِّدِ<sup>(١٣)</sup>

(١) في ظ «انطقاً» تحريف.

(٢) في ظ «التأكيد».

(٣) ما بعد «الكاف» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) في ز، ط، ت «انطقن» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٥) في ه، ت «مقرون» وفي ظ «مقترن» وهما أصوب مما جاء في الأصل «مقرونا».

(٦) في ت «بلام».

(٧) في ه، ز، ط، ت «بها».

(٨) في ه، ت «قَدَّمْتُهَا» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) «اللَّامُ» مبتدأ ومُنْتَبِعُهُ خبر.

ساقط من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(١٠) في ش، ط، ك «اقترانها».

(١١) في ز، ك «لام».

(١٢) في ز، ط «هَؤُلَاكَ» وفي ه «هَؤُلَاكَ».

(١٣) انظر ديوان طرفه بن العبد ٣١.

واللسان «غبر»، وشرح ابن عقيل ١: ١٣٤، وشرح المراتي ١: ١٩٥، وشرح الأشموني ١: ١٥٢ =

وقوله: «واللَّامُ» مبتدأ وخبره «ممتنعة» وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأن الخبر مقدم على الشرط في التقدير: والتقدير واللَّامُ مُمْتَنِعَةٌ إِنْ قَدَّمْتَ «ها» فهي ممتنعة ثم قال:

(ص) وَبَهْنًا أَوْ هَهْنًا أَشِيرُ إِلَى \* دَانِي<sup>(١)</sup> الْمَكَانِ وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً  
فِي الْبُعْدِ أَوْ بِثَمَّ فَهُ أَوْ هَهْنًا \* أَوْ بِهْنًا لَكَ انْطَقَنْ أَوْ هَهْنًا

(ش) ذكر في هذين البيتين سبعة ألفاظ يشاربها إلى المكان دون غيره، منها اثنان للمكان القريب [وهما: هنا وههنا]<sup>(٢)</sup> وإليهما أشار بقوله: وَبَهْنًا أَوْ هَهْنًا أَشِيرُ إِلَى «دَانِي»<sup>(٣)</sup> الْمَكَانِ، أي إلى المكان الداني وهو القريب، فأضاف الصفة إلى الموصوف، ومنها خمسة للمكان<sup>(٤)</sup> البعيد، وإليه<sup>(٥)</sup> أشار بقوله: «وَبِهِ الْكَافُ صِلَاً، فِي الْبُعْدِ»<sup>(٦)</sup> «إلى آخره»<sup>(٧)</sup> يعني أنك إذا أردت الإشارة إلى المكان البعيد فأنت مخير بين أن تُلْحِقَ «هنا» كافَ الخطاب فتقول هُنَاكَ أَوْ تَأْتِي بِثَمَّ. كقوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ / نَعِيمًا)<sup>(٨)</sup>.

٢٥  
ب

أَوْ تَأْتِي «بَهْنًا» مفتوحة<sup>(٩)</sup> الهاء مشددة<sup>(١٠)</sup> النون فتقول: «هَهْنًا»<sup>(١١)</sup>.

= بنو غبراء: الفقراء أو الصعاليك.

الطُّرُوف: البيت من الجلد، وأهل الطُّرُوف: السعداء والأغنياء.

(١) في ز «دان» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) «وهما هنا وههنا» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ش، ه، ظ، ك، ت «دان» وما أثبت أصوب كما في الأصل وز والألفية.

(٤) في الأصل، ه، ز، ك «إلى المكان».

(٥) في ز، ظ، ت «وإليها» وما أثبت أدق؛ لأن الضمير يعود للمكان.

(٦) «في البعد» ساقطة من ش، ز، ك.

(٧) في ظ، ت «إلى آخرها».

(٨) سورة الإنسان آية: ٢٠.

(٩) في الأصل، ه، ز، ك، ت «مفتوح» تحريف خطأ من الناسخ.

وفي ظ «المفتوح»، تحريف، خطأ من الناسخ.

(١٠) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «مشددة».

(١١) «هَهْنًا» ساقطة من ت.

أو تلحق «هنا» الكاف واللام معاً فتقول: «هنا لك».

أو تأتي «يهنا» مكسورة الهاء مشددة النون، «والكاف» مفعول «يصلا»<sup>(١)</sup> والألف في «صلا» مبدلة<sup>(٢)</sup> من نون [التوكيد]<sup>(٣)</sup> الخفيفة، «وفي البعد» متعلق بـ «صلا»، و «بئم» متعلق «بقه» وهو فعل أمر من فاه يفوه أي نطق، وكل ما ذكر في البيتين من «أو» فهو للتخيير.

---

(١) في ظ، ت «يصل» وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في ك «بدل».

(٣) «التوكيد» تكملة من ش، ز، ك، ت.

## (الموصول)

(ش) هذا هو النوع الرابع من المعارف. والموصول إما مفرد مذكر أو مفرد مؤنث، أو مثنى مذكر أو مثنى مؤنث، أو جمع مذكر أو جمع مؤنث [أو جمع يشترك فيه المذكر والمؤنث]<sup>(١)</sup>.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ الَّذِي<sup>(٢)</sup> \* ...

(ش) إنما قال: «مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ»، احترازاً من موصول الحروف<sup>(٣)</sup>، فإنه لم يذكره، وقد<sup>(٤)</sup> ذكر أحكامه في أبوابه<sup>(٥)</sup>، وقوله: «مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ مبتدأ» والَّذِي مبتدأ ثان، وخبره محذوف، والجملة خبر المبتدأ الأول<sup>(٦)</sup>

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

ويقصد به «اللاء» جمع «التي»، حيث يطلق على «الذين» فيكون جمعاً للذي على وجه الدور والقلّة، وذكر ذلك في حديثه عن جمع «التي» واستشهد بشاهد فانظره في ص ١٤٨ .

(٢) في ت «موصول الأسماء الذي الأنثى التي» أكملت شطر البيت.

(٣) في الأصل «الحرف».

(٤) «وقد» ساقطة من ظ.

(٥) في ظ «في أبواب».

المصولات الحرفية - التي لم يذكرها المصنف هنا وذكرها في التسهيل ٣٧، ٣٨ خمسة أحرف هي: «أَنْ» المصدرية «وتقترن بالماضي والمضارع والأمر نحو: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ، عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وَأَسْرَوْتُ إِلَى زَيْدٍ بِأَنْ قُمَ».

«أَنْ» نحو قولك: عَجِبْتُ مِنْ أَنْ زَيْدًا قَائِمًا.

«كَيْ» وتقترن بالفعل المضارع نحو: جِئْتُ لِكَيْ تُكْرِمَ زَيْدًا.

«مَا» المصدرية الظرفية نحو: لَا أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقًا.

«وَمَا» المصدرية غير الظرفية نحو: لَا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ.

«لَوْ» وتقترن بالماضي والمضارع نحو: وَدِدْتُ لَوْ قَامَ أَوْ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ.

(٦) والجملة خبر المبتدأ الأول «ساقطة من ش، ظ، ت».

والتقدير موصول اوسماء منه الذي. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... \* الأُنْثَى التي

(ش) يعنى أن «وَأَلْتِي»<sup>(١)</sup> للمفرد المؤنث، وفهم منه أن «الَّذِي» للمذكر<sup>(٢)</sup>، «وَالْأُنْثَى» مبتدأ «الَّتِي» خبره والتقدير: والأُنْثَى مِنْهُ، أي من الموصول، ويجوز أن تكون «أَلْ»<sup>(٣)</sup> في الأُنْثَى عوضاً من الضمير والتقدير: وَأُنْثَاهُ أَي «وَأُنْثَى الَّذِي»، ثم أشار إلى الثالث والرابع بقوله:

(ص) ... \* وَأَلْيَا إِذَا مَا تُنْيَا لَا تُثْبِتِ /

٢٦  
أ

[بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ أَلْعَلَامَةُ]<sup>(٤)</sup>.

(ش) يعني أن<sup>(٥)</sup> «الَّذِي وَالَّتِي» إِذَا تُنْيَا لَا تُثْبِتُ يَاؤُهُمَا<sup>(٦)</sup> لسكونهما وسكون علامة التثنية «والياء» مفعول مقدم بثبُت، «وَلَا نَاهِيَةٌ»<sup>(٧)</sup>، وقوله: «بَلْ مَا تَلِيهِ أَوَّلِهِ أَلْعَلَامَةُ»، ما تليه<sup>(٨)</sup> هو الذال من «الَّذِي» والتاء من «الَّتِي»،

(١) «يعنى أن التي» ساقط من هـ .

(٢) في ش «أن الذي للمفرد المذكور».

«أصل الذي على مذهب سيبويه وسائر البصريين لذي على وزن عَمِي وشَجِي، وأن الألف واللام دخلتا عليها للتعريف، والدليل على ذلك أنك تقول: الَّذِي قَامَ زَيْدٌ فهذا التشديد الذي في اللام يدل على أن أصلها لذي وأن الألف واللام دخلتا على حرف من نفس الكلمة، فأدغمت اللام التي جاءت مع الألف في اللام التي في قولك لذي».

وقال الفراء: أصل الذي «ذَا» التي هي إشارة إلى ما بحضرتك، ثم قلب من الحضرة إلى الغيبة، ودخلت عليها الألف واللام للتعريف وحطت ألفها إلى الياء ليفرق بين الإشارة إلى الحاضر والغائب.

الأزهية ٣٠١.

(٣) في ظ «اللام».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

ورود شرحه في الأصل مع الشطر الذي قبله.

(٥) «أن» ساقطة من ظ.

(٦) في ظ، ت «بابهما» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٧) في ظ، ت «ولا نهى».

(٨) في هـ «وما يليه» التذكير والتأنيث جائز.

«وَأَلَّ» في العلامة للعهد؛ لتقدّم علامة التشنية وهي الألف رفعاً والياء جرّاً ونصباً في قوله: بِالْأَلِفِ اِزْفَعِ الْمُثْنَى»، وقوله: تَخْلَفُ الْيَاءُ فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفَ فتقول «اللَّذَانِ وَاللَّتَانِ» رفعاً، «وَاللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ» نصباً وجرّاً، «وَمَا» موصولة وصلتها «تَلِيهِ»، وموضعها نصب بفعل مقدر من باب الاشتغال يفسره «أَوَّلِهِ»، ويجوز أن تكون في موضع رفع بالابتداء وخبرها «أَوَّلِهِ» والأول أجود، والهاء في «أَوَّلِهِ» مفعول أول «والعلامة» مفعول ثانٍ، ثم قال: (١)

(ص) ... \* وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ (٢)

(ش) يعني أنه يجوز في نون اللّذين واللّتين التشديد، ومذهب «البصريين» أنها لا تشدد إلا بعد الألف ومذهب «الكوفيين» أنها تشدد بعد الألف وبعد الياء، وهو اختيار المصنف (٣)، ولذلك أطلق في قوله: «وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ» (٤) و«النُّونُ» مبتدأ وخبره (٥) في جملة الشرط والجواب والضمير والمستتر في تشدد هو الرابط، ثم قال (٦):

(١) في ظ «قوله» وفي ت «وقوله».

(٢) فلا ملامة «ساقط من ك».

(٣) «المصنف» غير واضحة في الأصل، هـ.

اتفق البصريون والكوفيون على جواز تشديد النون في حالة الرفع وأما في حالة النصب والجر فأجازوه الكوفيون. وهو الصحيح. استناداً لقوله تعالى: (رَبَّنَا أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا) سورة فصلت آية: ٢٩.

ومنع البصريون ذلك.

فقد قرأ ابن كثير بتشديد النون «اللَّذَيْنِ» وقرأ الباقر بالخفيف: «الذين».

ومثل ذلك قوله تعالى: (قَدْ آتَيْنَاكَ بُرْهَانَنَا) القصص آية: ٣٢

وقوله تعالى: (اللَّذَانِ يَأْتِيَانِيهَا) النساء آية: ١٦

وقوله تعالى: (إِخْذِي ابْنَتِي هَاتَيْنِ) القصص آية: ٢٧

انظر: البحر ٤٩٥:٧، والنشر ٢٤٨:٢، ومعجم القراءات القرآنية ٧٢:٦ وشرح المفصل ١٤٢:٣،

وشرح التصريح ١٣٢:١، والهمع ١٦٦:١

(٤) «فلا ملامة» ساقط من ز.

(٥) في ظ «ت» والخبر.

(٦) في ظ «قوله».

(ص) وَالْثَوْنُ مِنْ ذَيْنِ وَتَيْنِ شُدُّدَا \* أَيْضاً وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قُصِيدَا

(ش) يعني أنه يجوز تشديد النون أيضاً<sup>(١)</sup> من «ذَيْنِ وَتَيْنِ» وإنما ذكر / ٢٦ ب هنا «ذَيْنِ وَتَيْنِ» وليس من الموصولات لاشتراكهما مع اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ في جواز تشديد نونهما وليس التشديد خاصاً «بالياء» كما مثل به بل [هو]<sup>(٢)</sup> عام مع «الياء» ومع «الألف» فإذا جاز التشديد مع «الياء» كما في المثالين فيكون التشديد مع «الألف» أخرى؛ لأن التشديد مع الألف مُتَّفَقٌ عليه، ومع الياء مُخْتَلَفٌ فيه<sup>(٣)</sup>. وقوله: «وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قُصِيدَا»، يعني أن تشديد النون قُصِيدٌ به التعويض من المحذوف في جميع ما ذكر، فَالْمَعْوِضُ منه في «اللَّذَيْنِ وَاللَّتَيْنِ» الياء من الذي والتي، ومن «ذَيْنِ وَتَيْنِ» الألف من «ذَا وَتَا»، فإن ذلك كله حذف في التثنية وعوض منه التشديد، فالإشارة من قوله: «بِذَلِكَ» [راجعة]<sup>(٤)</sup> إلى التشديد، «وَتَعْوِضُ» مبتدأ، «وبِذَلِكَ» متعلق به وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة «وقُصِيدَا» خبره، ويجوز أن يكون «بِذَلِكَ» متعلقاً «بقُصِيدَا» وسوغ الابتداء بالنكرة<sup>(٥)</sup> ما فيها من معنى الحصر، لأن المراد ما قصد بذاك إلا تعويض، فهو كقولهم: «شَيْءٌ جَاءَ بِكَ وَشَرُّ أَهَرٍّ ذَا نَابٍ»<sup>(٦)</sup> وفيه تعريض بإبطال قول من جعل التشديد في ذَيْنِ وَتَيْنِ دالاً على البُغْد، ثم أشار إلى الخامس وهو جمع<sup>(٧)</sup> «الذي» فقال<sup>(٨)</sup>:

(١) «أيضاً» ساقطة من ش، ظ، ك.

(٢) «هو» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) انظر هامش ٣ ص ١٤٥.

(٤) «راجعة» تكملة من ه، ش.

(٥) ما بعد «بالنكرة» إلى هنا ساقط من ت.

(٦) من أقوال العرب. انظر اللسان «هرر».

والكتاب ١: ٣٢٩ ومجمع الأمثال ١: ٣٧٠.

أَهَرُّ: من الهرير وهو صوت دون النباح.

ذو ناب: يعني به الكلب هنا.

(٧) «جمع» ساقطة من ت.

(٨) في ش، ز، ك «بقوله».

(ص) جَنَعَ الَّذِي الْأَلَى<sup>(١)</sup> الَّذِينَ مُطْلَقًا \* وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا /

٢٧

أ

(ش) فذكر «الَّذِي» جمعين: أحدهما «الَّذِي»<sup>(٢)</sup> فتقول: جَاءَنِي الْأَلَى<sup>(٣)</sup>

قَامُوا، أَي: الذين قاموا. والثاني: الَّذِينَ بالياء في الرفع والنصب والجر وعلى ذلك بَيَّةَ بقوله «مُطْلَقًا» أَي: في جميع الأحوال، وقوله: «وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطْقًا» يعنى أن من العرب من يُجْرِي «الَّذِي» مجرى جمع المذكر السالم، فيرفعه بالواو، ويجره وينصبه بالياء نحو<sup>(٤)</sup>: «نُصِرَ اللَّذُونَ»<sup>(٥)</sup> آمَنُوا عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا» وهي لغة «هُذَيْل» وقيل: لغة «تميم»، وجمع الَّذِي مبتدأ، و«الَّذِي»<sup>(٦)</sup> خبره، و«الَّذِينَ» معطوف على «الَّذِي»<sup>(٧)</sup> على حذف العاطف «وَبَعْضُهُمْ» مبتدأ، و«نَطَقَ» خبره، و«بالواو» متعلق بنطق «وَرَفْعًا» منصوب على إسقاط حرف الجر أي في رفع، ويجوز أن يكون مصدرًا في موضع الحال، والتقدير: نطق بالواو رفعًا<sup>(٨)</sup> ثم أشار إلى السادس وهو جمع «الَّتِي» فقال:

(١) فى هـ ، ظ، ت «الأولى» وهى صحيحة.

(٢) فى الأصل «الأولاء» وهى صحيحة.

فى هـ ، ظ، ت «الأولى» وهى صحيحة.

معنى «الَّذِينَ» يصح فيه الأولى، الأولى. والأولاء.

قال أبو حيان «الألى تطلق على الجمع المذكور أو لمؤنث فتقول: قَامَ الْأَلَى جَاءُوا وَكَ هِى عَلَى وَزْنِ الْعَلَى وَتَكْتَبُ بِغَيْرِ وَاوٍ، وَمَجِئَهَا لَجَمْعِ الْمُؤنْثِ مَوْجُودٌ فِى كَلَامِ الْعَرَبِ. قَالَ زَهْر:

تَبَدَّلَ الْأَلَى تَأْتِيَتَهَا مِنْ وَرَائِهَا \* وَإِنْ تَقَدَّمَهَا الطَّوَارُ تَضَدَّدَ

انظر النكت ٤٧، والتسهيل ٣٣، ٣٤، وشرح الأشموني ١٦٥:١ - ١٦٩.

(٣) فى هـ ، ز، ظ، ت «الأولى».

(٤) فى ظ «فيقول».

(٥) فى ظ، ت «اللدون» خطأ من الناسخ.

يصح فى جمع «الذى» «الذين»، و«الذون».

انظر اللسان «ذا» والأزهية ٣٠٧، ٣٠٨ والتسهيل ٣٣ وشرح الأشموني ١٦٩:١.

(٦) فى الأصل «والأولاء».

وفى هـ ، ظ، ت «والأولى».

(٧) فى هـ ، ظ «الأولى».

(٨) فى ز، ك «نطق بالواو فى حالة كونه رافعا».

وفى هـ ، ت «نطق بالواو رافعا».

(ص) بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ الَّتِي قَدْ جُمِعَا \*...<sup>(١)</sup>

(ش) فذكر أيضاً «الَّتِي» جمعين الأول: «اللَّائِي»، والثاني: «اللَّاءِ»<sup>(٢)</sup>  
فتقول: جَاءَنِي اللَّائِي<sup>(٣)</sup> قُفْنَ وَاللَّاءِ خَرَجْنَ. «فَالَّتِي» مبتدأ، «وَقَدْ جُمِعَ»  
خبره، و«بِاللَّاتِ» متعلق بجمع والتقدير: الَّتِي قَدْ جُمِعَ بِاللَّاتِ وَاللَّاءِ وقوله:  
(ص) ... \* وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا

(ش) يعني أن<sup>(٤)</sup> «اللَّائِي»<sup>(٥)</sup> الَّذِي<sup>(٦)</sup> هو جمع «الَّتِي» قد يطلق على  
«الَّذِينَ» فيكون جمعاً لِلَّذِي على وجه الدور والقلّة ومنه قوله: /  
٢٧  
ب ١٥ - فَمَا آبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ \* عَلَيْنَا اللَّاءِ قَدْ مَهْدُوا الْحُجُورَا<sup>(٧)</sup>

(ش) يعني «الَّذِينَ قَدْ مَهْدُوا»، «وَاللَّاءِ»<sup>(٨)</sup> مبتدأ، «ووقع» خبره،  
«وَالَّذِينَ» متعلق بوقع ونَزَرُوا منصوب على الحال من الضمير المستكن في  
وَقَعَ، وهو اسم فاعل من نَزَرُوا، أي قَلَّ، ولما فرغ من «الَّذِي وَالَّتِي»  
وتثنيتهما<sup>(٩)</sup> وجمعهما انتقل إلى ما سواهما من الموصولات<sup>(١٠)</sup> فقال:

(١) في ظ، ت «وَاللَّاءِ كَالَّذِينَ نَزَرُوا وَقَعًا» أكملت بيت الألفية.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «اللَّاءِ».

«جمع الَّتِي: اللَّائِي، اللَّائِي، اللَّوَاتِي. وبلا ياءات، اللَّاء، واللَّوَاء، واللَّوَاء، واللَّات مكسوراً أو معرّفاً لإعراب  
أولات، والائِي، التسهيل ٣٤.

(٣) بقية النسخ «اللَّائِي».

في ز «اللَّات».

(٤) «أن» ساقطة من ظ.

(٥) في ش، ك «اللَّاء».

وفي هـ، ز، ظ، ت «اللَّاءِ» تحريف.

(٦) «الَّذِي» ساقطة من ت.

(٧) الشاهد لرجل من بني سليم.

انظر أمالي ابن الشجري ٢: ٣٠٨، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٥٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٤٥،

وشرح التصريح ١: ١٣٣، وشرح الأشموني ١: ١٧٢.

(٨) في هـ، ز، ظ، ت «وَاللَّاءِ» تحريف.

(٩) «وتثنيتهما» ساقطة من ظ.

(١٠) في الأصل، ك «الموصول».

(ص) وَمَنْ وَمَا وَأَلْ تُسَاوِي مَا ذُكِرَ \* ...

(ش) يعني أن من، وما، وأل تساوي ما ذكر من «الذي والتي» وتثنيتهما وجمعيهما، ففهم منه أنها تقع على المفرد المذكر والمؤنث والمثنى المذكر والمؤنث والجموع المذكر والمؤنث، فتقول: جَاءَنِي مَنْ قَامَ وَمَنْ قَامَتْ وَمَنْ قَامَا وَمَنْ قَامَتَا وَمَنْ قَامُوا وَمَنْ قُمْنَ.

وكذلك مع «مَا وَأَلْ» فَمَنْ تقع على مَنْ يعقل و«مَا» على ما لا يعقل<sup>(١)</sup> وأل عليهما [معا]<sup>(٢)</sup> ثم قال:

(ص) ... \* وَهَكَذَا ذُو عِنْدَ طَيِّءٍ شَهْرٍ

(ش) يعني أن «ذُو» في لغة طييء تستعمل موصولة وهي أيضاً مساوية «لِلَّذِي وَالتَّي» وتثنيتهما وجمعهما، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَهَكَذَا ذُو»<sup>(٣)</sup> أي<sup>(٤)</sup> ومثل «مَنْ وَمَا» و«أَلْ» في مساواتها<sup>(٥)</sup> لما ذكر فتقول:

جَاءَنِي ذُو قَامَ، وَذُو قَامَتْ، وَذُو قَامَا، وَذُو قَامَتَا، وَذُو قَامُوا، وَذُو قُمْنَ. وهي مبنية والواو لازمة لها في الرفع والنصب والجر في اللغة الشهيرة<sup>(٦)</sup>

(١) في ظ «فَمَنْ يقع على مَنْ يعقل وما لا يعقل، وما على ما لا يعقل» وعبارتها أدق. وذلك أن مَنْ تقع على العاقل وغير العاقل، وذلك إذا اختلط غير العاقل بالعاقل كقوله تعالى: الحج آية: ١٨. (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَشْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ) فإنه يشمل الملائكة والشمس والجبال والشجر والدواب ونحوها.

أو إذا اقترن به كقوله تعالى في سورة النور آية: ٤٥.

(وَيَمْنَعُهُمْ مَنْ يَنْشِئُ عَلَى أَرْبَعِ).

(٢) «معا» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

قال ابن يعيش ١٤٣: ٢ «فأما الألف واللام فتكون موصولة بمعنى الذي في الصفة نحو اسم الفاعل واسم المفعول تقول: هَذَا الصَّارِبُ زَيْدًا والمراد: الذي صَرَبَ زَيْدًا، وهذا المَضْرُوبُ، والمراد: الذي صَرَبَ أو يُضْرَبُ.

(٣) «ذُو» ساقطة من ت.

(٤) في هـ، ظ «أي وهي». وفي ز، ك، ت «أي هي».

(٥) في هـ، ز، ت «في مساواتهما». وفي ظ «مساوية».

(٦) يريد «لغة طييء» انظر هامش في ص ١٥١

وفهم ذلك من تمثيله لها بالواو، «فدُو» مبتدأ، «وشِهَر» خبره «عند طييء» متعلق بشِهَر / «وهكذا»: كذلك أيضاً<sup>(١)</sup>، [أو]<sup>(٢)</sup> في موضع نصب على  $\frac{28}{1}$  الحال والتقدير: دُو شِهَر عند طييء مثل «مَنْ» و«مَا» و«أَل»، وقوله<sup>(٣)</sup>:

(ص) وَكَأَلَّتِي أَيْضاً لَدَيْهِمْ ذَاتٌ \* وَمَوْضِع اللَّاتِي أَتَى ذَوَاتُ

(ش) يعني أن من «طييء»<sup>(٤)</sup> من<sup>(٥)</sup> إذا أراد معنى «التي» قال: ذات» وإذا أراد معنى «اللّاتي» قال: «ذَوَات». كقول بعضهم: «بِالْفَضْلِ دُو فَضْلِكُمُ اللَّهُ يَوْمَ، وَالْكَرَامَةِ ذَاتُ أَكْرَمَكُمُ اللَّهُ «بَنَة»<sup>(٦)</sup> يريد بها، فنقل حركة الهاء إلى الباء ووقف عليها بالسكون، وكقول الشاعر:

جَمَعْتُهَا مِنْ أَثِيْقُ سَوَائِقِ  
ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ يَغْيِرُ سَائِقِ<sup>(٧)</sup>

(١) في ز «وكذلك هكذا أيضاً» تقديم وتأخير. وفي ظ «وكذلك أيضاً» وهكذا ساقط. وفي ت «وكذا كذلك أيضاً».

(٢) «أو» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٣) في ش، ز، ك، ت «ثم قال».

(٤) قال الرضي في شرح الكافية ٢: ٤١ «ذو الطائفة لا تصرف نحو: جَاءَنِي دُو فَعَلَ، وَدُو فَعَلًا، وَدُو فَعَلُوا، وَدُو فَعَلْتُ، وَدُو فَعَلْتَا، وَدُو فَعَلْنَ وفيها أربع لغات: أشهرها عدم تصرفها مع بنائها، والثانية حكاها الجزولي «ذو» لمفرد المذكر، ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه. والثالثة حكاها أيضاً وهي كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة، والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصرفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرفاتها حملاً للموصولة على التي بمعنى صاحب، وكل هذه اللغات طائفة».

وانظر الأزهية ٣٠٣.

(٥) «من» ساقطة من ظ.

(٦) من أقوال العرب. انظر في اللسان «ذو وذوات».

قال الفراء: يجعلون مكان «الذي» ذو، ومكان «التي» ذات، ويرفعون الناء على كل حال.

انظر الأزهية ٣٠٤ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٧٥، وشرح الأشموني ١: ١٩٧.

(٧) الرجز لرؤبة بن العجاج انظر ملحقات ديوانه ١٨٠ واللسان «ذو وذوات» والأزهية ٣٠٥ وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٧٥ وشرح ابن الناظم ٨٩ وشرح الشواهد للعيني ١: ١٥٨ ومعجم شواهد النحو ٢٢٠. وفي رواية «جَمَعْتُهَا مِنْ أَثِيْقِ مَوَارِقِ».

«فَذَاتُ» مبتدأ، و«كَأَلْتَنِي» خبر مقدم، و«لَدَيْهِمْ» متعلق بالاستقرار<sup>(١)</sup> العامل في الخبر و«مَوْضِعُ اللَّائِي» ظرف متعلق «بَأَتَى»، و«ذَوَاتُ» فاعل «بَأَتَى» والتقدير: وذات<sup>(٢)</sup> مُسَاوِيَةٌ لِلَّتِي عِنْدَهُمْ، أي عند طييء، و«أَتَى ذَوَاتُ» في موضع<sup>(٣)</sup> اللاتي. ثم قال<sup>(٤)</sup>:

(ص) وَمِثْلُ مَا ذَا بَعْدَ مَا اسْتِفْهَامٍ \* أَوْ مَنْ إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

(ش) يعني أن «ذا» إذا وقعت بعد «مَا» أو «مَنْ» الاستفهاميتين ولم تكن ملغاة فهي مثل «مَا»، يعني «مَا» الموصولة، وفهم من تشبيهه بها أنها تساوي أيضاً «الَّذِي وَالَّتِي» وتشبيهاً وجمعهما فتقول: مَنْ ذَا يَقُومُ، وَمَنْ ذَا تَقُومُ، وَمَنْ ذَا يَقُومَانِ، وَمَنْ ذَا تَقُومَانِ / ، وَمَنْ ذَا يَقُومُونَ، وَمَنْ ذَا يَقُومْنَ<sup>(٥)</sup> ٢٨  
ب واحترز بقوله: «إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ» من أن تكون ملغاة، وذلك أن يغلب الاستفهام فيصير مجموع «مَنْ ذَا» وماذا<sup>(٦)</sup> استفهاماً، ويظهر أثر ذلك في البديل إذا قلت: مَنْ ذَا ضَرَبْتَ<sup>(٧)</sup> أَزِيدَ أَمْ عَمْرُو؟<sup>(٨)</sup> فإذا رفعت «فَذَا» غير ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالرفع، فعلم أنه مرفوع بالابتداء و«ذَا» خبره وهو اسم موصول. وإن<sup>(٩)</sup> نصبت فقلت: مَنْ ذَا ضَرَبْتَ أَزِيداً أَمْ عَمراً. علم أن «ذَا» ملغاة؛ لأنك أبدلت من اسم الاستفهام بالنصب فعلم أنه مفعول مقدم بضربت و«ذَا» ملغاة.

<sup>(١)</sup> في الأصل «باستقرار».

<sup>(٢)</sup> في ز «وذوات».

<sup>(٣)</sup> «موضع» ساقطة من ز.

<sup>(٤)</sup> «ثم قال» ساقط من هـ. وفي ظ «وقوله».

<sup>(٥)</sup> ما بعد «يقومان» إلى هنا ساقط من ط، ت.

<sup>(٦)</sup> «وماذا» ساقط من ت.

<sup>(٧)</sup> في ظ «ضربك».

<sup>(٨)</sup> في هـ «أزيد أم عمر» المثال صحيح. وفي ط، ت «أزيداً أم عمراً» خطأ من الناسخ.

<sup>(٩)</sup> في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وإذا».

و«ذَا» مبتدأ وخبره «مِثْلُ مَا» و«بَعْدَ» في موضع الحال من «ذَا» و«إِذَا» متعلق بمثل، و«مَنْ» مضاف في التقدير لاستفهام. أي بعد «ما» استفهام أو «من» استفهام والتقدير: وذا في حال كونه تالياً «لن وما». الاستفهاميتين مساوية لما إذا لم تُلغ. ولما فرغ من ذكر الموصولات شرع في بيان صلاتها فقال:

(ص) وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ \* عَلَى ضَمِيرٍ لَاتِيٍّ مُشْتَمِلَةٍ

(ش) يعنى أن الموصولات كلها لا بد أن تكون بعدها صلة تكملها<sup>(١)</sup>، ورابط [يربط]<sup>(٢)</sup> بينها وبين الموصول، ولذلك سميت موصولات ونواقص، وقد نبه على ذلك بقوله: «عَلَى ضَمِيرٍ / لَاتِيٍّ مُشْتَمِلَةٍ». أي مطابق <sup>٢٩</sup> <sub>أ</sub> للموصول<sup>(٣)</sup> في الإفراد والتذكير وفروعهما، فتقول: جَاءَنِي الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَالَّتِي قَامَتْ أُمُّهُ، وَاللَّذَانِ قَامَا، وما أشبه ذلك، و«كُلُّهَا» مبتدأ، خبره «يَلْزَمُ»، و«بَعْدَهُ» متعلق بيلزم، والضمير في بعده عائد على لفظ «كُلُّ» وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، و«صِلَةٌ» فاعل بيلزم، و«مُشْتَمِلَةٍ» صفة لصلة، و«عَلَى ضَمِيرٍ» متعلق بمُشْتَمِلَةٍ. ثم إن الموصولات بالنظر إلى ما تُوصَلُ به على قسمين: قسم يُوصَلُ بجمله وشبهها، وقسم يُوصَلُ بصفة، وقد أشار إلى الأول بقوله: (ص) وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا<sup>(٤)</sup> الَّذِي وَصِلَ \* بِهِ كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ابْنُهُ كُفْلٌ

(ش) فقلوه: «وَجُمْلَةٌ» شامل للجمله الاسمية والفعلية، وقوله: «أَوْ شِبْهَهَا» هو الظرف والمجرور، وأتى بمثال للموصل بشبه الجملة وهو قوله: «كَمَنْ عِنْدِي»، ومثال للموصول بالجملة وهو قوله: «الَّذِي ابْنُهُ

(١) «تكملها» ساقطة من ز، ك.

(٢) «يربط» تكملة من ز، ك.

(٣) في ظ «للموصولات».

(٤) في ظ «وشبهها».

كُفِّل<sup>(١)</sup>»، ويشترط في الجملة الموصول بها أن تكون خبرية؛ لأنها نعت في المعنى<sup>(٢)</sup>، ولم ينبه على ذلك لكن تمثيله «بِالَّذِي ابْنُهُ كُفِّلُ، يرشد إليه<sup>(٣)</sup>»، و«جملة» مبتدأ، «أو شبهها» معطوف عليه وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة<sup>(٤)</sup>، و«الذي خبره ويجوز العكس وهو أظهر<sup>(٥)</sup>»، «وُصِّلَ» صلة الذي وفيه / ضمير يعود على الموصول، والضمير في «بِهِ» عائد <sup>٢٩</sup>ب على الجملة أو شبهها<sup>(٦)</sup> وهو الرابط بين الصلة والموصول. والتقدير: وَالَّذِي وُصِّلَ بِهِ الموصولُ مُجْمَلَةٌ أو شِبْهُهَا ويحتمل أن يكون [به]<sup>(٧)</sup> نائباً عن الفاعل، ولا ضمير حينئذ في وصل، والتقدير: وَالَّذِي وَقَعَ الوُصْلُ بِهِ مُجْمَلَةٌ أو شِبْهُهَا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الموصولات وهو ما يوصل بالصفة فقال:

### (ص) وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ أَلْ \* وَكَوْنُهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قَلْ

(ش) الصفة الصريحة: هي<sup>(٨)</sup> اسم الفاعل، واسم المفعول، وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وفي وصل «أَلْ» بالصفة المشبهة خلاف<sup>(٩)</sup>. فتقول: بجاءني

(١) ما بعد «كُفِّلَ» إلى «يرشد إليه» ساقط من ظ.

(٢) «لأنها نعت في المعنى» ساقط من ش، ت.

(٣) «يرشد إليه» ساقط من ت وبدلها «ويشترط».

(٤) في هـ «وهو الذي سوغ الابتداء بالنكرة ساقطة. وفي ظ «وهو الذي سوغ به الابتداء». وفي ت «وهو الذي سوغ الابتداء به». والعبرة المثبتة من الأصل وبقيّة النسخ هي الأدق.

(٥) أي أن تكون «ومُجْمَلَةٌ» خبر مقدم، و«الَّذِي» مبتدأ مؤخر وهو معرفة أصلاً، والأصل في الابتداء أن يكون معرفة. أما «ومُجْمَلَةٌ» فسوغ الابتداء بها عطفاً على «شبهها» المضافة للمعرفة وليس معرفة أصلاً.

(٦) في ظ، ت «وشبهها».

(٧) «به» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٨) في ظ «هو».

(٩) هذا الخلاف ذكره ابن هشام في المغنى ١: ٤٧ حيث ذهب إلى أن «أَلْ» الموصولة تدخل على أسماء الفاعلين والمفعولين فقط، ولا تدخل على الصفة المشبهة؛ لأن الصفة المشبهة للثبوت فلا تُؤَوَّلُ بالفعل، وأن «أَلْ» في قولك: الحسن وجهه، حرف تعريف لا موصولة وهو مذهب الأخفش، وذهب المازني إلى أن «أَلْ» الداخلة على الصفة المشبهة حرف موصول، خلافاً لما ذهب إليه الجمهور من أنها اسم موصول وهو الصحيح لعود الضمير عليها في قولك: الضاربها زيدٌ ههنا.

انظر: رصف المباني ١٦٢، والجنى الداني ٢٠٢ وشرح المرادي ١: ٢٢٩، وشرح التصريح ١: ١٣٧.

الْقَائِمُ أَبُوهُ، وَالضَّارِبُ<sup>(١)</sup> زَيْدٌ. أَيِ الَّذِي قَامَ أَبُوهُ وَالَّذِي ضَرَبَهُ زَيْدٌ. وَقَامَ  
الْمَكْرَمُ وَالْمَضْرُوبُ أَبُوهُ، أَيِ الَّذِي أُكْرِمَ وَالَّذِي ضُرِبَ ابْنُ أَبِيهِ. وَقَامَ الضَّارِبُ  
زَيْدٌ<sup>(٢)</sup>، أَيِ الَّذِي ضَرَبَهُ<sup>(٣)</sup> زَيْدٌ. وَجَاءَ الْحَسَنُ وَجْهَهُ، أَيِ الَّذِي حَسَنَ  
وَجْهَهُ.

والصريحة الخالصة، واحتراز بها من الصفة غير الصريحة وهي الصفات  
التي أجريت مجرى الأسماء نحو: أَجْرَعَ وَأَنْطَحَ<sup>(٤)</sup> وَصَاحَبَ، فلا توصل بها  
«أَلْ»، وقوله: «وَكَوْنُهَا بِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ قُلٌّ:» يعني أنه قد جاء وصل<sup>(٥)</sup> «أَلْ»  
بمعرب الأفعال، وهو الفعل المضارع قليلاً، ومنه قوله:

١٧ - مَا أَنتَ بِالْحَكَمِ الثَّرَضَى حُكُومَتُهُ \* وَلَا الْأَصِيلَ وَلَا ذِي الرُّأْيِ وَالْجَدَلِ<sup>(٦)</sup> / ٣٠  
أَيِ الَّذِي ثَوَضَى حُكُومَتُهُ. وقوله<sup>(٧)</sup>: «وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ» خبر مقدم، «وَصِلَةُ  
أَلْ» مبتدأ، «وَكَوْنُهَا» مبتدأ<sup>(٨)</sup> «وَبِمُعَرَّبِ الْأَفْعَالِ» متعلق به، و«قُلٌّ» خبر المبتدأ

(١) في ش، هـ، ظ، ك، ت «والضاربة».

(٢) في ظ «وقائم الضاربه زيد».

(٣) ما بعد «ضرب أبوه» إلى هنا ساقط من ت.

(٤) «أبطح» ساقطة من ظ، ت.

أَجْرَعَ: وصف لكل مكان مستو. ثم غلب على الأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئاً.  
أَنْطَحَ: وصف لكل مكان منبطح من الوادي: ثم صار اسماً للأرض المتسعة.

صاحب: وصف للفاعل ثم صار اسماً لكل صاحب ملك.

(٥) في ش، ت «قد جاءت صلة» وفي ظ «قد جاء وصلة»:

(٦) نسب الشاهد للفرزدق. ولم أعثر عليه في ديوانه.

ودخول «أَلْ» على الفعل المضارع (الثَّرَضَى) يجوز في الاختيار عند ابن مالك وبعض الكوفيين، وذهب  
الجمهور إلى أنه ضرورة ترد في الشعر فقط دون الكلام.

انظر: رصف المباني ١٦٢، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٩ وشرح ابن الناطم ٩٣، والجنى الداني

٢٠٢، وشرح المرادي ١: ٢٣٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٥٧، وشرح التصريح ١: ١٤٢.

الحكم: الذي يحكم بين الخصمين للفصل بينهما.

الأصيل: ذو الحسب.

الجدل: شدة الخصومة.

(٧) «وقوله» ساقط من ظ.

(٨) «مبتدأ» ساقطة من ت.

والظاهر أن «كَوْنُهَا» مصدر لكان التامة، وتقدير البيت: «وَصِلَةُ أُلَّ» صَفَةٌ صَرِيحَةٌ، ووقوعها بالفعل المضارع قليل. ثم قال<sup>(١)</sup>:  
(ص) أَيِّ كَمَا وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُصَفْ \* وَصَدْرُ وَصَلِهَا صَمِيرٌ انْحَدَفَ  
وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا<sup>(٢)</sup>... \* .....

(ش) من الموصولات «أَيِّ» وإنما أخرها عنها؛ لما اختصت به دون سائر الموصولات من إعرابها في بعض المواضع، ولزوم إضافتها لفظاً أو معنى<sup>(٣)</sup>، وجواز حذف صدر صلتها فقوله: «أَيِّ كَمَا» يعني أن «أَيَّاً» مثل «مَا» فيما تقدم من كونها<sup>(٤)</sup> تطلق على المذكر والمؤنث وفروعهما، فنقول: جَاءَنِي أَيُّهُمْ قَامَ، وَأَيُّهُمْ قَامَتْ، وَأَيُّهُمْ قَامَتَا<sup>(٥)</sup>، وَأَيُّهُمْ قَامُوا، وَأَيُّهُمْ قُمْنَ. وقوله: «وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُصَفْ»، وَصَدْرُ وَصَلِهَا صَمِيرٌ انْحَدَفَ.

أَيُّ بالنظر<sup>(٦)</sup> إلى التصريح بالمضاف إليه. وتقديره: وإثبات صدر صلتها<sup>(٧)</sup>، وحذفه على أربعة أقسام:

(١) في ظ «قوله».

(٢) «بعضهم أعرب مطلقاً» ساقط من ك.

(٣) قال أبو حيان: «من الموصولات (أي) على مذهب الجمهور خلافاً لثعلب فإنه أنكر ذلك وقال: لا يكون (أي) إلا استفهاماً أو شرطاً، والأفصح فيها أن تكون بصيغة (أي) مضافة إلى معرفة فإذا قلت: يعجبني أي الرجال عندك أو أيهم عندك. تبين أن الذي أعجبك مذكر عاقل، واحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى ومجموعاً. وكذا إذا قلت: أعجبني أي النساء عندك، أو أيهن عندك. تبين أن التي أعجبك مؤنث واحتمل أن يكون مفرداً أو مثنى ومجموعاً، وقد تضاف إلى نكرة قليلاً وأنكر بعضهم إضافتها إلى نكرة ويجوز حذف ما تضاف إليه فنقول: يعجبني أي عندك: فاحتمل أن يكون مفرداً ومثنى ومجموعاً من مذكر من عاقل وغيره، وبعض العرب يؤنثها ويثنيها ويجمعها نحو: يعجبني أيهن في الدار ويعجبني أياهم عندك، وأيوهم عندك، وأيتهاهن عندك وأياهن عندك. الارتشاف ١: ٥٣٠ وانظر فيه ٥٣١، ٥٤٩، وشرح الكافية للرضي ٢: ٥٦، ٥٧، وشرح التسهيل ١: ٢٠٨، ٢٠٩.

(٤) في ظ «من كون ما».

(٥) «وأيهم قامت» ساقط من ظ، ت.

(٦) في ظ «النظر».

(٧) في ت «وصلها».

الأول: أن يصرح بالمضاف إليه<sup>(١)</sup> ويثبت صدر صلتها نحو: جَاءَنِي أَنَّهُمْ هُوَ قَائِمٌ<sup>(٢)</sup>.

الثاني: أن يحذفاً معاً نحو: جَاءَنِي أَيُّ قَائِمٍ.

الثالث: أن يثبت صدر صلتها ولا يصرح بالمضاف إليه<sup>(٣)</sup> نحو: جَاءَنِي

أَيُّ هُوَ / قَائِمٌ. «فَأَيُّ» في هذه الصور الثلاث معربة وهي  
المشار [إليها]<sup>(٤)</sup> بقوله: وَأُعْرِبَتْ<sup>(٥)</sup>.

الرابع: أن يصرح بالمضاف إليه ويحذف صدر<sup>(٦)</sup> صلتها.

فأي في هذه الصورة مبنية على الضم، وإلى ذلك أشار بقوله:

«مَا لَمْ تُصَفْ»، وَصَدْرُ وَضِلْهَا ضَمِيرٌ أَنْحَذَفَ». ومن ذلك قوله<sup>(٧)</sup> - عز وجل -: «لَنْ نَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»<sup>(٨)</sup>. و«أَيُّ»<sup>(٩)</sup> مبتدأ، و«كَمَا»

(١) «إليه» ساقط من ظ، ت.

(٢) في ظ «جَاءَنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ».

(٣) «إليه» ساقط من ظ، ت.

(٤) «إليها» تكملة من هـ، ز، ك وفي ش «وهو المشار إليه». وفي ظ، ت «وإليها أشار» هذا التركيب صحيح.

(٥) في ش «وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُصَفْ» أكملت عبارة الألفية.

(٦) «صدر» ساقطة من ظ.

(٧) في الأصل «قولهم».

(٨) سورة مريم آية ٦٩، قال ابن هشام في المغنى ١: ٧٧ والتقدير في الآية «لننزعن الذي هو أشد» قاله سيبويه، وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين؛ لأنهم يرون أن «أَيُّ» الموصولة معربة دائماً كالشرطية والاستفهامية. قال الزجاج: ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما؛ فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول بنائها إذا أضيفت، وقال الجرمي: لم أسمع أحداً يقول: لأضربن أَيُّهُمْ قائم. وزعم هؤلاء أنها في الآية استفهامية، وأنها مبتدأ وأشد خبر، واختلفوا في مفعول نزع فقال الخليل محدوف والتقدير: لننزعن الفريق الذي يقال فيهم أنهم أشد، وقال يونس: هو الجملة و«خَلَقْتَ نَزَعُ عَنِ العمل، وقال الكسائي والأخفش: كل شيعه، ومن زائدة، وجملة الاستفهام مستأنفة».

انظر الكتاب ٢: ٣٩٩، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٢، وشرح المرادي ١: ٢٤٢، والبحر ٦: ٢٠٨.

(٩) في ظ، ت «فأي».

خبره، و«أُغْرِبْتُ» مبنى للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير عائد عليها، و«مَا» ظرفية مصدرية، و«صَدْرُ وَضِلْهَا» مبتدأ، و«ضَمِيرٌ» خبره، و«أَنْحَذُفُ» في موضع الصفة لضمير، و«الْوَاو» الداخلة على المبتدأ واو الحال والتقدير: أي مثل «ما» في جميع أحوالها، وأُغْرِبْتُ مدة كونها غير مضافة في حال كون صدر صلتها محذوفاً. وقوله: «وَبَعْضُهُمْ أَغْرَبَ مُطْلَقاً» يعني أن بعض العرب يعرب «أَيَّاءَ» الموصولة في جميع الصور الأربع المذكورة. وقرأ بعضهم «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ»<sup>(١)</sup> بنصب أَيُّهُمْ» ثم قال:

(ص) ... وَفِي \* ذَا الْحَذَفِ أَيَّاءٌ غَيْرُ أَيٍّ يَفْتَحِي

(ش) يعني أن غير «أَيٍّ» من الموصولات يتبع «أَيَّاءَ» في جواز حذف صدر صلتها، فالإشارة «بِذَا» إلى حذف صدر صلة «أَيٍّ»، لكن يشترط في جواز حذف صدر<sup>(٢)</sup> صلة غير «أَيٍّ» أن تطول الصلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... إِنْ يُسْتَقْبَلُ وَضِلٌّ ... \* ...

(ش) أي إن تَطُلَّ الصلة، وطولها بأن / يكون فيها زيادة<sup>(٣)</sup> على المفرد ٣١ المختبر به عن الصدر<sup>(٤)</sup> نحو ما حكاه سيبويه من قولهم: «مَا أَنَا بِأَلَدِي قَائِلٌ أَلَكُ سُوءًا»<sup>(٥)</sup>.

(١) سورة مريم آية ٦٩.

قرأ بالنصب هارون، ومعاذ بن مسلم الهراء، والأعرج والأعمش. انظر الإملاء ٢: ٦٣، والبحر ٦: ٢٠٥ - ٢٠٩.

وشرح الكافية للرضي ٢: ٥٧، ومغنى اللبيب ١: ٧٢، وشرح التصريح ١: ١٣٦.

(٢) «صدر» ساقطة من ظ.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك «زائد».

وفي ت «لفظ زائد» وهي أدق.

(٤) في ت «المصدر».

(٥) روى في الكتاب ٢: ٤٠٤ «مَا أَنَا بِأَلَدِي قَائِلٌ لَكَ شَيْئاً».

وكذا في شرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٥ وشرح ابن الناطم ٩٥ تروى «سوءاً» و«شيئاً» فكلاهما صحيح، وأرى أن رواية «سوءاً» أدق. وتقدير المثل «مَا أَنَا بِأَلَدِي هُوَ قَائِلٌ لَكَ سُوءاً».

فالصلة طالت بالمجرور والمفعول، ومن ذلك قوله عز وجل: (وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ) <sup>(١)</sup> التقدير: وهو الذي هو إله في السماء. فحذف الصدر لطول الصلة بالمجرور. ثم قال:

(ص) ... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ <sup>(٢)</sup> فَالْحَذْفُ نَزْرٌ...

(ش) يعنى أن حذف صدر صلة غير «أَيَّ» إن لم تُطَلَّ الصلة قليل، ومنه قراءة بعضهم: «تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ» <sup>(٣)</sup> أي [على] <sup>(٤)</sup> الذي هو <sup>(٥)</sup> أحسن. وقوله:

١٨ - مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ بِمَا سَفَهَ \* وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ <sup>(٦)</sup>

أي بما هو سفه. و«غَيْرُ أَيَّ» مبتدأ، و«يَقْتَفِي» خبره و«أَيَّ» مفعول مقدم ب«يَقْتَفِي»، و«فِي» متعلق ب«يَقْتَفِي»، و«وَإِنْ يُسْتَطَلَّ» شرط، و«وَصَلَّ» مفعول [ما] <sup>(٧)</sup> لم يسم فاعله، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ووقوله: «وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ» معطوف على جملة الشرط والجواب وجوابه «فَالْحَذْفُ نَزْرٌ»، ثم قال <sup>(٨)</sup>:

<sup>(١)</sup> سورة الزخرف آية: ٨٤

<sup>(٢)</sup> في ظ... وَإِنْ لَمْ يُسْتَطَلَّ وَصَلَّ، فَالْحَذْفُ نَزْرٌ..

«وَصَلَّ» زائدة. اختلط الأمر على الناسخ فكرر وصل التي في أول البيت.

<sup>(٣)</sup> سورة الأنعام آية: ١٥٤.

قرأ بذلك الأعمش، ويحيى بن يعمر. والحسن.

انظر: الإملاء ١: ١٥٤، والبحر ٤: ٢٥٥، والإتحاف ص ٢٢٠.

<sup>(٤)</sup> «على» تكملة من ه، ز، ظ، ك، ت.

<sup>(٥)</sup> «هو» ساقطة من ز، وذكر الضمير هو المقصود.

<sup>(٦)</sup> لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزور.

انظر: شرح ابن الناظم ٩٥ وشرح الشواهد للعيني ١: ١٦٩، وشرح التصريح ١: ١٤٤، والهمع ١: ٩٠، ومعجم شواهد النحو ١٦٥.

وفي رواية: مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهَ \* وَلَا يَجِدُ عَنْ سَبِيلِ الْحِلْمِ وَالْكَرَمِ

وفي رواية أخرى: مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَا يَنْطِقُ بِمَا سَفَهَ \* وَلَمْ يَجِدْ عَنْ سَبِيلِ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ

وروى صدر البيت في ش، ه، ز، ت «مَنْ يُغْنِ بِالْحَمْدِ لَمْ يَنْطِقْ هُنَا بِمَا سَفَهَ» ساقطة من ك.

<sup>(٧)</sup> «ما» تكملة من ظ، ت.

<sup>(٨)</sup> في ظ «وقوله».

(ص) ... \* وَأَبْوَا أَنْ يُخْتَزَلَ

إِنْ صَلَّحَ الْبَاقِي لِوَضَلٍ مُكْمِلٍ ... \*

(ش) يعنى أن خبر صدر الصلة<sup>(١)</sup> إذا كان صالحاً لأن يوصل به الموصول كأن يكون جملة من مبتدأ وخبر نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ<sup>(٢)</sup> جَارِيَتُهُ ذَاهِبَةٌ<sup>(٣)</sup> أو فعلاً وفاعلاً<sup>(٤)</sup> نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ<sup>(٥)</sup> قَامَ أَبُوهُ أَوْ ظَرْفاً نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ، أو مجزوراً<sup>(٦)</sup> نحو: جَاءَنِي الَّذِي هُوَ فِي / الدَّارِ لَا<sup>(٧)</sup> يجوز حذف الصدر في شيء من ذلك؛ لأن ما بقى بعد حذفه<sup>(٨)</sup> صالح لأن يكون صلة فلا دليل حينئذٍ على حذفه، والضمير في قوله: «وَأَبْوَا» عائد على العرب، «وَأَنْ يُخْتَزَلَ» في موضع المفعول بَأَبْوَا، والاختزال القطع، وعُتِر به عن الحذف، وقوله: «إِنْ صَلَّحَ» شرط<sup>(٩)</sup>، «وَلِوَضَلٍ» متعلق بَصَلَّحَ «وَمُكْمِلٍ» صفة لِوَضَلٍ فهو اسم فاعل من أَكْمَلَ؛ لأنه قد أَكْمَلَ<sup>(٩)</sup> به الموصول، فهو مكمل له ولما فرغ من الضمير المرفوع شرع في حكم الضمير المنصوب فقال:

(ص) ... \* وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ \* يَفْعَلُ أَوْ وَضَفَ كَمَنْ نَزَجُو يَهَبُ

(ش) يعنى أن الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان منصوباً

(١) في هـ، ز، ك «يعنى أن الباقي بعد حذف صدر الصلة» وفي ظ «يعنى أن خبر صدر الجملة». والعبرة المثبتة من الأصل، ش، ت هي الأدق.

(٢) «هو» ساقطة من ظ.

(٣) في ش، ظ، ت «قائمة» المثال صحيح.

(٤) في الأصل «أو فعلاً أو فاعلاً»

(٥) «هو» ساقطة من ت.

(٦) في ظ «أو مجزور».

(٧) في ظ «بعد الحذف».

(٨) في ش، ك «إن صلح شرط والباقي فاعل بصلح».

(٩) في ظ، ت «كمل».

متصلاً بالفعل، أو بالوصف يجوز حذفه بكثرة، ومثل للمنصوب بالفعل بقوله: «كَمْ تَرْجُو يَهَبُ»، «فَمَنْ» مبتدأ، وهو موصول بمعنى الذي «وَنَرْجُو» صلته<sup>(١)</sup> «وَيَهَبُ» خبر عنه، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره مَنْ<sup>(٢)</sup> تَرْجُوهُ، ومثال حذفه من الوصف قول الشاعر:

١٩ - مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْمَدُهُ بِهِ \* فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ<sup>(٣)</sup>

أي الذي الله مؤليكه فضلٌ فضلٌ<sup>(٤)</sup>. ومنه قوله تعالى: (أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا)<sup>(٥)</sup> أي بعثه الله رسولا.

إلا أنَّ حذفه مع الفعل أكثر من حذفه مع الوصف، ولم يُنبّه الناظم على / ٣٢  
ذلك لكن تقديم الفعل على الوصف يرشد إليه، واحترز بقوله:

مُتَّصِلٌ مِنَ الْمَنْفَصِلِ نَحْوُ: جَاءَنِي الَّذِي إِثَاءُ ضَرَبْتُ، فلا يجوز حذفه. وبقوله: «إِنْ انْتَصَبَ يَفْعَلُ أَوْ وَصَفَ» من المنتصب بالحرف، نحو: جَاءَنِي الَّذِي إِنَّهُ قَائِمٌ، فلا يجوز حذفه أيضاً، «والحذف» مبتدأ، وخبره «كثير» «ومُنْجَلِي» خبر بعد خبر، و«عِنْدَهُمْ» متعلق بالحذف أو بكثير أو بمنجلى «وفي عَائِدٍ» متعلق بكثير أو بمنجلى أو الحذف، فهو من باب التنازع، و«إِنْ انْتَصَبَ» شرط و«يَفْعَلُ» متعلق بانتصب، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: حَذَفُ الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان

(١) في ظ «صلة».

(٢) «من» ساقطة من ظ.

(٣) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١: ٢٩٠، وشرح المرادي ١: ٢٤٨، وشرح ابن عقيل ١: ١٦٩، وشرح

النصريح ١: ١٤٥، وشرح الأشموني ١: ٩٥.

(٤) في الأصل، ش، ت وأي موليك فضل الله وما أثبت أدق.

(٥) سورة الفرقان آية: ٤١ والآية دليل على جواز حذف عائد الصلة المنصوب بالفعل.

من «أي الذي» إلى هنا ساقط من ز، ظ، ك، ت.

منصوباً متصلاً بالفعل أو بالوصف<sup>(١)</sup> كثير في كلام العرب، ثم قال:  
(ص) كَذَاكَ حَذَفُ مَا يَوْضِفُ خُفْضًا \* كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى

(ش) يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مخفوضاً بالوصف مثل الضمير المنصوب في جواز حذفه بكثرة، فالإشارة بقوله: «كَذَاكَ» راجع<sup>(٢)</sup> إلى حذف الضمير المنصوب المتقدم، ثم مثّل بقوله: كَأَنْتَ قَاضٍ<sup>(٣)</sup> وأشار به إلى قوله - عز وجل -<sup>(٤)</sup>: (فَأَقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ)<sup>(٥)</sup>

أي مَا أَنْتَ<sup>(٦)</sup> قاضيه، واحترز بقوله: «مَا يَوْضِفُ خُفْضًا»<sup>(٧)</sup> من الضمير المجرور بغير وصف، فإنه لا يجوز / حذفه نحو: جَاءَنِي الَّذِي أَبَوُهُ ذَاهِبٌ، <sup>٣٢</sup>  
ب «فَحَذَفُ» مبتدأ، و«مَا» مضاف إليه موصول وصلته خفضاً، و«يَوْضِفُ» متعلق بخفض، والتقدير: حذف الضمير الذي خفض<sup>(٨)</sup> بالوصف مثل حذف الضمير المنصوب المتصل بالفعل، أو بالوصف<sup>(٩)</sup> في الكثرة، ثم قال<sup>(١٠)</sup>:

(ص) كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمَوْضُولُ جَزَّ كَمُرٍّ بِالَّذِي مَرَزَتْ فَهُوَ بَرَّ

(ش) يعنى أن حذف الضمير العائد من الصلة إلى الموصول إذا كان مجروراً بحرف الجر كثير<sup>(١١)</sup>، لكنه<sup>(١٢)</sup> بثلاثة شروط:

(١) في ز «وبالوصف».

(٢) «راجع» ساقطة من ز، ظ، ت. وفي الأصل «راجعة».

(٣) في ز بعد المتقدم «ثم مثل بقوله: كَأَنْتَ قَاضٍ بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ قَضَى». أكملت شطر البيت. وتكملته غير لازمة.

(٤) في ظ، ت «إلى قول الله».

(٥) سورة طه آية: ٧٢.

(٦) «مَا أَنْتَ» ساقطة من ظ.

(٧) «خفضاً» ساقطة من ش، ظ، ت.

(٨) «خفض» ساقطة من ظ.

(٩) في ز «وبالوصف» وفي ظ، ت «أو الوصف».

(١٠) في ظ «قوله».

(١١) في هـ، ز، ظ، ت «يكثر».

(١٢) في ز، ظ، ت «لكن».

الأول: أن يكون الموصول<sup>(١)</sup> مجروراً بمثل ذلك الحرف الذي جر به الضمير لفظاً ومعنى.

الثاني: أن يكون العامل في المجرورين متفقاً لفظاً ومعنى.

الثالث: أن لا يكون<sup>(٢)</sup> في الصلة ضمير غيره.

وقد نبّه على الأول بقوله «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمُؤْصُولُ جَرٌّ».

وعلى الثاني والثالث بالمثل «فَالَّذِي» مجرور بمثل الحرف الذي جرّ به الضمير وهو الباء، والعامل في بالذي<sup>(٣)</sup> [مَرَّ]<sup>(٤)</sup> وفي بِهِ مَرَزْتُ ولفظهما ومعناهما واحد، وليس في الصلة ضمير غيره، «فَالَّذِي جُرَّ» مبتدأ، وخبره «كَذَا» وصلة «الَّذِي» جُرَّ و«بِمَا» متعلقة به، وصلة «مَا» جُرَّ الأخيرة، والمؤْصُولُ مفعول مُقَدَّم بجُرَّ، والتقدير الَّذِي<sup>(٥)</sup> جُرَّ بالحرف الذي جرّ به<sup>(٦)</sup> الموصول مثل المجرور بالوصف في جواز الحذف بكثرة، وفي بعض النسخ «كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا الْمُؤْصُولُ جُرَّ» برفع الموصول / وضم الجيم من جُرَّ بعده، ٣٣  
فالموصول على هذا مبتدأ، و«جُرَّ» في موضع خبره، والضمير المستتر في «جُرَّ» عائد على «الموصول»، والضمير العائد على «الَّذِي»<sup>(٧)</sup> محذوف والتقدير: كَذَا الَّذِي جُرَّ بِمَا جُرَّ المؤْصُولُ بِهِ، وقوله: «فَهُوَ بَرٌّ» تميم للبيت.

(١) في ظ «العامل».

(٢) في الأصل «أن يكون» تحريف، وما أثبت عن بقية النسخ هو الصواب.

(٣) في ز «الذي».

(٤) «مر» تكملة من ش، ظ، ك، ت.

(٥) في هـ، ز، ك «والذي» تحريف.

(٦) «به» ساقطة من ظ، ك، ت.

(٧) في ش، هـ، ز، ظ، ك، «على ما».

## «المعرف بأداة التعريف»

(ش) هذا هو النوع الخامس من المعارف، والمراد بأداة التعريف الألف واللام، واعلم أن الألف واللام على أربعة أقسام:

للتعريف، وزائدة، وللمح الصفة، وللغلبة، وقد أشار إلى الأول بقوله:  
(ص) أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ أَوْ اللَّامُ لَفْظٌ \* فَتَمَطُّ عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ التَّمَطُّ

(ش) اختلف في «أَلْ» فقليل هي<sup>(١)</sup> بجملتها للتعريف وهمزتها همزة<sup>(٢)</sup> قطع، وحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال وهو مذهب «الخليل»، وكان يسميها «أَلْ» فهي عنده مثل «هَلْ» و«قَدْ» وهي عبارة الناظم في هذا النظم، وقيل: هي أيضاً بجملتها للتعريف إلا أن همزتها همزة<sup>(٣)</sup> وصل، وقيل اللام وحدها للتعريف وَضِعَتْ سَاكِنَةٌ فَاجْتَلَبَتْ<sup>(٤)</sup> هَمْزَةُ الْوَصْلِ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ وهذان القولان عن «سيبويه»<sup>(٥)</sup>، فقوله: «أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ»، يُفْهَمُ الْأَوَّلُ<sup>(٦)</sup> والثاني<sup>(٧)</sup>، أي هي حرف تعريف بجملتها مع كون الهمزة أصلية، أو

(١) «هي» ساقطة من ش، ظ، ت.

(٢) «همزة» ساقطة من ظ، ت.

(٣) «همزة» ساقطة من ظ، ت.

(٤) في ظ «فاجتلب».

(٥) قال في التسهيل: هي أَلْ لا اللام وحدها وفقاً للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة بل الهمزة همزة قطع وصلت لكثرة الاستعمال، خلافاً لسبويه فهي عنده همزة وصل معتد بها في الوضع كما يُعْتَدُّ بهمزة الوصل في «استمع» واختار ابن مالك مذهب الخليل وهو أن حرف التعريف ثنائي وهمزته همزة قطع. انظر: التسهيل ٤٢، ووصف المباني ١٥٨، ١٦٤، والجنى الداني ١٣٨، ١٩٢، ١٩٦، وشرح

التصريح ١: ١٤٨.

(٦) في الأصل «الأولى» تحريف.

(٧) في ظ «والتالي».

زائدة<sup>(١)</sup>، وقوله: «أَوِ اللَّامُ فَقَطْ»، هذا هو القول الثالث، وقوله: «فَنَمَطُ / ٣٣ ب» عَرَفَتْ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ» أي إذا أردت تعريف «نَمَطُ» أدخلت عليه «أَلْ» فقلت: «النَّمَطُ، والنَّمَطُ ظهارة الفراش، والنَّمَطُ جماعة من الناس أمرهم واحد، والنَّمَطُ الطريق، ولم يذكر المَعْرُوف بالأداة إلا في قوله: «فَنَمَطُ عَرَفَتْ»، وإنما تكلم في سائر الباب على الأداة فقط، ولكن يفهم من معانيها حكم ما دخلت عليه. «وَأَلْ» مبتدأ، «وَحَرْفُ تَغْرِيفٍ» خبره، «أَوِ اللَّامُ» معطوف على المبتدأ، و«أَوْ» للتخيير، «وَفَقَطُ» اسم فعل بمعنى حسب، «وَنَمَطُ» مبتدأ، و«عَرَفَتْ» في موضع الصفة لنمط، وحذف الضمير العائد من الصفة إلى الموصوف<sup>(٢)</sup> والتقدير عَرَفَتْهُ<sup>(٣)</sup>. «وَقُلْ فِيهِ النَّمَطُ» خبر المبتدأ، وتصحيح المعنى فيه أنه على حذف الإرادة، والتقدير: فَنَمَطُ<sup>(٤)</sup>، إِنَّ أَرَدْتَ تَغْرِيفَهُ قُلْ فِيهِ النَّمَطُ، والنَّمَطُ مفعول بَقُلْ على تضمينه معنى اذكر. ثم أشار إلى القسم الثاني، وهي<sup>(٥)</sup> الزائدة بقوله<sup>(٦)</sup>:

(ص) وَقَدْ تَزَادَ لَازِمًا كَاللَّاتِ \* وَالْآنَ وَالَّذِينَ ثُمَّ اللَّاتِ<sup>(٧)</sup>  
وَلَا ضَطْرَارَ<sup>(٨)</sup> كَبَيَاتِ الْأَوْبَرِ \* كَذَا وَطِبْتُ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السُّرَيِّ

(ش) فذكر أن زيادة «أَلْ» على قسمين:

الأول: زيادة لازمة، وذكر من ذلك أربعة مواضع:

(١) في ظ «لا زائدة».

(٢) «العائد من الصفة إلى الموصوف» ساقط من ظ.

(٣) «العائد من الصفة إلى الموصوف والتقدير عرفته» ساقط من ت.

(٤) «فَنَمَطُ» ساقط من ظ.

(٥) في الأصل «وهو» وهو صواب لأنه يعود إلى القسم.

(٦) في ش، ز، ك «فقال».

(٧) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «ثم اللاتي» وما أثبت أحسن كما في الألفية وبقية النسخ وإن كانت «اللاتي» صحيحة أيضاً.

(٨) في ز «وَلَا ضَرَارَ» وما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية، وبقية النسخ.

«الَلَاتِ» وهو اسم صنم كان بالطائف و«أل» فيه زائدة لازمة<sup>(١)</sup> لأنه علم. و«الآن» وهو اسم للزمان الحاضر، و«أل» فيه زائدة لازمة لم يستعمل / في  $\frac{٣٤}{١}$  كلام العرب مجرداً منها، وهو مبني لتضمنه معنى «أل» التي تعرّف بها وهو<sup>(٢)</sup> من الغرائب كونهم<sup>(٣)</sup> جعلوه متضمناً<sup>(٤)</sup> معنى «أل» وجعلوا «أل» الموجودة فيه زائدة [لازمة]<sup>(٥)</sup>.

و«الَّذِينَ» من الموصولات، وجعلوا<sup>(٦)</sup> «أل» فيه أيضاً زائدة لازمة، لأنه تعرّف بالصلة، وقيل «أل» فيه للتعريف وهو مذهب «الفراء».

و«الَلَاتِ»<sup>(٧)</sup> جمع التي وهو مثل «الَّذِينَ» في أن «أل» فيه زائدة لازمة. الثاني: زائدة لضرورة الشعر، وذكر من ذلك لفظين:

الأول: «بَنَاتِ الْأَوْبَرِ»، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:

٢٠ - وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوْءاً وَعَسَاقِلًا \* وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ<sup>(٨)</sup>

(١) «لازمة» ساقطة من ز، ظ، ك.

(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وهذا» وهو أدق.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لكنونهم» وهو أدق.

(٤) في الأصل «مضمن» تحريف.

(٥) «لازمة» لم ترد في جميع النسخ بما في ذلك الأصل. وإثباتها أدق.

(٦) «وجعلوا» ساقطة من ظ، ت.

(٧) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «واللاتي» وهي صحيحة.

(٨) أنشده أبو زيد ولم يسم قائله.

انظر اللسان «عسقل» وبر، وشرح الكافية لابن مالك ١: ٣٢٥، والمقتضب ٤: ٤٨، والخصائص

٣: ٥٨، وشرح المفصل ٥: ٧١، ورصف المباني ١٦٤، وشرح المرادي ١: ٢٦٣، وشرح ابن عقيل

١: ١٨١، والمغني ١: ٥٠، وشرح شواهد المغني للسيوطي ١: ١٦٦، وشرح التصريح ١: ١٥١.

جنيتك: أي جنيت لك من جنى الثمر.

عساقلا: جمع عسقول وهو نوع من الكماء الكبير، وأصله عساقيل. ولخِذْتُ الباء للضرورة، ويقال

أيضاً عساقل جمع عسقل.

بنات الأوبر: كماءة صغار كالخصى بلون التراب رديئة الطعم.

أراد بَنَات أوبر، وهو علم على نوع من الكمأة، والثاني: «طَبَّتِ النَّفْسُ». وأشار بذلك<sup>(١)</sup> إلى قول الشاعر:

٢١ - رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنَّ عَرَفْتُ وَجْهَهَا \* صَدَدْتُ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو<sup>(٢)</sup>

أراد «وَطَبَّتِ نَفْسًا» فأدخل «أل» على التمييز ضرورة؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة، وقوله: «وَقَدْ تَزَادَ» يقتضى التقليل وأشار بذلك إل عدم اطراد زيادتها، «وَلَا زِمًا» اسم فاعل من لز، وهو نعت لمصدر محذوف أي زِيدًا لازمًا، وظاهر كلامه أن الضمير المستتر في تزداد عائد على «أل» التي للتعريف؛ لأنه قال: «أَلْ حَرْفٌ تَعْرِيفٌ»، ثم قال: «وَقَدْ تَزَادَ»، وليس الأمر / <sup>٣٤</sup>ب كذلك؛ لأن<sup>(٣)</sup> التي للتعريف لا تزداد وإنما يعنى لفظ «أل» دون تقييد بالتعريف، وقوله: «وَلَا ضَيْطَرَّ»<sup>(٤)</sup> مفعول له وجره باللام مع توفر شروط النصب وهو جائز، «وَطَبَّتِ النَّفْسُ» إلى آخر البيت مبتدأ خبره كذا، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: كذا قول الشاعر، وإنما أتى بالواو في «وَطَبَّتِ» لقصد الحكاية إذ هو كذلك في البيت وتممه بالسري وهو الشريف. ثم أشار إلى القسم الثالث من أقسام «أل» وهي التي للمح الصفة بقوله:

(ص) وَبَغِضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلَا \* لِلْمَح مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلَا  
كَالْفُضْلِ وَالْحَارِثِ وَالثَّعْمَانِ \* فَذِكْرُ ذَا وَحْدَهُ سَيَّانِ

(١) «بذلك» ساقطة من ظ.

(٢) الشاهد لرشيد بن شهاب اليشكري.

انظر: المفصليات ٣١٠، وشرح الكافية لابن مالك ٣٢٤: ١، وشرح ابن الناطم ١٠٢، وشرح المرادي ٢٦٤: ١، وشرح ابن عقيل ١٨٢: ١، وشرح الشواهد للعيني ١٨٢: ١، وشرح التصريح ١٥١: ١.

وفي رواية:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنَّ عَرَفْتُ جِلَادَنَا \* رَضِيَتْ وَطَبَّتِ النَّفْسُ يَا بَكْرُ عَنْ عَمْرِو

(٣) في ز، ظ، ك «لأن أل التي للتعريف» وعبارتها أدق.

(٤) في ز «وَلَا ضَيْرَارَ».

(ش) يعنى أن «أل» دخلت على بعض الاعلام للمح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية. وذكر ثلاثة مثل «الفصل» وهو منقول من المصدر «والخارث» وهو منقول من اسم الفاعل، «والثعمان» وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم، وقوله: فَذِكْرُ ذَا وَحْدَفُهُ سَيِّانٍ» يعنى أنه يجوز أن يُؤْتَى<sup>(١)</sup> بهذه الأسماء التي ذكرت مقترنة<sup>(٢)</sup>. «بأل» ومجردة منها وفهم من قوله: «وبَعْضُ الاعلام»، أن ذلك لا يكون في جميع الاعلام، وفهم من قوله: «نُقِلَا»، أن ذلك لا يكون في الاعلام المرتجلة، وقوله<sup>(٣)</sup>: «بَعْضُ الاعلام» مبتدأ، «ودَخَلَ» خبره<sup>(٤)</sup>، «وَعَلَيْهِ» متعلق / به والضمير المجرور عائد على بعض، وهو الرابط بين المبتدأ والخبر، وفي «دخل» ضمير مستتر يعود على «أل»، «واللام» في قوله: «لَلْمَح لام التعليل، وهو متعلق بـ «دَخَلَ»<sup>(٥)</sup> و«مَا» اسم موصول وهو واقع على الحال الذي كانت هذه الأسماء عليه قبل النقل، وقد كان إلى آخر البيت صلة لما، والعائد من الصلة إلى الموصول الضمير في عنه، وفي «كَانَ» ضمير هو اسمها وهو عائد على بعض، «وَعَنَهُ» متعلق بـ «نُقِلَا»<sup>(٦)</sup>، والتقدير: وبعض الأسماء الاعلام دخل عليه «أل» للمح الشيء الذي كان عليه قبل النقل من قبول «أل» وقوله: «فَذِكْرُ ذَا» مبتدأ<sup>(٧)</sup>، «وَحْدَفُهُ» معطوف عليه، «وسَيِّانٍ» خبرهما ومعناه مثلاً ومفرده، سَيِّ، ثم انتقل إلى القسم الرابع من أقسام «أل» وهي التي<sup>(٨)</sup> للغلبة فقال:

(١) في ش، ك «تأتي».

(٢) في ش «ذكر مقرونة».

(٣) «قوله» ساقطة من ظ.

(٤) في ش، ز، ط، ك، ت «خبر له».

(٥) في ش، ز، ط، ك، ت «بدخل». وما أثبت أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.

(٦) في ش، ز، ط، ك، ت «بنقل» والمثبت أدق كما في الأصل، هـ، والألفية.

(٧) «مبتدأ» ساقطة من ز.

(٨) «التي» ساقطة من ت.

(ص) وَقَدْ يَصِيرُ عِلْمًا بِالْغَلْبَةِ \* مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ أَلْ كَالْعَقْبَةِ

(ش) ذو الغلبة كل<sup>(١)</sup> اسم اشتهر به بعض ما له معناه، وهو على ضربين: مضاف «كابن عمر»، «وابن الزبير». وذو أداة «كالنابهة» و«الأعشى»، و«العقبة» وهذا النوع تعرّف قبل الغلبة بالإضافة أو «بأل» ثم غلبت عليه الشهرة فصار عِلْمًا وألغى التعريف السابق، والمراد «بابن عمر» عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما -<sup>(٢)</sup> و«ابن الزبير / هو «عبد الله بن الزبير» - رضي الله عنهما<sup>(٣)</sup> <sup>٣٥</sup> <sub>ب</sub> وإنما ذكر الناظم المضاف في هذا الفصل وليس من<sup>(٤)</sup> الباب لاشتراكه في الغلبة مع ذي الأداة، وفهم من قوله: «وَقَدْ يَصِيرُ»، أن العلمية طرأت عليه، وأن التعريف بالإضافة والأداة سابق للعلمية، «وَعِلْمًا» خبر «يَصِيرُ» وهو مقدم على اسمها<sup>(٥)</sup> ٥، «واسمها» مضاف «أَوْ مَضْحُوبٌ أَلْ». ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ أَلْ ذِي إِنْ تُنَادِ أَوْ تُضَفْ \* أَوْجِبَ وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

(ش) يعنى أن [أل]<sup>(٦)</sup> التي للغلبة إذا نودي ما هي فيه أو أضيف إلى ما بعده وجب حذفها، فمثال المنادى: يَا نَابِغَةُ وَيَا أَعْشَى.

ومثال المضاف نَابِغَةُ ذُبْيَان، وَأَعْشَى هَمْدَان، وقوله: «وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ»، يعنى أن «أل» المذكورة قد تحذف في غير النداء والإضافة وفهم من قوله: «قَدْ»، قلة ذلك، ومن حذفها في غيرهما قولهم: «هَذَا يَوْمُ اثْنَيْنِ مُبَارَكًا فِيهِ»<sup>(٧)</sup>.

(١) في ز، ك، ت «ذو الغلبة هو كل» وعبارتها أكمل.

(٢) «رضي الله عنهما» ساقط من ش، ظ، ت.

(٣) «رضي الله عنهما» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) «الفصل وليس من» ساقط من ز.

(٥) «على اسمها» ساقط من ظ، ت.

(٦) «أل» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٧) من أقوال العرب.

انظر: شرح ابن الناظم ١٠٤، وشرح المرادي ٢٦٧: ١، وشرح التصريح ١٥٤: ١، وشرح الأشموني ٢٥٣: ١.

وقول الشاعر:

٢٢ - إِذَا دَبْرَانِ مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ \* أَوْمَلُ أَنْ أَلْفَاكَ غَدَوًا بِأَسْعَدِ<sup>(١)</sup>

وحذف «أل» مفعول مقدم بأوجب، «وفي غيرهما» متعلق بتنحذف والضمير في غيرهما عائد على النداء والإضافة المفهومين من قوله: «تُنَادِ أَوْ تُضِفْ».



(١) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر: شرح ابن النظم ١٠٤، والدرر ١: ٢٢٨، والهمع ١: ٧٢، ومعجم شواهد النحو ٦١. وفي رواية:

«إِذَا أَدْبَرَانِ مِنْكَ يَوْمًا لَقِيْتُهُ

أَمَلُ أَنْ أَلْفَاكَ غَدَوًا بِأَسْعَدِ

دَبْرَان: علم بالغلبة على الكوكب.

غدوا: أي غداً لأن أصل الغد غدو.

بأسعد: جمع سعد.

في الأصل «أَوْمَلُ أَنْ أَلْفَاكَ غَدَ بِأَسْعَدِ».

## (الابتداء)

(ش) المبتدأ هو الاسم، صريحاً أو مؤوَّلاً، مجرداً عن العوامل اللفظية غير الرائدة، مُخْتَبِراً عنه، أو وَصْفاً رَافِعاً<sup>(١)</sup> لِمُكْتَفٍ<sup>(٢)</sup> بِهِ. وقد فُهِمَ<sup>(٣)</sup> من هذا الحد أن المبتدأ على قسمين: ذو خبر /، ووصف رافع لما يغنى عن الخبر وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَاذِرٌ خَبَرٌ \* إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اَعْتَدَرِ

(ش) فاكتفى بالمثال عن الحد «فَزَيْدٌ» من قولك: «زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اَعْتَدَرِ» مبتدأ «وعَاذِرٌ» من المثال المذكور خبره<sup>(٤)</sup>، «وَمِنْ اَعْتَدَرِ» تتميم للبيت.

ومُبْتَدَأٌ، خبر مقدم، «وَزَيْدٌ» مبتدأ [مؤخر]<sup>(٥)</sup>، «وعَاذِرٌ» مبتدأ<sup>(٦)</sup>، و«خَبَرٌ» خبر عنه «وإن قُلْتَ» شرط، «وَزَيْدٌ عَاذِرٌ» مبتدأ وخبر، «وَمِنْ اَعْتَدَرِ» مفعول بعاذر، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ولو قال: «إِنَّ قُلْتَ زَيْدٌ عَاذِرٌ مِّنْ اَعْتَدَرِ» فالمبتدأ «زَيْدٌ» «وعَاذِرٌ» خبر لم يكن فيه حذف ولا تقديم ولا تأخير، ثم أشار إلى النوع الثاني من المبتدأ بقوله:

(ص) وَأَوَّلٌ مُّبْتَدَأٌ وَالثَّانِي \* فَأَعِلْ اُعْنَى فِي أَسَارِ ذَانِ  
وَقِسْ وَكَاسِطِفَهَامِ النَّفْيِ وَقَدْ \* يَجُورُ نَحْوُ فَايَزْ أَوَّلُو الرِّشْدِ

(١) في ش «رافع».

(٢) في الأصل، ش، ز، ظ، ك «لمكتفى» وفي ت «لمكتفا» وما أثبت عن هـ هو الصواب

(٣) في ش «وقد يفهم».

(٤) في ش «عاذر خبر من المثال المذكور» تقديم وتأخير.

(٥) «مؤخر» تكملة من ك.

(٦) «وعاذر مبتدأ» ساقط من ظ.

والثاني<sup>(١)</sup> مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ حَبْرٌ \* إِنَّ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقاً اسْتَقَرَّ  
(ش) يعنى إذا<sup>(٢)</sup> قلت: «أَسَارِ ذَانِ»، فالأول الذي هو «أَسَارِ»<sup>(٣)</sup> مبتدأ  
والثاني الذي هو «ذَانِ» فاعل أغنى عن الخبر «فَأَسَارِ»<sup>(٤)</sup> اسم فاعل من  
سَرَى، وَذَانِ «تثنية» «ذَا»، وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر؛  
لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوعه<sup>(٥)</sup> وقوله: «وَقَسْ» أي قَسْ على / ٣٦  
المثالين وهما: «زَيْدٌ عَاذِرٌ»، «وَأَسَارِ ذَانِ»، وقَسْ أيضاً على الثاني في  
كونه بعد استفهام، وقوله: «وَكَاثِفُهُمَا النَّفْيُ»، يعنى أن النفي<sup>(٦)</sup> مثل  
الاستفهام في وقوع الوصف المذكور [بعده]<sup>(٧)</sup> فمثال وقوعه بعد  
الاستفهام قول الشاعر:

٢٣ - أَقَاطِنُ قَوْمٍ سَلَمَى أَمْ نَوَزُوا ظَلَعًا \* إِنَّ يَظَعْنَوا فَعَجِبْتُ عَيْشُ مَنْ قَطَنًا<sup>(٨)</sup>

ومثاله بعد النفي قول الآخر<sup>(٩)</sup>:

٢٤ - خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَتَمًّا \* إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أَقَاطِعُ<sup>(١٠)</sup>

وقوله: «وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ. فَائِزٌ أَوَّلُو الرُّشْدَ»، يعنى أن هذا الوصف المذكور

(١) فى الأصل، هـ، ز «والثاني» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٢) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «يعنى أنك إذا».

(٣) فى الأصل، ظ، ت «سار» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٤) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «فسار».

(٥) فى ش، ز «بمرفوع».

(٦) «النفي» ساقطة من ك.

(٧) «بعده» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك.

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى كتب النحو غير معزو:

انظر شرح ابن الناظم ١٠٦ وشذور الذهب ٢٣١ وشرح التصريح ١٥٧:١ وهامش الخزانة ١٢:١ هـ

الظعن: السير؛ قَطَنَ: أقام بالمكان

(٩) فى ز، ظ، ت «قوله».

(١٠) لم أعثر على قائله وقد ورد فى أغلب كتب النحو غير معزو:

انظر: شرح ابن الناظم ١٠٦، وشذور الذهب ٢٣٠، والهمع ٩٤:١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى

٨٩٨:٢، وهامش الخزانة ١٦:١ هـ.

قد يأتي غير معتمد على استفهام ولا نفي، وفهم من قوله: «وَقَدْ يَجُوزُ» قلة ذلك<sup>(١)</sup>. ومنه قوله:

٢٥ - خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكْ مُلْغِيَا \* مَقَالَةٌ لِهَبِي إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ<sup>(٢)</sup>

«فَقَائِرٌ أُولُو الرَّشْدِ» في المثال مثل «خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ» في البيت. وقوله: والثَّانِ مُبْتَدَأٌ وَذَا الوَصْفُ خَبَرٌ إلى آخره، يعني أن الوصف المذكور إذا كان مطابقاً لمرفوعه في غير الأفراد وهو التثنية والجمع مجعل الثاني وهو الذي كان مرفوعاً بالوصف مبتدأً ومجعل الوصف خبراً مُقَدِّماً وذلك نحو: أَقَائِمَانِ الزَّيْدَانِ، وَأَقَائِمُونَ الزَّيْدُونَ، «فَالزَّيْدَانِ»<sup>(٣)</sup> مبتدأ وخبره، «أَقَائِمَانِ»<sup>(٤)</sup> ولا يجوز أن يكون الوصف المذكور مبتدأً في هذا المثال لتحمله ضمير الاسم الذي بعده، وهذا الوصف جارٍ مجرى الفعل فلا يثنى [ولا يجمع]<sup>(٥)</sup>، وفهم من قوله: «فِي سَوَى الْإِفْرَادِ» أن المطابق في الأفراد لا يتعين فيه كون الثاني / مبتدأ والوصف خبراً بل يجوز فيه الوجهان وذلك نحو (أَرَاغِبٌ أَنْتَ [عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ]<sup>(٦)</sup>) فيجوز في

(١) اشترط البصريون لوقوع الوصف مبتدأ أن يتقدمه نفي أو استفهام. وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك دون شرط.

انظر هذه المسألة الخلافية، التسهيل ٤٤ وشرح ابن الناطم ١٠٦ وشرح ابن عقيل ١: ١٩٢-١٩٤ وشرح التصريح ١: ١٥٧.

(٢) البيت لرجل طائي.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣٣٣: ١ وشرح ابن الناطم ١٠٦ وشرح ابن عقيل ١: ١٩٥ وشرح الشواهد للعينى ١: ١٩٢ وشرح التصريح ١: ١٥٧ وهامش الخزاعة ١: ٥١٨.

خبير: من الخبرة وهى العلم بالشيء.

بنو لهب: جماعة من بنى نصر بن الأزد يقال إنهم أجزر قوم للطير.

(٣) فى هـ «فالزيدون».

(٤) فى ش «فالزيدان مبتدأ وأقائمان خبر» تقديم وتأخير.

(٥) «ولا يجمع» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) سورة مريم آية: ٦ وما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

«الأولى أن يكون «أَرَاغِبٌ» مبتدأ، «وَأَنْتَ» فاعل سد مسد الخبر، لأن قوله «عَنْ آلِهَتِي» معمول لـ «أَرَاغِبٌ» فلا يلزم في هذا الوجه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أَنْتَ» فاعل لـ «أَرَاغِبٌ» =

«أَرَاغِبٌ»<sup>(١)</sup> أن يكون خبراً مقدماً وأن يكون مبتدأ، «وَأَنْتَ» فاعل سد مسد الخبر، فقوله: «وَأَوَّلُ» مبتدأ، «وَمُبْتَدَأُ» خبره، «وَالثَّانِي» مبتدأ «وَفَاعِلٌ» خبره، «وَأَغْنَى» فعل ماض في موضع الصفة لفاعل، ومعموله محذوف، وتقديره: «وَأَغْنَى عَنْ الْخَبَرِ، «وَفِي أَسَارٍ» على حذف القول أي في قولك أَسَارٍ ذَانِ، «وَقَسْ» فعل أمر ومعموله محذوف أيضاً، والتقدير: قَسْ<sup>(٢)</sup> على ما ذكر، «وَالنُّفْيُ» مبتدأ وخبره «كَاسَتْفَهَامٌ»، «وَنَحْوُ» فاعل «يَجُوزُ»<sup>(٣)</sup>، «وَفَائِزٌ» مبتدأ: «وَأَوَّلُ الرَّشْدِ» فاعل سد مسد الخبر، وهو محكى بقول محذوف: أي نحو قولك: فَائِزٌ أَوَّلُ الرَّشْدِ، «وَالثَّانِ» مبتدأ خبره «مُبْتَدَأُ» «وَذَا» مبتدأ «وَالْوَصْفُ» صفة له «وَنَحْوُ» خبره، «وَأَنْ» حرف شرط، وفعل الشرط «اسْتَقَرَّ»، «وَفِي سَوَى» متعلقة باستقر، و«طَبَقاً» حال من فاعل استقر المستتر وهو عائد على الوصف والتقدير: إن استقر الوصف<sup>(٤)</sup> مطابقاً لمرفوعه في غير الأفراد، ويوجد في بعض النسخ طبق بالرفع وإعرابه فاعل بفعل مقدر<sup>(٥)</sup> يفسره استقر وهو بمعنى مطابقة والتقدير: إن استقر<sup>(٦)</sup> مطابقة بين الوصف ومرفوعه. ثم قال:

٣٧  
ب

(ص) وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْإِنْتِدَاءِ \* كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ /

(ش) يعني أن الرفع للمبتدأ هو الابتداء، والرفع للخبر هو المبتدأ،

= فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي، لأن «أنت» أجنبي من راغب على هذا التقدير، لأنه مبتدأ فليس له «راغب» عمل فيه لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

شرح ابن عقيل ١: ١٩٨، وانظر البحر ٦: ١٩٤.

(١) في الأصل، ظ «راغب» تحريف.

(٢) في ش «محذوف تقديره قس» وفي ك «وتقديره قس».

(٣) في هـ، ظ، ت «يجوز».

(٤) ما بعد «الوصف» إلى هنا ساقط من ز، ك.

(٥) في ظ «بفعل محذوف».

(٦) في هـ، ز، ت «إن استقرت».

والابتداء هو جعلك الاسم أولاً<sup>(١)</sup> لتخبر عنه ثانياً<sup>(٢)</sup>، فهو معنى من المعاني وهذا الذي ذكره هو مذهب «سيبويه».

«قال: فأما الذي يُبنى عليه شيءٌ هو هو<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ يَرْتَفِعُ بِهِ كَمَا ارْتَفَعَ هُوَ بِالْإِبْتِدَاءِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ<sup>(٤)</sup>: عَبْدُ اللَّهِ مُنْطَلِقٌ، انتهى<sup>(٥)</sup>» والضمير في رفعوا عائد على العرب، «وَرَفَعَ خَبَرَ» مُبْتَدَأٌ وخبره «بِالْمُبْتَدَأِ»، والعامل في «كَذَلِكَ»<sup>(٦)</sup> الاستقرار الذي تعلق<sup>(٧)</sup> به الباء من قوله «بِالْمُبْتَدَأِ» ثم قال:

(ص) وَالْخَبَرُ الْجُزْءُ الْمَتَّحُ الْفَائِدَةُ \* كَاللَّهُ بَرٌّ وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ

(ش) يعنى ان الخبر هو الجزء الذي تتم به فائدة الجملة الاسمية، وإنما خصَّ الخبر بكونه متم<sup>(٨)</sup> الفائدة، وإن كانت الفائدة حصلت بمجموع الجزأين؛ لأن الخبر هو الجزء الأخير من الجزأين فيه تتم الفائدة، ولأنه الجزء المستفاد من الجملة، ولذلك كان أصله أن يكون نكرة وأتى بمثالين: «اللَّهُ بَرٌّ؛ لأن الله تعالى<sup>(٩)</sup> بَرٌّ يَعْبَادُهُ» والأَيَادِي شَاهِدَةٌ<sup>(١٠)</sup>، والأَيَادِي النِّعَم، وهو جمع أيَّد، وأيَّد جمع يد فهو جمع الجمع. ثم قال:

(ص) وَفُرْدًا يَأْتِي وَيَأْتِي جُمْلَةً \* حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقْتُ لَهُ

(١) «أولاً» ساقطة من ظ.

(٢) «ثانياً» ساقطة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى ت «هو هو معنى» زيادة من النسخ.

(٤) فى الأصل، هـ «كقولك» وفى ش، ز، ك «نحو قولك».

(٥) الكتاب ١٢٧: ٢.

(٦) فى ت «كذا» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى الأصل «نعلق».

(٨) فى الأصل «متنم» تحريف.

(٩) «تعالى» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

وفى ك «عز وجل».

(١٠) «والأيادي شاهدة» ساقط من ظ.

(ش) يعنى أن خبر المبتدأ يأتي مفرداً وهو الأصل، ويأتي جملة.

والمفرد في هذا الباب ما ليس بجملة وذلك نحو: زَيْدٌ / قَائِمٌ، والزَّيْدَانِ <sup>٣٨</sup><sub>أ</sub> قَائِمَانِ، والزَّيْدُونَ قَائِمُونَ. وشملت الجملة الاسمية نحو: زَيْدٌ أَبُوهُ دَاهِبٌ<sup>(١)</sup> والفعلية نحو: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ.

وقوله: «حَاوِيَةٌ مَعْنَى الَّذِي سَيَقَتْ لَهُ»، يعنى أن الجملة تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ، وإنما قال «حَاوِيَةٌ مَعْنَى» ولم يقل حاويةً ضميراً ليشمل الضمير نحو: زَيْدٌ قَامَ<sup>(٢)</sup> أَبُوهُ. وغيره مما يقع به الربط هو اسم الإشارة كقوله تعالى: (وَلِيَأْسَ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ)<sup>(٣)</sup>.

في قراءة الرفع<sup>(٤)</sup>، وتكرار<sup>(٥)</sup> اللفظ بعينه كقوله - تعالى -: (الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ)<sup>(٦)</sup>.

و«مُفْرَدًا» حال من فاعل يأتي الأول المستتر، «وَجُمْلَةً» حال من الضمير<sup>(٧)</sup> في «يَأْتِي» الثاني والضميران معاً عائدان على الخبر، «وَحَاوِيَةٌ» وصف للجملة، «وَمَعْنَى» مفعول بحاوية، «وَالَّذِي» واقع على المبتدأ وصلته «سَيَقَتْ لَهُ»، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول المجرور باللام، وفي «سَيَقَتْ» ضمير مستتر<sup>(٨)</sup> يعود على الجملة والتقدير: يأتي الخبر مفرداً، ويأتي جملة مشتملة

(١) فى ظ، ك، ت «زيد أبوه قائم».

(٢) فى ظ، ك، ت «زيد قائم أبوه». خطأ، لأنه من قبيل الخبر المفرد.

(٣) سورة الأعراف آية: ٢٦.

(٤) قرأ أبيّ وعبد الله والسبعة برفع «ولباس»

انظر معانى الفراء ٣٧٥: ١ والكشف عن وجوه القراءات ٤٦٠: ١، والبحر ٢٨٣: ٤، والإتحاف ص ٢٢٣

ومعجم القراءات القرآنية ٣٥١: ٢.

(٥) فى ظ «وتكرر» تحريف.

(٦) سورة الحاقة آية: ١ ، ٢

(٧) «الضمير فى» ساقط من ظ.

(٨) «مستتر» ساقطة من ش.

على رابط يعود على الاسم الذي سبقت له الجملة وهو المبتدأ، ولما كان من الجملة الواقعة خبراً ما لا يحتاج إلى رابط، نبّه على ذلك بقوله:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى \* بِهَا كُنْطَقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

(ش) يعنى أن الجملة الخبر بها إذا كانت هي<sup>(١)</sup> عين<sup>(٢)</sup> المبتدأ في المعنى اكْتَفَى بها عن الرابط / ثم<sup>(٣)</sup> مثل ذلك بقوله: «كُنْطَقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى» مبتدأ، «واللَّهُ حَسْبِي» جملة في موضع الخبر، وليس فيها ضمير؛ لأن «الله حَسْبِي» هو نُطْقِي، ونُطْقِي هو اللَّهُ حَسْبِي ومثل<sup>(٤)</sup> ذلك هَجِيرًا<sup>(٥)</sup> أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. «وَلِإِيَّاهُ» خبر «تَكُنْ» واسمها مستتر يعود على الجملة، «وَمَعْنَى» منصوب على إسقاط حرف الجر أي في معنى، «واكْتَفَى» جواب الشرط، وفيه ضمير يعود على المبتدأ، والضمير في بها عائد على الجملة. ثم قال<sup>(٦)</sup>:

(ص) وَالْمَفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِغٌ وَإِنْ \* يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٍ

(ش) قسم الخبر المفرد إلى جامد وإلى مشتق، وذكر أن الجامد فارغ يعنى<sup>(٧)</sup> من الضمير نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَنْتَ زَيْدٌ.

وأن المشتق يتحمل ضميراً مستكناً أي لا يظهر نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ، ففي قائم

(١) «هي» ساقطة من هـ.

(٢) «عين» ساقطة من ز، ظ، ك، ت.

وفى ش «نفس».

(٣) «ثم» ساقطة من ظ.

(٤) فى ش، ظ، ت «ومثال».

(٥) «هَجِيرًا أَبِي بَكْرٍ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» كذا فى شرح الماردى ١: ٢٧٧ وفى ز «هَجِيرٌ أَيْ بَكْرٌ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ». الهجير: الدأب والعادة.

وهو من أقوال العرب انظر المقرب ١: ٨٣.

(٦) فى هـ، ظ «قوله».

(٧) فى ز «يعنى أي عند» زيادة غير لازمة.

ضمير مستكن تقديره: هو، والمشتق هنا هو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة، وأفعال التفضيل ودخل في قوله: «وَأِنْ يُشْتَقَّ» ما هو مؤول بالمشتق فإنه يتحمل الضمير نحو: زَيْدٌ تَمِيمِيٌّ، وَزَيْدٌ أَسَدٌ، فإن قلت: ظاهر كلامه أن الضمير في «يُشْتَقَّ» عائد على الخبر المفرد الموصوف بالجمود وهو غير صحيح؛ لأن الجامد لا يشتق. قلت: هو عائد على الخبر المفرد غير مقيد بالجمود ونظيره فيما تقدم، قوله<sup>(١)</sup>: وَقَدْ تُزَادُ. وما ذكره من كون المشتق / يستكن فيه الضمير إنما هو في الخبر الحقيقي، حيث يرفع ضمير<sup>٣٩</sup> المبتدأ، وأما السببي فلا يستتر فيه الضمير بل يجب بروزه ضميراً كان الفاعل أو ظاهراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَبْرَزُهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا \* مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ<sup>(٢)</sup> مُخَصَّلاً

(ش) يعنى أن الخبر المفرد<sup>(٣)</sup> المشتق إذا تلا غير من هو له وجب إبراز الضمير العائد على المبتدأ وشمل صورتين: إحداهما أن يكون المرفوع ظاهراً نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ أَبَوُهُ. فالضمير<sup>(٤)</sup> المضاف إليه أب عائد على المبتدأ وهو بارز. والأخرى أن يكون المرفوع ضميراً وقوله: «مُطْلَقاً» يعنى سواء خيف اللبس أو لم يُخَفْ وشمل صورتين: إحداهما ما يعرض فيها اللبس نحو: زَيْدٌ عَمْرُوٌّ صَارِبُهُ هُوَ إذا أردت أن الضارب هو «زَيْدٌ» والمضروب «هو عَمْرُوٌّ»، وهذه الصورة متفق على وجوب إبراز الضمير فيها. والأخرى ما ليس<sup>(٥)</sup> فيها<sup>(٦)</sup>

(١) في ز، ك «ما تقدم في قوله».

وفى ت «فيما تقدم في قوله» يريد ما تقدم في قوله في باب المعرف بأداة التعريف ص ١٦٤ ..

(٢) في ظ «له معناه» تقديم وتأخير.

(٣) «المفرد» ساقطة من ش.

(٤) «فالضمير» ساقط من ت.

(٥) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «ما لا لبس».

(٦) في ظ «يعرض فيها».

نحو: زَيْدٌ هُنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ. وهذه مختلف فيها، فمذهب البصريين أنه يجب<sup>(١)</sup> الإبراز فيها كالتي قبلها، ومذهب «الكوفيين» أنه يجوز فيها الإبراز والاستتار ومذهب الناظم<sup>(٢)</sup> في هذا الرجز موافق «للبصريين»<sup>(٣)</sup> ولذلك قال: «مُطْلَقاً» وقوله<sup>(٤)</sup>: «وَأُبْرِزْنُهُ» أي أُبْرِز الضمير، «وَمُطْلَقاً»: منصوب على الحال من الضمير المنصوب في «أُبْرِزْنُهُ»، وفي «تَلَا» ضمير يعود على الخبر، «وَمَا» واقعة على المبتدأ<sup>(٥)</sup> وهي موصولة مفعولة بتلا، «وَمَعْنَاهُ»: اسم ليس، والضمير في معناه / عائد على الخبر<sup>(٦)</sup>، وهو  $\frac{٣٩}{ب}$  الرابط بين الصلة والموصول، والضمير في «له» عائد على المبتدأ، وفي قوله: «مُخَصَّلاً» ضمير مستتر يعود على الخبر، وتقدير البيت: وَأُبْرِز الضميرَ العائدَ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى الْمَبْتَدَأِ مُطْلَقاً إِذَا تَلَا الْخَبَرَ مَبْتَدَأً لَيْسَ مَعْنَى ذَلِكَ الْخَبَرَ مُحْصِلاً لِلذَلِكَ الْمَبْتَدَأِ. ثم قال<sup>(٧)</sup>:

(ص) وَأَخْبِرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ \* نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ

(ش) من أقسام الخبر أن يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً، وهو راجع في التقدير إلى المفرد أو الجملة؛ ولذلك قال: «نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أَوْ اسْتَقَرَّ» فإذا

(١) في ش «وجوب».

(٢) في ز «الناظم رحمه الله تعالى».

(٣) ووافق الكوفيين في غير هذا الرجز وذلك في شرح الكافية ١: ٣٣٨ - ٣٤٠ في قوله:

«فِي الْمَذْهَبِ الْكُوفِيِّ شَرْطُ ذَلِكَ أَنْ لَا يُؤْمَرُ اللَّبْسُ، وَرَأَيْتُهُمْ حَسَنَ

قال: ومثال ما يخاف فيه اللبس قولك: «زَيْدٌ عَثَرُوا ضَارِبُهُ» والهاء له «عمرو» والضارب «زيد» فإن ذلك لا يعرف إلا بإبراز ضمير الفاعل فإذا قصد كون «زيد» مضروباً و«عمرو» ضارباً استتر ضمير الرفع، ففروق الكوفيون بين ما يُؤْمَرُ فيه اللبس وما لَا يُؤْمَرُ فيه، ولم يفرق البصريون بينهما ليجرى الباب على سنن واحد».

(٤) «وقوله» ساقط من ظ.

(٥) في ظ «الابتداء».

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «على ما» وما أثبت أدق كما في الأصل.

(٧) في ظ «وقوله».

قلت: زَيْدٌ عِنْدَكَ، أو زَيْدٌ فِي الدَّارِ، فالتقدير: زَيْدٌ كَائِنٌ أَوْ مُسْتَقَرٌّ عِنْدَكَ<sup>(١)</sup>،  
أو زَيْدٌ كَانَ أَوْ اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ.

ولمّا جعلوا هذا النوع قسماً ثالثاً زائداً على المفرد والجملة؛ لأنه عوض عن الخبر، ولذلك لا يجمع بينهما، واختار الناظم تقديره بالمفرد ولذلك قدمه، ووجهه أن أصل الخبر الافراد، واختار أكثر «البصريين» تقديره بالفعل؛ لأنه أصل في العمل<sup>(٢)</sup>، والضمير في «وَأَخْبَرُوا» عائد على العرب «وَنَاوَيْنَ» حال منه، «وَمَعْنَى»: مفعول بناوين، ثم قال<sup>(٣)</sup>:

(ص) وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا \* عَنْ جُثَّةٍ وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبَرًا

(ش) يعنى أن اسم الزمان لا يخبر به عن جثة فلا يُقال: زَيْدٌ الْيَوْمَ،  
وفهم منه أن الجثة يخبر عنها باسم المكان نحو: زَيْدٌ أَمَامَكَ. وأن اسم  
الزمان يخبر به عن المعنى نحو: الْقِتَالُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وقوله: «وَأَنْ يُفَدَّ فَأَخْبَرًا»<sup>(٤)</sup>، أي وإن يفد الإخبار عن الجثة باسم / الزمان

(١) «عندك» ساقط من ظ.

وفي ش «زيد كائن عندك أو مستقر» تقديم وتأخير.

(٢) ذهب الكوفيون إلى أن الظرف، والجار والمجرور ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو «زَيْدٌ أَمَامَكَ» وحجتهم في ذلك أن «أمامك» في المعنى ليس «زيد» كقولك «زَيْدٌ قَائِمٌ» فقائم في المعنى هو زيد. ولما كان أمامك مخالفاً لـ «زيد» في المعنى نصب على الخلاف؛ ليفرقوا بينهما.

وذهب البصريون إلى أنه منتصب بفعل مقدر. وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل - كما أشار الشارح في المثال - وحجة الفريق الأول من البصريين أن الأصل في قولك: «زيد أمامك» في أمامك، لأن الظرف كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى «في». فدل على أن التقدير في قولك «زيد أمامك» زيد استقر في أمامك. ثم حذف الحرف فاتصل الفعل بالظرف فنصبه، فالفعل الذي هو استقر مُقَدَّرٌ مع الظرف، كما هو مقدر مع الحرف. وحجة الفريق الثاني هي أن تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل.

انظر في هذه المسألة الإنصاف ١: ٢٤٦.

(٣) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٤) في ظ «فأخبر» وما أثبت أدق كما في الألفية والأصل وبقيّة النسخ.

فأجز الإخبار به، ومنه قولهم: «الهِلَالُ اللَّيْلَةُ»<sup>(١)</sup>، وهو في المعنى راجع إلى الإخبار باسم الزمان عن المعنى؛ لأنَّ التقدير<sup>(٢)</sup>: حَدُوثُ الهِلَالِ اللَّيْلَةِ، وقوله: «فَأَخِيرًا» أراد<sup>(٣)</sup> فَأَخِيرُنْ فوقف على نون التوكيد<sup>(٤)</sup> الخفيفة بالألف، والفاعل «يُفِيدُ» ضمير عائد على الإخبار المفهوم من قوله: فَأَخِيرًا ثم قال:

(ص) وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالتَّكْرَةِ \* مَا لَمْ تُفِدْ كَعِنْدَ زَيْدٍ تَمِيزَةً<sup>(٥)</sup>  
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ. فَمَا نَحِلْ لَنَا \* وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا  
وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ \* بِرَّ يَزِينُ. وَلَيَقْسُ مَا لَمْ يُقَلْ

(ش) الغالب في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط حصول الفائدة وقد ذكر النحويون للابتداء بالنكرة مسوغات كثيرة، واقتصر الناظم منها على ستة:

الأول: أن يتقدم عليها الخبر وهو ظرف أو مجرور وهو المشار إليه بقوله: كَعِنْدَ زَيْدٍ تَمِيزَةً.

الثاني: أن يتقدم عليها أداة<sup>(٦)</sup> استفهام وهو المشار إليه بقوله: وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ؟

الثالث: أن يتقدم عليها أداة نفي، وهو المشار إليه بقوله: فَمَا نَحِلْ لَنَا<sup>(٧)</sup>.

(١) من أقوال العرب. وفي رواية «الليلة الهلال».

انظر الكتاب ٤١٨:١، وشرح الكافية لابن مالك ٣٥١:١، وشرح ابن الناظم ١١٢، وشرح ابن عقيل ٢١٤:١، وشرح المرادى ٢٨١:١، وشرح التصريح ١٦٧:١.

(٢) في ظ «المعنى».

(٣) في ظ «أي» وفي ك «المراد».

(٤) في ظ «التأكيد» تحريف.

(٥) التميز: شملة فيها خطوط بيض وسود، أو بردة من صوف يلبسها الأعراب.

(٦) «أداة» ساقطة من ك.

(٧) في ظ «فما نحل عندنا». خطأ من الناسخ.

الرابع: أن تكون موصوفة<sup>(١)</sup>، وهو المشار إليه بقوله: وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا.

الخامس: أن تكون عاملة فيما بعدها، وهو المشار إليه بقوله: وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ.

السادس: أن تكون مُضَافَةً إلى نكرة، وهو المشار إليه بقوله: وَعَمَلٌ بِرٍّ يَزِينُ.

ثم قال: وَلْيُقَسِّ مَا لَمْ يُقَلَّ، فَفُهِمَ مِنْهُ أَنَّهُ /، لَمْ يَسْتَوْفِ الْمَسْوَغَاتِ<sup>(٢)</sup> وَلَمْ يَبْشُرْ بِشَرْطٍ «سَبِيوِيَه» فِي الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ إِلَّا حَصُولَ الْفَائِدَةِ، وَحَكَى مِنْ كَلَامِ<sup>(٣)</sup> الْعَرَبِ: «أَمَنْتُ فِي الْحَجَرِ لَا فِيكَ»<sup>(٤)</sup>، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْمَسْوَغَاتِ الَّتِي ذَكَرَهَا النُّحَوِيُّونَ، «وَمَا» فِي قَوْلِهِ: «مَا لَمْ تُفِذْ» ظَرْفِيَّةٌ مُصَدَّرِيَّةٌ أَيْ مَدَّةٌ كَوْنُهَا غَيْرُ مُفِيدَةٍ وَاللَّامُ فِي قَوْلِهِ: «وَلْيُقَسِّ» لَامُ الْأَمْرِ، وَالْفِعْلُ مُجْزُومٌ بِهَا

(١) فِي ظ «صِفَةٌ» خَطَأً مِنَ النَّاسِخِ.

(٢) وَقَدْ ذَكَرَهَا ابْنُ عَقِيلٍ ٢١٨:١، ٢١٩ وَهِيَ كَثِيرَةٌ .. مِنْهَا:

السَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ شَرْطاً نَحْوُ: «مَنْ يَتَّقِمْ أَقَمَ مَعَهُ».

الثَّامِنُ: أَنْ تَكُونَ جَوَاباً نَحْوُ أَنْ يُقَالَ: مَنْ عِنْدَكَ؟ فنقول: «رَجُلٌ»

التَّقْدِيرُ: «رَجُلٌ عِنْدِي».

التَّاسِعُ: أَنْ تَكُونَ عَامَّةً، نَحْوُ: كُلُّ يَمُوتُ.

الْعَاشِرُ: أَنْ يَقْصِدَ بِهَا التَّنْوِيحَ كَقَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:

فَأَقْبَلْتُكَ زَخْفًا عَلَى الْوُكَيْتَيْنِ فَيُوتُ لَيْشْتُ، وَتَوْتُبُ أَجْرُ

الْحَادِي عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ دَعَاءً نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الصَّافَّاتِ آيَةِ: ١٣٠

(سَلَامٌ عَلَى إِبْلِيسَ)

الثَّانِي عَشَرَ: أَنْ تَكُونَ مُصَغَّرَةً؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ فِيهِ فَائِدَةٌ مَعْنَى الْوَصْفِ نَحْوُ:

رَجُلٌ عِنْدَنَا «تَقْدِيرُهُ: رَجُلٌ خَفِيرٌ عِنْدَنَا».

(٣) فِي ش «وَحَكَى مِنْ كَلَامِهِمْ» التَّرْتِيبُ جَائِزٌ.

(٤) مِنْ أَقْوَالِ الْعَرَبِ. وَفِي وَرَايَةِ الْمُسْتَقْصَى «أَمَنْتُ فِي حَجَرٍ لَا فِيكَ»

انْظُرِ الْكِتَابَ ٣٢٩:١، وَالْمُسْتَقْصَى ٣٦٠:١. الْأَمْتُ: الْعَوَجُ.

و«مَا» موصولة أو مصدرية<sup>(١)</sup> أو نكرة موصوفة في موضع رفع على النيابة عن الفاعل، ثم قال:

(ص) وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا \* وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ  
فَإِئْتَنَعَهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْآنِ \* عَزَفًا وَنُكْرًا عَادِمَيَّ بَيَانِ  
كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا \* أَوْ قَصِدًا اسْتِغْمَالُهُ مُنْهَصِرَا  
أَوْ كَانَ مُسْتَنَدًا لِذِي لَامٍ ابْتِدَا \* أَوْ لَازِمَ الصَّدْرِ كَمَنْ لِي مُنْجِدَا

(ش) إنما كان الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ<sup>(٢)</sup>، لأنه وصف له في المعنى، وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف. والخبر بالنسبة إلى تقديمه على المبتدأ وتأخيره عنه على ثلاثة أقسام:

الأول: جواز تقديمه. وهو المشار إليه بقوله: «وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ»، وقوله:

«إِذْ لَا ضَرَرَ». أي [إن]<sup>(٣)</sup> لم يعرض عارض يمنع من تقديمه كما سيأتي.

ومن تقديم الخبر على المبتدأ جواز<sup>(٤)</sup> قولهم: تَمِيحِي أَنَا<sup>(٥)</sup> وَمَشْتَوْءٌ مَنْ

يَسْتَوُوكَ [أي مبغوض من يفضلك]<sup>(٦)</sup>

الثاني: وجوب تأخيره. وذلك في خمسة مواضع:

الأول: أن يستوي المبتدأ والخبر في التعريف أو التثنية. وهو المشار

(١) «أو مصدرية» ساقط من ش.

(٢) في ت «الابتداء» تحريف من الناسخ.

(٣) «إن» تكملة من هـ، ز، ط، ك. وفي ش «إذا لم».

(٤) في ط «جواز»

(٥) من أقوال العرب. انظر شرح ابن الناطم ١١٤ وشرح ابن عقيل ٢٢٩:١ وشرح المرادي ٢٨٢:١،

وشرح الأشمونى ٣١٤:١.

وفي ط «أَتَمِيحِي أَنَا؟»

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز.

إليه بقوله: «فَامْتَنَعُهُ حِينَ يَشْتَوِي الْجُرْآنَ. حُزُفًا وَتُكْرًا»<sup>(١)</sup> فمثال ٤١/أ

استوائهما في التعريف: زَيْدٌ أَخُوكَ.

ومثال استوائهما<sup>(٢)</sup> في التنكير أَفْضَلُ مِنْي أَفْضَلُ مِنْكَ<sup>(٣)</sup>. وقوله:

«عَادِمَتِي بَيَانٍ». يعنى أنه لا يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا<sup>(٤)</sup>

متساويين في التعريف أو التنكير<sup>(٥)</sup> إلا مع عدم البيان كالمثالين

المذكورين<sup>(٦)</sup>، وفهم منه أنه إذا كان في الكلام ما يبين المبتدأ من

الخبر<sup>(٧)</sup> جاز تقديم الخبر على المبتدأ نحو: أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسُفَ، فأبو

حنيفة خبر مقدم، وأبو يوسف مبتدأ مؤخر، وعلم ذلك بأن «أبا

يُوسُفَ» هو المشبه «بأبي حَنِيفَةَ» فهو المبتدأ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢٦ - بَنُونًا بَنُو أَبْنَانِنَا وَبَنَاتِنَا      بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاعِدِ<sup>(٨)</sup>

(١) في ز «عرفاً وتكرراً عادى بيان» أكملت بيت الألفية وتكملته غير لازمة.

(٢) ما بعد «استوائهما» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) قال الأزهري:

«أفضل منك أفضل مني» كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في الجبرور بعده، فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ، وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر؛ لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة».

شرح التصريح ١: ١٧٢.

(٤) في هـ «كان» تحريف.

(٥) في ز، ت، ك «والتنكير».

(٦) «المذكورين» ساقطة من ت.

(٧) في ك «من الخبر في التعريف».

(٨) الشاهد للفرزدق.

انظر ديوانه ٢١٧: ١، وشرح المفصل ٩٩: ١ وشرح الكافية لابن مالك ٣٦٧: ١ وشرح ابن عقيل ٢٣٣: ١، وشرح التصريح ١٧٣: ١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٨٤٨: ٢، وهامش الخزانة ٨٨: ١ / ٢١٣، ٥٣٣.

«فَبْتُونَا»<sup>(١)</sup> خبر مقدم؛ لأنَّ المعنى تشبيهه أبناء البنين بالبنين.

الموضع الثانى: أن يكون فعلاً مسنداً إلى ضمير المبتدأ مع كون المبتدأ مفرداً. وهو المشار إليه بقوله: «كَذَّأ إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرُ»<sup>(٢)</sup> يعنى أنه يمتنع أيضاً تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان فعلاً، فأطلق وهو مقيد بما تقدم، فإنه لا يمتنع تقديمه فى نحو: الرَّيْدَانِ قَامَا، وَزَيْدٌ قَامَ أَبْوَهُ.

ولمَّا يمتنع تقديمه فى نحو: زَيْدٌ قَامَ، وَهِنْدٌ قَامَتْ<sup>(٣)</sup>.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر محصوراً يلاً أو يانما. وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْخَصِراً» مثاله: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، وَلَمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ.

الموضع الرابع: أن يكون / الخبر مسنداً لمبتدأ مقرون بلام ٤١  
ب الابتداء وهو المشار إليه بقوله: «أَوْ كَانَ مُسْتَدّاً لِيَذَى لَامِ ابْتِدَاءً»<sup>(٤)</sup> يعنى أنه يمتنع تقديم الخبر إذا كان مسنداً لمبتدأ ذى لام ابتداء<sup>(٥)</sup> نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ.

(١) فى الأصل «فبنو» تحريف.

وفى هـ «فبنوا» تحريف.

(٢) «وقوله فأطلق وهو مقيد. على هذا جمهور الشراح والخواشى وأنه أطلق فى محل التقييد. والحق أن هذا تحامل على الناظم من غير موجب، إذ التقدير المذكور مأخوذ من النظم، فإن قوله: «كَذَّأ» تشبيه تام فى منع التقديم بقيده وهو عدم البيان إلا إذا لم تكن هنالك قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بأن كان الفعل الواقع خبراً رافعاً لضمير المبتدأ المستتر نحو: زَيْدٌ قَامَ وَهِنْدٌ قَامَتْ وأما إن كانت هنالك قرينة بأن كان الفاعل اسماً ظاهراً نحو زَيْدٌ قَامَ أَبْوَهُ، أو ضميراً بارزاً نحو: الرَّيْدَانِ قَامَا، لجاز التقديم والتأخير «حاشية ابن حمدون ١: ٨٣».

(٣) ما بعد «لام ابتداء» إلى هنا ساقط من ظ.

الموضع الخامس: أن يكون مسنداً لمبتدأ من أدوات<sup>(١)</sup> الصدر وهو المشار إليه بقوله: «أو لَأَزِمَ الصُّدْرُ»، يعنى أو كان مسنداً لِلْأَزِمِ الصدر وذلك نحو: أدوات الاستفهام، وأدوات الشرط، ومثل للاستفهام بقوله: «من لى مُنْجِدًا».

ومثال الشرط: مَنْ يَقُمْ أَقْمَ مَعَهُ.

الثالث: وجوب تقديمه. أعنى تقديم الخبر، وذلك فى أربعة مواضع: الموضع<sup>(٢)</sup> الأول: أن يكون ظرفاً أو مجروراً مع كون المبتدأ نكرة. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَلَخُوْا عَلَیْ دِرْهَمٍ وَلِی وَطَرٌ \* مُلْتَزِمٌ فِیْهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ

الموضع الثانى: أن يعود على الخبر ضمير من المبتدأ. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ \* مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنٌ يُخْبِرُ

(ش) [ هذا على حذف مضاف، أى ملابسه. والتقدير: كذا يلزم

تقديم الخبر إذا عاد على ملابسه مضمر من المبتدأ الذى يخبر بالخبر

عنه نحو<sup>(٣)</sup>: «عَلَى الثَّمَرَةِ مِثْلُهَا زُبْدًا»<sup>(٤)</sup>، فلا يجوز مِثْلُهَا عَلَى

الثَّمَرَةِ؛ لئلا يعود الضمير من مثلها على التمرة وهو متأخر لفظاً ورتبة.

(١) فى هـ ، ز «ذوات».

(٢) «الموضع» ساقطة من ت.

(٣) فى ظ «مثل».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ظ.

كذا ورد فى الأصل «أى كذلك يلزم تقديم الخبر إذا عاد عليه مضمر من المبتدأ نحو «على التمرة مثلها زبداً» والمثال من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٥٢:٢، وشرح الأشموني ٢١٢:١.

الموضع الثالث: أن يكون الخبر من أدوات الصدور<sup>(١)</sup>، وهو المشار .

٤٢  
أ

إليه بقوله /:

(ص) كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضْيِيرَ \* كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا

(ش) يعنى أنه يلزم تقديمه إذا كان صدرا ومثل ذلك بقوله:

«كَأَيِّنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا».

«كَأَيِّنَ» ظرف مكان مضمن<sup>(٢)</sup> معنى همزة الاستفهام، «وَمَنْ» مبتدأ

[موصول]<sup>(٣)</sup>، «وَعَلِمْتُهُ» صلته، [«وَنَصِيرًا» مفعول ثان، أو حال من

الهاء فى علمته إذا جعلت عَلِمَ بمعنى عَرَفَ]<sup>(٤)</sup>.

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً «يَالاً» أو «يَأْتَمًا»، وهو المشار

إليه بقوله:

(ص) وَخَبَرَ الْمُحْضُورِ قَدْ أَمَّا \* كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا

(ش) «فَلَنَّا»<sup>(٥)</sup> خبر واجب التقديم؛ لأن المبتدأ هو «اتِّبَاعُ أَحْمَدًا» وهو

محصور «يَالاً»، ومثاله محصوراً «يَأْتَمًا»: «يَأْتَمًا فِي الدَّارِ زَيْدٌ».

(١) فى ش، هـ، ز، ظ «أدوات الصدور» وعبارتها أولى وأفضل، لأنه قال فى الموضع الخامس «أدوات الصدور» وفى ت «ذوات الصدور».

(٢) فى الأصل «مضمن»، وفى ز، ك «متضمن».

(٣) «موصول» تكملة من ش، ز.

(٤) العبارة مضطربة فى الأصل، وفى ش «ونصيراً مفعول ثانٍ إذا جعلت عَلِمَ بمعنى عرف، أو حال من الهاء فى علمته».

وفى ظ، ت «ونصيراً» مفعول ثانٍ، أو حال إذا جعلت علم بمعنى عرف من الهاء فى علمته».

والعبارة المثبتة من هـ، ز، ك هى الأدق.

(٥) فى هـ، ز بعد الشطر الأول من البيت.

(ومثل ذلك بقوله: كَمَا لَنَا إِلَّا اتِّبَاعُ أَحْمَدًا).

(٦) فى الأصل «فكذا» تحريف.

وقوله: «وَالْأَضْلُ» مبتدأ، «وفى الأختار» متعلق به، «وَأَنْ تُؤَخَّرَا» خبر المبتدأ والضمير في «وَجَوَّزُوا» عائد على العرب، «وَضَرَزَا» اسم لا، والخبر محذوف، تقديره: في التقديم، والضمير في «امْنَعُهُ» عائد على التقديم، «وَعَزَفَا وَنُكَّرَا» منصوبان على إسقاط الجار. والتقدير: في عرف ونكر. «وَعَادِيَتِي بَيَانٍ»<sup>(١)</sup> منصوب على الحال من الجزأين، والعامل في كذا محذوف تقديره: ويمتنع، «وَالْفِعْلُ» مرفوع بكان مقدرة من باب الاشتغال [وفى كان ضمير مستتر عائد على الفعل، أَوْ قَصِدَ اسْتِعْمَالَهُ<sup>(٢)</sup>] جملة معطوفة على الجملة التي بعد «إِذَا»، «وَالْهَاءُ» في استعماله عائدة على الخبر، والتقدير: كذا إذا كان الفعل خبراً / أو قصد استعمال الخبر منحصرًا، ب ٤٢ «وَكَذَا» متعلق بمحذوف كما تقدم في الذى قبله، «وَمُضْمَرٌ» فاعل «يَعَادُ»، والضمير في عليه عائد على الخبر، «وَمَا» في قوله: «يَمَّا» واقعة على المبتدأ، وهي موصولة، وصلتها «يُخْبِرُ»، وبه وعنه متعلقان «يُخْبِرُ»، والضمير العائد على الموصول؛ الضمير في «عَنْهُ»، والضمير في «بِهِ» عائد على الخبر، «وَمُبِينًا» حال من الضمير في «بِهِ»، وهذا البيت من الأبيات المعقدة من<sup>(٣)</sup> هذا الرجز، «وَكَذَا» متعلق أيضاً بمحذوف كما سبق<sup>(٤)</sup>، والفاعل «يَسْتَوْجِبُ» ضمير عائد على الخبر، «وَالْتَضْدِيرَا» مفعول بيستوجب، «وَوَحْبَرِ الْحَصُورِ» مفعول مقدم بقدّم، «وَأَبَدَا» منصوب على الظرف. ثم قال: (ص) وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا \* تَقُولُ «زَيْدٌ» بَعْدَ «مَنْ عِنْدَ كَمَا»<sup>(٥)</sup>

(١) «بيان» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في ز «في».

قوله: من الأبيات المعقدة، يريد بالنسبة لتحليل البيت ومعناه، ولذلك اختلفت العبارة واضطربت بين الأصل وبقيّة النسخ في شرحه. وقد أثبت هذا الاختلاف في موضعه.

(٤) «كما سبق» ساقط من ط.

(٥) ما بعد «جائز» إلى هنا ساقط من هـ، ز، ك.

(ش) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من المبتدأ والخبر إذا عُلِمَ، ثم مثل حذف الخبر للعلم به بقوله<sup>(١)</sup>: «زَيْدٌ بَعْدَ مَنْ عِنْدَكُمْ»، «فَزَيْدٌ» مبتدأ، والخبر محذوف للعلم به، وتقديره: زَيْدٌ عِنْدَنَا، ثم مثل حذف المبتدأ للعلم به بقوله:

(ص) وَلِي جَوَابٍ كَيْفَ زَيْدٌ؟ قُلْ: ذَيْفٌ \* فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ

(ش) «فَذَيْفٌ» خبر، والمبتدأ محذوف تقديره: زَيْدٌ ذَيْفٌ. وفُهِمَ من قوله: «وَحَذَفُ مَا يُعْلَمُ بِجَائِزٌ»، أنه يجوز حذف المبتدأ والخبر معاً إذا عُلِمَا، ومنه قوله - تعالى -<sup>(٢)</sup>: ( وَاللَّائِي / لَمْ يَحْضُرْ )<sup>(٣)</sup> أَيْ «فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ»<sup>٤٣</sup> فحذف المبتدأ والخبر لدلالة ما تقدم عليه، «وفى بجواب» متعلق «بقُلْ»، وقوله: «فَزَيْدٌ اسْتُغْنِيَ عَنْهُ إِذْ عُرِفَ» تنمим للبيت، ولو استغْنِيَ عَنْهُ لصح المعنى. ثم<sup>(٤)</sup> إِنَّ الخبر يُحذف وجوباً فى أربعة مواضع:

الأول: بعد لولا الامتناعية. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَبَعْدَ لَوْلَا غَالِباً حَذَفَ الْخَبَرُ \* حَتَّمُ ...

(ش) وفُهِمَ من قوله: «غَالِباً» أَنَّ «لِلْوَلَا» استعمالين: غَالِباً وغير غالب، وأنه لا يجب الحذف إلا بعد الاستعمال الغالب، والاستعمال الغالب فيها أن يعلق الامتناع على نفس المبتدأ نحو: لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ. ففى مثل [هذا يجب]<sup>(٥)</sup> حذف الخبر لسدّ الجواب مسده، وغير

(١) فى ش، هـ، ز، ك «بقوله كما تقول ...».

(٢) فى ش «كقوله - تعالى - وفى ز، ك «قوله - عز وجل -».

(٣) سورة الطلاق. آية: ٤.

(٤) فى الأصل «فى».

(٥) «هذا يجب» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

الغالب أن يعلق الامتناع على صفة في المبتدأ نحو: لَوْلَا زَيْدٌ بَاكِ  
لَصَحَحْتُ، فالامتناع في هذه الصورة متعلق<sup>(١)</sup> على بكاء زَيْد لا  
على زَيْد، ففي مثل<sup>(٢)</sup> هذا لا يجب حذف الخبر، بل يجوز إذا دلَّ  
عليه دليل<sup>(٣)</sup>. «فَعَالِيًّا» حال من لولا «وَحَذَفُ الْخَبَرِ حَتْمٌ» جملة من  
مبتدأ وخبر، «وَبَعْدُ» متعلق بحذف أو يَحْتَمُّ، والتقدير: وحذف الخبر  
متحتم<sup>(٤)</sup> بعد لولا في غالب أمرها، وهو تعليق الامتناع على نفس المبتدأ.  
الثاني<sup>(٥)</sup>: بعد مبتدأ هو نص في القسم. وإليه أشار<sup>(٦)</sup> بقوله:  
(ص) ... \* ... وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ  
وذلك نحو قولك / «لَعَمْرُكَ [لَأَفْعَلَنَّ]»<sup>(٧)</sup> فالخبر واجب الحذف  
تقديره قسمي، ووجب حذفه لسد الجواب مسده، وإذا إشارة لتحتم حذف الخبر.  
الثالث: بعد واو المعية<sup>(٨)</sup>، وهو المشار إليه بقوله:

٤٣  
ب

(١) في هـ، ز «معلق».  
(٢) «مثل» ساقطة من ظ.  
(٣) في ت «دليلاً» تحريف، خطأ من الناسخ.  
(٤) في هـ، ز «محتم» تحريف.  
يُحذف الخبر وجوباً بعد لولا إذا كان كوناً مطلقاً، أما إذا كان كوناً مقيداً فلا يجوز حذفه إلا إذا دل  
عليه دليل حيث يجوز إثباته وحذفه. هذا ما ذهب إليه ابن مالك، والرماني، وابن الشجري، والشلوين،  
وذهب الجمهور إلى أن الخبر يُعَدُّ لولا واجب الحذف؛ لأنَّ الخبر لا يكون إلا كوناً مطلقاً. ومنعوا الإخبار  
بالخاص بعد لولا.  
انظر في هذه المسألة الإنصاف ٧٠:١، وشرح المرادي ٢٨٩:١ وشرح ابن عقيل ٢٥٠:١ وشرح  
التصريح ١٧٨:١.  
(٥) في ز، ك «والثاني يكون».  
(٦) في ز، ك «وهو المشار إليه».  
(٧) «لأفعلن» تكملة من ش، هـ، ز، ك.  
(٨) في ش «واو عيئت المعية».

(ص) وَبَعْدَ وَآوِ عَيَّتْ مَفْهُومَ مَع \* ...

(ش) أي يجب حذف الخبر بعد الواو بمعنى «مَع» ومثل ذلك بقوله:

(ص) ... كَمِثْلِ كُلِّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ

(ش) «فَكُلُّ صَانِعٍ» مبتدأ، «وَمَا» معطوفة عليه، وهى موصولة أو

مصدرية، وهو أظهر، والخبر محذوف وجوباً تقديره مقرونان «وَبَعْدَ

وَآوِ» متعلق بمحذوف تقديره ويحذف.

الرابع: أن يقع المبتدأ قبل حالٍ لا يصح جعلها خبراً عن المبتدأ، وهو المشار

إليه بقوله:

(ص) وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا \* عَنِ الَّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

(ش) أى يجب حذف الخبر أيضاً قبل الحال الممتنع جعلها خبراً عن

المبتدأ المذكور قبلها، «فَقَبْلَ» متعلق بمحذوف تقديره: ويحذف<sup>(١)</sup>، «وَلَا

يَكُونُ خَبَرًا» جملة فى موضع الصفة لحال، «وَعَنِ الَّذِي» متعلق بخبر،

«وَالَّذِي» نعت لمحذوف<sup>(٢)</sup> تقديره: عن المبتدأ الذى. وشرط هذا المبتدأ

أن يكون مَصْدَرًا عاملاً فى مفسر صاحب الحال<sup>(٣)</sup> المذكور، أو أفعل

تفصيل مضافاً<sup>(٤)</sup> إلى المصدر المذكور، وقد مثَّل للأول بقوله:

(ص) كَضَرْبِ الْعَبْدِ مُسِيئًا ... \* ...

(ش) والتقدير: ضربى العبد إذا كان / مسيئاً، «فَضَرْبِ» مبتدأ، وهو  $\frac{٤}{٤}$

(١) «ويحذف» الكلمة مضطربة فى ظ.

(٢) فى ظ «لمحذوفه» تحريف.

(٣) فى ظ «نفس صاحب الحال».

(٤) فى هـ «مضاف».

مصدر عامل في العَبْد، والعَبْد مفسر للضمير المستتر في كان المحذوفة، وكان المحذوفة تامة، «ومُسيباً» اسم فاعل من أساء، وهو حال من الضمير المذكور فالخبر على هذا الاستقرار العامل في إذا المحذوفة، أي ضربى كائن إذا<sup>(١)</sup>.

ثم مثل للثاني<sup>(٢)</sup> بقوله:

(ص) ... وَأَتَمَّ \* تَبَيَّنَ الْحَقُّ مُنَوَّطًا بِالْحِكْمِ

(ش) «فَأَتَمَّ» أفعال تفضيل وهو مبتدأ مضاف إلى<sup>(٣)</sup> «تَبَيَّنَ»<sup>(٤)</sup>، «والحقُّ» مفعول بتَبَيَّنَ، «ومُنَوَّطًا» حال من الضمير المستتر في كان المقدرة، ومعنى مُنَوَّطًا: متعلق، «وبالحِكم» متعلق به، ثم قال:

(ص) وَأَخْبِرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ \* عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةً شُعْرًا<sup>(٥)</sup>

(ش) يعنى أَنَّ المبتدأ الواحد قد يتعدد خبره فيكون أكثر من واحد، وذلك على وجهين: أحدهما أن يتعدد لفظاً لا معنى نحو: الرُّمَّانُ مُحَلُّو حَامِضٌ؛ لأنَّ معنى الخبرين راجع إلى شىء واحد، إذ معناهما مُز. فهذا لا يجوز فيه عطف أحد الخبرين على الآخر؛ لأنهما بمنزلة اسم واحد، والثاني أن يتعدد لفظاً ومعنى نحو: زَيْدٌ كَاتِبٌ شَاعِرٌ، فهذا يجوز أن يعطف الثاني على الأول وأن لا يعطف، وإلى هذا المثال<sup>(٦)</sup> أشار بقوله: «كَهُمْ سَرَاةً شُعْرًا»<sup>(٧)</sup>، «فُهُم» مبتدأ، «وَسَرَاةً»<sup>(٨)</sup> خبر أول، «وشُعْرًا» خبر

(١) في ظ «كائن إذا كان».

(٢) في هـ، ز، ط، ك، ت «ثم مثل الثاني أيضاً».

(٣) في الأصل «في».

(٤) في ش، ك «تبين» تحريف.

(٥) «كَهُمْ سَرَاةً شُعْرًا» ساقطة من ش، هـ، ز، ك.

(٦) «المثال» ساقطة من ش، ك.

(٧) في الأصل «بقولهم كسرات شعرا» خطأ من الناسخ.

(٨) في الأصل «سرات»، تحريف.

بعد خبر، «وسرأة» / جمع سَرِيٍّ على غير قياس وهو الشريف<sup>(١)</sup>.  $\frac{٤٤}{ب}$   
 قال «الجوهري»<sup>(٢)</sup>: وهو جَمْعٌ عزيز<sup>(٣)</sup>، أن يجمع فَعِيل أصلاً<sup>(٤)</sup> على  
 فَعْلَة<sup>(٥)</sup> ولا يعرف غيره، وجمع السراة سروات<sup>(٦)</sup>.



(١) في هـ، ز، ك «الشريف السخى فى مرؤته» والتكملة هنا غير لازمة وقد تكون حاشية، لأنَّ العبارة منقولة نصاً من الصحاح، ولم ترد فيه هذه التكملة.

وفى ش، ظ «السخى فى مروءة».

(٢) انظر الصحاح ٢٣٧٥:٦ «سرا»، وانظر تهذيب اللغة ٥٣:١٣، واللسان «سرى»، وحاشية الصبيان

٢٢١:١

(٣) «عزيز» ساقطة من ز.

وفى الأصل، ش، ك «سرى».

والصواب ما أثبت عن بقية النسخ، كما وردت فى الصحاح.

(٤) «أصل» ساقطة من هـ.

(٥) فى ظ «أفعله».

(٦) من «قال الجوهري» إلى هنا ساقط من ز، ك.

## ( كان وأخواتها )

(ش) لما فرغ من المبتدأ والخبر شرع فى [بيان]<sup>(١)</sup> نواسخ الابتداء، وسميت نواسخ الابتداء؛ لأنَّ الابتداء رفع المبتدأ، فلما دخلت عليه النواسخ نسخت عمله وصار العمل لها، وبدأ بكان وأخواتها فقال:

(ص) تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ \* تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ

(ش) يعنى أن «كَانَ» ترفع ما كان قبل دخولها مبتدأ على أنه اسمها، وتنصب ما كان قبل دخولها خبراً على أنه خبرها<sup>(٢)</sup>، ثم مثَّل بقوله: كَكَانَ سَيِّدًا عُمَرُ، وفُهم من تمثيله جواز تقديم خبرها على اسمها، وسينص<sup>(٣)</sup> عليه بعد، «فَكَانَ» فاعل بترفع «وَالْمُبْتَدَأُ» مفعول، و«اسْمًا»<sup>(٤)</sup> حال من المبتدأ «وَالْخَبَرُ» منصوب بإضمار فعل يفسره «تَنْصِبُهُ»، ويجوز أن يكون مبتدأ الجملة بعده، خبر والأوَّل أجود لعطفه على الجملة الفعلية، ثم قال<sup>(٥)</sup>:

(١) «بيان» تكملة من ك.

(٢) قال الشيخ خالد الأزهرى «كان وأخواتها ترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل ويُسمى اسمها، وتنصب خبره تشبيهاً بالمفعول ويُسمى خبرها، هذا مذهب البصريين، وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل فى المرفوع شيئاً، وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيهاً بالفاعل، واتفقوا على نصبها الجزء الثانى ثم اختلفوا فى نصبه، فقال الفراء تشبيهاً بالحال، وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال، والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمراً ومعرفةً وجامداً ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال».

شرح التصريح ١٨٤:١

وقد اختار الناظم مذهب البصريين.

انظر شرح المرادى ٢٩٥:١.

(٣) فى هـ، ظ «وسننص».

(٤) فى الأصل «واسمها» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٥) فى هـ، ظ «قوله».

(ص) كَكَانَ: ظَلَّ، بَاكَ، أَضْحَى، [أَصْبَحَا<sup>(١)</sup>] \* أَهْسَى، وَصَارَ، لَيْسَ، زَالَ، بَرِحَا  
فَتَيَّءَ وَانْفَكَ<sup>(٢)</sup> ... \* ...

(ش) يعنى أَنَّ «ظَلَّ» وما بعدها مثل «كَانَ» فى رفعها الاسم ونصبها  
الخبر ثم إِنَّ هذه الأفعال على ثلاثة أقسام:

قسم يعمل بلا شرط / وهو «كَانَ [وَلَيْسَ]<sup>(٣)</sup>» وما بينهما، وقسم <sup>٤٥</sup>  
يعمل<sup>(٤)</sup> بشرط تقدم نفى أو شبهه، وهو <sup>(٥)</sup> النهى، وذلك «زَالَ وَانْفَكَ» وما  
بينهما، وقسم يعمل بشرط تقدم «مَا» المصدرية وهو «دَامَ»، وإلى هذا  
القسم<sup>(٦)</sup> أشار بقوله<sup>(٧)</sup>:

(ص) ... وَهَذِهِ الْأَرْبَعَةُ \* لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيٍ<sup>(٨)</sup> مُتَّبِعَةٍ  
وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقًا بِمَا \* كَأَغْطِ مَا دُمْتَ مُصِيْبًا دِرْهَمًا

(ش) يعنى أَنَّ «زَالَ وَبَرِحَ وَفَتَيَّءَ وَانْفَكَ» لا تعمل العمل المذكور إلا  
بشرط أن تكون متبعة لنفى أو شبهه، وشمل قوله بعد «أَوْ لِنَفْيٍ»<sup>(٩)</sup> جميع  
أدوات النفى والمراد بشبهه النهى كقوله:

٢٧- صَاحٍ شَمَّرَ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْ \* تِ فَيَسِيْلُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ<sup>(١٠)</sup>

(١) «أصبحا» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

(٢) «فتيئ وانفك» ساقط من ظ، وذكره فى البيت التالى مع بقية البيت.

(٣) «وليس» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت وذكرها لازم.

(٤) «يعمل» ساقطة من ظ.

(٥) فى الأصل «وهى» تحريف.

(٦) فى هـ، ز، ظ، ت «التقسيم» لعله أدق؛ لأنه أشار إلى قسمين.

(٧) فى ظ «بقوله فتىئ وانفك» التكملة ذكرت فى الأصل وبقية النسخ مع البيت السابق.

(٨) فى ظ «أو نفي» تحريف.

(٩) فى الأصل، ش، هـ، ك، ت «نفي».

وفى ظ «أو نفي» وما أثبت أدق كما فى ز والألفية.

(١٠) لم أعثر على قائله، وقد ورد فيها وقفت عليه من كتب النحو غير معزو.

انظر فى شرح ابن الناظم ١٣١ وشرح المرادى ٢٩٦:١ وشرح ابن عقيل ٢٦٥:١، وشرح التصريح

١٨٥:١ والهمع ١١١:١ ومعجم شواهد النحو ١٧٠.

وقوله: ومثل «كَانَ» «دَامَ» مسبقاً بما<sup>(١)</sup> يعنى أن «دَامَ» مثل «كان» فى عملها، ويشترط فى عملها العمل المذكور أن تتقدم عليها «مَا» ثم مَثَلْ بقوله: «كَأَغِطِ مَا دُمْتَ مُصِيبًا ذَرْهَمًا»، وفُهِم من المثال أن «مَا» المذكورة ظرفية مصدرية، إذ التقدير: أَغِطِ ذَرْهَمًا مدة دوامك مصيباً، وفُهِم من اشتراطه، تقدم النفى أو شبهه فى «زَالَ» وأخواتها، وتقدم «مَا» فى دَامَ أن ما بقي من الأفعال المذكورة لا يُشترط فيه شيء، ولما<sup>(٢)</sup> ذكر هذه الأفعال بلفظ الماضى، وكان غير الماضى كالمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل يعمل عمل الماضى<sup>(٣)</sup> أشار إلى ذلك بقوله: /

٤٥  
ب

(ص) وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا \* إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ مِنْهُ اسْتَعْمِلَا<sup>(٤)</sup>

(ش) وفُهِم من قوله: «إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِ»<sup>(٥)</sup> منه استعملًا أن منها ما لا يتصرف بل يلزم لفظ الماضى وذلك «لَيْسَ»، ودَامَ. «فَغَيْرُ» مبتدأ، وخبره «قَدْ عَمِلَا»، «ومِثْلُهُ» نعت لمصدر محذوف، وهو أيضاً على حذف مضاف بين «مثل»، و«الهاء» والتقدير: قد عمل عملاً مثل عمله، «وإِنْ كَانَ» شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن خبر هذه الأفعال أصله التأخير عن الاسم، ويجوز تقديمه، فأما تقديمه على اسمها فجائز فى جميعها وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْحَبَرِ \* أَجْزُ ...

(١) «مسبقاً بما» ساقط من ز، ك.  
(٢) ما بعد «وأخواتها» إلى هنا ساقط من ط، ك.  
(٣) «يعمل عمل الماضى» ساقط من ك.  
وفى ز «يشمل عمل الماضى».  
(٤) «استعملًا» ساقطة من ك.  
ووردت فى الأصل فى أول البيت.  
(٥) فى ظ «الماضى» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) أى فى جميع هذه الأفعال، ومنه قوله - عز وجل -: ( وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(١)</sup>

«وَتَوَسَّطَ الْخَبَرُ»<sup>(٢)</sup> مفعول<sup>(٣)</sup> بأجز، وأما تقديمه عليها، فهى فى ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يمتنع تقديمه عليها<sup>(٤)</sup> باتفاق وهو «مَا دَامَ» وما اقترن منها «بِمَا» النافية، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَكُلُّ سَبْقُهُ دَامَ حَظَرُ  
كَذَلِكَ<sup>(٥)</sup> سَبَقُ خَبَرٍ مَا الثَّانِيَةِ \* فَجِئْتُ بِهَا<sup>(٦)</sup> مَثَلُوهَ لَا تَالِيَةَ<sup>(٧)</sup>

(ش) يعنى أنَّ النحويين كلهم منعوا أن يسبق الخبر «دَامَ» ولذلك صورتان:

الأولى: أن يسبق «مَا» المقترنة<sup>(٨)</sup> بدام نحو<sup>(٩)</sup>: قَائِمًا مَا دَامَ زَيْدٌ. فهذا ممتنع<sup>(١٠)</sup> اتفاقاً؛ لأنَّ «مَا» المصدرية، وما بعدها صلة<sup>(١١)</sup> لها، والصلة لا تتقدم على الموصول /. والأخرى: أن يسبق دام ويتأخر عن «مَا» نحو: مَا قَائِمًا دَامَ زَيْدٌ. وفى هذا خلاف<sup>(١٢)</sup>، وظاهر كلامه أن منع هذا مجمع عليه

(١) سورة الروم آية: ٤٧.

(٢) «الخبر» ساقطة من ز.

(٣) فى ز، ك «مفعول مقدم بأجز» وعبارتهما أكمل.

(٤) «عليها» ساقطة من ز، ك.

وفى هـ، ظ، «عليه».

(٥) فى هـ «كذا» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى الأصل «به» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) البيت الثانى من الألفية ساقط من ظ، ك.

(٨) فى هـ، ز، ظ، ك «المقترنة».

(٩) «نحو» ساقطة من ت.

(١٠) فى هـ «ممنوع».

(١١) فى ز، ك «صلتها».

(١٢) توسط الخبر بين «ما»، و«دام» يمتنع على الصواب وذلك لسببين:

الأول: عدم تصرف «ما».

فإنه أتى بدام مجردة من «مَا» فشمل الصورتين، ومما لا يتقدم عليه الخبر في هذا الباب «مَا» النافية الداخلة<sup>(١)</sup> على هذه الأفعال. وإلى ذلك أشار بقوله: «كَذَلِكَ سَبَقَ خَبَرُ مَا النَّافِيَةِ»، أي كذا<sup>(٢)</sup>. يمتنع أن يسبق الخبر «مَا» النافية الداخلة على هذه الأفعال؛ لأن «مَا» لها صدر الكلام فلا يجوز: قَائِمًا مَا كَانَ زَيْدٌ، وَلَا مُقِيمًا مَا صَارَ عَمْرُو.

«فَكُلٌّ» مبتدأ «وَحَظَرٌ» خبره، ومعناه منع، «وَسَبَقَهُ» مفعول بحظر وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «وَدَامَ» مفعول بالمصدر، والتقدير: كل النحاة<sup>(٣)</sup> منعوا أن يسبق الخبر دام. «وَسَبَقُ، خَبَرٌ»<sup>(٤)</sup> مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «وَمَا» مفعول بالمصدر، «وَالنَّافِيَةُ» نعت لها<sup>(٥)</sup>. وخبره «كَذَلِكَ»<sup>(٦)</sup>، والتقدير: أَنَّ سَبَقَ الْخَبَرَ «مَا» النافية مثل سبق الخبر «دَامَ» في<sup>(٧)</sup> المنع، قوله<sup>(٨)</sup>: «فَجِئَ بِهَا»<sup>(٩)</sup> مَثْلُوهَ لَا تَالِيَةَ، تصريح بما فهم من وجوب تأخير الخبر عن «مَا» المقتزنة<sup>(١٠)</sup> بالفعل، وفهم من تخصيص الحكم بها أنه لا يُمتنع التقديم إذا كان النفي بغيرها<sup>(١١)</sup>، وفهم من

= الثاني: أن «ما» موصول تخفيف ولا يفصل بينه وبين صلته.

انظر هذه المسألة الخلافية شرح المفصل ١١٣:٧، والإنصاف ١٦٠:١، وشرح ابن عقيل ٢٧٤:١

وشرح المرادى ٢٩٨:١ - ٣٠٠، وشرح التصريح ١٨٨:١.

(١) «الداخلة» ساقطة من ظ.

(٢) في هـ. «كذلك أيضا».

وفي ز، ك، ت «كذلك أيضا»

وفي ظ «كذا أيضا».

(٣) في هـ، ز، ك «كل النحويين» وهذا التركيب جائز.

(٤) في ز «ضمير» تحريف.

(٥) في ز، ك «لما».

(٦) في ش، ظ «كذلك» تحريف.

(٧) في ت «في دام».

(٨) في هـ، ظ «ثم قال».

(٩) في ظ «بها» وهذا جائز؛ لأنه يريد «وما» وكان عليه أن يلتزم بعبارة الألفية.

(١٠) في هـ، ز، ظ، ك «المقترنة» وما أثبت أدق.

(١١) في ظ «بغير ما» وهي صحيحة.

قوله<sup>(١)</sup>: «فَجِيءَ بِهَا مَثَلُوهٌ لَا تَالِيَةَ»<sup>(٢)</sup>، أنه يجوز أن يتوسط الخبر بين «مَا» والفعل نحو: مَا قَائِمًا كَانَ زَيْدٌ.

وفهم من / لإطلاقه أن ذلك في جميع الأفعال، فشمّل نحو: مَا كَانَ زَيْدٌ <sup>ب</sup>قَائِمًا، وَمَا زَالَ عَمَزُو مُقِيمًا. وفي هذا الأخير خلاف والمشهور المنع<sup>(٣)</sup>.  
«وَمَثَلُوهٌ» حال من «مَا»، وفي بعض النسخ «بها» وهي عائدة على «مَا»  
«وَمَثَلُوهٌ» حال منها<sup>(٤)</sup>، «وَتَالِيَةَ» معطوف، فهو<sup>(٥)</sup> تتميم للبيت<sup>(٦)</sup> لصحة الاستغناء عنه.

القسم الثاني: ما في تقديمه خلاف وهو «لَيْسَ»، وإلى ذلك أشار بقوله:  
(ص) وَمَنْعُ سَبْقِ خَيْرٍ لَيْسَ اضْطَفَى \* ...

(ش) يعنى أن في تقديم خبر ليس عليها خلافاً<sup>(٧)</sup>، واختار عند الناظم

(١) «من قوله» ساقطة من ظ.

(٢) «لا تالية» ساقطة من ش، ك.

(٣) اختلف النحاة في تقديم خبر «مَا زَالَ» عليها ويمكننا الوقوف على هذا الخلاف من خلال ما ذكره السيوطي في الهمع ٢: ٨٩.

«حيث ذهب إلى أن للعلماء في تقديم خبر ما زال عليها ثلاثة أقوال:

الأول: المنع مطلقاً سواء نفيت بـ «ما» أو بغيرها.

الثاني: الجواز مطلقاً؛ لأن «ما» ليس لها الصدر كغيرها بعد أن لازمت هذه الأفعال وصارت معها بمعنى الإثبات وهذا ما ذهب إليه الكوفيون.

الثالث: المنع إن نفيت بـ «ما» لأنها من ذوات الصدور، والجواز إن نفيت بغيرها مثل «لا، لم، لن، لما، إن». وهذا ما ذهب إليه البصريون، وصححه صاحب الهمع؛ حيث ذكر أن الفراء طرد المنع في جميع حروف النفي.

انظر:

التسهيل ٥٤، والنكت الحسان ٧١ وشرح التصريح ١: ١٨٩.

(٤) «وَمَثَلُوهٌ» حال منها» ساقط من ظ.

(٥) في ز «وهو» وفي ت «فهم» خطأ من الناسخ.

(٦) «البيت» ساقط من ش.

(٧) في الأصل «خلاف» تحريف.

المنع لعدم تصرفها، وفي ذلك خلاف مشهور<sup>(١)</sup>، «فَمَنْعُ» مبتدأ مضاف إلى «سَبَقَ»، «وَسَبَقَ» مصدر مضاف إلى الفاعل وهو خبر، «وَلَيْسَ» مفعول بسبق «واضْطَفَى» خبر المبتدأ، والتقدير: مَنْعٌ أَنَّ يُسَبِّقَ الْخَبَرَ لَيْسَ مُضْطَفًى.

القسم الثالث: ما يجوز تقديم الخبر عليه من غير خلاف، وهو ما بقى منها فإن قلت: من أين يفهم من كلامه هذا القسم؟ قلت: من سكوته عنه، فإنه لما ذَكَرَ ما يمتنع تقديمه، وما في تقديمه خلاف، عَلِمَ أَنَّ ما بقى يجوز تقديمه<sup>(٢)</sup> ثم قال:

(ص) ... \* وَذُو قَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفَى  
وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ ... \*

(ش) يعنى أَنَّ ما اكْتَفَى مِنْ هذه الأفعال بالرفع<sup>(٣)</sup> عن<sup>(٤)</sup> المنصوب يُسَمَّى تَامًّا كقوله تعالى: ( وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ<sup>(٥)</sup>، أَيْ وَإِنْ حَضَرَ /

٤٧  
↑

وَمَا لَمْ<sup>(٦)</sup> يَكْتَفِ بالرفع يُسَمَّى ناقصاً نحو:  
( وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا<sup>(٧)</sup> )

(١) اختلف النحاة في تقديم خبر «ليس» عليها فجمهور البصريين من المتأخرين وجمهور الكوفيين لا يجيزون تقديم خبرها عليها وهو المختار، وحجتهم في ذلك أنهم قاسوها على «عسى» وخبر «عسى» لا يتقدم عليها اتفاقاً، والجامع بينهما الجمود، ومنهم من أجاز تقديم خبرها عليها نحو قولك: قَائِمًا لَيْسَ زَيْدٌ.

وهو قول المتقدمين من البصريين وجماعة من المتأخرين.  
انظر: الخصائص ١: ١٨٨ والتسهيل ٥٤، والإنصاف ١: ١٦٠، وشرح ابن عقيل ١: ٢٧٨، وشرح المرادى ١: ٣٠١، ٣٠٢.

(٢) ما بعد «ما يمتنع تقديمه» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) في ش «برفع»، وفي ت «بالرفع بالرفع».

(٤) في ظ «غير» تحريف.

(٥) سورة البقرة، آية: ٢٨٠.

(٦) في ظ «وإن لم» تحريف.

(٧) سورة الأحزاب، آية: ٤٠.

ولكونه لا يكتفى<sup>(١)</sup> بالمرفوع سُمي ناقصاً<sup>(٢)</sup>، وقيل سميت ناقصة؛ لأنها نقصت عن [درجة]<sup>(٣)</sup> الأفعال؛ لأنها لا تدل على الحدث<sup>(٤)</sup>، «ومّا» موصولة، والظاهر أنها مبتدأ وخبرها «دُو تَمَام»، «وَبَرَفِعَ» متعلق بيكتفى وهو مصدر فى معنى المفعول أي بمرفوع، «ومّا» الثانية موصولة أيضاً وصلتها سواه، وهى مبتدأ وخبرها «نَاقِصٌ». ثم قال<sup>(٥)</sup>:

(ص) ... وَالنَّقْصُ فِي \* فِتْيَةٍ لَيْسَ زَالَ دَائِمًا قُفِيَ

(ش) يعنى أنّ هذه الأفعال الثلاثة وهى «فِتْيَةٍ وَلَيْسَ وَزَالَ» لا تُستعمل إلا ناقصة أي غير مكثفية بالمرفوع، «فَالنَّقْصُ» مبتدأ وخبره «قُفِيَ»، أي تُبْع. «ودَائِمًا» حال من الضمير المستتر فى «قُفِيَ»، وفى «فِتْيَةٍ» متعلق بقفى أو بالنقص، «وَلَيْسَ وَزَالَ» معطوفان على حذف حرف العطف<sup>(٦)</sup> ثم قال:

(ص) وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ \* إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرِهِ

(ش) مراده بالعامل هنا كان وأخواتها، يعنى أنّ معمول الخبر لا يلى كان وأخواتها فلا تقول: كَانَ طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلًا.

فإذا كان المعمول<sup>(٧)</sup> ظرفاً أو مجروراً جاز أن يليها نحو: كَانَ عِنْدَكَ زَيْدٌ مُقِيمًا، وَكَانَ فِي الدَّارِ عَمَزُو نَجَالِسًا.

(١) فى ش «ولكونها لا تكتفى» التذكير والتأنيث جائز؛ لأن الضمير هنا يعود على الأفعال الناقصة.

(٢) فى ش «تسمى ناقصة» التذكير والتأنيث جائز.

وفى ت «يسمى ناقصاً» وهذا جائز.

ما بعد «ناقصاً» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) «درجة» تكملة من ش، ز، ك.

(٤) فى ظ «الحذف» تحريف.

(٥) فى ظ «قوله».

(٦) فى ش، ز، ك «العاطف» تحريف.

(٧) فى ظ «العامل» تحريف.

«وَالْعَامِلَ» مفعول «يَتَلَى» وفاعله «مَعْمُولُ الْخَبَرِ» /، «وظَرْفًا أَوْ خَوْفَ جَزْ» <sup>٤٧</sup> <sub>ب</sub> حالان من الضمير المستتر في «أَتَى»، وهو عائد على معمول الخبر، وأجاز «الكوفيون» أن يليها المعمول وهو غير ظرف ولا مجرور<sup>(١)</sup> مستدلين بقول الشاعر:

٢٨ - قَتَا فُذْ هَذَا جَوْنَ حَزَلٍ يُبِيرُهُمْ \* بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا<sup>(٢)</sup>

وهو عند «البصريين» مؤول بتقدير ضمير الشأن، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ اسْمًا أَوْ إِنِ وَقَعَ \* مُوْهِمٌ مَا اسْتَبَانَ إِلَهُ امْتَنَعَ

(ش) يعنى أنه إذا ورد من كلام العرب ما يوهم تقديم معمول خبر كان على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور<sup>(٣)</sup> تأول<sup>(٤)</sup> على أن ينوى في كان ضمير الشأن وهو اسمها، والجملة بعدها في موضع خبرها ففي كان من قوله<sup>(٥)</sup>: «بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ» ضمير الشأن وهو اسمها، «وَعَطِيَّةً» مبتدأ، «وَعَوْدًا» في موضع خبره، «وإِيَّاهُمْ» مفعول بعَوْدًا مقدم<sup>(٦)</sup> على المبتدأ، وقوله: «وَمُضْمَرُ الشَّأْنِ» مفعول «بَانَوِ» و«اسْمًا» منصوب على الحال من ضمير الشأن، «وإِنْ وَقَعَ» شرط «وَمُوْهِمٌ» فاعل بوقع، «وَمَا» موصولة أو مصدرية أو

(١) وقد ذكر هذا الخلاف ابن مالك في التسهيل ٥٦ والمرادى في شرحه ٣٠٤:١، وابن عقيل ٢٨٠:١ والأزهري في التصريح ١٨٩:١.

(٢) الشاهد للفرزدق، وروى في الديوان ١٨١:١.

قَتَا فُذْ دَرَا جَوْنَ تَخْلَفَ جَحَاشُهُمْ

بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا

وقد ورد هذا الشاهد في شرح ابن الناطم ١٣٨، وشرح المرادى ٣٠٤:١ وشرح ابن عقيل ٢٨١:١،

وشرح التصريح ١٩٠:١، والهمع ١١٨:١، والخزانة ٥٧:٤.

قَتَا فُذْ: جمع قَتَفَذَ. حيوان يُضْرَبُ به المثل في السرى.

هَذَا جَوْنَ: جمع هَذَا جَ وهو من يمشى مشية الشيخ أو مشية فيها ارتعاش.

(٣) في ظ «ولا مجرور».

(٤) في ز «يؤول».

(٥) في ز «قولهم».

(٦) في ظ «مقدما».

موصوفة<sup>(١)</sup> وصلتها أو صفتها استبان إلى آخره، «وَأَنَّ»<sup>(٢)</sup> وما بعدها مؤولة<sup>(٣)</sup> بمصدر وهو الفاعل باستبان، والرابط بين «ما» وصلتها أو صفتها الضمير في «أَنَّهُ» ثم قال: /

٤٨  
أ

(ص) وَلَقَدْ تَزَادَ كَانَ فِي حَشْوٍ كَمَا \* كَانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَ

(ش) فُهِمَ من قوله: «وَلَقَدْ تَزَادَ» قلة زيادتها بالنسبة إلى عدم الزيادة، وفُهِمَ من قوله: «كَانَ» أنها لا تزداد بلفظ الماضي، وأنه لا يُزَادُ<sup>(٤)</sup> غيرها من أخواتها وفُهِمَ من قوله: «فِي حَشْوٍ» أنها لا تزداد أولاً ولا آخراً، و«مَا» في قوله: «كَمَا» تعجبية، وهي تامة في موضع رفع بالابتداء، «وَأَصَحَّ» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر عائد على «ما»، و«عِلْمَ» مفعول «بَأَصَحَّ»<sup>(٥)</sup>، «فَكَانَ» على هذا زائدة بين «مَا» و«أَصَحَّ». ثم قال:

(ص) وَيَخَذُ قَوْلَهَا وَيُثْقَوْنَ الْحَبْرُ \* ...

(ش) يعنى أَنَّ العرب يحذفون كان، وفُهِمَ من قوله: «وَيُثْقَوْنَ الْحَبْرُ» أنها تُحَذَفُ مع اسمها، وَيَطْرِدُ حذفها في ثلاثة مواضع:

الأول: بعد «إِنْ» الشرطية.

الثاني: بعد «لَوْ».

الثالث: بعد «أَنَّ» المصدرية<sup>(٦)</sup>.

وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

(١) في ز «أو نكرة موصوفة».

(٢) في ز، ك «وَأَنَّهُ» وهي أدق، ذ «أَنَّهُ» وما بعدها مؤولة بمصدر، تقديره «امتناعه».

(٣) في ك «مؤول».

(٤) في الأصل «لا يزيد» تحريف.

(٥) في الأصل «مفعوله ما صح» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٦) في الأصل، ت «الموصولة» تحريف.

(ص) ... \* وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيرًا ذَا اسْتَهَرَ

(ش) فمثال حذفها بعد «إِنْ» قولهم<sup>(١)</sup>: «الْمَرْءُ مَقْتُولٌ بِمَا قَتَلَ بِهِ»<sup>(٢)</sup> إِنْ سَيْفًا فَسَيِّفٌ وَإِنْ خِنْجَرًا فَخِنْجَرٌ»<sup>(٣)</sup>. أى إن كان المقتول به سيفاً، ومثاله بعد «لَوْ» قوله - صلى الله عليه وسلم - : «احْفَظُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»<sup>(٤)</sup> أى ولو كان المحفوظ آية، وكذلك قول الشاعر:

٢٩ - لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ دُرَّ بَغْيٍ وَلَوْ مِلْكَاً \* جُنُودُهُ ضَاقَ عَنْهَا السَّهْلُ وَالْجَبَلُ<sup>(٥)</sup>

وفهم من قوله: اشتهر أن حذفها مع اسمها فى غير ما ذكر قليل، ومنه /  $\frac{٤٨}{ب}$  ما أنشده<sup>(٦)</sup> «سيبويه»:

٣٠ - مِنْ لَدَّ شَوْلًا فَإِلَى إِثْلَاثِهَا<sup>(٧)</sup>

أى «مِنْ لَدَّ أَنْ»<sup>(٨)</sup> كَأَنَّ شَوْلًا، فذا إشارة إلى الحذف، وهو مبتدأ، «وَاسْتَهَرَ» خبره، و«بَعْدَ» متعلق باشتهر، «وَكَثِيرًا»<sup>(٩)</sup> نعت لمصدر محذوف

(١) «قولهم» ساقطة من ز، ك.

(٢) «به» ساقط من ظ.

(٣) من أقوال العرب.

انظر الكتاب ١: ٣٥٨، وشرح ابن الناطم ١٤٢

(٤) نص هذا الحديث فى سنن الترمذى «بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»

وانظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١/ ١٣٨.

(٥) نسب هذا البيت لِيَعْنِىَ المنقرى فى شرح ابن الناطم ١٤١ وهو بلا نسبة فى: أوضح المسالك ١: ١٨٥،

وشرح المرادى ١: ٣٠٨، وشرح التصريح ١: ١٩٣، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢: ٦٥٨، وشرح

أبيات المغنى ٦: ٨١ وشرح الأشمونى ١: ٤٣٣.

(٦) فى ز «ما أنشد» تحريف.

(٧) يجرى هذا القول عند العرب مجرى المثل، ولا تعرف تتمته. انظر الكتاب ١: ٢٦٤، واللسان «لدن»

وشرح ابن الناطم ١٤٢ وشرح المرادى ١: ٣٠٩، وشرح ابن عقيل ١: ٢٩٥، وشرح التصريح ١: ١٩٤

وشرح الأشمونى ١: ٤٣٤.

شَوْلًا: هى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها.

إِثْلَاثِهَا: مصدر أثلت الناقة إذا تبعها ولدها.

(٨) «أَنْ» ساقطة من ز.

(٩) فى الأصل «وكثير» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

ويُحتمل أن يكون حالاً من الضمير المستتر في اشْتَهَرَ، ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) وَبَعْدَ أَنْ تَعْوِضَ مَا عَنْهَا اِزْكَبْ \* كَمِثْلِ أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ

(ش) يعنى أَنَّ «كان» تُحذف بعد «أَنْ» ويعوض عنها «مَا» وفِيهِم من قوله: تعويض «مَا» عنها أَنَّها لا يحذف اسمها معها، «وَتَعْوِضُ» مبتدأ وهو مضاف إلى «مَا» «وَازْكَبْ» خبره، «وَبَعْدَ وَعَنْهَا»<sup>(١)</sup> متعلقان بازْكَبْ<sup>(٢)</sup>. ومثُل بقوله: «أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ»، والتقدير: اقْتَرِبْ لِأَنَّ كُنْتَ بَرًّا<sup>(٣)</sup> فحذفت كان وعوض عنها «مَا» فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بها وحذفت لَأَمْ الجر؛ لِأَنَّ حذفها مع «أَنْ» مطرد، فأنت فى قوله: «أَمَّا أَنْتَ» اسم كان المحذوفة «وَبَرًّا» خبرها. ثم قال:

(ص) وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ \* تُحْذَفُ نُونٌ وَهُوَ حَذَفُ مَا الثَّرَمِ

(ش) إذا دخل الجازم على مضارع «كَانَ» وهو «يكون» سُكُنَتْ نونه وحذفت الواو لالتقاء الساكنين فتقول: لم يَكُنْ، ويجوز بعد ذلك أن تُحذف نونه لشبهها بحرف العلة ولكثرة الاستعمال فتقول: لَمْ يَكْ زَيْدٌ قَائِمًا.

ومذهب «يونس»<sup>(٤)</sup> / أنها تُحذف قبل المتحرك كالمثال المتقدم. وقب  $\frac{٤٩}{أ}$  الساكن كقوله:

(١) فى ظ «ومنها» تحريف.

(٢) فى ز، ظ «بتعويض» وهذا جائز أيضا.

(٣) فى الأصل، هـ «اقترِبْ لَأَنَّكَ بَرًّا».

خطأ من الناسخ، والصواب ما أثبت.

(٤) يونس بن حبيب الضبى: بارع فى النحو من أصحاب أبى عمرو بن العلاء، سمع من العرب، وروى عن سيبويه، له قياس فى النحو ومذاهب يتفرد بها سمع منه الكسائى والفراء، مات سنة ١٨٢ هـ. انظر ترجمته فى: بغية الوعاة ٢: ٣٦٥.

### ٣١ - لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهُ رَسْمٌ دَارٍ قَدْ تَعَفَّى بِالسَّرَارِ<sup>(١)</sup>

ومذهب «سيبويه» أنه لا يجوز حذفها قبل الساكن، وفُهِم من إطلاق الناظم أنه موافق لمذهب «يونس»<sup>(٢)</sup> لقوله<sup>(٣)</sup>: «وَهُوَ حَذَفٌ مَا التَّزِمَ»، أى لا يلزم حذفها بل هو جائز، «وَمِنْ مُضَارِعٍ» متعلق بتحذف، «وَلَكَّانَ» [متعلق]<sup>(٤)</sup> بمضارع «وَهُوَ حَذَفٌ» مبتدأ وخبره، و«مَا» نافية [وهى]<sup>(٥)</sup> وما بعدها صفة<sup>(٦)</sup> لحذف.



(١) الشاهد لحسيل بن عرفة.

انظر: اللسان «كون» والخصائص ٩٠:١ والهمع ١٢٢:١، وشرح الشواهد للعيني ٤٤٤:١ وروى صدر البيت فى الأصل، هـ، ز، ط، ك، ت «لَمْ يَكُ الْحَقُّ سِوَى أَنْ هَاجَهَا» والمثبت من ش أدق. (٢) مذهب سيبويه ومن تابعه أن هذه النون لا تحذف إذا وليها ساكن، فلا تقوله: «لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائِمًا» بل يشترط أن يكون بعدها متحرك، وأجاز يونس حذفها.

انظر الكتاب ٢٥:١، ٢٦٦، ٢٩٤/٢:١٤٠، ١٩٦، وشرح ابن الناظم ١٤٣ وشرح المرادى ٣١١:١ وشرح التصريح ١٩٦:١.

(٣) فى ش، ز، ط، ك، ت «وقوله».

(٤) «متعلق» تكملة من ز.

(٥) «وهى» تكملة من ش، ز، ط.

(٦) فى الأصل، هـ «صلة» تحريف من الناسخ.

## ( فصل فى (١) ما ولا ولات وإن (٢) )

### ( المشبهات بليس )

(ش) [ إنما فصل هذه الحروف (٣) من باب كان (٤) وإن كان عملها (٥) واحداً؛ لأن هذه أحرف (٦)، وتلك أفعال. ثم قال:

(ص) إِعْمَالٌ لَيْسَ أَعْمِلْتَ مَا دُونََ إِنْ \* مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنِ

(ش) «ما» النافية من الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال، فأصلها ألاّ تعمل ولذلك (٧) أهملها «بنو تميم» على الأصل، وأما أهل «الحجاز» فأعملوها عمل «لَيْسَ» (٨) لشبهها [بها] (٩) فى نفي الحال (١٠)، ولما كان عملها على خلاف الأصل شرطوا فى عملها أربعة شروط:

(١) «فصل فى» ساقط من ش، ز، ظ.

(٢) «ولات وإن» ساقط من ظ.

(٣) فى ش، ز، ك «الأحرف».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت. وإثباتها لازم.

(٥) فى ز، ظ، ت «عملها كلها».

(٦) فى ز، ك «حروف» وعبارتهما أدق.

(٧) فى الأصل «وكذلك» تحريف.

(٨) قال ابن النازم فى شرحه ١٤٥: «أَلْحَقَ أَهْلُ الْحِجَازِ «ما» النافية بليس فى العمل، إذا كانت مثلها فى المعنى، فرفعوا بها الاسم، ونصبوا الخبر نحو قوله تعالى فى سورة يوسف. آية: ٣١ (مَا هَذَا بَشَرًا) وأهملها التميميون، لعدم اختصاصها بالأسماء، وهو القياس» وانظر الكتاب ١: ٥٧.

(٩) «بها» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) فى ز، ظ «بها» فى النفى فى نفي الحال «وفى ك» بها فى النفى أى نفي الحال» زيادة غير لازمة.

الأول: أن لا تُراد بعدها «إن» وهو المُنبَّه عليه<sup>(١)</sup> بقوله: «ذَوْنِ إِنْ»<sup>(٢)</sup>

نحو: مَا إِنْ زَيْدٌ قَائِمٌ.

لأنَّ إِنْ لا تزداد بعد ليس فَبُعْدَتْ عَنْ الشَّيْءِ.

الثاني: بقاء النفي فلو بطل النفي لم تعمل نحو: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ. وهو

المُنْبَّه عليه بقوله: [مَعَ بَقَا النُّفْيِ]<sup>(٣)</sup>

[ الثالث: أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلو تقدم لم تعمل نحو: مَا

قَائِمٌ<sup>(٤)</sup> زَيْدٌ<sup>(٥)</sup> وهو المُنبَّه عليه بقوله: وَتَرْتِيبُ زَكْنٍ. أَيْ عُلِمَ<sup>(٦)</sup> / ٤٩ ب

والترتيب<sup>(٧)</sup> هو تقديم الاسم على الخبر.

الرابع: أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير ظرف أو مجرور،

فلو كان ظرفاً أو مجروراً جاز التقديم، وهو المُنبَّه عليه بقوله:

(ص) وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٌ كَمَا \* بِي أَنْتَ مَعْنِيًا - أَجَاَزَ الْعُلَمَاءُ

(ش) يعنى أنَّ معمول الخبر إذا كان ظرفاً أو مجروراً جاز تقديمه على

اسمها لتوسيعهم في الظروف والمجرورات نحو: مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ جَالِسًا. وَمَا

عِنْدَكَ عَمْرُو مُقِيمًا. وفهم منه أنه إذا كان غير ظرف أو مجرور امتنع تقديمه

فلا يجوز النصب بعد تقدمه<sup>(٨)</sup> نحو: مَا طَعَامُكَ زَيْدٌ آكِلٌ.

(١) في ش، ظ «المشار إليه».

(٢) قال ابن مالك في التسهيل ٥٦ «إن» زائدة كافة لا نافية خلافاً للكوفيين.

(٣) «مع بقاء النفي» تكملة من ز، ظ، ت.

(٤) في ظ «مَا قَائِمًا زَيْدٌ» هنا «ما» عاملة، وهو مخالف للشرط الذي ذكره.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ت «أى علم الترتيب».

(٧) «والترتيب» مكررة في الأصل سهواً من الناسخ.

(٨) في ش، ز، ظ «تقديمه».

وهذا هو الشرط الرابع، فمثال ما توفرت فيه الشروط: مَا زَيْدٌ قَائِمًا وبهذه اللغة جاء القرآن<sup>(١)</sup>، وهو<sup>(٢)</sup> قوله - تعالى -: (مَا هَذَا بَشَرًا)<sup>(٣)</sup>. و (مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ)<sup>(٤)</sup>.

فقوله: «إِعْمَالَ لَيْسَ». إعمال منصوب على المصدر «بَأَعْمِلْتُ»، ودُونَ متعلق بأعملت، «وَسَبَقَ حَرْفَ جَزْ» مفعول مقدم بأجاز، «وَبَيَّ» في المثال متعلق بمَعِينًا، فهو مجرور معمول للخبر. ثم قال:

(ص) وَرَفَعَ مَعْطُوفٌ بَلَكِنْ أَوْ يَبْلُ \* مِنْ بَعْدِ مُنْصَرِبٍ بِمَا الزَّمَّ حَيْثُ حَلَّ<sup>(٥)</sup>

(ش) يعنى أَنَّ المَعْطُوفَ بَلَكِنْ أَوْ يَبْلُ على المنصوب «بِمَا»<sup>(٦)</sup> يلزم رفعه؛ لأنَّ المَعْطُوفَ بهما<sup>(٧)</sup> / موجب، و«مَا» لا تعمل في الموجب، فتقول: مَا زَيْدٌ قَائِمًا لَكِنْ قَاعِدٌ، وَمَا عَمَّرُوا مُنْطَلِقًا بَلْ مُقِيمٌ، وَتَجَوَّزَ فِي تَسْمِيَةِ مَا بَعْدَ «بَلْ وَلَكِنْ» مَعْطُوفًا، وَإِنَّمَا هُوَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ: لَكِنْ هُوَ قَاعِدٌ وَبَلْ هُوَ مُقِيمٌ. وَفَهُم مِّن تَخْصِيصِهِ الْعَطْفَ «بَلَكِنْ وَيَبْلُ»<sup>(٨)</sup>، أَنَّ الْعَطْفَ إِذَا<sup>(٩)</sup> كَانَ بِغَيْرِهِمَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ يَنْصَبُ الْمَعْطُوفُ. «فَرَفَعَ» مَفْعُولٌ مُّقَدِّمٌ بِالزَّمِّ وَهُوَ مُصَدَّرٌ مُضَافٌ إِلَى مَعْطُوفٍ<sup>(١٠)</sup>، «وَالْبَاءُ» فِي «بَلَكِنْ وَيَبْلُ»

(١) في ش «القرآن العظيم».

(٢) في ش، ز، ظ، ك «نحو».

(٣) سورة يوسف آية: ٣١ «ما» في هذه الآية عاملة عمل «ليس»، وذلك في لغة أهل الحجاز، أما بنو تميم فأهملوها ولذلك يرفعون «بشر» إلا من عرف منهم كيف هي في القرآن.

(٤) سورة المجادلة. آية: ٢.

(٥) في الأصل «كمل» تحريف.

(٦) في الأصل، هـ، ز، ت «بما». وهو الصواب، وفي عداها «بما» تحريف.

(٧) في ت «بها» تحريف.

(٨) في ز «أو بل».

(٩) في ز، ك «إن».

(١٠) في ش، ظ «المفعول» تحريف.

متعلق<sup>(١)</sup> بمعطوف «وَمِنْ بَعْدِ» كذلك، ويجوز أن يكون متعلقاً بالزم أو برفع،  
«وَحَيْثُ متعلقة بالزم، والتقدير: والزم رفع المعطوف ولكن أو ببل بعد  
المنصوب بما، حيث جاء. ثم قال:

(ص) وَيَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرَّ الْبَاءِ الْحَبَزُ \* وَيَعْدَ لَا وَنَفِي كَانَ قَدْ يُجَزَّ

(ش) يعنى أن باء الجر تدخل على خبر «مَا» وخبر «لَيْسَ» فتجرهما نحو قوله -  
تعالى - (٢): (وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ) (٣) و (أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ) (٤).

وهو كثير، وهذه الباء زائدة لتوكيد النفي، وتزاد أيضاً الباء للتوكيد فى  
خبر «لا» نحو قوله:

٣٢ - فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا دُفْعَ شَفَاعَةٍ \* يَمْثُلْنَ لَيْلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ (٥)

وفى خبر «كان» المنفية كقوله:

٣٣ - وَإِنْ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى السَّيِّئِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ (٦) / ب

وفهم من قوله: «قَدْ يُجَرَّ». أن زيادتها (٧) فى هذين المثالين الأخيرين قليل

(١) فى الأصل، ش «متعلقان».

(٢) «قوله تعالى» ساقط من ش، ز، ط، ك.

(٣) سورة إبراهيم. آية: ٢٠

(٤) سورة الزمر. آية: ٣٦.

(٥) الشاهد لسواد بن قارب.

انظر شرح الناظم ١٤٨ وشرح المرادى ٣١٦:١ وشرح ابن عقيل ٣١٠:١ وشرح التصريح ٢٠١:١

وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٣٥:٢ ومعجم شواهد العربية ٥٨:١.

ورد عجز البيت فى الأصل «وَيَمْثُلْنَ لَيْلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ»

فتيلاً: الحيط الرقيق الذى يكون فى شق النواة.

(٦) الشاهد للشنفرى الأزدى.

انظر: لامية العرب ٣١ وشرح ابن الناظم ١٤٩ وشرح المرادى ٣١٧:١ وشرح ابن عقيل ٣١٠:١

وشرح التصريح ٢٠٢:١ وشرح الشواهد للمغنى للسيوطى ٨٣٥:٢، وأعجب العجب فى شرح لامية

العرب ٤٤.

(٧) فى ظ «زيادتهما» تحريف.

«والباء» فاعل بجر وقصرها ضرورة، «والحَبَرُ» مفعول بـجَرَّ<sup>(١)</sup>، وفي «يُجَرَّ» آخر البيت مضمير مستتر عائد على الخبر المتقدم. [فإن قلت: كيف يصح أن يعود على الخبر المتقدم]<sup>(٢)</sup> وهو غيره؛ لأنَّ الخبر المتقدم خبر «مَا» أو «لَيْسَ»<sup>(٣)</sup> والضمير في يجر عائد في المعنى على خبر لا، أو كان المنفية فلم يتحدا معنى؟ قلت: هو مما يفسر<sup>(٤)</sup> لفظاً لا معنى كقولهم: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَنِصْفُهُ، ثم قال:

(ص) فِي التَّكْرَارِ أَغْمَلْتُ<sup>(٥)</sup> كَلَيْسَ لَا \* وَقَدْ تَلَى لَاتٍ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ

(ش) يعني أنَّ «لا» النافية أعملت إعمال<sup>(٦)</sup> «لَيْسَ» فترفع الاسم<sup>(٧)</sup> وتنصب الخبر، لكن بشرط أن يكون اسمها نكرة، فتقول: لَا رَجُلٌ قَائِمًا. ومنه قوله:

٣٤ - تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيًا \* وَلَا وَزَرَ يَمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيًا<sup>(٨)</sup>

(١) «يَجَرُّ» ساقطة من ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ش «خبر ما وليس» تحريف.

وفي ز، ك «أو خبر ما وليس» خطأ من الناسخ.

(٤) في ز، ظ، ت «يفسره».

(٥) في الأصل «أعمل» تحريف. وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقيّة النسخ.

(٦) في ز، ك «عمل».

«لا» تعمل عمل «ليس» بشروط ثلاثة:

الأول: أن يكون الاسم والخبر نكرتين وليس الاسم فقط كما ذكر الشارح.

الثاني: أن لا يتقدم خبرها على اسمها فلا يقول: لَا قَائِمًا رَجُلٌ.

الثالث: ألا ينتقض النفي بإلا، فلا تقول «لَا رَجُلٌ إِلَّا أَفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ».

(٧) «الاسم» ساقطة من ت.

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو

انظر شرح ابن الناظم ١٥٠، وشرح المرادى ٣١٨:١، وشرح ابن عقيل ٣١٣:١، وشرح التصريح

١٩٩:١، والهمع ١٢٥:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٦١٢:٢، وهامش الخزانة ١٠٢:٢.

تَعَزَّى: أمر من التعزى، وأصله من العزاء وهو التصبر والتسلى.

وَزَرَ: ملجأ.

وقوله: «[وقد]<sup>(١)</sup> تلى لَأَتَّ وَإِنْ ذَا الْعَمَلِ» يعنى أَنَّ «لَأَتَّ» «وَإِنْ» النافية مثل «ليس» يرفعان الاسم وينصبان الخبر، «فلات» مركبة من «لا» النافية وتاء التانيث مفتوحة<sup>(٢)</sup>. وفُهِم من قوله: «وَقَدْ تَلَى» أَنَّ ذلك قليل<sup>(٣)</sup> وفُهِم من إطلاقه أيضاً أنَّهما لا يختصان بالعمل فى النكرة «كلا» فمن إعمال «إن» فى النكرة قولهم: «وَإِنْ أَحَدٌ / خَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ»<sup>(٤)</sup> ومن إعمالها فى ٥١ المعرفة قوله:

٣٥ - إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ \* إِلَّا عَلَى أَضْعَفِ الْمُجَانِينِ<sup>(٥)</sup>

وأما «لات» فلا تعمل إلا فى الحين على ما سيأتى، «فلا» مفعول ما لم يسم فاعله بأعملت، «وفى النُّكْرَاتِ»<sup>(٦)</sup> متعلق بأعملت<sup>(٧)</sup>، و«كَأَيِّسَ» نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: أعملت لا فى النكرات إعمالاً كإعمال ليس، «ولَأَتَّ» فاعل بتلى، «وَإِنْ» معطوف عليه، «وَذَا

(١) «وقد» تكملة من ز، ظ، ت.

(٢) «مفتوحة» ساقطة من ش، ز، ك.

(٣) ما بعد «مفتوحة» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) فى الأصل، هـ، ز «خير».

قال المرادى ٣٢٠:١ «وأما إِنْ فأجاز إعمالها إعمال» ليس» الكسائى وأكثر الكوفيين، وطائفة من

البصريين، ومنعه جمهور البصريين، واختلف عن سيبويه والمبرد، والصحيح الإعمال».

انظر الخلاف فى إعمال «إِنْ» عمل «أَيِّسَ».

شرح ابن عقيل ٣١٧:١، وشرح التصريح ٢٠١:١.

(٥) أنشده الكسائى ولم يعزه إلى أحد.

وروى عجز البيت فى صور مختلفة الأولى كما وردت فى الأصل والثانية:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ \* إِلَّا عَلَى جِزْبِ الْمَلَأَعِينِ

والثالثة:

إِنْ هُوَ مُسْتَوِلِيًّا عَلَى أَحَدٍ \* إِلَّا عَلَى جِزْبِ الْمُنَاجِسِ

انظر شرح ابن الناطم ١٥٢ وشرح المرادى ٣٢١:١ وشرح ابن عقيل ٣١٧:١ وشرح التصريح ٢٠١:١

والهمع ١٢٥:١، وشرح الأشموني ٢٥٥:١.

(٦) فى ز «النكرة» تحريف.

(٧) «وفى النكرات متعلق بأعملت» ساقط من ك.

الْعَمَلُ مفعول «وَذَا» إشارة إلى عمل «لَيْسَ»، «وَالْعَمَلُ» نعت لذا. ثم قال:  
 (ص) وَمَا لِلَّاتِ فِي سِوَى حِينٍ عَمَلٌ \* وَحَذَفَ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلٌّ  
 (ش) يعنى أنَّ «لَاتَ» لا تعمل إلا في الحين وهو اسم الزمان فلا يُقال:  
 لَاتَ زَيْدٌ قَائِمًا، بل يُقال: لَاتَ حِينَ خُرُوجِ، وَلَاتَ وَقْتُ قِتَالٍ<sup>(١)</sup>.

ومنه قوله - تعالى -<sup>(٢)</sup>: (وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ)<sup>(٣)</sup>

وقوله: «وَحَذَفَ ذِي الرُّفْعِ فَشَا وَالْعَكْسُ قَلٌّ»<sup>(٤)</sup>، يعنى أنَّ حذف المرفوع  
 وهو اسمها فاش أى كثير، وعكسه وهو<sup>(٥)</sup> حذف المنصوب وهو خبرها  
 قليل. وفهم منه أنه لا يجوز إثباتهما معاً، فمِنْ حَذَفِ اسمها:

وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ، وَمِنْ حَذَفِ خبرها قوله: وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ [برفع  
 حين]<sup>(٦)</sup> وهى قراءة شاذة<sup>(٧)</sup>، وتقدير الخبر «لَهُمْ»، «وَعَمَلٌ» مبتدأ وخبره  
 لِلَّاتِ، «وَفِي سِوَى» فى موضع الحال / على أنه نعت لعمل قدم عليه أو ب ٥١  
 متعلق بعمل.

(١) فى ز، ظ «وَلَاتَ حِينَ قِتَالٍ».

(٢) فى ش، ز «عز وجل».

(٣) سورة ص. آية: ٣.

(٤) من «يعنى أن لات» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) «وهو» ساقط من ز.

(٦) «رفع حين» تكملة من ز، ظ، ت.

(٧) وهى قراءة عيسى بن عمر، وأبو السمال.

انظر معانى الأخفش ٤٥٣: ٢، والبحر ٣٨٣: ٧، ومعجم القراءات القرآنية ٢٥٥: ٥، وشرح التصريح  
 ٢٠٠: ١، والهمع ١٢٤: ٢.

## ( أفعال المقاربة )

(ش) أفعال هذا الباب على ثلاثة أقسام:

قسم لمقاربة الفعل، وقسم لرجائه، وقسم للشروع فيه.

وسميت كلها أفعال المقاربة تغليباً، فالذى لمقاربة الفعل: «كَادَ وَكَزَبَ وَأَوْشَكَ»، والذى للرجاء «عَسَى وَخَلَوَلَقَ وَحَرَى»، والذى للشروع «جَعَلَ وَأَخَذَ وَطَفِقَ وَعَلِقَ وَأَنْشَأَ»<sup>(١)</sup>. وقد أشار إلى القسم<sup>(٢)</sup> الأول والثاني بقوله:

(ص) كَكَانَ كَادَ وَعَسَى ... \* ...

(ش) يعنى أن «كَادَ وَعَسَى» مثل كان فى كونها ترفع الاسم وتنصب الخبر، إلا أن خبر «كَادَ وَعَسَى» لا يكون فى الغالب إلا فعلاً مضارعاً، وقد<sup>(٣)</sup> نبه على ذلك بقوله:

(ص) ... لَكِنْ لَدَز \* غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرِ

(ش) ومما جاء فيه الخبر غير مضارع<sup>(٤)</sup> على وجه الدور قوله:

٣٦ - فَأُبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كَذْتُ آيِبًا  
[ وَكَمْ يَنْلِيهَا فَارْقُشَهَا وَهَى تَضْفِرُ<sup>(٥)</sup> ]

(١) «وأنشأ» ساقطة من ش، ك.

(٢) «القسم» ساقطة من ش.

(٣) «وقد» ساقطة من ظ.

(٤) فى ش، ز، ك «مضارع لهذين» أكملت عبارة الألفية.

(٥) البيت لتأبط شراً «ثابت بن جابر بن سفيان».

ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

كذا روى فى ديوانه ص ٩١، والخصائص ٣٩٢:١، وشرح ابن الناطم ١٥٤، وشرح الماردى ٣٢٥:١، وشرح ابن عقيل ٣٢٥:١، وشرح التصريح ٢٠٣:١، ومعجم شواهد النحو ٧٢ =

وقولهم في المثل: «عَسَى الْغَوِيُّ أَبُو سَا»<sup>(١)</sup>

«وَكَاذَ» مبتدأ وخبره «كَكَانَ»، «وَعَسَى» معطوف على «كَكَادَ»، «وَعَيَّرَ» مُضَارِعٌ فاعل بَنَدَرَ، ومعنى نَدَرَ: قل، «وَلِيَهْدِيَنِ» متعلق بَنَدَرَ، «وَعَيَّرَ» حال ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة». ويجوز ضبط «عَيَّرَ» بالفتح على أن يكون حالاً «وَعَيَّرَ» هو الفاعل بندر، إلا أن من هذا الوجه صاحب الحال [نكرة محضة وهو قليل<sup>(٢)</sup> وسوَّغ ذلك تأخير صاحب الحال]<sup>(٣)</sup> وهو «عَيَّرَ». ثم قال:

٥٢  
أ

(ص) وَكَوْنُهُ يَذُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى \* نَزَزَ / ...

(ش) يعني: أن اقتران المضارع الواقع خبراً «لَعَسَى» بِأَنْ كثير<sup>(٤)</sup> كقوله - تعالى -<sup>(٥)</sup>: «عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ»<sup>(٦)</sup>

وخلوه منها قليل كقول الشاعر:

= وفي رواية «لم أك أئباً».

قال ابن جنى: «هكذا صحة رواية هذا البيت، فأما رواية من لا يضبطه، وما كنت أئباً، ولم أك أئباً، فليعده عن ضبطه، ومعناه فأبت وما كدت أعوب، فأما «كنت» فلا وجه لها في هذا الموضع. أئبٌ: رجعت، فُهم: اسم قبيلة تأبط شرا. <sup>(١)</sup> ورد هذا المثل في الكتاب ٥١: ١، ٥٩، ١٥٨: ٣، وشرح التصريح ٢٠٣: ١، وفصل المقال ٤٢٤، وجهزة الأمثال ٥٠: ٢، والمستقصى ١٦١: ٢. الغوير: تصغير غار. أبوسا: جمع بؤس وهو العذاب والشدة. كما أن هذا المثل ورد في الأبيات التي ذكرها ابن مالك في شرح الكافية في هذا الباب قال ٤٤٩: ١ نحو:

«عسيت صائماً ونقلاً \* عَسَى الْغَوِيُّ أَبُو سَا» تمثلاً

<sup>(٢)</sup> «وهو قليل» ساقط من ش.

<sup>(٣)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

<sup>(٤)</sup> في الأصل، ت «كثيراً».

<sup>(٥)</sup> «تعالى» ساقطة من ت.

<sup>(٦)</sup> سورة التوبة. آية: ١٠٢.

٣٧ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أُنْسِيَتْ فِيهِ \* يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرْجٌ قَرِيبٌ<sup>(١)</sup>

ثم قال:

... \* ... وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا

(ش) يعنى أَنَّ القليل فى «عَسَى» وهو خلّوه من أن، هو الكثير فى «كَادَ»  
نحو قوله - عز وجلّ -: (وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ)<sup>(٢)</sup>

والكثير فى «عَسَى» وهو اقترانه بأن، هو القليل «فى كَادَ» نحو قوله:

٣٨ - قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا<sup>(٣)</sup>

«وَكَوْنُهُ»<sup>(٤)</sup> مبتدأ، «وَيُدُونُ» متعلق به وكذلك<sup>(٥)</sup> بَعْدُ وَنَزُّرُ خبر المبتدأ،  
«وَكَادَ» مبتدأ، «وَالْأَمْرُ» مبتدأ ثان وخبره عَكْسٌ، والجملة خبر المبتدأ الأول.  
ثم قال:

(ص) وَكَعَسَى حَزَى ... \* ....

(١) الشاهد لَهْدِيَّة بن تَحْشَرَم العذرى.

انظر ديوانه ص ٥٩، والكتاب ١٥٩:٣، وشرح المفضل ١١٧:٧، ١٢١ وشرح المراتى ٣٢٦:١،  
وشرح ابن عقيل ٣٢٧:١ وشرح التصريح ٢٠٦:١ وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٤٣:١. والخزانة  
٢٢٧:١ / ٣٨٣:٢ / ٥٧٢:٣، ٦٤٩، وفهرس شواهد سيبويه ٦٥.

(٢) سورة البقرة. آية: ٧١.

(٣) الزجر لرؤبة بن العجاج.

وقبله:

«رُبَّ عَفَاةٍ الدُّهُرُ فَأَمَّحَا»

انظر ملحقات ديوانه ٧٢ والكتاب ١٦٠:٣ والمقتضب ٧٥:٣ وشرح المفضل ١٢١:٧ وشرح المراتى  
٣٢٧:١، والخزانة ١٥٠:٢ / ٩:٤.

فى ش، ز «قد كاد من طول البلى أن يمحصا» تحريف.

وفى ظ «قد كان من طول البلى أن يمحصا» تحريف.

البلى: بكسر الباء من بلى بلى إذا دَرَسَ.

يمحصا: ينمحي ويذهب.

(٤) فى ز، ك «وقوله وكونه».

(٥) فى ظ «وكذاك».

(ش) يعنى أَنَّ «حَرَى» مثل «عَسَى» فى المعنى الذى<sup>(١)</sup> هو الرجاء. قيل: ولم يذكر «حَرَى» فى هذا الباب غيره<sup>(٢)</sup>.

ثم قال<sup>(٣)</sup>:

(ص) ... وَلَكِنْ جُعِلَ \* خَبَرُهَا حَتْمًا بِأَنْ مُتَّصِلًا

(ش) يعنى أَنَّ «حَرَى» وإن كانت بمعنى «عَسَى» فهى مخالفة لها فى الاستعمال بلزوم خبرها أن. «فَحَرَى» مبتدأ خبره «كَعَسَى»، «وَحَبَرُهَا» مرفوع «بِجُعِلَ»، و«مُتَّصِلًا» مفعول ثان بجعلها، «وَحَتْمًا» حال من الضمير المستتر فى متصلها أو نعت لمصدر محذوف، والتقدير: اتَّصَالَ حَتْمًا. أى واجباً. ثم  
قال: /

(ص) وَالزُّمُوا اخْلُوقْ أَنْ مِثْلَ حَرَى \* ....

(ش) يعنى أَنَّ «اخْلُوقْ» لا يُستعمل خبرها إلا مقروناً بأن فهى إذاً مثل «حَرَى»، إلا أنه لم يُبَيَّنْ على أنها شبيهة فى المعنى «بَعَسَى»، كما نبّه على<sup>(٤)</sup> «حَرَى»، وقد تقدم أنها من باب «عَسَى» فتقول: اخْلُوقْ زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ، ولا يجوز يفعل. وقوله: «وَالزُّمُوا» يعنى<sup>(٥)</sup> العرب، «واخْلُوقْ» مفعول أول بالزُّمُوا، «وَأَنْ» مفعول ثان ويجوز العكس، «ومِثْلَ» منصوب على الحال من اخْلُوقْ. ثم قال:

<sup>(١)</sup> «الذى» ساقطة من ظ.

<sup>(٢)</sup> سبق ابن مالك فى ذكر «حَرَى» ابن طريف والسرُّقُشيطى.

ذكر ذلك السيوطى فى الهمع ١٣٣:٢ حيث قال:

«وزاد ابن مالك فيها «حَرَى» للترجى. قال أبو حيان والمحفوظ أَنَّ حَرَى اسم منون لا يثنى ولا يجمع قال ثعلب: أنت حَرَى من ذلك. أى حقيق وخليق، قال ابن قاسم: ولكن ابن مالك ثقة. قلت: ظاهر كلامهما أنه منفرد بذلك وليس كذلك. فقد سبقه إلى عدها ابن طريف والسرُّقُشيطى.

<sup>(٣)</sup> فى ش، ظ «وقوله».

<sup>(٤)</sup> فى ظ «فى».

<sup>(٥)</sup> فى ظ، ك «أى».

(ص) ... \* وَبَعْدَ أَوْشَكَ انْتِفَا<sup>(١)</sup> أَنْ نَزُرَا

(ش) يعنى أَنَّ خلَوَ خبر<sup>(٢)</sup> «أَوْشَكَ» من أن قليل، فهى فى ذلك «كَعَسَى» فى الاستعمال لا فى المعنى، فإن «عَسَى» للرجاء، «وَأَوْشَكَ» للمقاربة كما تقدم، «وَانْتِفَا» مبتدأ خبره «نَزُرَا»، «وَبَعْدَ» متعلق بَنَزَرَ أو بَانْتِفَا. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبًا \* ...

(ش) يعنى أَنَّ الأكثر فى خبر «كَرَبَ» تجرده<sup>(٣)</sup> من «أَنْ» وقد يقترب بها قليلا. كقوله:

(٣٩ - ....) \* وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْتَاظُهَا أَنْ تَقْطَعَا<sup>(٤)</sup>

وأشار بقوله فى<sup>(٥)</sup> الأصح إلى مخالفة «سيبويه» فإنه لم يذكر فيها غير التجريد<sup>(٦)</sup> من أَنْ، ويُقال كَرَبَ بفتح الراء وكسرهما<sup>(٧)</sup>، والأول أفصح «وَمِثْلُ كَادَ» مبتدأ «وَكَرَبَ» [خبره]<sup>(٨)</sup> ويجوز العكس، «وفى الأصح» متعلق «بِمِثْلُ» ثم قال:

(ص) ... \* وَتَزُكُّ أَنْ مَعَ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا

(١) فى الأصل «أَنْ تَفَا» تحريف من الناسخ.

(٢) «خبر» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش «تجريدة».

(٤) الشاهد لأبى زيد الأسلمى.

وصدر البيت «سَقَاها دُؤُو الْأَخْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظُّلَمَا»

انظر: شرح المراءى ٣٢٩:١، وشرح ابن عقيل ٣٣٥:١ وشرح التصريح ٢٠٧:١، وشرح الشواهد

للمعنى ٢٦٢:١.

دُؤُو الْأَخْلَامِ: أصحاب العقول، ويروى «دُؤُو الْأَرْحَامِ». وهو الأقارب من جهة النساء.

سَجَلًا: الدلو ما دام فيها الماء قليلاً كان أو كثيراً وجمعه سجال.

(٥) فى ظ «على» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى ظ «التجريدة».

قال سيبويه «وأما كاد فإنهم لا يذكرون فيها أَنَّ وكذلك كرب يفعل».

الكتاب ١٥٩:٣.

(٧) فى ظ «وكرب بكسرهما».

(٨) «خبره» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(ش) يعنى أنَّ الأفعال / الدالة على الشروع لا يقترن خبرها بأن، لأنها <sup>٥٣</sup>/<sub>أ</sub> دالة على الحال، وأن للاستقبال فتنافيا، «وَتَرَكُ أَنْ» [مبتدأ]<sup>(١)</sup> وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَوَجِبَ» خبره، وَمَعَ [ذى]<sup>(٢)</sup> متعلق بترك ثم مثل بخمسة أمثلة من أفعال الشروع وجميعها بمعنى واحد فقال:

(ص) كَأَنشَأَ السَّائِقُ يَخْدُو وَطْفِقَ \* كَذَا جَعَلْتُ وَأَخَذْتُ وَعَلِقَ

(ش) «فَأَنْشَأَ» فعل ماض دال على الإنشاء، «والسَّائِقُ» اسمها وهو الذى يسوق الإبل أى يقدمها، «ويخدو» في موضع خبرها، «وطْفِقَ» معطوف على أَنْشَأَ، ويُقال «طَفَقَ» بفتح الفاء، «وطْفِقَ» بالفاء المكسورة<sup>(٣)</sup> وطْفِقَ بالباء<sup>(٤)</sup> وهى مكسورة<sup>(٥)</sup>، وفُهِمَ من إتيانه بكاف التشبيه مع «أَنْشَأَ» عدم الحصر، فإنه زاد فى التسهيل<sup>(٦)</sup> عليها «هَبْ وَقَامَ». ثم قال:

(ص) وَاسْتَعْمِلُوا مُضَارِعًا لَأَوْشَكَا \* وَكَادَ لَا غَيْرُ وَزَادُوا مُوْشِكَا

(ش) أفعال<sup>(٧)</sup> هذا الباب كلها لا تتصرف، بل تلزم لفظ الماضى كما نطق بها<sup>(٨)</sup> الناظم «إِلَّا كَادَ وَأَوْشَكَ». أما «كَادَ» فيستعمل منها المضارع [نحو: قوله - تعالى -<sup>(٩)</sup>: (يَكَادُ سَنَآ يَرْقِقُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)<sup>(١٠)</sup>

وأما «أَوْشَكَ» فيستعمل منها المضارع<sup>(١١)</sup> كقوله:

(١) «مبتدأ» تكملة من ش، ز، ظ، ت.

(٢) «ذى» تكملة من ز، ك.

(٣) «وطفق بالفاء المكسورة» ساقط من ظ.

(٤) فى ظ «وطبق بالباء المكسورة».

(٥) ما بعد «المكسورة» إلى هنا ساقط من ش، ت.

(٦) انظر التسهيل ٥٩.

(٧) فى ت «يعنى أفعال».

(٨) فى ظ «به».

(٩) «قوله تعالى» ساقطة من ش، ظ.

(١٠) سورة النور. آية: ٤٣.

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

٤٠ - يُوْشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ \* فِي بَغْضِ غِرَاتِهِ يُؤَافِقُهَا<sup>(١)</sup>

ويستعمل أيضاً منه اسم الفاعل، وإليه أشار بقوله: «وَزَادُوا مُوْشِكًا»، ومنه قوله:

٤١ - فَمُوْشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَا \* خِلَافَ الْأُنَيْسِ وَحُوشًا يَبَابَا<sup>(٢)</sup>

وقوله: «وَأَسْتَعْمَلُوا» يعنى / العرب<sup>(٣)</sup>، «وَكَادَ» معطوف على أَوْشِكُ، <sup>٥٣</sup>ب «وَلَا» عاطفة عطفت «غَيْرَ» على «أَوْشِكُ وَكَادَ»، لكنها بُيِّتَتْ على الضم لقطعها عن الإضافة. والتقدير: لَأَوْشِكُ وَكَادَ لَا غَيْرَهُمَا<sup>(٤)</sup> ثم قال:

(ص) بَعْدَ عَسَى اخْلَوْلَقَ أَوْشِكُ قَدْ يَرُدُّ \* غِنَى بِأَنْ يَفْعَلَ عَنْ ثَانٍ فَقَدْ

(ش) يعنى أَنَّ هذه الأفعال الثلاثة وهى «عَسَى وَاخْلَوْلَقَ وَأَوْشِكُ»، تسند<sup>(٥)</sup> «لَأَنْ يَفْعَلَ»، وتستغنى به عن ثان الجرائن وتكون حينئذ أفعالاً لازمة تكتفى بالفاعل<sup>(٦)</sup> فتقول: عَسَى أَنْ يَقُومَ [زَيْدٌ]<sup>(٧)</sup>، وَاخْلَوْلَقَ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ

(١) الشاهد لأمية بن أبى الصلت.

انظر الكتاب ١٦١:٣، وشرح المفصل ١٢٦:٧، والمقرب ٩٨:١، وشرح ابن الناظم ١٥٨، وشرح المرادى ٣٢٨:١، وشرح ابن عقيل ٣٣٣:١ وشرح التصريح ٢٠٨:١.

وروى الشطر الثانى فى الأصل، ت «فِي بَغْضِ غِرَاتِهِ يُؤَافِقُهَا»

منيته: المنية الموت، غراته: جمع غرة وهى الغفلة، يوافقها: يصيبها.

(٢) الشاهد نسب إلى أبى سهم الهذلى فى شرح الشواهد للعينى ٢٦٤:١ ولأسامة بن الحارث الهذلى فى شرح أشعار الهذليين ١٢٩٣:٣، وبلا نسبة فى شرح ابن الناظم ١٥٩، وشرح ابن عقيل ٣٣٨:١، والهمع ١٢٩:١.

الأنيس: الموائس وكل م يؤنس به فهو أنيس، يقال: بالدار أنيس أى أحد.

وحوشا: جمع وحش وهو القفر، يقال: بلد وحش كما يقال: بلد قفر.

يبابا: اليباب عند العرب الذى ليس فيه أحد.

(٣) فى ش «وَأَسْتَعْمَلُوا مضارعاً لأَوْشِكُ أى العرب».

وفى ك «وَأَسْتَعْمَلُوا أى العرب».

(٤) فى ز، ظ، ت «لَا لغيرهما».

(٥) فى هـ «تستند» تحريف.

(٦) فى ز «بالفعل» تحريف من الناسخ.

(٧) «زيد» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

وفى هـ، ز، ك «عسى أن تقوم هند» المثال صحيح.

وَأَوْشَكَ أَنْ تَقُومَ هِنْدُ. ومنه قوله - عز وجل -: (وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ)<sup>(١)</sup>

وقد فى قوله: «قَدْ»<sup>(٢)</sup> يَرِدُ للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، «واخْلَوْلَقْ وَأَوْشَكَ» معطوفان على «عَسَى» على حذف العاطف، وينبغى أن ينطق بعد الشين من أوشك بقاف مشددة؛ لأن الكاف من أوشك مدغمة فى القاف بعد قلبه<sup>(٣)</sup> قافاً لأجل استقامة الوزن<sup>(٤)</sup>، «وَعَسَى» فاعل بيرد، «وبأن» متعلق بغنى؛ لأنه مصدر، وكذلك «عَنْ»، وبعده فى أول البيت متعلق<sup>(٥)</sup> بيرد. ثم قال:

(ص) وَجَرَدَنْ عَسَى أَوْ اِزْلَغَ مُضْمَرًا \* يَهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا

(ش) يعنى أَنَّ «عَسَى» / إذا ذكر قبلها اسم جاز أن تُجَرَّدَ من الضمير <sup>٥٤</sup><sub>أ</sub> وتسند إلى «أَنْ يَفْعَلْ»، وجاز أن تَرْفَعَ ضَمِيرًا يعود على الاسم السابق ويظهر أثر الاستعمالين فى التأنيث والتثنية والجمع فتقول على الاستعمال الأول:

هِنْدُ عَسَى أَنْ تَفْعَلَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَى أَنْ يَفْعَلَا، وَالزَّيْدُونَ عَسَى أَنْ يَفْعَلُوا<sup>(٦)</sup>.

وعلى الاستعمال الثانى: هِنْدُ عَسَتْ أَنْ تَفْعَلَ، وَالزَّيْدَانِ عَسَيَا أَنْ يَفْعَلَا، وَالزَّيْدُونَ عَسَوْا أَنْ يَفْعَلُوا [وَالْهِنْدَاثُ عَسَيْنَ أَنْ يَفْعَلْنَ]<sup>(٧)</sup> وظاهره<sup>(٨)</sup> أن

(١) سورة البقرة. آية: ٢١٦.

(٢) «قد» ساقطة من ش.

(٣) فى ش «قلبه» التذكير والتأنيث جائز.

(٤) «لأجل استقامة الوزن» ساقط من ش، ه، ظ.

قوله: لأجل استقامة الوزن. يريد بها عدم تحريك الكاف من أوشك؛ لأنها لو حركت لأدى ذلك إلى انكسار الوزن فعند إدغام الكاف فى القاف تكون التفعيلة «مستفعلة» وإذا حركت الكاف تحولت من مستفعلة إلى متفاعلة وبذلك ينكسر الوزن.

(٥) فى ه، ز، ك «متعلقان» تحريف، وما أثبت أدق.

(٦) لم يمثل لجمع المؤنث السالم نحو: «وَالْهِنْدَاثُ عَسَى أَنْ يَفْعَلْنَ».

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

(٨) فى ش، ظ «وظاهر كلامه».

هذين الاستعمالين خالصان «عَسَى» لاقتصاره على ذكرها<sup>(١)</sup>، والصواب أنَّ ذلك في الأفعال الثلاثة المذكورة إذ لا فرق وعليه شرح «المرادى»<sup>(٢)</sup> وقوله: «وَجَرَدَنَ عَسَى»، يعنى من الضمير، «وَعَسَى» مفعول بـجَرَدَنَ<sup>(٣)</sup>، «وَأَوْ» للتخيير «وبها» متعلق بارتفاع، «وَقَبْلَهَا» متعلق بـذَكَرَ، «واستم» مرفوع بفعل مضممر يفسره<sup>(٤)</sup> دُكِرَا ثم قال:

(ص) وَالْفَتْحَ وَالْكَسْرَ أَجْزَى لِي السَّيْنِ مِنْ \* نَحْوِ عَسَيْتُ وَإِنِّمَا [الْفَتْحِ] زُكِنَ

(ش) يعنى أنَّ «عَسَى» إذا أسند إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب<sup>(٥)</sup> أو غائبات<sup>(٦)</sup> نحو: عَسَيْتُ وَعَسَيْتَ وَعَسَيْتُمَا وَعَسَيْتُمْ وَعَسَيْتُنَّ. ويجوز فى سينه الفتح والكسر، والفتح أجود وبه قرأ غير نافع<sup>(٨)</sup>، ولذلك قال: «وَإِنِّمَا الْفَتْحُ زُكِنَ»، أى اختيار الفتح عُليم، وفُهِم / من قوله: «نحو عَسَيْتُ» تعميم المثل<sup>(٩)</sup> المتقدمة فإنها ٥٤ ب كلها «مثل عَسَيْتُ»<sup>(١٠)</sup> فيما ذكر، وقوله: «وَالْفَتْحُ» مفعول مقدم بِأَجْزَى «وَالْكَسْرُ» معطوف عليه، «وَإِنِّمَا الْفَتْحُ زُكِنَ» جملة من مبتدأ وخبر.

(١) فى ش، ك «ذكرهما» وهذا جائز لأن الضمير يعود على الاستعمالين.

(٢) قال المرادى ٣٣٢: ١ «إذا بنيت هذه الثلاثة على اسم قبلها جاز إسنادها إلى ضميره، وجعل أن يفعل خبراً، وجاز إسنادها إلى أن يفعل مكثفى به وتكون مجردة من الضمير».

(٣) فى ظ «بجرد» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٤) فى الأصل «تفسيره» تحريف.

(٥) «الفتح» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت والألفية.

(٦) «أو غائب» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك.

(٧) «أو غائبات» ساقط من ش.

(٨) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٤٥٩: ١.

«والفتح أشهر وبه قرأ ابن كثير، أبو عمرو، وابن عامر والكوفيون. ولم يقرأ بالكسر إلا نافع».

كقوله تعالى فى سورة محمد. آية: ٢٢ (فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ)

انظر معانى الفراء ٦٢: ٣، والنشر فى القراءات ٢٣٠: ١، وشرح التصريح ٢١٠: ١، ومعجم القراءات

القرآنية ١٩٢: ٦.

(٩) «المثل» مكررة فى الأصل، وساقطة من ش، ك.

(١٠) فى هـ، ز «نحو مثل عسيت» تركيب مضطرب، تحريف.

## ( إِنْ وَأَخَوَاتُهَا )

(ش) هذا هو<sup>(١)</sup> الباب الثاني<sup>(٢)</sup> من النواسخ، ثم قال:  
(ص) إِنْ أَنْ لَيْتَ لَكِنْ لَعَلْ \* كَأَنَّ<sup>(٣)</sup> عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ

(ش) قد تقدم أن «كَانَ» ترفع الاسم وتنصب الخبر، «وَلِنْ<sup>(٤)</sup>» وأخواتها «تَنْصِبُ» الاسم وترفع الخبر. وإلى ذلك أشار بقوله: «عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ»، ومعنى «إِنْ وَأَنْ» التوكيد<sup>(٥)</sup>، «وَلَيْتَ» للتمنى<sup>(٦)</sup>، «وَلَكِنْ» للاستدراك، و«لَعَلْ» للترجي<sup>(٧)</sup> والإشفاق، «وَكَأَنَّ<sup>(٨)</sup>» للتشبيه، وما بعد «إِنْ» معطوف عليه<sup>(٩)</sup> على إسقاط العاطف، «وَعَكْسُ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله، «وَمَا» موصولة وصلتها «لِكَانَ»، «وَمِنْ [عَمَلٍ]<sup>(١٠)</sup>» متعلق بالاستقرار الذي يتعلق به لكان<sup>(١١)</sup>، ثم مثل ذلك بثلاثة أحرف منها فقال:

(ص) كَلِنْ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي \* كُفَّةٌ وَلَكِنْ ابْنَةُ ذُو ضِغْنٍ

(١) «هو» ساقطة من هـ، ظ.

(٢) في ش، ظ «الثالث».

(٣) «كَانَ» ساقطة من ظ.

(٤) في هـ «وَلِنْ وَأَنْ».

(٥) في هـ «إِنْ وَأَنْ» للتوكيد، وفي ظ «إِنْ» للتوكيد، وفي ت «إِنْ» للتوكيد.

(٦) في ز، ظ، ك «التمنى».

(٧) في ش، ك «الاستدراك ولعل الترجي».

(٨) في الأصل «وَكَأَنَّ».

(٩) «عليه» ساقطة من ش.

(١٠) «عمل» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(١١) في ت «ككان» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(ش) «الكُفُّ»: المثل، «الصُّغْن»: الحقد والعداوة. ثم قال<sup>(١)</sup>:

(ص) وَزَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي \* كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَيْدَى

(ش) لما أتى بالمثل في البيت الذي قبله مرتبة، وقدم فيها الاسم على الخبر، وهو الأصل، نبه على أن الترتيب<sup>(٢)</sup> / المذكور مراعى<sup>(٣)</sup> محافظ<sup>(٤)</sup> ٥٥  
عليه إلا إذا كان الخبر ظرفاً أو مجروراً، فإنه يجوز تقديمه على الاسم لتوسع العرب في الظروف والمجرورات، وهو المنبئ عليه بقوله: «كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَيْدَى» «وَالْبَيْدَى» الفاحش النطق، «وَذَا» مفعول براع، «وَالْتَّرْتِيبَ» نعت لَذَا، «وَالْإِلَّا»<sup>(٥)</sup> استثناء، ولا بد من تقدير حذف كلام<sup>(٦)</sup> ليستقيم<sup>(٧)</sup> مراده، والتقدير: ورأى هذا الترتيب إلا في المثال الذي يكون فيه الخبر ظرفاً أو مجروراً كَلَيْتَ<sup>(٨)</sup> «فَالَّذِي»<sup>(٩)</sup> نعت لمحدوف وهو المثال. ثم قال:

(ص) وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحَ لِسَدُّ مُضْدَرٍ \* مَسَدَّهَا وَفِي سَوَى ذَاكَ اكْسِرِ

(ش) يعنى أن همزة «إِنَّ» المكسورة تفتح إذا سد المصدر مسدها، أى إذا أُوْلِتْ هي وما بعدها بالمصدر<sup>(١٠)</sup>، وفُهِمَ من قوله: «وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحَ» أن الأصل المكسورة الهمزة، وهو أشهر القولين<sup>(١١)</sup>

(١) فى هـ «قوله».

(٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك «أن هذا الترتيب».

(٣) فى هـ، ت «مراعاة» خطأ من الناسخ.

(٤) فى ت «محافظاً» خطأ من الناسخ.

(٥) فى ط «والاستثناء» تحريف.

(٦) فى هـ، ز، ك «فى الكلام» وعبارتها أكمل.

(٧) فى ت «يستقيم» تحريف.

(٨) فى ط «الليت».

(٩) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فالذى على هذا».

(١٠) فى الأصل «المصدر» تحريف.

(١١) قوله: وهو أشهر القولين يعنى قول الجمهور، وأما القول الآخر فيمكننا الوقوف عليه من خلال ما ذكره

السيوطى حيث قال:

«الأصح أن إِنَّ المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها؛ لأن الكلام مع المكسورة جملة غير مؤول بمفرد، =

[وقوله]<sup>(١)</sup> «وَفِي سِوَى ذَٰلِكَ» «اَكْسِير»، أى إذا لم يسد المصدر مسدها. ثم إِنَّ «إِنَّ» فى ذلك على ثلاثة أقسام: قسم يجب فيه كسرها، [وقسم يجوز فيه كسرها]<sup>(٢)</sup> وفتحها، وقسم يجب فيه الفتح. ثم ذكر المواضع التى يجب فيها الكسر وهى ستة مواضع:

الأول: أن تقع فى الابتداء، وهو المشار إليه بقوله:

(ص) فَاكْسِرْ فِى الْإِنْتِدَا ... \*

(ش) أى فى ابتداء الكلام. ودخل فيه صورتان:

الأولى: أن لا يتقدمها شىء.

نحو قوله . تعالى .<sup>(٣)</sup>: / (إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ)<sup>(٤)</sup>

والأخرى: أن يتقدمها حرف<sup>(٥)</sup> من حروف الابتداء.

نحو: (أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ)<sup>(٦)</sup>

الثانى: أن تقع فى بدء الصلة. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) ... وَفِى بَدْءِ صِلَةٍ \* ...

= ومع المفتوحة مؤول بمفرد، وكون المنطوق به جملة من كل وجه أو مفرداً من كل وجه أصل لكونه جملة من وجه ومفرداً من وجه؛ لأن المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغنى عن زيادة والمجرد من الزيادة أصل، ولأن المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما تتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة؛ ولأن المكسورة تفيد معنى واحداً وهو التأكيد، والمفتوحة تفيد وتعلق ما بعدها بما قبلها؛ ولأنها أشبه بالفعل إذ هى عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة، وقال قوم: المفتوحة أصل المكسورة، وقال آخرون كل واحدة أصل برأسها» الهمع ١٦٩:٢، وانظر شرح الكافية لابن مالك ٤٨٢:١.

(١) «وقوله» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) «قوله تعالى» ساقطة من ش، هـ، ظ.

(٤) سورة الكوثر. آية: ١.

(٥) «حرف» ساقطة من ت.

(٦) سورة يونس. آية: ٦٢.

(ش) أى فى أول الصلة. نحو قوله - عز وجل -: (وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ<sup>(١)</sup>) [لَتَنْتُوهُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ]<sup>(٢)</sup>

واحترز بقوله: «فى بذء صِلَة»، من الواقعة فى حشو الصلة. فإنها<sup>(٣)</sup> يجب فتحها نحو: جاء الذى فى ظنى أنه قائم.

الثالث: أن تقع جواباً للقسم. وهو المشار إلى بقوله:

(ص) ... \* وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُّكْمِلَةً

(ش) أى وحيث تكون «إِنَّ» جواباً للقسم<sup>(٤)</sup>، فإنها حينئذٍ مكملة للقسم. وشمل المقترن خبرها باللام نحو قوله - عز وجل -<sup>(٥)</sup>:

(وَالْعَصْرِ. إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ)<sup>(٦)</sup> والمجرد منها نحو قوله - تعالى -<sup>(٧)</sup>:  
(حم، وَالْكِتَابِ الْمُبِين. إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ)<sup>(٨)</sup>

الرابع: أن تحكى بالقول. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ .... \* ...

(ش) ومثاله قوله - تعالى<sup>(٩)</sup>: (وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ)<sup>(٩)</sup>

الخامس: أن تحل محل حال. وهو المشار إليه بقوله:

(١) سورة القصص آية: ٧٦.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ت.

(٣) فى ش، ز، ك «فإنه» التذكير والتأنيث جائز.

(٤) «للقسم» ساقط من ش.

(٥) «قوله عز وجل» ساقط من ش، ه، ظ.

(٦) سورة العصر آية: ١.

(٧) «قوله تعالى» ساقط من ش، ه، ظ.

(٨) سورة الدخان. آية: ١، ٢، ٣.

(٩) سورة المائدة آية: ١٢.

(ص) ... أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ \* حَالٍ ...

(ش) وشمل<sup>(١)</sup> صورتين:

الأولى: أن تكون بعد واو الحال. وقد مثله بقوله:

(ص) ... كَرَزْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ

ومثله قوله - عز وجل -<sup>(٢)</sup>: (كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُونَ)<sup>(٣)</sup>

الثانية: / أن تكون مجردة من الواو - كقوله تعالى:

(لَا إِلَهُ إِلَّا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)<sup>(٤)</sup>

السادس: أن يقرن خبرها باللام. وهو المشار إليه بقوله:

(ص) وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُقْلًا \* بِاللَّامِ<sup>(٥)</sup> كَاغْلَمَ إِنَّهُ لَذُو ثَقَى

(ش) ومنه قوله - عز وجل -: (وَاللَّهُ يَفْلِمُ [إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ]<sup>(٦)</sup>

إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ)<sup>(٧)</sup>

«فَيَفْلِمُ» يطلب أن بالفتح فعلقت اللام الفعل فوجب كسر «إِنَّ» فقوله<sup>(٨)</sup>:

(١) في ز «وتعمل» خطأ من الناسخ.

(٢) في ت «وقوله تعالى عز وجل».

(٣) سورة الأنفال. آية: ٥.

(٤) سورة الفرقان. آية: ٢٠.

(٥) في ظ «باللام ثم مثل ذلك بقوله».

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ظ، ك.

(٧) سورة المنافقون آية: ١ هناك مواضع أخرى لكسر همزة «إِنَّ» لم يشر إليها المصنف ولا الشارح منها:

أ - أن تقع تالية لـ «حيث» نحو: جَلَسْتُ حَيْثُ إِنَّ زَيْدًا جَالِسٌ.

ب - أن تقع تالية لـ «إِذْ» نحو: جِئْتُكَ إِذْ إِنَّ زَيْدًا أَمِيرٌ.

ج - أن تقع صفة نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ إِنَّهُ قَاضِلٌ.

د - أن تقع خبراً عن اسم ذات نحو: زَيْدٌ إِنَّهُ قَاضِلٌ.

انظر شرح ابن عقيل ٣: ٣٠٣، وأوضح المسالك ١: ٢٤١، وشرح التصريح ١: ٢١٥، ٢١٦، والهمع

٢: ١٦٥، ١٦٦.

(٨) في ه، ز، ك «وقوله».

«فِي الْإِئْتِدَا» متعلق بِأَكْسِر، «وَفِي بَدْءِ صِلَةٍ» معطوف على «فِي الْإِبْتِدَا»، «وَحَيْثُ» معطوف أيضاً، وَإِنَّ» مبتدأ خبره مكملة، «وَحَيْثُ» مضافة إلى الجملة، وَلِيَمِينَ متعلق بمكملة.

القسم الثاني: وهو ما يجوز فيه كسرهما وفتحها، وذكر أَنَّ لذلك أربعة مواضع. أشار إليه اثنين منها بقوله:

(ص) بَعْدَ إِذَا فُجَاءَةٌ أَوْ قَسَمٍ \* لَا لَأَمْ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ تُحْيِ

(ش) يعنى أَنَّ كسر «إِنَّ» وفتحها جائز بعد «إِذَا» الفجائية وبعد القسم الذى لم يقترن خبرها فيه باللام، فمثال ذلك بعد «إِذَا» قول الشاعر:

٤٢ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيْدًا \* إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ الْقَفَا وَاللَّهَازِمِ<sup>(١)</sup>

يروى بكسر إِنَّ على القياس؛ لأنَّ إِذَا الفجائية لا يليها إلا جملة اسمية. وبالفتح على تأويل أن وصلتها بمصدر محكوم عليه بأنه مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: فإذا العبودية حاصلة، ومثال ذلك بعد / القسم قوله:

٤٣ - أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ  
أَنِّي أَتُوبُ ذِيَالِكَ الصَّبِيِّ<sup>(٢)</sup>

فمن كسر جعلها جواباً للقسم، ومن فتح فعلى نية حرف الجر، والتقدير على أَنَّى. وفى «نَحْيِ» ضمير مستتر يعود على «أَنْ»، «وَبَعْدَ إِذَا»

(١) لم أعر على قائله وقد ورد فى كتب النحو التى رجعت إليها غير معزور. انظر الكتاب ١٤٤:٣، والنكت للأعلم ٧٨٣:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٤٨٥:١، وشرح ابن عقيل ٣٥٦:١، وأوضح المسالك ٢٤٣:١، وشرح الشواهد للعيني ٢٧٦:١، والخزانة ٣٠٣:٤، والهمع ١٦٨:٢، وفهرس

شواهد سيبويه ١٤٢

القفا: عبد القفا أي عبد قفاه، كما يقال لميم القفا وكريم الوجه. والقفا موضع الصنع.

اللهازم: جمع لِهَزَمَ بكسر اللام والزاي، وهى طرف الحلق، واللهزمة موضع اللكر.

(٢) البيتان ينسبان إلى روبة بن العجاج، ولم أجدهما فى ديوانه.

انظر فى اللسان «ذيا» ومجموع أشعار العرب ١٨٨:٣ وشرح ابن عقيل ٣٥٨:١، وأوضح المسالك ٢٤٤:١ وشرح الشواهد للعيني ٢٧٦:١.

وَيُوجَّهَيْنِ<sup>(١)</sup> متعلقان بئُمَي، «وإذا» مضافة لفجاءة، «أَوْ قَسَمَ» معطوف على إذا، «وَلَا لَامَ» لا واسمها<sup>(٢)</sup>، وبعده خبرها والجملة صفة لقسم<sup>(٣)</sup> والتقدير: نَمَى أَنْ<sup>(٤)</sup> بعد إذا الفجائية<sup>(٥)</sup> وبعد قسم ليس بعده لام بوجهين، وفهم أن المراد بالوجهين الكسر والفتح من ذكرهما<sup>(٦)</sup> قبل. ثم أشار إلى الموضع الثالث بقوله:

(ص) مَعَ تَلُوْ فَآ الْجَزَا ... \* ...

(ش) يعنى أنه يجوز أيضاً الفتح والكسر فى «إِنَّ» الواقعة بعد «فَا» الجزاء كقوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ، وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ)<sup>(٧)</sup>

قرئ بالكسر على الأصل؛ لأن الأصل فى جواب الشرط أن يكون بجملة<sup>(٨)</sup> وبالفتح على تأويل «أَنَّ»<sup>(٩)</sup> بمصدر مجعول خبراً، والمبتدأ<sup>(١٠)</sup> محذوف تفسيره<sup>(١١)</sup> فجزاؤه الغفران أو العكس، والتقدير: فالغفران جزاؤه. «وَمَعَ» متعلق «بئُمَي» فى البيت الذى<sup>(١٢)</sup> قبله على حذف العاطف،

(١) فى ز «وجهين»، وفى ظ «إذا بوجهين».

وفى ت «ذا بوجهين نَمَى».

(٢) فى هـ «ولا لام اسمها».

(٣) فى ز، ك «لقسم ومعنى نَمَى نقل» والزيادة هنا تفيد.

(٤) فى ظ «أَي».

(٥) فى ز، ك «الفجاءة» تحريف.

(٦) فى ت «ذكرها» تحريف.

(٧) سورة الأنعام. آية: ٥٤.

(٨) فى ظ «جملة» وهى أدق.

(٩) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وحزمة والكسائى «فإنَّه» بالكسر، وقرأ عاصم وابن عامر فأنَّه بالفتح.

انظر السبعة فى القراءات ٢٥٨، والبحر ١٤١: ٤ والنشر ٢٥٨: ٢.

(١٠) فى هـ، ظ «ومبتدأ» تحريف.

(١١) فى ش، ك «تقديره» وعبارتهما أدق.

(١٢) «الذى» ساقط من ظ.

والتقدير: نُحَى جواز الوجهين بعد «إِذَا» وبعد القسم<sup>(١)</sup> وبعد «فَاء»<sup>(٢)</sup> الجزء.

٥٧  
أ

ثم أشار / إلى الموضع الرابع بقوله:

(ص) ... وَذَا يَطْرُدُ \* فِي نَحْوِ خَيْرِ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ

(ش) يعنى أنه يطرد فى هذا المثال وما أشبهه كسر إن وفتحها،  
فالكسر<sup>(٣)</sup> على معنى خير القول إني أحمد. أى خير القول هذا اللفظ الذى  
أوله إني، فيكون من الإخبار بالجملة عن المبتدأ فى معنى الجملة؛ ولذلك لم  
يحتج إلى ضمير يربطها بالمبتدأ، ومعنى الفتح خَيْرُ الْقَوْلِ حمد الله. ويحتمل  
أن يكون بهذا اللفظ أو بغيره مما يفهم الحمد، ويكون من باب الإخبار  
بالمفرد؛ لأنَّ «أَنَّ» وما بعدها مؤولة بمفرد<sup>(٤)</sup> «فَذَا» مبتدأ، وهو إشارة إلى  
جواز الوجهين، وخبره «يَطْرُدُ» «وفى» متعلق بيطرد، و«نَحْوِ» مُضَافٌ إلى قول  
مقدر أى: فى نحو قَوْلِكَ خَيْرُ الْقَوْلِ. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَضَعُ الْحَبْرُ \* لَأَمْ ابْتِدَاءٍ<sup>(٥)</sup> نَحْوُ إِنِّي لَوَزَزُ

(١) «وبعد القسم» ساقط من هـ، ز، ط، ت.

(٢) فى ز «ذا بالجزء» تحريف.

(٣) فى ظ «فالفتح» خطأ من الناسخ.

(٤) فى ش، هـ «بالمفرد».

ذكر المصنف والشارح أربعة مواضع لجواز كسر وفتح همزة إن، وهناك مواضع أخرى أوجزها على النحو التالى:

أ - أن تقع فى موضع التعليل. نحو قوله تعالى فى سورة الطور: ٢٨

(إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ)

ب - أن تقع بعد «واو» مسبوقه بمفرد صالح للعطف عليه. نحو قوله تعالى فى سورة طه: ١١٨

(إِنَّ لَكَ أَنْ لَا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى)

ج - أن تقع بعد «حتى»، فتكسر بعد الابتدائية نحو: مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى إِنَّهُمْ لَا يَزُجُّونَهُ.

د - أن تقع بعد «أما» نحو: أَمَّا إِنَّكَ فَاضِلٌ.

هـ - أن تقع بعد «لَا يَجُزُّ» والغالب الفتح نحو قوله تعالى فى سورة النحل: ٢٣ (لَا يَجُزُّ أَنَّ اللَّهَ يَفْلَحَ)

انظر الكتاب ٣: ١٣٨، وأوضح المسالك ١: ٢٤٦، وشرح التصريح ١: ٢٢٠، ٢٢١.

(٥) فى ز «لام الابتداء» تحريف.

(ش) يعنى أَنَّ اللام تدخل فى خبر «إِنَّ»، وفهم من اقتصاره على «إِنَّ»<sup>(١)</sup> المكسورة أنها لا تزداد بعد غيرها<sup>(٢)</sup> من أخواتها، خلافاً لمن أجاز زيادتها بعد «أَنَّ»<sup>(٣)</sup> المفتوحة «ولكن». وفهم من قوله: لَأَمَّ ابْتِدَاءُ أَنَّهَا اللام التى تدخل على المبتدأ فى نحو: لَزَيْدٌ قَائِمٌ، خلافاً لمن قال: إِنَّهَا غيرها، وإنما أخرت للخبر مع إِنَّ كراهية اجتماع / حرفى تأكيد، «وَالْحَبَرُ» فاعل بتصحب «ولأَمَّ ٥٧ بْ ابْتِدَاءٍ» مفعول، ويجوز العكس وهو أظهر<sup>(٤)</sup>، «وإِنِّي لَوَزَرٌ» محكى بقول محذوف. والتقدير: نَحْوُ قَوْلِكَ إِنِّي «لَوَزَرٌ» والوزر: الحصن ثم [إِنَّ]<sup>(٥)</sup> مواضع هذه اللام أربعة: الخبر، ومعمول الخبر، والفصل<sup>(٦)</sup> والاسم، وأشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَلَا يَلِي ذِي<sup>(٧)</sup> اللَّامَ مَا قَدْ نَلِيَا \* وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا<sup>(٨)</sup>  
وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ كَرَانٌ ذَا \* لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا<sup>(٩)</sup>

(١) «إِنَّ» ساقطة من ش، ظ.

(٢) في ش، هـ، ظ «لا تصحب غيرها» خطأ من الناسخ.

(٣) «أَنَّ» ساقطة من هـ، ظ.

قوله: وفهم من اقتصاره، على «إِنَّ» المكسورة أنها لا تزداد بعد غيرها من أخواتها ... يريد أَنَّ هذه اللام لا تدخل على خبر باقى أخوات «إِنَّ»، فلا تقول: لَعَلَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ. وذهب الكوفيون إلى جواز دخولها فى خبر «لكن» واستشهدوا بقول الشاعر:  
يَلُومُونَنِي فِي حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَعَمِيذُ  
ولم يجز البصريون ذلك وقد قرئ قوله تعالى فى سورة الفرقان. آية: ٢٠ (لَا إِلَهُ إِلَّا اللَّهُ كَلِمَاتُ الْفَصْلِ) بفتح  
أَنَّ وزيادة اللام. وقد نسبت فى شرح الرضى عن الكافية ٣٥٦: ٢، والمغنى ١٩٢/ ١ إلى سعيد بن جبهر.  
انظر: الكتاب ١٤٦: ٣ والمقتضب ٣٤٤: ٢، ٣٤٥ وشرح المفصل ٦٤: ٨، وشرح ابن عقيل ٣١٤: ١ وإعراب القرآن للزجاج ٧٧١: ٢ والبحر ٤٩٠: ٦.

(٤) فى ش، هـ «وهو الأظهر».

أى الأظهر أن تكون لام ابتداء فاعل بتصحب؛ لأنه واقع عليها.

(٥) «إِنَّ» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) فى ظ «والفعل» تحريف.

(٧) فى الأصل، ز، ظ، ت «ذا» وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٨) فى ز «كرضى» تحريف.

(٩) هذا البيت ساقط من ز.

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ \* وَالْفَضْلَ وَاسْمًا حَلًّا قَبْلَهُ الْخَبَرُ

(ش) يعنى أن هذه اللام لا تصحب الخبر إذا كان منفياً نحو: إِنَّ زَيْدًا لَمْ يَقُمْ<sup>(١)</sup> ولا الفعل الماضى المتصرف الخالى من قد نحو: إِنَّ زَيْدًا لَرَضِيَ.

وَفُهِمَتْ هذه<sup>(٢)</sup> الثلاثة من تمثيله بِرَضِيَ فى كونه ماضياً متصرفاً خالياً من «قد»، وفُهِمَ منه أنها تصحب المفرد نحو: إِنَّ زَيْدًا لَقَاتِمٌ. والجملة الاسمية نحو: إِنَّ زَيْدًا لَأَبُوهُ قَاتِمٌ، والفعل المضارع نحو قوله - عز وجل -<sup>(٣)</sup> (وَلِإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)<sup>(٤)</sup>

والماضى غير المتصرف نحو: إِنَّ زَيْدًا لَيَنْعَمَ الرَّجُلُ.

وبقى من الشروط المفهومة من تمثيله برضى أن لا يلى الماضى «قد» فنبه<sup>(٥)</sup> عليه<sup>(٦)</sup> بقوله: «وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ»، وفُهِمَ من قوله: «قَدْ» أَنَّ ذلك قليل. ثم مثل / ذلك بقوله: «... كَيْفَ ذَا». «لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَاً».

٥٨  
أ

ومعنى «مُسْتَحْوِذَاً» غالباً. ثم أشار إلى الثانى بقوله: وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ، أى تصحب اللام معمول الخبر المتوسط وشمل الظرف والمجرور وغيرهما نحو: إِنَّ<sup>(٧)</sup> زَيْدًا لَعِنْدَكَ قَاعِدٌ<sup>(٨)</sup>، وَإِنَّ عَمْرًا لَفِيكَ رَاغِبٌ، وَإِنَّ زَيْدًا لَطَعَامَكَ آكِلٌ. «والوَاسِطَ» مفعول<sup>(٩)</sup> بتصحب، «وَمَعْمُولَ الْخَبَرِ»

(١) فى ت «يفهم» تحريف.

(٢) «هذه» ساقطة من هـ.

(٣) «قوله - عز وجل -» ساقط من هـ، ز، ك.

«عز وجل» ساقط من ظ.

(٤) سورة النحل. آية: ٢٤.

(٥) فى ش «وقد نبه»

(٦) «عليه» ساقط من ت.

(٧) فى ظ «كَيْفَ».

(٨) فى الأصل «قاعداً» تحريف.

(٩) فى هـ «معمول».

بدل منه أو حال. ويجوز أن يكون المفعول «مَعْمُولَ الْحَبَرِ»، «وَالْوَاسِطَ» حال على مذهب من أجاز تعريف الحال<sup>(١)</sup>، وهذا الوجه أظهر من جهة المعنى. ثم أشار إلى الثالث<sup>(٢)</sup> فقال: «وَالْفَضْلَ»، أى تصحب الفصل فهو مفعول بفعل محذوف أو معطوف<sup>(٣)</sup> على الواسط فلا يحتاج إلى تقدير فعل ومثاله: قوله - تعالى -: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ)<sup>(٤)</sup>

ولم يقيد الفصل بشيء؛ لأنه معلوم أنه لا يكون إلا متوسطاً بين الاسم والخبر. ثم أشار إلى الرابع<sup>(٥)</sup> بقوله: «وَأَسْمَاءَ حَلَّ قَبْلَهُ الْحَبَرِ»، يعنى أن لا م الابتداء تدخل أيضاً على الاسم بشرط تقدم الخبر عليه<sup>(٦)</sup>؛ لئلا يجمع بين حرفى توكيد، ومثاله قوله - تعالى -: (وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى)<sup>(٧)</sup>

وفهم مما<sup>(٨)</sup> تقدم أن الخبر فى ذلك لا يكون / إلا ظرفاً أو مجروراً، وفهم<sup>٥٨</sup> من اشتراط الفصل<sup>(٩)</sup> فى الاسم أن ذلك مشروط فى الخبر أيضاً لاتحاد العلة ونصب «اسمياً» بالعطف على «الفضل» أو بفعل محذوف والأول أظهر، وحلَّ قَبْلَهُ «الحَبَر» فى موضع الصفة لاسم. ثم قال:

(١) جاء فى الهمع ١٨: ٤ «يجب فى الحال التنكير؛ لأنها خبر فى المعنى.

هذا مذهب الجمهور، وجوز يونس والبغداديون تعريفها نحو:

جاءَ زَيْدٌ الرَّائِبُ. قياساً على الخبر وعلى ما شمع من ذلك.

وقال الكوفيون: إذا كان فى الحال معنى الشرط جاز أن يأتي على صورة المعرفة، وهى مع ذلك نكرة نحو:

عَبْدُ اللَّهِ أَحْسَنُ أَفْضَلُ مِنْهُ الْمُسِيءُ. والتقدير: إذا أَحْسَنَ أَفْضَلُ مِنْهُ إذا أَسَاءَ.

(٢) فى ظ «إلى القسم الثالث».

(٣) فى ت «معمول» تحريف.

(٤) سورة الشعراء الآيات ٩، ٦٨، ١٠٤، ١٢٢، ١٤٠، ١٥٩، ١٧٥.

(٥) فى ظ «إلى القسم الرابع».

(٦) «عليه» ساقط من ت.

(٧) سورة الليل. آية: ١٣

(٨) فى ت «وفهم من قوله».

(٩) «الفصل» ساقطة من ت، ك.

(ص) وَوَضِلْ مَا يَذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ \* إِغْمَالُهَا وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ

(ش) إذا اتصلت «مَا» الزائدة<sup>(١)</sup> بهذه الحروف كَفَتْ إِغْمَالُهَا<sup>(٢)</sup> لزوال اختصاصها بالأسماء. نحو قوله تعالى<sup>(٣)</sup>: (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)<sup>(٤)</sup>

وقد شُيِّعَ الإعمال في «ليت» في قول النابغة:

٤ - قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا \* إِلَى حَمَامَتَيْنَا أَوْ يُضْفَهُ فَقَدْ<sup>(٥)</sup>

على رواية النصب، وقاس بعضهم عليها سائرهما وهو مذهب النازم لإطلاقه في قوله: «وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ»، «وَوَضِلْ» مبتدأ، «وَمُبْطِلٌ» خبره. «وإِغْمَالُهَا» مفعول<sup>(٦)</sup>، «وَيَذِي الْحُرُوفِ» متعلق بوصل، «وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ» جملة مستأنفة. ثم قال:

(ص) وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَغْطُوفًا عَلَى \* مَنْصُوبٍ إِنْ بَعْدَ أَنْ تَشْتَكِمِلَا

(ش) يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «إِنْ» بشرط أن تستكمل خبرها نحو: إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ<sup>(٧)</sup> وَعَمْرُو، وفهم من قوله: «وَجَائِزٌ» أَنَّ النصب أيضا<sup>(٨)</sup> جائز. وهو الأصل، وفهم من قوله: / بَعْدَ أَنْ تَشْتَكِمِلَا، أنه لا يجوز الرفع في المعطوف على اسم «إِنْ» قبل أخذها الخبر نحو: إِنْ زَيْدًا

(١) في ظ «المزيدة».

(٢) في هـ، ز، ظ، ك، ت «عملها».

(٣) «قوله تعالى» ساقط من ش، هـ، ظ.

(٤) سورة النساء. آية: ١٧١.

(٥) الشاهد للنابغة الذبياني، وروى في الديوان، ظ، ت بالرفع «ولا شاهد فيه».

قَالَتْ أَلَا لَيْتَنَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتَيْنَا وَنُضْفَهُ فَقَدْ

انظر الديوان ٣٥ والكتاب ٢٨٢:١، والنكت ٨٦ وشرح الشواهد للعيني ٢٨٤:١، وشرح شواهد

المغنى للسيوطي ٢٠٠:١ والخزانة ٢٩٧:٤، وفهرس شواهد سيبويه ٨٢

(٦) في ش «مفعول مبطل» والعبارة هنا أكمل.

وفي هـ، ز، ك «مفعول مبطل».

(٧) في هـ، ظ «لقائم».

(٨) «أيضا» ساقطة من ظ.

وَعَمَّرُوا قَائِمَانِ، ورفع المعطوف على اسم «إِنَّ»<sup>(١)</sup> بشرطه. إمّا على العطف على الموضع<sup>(٢)</sup>، وإما على تقدير مبتدأ محذوف الخبر لدلالة ما تقدم عليه والتقدير: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَّرُوا<sup>(٣)</sup> قَائِمٌ، فيكون من عطف الجمل، وإما معطوف على الضمير المستتر في<sup>(٤)</sup> الخبر وفيه ضعف لعدم الفصل، «وَرَفَعُكَ» مبتدأ وخبره «جَائِزٌ»، و«مَعطوفاً» منصوب برفعك، «وَعَلَى» متعلق بمعطوف «وَبَعْدَ» متعلق بجائز، ويجوز أن يكون متعلقاً برفعك والتقدير: رَفَعُكَ معطوفاً على منصوب<sup>(٥)</sup> إِنَّ بعد استكمال الخبر جائز. ثم قال:

(ص) وَأَلْحَقْتُ بِإِنَّ لَكِنَّ وَأَنَّ \* مِنْ دُونِ لَيْتَ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ

(ش) يعنى أنه يجوز رفع المعطوف على اسم «أَنَّ» المفتوحة «ولكن» بالشرط المذكور فمثاله بعد «أَنَّ» قوله - تعالى -: (أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)<sup>(٦)</sup>

وبعد «لَكِنَّ» نحو: مَا قَائِمٌ لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَّرُوا<sup>(٧)</sup>

وإنما ألحقت «أَنَّ وَلَكِنَّ» بِإِنَّ؛ لأنهما لا يغيران<sup>(٨)</sup> معنى الابتداء بخلاف

(١) ما بعد «اسم إن» إلى هنا ساقط من ك.

(٢) فى ش، ز «المحل» وهذا جائز.

(٣) فى هـ، ز، ظ، ت «وعمره قائم» المثال صحيح.

(٤) فى ظ «على» تحريف.

(٥) فى ظ «منصوب اسم».

(٦) سورة التوبة. آية: ٣.

«قرأ ابن أبى إسحاق، وعيسى بن عمر. وزيد بن على: ورسوله بالنصب عطفاً على لفظ اسم أن، وأجاز الزمخشري أن ينتصب على أنه مفعول معه وقرأىء بالجزء شاذاً، وأما قراءة الجمهور بالرفع فعلى الابتداء والخبر محذوف، أي: ورسوله برىء، وحسنه كونه فصل بقوله: من المشركين، ومن أجاز العطف على موضع اسم إن المكسورة أجاز ذلك مع أن المفتوحة ومنهم من أجاز ذلك مع المكسورة ومنع مع المفتوحة». البحر المحيط ٦: ٥، وأنظر الكشاف ٢: ١٣٩.

(٧) فى الأصل، ظ، ت «وبعد لكن زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَّرُوا»

وفى ش، هـ، ز، ك «وبعد لكن نحو: لَكِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَمَّرُوا» والمثال المثبت من المطبوع أكمل وأتم.

(٨) فى الأصل «بأنها لا تغير». وفى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لأنها لا تغير» وما أثبتته أدق.

البواقى، ثم تَمَّ البيت قوله: «مِنْ دُونِ لَيْتٍ وَلَعَلَّ وَكَأَنَّ» ولو استغنى عن قوله: من دون ليت الخ<sup>(١)</sup> لم يخل بالمعنى. ثم قال: /

(ص) وَخَفَّفَتْ إِنْ فَقَلَّ الْعَمَلُ \* وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ

٥٩  
ب

(ش) يعنى أَنَّ «إِنْ» المكسورة إذا خففت<sup>(٢)</sup> [قَلَّ عملها وذلك لزوال اختصاصها<sup>(٣)</sup>] نحو قوله - عز وجل -: (وَإِنْ كُنَّا لَأَيُّوفِيَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالُهُمْ)<sup>(٤)</sup> وفُهِم منه أَنَّ إهمالها هو الكثير كقوله - تعالى -: (إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)<sup>(٥)</sup>. «وَأَلَّ» فى العمل إما للعهد أى العمل المذكور، وإما بدل من الضمير، والتقدير: فَقَلَّ عَمَلُهَا. ثم قال: «وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ» [

يعنى أنها إذا خففت وأهملت<sup>(٦)</sup> لزم خبرها اللام، وإنما لزم للفرق بينها وبين «إِنْ» النافية، «وَاللَّامُ» فاعل بتلزم، والمفعول محذوف وتقدير الكلام: وَتَلَزَمَ اللَّامُ الْحَبَرَ، «وَأَلَّ» فى اللام للعهد وهى التى تصحب «إِنْ» المشددة المتقدم ذكرها، وفُهِم منه أنها ليست غيرها خلافاً<sup>(٧)</sup> لِلْفَارِسِيِّ<sup>(٨)</sup>،

(١) فى ز «ليت ولعل وكأن». أكملت عبارة الألفية.

(٢) ما بين المعقوفين مكرر فى الأصل.

(٣) فى ظ «الاختصاص».

(٤) سورة هود. آية: ١١١.

(٥) سورة الطارق. آية: ٤.

(٦) «وأهملت» تكملة من ك.

(٧) قال ابن عقيل ١: ٣٢٥ «اختلف النحويون فى هذه اللام هل هى لام الابتداء للفرق بين «إِنْ» النافية وإِنْ المخففة من الثقلية. أم هى لام أخرى اجتلبت للفرق؟ وجرى الخلاف فى هذه المسألة بين الأخفش الصغير وبين أبى على الفارسي، فقال الفارسي: هى لام غير لام الابتداء اجتلبت للفرق، وبه قال ابن أبى العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هى لام الابتداء أدخلت للفرق».

انظر أوضح المسالك ١: ٢٦٣، وشرح التصريح ١: ٢٣١، والهمع ٢: ١٨١.

(٨) أبو على الفارسي:

الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن أبان الفارسي، نحوى، صرفى، عالم بالعربية والقراءات، برع فى علم النحو وانفرد به، قصده الناس من الأقطار، وعلت منزلته فى العربية، توفى فى بغداد سنة ٣٧٧ هـ. من تصانيفه: الإيضاح فى النحو، التكملة فى التصريف، الحجة فى علل القراءات..

انظر ترجمته فى شذرات الذهب ٣: ٨٨، ٨٩.

ثم قال<sup>(١)</sup>:

٦٠  
١

(ص) وَزَيْمًا اسْتَغْنَى عَنْهَا إِنْ بَدَأَ \* مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُغْتَمِدًا /

(ش) يعنى أنه قد يُستغنى عن اللام بعد «إِنْ» المخففة إذا أُيمِنَ اللبس بينها وبين «إِنْ» النافية لاعتماد الناطق بها على ذلك كقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

٤٥ - أَلَا ابْنُ أُبَاةِ الضُّمَيْمِ مِنْ آلِ مَالِكِ \* وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ الْمَعَادِينِ<sup>(٣)</sup>

(ش) فَإِنَّ صدر البيت مدح، فعلم أَنَّ «إِنْ» فى عجزه ليست للنفى لئلا يتناقض صدر البيت وَعَجْزُهُ فلم يُخْتَجِجْ إِلَى اللام الفارقة، و«عَنْهَا» فى موضع رفع باستغْنَى عَلَى أنه نائب عن الفاعل، و«مَا» موصولة مرفوعة ببَدَأَ، و«نَاطِقٌ» مبتدأ «وَأَرَادَهُ» خبره، والجملة صلة لَمَّا، والضمير فى أَرَادَهُ عائد على «مَا» «وَمُغْتَمِدًا» بكسر الميم حال من فاعل أَرَادَهُ، ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول أَرَادَهُ، والتقدير: إن ظهر المعنى الذى أَرَادَهُ الناطق<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا \* تُلْفِيهِ غَالِيًا بِإِنْ ذِي مُوَصَّلًا

(ش) يعنى أَنَّ الفعل إذا وقع بعد «إِنْ» المخففة لا يكون إلا من نواسخ الابتداء فى الغالب كقوله - تعالى -

( وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً )<sup>(٥)</sup>

= كشف الظنون ١٣١، ٢١١، ٢١٣، ٣٨٤، ١١٤٢، ١١٧٩، ١١٤٨ معجم المؤلفين ٣: ٢٠٠.

(١) «ثم قال» ساقط من ش، ز.

(٢) فى هـ كقوله.

(٣) الشاهد للطرماح بن حكيم.

انظر ديوانه ١٧٣ وشرح الكافية لابن مالك ٥٠٩: ١ وارتشاف الضرب ١٥٠: ٢، وشرح ابن عقيل

٣٧٩: ١، وأوضح المسالك ٢٦٣: ١، وشرح الشواهد للعيني ٢٨٩: ١، وشرح التصريح ٢٣١: ١. وفى

رواية كما فى ظ «وَتَحْرُشُ أَبَاةَ الضُّمَيْمِ».

(٤) فى ش، ك «الناطق معتمدًا عليه» الزيادة هنا تفيد.

وفى هـ «الناظم» تحريف.

(٥) سورة البقرة. آية: ٤٣. ١.

( وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ <sup>(١)</sup> )

وفهم من قوله: «غَالِبًا» أنه قد يكون غير ناسخ كقوله:

٤٦ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسَلِيمًا \* حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ <sup>(٢)</sup>

وقولهم: «إِنْ يَزِيئُكَ لَتَفْسُكَ وَإِنْ يَشِيئُكَ لَهَيْه» <sup>(٣)</sup>

«والفعل» مبتدأ، «وَإِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا» <sup>(٤)</sup> شرط والجواب / «فَلَا تُلْفِيهِ» <sup>(٥)</sup>. <sup>ب</sup>  
أى لا تجده، «وَعَالِبًا» حال من الهاء فى تُلْفِيهِ «وَمُوصَلًا» مفعول ثان،  
لتلفيه <sup>(٦)</sup>. «وَيَنْ» متعلق بموصلا، «وَذَى» بدل من «إِنْ» أو نعت لها، والجملة  
من الشرط والجواب خبر «الفعل»، والضمير العائد من الخبر إلى المبتدأ مستتر  
فى يك. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تُخَفِّفْ أَنْ فَاسْهَمَهَا اسْتَكَنَّ \* ...

(ش) يعنى أَنَّ «أَنَّ» المفتوحة إذا خففت لم تهمل كما أهملت «إِنْ» بل  
يستكن فيها اسمها، وفهم عدم إهمالها من قوله: «اسْمُهَا»؛ فإنه لا يطلق  
عليه اسمها إلا وهى عاملة فيه، وتجاوز فى قوله: «اسْتَكَنَّ» وإنما هو محذوف

<sup>(١)</sup> سورة القلم، آية: ٥١.

<sup>(٢)</sup> الشاهد لعاتكة بنت زيد العدوية.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٠٤:١، وشرح الجرجاوى ٣٢٧:١

وشرح الشواهد للعبى ٢٩٠:١، وشرح التصريح ٢٣١:١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٧١:١

والخزانة ٣٤٨:٤، وشاعرات العرب: ٢٣٦.

عقوبة المتعمد: القتل فى الدنيا والعذاب فى الآخرة.

وفى رواية:

هَبَلْتُكَ أُمَّكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمْسَلِيمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

<sup>(٣)</sup> «ذهب البصريون على أَنَّ ذلك من القلة بحيث لا يُقاس عليه وذهب الأخفش إلى جواز القياس عليه.

ووافق ابن مالك «الهمع» ١٨٣:١. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٥٠٤:١ والأصول ٣١٦:١ وأوضح

المسالك ٢٦٥:١ وشرح التصريح ٢٣٢:١.

<sup>(٤)</sup> «ناسخًا» ساقطة من ظ.

<sup>(٥)</sup> فى الأصل، ت «تلفه». وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

<sup>(٦)</sup> فى الأصل «لتلفه» وفى هـ «بتلفه» تحريف.

إذ لا يستكن الضمير إلا فى الفعل، أو ما جرى<sup>(١)</sup> مجراه. ثم قال:  
(ص) ... \* وَالْخَبَرُ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

(ش) يعنى أَنْ خبر «أَنْ» بعد ذلك الاسم<sup>(٢)</sup> المستكن فى «أَنْ» لا يكون إلا جملة، فشمل الجملة الاسمية والفعلية، وفهم منه أنه لا يكون مفرداً، «وَالْخَبَرُ» مفعول أول باجعل، «وَجُمْلَةً» هو المفعول الثانى، «وَمِنْ»<sup>(٣)</sup> متعلق باجعل. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ<sup>(٤)</sup> دُعَا \* وَلَمْ يَكُنْ تَضْرِيْقُهُ مُتْبِعَا  
فَالْأَحْسَنُ الْفَضْلُ بِقَدْ أَوْ نَفْيِ أَوْ \* تَنْفِيْسِ أَوْ لَوْ وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

(ش) يعنى أَنْ الخبر الذى ذكر أنه يكون جملة إذا كان مُصَدِّراً بفعل غير دعاء متصرف فالأحسن أن يفصل / بينه وبين «أَنْ» بِقَدْ أو بِأَدَاةِ<sup>(٥)</sup> نفى أو ٦١  
بالسين أو بسوف أو لو، أما «قَدْ» فيفصل بها بينها وبين الماضى كقوله . أ  
تعالى :- (وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتُنَا)<sup>(٦)</sup>

وأما النفى فيكون «بَلَا وَبَلَنْ»<sup>(٧)</sup> ويفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله تعالى :

(أَفَلَا يَرْوُونَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا)<sup>(٨)</sup>  
(أَيُخْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ تَجْمَعَ عِظَامُهُ)<sup>(٩)</sup>

(١) فى ز «ما أجرى».

(٢) «الاسم» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش «ومن بعد».

(٤) فى ز «وإن يكن فعلها ولم يك دعا» تحريف.

(٥) فى غير ش «أو بأدوات» وما أثبت عن ش أدق.

(٦) سورة المائدة. آية: ١١٣.

(٧) «خص المكودى النفى بلا ولن، والصواب زيادة لم، ومثالها قوله تعالى :- (أَيُخْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ) البلد: ٧

ويوجد فى بعض نسخه ذكر لم «حاشية ابن حمدون ١: ١١٠».

(٨) سورة طه. آية: ٨٩.

(٩) سورة القيامة. آية: ٣.

وأما «السين وسوف» فيفصل بهما بينها وبين المضارع كقوله - تعالى :-  
(عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى) <sup>(١)</sup>

ومثله قولك: عَلِمْتُ أَنَّ سَوْفَ يَقُومُ <sup>(٢)</sup> زَيْدٌ.

وأما «لَوْ» فيفصل بها بين «أَنَّ» <sup>(٣)</sup> وبين الماضي كقوله - تعالى :-  
(وَأَلَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ) <sup>(٤)</sup>

وقوله: «وَقَلِيلٌ» <sup>(٥)</sup> ذِكْرٌ لَوْ، أى قليل من يذكرها من النحويين، لا لأن  
الفصل بها قليل، وفُهِمَ من قوله: «فَالْأَحْسَنُ» (الفصل) <sup>(٦)</sup> أنه يجوز أن  
يأتى <sup>(٧)</sup> بغير فصل كقوله:

٤٧ - عَلِمُوا أَنَّ يُؤْمَلُونَ فَجَادُوا \* قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ <sup>(٨)</sup>

وفُهِمَ من سكوته على الجملة الاسمية أنها لا يفصل بينها وبين «أَنَّ»  
وذلك على نوعين:

الأول: تقدم المبتدأ على الخبر <sup>(٩)</sup> نحو قوله تعالى: (وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ  
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) <sup>(١٠)</sup>.

والآخر: أن يتقدم الخبر كقول الشاعر:

(١) سورة المزمل. آية: ٢٠

(٢) فى هـ ، ظ «يقدم» بدل يقوم.

(٣) فى هـ ، ظ «بينها».

(٤) سورة الجن. آية: ١٦. ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٥) «وقليل» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) زيادة من المحقق نقلاً عن رجز ابن مالك توضح المعنى.

(٧) فى ش، هـ ، ظ «يؤتى».

(٨) لم أعر على قائله، وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب النحو غير معزو.

انظر شرح ابن عقيل ٣٨٨:١، وأوضح المسالك ٢٦٧:١، وشرح التصريح ٢٣٣:١.

(٩) «على الخبر» ساقط من هـ ، ظ.

(١٠) سورة يونس. آية: ١٠.

٤٨ - في فِتْيَةِ كَشِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا \* أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَتَّعِلُ<sup>(١)</sup>

وفهم من اشتراطه في الفعل الشروط المذكورة أنه لا يفصل بينهما / إذا <sup>٦١</sup> <sub>ب</sub>  
كان الفعل دعاء كقوله تعالى: (وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا)<sup>(٢)</sup>

أو غير متصرف كقوله تعالى: (وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى)<sup>(٣)</sup>

واسم «يَكُنْ» ضمير عائد على الخبر، «وَفِعْلًا» خبرها، «وَلَمْ يَكُنْ دُعَا»  
جملة معطوفة على الجملة قبلها، «والفاء» جواب الشرط<sup>(٤)</sup>، «وَالْأَحْسَنُ  
الْفَضْلُ»<sup>(٥)</sup> جملة اسمية، و«بَقَدْ» متعلق بالفصل؛ لأنه مصدر، «وَذَكَرُوا لَوْ»  
متبداً «وَقَلِيلٌ» خبر مقدم. ثم قال:

(ص) وَخَفَّفَتْ كَأَنَّ أَيْضًا فَنَوَى \* مَنْصُوبُهَا وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي

(ش) يعنى أن «كَأَنَّ» أيضا تخفف ولا تهمل، وفهم عدم إهمالها من  
قوله: «فَنَوَى»<sup>(٦)</sup> مَنْصُوبُهَا، فهي إذا كَأَنَّ المفتوحة الخفيفة إلا أن اسمها قد  
يكون منويا<sup>(٧)</sup>، وقد يكون ثابتاً، وفهم من ذلك قوله<sup>(٨)</sup>: «وَوَثَابَتْ أَيْضًا رُوي».

(١) البيت للأعشى ورواية الديوان ص ١٩

فِي فِتْيَةِ كَشِيفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ لَيْسَ يَذْفَعُ عَنْ ذِي الْحَيْلَةِ الْحَيْلُ  
وقد تكون الرواية الأولى من فعل النحويين ليقع الاسم بعد أن الخفيفة مرفوعاً. ولعل البيت مركب من  
بيتين. انظر الديوان. والكتاب ١٣٧:٢ / ٣:٧٤، ٤٥٤، والنكت للأعلم ١٥:١ وأمالى الشجرى  
٢:٢، وشرح المفصل ٧١:٨، والإنصاف ١٩٩:١، وشرح ابن الناظم ١٨١، والهمع ١٨٥:٢،  
ومعجم شواهد النحو ١٣١.

(٢) سورة النور آية: ٩.

(٣) سورة النجم آية: ٣٩.

(٤) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«فَالْأَحْسَنُ الْفَضْلُ بَقَدْ أَوْ تَفِي .....»

(٥) «الفصل» ساقطة من ش.

(٦) في الأصل «خَفَى» تحريف.

(٧) في ش «إلا أن اسم كان قد يكون اسمها منويا» العابرة مضطربة.

(٨) في هـ، ز، ط، ت «ذلك من قوله».

وَفُهُم أَيْضاً مِنْ كُونِهِ لَمْ يَشْتَرِطْ فِي خَبَرِهَا أَنْ يَكُونَ جُمْلَةً كَمَا ذَكَرَ فِي «أَنَّ» أَنْ خَبَرِهَا يَكُونُ جُمْلَةً وَيَكُونُ مَفْرُداً فَمِثَالُ الْجُمْلَةِ قَوْلُهُ<sup>(١)</sup>:

٤٩ - وَصَدِرَ مُشْرِقِ النَّخْرِ \* كَأَنَّ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ<sup>(٢)</sup>

فَاسْمُهَا فِي هَذَا<sup>(٣)</sup> الْبَيْتِ ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَهُوَ مَحذُوفٌ، وَالْجُمْلَةُ مِنْ قَوْلِهِ: ثَدْيَاهُ حُقَّانِ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ، وَمِثَالُهُ مَفْرُداً قَوْلُهُ:

٥٠ - وَيَوْمًا تَوَافَيْنَا بِوَجْهِ مُقْسِمٍ \* كَأَنَّ طَبِيَّةً تَغْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(٤)</sup>

(ش) وَكَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّانِ / فِي رِوَايَةِ النَّصَبِ، وَفُهُمُ مِنْ اقْتِصَارِهِ عَلَى «إِنَّ» ٦٢ وَأَنَّ وَكَأَنَّ، أَنَّ بَاقِيَهَا لَا يَكُونُ فِيهِ هَذَا الْحُكْمُ، أَمَا «لَعَلَّ وَلَيْتَ» فَلَا أ

(١) فِي ش «فَمِثَالُهُ جُمْلَةُ قَوْلِ الشَّاعِرِ».

(٢) لَمْ أُعْثَرِ عَلَى قَائِلِهِ، وَقَدْ وَرَدَ فِيهَا رَجَعَتْ إِلَيْهِ مِنْ كُتُبِ اللُّغَةِ وَالنَّحْوِ غَيْرِ مَعْرُوفٍ أَنْظَرَ اللِّسَانَ «أَنَّ» وَالْكِتَابَ ١٣٥:٢، ١٤٠ وَالْإِنْصَافَ ١٩٧:١ وَشَرَحَ الشُّوَاهِدَ لِلْعَيْنِ ٢٩٣:١، وَشَرَحَ التَّصْرِيحَ ٢٣٤:١، وَالْهَمْعَ ٣٥٨:٤، وَالْخَزَانَةَ ٣٥٨:٤، وَفَهْرَ شُّوَاهِدِ سَبِيحِهِ ١٥٢. قَوْلُهُ: كَانَ ثَدْيَاهُ حُقَّانِ «رَوَى بِرِوَايَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا بِالرَّفْعِ جُمْلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ فِي مَحَلِّ رَفْعِ خَبَرِ كَانَ، وَثَانِيَهُمَا: بِنَصَبِ ثَدْيِيهِ عَلَى أَنَّهُ اسْمُ كَأَنَّ الْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَحُقَّانِ خَبَرُ كَأَنَّ. قَالَ أَبُو حَيَّانٍ «وَتَخَفَّفَ كَأَنَّ فَلَا يَجُوزُ إِعْمَالُهَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَأَجَازَهُ الْبَصَرِيُّونَ فَخَصَّهُ بَعْضُهُمْ بِضَمِيرِ الشَّأْنِ مَقْدَراً فِيهَا، وَأَجَازَ بَعْضُهُمْ عَمَلُهَا فِي الْمَضْمَرِ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ سَبِيحِهِ، وَخَصَّهُ بَعْضُهُمْ بِالشَّعْرِ كَقَوْلِهِ: «كَأَنَّ ثَدْيِيهِ حُقَّانِ» الْارْتِشَافَ ١٥٣:٢».

(٣) «هَذَا» سَاقِطَةٌ مِنْ ظ.

(٤) تَعَدَّدَتْ نِسْبَةُ هَذَا الشَّاهِدِ، حَيْثُ نَسَبَهُ سَبِيحُهُ إِلَى بَاعِثِ بْنِ صَرِيمٍ الْبَشْكَرِيِّ، وَقِيلَ لِأَرْقَمِ بْنِ عِلْبَاءِ الْبَشْكَرِيِّ، وَقِيلَ لِكَعْبِ بْنِ أَرْقَمٍ. أَنْظَرَ الْكِتَابَ ١٣٤:٢ / ١٦٥:٣ وَشَرَحَ أَيْيَاتِهِ لِلسِّيَرَانِ ٥٢٥:١، وَشَرَحَ ابْنَ النَّازِمِ ١٨٣، وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكَ ٢٧٠:١، وَشَرَحَ الشُّوَاهِدَ لِلْعَيْنِ ٢٩٣:١، وَشَرَحَ شُّوَاهِدَ الْمَغْنَى لِلْسِّيَوِطِيِّ ١١١:١. جَاءَ فِي شَرَحِ ابْنِ النَّازِمِ ١٨٤. «قَوْلُهُ كَأَنَّ طَبِيَّةً، بِرَفْعِ طَبِيَّةٍ عَلَى مَعْنَى كَأَنَّهَا طَبِيَّةٌ، وَيُرْوَى كَأَنَّ طَبِيَّةً بِالنَّصَبِ عَلَى أَنَّهَا اسْمُ كَأَنَّ وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ «كَأَنَّهَا طَبِيَّةٌ وَيُرْوَى كَأَنَّ طَبِيَّةً بِالْجَرِّ عَلَى زِيَادَةِ أَنْ».

تَوَافَيْنَا: تَجَمَّعْنَا وَتَزَوَّرْنَا.

تَغْطُو: تَتَنَاوَلُ.

وَارِقِ السَّلَمِ: شَجَرُ السَّلَمِ الْمَوْرِقِ.

(٥) فِي ظ «وَلَكِنْ».

(٦) «ثُمَّ قَالَ» سَاقِطٌ مِنْ ش، ك وَهِيَ هُنَا لَا لَزُومَ لَهَا.

## ( لا التى لنفس الجنس<sup>(١)</sup> )

قوله: لا التى لنفسى الجنس<sup>(٢)</sup>. أى التى يُقصد بها نفى الجنس على سبيل الاستغراق ورفع احتمال<sup>(٣)</sup> الخصوص، فإذا أريد بها ذلك كانت مختصة بالأسماء فعملت<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) عَمَلٌ إِنْ أَجْعَلَ<sup>(٥)</sup> لِلْأَفَى نَكْرَهُ \* مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً

(ش) وإنما عملت<sup>(٦)</sup> عمل إن؛ لأنها فى النفى نظيرة «إِنْ» فى الإيجاب إذ «إِنْ» تؤكد للإيجاب<sup>(٧)</sup>. «وَلَا» تؤكد للنفى، ولما كان عملها بالحمل على «إِنْ» ضعفت فلم تعمل إلا فى نكرة، ولذلك قال: «ففى نَكْرَةٍ»، وقوله: «مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ» نحو: لَا رَجُلٌ فى الدَّارِ. أو مكررة نحو: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ.

إلا أن عمل المفردة واجب، وعمل المكررة جائز، وسيأتى<sup>(٨)</sup>، «وَعَمَلٌ» مفعول باجعل، «وَلِلَّأَفَى» متعلق باجعل، وكذلك فى نكرة، «وَمُفْرَدَةً وَمُكَرَّرَةً» حالان من الضمير فى جاءتك العائد على «لا». ثم إن النكرة<sup>(٩)</sup> التى تعمل فيها «لا»<sup>(١٠)</sup> على ثلاثة أقسام:

(١) «لا التى لنفسى الجنس» شطبت من ت.

(٢) «قوله لا التى لنفسى الجنس» ساقط من ك.

(٣) فى ظ «الاحتمال».

(٤) «فعملت» ساقط من ك.

(٥) فى ت «تجعل» وما أثبت هو الصواب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٦) فى الأصل، ش، ز، ك، ت «أعملت».

(٧) فى ظ، ت «الإيجاب».

(٨) فى ظ «كما سيأتى».

(٩) فى ش، ك، ت «المكررة» وما أثبت أصوب.

(١٠) «لا» ساقطة من ت.

مضافة، ومشبهة بالمضاف، ومفردة، وقد أشار<sup>(١)</sup> إلى الأول والثاني بقوله:  
(ص) فَأَنْصِبَ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً / وَيَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكُرُ رَافِعَةً

٦٢

(ش) يعنى أنها تنصب المضاف والمشبه بالمضاف، والمراد بالمشبه بالمضاف ما عمل فيه بعده، فمثال المضاف: لَا غُلَامَ رَجُلٍ فِي الدَّارِ. ومثال المشبه بالمضاف: لَا طَالِمًا جَبَلًا عِنْدَكَ، وَلَا مَارًا يَزِيدُ فِي الدَّارِ<sup>(٢)</sup>، وَلَا حَسَنًا وَجْهَهُ فِي الدَّارِ، وإنما سمي مشبهها بالمضاف لعمله فيما بعد، كالمضاف، وقوله: «وَيَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكُرُ رَافِعَةً» أى بعد نصبك الاسم، مثاله: لَا ظَالِمَ رَجُلٍ مَخْمُودٌ<sup>(٣)</sup>، وفهم من قوله: «وَيَعْدَ ذَلِكَ». أَنَّ الْخَبَرَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْاسْمِ، «وَيَعْدَ» متعلق باذكر، «وَالْخَبَرَ» مفعول مقدم باذكر، «وَرَافِعَةً» حال من الضمير المستتر فى اذكر، والهاء فى «رافعة» عائدة على الخبر، ثم قال:  
(ص) وَرَكَّبِ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا كَلَامًا \* حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ<sup>(٤)</sup> ...

(ش) المراد بالمفرد فى هذا الباب ما ليس بمضاف ولا مشبه بالمضاف<sup>(٥)</sup> «وَفَاتِحًا» [حال]<sup>(٦)</sup> أى فى حال كونك فاتحاً. ثم أتى بمثال «لَا» فيه مكررة وقد تقدم أن «لَا» إذا تكرر<sup>(٧)</sup> كان عملها جائزاً لا واجباً. ولذلك قال:

(ص) ... \* وَالثَّانِ اجْعَلَا<sup>(٨)</sup>  
مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا \* وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

(١) فى ظ «ومكررة ثم أشار».

(٢) «فى الدار» ساقط من ز، ك.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك. زيادة مثال «وَلَا طَالِمٌ عِلْمٌ مَخْمُودٌ».

(٤) فى هـ «حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ وَالْثَّانِ اجْعَلَا» أكملت بيت الألفية وسقط هذا الجزء فى موضعه الذى ذكره فى الأصل وبقية النسخ.

(٥) فى هـ، ط «به» جائز.

(٦) «حال» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

(٧) فى هـ، ز، ط «تكررت».

(٨) «والثان اجعلا» سقطت من هـ هنا فقد ذكرها مع بقية الشطر السابق.

(ش) فهذه خمسة أوجه: الأول فتحهما معاً وهو المستفاد / من  $\frac{٦٣}{١}$  المثال<sup>(١)</sup>.

الثاني: فتح الأول ورفع الثاني وهو مستفاد من قوله: والثَّانِ اجْعَلَا، مَرْفُوعًا<sup>(٢)</sup>.

الثالث: فتح الأول ونصب الثاني<sup>(٣)</sup>، وهو مستفاد من قوله: أَوْ مَنْصُوبًا. فهذه ثلاثة أوجه في الثاني مع فتح الأول. الرابع: رفع الأول والثاني<sup>(٤)</sup>.

والخامس: رفع الأول وبناء الثاني على الفتح<sup>(٥)</sup>، وهما مستفادان من قوله: «وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا»، فهي عن نصب الثاني مع رفع الأول، وبقي رفعه وبناءه على الفتح، ووجه فتحهما أنهما مبنيان مع «لا»، ووجه نصب الثاني أنه معطوف على موضع اسم «لا»، ووجه رفعه أنه مبتدأ محذوف الخبر، أو معطوف على «لا» مع اسمها لأنهما في موضع رفع بالابتداء أو على إعمال «لا» عمل<sup>(٦)</sup> «ليس»، ووجه رفع الأول والثاني أنهما مبتدآن أو اعملا عمل «ليس» ووجه رفع الأول والثاني أنَّ الأول مبتدأ أو اسم «لا» إن عملت عمل «ليس» والثاني مبنى مع «لا»، «وَالثَّانِ»<sup>(٧)</sup> مفعول أول باجعلا،

(١) في ز، ك «بالمثال» يريد بالمثال الذي ذكره «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٢) ومثاله نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٣) ومثاله نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٤) ومثاله نحو: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ».

(٥) من أمثله «لَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ».

وكقول أمية بن الصلت:

قَلَّا لَغَوَّ وَلَا تَأْتِيَمَ فِيهَا وَمَا قَامُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمَ

(٦) في هـ «إعمال».

(٧) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «والثاني» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية.

«وَمَرْفُوعاً» مفعول ثان، وما بعده معطوف عليه، ومعنى «أَوْ» للتخيير، وإن رفعت شرط، «وَلَا تُنْصِبًا» جوابه، وهو على حذف الفاء أى فلا / تنصب،  $\frac{٦٣}{ب}$  والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة. ثم قال:

(ص) وَمُفْرَدًا نَعْتًا يَلْبِئِي يَلِي \* فَأَفْتَحْ أَوْ انْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ تَغْدِلِ

(ش) يعنى أنه يجوز فى نعت اسم «لا» المبني على الفتح ثلاثة أوجه: فتحه ونصبه ورفعـه وذلك بشرطين:

الأول: أن يكون مفرداً، وهو المنبه عليه بقوله: ومفرداً.

الثانى: أن يكون متصلاً بالمنعوت وذلك مفهوم من قوله: «يَلْبِئِي» أى يلى المنعوت فتقول: لَا رَجُلٌ قَائِمٌ وَقَائِمًا وقائم فوجه الفتح تركيب الصفة مع الموصوف ووجه النصب الحمل<sup>(١)</sup> على موضع اسم «لا»، ووجه الرفع الحمل على موضع «لا» مع اسمها. «مفرداً» مفعول مقدم «لَا فُتِحَ»<sup>(٢)</sup> أَوْ انْصِبْ»<sup>(٣)</sup> أَوْ أَرْفَعْ فهو من باب التنازع مع تأخير<sup>(٤)</sup> العوامل، وقدم «مفرداً» «على» نعتاً وحقه التأخير عنه؛ لأنه وصف له لأجل الضرورة، ويجوز نصبه على الحال؛ لأنه نعت نكرة تقدم عليها، «وَيَلْبِئِي» متعلق بنعت، «ويلى» فى موضع الصفة لمبنى، «وَأَوْ» للتخيير، «وتغـدـلـ» مجزوم على جواب الأمر. ثم قال:

(ص) وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ \* لَا تَبْنِ وَالنَّصْبُ أَوْ الرَّفْعُ اقْصِدِ

(ش) أشار فى هذا البيت إلى مسـئـلتين: /

$\frac{٦٤}{أ}$

(١) فى الأصل «اكمل» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٢) فى هـ، ظ «بافتح».

(٣) «أو انصب» أدق كما فى الألفية.

(٤) فى هـ «تأخر».

الأولى: أن يكون اسم «لا» مبنياً على الفتح، والنعت مفرداً<sup>(١)</sup> إلا أنه مفصول بينهما.

الثانية: أن يكون النعت يلي المنعوت إلا أنه غير مفرد أي مضاف.

فمثال الأولى: لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ ظَرِيفاً أَوْ ظَرِيفٌ. ولا يجوز البناء

[على الفتح]<sup>(٢)</sup> للفصل بينهما، ومثال الثانية: لَا رَجُلَ قَاصِدٌ غُلَامٌ<sup>(٣)</sup>

فالفتح<sup>(٤)</sup> فيه أيضاً ممنوع لمكان الإضافة، ووجه النصب فيها على اللفظ؛ لأن المبنى هنا شبيه بالمعرب<sup>(٥)</sup>، ووجه الرفع حمله على موضع «لا» مع اسمها، «وَعَيَّرَ مَا يَلِي» مفعول مقدم يَتَّبِنُ، «والرفع» مفعول مقدم «يَاقْصِدُ» ثم قال:

(ص) وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ لَا أَحْكُمَا \* لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَضْلِ انْتَمَى

(ش) يعني أنه إذا عطفت على اسم «لا» المبنى ولم تتكرر «لا» جاز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول وهو النصب والرفع وامتنع البناء على الفتح لفصل العاطف فتقول: لَا رَجُلَ وَامْرَأَةً<sup>(٦)</sup> بالنصب على اللفظ كقول الشاعر:

٥١ - فَلَا أَبَ وَابْنًا مِثْلَ مَرْوَانَ وَابْنِهِ \* إِذَا هُوَ بِالْجَدِّ ارْتَدَّى وَتَأَزَّرَا<sup>(٧)</sup>

(١) في ز، ت «مفرد» تحريف.

(٢) «على الفتح» تكملة من ز وإثباتها لازم.

(٣) في هـ «لا رجل وقاصد غلام» زاد واو العطف.

وفى ز «لا رجل قاصد علم» المثال صحيح.

(٤) في الأصل «كالفتح».

(٥) في ظ «بالمرفوع».

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ز من هنا إلى قوله «لا زائدة» وورد في ش، هـ، ز، ط، ت «بالنصب وامرأة

بالرفع» والباقي ساقط.

(٧) تُسَبُّ إلى رجل من عهد مناة من كنانة، كما تُسَبُّ إلى الفرزدق وهو غير صحيح، فالذى في ديوان

الفرزدق ٢٨٠: ١، ٢٩٥.

وامرأة بالرفع على المحل، كقول الشاعر<sup>(١)</sup>:

٥٢ - هَذَا وَجَدْتُكُمْ الصَّغَارَ بِعَيْنِهِ \* لَا أُمٌّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ<sup>(٢)</sup>

فجعل لا زائدة [أو عطف على الموضع. «والعطف» مبتدأ وخبره، «أحكما لهُ»، «وما» موصولة وصلتها «انتمى» «وللنعت» متعلق ب«انتمى»، «وذى الفضل» صفة<sup>(٣)</sup> للنعت، «ولهُ» متعلق بأحكما وكذلك «بما»، والضمير فى «لهُ» هو الرابط بين المبتدأ والخبر، ويجوز نصب «العطف» بفعل مضمر يفسره أحكما، وهو أجد، وعلى هذا فجواب الشرط الذى هو «إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: أحكم للعطف بما انتسب<sup>(٤)</sup> للنعت المفصول ٦٤ ب  
إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لا» فاحكم له بذلك، ويجوز أن يكون خبر العطف جملة الشرط والجواب معاً إلا أن فى هذا الوجه حذف الفاء من جواب الشرط والتقدير: فاحكم. ثم قال:

(ص) وَأَعْطِ لَا مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ \* مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهَامِ

= فدى لهم حياً يزاري كلهما إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا

نقيضتم بنى استأههين ابن خروء إذا الموت بالموت ارتدى وتأزرا

انظر الكتاب ٢: ٢٨٥، وأوضح المسالك ١: ٢٨٩، وشرح التصريح ١: ٢٤٣، وشرح الأشموني ٢: ١٣. يروى «وابنا» بالنصب، ولا يجوز «وابن» بالفتح وأما ما حكاه الأخفش (لأرجل وامرأة) بالفتح بلا تنوين فشاذاً.

(١) فى ز «كقوله».

(٢) نسبه سيبويه إلى رجل بنى مذجج، ونسب أيضاً إلى زرافة الباهلى، وإلى هنى بن أحمر الكناني، وإلى ضمرة بن ضمرة.

وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بنى عبد مناة.

انظر الكتاب ٢: ٢٩٢، وشرح المفصل ٢: ١١٠، ووصف المباني ٢: ٢٩٢، وأوضح المسالك ١: ٢٨٣.

وشرح الشواهد للعيني ٢: ٩٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢: ٩٢١.

يروى «هذا لعنكم»

وجدكم: الجدل الحظ، وهو أيضاً أهر الأب.

الصغار: الذل والمهانة.

(٣) فى ظ «صلة» تحريف.

(٤) فى هـ «نسبت» وفى ظ «نسب».

(ش) يعنى أن حكم «لا» إذا دخلت عليها همزة الاستفهام كحكمها إذا لم تدخل عليها فى جميع الوجوه المتقدمة، وفيه نظر؛ لأنه قد يحدث فيها إذا دخلت عليها الهمزة معنيان. وهما<sup>(١)</sup>: التمنى<sup>(٢)</sup> والتوبيخ<sup>(٣)</sup> وقد يبقى كل واحد منهما على معناه، وظاهره أنه موافق فى ذلك «للمازني\* والمبرد\*\*»

فإنها عندهما تجرى مجراها قبل الهمزة مطلقاً، وإما «ألاً» التى للعرض فلا مدخل لها فى هذا الباب؛ لأنها لا تدخل إلا على الفعل، «ولاً» مفعول أول بأعط، «وما» مفعول ثان، وصلتها «تَسْتَحِقُّ»، «ومَعَ» متعلق «بَأَعْطَ» [«وَدُونَ» متعلق بِتَسْتَحِقُّ]<sup>(٤)</sup>، وليس قوله: «الاسْتِفْهَامُ» مع قوله: «اسْتِفْهَامُ» بإبطاء، لأنَّ الأول نكرة، والثانى معرفة. [ثم قال]<sup>(٥)</sup>:

(ص) وَشَاعَ لِي ذَا الْبَابِ اسْقَاطُ الْحَبَرِ \* إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

(١) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ك، ت «معان وهى» وما أثبت هو الصواب كما فى ش.

(٢) فى ظ «التمنى».

(٣) مثال التمنى: الأتاء مائة بآراء ٩١. ومثال التوبيخ: ألاً تُجْرِعُ وَقَدْ شَبَّتْ؟.

\* المازني: بكر بن محمد المازني، البصرى (أبو عثمان) ت ٢٨٤ هـ وفى رواية ٢٤٩ هـ، وقيل ٢٣٦ هـ. نحوى، أديب، لغوى، عروض روى عن بن أبى عبيدة، والأصمعى، وأبو زيد الأنصارى وغيرهم، وأخذ عنه أبو العباس المبرد، توفى بالبصرة. من تصانيفه: علل النحو، كتاب ما تلحن فيه العامه، الألف واللام، كتاب التصريف، وكتاب العروض.

انظر ترجمته فى: معجم الأدباء ١٠٧:٧، وأنباء الرواة ٢٤٦:١، وفيات الأعيان ١١٤:١، والنجوم الزاهرة ٤٢٦:٢، وبغية الوعاة ٣٠٢:١، ومعجم المؤلفين ٧١:٣، ٣٧٦/١٣.

\*\* المبرد: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن حسان الأزدي. المعروف بالمبرد (أبو العباس) ت ٢٨٥ هـ. أديب، نحوى، لغوى، إخبارى، شاعرة، ولد بالبصرة وأخذ عن أبى عثمان المازني، وأبى حاتم السجستاني، وتصدر للاشتغال ببغداد من تصانيفه الكثيرة المقتضب والاشتقاق، والمقصود والممدود. انظر ترجمته فى: معجم الأدباء ١١١:١٩، ١١٢، وفيات الأعيان ٦٢٦:١ والنجوم الزاهرة ١١٧:٣، ومعجم المؤلفين ١١٤:١٢.

(٤) «ودون متعلق بتستحق» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(ش) إذا لم يعلم خبر «لا» فلا يجوز حذفه<sup>(١)</sup> كقوله<sup>(٢)</sup>: /  
٥٣ - وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً \* وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مُضْبُوخٍ<sup>(٣)</sup>

وإن علم كثر<sup>(٤)</sup> حذفه عند «الحجازيين»، ووجب عند بنى تميم<sup>(٥)</sup>،  
[وطيىء]<sup>(٦)</sup>، وفهم من إطلاقه فى<sup>(٧)</sup> الخبر أنه لا فرق بين أن يكون ظرفاً أو  
مجروراً<sup>(٨)</sup> أو غيرهما خلافاً لمن فصل، وفهم من قوله: فى «ذَا الباب» أن حذف  
الخبر فى غير هذا [الباب]<sup>(٩)</sup> ليس بشائع<sup>(١٠)</sup>، وإن علم «المزاد» فاعل بفعل  
محذوف يفسره ظهر، وجواب «إذا» محذوف لدلالة ما تقدم [عليه]<sup>(١١)</sup>.

(١) فى ش، ه، ظ «الحذف».

(٢) فى ش «كقول الشاعر».

(٣) البيت نسبه سيبويه والجرمى وأبو على والزمخشري وابن الناظم لحاتم الطائي، ونسب أيضاً لرجل  
جاهلى من بنى النبيت بن قاسط، وإلى أبى ذؤيب الهذلى، ولم يرد فى ديوان الهذليين.  
والبيت ملفق من بيتين فى ديوان حاتم هما:

وَرَدَّ جَاوِزُهُمْ حَرْفَ مُصَرَّمَةٍ فِى الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِى الْأَضْلَاءِ تَمْلِيخٌ

إِذَا اللَّقَاحُ عَدَتْ مُلْقَى أَصِرَتْهَا وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مُضْبُوخٌ

انظر الكتاب ٢: ٢٩٩، والمقتضب ٤: ٣٧، وشرح أبيات الكتاب للسيرافى ١: ٥٧٣، والمفصل  
١: ٨٩، وشرح المفصل ١: ١٠٤، ١٠٧، وشرح ابن عقيل ١: ٣٥٢.

الحرف: الناقة الضامر أو القوية الصلبة.

المصرمة: المقطوعة اللبن لقلة المرعى.

مضبوح: اسم مفعول من صبحته إذا سقيته. الصبوح الشراب بالغداة.

(٤) فى ت «كثير» تحريف.

(٥) فى ه، ظ «التميمين» وفى ت «تميم».

(٦) «وطيىء» تكملة من ه، ز.

(٧) فى ظ «فيه» تحريف.

(٨) مثل لغير الظرف والجار والمجرور بالشاهد. ولم يمثل للظرف والجار والمجرور ومثاله: قول من قال: هل  
عندك رجل؟ أو هل فى الدار رجل؟ فتقول: لا رجل.

(٩) «الباب» تكملة من المطبوع، لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

(١٠) «حذف الخبر المعلوم يلتزمه التميميون والطائيون هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف بنى تميم أنهم لا  
يظهرون خبراً مرفوعاً، ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه، وقال أبو حيان: وأكثر ما  
يحذفه الحجازيون إذا كان مع إلا نحو: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَيْ لَنَا أَوْ فِى الْوُجُودِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ.

التصريح ١: ٢٤٦.

(١١) «عليه» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

## ( ظن وأخواتها<sup>(١)</sup> )

(ش) من نواسخ الابتداء ظن وأخواتها. فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما [بعد أخذها]<sup>(٢)</sup> الفاعل مفعولين على التشبيه بأعطيت وهى على قسمين: قلبية وتصييرية. وقد أشار<sup>(٣)</sup> إلى الأول<sup>(٤)</sup> بقوله:

(ص) انصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَاءٍ \* ...

(ش) وجزأى<sup>(٥)</sup> الابتداء هما المبتدأ والخبر، ولما كانت أفعال القلوب منها ما يعمل العمل المذكور ومنها ما لا يعمل<sup>(٦)</sup>، نحو: تَيَقَّنَ وَتَفَكَّرَ<sup>(٧)</sup> ونحوهما أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... \* أَغْنَى رَأَى خَالَ عَلِمْتُ وَجَدَا  
ظَنَّ حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ مَعَ عَدَا \* حَجَا دَرَى وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَا  
وَهَبَ تَعَلَّمَ ... \*

(ش) ثم إن هذه الأفعال القلبية منها ما يفيد فى الخبر يقينا وتسمى علمية ومنها ما يفيد فيه تَرَدُّدًا مع رجحان الوقوع وتسمى الظنية، ولم يرتبها

(١) «ظن وأخواتها» ساقط من ت.

(٢) «بعد أخذها» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٣) فى ظ «فالإشارة».

(٤) فى هـ، ظ «الأولى» التأنيث جائز لأنه يعود إلى القلبية.

(٥) فى ز «جزأى» تحريف.

(٦) فى الأصل «يعلمه» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٧) أفعال القلوب ثلاثة أقسام:

أ - ما لا يتعدى بنفسه: نحو فُكِّرَ وَتَفَكَّرَ.

ب - ما يتعدى لواحد: نحو عَرَفَ وَفَهِمَ.

ج - وما يتعدى لاثنتين من أخوات «ظن» وهى التى تفيد فى الخبر يقينا أو رجحانا.

فى النظم بل ذكرها على حسب ما سمح به / الوزن، وأنا أنبه على كل واحد منهما<sup>(١)</sup>. أما «رأى» فهى بمعنى «عَلِمَ» تقول: رَأَيْتُ زَيْدًا عَالِمًا. أى علمته.

وأما «خَالَ» فهى بمعنى «ظَنَّ»، وعَلِمَ هى أصل الأفعال العلمية وبها يتفسر سائرهما، [وَوَجَدَ] بمعنى «عَلِمَ»، و«ظَنَّ» هى أيضاً أصل الأفعال الظنية وبها يتفسر سائرهما<sup>(٢)</sup> «وَحْسِبَ» بمعنى «ظَنَّ»، «وَزَعَمَ» بمعنى «ظَنَّ»، «وَعَدَّ» كذلك «وَحَجَا» كذلك أيضاً «وَدَرَى» بمعنى عَلِمَ، «وَجَعَلَ» كذلك، وفيها زيادة<sup>(٣)</sup> وهو الاعتقاد؛ ولذلك قال: «وَجَعَلَ اللَّذَّ كَاغْتَقَدَ». و«هَبَّ» بمعنى «ظَنَّ»، «وَتَعَلَّمَ» بمعنى آغَلَمَ. فهذه ثلاثة عشر فعلاً كلها متساوية فى نصب المبتدأ والخبر على أنهما مفعولان وهى كلها معطوفة على «رَأَى» على حذف العاطف فهى كلها مفعولة بأعنى إلى «زَعَمْتُ»، «وَعَدَّ» مخفوضة بجمع، «وَمَعَ» متعلق بأعنى، «وَحَجَا وَدَرَى وَجَعَلَ» معطوفات على «عَدَّ» «وَاللَّذَّ» نعت «لِجَعَلٍ» وصلته «كاغْتَقَدَ»، «وَهَبَّ وَتَعَلَّمَ»<sup>(٤)</sup> معطوفان أيضاً على ما بعد مع، ولهذه الأفعال معان آخر، ولم أنبه عليها؛ لأنها ليست من هذا الباب. ثم شرع فى القسم الثانى وهى التصيير<sup>(٥)</sup> بقوله<sup>(٦)</sup>:

... وَالَّتِى كَصَيِّرَا \* أَيْضًا بِهَا انْصَبَ<sup>(٧)</sup> مُبْتَدَأًا وَخَبَرًا

(١) فى ش «منهما إن شاء الله».

وفى هـ، ز، ظ «منها» وهو أدق؛ لأن الضمير يعود على الأفعال.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

وفى ت «وأما خال فهى بمعنى علم وظن» وردت بعد سائرهما.

(٣) فى ت «زائدة» تحريف.

(٤) فى هـ، ظ، ت «تعلم» تحريف.

(٥) فى ش «التبصيرة» تحريف.

(٦) فى ش، هـ، ظ «فقال».

(٧) فى ظ «انصب بها» تقديم وتأخير.

(ش) يعنى انصب بالأفعال التى بمعنى «صَبَّرَ» المبتدأ والخبر وهى ما دل<sup>(١)</sup> على تحويل كما تنصب بالقلبية، ولم يذكر ألفاظ الأفعال التصييرية / كما<sup>٦٦</sup><sub>أ</sub> ذكر القلبية، وهى «صَبَّرَ وَأَصَارَ وَجَعَلَ وَاتَّخَذَ وَتَّخَذَ [وَتَرَكَ]<sup>(٢)</sup> وَوَهَبَ» فى نحو: وَهَبَنِي اللَّهُ فِدَاكَ، أى جعلنى، «وَالَّتِى» مبتدأ خبره «انصبت بِهَا»، ويجوز أن يكون فى موضع نصب بفعل يفسره انصب من باب الاشتغال وهو أجود. ثم قال:

(ص) وَخُصَّ بِالتَّغْلِيْقِ وَالْإِلْغَاءِ مَا \* مِنْ قَبْلِ هَب ...

(ش) يعنى أنَّ الأفعال المذكورة قبل «هَب» تختص دون سائر أفعال هذا الباب بالتعليق والإلغاء، فالتعليق ترك<sup>(٣)</sup> العمل لموجب. والإلغاء ترك العمل لغير موجب، ويحتمل قوله: «خُصَّ» أن يكون [فعلاً]<sup>(٤)</sup> ماضياً مبنياً للمفعول، «وما» فى موضع رفع<sup>(٥)</sup> به، وأن يكون فعل أمر، «وما» فى موضع نصب به والأول أظهر، «وَمِنْ قَبْلِ هَب» صلة لما، «بِالتَّغْلِيْقِ» متعلق «بِخُصَّ». ثم قال:

(ص) ... \* ... وَالْأَمْرَ هَبَ قَدْ أُلْزِمَا  
كَذَا تَعَلَّمْ ... \*

(ش) يعنى أنَّ هذين الفعلين يلزمان صيغة الأمر فلا يستعملان ماضيين ولا مضارعين، وفُهم منه أنه يجوز إسنادهما إلى المضمر<sup>(٦)</sup> المفرد المذكور والمؤنث وإلى المثنى والجمع فتقول: يَا زَيْدَانِ هَبَانِى قَائِماً. وَيَا زَيْدُونِ هَبُونِى

(١) فى ش، ه، ظ «ما يدل».

(٢) «وترك» تكملة من ش، ه، ز، ك.

(٣) فى ظ «وهو ترك».

(٤) «فعلاً» تكملة من ه، ز.

(٥) «رفع» ساقطة من ظ. سهو من الناسخ.

(٦) فى ش، ز «الضمير».

قَائِمًا. فَإِنَّ فعل الأمر صالح لذلك، «وَهَبْ» مبتدأ، وخبره «قَدْ أُلْزِمَا»<sup>(١)</sup> وفي «أُلْزِمَا» ضمير يعود على «هَبْ» «وَالْأَمْرُ» مفعول ثانٍ لِأُلْزِمَا<sup>(٢)</sup> «وَتَعَلَّمْ» مبتدأ خبره «كَذَا» أى مثل «هَبْ» فى لزومه [الأمر]<sup>(٣)</sup> ولما أتى / بأفعال هذا الباب كلها بلفظ الماضى وكان غير الماضى وهو الأمر والمضارع واسم الفاعل واسم المفعول، مثل الماضى فى العمل المذكور، أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... وَلْيَغْيِرِ الْمَاضِيَ [مِنْ<sup>(٤)</sup>] \* سَوَاهُمَا اجْعَلْ كُلُّ مَالَهُ زُكْنَ

(ش) قوله: «مِنْ سَوَاهُمَا»، أى من سوى «هَبْ وَتَعَلَّمْ»؛ لأنهما لازمان للأمر «وَزُكْنَ» أى غُلِمَ، «وَكُلُّ» مفعول باجعل، «وَمَا» موصولة، «وَزُكْنَ» صلتها «وَلَهُ» متعلق بزكن، «وَلْيَغْيِرِ» متعلق باجعل، «وَمِنْ» فى موضع الحال من غير، والتقدير: اجعل كل ما<sup>(٥)</sup> علم للماضى من الحكم لغير الماضى فى حال كونه من سوى «هَبْ وَتَعَلَّمْ»، ثم قال:

(ص) وَجَوَزَ<sup>(٦)</sup> الْإِلْغَاءَ لَا فِى الْإِيتِدَا \* ...

(ش) تقدم<sup>(٧)</sup> أن الإلغاء ترك العمل لغير موجب. وفهم من قوله: «وَجَوَزَ»<sup>(٨)</sup> أنه جائز لا واجب، وفهم من قوله: «لَا فِى الْإِيتِدَا» ثلاث<sup>(٩)</sup> صور<sup>(١٠)</sup>: أن يتأخر عنهما نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ طَنَنْتُ.

(١) فى هـ «قد أُلْزِمَ» وما أثبت أدق كما فى بقية النسخ والألفية .

(٢) فى الأصل، ش، ز، ت «بالزم» وما أثبت أدق كما فى هـ، ط، والألفية. وفى ك «بالزما» وهى

صحيحة

(٣) «الأمر» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) «مِنْ» تكملة من هـ، ز، ط، ك، ت والألفية.

(٥) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «كلما»، خطأ من الناسخ.

(٦) فى ت «وجوزوا» تحريف. وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ش، ز، ك «قد تقدم» وعبارتها أكمل.

(٨) فى ط «وجوز الإلغاء» أكملت عبارة الألفية، والتكملة غير لازمة.

(٩) فى الأصل «ثلاثة» تحريف. خطأ من الناسخ.

(١٠) «صور» ساقطة من ت.

أو يتوسط بينهما، نحو: زَيْدٌ ظَنَنْتُ فَاضِلٌ<sup>(١)</sup>  
أو يتقدم على المفعولين ويتقدم عليه غيره نحو: مَتَّى ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ.  
وفى جواز الإلغاء فى هذه الصورة الثالثة خلاف، وظاهر كلامه جوازه؛  
لأنَّ الفعل ليس فى الابتداء، ولم يتعرض الناظم إلى الأرجح.  
والأرجح الإلغاء مع التأخير، والإعمال مع التوسط بين المفعولين.  
وفهم من قوله: «لَا فِى الْإِبْتِدَاءِ» / أَنَّ إِعْمَالَ الْمُتَقَدِّمِ وَاجِبٌ «وَالْإِلْغَاءُ» ٦٧  
مفعول بِجَوَزٍ، «وَلَا» عاطفة، والمعطوف عليه محذوف والتقدير<sup>(٢)</sup>: وجوز<sup>(٣)</sup> أ  
الإلغاء فى التأخير والتوسط لا فى الابتداء، وأجاز «الكوفيون» الإلغاء مع  
التقدم واستدلوا بقوله:

٥٤ - كَذَاكَ أَذُبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي \* أُنَى وَجَدْتُ مِلَّكَ الشَّيْئَةِ الْأَذْبُ<sup>(٤)</sup>

وهذا ونحوه مؤول<sup>(٥)</sup> عند «البصريين» إما على نية ضمير الأمر والشأن<sup>(٦)</sup>  
فيكون الفعل باقياً على عمله، والجملة [المفسرة للضمير]<sup>(٧)</sup> فى موضع  
المفعول الثانى وإما على تقدير<sup>(٨)</sup> لام الابتداء. وإلى ذلك أشار بقوله:  
(ص) ... \* وَأَنُو ضَمِيرِ الشَّأْنِ أَوْ لَامَ ابْتِدَاءِ  
فِي مَوْهَمِ إِلْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ \* ...

(ش) أى إذا ورد من كلام العرب ما يوهم إلغاء الفعل المتقدم فلك فى

(١) فى ز، ك «زيد ظننت قائم» المثال صحيح.

(٢) فى ز «تقديره».

(٣) فى ت «وجوزوا».

(٤) نسب هذا البيت إلى «بعض الفزاريين».

انظر المقرب ١: ١١٧، وشرح ابن عقيل ١: ٤٣٧، وأوضح المسالك ١: ٣٢٠، وشرح الشواهد للعيني

٢: ٢٩٠، وشرح التصريح ١: ٢٥٨، والهمع ٢: ٢٢٩. وفى رواية «إنى رأيت لملاك ...»

(٥) فى الأصل «ما دل»، وفى ت «مأول» خطأ من الناسخ.

(٦) ما بعد الشاهد إلى هنا ساقط من ظ.

(٧) «المفسرة للضمير» تكملة من ظ.

(٨) فى ظ «أو بتقدير».

تأويله وجهان. أحدهما: أن تنوى فيه ضمير الشأن فيكون [التقدير]<sup>(١)</sup> إئني رأيتُ مَلَأَكَ الشَّيْمَةَ الْأَدَبُ، فيكون الفعل باقيا على عمله، والجملة مفسرة للضمير في موضع المفعول الثاني، أو تقدير لام الابتداء. فيكون التقدير: إئني رأيتُ مَلَأَكَ الشَّيْمَةَ<sup>(٢)</sup>، فيكون الفعل معلقا، «وفى مُوهِمٍ» متعلق بانو، «وَالْقَاءَ» مفعول بِمُوهِمٍ، «وما» موصولة واقعة على الفعل وتقدم صلتها. ثم قال:

(ص) ... \* وَالْتَزِمَ التَّغْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ مَا  
وَإِنْ وَلَا لَأَمْ اِبْتِدَاءٍ<sup>(٣)</sup> / أَوْ قَسَم \* كَذَا وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ اِنْحَتَمَ

(ش) قد تقدم أن التعليق ترك العمل لموجب، وهو أن يفصل بين الفعل ومفعوليه<sup>(٤)</sup> بأحد الستة الأشياء<sup>(٥)</sup> التي ذكر.

الأول: «مَا» النافية كقوله - عز وجل -: (وَظَنُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّجِيسٍ)<sup>(٦)</sup>

الثاني: «إِنْ» النافية كقوله - تعالى -: (وَتَطْمَئِنُّونَ إِنْ لَيْسَ لَكُمْ إِلَّا قَلِيلٌ)<sup>(٧)</sup>

الثالث: «لَا» قال في شرح التسهيل<sup>(٨)</sup>: من أمثلة «ابن السراج» \* أَخَسَبُ لَا يَقُومُ زَيْدٌ.

(١) «التقدير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(٢) في ه، ز، ظ، ت «الشَّيْمَةُ الأدب».

(٣) في الأصل «الابتداء» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٤) في ش، ه، ز، ظ «ومفعوليه أو بين مفعوليه».

(٥) في ش، ه، ز، ظ، ك «أحد الأشياء الستة» تقديم وتأخير.

(٦) سورة فصلت. آية: ٤٨.

(٧) في ش، ه، ظ «عز وجل».

(٨) سورة الأسراء. آية: ٥٢.

(٩) انظر شرح التسهيل ٨٩: ٢، والأصول في النحو ١٨٢: ١.

\* ابن السراج: محمد بن السري بن سهل البغدادي المعروف بابن السراج (أبو بكر) ت ٣١٦ هـ. أديب، نحوي، لغوي. صاحب المبرد وقرأ عليه كتاب سيبويه في النحو، ونظر في دقائقه، وعول على مسائل الأخفش. وأخذ عن الزجاجي، وأبو سعيد السيرافي والفارسي والرماني. من تصانيفه: شرح كتاب سيبويه في النحو، الأصول، الاشتقاق. عن (معجم المؤلفين ١٩: ١٠)

قال ابن هانئ<sup>١</sup>: يظهر أنه لم يحفظ مثلاً عن العرب<sup>(١)</sup> نثرياً<sup>(٢)</sup> ولا شعرياً، وقد أنشدت<sup>(٣)</sup> عليه:

٥٥ - فَعِشْ مُقَدِّمًا أَوْ مُتَّ كَرِيمًا فَإِنِّي \* أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُهُ<sup>(٤)</sup>

الرابع: لام الابتداء كقوله<sup>(٥)</sup>: (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ)<sup>(٦)</sup>

الخامس: لام القسم. كقوله:

٥٦ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَنَاتَيْنِ مَيْسَى \* إِنَّ الْمَتَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا<sup>(٧)</sup>

- 
- \*\*ابن هانئ:** محمد بن علي بن هانئ اللخمي (أبو عبد الله)  
ت ٧٣٣ هـ وقيل ٦٣٣ هـ. مقرر، أديب، نحوي، شاعر. من تصانيفه: شرح التسهيل. وإرشاد السؤل في لحن العامة. وهناك: اسماعيل بن علي بن عبد الله بن هانئ (أبو الوليد ت ٧٧١ هـ نحوي) من تصانيفه: شرح قطعة من التسهيل.  
لم يشر المكودي إلى أيهما يقصد، ولم يرد الشاهد الذي أنشده في شرح التصريح، ولا الأشموني، ولا الهمع، ولا أستطيع أن أحدد ذلك؛ لأن كنههما غير موجودة، إلا أنني أقول إن الذي شرح التسهيل منهما هو محمد بن علي بن هانئ المتوفى سنة ثلاث وثلاثين وسبعمائة ولم يشر صاحب الكشف إلى أن الثاني شرح التسهيل أو قطعه منه.  
انظر: هدية العارفين ٢: ٤٧، ٤٨، ٤٩، ١٤٩.  
والكشف ١: ٦٣، ٤٨٢، ٢/ ١١٩٨، ١٥٤٨.  
ومعجم المؤلفين ٢: ٢٩٤، ١١: ٦٨، ٦٩.  
(١) في ش، هـ، ز «يحفظ له مثالا عن العرب» وهذه أوضح.  
وفي ك «يحفظ له مثال من العرب».  
وفي ظ «يحفظ الأمثال من العرب».  
(٢) في ت «نثراً ولا شعراً».  
(٣) في ز «أنشدت» تحريف وتصحيف.  
(٤) الشاهد لأبي التشناس النهشلي.  
كذا روى في ديوان الحماسة لأبي تمام ١: ١٧٦.  
وروى في الأصمعيات ١١٩.  
فَمُتَّ مُقَدِّمًا أَوْ عِشْ كَرِيمًا فَإِنِّي أَرَى الْمَوْتَ لَا يَنْجُو مِنَ الْمَوْتِ هَارِبُهُ  
والشاهد فصلت «لا» فيه بين المعمولين لا بين الفعل ومعموليه.  
(٥) في ش، ز، هـ، ظ، ك «عز وجل» وفي ز «تعالى».  
(٦) سورة البقرة. آية: ١٠٢.  
(٧) الشاهد للبيد بن ربيعة.  
وروى في الديوان ٣٠٨.

= صَادَقْنَ مِنْهَا غِرَّةً فَأَصَبَتْهَا \* إِنَّ الْمَتَايَا لَا تَطِيْشُ سِهَامُهَا

السادس: الاستفهام كقوله [عز وجل]<sup>(١)</sup> (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ)<sup>(٢)</sup>

وعلم من قوله<sup>(٣)</sup>: «وَالْتَرَمَ» أن التعليل لازم بخلاف الإلغاء. «والتعليل» مفعول بالتزم، «وقبل» متعلق به، «ولام ابتدائية» [مبتدأ]<sup>(٤)</sup> «وكذا» خبره<sup>(٥)</sup> «أو قسم» معطوف عليه على حذف مضاف، والتقدير: لام ابتداء أو لام قسم كذا «والاستفهام» مبتدأ، «وذا» مبتدأ ثان وخبره «انحتم»، «له» متعلق «بانحتم»، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير / العائد<sup>(٦)</sup> على «ذا» الفاعل  $\frac{٦٨}{أ}$  بانحتم، والعائد على الاستفهام<sup>(٧)</sup> الضمير في «له». ثم قال:

(ص) لِعَلِّمَ عِزْفَانٍ وَظَنَّ تَهْمَةً \* تَغْدِيَّةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً

(ش) يعني أن «علِّمَ» إذا كانت بمعنى عَزَفَ، وهو أن يكون معناها متعلقاً بالمفرد تتعدى إلى مفعول واحد، كقوله تعالى<sup>(٨)</sup>: (لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ)<sup>(٩)</sup> وأن «ظَنَّ» إذا كانت بمعنى «أَثَبَهُم» تتعدى أيضاً إلى مفعول

= ولا شاهد على هذه الرواية.

انظر الكتاب ١٠٩: ١١٠، وشرح ابن عقيل ٤٣٩: ١.

وأوضح المسالك ٣١٦: ١، وشرح الشواهد للعيني ٣٠: ٢ وشرح التصريح ٢٥٤: ١، والهمع ٢٣٣: ٢ والخزانة ١٣: ٤.

(١) «عز وجل» تكملة من هـ، ز، ظ.

وفى ش، ك «تعالى».

(٢) سورة الأنبياء. آية: ١٠٩.

(٣) فى هـ «وفهم من قوله».

(٤) «مبتدأ» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «وكذا خبره» ساقط من ش.

(٦) فى ز، ك «والضمير عائد».

(٧) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت، ك «على لام الابتداء» وما أثبت أدق كما فى ش.

(٨) فى هـ، ظ «عز وجل».

(٩) سورة الأنفال. آية: ٦٠.

فى ز، ك (وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ أُمَمَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا)

الآية: ٧٨ من سورة النحل.

واحد كقولك<sup>(١)</sup>: طَلَنْتُ زَيْدًا عَلَى الْمَالِ، أَى اتهمتُه، وليساً حينئذٍ من أفعال هذا الباب.

«وَتَعْدِيَّةٌ» مبتدأ وخبره فى المجرور قبله، «وَلِوَاحِدٍ» متعلق بتعددية، [«وَمُلْتَزِمَةٌ» صفة لتعددية]<sup>(٢)</sup> وأضاف «عِلْمٌ» إلى العرفان وهو مصدر عرف، وأضاف «ظن» إلى تهمة [وهو مصدر اتهم]<sup>(٣)</sup> ثم قال:

(ص) وَلَوْ أَى الرُّؤْيَا أَنْ مَا لِعِلْمًا \* طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ اتَّعَمَى

(ش) يعنى أنَّ «رَأَى» الحلمية ينتسب<sup>(٤)</sup> لها من العمل ما انتسب «لِعَلِمَ» الطالبة للمفعولين السابقة؛ لأنها شبيهة بها<sup>(٥)</sup> فى كونها فيها إدراك بالحس ومنه قوله<sup>(٦)</sup>:

٥٧ - أَرَاهُمْ رُفِقْتَى حَتَّى إِذَا مَا \* تَوَلَّى اللَّيْلُ وَالْخَزَلُ انْخَزَلَا<sup>(٧)</sup>

وأضاف «رَأَى» للرؤيا ليعلم أنها الحلمية؛ لأنَّ مصدرها الرؤيا، ومصدر «رَأَى»<sup>(٨)</sup> البصرية رؤْيَةً، واحترز بقوله: «طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ» من علم العرفانية، «وَأَتَمَّ» بمعنى انسب، «وَاتَّعَمَى» بمعنى انتسب، «وَمَا» موصولة واقعة على حكم علم المتعددية / إلى مفعولين وهى مفعولة «بأنهم» وصلتها «أَتَّعَمَى»<sup>٦٨</sup> بـ

(١) فى الأصل «كقوله» وفى ك «نحو».

(٢) «وملتزمة صفة لتعددية» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ووردت فى ت بعدها بمقدار سطر.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك.

واتهم: أَى إذا أتى الرجل بما ينهم به.

(٤) فى هـ، ز «ينتسب».

(٥) «بها» ساقط من ت.

(٦) فى ش «قول الشاعر». وفى هـ «قولهم» تحريف.

(٧) الشاهد لعمر بن أحمـر الباهلى.

انظر الكتاب ١: ٢٤٣، والخصائص ٢: ٣٧٨، وشرح المـرادى ١: ٣٨٧، وشرح ابن الناظم ٩: ٢٠٩، وشرح

ابن عقيل ١: ٤٤١، والدرر ٢: ٢٥٢ وشرح الأشمونى ٢: ٣٣، ٣٤.

أنـخزل: أَى ظهر وبان.

(٨) «رَأَى» ساقطة من ت.

و«لرأى» متعلق بآتم، «ولعلم» متعلق «بانتفى». وكذلك «من قبل». والتقدير: انسب العمل الذى انتسب من قبل لعلم [فى حال كونه طالب مفعولين]<sup>(١)</sup> لرأى الرؤيا. ثم قال:

(ص) وَلَا تُجْزِ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ \* سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ

(ش) يعنى أن المفعولين فى هذا الباب لا يجوز حذفهما معاً، ولا حذف أحدهما، من غير أن يدل على الحذف دليل، وهذا هو الحذف على جهة الإقتصار؛ لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر. وفهم منه أنه قد يجوز حذفهما وحذف أحدهما إذا دل على الحذف دليل، وهو الحذف على جهة الاختصار. فمن حذفهما معاً قوله<sup>(٢)</sup>:

(ص) بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيِّ سُنَّةٍ \* تَرَىٰ حُبَّهُمْ عَارًا عَلَىٰ وَتَحْسَبُ<sup>(٣)</sup>

أى وتحسب حبهم عاراً على. ومن حذف الأول [قوله عز وجل]<sup>(٤)</sup>: (وَلَا يَخْسِبَنَّ الَّذِينَ يَتَّخِلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ)<sup>(٥)</sup>

أى بخلهم. ومن حذف الثانى قول عنترة:

٥٩ - وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَطْنِي غَيْرَهُ \* مَنَىٰ بِمَنْزِلَةِ الْحَبِّ الْمَكْرَمِ<sup>(٦)</sup>

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٢) فى الأصل «فى قوله».

(٣) تُسَبِّحُ هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى.

وهو فى الهاشميات ص ١٦.

وشرح الشواهد للعينى ٣٥:٢، وشرح التصريح ٢٥٩:١ والخزانة ٢٠٨:٢/٤:٥، ومعجم شواهد النحو

٢٩، وهو بلا نسبة فى شرح ابن عقيل ٤٤٣:١، وأوضح المسالك ٣٢٣:١.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش. وفى ز، ك «قوله تعالى».

(٥) سورة آل عمران. آية: ١٨٠.

انظر معانى الفراء ٢٤٨:١، والسبعة فى القراءات ٢٢٠.

(٦) الشاهد لعنترة العبسى انظر ديوانه ١٨٧.

وشرح ابن عقيل ٤٤٤:١ وأوضح المسالك ٣٢٤:١، وشرح الشواهد للعينى ٣٥:٢، وشرح التصريح

٢٦٠:١، والهمع ٣٢٦:٢.

أى فلا تظنى [غيره واقعا]<sup>(١)</sup> «وسقوط»<sup>(٢)</sup>: مفعول بتجز، «وهنا وبلا دليل»: متعلقان بتجز. ثم قال:

(ص) وَكَتَنُ اجْعَلْ تَقُولُ إِنِّ وَلِي \* مُسْتَفْهِمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ  
بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ \* وَإِنْ يَبْغِضُ ذِي فَصَلَتْ يُخْتَمَلُ  
وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنْ مُطْلَقًا \* عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا / <sup>(٣)</sup>

(ش) أصل القول وما اشتق منه أن يدخل على الجملة فتتحكى به، وقد ينصب المفرد إذا كان فى معنى الجملة، كقولك: قلت: خطبة. ثم أنه قد يضمن معنى الظن فينصب مفعولين، وذلك بشروط:

الأول: أن يكون مضارعاً.

الثانى: أن يكون مفتوحاً بقاء المخاطب<sup>(٤)</sup>، وهذان الشرطان مفهومان من

قوله: «تقول»<sup>(٥)</sup>

الثالث: أن تدخل عليه أداة استفهام<sup>(٦)</sup>، وهو المنبه عليه بقوله: «إِنَّ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ».

الرابع: أن لا يفصل بينهما بغير الظرف أو المجرور أو أحد المفعولين. وهو

المنبه عليه بقوله: «وَلَمْ يَنْفَصِلْ»<sup>(٧)</sup>. بغير ظرف أو كظرف<sup>(٨)</sup> أو عمل.

(١) «غيره واقعا» تكملة من ك.

وفى الأصل، ش، ظ، ت «ذلك» وفى هـ، ز «ذلك واقعا».

(٢) فى الأصل «وسقوطه» تحريف. وما أثبت هو الصواب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٣) البيت الأخير ساقط من هـ، ز، ظ.

(٤) فى هـ، ظ «المخاطب».

وفى ز، ك «المخاطبة».

(٥) فى هـ، ظ «من قوله: وكتظن اجعل تقول» أكملت بعبارة الألفية.

(٦) فى ز، ك «الاستفهام».

(٧) «ولم ينفصل» ساقط من ش.

(٨) «ولم ينفصل بغير ظرف أو كظرف» ساقط من ك.

فمثال ما لا فصل فيه: أَتَقُولُ زَيْدًا<sup>(١)</sup> مُنْطَلِقًا، ومثله قوله<sup>(٢)</sup>:

٦٠ - مَنَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرُّوَاسِمَا  
يُذِينَ أُمَّ قَائِمٍ وَقَائِمَا<sup>(٣)</sup>

ومثال الفصل بالظرف قولك<sup>(٤)</sup>: أَعِنْدَكَ تَقُولُ عَمْرًا مُقِيمًا.

وبالمجرور: أَفَى الدَّارِ تَقُولُ زَيْدًا جَالِسًا.

ومثال الفصل بأحد<sup>(٥)</sup> المفعولين: أَرَيْدَا تَقُولُ مُنْطَلِقًا.

ومثله قوله<sup>(٦)</sup>:

٦١ - أَجْهَلًا تَقُولُ بَنَى لُؤَيٍّ \* لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ<sup>(٧)</sup>

ويعنى بقوله: «عَمَلٌ» أحد المفعولين؛ لأنه بمعنى معمول، وفي تنكير «عَمَلٌ» إشعار بأنه لا يفصل إلا بأحد المفعولين لا بهما؛ لأنَّ التنكير يشعر بالتقليل

(١) في ت «زيد» تحريف.

(٢) في ش «ومنه قول الشاعر».

(٣) الشاهد لهدية بن حشزم ورواية البيت الثاني في الديوان ١٤١، ١٤٢

يَتَلَفَنَ أُمَّ قَائِمٍ وَقَائِمَا

وفي رواية أخرى:

يَحْمِلُنَ أُمَّ قَائِمٍ وَقَائِمَا كَمَا فِي ز، ك.

انظر شرح ابن عقيل ١: ٤٤٧، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٣٦، والدرر ٢: ٢٧٣، والهمع ٢: ٢٤٦.

القلص: جمع قلوص، وهي الشابة من الإبل.

الرواسما: السرعات في سيرهن. مأخوذ من الرسيم وهو ضرب من سير الإبل السريع.

(٤) «قولك» ساقط من ش، وفي الأصل، ك «كفوله».

(٥) في هـ «واحدى» تحريف.

(٦) في ش «قول الشاعر».

(٧) الشاهد للكميت بن زيد الأسدي ورواية البيت في الديوان ٣: ٣٩

أَنْوَأَمَا تَقُولُ بَنَى لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْبِكَ أَمْ مُتَتَاوِمِينَ

انظر الكتاب ١: ١٢٣، وشرح أبياته للسيرافي ١: ١٣٢، وشرح ابن عقيل ١: ٤٤٨، وأوضح المسالك

١: ٢٣١، وشرح التصريح ٢: ٢٦٣، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٣٧، والدرر ٢: ٢٧٦، والهمع ٢: ٢٤٧

ومعجم شواهد النحو ١٧٤.

وقوله: «وَلَمَّا بَلَغَ ذِي فَصْلَتٍ يُخْتَمَلُ»، تصريح بما فهم من الشطر<sup>(١)</sup> الذى / قبله «وذى» إشارة إلى الثلاثة المتقدمة وهى الظرف والمجرور وأحد<sup>٦٩</sup> المفعولين، فإن لم تستوقف الشروط بطل العمل وتعينت<sup>(٢)</sup> الحكاية، وإن استوفيت<sup>(٣)</sup> الشروط جاز النصب والحكاية. وقوله<sup>(٤)</sup>: «وَأُجِرَى الْقَوْلُ كَطَرٍ مُّطْلَقًا»<sup>(٥)</sup>، البيت<sup>(٦)</sup>. يعنى أن «بنى سليم» ينصبون بالقول مطلقاً أي بلا شرط، يريد على جهة الجواز<sup>(٧)</sup>؛ لأنَّ الرفع على الحكاية<sup>(٨)</sup> عندهما جائز، فتقول على الأول: قُلْتُ عَمَرًا مُّطْلَقًا. وَقُلْتُ ذَا مُشْفِقًا. ومنه قول بعضهم<sup>(٩)</sup>:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا فَطِينًا  
هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيًّا

«وَالْقَوْلُ» مرفوع بأجرى، «وَمُطْلَقًا» حال من القول، «وَعِنْدَ سَلِيمٍ» متعلق بأجرى [«وَقُلْتُ» فعل أمر، «وَذَا» مفعول أول، «وَمُشْفِقًا» مفعول ثان] <sup>(١٠)</sup>.

(١) فى الأصل، ز، ت «الشرط» خطأ من الناسخ.

(٢) فى ت «ونصبت».

(٣) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «استوفت» وما أثبت أدق.

(٤) فى ظ «ثم قال».

(٥) فى هـ، ز «مطلقاً». عِنْدَ سَلِيمٍ نَحْوُ قُلْتُ ذَا مُشْفِقًا والتكلمة هنا ضرورية.

(٦) «البيت» ساقطة من هـ، ظ.

(٧) قال فى التسهيل ٧٣، ٧٤ «إلحاق القول فى العمل بالظن مطلقاً لغة سليم، ويخص أكثر العرب هذا الإلحاق بمضارع المخاطب الحاضر بعد استفهام متصل، أو منفصل أو جار مجرور أو أحد المفعولين فإن عدم شرط رجوع إلى الحكاية، ويجوز أن لم يعدم، ولا يلحق فى الحكاية بالقول ما فى معناه، بل ينوى معه القول، خلافاً للكوفيين».

(٨) «على الحكاية» ساقط من هـ، ظ.

(٩) نسبه الأستاذ هارون إلى المسيب بن زيد مناة، وقيل لأعرابي صادم، فأتى به أهله، فقالت له امرأته (هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ إِسْرَائِيلِيًّا)

انظر أمالى القالى ٤٣:٢، وسمط اللاكى ٦٨١:٢، وشرح ابن عقيل ٤٥٠:١ وشرح التصريح ٢٦٤:١ والهمع ٢٤٦:٢ والدرر ٢٧٢:٢ ومعجم شواهد العربية ٥٤٨:٢.

فطينا: وصف من الفطنة. أي الفهم.

تَقُولُ فَطِينٌ الرَّجُلُ يَفْطِنُ.

إسرائيلينا: إسرائيليين لغة فى إسرائيل كما قالوا: ميكائيلين وإسرافيلين وإسماعيلين.

(١٠) ما بين المعقوفين تكلمة م ش، ز، ظ، ك، ت.

## ( أعلم و أرى )

(ش) إذا دخلت همزة التعدية على فعل غير متعد تعدى إلى واحد نحو:  
أدخل [زَيْدًا]<sup>(١)</sup>.

وإن دخلت على متعد إلى واحد تعدى بها إلى اثنين نحو: أَلْبَسْتُ زَيْدًا  
ثَوْبًا.

وإن دخلت على متعد إلى اثنين تعدى بها إلى ثلاثة، وذلك في فعلين  
خاصة وهما: «عَلِمَ ورَأَى». وإليهما أشار بقوله:

(ص) إِلَى ثَلَاثَةٍ رَأَى وَعَلِمَا \* عَدُّوا إِذَا صَارَا أَرَى وَأَعْلَمَا

(ش) يعنى أن «علم ورأى» المتعدين إلى اثنين إذا دخلت عليهما همزة  
النقل تعديا بها إلى ثلاثة، فالمفعول الأول / هو الذي كان فاعلاً بهما قبل  
دخول الهمزة، والثاني والثالث هما اللذان كانا<sup>(٢)</sup> منصوبين بهما [نحو:  
أَعْلَمْتُ زَيْدًا بَكْرًا مُنْطَلِقًا، أَرَيْتُ خَالِدًا بَكْرًا أَخَاكَ]<sup>(٣)</sup>، فرأى وعلم مفعول  
مقدم بعَدُّوا، وإلى ثَلَاثَةٍ، وإذا: متعلقان بعَدُّوا، والضمير. فى «صَارَا» عائد  
على «عَلِمَ ورَأَى»، وأَرَى [وَأَعْلَمَا]<sup>(٤)</sup> خبر «صَارَا». ثم قال:

(ص) وَمَا لِفَعُولِي عِلْمْتُ مُطْلَقًا \* لِلثَّانِي وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقُّقًا

(ش) يعنى أن جميع ما استقر من الحكم للمفعولين فى «رَأَى وعَلِمَ» قبل

(١) «زيداً» تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ ووردت فى المطبوع وإثباتها أدعى للوضوح.

(٢) «كانا» ساقطة من ت.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هـ .

(٤) «واعلما» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

دخول الهمزة<sup>(١)</sup> من إلغاء وتعليق، ومنع الحذف لغير دليل وجوازه لدليل ثابت للثاني والثالث من مفاعيل أعلم وأرى. «فَمَا» موصولة وهى مبتدأ وصلتها لمفعولى، «وَمُطْلَقًا» حال من الضمير المستتر فى المجرور العائد على «مَا» وخبر «مَا» حَقَّقْ، وللثان<sup>(٢)</sup> متعلق بحَقَّقْ. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا \* هَمْزٍ فَلَا ثُنَيْنٍ بِهِ تَوْصِلَا

(ش) يعنى أَنَّ «عَلِمَ» العرفانية، «وَرَأَى» البصرية المتعديين إلى واحد إذا دخلت عليها همزة التعدية تعديا بها إلى اثنين، وليس<sup>(٣)</sup> حينئذٍ من هذا الباب ولا من الباب الذى قبله؛ لأنَّ المفعول الثانى غير الأول، فهو من باب «كَسَا وَأَعْطَى»، ولذلك<sup>(٤)</sup> أشار بقوله:

(ص) وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَالِأَوَّلِ \* فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ مُحْكَمٍ ذُو اتِّسَا

(ش) يعنى أَنَّ المفعول الثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى ٧٠/ب من باب «كَسَا» يجوز فيه الحذف اختصاراً واقتصاراً، ويمتنع فيه ما جاز فى مفعولى «عَلِمْتُ» المتعدية إلى اثنين من إلغاء وتعليق وغير ذلك من الأحكام الجائزة فيه، وفُهم من تشبيهه بباب «كَسَا» أَنَّ المفعول الأول أيضاً كالمفعول الأول من باب «كَسَا» فلا وجه لتخصيصه المفعول الثانى بالذكر، فالضمير فى «تَعَدَّيَا» عائد على «عَلِمَ» العرفانية، «وَرَأَى» البصرية، «وَبِلَا هَمْزٍ» متعلق بتعديا، وإلغاء جواب الشرط، «وَلَا ثُنَيْنٍ وَبِهِ» متعلقان بتوصلا، والضمير فى به عائد على الهمز، «وَالثَّانِ»<sup>(٥)</sup> مبتدأ

(١) فى ز، ك «الهمزة عليهما».

(٢) فى الأصل، ش، ه، ز، ط، ك، ت «وللثانى».

وما أثبت أصوب كما فى ز والألفية.

(٣) فى ز «وليسا».

(٤) فى ز «والى ذلك».

(٥) فى الأصل، ه، ز، ت «كثان» تحريف.

(٦) فى ز «والثانى».

وخبره «كثاني»، «وفى كُلِّ حُكْمٍ متعلق «بائتسا»، وكذلك «به». ثم قال:  
(ص) وَكَأَزَى<sup>(١)</sup> السَّابِقِ نَبَأًا أَخْبَرًا \* حَدَّثَ أَنْبَاءً كَذَاكَ خَبَرًا

(ش) ذكر أن أفعال هذا الباب سبعة، والذي أثبت «سيبويه» منها «أَعْلَمَ وَأَزَى وَنَبَأَ، وَزَادَ «أَبُو عَلِيٍّ»<sup>(٢)</sup> أَنْبَاءً. وَأَلْحَقَ بِهَا<sup>(٣)</sup> «السيرافي» \* «حَدَّثَ وَأَخْبَرَ وَخَبَرَ»، «وَنَبَأَ» مبتدأ، «وَأَخْبَرَ وَحَدَّثَ وَأَنْبَأَ» معطوفات<sup>(٤)</sup> عليه، على حذف العاطف وخبره في المجرور قبله. «وَوَخَّيَرًا» مبتدأ خبره «كَذَاكَ».

(١) في الأصل «وما ربي». والصواب ما أثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) سبقت ترجمة له في باب إن وأخواتها.

(٣) في الأصل، ز، ظ، ت «بهما» تحريف.

\* السيرافي: الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي - أبو سعيد - نحوي، لغوي، شاعر، وعالم بالعروض والقراءات والفرائض والحديث. ولد بسيراف، وتوفي ببغداد في عام ٣٦٨ هـ. من تصانيفه: شرح أبيات سيبويه، ألفات الوصل والقطع، وشرح مقصورة ابن دريد، والوقف والابتداء.

انظر ترجمته في معجم الأدباء ٤٧:١ وإنباه الرواة ٣١٣:١، والنجوم الزاهرة ١٣٣:٤، وبغية الوعاة ٥٠٧:١، وكشف الظنون ١٤٠:١، ١٥٠، وشذرات الذهب ٦٥:١، ٦٦، ومعجم المؤلفين ٢٤٢:٣. (٤) في الأصل، ت «معطوف» تحريف.

وفى ز «معطوفان» تحريف.

## ( الفاعل<sup>(١)</sup> )

(ش) هو الاسم المسند إليه فعل أو ما جرى<sup>(٢)</sup> مجراه مقدماً عليه على طريقة فعل أو فاعل، وقد استغنى الناظم عن هذا التعريف بالمثل فقال:

(ص) الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرُفُوعِي أَتَى / \* زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ نِعَمَ الْفَتَى

٧١  
أ

(ش) فأتى بمثالين: الأول: أتى زيدٌ. «فزيدٌ» فاعل؛ لأنه اسم أسند إليه فعل على طريقة فعل، وقدم عليه، وهو «أتى».

والثاني: مُنِيرًا وَجْهُهُ. «فوجْهُهُ» فاعل؛ لأنه اسم أسند إليه وصف جاري<sup>(٣)</sup> مجرى الفعل على طريقة فاعل وهو «مُنِيرٌ»، ثم تم البيت بقوله: «نَعَمَ الْفَتَى»، وفيه<sup>(٤)</sup> تنبيه على أنَّ فعل الفاعل يكون غير متصرف. فقوله: «الْفَاعِلُ» مبتدأ، «وَالَّذِي» خبره وهو موصول وصلته «كَمَرُفُوعِي» وهو مضاف إلى المثالين على حذف القول، والتقدير: كمرفوعى قولك: أتى زيدٌ ومُنِيرًا وَجْهُهُ. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ \* فَهُوَ وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرَ

(ش) يعنى أنَّ الفعل لا بدَّ له من فاعل. وفُهم من قوله: «بَعْدَ»، أنَّ الفاعل لا<sup>(٥)</sup> يكون إلا بعد الفعل وقوله: «فَإِنْ ظَهَرَ»، أي فإن ظهر ما هو

(١) «الفاعل» زائدة في ش، ز، ك، ت في أول السطر وزيادتها لا لزوم لها.

(٢) في ظ «ما أجرى».

(٣) في ظ «جرى».

(٤) «وفيه» ساقطة من ش، ك.

(٥) «ولا» ساقطة من ت.

فاعل فى المعنى فهو الفاعل فى الاصطلاح، والمراد بظهور برز، فشمل الظاهر نحو: قَامَ زَيْدٌ، والمضمر<sup>(١)</sup> البارز نحو: قُمْتُ.

وقوله: «ولَا أَى وَإِنْ لَمْ يَبْرُزْ، وقوله، «فَضَمِيرٌ اسْتَنْتَزَ». نحو: قُمَ ففى [قم]<sup>(٢)</sup> ضمير مستتر، إذ لا يستغنى الفعل عن الفاعل. «وَقَاعِلٌ» مبتدأ خبره فى الظرف قبله، «فَإِنْ ظَهَرَ» شرط، والفاء جواب<sup>(٣)</sup> الشرط، «وَهُوَ» مبتدأ وخبره محذوف تقديره: الفاعل، «وَإِنْ» شرط / «وَلَا» نافية وفعل الشرط محذوف تقديره: وَإِنْ لَا <sup>٧١</sup>ب يَظْهَرُ، «وَالْفَاءُ» جواب الشرط<sup>(٤)</sup> «وَضَمِيرٌ» خبر مبتدأ مضمر<sup>(٥)</sup> تقديره: وَلَا فهو ضمير «وَاسْتَنْتَزَ» فى موضع الصفة لضمير<sup>(٦)</sup>. ثم قال:

(ص) وَجَرَّدَ<sup>(٧)</sup> الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدًا \* لِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَفَارَ الشُّهْدَا

(ش) يعنى أَنَّ الفعل إذا أسند إلى فاعل مثنى أو مجموع مجرّد من علامة التثنية والجمع فتقول: قَامَ الزُّيْدَانِ، وَقَامَ الزُّيْدُونَ.

هذه هى اللغة الفصيحة<sup>(٨)</sup>، وفُهم من المثال أَنَّ شرط الفاعل المذكور أن

(١) فى ظ «والضمير»

(٢) «قم» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

وَتَعَدَّ فِعْلٌ قَاعِلٌ فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ وَلَا .....

(٤) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«فَهُوَ وَ«لَا» فَضَمِيرٌ اسْتَنْتَزَ»

(٥) «مضمر» ز ساقطة من ت.

(٦) فى ظ «للضمير».

(٧) فى الأصل «وجوز» تحريف وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٨) «مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد، فتقول قَامَ الزُّيْدَانِ، وَقَامَ الزُّيْدُونَ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاتِ، كما تقول: قَامَ زَيْدٌ.

ومذهب طائفة من العرب - وهم بنو الحارث بن كعب - أَنَّ الفعل إذا أسند إلى ظاهر - مثنى أو مجموع - أتى فيه بعلامة تدل على التثنية أو الجمع فتقول: قَامَا الزُّيْدَانِ، وَقَامُوا الزُّيْدُونَ، وَقَعْنَ الْهِنْدَاتِ، فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدل على التثنية والجمع كما كانت التاء فى «قامت هند» حرفاً تدل على التأنيث». شرح ابن عقيل ١: ٣٩٦، ٣٩٧ وانظر شرح الكتاب ٢: ٤٠، وشرح التصريح ١: ٢٧٦.

يكون ظاهراً، «فالْفِعْلُ» مفعول «بِجَزْدٍ»، وبعده مجرور محذوف تقديره من  
العلامتين، [ولائنين]<sup>(١)</sup> متعلق بأُسْنِدِ. ثم أشار إلى اللغة الأخرى بقوله:  
وَقَدْ يُقَالُ سَعِدًا وَسَعِدُوا \* وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدَ مُسْنَدٍ

(ش) هذه اللغة يسميها النحويون لغة أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ<sup>(٢)</sup>، وهو أن يلحق  
الفعل المسند إلى المثني ألف، والمسند إلى الجمع المذكر واو، والمسند إلى الجمع  
المؤنث نون، فتقول: سَعِدَا أَخَوَاكَ، وَسَعِدُوا إِخْوَتَكَ، وَسَعِدَنَ<sup>(٣)</sup> بَنَاتُكَ.

وهذه الأحرف<sup>(٤)</sup> اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر وإنما هي  
علامات للفاعل كالتاء في «قَامَتْ هِنْدٌ»<sup>(٥)</sup>، ويكون المسند إليه بلفظ<sup>(٦)</sup>  
التثنية والجمع كما ذكر، وَيَعْطَفُ آخِرُ الْأَسْمِينَ عَلَى الْأَوَّلِ كقوله<sup>(٧)</sup>: /  
٧٢  
١  
٦٣ - تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ \* وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَّدٌ وَحَمِيمٌ<sup>(٨)</sup>

(١) «ولائنين» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٢) قال ابن مالك ٥٨١:٢ «وقد تكلم بهذه اللغة النبي صلى الله عليه وسلم». إذ قال:

يَتَمَقِّبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٨٠:٢، ٥٨١.

والبخاري ٢٣٠:١، والموطأ ١٧٠:١.

(٣) في الأصل «وَتَسَعِدَنَّ بَنَاتُكَ» وما أثبت أدق لتجري الأمثلة على نسق واحد.

(٤) في ش، ظ، ك «الحروف».

(٥) قال ابن مالك في شرح الكافية ٥٨١:٢

«إذ تقدم الفعل لا تَلَحُّقُ به علامة تثنية ولا جمع في اللغة المشهورة، بل يكون لفظه قبل غير الواحد  
والواحدة كلفظه قبلهما. ومن العرب من يولييه قبل الائتين ألفاً، وقبل الذكور واوا وقبل الإناث نوناً  
محكوماً بحرفيها مدلولاً بها على حال الفاعل الآتي قبل أن يأتي كما تدل تاء «فَعَلَتْ هِنْدٌ» على تأنيث  
الفاعلة قبل أن تأتي».

(٦) في الأصل، ه «لفظ» تحريف.

(٧) في ش «كقول الشاعر».

(٨) الشاهد لعبيد الله بن قيس الرقيات انظر ديوانه ١٩٦

وشرح ابن عقيل ٣٩٧:١، وأوضح المسالك ٣٥٢:١ وشرح التصريح ٢٧٧:١ والهمع ٢٥٧:٢

والدرر ٢٨٢:٢ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٧٩٠:٢

المارقين: الخارجين عن الدين، كما يخرج السهم من الرمية.

مُبَعَّد: اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من النسب.  
حميم: القريب، أسلماه: خذلاه.

وفهم من قوله: «قَدْ يُقَالُ»: قلة هذه اللغة، وفهم من قوله: «وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ بَعْدُ مُسْتَدٌّ»، أنَّ هذه الحروف علامات لا ضمائر، و«سَعِدًا» فى موضع رفع بيقال، «والواو» فى <sup>(١)</sup> قوله: «وَالْفِعْلُ» واو الحال [أى] <sup>(٢)</sup> والحالة هذه. ثم قال:

(ص) وَيَزْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلًا أَضْمِرًا \* كَمِثْلِ زَيْدٍ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ

(ش) يعنى أنَّ الفعل قد يحذف ويبقى الفاعل. ونجوز فى قوله: «أَضْمِرًا» والمراد: حَذِفَ. وشمل إطلاقه الحذف جوازاً. كالمثال الذى ذكره <sup>(٣)</sup>.

والحذف وجوباً كقوله - عز وجل -: (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) <sup>(٤)</sup> ويجوز فى «زَيْدٌ» فى المثال أن يكون فاعلاً والتقدير: قَرَأَ زَيْدٌ. وأن يكون مبتدأً محذوف الخبر وهو أجود لمطابقة الجواب للسؤال <sup>(٥)</sup>، فإن السؤال جملة اسمية، ومن حذفيه جوازاً قوله - عز وجل -: فى قراءة عامر وحفص <sup>(٦)</sup> -

(يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ) <sup>(٧)</sup>. أى يُسَبِّحُ لَهُ رِجَالٌ. ثم قال:

(ص) وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلَى الْمَاضِي إِذَا \* كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هَذَا الْأَدَى

(ش) يعنى أنَّ الفعل الماضى إذا أسند إلى مؤنث، لحقته تاء تدل على

<sup>(١)</sup> فى ت العبارة مضطربة «والواو والفعل واو فى قوله».

<sup>(٢)</sup> «أى» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

<sup>(٣)</sup> فى ش «ذكر» وفى ظ «المذكور».

<sup>(٤)</sup> سورة التوبة. آية: ٦.

<sup>(٥)</sup> فى ت «السؤال».

<sup>(٦)</sup> فى ت «ابن عامر وأبو بكر».

وفى هامش هـ (قوله حفص صوابه أبو بكر وهو شعبه عن عاصم).

<sup>(٧)</sup> سورة النور. آية: ٣٦، ٣٧.

«قال الفراء فى معانيه ٢: ٢٥٣ قرأ الناس - أى ابن كثير ونافع وحزمة والكسائى - بكسر الباء، وقرأ عاصم (يُسَبِّحُ) بفتح الباء، فمن قال: (يُسَبِّحُ) رفع الرجال بِنِيَّةٍ فعل مجدد. كأنه قال: يُسَبِّحُ له رجال لا تليهم تجارة. ومن قال (يُسَبِّحُ) بالكسر جعله فعلاً للرجال ولم يضر سواه».

وانظر: السبعة فى القراءات ٤٥٦، والبحر ٤٥٨: ٦.

تأنيث فاعله، وهى فى ذلك على قسمين: لازمة وجائزة، وقد أشار إلى اللازمة<sup>(١)</sup> بقوله:

(ص) وَإِنَّمَا تَلَزَمُ فِعْلٌ مُّضْمَرٌ / \* مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتِ حِرِّ (ش) فذكر أنها تلزم فى موضعين:

الأول: أن يكون المسند إليه ضميراً<sup>(٢)</sup> متصلاً، وشمل الحقيقي التأنيث نحو: هِنْدٌ قَامَتْ، والجازى التأنيث نحو: الشَّمْسُ طَلَعَتْ. واحترز بقوله متصل من المنفصل نحو: مَا قَامَ إِلَّا أَنْتِ.

الثانى: أن يكون المسند إليه ظاهراً حقيقى التأنيث، وهوالمشار إليه بقوله: «ذَاتِ حِرِّ». «والحِرِّ» الفرج، «وفِعْلٌ» مفعول «تَلَزَمَ»، وفى تلزم ضمير مستتر يعود على التاء. «ومُضْمَرٌ» على حذف مضاف والتقدير: فِعْلٌ فَاعِلٍ مُّضْمَرٍ، «ومتَّصِلٌ» نعت لمضمر، فلو فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث فإما أن يكون الفاصل غير إلا أو إلا<sup>(٣)</sup>، فإن كان الفاصل غير إلا فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَضْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي \* نَحْوِ أَتَى الْفَاضِلُ بِنْتُ الْوَاقِفِ<sup>(٤)</sup>

(ش) يعنى أنه إذا فصل بين الفعل والفاعل الحقيقي التأنيث بغير إلا جاز وجهان: إثبات التاء وتركها، وفهم من قوله: «وَقَدْ يُبَيِّحُ» أن حذفها قليل بالنسبة إلى إثباتها. «فَالْفَضْلُ» فاعل يبيح، «وتَرَكَ» مفعول به، «وفى» متعلق

(١) فى هـ «الأولى».

(٢) فى ش، ك «مضمراً».

وفى ظ «مضمراً».

(٣) فى الأصل «غير إلا وإلا» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٤) فى الأصل، ش «الواقف» تحريف.

بيبيح، «وتنحو» مضاف إلى [قول]<sup>(١)</sup> محذوف «والتقدير في نحو قولك،  
والفصل هنا بالمفعول، وإن كان الفاصل «إلا» فقد أشار إليه بقوله:  
٧٣  
١ (ص) وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ إِلَّا فَضْلًا / \* كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ

(ش) فما زكا إلا فتاة. أحسن من قولك<sup>(٢)</sup> ما زكت إلا فتاة. وإنما كان  
حذفها أحسن؛ لأنَّ الفعل في التقدير مُسند، إلى مذكر؛ لأنَّ التقدير: مَا  
زَكَا أَحَدٌ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَاءِ، «فالحذف» مبتدأ وخبره «فُضِّلًا» «ومَعَ» متعلق<sup>(٣)</sup>  
بالحذف «وإِلَّا» متعلق بفضِّل<sup>(٤)</sup>. ثم قال:  
(ص) وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِإِلَّا فَضْلٍ \* ...

(ش) أشار بذلك إلى ما حكاه «سيبويه» عن بعض العرب «قال فلانة»<sup>(٥)</sup>  
وأشار بقوله:

(ص) .... وَمَعَ \* ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ<sup>(٦)</sup> فِي شَعْرِ وَقَعِ

(ش) إلى قول الشاعر:

٦٤ - فَلَا مُزْنَةَ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا \* وَلَا أَرْضُ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا<sup>(٧)</sup>

(ش) فأسقط التاء من أبقل، والفعل مسند إلى ضمير الأرض، «والحذف»  
مبتدأ وخبره «قَدْ يَأْتِي»، «وَبِلَا فَضْلٍ» متعلق بِيَأْتِي، «ومَعَ» متعلق بوقع،

(١) «قول» تكملة من هـ ، ظ.

والأحسن أن يكون «في نحو» جار ومجرور متعلق ببيبيح.

(٢) «من قولك» تكملة لم ترد في الأصل ولا بقية النسخ وإثباتها لازم.

(٣) في ز «تعلق» تحريف.

(٤) «بفضل» ساقطة من ت.

(٥) انظر الكتاب ٣٨:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٥٩٦:٢

(٦) «ومع ضمير ذي المجاز» ساقط من ش.

(٧) الشاهد لعامر بن جوين الطائي: انظر اللسان «ودق».

والكتاب ٤٦:٢ وشرح المفصل ٩٤:٥ وشرح ابن عقيل ٤٠٧:١، وشرح الشواهد للعيني ٥٣:٢

وشرح التصريح ٢٧٨:١، والخزانة ٢١:١

«وَذِي الْجَزَّازِ» نعت لمحدوف والتقدير: مَعَ ضَمِيرِ الْمُؤَنَّثِ ذِي الْجَزَّازِ. ثم قال:

(ص) وَالْتَاءُ مَعَ جَمْعِ سِوَى السَّالِمِ مِنْ \* مُذَكَّرٍ كَالْتَاءِ مَعَ إِخْدَى اللَّيْنِ

(ش) يعنى أَنَّ الفعل الماضى إذا أُسند لجمع غير المذكر السالم حكمه كحكمه مع المجازى التانيث «كإِخْدَى اللَّيْنِ»، وهى لَيِّنَةٌ. فتقول: قَامَ الرَّجَالُ وَقَامَتِ الرَّجَالُ، كما تقول: سَقَطَتِ اللَّيْنَةُ، وَسَقَطَ اللَّيْنَةُ.

وشمل غير السالم من مذكر جمع التكسير كما ذكر، وجمع المؤنث السالم فتقول على هذا / قَامَ الْهِنْدَاثُ، وَقَامَتِ الْهِنْدَاثُ، وفى هذا خلاف، <sup>٧٣</sup><sub>ب</sub> والذى ذهب إليه الناظم جواز الوجهين، وهو مذهب كوفى. ومذهب «جمهور البصريين»<sup>(١)</sup> أنه كواحده، تلزم<sup>(٢)</sup> فيه التاء، «فالتاء» مبتدأ، «ومَعَ جَمْعٍ» فى موضع الحال منه. وخبر المبتدأ «كَالتَاءِ»، وسِوَى<sup>(٣)</sup> السَّالِمِ نعت لجمع، «وَمِنْ مُذَكَّرٍ» متعلق بالسالم، وَاللَّيْنُ جَمْعُ لَيِّنَةٍ وهى الأَجْرَةُ. ثم قال:

(ص) وَالْحَذْفُ فِى نِعَمِ الْفَتَاةِ اسْتَحْسَنُوا<sup>(٤)</sup> \* لِأَنَّ قَصْدَ الْجَنْسِ فِيهِ يَبِينُ

= ويرى: ولا أرض أبْقَلَتِ أثْقَالَهَا. وعلى هذه الرواية فلا شاهد فى البيت  
المزنة: السحابة المثقلة بالماء.

الودق: المطر.

أبْقَلَتِ: أخرجت وأنبئت النبات.

<sup>(١)</sup> قال الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح ٢٨٠:١

«سلامة نظم الواحد فى جمعى التصحيح المذكر والمؤنث أوجبت التذكير فى الفعل فى نحو: قام الزيدون وفى التنزيل: (قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ)

وأوجبت التانيث فى الفعل: قَامَتِ الْهِنْدَاثُ هذا مذهب سيبريه وجمهور البصريين، خلافاً للكوفيين فإنهم أجازوا فى الفعل مع كل من جمعى التصحيح التذكير والتانيث. وخلافاً للفارسي من البصريين من جمع تصحيح المؤنث فإنه انفرد بجواز الأمرين، ووافق أصحابه فى وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٨:٢، والتسهيل ٧٥.

<sup>(٢)</sup> فى ظ «فتلزم».

<sup>(٣)</sup> فى ز «وفى سوى» تحريف.

<sup>(٤)</sup> فى الأصل، ك «أحسنوا» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) يعنى أَنَّ العرب استحسنوا الحذف فى نِعَمَ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ<sup>(١)</sup>، وفُهِمَ منه أن «يَفْهَمُ» مثلها إذ لا فرق<sup>(٢)</sup> فتقول: يَفْهَمُ الْمَرْأَةُ هِنْدٌ.

ولمّا استحسن فى هذا الحذف لما ذكر من قصد الجنس كأنه فى معنى نِعَمَ جِنْسُ الْمَرْأَةِ، ولا يُفْهَمُ من قوله: «اسْتَحْسِنُوا»، أنه أحسن من الإثبات بل هو مستحسن، وإن كان الإثبات أحسن «فَالْحَذَفُ» مفعول<sup>(٣)</sup> باستحسنوا، «وفى نِعَمَ» متعلق بالحذف أو باستحسنوا، ولأنَّ متعلق باستحسنوا<sup>(٤)</sup>، ثم قال:

(ص) وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ \* وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَتَفَصِّلَ

(ش) يعنى أَنَّ الأصل أن<sup>(٥)</sup> يتقدم الفاعل على المفعول؛ لأن الفاعل كالجزء من فعله بخلاف المفعول، «وَالْأَصْلُ» مبتدأ، «وفى الْفَاعِلِ» متعلق به، «وَأَنْ يَتَّصِلَ» خبره، وإعراب عجز البيت مثل صدره. ثم قال:

٧٤  
↑

(ص) وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ / \* .....

(ش) خلاف الأصل<sup>(٦)</sup> أن<sup>(٧)</sup> يتقدم المفعول على الفاعل فتقول: ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدٌ، «وَبِخِلَافِ» فى موضع رفع على أنه مفعول لم<sup>(٨)</sup> يسم فاعله، «وَقَدْ» فى قوله: «قَدْ يُجَاءُ» للتحقيق لا للتقليل. فإن تقديم المفعول على الفاعل كثير، إلا أن يراد بالنسبة إلى تقديم الفاعل على المفعول فتكون للتقليل. ثم قال:

(١) فى هـ ، ز ، ظ ، ت «فتقول نعم المرأة هند».

(٢) «إذ لا فرق» ساقط من ش.

(٣) فى ش، ظ، ت «مفعول مقدم» وعبارتها أكمل.

(٤) «ولأن متعلق باستحسنوا» ساقط من ت.

(٥) «أن» ساقطة من ت.

(٦) «الأصل» ساقطة من ت.

(٧) فى ش، ت «هو أن».

(٨) فى هـ ، ت «ما لم» وكلاهما صحيح.

[ (ص) (١) ... \* وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ ]

(ش) يعنى أَنَّ المفعول قد يأتى (٢) متقدماً على الفعل. وشمل ما تقديمه جائز نحو: (فَرِيقًا هَدَى) (٣) وما تقديمه واجب نحو (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) (٤) وظاهر «قَدْ» هنا أنها للتقليل (٥)، لأن تقديم المفعول على الفعل أقل (٦) من تقديمه على الفاعل. ثم قال:

(ص) وَأَخَّرَ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبِثَ خُلِيزَ (٧) \* أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْخَصِرٍ

(ش) ذكر فى هذا البيت موضعين يجب فيهما تأخير المفعول على (٨) الفاعل:

الأول: أن يخاف اللبس، وذلك بأن يكون الإعراب خفياً (٩) فى الفاعل والمفعول معاً (١٠) نحو: ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى (١١). فالأول هو الفاعل محافظة على الرتبة.

والآخر: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، و«المفعول» مفعول بآخر، «وإن»: شرط، «ولَبِثَ» مفعول لم يسم فاعله بفعل محذوف

(١) ما بين المعقولين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت، من هنا إلى قوله «على الفاعل».

(٢) فى ز «قد يجيء».

(٣) سورة الأعراف. آية: ٣٠.

(٤) سورة الفاتحة. آية: ٥.

(٥) فى ه، ظ «والظاهر أن قد هنا للتقليل».

(٦) فى ت «أولى» والصواب ما أثبت.

(٧) فى الأصل «وأخر المفعولان ليس حذر» تحريف. والصواب ما أثبت. كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٨) فى ه، ز، ظ، ت «عن».

(٩) فى ه «خفيفاً» تحريف.

(١٠) «معاً» ساقطة من ش.

(١١) هذا ما ذهب إليه ابن السراج، والمتأخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك.

وخالفهم فى ذلك ابن الحاج.

انظر الأصول لابن السراج ٢: ٢٤٥، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٥٨٩، وشرح التصريح ١: ٢٨١.

يفسره حُذِرَ، «وَأُضْمِرَ» معطوف على حُذِرَ، «وَعَبَّرَ مُنْخَصِرَ» حال من الفاعل، واحتراز به من الفاعل إذا كان منحصراً، فإنه يجب إنفصاله وتأخيرها، ويكون حينئذٍ المفعول واجب التقديم نحو: مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا. ثم قال:

(ص) وَمَا إِلَّا أَوْ يَأْتِمَا انْحَصَرَ \* أَخْرَجَ وَقَدْ يَشِيقُ إِنْ قُضِيَ ظَهَرَ / ٧٤ ب

(ش) يعنى أنه يجب تأخير المحصور «إِلا أَوْ يَأْتِمَا» فاعلاً كان أو مفعولاً، فإذا قُضِيَ حصر المفعول وجب تأخيرها وتقديم الفاعل. فتقول: مَا ضَرَبَ زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا، وَإِثْمًا زَيْدٌ عَمْرًا.

وإذا قُضِيَ حصر الفاعل وجب تأخيرها وتقديم المفعول فتقول: مَا ضَرَبَ عَمْرًا إِلَّا زَيْدٌ، وَإِثْمًا ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ.

وقوله: «وَقَدْ يَشِيقُ إِنْ قُضِيَ ظَهَرَ»، ولا يظهر القصد إلا فى المحصور «إِلا»، وأما المحصور «يَأْتِمَا» قد لا يعلم<sup>(١)</sup> حصره<sup>(٢)</sup> إلا بتأخيرها، وأشار بذلك إلى نحو قوله<sup>(٣)</sup>:

٦٥ - فَلَمْ يَذَرِ إِلَّا اللَّهَ مَا هَيَّجَتْ لَهَائِي الدِّيَارِ وَشَامَهَا<sup>(٤)</sup>

فقدم الفاعل وهو محصور على المفعول، «وَمَا» موصولة وهى مفعول مقدم

(١) فى ش، ظ «فلا يعلم» وما أثبت أدق.

(٢) «أجاز الكسائى - وحده - تقديم المحصور بـ «إِلا»، لأنَّ المعنى مفهوم معها. فُدم المقترن بها أو أخر بخلاف المحصور بـ «يَأْتِمَا» فإنه لا يعلم حصره إلا بالتأخير فلذلك لم يُختلف فى منع تقديمه. وغير الكسائى يلتزم تأخير المحصور بـ «إِلا» ليجرى الحصرين على سَنَن واحد، ووافق الكسائى وأبو بكر بن الأنبارى فى تقديم المحصور إذا لم يكن فاعلاً نحو: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدًا عَمْرًا. ولم يوافق فى تقديمه إذا كان فاعلاً نحو: مَا ضَرَبَ إِلَّا زَيْدٌ عَمْرًا.

شرح الكافية لابن مالك ٥٩٠:٢، ٥٩١.

(٣) فى ش «قول الشاعر».

(٤) الشاهد لدى الرمة ورواية عجز البيت فى الديوان ٧١٥

«أَهْلَةُ آتَاءِ الدِّيَارِ وَشَامَهَا»

انظر شرح ابن عقيل ٤١٥:١ وأوضح المسالك ٣٦٩:١ وشرح التصريح ٢٨٤:١ والهمع ٢٦١:٢

وحاشية الخضرى ١٦٦:١، ومعجم شواهد النحو ١٥٤.

الإثاء: جمع ثَأَى ومعناه البعد.

بآخر وصلاتها انحصر، «وبالإلّا» متعلق بانحصر، وفهم من قوله: «قَدْ يَسْتَبْقَى» - أن ذلك قليل - وَأَنَّ<sup>(١)</sup> ذلك لا يكون إلا مع «إلّا»؛ لأن القصد لا يظهر إلا معها. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبُّهُ عُمَرَ \* وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ نَوُزُهُ الشَّجَرِ<sup>(٢)</sup>

(ش) يعنى أن تقديم المفعول الملتبس بضمير الفاعل على الفاعل<sup>(٣)</sup> كثير<sup>(٤)</sup> وهو قوله: «خَافَ رَبُّهُ عُمَرَ»، «فَرَّبَهُ» مفعول مقدم ملتبس بضمير الفاعل. وإِنَّمَا كَثُرَ ذلك؛ لأنَّ الضمير وإن كان<sup>(٥)</sup> عائداً على ما بعده فإنَّ المفسر للضمير<sup>(٦)</sup> مقدم فى النية؛ لأنَّ تقديمه هو الأصل، [وقوله]<sup>(٧)</sup> «وَشَدَّ نَحْوُ زَانَ / نَوُزُهُ الشَّجَرِ» يعنى أنَّ تقديم الفاعل الملتبس بضمير المفعول على<sup>(٨)</sup> ٧٥ المفعول قَلَّ، وإِنَّمَا قَلَّ ذلك؛ لأنَّ الضمير الملتبس<sup>(٩)</sup> به عائداً على متأخر لفظاً أ ورتبة؛ لأنَّ المفعول فى نية<sup>(٩)</sup> التأخير «وَنَحْوُ» فاعل بشاع، وهو على حذف مضاف والتقدير: شاع نحو قولك: وَكَذَلِكَ شَدَّ.

= وَشَامَهَا: الوشام بكسر الواو جمع وشيمة وهى كلام البشر، والوشام بفتح الواو جمع شامة وهى العلامة من الوشم. يُقال وشم يده وشما إذا غرزها بالإبرة وذر عليها دخان الشحم. أو لون يخالف لون الأرض.

(١) «وَأَنَّ» ساقط من ز، ك.

(٢) قوله: وشاع: أى شاع فى لسان العرب فالأصل فى كثرة الاستعمال كونه قياسياً. وقوله شَدَّ: أى شَدَّ قياساً وإن سمع كثيراً. نحو «زَانَ نَوُزُهُ الشَّجَرِ» حيث تقدم الفاعل المتصل به ضمير عائداً إلى المفعول وهو شاذ. ووجه شدوذه عَوُذُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة. وقد منع ذلك الجمهور ولم يمنع ابن جنى وتبعه فى ذلك ابن مالك إذ أنَّ لا ضَرَرَّ عنده فى تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول؛ لأنه وأرد عن العرب.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٥٨٥:٢ ٥٨٦.

(٣) «على الفاعل» ساقط من ك.

(٤) فى الأصل «كثراً».

(٥) «وإن كان» ساقط من ش.

(٦) فى الأصل «الضمير» تحريف.

(٧) «وقوله» تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

(٨) ما بعد «الأصل» إلى هنا ساقط من ز.

وما بعد «الملتبس» إلى هنا ساقط من ك.

(٩) فى ز، ك «فى رتبة».

## ( النائب عن الفاعل )

(ش) يُسمى النائب عن الفاعل<sup>(١)</sup>، ويسمى<sup>(٢)</sup> المفعول الذي لم يسم فاعله<sup>(٣)</sup> قوله:

(ص) يَثُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ \* فِيمَا لَهُ كَنِيلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ

(ش) يعنى أَنَّ الفاعل يُحذف وينوب عنه المفعول به وقوله: «فِيمَا لَهُ» أي فيما استقر له من الأحكام كوجوب الرفع، والتأخير، وعدم الحذف، وتسكين آخر الفعل الماضى معه، ولحاق تاء التأنيث فى الماضى<sup>(٤)</sup> إذا كان مؤنثاً. ثم مثل بقوله: «كَنِيلٌ خَيْرٌ نَائِلٌ».

أصله<sup>(٥)</sup> نِلْتُ خَيْرَ نَائِلٍ، فلما حذف الفاعل ارتفع المفعول به لنيابته عنه، ولما كانت نيابة المفعول به عن الفاعل مشروطة بتغيير فعل<sup>(٦)</sup> الفاعل عن بنيته<sup>(٧)</sup> إلى بنية تدل على النيابة<sup>(٨)</sup>، نَبَّهَ على ذلك بقوله:

(١) «يُسمى النائب عن الفاعل» ساقط من ك.

(٢) فى ك «ويُسمى أيضاً» والعبارة هنا أكمل.

(٣) «النائب عن الفاعل» هذا مصطلح ابن مالك.

وسماه سيويو والجمهور «المفعول الذى لم يسم فاعله»

وكذا المبرد «المفعول الذى لا يذكر فاعله»

والأولى أولى لأنها أوضح وأكثر اختصاراً.

وكذلك «لم يسم فاعله» أكثر اختصاراً من «ما لم يسم فاعله».

انظر الكتاب ١: ٤٢، ٤٣، والمقتضب ٤: ٥٠، والتسهيل ٧٧.

(٤) فى ز، ك «فى الماضى معه».

(٥) فى ش «أى أصله».

(٦) فى ز «الماضى» تحريف.

(٧) فى ظ «بنية الفاعل».

(٨) فى ش، ك «على النيابة فيه» وعبارتها أكمل.

(ص) فَأَوَّلُ<sup>(١)</sup> الْفِعْلِ اضْمُتَمَنَ وَالْمُتَّصِلُ \* بِالْآخِرِ اكْسِرَ فِي مُضِيِّ كَوْصِلَ

(ش) يعنى أنَّ أول الفعل المبني للمفعول يُضَم، وشمل الماضى والمضارع فإنهما يشتركان فى ضم الأول، فإن كان ماضياً / كُسِر ما قبل الآخر، وإلى  $\frac{٧٥}{ب}$  ذلك أشار بقوله: «وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ اكْسِرَ فِي مُضِيِّ»، ثم مثل ذلك بقوله: «كَوْصِلَ»، وأصله: وَصَلْتُ الشَّيْءَ<sup>(٢)</sup>، فحذِفَ الفاعل، وأقيم المفعول به مقامه بتغيير فَعَلَ<sup>(٣)</sup> إلى «فَعِلَ»، وإن كان مضارعاً فُتِح ما قبل الآخر، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحًا<sup>(٤)</sup> \* ...

(ش) أى اجعل ما قبل الآخر من المضارع منفتحاً<sup>(٥)</sup>، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... \* كَيْتَنَحَى الْمُقُولَ فِيهِ يُتَنَحَى

(ش) وقوله: «وَأَوَّلُ الْفِعْلِ» مفعول مقدم باضْمُتَمَنَ، «وَالْمُتَّصِلُ» مفعول مقدم أيضاً «بِاكْسِرَ»<sup>(٦)</sup>، «وَفِي» متعلق بِاكْسِرَ، «وَبِالْآخِرِ» متعلق «بِالْمُتَّصِلِ» «وَالْهَاءُ» فى «اجْعَلْهُ» عائدة على ما قبل الآخر، «وَمِنْ مُضَارِعٍ» متعلق باجعله، «وَمُنْفَتِحًا»<sup>(٧)</sup> مفعول ثان باجعل، «وَالْمُقُولَ» نعت لِيُتَنَحَى، «وَفِيهِ» متعلق بِالْمُقُولِ، «وَيُتَنَحَى» محكى بِالْمُقُولِ<sup>(٨)</sup>، ويجوز ضبط<sup>(٩)</sup> «الْمُقُولُ» بالضم، فيكون قد تم الكلام عند قوله كَيْتَنَحَى ثم استأنف، فالتقدير على

(١) فى الأصل، ز، ظ، ت «وَأَوَّلَ»، وما أثبت أدق كما فى ش، هـ، ك، والألفية.

(٢) فى ظ «بالشئ» تحريف.

(٣) فى الأصل، هـ، ظ، ت «الفعل».

(٤) فى ظ «مفتتحاً» تحريف.

(٥) فى ظ «مفتتحاً» تحريف.

(٦) فى الأصل «بالكسر» تحريف.

(٧) فى ظ «ومفتتحاً»، «مفتتحاً» تحريف.

(٨) فى ز «بالقول» تحريف.

(٩) فى الأصل، ت «ضبطه».

هذا: واجعله من مضارع كينتحي منفتحاً<sup>(١)</sup>، فالمقول إذن فيه<sup>(٢)</sup> على هذا العمل الذى هو ضم الأول وفتح ما قبل الآخر: يُنتَحى، «فِيُنتَحَى» على هذا الوجه خبر عن المقول لا محكى، وبالأول جزم «المرادى»<sup>(٣)</sup>. ثم إنَّ ضم الأول / فى الماضى والمضارع وكسر ما قبل الآخر فى الماضى وفتحه فى ٧٦ المضارع مطَّرد فى جميع الأفعال المبنية للمفعول، وقد يضم إلى ذلك فى [بعض]<sup>(٤)</sup> الأفعال<sup>(٥)</sup> تغيير آخر وذلك فى نوعين:

الأول: أن يكون أول الفعل الماضى تاء المطاوعة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالثَّانِي الثَّانِي تَا الْمُطَاوَعَةِ \* كَالْأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُتَّارَعَةٍ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الثانى من الفعل<sup>(٦)</sup> المفتوح بتا المطاوعة يضم أيضاً كالأول فتقول فى تَعَلَّمْتُ الحساب: تُعَلِّمُ الحسابُ بضم الأول والثانى، وفهم من قوله: «تَا الْمُطَاوَعَةِ» أنَّ المراد بالفعل هنا الماضى؛ لأنَّ المضارع لا يُفتتح بتاء المطاوعة بل بحروف المضارعة<sup>(٧)</sup>. «وَالثَّانِي» مفعول بفعل محذوف يفسره «اجْعَلْهُ»، «وَتَا الْمُطَاوَعَةِ» مفعول بالثانى، «وَكَا الْأَوَّلِ» فى موضع المفعول الثانى لِاجْعَلْهُ<sup>(٨)</sup>، «وَبِلَا مُتَّارَعَةٍ» متعلق باجعله وهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه.

(١) فى ظ «ومفتتحاً»، «مفتتحاً» تحريف.

(٢) فى ظ «فيه إذن» تقديم وتأخير.

(٣) انظر شرح المرادى ٢: ٢٢، ٢٣.

(٤) «بعض» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٥) فى ظ «الأحيان». تحريف.

(٦) «الفعل» ساقطة من ك.

وفى ش، ط، ك «الفعل الماضى» وعبارتها أكمل.

(٧) فى ت «المضارع» تحريف.

والفعل المضارع يفتتح بحرف المطاوعة وهو «تاء» فى مقابل تاء المطاوعة للماضى وكان الأولى أن

يقوله: بحرف المطاوعة.

(٨) فى ت «باجعله».

الثاني: أن يكون الفعل الماضي مفتتحاً بهمزة الوصل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَثَالِثَ الَّذِي بِهِمَزِ الْوَصْلِ \* كَالأَوَّلِ اجْعَلْنَهُ كَاشْخَلِي

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا أفتتح بهمزة الوصل يجعل ثالثه مضموماً كالأول /  $\frac{٧٦}{ب}$  فتقول فى انْطَلَقَ انْطَلِقْ، وفى اسْتَخْلَى اسْتُخْلِى، وفُهِمَ من قوله «بِهِمَزِ الْوَصْلِ» أنَّ ذلك الفعل لا يكون إلا ماضياً؛ لأنَّ المضارع لا يُفتتح بهمزة الوصل<sup>(١)</sup>، «وَتَالِثَ» مفعول بفعل مقدر من باب الاشتغال، «وَالَّذِي» نعت لمحذوف، والتقدير: وثالث الفعل الذى ابتدئ بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ<sup>(٢)</sup> أو افتتح وليس العامل فيه الكون المطلق، وإعراب البيت كإعراب البيت الذى قبله. ثم قال:

(ص) وَأَكْبِرَ أَوْ اشْمِمَ فَا ثَلَاثِي أَعْلَ<sup>(٣)</sup> \* عَيْنًا وَضَمَّ جَا كَبْرَ فَا خُثِمِلْ

(ش) يعنى أنَّ فى «فَا» الفعل الماضى الثلاثى المعتل العين ثلاث لغات: الأولى: لإخلاص الكسر ] وهى المشار إليها بقوله: «واكبير».

الثانية: الإشمام<sup>(٤)</sup> وهى المشار إليها بقوله أَوْ اشْمِمَ. وحقيقته عند

الجمهور أن تكون الكسرة مشوبة بشيء من صورة<sup>(٥)</sup> الضمة.

<sup>(١)</sup> الفعل المضارع يُفتتح بحرف المطاوعة، والمبنى للمجهول منه يضم أوله وثانيه، كما تقول فى «تَدْخُرْجْ» تَدْخُرْجْ وفى تَكْشُرْ تَكْشُرْ.

<sup>(٢)</sup> فى الأصل، ت «الذى وصلته الذى بهمز الوصل والعائد فيه ابتدئ». وفى هـ، ز «الذى ابتدئ بهمز الوصل وصلته الذى بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ». وفى ظ «الذى وصلته بهمز الوصل والعامل فيه ابتدئ».

وما أثبتته من ش، ك أدق وأوضح.

<sup>(٣)</sup> «المعتل ما كان فيه حرف علة، والمُعَلَّ ما تُصرف فيه بأن دخله إعلال تصريفي».

شرح المرادى ٢: ٢٦.

<sup>(٤)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ظ، ك، ت.

<sup>(٥)</sup> (صورة) ساقطة من ش، ز.

وهاتان اللغتان<sup>(١)</sup> فصيحتان، وقرئ بهما في المتواتر<sup>(٢)</sup>.

الثالثة: إخلاص الضم. وهي<sup>(٣)</sup> المشار إليه بقوله: [وَضَمُّ جَاكُورٍ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ]:<sup>(٤)</sup>

٦٦. لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟  
لَيْتَ شَيْئاً بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ<sup>(٥)</sup>

وشمل قوله<sup>(٦)</sup>: «فَائِلَاتِي» المفتوح العين نحو: بَاعَ<sup>(٧)</sup>، والمكسور العين كَخَافَ وشمل قوله: «أُعِلَّ» ما عينه ياء. كَبَاعَ، وما عينه واو كَقَالَ. والأصل في هذه اللغات كلها / فُعِلَ بضم الفاء وكسر العين كالصحيح، فالأصل في بيع بإخلاص الكسر بُيعَ فاستثقلت الكسرة في الياء فنقلت إلى الفاء<sup>(٨)</sup> وذهبت حركة الفاء وسكنت العين لزوال حركتها، والأصل في قِيلَ قَوْلَ<sup>(٩)</sup> فاستثقلت أيضاً الكسرة في الواو فنقلت إلى القاف وبقيت الواو

(١) في الأصل «العتان» تحريف من الناسخ.

«اللغتان» ساقطة من هـ.

(٢) إخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم، وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بني أسد. قرئ قوله تعالى في سورة هود آية: ٤٤ (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ اقْلُغِي وَغِيضَ الْمَاءِ) بالإشمام في قيل وغيض. انظر النشر في القراءات ٢٠٨:٢ ومجمع القراءات ١١٤:٣.

(٣) في ز، ك «وهو».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) الرجز لرؤية بن العجاج وروى في الديوان ١٧١

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتَ

لَيْتَ شَيْئاً بُوْعَ فَاشْتَرَيْتَ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٠٥:٢، وشرح ابن عقيل ٥٠٣:١، وأوضح المسالك ٣٨٥:١، وشرح

الشواهد للعيني ٦٣:٢، وشرح التصريح ٢٩٥:١.

(٦) «قوله» ساقطة من ظ.

(٧) في ك «نحو خان».

(٨) في ظ، ك «الباء».

(٩) في ز «قوله» تحريف.

ساكنة فقلبت ياء لسكونها وكسر ما قبلها<sup>(١)</sup>، وأما على لغة قول وبوع فإن الكسرة حذفت من حرف العلة<sup>(٢)</sup> فسلمت الواو وقلبت الياء واواً لسكونها وضم ما قبلها وأما لغة الإشمام فهي مركبة من اللغتين. «وفائلائي» مفعول «باشم» على إعمال الثاني، ومفعول «أكسز» محذوف، «وأعل» في موضع الصفة لثلاثي، «وعيتنا» تمييز، «وضم» مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه<sup>(٣)</sup>، في معرض التفصيل، وخبره «جا»، وقصره ضرورة، «واختيل» معطوف على جا، «وكثوع» في موضع الحال من فاعل «جا». ثم قال:

(ص) وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَيْسَ يُجْتَنَّبُ \* ....<sup>(٤)</sup>

(ش) يعنى أنه إذا خيف لبس النائب عن الفاعل بالفاعل بسبب شكل، ترك ذلك الشكل الموقع فى اللبس، واستعمل الشكل الذى لا لبس فيه، وذلك نحو: بَيْعَ الْعَبْدُ. إذا أسندته / إلى ضمير المخاطب فقلت: بَيْعَتْ يَا ٧٧ بْ عَبْدُ، بإخلاص<sup>(٥)</sup> الكسر<sup>(٦)</sup>، لم يُعلم هل هو فعل وفاعل أو فعل ومفعول، فيترك الكسر ويرجع إلى الضم<sup>(٧)</sup> أو الإشمام وكذلك: ظَلَّتْ يَا زَيْدُ<sup>(٨)</sup> إذا أسندته<sup>(٩)</sup> إلى ضمير المخاطب فقلت: ظلت بالضم التيسر بفعل الفاعل فترجع إلى الإشمام أو إلى الكسر إذ لا لبس فيهما «وإن» شرط، «وخيف» فعل

(١) «وكسر ما قبلها» ساقط من ش.

(٢) فى ز «الصلة» تحريف.

(٣) فى ش «وسوغ الابتداء بالنكرة كونها».

(٤) اكمل بيت الألفية فى ش.

وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفَ لَيْسَ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِيَاغَ قَدْ يُرَى لِتَخَوُّ حَبْ

وسيرد فى موضعه فى الأصل، وفى بقية النسخ بما فى ذلك ش.

(٥) «إخلاص» ساقط من ش.

(٦) فى ز، ك زيادة «إخلاص الضم والإشمام ولو قلت بعث يا عبد بالكسر» وهى غير لازمة

(٧) فى الأصل، ك «الضمير» تحريف.

(٨) فى ز «ظلت زيد» تحريف.

وفى ظ، ت «ظلت زيدا» تحريف.

(٩) فى ظ «أسندته أيضا».

الشرط، «وَلَبِثُ» مفعول لم يسم فاعله، «وَيَشْكُلُ» متعلق بخيف، «وَيُجْتَنَّبُ»  
جواب الشرط. ثم قال:

(ص) ... \* وَمَا لِبَاعٍ قَدْ يُزَى لِنَحْوِ حَبِّ

(ش) يعنى أنه قد يجوز فى فاء الفعل الثلاثى المضاعف<sup>(١)</sup> نحو: حَبِّ  
ورْدٌ ما جاز فى «فاء»<sup>(٢)</sup> باع من كسر وإشمام وضم وقد قُرِءَ (هَـذِهِ  
بِضَاعَتُنَا رِذْثٌ لِّئِنَّا)<sup>(٣)</sup> بكسر الراء، وفُهِمَ من قوله: «قَدْ»<sup>(٤)</sup> يُزَى أن ذلك  
قليل، ولم يقرأ بها فى المتواتر، «فَمَا» مبتدأ موصول، وصلته<sup>(٥)</sup> لباع، «وَقَدْ  
يُزَى» الخبر، و«لِنَحْوِ» فى موضع المفعول الثانى لِيُزَى. ثم قال:

(ص) وَمَا لِفَا بَاعٍ لِمَا الْعَيْنُ تَلِى \* فِى اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشَبَّهَ يَنْجَلِى

(ش) يعنى أن ما كان من [الفعل]<sup>(٦)</sup> المعتل<sup>(٧)</sup> العين على وزن «افتعل»  
نحو: اخْتَارَ، وعلى وزن «انْفَعَلَ» نحو: انْقَادَ، وما أشبههما يجوز فى الحرف  
الذى تليه العين ما جاز<sup>(٨)</sup> / فى فاء باع من الأوجه الثلاثة المذكورة فتقول: <sup>٧٨</sup>  
اخْتِيزَ واخْتَوَزَ وبالإشمام، وفُهِمَ من تمثيله «بِاخْتَارَ»<sup>(٩)</sup> وانْقَادَ، أن ما صحت  
عينه<sup>(١٠)</sup> من هذين الوزنين لا يجرى فيه ما ذكر نحو: اغْتَوَزَ بل يجرى

<sup>(١)</sup> فى ش «المضعف» تحريف.

<sup>(٢)</sup> «فاء» ساقطة من ز.

<sup>(٣)</sup> سورة يوسف، آية: ٦٥.

قرأ بذلك الحسن، وعلقمة، والأغمش.

انظر: الإملاء ٣٠: ٢، والبحر ٣٢٥، وروح المعاني ١٣: ١٢.

<sup>(٤)</sup> «قد» ساقطة من ت.

<sup>(٥)</sup> فى ز «فما موصولة وصلتها كباع».

<sup>(٦)</sup> «الفعل» تكملة من هـ، ك.

<sup>(٧)</sup> فى ش «معتل» تحريف.

<sup>(٨)</sup> فى ز «ما يجوز».

<sup>(٩)</sup> فى الأصل «باختيار» تحريف، وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

<sup>(١٠)</sup> فى ظ زيادة «ما صحت عينه أى من الإعلال فهو معتل ليس معلا».

والزيادة هنا غير لازمة.

مجرى الصحيح، «وما» موصولة مبتدأ، وصلته<sup>(١)</sup> «لِفَا بَاغ» وخبره<sup>(٢)</sup> لما العين تلى، «والعين» مبتدأ خبره تلى، والجملة صلة «ما» الثانية، وفي «اختار» متعلق بتلى والتقدير: ما استقر من الأوجه الثلاثة<sup>(٣)</sup> لفاء باع ثابت للحرف الذى تليه العين فى اختار وانقاد وما أشبههما، «ويُنَجِّلِي» فى موضع الصفة لشبهه أى وما يشبههما فى الوزن والإعلال. ثم إن الذى ينوب عن الفاعل أحد<sup>(٤)</sup> أربعة أشياء: المفعول به والظرف والمصدر والجار والمجرور. وقد ذكر فى أول الباب المفعول به، وأشار هنا إلى بقية ما ينوب عن الفاعل فقال:

(ص) وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مُصَدِّرٍ \* أَوْ حَرْفٍ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرَى

(ش) يعنى أنه ينوب عن الفاعل ما يقلل النيابة من ظرف، وشمل ظرف الزمان وظرف المكان، ويشترط فى نيابتهما أن لا يكونا مبهمين / فلا يجوز: <sup>٧٨</sup>ب سِيرَ وَقَتٌ، وَلَا مَجْلِسَ مَكَانٍ. وأن يكونا متصرفين، فلا يجوز سِيرَ سَحَرٍ<sup>(٥)</sup>، وَلَا مَجْلِسَ عِنْدَكَ<sup>(٦)</sup> أو ما يقلل النيابة من مصدر. ويشترط أيضاً فى نيابته: أن لا يكون مؤكداً، وأن لا يكون غير متصرف نحو: سُبْحَانَ<sup>(٧)</sup> أو حرف جر يعنى مع مجروره، ويشترط فى نيابته أن لا يلزم طريقة<sup>(٨)</sup> واحدة كحروف القسم والاستثناء ومذ ومنذ، وهذه الشروط كلها مستفادة من

(١) فى ش، ط، ك «وصلتها» ويجوز التذكير والتأنيث.

(٢) فى ك «وخبرها» التذكير والتأنيث جائز؛ لأن الضمير هنا يعود على «ما» الموصولة.

(٣) «الثلاثة» ساقطة من ت.

(٤) فى ت «على أحد» تحريف.

(٥) «سحر» ساقطة من ز.

(٦) أجاز الأخفش نيابة الظرف غير المتصرف فى نحو قولك: مَجْلِسَ عِنْدَكَ بنصب الدال؛ لأنه ملازم

للظرفية: فعلى مذهبه يكون فى محل رفع

انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠، وشرح المرادى ٢: ٢٩، وحاشية الصبان ٢: ٦٤، وحاشية

الخضرى ١: ١٧١

(٧) فى ش «سبحان الله».

(٨) فى الأصل «طريقة أخرى» تحريف.

قوله: «وَقَائِلٌ».

فإنك إذا «رُمْتَ» إسناد الفعل المبني للمفعول إلى أحد هذه الأشياء تعذر ذلك، فمثال ما توفرت فيه شروط النيابة: سِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ سَيْرًا شَدِيدًا. إِنَّ أَقَمْتَ الْمَجْرور.

وسِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ<sup>(١)</sup> سَيْرًا شَدِيدًا<sup>(٢)</sup>، إن أَقَمْتَ ظَرْفَ الزمان. وسِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرَسَخَانِ سَيْرًا شَدِيدًا، إن أَقَمْتَ ظَرْفَ المكان. وسِيرَ بِزَيْدٍ يَوْمَيْنِ فَرَسَخَيْنِ<sup>(٣)</sup> سَيْرًا شَدِيدًا، إن أَقَمْتَ المصدر. «وَقَائِلٌ» مبتدأ، «وَمِنْ ظَرْفٍ» متعلق به وهو الذى سوغ الابتداء به «وَحَرِيٌّ» بمعنى حقيق، وهو خبر المبتدأ، «وَبَيْنَايَةِ» متعلق به. ثم / قال:

٧٩  
أ

(ص) وَلَا يَتَوَبُّ بَعْضُ هَٰذَا إِنْ وُجِدَ \* فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرُدُّ

(ش) اعلم أنه إذا اجتمع مع المفعول به أحد هذه الأربعة المذكورة لا ينوب واحد منها بحضرته. هذا هو<sup>(٤)</sup> مذهب «البصريين».

ومذهب الكوفيين: أنه يجوز أن ينوب كل واحد منها بحضرة المفعول به، وبه أخذ الناظم<sup>(٥)</sup>، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَقَدْ يَرُدُّ»، وفهم منه أن ذلك قليل. ومنه قراءة بعضهم: (لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا

(١) «فرسخين» ساقطة من ظ، ت.

(٢) فى الأصل، ش، ك «شديد» تحريف.

(٣) «فرسخين» ساقطة من ت.

(٤) «هو» ساقطة من هـ، ظ.

(٥) ينوب الظرف، والمصدر، والجار والمجرور عن الفاعل مع وجود المفعول به، نقل ذلك ابن مالك عن الأخفش والكوفيين، إستناداً إلى قراءة بعضهم (الآية) ومنع ذلك البصريون. انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٠ والتسهيل ٧٧، وشرح المراتى ٣٢:٢، والهمع ٢٦٥:٢ والنشر ٣٧٢:٢.

يَكْسِبُونَ<sup>(١)</sup> على إقامة المجرور مقام الفاعل وهو «بِمَا كَانُوا»<sup>(٢)</sup> مع حضرة المفعول به وهو «قَوْمًا»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «بَغَضُ» فاعل بينوب، «وَهَذِهِ» إشارة إلى الأربعة المذكورة<sup>(٤)</sup>، «وَأِنْ وَجِدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه.

وفاعل «يَرِدُ» ضمير مستتر. والتقدير: وَقَدْ يَرِدُ ذَلِكَ، أى نيابة أحد المشار إليه مع وجود المفعول به. ثم قال:

(ص) وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَرِيبُ الثَّانِي<sup>(٥)</sup> مِنْ \* بَابٍ كَسَا فِيَمَا التَّيْبَاسُ أُمِنْ

(ش) يعنى أَنَّ النحويين اتفقوا على جواز نيابة المفعول الثانى من باب <sup>٧٩</sup><sub>ب</sub> «كَسَا» وَيُعَبَّرُ أيضاً عن هذا النوع بباب «أَعْطَى»، وهو ما كان المفعول / الثانى فيه غير الأول، واحترز به من<sup>(٦)</sup> المفعول الثانى من<sup>(٧)</sup> باب «ظَنَّ» وذلك مع أمن اللبس. فتقول على هذا: كُسِيَ زَيْدًا ثَوْبٌ، وَأُعْطِيَ عَمْرًا دِرْهَمٌ<sup>(٨)</sup>، وفهم من قوله: «فِيَمَا التَّيْبَاسُ أُمِنْ». أنه إذا وجد

(١) سورة الجاثية. آية: ١٤.

قرأ بذلك عاصم، وشيبة، وأبو جعفر، والأعرج.

انظر معانى الفراء ٤٦: ٣، والإملاء ١٢٥: ٢، والبحر ٤٥: ٨، والنشر ٣٧٢: ٢.

(٢) فى ت «بما كانوا يكسبون» اكتفت بموضع الشاهد.

(٣) فى الأصل، ه، ت «قوم» تحريف من الناسخ.

(٤) «المذكورة» ساقطة من ش.

(٥) فى ز «الثانى» تحريف.

(٦) فى ت «عين».

(٧) فى ه، ز «فى».

(٨) فى الأصل، ظ، ت «وأعطى الدرهم عمراً».

وفى ه «وأعطى عمراً الدراهم».

وفى ز «وأعطى عمراً الدرهم».

والمثال المثبت فى ش، ك هو الأدق.

يجوز نيابة المفعول الثانى إذا أمن اللبس كما مثل، وكذلك يجوز نيابة المفعول الأول كقولك: كُسِيَ زَيْدٌ ثَوْبًا، وَأُعْطِيَ عَمْرُو دِرْهَمًا.

لبس<sup>(١)</sup> وجب إقامة الأول كقولك: أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا.  
 وفهم أيضاً من سكوته عن الأول أنه يجوز نيابته باتفاق<sup>(٢)</sup>؛ لدخوله تحت  
 عبارته في قوله في أول الباب: «يُثْبِتُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ».  
 «وقد» [هنا]<sup>(٣)</sup> إما للتحقيق؛ لأنه جائز اتفاقاً، وإما للتقليل بالنظر إلى نيابة  
 الأول، فإنه أكثر، «وباتفاقٍ» متعلق بينوب وكذلك «فيما»، «والثاني»<sup>(٤)</sup> فاعل.  
 «ومن بابٍ» في موضع الحال من الثاني<sup>(٥)</sup>. ثم قال:  
 (ص) فِي بَابِ ظَنٍّْ وَأَرَى الْمَنْعَ اشْتَهَرَ \* ...

(ش) يعني أنَّ نيابة المفعول الثاني من باب «ظَنٍّْ» وهو ما هو خبر  
 في الأصل، والمفعول الثاني من باب «أَعْلَمَ» وأصله المبتدأ، اشتهر عند  
 النحويين منعه، ووجه منعه في<sup>(٦)</sup> [باب]<sup>(٧)</sup> «ظَنٍّْ» أنه خبر في الأصل،  
 والنائب عن الفاعل مخبر عنه فَتَنَافَيْتَا، ووجه منعه في «أَعْلَمَ» أنَّ المفعول  
 الأول مفعول به حقيقة فتتزل المفعول الثاني والثالث مع الأول منزلة  
 الظرف والمجرور مع / وجود المفعول به، وذهب بعضهم إلى

٨٠  
أ

(١) في ز «اللبس» تحريف.

(٢) اتفق النحاة على جواز نيابة المفعول الأول في باب كساء وظن، ومنع الأكثرون نيابة ثاني المفعولين من  
 باب ظن وأعلم.  
 وذهب ابن مالك «أنه لا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مطلقاً إن أمن اللبس، ولم يكن ثاني المفعولين  
 جملة أو شبهها».

انظر التسهيل ٧٧ وشرح المرادى ٣٤:٢.

(٣) «هنا» تكملة من ظ، ك.

وفي ز «هاهنا».

(٤) في ز، ظ «والثاني» تحريف.

(٥) في هـ، ز، ظ «الثاني» تحريف.

(٦) في ش «من».

(٧) «باب» تكملة من ش، ز، ظ، ك.

جواز<sup>(١)</sup> نيابتهما وهو اختيار الناظم<sup>(٢)</sup>، وإلى ذلك أشار بقوله:  
(ص) .... \* وَلَا أَرَى مَنَعاً إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

(ش) وظهور القصد هو عدم اللبس، فيجوز عنده ظن قائم زيداً<sup>(٣)</sup>.

وأُعلِمَ زيداً فَرَسُهُ مُسْتَرْجَا. وفهم من سكوته عن المفعول<sup>(٤)</sup> الأول من باب «ظَنُّ وَأَعْلَمَ» أنه يجوز<sup>(٥)</sup> نيابتهما<sup>(٦)</sup> بلا خلاف<sup>(٧)</sup>، وفي «بَابِ» متعلق باشتَهَرَ وهو خبر عن المنع، «وَالْقَصْدُ» فاعل بفعل محذوف يفسره «ظَهَرَ» ثم قال:

(ص) وَمَا سِوَى النَّائِبِ يَمَّا عُلِّقَا \* بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

(ش) يعنى أنه يجب نصب ما تعلق بالفعل المسند إلى النائب مع رفع النائب، وشمل قوله: «مَا سِوَى النَّائِبِ» جميع المنصوبات كظرف الزمان وظرف المكان والمصدر والحال والتمييز والمفعول له أو فيه أو معه فتقول: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ. أَمَّا<sup>(٨)</sup> زَيْدٌ إِعْطَاءً، فت نصب جميع ما علق بالفعل غير النائب، «وَمَا» مبتدأ موصول، صلته<sup>(٩)</sup> «سِوَى النَّائِبِ»، «وَيَمَّا»

(١) فى ز، ظ، ك «اجازة» وما أثبت أدق.

(٢) انظر التسهيل ٧٧.

(٣) فى ظ «ظَنُّ زَيْدٌ قَائِمًا».

هذا المثال يتفق مع مَنْ منع نيابة المفعول الثانى فى باب ظَنُّ.

(٤) «المفعول» ساقطة من ش.

(٥) فى ظ «لا يجوز» تحريف.

(٦) فى ش، ظ «نيابتهما باتفاق».

(٧) قال الرضى: «لم يسمع إلا قيام أول مفاعيل أعلمت إذ معنى: أعلم زيد عمراً منطلقاً، علم زيد عمراً منطلقاً، وقيام ثانى مفاعيل أعلمت مقام الفاعل أولى من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام أول مفعولى علمت أولى فتقول: أُعْلِمْتُ زَيْدًا أَنَّهُكَ».

شرح الكافية ١: ٨٤، وانظر التسهيل ٧٧ وشرح المرادى ٢: ٣٤.

(٨) فى الأصل، ك «أما» تحريف.

(٩) فى ش، ز، ك «موصولة وصلتها» جائز.

متعلق<sup>(١)</sup> بالاستقرار<sup>(٢)</sup> العامل في الصلة، «وبالرفع» متعلق بعلق، «والنصب»  
لّه» مبتدأ وخبر، والجملة خبر ما، «ومُحَقَّقًا» حال من الضمير المستتر في له  
العائد على النصّب.



---

(١) في الأصل ومما متعلق به بالاستقرار ولا حاجة لذكر «به».

(٢) في ظ «ومما علق متعلق بالاستقرار» بإضافة علق تصحيف.

## ( اشتغال العامل عن المفعول ) / نَبْ

(ش) المراد بالعامل في هذا الباب المفسر للعامل في الاسم السابق، ومن شرطه: صلاحيته للعمل فيه، فوجب أن يكون<sup>(١)</sup> إلا فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل، أو اسم مفعول، ولا يجوز أن يكون فعلاً غير متصرف، ولا صفة مشبَّهة، ولا حرفاً؛ لأنَّ هذه لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر عاملاً. ثم قال<sup>(٢)</sup>:

(ص) **إِنْ مُضْمِرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً<sup>(٣)</sup> شَقِلَ \* عَنْهُ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ**  
**فَالسَّابِقُ انْصَبَهُ يَفْعَلُ أَضْمِرًا \* حَتَّمَا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَ**

(ش) يعنى أنَّ الفعل إذا اشتغل بنصب ضمير عائد على اسم سابق عن نصب لفظ<sup>(٤)</sup> ذلك<sup>(٥)</sup> الاسم السابق، أو عن<sup>(٦)</sup> نصب محله، فانصب ذلك الاسم السابق [أو انصب محله]<sup>(٧)</sup> بفعل لازم الإضمار موافق للفعل المشتغل بالضمير، فمثال المشتغل عن نصب لفظه: زَيْدًا ضَرْبُتُهُ، ومثال المشتغل عن نصب<sup>(٨)</sup> محله عَمْرًا مَرَزْتُ يَوْمَهُ، وفُهِمَ من قوله: «مُوَافِقٍ» مطلق الموافقة. فشمل الموافق في اللفظ والمعنى كالمثال الأول، والموافق في المعنى دون اللفظ كالمثال الثاني والتقدير: ضَرْبُتُ زَيْدًا ضَرْبُتُهُ، وَجَاوَزْتُ عَمْرًا مَرَزْتُ يَوْمَهُ.

(١) في ت «أن يكون» تحريف.

(٢) في ش، هـ، ك، ت «قوله».

وفي ز «ثم قال قوله».

(٣) «فعلاً» ساقطة من ظ.

(٤) «لفظ» ساقطة من ظ.

(٥) في هـ، ت «ذاك»

(٦) «عن» ساقطة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) ما بين العقوفين تكملة من هـ، ز، ك، ت.

(٨) في ت «لفظ» تحريف.

وهذا التقدير<sup>(١)</sup> لا يُنطق به؛ لأنَّ الفعل الثانى عوض<sup>(٢)</sup> منه فلا يجمع بينهما. ويشترط فى المفسر أن لا يفصل بينه وبين الاسم السابق [فلو قلت: زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ. لم يجرِ النصب للفصل بأنْت] <sup>(٣)</sup> «وَأَنْ» حرف شرط، «وَمُضْمَرٌ» فاعل بفعل محذوف يفسره «شَغَلَ»، «وَسَابِقِي» نعت لاسم، «وَفِعْلًا» مفعول بِشَغَلَ، «وَعَنَهُ» متعلق بشغل والضمير فيه عائد / على الاسم <sup>٨١</sup> السابق «والباء» فى «بِنَصْبٍ» بمعنى عن وهو بدل اشتغال من الضمير فى عنه، «وَبِنَصْبٍ» متعلق بشغل، والضمير فى لفظه عائد على الاسم السابق<sup>(٤)</sup> والظاهر<sup>(٥)</sup> فى «أَلْ» فى قوله: «أَوْ الْحَلَّ» أنها معاقبة للضمير والتقدير: بنصب لفظه أو محله، ويحتمل هذا البيت وجهاً آخر من الإعراب وهو أن تكون الهاء فى «لَفْظِهِ» عائدة على الضمير الذى اشتغل الفعل به وتكون الباء على بابها لا بمعنى عن. وعلى الإعراب الأول حمل الناظم كلامه فى شرح الكافية<sup>(٦)</sup> فترجع الأخذ به، «وَالسَّابِقِ» مفعول بفعل<sup>(٧)</sup> مضمر يفسره انصبه، «وَبِفِعْلٍ» متعلق بانصبه، «وَأُضْمِرًا» فى موضع الصفة لفعل، «وَحَثْمًا» نعت لمصدر محذوف والتقدير: إضماراً حثماً، ويحتمل أن يكون<sup>(٨)</sup> حالاً من الضمير فى أضمر، «وَمُؤَافِقِي» نعت لفعل بعد نعت بالجملة، «وَلَمَّا» متعلق

(١) «التقدير» ساقطة من ت.

(٢) «عوض» ساقطة من ط.

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من هـ ، ط.

وكذلك ز مع اختلاف العبارة كما يلي:

«وبين الاسم السابق بشيء يستغنى عنه نحو: أَنْتَ فى قولك: زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ. فإن وقع الفصل بهذا ومثله. قلت: زَيْدًا أَنْتَ تَضْرِبُهُ لم يجرِ النصب للفصل بأنْت» والزيادة هنا تفيد.

(٤) «السابق» ساقط من ك.

(٥) فى هـ «والظاهر أن» تحريف.

(٦) شرح الكافية لابن مالك ٦١٤:٢

(٧) فى ز «بفعل مقدر».

(٨) فى ط «أن لا يكون» تحريف.

بموافق، «وما» موصولة وصلتها الجملة بعدها. ثم إنَّ الاسم السابق لفعل ناصب<sup>(١)</sup> لضميره على خمسة أقسام:

لازم النصب، ولازم الرفع بالابتداء، وراجع<sup>(٢)</sup> النصب على الرفع ومُسْتَوٍ فيه الأمران، وراجع الرفع على النصب، وقد بين القسم الأول بقوله:

(ص) وَالنُّصْبُ خُتْمٌ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا \* يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَإِنْ وَحَيْثُمَا

(ش) يعنى أنَّ الاسم السابق إذا تبع ما يختص بالفعل تحتّم نصبه، والمختص بالفعل: أدوات<sup>(٣)</sup> الشرط، وأدوات<sup>(٤)</sup> التخصيص، وأدوات الاستفهام / غير<sup>(٥)</sup> الهمزة. وذكر منها<sup>(٦)</sup> أن وحيثما فتقول: إِنَّ زَيْدًا لَقِيَّتَهُ فَأَجْمِلْ إِكْرَامَهُ، وَحَيْثُمَا زَيْدًا لَقِيَّتَهُ يُكْرِمُكَ.

[ ومثال ذلك فى التحضيض<sup>(٧)</sup> هَلَّا زَيْدًا كَلَّمْتَهُ.

[ومثال الاستفهام<sup>(٨)</sup> وَمَتَى زَيْدًا تَأْتِيهِ [يُكْرِمُكَ]<sup>(٩)</sup>

وجواب «إِنَّ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله<sup>(١٠)</sup>:

(ص) وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْإِنْدَاءِ يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ التَّزِمَةُ أَبَدًا

(١) فى ز، ك «للفعل الناصب» وعبارتها أدق.

(٢) فى ز، ظ «أو راجع».

(٣) فى ز «كأدوات» تحريف.

(٤) فى ز «وأدوات منها التحضيض».

(٥) فى ش، هـ، ز، ك، ت «ما عدا».

(٦) «منها» ساقط من ز. ويريد بقوله منها أى مما يختص بالفعل.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ك.

وفى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «ومثل ذلك».

(٨) «ومثال الاستفهام» تكملة من ش، ك.

(٩) «يكرمك» تكملة من ز، ك.

(١٠) «بقوله» ساقط من ز. وفى ظ، ك «فقال».

كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ<sup>(١)</sup> \* مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ<sup>(٢)</sup>

(ش) فذكر لوجوب رفع الاسم السابق سببين: أحدهما ما اشتمل عليه البيت الأول وهو أن يتبع الاسم السابق شيئاً يختص بالابتداء، ومثال ذلك: «إِذَا» التي للمفاجأة<sup>(٣)</sup>، وليتما الابتدائية نحو: خَرَجْتُ فَإِذَا زَيْدٌ، يَضْرِبُهُ عَمْرُو، وليتما زيد أكرمه. والثاني: أن يفصل بين الاسم السابق والفعل ما<sup>(٤)</sup> لا يصح أن يعمل ما بعده فيما قبله كأدوات الصدر<sup>(٥)</sup> نحو: زَيْدٌ مَا أُكْرِمُهُ وَعَمْرُو لَأُكْرِمَنَّ<sup>(٦)</sup>.

وإعراب البيت الأول واضح، وأما البيت الثاني ففيه تعقيد<sup>(٧)</sup> ويتبين بالإعراب، «قَالَ الْفِعْلُ» فاعل بفعل<sup>(٨)</sup> يفسره تَلَا، «وما» موصولة واقعة على الفاصل بين الاسم السابق والفعل وهو مفعول بتلا، وصلتها الجملة إلى آخر البيت، و«ما» الثانية موصولة فاعلة «ببرد» واقعة على الاسم السابق وصلتها قبله، «وَالِهَاءُ» في قبله عائدة على الفاصل، «وَمَعْمُولًا»<sup>(٩)</sup> حال من «ما» الثانية «وما» / الثالثة<sup>(١٠)</sup> موصولة واقعة على الفعل المفسر وصلتها «وَجِدْ»،  $\frac{٨٢}{١}$  «وَبَعْدُ» متعلق بوجود، وهو مقطوع عن الإضافة. وتقدير المضاف<sup>(١١)</sup> بعده

(١) في ظ، ت «ما لن» تحريف.

(٢) في الأصل «ما قبله معمول ما بعد وجد» تحريف.

(٣) في ش «إذا الفجائية».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «بما» تحريف، على بناء الفعل بفصل للمجهول.

(٥) في ز «الصدر».

(٦) في ش «ما أكرمه» وفي ظ «لا أكرمه».

(٧) في ظ، ت «تقعر» تحريف.

(٨) في ش «بفعل محذوف» وفي ك «بفعل مضمر».

(٩) في الأصل، ش، ظ، ت «ومعمول» وفي ك «ومعمول الحال حال» والصواب ما أثبت كما في هـ، ز والألفية.

(١٠) في ت «الثانية».

(١١) في هـ، ز «المضاف إليه».

أي بعد الفاصل<sup>(١)</sup> وتقدير الكلام كذلك أيضاً يجب رفع الاسم السابق إذا تلا الفعل الشيء الذي لا يرد الذي قبله معمولاً للفعل الذي وجد بعده وهو المفسر. ثم أشار إلى القسم الثالث فقال:

(ص) وَأَخْيِرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ \* وَيَعْدُ مَا إِبْلَاؤُهُ الْفِعْلَ غَلَبَ  
وَيَعْدُ عَاطِفٌ بِإِلَّا فَضْلٍ عَلَى \* مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا

(ش) فذكر لترجيح النصب على الرفع ثلاثة أسباب اشتمل البيت الأول على سببين<sup>(٢)</sup>:

الأول: أن يكون الاسم السابق قبل فعلٍ يقتضى الطلب، وذلك الأمر نحو<sup>(٣)</sup>: زَيْدًا أَضْرِبْهُ.

والدعاء نحو: اللَّهُمَّ زَيْدًا ارْحَمْنِي.

والنهي نحو<sup>(٤)</sup>: زَيْدًا لَا تُهِنْنِي.

الثاني: أن يقع الاسم السابق بعد شيء يغلب دخوله على الفعل نحو «مَا» و«إِنْ» النافيتين، وهمزة الاستفهام نحو: مَا زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَإِنْ عَمْرًا أَكْرَمْتُهُ، وَأَزَيْدًا رَأَيْتُهُ.

واشتمل البيت الثاني على سبب واحد، وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة مصدرة بالفعل نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرًا. كَلَمْتُهُ، ومثله قوله - عز وجل - (٥): (يُذْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالْظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)<sup>(٦)</sup> واحترز بقوله: «بِلَا فَضْلٍ» من أن يقع بين حرف العطف

(١) في هـ، ز، ظ «الفعل».

(٢) في ز «سببين منها».

(٣) في ز «نحو قولك».

(٤) في ت «في نحو».

(٥) في ز، ظ «تعالى».

(٦) سورة الإنسان. آية: ٣١.

والمعطوف<sup>(١)</sup> فاصل نحو: قَامَ / زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرُو فَكَكَلْنَتْهُ؛ لأنَّ حكم المعطوف بِ ٨٢ في ذلك حكم المستأنف، وإنما اختير النصب قبل الطلب؛ لأنَّ الطلب طالب للفعل، وبَعْدَ الحروف المذكورة؛ لأنَّ الغالب فيها أن يليها الفعل، ومع العطف على الجملة الفعلية لتناسب المعطوف للمعطوف<sup>(٢)</sup> عليه «وَنَصَبَ» مفعول لم يسم فاعله باخْتِيار<sup>(٣)</sup>، «وَذِي طَلَبَ» نعت لفعل، و«بَعْدَ» معطوف على «قَبْلَ»، وهو<sup>(٤)</sup> متعلق باختيار، «وَمَا» موصولة واقعة على الأدوات المتقدمة على الاسم السابق<sup>(٥)</sup> «وَلَيْلَاؤُهُ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول الثاني، «وَالْفِعْلَ» مفعول أول، ويجوز أن يكون المصدر مضافاً إلى المفعول الأول. والأول أظهر؛ لأنَّ الناظم يطلق وَلَى على تَبَعَ في هذا النظم كثيراً «وَعَلَبَ» في موضع الخبر لِإِيلَاؤُهُ، «وَبَعْدَ» معطوف على «بَعْدَ» في البيت الأول، «وَبِلَا فَضْلٍ» متعلق بعاطف «وَعَلَى» كذلك، «وَأَوَّلًا» ظرف متعلق بمستقر<sup>(٦)</sup>. واحتراز به من الفعل الذي لم يقع أولاً، كالجمله ذات الوجهين<sup>(٧)</sup>. ثم أشار إلى القسم الرابع فقال:

(ص) وَإِنْ تَلَا الْمُعْطُوفُ لِفِعْلٍ مُّخَيَّرًا \* بِهِ عَنْ اسْمٍ<sup>(٨)</sup> فَأَعْطَفَنَ مُخَيَّرًا

(ش) فذكر لمساواة الرفع والنصب سبباً واحداً وهو أن يكون الاسم السابق معطوفاً على جملة ذات وجهين: وهي التي صدرها مبتدأ<sup>(٩)</sup> وعجزها

(١) في ز «ومعطوفه».

(٢) في ت «والمعطوف».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «باختيار وقبل متعلق باختيار» وزادتها هنا غير لازمة؛ لأنه سيذكرها لاحقاً.

(٤) في ش، ك، ت «فهو»

(٥) «السابق» ساقطة من هـ.

(٦) في الأصل، ش «بأستقر» تحريف.

(٧) في ط، ك، ت «وجهين» تحريف.

(٨) في ز «الاسم» تحريف.

(٩) في ز «اسم» وهذه أدق.

فعل كقولك<sup>(١)</sup> زَيْدٌ قَامَ وَعَمَرًا كَلَّمْتُهُ، فالنصب مراعاة لعجزها والرفع مراعاة لصدرها<sup>(٢)</sup>، ولا ترجيح<sup>(٣)</sup> / لواحد من الوجهين على الآخر، وَتَجَوَّزَ فِي ٨٣/١ تَشْيِيعِ الاسم السابق معطوفاً، والمعطوف في الحقيقة إنما هي الجملة التي هو جزؤها، والعذر له أنه لما ولى حرف العطف أطلق عليه معطوفاً. «فَالْمَعْطُوفُ» فاعل بـ «تَلَا»، «وَمُخْبَرًا» نعت لـ «فَعْلًا»، و«بِهِ» في موضع المفعول الذي لم يُسم فاعله بـ «مُخْبَرًا»، و«عَنْ اسْمٍ» متعلق بـ «مُخْبَرًا»، ويجوز أن يكون مفعولاً لم يسم فاعله بـ «مُخْبَرًا»، و«بِهِ» متعلق بـ «مُخْبَرًا» «وَفَاعِطَقْنِ» جواب الشرط. ثم أشار إلى القسم الخامس بقوله:

(ص) وَالرُّفْعُ لِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحٌ<sup>(٤)</sup> \* ...

(ش) يعنى أنَّ الرفع راجح فيما خلا من موجب النصب ومرجحه وموجب الرفع وتساوى الوجهين. ومثال ذلك: زَيْدٌ صَرَبْتُهُ، وإنما كان الرفع راجحاً لعدم الحذف، بخلاف النصب فإنه على حذف الفعل، «وَالرُّفْعُ» مبتدأ، «وَفِي» متعلق به، «وَرَجَحٌ» خبر المبتدأ. ثم تَمَّ البيت بقوله<sup>(٥)</sup>:

(ص) ... \* لَمَّا أُبِيحَ أَلْفَلٌ وَدَغَ مَا لَمْ يُبَيَّحْ

(ش) لأنه مستغن عنه. ثم قال:

(ص) وَفَضْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ \* أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَضَلٍ يَجْرِي

(ش) يعنى أنَّ الفعل المشغول بالضمير المفصول بينه وبين الفعل بحرف الجر<sup>(٦)</sup> أو بالإضافة يجرى مجرى الفعل المشغول بالضمير المباشر فى جميع

(١) فى الأصل، هـ «كقوله» تحريف.

(٢) حيث يجوز فى هذه الحالة نصب «عَمَرًا» مراعاة للعجز، ورفعه مراعاة للصدر.

(٣) فى ش «ولا أرجح» تحريف. وفى ظ «ولا ترجح» تحريف.

(٤) فى ظ «مرجح» وما أثبت أصوب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ز، ظ «فقال»

(٦) فى ظ «جر».

الأقسام المذكورة، فنحو: **إِنْ زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ، وَإِنْ زَيْدًا رَأَيْتُ أَخَاهُ،** يجرى مجرى **إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ،** فى وجوب النصب / ونحو: **أَزَيْدًا<sup>(١)</sup> مُرَّ بِهِ، وَمُرَّ<sup>٨٣</sup> بِأَخِيهِ،** يجرى مجرى **أَزَيْدًا<sup>(٢)</sup> ضَرَبْتُهُ،** فى ترجيح النصب، وكذلك سائر المسائل، وفهم من قوله: **«أَوْ بِإِضَافَةٍ»** أنَّ نحو: **زَيْدًا<sup>(٣)</sup> ضَرَبْتُ غُلَامَ أَخِيهِ وَصَاحِبَ غُلَامِ أَخِيهِ** وغيرهما<sup>(٤)</sup> مما يتعدد<sup>(٥)</sup> فيه المضاف يجرى مجرى: **زَيْدًا ضَرَبْتُ غُلَامَهُ؛** لأنَّ قوله: **«أَوْ بِإِضَافَةٍ»**<sup>(٦)</sup> أعم من أن يكون المضاف واحداً أو أكثر، وفى ذلك أيضاً إشعار بأن المفعول بحرف الجر نحو: **زَيْدًا مَرَزْتُ بِهِ.** يجرى مجرى<sup>(٧)</sup> ما كان<sup>(٨)</sup> المجرور فيه مضافاً متحداً كان<sup>(٩)</sup> أو متعدداً نحو: **زَيْدًا مَرَزْتُ بِأَخِيهِ وَمَرَزْتُ بِغُلَامِ أَخِيهِ.**

«وَفَضْلٌ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول ويصح تقديره منصوباً إذا قدر حذف الفاعل فيكون تقديره: وفصلك مشغولاً، ومرفوعاً إذا كان التقدير: أن يفصل<sup>(١٠)</sup> المشغول. والأول أحسن؛ لأنَّ التقدير الثانى فيه خلاف<sup>(١١)</sup>. وخبره «يَجْرِي»، و«يَخْوَفُ»<sup>(١٢)</sup> متعلق «بِفَضْلٍ» وكذلك<sup>(١٣)</sup> «بِإِضَافَةٍ»، و«كَوَضْلٍ» متعلق بـيَجْرِي. ثم قال:

(١) فى هـ، ز، ظ، ت «زيداً».

(٢) فى هـ، ز، ظ، ت «زيداً».

(٣) فى الأصل «زيد» تحريف.

(٤) فى ش، ك، ت «ونحوهما».

(٥) فى ت «تعدد».

(٦) فى الأصل، هـ، ز، ظ «بإضافة» والصواب ما أثبت كما فى ش، ك، ت والألفية.

(٧) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «مجره».

(٨) فى هـ، ز «سواء».

(٩) فى هـ، ز، ظ «أو كان».

(١٠) فى ت «أن انفصل».

(١١) أى فى رفع المصدر النائب عن الفاعل. ففى ذلك خلاف أجازة جمهور البصريين، وواقفهم ابن مالك

فى التسهيل ١٤٢.

(١٢) فى ز «وبحرف جر».

(١٣) فى ظ «وكذا».

(ص) وَسَوِّفِي ذَا الْبَابِ وَضَفًا ذَا عَمَلٍ \* بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ

(ش) . يعنى أَنَّ [الوصف]<sup>(١)</sup> الذى يعمل على الفعل يساوى الفعل فى جواز تفسير<sup>(٢)</sup> العامل فى الاسم السابق، والمراد بالوصف المذكور اسم الفاعل، واسم المفعول، دون الصفة المشبهة وأفعال التفضيل /؛ لأنها لا تعمل فيما قبلها فلا تفسر [عاملاً]<sup>(٣)</sup> فنحو: أَزِيدُ<sup>(٤)</sup> أَنْتَ ضَارِبُهُ كقولك: أَزِيدُ تَضْرِبُهُ<sup>(٥)</sup>. فإن قلت: قد تقدم أنه لا يجوز الاشتغال<sup>(٦)</sup> فى نحو: أَزِيدُ أَنْتَ تَضْرِبُهُ<sup>(٧)</sup> للفصل، والفصل موجود فى هذا المثال، قلت: لا يمتنع الفصل إلا مع الفعل لاستقلال<sup>(٨)</sup> الفعل؛ بخلاف الوصف فإنه لا يستقل<sup>(٩)</sup> بنفسه بل لا بد له<sup>(١٠)</sup> من شيء يسند إليه فتنزل «أَنْتَ ضَارِبُهُ». منزلة «تَضْرِبُهُ»<sup>(١١)</sup>، واحترز بالوصف مما يعمل عمل الفعل وليس بوصف كاسم الفعل والمصدر وبقوله: «ذَا عَمَلٌ» من اسم الفاعل بمعنى المضى، فإنه لا يعمل وبقوله: «إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ»، من اسم الفاعل العامل المقترن «بِأَلٍ» الموصولة نحو: زَيْدٌ أَنَا الضَّارِبُ غَدًا. وفهم من قوله: «إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلَ»<sup>(١٢)</sup>. أَنَّ الصفة المشبهة لا تفسر

(١) «الوصف» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٢) فى هـ، ز «تفسيره» تحريف.

(٣) «عاملاً» تكملة من هـ، ز.

(٤) «أزِيدُ» ساقطة من ش.

وفى هـ «زِيدُ»، وفى ز «نحو زيد».

(٥) فى الأصل «كقولك إن زيداً تضربه» والمثال المثبت أدق.

(٦) فى الأصل «الأشغال» تحريف.

(٧) فى الأصل، هـ، ز «إن زيداً أنت تضربه».

(٨) فى ظ «لاشتغال».

(٩) فى ظ «لا يشتغل» ترحيف.

(١٠) «وله» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(١١) فى ز «أنت تضربه» وهى أدق.

(١٢) «حاصل» ساقطة من ش، ت.

[عاملاً]<sup>(١)</sup> لامتناع عملها فيما قبلها. «وَوْضُفًا» مفعول بِسَوٍّ، «وفى» متعلق بِسَوٍّ<sup>(٢)</sup>، وكذلك «بِالْفَعْلِ» والظاهر أَنَّ «يَكُ» تامة، «ومَانِعٌ» فاعل بها، «وحَصَلَ» فى موضع الصفة لمانع، والتقدير: إِنَّ لَمْ يُوجَدْ مَانِعٌ<sup>(٣)</sup> حَصَلَ<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) وَغُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ \* كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْإِسْمِ الْوَاقِعِ

(ش) يعنى أَنَّ الشاغل للعامل إذا كان أجنبياً متبوعاً بِسَبَبِيٍّ جرى مجرى السَّبَبِيٍّ والمراد «بِالْغُلُقَةِ» الضمير العائد على الاسم السابق، والمراد «بِالتَّابِعِ» هنا النعت / كقولك: زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا يُحِبُّهُ. أو عطف البيان<sup>(٥)</sup> كقولك<sup>(٦)</sup>: <sup>٨٤</sup><sub>ب</sub> زَيْدًا ضَرَبْتُ رَجُلًا أَخَاهُ.

أو عطف<sup>(٧)</sup> النسق، كقولك: زَيْدًا ضَرَبْتُ عَمْرًا وَأَخَاهُ.

وإطلاقه فى التابع يوهم أَنَّ ذلك جائز فى جميع التوابع وليس كذلك بل هو مخصوص بما ذكر، والمراد بالواقع السَّبَبِيُّ المعمول للمفسر. «وَعُلُقَةٌ» مبتدأ، «وحَاصِلَةٌ» نعت له<sup>(٨)</sup>، و«بِتَابِعٍ» متعلق بحاصلة، «وَعُلُقَةٌ» خبر المبتدأ، «وَبِنَفْسِ» صفة<sup>(٩)</sup> لَعُلُقَةٍ<sup>(١٠)</sup> [والاسم مضاف إليه، والواقع نعت لاسم]<sup>(١١)</sup>.

(١) «عاملاً» تكملة من هـ ، ز.

(٢) «وفى متعلق بسوء» ساقط من هـ ، ز.

(٣) «مانع» ساقطة من ت.

(٤) فى ش، ظ «حاصل».

(٥) «البيان» ساقطة من ظ. وما بعد «النعت» إلى هنا ساقط من ك.

(٦) فى الأصل «كقوله».

(٧) «أو عطف» ساقط من ظ.

(٨) «له» ساقط من ت.

(٩) فى الأصل، هـ ، ز «صلة» تحريف.

(١٠) فى ز «للعلاقة».

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ك.

## ( تعدى الفعل ولزومه )

(ش) الفعل على قسمين متعد<sup>(١)</sup>، ولازم. وبدأ بالمتعدى فقال:  
 (ص) عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي<sup>(٢)</sup> أَنْ تَصِلَ \* هَا غَيْرُ مُضَدَّرٍ بِهِ نَحْوُ عَمَلٍ  
 (ش) يعنى أنَّ علامة الفعل المتعدى جواز اتصال ضمير غير المصدر به  
 نحو: زَيْدًا ضَرَبَهُ عَمْرُو، وَالْحَيَّزَ عَمِلَهُ زَيْدٌ.

واحترز بهاء غير المصدر من «هَا» المصدر فإنها تتصل بالمتعدى واللازم،  
 فليست علامة لواحد منهما<sup>(٣)</sup>. «وَعَلَامَةُ» مبتدأ، وخبره «أَنْ تَصِلَ»، «وَهَا»  
 مفعول بتصل، «وبه» متعلق بتصل. ثم قال:

(ص) فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ \* عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ

(ش) يعنى أنَّ الفعل المتعدى ينصب المفعول به إذا لم ينب عن الفاعل،  
 فإذا ناب عن الفاعل كان مرفوعاً كما تقدم فى باب، وفهم من قوله: «فَأَنْصِبَ  
 بِهِ»، أن الناصب للمفعول به الفعل وهو أصح الأقوال<sup>(٤)</sup>. وإعراب / البيت ٨٥  
 واضح. ثم قال:

(١) فى ز «متعدى».

(٢) فى الأصل «المتعدى». والصواب ما أثبت كما فى الألفية، وبقية النسخ.

(٣) فى الأصل، ش، ك «منها».

(٤) اختلف البصريون والكوفيون فى ناصب المفعول. ذهب البصريون إلى أن الناصب للمفعول هو الفعل وحده، وحجتهم فى ذلك أن أصل العمل للأفعال، وذهب بعض الكوفيين إلى أن الناصب له هو الفاعل، وحجتهم فى ذلك أن نصبه يدور مع الفاعل. وذهب الكوفيون إلى أن الناصب له هما الفعل والفاعل؛ لأنهما كالشئ الواحد، ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر. على حين ذهب خلف الأحمر إلى أن الناصب له هو معنى المفعولية، لأنها صفة قائمة بذات المفعول، ولفظ الفعل غير قائم به. انظر فى هذه المسألة الإنصاف ٧٨:١.

(ص) وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى ... \*

(ش) يعنى أنَّ ما لا يصلح أن يتصل به ضمير غير المصدر فهو لازم، ويُقال فيه غير متعد، وقاصر. «وَلَا زِمَ» خبر مقدم، «وَعَيْرُ الْمُعْدَى» مبتدأ [مؤخر<sup>(١)</sup>] ثم إنَّ من اللازم ما يستدل على لزومه بمعناه، ومنه ما يستدل عليه بوزنه، وقد شرع فى بيان ذلك فقال:

(ص) ... وَحِينِمْ \* لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَّهُمْ

(ش) هذا مما يستدل على لزومه بمعناه، وهو أن يكون دالاً على السجاياء، أي الطباع<sup>(٢)</sup> وهو ما دلَّ على معنى قائم<sup>(٣)</sup> بالفاعل لازم له، ثم مثل ذلك «بَنِيهِمْ»<sup>(٤)</sup> ومعناه كَثُرَ أَكْثَلُهُ، ومثله<sup>(٥)</sup> حَقِيقَ بِكسر الميم وضمها، ثم قال:

(ص) كَذَا الْفَعْلُ وَالْمُضَاهَى اقْعَنْسَسَا ... \*

(ش) هذا مما يستدل على لزومه بوزنه وهو «افْعَلْ» كاقْشَعَرَّ<sup>(٦)</sup> واطْمَأَنَّ «وَأَقْعَنْسَلَّ»<sup>(٧)</sup> كاحْرَنْجَمَ وأَقْعَنْسَسَ، والمضاهى المشابه واصطلاحه<sup>(٨)</sup> فى هذا [الباب]<sup>(٩)</sup> أنه إذا علق الحكم على شبه شىء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه، فكأنه قال: وَأَقْعَنْسَسَ<sup>(١٠)</sup> ومضاهيه. «وَأَفْعَلْ» مبتدأ خبره «كَذَا» «وَالْمُضَاهَى»

(١) «مؤخر» تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ، وهى زيادة لا لزوم لها. رغم أنه قال ولازم خبر مقدم.

(٢) فى ش، ز، ط، ك، ت «الطباع».

(٣) فى الأصل، هـ «قام».

(٤) فى ز «يقوله كَنَّهُمْ».

(٥) فى ت «ومنه».

(٦) فى هـ «اقْشَعَرَّ» تحريف.

(٧) فى ط، ت «افْعَلْ» خطأ من الناسخ.

هناك فرق بين ورزنى احرنجم واقعنسس، ويتمثل هذا الفرق فى أن الميم أصلية فى «احرنجم»، والسين الثانية

زائدة للحاق فى «اقعنسس».

(٨) فى ت «واصلاحيه» تحريف.

(٩) «الباب» تكملة من ط.

(١٠) فى الأصل «واقعنس» تحريف.

معطوف على «أَفْعَلَّ»، «وَأَقْعَنْسَنَا»<sup>(١)</sup> مفعول بالمضاهي، ويجوز أن يكون فاعلاً بالمضاهي، أى: والذي ضاهاه اقعنسس [ثم]<sup>(٢)</sup> قال:  
(ص) ... \* وَمَا أَقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا

(ش) نحو: وَضُوءٌ وَطَهُرٌ فِي النِّظَافَةِ، وَنَجَسٌ وَقَذَرٌ فِي الدَّنَسِ، «وَمَا» موصولة معطوفة على المضاهي. ثم قال:  
(ص) أَوْ عَرَضًا ... \* ....

(ش) وهو ما ليس حركة جسم من معنى قائم بالفاعل / غير لازم له  $\frac{٨٥}{ب}$   
نحو: مَرَضٌ وَكُسْلٌ وَنَشْطٌ، «وَعَرَضًا» معطوف على «دَنَسًا»<sup>(٣)</sup> ثم قال:  
(ص) ... أَوْ طَاوَعَ الْمُتَعَدَّى لِوَاحِدٍ كَمَدَّهُ فَأَمْتَدَّ

(ش) يعنى أن من علامة<sup>(٤)</sup> لزوم الفعل أن يكون مطاوعاً لفعل متعدي إلى واحد. ومعنى المطاوعة قبول أثر الفعل المطاوع نحو: دَخَرَجْتُهُ فَتَدَخَّرَجَ.  
وَمَدَدْتُ الثُّوبَ فَأَمْتَدَّ، واحترز بقوله «لِوَاحِدٍ» من مُطَاوَعِ المتعدي<sup>(٥)</sup> لاثنيين، فإنه متعد إلى واحد كقولك: عَلَّمْتُ زَيْدًا الْحِسَابَ فَتَعَلَّمَهُ. ثم قال:  
(ص) وَعَدُّ لَازِمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ ... ...

(ش) يعنى أن الفعل اللازم إذا طلب مفعولاً من جهة المعنى ولم يصل إليه بنفسه لضعفه<sup>(٦)</sup> عنه عُذِيَ إليه بحرف الجر نحو: مَرَزْتُ يَزِيدَ، وَآلَيْتُ عَلَى عمرو. ثم قال:

(ص) ... \* وَإِنْ حُذِفَ فَالْتَضَبُ لِلْمُنْجَرِّ

(١) فى الأصل «واقعنسس» تحريف.

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى هـ، ظ، ت «دنس» والصواب ما أثبت كما فى الأصل، ش، ز، ك، والألفية.

(٤) فى ش، هـ، ت «علامات».

(٥) «المتعدي» ساقطة من ش.

(٦) فى الأصل، ظ «لضعف».

(ش) يعنى أنَّ حرف الجر إذا حذف انتصب المجرور بالفعل، وذلك على نوعين: موقوف على السماع، ومطرد، وقد أشار إلى الأول بقوله:  
(ص) نَقْلًا ... \* ...

(ش) أى سَمَاعًا. كقوله:

٦٧ - آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمَهُ \* وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ الشَّوْسُ<sup>(١)</sup>

أى آلَيْتَ على حب العراق، فحذف حرف الجر، ونصب<sup>(٢)</sup> المجرور. وظاهر قوله: «نَقْلًا» أنَّ النقل راجع للنصب، وليس هو<sup>(٣)</sup> كذلك، بل هو راجع لحذف حرف الجر، وأما النصب فليس بنقل، وأشار إلى الثانى بقوله:  
(ص) ... وَفِي أَنْ وَأَنْ يَطْرُدُ \* مَعَ أَمْنٍ لَبَسَ كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

(ش) يعنى / أَنْ حذف<sup>(٤)</sup> حرف الجر «مَعَ أَنْ وَأَنْ» المصدريتين مُطْرِد<sup>(٥)</sup> ٨٦ إذا أَمِنَ اللبس فتقول: عَجِبْتُ مِنْ أَلْكَ تَقُومُ، وَعَجِبْتُ أَلْكَ تَقُومُ، وَعَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَقُومُ، وَعَجِبْتُ أَنْ تَقُومُ.

وعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا، أى يُعْطُوا الدِّيَّةَ، احترز بقوله: «مَعَ أَمْنٍ لَبَسَ» من نحو: رَغِبْتُ فِى أَنْ تَقُومَ، وَرَغِبْتُ عَنْ أَنْ تَقُومَ.

فلا يجوز حذف حرف الجر هنا؛ لئلا يلتبس، وإنما اطْرَدَ حذف حرف الجر مع «أَنْ وَأَنْ» لطولهما فى الصلة<sup>(٦)</sup>، واختلف فى موضعهما<sup>(٧)</sup> بعد

(١) الشاهد للمتلس.

انظر: الكتاب ٣٨:١، والنكت للأعلم ١٧٢:١ وشرح ابن الناظم ٢٤٧ وشرح ابن عقيل ٤٥٧:١، ومغنى اللبيب ٩٩:١ وشرح التصريح ٣١٢:١.

(٢) فى ش، هـ، ك، ت «وانتصب».

(٣) «هو» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) «حذف» ساقطة من ت.

(٥) فى هـ «مطردا».

(٦) فى هـ، ز، ك، ت «بالصلة».

(٧) فى ط «موضعها».

الحذف، فقليل فى موضع جر، وقيل فى موضع نصب، وهو أقيس، وقوله: «وَإِنْ حُذِفَ» شرط، وادغم فاء حُذِفَ فى فاء الجواب<sup>(١)</sup> بعد تسكينها، «وَنَقْلًا» مصدر فى موضع الحال<sup>(٢)</sup>، وفاعل يطرد: ضمير<sup>(٣)</sup> عائد على الحذف المفهوم من «حُذِفَ». ثم قال:

(ص) وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَقَوْلِكَ \* مِنْ أَلْبَسَنِ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنِ

(ش) إذا كان الفعل متعديا إلى اثنين من غير باب «ظَنَّ» فلا بد أن يكون أحدهما فاعلاً فى المعنى، وأصله<sup>(٤)</sup> أن يتقدم على ما ليس فاعلاً فى المعنى كقولك: أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا.

فزيد هو الفاعل فى المعنى؛ لأنه هو الذى أخذ الدرهم، وكقوله<sup>(٥)</sup>: «أَلْبَسَنِ مَنْ زَارَكُمْ نَسَجَ الْيَمَنِ»، «فَمَنْ زَارَكُمْ» مفعول أول لأَلْبَسَنِ، «وَنَسَجَ الْيَمَنِ» مفعول ثان، والأول هو الفاعل فى المعنى؛ لأنه هو الذى لبس نسج اليمن «وَنَسَجَ»<sup>(٦)</sup> مصدر بمعنى اسم المفعول أى منسوج<sup>(٧)</sup>، ثم إن المفعول الأول<sup>(٨)</sup> فى ذلك على ثلاثة أقسام:

قسم يجب فيه تقديم ما هو فاعل فى المعنى، وقسم يجب فيه تأخير،  
وقسم يجوز فيه الوجهان /

٨٦  
ب

وقد أشار إلى<sup>(٩)</sup> الأول بقوله:

(١) يريد بـ «فاء الجواب» فى قوله «فالنصب». (٢) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة «موضع الحال من الحذف المفهوم من حُذِفَ» الزيادة هنا لازمة. (٣) فى الأصل «وضمير» تحريف. (٤) فى هـ، ت «فأصله». (٥) فى الأصل، ش، ز، ظ، ك «وكقولك». (٦) فى ز «ونسج اليمن». (٧) فى ز «منسوج اليمن». (٨) «الأول» ساقطة من ظ. (٩) فى هـ، ز، ت «إلى القسم». وفى ظ «إلى الوجه».

(ص) وَلَزِمَ الْأَصْلُ لِمُوجِبِ عَرَا<sup>(١)</sup> \* ...

أى لموجب. لشيء موجب<sup>(٢)</sup>، والموجب الذى يوجب تقديمه هو اللبس نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا عَمْرًا.

أو الحصر<sup>(٣)</sup> نحو: مَا أَعْطَيْتُ زَيْدًا إِلَّا دِرْهَمًا.

أو يكون الأول ضميراً متصلاً بالفعل نحو: أَعْطَيْتُكَ دِرْهَمًا.

ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... \* وَتَوَكُّ ذَاكَ الْأَصْلِ حَثْمًا قَدْ يُرَى

(ش) يعنى أنه قد يجب تأخير ما هو فاعل فى المعنى لموجب أيضاً، وذلك الموجب كونه محصوراً نحو: مَا أَعْطَيْتُ دِرْهَمًا إِلَّا زَيْدًا.

أو يكون الثانى ضميراً متصلاً نحو: الدَّرْهَمُ أَعْطَيْتُهُ<sup>(٤)</sup> زَيْدًا.

أو ملتبساً<sup>(٥)</sup> بضمير يعود على الثانى<sup>(٦)</sup> نحو: أَشْكَنْتُ الدَّارَ بِأَيِّهَا

وأما القسم الثالث، وهو ما يجوز فيه الوجهان، فهو مستفاد من قوله: «وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى» «وَتَوَكُّ» مبتدأ، خبره «قَدْ يُرَى»، «وَحَثْمًا» مفعول ثانٍ يُرَى، «وَقَدْ» فى قوله: «قَدْ يُرَى» للتحقيق لا للتقليل. ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ فَضْلُهُ أَجْزَإً لَمْ يَنْصُرْ \* كَحَذَفِ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ

(ش) يعنى أنه يجوز حذف الفضلة. وفهم من إطلاقه فى الحذف أنه

(١) عرا: أى وُجد.

(٢) فى ش، ه، ز، ك «أى لموجب غشى وجاء» تركيب غير واضح.

وكذلك فى ظ «أى لموجب فشى وجاء».

وفى ت «أى لموجب لشيء وجب». وكلها من تصحيف النسخ.

(٣) فى ز «والحصر».

(٤) فى ظ «أعطيت» لا يجوز.

(٥) فى الأصل «ملتبساً» تحريف.

(٦) فى الأصل، ش، ك «الأول». والصواب ما أثبت كما فى ه، ز، ظ، ت.

يجوز حذفها اختصاراً واقتصاراً<sup>(١)</sup>، وشمل قوله: «فَضْلَةٌ» مفعول<sup>(٢)</sup> المتعدى إلى واحد نحو [ضَرَبْتُ]<sup>(٣)</sup>.

والأول من المتعدى إلى اثنين، كقوله عز وجل<sup>(٤)</sup>: ( وَأَعْطَى قَلِيلًا [وَأَكْثَى]<sup>(٥)</sup> )

والثاني نحو قوله:<sup>(٦)</sup> (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى)<sup>(٧)</sup>

والأول والثاني معاً نحو / (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى)<sup>(٨)</sup>

٨٧  
أ

وقوله: «إِنْ لَمْ يَضُرْ، أَى إِنْ لَمْ يَضُرْ حذفه<sup>(٩)</sup>، وذلك إذا كان جواباً نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا، لمن قال<sup>(١٠)</sup>: مَنْ ضَرَبْتُ. أو كان محصوراً نحو: مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيْدًا.

ففى هذين الموضعين لا يجوز حذفهما<sup>(١١)</sup> اختصاراً ولا اقتصاراً. «وَحَذَفُ» مفعول مقدم «بِأَجْزٍ»، «وَأِنْ لَمْ يَضُرْ» شرط، ومعنى يَضُرُّ يَضُرُّ. يُقَالُ: ضَارَ يَضِيرُ ضَيْرًا. بمعنى ضَرَّ يَضُرُّ ضَرًّا، وقوله: «كَحَذَفٍ» هو على حذف مضاف، والتقدير: كَضَيْرٍ حَذَفٍ، «وَمَا» موصولة<sup>(١٢)</sup> وصلتها الجملة

(١) فى هـ ، ز «أو اقتصاراً».

(٢) فى هـ «مفعول».

(٣) «ضربت» تكملة من هـ ، ز ، ت.

(٤) فى ت «تعالى عز وجل».

(٥) سورة النجم. آية: ٣٤.

(٦) «وأكثى» تكملة من ز.

(٧) فى هـ ، ت «قوله تعالى».

(٨) سورة الضحى. آية: ٥.

فى ش، هـ ، ز ، ك، ت (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ) لم يكمل الآية.

(٩) سورة الليل. آية: ٥.

(١٠) فى هـ ، ز «حذفها».

(١١) فى ز «جواباً لمن قال» وعبارتها أكمل.

(١٢) فى هـ ، ز «حذفها».

(١٣) فى هـ «موصولة».

إلى آخر البيت، وجواباً مفعول ثانٍ يَسِيْقُ، «وفى سيق» ضمير عائد على الفضلة<sup>(١)</sup> [ثم]<sup>(٢)</sup> إن الفعل الناصب للفضلة يجوز حذفه، وذلك على وجهين: أحدهما على جهة الجواز، والثاني على جهة الوجوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا \* ...

(ش) يعنى أنه يحذف الفعل الناصب للفضلة إذا علم جوازاً<sup>(٣)</sup> كقولك<sup>(٤)</sup>: لَمَنْ قَالَ: مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا بَلَى زَيْدًا.

ووجوباً فى باب الاشتغال والنداء والتحذير والإغراء، وما كان مثلاً أو جارياً مجرى المثل. وهذا هو الوجه الثانى. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... \* وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا

(ش) وفهم منه أن قوله: «ويُحَذَفُ» بمعنى يجوز<sup>(٥)</sup> حذفه؛ لأنه فى مقابلة الحذف على جهة الوجوب<sup>(٦)</sup>، «وَالنَّاصِبُهَا» مفعول لم<sup>(٧)</sup> يُسَمِّ فاعله يمحذف، وهو اسم فاعل، والضمير<sup>(٨)</sup> المتصل به منصوب الموضع على أنه مفعول / به، وهو عائد <sup>٨٧</sup>ب على الفضلة، «وَحَذْفُهُ» اسم يكون<sup>(٩)</sup>، والضمير فيه عائد على الناصب.

(١) فى الأصل، ظ، ت «الصلة».

ولو قال: وفى سيق ضمير يعود على «ما» الموصولة لكان أدق وأضبط

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى ت «جواز».

(٤) فى هـ «كقوله».

(٥) فى ش، هـ، ز، ك، ت زيادة واختلاف «وفهم منه أن قوله ويحذف الناصبها أن ذلك على جهة الجواز». وفى ظ «وفهم منه أن قوله ويحذف: يجوز حذفه، وذلك على وجهين: أحدهما: على جهة الجواز. والثانى: على جهة الوجوب. وقد أشار إلى الأول بقوله: ويحذف الناصبها إن علما. على جهة الجواز. الزيادة هنا غير لازمة؛ لأنها مكررة، فلقد سبق شرح الشطر الأول من البيت. فلا داعى لتكراره، وهذا سهو من الناسخ.

(٦) فى ش، هـ، ز، ت «اللزوم» جائز.

(٧) فى هـ، ز «الم». وما أثبتته أخصر.

(٨) فى الأصل «الضمير».

(٩) فى ت «يكن» والصواب ما أثبت كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

## ( التنازع في العمل )

(ش) التنازع<sup>(١)</sup> هو أن يتقدم عاملان ويتأخر عنهما معمول واحد وكل واحد من العاملين يطلبه من جهة المعنى، وقد بين ذلك بقوله:  
(ص) **إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ \* قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ**  
(ش) المراد بالعاملين<sup>(٢)</sup> هنا الفعل أو ما جرى مجراه، ولا مدخل للحرف<sup>(٣)</sup> في هذا الباب. وشمل قوله «عَامِلَانِ» تنازع الفعلين كقوله - عز وجل -<sup>(٤)</sup>:  
(آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا)<sup>(٥)</sup>

والاسمين، كقول الشاعر:

٦٨ - **عُهِدَتْ مُغِيًّا مُغِيًّا مَنْ أَجْرَتَهُ \* فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْئِلًا<sup>(٦)</sup>**

[ والفعل والاسم مع تقدم الاسم كقوله تعالى: (هَآؤُمْ أَفْرَأُوا كِتَابِيَهٗ)<sup>(٧)</sup> ]<sup>(٨)</sup>  
والفعل<sup>(٩)</sup> والاسم مع تقدم الفعل كقوله:

(١) «التنازع» ساقطة من ز.

(٢) في الأصل «بالعامل» وما أثبت أدق كما في بقية النسخ.

(٣) في ز «للحروف».

(٤) في ز «نحو قوله تعالى».

(٥) سورة الكهف. آية: ٩٦.

(٦) لم أعر على قائله وقد ورد فيما رجعت إليه من كتب النحو غير معزو  
انظر شرح ابن الناطم ١٠٤، وشرح المرادى ٥٨: ٢، وأوضح المسالك ٢١: ٢، وشرح التصريح

٣١٦: ١ ومعجم شواهد النحو ١٣٧.

وفي الأصل روى عجز البيت. (فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فِتْنَاءَكَ مَوْئِلًا)

(٧) سورة الحاقة. آية: ١٩.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٩) في ه، ز، ط، ت «أو الفعل».

٦٩ - لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمَغِيرَةِ أَنِّي \* حَفِيتُ فَلَمْ أَكُنْ عَنْ الضَّرْبِ مَسْمَعًا<sup>(١)</sup>

ومعنى «اقتضيا»: طلبا، فخرج به نوعان: أحدهما أن يكون أحد العاملين لا يقتضى عملاً فى المتنازع فيه. كقول امرئ القيس:

٧٠ - فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ \* كَفَّائِي - وَلَمْ أَطْلُبْ - قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ<sup>(٢)</sup>

فإن أطلب غير طالب لقليل.

الثانى: أن يؤتى بالعامل الثانى توكيداً للأول كقوله:

٧١ - ... \* أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسَ أَحْبَسَ<sup>(٣)</sup>

فأتاك الثانى غير طالب لللاحقين<sup>(٤)</sup>؛ لأنه أتى<sup>(٥)</sup> به توكيداً لأتاك الأول،

(١) الشاهد للمرار بن سعيد الأسدى.

انظر الكتاب ١: ١٩٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافى ١: ٥٩، وشرح المفصل ٦: ٦٤، وشرح المرادى ١: ٥٦، وشرح ابن عقيل ١: ٤٦٢، وشرح الشواهد للعيني ٢: ١٠٠، والخزانة ٣: ٤٣٩. ويروى عجز البيت:

(لَقِيتُ فَلَمْ أَكُنْ عَنْ الضَّرْبِ مَسْمَعًا).

المغيرة: الخيل التى تخرج للغارة.

النكول: النكوص والرجوع جنباً وخوفاً.

مسمع: اسم رجل وهو مسمع بن شعبان أحد بنى قيس بن ثعلبة.

(٢) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك.

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَّائِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وما أثبت من الديوان، ت وكتب النحو والشواهد.

انظر ديوان امرئ القيس: ٣٩.

وفى الكتاب ١: ٧٩، وشرح المفصل ١: ٧٩، وشرح المرادى ٢: ٥٧، ومغنى اللبيب ١: ٢٥٦ وشرح الشواهد للعيني ٢: ٩٨.

(٣) لم أشر على قائله.

وصدر البيت كما ورد فى كتب النحو:

«فَأَتَيْنَ إِلَى أَهْلِ النَّجَاءِ يَتَفَلَّتِي»

انظر الخصائص ٣: ١٠٣، ١٠٩ وشرح ابن الناطم ٤: ١٠٤، وشرح المرادى ٢: ٦١، وأمالى ابن الشجرى

١: ٢٤٣، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٩٨، وشرح التصريح ١: ٣١٨.

النجاء بالمد الإسراع، ويروى «النجاة».

(٤) فى ز «للاحقون».

(٥) فى ك «أوتى به».

وفُهم من قوله: «فِي اسْمٍ»، أَنَّ المتنازع فيه لا يكون أكثر من اسم واحد وفُهم من قوله: «قَبْلُ»، أَنَّ المتنازع<sup>(١)</sup> فيه لا يتقدم على العاملين ولا على أحدهما، وفي ذلك اختلاف<sup>(٢)</sup> / وقوله: «فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ». يعني أَنَّ<sup>٨٨</sup> العمل لأحدهما. «وَعَامِلَانِ» فاعل بفعل محذوف يفسره «اقتَضَيَا»، «فِي اسْمٍ» متعلق باقتضيا وكذلك «قَبْلُ»، «وَعَمَلُ» مفعول به. ووقف<sup>(٣)</sup> عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، و«الْعَمَلُ» مبتدأ، وخبره «لِلْوَاحِدِ»، و«مِنْهُمَا» في موضع الحال من الواحد، وفُهم منه جواز إعمال كل واحد<sup>(٤)</sup> منهما، ولا خلاف في ذلك، وإنما الخلاف في الاختيار، وقد نَبَّه عليه<sup>(٥)</sup> بقوله: (ص) وَالثَّانِي<sup>(٦)</sup> أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ \* وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

(ش) اختار البصريون<sup>(٧)</sup> إعمال الثاني لقربه من المعمول، واختار «الكوفيون»<sup>(٨)</sup> إعمال الأول لسبقه، والصحيح مذهب «البصريين»؛ لأنَّ إعمال الثاني في كلام العرب أكثر من إعمال الأول. ذكر ذلك «سيبويه»<sup>(٩)</sup> وصرح الناظم «بأهل البصرة» وفُهم من قوله «غَيْرُهُمْ» أنهم أهل الكوفة،

(١) ما بعد «المتنازع» إلى هنا ساقط من ش.

(٢) في ش، هـ، ز، ك، ت «خلاف».

المتنازع فيه لا يتقدم على العاملين كما في نحو: زيد قام وقعد، كما لا يتوسط بينهما في نحو قولك: قام زيد وقعد.

هذا ما ذهب إليه ابن مالك، وأجاز الفارسي التنازع مع توسط المعمول، وأجاز بعضهم تقديمه.

انظر التسهيل ٨٦، وشرح التصريح ٣١٧: ١، ٣١٨.

(٣) في ت «وقف» تحريف.

(٤) «واحد» ساقطة من هـ، ز، ك، ت.

(٥) «عليه» ساقط من ت.

(٦) في ز «والثاني» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٧) في ز، ك «يعني أَنَّ اختيار البصريين»

وفي ت «اختيار البصريين».

(٨) في ز، ك، ت «واختيار الكوفيين» تصحيف.

(٩) انظر الكتاب ٧٤: ١ - ٧٦، والإنصاف ٨٣: ١ والتسهيل ٨٦، وشرح المرادى ٦٨: ٢.

لكونه أتى بهم<sup>(١)</sup> فى مقابلة أهل البصرة. «والثانى» مبتدأ وهو على حذف المضاف<sup>(٢)</sup> والتقدير: وإعمال الثانى، «وأولى» خبره، «وعند» متعلق بأولى، «وعكسًا» مفعول باختار «وغيرهم» فاعل، «وذًا أسره» حال من الفاعل، وأسرة الرجل: رهطه، وكنى بذلك عن كثرة القائلين باختيار إعمال الأول. ثم قال:

(ص) وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا \* تَنَازَعَاهُ وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا<sup>(٣)</sup>

(ش) المهمل هو العامل الذى / لم يعمل فى الاسم المتنازع فيه فيعمل<sup>٨٨</sup> ب فى ضميره. قوله<sup>(٤)</sup>: «والتزم ما التزما»، يعنى من مطابقة الضمير للظاهر<sup>(٥)</sup>، ومن حذف الفضلة وإثبات العمدة، ومن<sup>(٦)</sup> وجوب حذف الضمير فى بعض الأحوال وتأخيرها فى بعضها، وما: صلح<sup>(٧)</sup> لوقوعه على جميع ما ذكر. «وما» الأولى واقعة على الاسم المتنازع فيه، وصلتها تنازعا، [والضمير العائد على الموصول الهاء فى تنازعا]<sup>(٨)</sup> وفى متعلق بأعمل. ثم أتى بمثالين<sup>(٩)</sup> فقال:

(ص) كَيْخَسِتَانِ وَيُسَىٰ ابْنَاكَ \* وَقَدْ بَغَىٰ وَاعْتَدَىٰ عَبْدَاكَ

(ش) فالمثال الأول على اختيار «البصريين» وهو إعمال الثانى «فابنًاكَ»

(١) فى الأصل «لهم» تحريف.

(٢) فى هـ، ز، ك، ت «مضاف».

(٣) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ظ.

(٤) فى ظ «ثم قال».

(٥) فى ز «الظاهر»

(٦) «من» ساقطة من ظ.

(٧) فى ش، هـ، ز، ظ، ك «وما صالح».

وفى ت «وما هو صالح» يجوز.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) فى ظ، ت «بالمثالين».

فاعل يسيء<sup>(١)</sup>، «وَيُخْسِتَانِ» هو المهمّل، ولذلك عمل في ضميره وهو الألف، والمثال الثاني على اختيار «الكوفيين» وهو إعمال الأول «فَعَبَدَاكَ»<sup>(٢)</sup> فاعل ببغى، «وَأَعْتَدَيَا» هو المهمّل؛ ولذلك عمل في ضميره وهو الألف<sup>(٣)</sup>. وفهم من المثالين أنه يجب إضمار المرفوع قبل المفسر وبعده، فأما على إعمال الأول فتشترك الفضلة مع العمدة في الإضمار في المهمّل وهو الثاني، وأما على إعمال الأول ففيه تفصيل بيّنه<sup>(٤)</sup> بقوله:

(ص) وَلَا تَجِيءَ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمِلَا \* بِمُضْمَرٍ لِّغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا  
بَلْ حَذَفَهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ \* وَأَخَّرَنَّهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ<sup>(٥)</sup>

(ش) يعنى أنّ المهمّل إذا كان أولاً وكان يطلب ضمير الاسم المتنازع فيه بالنصب لم يضمّر فيه نحو: ضَرَبْتُ وَضَرَّتَنِي زَيْدٌ.

ولما كان المنصوب شاملاً للفضلة، ولما أصله العمدة، أشار إلى أنّ حكم / ٨٩  
الفضلة لزوم الحذف بقوله: «بَلْ حَذَفَهُ الزَّمَّ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ»، وغير الخبر هو الفضلة، وهو تصريح بما فهم<sup>(٦)</sup> من قوله قبل<sup>(٧)</sup>: «وَلَا تَجِيءَ مَعَ أَوَّلِ قَدْ أَهْمِلَا» ثم أشار إلى [أن]<sup>(٨)</sup> حكم ما ليس بفضلة وهو ما أصله الخبر، الإضمار والتأخير عن المفسر بقوله: «وَأَخَّرَنَّهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ»، فمن كونه

(١) فى هـ ، ظ، ت «يسىء».

(٢) فى الأصل، ش، هـ ، ظ، ك، ت «فعبداك».

وفى ك «وعبدك» والمثبت أدق كما فى ز والألفية.

(٣) فى ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «الألف من اعتديا». زيادتها غير لازمة.

(٤) فى ز «نبيه عليه».

(٥) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ظ.

(٦) فى الأصل «لما ابهم» تحريف.

والمثبت من ش، ظ، ك، ت أصوب وأصح.

(٧) «قبل» ساقطة من هـ .

(٨) «أن» تكملة من هـ ، ز، ظ، ت.

منصوباً ينبغي أن لا يضمّر قبل الذكر كالمرفوع، ومن كونه عمدة في الأصل ينبغي أن لا يُحذف فوجب عنده الإضمار والتأخير. ومثال ذلك: ظَنَنْتِي وَظَنَنْتُكَ زَيْدًا قَائِمًا إِثَاءً. وتجاوز في إطلاقه الخبر على ما هو عمدة في الأصل؛ إذ لا فرق بين أن يكون أصله الخبر أو المبتدأ؛ لأن كل واحد منهما عمدة في الأصل، وإذا<sup>(١)</sup> حُمِلَ على هذا لم يحتج إلى ما قاله<sup>(٢)</sup> الشارح «والمرادى»<sup>(٣)</sup>، وقوله: «مَعَ أَوَّلٍ» متعلق بتجىء، وكذلك بِمُضْمَرٍ، «وَقَدْ أَهْمَلًا»<sup>(٤)</sup> في موضع الصفة لمضمر<sup>(٥)</sup>، «وَلْيَغْيِرِ» متعلق بأوهلاً، ومعنى «أوهلاً» يجعل أهلاً لغير الرفع، «وَحَذَفَهُ» مفعول مقدم «بِالزَّمِ»، «وَلِإِنْ يَكُنْ» شرط<sup>(٦)</sup> حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك «إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ» «وَهُوَ» فصل بين اسم كان وخبرها، أو توكيد لاسمها، أو مبتدأ خبره «الْخَبَرُ» والجملة خبر كان. ثم قال:

(١) في ز، ت «فإذا».

(٢) في ه، ظ «ما قال».

(٣) قال المرادى:

«إن كان غير فضله كالمفعول من باب ظن جىء به مؤخراً؛ ليؤمن من الإضمار قبل الذكر، أو حذف ما هو عمدة، أما تقديمه، فلا يجوز عند الجميع. وظاهر التسهيل جوازه، وقد حكى ابن عصفور عنه ثلاثة مذاهب:

أحدهما: إضماره مقدماً كالمرفوع نحو: ظننيه أو إياه.

وظننت زيداً قائماً.

والثاني: الإضمار مؤخراً كما جزم به المصنف هنا.

والثالث: حذفه لدلالة المفسر عليه. قال وهذا أشد المذاهب لسلامته من الإضمار قبل الذكر والفصل»

شرح المرادى ٢: ٧٠ - ٧٢.

وانظر شرح ابن الناظم ٢٥٤ - ٢٥٩.

(٤) في الأصل، ش، ه، ك، «أوهلاً».

قوله: «قد أهملًا» في موضع الصفة لأوّل وليس لمضمر كما ذكر؛ لأن قوله: أوهلاً هي التي في موضع

الصفة لمضمر، وهذا اللبس قد يكون سببه خطأ من الناسخ.

(٥) في ت «لضمير» والصواب ما أثبت كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٦) في ه «شرط مقدم».

(ص) وَأُظْهِرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا \* لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمَفْسَّرَ

(ش) يعنى أنَّ الضمير إذا كان خبراً عن شئ مخالف لمفسره فى الأفراد والتذكير وفروعهما وُجب إظهاره؛ لأنه إذا أضمر موافقاً للمخبر عنه خالف / <sup>٨٩</sup>ب المفسر وإذا أضمر موافقاً للمفسر خالف الخبر عنه، «وَلَا يَكُنْ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه «ولغير» فى موضع الصفة لخبراً، أو معمول له، «ومّا» موصولة واقعة على المفعول الأول، وصلتها الجملة التى بعدها. ثم مثّل ذلك بقوله:

(ص) نَحْوُ أَظُنُّ وَيُظَنُّنِي أَخَا \* زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

(ش) فهذا المثال على إعمال الأول، فالثانى الذى هو «يُظَنُّنِي» هو المهمل؛ ولذلك عمل فى الضمير المثنى، وكان حق مفعوله الثانى<sup>(١)</sup> الذى هو «أَخَا»<sup>(٢)</sup> أن يكون ضميراً<sup>(٣)</sup>، لكنه لو أضمر [مفرداً]<sup>(٤)</sup> موافقاً للمخبر عنه وهو «الياء» من «يُظَنُّنِي» لخالف المفسر وهو أخوين، ولو أضمر مثنى موافقاً للمفسر لخالف الخبر عنه<sup>(٥)</sup> فوجب إظهاره لذلك. وفى بعض نسخ «المرادى»<sup>(٦)</sup> فى هذا الفصل تخليط، والصواب ما ذكرت لك.

(١) «الثانى» ساقطة من هـ .

(٢) فى هـ «أخاك» تحريف.

(٣) فى هـ ، ظ «مضمر».

(٤) «مفرداً» تكملة من ز، ت.

(٥) فى ز زيادة مكررة «عنه وهو الياء من يظنننى».

(٦) قال المرادى ٢: ٧٣٣، ٧٤ «الياء» من يظنننى مفعول أول له «وأخاً» مفعوله الثانى وهو خبر له فى الأصل. فلو أضمر فلما أن يجعل مطابقاً للمفسر وهو ثانى مفعولى «يظنننى» أو لصاحبه، وهو أول مفعولى «أظن». فإن جعل مطابقاً للمفسر أفرد فقليل «إياه» فيلزم الإخبار بمفرد عن مثنى وإن جعل مطابقاً لصاحبه قيل «إيهما» فيلزم عود ضمير مثنى على مفرد، وكلاهما غير جائز. فتعين الإظهار خلافاً للكوفيين فى إجازة إضماره مطابقاً لصاحبه وإن خالف المفسر، وفى إجازة حذفه نحو «أظن ويظنننى أخا زيدا وعمراً».

وعلى الإظهار تخرج هذه المسألة من التنازع.

## ( المفعول المطلق )

(ش) المفاعيل خمسة: مفعول به، ومفعول مطلق؛ وسمى مفعولاً مطلقاً، لأنَّ المفاعيل كلها مقيدة<sup>(١)</sup> بأداة، ومفعول<sup>(٢)</sup> فيه، ومفعول له، ويُسمى أيضاً مفعولاً من أجله، ومفعولاً معه، أما المفعول به فقد تقدم في باب الفاعل. وشرع الآن في بيان الأربعة المذكورة، وبدأ بالمفعول المطلق فقال:

(ص) الْمَضْدَرُ اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ \* مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ

(ش) قال في الترجمة المفعول المطلق. ثم قال هنا المصدر<sup>(٣)</sup> وفي ذلك إشعار<sup>(٤)</sup> بأنَّ المصدر والمفعول / المطلق مترادفان، وليس كذلك بل قد يكون <sup>٩٠</sup> المفعول المطلق غير مصدر نحو: ضَرَبْتُهُ سَوْطاً، ويكون المصدر غير مفعول مطلق نحو: أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ. وفُهِمَ من قوله: «مِنْ مَذْلُولِي الْفِعْلِ» أَنَّ للفاعل مدلولين، وَبَيَّنَّ أحدهما بقوله: «كَأَمِنْ مِنْ أَمِنْ»، «فَأَمِنْ» فعل يدل على الحدث والزمان «وَأَمِنْ» اسم لذلك الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل، ولم يُبَيِّنْ المدلول الثاني وهو الزمان؛ لأنه غير مقصود في هذا الباب، «فَالْمَضْدَرُ» مبتدأ، وخبره «اسم»، «ومَّا» موصولة واقعة على الحدث وصلتها «سِوَى الزَّمَانِ» «وَمِنْ» في موضع نصب حالاً من الضمير المستتر في الصلة، ويحتمل أن يكون متعلقاً بمحذوف تقديره أعني. ثم قال:

(١) في هـ، ز «غيره مقيدة» تحريف.

(٢) في هـ، ز «يُقَالُ ومفعول فيه» زيادة غير لازمة.

(٣) أطلق عليه ابن مالك في شرح الكافية ٦٥٣:٢

«باب المفعول المطلق وهو المصدر».

(٤) في هـ «إشارة».

(ص) بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ لُنِصْبٍ \* ...

(ش) مثال ما ينصب<sup>(١)</sup> بمثله: أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا ضَرْبًا.

وشمل المماثل فى اللفظ والمعنى كالمثال<sup>(٢)</sup>، والمماثل فى المعنى دون اللفظ كقولك: أَعْجَبَنِي قِيَامُكَ وَقُوفًا؛ لأنه مماثل [فى المعنى]<sup>(٣)</sup>. ومثال ما انتصب بالفعل كقولك<sup>(٤)</sup>: قُمْتُ قِيَامًا.

ومثال ما انتصب بالوصف: أَنَا قَائِمٌ قِيَامًا.

ثم قال:

(ص) ... \* وَكَوْنُهُ أَضْلًا لِهَذَيْنِ انْتِخِبِ

(ش) الإشارة بهذين إلى الفعل والوصف وهو مذهب «البصريين» وانتخب أى اختير، وذلك لوجوه مذكورة فى كتبهم، ومذهب «الكوفيين» العكس<sup>(٥)</sup> «وَكَوْنُهُ» مبتدأ، «وَأَضْلًا» خبر كون، «وَلِهَذَيْنِ»<sup>(٦)</sup> متعلق بـ «أَضْلًا» وانتخب / خبر المبتدأ، ثم قال:

بـ

(ص) تَوَكِيدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدًا \* كَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدٍ

(ش) يعنى أن المفعول المطلق يؤتى به لأحد ثلاث<sup>(٧)</sup> فوائد، وأتى بمثالين:

(١) فى ز، ت «ما ينتصب».

(٢) فى ز، ك «كالمثال المتقدم».

(٣) وفى المفتى، تكملة من ز.

(٤) فى ش، ز، ظ، ت «قولك».

(٥) ذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل، والفعل والوصف مشتقان منه، وخالفهم الكوفيون، فقالوا: بأن الفعل هو الأصل، والمصدر مشتق منه، والصحيح مذهب البصريين؛ لأن الفعل يدل على المصدر والزمان فثبتت فرعيته، وأصلية المصدر.

انظر فى هذه المسألة الإنصاف ١: ٢٣٥.

وشرح الكفاية لابن مالك ٢: ٦٥٣، ٦٥٤.

وشرح المرادى ٢: ٧٦. وشرح ابن عقيل ١: ٤٧٣.

(٦) فى الأصل، ك «ولهذا» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ش، ك، ت «ثلاثة» تحريف.

الأول للعدد، وهو قوله: سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ، ومثله: عِشْرَيْنَ صَرْبَةً والثاني للنوع<sup>(١)</sup>  
وهو قوله: «سَيْرٌ ذِي رَشْدٍ»، ومثله<sup>(٢)</sup> الموصوف كقولك: سِرْتُ سَيْرًا شَدِيدًا.  
ومصاحب «أل» كقولك: سِرْتُ السَّيْر.

ومثال التوكيد: سِرْتُ سَيْرًا، وشيئًا توكيدًا؛ لأنه<sup>(٣)</sup> لم يفد غير ما أفاده<sup>(٤)</sup>  
الفعل الناصب له. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَتُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ \* كَجِدِّ كُلِّ الْجِدِّ وَافْرِحِ الْجَدْلَ

(ش) الأصل في المفعول المطلق أن يكون من لفظ العامل فيه ومعناه  
نحو: صَرَبْتُ<sup>(٥)</sup> صَرْبًا، وقد يتوب عنه ما دل عليه من مغاير لفظ<sup>(٦)</sup> العامل  
فيه<sup>(٧)</sup> نحو: «جِدُّ كُلِّ الْجِدِّ»، «فَكُلُّ» منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس  
من لفظ جِدٍّ لكنه دال<sup>(٨)</sup> عليه لإضافته إلى المصدر الذي من لفظ الفعل،  
وكذلك «افرح الجدل»، فالجدل منصوب على أنه مفعول مطلق، وليس من  
لفظ افرح لكنه في<sup>(٩)</sup> معناه فإن «الجدل» هو الفرح، «وَقَدْ» هنا للتحقيق  
لكثرة ورود النياحة في ذلك، «وَمَا» موصولة واقعة على النائب عن المصدر،  
فاعلة بينوب وصلتها «دَلٌّ»، «وَعَلَيْهِ» متعلق بدل، والرباط بين الصلة  
والموصول الضمير المستتر في / دل، والضمير في عليه عائد على المدلول<sup>٩١</sup>  
عليه، وهو المصدر. والتقدير: وَقَدْ يَتُوبُ عَنِ الْمَصْدَرِ اللَّفْظِ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ.

(١) في ز «النوع».

(٢) في هـ «ومثال».

(٣) «لأنه» ساقط من هـ .

(٤) في ظ «ما أفاده».

(٥) في ت «ضربته».

(٦) في هـ ، ز، ت «اللفظ» وفي ظ «اللفظ».

(٧) في ت «فيه ومعناه».

(٨) في ت «دل».

(٩) في ت «من».

ويجوز أن يكون الضمير في «عَلَيْهِ» هو الرابط، وفاعل «دَلَّ» عائِدٌ<sup>(١)</sup> على المصدر، فيكون التقدير: مَا دَلَّ الْمَصْدَرُ عَلَيْهِ، لَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا دَالٌ عَلَى الْآخَرِ؛ إِذْ هُوَ فِي<sup>(٢)</sup> مَعْنَاهُ. ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَمَا لِتَوْكِيدِ فَوَحْدِ أَبَدًا \* وَتَنْ وَاجْمَعِ غَيْرُهُ وَأَلْوَدَا

(ش) يعنى أنَّ المصدر المؤكد لا يجوز تثنيته ولا جمعه، وذلك؛ لأنه بمنزلة تكرير الفعل، والفعل لا يُثنى ولا يجمع، «وغيره» أى غير المؤكد، وشمل النوع<sup>(٣)</sup> والمعدود. فكل واحد منهما يجوز تثنيته وجمعه، أما<sup>(٤)</sup> المعدود فلا خلاف فى جواز<sup>(٥)</sup> تثنيته وجمعه نحو: ضَرْبَتُهُ<sup>(٦)</sup> ضَرْبَتَيْنِ وَضَرْبَاتٍ، وأما النوع<sup>(٧)</sup> فقد سمع من العرب تثنيته وجمعه، كقول الشاعر:

٧٢ - هَلْ مِنْ خُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُذِرُهُمْ \* مَا جَرَّبَ النَّاسُ مِنْ عَطْيٍ وَتَضْرِيصِ<sup>(٨)</sup>

واختلف فى القياس، ومذهب<sup>(٩)</sup> «سيبويه» أنه لا يُقاس [عليه]<sup>(١٠)</sup> قال:

(١) فى ش، ز، ك، ت «هو العائد».

(٢) «فى» ساقطة من ز.

(٣) فى هـ، ز، ك «النوعى».

(٤) فى ت «فأما».

(٥) «جواز» ساقطة من ت.

(٦) فى ت «ضربت».

(٧) فى هـ، ز، ك «النوعى».

(٨) الشاهد لجرير انظر ديوانه: ١٢٨.

واللسان «حلم» ومعجم شواهد النحو: ٩٨.

وروى فى ش، هـ، ز، ك:

هَلْ مِنْ خُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَأُخْرِجُهُمْ

مَا جَرَّبَ الْقَوْمُ مِنْ عَطْيٍ وَتَضْرِيصِ

وفى ت:

هَلْ مِنْ خُلُومٍ لِأَقْوَامٍ فَتُهْجِرُهُمْ

مَا جَرَّبَ الْقَوْمُ مِنْ عَطْيٍ وَتَضْرِيصِ

(٩) فى ك «القياس عليه فمذهب».

(١٠) «عليه» تكملة من ز، ك.

وليس كل جمع يجمع، كما لا يجمع كل مصدر كالحلوم والأشغال<sup>(١)</sup> وقاسه بعضهم وهو اختيار الناظم<sup>(٢)</sup> فتقول على هذا: ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبَتَيْنِ وَضُرُوبًا إذا أردت نوعين<sup>(٣)</sup> من الضرب أو أنواعاً، «وما» موصولة مفعول مقدم «بَوَحْدٍ» وهى واقعة على المصدر المؤكد<sup>(٤)</sup> وصلتها التوكيد، «وغيره» مفعول باجمع فهو من باب التنازع<sup>(٥)</sup> ويطلبه «ثَنُّ / وَاجْمَعُ وَأَفْرِدِ»<sup>(٦)</sup>، «والهاء» فى غيره عائدة على «ما»، ثم إنَّ عامل المصدر على ثلاثة أقسام: ممتنع الحذف وجائزه وواجبه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَحَذَفُ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ امْتَنَعَ \* ...

(ش) يعنى أنَّ حذف العامل فى<sup>(٧)</sup> المؤكد ممتنع. قال فى شرح الكافية: «لأنَّ المصدر [المؤكد]<sup>(٨)</sup> يُقصد به تقوية عامله وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك» واعترضه ولده «بدر الدين» بما هو مذكور فى شرحه<sup>(٩)</sup> واعتراضه

(١) انظر الكتاب ٦١٩:٣.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٥٦:٢، والتسهيل ٨٧.

(٣) فى ت «نوعان».

(٤) فى هـ، ز، ط «المذكور».

(٥) «فهو من باب التنازع» ساقط من ش، ك.

(٦) ما بعد التنازع إلى هنا ساقط من ط.

فى هـ، ز زيادة:

«وفى هذا دليل على أن التنازع فيه يجوز توسطه بين العامل».

والزيادة هنا تفيد.

وفى ت «ويطلبه من» وأفرد فهو من باب التنازع».

(٧) «فى» ساقطة من ز، ت.

(٨) «المؤكد» تكملة من هـ، ز، ك.

(٩) انظر شرح الكافية ٦٥٧:٢.

وقال ابن الناظم فى شرحه ٢٦٦ «إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائماً، فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد، ولكنه ممنوع ولا دليل عليه. وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير، وقد يُقصد به مجرد التقرير فمسلم. ولكن لا نسلم أنَّ الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأنَّ يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى».

عليه متجه، وقد جاء حذف عامل المصدر المؤكد فى نحو: زَيْدٌ ضَرْبًا، أى يَضْرِبُ ضَرْبًا، ولا إشكال فى أن هذا مصدر مؤكد؛ لأنك لو أظهرت العامل فقلت: زَيْدٌ يَضْرِبُ ضَرْبًا، تعين كونه مؤكداً، ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... \* وَفِي سِوَاهُ لِذَلِيلٍ مُتَّسِعٍ

(ش) يعنى أن سوى المؤكد وهو النوع<sup>(١)</sup> والمعدود يجوز حذف عاملهما إذا دل عليه دليل، ولا خلاف فى ذلك، كقولك لمن قال: مَا ضَرْبُكَ [زَيْدًا]<sup>(٢)</sup> بَلْ ضَرْبَتَيْنِ وَبَلْ ضَرْبًا شَدِيدًا، «وَمُتَّسِعٍ» اسم مفعول بمعنى المصدر فهو اسم مصدر<sup>(٣)</sup> وتقديره: اتساع، وهو مبتدأ، خبره «فِي سِوَاهُ» وهو على حذف مضاف تقديره وفى حذف سِوَاهُ، «وَلِذَلِيلٍ» متعلق بالحذف<sup>(٤)</sup> المقدر، ويجوز أن يكون متعلقاً بالاستقرار العامل فى الخبر، أى واقع للدليل<sup>(٥)</sup> ويجوز أن يكون «مُتَّسِعٍ»<sup>(٦)</sup> خبراً، والمبتدأ محذوف، أى والحذف متسع فيه، فيكون على هذا أى<sup>(٧)</sup> «مُتَّسِعٍ» اسم مفعول، إلا أنه حذف متعلقه وهو فيه، «وَلِذَلِيلٍ» / متعلق «بِمُتَّسِعٍ» ثم أشار إلى القسم الثالث، فذكر أنه يجب ٩٢  
أ حذف عامل المصدر فى ستة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَالْحَذْفُ حَثْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَنَذْلًا أَلَّذُ كَانْدَلًا

(ش) يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر الآتى بدلاً من فعله كقولك:

(١) فى هـ، ز «النوعى».

(٢) «زيداً» تكملة من ش، ز.

(٣) «مصدر» ساقطة من ت.

(٤) فى الأصل، ش، هـ، ك «بحذف». والمثبت أدق. ويجوز أن يكون «الدليل» متعلق بمتسع وهو مضبوط.

(٥) فى ت «لدليله».

(٦) فى ز «متبع» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) «أى» ساقطة من هـ، ز، ظ، ت. وذكرها ثلبس

صَرَبًا زَيْدًا، وأشار بقوله: كَنَدَلًا إلى قول الشاعر:

٧٣ - عَلَى جِبِنِ الْهَيِّ النَّاسِ جُلُ أُنُورِهِمْ \* فَتَدَلًا زُرَيْقُ الْمَالِ نَدَلِ الثَّعَالِبِ<sup>(١)</sup>

فَتَدَلًا مصدر ندَل، وهو بدل من اللفظ بالفعل، والتقدير: انْدَل، ومعنى  
النَدَل الخطف، «وَزُرَيْقُ» اسم رجل، وهو منادى على حذف<sup>(٢)</sup> حرف النداء  
«وَالْمَالِ» مفعول<sup>(٣)</sup> بَتَدَلًا، وقوله: «مَعَ آتٍ» على حذف الموصوف تقديره مع  
مصدر آتٍ، «وَبَدَلًا» منصوب على الحال من الضمير المستتر في «آتٍ»،  
«وَمِنْ فِعْلِهِ» متعلق بَتَدَلًا، «وَكَنَدَلًا» فى موضع الحال من فاعل «آتٍ»، واللَّذ  
لغة فى الذى<sup>(٤)</sup> وصلته «كَانَدَلًا» وهو فعل أمر مؤكد بنون التوكيد الخفيفة،  
ووقف عليها بالألف. ثم أشار إلى الموضع الثانى بقوله:

(١) تُسب هذا البيت لأعشى همدان، ولم أجده فى ديوانه، وقيل للأحوص وقد وقفت على هذا البيت  
والذى قبله فى ملحق ديوانه ص ٢١٥، كما تُسب لجرير والذى وجدته فى ملحق ديوانه ١٠٢١:٢  
البيت الأول:

يُزْمُونَ بِالذُّهْنِ خِفَافًا عَيْنَاهُمْ وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِحَرِّ الْحَقَائِبِ

وهو بلا نسبة فى بعض كتب النحو.

انظر اللسان «ندل».

والكتاب ١١٦:١، وشرح الكافية لابن مالك ٦٥٩:٢، وشرح ابن الناطم ١١٠ وشرح المراتى

٨٢:٢، وشرح ابن عقيل ٤٨٠:١، وشرح الأشموني ١١٦:٢، ومعجم شواهد النحو ٣٩.

جُل: أى اشتغل الناس بالفن والحروب.

ندلا: ندل الشيء ندلاً نقله من موضع إلى آخر.

(٢) فى ش، ز، ك، ت «بحذف».

(٣) فى ت «مفعولا»

(٤) للعرب فى الذى خمس لغات:

«اللَّذ» بحذف الياء وكسر الذال.

و«اللَّذ» بحذف الياء وإسكان الذال.

و«اللَّذى» بتشديد الياء.

ومن العرب من يقيم مقام الذى «ذو»، ومقام «التى» «ذات» وهى لغة طيء فيقولون ذو قام زيد، وذات

قامت هند، ومنهم من يقول: «ذو» بمعنى الذى فى الذكر والمؤنث جميعا نحو:

هذه، هند ذو سمعت بها، ورأيت إخوتك ذو سمعت بهم.

(الأزهية ٣٠٢ - ٣٠٤) وانظر باب الموصول.

(ص) وَمَا<sup>(١)</sup> لِتَفْصِيلِ كَرَامًا مَّنَّا \* عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا

(ش) يعنى أنَّ المصدر الذى أتى به فى تفصيل وجب حذف عامله، وأشار بقوله: «كَرَامًا مَّنَّا» إلى قوله - عز وجل - : (فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً)<sup>(٢)</sup> وهو تفصيل لعاقبة ما قبله<sup>(٣)</sup>، وهو قوله - عز وجل - (فَشُدُّوا أَلْوَتَاقَ)<sup>(٤)</sup> «وما» موصولة واقعة على المصدر «وَلِتَفْصِيلِ» صلته، «وَكَرَامًا» / فى موضع  $\frac{٩٢}{ب}$  الحال، «وَعَامِلُهُ» [مبتدأ، وخبره]<sup>(٥)</sup> يُحَذَفُ، والجملة فى موضع الخبر لِمَا «وَحَيْثُ» متعلق بيحذف ومعنى «عَنَّا»<sup>(٦)</sup> عرض. ثم أشار إلى الموضع الثالث فقال:

(ص) كَذَا مُكْرَرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَذٌ \* نَائِبٌ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ اسْتَنْدَ

(ش) أى يجب حذف عامل المصدر إذا ناب المصدر عن خبر اسم عين بتكرير<sup>(٧)</sup> نحو: زَيْدٌ سَيِّئاً سَيِّئاً، أو بحصر نحو: إِمَّا أَنْتَ سَيِّئاً.

واحترز باسم العين من اسم المعنى نحو: أَمْرُكَ سَيِّئٌ<sup>(٨)</sup>، فإنَّ المصدر فيه مرفوع، «وَمُكْرَرٌ» مبتدأ وخبره «كَذَا»، «وَذُو حَضَرٍ» معطوف على المبتدأ «وَوَرَذٌ» فى موضع الصفة «لَمُكْرَرٍ وَذُو حَضَرٍ» معاً، «وَنَائِبٌ فِعْلٍ» حال من فاعل وَرَذٌ، «وَاسْتَنْدَ» فى موضع الصفة «لَمُكْرَرٍ»<sup>(٩)</sup> وَذُو حَضَرٍ<sup>(١٠)</sup>، وكان

(١) فى ظ «ولما» والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٢) سورة محمد. آية: ٤.

(٣) فى الأصل «ما بعده» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٤) سورة محمد. آية: ٤.

(٥) «مبتدأ وخبر» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) فى الأصل، ش، ظ، ك «عَنَّا».

والمثبت أدق كما فى هـ، ز، ت والألفية.

(٧) «بتكرير» ساقط من ظ.

(٨) فى ز «أَمْرُكَ يَبِيبُ سَيِّئاً».

(٩) فى هامش الأصل «صوابه أنَّ الجملة من قوله استند صفة لفعل لا لمكرر».

(١٠) ما بعد «ذو حصر» الثانية إلى هنا ساقط من هـ، ت.

حقه أن يقول: وردا<sup>(١)</sup> نائبي فعل، ولكنه أفرد على معنى [ما ذكر ونظيره قولهم: «هُوَ أَحْسَنُ الْفُتَيَانِ وَأَجْمَلُهُ»]<sup>(٢)</sup> ثم أشار إلى الرابع والخامس بقوله: (ص) وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا \* لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ ...

(ش) أى من المصدر الواجب حذف عامله ما يسميه النحويون مؤكداً لنفسه أو غيره. ثم مثل للأول بقوله:

(ص) ... \* ... فَأُبَيِّنَا  
نَحْنُ لَهُ عَلَى أَلْفِ عُرْفًا \* ...

(ش) أى: فالقسم الأول من المؤكد وهو المؤكد لنفسه. مثاله: «لَهُ عَلَى أَلْفِ عُرْفًا» أى اعترافاً، وإنما سُمي مؤكداً لنفسه؛ لأنه واقع بعد جملة هي نص فى معناه، «فَلَهُ عَلَى أَلْفٍ» هو نفس الاعتراف، ومثل للثاني<sup>(٣)</sup> بقوله: (ص) ... \* ... وَالثَّانِي<sup>(٤)</sup> كَأَنِّي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا /

٩٣  
أ

(ش) أى: والقسم الثاني من المؤكد [لغيره]<sup>(٥)</sup> مثاله: «إِنِّي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا»<sup>(٦)</sup>، وإنما سُمي مؤكداً لغيره؛ لأنه واقع بعد جملة صارت به نصاً، وبيانه أن قولك: «أَنْتَ ابْنِي» يحتمل الحقيقة والمجاز على أن المراد أَنْتَ مثل ابني، فلما ذكر المصدر<sup>(٧)</sup> ارتفع به المجاز المحتمل، وتعين الحقيقة، والعامل فى هذين النوعين فعل واجب الحذف تقديره: «أَحَقُّ»، إن كان غير<sup>(٨)</sup>

(١) «ردا» ساقطة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة مضطربة لا لزوم لها.

«... نائبي فعل واستندا لأن كلا المصدرين يردان مستندين نائبي فعل».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الثاني».

(٤) «والثان» ساقطة من ش، ك.

(٥) «لغيره» تكملة من هـ، ز.

(٦) «صرفاً» ساقطة من هـ، ك، ت.

(٧) «المصدر» ساقطة من ت.

(٨) «غير» ساقطة من ز.

متكلم<sup>(١)</sup>، وحَقْنِي<sup>(٢)</sup> إن كان متكلماً، وفُهِم من قوله: «مُؤَكِّدًا» أنه واجب التأخير عن الجملة؛ لأنَّ المؤكِّد بعد المؤكِّد، «وما» مبتدأ واقعة على المصدر وخبرها «مِنْهُ» وصلتها «يَدْعُوهُ»<sup>(٣)</sup>، والهاء مفعول أول يبدعونه، وهى الرابطة بين الصلة والموصول، «ومُؤَكِّدًا» مفعول ثانٍ، والواو عائدة<sup>(٤)</sup> على النحويين. «ولِنَفْسِهِ» متعلق بمؤكِّدًا، «وغيره» معطوف عليه، وباقي أعراب البيت واضح. ثم أشار إلى الموضع السادس فقال:

(ص) كَذَلِكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُحْلِهِ \* كَلَى بُكَاءَ ذَاتِ غُضْلَةٍ

(ش) يعنى أنه يجب حذف عامل المصدر أيضاً إذا أتى به بعد الجملة على وجه التشبيه. وذلك بخمسة شروط:

الأول: أن يكون بعد جملة، وقد صرح بهذا الشرط فى قوله: بعد جملة واحترز به من الواقع بعد مفرد نحو: صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ، فلا يجوز نصبه.

الثانى: أن تكون حاوية معناه.

الثالث: أن تكون مشتملة على فاعله.

الرابع: أن يكون / ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل.

٩٣  
ب

الخامس: أن يكون المصدر مشعراً بالحدوث.

وإنما لم يصرح بباقي الشروط؛ لأنها مستفادة من المثال وهو قوله: «لى بُكَاءَ ذَاتِ غُضْلَةٍ»، فالجملة مشتملة على معنى المصدر وهو «بُكَاء»، وعلى

(١) فى ز، هـ ز «متكلماً».

(٢) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «وحقه».

والمثبت من ش، ك أدق.

(٣) «يدعونه» ساقطة من ك.

(٤) فى ظ «عائده».

فاعله وهو الياء من «لى»، وليس فى المصدر الذى اشتملت عليه وهو «بُكَأ» صلاحية<sup>(١)</sup> للعمل؛ لأنه ليس نائباً عن الفعل<sup>(٢)</sup> ولا مقدراً بأن والفعل، و«بُكَأ» مشعر بالحدوث، فعلى هذا يكون المثال متمماً<sup>(٣)</sup> للحكم وللشروط<sup>(٤)</sup>. «وَذُو التَّشْبِيهِ» مبتدأ خبره «كَذَاكَ»، «وَبَعْدَ» فى موضع الحال من «ذُو»<sup>(٥)</sup> والبكاء يمد ويقصر، وقد استعمله فى المثال بالوجهين. «وَذَاتِ»<sup>(٦)</sup> غُضْلَةٌ هى التى تمنع من النكاح، والعامل فى المصدر فى هذا النوع واجب الحذف، والتقدير تبكى.

(١) فى ش «صلاحية».

(٢) فى ز «الفاعل» تحريف.

(٣) فى هـ، ز، ظ، ت «تتميم».

(٤) فى ش، هـ، ز، ك، ت «الشروط».

(٥) فى ت «ذى».

(٦) فى ز «وذوات» والصواب ما أثبت كما فى الألفية، والأصل، وبقيّة النسخ.

## ( المفعول له )

(ش) وهو المصدر المذكور علة للفعل، ويشترط في نصبه أربعة شروط: أن يكون مصدراً، وأن يظهر التعليل، وأن يتحد مع الفعل المعلن في الزمان، وأن يتحد معه في الفاعل. وقد نكته على اثنين منها بقوله:

(ص) يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ \* أَبَانَ تَغْلِيلاً كَجُذْ شُكْرًا<sup>(١)</sup> وَدِنْ

(ش) فقولُه: «يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ» هذا هو الحكم، وقوله: «المَصْدَرُ» هذا هو الشرط الأول، فلو كان غير مصدر لم ينصب كقولك: أَكْرَمْتُكَ لِزَيْدٍ، وقوله: «إِنْ أَبَانَ تَغْلِيلاً»، هذا هو الشرط الثاني يعنى إن / أظهر تَغْلِيلاً، فلو<sup>٩٤</sup> لم يظهر التعليل لم يكن مفعولاً له، كقولك: جَلَسْتُ قُعُودًا، ثم مثل بقوله: «كَجُذْ<sup>(٢)</sup> شُكْرًا»؛ فإنَّ شُكْرًا مصدر، وقد أبان التعليل؛ لأنَّ معناه: جُذْ لِأَجْلِ الشُّكْرِ، ثم نكته على الشرطين الأخيرين بقوله:

(ص) وَهُوَ بِمَا يَفْعَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقَتًا وَفَاعِلًا ...

(ش) يعنى أنَّ من شرط نصب<sup>(٣)</sup> المفعول له أن يتحد زمانه وزمان الفعل المعلن<sup>(٤)</sup>، وأن يتحد فاعلهما، فلو اختلف زمانهما لم ينصب كقولك: أَتَيْتُكَ أَمْسٍ لِإِكْرَامِكَ لِي غَدًا.

وكذلك لو اختلف فاعلهما كقولك: أَكْرَمْتُكَ لِإِكْرَامِكَ لِي.

(١) فى ز «متفكرًا». والصواب ما أثبت كما فى الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

(٢) فى الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «جد» وما أثبت أدق كما فى ز والألفية.

(٣) «نصب» ساقطة من ط.

(٤) فى ت «التعليل» تحريف.

فمثال ما استوفى الشروط قولك: قُمْتُ إِجْلَالًا<sup>(١)</sup> لَكَ<sup>(٢)</sup>، ومثله قوله: «جُدْ شُكْرًا»، والمصدر مفعول لم يُسم فاعله يُنصَّب، «وَمَفْعُولًا» حال من المصدر، «وله» متعلق بمفعول وهو مبتدأ، «وَمُتَّحِدًا» خبره، «وَوَقْتًا» «وَفَاعِلًا» منصوبان على حذف الجار أى فى وقت وفاعل، ويجوز أن يكونا تمييزين منقولين من الفاعل، والتقدير: متحد زمانهما وفاعلهما، وفى هذا الوجه تقديم التمييز على عامله المتصرف، ومذهب الناظم جوازه<sup>(٣)</sup>. ثم قال:

(ص) ... \* ... وَإِنْ شَرَطَ فَقَدْ  
فَاجْزُؤُهُ بِاللَّامِ ... \*

(ش) يعنى أنه إذا فقدت الشروط المذكورة<sup>(٤)</sup> وجب جره باللام، وإنما اقتصر على اللام وإن كان جره «بِالْبَاءِ وَمِنْ وَآلِي»<sup>(٥)</sup> جائزاً لكثرة اللام وقلة غيرها مما ذكر، «وَإِنْ» شرط وجوابه «فَاجْزُؤُهُ» «وَشَرَطَ» مرفوع بفعل مضمر يفسره / «فَقَدْ». ثم قال:

(ص) ... وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ \* مَعَ الشُّرُوطِ كَلِزْهُدٍ ذَا قِنَعٍ

(ش) يعنى أنَّ الشروط المذكورة لا توجب النصب بل تسوغه، فيجوز

(١) فى ز «إِجْلَالًا». تحريف.

(٢) «لَكَ» ساقط من هـ.

(٣) لا خلاف بين النحاة فى امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقاً. سواء كان فعلاً متصرفاً أو غير متصرف، ومذهب سيبويه امتناع تقديمه مطلقاً، وإن أجاز، الكسائى والمازنى والمبرد تقديمه قياساً على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف. وواقعهم ابن مالك على ذلك حيث قال: «ولا يمنع تقديم المميز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، ويمنع إن لم يكنه لإجماع وقد يستباح فى الضرورة». التسهيل ١١٥.

انظر باب التمييز: عند قول ابن مالك:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِيمٌ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سَبَقًا

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «المذكورة أو بعضها».

(٥) فى ز «ومن وفى وآلى» الصحيح «بالباء ومن وفى» كما ذكر ابن عقيل، والمرادى. وإن وردت «آلى» بدل «فى» فى بعض نسخ المرادى. انظر شرح ابن عقيل ٥٧٤: ١، وشرح المرادى ٨٧: ٢.

جره باللام مع وجودها، فتقول: قُمْتُ لِإِجْلَالِكَ، وَهَذَا قَنْعٌ لِرُهْدِهِ.

واسم «لَيْسَ» ضمير مستتر يعود على المفعول له، وفي «يُمْتَنِعُ» ضمير يفسره<sup>(١)</sup> الجر المفهوم من قوله: «فَأَجْرُزُهُ»، [«وَيُمْتَنِعُ» خبرها]<sup>(٢)</sup>، «وَمَعَ الشُّرُوطِ» متعلق بيمتنع، وهو على حذف مضاف، والتقدير: [وَلَيْسَ الْجُرُّ مُمْتَنِعًا]<sup>(٣)</sup> مع وجو، الشروط، وفُهم من المثال أنه يجوز تقديم المفعول له على عامله، ولا يختص ذلك بالمجرور بل هو جائز في المجرور والمنصوب. ثم قال: (ص) وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهَا الْحَرُّذُ \* وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ آلٍ ...

(ش) يعني أَنَّ المفعول له إذا كان مجرداً من الألف واللام والإضافة يقلّ أن تصحبه لام الجر. وإن كان مقترناً بأل يقلّ أَنَّ لا يصحبها اللام، فنحو: قُمْتُ لِإِكْرَامِ لَكَ: قَلِيلٌ، وَإِكْرَاماً لَكَ: كَثِيرٌ.

ونحو: قُمْتُ لِإِكْرَامٍ: قَلِيلٌ، وَالْإِكْرَامُ: كَثِيرٌ.

وفُهم من سكوته عن المضاف أنه يستوى فيه الوجهان، «والهاء» في يصحبها عائدة على لام الجر، ثم أتى بشاهد على نصب مصحوب «آل» فقال:

(ص) ... \* وَأَنْشِدُوا

٧٤ - لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ \* وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَغْدَاءِ<sup>(٤)</sup>

(١) في ز «يعود على».

(٢) «ويمتنع خبرها» تكملة من هـ، ز، ك، ت.

(٣) «وليس الجر ممتنعاً» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٤) رجز لم أعثر على قائله، وقد ورد كثير من كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٦٧٢:٢.

وشرح ابن عقيل ٥٧٥:١، وأوضح المسالك ٤٦:٢، وشرح التصريح ٣٣٦:١، وشرح الشواهد للمعنى

١٢٥:٢، والخزانة ٥٨:٤/٥٨:٤، ومعجم شواهد النحو ١٩٠

(ش) والجبن والخوف. يُقال<sup>(١)</sup> رجل جبان وامرأة جبان وامرأة جبان، وعن متعلقة<sup>(٢)</sup> «بالجبن»، «والهينجاء» الحرب، «والزُمز» الجماعات، وقد جمع «العجاج» بين نصب<sup>(٣)</sup> الأقسام الثلاثة / فقال:

٩٥  
أ

٧٥ - يَزَكُّبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُنْهُورٍ \* مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمُحْبُورِ

وَالْهَوْلَ مِنْ تَهْوُلِ الْهَبُورِ<sup>(٤)</sup>

(١) فى ز «تقول».

(٢) فى هـ، ز، ظ، ت «متعلق».

(٣) «نصب» ساقطة من ظ.

(٤) الرجز للعجاج بن ربيعة انظر ديوانه ٣٥٤:١، ٣٥٥. والكتاب ٣٦٩:١، وشرح المفصل ٥٤:٢ والخزانة ٤٨٨:١، ومعجم شواهد النحو ٣٠٧.

فى ظ «مخافة وزر على المحبور»

وفى ت «مخافة على المحبور».

وفى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «والهول من تهول القبور».

الهول: الفزع. والتهول أن يعظم الشيء فى نفسك حتى يهولك أمره.

الهبور: جمع هبر، وهو كل ما أطمأن من الأرض وحوله مرتفع.

## ( المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً )

(ش) «المفعول» خبر مبتدأ مضمرة، «وأل» فيه موصولة، «وفيه» .  
بالمفعول<sup>(١)</sup> وقوله:

(ص) الظرفُ وَفَتْ أَوْ مَكَانٌ ضُمْنَا \* فِي بِاطْرَادٍ كَهُنَّا انْكُثَ أَرْمُنَا

(ش) قسم الظرف إلى مكان وزمان، وشمل قوله: «وَفَتْ أَوْ مَكَانٌ» الظرف وغير الظرف، وأخرج بقوله: «ضُمْنَا»<sup>(٢)</sup> «في» ما ليس بظرف الزمان والمكان نحو: يَوْمُ الْجُمُعَةِ مُبَارَكٌ، وَأَعْجَبَنِي مَوْضِعُ جُلُوسِكَ.

واحترز بقوله، «بِاطْرَادٍ» من المكان المختص المنصوب بدخل، نحو: دَاخِلُ الدَّارِ وَالْمَسْجِدِ، ونحوه، فإنه غير ظرف؛ لأنه لا يطرد نصبه مع الأفعال. فلا تقول: صَلَّيْتُ الْمَسْجِدَ وَلَا جَلَسْتُ الدَّارَ.

وفهم من ذلك أَنَّ الدار من نحو: دَخَلْتُ الدَّارَ، ليس بظرف [وفى الدار ونحوها من اسم المكان المختص<sup>(٣)</sup> ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه انتصب نصب المفعول [به]<sup>(٤)</sup> بعد إسقاط الخافض على و

(١) فى ش، ك زيادة «المفعول» واستفيد من هذه الترجمة أَنَّ لهذا النوع من المفاعيل اسمين مفعول وظرفاً.

الزيادة هنا غير لازمة، وقد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المتن سهواً وخطأ.

(٢) فى الأصل، ز، ط، ت «ضُمْنَا». والصواب ما أثبت كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٣) فى الأصل «المختص» وفيه ثلاثة أقوال: قيل نصب لشبهه بالمفعول به وقيل على الظرف، وقيل ما ودخل متعد.

وفى ط «المختص بعد دخل ثلاثة أقوال».

(٤) «به» تكملة من ز.

التوسع<sup>(١)</sup> والمجاز، وإليه ذهب الناظم.

الثاني: أنه انتصب نصب المفعول به حقيقة، وأن «دَخَلَ»<sup>(٢)</sup> متعد بنفسه.

الثالث: أنه انتصب نصب الظرف<sup>(٣)</sup>، وأجرى مجرى المبهم من ظروف<sup>(٤)</sup> المكان، فأما على الثاني والثالث فلا يحتاج إلى قيد الاطراد؛ لأنه إن كان ظرفاً فهو داخل في الظروف، وإن كان مفعولاً به<sup>(٥)</sup> حقيقة فلا يحتاج أيضاً إلى قيد الاطراد؛ لأنه ليس على معنى «في»، وأما على الأول فيحتاج إلى قيد الاطراد خلافاً للشارح<sup>(٦)</sup> فإن نصبه على التوسع والمجاز حكم لفظي، فلا يخرج ذلك عن معنى «في»، وهذا هو الذي اعتبره الناظم، فاحتاج إلى قيد الاطراد. «وَدَخَلَ» متعد<sup>(٧)</sup> ثم مثل بظرفين: أحدهما مكان وهو «هَنا»، والآخر زمان وهو «أَزْمَنًا» جمع زمان على إسقاط حرف الجر، «وَالظُّرُفُ» مبتدأ وخبره «وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ» «وَأَوْ» للتفصيل، «وَضُمْنًا» في موضع الصفة لوقت ومكان، وألفه للتثنية «وفى» مفعول ثانٍ «لِضُمْنٍ» وهو على حذف مضاف، أي ضُمْنٍ معنى في «وَبِاطِرَادٍ» متعلق بضُمْنٍ. ثم قال:

(ص) فَالْضُّمْنُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ / مُظْهِرًا \* كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرًا

٩٥  
ب

(١) في هـ، ز، ت «التوسعة».

(٢) في ز: «وأن نحو دخل» والزيادة لا تفيد كثيراً.

(٣) في هـ، ز، ت «الظروف» تحريف.

(٤) في ظ «من أصل» تحريف.

(٥) في ظ، ت «مفعولاً له».

(٦) قال ابن الناظم ٢٧٣.

«علم أن النصب في دخلت البيت، وسكنت الدار على التوسع، وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي، وإذا كان ذلك كذلك، فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بقيد الاطراد؛ لأنه يخرج بقولنا «متضمن» معنى «في» لأن المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه، لا بوقوعه فيه، فليس متضمناً معنى «في» فيحتاج

إلى إخراجه من حد الظرف بقيد الاطراد».

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(ش) بَيِّنُ<sup>(١)</sup> فى هذا البيت أن حكم الظرف النصب، وأن الناصب له الواقع فيه من فعل، أو ما فى معناه، نحو: قَعَدْتُ أَمَانَتَكَ، وَسَرَّيْتُ قُدُومَكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَنْتَ سَائِرُ غَدَا.

وأنَّ العامل فيه<sup>(٢)</sup> يكون ظاهراً كما تقدم، ويكون مقدراً، وأطلق فى المقدر فشمّل المقدر جوازاً نحو: يَوْمَ الْجُمُعَةِ. لمن قال: مَتَى قَدِمْتَ؟ ووجوباً إذا وقع خبراً لذى خبر أو صلة أو صفة أو حالا. «ومُظْهِراً» خبر كان مقدم «وإن»<sup>(٣)</sup> حرف شرط، «ولا» نافية، وفعل الشرط محذوف تقديره: وإن لم<sup>(٤)</sup> يكن مظهرًا، «والفاء» جواب الشرط<sup>(٥)</sup>. ثم قال:

(ص) وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ... ..

(ش) يعنى أن أسماء الزمان كلها قابلة للظرفية مبهمها ومختصها، فالبهم منها ما دلَّ على زمان غير معين نحو «وَقْتُ وَحِينَ وَيَوْمَ»، والمختص ما ليس بمبهم كأسماء الشهور والأيام، «وما عُرِفَ بِأَلْ» والمعدود، وإنما استؤثرت<sup>(٦)</sup> أسماء الزمان بصلاحية<sup>(٧)</sup> المبهم منها والمختص للظرفية على أسماء المكان لأنَّ أصل العوامل الفعل، ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان؛ لأنه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام<sup>(٨)</sup>، وعلى المكان بالالتزام فقط. فإن قلت:

(١) فى ز «ذكر».

(٢) «فيه» ساقط من ظ.

(٣) فى الأصل، ش، ز، ك، ت «وإلا» والمثبت من ه، ط، وكان الأولى أن يقول: «وإلا» إن حرف شرط، ولا نافية.

(٤) فى ه، ط، ت «وإلا».

(٥) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

فَانْصَبْتُ بِالْوَقْعِ فِيهِ مُظْهِرًا كَأَنَّ وَلَا قَائِرُهُ مُقَدَّرًا

(٦) فى الأصل «استأثرت».

(٧) فى ز «لصلاحية».

(٨) فى الأصل، ط «لا بالالتزام» تحريف.

ومن أين يُفهم أن مراده بكل وقت المبهم والمختص؟ قلت: من قوله بعد «وَمَا يَتَّبِلُهُ»<sup>(١)</sup> الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا. ففهم منه أن اسم الزمان<sup>(٢)</sup> / يقبل الظرفية  $\frac{٩٦}{١}$  مبهمًا<sup>(٣)</sup> وغير مبهم، وليس في مقابلة المبهم إلا المختص.

«وَكُلُّ» مبتدأ، «وَقَابِلٌ» خبره، «وَذَلِكَ» إشارة إلى النصب على الظرفية. ثم قال:

(ص) ... وَمَا \* يَتَّبِلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا

(ش) يعنى أن أسماء المكان لا يقبل الظرفية منها إلا المبهم، وفهم منه أن المختص لا يقبلها، والمختص من أسماء المكان ما له صورة وحدود محصورة نحو: الدَّارُ والمَسْجِدُ والجَبَلُ، والمبهم ما ليس كذلك. ثم شرع في بيان المبهم منها فقال:

(ص) نَحْوُ الْجِهَاتِ وَالْمَقَادِيرِ وَمَا \* صَبِغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَزَمَى مِنْ رَمَى

(ش) فذكر للمبهم ثلاثة أنواع:

الأول: الجهات ويعنى بها الجهات<sup>(٤)</sup> الست، نحو: أَمَامَ وَخَلْفَ وَفَوْقَ وَتَحْتَ وَبَيْنَ وَشِمَالًا.

الثاني: المقادير. نحو: فَزَسَخَ وَبِيلَ وَبَرِيدَ<sup>(٥)</sup>.

الثالث: ما صبغ من الفعل: كَمَزَمَى وَمَذْهَبَ.

(١) في الأصل، ش، ك «وما يقابله» والصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) «ففهم منه أن اسم الزمان» ساقط من ك.

(٣) «يقبل الظرفية مبهمًا» ساقط من ك.

(٤) في ش، هـ «بالجهات».

في الأصل، ك، ت «به».

(٥) القوسخ: ثلاثة أميال.

الميل: ألف باع. والباع مقدار ما بين يديك إذا مددتهم محاذيين لصدرك. البريد: أربعة فراسخ.

وظاهر قوله: «كَمَزَمِي مِنْ رَمَى». أن مَزَمِي صيغ من لفظ «رَمَى». وليس كذلك، ولا يبعد<sup>(١)</sup> أن يحمل الفعل هنا على الفعل اللغوي، وهو المصدر فيكون قوله: «من رمى». على حذف مضاف أى من مصدر «رَمَى» فتقول: جَلَسْتُ أَمَامَكَ وَخَلْفَكَ، وَسِرْتُ مِثْلًا وَفُزَسْتُ.

وأما ما صيغ من الفعل فلا ينصبه إلا ما اجتمع معه فى الأصل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَشَرُطُ<sup>(٢)</sup> كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا أَنْ يَفْعَ \* ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتِمَاعُ

(ش) يعنى أن شرط القياس فى نصب هذا النوع، وهو المشتق أن ينصبه عامل اجتماع معه فى الأصل المشتق منه نحو: رَمَيْتُ مَزَمِي، وَذَهَبْتُ مَذْهَبًا، وَجَلَسْتُ مَجْلِسًا. / وشمل قوله: «لِمَا فِي أَصْلِهِ». الفعل وغيره مما اشتق من <sup>١٦</sup>ب المصدر نحو: أَنَا رَامٍ مَزَمِي، وَأَعَجَبْتَنِي بِجُلُوسِكَ مَجْلِسًا. وفهم من قوله: «وَشَرُطُ كَوْنِ ذَا مَقِيَسًا»، أن العامل فيه قد يكون غير مجتمع معه فى الأصل المشتق منه، وأن ما نصبه عامل من غير ما ذكر غير مقيس وذلك قولهم: «زَيْدٌ مِثْنَى مَزَجَرَ الْكَلْبِ، وَمَقْعَدُ الْقَائِلَةِ، وَمَنَاطُ الثُّرَيَّا<sup>(٣)</sup>»، فالعامل فى هذا<sup>(٤)</sup> الاستقرار، وليس مما اجتمع معه فى أصله، ولو عمل فى «مَزَجَرَ» «زَجَرَ»، وفى «مَقْعَدُ» «قَعَدَ» وفى «مَنَاطُ» «نَاطَ» لكان مقيسا.

و«شَرُطُ» مبتدأ، «وَذَا» إشارة إلى المصدر<sup>(٥)</sup> المشتق، ومَقِيَسًا خبر «كَوْنِ»،

(١) فى ظ، ت «ولا يصح».

(٢) «وشرط» ساقط من ظ.

(٣) من أقوال العرب انظر الكتاب ١: ٤١٣، والجمل فى النحو للخليل ٤: ٤ وأوضح المسالك ٢: ٥٢ وشرح التصريح ١: ٣٤١.

وفى شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٧٥ ورد نظماً نحو:

زَيْدٌ مَزَجَرَ الْكَلْبِ نَذَرُ وَلَا تُدَوِّرُ فِيهِ إِنْ تَلَا زَجَرُ

(٤) فى ش، هـ، ز، ظ، ت «هذه».

(٥) فى ش، ز، ك «الظرف».

و«أن» وما بعدها خبر المتبداً، و«ظرفاً» منصوب على الحال من فاعِل «يقع»، و«لما» متعلق بظرفاً أو فى موضع الصفة لظرفاً، «وما» موصولة واقعة على العامل، و«اجتمع» صلة «ما»<sup>(١)</sup> «وفى» «ومع» متعلقان باجتماع. ثم قال:

(ص) وَمَا يُزَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ \* فَذَاكَ ذُو تَصْرِفٍ فِي الْغَرْفِ  
وَغَيْرِ ذِي التَّصْرِفِ الَّذِي لَزِمَ \* ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

(ش) يعنى أن ما يستعمل من أسماء الزمان والمكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى فإنه يُسمى فى عرف النحويين واصطلاحهم متصرفاً نحو: يَوْمٌ وَمَكَانٌ، فيستعمل ظرفاً نحو: خَرَجْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَجَلَسْتُ مَكَانَكَ.

وغير ظرف نحو: أَغْبَيْتَنِي يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَنَظَرْتُ إِلَى مَكَانِكَ.

وإن ما يلزم الظرفية ولا يخرج عنها البتة نحو: «سَحَر»<sup>(٢)</sup> من يوم بعينه وَقَطُّ<sup>(٣)</sup> [وَعَوُض]<sup>(٤)</sup> أو لا يخرج عنها إلا إلى شبهها، والمراد بشبهها / الجر بمن نحو: عِنْدَ، فإنه لا يستعمل إلا ظرفاً نحو: جَلَسْتُ<sup>٩٧</sup> عِنْدَكَ، أو مجزوراً بمن نحو: خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِكَ<sup>(٥)</sup>، فإنه يُسمى

(١) «ما» ساقطة من ظ.

(٢) فى ظ، ت «سحرا».

سحر: إذا أردته من يوم بعينه فهو غير متصرف، وإذا لم ترده من يوم بعينه فهو متصرف كقوله تعالى:

(إِلَّا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ)

كذلك إذا نكرته انصرف كقولك: سَبَّرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ.

انظر المقتضب ٣: ١٠٣/٤، ٣٣٣، ٣٥٣، ٣٥٦.

وشرح الكافية للرضي ٢: ١٢٥.

(٣) فى ه، ظ «وقط».

«قط» بمعنى الزمان الماضي يقال: ما فعلته قط، ولا يقال لا أفعله قط، وهى مبنية على الضم، لأنها ظرف،

وأما «عوض» فهو اسم من أسماء الدهر وهو للمستقبل من الزمان وأكثر استعماله فى القسم تقول:

عوض لا أفارقك أى لا أفارقك أبداً وهى مبنية.

شرح المفصل ٥: ١٠٨، وانظر شرح الكافية ٢: ١٢٤.

(٤) «وعوض» تكملة من ش، ه، ز، ك.

(٥) ما بعد «عندك» إلى هنا ساقط من ك.

فى الاصطلاح<sup>(١)</sup> غير متصرف. «وما» موصولة، و«يُرى» صلتها، والظاهر أنها قلبية، والمفعول الأول مستتر فى «يُرى»، و«ظرفاً» مفعول ثان، ويجوز أن تكون «ما» شرطية والفاء جواب الشرط<sup>(٢)</sup>، «وغير» مبتدأ وخبره «الذى»، و«ظرفية» مفعول بلزم «وأَوْ شَبَهَهَا» معطوف على محذوف تقديره: أو لزم ظرفية أو شبهها وهو عند، فإنه يلزم أحد هذين [النوعين]<sup>(٣)</sup> ولا يجوز أن يكون معطوفاً على ظرفية المنطوق به لما يلزم<sup>(٤)</sup> من كونه يلزم شبه الظرفية فقط<sup>(٥)</sup> وليس كذلك بل هو لازم للظرفية أو لشبهها، «وأَوْ» على هذا للتقسيم، «ومنَ الكَلِمِ» متعلق بشبهها، ويكون الكلم على هذا واقعاً على «من»، ويجوز أن يكون متعلقاً بلزم، ويكون «الكَلِمِ» واقعاً على الظروف التى تستعمل ظرفاً أو شبهها. ثم قال:

(ص) وَلَقَدْ يَنْوِبُ عَنْ مَكَانٍ مُضَدَّرٍ \* وَذَلِكَ فِى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

(ش) يعنى أنَّ المصدر ينوب عن ظرف<sup>(٦)</sup> المكان وظرف الزمان، إلا أنَّ نيابته عن ظرف المكان قليلة، وفُهم ذلك من قوله: «وَقَدْ يَنْوِبُ»، ونيابته عن ظرف الزمان كثيرة، وصرح بذلك فى قوله: «يَكْثُرُ» ونيابته<sup>(٧)</sup> عنهما هو من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، فمن نيابته عن ظرف المكان قولهم: جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ، أى: / مَكَانَ قُرْبِ زَيْدٍ. ٩٧

(١) فى ز «فى اصطلاحهم».

(٢) يريد الفاء الواقعة جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«فذاك ذو تصرف فى العرف».

(٣) «النوعين» تكملة من ز، ك.

(٤) فى ز «يلزم عليه».

(٥) «فقط» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٦) «ظرف» ساقطة من ت.

(٧) فى ش «ونيابتهما» تحريف.

ومن نيابته عن ظرف الزمان قولهم: أَتَيْتُكَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، [وَحُفُوقِ  
النَّجْمِ]<sup>(١)</sup> أَي وَقْتُ طُلُوعِ الشَّمْسِ [وَوَقْتُ حُفُوقِ النَّجْمِ]<sup>(٢)</sup> والإشارة بقوله:  
«ذَلِكَ»<sup>(٣)</sup> إلى نيابة المصدر عن الظرف.

---

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٣) في ت «ذلك».

## ( المفعول معه )

(ش) المفعول معه: هو الاسم المنتصب المذكور بعد الواو التى بمعنى «مَعَ»: أى الدالة على المصاحبة من غير تشريك فى الحكم، «وَمَعَهُ» متعلق بالمفعول، «والهاء» عائدة على «أَل»<sup>(١)</sup> وقد استغنى الناظم<sup>(٢)</sup> عن الحد بالمثال فقال:

(ص) يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ \* فِى نَحْوِ سِيرِى وَالطَّرِيقِ مُسْتَرَعَةً

(ش) يعنى أن حكم المفعول معه النصب، وهو الاسم التالى لواو المصاحبة نحو: سِيرِى وَالطَّرِيقِ، أى مَعَ الطَّرِيقِ، «وتالى الواو» مفعول لم يُسم فاعله بينصب، «ومفعولاً» حال منه، «ومسترة» حال من الباء فى سيرى، ثم قال:

(ص) بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ سَبَقَ \* ذَا التَّنْصِبِ لَا بِالْوَائِ لِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ

(ش) لما ذكر فى البيت الذى قبله أن المفعول معه<sup>(٣)</sup> ينصب، بيّن فى هذا البيت الناصب له، وفهم من قوله: «بِمَا مِنْ الْفِعْلِ وَشَبْهِهِ»، أنه لا يعمل فيه العامل المعنوى كاسم الإشارة وهو مذهب «سيبويه» والجمهور<sup>(٤)</sup>، والمراد بشبه الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، فمثال الفعل: اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحَشَبَةُ، ومثال شبهه: الْمَاءُ مُسْتَوٍ وَالْحَشَبَةُ، وَأَعْجَبَتْنِي اسْتِوَاءُ الْمَاءِ وَالْحَشَبَةِ<sup>(٥)</sup>

(١) فى ش، ه، ز، ت «عائدة على أل لأنها موصولة». وفى ظ «عائدة عليه».

(٢) «الناظم» ساقطة من ز.

(٣) فى ت «المفعول به».

(٤) قال الأزهري فى التصريح ١: ٣٤٣، ٣٤٤ «والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه، وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين، ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة: أنه كالمفعول به فى المعنى، فمعنى سِرْتُ وَالنَّيْلُ. سرت بالنيل، وزعم الأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية».

انظر الكتاب ١: ٢٩٨، وشرح الكافية للرضي ١: ١٩٥.

(٥) ما بعد «والحشبة» إلى هنا ساقط من ظ.

وفهم من قوله: «سَبَقْتُ» أن المفعول معه لا يتقدم على عامله، وقوله: «لَا بِالْوَاوِ» إشارة إلى مذهب «عبد القاهر الجرجاني»<sup>(١)</sup> أن<sup>(٢)</sup> الناصب للمفعول معه الواو، وزد بأنها لو كانت الناصبة لا تُصل الضمير بها في نحو قول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

٧٦ - فَأَلَيْتُ لَا أَنْفُكَ أَخْذُرُ قَصِيدَةً \* تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَغْدِي<sup>(٤)</sup>

«وَذَا» مبتدأ / «وَالنَّضْبُ» نعت له وخبره «بِمَا»، و«مَا» موصولة وصلتها ٩٨ «سَبَقْتُ»، «وَمِنْ الْفِعْلِ» متعلق بسَبَقْتُ، «وَلَا» عاطفة، وما بعدها معطوف على «بِمَا» «وَالْأَحَقُّ» أفعل تفضيل، والتقدير، هذا النصب بالسابق من فعل<sup>(٥)</sup> أو شبهه لا بالواو في القول المختار. ثم قال:

(ص) وَتَعْلَمَ مَا اسْتَفْهَمَ أَوْ كَيْفَ نَصَبَ \* يَفْعَلُ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَغْضِ الْعَرَبِ

(ش) يعنى أنه يجوز نصب ما بعد الواو إذا تقدمها «كَيْفَ» أو «مَا» الاستفهاميتين<sup>(٦)</sup> على تقدير: تكون نحو: كَيْفَ أَنْتَ وَقَضَعَةَ مِنْ ثَرِيدٍ؟ وَمَا أَنْتَ وَزَيْدًا؟ التقدير: كَيْفَ تَكُونُ وَقَضَعَةَ؟ وَمَا تَكُونُ وَزَيْدًا؟. «وَكَانَ» المقدرة ناقصة، «وكيف» «وما» خبر مقدم، وفهم من قول: «بَغْضِ الْعَرَبِ»

(١) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٥٩:١ - ٦٦١، وشرح النصريح ٣٤٤:١.

(٢) في هـ، ز «في أن» وعبارتهما أكمل.

(٣) «قول الشاعر» ساقط من ش، هـ، ز، ط، ت.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

والشاهد لأبي ذؤيب كما في شرح اشعار الهذليين ٢١٩:١، والخرانة ٥٩٧:٣.

وهو بلا نسبة في المقتصد. في شرح الإيضاح ٦٥٩:١، وشرح النصريح ٦٤٤:١، والهمع ٢١٩:١.

وفي رواية:

فَأَقْسَمْتُ لَا أَنْفُكَ أَخْذُرُ وَقَصِيدَةً \* أَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَغْدِي

أخذر: أغنى، وتروى أحدو أى أقول.

(٥) في ش «بما من الفعل»، وفي ز «من الفعل».

(٦) في الأصل، هـ، ط، ك، ت «الاستفهامية».

وما أثبت أصح.

أَنَّ بعضهم لا يَنْصِبُ بعد هذه<sup>(١)</sup> «الواو»، بل يَرْفَعُ عطفاً على ما قبلها، وهو<sup>(٢)</sup> أفصح اللغتين لعدم الحذف «وَبَعْضُ الْعَرَبِ» فاعل بِنَصَبٍ، «وبعد» متعلق بنصب، وكذلك «يَفْعَلِ»، «وَمُضْمَرٍ» نعت لفعل لا لكون، لأنَّ المضمَر هو الفعل ثم إنَّ الاسم الصالح لكونه مفعولاً معه على ثلاثة أقسام:

- قسم<sup>(٣)</sup> يترجح عطفه على النصب على المعية.

- وقسم يترجح نصبه على المعية على العطف.

- وقسم يمتنع فيه العطف.

وقد أشار إلى القسم الأول بقوله:

(ص) وَالْعَطْفُ إِنْ يُكُنْ بِلا ضَعْفٍ أَحَقَّ \* .....

(ش) يعنى إذا<sup>(٤)</sup> أمكن العطف بلا ضعف كان راجحاً على النصب على المعية نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، ويجوز النصب، وإنما رجح العطف؛ لأنه لا ضعف فيه، «وَالْعَطْفُ» مبتدأ وخبره «أَحَقَّ»، «وَأِنْ يُكُنْ» شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه؛ لأنَّ الخبر متقدم فى التقدير. ثم أشار إلى القسم الثانى بقوله: /

(ص) ... \* وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ

(ش) يعنى أنَّ النصب على المعية أرجح من العطف عند ضعف عطف<sup>(٥)</sup> النسق نحو: قُمْتُ وَزَيْدًا، لأنَّ العطف على ضمير الرفع المتصل بغير توكيد

(١) فى ظ، ت «هذا» تحريف.

(٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك «وهى» تحريف.

(٣) «قسم» ساقطة من ت.

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «إن».

(٥) «عطف» ساقطة من هـ، ت.

ولا فصل ضعيف، فلو قلت: قُمْتُ أَنَا وَزَيْدٌ<sup>(١)</sup>، كان العطف أحق لعدم الضعف. «وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ» مبتدأ وخبر، «وَلَدَى» متعلق بمختار، «وَضَعْفٌ» مضاف لمحذوف تقديره لدى ضعف عطف النسق. ثم أشار إلى القسم الثالث بقوله:

(ص) وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعُطْفُ يَجِبُ \* ...

(ش) يعنى أن نصب ما بعد «الوار»، حيث لا يجوز العطف واجب، وشمل صورتين:

إحدهما: لا يجوز فيها العطف لمانع لفظي نحو: مَالِكَ وَزَيْدًا؟ لأن العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار ممتنع عند «الجمهور» وفي جعل هذا المثال مما يمتنع فيه العطف كما مثل به الشارح<sup>(٢)</sup> نظر؛ لأن مذهب الناظم<sup>(٣)</sup> جواز العطف على الضمير المجرور دون<sup>(٤)</sup> إعادة الجار<sup>(٥)</sup>، وسيأتي في باب العطف، إن شاء الله، - تعالى<sup>(٦)</sup> . -

والأخرى: لا يجوز فيها العطف<sup>(٧)</sup> لمانع معنوي نحو: جَلَسْتُ وَالْحَائِطَ

(١) في ظ «وزيدًا» تحريف. خطأ من الناسخ.

(٢) كلمة «الشارح» مطبوعة في ز. قال ابن الناظم ص ٢٨٥.

«كقولهم مالك، وزيدًا» ينصب زيد على المفعول معه بما في «لك» من معنى الاستقرار ولا يجوز جره بالعطف على الكاف لأنه لا يعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار. لما سينبه عليه في موضعه إن شاء الله تعالى - ومثل مَالِكَ، وَزَيْدًا، «مَا شَأْنُكَ، وَعَمْرًا؟» ينصب «عمرو» على المفعول معه لما في المضاف من معنى الفعل.

انظر باب العطف في شرح ابن الناظم ص ٥٤٤ - ٥٤٧.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٦٩٣، ٦٩٤، وشرح الكافية للرضي ١: ١٩٧ وباب العطف.

(٤) في ظ «من» تحريف.

(٥) في هـ، ت، ك «الخافض».

(٦) «تعالى» ساقطة من هـ، ط، ت.

(٧) في ز «فيه العاطف» تحريف.

وَسَيَرَى وَالطَّرِيقَ؛ لأنه لا يصلح للمشاركة<sup>(١)</sup>، ثم إنَّ ما لا يجوز فيه العطف على قسمين:

- قسم يتعين أن يكون مفعولاً معه كما تقدم.

- وقسم يمتنع أن يكون مفعولاً معه<sup>(٢)</sup>.

فيجب اعتقاد عامل مضمر، وإلى ذلك<sup>(٣)</sup> أشار بقوله:

(ص) ... \* أَوْ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ غَامِلٍ تُصِيبُ

يعني<sup>(٤)</sup> إذا لم يصح عطفه ولا نصبه على المعية فيعتقد أن ناصبه مضمر وذلك كقول الشاعر:

عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا = ٧٧

حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا<sup>(٥)</sup>

فهذا / ونحوه لا يجوز فيه العطف ولا النصب على المعية، فيكون «مَاءً»<sup>٩٩</sup>  
مفعولاً بفعل مضمر تقديره: وسقيتها<sup>(٦)</sup>، ويحتمل أن يكون قوله: «أَوْ اعْتَقِدْ  
إِضْمَارَ غَامِلٍ تُصِيبُ»<sup>(٧)</sup>، فيما يمتنع عطفه وينتصب<sup>(٨)</sup> على المعية، كقوله

(١) «لأنه لا يصلح للمشاركة» ساقط من ش، ه، ز، ظ، ت.

(٢) ما بعد «معه» إلى هنا ساقط من ت.

(٣) «ذلك» ساقط من ت.

(٤) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «أى».

(٥) هذا رجز لم يعلم قائله. انظر شرح ابن الناظم ٢٨٦.

وشرح ابن عقيل ٥٩٥:١ ومغنى اللبيب ٦٣:٢.

وشرح الشواهد للعيني ١٤٠:٢، وشرح التصريح ٣٤٦:١. ورد صدر البيت في ظ «علفتها تبناً وماء بارداً».

وورد عجزه في ه، ت «حتى غدت همالة عيناها».

شتت: يروى مكانه غدت وبدت وهما بمعنى واحد.

همالة: اسم مبالغة من هملت العين إذا انهمرت الدموع.

(٦) في ز «وسقيتها ماء».

(٧) «تصيب» ساقطة من ك، ت.

(٨) في ه، ز، ت «وينصب».

- عز وجل - : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ)<sup>(١)</sup>

فيمتنع العطف في «شركاءكم»؛ لأنَّ أجمع بمعنى عزم لا ينصب إلا الأمر ونحوه ويجوز نصبه على المعية، أى «مَعَ شُرَكَائِكُمْ»، أو يكون مفعولاً بفعل مضمر تقديره: وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ، من «جَمَعَ»، «والتَّصِبُ» مبتدأ، «وَيَجِبُ» خبره، «وَأَوْ اعْتَقِدْ» معطوف على يجب، «وَأَوْ» للتخيير، وجاز عطف «اعْتَقِدْ» وهو طلب على «يَجِبُ» وهو خبر؛ لأنَّ «يَجِبُ» في<sup>(٢)</sup> معنى أوجب، «وَتُصِيبُ» مجزوم على جواب الأمر.

---

(١) سورة يونس. آية: ٧١.

(٢) في ش، ز «بمعنى».

## ( الاستثناء )

(ش) الاستثناء<sup>(١)</sup>: الإخراج بإلا أو إحدى<sup>(٢)</sup> أخواتها، وأدوات الاستثناء أربعة أقسام: حرف واسم وفعل، ومشارك بين الفعل والحرف.

فالحرف «إلا» وهى الأصل فى أدوات الاستثناء؛ لأن غيرها يقدر بها ولذا<sup>(٣)</sup> بدأ بها فقال:

(ص) مَا اسْتُثْنِيَ إِلَّا مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ \* ...

(ش) يعنى أن المستثنى «بإلا» ينتصب<sup>(٤)</sup> إذا كان الكلام<sup>(٥)</sup> تاماً، واحترز<sup>(٦)</sup> بالمستثنى «بإلا» من المستثنى غيرها من أدوات الاستثناء، واحترز بالتام<sup>(٧)</sup> من المفرغ.

والتام هو ما ذكر فيه المستثنى منه، وشمل الموجب نحو قولك<sup>(٨)</sup>:

قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا.

والمنفى نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا.

إلا أن الأول واجب النصب، والثانى فيه تفصيل، وإليه أشار بقوله:

(١) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الاستثناء» هو «وعبارتها أكمل».

(٢) فى ش «أحد» تحريف.

(٣) فى ش، ك «ولذلك».

(٤) فى ز «ينصب».

(٥) «الكلام» ساقطة من هـ، ط، ت.

(٦) فى ت «واختر» تحريف وتصحيف.

(٧) فى هـ «بالتام» تحريف.

(٨) «قولك» ساقطة من هـ، ز، ت.

(ص) ... \* وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَتَفِي التَّخِيبِ  
إِتْبَاغٌ مَا اتَّصَلَ وَالنَّصِبُ مَا انْقَطَعَ<sup>(١)</sup> \* ...

(ش) يعنى أَنَّ المستثنى بعد النفى أو ما أشبهه وهو / الاستفهام والنهى <sup>٩٩</sup>ب  
إذا كان متصلاً اختير اتباعه على نصبه على الاستثناء نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا  
زَيْدٌ<sup>(٢)</sup> بالرفع، وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، بالجر أحسن من: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا  
زَيْدًا.

وَمَا مَرَزْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا بالنصب فيهما<sup>(٣)</sup>، والمتصل ما كان المستثنى  
بعض الأول. وإذا كان منقطعاً<sup>(٤)</sup> فلغة «أهل الحجاز» وجوب النصب على  
الاستثناء، وهذه اللغة مفهومه من قوله: «وَالنَّصِبُ مَا انْقَطَعَ»، والمنقطع هو ما  
كان المستثنى من غير جنس المستثنى منه نحو<sup>(٥)</sup>: مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا  
وَيْدٌ<sup>(٦)</sup>، وأما بنو تميم فيجوز فيه عندهم النصب وهو الراجح، والاتباع، وإلى  
ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ

(ش) يعنى أَنَّ «بنو تميم» يجيزون فى المنقطع الإبدال فيقولون:  
مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا وَيْدٌ<sup>(٧)</sup>، ومنه قوله:

(١) «وأنصب ما انقطع» ساقط من ز.  
ش أكملت بيت الألفية «وعند تميم فيه إبدال وقع».  
(٢) فى ز «زيداً» تحريف.  
(٣) «وأنصب فيهما» ساقط من ظ.  
وفى هـ، ت «وأنصب فيهما معاً».  
(٤) فى ز «متعطفاً» تحريف.  
(٥) فى ز «وذلك نحو» وعبارتها أكمل.  
(٦) فى الأصل، ش، ظ «مَا فِي الدَّارِ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا»  
والمثال المثلث فى هـ، ز، ك، ت أصوب.  
(٧) فى الأصل، ظ، ت «مَا فِيهَا أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ» ما أثبتته من بقية النسخ هو الصواب.

وَبَلَدٍ لَيْسَ بِهَا أَيْسٌ  
إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ<sup>(١)</sup>

و«مَا» في قوله: «مَا اسْتَشْنَتْ إِلَّا» مبتدأ موصول وصلته «اسْتَشْنَتْ»، والضمير العائد على<sup>(٢)</sup> الموصول محذوف تقديره: استشنته<sup>(٣)</sup>، «وَمَعَ» متعلق باستشنت<sup>(٤)</sup>، «وَيَنْتَصِبُ» خبر «مَا»<sup>(٥)</sup> وهو على هذا الوجه مرفوع وقف عليه بالسكون، ويجوز أن تكون «مَا» شرطية منصوبة باستشنت، «وَيَنْتَصِبُ» جواب الشرط، ويصح<sup>(٦)</sup> تقديره مجزوماً ومرفوعاً ووقف عليه بالسكون.

«وَانْتَخِبَ» فعل أمر «وَالِثْبَاعُ» مفعول، «وَبَعْدَ نَفْيٍ» متعلق بانتخب، ويجوز ضم التاء من انتخب فيكون مبنياً للمفعول فيرتفع<sup>(٧)</sup> به «إِثْبَاعُ» على أنه نائب عن الفاعل، والأول أجود لمناسبته لقوله بعد وَأَنْصِبَ مَا انْقَطَعَ<sup>(٨)</sup>، «وَمَا» موصولة، وصلتها «انْقَطَعَ»، «وَالِثْبَاعُ» مبتدأ، «وَوَقَعَ» صفتها، «وفيه» متعلق بوقع «وَعَنْ تَمِيمٍ» خبره، ويحتمل أن يكون «فيه» متعلقاً<sup>(٩)</sup> بالاستقرار الذي في الخبر، وفي تنكير<sup>(١٠)</sup> «إِثْبَالُ» إشعار بقلة اتباعه عند تميم.

(١) الشاهد لجران العود انظر ديوانه ٥٣ والكتاب ٣٢٢:٢، ومعاني الفراء ٤٧٩:١، وشرح المفصل ٧٠:٢ / ٧١:٧ / ٨:٥٢، وشرح ابن النظم ٢٩٧، وأوضح المسالك ٦٣:٢ وشرح التصريح ٣٥٢:١.

اليعافير: جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية.

العيس: جمع عيساء وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة.

(٢) في الأصل، ش، هـ، ك، ت «إلى» تحريف.

(٣) في ز «استشنت».

(٤) في ظ «استشنته».

(٥) في ز، ظ «خبرها».

(٦) «ويصح» ساقط من ز.

(٧) في ز «فيرفع» تحريف.

(٨) ما بعد «أجود» إلى هنا ساقط من ظ.

(٩) في هـ، ظ، ت «متعلق».

(١٠) في ز «وفي تنكيره».

وفي ت «وفي تنكيره».

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ نَصْبٍ سَابِقٍ لِي النَّفْيِ قَدْ \* يَأْتِي ...

(ش) يعنى أن المستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه بعد نفى، قد يأتى غير منصوب، فيكون مفرغاً له العامل / الذى قبل «إلا»، ويعرب هو <sup>١</sup>بَدَلًا منه، قال «سيبويه»<sup>(١)</sup>: حدثني «يونس» أن قوماً يوثق<sup>(٢)</sup> بعربيتهم يقولون: مَالِي إِلَّا أَخُوكَ نَاصِرٌ، فيجعلون ناصراً بدلاً، وفهم من قوله: «قَدْ يَأْتِي» أن غير النصب قليل، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) ... \* ... وَلَكِنْ نَصْبُهُ اخْتَرِ إِنْ وَرَدَ

(ش) وثبت هذا البيت فى بعض النسخ: «وَعَرِيزُ نَصْبٍ سَابِقٍ» برفع غير وجر نصب وسابق وإعرابه على هذا الوجه مبتدأ، «وَنَصْبٍ وَسَابِقٍ» مضافان إليه، «وَقَدْ يَأْتِي» خبر المبتدأ، «وَفِي النَّفْيِ» متعلق بيأتى، وثبت أيضاً فى بعض النسخ «وَعَرِيزُ نَصْبٍ سَابِقٍ» بنصب غير وجر نصب منوناً ورفع سابق، وإعرابه على هذا الوجه «سَابِقٍ» مبتدأ، «وَفِي النَّفْيِ» متعلق به، وهو الذى سوغ الابتداء بالنكرة، وخبره «قَدْ يَأْتِي»، «وَعَرِيزُ نَصْبٍ» حال من فاعل يأتى، «وَنَصْبٍ» مضاف إليه، وهو مصدر بمعنى اسم المفعول، والتقدير: قد يأتى سابق فى النفى غير منصوب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقُ إِلَّا لِمَا \* بَعْدُ. يَكُنْ كَمَا لَوْ الْأَعْدِمَا

(ش) يعنى<sup>(٣)</sup> ما قبل «إلا» إذا<sup>(٤)</sup> كان مفرغاً لما بعدها فلا حكم لـ «إلا»،

(١) قال سيبويه ٣٣٧:٢ «وحدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون مَالِي إِلَّا أَخُوكَ أَخَذَ. فيجعلون أحداً بدلاً.

وانظر شرح الكافية لابن مالك ٧٠٤:٢.

(٢) فى ش «قوماً ممن يوثق».

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «يعنى أن» وعبارتها أكمل.

(٤) فى هـ «إن».

فتكون كأنها لم تذكر، ولا يكون ذلك إلا فى نفى أو شبهه، وكان حقه أن ينبه على ذلك، وإنما ترك التثنية عليه لوضوحه، وشمل قوله: «سابق»، ما كان السابق فيه عاملاً نحو: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ، وما كان غير عامل نحو: مَا فى الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ. ويكون التفريغ فى جميع المعمولات إلا مع المصدر / ب المؤكد فلا يجوز مَا ضَرَبْتُ إِلَّا ضَرْبًا.

«وسابق» مفعول لم يُسم فاعله «يُفَرِّغُ»، «وإلا» مفعول بسابق، «لما» متعلق بـ «يُفَرِّغُ»، «وبعد» صلة «لما»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه بعده، أى بعد «إلا» أو بعد «السابق»، واسم «يَكُنْ» ضمير عائد على السابق أو على «ما»، وهذان الوجهان ذكرهما «المرادى»<sup>(١)</sup>، ويحتمل أن يكون عائدًا على الحكم المفهوم من الكلام: أى يكن الحكم، ويحتمل أن يكون عائدًا على الكلام<sup>(٢)</sup> المشتمل على السابق وعلى التالى لـ «إلا»<sup>(٣)</sup>: أى يكن الكلام، والظاهر أن «ما» فى قوله «كما» زائدة، «ولو» فى موضع جر بالكاف وهى مصدرية والتقدير: يكن كعدم إلا، ثم اعلم أن «إلا» تكرر للتوكيد ولغير التوكيد، وقد أشار إلى تكرارها<sup>(٤)</sup> للتوكيد فقال:

(ص) وَأَلْغِ إِلَّا ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَامًا \* تَمُزُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا

(ش) يعنى أن «إلا» إذا تكررت<sup>(٥)</sup> للتوكيد ألغيت، ولغاؤها هو أن لا تنصب. وتلغى مع البدل نحو: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ إِلَّا زَيْدٌ. فَلَوْ أُسْقِطَ «إلا»

(١) وذلك فى شرحه على الألفية ١٠٦:٢، ١٠٧.

(٢) فى ظ «على الكلام أى يكن الكلام».

(٣) فى ز «وعلى التالى لإلا».

وفى ظ «وعلى التالى لإلا».

(٤) فى هـ، ك، ت «تكررها» تحريف.

وفى ظ «تكررها» تحريف.

(٥) فى هـ، ز، ت «كررت».

لصح الكلام فنقول: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ زَيْدٌ، وَكُرِّرَتْ لَتوكيد «إلا» الأولى، ومثله بقوله: «إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا»، فالعلا بدل من الفتى، والتقدير: لَا تَمُوزُ بِهِمْ<sup>(١)</sup> إِلَّا الْفَتَى الْعَلَا، «فَالْعَلَا» هو «الْفَتَى»<sup>(٢)</sup>، ومع عطف النسق نحو: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ وَإِلَّا زَيْدٌ، فلو قلت: مَا قَامَ إِلَّا أَخُوكَ وَزَيْدٌ لصح الكلام<sup>(٣)</sup>، وقد جمع الشاعر بينهما فقال: /

١٠١  
١

٧٩ - مَالِكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ  
إِلَّا رَسِيمُهُ وَإِلَّا رَمْلُهُ<sup>(٤)</sup>

«وَذَاتَ تَوَكِيدٍ» حال من إلا، ثم إن تكرارها لغير التوكيد يكون مع التفرغ ومع غيره وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تُكْرَرْ لَا لِتَوَكِيدٍ فَمَغْ \* تَفْرِغِ النَّائِثِ بِالْعَامِلِ دَغْ

فِي وَاحِدٍ مِمَّا إِلَّا اسْتَنْتَى \* وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنَى<sup>(٥)</sup>

(ش) قد تقدم<sup>(٦)</sup> أن التفرغ هو أن يكون ما قبل «إلا» طالباً لما بعدها فإذا كررت<sup>(٧)</sup> إلا في التفرغ فإنه يترك تأثير العامل الذي هو «إلا» في واحد من المستثنى أو المستثنيات، ويكون بسحب ما يطلب ما قبل «إلا»، وما عدا الواحد منصوباً<sup>(٨)</sup>، وفهم من قوله: «في

(١) «بهم» ساقط من ت.

(٢) في ز «الفتى هو العلا» تقديم وتأخير.

(٣) «الكلام» ساقط من هـ، ز، ط، ت.

(٤) رجز لأبي النجم العجلي.

انظر الكتاب ٣٤١:٢، والمقرب ١٧٠:١، وشرح الكافية لابن مالك ٧١٢:٢

وشرح الشواهد للعيني ١٥١:٢ وشرح التصريح ٣٥٦:١، والهمع ٢٦٦:٣.

الرسيم والرمل: ضربان من السير، والرسيم في السعى والركض، والرمل في الطوائف الإسراع.

(٥) «وليس عن نصب سواه مغنى» ساقط من ز، ك.

(٦) في الأصل «قدم» تحريف.

(٧) في ش، ط «تكررت».

(٨) العبارة ما بعد «المستثنيات» إلى هنا وردت مختلفة في بقية النسخ وذلك كما يلي: =

وَاحِدٍ»<sup>(١)</sup>، أن ترك العمل «إِلَّا» ليس مخصوصاً بواحد دون واحد، بل يجوز إلغاء «إِلَّا» في الأول دون الثاني والثالث، وفي الثاني دون الأول والثالث، وفي الثالث دون الأول والثاني فتقول:

مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا عَمَرًا إِلَّا خَالِدًا.

وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمَرُو إِلَّا<sup>(٢)</sup> خَالِدًا.

وَمَا قَامَ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمَرًا إِلَّا خَالِدٌ<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «وَلَيْسَ عَنْ نَصَبٍ سِوَاهُ مُغْنِي»، يعنى أن ما سوى المستثنى الذى يلغى «إِلَّا» معه يُنْصَبُ<sup>(٤)</sup>، ونصبه بالعامل الذى هو «إِلَّا»، وعلى هذا الوجه حمل «المرادى» العامل، وحمله «ابن عقيل» على أنه العامل الذى قبل «إِلَّا»، وجعل «دَعْ» بمعنى اجعل، وما ذكره «المرادى»<sup>(٥)</sup> أصوب<sup>(٦)</sup> لثلاثة أوجه<sup>(٧)</sup>:

الأول: أن فيه / التنبيه على أن «إِلَّا» هى العامل فى المستثنى، وهو

ب  
١٠١

= فى ش «ويكون ذلك الواحد بحسب ما يطلب ما قبل إلا»

فى هـ، ك «ويكون ما عدا الواحد منصوباً بالواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا».

فى ز «ويكون ما عدا الواحد منصوباً والواحد بحسب ما يطلبه ما قبل إلا وما عداه منصوباً».

فى ت «ويكون ما عدا الواحد بحسب ما يطلب ما قبل إلا».

والعبارة المثبتة من الأصل، ظ هى الأدق.

<sup>(١)</sup> فى ز «فى واحد مما إلا» أكملت عبارة الألفية.

<sup>(٢)</sup> فى الأصل «والإ».

<sup>(٣)</sup> هذا المثال ساقط من ت.

<sup>(٤)</sup> فى ش، هـ، ز، ك، ت «ينتصب».

<sup>(٥)</sup> قال المرادى فى شرحه ١٠٨:٢ «وليس عن نصب سواء مغنى» فهم من عبارته فوائد:

الأولى: أن الناصب للمستثنى هو «إِلَّا» لقوله بالعامل ونسبه فى التسهيل إلى سيبويه والمبرد.

الثانية: أن الاسم الذى يشغل به العامل المفرغ لا يلزم كونه الأول بل يجوز أن يكون المتوسط والآخر

لقوله «فى واحد» إلا أن شغله بالأقرب أولى.

الثالثة: ان نصب ما سواء واجب لقوله «وليس عن نصب سواء مغنى» فهو أنص من قوله فى التسهيل

ونصب ما سواء».

انظر التسهيل ١٠١، وشرح ابن عقيل ٦٠٧:١، ٦٠٨.

<sup>(٦)</sup> فى ش «هو صواب».

<sup>(٧)</sup> فى ظ «وجوه».

موافق لتصريح الناظم به في غير هذا النظم<sup>(١)</sup>.

الثاني: أن «دَع» بمعنى اجعل غير معهود في اللغة، وإنما يكون «دَع» بمعنى اترك.

الثالث: أن ما قبل «إِلَّا» في التفريغ قد يكون غير عامل نحو: مَا فِي الدَّارِ إِلَّا زَيْدٌ.

وقوله: «وَأِنْ تُكْرَزْ» شرط، وفي «تُكْرَزْ» ضمير يعود على «إِلَّا» و«لَا» عاطفة على معطوف مقدر، وتقديره: لغير التوكيد، لا لتوكيد<sup>(٢)</sup>، «وَالتَّائِيْرُ» مفعول مقدم بدع، «وَمَنْ» متعلق بدع وكذلك، «فِي وَاحِدٍ»، «وَمَا» موصولة واقعة على المستثنيات «وَأُسْتثنَى» صلتها، «وَبِإِلَّا» متعلق باستثنى، والضمير المستكن في استثنى هو الرابط بين الصلة والموصول، «وَمُغْنِي» اسم ليس، «وَعَنْ نَصْبٍ» متعلق به، وخبر ليس محذوف، وتقديره: وليس في ذلك، أو ليس مغنى عن نصب سواه موجوداً<sup>(٣)</sup>، ويحتمل أن يكون اسم ليس مضمراً<sup>(٤)</sup> تقديره: ذلك، «وَمُغْنِي» خبرها، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة» والأول أظهر، ثم إن تكرار «إِلَّا» لغير التوكيد في غير التفريغ على قسمين: الأول: أن يكون المستثنى مقدماً على المستثنى منه.

والآخر: أن<sup>(٥)</sup> يكون متأخراً عنه.

(١) قال في شرح الكافية ٢: ٧١١.

وَأِنْ تُكْرَزْ دُونَ تَوْكِيدٍ قَمْعٌ \* تَفْرِغِ التَّائِيْرُ بِالْقَائِلِ دَع

(٢) في ت «للتوكيد» تحريف.

(٣) في ت «موجود».

(٤) في ظ «ضميراً».

(٥) «أَنْ» ساقطة من هـ.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِيمِ \* نَصَبَ الْجَمِيعِ اخْكُم بِهِ وَالتَّزِمِ

(ش) يعني أنَّ الاستثناء التام إذا تكررت<sup>(١)</sup> فيه «إِلَّا» لغير تأكيد<sup>(٢)</sup> وكان / ١٠٢  
المستثنى مقدماً على المستثنى منه نصب<sup>(٣)</sup> جميع المستثنيات<sup>(٤)</sup> نحو: مَا قَامَ إِلَّا<sup>أ</sup>  
زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا خَالِدًا الْقَوْمُ.

«وَدُونَ وَمَعَ وَبِهِ» متعلقات «باخْكُم»، «وَنَصَبَ» مفعول بفعل محذوف  
يفسره «اخْكُم» وفي قوله: «وَالْتَزِمِ» زيادة فائدة، وهي أن قوله: «اخْكُم بِهِ»  
قد يحمل على الوجوب، وقد يحمل على الجواز؛ لأنَّ الحكم بالشئ قد  
يكون واجباً وقد يكون جائزاً، وقوله: «وَالْتَزِمِ» نص في الوجوب، ثم أشار  
إلى الثاني<sup>(٥)</sup> بقوله:

(ص) وَالنَّصِبُ لِتَأْخِيرِ وَجِيءٍ بِوَاحِدٍ \* مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَالِدٍ

(ش) يعني أنَّ المستثنيات إذا كانت متأخرة عن المستثنى منه تنصب  
جميعها إلا واحداً منها، فإنه يحكم ما لم يتكرر<sup>(٦)</sup> فيه «إِلَّا»؛ وينصب<sup>(٧)</sup>  
وجوباً إذا كان الاستثناء موجباً.  
نحو: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا.

ويترجح إتياعه على نصبه إن كان منفياً، وفهم من قوله: «وَجِيءَ بِوَاحِدٍ

(١) في هـ، ز، ت «كررت».

(٢) في ز، ظ «التوكيد».

(٣) في هـ، ز «نصب».

(٤) في ز «سائر جميع المستثنيات» لا يجوز.

وفي ظ «سائر المستثنيات».

(٥) في الأصل «التام» تحريف.

(٦) في ز «تكرر» وعبارتها أدق.

(٧) في هـ، ز، ظ، ت «فينصب».

مِنْهَا» أَنَّ الواحد الذى يجاء به يجوز أن يكون الأول أو الثانى أو الثالث  
فتقول: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا<sup>(١)</sup> إِلَّا عَمَرًا إِلَّا خَالِدًا.  
أو مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمَرًا إِلَّا خَالِدًا.  
أو مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمَرًا إِلَّا خَالِدًا<sup>(٢)</sup>.

إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَى أَنْ<sup>(٣)</sup> ذَلِكَ الواحد هو الأول. ثم مثل بقوله:  
(ص) كَلِمَ يَقُولُوا إِلَّا امْرُؤًا إِلَّا عَلَى \* [وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ]<sup>(٤)</sup>

(ش) يجوز فى هذا المثال رفع الأول بدلاً من الواو فى «يَقُولُوا» ونصبه<sup>(٥)</sup>  
على الاستثناء، وهو الأجود، ويجوز نصب «امْرُؤًا» ورفع «عَلَى»، ثم نَبَهَ<sup>(٦)</sup>  
على أن ما زاد على المستثنى الأول / من المستثنيات حكمه فى المعنى حكم ١٠٢  
الأول، فإن كان مُخْرِجًا كان ما زاد عليه كذلك، وإن كان مُدْخِلًا<sup>(٧)</sup> كان  
ما زاد عليه كذلك، وبيان ذلك أنك<sup>(٨)</sup> إذا قلت: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا  
عَمَرًا إِلَّا خَالِدًا<sup>(٩)</sup> فهى كلها مخرجة من القوم.  
وإن قلت: مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا زَيْدًا<sup>(١٠)</sup> إِلَّا عَمَرًا إِلَّا خَالِدًا.

فهى كلها مُدْخِلَةٌ، والمراد بها إخراج الأول من المستثنى منه، ثم إخراج

(١) فى ز، ظ «زيدًا» تحريف، خطأ من الناسخ.

(٢) هذا المثال ساقط من ت.

(٣) فى ز «أن يكون» وعبارتها أكمل.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ والألفية.

(٥) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «ونصب على».

(٦) فى ز، هـ، ك «ثم نَبَهَ بقوله: وحكمها فى القصد حكم الأول»

ذكرت عبارة الألفية. وذكرها غير لازم.

(٧) فى هـ، ت «دَاجِلًا».

(٨) «أنك» ساقط من هـ.

(٩) فى ت «خالد» تحريف.

(١٠) فى ظ، ت «زيد» تحريف.

الثاني مما بقى بعد إخراج الأول<sup>(١)</sup>، ثم إخراج الثالث مما بقى بعد إخراج الأول والثاني.

«وَلِتَأْخِذِ» متعلق «بِالنَّصِبِ»<sup>(٢)</sup>، والظاهر أنَّ اللام بمعنى مع، «وَمِنْهَا» في موضع الصفة لواحد، «وَكَمَا» في موضع الحال من واحد لاختصاصه بالصفة أو صفة بعد صفة، «وَمَا» كافة، «وَلَوْ» مصدرية، وهي على حذف مضاف أي كحال<sup>(٣)</sup> «وَكَانَ» هنا تامة بمعنى وجد، «وَدُونَ» في موضع الحال والتقدير: وَجِئْتُ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كحال وجوده دون زائد عليه، ثم أشار إلى القسم الثاني من أدوات الاستثناء وهو الاسم فقال:

(ص) وَاسْتَنْ مَجْرُورًا بِغَيْرِ مُغْرَبًا \* بِمَا لِمُسْتَنْى إِلَّا نُسَبًا

(ش) يعني أنَّ «غَيْرَ» يستثنى بها مجرور<sup>(٤)</sup> بإضافتها إليه، وتكون هي معربة بما يستحقه الاسم الواقع بعد «إِلَّا» من وجوب النصب، أو رجحانه، أو رجحان التبعية، فتقول: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ زَيْدٍ، بوجوب النصب لأنك تقول: قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، وَمَا فِيهَا أَحَدٌ غَيْرُ فَرَسٍ.

برجحان النصب / وَمَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ، برجحان التبعية، وأصل ١٠٣ «غير» أن تكون صفة واجبة الإضافة لمخالف موصوفها، وقد تقطع عن الإضافة لفظاً لا معنى فتُبْنَى على الضم وتستعمل بمعنى «إِلَّا» كما ذكر في هذا الباب<sup>(٥)</sup>، «وَمَجْرُورًا» مفعول باستثنى، «وَبِغَيْرِ» متعلق باستثنى «وَمُغْرَبًا» حال من غير، «وَبِمَا» متعلق بمعربا<sup>(٦)</sup>، «وَمَا» موصولة وصلتها:

(١) في ت «الأول من المستثنى».

(٢) في هـ «بالنصب».

(٣) في ز «كحال ما».

(٤) في هـ، ز «مجروراً» تحريف.

(٥) «الباب» ساقطة من ت.

(٦) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «معرب» وما أثبت أدق كما في هـ، ز والألفية.

نُسباً<sup>(١)</sup>، «وَلَمْ يَسْتَنْتَى» متعلق بـ «نُسباً»<sup>(٢)</sup>، «وَيَالاً» متعلق بمسْتَنْتَى. ثم قال:  
(ص) وَلَيْسَ يَسْوَى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لِيُغَيِّرَ جُعِلَا

(ش) ذكر أن «في سَوَى» ثلاث لغات: القصر مع كسر السين وضمها، والمد مع فتح السين، وأنها كلها يستثنى بها كما يستثنى بغير، وتعرب بما يعرب به غير. إلا أنه يقدر في المقصورة الإعراب. وأشار<sup>(٣)</sup> بقوله: «عَلَى الْأَصَحِّ» إلى مخالفة «سيبويه» و«الخليل»<sup>(٤)</sup> فيها، فإنها عندهما ظرف غير متصرف ولا تخرج عن الظرفية إلا في الشعر. قال «سيبويه»<sup>(٥)</sup> - رحمه الله - في باب ما يحتمل الشعر<sup>(٦)</sup>: «وجعلوا ما لا يجرى في الكلام إلا ظرفاً بمنزلة غيره من الأسماء. وذلك قول المزار بن سلامة المعجلى:

٨٠ - وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ \* إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا<sup>(٧)</sup>

وقال الأعشى:

٨١ - [تَجَانَّفُ عَنْ جُورِ الْيَمَامَةِ نَاقِي] \* وَمَا فَصَدَّتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا<sup>(٨)</sup>

واستدل المصنف على مذهبه بأدلة، واستشهد، بشواهد هي مذكورة في / كتبه

١٠٣  
ب

(١) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «نسب»

وما أثبت أدق كما في ه، ز والألفية.

(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «ينسب». وما أثبت أدق كما في ه، ز والألفية.

(٣) في الأصل «ثم أشار» تحريف.

(٤) انظر الكتاب ١: ٤٠٧، ٤٠٨، والارتشاف ٢: ٣٢٦ وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٧١٦ - ٧٢٠.

(٥) انظر الكتاب ١: ٣١١.

(٦) في ش، ز، ك «في الشعر» وعبارتها أكمل.

(٧) وروى عجز البيت: «إِذَا قَعَدُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا»

انظر اللسان «سواء»، والكتاب ١: ٣١١، ٤٠٨ وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ١: ٤٢٤، وشرح ابن عقيل

١: ٦١٢، وشرح الشواهد للعيني ٢: ١٥٨.

(٨) صدر البيت تكملة من ز.

وروى عجز البيت «وَمَا عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا».

انظر ديوان الأعشى ١١ والكتاب ١: ٣٢٦، ٤٠٨، وكتاب الأضداد ٢: ٤١ وشرح ابن عقيل ١: ٦١٢

والخزانة ١: ٣٦٧ / ٣٥٣: ٢ / ٥٧٣: ٤.

فلا نطيل<sup>(١)</sup> بها، وفهم من قوله: «على الأصح» أن مذهب «سيبويه» صحيح، إلا أن مذهبه أصبح منه<sup>(٢)</sup>، ووقف على اجعلا بالألف؛ لأنها مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، ثم أشار إلى القسم الثالث والرابع فقال:

(ص) **وَاسْتَنْتَنَ نَاصِبًا يَلَيْسَ وَخَلَا \* وَبَعْدًا وَيَكُونُ بَعْدًا لَا**

(ش) ذكر في هذا البيت من أدوات الاستثناء أربعة:

- منها ما لا يستعمل إلا فعلا وهو «لَيْسَ وَلَا يَكُونُ»، والمستثنى بهما واجب النصب نحو: قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ عَمْرًا.

وَمَا قَامَ أَحَدٌ لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ عَمْرًا.

وهو خبر لهما واسمهما ضمير مستتر عائد على البعض المفهوم من الكلام والتقدير: لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا.

(١) في هـ، ز، ط «فلا يطول» وفي ت «فلا يطول» تحريف.

قال ابن مالك في شرح الكافية ٢: ٧١٦ - ٧٢٠.

«سوى اسم يستثنى به. ويجر ما يستثنى به لإضافته إليه، ويعرب هو تقديرًا. كما تعرف «غير» لفظًا خلافاً لأكثر البصريين في ادعاء لزومها النصب على الظرفية، وعدم التصرف. والواقع في كلام العرب نثرًا ونظمًا خلاف ذلك، فإنها قد أضيف إليها وابتدىء بها، وعمل فيها نواسخ الابتداء وغيرها من العوامل اللفظية.

فمن ذلك قول النبي - صلى الله عليه وسلم - «سَأَلْتُ رَبِّي أَلَا يُسَلِّطَ عَلَيَّ أُمْنًى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ». وقول ابن المولى:

وَلَاذَا تُبَاغِ كَرِيمَةً أَوْ تُشْتَرَى فَيَسْوَكَ بَائِثُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى

وقد علق المولى في حاشيته ٨٤ على ذلك بقوله:

«قوله: وفهم من قوله: على الأصح الخ. أي لكون المسألة ضعيفة فمذهب سيبويه صحيح بالنظر إلى ما أقامه من الأدلة، ومذهب المصنف أصبح نظرًا إلى ما أقامه من الأدلة، فاندفع ما يُقال كيف يكون مذهب سيبويه صحيحاً مع كون مذهب الناظم أصبح مع أن المذهبين متنافيان؛ لأن مذهب سيبويه أنها ظرف، والناظم مذهبه أنها ليست ظرفاً بل كغير الأولى أن يُقال: عبر بالأصح تأدياً مع الإمام وهو بمعنى صحيح؛ لأن المصنف يعتقد أن مذهب غيره باطل بدليل استشاده، بالشواهد وما أقامه من الأدلة.

- ومنها ما يستعمل فعلاً فينصب ما بعده، وحرف جر فيجر ما بعده، وهو «خَلَا وَعَدَا»<sup>(١)</sup> ولهما حالتان:

الأولى: تجردهما من «ما».

والثانية: اقترانهما بها.

فإذا كانا مجردين من «ما» جاز فيهما وجهان: النصب والجر، والأرجح النصب. وفُهم من ذلك من ذكره لهما مع «لَيْسَ وَلَا يَكُونُ»، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَجْزُ بِسَابِقِي يَكُونُ إِنْ تُرِدْ \* وَيَعْدَ مَا انْصَبَ وَالْجِرَازُ قَدْ يَرِدُ<sup>(٢)</sup>

(ش) يعنى أن «سابقى» يكون فى البيت الذى قبل هذا<sup>(٣)</sup> وهما «خَلَا وَعَدَا» يجوز جر المستثنى بهما، وفُهم منه<sup>(٤)</sup> شرط التجريد، فإنه أحال على لفظهما وهما خاليان من «ما»، وفُهم من قوله: «إِنْ تُرِدْ»، أن الجر / بهما <sup>١٠٤</sup> مرجوح. ثم أشار إلى الحالة الثانية وهى اقترانهما «بما» بقوله: «وَيَعْدَ مَا انْصَبَ» أى إذا اقترن «عَدَا وَخَلَا» «بما» فالوجه نصب المستثنى بهما، وإنما انتصب؛ لأن «ما» مصدرية فلا يليها حرف جر. هذا مذهب الجمهور وحكى بعضهم الجر بهما مقترنتين «بما»، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَالْجِرَازُ قَدْ يَرِدُ»، وفُهم من تنكير «الْجِرَازِ»، ومن قوله: «قَدْ يَرِدُ» أن الجر بهما مع «ما»<sup>(٥)</sup>

(١) «خَلَا» إن كانت فعلاً نصبت الاسم المستثنى نحو: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدًا، وإذا كانت حرفاً جرت الاسم المستثنى بها نحو: قَامَ الْقَوْمُ خَلَا زَيْدٍ «وَعَدَا» كذلك تكون فعلاً فت نصب المستثنى نحو قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا، وتكون حرفاً، فتجر المستثنى نحو قَامَ الْقَوْمُ عَدَا زَيْدٍ، وتعين فعليتهما بعد «ما» المصدرية نحو: قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلَا «أو مَا عَدَا» زَيْدًا.

(٢) الشطر الثانى من بيت الألفية ساقط من ز.

(٣) «الذى قبل هذا» ساقط من ث، هـ، ز، ط، ت.

(٤) فى ت «من قوله».

(٥) «مع ما» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ت.

قليل. «وَنَاصِبًا» حال من فاعل «اسْتَنْتَنِي»، «وَبَلَيْسَ»، متعلق «بِاسْتَنْتَنِي»، ومفعول <sup>(١)</sup> ناصباً محذوف أي ناصباً <sup>(٢)</sup> المستثنى <sup>(٣)</sup> «وَبَعْدَ لَا» في موضع الحال من يكون، «وَلِإِنْ تُرِيدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَالْمُجَرَّازُ» مبتدأ خبره «قَدْ يَرِيدُ» وسوغ الابتداء به معنى التقسيم، ثم بين وجه الجر والنصب بهما فقال:

(ص) وَحَيْثُ جَرَّوَا فَهُمَا حَرْفَانِ \* كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِغْلَانِ

(ش) يعنى أن «خَلَا وَعَدَا» إِذَا جَرَّوَا ما بعدهما كانا حرفي جر، وإذا نصباهما <sup>(٤)</sup> كانا فعلين، والمستثنى حينئذٍ مفعول بهما، وفُهِمَ منه أنهما إذا جَرَّوَا كانا حرفين سواء اقترنا «بِمَا» أو تجردا منها، وكذلك إِنْ نَصَبَا كانا فعلين مطلقاً، وفُهِمَ منه أن «مَا» معهما <sup>(٥)</sup> إِذَا جَرَّوَا زائدة؛ لأنَّ «مَا» المصدرية لا يليها حرف الجر <sup>(٦)</sup>. «وَحَيْثُ» متعلق بقوله: «حَرْفَانِ»؛ لأنه في معنى محكوم بحرفيتهما، و«كَمَا» متعلق «بِغِلَّانِ»؛ لأنه <sup>(٧)</sup> أيضاً في معنى محكوم بفعليتهما، ويجوز أن يكون «حَيْثُ» شرطاً <sup>(٨)</sup>، والفاء جوابه <sup>(٩)</sup> على مذهب «الفراء» <sup>(١٠)</sup>؛ لأنه / يجيز <sup>١٠٤</sup>ب

<sup>(١)</sup> في ز «ومفعول» تحريف.

<sup>(٢)</sup> في ت «ناصب» تحريف.

<sup>(٣)</sup> في هـ، ظ، ك «للمستثنى» تحريف.

<sup>(٤)</sup> في ظ «نصباً» تحريف.

<sup>(٥)</sup> في ش، هـ، ز «ما قبلهما» وعبارتها أدق.

<sup>(٦)</sup> ذهب الجرمي والكسائي والفارسي إلى إجازة الجر بهما بعد «ما» فتكون «ما» زائدة لا مصدرية، و«خَلَا» أو «عَدَا» حرف جر.

قال المالقي: إن كان ذلك قياساً من الجرمي فهو فاسد؛ لأنَّ «ما» لا تكون زائدة في أول الكلام، وإن كان يُحكى عن العرب، فهو من الشذوذ لا يُفاس عليه.

انظر وصف المباني ٢٦٣.

<sup>(٧)</sup> في هـ «لأنها» تحريف.

<sup>(٨)</sup> في الأصل «شرط» تحريف.

<sup>(٩)</sup> يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَحَيْثُ جَرَّوَا فَهُمَا حَرْفَانِ».

<sup>(١٠)</sup> «حيث» اسم شرط عند الفراء، وهو لا يشترط في المجازاة به اقترانه بـ «ما»، وعند غيره ظرف يتعلق بقوله: حرفان.

أن يجازى<sup>(١)</sup> «بحيث» دون «ما»، والعامل فيها حيثُ الفعل الذي بعدها. ثم قال:

(ص) وَخَلَا حَاشَا وَلَا تَضْحَبْ مَا \* وَقِيلَ حَاشَ وَحَشَا فَأَخْفَظُهُمَا<sup>(٢)</sup>

(ش) يعنى أن «حاشا» مثل «خلا» فى أنها يستثنى بها، ويجوز فى المستثنى<sup>(٣)</sup> بها النصب والجر على الوجه الذى جاز فى «خلا»، وقد تقدم. ولما كانت «حاشا» مخالفة «لخلا» فى أنه<sup>(٤)</sup> لا يجوز اقترانها<sup>(٥)</sup> بما، نبه على ذلك بقوله: «وَلَا تَضْحَبْ مَا» يعنى أن «حاشا» لا تدخل عليها «ما» بخلاف «خلا»، ولما كان فى «حاشا» ثلاث لغات نَبَّهَ على ذلك بقوله: «وَقِيلَ: حَاشَى، وَحَشَا، فَأَخْفَظُهُمَا» ونُوزِعَ فى ذلك<sup>(٦)</sup>.

(١) فى هـ «يجزم» وفى ت «يجزأ» تحريف.

(٢) ما بعد «حاشا» إلى هنا ساقط من ش، ز، ك.

(٣) «ويجوز فى المستثنى» ساقط من ت.

(٤) فى هـ، ظ، ت «أنها».

(٥) فى ت «اقترانها» تحريف.

(٦) قال ابن هشام فى المغنى ١٢١:١ «حاشا على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون فعلاً متعدياً منصرفاً، تقول «حاشَيْتُهُ» بمعنى استثنيت. يُقال: قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا.

الثانى: أن تكون تنزيهية نحو (حاشَى اللّهُ) وهى عند المبرد وابن جنى والكوفيين فعل. قالوا: لتصرفهم

فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف.

الثالث: أن تكون للاستثناء، فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها حرف دائماً بمنزلة إلا، لكنها تجر

المستثنى.

وذهب الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والأخفش والفراء إلى أنها تستعمل كثيراً حرفاً جاراً وقليلاً فعلاً

متعدياً جامداً لتضمنه معنى إلا.

انظر الكتاب ٣٤٩:٢، والمقتضب ٣٩١:٤، وشرح الكافية لابن مالك ٧٢٤:٢، وشرح ابن عقيل

٦٢١:١ وشرح التصريح ٣٦٥:١

## ( الحال )

(ش) يجوز في الحال التذكير والتأنيث، وقد استعمل الناظم في هذا الباب اللغتين. قوله:

(ص) الْحَالُ وَضْفُ لُفْلَةٍ مُنْتَصِبٍ \* مُفْهِمٌ فِي حَالٍ ....<sup>(١)</sup>

(ش) والمراد بالوصف اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة وأفعال التفضيل، وخرج بقوله: «فَضْلَةٌ» العمدة كالحبر نحو: <sup>(٢)</sup> زَيْدٌ قَاضِلٌ.

والمراد بالفضلة ما يصبح الاستغناء عنه، وقد يعرض له ما يوجب ذكره إما لوقوعه ساداً مسد الخبر نحو: ضَرَبَ زَيْدًا قَائِمًا<sup>(٣)</sup>

أو لتوقف المعنى عليه كقوله:

٨٢ - إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَيْبًا \* كَاسِفًا بَالَهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ<sup>(٤)</sup>

وحمل الشارح قوله «مُنْتَصِبٌ»<sup>(٥)</sup> على جائر النصب<sup>(٦)</sup> واعتراضه بالوصف

(١) في ش أكمل بيت الألفية «مفهم في حال كفرداً أذهب».

(٢) في ز «في نحو».

(٣) في ظ «ضَرَبَ زَيْدٌ قَائِمًا» والمثال صحيح.

(٤) الشاهد لَعَدَى بَن رَعْلَاءَ الْقَسَائِي.

ورواية الأصمعيات ١٥٢.

إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ ذَلِيلًا سَيِّئاً بَالَهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

انظر اللسان «موت» ومعنى اللبيب ٢: ٤٩١.

وشرح الشواهد للعيني ٢: ١٦٩، ومعجم شواهد العربية ١: ٢٥٠، ومعجم شواهد النحو ٢٧.

(٥) في ت «منتصباً». وما أثبت أصوب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٦) «النصب» ساقطة من ت.

المنصوب، وحمله «المرادى»<sup>(١)</sup> على واجب النصب، فيخرج النعت؛ لأنه غير لازم النصب<sup>(٢)</sup> / وهو أظهر؛ لأنَّ النصب<sup>(٣)</sup> من أحكام الحال اللازمة له، ١٠٥  
 وخرج بقوله: «مُفْهِمٌ فِي حَالٍ» التمييز نحو<sup>(٤)</sup>: لَيْلُهُ ذَرَّةٌ فَارِسًا<sup>(٥)</sup>؛ لأنه لا أ يفهم في حال، لكونه على تقدير «مِنْ»<sup>(٦)</sup>، وتسامح الناظم في هذا التعريف لإدخاله فيه النصب، وهو حكم من أحكام الحال لا جزء من ماهيته، ثم مثل بعد استيفاء التعريف فقال:

(ص) ... \* ... كَفَرْدًا أَذْهَبُ

(ش) وفي<sup>(٧)</sup> المثال تنبيه على جواز تقديم الحال على عالمها وسيأتى<sup>(٨)</sup>. وقوله: «الحَالُ» مبتدأ، «وَوَصَفٌ» خبره، «وَفَضْلَةٌ وَمُنْتَصِبٌ وَمُفْهِمٌ» نعوت لوصف وليست من باب تعدد الخبر<sup>(٩)</sup>؛ لأنها فصول فهي نعوت للوصف. ثم قال:

(ص) وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا \* يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

(ش) المراد بالمنتقل غير اللازم لصاحب الحال كالحلَق والألوان، والمراد بالمشتق أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة<sup>(١٠)</sup>؛ لأن هذه كلها

(١) انظر شرح ابن الناظم ٣١١، وشرح المرادى ١٣١:٢.

(٢) في ش، ه، ت «لنصب» تحريف.

(٣) في ز «النعت» تحريف.

(٤) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «في نحو».

(٥) «فارساً» ساقطة من ت.

(٦) «فارساً» في المثال السابق وإن حصل بها بيان الهيئة، إلا أنَّ ذكرها ليس لبيان الهيئة، وإنما لبيان جنس المتعجب منه، وهو الفروسية. وقد وقع بيان الهيئة بها ضمناً لا قصداً.

انظر شرح التصريح ٣٦٦:١، ٣٦٧.

(٧) «وفي» ساقطة من ت.

(٨) في ز «وسيأتى التنبيه عليه» وعبارتها أكمل.

(٩) في ه، ط، ت «الأخبار» تحريف.

(١٠) «المشبهة» ساقط من ط، ت.

مشتقة من المصادر<sup>(١)</sup> فالغالب فى الحال أن يكون منتقلا مشتقا نحو:

جاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا.

«فَرَاكِبًا» منتقل؛ لأنه قد يكون غير راكب، ومشتق<sup>(٢)</sup> من الركوب، وفهم من قوله: «يَغْلِبُ» أنه قد يأتى فى غير الغالب غير منتقل وغير مشتق، فمثال غير المنتقل قولهم: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدِيهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»<sup>(٣)</sup> «فَالزَّرَافَةُ» مفعول «بَخَلَقَ»، «وَيَدِيهَا» بدل بعض من كل<sup>(٤)</sup> «وَأَطْوَلَ» حال من «يَدِيهَا» وهى لازمة؛ لأن كون يديها أطول من رجليها لازم لها، ومثال غير المشتق قوله / - عز وجل: - (وَتَنجِحُونَ مِنَ الْجِنَالِ يُيُوتُوا)<sup>(٥)</sup>

١٠٥  
ب

«فَيُيُوتُوا»<sup>(٦)</sup> غير مشتق، وقوله: لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا تميم للبيت، لجواز الاستغناء عنه بـيغلب، «وَكُونُهُ» مبتدأ، «وَمُنْتَقِلًا وَمُسْتَقًّا» خبران لكون، «وَيَغْلِبُ» خبر المبتدأ، ويجوز فى «مُسْتَحَقًّا»<sup>(٧)</sup> فتح الحاء على أنه اسم مفعول ويكون الضمير فيه عائداً على الفاعل بـيغلب، أى ليس كونه منتقلا مشتقا مستحقا، ويجوز كسر الحاء على أنه اسم فاعل، ويكون الضمير فيه عائداً على الحال، ولا بد فى هذا الوجه من حذف مجرور ويكون معمولا<sup>(٨)</sup> لمستحق والتقدير: لَيْسَ الْحَالُ مُسْتَحَقًّا لِكُونِهِ مُنْتَقِلًا مُسْتَقًّا.

(١) فى ش، ز «المصدر».

(٢) فى ش، ظ «واشتق» تحريف.

(٣) من أقوال العرب. انظر الكتاب ١: ١٥٥، وشرح ابن عقيل ١: ٥٢٩ وأوضح المسالك ٢: ٧٩، وشرح التصريح ١: ٣٦٨.

(٤) فى ظ «البعض من الكل» تحريف.

(٥) سورة الشعراء. آية: ١٤٩.

(٦) فى هـ، ز «فَيُيُوتُوا حال» وعبارتهما أدق وأولى.

(٧) فى هـ، ز، ط، ت «مستحق» وما أثبت أصوب كما فى الأصل، ش، ز، ك والألفية.

(٨) فى ظ «مفعولا».

ولما ذكر أن الحال قد تأتي غير مشتقة نَبَّه على المواضع التي يكثر فيها جمود الحال. فقال:

(ص) وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِغَرٍ، وَفِي \* مُبْدَى تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ

(ش) يعنى أن جمود الحال يكثر إذا دَلَّ على سعر كقولك: يَغْثُ البُرُّ مُدًّا يَذِرُهُمْ. «فمُدًّا» منصوب على الحال وهو جامد، إلا أنه مؤول بالمشتق؛ لأنه<sup>(١)</sup> في معنى مُسْعَرًا، ويجوز أن يقدر «مُسْعَرًا» اسم فاعل فيكون حالا من التاء في «يَغْثُ»، وأن يكون «مُسْعَرًا» بفتح العين اسم مفعول فيكون حالا من «البُرِّ»، ويكثر إذا ظهر تأويل<sup>(٢)</sup> بالمشتق غير متكلف، وظاهر لفظه أن الدالَّ على السعر ليس داخلاً في المبدى التأويل، وليس كذلك بل منه<sup>(٣)</sup> والعدر له أن هذا من باب عطف العام على الخاص، ثم ذكر مثلاً من المبدى التأويل / دون<sup>(٤)</sup> تكلف فقال:

(ص) كَيْفُهُ مُدًّا يَكْذًا يَدَا يَيْدُ \* وَكَرُّ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ

(ش) فذكر ثلاثة أنواع:

الأول: أن يدل على السعر وهو قوله: «كَيْفُهُ مُدًّا يَكْذًا»، وكأن هذا مثال لقوله: وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِغَرٍ.

الثاني: أن يدل<sup>(٥)</sup> على مفاعلة وهو قوله: «يَدَا يَيْدُ»، أى<sup>(٦)</sup> مناجزة<sup>(٧)</sup>.

(١) في ظ «لكونه»

(٢) في ش، ك «أظهر تأولا» وعبارتها أدق.

في ه، ز «ظهر مؤولا».

في ظ، ت «ظهر مأولا».

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «هو منه» وعبارتها أكمل.

(٤) في ز «بلا».

(٥) في ز «أن يكون دالاً».

(٦) «أى» ساقطة من ز.

(٧) في ت «مناجزة» تحريف.

الثالث: أن يدل على التشبيه وهو قوله: «وَكُرَّ زَيْدٌ أَسَدًا»، وفسر ذلك بقوله: «أَنَّى كَأَسَدٍ»، وفُهم من قوله: «كَيْفَهُ»: أن هذه المثل ليس مجيء الحال جامداً محصوراً فيها، وينبغي أن تجعل الكاف<sup>(١)</sup> في قوله: «أَنَّى كَأَسَدٍ» اسماً بمعنى مثل؛ لأنَّ الحال أصلها أن تكون وصفاً، ويجوز أن تكون حرفاً ويكون وقد قصد به تفسير<sup>(٢)</sup> المعنى لا أنها الحال<sup>(٣)</sup> بنفسها. ثم قال:

(ص) وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَبِدْ \* تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَرَّخَدَكَ اجْتَهِدْ

(ش) حق الحال أن يكون نكرة؛ لأن المقصود به<sup>(٤)</sup> بيان الهيئة، وذلك حاصل بلفظ التنكير، فلا حاجة لتعريفه صوتاً للفظ عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض، وقد يجيء بصورة المعرفة بالألف واللام فيحكم بزيادتها نحو: اذْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ، وبصورة المضاف إلى المعرفة فيحكم بتأويله بالنكرة نحو: اجْتَهِدْ وَخَدَكَ، أى مُنْفَرِّدًا، «وَالْحَالُ» مبتدأ، «وإنَّ عُرِفَ» شرط، «وَفَاعْتَبِدْ» جوابه «وَتَنْكِيرُهُ» مفعول<sup>(٥)</sup> باعتقد، وَنَصَبَ<sup>(٦)</sup> «لَفْظًا» على إسقاط «فى»، أو على التمييز، وكذلك «مَعْنَى»، وخبر المبتدأ جملة الشرط والجواب<sup>(٧)</sup>. ثم قال:

(ص) وَمَصْدَرٌ مُتَكَرِّرٌ حَالًا يَقَعُ \* بِكَثْرَةِ كِبَفَتَةِ زَيْدٍ / طَلَعُ

(ش) حق الحال أن يكون وصفاً كما تقدم؛ لأنه صفة لصاحبه فى المعنى، وخبر عنه أيضاً، وقد يقع المصدر موضع<sup>(٨)</sup> الحال كما يقع صفة

(١) «الكاف» ساقطة من ت.

(٢) فى ش «ويكون فيه قصد تفسير».

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «هى الحال».

(٤) فى ز «بها» التذكير والتأنيث كما ذكر فى أول الباب.

(٥) فى ت «مفعوله».

(٦) فى ز، ك «ولفظاً منصوب».

(٧) ما بعد «معنى» إلى هنا ساقط من ش، هـ، ط، ت.

(٨) فى ز، ك «موقع».

وخبراً، وكل ذلك على خلاف الأصل، ولا خلاف في ورود المصدر حالاً كقوله - عز وجل -<sup>(١)</sup>: (وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا)<sup>(٢)</sup>

وهو كثير، ومع كثرته فلا يُقاس عليه عند الجمهور وأجاز «المبرد» القياس عليه، وليس في قوله الناظم «بِكثْرَةٍ» إشعار بالقياس<sup>(٣)</sup>، وفُهم منه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليل لتخصيصه الكثرة بالمنكر. «ومضدٌّ» مبتدأ، «ومُنْكَرٌ» صفة «ويَقَعُ» خبره، «وحالاً» حال من فاعل يقع المستتر، «وبِكثْرَةٍ» متعلق «يَقَعُ»<sup>(٤)</sup> «وبَغْتَةً» فعلة من البَغْت، والبَغْتُ أن يَفْجَأَكَ<sup>(٥)</sup> الشيء.

قال الشاعر:

٨٣ - وَلَكِنَّهُمْ بَانُوا وَلَمْ أَذِرْ بَغْتَةً \* وَأَعْظُمُ شَيْءٌ حِينَ يَفْجَأُكَ الْبَغْتُ<sup>(٦)</sup>

(١) في ك «تعالى».

(٢) سورة الأعراف. آية: ٥٦.

في هـ، ط، ت «ادْعُوا رَبَّكُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا» خطأ من الناسخ. (٣) ورد الحال مصدراً بكثرة، كقول تعالى في سورة نوح آية: ٨ (إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جَهْرًا) وقوله تعالى في سورة البقرة آية: ٢٦٠ (ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَفِيًا)

ومع كثرته فهو ليس بمقيس. ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى أن هذه المصادر - في الآيتين وغيرهما - مؤولة بمشتق أى مجاهرة وساعياً، وشذ «المبرد» فقال: يجوز القياس عليه. واختلف النقل عنه، نقل قوم عنه أنه أجاز ذلك مطلقاً، ونقل عنه آخرون فيما هو نوع الفعل نحو: أتيتته سرعة واستثنى ابن مالك في التسهيل ١٠٩ ثلاثة أنواع لا يقتصر فيها على السماع. نحو:

١. أَنْتَ الرَّجُلُ عِلْمًا. أى الكامل فى حال علم وأدب ونبيل.

٢. أَنْتَ زُهَيْرٌ شِعْرًا.

٣. ما وقع بعد «أما» نحو: أما عِلْمًا فَعَالِمٌ.

انظر الكتاب ٣٧٠:١، والمقتضب ٢٣٤:٣ - ٣١٢:٤/٢٣٨. والارتشاف ٣٤٢:١، ٣٤٣، وشرح الكافية لابن مالك ٧٣٥:٢ - ٧٣٦.

(٤) «يَقَعُ» ساقطة من ت.

(٥) فى هـ «يفجأ» تحريف.

(٦) الشاهد ليزيد بن صَبَّة الثَّقَفِي.

وفى رواية:

وَلَكِنَّهُمْ مَانُوا وَلَمْ أَذِرْ بَغْتَةً \* وَأَفْطَلُ شَيْءٌ حِينَ يَفْجَأُكَ الْبَغْتُ

تقول: بَعَثَهُ أَى فَاجَاهُ<sup>(١)</sup>، وَبَعَثَهُ بَعَثَهُ: أَى مفاجأة<sup>(٢)</sup>. ثم قال:  
(ص) وَلَمْ يُتَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ \* لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنَ  
مِنْ بَعْدِ نَفْيِ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا \* يَبْغِ الْمَرْؤُ عَلَى الْفَرَى مُنْشَهَلًا<sup>(٣)</sup>

(ش) حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه مخبر عنه بالحال فى المعنى، وقد يجىء نكرة، ولذلك مسوغات، كما أن للابتداء بالنكرة مسوغات وقد تقدمت فى باب المبتدأ، فمن مسوغات تنكير صاحب الحال أن يتأخر عن الحال، وهو المنبته عليه بقوله: «إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ» ومثاله: فى الدار قائماً رجلاً ومنه قول الشاعر: /

٨٤ - وَبِالْجِسْمِ مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ \* شُحُوبٌ وَإِنْ تَشْتَهْدِي الْعَيْنُ تَشْهَدُ<sup>(٤)</sup>

فصاحب الحال «شُحُوبٌ»، «وَبَيِّنًا» منصوب على الحال وأصله: شُحُوبٌ بَيِّنًا<sup>(٥)</sup>، ومنها أن يكون مخصصاً وهو المنبته عليه بقوله: «أَوْ يُخَصَّصْ». وشمل صورتين: الأولى: أن يخصص بالوصف كقوله - عز وجل -: (فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ. أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)<sup>(٦)</sup>.

= وروى صدر البيت فى الأصل، ظ:

«وَلَكِنَّهُمْ كَانُوا وَلَمْ أَذَرِ بَعَثَهُ»

انظر اللسان «بغت» وشرح التصريح ٣٧٤:١. ومعجم شواهد العربية ٦٩:١.

(١) فى الأصل «فجأة»، وفى هـ، ز، ك «أى فجأة» وما أثبت من ش، ظ، ت. أولى وأصوب.

(٢) فى هـ، ز، ك، ت «أى فجأة» وكلاهما جائز، حيث تقول «بغتة» بوصف من باغت؛ لأنها بمعنى مفاجأة، أى مباغتاً أو باغتاً من بغت يقال: بغتة أى فجأة.

(شرح التصريح ٣٧٤:١).

(٣) ما بعد «مضاهيه» إلى هنا ساقط من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزوف.

انظر الكتاب ١٢٣:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٣٨:٢، وشرح ابن الناظم ٣١٩، وشرح ابن عقيل ٦٣٥:١.

وشرح الشواهد للعيني ١٧٥:٢.

بيناً: ظاهراً

الشحوب: تغير لون الجسم، وهو مصدر شحب. يقال: شحب جسمه يشحب شحوباً.

(٥) فى الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «بَيِّنٌ» تحريف.

(٦) سورة الدخان. آية: ٤، ٥.

والثانية: أن يخصص<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى نكرة كقوله تعالى:

(فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً)<sup>(٢)</sup>

ومنها: أن يكون بعد نفي، وهو المُنْبَه عليه بقوله: «أَوْ يَبْنَ». مِنْ بَعْدَ نَفْيٍ:  
أى يظهر بعد<sup>(٣)</sup> نفي، ومثاله: مَا جَاءَ رَجُلٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله - عز وجل -: (وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَوْمٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ)<sup>(٤)</sup>

ومنها: أن يكون بعد مشابه للنفي، وهو المنبه عليه بقوله: «أَوْ مُضَاهِيهِ» أى  
مشابهة. وشمل صورتين:

الأولى: الاستفهام. ومثاله: هَلْ جَاءَ أَحَدٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله:

٨٥ - يَا صَاحِبَ هَلْ لِحُمِّ عَيْشٍ بَاقِيًا فَتَرَى  
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا<sup>(٥)</sup>

الثانية: النهي. ومثاله: لَا يَنْقُمُ أَحَدٌ ضَاحِكًا.

ومنه قوله:

٨٦ - لَا يَزَكِّنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِخْبَامِ \* يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ<sup>(٦)</sup>

(١) فى هـ، ط، ت «يختص» تحريف.

(٢) سورة فصلت، آية: ١٠.

(٣) فى ز «من بعد».

(٤) سورة الحجر، آية: ٤.

(٥) نسب إلى رجل من طييء.

انظر: شرح المراتى ١: ١٤٥، وشرح ابن الناطم ١: ١٣٤، وشرح ابن عقيل ١: ٦٣٨، وأوضح المسالك

٢: ٨٧، وشرح التصريح ١: ٣٧٧، والهمع ٤: ٢٢٢.

صاح: أصله صاحبى. فهو مرخم بحذف آخره على غير قياس، لأنه ليس علما، والترخيم لا يكون إلا  
فى الأعلام.

حُم: أى قُدِّرَ وهُبِيءَ.

(٦) الشاهد لِقَطَرِيَّ بْنِ الْفُجَاءَةِ.

فهذه ست مسوغات، وقد مثل الناظم الصورة<sup>(١)</sup> الأخيرة بقوله: «لَا يَبِغِ»<sup>(٢)</sup> امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا»، «فمُسْتَسْهِلًا» حال من امرئ، الأول: وسوغ ذلك تقدم<sup>(٣)</sup> النهي، وفهم من قوله: «غالباً» أن صاحب الحال يكون نكرة محضه من غير مسوغ / في غير الغالب حكى «سيبويه» من كلام العرب ب ١٠٧ «مَرَزْتُ بِمَاءٍ قَعْدَةَ رَجُلٍ»<sup>(٤)</sup>، و«عَلَيْهِ مِائَةٌ بَيْضًا»<sup>(٥)</sup> وفي الحديث «فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَاعِدًا وَصَلَّى [وَرَاءَهُ] رِجَالٌ قِيَامًا»<sup>(٦)</sup> و«ذُو الْحَالِ» مفعول لم يُسم فاعله «بَيِّنُكَز»، و«غَالِبًا» حال منه، «وَلِإِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ» إلى آخره شرط، والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَمِنْ بَعْدِ» متعلق بَيِّن. ثم قال:

= انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٣٩:٢، وشرح المرادى ١٤٤:٢، وشرح ابن عقيل ٦٣٩:١، وأوضح المسالك ٨٥:٢، والهمع ٢١:٤، وأمالى القالى ١٨٦:٢ الإخجام: النكوص والتأخير. الوَحْي: الحرب. الحَيْتَام: الموت. فى ز «يَوْمَ الْوَحْيِ مُتَخَوِّفًا بِحَيْتَامٍ». <sup>(١)</sup> فى ز «منها الصورة». <sup>(٢)</sup> فى الأصل، ظ «لا يبغي» والمثبت أدق كما فى بقية النسخ والألفية وفى هـ، ز، ت «كلا يبغي». <sup>(٣)</sup> فى ت «تقديم». <sup>(٤)</sup> انظر الكتاب ١١٢:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٤٠:٢ وشرح ابن عقيل ٦٤٠:١، وشرح الشواهد للعيني ١٧٦:٢. <sup>(٥)</sup> انظر الكتاب ١١٢:٢، وشرح الكافية لابن مالك ٧٤٠:٢، وشرح ابن عقيل ٦٤٠:١، وأوضح المسالك ٨٨:١، وشرح الشواهد للعيني ١٧٦:٢، وشرح التصريح ٣٧٨:١. <sup>(٦)</sup> انظر شرح ابن عقيل ٦٤٠:١، وشرح التصريح ٣٧٨:١، وفى مسند أحمد ٢٠:٣ «فَصَلَّى بِهِمْ قَاعِدًا وَهُمْ قِيَامًا» ١٤٨:٦ «فَصَلَّى جَالِسًا وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا» وفى الموطأ ١٣٥:١ «عن عائشة زوج النبي - صلى الله عليه وسلم - أنها قالت: صلى رسول الله عليه وسلم وهو شاك. فصلى جالساً وصلى وراءه قوم قياماً». انظر المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ٤٤٠:٥. «وراءه» تكملة من ز، هـ.

(ص) وَسَبَقَ حَالٍ مَا يَحْرُفُ جُرَّ قَدْ \* أَبْوَا وَلَا أَمْتَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

(ش) يعنى أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف الجر لا يجوز عند أكثر النحويين تقديم<sup>(١)</sup> الحال عليه نحو: مَرَزْتُ يَهْنِدَ قَائِمَةً، فلا يجوز عندهم مَرَزْتُ قَائِمَةً يَهْنِدَ، وهذا الذى منعه لا أمنعه أنا لوروده فى<sup>(٢)</sup> كلام العرب<sup>(٣)</sup> وقد استدل الناظم على<sup>(٤)</sup> ذلك بشواهد منها قوله:

٨٧ - تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَعْدِكُمْ \* بِذِكْرَاكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي<sup>(٥)</sup>

«فطراً» حال من الكاف فى «عَنْكُمْ» وهو مجرور بعن، فإن قلت: قد فهم من تخصيصه المنع بالمجرور<sup>(٦)</sup> أن ما عدا المجرور بالحرف وهو المرفوع والمنصوب والمجرور بالإضافة لا يمتنع أن يسبقه الحال. أما المرفوع والمنصوب فلا إشكال فى جواز تقديم الحال عليهما نحو: جَاءَ ضَاحِكاً زَيْدٌ وَضَرَبَتْ مُنْطَلِقَةً هِنْدًا<sup>(٧)</sup>.

وأما المجرور بالإضافة فقد حكى الإجماع<sup>(٨)</sup> على منع جواز تقديم الحال

(١) فى ظ «تقدم».

(٢) فى هـ، ز، ت «من» تحريف.

(٣) قال ابن مالك فى الكافية ٧٤٤:٢ «أكثر النحويين يقيس المجرور بحرف الجر على المجرور بالإضافة فيلحقه به فى امتناع تقدم حاله عليه، فلا يجيزون فى نحو «مَرَزْتُ يَهْنِدَ جَالِسَةً»: مررت جالسةً يَهْنِدَ. وأجاز أبو على ذلك ويقول أقول وأخذ؛ لأن المجرور بحرف مفعول به فى المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به. وقد جاء ذلك مسموعاً فى أشعار العرب الموثوق بعريتهم». انظر شرح المراتى ١٤٧:٢ - ١٤٩ - والهمع ٢٥:٣، ٢٦.

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «على جواز».

(٥) لم أعر على قائله. وفى رواية لصدر البيت

«تَسَلَّيْتُ طَرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَعْدِكُمْ»

انظر أوضح المسالك ٨٩:٢، وشرح الشواهد للعينى ١٧٧:٢، وشرح التصريح ٣٧٩:١.

تسلّيت: تصبرت وتكلفت الجلد والسلوان.

طراً: أى جميعاً.

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «المجرور بالحرف».

(٧) فى ظ «هند» تحريف.

(٨) قال ابن مالك «إذا كان صاحب الحال مجروراً بالإضافة لم يجز تقديم الحال عليه لإجماع؛ لأن نسبة

عليه، قلت: هذا المفهوم مُعْطَل / وإنما خص<sup>(١)</sup> المجرور بالحرف؛ لأنها هي  $\frac{١٠٨}{١}$  المسألة التي تعرض النحويون لذكرها في كتبهم، والخلاف فيها مشهور، ومن أجاز تقديم الحال فيها على صاحبها «الفارسي» و«ابن كيسان» و«ابن برهان»<sup>(٢)</sup> ولا يقتضى قوله: «وَلَا أَمْتَعُهُ» انفراده بالجواز، بل هو غير<sup>(٣)</sup> مانع له، ويكون في ذلك تابعاً لغيره<sup>(٤)</sup>. «وَسَبَقَ حَالٍ» مفعول مقدم «بَأَبْوَا» وهو مصدر مضاف إلى الفاعل<sup>(٥)</sup>، «وما» مفعول «بَسَبَقَ» وهى واقعة على صاحب الحال، والضمير فى أَبْوَا عائد على النحويين، وظاهره أنه عائد على جميعهم، وليس كذلك لما تقدم من أن بعضهم أجازوه فوجب إعادته على الأكثرين<sup>(٦)</sup>، والهاء فى «أَمْتَعُهُ» عائدة على سبق. ثم قال:

= المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول وما تعلق بالصلة، فهو بعضها، فكذلك ما تعلق بالمضاف إليه هو بمنزلة بعض الصلة، فلذلك لم يُخْتَلَفْ فى امتناع تقدم حال المضاف إليه على المضاف كقولك: أَعْجَبَنِي ذَهَابُ زَيْدٍ رَاكِبًا. شرح الكافية ٧٤٣:٢، ٧٤٤.

<sup>(١)</sup> فى ش «خصص»، وفى ت «بصح خص».

<sup>(٢)</sup> انظر هامش ٣ ص ٣٦٩، وشرح اللمع لابن برهان ١:٣٧، وشرح التصريح ١:٣٧٩. ابن كيسان: محمد بن إبراهيم بن كيسان «أبو الحسن»، أديب، نحوى لغوى، من تصانيفه: المهذب فى النحو، اللامات، معانى القرآن، وغريب الحديث توفى سنة ٢٩٩ هـ.

انظر ترجمته فى بغية الوعاة ١:٨، ومعجم المؤلفين ٨:٢١٣.

ابن برهان: هو أبو القاسم عبد الواحد بن على بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم بن برهان العكبرى النحوى، ولد فى عُكْبَرَا، ونسب إليها. نشأ حنبلياً فيها. ثم إنتقل إلى بغداد، تلقى على يديه العلم أولاد الرؤساء والأغنياء فى بغداد، كان نحويًا، لغويًا، شاعراً متكلمًا، له علم بالقراءات القرآنية. من مصنفاته: أصول اللغة، وشرح اللمع. توفى سنة ٤٥٦ هـ.

انظر ترجمته فى: النجوم الزاهرة ٥:٧٥، وبغية الوعاة ٢:١٢٠، وشذرات الذهب ٣:٢٩٧ ومعجم المؤلفين ١٦:٢١٠.

الفارسي:

سبقترجمته ص.

<sup>(٣)</sup> «غير» ساقطة من ت.

<sup>(٤)</sup> يريد أنه تابع لأبى على الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان فقد أجازوا ذلك كما ذكر.

<sup>(٥)</sup> فى ه، ت «حال الفاعل».

<sup>(٦)</sup> فى ه، ت «الأكثر».

(ص) وَلَا تُجْزَ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهُ \* إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
أَوْ كَانَ جُزْءاً مِمَّا لَهُ أَضِيفًا \* أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيْفًا

(ش) يعنى أن صاحب الحال لا يكون مضافاً إليه فى ثلاثة مواضع:

الأول: أن يقتضى المضاف العمل فى الحال. ومعناه أن يكون جارياً

مجرى الفعل فى كونه مصدرأ أو اسم فاعل كقوله - عز وجل: - (إلى

اللَّهُ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا)<sup>(١)</sup>

ومثله قولك<sup>(٢)</sup>: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ هِنْدٍ قَائِمَةٌ، وَأَنَا ضَارِبُ هِنْدٍ قَاعِدَةٌ

«فَضْرِبُ وَضَارِبُ» يقتضيان العمل فى الحال؛ لأن الحال لا يعمل

فيها إلا فعل أو ما فى معناه.

١٠٨  
ب

الثانى: أن يكون المضاف / جزءاً من المضاف إليه. كقوله

- عز وجل - :

(وَنَزَعْنَا مَا فِى صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا)<sup>(٣)</sup>

فالصدر<sup>(٤)</sup> بعض ما أضيف إليه.

الثالث: أن يكون المضاف مثل جزء المضاف<sup>(٥)</sup> له فى صحة الاستغناء

به عن الأول، كقوله - عز وجل -: (أَنِ اتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)<sup>(٦)</sup>

(١) سورة المائدة آية: ٤٨، ١٠٥.

(٢) فى هـ، ظ، ت «قوله» تحريف.

(٣) سورة الحجر. آية: ٤٧.

(٤) فى الأصل، ش، ظ، ت «المصدر» تحريف.

(٥) فى ز «المضاف إليه».

(٦) سورة النحل. آية: ١٢٣.

فى ش، هـ، ز، ظ، ت (فَاتَّبَعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)

آل عمران. آية: ٩٥.

لصحة أتبع إبراهيم، فلو كان المضاف إليه غير ما ذكر له لم يجز إتيان الحال منه<sup>(١)</sup> نحو: بجاء غُلامٌ هندي قائمَةً، وإنما جاز ذلك في المواضع المذكورة دون غيرها بناء على أن الحال لا يعمل فيها إلا<sup>(٢)</sup> الفعل أو ما في معناه وأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها<sup>(٣)</sup> فإذا كان المضاف مصدرًا<sup>(٤)</sup> أو اسم فاعل<sup>(٥)</sup> فلا إشكال في أنه هو العامل في صاحب الحال وفي الحال معاً. وإذا كان المضاف بعض المضاف<sup>(٦)</sup> إليه أو مثل بعضه، صار الأول ملغى لصحة الاستغناء عنه وصار العامل في<sup>(٧)</sup> التقدير عاملاً في المضاف إليه، «قَالَهُاءُ» من<sup>(٨)</sup> «صُدِرَهِمْ»<sup>(٩)</sup> معمولة للاستقرار، «وإبراهيم» معمول لأتبع<sup>(١٠)</sup>، «وَحَالاً» مفعول<sup>(١١)</sup> «بَشَجِرْ» «وَمِنْ الْمُضَافِ» متعلق بَشَجِرْ، واللام في «لَهُ» بمعنى «إِلَى» فَإِنَّ أَضَافَ متعد<sup>(١٢)</sup> بإلى، «وَعَمَلَهُ» مفعول باقتضى، والضمير فيه<sup>(١٣)</sup> عائد على الحال لا على المضاف إليه، فإن المضاف في نحو: غُلامٌ زَيْدٌ، اقتضى العمل في المضاف إليه، وهو بحره،

(١) إذ لم يكن المضاف مما يصح أن يعمل في الحال، أو لم يكن جزءاً من المضاف إليه، ولا مثل جزئه لا يجوز مجيء الحال منه بلا خلاف، وأجاز ذلك الفارسي.

انظر شرح المرادى ١٥٢:٢.

(٢) في ظ «إلا فيها» تقديم وتأخير.

(٣) في ظ «صاحب الحال».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «المصدر».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «الفاعل».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «ما أضيف».

(٧) في هـ، ز، ظ، ت «فيه».

(٨) في ش، ظ «في».

(٩) في هـ «صدور».

(١٠) في ز «لا تبعوا» من سورة آل عمران. آية: ٩٥.

(١١) في ك «فحالا معمول».

(١٢) في ت «متعدياً».

(١٣) في ز «عليه» تحريف.

وقوله: «فَلَا تَحْيِفَا»، أى لا تحل<sup>(١)</sup> عن الواجب فى ذلك فهو تتميم للبيت لصحة الاستغناء عنه، ثم اعلم أنَّ العامل فى الحال إنما هو<sup>(٢)</sup> فعل أو شبهه أو يتضمن<sup>(٣)</sup> معناه دون لفظه، وقد أشار إلى / الأول والثانى بقوله:

(ص) وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبَ بِفِعْلِ مُرَلَا \* أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفَا  
فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعَا \* ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا<sup>(٤)</sup>

(ش) يعنى أنَّ العامل فى الحال إذا كان فعلاً متصرفاً أو صفة مشبهة به<sup>(٥)</sup> جاز تقديمه على عامله، والمراد بالمتصرف ما استعمل منه الماضى والمضارع والأمر والمراد بغير المتصرف ما لزم لفظ الماضى، والمراد بالشبيه بالمتصرف أن يكون وصفاً قابلاً للعلامة<sup>(٦)</sup> الفرعية وهى التثنية والجمع والتأنيث وهو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وغير الشبيه<sup>(٧)</sup> به أفعال التفضيل؛ فإنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، ثم أتى بمثالين الأول من الصفة المشبهة<sup>(٨)</sup> بالمتصرف وهو قوله: «مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٍ»، «فَذَا» مبتدأ، «وَرَاحِلٌ» خبره، «ومُسْرِعَا» حال من الضمير المستتر فى «رَاحِلٍ» وهو العائد على المبتدأ والعامل فى الحال «رَاحِلٍ» وهو صفة أشبهت المتصرف؛ لأنه اسم فاعل.

والآخر من الفعل وهو قوله: «وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا»، «فَزَيْدٌ» مبتدأ، «ودَعَا» فعل ماض متصرف وفيه ضمير يعود على «زَيْدٌ»، «وَمُخْلِصًا» حال من ذلك

(١) فى هـ، ز، ظ، ت «لا تمل» تحريف.

(٢) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «إما فعل».

(٣) فى ش «ضمن»، وفى هـ، ت «بضمن» تحريف. وفى ك «مضمن».

(٤) البيت الثانى ساقط من ك.

(٥) فى هـ، ز، ك، ت «شبيهة».

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «علامة» تحريف.

(٧) فى الأصل، ش، ظ، ك «المشبهة» تحريف.

(٨) فى هـ، ز، ك، ت «الشبيهة».

الضمير، والعامل فى الحال «دَعَا» وهو فعل متصرف، وفُهم منه أنه إذا كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة غير شبيهة<sup>(١)</sup> بالمتصرف لم يجرز التقديم فلا يجوز فى نحو:

مَا أَحْسَنَ هِنْدًا / مُتَجَرِّدَةً، أن تقول: مُتَجَرِّدَةً مَا أَحْسَنَ هِنْدًا وَلَا مَا <sup>١٠٩</sup>ب مُتَجَرِّدَةً أَحْسَنَ هِنْدًا.

وكذلك لا يجوز فى نحو: هِنْدٌ أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ مُتَجَرِّدَةً، هِنْدٌ مُتَجَرِّدَةً أَجْمَلُ مِنْ زَيْدٍ. وفُهم من المثالين أن لكل واحد<sup>(٢)</sup> منهما صورتين.

إحداهما: ما ذكر وهو أن يكون الحال متقدماً على ما أسند إليه العامل. والأخرى: أن يكون الحال متقدماً على العامل فقط.

فمثالهما فى المثال الأول: ذَا مُسْرِعًا رَاحِلٌ<sup>(٣)</sup>، وفى المثال الثانى: زَيْدٌ مُخْلِصًا دَعَا<sup>(٤)</sup>، وإنما قصد الصورتين الأوكثنتين للتنبيه<sup>(٥)</sup> على جواز تقديمه على ما أسند إليه العامل، فيكون جواز تقديمه على العامل فقط أخرى<sup>(٦)</sup> «والحال» مبتدأ، «وإن يُنْصَبَ» شرط، «وَيَفْعَلُ» متعلق بِيُنْصَبَ، «وَصُرُفًا» فى موضع الصفة لفعل «وَأَوْ صِفَةً» معطوف على فعل، «وَأُسْبِهَتْ الْمُصَرِّفًا» جملة

(١) فى ش، ظ «مشبه».

(٢) «واحد» ساقطة من ش.

(٣) «مسرعاً ذاً راحل» هو الصواب كما ذكر ذلك فى موضعه من بيت الألفية.

(٤) أو تقول: مخلصاً زيد دعاً.

(٥) فى ت «التنبيه» تحريف.

(٦) يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان فعلاً متصرفاً كما مثل الشارح من قول الناظم مخلصاً زيد دعاً، هذا مذهب البصريين إلا الجرمى، فإنه لا يجيز تقديم الحال على عاملها المتصرف. ومنع الأخفش تقديمها فى نحو: رَاحِلًا زَيْدٌ جَاءَ. لبعدها عن العامل.

انظر الارتشاف ٣٤٩:٢، وشرح المرادى ١٥٢:٢.

(٧) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرِعًا»

فى موضع الصفة لصفة، «والفاء» جواب الشرط<sup>(٧)</sup> وجائز خبر مقدم.  
«وتقديمه»<sup>(١)</sup> مبتدأ. ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا \* حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَفْعَلَ

(ش) يعنى أن العامل فى الحال إذا ضمن معنى الفعل دون حروفه لا  
يتقدم عليه<sup>(٢)</sup> لضعفه. ثم مثل ذلك بثلاث كلمات فقال:  
(ص) كَيْلَكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ<sup>(٣)</sup> ... \* ...

(ش) «فَيْلَكَ» اسم إشارة وفيها معنى الفعل وهو «أشير» وليس فيها  
حروف الفعل الذى يفهم منه، «ولَيْتَ» حرف [تمنى]<sup>(٤)</sup> وفيها معنى الفعل  
وهو «أتمنى»، وكأَنَّ حرف تشبيه، وفيها معنى الفعل وهو «أشبهه» /، وفُهِمَ  
من دخول الكاف على تلك أن ذلك<sup>(٥)</sup> مطرد فى أسماء الإشارة كلها.  
فمثال اسم الإشارة: تِلْكَ<sup>(٦)</sup> هِنْدٌ مُنْطَلِقَةٌ، وَذَلِكَ عَمْرُو ضَاحِكًا.

ومثال التمنى: لَيْتَ عَمْرًا مُقِيمًا عِنْدَنَا

ومثال التشبيه: كَأَنَّكَ طَالِعًا<sup>(٧)</sup> الْبُذْرُ.

فالعامل فى الأول «تِلْكَ» لتضمنها<sup>(٨)</sup> معنى «أشير»، وفى الثانى «لَيْتَ»  
لتضمنها معنى «أتمنى»، وفى الثالث «كَأَنَّ» لتضمنها معنى «أشبهه»، وفُهِمَ  
أيضاً من الكاف أن ذلك غير محصور فيما ذكر، وما ضمن معنى الفعل

(١) فى هـ، ك «وتقديمه مبتدأ، وجملة الشرط والجزاء خبر المبتدأ» وعبارتهما أكمل.

(٢) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «عليه الحال».

(٣) فى ز «وكأَنَّ» تحريف.

(٤) «تمنى» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٥) فى الأصل «ذاك».

(٦) فى ز «ذلك» تحريف.

(٧) فى ز «طالع».

(٨) يريد تلك وذلك؛ لتضمنهما معنى أشير.

دون حروفه «الترجى» وحرف<sup>(١)</sup> التنبيه، «وأما» فى الشرط، والاستفهام المقصود به التعظيم<sup>(٢)</sup>. ثم قال:

(ص) ... وَلَذَٰر \* نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرٍ

(ش) هذا أيضاً من العوامل التى تضمنت معنى الفعل دون حروفه وهو الظرف وحرف الجر مسبوقين باسم الحال<sup>(٣)</sup> كما فى نحو: زَيْدٌ عِنْدَكَ قَاعِدًا، وَسَعِيدٌ فِي هَجَرٍ مُسْتَقَرًّا.

فالعامل<sup>(٤)</sup> فى هذين المثالين ونحوهما<sup>(٥)</sup> الظرف والمجرور لنيابتهما<sup>(٦)</sup> مناب استقرار أو مستقر<sup>(٧)</sup> والحال فى هذا المثال الذى ذكر<sup>(٨)</sup> مؤكدة، لأنَّ التقدير: سَعِيدٌ، اسْتَقَرَّ فِي هَجَرٍ مُسْتَقَرًّا. وإنما فصل فى هذه المسألة من تلك وما ذكر بعده، وإن كانت<sup>(٩)</sup> مثلها فى تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ لأنه قد مُسِّع فيه تقديم الحال على عاملها، ولذلك أتى بالحال فى المثال الذى ذكر وهو «مُسْتَقَرًّا»<sup>(١٠)</sup> مقدماً على عامله وهو فى هجر، ومثله قوله - عز وجل -

(١) فى ظ «وحرفى» تحريف.

(٢) مثال. حرف التنبيه قولك: مَا قَائِمًا زَيْدٌ.

ومثال أَمَّا نحو: أَمَّا عَلِمًا فَعَالِمٌ.

ومثال الاستفهام المقصود به التعظيم قول الأعشى:

يَا جَارِيَتِي مَا كُنْتِ جَارَةً تَأْتِ لِنَحْرِنَا عَفَاةً

(٣) فى ش، هـ، ز، ك، ت «ما الحال» تحريف.

يريد بقوله: باسم الحال «أى صاحب الحال».

(٤) فى هـ، ز، ظ، ت «فالعامل فى الحال» وعبارتها أكمل.

(٥) «ونحوهما» ساقط من هـ.

(٦) فى الأصل، ك «ولنيابتهما» تحريف.

(٧) «أو مستقر» ساقطة من ظ.

(٨) فى هـ «ذكره».

(٩) فى الأصل، ك «كان» تحريف.

(١٠) فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ت «مستقر».

وما أثبت أدق كما فى ز، ك والألفية.

فى قراءة من قرأ: (وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ / يَتِيمِينِ)<sup>(١)</sup> بنصب «مَطْوِيَّاتٍ» ومن ١١٠  
 أجاز تقديم الحال فى مثل هذا «الأخفش»<sup>(٢)</sup>. «وَنَحْوُ» فاعل يَنْدَرُ، و«سَعِيدُ»  
 وما بعده جملة اسمية، وهى محكية بقول محذوف تقديره: ونحو قولك:  
 ثم قال:

(ص) وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازًا لَنْ يَهِنَ

(ش) قد تقدم أن أفعال التفضيل غير شبيهة بالفعل لكونه غير قابل  
 للعلامة<sup>(٣)</sup> الفرعية فاستحق بذلك أن لا يتقدم عليه الحال، لكن له مزية على  
 العوامل الجامدة لوجود لفظ الفعل فيه فاغتفر توسطه<sup>(٤)</sup> بين حالين كالمثال  
 المذكور «فَنَحْوُ» مبتدأ وخبره «مُسْتَجَازًا»، «وَزَيْدٌ» مبتدأ خبره «أَنْفَعُ»، وفى  
 «أَنْفَعُ»<sup>(٥)</sup> ضمير مستتر عائد على «زَيْدٌ وَمُفْرَدًا» [حال من ذلك الضمير]<sup>(٦)</sup>  
 «وَمِنْ عَمْرٍو» متعلق بأنفع، «وَمُعَانًا» حال من عمرو، والعامل فيهما  
 [أنفع]<sup>(٧)</sup>، وأصله: زيد<sup>(٨)</sup> أنفع فى حال كونه مفردًا من عمرو فى حال  
 كونه معانًا.

وإنما كان «أنفع» عاملاً فى الحالين؛ لأنَّ صاحب الحال وهو الضمير المستتر

(١) سورة الزمر. آية: ٦٧.

فى القراءة المشهورة رفع «السَّمَوَاتِ» على أنه مبتدأ، ورفع «مَطْوِيَّاتٍ» على أنه خبر.  
 وقراءة النصب هى التى استدلت بها الشارح، وهى نصب «مَطْوِيَّاتٍ» على أنه حال من صاحبه وهو الضمير  
 المستتر فى الجار والمجرور.

انظر الإملاء ١١٦: ٢ والبحر ٤٤٠: ٧.

(٢) انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٥٣: ٢ وشرح المراتى ١٥٧: ٢، ١٥٨.

(٣) فى هـ، ز، ت «العلامة» تحريف.

(٤) فى هـ، ظ، ت «توسطه».

(٥) «أنفع» ساقطة من ت.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

(٧) «أنفع» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٨) فى الأصل «زيداً» تحريف.

والمجورون بمن معمولان له، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها، وقوله:

«لَنْ يَهِنَ» أى لن يضعف، وهو خبر بعد خبر. ثم قال:

(ص) وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ \* لِفَرْدٍ فَأَعْلَمَ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

(ش) يعنى أن الحال قد يجيء متعدد أى متكرراً، والمراد بالمفرد غير

المتكرر وغير المفرد المتكرر، فمثال المفرد: جاء زَيْدٌ رَاكِبًا.

[ ومثال غير المفرد: جاء زَيْدٌ رَاكِبًا صَاحِبًا <sup>(١)</sup> ]

فالحال قد تعددت <sup>(٢)</sup> مع اتحاد صاحب <sup>(٣)</sup> الحال، وشمل قوله / «وغير ١١

أ

مُفْرَدٍ» ثلاث صور:

الأولى: أن يكون صاحب الحال متعددًا والحال مجتمعة نحو:

( وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ) <sup>(٤)</sup>

الثانية: أن يكون بتفريق مع إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو:

لَقِيتُ مُصْعِدًا زَيْدًا مُنْحَدِرًا.

الثالثة: أن يكون بتفريق مع عدم إيلاء كل واحد منهما صاحبه نحو:

لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا <sup>(٥)</sup>.

والاختيار فى نحو هذا مع عدم القرينة بجعل الأول <sup>(٦)</sup> للثانى والثانى <sup>(٧)</sup>

<sup>(١)</sup> ما بين المقوفين تكملة من ش، ك.

وقد اختلط هذا المثال مع المثال الذى قبله فى الأصل وبقيت النسخ فاضطربت العبارة.

<sup>(٢)</sup> فى هـ «تعدد».

<sup>(٣)</sup> فى هـ، ز، ك، ت «صاحبها».

<sup>(٤)</sup> سورة إبراهيم. آية: ٣٣.

<sup>(٥)</sup> فى ظ «لقيت مصعداً زيداً منحدراً» خطأ من الناسخ.

<sup>(٦)</sup> فى ش، هـ، ز، ت «الأولى».

<sup>(٧)</sup> فى ش، هـ، ك، ت «الثانية»

وفى ز «الثانية للأولى».

لأول، «فَمُضِعِدًا» في المثال حال من زيد، «وَمُنْخَذِرًا» حال من التاء في لقيت، «وَالْحَالُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يَجِيءُ» إلى آخره، والظاهر في «قَدْ» أنها للتحقيق لا للتقليل، «وَلِفَرْدٍ» متعلق بيجيء.

ثم إعلم أنَّ الحال على قسمين: مبنية وقد تقدمت، ومؤكدة وهي على قسمين: مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لمضمون الجملة<sup>(١)</sup>، وقد أشار إلى الأول بقوله: (ص) وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا \* ...

(ش) يعني أنَّ العامل في الحال قد يؤكد بها فيكون الحال على هذا مؤكدة لعاملها، وذلك على قسمين:

الأول: أن تكون من لفظ عاملها كقوله - عز وجل -: (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا)<sup>(٢)</sup>

الثاني<sup>(٣)</sup>: أن تكون موافقة لعاملها معنى لا لفظاً كقوله - عز وجل -: (وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ)<sup>(٤)</sup>

لأنَّ العُتُوَّ هو<sup>(٥)</sup> الفساد، ولهذا المثال<sup>(٦)</sup> أشار بقوله:

(١) ذكر الشارح الحال المؤكدة لعاملها، والمؤكدة لمضمون الجملة، ولم يذكر الحال المؤكدة لصاحبها، وذلك كقوله تعالى في سورة يونس آية: ٩٩ (لَا تَمْنَنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا) فإنَّ «جميعاً» حال من فاعل «آمن» وهو «من» الموصولة مؤكدة لها. وقد ذكر ابن هشام في المغني أنَّ النحويين أهملوا المؤكدة لصاحبها، واعتبر ذلك سهواً، فالحال عنده ثلاثة لأقسام مؤكدة لعاملها، ومؤكدة لصاحبها، ومؤكدة لمضمون الجملة. وكذلك الأشموني.

انظر مغني اللبيب ٩١:٢، وشرح الأشموني ١٨٥:٢.

(٢) ما بعد «الأول» إلى هنا ساقط من ت.

سورة النساء. آية: ٧٩.

(٣) «الثاني» ساقطة من ت.

(٤) سورة البقرة. آية: ٦٠.

(٥) «هو» ساقطة من ت.

(٦) «المثال» ساقطة من ظ، ت.

(ص) ... \* فِي نَحْوِ لَا تَغْثَ<sup>(١)</sup> فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

«فَمُفْسِدًا» حال من الفاعل «تَغْثَ» المستتر والعامل فيه «تَغْثَ» / وهو ١١١  
موافق له في معناه دون لفظه. ثم أشار إلى القسم الثاني من الحال المؤكدة  
بقوله:

(ص) وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَتُضْمَرُ \* عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

(ش) يعنى أن الحال تجيء مؤكدة للجملة ويجب إن يكون عاملها  
مضمراً، وأن تكون واجبة التأخير مثال ذلك: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا، فالعامل فيها  
واجب الحذف تقديره: إن كان المبتدأ غير «أنا» أَحَقُّهُ أو أعرفه، وإن كان «أنا»  
أحقني أو أعرفني، وإنما لم يصح تقديره<sup>(٢)</sup> «أعرف» أو «أحق»، مع كون المبتدأ  
أنا لما يؤدي إليه<sup>(٣)</sup> من تعدى فعل [الفاعل]<sup>(٤)</sup> المضمَر إلى مضمرة<sup>(٥)</sup> المتصل  
لأن التقدير: «أعرفني» فيكون الفاعل والمفعول شيئاً واحداً مع كونهما ضميرين  
متصلين، وإنما وُجِبَ تأخير الحال؛ لأنها مؤكدة للجملة، والمؤكد بعد المؤكَّد،  
ويشترط في الجملة المؤكدة لها أن تكون اسمية، وأن يكون جزأها معرفتين،  
وأن يكونا جامدين، وفُهِمَ كونها<sup>(٦)</sup> اسمية من قوله: جملة بعد ذكر المؤكدة  
لعاملها، والمؤكد لعاملها فعلية<sup>(٧)</sup> وهذه قسيميتهما مكدة، لأنه لا يؤكد ساقط  
وفُهِمَ [اشتراط]<sup>(٨)</sup> كون جزأيه معرفتين من تسميتها فوجب أن تكون اسمية  
إلا ما قد عُرِفَ، وفُهِمَ [اشتراط] كون جزأيه جامدين من قوله: «وَإِنْ» تُؤَكِّدُ

(١) في الأصل، «بعث» تصحيف.

وفى ك «فى بعث» تحريف.

(٢) فى هـ «تقديره» تحريف.

(٣) «إليه» ساقط من هـ ، ظ، ت.

(٤) «الفاعل» تكملة من ش، ز، ك.

(٥) فى ش، ظ «إلى ضميره».

(٦) فى ت «فى كونها».

(٧) فى ظ «اسمية» تحريف.

(٨) «اشتراط» تكملة لم ترد فى الأصل ولا بقية النسخ.

جُمْلَةً؛ لأنه لو كان أحد جزأيه مشتقاً لكانت مؤكدة لعاملها، فتكون من القسم الأول. «وَإِنْ تُؤَكِّدْ» شرط وجوابه «فَمُضْمَرٌ غَائِبٌ»، «وَمُضْمَرٌ» خبر مقدم، وقوله: «وَلَفْظُهَا يُؤَخِّرُ»، جملة / مستأنفة فأدت حكماً غير الأول ثم  $\frac{112}{1}$  اعلم أنَّ الحال على قسمين؛ مفرد<sup>(١)</sup> وهو الأصل وقد تقدم، وجملة.

ولما فرغ من القسم الأول شرع في القسم الثاني فقال:

(ص) وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةٌ \* ...

(ش) يعني أنَّ الجملة تقع في موضع الحال فيحكم حيثئذٍ عليها أنها في موضع نصب وشمل قوله [جملة]<sup>(٢)</sup> الجملة الاسمية والجملة<sup>(٣)</sup> الفعلية. ومثل للجملة الاسمية فقال:

(ص) ... \* كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِخْلَةٌ

(ش) «وَمَوْضِعُ» ظرف مكان والعامل فيه «تجيء» أي<sup>(٤)</sup> تجيء الجملة في موضع الحال. ثم قال:

(ص) وَذَاكَ بَدْءُ مُضَارِعٍ<sup>(٥)</sup> لَبِثَ \* حَوَثَ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَّتْ

(ش) يعني أنَّ الجملة الواقعة في موضع الحال إذا<sup>(٦)</sup> كانت فعلية<sup>(٧)</sup> مبدوءة بفعل مضارع مثبت، فإنها تحتوى على ضمير عائد على صاحب الحال، وتخلو من الواو نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَضْحَكُ، وجاءَ زَيْدٌ تُقَادُ الْجَنَائِبُ<sup>(٨)</sup> بَيْنَ يَدَيْهِ.

(١) في ز «مفردة» التذكير والتأنيث في الحال جائز.

(٢) «جملة» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) «الجملة» ساقطة من ت.

(٤) «تجيء أي» ساقطة من ت.

(٥) في الأصل «وبمضارع» تحريف.

(٦) في هـ «إن».

(٧) في هـ «حالته» تحريف.

(٨) في ز، ظ «النجائب» وما أثبت أصوب.

فالنجائب: «هي الناقة يعطيها الرجل القوم يمتارون عليها له .

ولأنما لم يقتزن الفعل المضارع المذكور بالواو؛ لأنه بمنزلة المفرد لشبه المضارع به فكما<sup>(١)</sup> لا تدخل الواو على المفرد فتقول: قَامَ زَيْدٌ وَضَاحِكًا<sup>(٢)</sup>، فكذلك لا تدخل على ما أشبهه وهو المضارع، «وَذَاتٌ» مبتدأ وهو مؤنث «ذو» بمعنى صاحب «وَبُضَارِعٍ» متعلق «بِبَدْءٍ»، «وَوَبَّتْ» فى موضع الصفة لمضارع، «وَحَوَّتْ ضَمِيرًا» فى موضع الخبر لذات<sup>(٣)</sup>، «وَوَحَلَّتْ» معطوف على «حَوَّتْ»، «وَمِنْ الْوَاوِ» متعلق بخلت، والجملتان خبران عن «ذات». ثم قال:

(ص) وَذَاتٌ وَآوٍ بَعْدَهَا آوٍ مُبْتَدَأٌ \* لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

(ش) يعنى أن الجملة المصدرة بالفعل المضارع<sup>(٤)</sup> إذا وردت من / كلام<sup>(٥)</sup> <sup>١١٢</sup>ب العرب مقترنة<sup>(٦)</sup> بالواو فليست الجملة حينئذ فعلية، بل ينوى بعد الواو مبتدأ، ويجعل الفعل المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ، فتصير الجملة اسمية، ومما ورد فى ذلك قول العرب: «قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنَةٌ»<sup>(٧)</sup> ومعنى أَصْلُكَ: أضرب.

= قال الحسن بن مَرْزُوق: قَالَتْ لَهُ مَائِلَةُ الدَّوَائِبِ.  
كيف أخى فى الغُفْبِ التَّوَائِبِ  
أخوك ذو شق على الركائب  
رُخُو الجبال مائل الحفائب  
رُكائِهِ فى الحى كالجنائب  
يعنى أنها ضائعة كالجنائب ليس لها رب يفتقدها.  
اللسان «جنب».

(١) فى ظ «فكما أنه».

(٢) فى ز «قام زيد ضاحكاً» سقطت واو العطف.

(٣) فى الأصل «كذات» تحريف.

(٤) فى هـ ، ز، ط، ت «المضارع المثبت».

(٥) «كلام» ساقطة من هـ .

(٦) فى ز «مقرونة» تحريف.

(٧) فى ش زيادة «تقديره أنا أَصْلُكَ»

وفى ك «تقديره قمت وأنا أَصْلُكَ عينه»

وعبارتهما أدق، ذ «أصلك» خبر لمبتدأ محذوف هو «أنا» ومن ذلك أيضاً قول عنترة بن شداد:

غُلِقْتُهَا عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَهَا زَعَمًا لَعَمْرُؤُا إِلَيْكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ

فجملة «واقئل قومها» حالية من التاء فى «علقتها» وهى مقترنة بالواو مع المضارع المثبت. واختلف فى

قال الله - تعالى - (١): (فَصَكَّتْ وَجْهَهَا) (٢) أى ضربته.

«وذا» منصوب بفعل محذوف يفسره «أنو»، ويجوز رفعه على الابتداء (٣) وخبره [أنو] (٤) «بَعْدَهَا» متعلق «بأنو»، والمضارع مفعول أول «باجعل» (٥)، «وَمُسْنَدًا» مفعول ثان، «وَلَهُ» متعلق بمُسْنَدًا، «والهاء» فى بعدها عائدة على «الواو» والضمير فى «له» عائد على المبتدأ، والتقدير: انو بعد الواو الداخلة على المضارع مبتدأ، واجعل (٦) المضارع مسنداً لذلك المبتدأ المنوى. ثم قال:

(ص) وَجُمْلَةُ الْحَالِ سَوَى مَا قَدْ مَّا يَوَاوِ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا

(ش) يعنى أن الجملة الواقعة حالاً إذا كانت سوى ما تقدم يجوز أن تأتى (٧) فيها بالواو وحدها نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِقَةٌ.

أو بالمضمر (٨) دون واو نحو: جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ.

أو بالضمير والواو معاً نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ (٩).

إلا أن قوله: «سوى ما قد ما يواو» شامل للجملة الاسمية مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المصدرة بالماضى مثبتة ومنفية، وللجملة الفعلية المبدوءة

---

= تخريجها فقول: ضرورة، وقيل الواو عاطفة لا واو الحال والمضارع مؤول بالماضى والتقدير: وقتلت قومها، وقيل هى واو الحال والمضارع خبر لمبتدأ محذوف أى وأنا أقتل قومها.

(١) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «عز وجل».

(٢) سورة الذاريات. آية: ٢٩.

(٣) فى الأصل «المبتدأ» تحريف.

(٤) «أنو» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٥) فى الأصل، ز، ت «باجعل» وفى هـ، ط «باجعلا» والمثبت أدق كما فى ش، ك والألفية.

(٦) فى هـ «واجعله».

(٧) فى ش، ك «هوتى» تحريف.

(٨) فى ط «بالضمير».

(٩) ما بعد «رأسه» إلى هنا ساقط من ط، ك.

بالمضارع<sup>(١)</sup> المنفى، وليس على إطلاقه بل في تفصيل ذكره الشارح فانظره هنالك<sup>(٢)</sup>.

والعذر له<sup>(٣)</sup> في إطلاقه، أن أكثر هذه الأقسام يجوز فيه الأوجه الثلاثة ١١٣/أ فاعْتِمِدَ في ذلك<sup>(٤)</sup> على الأكثر. «وَجُمْلَةُ الْحَالِ» مبتدأ وخبره «يَوَا»  
وما بعده عطف عليه<sup>(٥)</sup>، والعامل هنا في المجرور الواقع خبراً ليس يكون مطلق بل تقديره: مستعمل أو جاء وحذف للعلم به، «وَأَوْ» للتخيير، «وَسِوَى» استثناء<sup>(٦)</sup>، و«ما» موصولة واقعة على الجملة المتقدمة. ثم اعلم أن

(١) في ش «بالفعل المضارع».

(٢) فصل ابن الناطم هذه المسألة في شرحه، وسأكتفى هنا ببعض الأمثلة: الخاصة بالفعل المضارع المنفى، والماضي «إن كانت الجملة الحالية مصدرة بمضارع منفي فالنافية إما «لا» أو «لم» فإن كان «لا» فالأكثر مجيئها بالضمير وترك الواو كما في قوله - تعالى - في سورة النحل آية ٢٠ - (مَا لِيَ لَا أَرَى الْهَيْدَةَ) وإن كان النافية «لم» كثر أفراد الضمير، والاستغناء عنه بالواو، والجمع بينهما. فالأول كقوله - تعالى - في سورة آل عمران آية ١٧٤ - (فَاتَّقُوا اللَّهَ يَغْفِرَ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ). والثاني: كقوله - تعالى - في سورة النور آية ٦ - (وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ أَزْوَاجَهُمْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ).

والثالث كقوله - تعالى - في سورة الأنعام آية: ٩٣ - (أَوْ قَالَ أُوْحِيَ إِلَيَّ، وَلَمْ يُوْحَ إِلَيَّ شَيْءٌ). وإن كانت مصدر بفعل ماض. فإن كان بعد «إلا» أو قبل «أو» لزم الضمير وترك الواو كقوله - تعالى - في سورة يس آية: ٣٠.

(مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ).

وإن لم يكن بعد «إلا» ولا قبل «أو» فالأكثر اقترانه في الإثبات بالواو وقد مع الضمير ودونه فالأول نحو قوله - تعالى - في سورة البقرة آية: ٧٥ -

(أَنكُطِعُونَ أَنْ يُّؤْمِنُوا لَكُمْ، وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ).

والثاني كقولك: جاء زيد وقد طلعت الشمس.

ويقل تجريده من الواو وقد كقوله - تعالى - في سورة النساء آية: ٩٠ -

(أَوْ جَاءَتْكُمْ خَبْرٌ مِنْهُمْ).

انظر شرح ابن الناطم من ٣٣٨ - ٣٤٢.

(٣) «له» ساقط من ظ.

(٤) في ظ «فيه».

(٥) «عليه» ساقط من هـ.

(٦) في الأصل «مستثنى» والأحسن أن يقال «سوى» منصوب على الاستثناء.

العامل في الحال محذوف، وحذفه على نوعين جائز وواجب وإلى النوعين أشار بقوله:

(ص) وَالْحَالُ قَدْ يُحْدَفُ مَا فِيهَا عَمِلُ \* وَبَعْضُ مَا يُحْدَفُ ذِكْرُهُ حُطِلُ<sup>(١)</sup>

(ش) فيحذف جوازاً إذا دل عليه دليل لفظي أو حالي، فاللفظي، كما إذا تقدم ذكره، كقولك: راكباً. لمن قال<sup>(٢)</sup>: كيف جمعت؟.

والحالي. كقولك للقادم من سفر: مبروراً<sup>(٣)</sup> مأجوراً، أي قديمت.

ولك في هذين ونحوهما أن تذكر العامل فتقول: جِئْتُ رَاكِباً، وَقَدِمْتُ مَبْهُوراً، ويحذف وجوباً إذا جرت مثلاً كقول العرب: «حَظِيَّيْنِ بَنَاتِ صِلَفَيْنِ كَنَّاتِ»<sup>(٤)</sup>. «فحظيين وصلفين» حالان والعامل فيهما عرفتهم<sup>(٥)</sup>، «والحظيين»<sup>(٦)</sup> اسم فاعل من حَظِيَ المشتق من الحِظْوَة، وَصَلَفَيْنِ من الصِّلَاف وهو عدم الخطوة، يُقَالُ: صَلَفَتِ الْمَرْأَةُ صِلَافاً، إذا لم تحظ عند زوجها، والبنات جمع بنت، والكَنَّات جمع «كَنَّة» وهي زوجة الابن، «وبَنَات وَكَنَّات» منصوبان<sup>(٧)</sup> على التمييز، ومن حذف عامل الحال وجوباً إذا سدت<sup>(٨)</sup> مسد الخبر، وتقدم في الابتداء<sup>(٩)</sup> «وَالْحَالُ» مبتدأ «وَقَدْ يُحْدَفُ»

(١) في الأصل، ش «حصل» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «قال لك» وهي أدق.

(٣) في ز «حج مبروراً».

(٤) من أقوال العرب.

انظر شرح المرادي ١٧٢:٢، والهمع ٦٠:٤ ومجمع الأمثال ٢٠٩:١.

وقد يكون نصب «حظيين وصلفين» على إضمار فعل كأنه قال:

«وجدوا أو أصبحوا».

(٥) في هـ، ز، ك، ت «عرفتم» تحريف.

(٦) في ظ «والحظيين» تحريف.

(٧) في الأصل «منصوبين» تحريف.

(٨) في ظ «سد» التذكير والتأنيث جائز في الحال.

(٩) نحو قولك «ضربي زيداً قائماً» والتقدير إذا كان قائماً. حيث سدت الحال مسد الخبر.

انظر باب الابتداء.

ب

خبره / «وما» مفعول ما لم<sup>(١)</sup> يسم فاعله، وهو واقع على العامل في الحال،  
والضمير في «فيها» عائد على الحال، والضمير المستتر في «عَمِلَ» عائد على  
«ما»، «وبَعْضُ» مبتدأ، «وما» واقعة على العامل «ويُخَذَفُ» صلتها، «وَذِكْرُهُ»  
مبتدأ، وخبره «مُحْظِلٌ» والجملة خبر «عن بَعْضِ»، ومعنى «مُحْظِلٌ»: مُنِيع.

---

(١) في هـ، ز، ظ، ت «لم». أى غير «ما» وهو التعمير المألوف في شرحه.

## ( التمييز )

(ش) هو<sup>(١)</sup> الاسم النكرة المضمّن معنى [من] <sup>(٢)</sup> لبيان ما قبله من إبهام في اسم مجمل الحقيقة أو إجمال في نسبة العامل إلى فاعله أو مفعوله، ويُقال فيه في الاصطلاح تمييز ومميّز وتفسير ومفسّر<sup>(٣)</sup>. قوله:

(ص) اسْمٌ يَمَعْنَى مِنْ مُبَيِّنٌ نَكِرَةٌ \* يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

(ش) [قوله<sup>(٤)</sup>]: «اسم»: جنس، وبمعنى من» يشمل التمييز، واسم لا، والمفعول الثانى من نحو: اسْتَغْفَرْتُ اللّهَ ذَنْبًا، والمشبّه بالمفعول به نحو: الحسن الوجه «ومُبيّن» مخرج لما سوى التمييز المشبه بالمفعول به «ونَكِرَةٌ» مخرج للمشبّه بالمفعول<sup>(٥)</sup> به. وحكم التمييز النصب وهو المُتَّبَعُ عليه بقوله: «يُنْصَبُ» وفُهم من قوله: «بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ»، أنَّ الناصب له ما قبله من الاسم المجمل الحقيقة أو الجملة الجملة النسبة، أما الاسم المجمل فلا إشكال في أنه

(١) في ش، هـ، ظ، ك، ت «التمييز هو».

(٢) «من» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) التمييز في الأصل مصدر ميز إذا تَخَلَّصَ شيئاً من شيء.

وقولهم في الاسم المميز تمييز فجار من اطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم.

وقوله: ينصب تمييزاً بما قد فسره. مقتضاه سواء كان مفسراً لإبهام اسم أو نسبة، وليس كذلك بل الناصب لمبين الاسم وهو ذلك الاسم المبهم، وعمل مع أنه جامد لشبهه باسم الفاعل كرطلا زيتاً، فإنه شبيه بضارب عمرو في الاسمية والطلب المعنوي، ووجود ما به التمام وهو التنوين، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل كطاب زيد نفساً، أو شبهه نحو زيد طيب نفساً.

(٤) «قوله» تكملة من ز، ظ.

(٥) في ز «مخرج للمفعول» للمشبّه ساقط.

(٦) في ظ «ما» لم يكمل عبارة الألفية.

هو الناصب له وهو متفق عليه، وأما الجملة ففيها خلاف. فقول الناصب له الفعل نحو: طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا، أو ما أشبهه نحو: زَيْدٌ طَيِّبٌ نَفْسًا، وقيل الناصب له الجملة وهو اختيار «ابن / عصفور»<sup>(١)</sup> ولا ينبغي أن ١١٤ يحمل كلام الناظم على ظاهره، فإنه قد نص بعد<sup>(٢)</sup>: أَنَّ العامل في هذا النوع الفعل أو ما أشبهه، والعدر له أَنَّ التمييز في هذا النوع كما كان رافعاً للإبهام<sup>(٣)</sup> نسبة الفعل<sup>(٤)</sup> إلى فاعله أو مفعوله فكأنه قد رفع الإبهام عنه، وقوله «اسم» خبر مبتدأ<sup>(٥)</sup> مضمّر تقديره هو اسم، أى المميز اسم، «وَبِمَعْنَى» فى موضع الصفة لاسم، «وَمِنْ» مضاف إليه، «وَمُبِين» نعت لاسم، «وَنَكِرَةً» نعت بعد نعت، «وَيُنْصَبُ» جملة مستأنفة، «وَيُمَيِّزُ» منصوب على الحال، «وَبِمَا» متعلق بينصب، «وما» موصولة واقعة على العامل وهو المفسر، «وقد فسر» فى موضع الصلة<sup>(٦)</sup> لما، والضمير العائد على الموصول «الهاء» فى «فسره»، وفى «فسره» ضمير مستتر عائد على التمييز، ويجوز أن يكون «اسم» مبتدأ، «وَيُنْصَبُ» إلى آخر الجملة خبر له<sup>(٧)</sup>، والأول أظهر، ثم مثّل فقال<sup>(٨)</sup>:

(ص) كَثِيرٌ أَرْضًا وَقَفِيرٌ بُرًّا \* وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَقَمْرًا

(ش) فَأَتَى بِثَلَاثَةِ مَثَلٍ<sup>(٩)</sup>:

(١) انظر المقرب ١: ١٦٣.

(٢) فى ز، ك «بعد على» وعبارتهما أكمل.

(٣) فى هـ، ز «للإبهام» تحريف.

(٤) فى ظ، ت «العامل».

(٥) فى ز «مبتدأ محذوف».

(٦) فى الأصل «الصفة» تحريف.

(٧) «له» ساقط من هـ.

(٨) فى ك «ثم قال».

(٩) فى ز «أمثلة».

الأول: المسوح<sup>(١)</sup> وهو شَبْرُ أَرْضًا.

الثاني<sup>(٢)</sup>: المكيل وهو قَفِيرٌ بُرًا.

الثالث: الموزون وهو قوله: مَنَوَيْنِ<sup>(٣)</sup> عَسَلًا وَتَمْرًا.

وبقى عليه من تمييز المفرد تمييز العدد وسنذكره في باب، وقوله «أَرْضًا» تمييز لِشَبْرٍ، «وَبُرًا» تمييز «لَقْفِيرٍ»، «وَعَسَلًا» وَتَمْرًا تمييزان لَمَنَوَيْنِ والمنون تشنية مَن<sup>(٤)</sup> وهو الرطل. ثم قال:

(ص) وَتَعَدَّ ذِي وَشِبْهَيْهَا<sup>(٥)</sup> اجْزَأُهُ إِذَا \* أَصْفَتْهَا كَمْدُ حِنْطَةٍ غِذَا / ١١٤  
ب

(ش) الإشارة «بِذِي» إلى ما دل على<sup>(٦)</sup> مساحة أو كيل أو وزن، ففهم من ذلك أن التمييز بعد العدد لا يجيء بالوجهين، وقوله: إِذَا أَصْفَتْهَا أَى: [إِذَا أَصْفَتْهَا إِلَى]<sup>(٧)</sup> التمييز المنصوب فتقول: شَبْرُ أَرْضٍ، وَقَفِيرُ بُرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ<sup>(٨)</sup>، وقوله: «كَمْدُ حِنْطَةٍ» مبتدأ ومضاف إليه، «وَعِذَا» خبره، وهى<sup>(٩)</sup> على حذف القول تقديره: كقولك مَدُّ حِنْطَةٍ غِذَا. ثم قال:

(ص) وَالنَّضْبُ بَعْدَ مَا أُصِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا

(١) فى الأصل «المسوح» تحريف.

(٢) فى هـ، ظ، ت «والثاني».

(٣) فى هـ، ز، ظ، ت «ومنوين» كما فى الألفية.

القفيز: عشرة مكاييل، والمكول هو الصاع.

المنوان: تشنية: مَن ويُقال فيه مَنًا وهو رطلان.

(٤) فى الأصل «منى» تحريف.

وفى هـ «منًا» وهى صحيحة.

(٥) فى الأصل، ز، ظ، ت «ونحوها» تحريف وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى ت «عليه» تحريف.

(٧) «إذا أضيفتها إلى» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت وفى ش ذكر المثال (إذا أضيفتها. كمد حنطة. أى إذا

أضيفتها إلى التمين).

(٨) فى ك «ومَنُوا عَسَلٍ وَتَمْرٍ» أكمل المثال.

(٩) فى ز «وهو».

(ش) يعنى أن المميّز إذا أضيف<sup>(١)</sup> وجب نصب التمييز، وفُهم من قوله: «إِنْ كَانَ مِثْلَ مِلْءِ<sup>(٢)</sup> الْأَرْضِ ذَهَبًا»، أنه لا يجب نصبه إلا إذا كان كالمثال المذكور فى كونه لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه إذ لا يجوز: مِلْءُ<sup>(٣)</sup> ذَهَبٍ. فلو صح إغناؤه عنه لم يكن النصب واجباً نحو: هُوَ أَحْسَنُ النَّاسِ رَجُلًا. إذ يجوز<sup>(٤)</sup> أن تقول: هُوَ أَحْسَنُ رَجُلٍ، على أن هذا المثال الثانى ينتصب فيه التمييز ما دام المميز مضافاً، لكنه<sup>(٥)</sup> صالح للجبر بالإضافة عند حذف المضاف إليه بخلاف الاول «وَالنَّصْبُ» مبتدأ، «وَيَعْدُ» متعلق به، «وما» موصولة وصلتها «أضف»، «ووجب» خبر المبتدأ، «وإن كَانَ» شرط<sup>(٦)</sup>، «ومثل» خبر كان، «ومِلْءُ<sup>(٧)</sup> الْأَرْضِ ذَهَبًا»<sup>(٨)</sup> مبتدأ وخبره محذوف تقديره: لى أو نحوه، والجملة محكية بقول محذوف تقديره: إن كان مثل قولك لى مِلْءُ الأرض ذهباً. ثم قال:

(ص) وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى انْصَبَّ بِأَفْعَلًا \* مُفَضَّلًا كَأَنَّتْ أَعْلَى مَنَزِلًا

(ش) يعنى أن الاسم النكرة / إذا وقع بعد<sup>(٩)</sup> أفعال التفضيل، وكان فاعلاً<sup>١١٥</sup> فى المعنى وجب نصبه على التمييز، وعلامة كونه فاعلاً فى المعنى أنك إذا صُنِّتَ من أفعال التفضيل فعلاً جعلت ذلك التمييز فاعلاً به نحو: أَنتَ أَعْلَى مَنَزِلًا. أى عِلًّا مَنَزِلُكَ<sup>(١٠)</sup>، وفُهم منه أن الواقع بعد أفعال التفضيل إذا لم

(١) فى ش، هـ، ز «أضيف إلى غير تمييز». وعبارتها أدق.

(٢) فى هـ «ملء» وفى ز «ملاء» تحريف.

(٣) فى هـ «ملء»، وفى ز «ملاء»، تحريف.

وفى ت «ملء الأرض».

(٤) فى ظ «إذ يصح».

(٥) فى ز، ط، ت «لأنه».

(٦) فى ز «فشرط».

(٧) فى هـ «ملء» وفى ز «ملاء» تحريف.

(٨) «ذهباً» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ت.

(٩) «بعد» مطموسة فى ط.

(١٠) فى الأصل «على منزلتك». تحريف.

يكن فاعلاً في المعنى لم ينتصب<sup>(١)</sup> على التمييز نحو: أَنْتَ أَفْضَلُ رَجُلٍ. بل يجب جره<sup>(٢)</sup> بالإضافة، إلا إذا أضيف أفعال<sup>(٣)</sup> إلى غيره فإنه<sup>(٤)</sup> ينتصب حيثلِ نحو: أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلًا. «وَالْفَاعِلُ» مفعول مقدم «بَانْصِبَنَّ»، «وَالْمَعْنَى» منصوب على إسقاط الخافض، أى فى المعنى، ولا يصح أن يكون الفاعل مضافاً إلى المعنى، «وَمُقْضَلًا» حال من الفاعل المستتر فى «انْصِبَنَّ»، وأفعال غير متصرف للعلمية والوزن. ثم قال:

(ص) وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ كَأَكْرَمٍ بِأَبَى بَكْرٍ أَبَا

(ش) يعنى أَنَّ التمييز ينصب<sup>(٥)</sup> بعد ما دل على تعجب، ومثل ذلك بقوله: كَأَكْرَمٍ بِأَبَى بَكْرٍ أَبَا، قال فى شرح الكافية [والمراد بأبى بكر]<sup>(٦)</sup> صاحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ورضى<sup>(٧)</sup> عن أبى بكر صاحبه، وفهم من قوله: «وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا»، أن ذلك غير خاص بالصيغتين المصوغتين<sup>(٨)</sup> للتعجب وهى ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلَ بِهِ، فدخل فى ذلك ما أفهم التعجب من غير الصيغتين المذكورتين نحو: وَثَلَّةُ رَجُلًا، وَوَيْحَةُ إِنْسَانًا، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ قَارِسَاءُ، وَحُسْبُكَ بِهِ كَافِلًا، ونحو ذلك. ثم قال: /

(ص) وَأَجْزَزُ مِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ \* وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى...<sup>(٩)</sup>

(ش) قد تقدم أَنَّ التمييز على معنى «مِنْ»، لكن منه ما يصلح لمباشرتها

(١) فى ش، ز «ينتصب».

(٢) فى ز «خفضه».

(٣) فى الأصل، ط، ت «الفعل». وما أثبت أدق.

(٤) فى الأصل «بل» تحريف.

(٥) فى ش، ه، ت «ينتصب».

(٦) «والمراد بأبى بكر» تكملة من ش، ه، ز، ك.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٧٣:٢.

(٧) فى ك «ورضى الله».

(٨) فى ش، ك «المصوغتين».

(٩) فى ز أكملت بيت الألفية «والفاعل المعنى كطوب نفساً تفد».

ومنه ما لا يصلح، وكله صالح لمباشرتها<sup>(١)</sup> إلا نوعين: تمييز العدد، وما هو فاعل فى المعنى، وقد استثناهما، فلا يُقال فى: عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا، عِشْرُونَ مِنْ دِرْهَمٍ. ولا فى طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا. طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ.

ثم أتى بمثال من الفاعل فى المعنى فقال:

(ص) ... \* ... كَطِبَ نَفْسًا تُفَدُّ

«فَنَفْسًا» تمييز وهو فاعل فى المعنى؛ لأن التقدير: لتطب نفسك. «وَعَجَزَ» مفعول باجْزُرَ، «وَيَمِينُ» متعلق باجْرُرَ، «وَالْفَاعِلُ» مجرور عطفاً على «ذِي»، والموصوف بهى محذوف، وكذلك بالفاعل<sup>(٢)</sup>، «وَالْمَعْنَى» منصوب بإسقاط<sup>(٣)</sup> «فِي»، «وَلِإِنْ شِئْتَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن<sup>(٤)</sup> شئت فاجر بمن غير التمييز صاحب العدد، وغير التمييز الفاعل فى المعنى. ثم قال:

(ص) وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدْ دُمُ مُطْلَقًا \* وَالْفِعْلُ ذُو التَّضْرِيفِ نَزَرًا سَبَقًا

(ش) يعنى أن العامل فى التمييز يجب تقديمه عليه، فيلزم<sup>(٥)</sup> وجوب تأخير التمييز، وقوله: «مُطْلَقًا»، أى سواء كان اسماً أو فعلاً، أما إذا كان اسماً فلا يتقدم عليه بإجماع نحو: عِنْدِي عِشْرُونَ دِرْهَمًا، فالعامل<sup>(٦)</sup> فى «دِرْهَمٍ»<sup>(٧)</sup> عشرون، فلا يجوز: عِنْدِي دِرْهَمًا عِشْرُونَ.

وأما إذا كان فعلاً، فإن كان الفعل غير متصرف فلا يجوز أيضاً /  $\frac{١١٦}{١}$  تقديمه عليه نحو: مَا أَكْرَمَكَ أَبَا، وَنِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ.

(١) ما بعد «لمباشرتها» إلى هنا ساقط من هـ.

(٢) فى ش «وكذلك الموصوف بالفاعل».

(٣) فى ش، هـ، ز، ك، ت «على إسقاط».

(٤) «لأن» ساقطة من ت.

(٥) فى ت «يلزم».

(٦) فى ظ «والفاعل» تحريف.

(٧) فى ز «درهما».

وإن كان متصرفاً ففي تقديم التمييز عليه خلاف، والمشهور منع تقديمه وهو مذهب «سيبويه»، وأجاز قوم تقديمه منهم «المازني» و«المبرد» وتبعهم الناظم في غير هذا النظم<sup>(١)</sup>، والظاهر قوله: «نَزَرَا سَبَقًا»، أن له مذهباً ثالثاً، وهو جواز تقديمه بقلّة، ولم يقل به أحد، ومن شواهد تقديمه قوله:

٨٨ = وَلَسْتُ إِذَا ذُرْعًا أَصْبِقُ بِضَارِعٍ \* وَلَا يَأْتِسُ عِنْدَ التَّعْسِرِ مِنْ يُسْرِ<sup>(٢)</sup>  
وأبيات أخر<sup>(٣)</sup>.

«وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ» مفعول مقدم<sup>(٤)</sup>، «وَمُطْلَقًا» حال من عامل<sup>(٥)</sup> التمييز<sup>(٦)</sup> «وَالْفِعْلُ» مبتدأ، «وَذُو التَّضْرِيفِ» نعت له، والخبر «فِي سُبِقٍ»، «وَنَزَرَا» حال من الضمير المستتر في سُبِقِ.

(١) قال ابن مالك في شرح الكافية ٧٧٥:٢ - ٧٧٨.

«إن كان الفعل متصرفاً، فمذهب سيبويه منع التقديم نظراً إلى أنه في الأصل فاعل، ومذهب المازني والمبرد والكسائي جواز تقديمه؛ لأن الفعل عامل قوي بالتصرف، ولو كان الفاعلية الأصلية موجبة للتأخير مانعة من التقديم لغيره بمقتضى ذلك في نحو: (أَذْهَبْتُ زَيْدًا) فكان لا يجوز أن يقال: (زَيْدًا أَذْهَبْتُ)؛ لأن أصله: ذَهَبَ زَيْدٌ، ولا خلاف في أن ذلك جائز، فكذلك ينبغي أن يحكم بجواز ذلك (صَدْرًا ضَائِقًا زَيْدٌ) وما أشبهه». انظر المقتضب ٣٦:٣، ٣٧، والخصائص ٣٨٤:٢.

(٢) الشاهد لأبي الهول الحميري.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٧٧:٢، وشرح ابن الناظم ٣٥٢، وهامش شرح ابن عقيل ٦٧٢:١. ورد صدر البيت في هـ، ز «ولست أنا ذرعاً أصبِقُ بضارع» وورد عجزه في ز «ولا آيس عند التعسر من يسر». ذرعاً: الذرع بسط اليدين وضقت بالأمر ذرعاً لم أطلقه. ضارع: ذليل.

(٣) وأبيات أخر. منها: قول رجل من طيء:

أَنْفُسًا تَطْلُبُ بِتَيْلِ الْمَتَى وَدَاعِيِ الْمُتُونِ يُكَادِي جِهَارًا  
وقول الخبيل السعدي:

أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَتَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ يَطْلُبُ

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٧٧:٢، ٧٧٨، وشرح ابن عقيل ٦٧٢:١.

(٤) في هـ، ز، ظ «بقدم» تحريف.

(٥) في ظ «فاعل» تحريف.

(٦) «التمييز» ساقطة من هـ.

## ( حروف الجر )

(ص) هَاكَ حُرُوفُ الْجُرِّ وَهِيَ مِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا<sup>(١)</sup> عَدَا فِي عَنْ عَلَى  
مُنْذُ مُنْذُ رَبِّ اللَّامُ كَيْ وَآوَ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلَّ وَمَتَّى

(ش) ذكر في هذين البيتين عشرين حرفاً وهي كلها متساوية في جر الاسم، وقد ذكر بَعْدُ معنى كل واحد منها<sup>(٢)</sup> وما يختص بها<sup>(٣)</sup> إلا «خَلَا» و«حَاشَا وَعَدَا»، فإنه تقدم الكلام فيها في باب الاستثناء، وأما<sup>(٤)</sup> «كَيْ وَلَعَلَّ وَمَتَّى» فإنه لم يذكرها البتة لغرابة الجر بها، أما «كَيْ» فتجر «ما» الاستفهامية قالوا: «كَيْمَنَ»<sup>(٥)</sup> بمعنى «لِمَه»، و«ما» المصدرية مع صلتها نحو قوله:

٨٩ - إِذَا أَلْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا \* يُرْجَى الْفَتَى كَيْمَا يَضُرَّ وَيَنْفَعُ<sup>(٦)</sup> /

١١٦  
ب

وأن المصدرية في قوله<sup>(٧)</sup>:

(١) في ظ «حاشا».

(٢) في ظ، ت «منهما» تحريف.

(٣) في ز «به».

(٤) في هـ، ت «ولاء» تحريف.

(٥) في الأصل، ظ «كَيْ مَه» تحريف.

(٦) البيت متعدد النسبة.

تُسبب لقيس بن الخطيم، ونسبه البحرى في حماسته لعبد الله بن معاوية، وقيل: للناطقة الديباني، وقيل: الجعدي.

والصحيح أنه لقيس بن الخطيم فقد ورد في ديوانه ١٧٠

كما ورد في شعر عبد الله بن معاوية ٥٩.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٧٨٢:٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣٩:٢، وشرح المرادى ١٩٠:٢،

وشرح الشواهد للعيني ٢٠٤:٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٥٠٧:١، والخزانة ٥٩١:٣، ومعجم

شواهد النحو ١١١.

وفي رواية ورد عجز البيت:

«يراد الفتى كيما يضر وينفع».

(٧) في ز «كقوله».

٩٠ - لَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَا يَحَا \* لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَفْرُو وَتَخْدَعَا<sup>(١)</sup>

وهي في هذه المواضع كلها بمعنى اللام، ويطرد جرها «لأن»<sup>(٢)</sup> المصدرية، وكذلك<sup>(٣)</sup> أجازوا في نحو: جِئْتُكَ كَنِي<sup>(٤)</sup> تُكْرِمَنِي، أن يكون «كَنِي» حرف جر، «وَأَنْ» مقدرة بعدها، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها، وأما «لَعَلَّ» فإن الجر بها وارد في كلام العرب خلافاً لمن أنكره<sup>(٥)</sup> كقوله:

٩١ - لَعَلَّ اللَّهُ فَضْلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنْ أُمِّكُمْ شَرِيمٌ<sup>(٦)</sup>

وأما «متى» فهي في لغة «هَذِيل» بمعنى «من» ومنه قولهم<sup>(٧)</sup> [أَخْرَجَهَا]<sup>(٨)</sup> مَتَى كُمِهِ أَى مِنْ كُمِهِ<sup>(٩)</sup>. «وَهَاكَ» اسم فعل بمعنى «خُذْ»، ولم يذكر «الجوهري». و«الزبيدي» فيها<sup>(١٠)</sup> إلا التنبيه، وزاد «الجوهري» الزجر فهي عندهما حرف فقط وقد ذكرها «ابن مالك» في التسهيل من أسماء الأفعال بمعنى خذ<sup>(١١)</sup>، «وَحُرُوفَ الْجَزِّ» مفعول به «وهي» مبتدأ، وخبره من إلى...

(١) الشاهد لجميل بثينة. انظر ديوانه ١٢٥. وشرح الكافية لابن مالك ٧٨٢:٢، وشرح ابن الناطم ٣٥٥،

وشرح الشواهد للعيني ٢٠٤:٢، وشرح التصريح ٣:٢.

(٢) في ظ «بأن».

(٣) في هـ، ز، ت «ولذلك» تحريف.

(٤) في هـ «جئت».

(٥) قال المرادي في الجنى ٥٨٢ «لعل حرف جر في لغة عُقَيْل، وروى الجز بها عن العرب أبو زيد والفراء والأخفش وغيرهم».

(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد في أكثر كتب النحو غير معزو.

انظر المقرب ١٩٣:١، وشرح الكافية لابن مالك ٧٨٣:٢، وشرح الشواهد للعيني ٢٠٤:٢، وشرح التصريح ٢:٢ والخزانة ٣٦٨:٤.

(٧) «لعل»: روى في لامها الأخيرة الفتح الكسر.

(٨) «قولهم» ساقطة من ز، وفي هـ «قوله».

(٩) «أخرجها» تكلمة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(١٠) «أى من كمه» ساقطة من ك.

(١١) في ز، هـ «في ها».

وفي ت «في هذا» تحريف.

(١٢) انظر الصحاح ٦: ٢٥٥٧ «ها»، والتسهيل ٢١٠.

إلى<sup>(١)</sup> آخر البيتين<sup>(٢)</sup>، وكل ما بعده من معطوف عليه على إسقاط العاطف، ثم إن من حروف الجر ما يختص بالظاهر، وهي سبعة أحرف، وقد أشار إليه بقوله:

(ص) بِالظَّاهِرِ اخْضُضْ مِنْذُ مُذْ وَحَتَّى \* وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَزُبَّ وَالتَّاءَ

(ش) يعنى أنَّ هذه الحروف<sup>(٣)</sup> السبعة لا تدخل على المضمر<sup>(٤)</sup> بل<sup>(٥)</sup> على الظاهر فقط نحو: مِنْذُ<sup>(٦)</sup> يَوْمَيْنِ، وَحَتَّى مَطْلَعِ الْقَجْرِ<sup>(٧)</sup>، وَزَيْدٌ كَعَمْرُو وَحَيَاتِكَ، وَزُبَّ رَجُلٍ، وَتَاللَّهِ<sup>(٨)</sup>.

وفهم منه أن ما عدا هذه السبعة من حروف<sup>(٩)</sup> / الجر تدخل على الظاهر<sup>١١٧</sup> والمضمر «وَمِنْذُ»<sup>(١٠)</sup> مفعول «بِاخْضُضْ» وما بعده معطوف عليه<sup>(١١)</sup> «وَبِالظَّاهِرِ» متعلق بـ«اخْضُضْ». ثم إنَّ هذه الأحرف السبعة منها ما يختص اختصاصاً آخر زائداً على الاختصاص بالظاهر، وهي أربعة، وقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَاخْضُضْ مِنْذُ وَمِنْذُ وَقَدْ وَزُبَّ \* مُتَكْرَماً وَالتَّاءَ لِلَّهِ وَزُبَّ

(١) «إلى» ساقطة من هـ، ظ، ت.

(٢) فى هـ، ت «البيت» تحريف.

(٣) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الأحرف».

(٤) فى ز «المضمر».

(٥) فى ز «بل تدخل».

(٦) فى ش «نحو منذ يوم، ومنذ يومين».

فى ز «منذ يومين».

فى ك «منذ يومين، ومنذ يومين» الأمثلة هنا شملت مذ، ومنذ.

(٧) سورة القدر. آية: ٥.

(٨) فى ز «وتا الله» تحريف.

(٩) فى الأصل «من حرف» تحريف.

(١٠) فى الأصل «ومنذ».

(١١) «عليه» ساقطة من ت.

(ش) يعنى أن «مُذٌّ وَمُنْذٌ» لا يكون الظاهر الذى يدخلان عليه إلا وقتاً يعنى<sup>(١)</sup> اسم زمان نحو: مُذَّ يَوْمَنَا<sup>(٢)</sup>، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ.

وأن «رُبٌّ» لا يكون الظاهر الذى يدخل عليه إلا نكرة نحو: رُبُّ رَجُلٍ وأن التاء لا يكون الظاهر الذى تدخل عليه إلا لفظ اللّه<sup>(٣)</sup>، ولفظ «رُبٌّ» نحو تَاللَّهِ، وَحَيِّ: تَرَبُّبُ الْكَفْبِيَّةِ.

إلا أن دخولها على لفظ اللّه أكثر من دخولها على «رُبٌّ»، وفهم منه أن ما بقى من الأحرف السبعة المختصة بالظاهر تدخل على الظاهر مطلقاً، «وَوَقْتًا» مفعول «بَاخْضُصْ»، «وَبِمُذٍّ» متعلق بَاخْضُصْ، و«مِنْكَرًا» معطوف على وقتاً<sup>(٤)</sup>، «وَبِرُبٍّ»<sup>(٥)</sup> معطوف على «بِمُذٍّ»، «وَالْتَاءٌ» مبتدأ وخبره «لِلَّهِ»، «وَرُبٌّ» معطوف على «لِلَّهِ»<sup>(٦)</sup>. وقوله<sup>(٧)</sup>:

(ص) وَمَا رَوَوْا مِنْ نَخْوِ رُبِّهِ فَتَى \* نَزَزَ كَذَا «كَهَا»<sup>(٨)</sup> وَنَخْوُهُ أَتَى

(ش) قد تقدم أن رُبٌّ والكاف من الأحرف المختصة بالظاهر، فأشار بهذا البيت إلى أنهما قد يدخلان على المضمّر قليلاً. ومنه قول العرب: رُبُّهُ رَجُلًا. وقول الراجز<sup>(٩)</sup>:

(١) «يعنى» ساقطة من ت.

(٢) فى ت «يومان».

(٣) فى ز (لفظ اسم الله).

(٤) فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت «وقت».

(٥) فى الأصل «ورب».

وما أثبت أدق.

(٦) فى الأصل، ش، هـ، ك، ت «الله».

(٧) فى ش، ز، ك «ثم قال».

(٨) فى هـ «كذلك ها» تحريف.

(٩) فى هـ «ومنه قول الراجز».

وفى ز «وقول الشاعر».

٩٢ - [ خلا الذنابات شمالا كتبنا ]<sup>(١)</sup>

وَأُمُّ أَوْ عَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبًا

وفهم من المثال<sup>(٢)</sup> / أن المضمير الذي يدخلان عليه لا يكون إلا ضمير  $\frac{١١٧}{ب}$  غائب وقوله: «ونحوه» أى ونحو «كها»، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون المراد ونحوه<sup>(٣)</sup> من ضمير الغائب «كهو» أو «هن»<sup>(٤)</sup>، كقوله:

٩٣ - فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا  
كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَا ظِلًّا<sup>(٥)</sup>

فيكون الضمير على هذا عائداً على ها.

والآخر: أن يكون المراد ونحو ذلك، أى<sup>(٦)</sup> من دخول الأحرف المختصة بالظاهر على المضمير<sup>(٧)</sup>. كقوله:

<sup>(١)</sup> الرجز للعجاج. وما بين المعقوفين تكملة من ك.

انظر ديوانه ٧٤، واللسان «وعل». والكتاب ٣٨٤:٢، وشرح المفصل ١٦:٨، ٤٢، ٤٤، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٣:٢،

ومجموع أشعار العرب ٤١:٢ - ٤٢، وشرح المرادى ١٩٦:٢، والخزانة ٢٧٧:٤.

وفي رواية للبيت الأول: «نحى الذنابات شمالاً كتبنا».

أم أو عال: هضبة فى ديار بنى تميم.

<sup>(٢)</sup> فى ز «المثالين».

<sup>(٣)</sup> فى ظ «ونحوها أى».

<sup>(٤)</sup> فى ه «وهو هو وهن» وفى ت «وهو وهن».

<sup>(٥)</sup> الشاهد لرؤية بن العجاج.

انظر ديوانه ١٢٨ والكتاب ٣٨٤:٢، وشرح المباني ٢٨٠، وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٣:٢،

وشرح المرادى ١٩٩:٢، وشرح التصريح ٤:٢، ومعجم وشواهد العربية ٥٢٠:٢.

البعل: الزوج، حلالاً: جمع حليلة، وهى الزوجة.

الحاظل: المانع من التزويج.

روى البيت الأول فى الأصل، ش، ك «أفلا ترى بعلاً ولا حلالاً».

<sup>(٦)</sup> فى ه، ك، ت «أتى» تحريف.

<sup>(٧)</sup> فى ز «الضمير».

٩٤ - فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفِي أَنَاَسَ فَتَى حَتَّكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ<sup>(١)</sup>

فأدخل على «حتى» الضمير<sup>(٢)</sup> وهى من الأحرف<sup>(٣)</sup> المختصة بالظاهر،  
«وما» موصولة «وَرَوَّأَ» صلتها<sup>(٤)</sup>، والضمير فى «رَوَّأَ» عائد على النحويين،  
والضمير العائد من<sup>(٥)</sup> الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: رَوَّاهُ، «وَنَزَّرَ»  
خبر المبتدأ، «وَكَنَّا» مبتدأ خبره «كَذَا»، و«نَحْوُهُ أَتَى» مبتدأ وخبر. ثم شرع  
فى معانى حروف الجر، وبدأ بمن<sup>(٦)</sup> فقال:

(ص) بَعْضُ وَبَيْنُ وَابْتَدَى فِي الْأَمْكِنَةِ بِمَنْ وَقَدْ تَأْتَى لِبَدْءِ الْأَزْمِنَةِ<sup>(٧)</sup>

(ش) فذكر «لمن» خمسة معان:

الأول: التبعيض، كقوله - تعالى -: (فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ)<sup>(٨)</sup>

الثانى: التبيين كقوله - تعالى -: (فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ)<sup>(٩)</sup>

وعلامته أن يصح تقدير الذى فى موضعها، أى فاجتنبوا الرجس<sup>(١٠)</sup>  
الذى هو الأوثان.

(١) لم أعثر على قائله وقد ورد فى كثير من كتب النحو غير معزو.

انظر المسائل العسكرية ١٣٧، وشرح المرادى ٢: ٢٠٠.

وشرح الشواهد للعيني ٢: ٢٠٩، ٢١٠، والهمع ٤: ١٦٦.

وفى ز «فلا والله لا يكفى أناس» تحريف.

لا يُلْفِي: أى لا يجد.

(٢) فى ه، ت «فأدخل حتى على المضمير».

فى ش، ز، ط، ك «فأدخل حتى على الضمير وهو» وعبارتهما أدق وأحسن.

(٣) فى ش «الحروف».

(٤) فى ش، ك «صلتها» وهى أضبط.

(٥) فى الأصل، ش، ك «على».

(٦) «وبدأ بمن» ساقط من ش.

(٧) ذكر فى ه، ك، ت جزء من الشطر الثانى

«وزيد فى نفى وشبهه فجر \* نكرة ...»

(٨) سورة البقرة. آية: ٢٥٣.

(٩) سورة الحج. آية: ٣٠.

(١٠) «الرجس» ساقطة من ط، ت.

الثالث: ابتداء الغاية في المكان، نحو: خَرَجْتُ مِنَ الْمَسْجِدِ.

١١٨  
أ

الرابع: ابتداء / الغاية<sup>(١)</sup> في الزمان كقوله - تعالى -<sup>(٢)</sup>:

(مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ)<sup>(٣)</sup>

وفهم من قوله: «وَقَدْ تَأْتِي» أن إتيانها للابتداء<sup>(٤)</sup> في الزمان قليل، وهو مختلف فيه.

ومذهب «الأخفش» و«الكوفيين» أنها قد تكون لابتداء الغاية مطلقاً، وهو اختيار الناظم، قال في شرح<sup>(٥)</sup> الكافية: وهو الصحيح لصحة السماع بذلك<sup>(٦)</sup>.

الخامس: الزيادة ويشترط في زيادتها أن تكون بعد نفي أو شبهه، وهو المنبئ عليه بقوله:

(ص) وَزِيدَ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ ... \*

وشبه النفي الاستفهام، [كقوله<sup>(٧)</sup>] (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ)<sup>(٨)</sup>

والنهي، نحو: لَا يَقُمْ مِنْ أَحَدٍ.

وأن يكون مجرورها نكرة، وهو المنبئ عليه بقوله:

(ص) ... فَجَزَّ \* نَكْرَةً ...

(١) «الغاية» ساقطة من ك.

(٢) «تعالى» ساقطة من هـ، ظ، ت. وفي ش، ز «عز وجل».

(٣) سورة التوبة. آية: ١٠٨.

(٤) في هـ، ز، ت «لا ابتداء».

(٥) «شرح» ساقطة من ز.

(٦) انظر منهج الأخفش الأوسط ص ٣٩٩ وشرح الكافية لابن مالك ٧٩٧:٢.

(٧) «كقوله» تكملة من ظ.

وفي الأصل وبقية النسخ «نحو».

(٨) سورة فاطر. آية: ٣.

ثم أتى بمثال زيادتها بعد النفي فقال:

... \* ... كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَقَرٍّ

(ش) «فَمَا» نفى<sup>(١)</sup>، «وَمِنْ» زائدة في المبتدأ، ولباغ خبره، وقوله: «يَمِنْ» متعلق «بِابْتِدَاءِ» وهو مطلوب له «وَبِتَعَضُّ وَبَيِّنُ»<sup>(٢)</sup> فهو من باب التنازع، «وَفِي الْأَمْكِنَةِ» متعلق بابتداء، «وَقَدْ تَأْتِي»<sup>(٣)</sup> جملة مستأنفة، «وَلِبَاغٍ» متعلق بتأتي. ثم قال:

(ص) لِلْإِنْتِهَاءِ حَتَّى وَلَا تَمَّ وَإِلَى \* ...

(ش) يعني<sup>(٤)</sup> أن هذه الأحرف الثلاثة مستوية في الدلالة على الانتهاء، إلا أن دلالة «إلى» على الانتهاء أكثر، ثم «حتى» ثم «اللام»، فمثال «إلى»: «كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى»<sup>(٥)</sup> ومثال «حتى» «فَتَوَلَّ عَنْهُمْ حَتَّى حِينٍ»<sup>(٦)</sup> ومثال «اللام» «كُلُّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى»<sup>(٧)</sup>.

ثم قال:

(ص) ... \* وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهِمَانِ بَدَلًا

(ش) يعني أن «مِنْ» و«الباء» مستويان في الدلالة على البدل. فمثال «مِنْ» قوله -

تعالى -: (وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ / مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ [يَخْلُقُونَ]<sup>(٨)</sup>) ومثال «الباء» <sup>١١٨</sup> <sub>ب</sub> قوله - صلى الله عليه وسلم - في عائشة - رضي الله عنها - :

(١) في ز «نافية».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «ولبعض وين» وعبارتها أدق.

(٣) «وقد تأتي» ساقط من ت.

(٤) «يعنى» ساقطة من ت.

(٥) سورة لقمان. آية: ٢٩.

(٦) سورة الصافات. آية: ١٧٤.

(٧) سورة الرعد. آية: ٢، سورة فاطر. آية: ١٣.

(٨) سورة الزخرف. آية: ٦٠.

ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(مَا يَشْرُونِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ) <sup>(١)</sup> أَى بَدَلَهَا.

«وَمِنْ» مبتدأ، «وَبَاءٌ» معطوفة عليه، «وَيُفْهِمَانِ» بدلا فى موضع الخبر ثم قال:

(ص) وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبَّهَ وَفَى \* تَغْدِيَةٌ أَيْضًا وَتَغْلِيلٌ قُفَى  
وَزَيْدٌ ... \* ..

(ش) قد تقدم أنَّ «اللام» تكون للانهاء، وقد ذكر لها هنا خمسة معان:  
الأول: الملك، نحو: المَالُ لِرَزِيدٍ.

الثانى: شبه الملك، نحو: السَّرْبُجُ لِلْفَرَسِ.

الثالث: التعدية، نحو: (فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا) <sup>(٢)</sup>.

الرابع: التعليل نحو: جِئْتُ لِإِكْرَامِكَ.

الخامس: الزيادة، وزيادتها لتقوية العامل لضعفه بالتأخير.

نحو: (إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا تَعْبُرُونَ) <sup>(٣)</sup>

أو لكونه فرعاً كقوله <sup>(٤)</sup> - تعالى -: (فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ) <sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> حديث شريف ونصه فى موسوعة أطراف الحديث ٣٤٦:٩.

«مَا يَشْرُونِي أَنْ لِي حُمْرُ النَّعَمِ»

والمذكور فى مسند أحمد ١٠٣:١، ٢٥٩ / ١٨١:٢ / ٦٩:٥، ٢٤١.

«مَا يَشْرُونِي الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا» وفى السيرة النبوية لابن هشام ١٤٥:٤ ورد هذا الحديث فى حلف الفضول ونصه: «قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم -: لقد شهدت فى دار عبد الله بن جدعان حلفاً ما أحب أن لى به حمر النعم ولو أدعى به فى الاسلام لأجبت». وورد فى البخارى حديث عن حمر النعم فى باب الجمعة ١٦٩:١، ٣٢٣:٣ فانظره. أما قول الشارح أن الحديث فى عائشة فأعتقد أن العبارة مقحمة من الناسخ حيث لم يرد ذلك فى أى من المصادر والمراجع السابقة. وانظر المعجم المفهرس ٤٤٥:٢.

<sup>(٢)</sup> سورة مريم، آية: ٥.

<sup>(٣)</sup> سورة يوسف، آية: ٤٣.

<sup>(٤)</sup> فى ظ، ك «نحو قوله».

<sup>(٥)</sup> سورة هود، آية: ١٠٧، وسورة البروج، آية: ١٦.

وقد تُزَادَ لغير ذلك، كقوله [تعالى]<sup>(١)</sup>: رَدَفَ لَكُمْ<sup>(٢)</sup> وقوله: «واللَّامُ لِلْمُلْكِ» مبتدأ وخبر، «وشبَّهه» معطوف على الملك، «وفى تغديّة» متعلق بقفى، أى تُتبع، «وتغليل» معطوف على تعدية، «وزيد» فعل ماض مبنى للمفعول، وفيه ضمير مستتر عائد على اللام. ثم قال:

(ص) ... وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَتَيْنِ بِنَا \* وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا<sup>(٣)</sup>

(ش) يعنى أن «الباء» و«فى» يشتركان<sup>(٤)</sup> فى الدلالة على الظرفية والسببية فمثال دلالة «الباء» على الظرفية قوله - تعالى -: (وَأَنْتُمْ لَتَكْفُرُونَ عَلَيْهِمْ مُضْهِجِينَ وَبِالْأَيْلِ)<sup>(٥)</sup>.

ومثال دلالتها على السببية قوله - تعالى :-

(فَيُظْلَمُ مِنَ الَّذِينَ / هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ)<sup>(٦)</sup> ومثال  $\frac{119}{1}$  دلالة فى على الظرفية: زَيْدٌ فى الْمَسْجِدِ.

ومثال دلالتها<sup>(٧)</sup> على السببية قوله - تعالى -: (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ)<sup>(٨)</sup> والظرفية فى «فى» أكثر، والسببية فى «الباء» أكثر، وفهم من قوله

(١) «تعالى» تكملة من هـ ، ز ، ت.

وفى ش، ظ «نحو»، وفى ك «نحو قوله».

(٢) الآية من قوله تعالى «قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ»

سورة النمل. آية: ٧٢.

(٣) فى هـ أكمل بيت الألفية.

وَزَيْدٌ وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَتَيْنِ بِنَا وَفِي وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا

(٤) فى ش «مشاركان» وفى هـ ، ك، ت «مشاركان».

(٥) سورة الصافات. آية: ١٣٧، ١٣٨.

فى ش زيادة بعد الآية «والفرق بين لام الصبرورة ولام الصلة أن لام الصبرورة تنهى بتأخير مجرورها عن متعلقها» وقد تكون هذه الزيادة من الحاشية ودخلت فى المتن سهواً.

(٦) سورة النساء. آية: ٦٠.

ما بين المعقوفين تكملة من ز.

(٧) فى ز «دلالة فى».

(٨) سورة الأنفال. آية: ٦٨.

[وقد]<sup>(١)</sup> يُبَيِّنَانِ<sup>(٢)</sup> السَّبَبَا، أن دلالتهما على السببية قليل، «والظرفية» مفعول مقدم باشتين، «وبنا» متعلق باشتين، «وفى» معطوف على ببا، «وقد يُبَيِّنَانِ» جملة مستأنفة. ثم قال<sup>(٣)</sup>:

(ص) بِالْبَا اسْتَعَيْنَ وَعَدُ عَرُضُ الْوَصِي \* وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ يَهَا انْطَقِي

(ش) قد تقدم أن «الباء» تكون للظرفية والسببية، والبدل، وذكر لها في هذا البيت أيضاً سبعة معان:

الأول: الاستعانة نحو: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ.

الثاني: التعدية وهي المعاقبة لهمة التعدية نحو: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ، أى أذهبته. ومثله قوله - عز وجل -: (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ)<sup>(٤)</sup> أى أَذْهَبَ<sup>(٥)</sup> سَمْعَهُمْ.

الثالث: العوض وهي الداخلة على الأثمان نحو: اشْتَرَيْتُ الْفَرَسَ بِأَلْفٍ.

الرابع: الإلصاق [نحو]<sup>(٦)</sup> (وَأَمْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ)<sup>(٧)</sup>

الخامس: معنى «مع» نحو (قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ)<sup>(٨)</sup> أى مع الحق.

= فى ز، ك ذكر قوله تعالى (لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَفْضَلْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ)

وهى الآية: ١٤ من سورة النور.

(١) «وقد» تكملة من ه، ز، ط، ت.

(٢) فى الأصل «تبيان» تحريف.

(٣) «ثم قال» ساقط من ه.

(٤) سورة البقرة. آية: ٢٠.

فى ز (وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَذْهَبَ بِسَمْعِهِمْ) لم تكمل الآية واكتفت بموضع الشاهد.

(٥) فى ش، ه، ز، ك، ت «لأذهب».

(٦) «نحو» تكملة من ش، ه، ز، ط، ت.

(٧) سورة المائدة. آية: ٦.

فى الأصل «فأمسحوا برؤوسكم».

(٨) سورة النساء. آية: ١٧٠.

فى ش، ه، ك، ت «قد جاءكم الرسول بالحق».

السادس: معنى «مِنْ» يعنى التى للتبعيض، كقوله - تعالى -<sup>(١)</sup> (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup>.

السابع: معنى «عَنْ» كقوله: (وَيَوْمَ تَشْقَى السَّمَاءُ بِالْغَمَامِ)<sup>(٣)</sup>.

«وبالْبَاءِ» متعلق / «بِاسْتَعِينِ» ويطلبه «عَدُّ وَعَوَاضُ» فهو من باب التنازع <sup>١١٩</sup>ب  
«وَمِثْلُ» حال من الضمير فى «بِهَا» وهو مضاف لِمَع، «وَمِنْ وَعَنْ» معطوفان  
عليه. والتقدير: انطق بالباء حال<sup>(٤)</sup> كونها مماثلة فى المعنى لمع ومن وعن. ثم  
قال:

(ص) عَلَى لِلْإِسْتِغْلَا وَمَغْنَى لِي وَعَنْ \* ...

ذكر «لعلى» ثلاثة<sup>(٥)</sup> معان:

الأول: الاستعلاء. وهو أصلها ويكون حسيّاً كقولك: رَكِبْتُ عَلَى الْفَرَسِ.  
ومعنوياً كقوله:

٩٥ - [قَدْ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْعِرَاقِ]

من غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مُهْرَاقٍ<sup>(٦)</sup>

الثانى: معنى «فِي» كقوله - تعالى -<sup>(٧)</sup>:

(١) «تعالى» ساقطة من هـ ، ت.

(٢) سورة الإنسان. آية: ٦.

(٣) سورة الفرقان. آية: ٢٥.

(٤) فى ش، هـ ، ز، ت «فى حال».

(٥) فى هـ ، ز «ثلاث».

(٦) لم أعثر على قائله وقد ورد فى اللسان «سوا»

ورصف المباني ٤٣٤، والبحر ١: ١٣٤

ما بين المعقوفين تكملة من ش.

استوى: هنا بمعنى أقبل. قال الفراء فى معانيه ١: ٢٥ «الاستواء فى كلام العرب على جهتين: إحداهما: أن يستوى الرجل وينتهى شبابه أو يستوى عن اعوجاج فهذاان وجهان. ووجه ثالث أن تقول: كان مقبلاً على فلان ثم استوى علىَّ يُشَارِقُنِي. وإلىَّ سواء، على معنى أقبل إلىَّ وعلىَّ».

(٧) «تعالى» ساقطة من ظ، ت.

(وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ شَلِيمٍ)<sup>(١)</sup>.

الثالث: معنى «عَنْ» كقوله:

٩٦ - إِذَا رَضِيَتْ عَلَىٰ بَنُو قُشَيْرٍ \* لَعَنُ اللَّهُ أُعْجَبِي رِضَاهَا<sup>(٢)</sup>

«وعلى» مبتدأ وخبره «لِلْإِسْتِعْلَاءِ»، «وَمَعْنَى» معطوف على «الاستعلاء» وهو

مضاف إلى «فِي وَعَنْ». ثم قال:

(ص) ... \* يَعْنِ تَجَاوَزًا عَنِّي مَنْ قَدْ فَطَنَ

وَقَدْ نَجَىٰ مَوْضِعَ بَغْدٍ وَعَلَىٰ \* ...

(ش) ذكر<sup>(٣)</sup> «لَعَن» ثلاثة معان:

الأول: التجاوز وهو أصلها كقولك<sup>(٤)</sup>: رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ<sup>(٥)</sup>، وَأَخَذْتُ

عَنْ زَيْدٍ. وفُهِمَ ذلك من قوله: «عَنِّي مَنْ قَدْ فَطَنَ».

الثاني: معنى «بعد» كقوله - تعالى -<sup>(٦)</sup>: (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ)<sup>(٧)</sup>

أى بعد طبق.

الثالث: معنى «على» كقول الشاعر:

٩٧ - لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلَكَ فِي حَسَبٍ \* عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتُخْرُونِي<sup>(٨)</sup>

(١) سورة البقرة. آية: ١٠٢.

(٢) الشاهد لتخفيف العقيلي. انظر اللسان «رضي».

وشرح الكافية لابن مالك ٨٠٩:٢، والخصائص ٣١١:٢، ٣٨٩، ووصف المباني ٤٣٤، وشرح المرادى

٢١٤:٢، وأوضح المسالك ١٣٨:٢ وشرح التصريح ١٤:٢.

(٣) في هـ، ظ، ت «فذكر».

(٤) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «كقوله».

(٥) والأدق قولك: «رَمَيْتُ السُّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ».

وَأَخَذْتُ الْعِلْمَ عَنْ زَيْدٍ.

كلذا ورد المثال الثاني في ش، ز.

(٦) «تعالى» ساقطة من هـ، ت.

وفي ش، ك «عز وجل».

(٧) سورة الانشقاق. آية: ١٩.

(٨) الشاهد لدى الأصبع العدواني - الحرثان بن الحارث -

وفهم من قوله: «وَقَدْ تَجَى»، أن إتيانها بمعنى «بعد» و«على» قليل. وقوله:  
(ص) ... \* كَمَا عَلَى<sup>(١)</sup> مَوْضِعٍ عَنْ قَدْ جُعِلَ

تتميم للبيت / فإنه قد سبق البيت الذى قبله أن «على» تجىء بمعنى «عن»، <sup>١٢٠</sup>  
إلا أن فيه إشارة للحمل والمفاداة<sup>(٢)</sup>، «وَتَجَاوَزَا» مفعول مقدم «بعنى» و«بعن»  
متعلق «بعنى»<sup>(٣)</sup>، «وَمَوْضِعٍ» منصوب على الظرفية<sup>(٤)</sup> وهو متعلق بتجى،  
«وَيَعْدِي» مضاف إليه. ثم قال:

(ص) شَبَّهَ بِكَافٍ وَبِهَا<sup>(٥)</sup> التَّغْلِيلُ قَدْ يُغْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدُّ

(ش) ذكر «للكاف» ثلاثة معان:

الأول: التشبيه. وهو أصلها وأكثر معانيها نحو: زَيْدٌ كَعَمْرُو.

الثانى: التعليل. وهو المشار إليه بقوله: «وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ يُغْنَى». كقوله -

عز وجل :- (وَإِذْ كُتِبَ كَمَا هَذَا كُمْ)<sup>(٦)</sup>.

أى لأجل هَذَى اللّهِ لَكُمْ<sup>(٧)</sup>، وفهم من قوله: «قَدْ يُغْنَى»، أن إتيانها  
للتعليل قليل.

= انظر: اللسان «دين»، «عن» و«لوه».

وشرح الكافية لابن مالك ٨٠٩:٢، وأمالى القالى ٩٣:١، وشرح المرادى ٢١٦:٢، وشرح ابن عقيل

٢٣:٢، وأوضح المسالك ١٤٠:٢، وشرح الشواهد للعينى ٢٢٣:٢، وشرح التصريح ١٥٠:٢.

لاه: أى لله دار ابن عمك.

ولاه من الملاءمة وهى المنازعة.

(١) فى ظ «فى» تحريف.

(٢) فى ش، ك «إلى» الحمل والمعادلة تحريف.

وفى ز «للمحمل والمبادلة» وفى ظ «للمحمل والمفاداة» تحريف.

(٣) فى ظ «بعلى» تحريف.

(٤) فى هـ «الظرف».

(٥) فى الأصل، هـ، «وبه» تحريف. وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) سورة البقرة: آية: ١٩٨.

(٧) فى ش «لأجل هدايته لكم».

وفى ك «لأجل هداية الله لكم».

الثالث: زيادتها للتوكيد<sup>(١)</sup>. وهو المشار إليه بقوله: «وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَ» كقوله - عز وجل -: (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)<sup>(٢)</sup>.

أى لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ<sup>(٣)</sup>. «والتَّغْلِيلُ» مبتدأ وخبره «قَدْ يُغْنَى»، وبها متعلق بـ «وَزَائِدًا» تُصِيبُ عَلَى الْحَالِ مِنَ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي وَرْدِ، «وَلِتَوْكِيدٍ» متعلق بـ «وَزَائِدًا»<sup>(٤)</sup> واعلم أَنَّ من حروف الجر ما يخرج عن الحَرْفِيَّةِ ويستعمل اسماً وذلك خمسة أحرف أشار إلى ثلاثة منها بقوله:  
(ص) وَاسْتُعْمِلَ اسْمًا وَكَذَا عَنْ وَعَلَى \* ...

(ش) يعنى أَنَّ كاف التشبيه<sup>(٥)</sup> يستعمل اسماً، فقليل في الضرورة، وهو مذهب «سيبويه» كقوله:

٩٨ - وَرَحْنَا بِكَابِنِ الْمَاءِ يُجْنَبُ وَسَطُنَا \* تَصَوَّبُ فِيهِ الْقَيْنُ طَوْرًا وَتَوَقَّى<sup>(٦)</sup>

وقيل في الاختيار وهو مذهب «الأخفش» / وإليه ذهب المصنف<sup>(٧)</sup>، ١٢٠ ب  
ولذلك أطلق في قوله «وَاسْتُعْمِلَ»<sup>(٨)</sup> اسماً، و«أَنَّ» عَنْ وَعَلَى أيضاً<sup>(٩)</sup>  
يستعملان اسمين. وقد أشار إليهما بقوله: «وَكَذَا عَنْ وَعَلَى»،

(١) في ز «للتأكيد».

(٢) سورة الشورى. آية: ١١.

(٣) «أى ليس مثله شيء» ساقط من هـ.

(٤) في ش، ظ، ت «برائد» وما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(٥) في هـ: «الكاف» تحريف.

(٦) الشاهد لامرئ القيس انظر ديوانه ١٧٦، واللسان «كيف» وأمالى الشجر ٢: ٢٢٩، وروصف المباني ٢٧٣، وشرح المرادى ٢: ٢١٧، والخزانة ٤: ٣٦٢. روى صدر البيت في الأصل «ورحنا بكاس الماء يجنب وسطنا»

وروى صدر البيت في هـ «ورحنا بك بن الماء يجنب وسطنا».

ابن الماء: طائر.

(٧) قال المرادى في الجنى ٧٨ «ومذهب سيبويه أَنَّ كاف التشبيه لا تكون اسماً إلا في ضرورة الشعر. ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من النحويين أنه يجوز أن تكون حرفاً واسماً في الاختيار. وشد أبو جعفر بن مضاء فقال: إن الكاف اسم أبداً؛ لأنها بمعنى «مثل».

(٨) «واستعمل» ساقطة من ظ.

(٩) «وأيضاً» ساقطة من هـ، ز، ت.

أى<sup>(١)</sup> وكذلك أيضاً يستعمل «عن وعلى» اسمين كما استعمل كاف التشبيه اسماً، ثم علل استعمالهما اسمين بقوله؛

(ص) ... \* مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلَا

(ش) أى من أجل استعمالهما اسمين دخل عليهما «من» لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف، وإنما دخل على الاسم. فمن دخول «من» على «عن» قوله:

٩٩ - قُلْتُ لِلرَّكْبِ لِمَا أَنْ عَلَا بِهِمْ \* مِنْ عَنِ يَمِينِ الْحَبِيَّا نَظْرَةً قَبْلُ<sup>(٢)</sup>

ومن دخولها على «على» قوله:

١٠٠ - عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَنُّهَا

تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ يَزِيدَ مَجْهَلٍ<sup>(٣)</sup>

ومعنى «عن» جانب، «وعلى» فوق، «واسماً» حال من الضمير المستتر فى «اشْتَعِلَ» العائد على كاف التشبيه، «وعن وعلى» مبتدأ<sup>(٤)</sup> ومعطوف عليه خبره «كذا»<sup>(٥)</sup> «ومِنْ» مبتدأ «وَدَخَلَ» فى موضع خبره، و«مِنْ أَجْلِ» متعلق بدخول، وكذا «عَلَيْهِمَا». ثم أشار إلى الرابع والخامس مما يستعمل اسماً بقوله:

(ص) وَمُنْذُ اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا \* أَوْ أُولَا الْفِعْلِ كَجِئْتُ مُذْ دَعَا

(١) «أى» ساقطة من ت.

(٢) الشاهد للقطامي. انظر ديوانه ٥، واللسان «حبا» و«عن»، وشرح المفصل ٣٧: ٨، وشرح الكافية لابن مالك ٨١٠: ٢، ووصف المباني ٤٢٩، والجنى الدانى ٢٤٣، وشرح المراتى ٢١٨: ٢، والبحر ١٨٧: ١ الحبييا: اسم قرية بالشام.

(٣) الشاهد لزاحم العقيلي. وروى فى الكتاب والمقتضب

عَدْتُ مِنْ عَلَيْهِ مَا تَمَّ يَحْتَشِرُهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ يَزِيدَ مَجْهَلٍ

انظر اللسان «علا» والكتاب ٢٣١: ٤ والمقتضب ٥٣: ٣، وشرح المفصل ٣٧: ٨، ٣٨ وشرح الكافية لابن مالك ٨١٠: ٢ وشرح المراتى ٢٢٠: ٢، وشرح التصريح ١٩٠: ٢.

(٤) فى هـ، ز، ت «مبتدأ خبرهما كذا» وما أثبت أدق.

(٥) «ومعطوف عليه خبره كذا» ساقط من هـ، ز، ت.

(ش) يعنى أن «مُذُّ وَمُنْذُ» يكونان اسمين<sup>(١)</sup> فى موضعين:

الأول: أن يرتفع ما بعدهما نحو: مُذُّ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَمُنْذُ يَوْمَانِ.

١٢١  
↑

وفهم من قوله: «حَيْثُ رَفَعَا»، أن «مُذُّ وَمُنْذُ» عنده مبتدآن /

لإسناد الرفع إليهما؛ لأنَّ المبتدأ رافع الخبر<sup>(٢)</sup>، وهو<sup>(٣)</sup> أحد

المذاهب<sup>(٤)</sup> فيهما خلافا لمن قال إنهما خبران.

الثانى: أن يليهما فعل نحو: أَتَيْتَكَ مُذُّ قَامَ زَيْدٌ، وَمُنْذُ<sup>(٥)</sup> دَعَا عَمْرُو. وفهم

من قوله: «أَوَّلَيْنَا الْفِعْلَ»، أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة الفعلية

خلافاً لمن قال: إنهما<sup>(٦)</sup> مبتدآن مقدر بعدهما زمان هو خبرهما<sup>(٧)</sup>

«وَمُنْذُ وَمُنْذُ» مبتدأ ومعطوف عليه، «وَأَسْمَانِ» خبر، «وَحَيْثُ» ظرف

مضاف «لِرَفَعَا»<sup>(٨)</sup>، والعامل فى الظرف اسمان؛ لأنه فى معنى محكوم

(١) فى هـ «اسمان» تحريف.

(٢) فى ش، ز، ك «للخبر».

(٣) فى ظ «وهذا».

(٤) قال ابن هشام: «مد ومنذ إذا وليهما اسم مرفوع نحو مذ يوم الخميس ومنذ يومان فهما عند المبرد وابن السراج والفارسي مبتدآن وما بعدهما خبر، ومعناهما الأمد إن كان الزمان حاضراً، أو معدوداً، وأول المدة إن كان ماضياً، وقال الأخفش والرجاج والرجاجي ظرفان مخبر بهما عما بعدهما، ومعناهما بين وبين مضافين، أى بينى وبين لقاءه يومان.

وقال أكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة تحذف فعلها وبقي فاعلها والأصل مذ كان يومان، واختاره السهيلي وابن مالك، وقال بعض الكوفيين خبر المحذوف أى ما رأيته من الزمان الذى هو يومان بناء على أن منذ مركبة من كلمتين «من» وذو الطائية.

المغنى ٢: ٢١، ٢٢ وانظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٤، والجنى الدانى ٥٠٠ - ٥٠٢.

(٥) فى هـ، ت «ومذ» تحريف.

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «هما».

(٧) فى ز «هذا خبر لهما» تحريف.

فى قوله: أتيتك مذ قام زيد. المختار أنهما ظرفان مضافان إلى الجملة، صرح بذلك سيبويه، وذهب الأخفش إلى أنهما مبتدآن ويقدر اسم زمان محذوف يكون خبراً عنهما واختار ذلك ابن عصفور.

انظر الكتاب ٣: ١١٧، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٤، والجنى الدانى ٥٠٤.

(٨) فى ز، ظ، ت «لوقعا» تحريف. وما أثبت أصوب كما فى الأصل، والألفية وبقية النسخ.

باسميتهما<sup>(١)</sup> «وَأَوَّلِيْنَا» معطوف على رفعا، «وَالْفِعْلَ» مفعول ثانٍ لأَوَّلِيْنَا. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَجْرَا فِي مُضِيٍّ فَكَيْنَ \* هُمَا وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي اسْتَيْنِ

(ش) بين في هذا البيت معنى «مُذٌ وَمُنْذٌ» إذا كانا حرفين. فقال: معناهما معنى. «من» إذا كان المجرور بهما ماضيا نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، أى من يوم الجمعة، ومعنى «في» إذا كان المجرور بهما حاضرا نحو: مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمِنَا أَى «فِي يَوْمِنَا»، وَإِنْ يَجْرَا» شرط، «وَفِي مُضِيٍّ» متعلق بـيَجْرَا، «وَالْفَاءُ»<sup>(٢)</sup> جواب الشرط. وهما مبتدأ<sup>(٣)</sup> وخبره «كَيْنَ» أى فهما كَيْنَ، «وَمَعْنَى» مفعول مقدم باستين، مضاف إلى «في»، «وَفِي الْحُضُورِ» متعلق باستين، ولا بد من تقدير «بهما»<sup>(٤)</sup> فيكون التقدير: اطلب بهما، أى «بمذ ومنذ» فى الحضور معنى «فى».

ثم اعلم أن من حروف الجر ما يُزاد بعده «ما»، وذلك خمسة أحرف / ١٢١  
أشار إلى ثلاثة منها بقوله:

(ص) وَبَعْدَ مَنْ وَعَنْ وَتَاءِ زَيْدَ مَا \* فَلَمْ يَفْقَ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا

(ش) فزيادتها بعد «من» نحو قوله - عز وجل -: (مَّا خَطِيئَاتِهِمْ)<sup>(٥)</sup>

وبعد «عن» (عَمَّا قَلِيلٍ [لَيُضْهِقُنَّ نَادِيَيْنِ])<sup>(٦)</sup>.

(١) فى ظ، ك، ت «باسميتها»

(٢) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«وَإِنْ يَجْرَا فِي مُضِيٍّ فَكَيْنَ»

(٣) فى ز «مبتدأ» تحريف.

(٤) فى ظ «هما» تحريف.

(٥) سورة نوح. آية: ٢٥.

(٦) سورة المؤمنون. آية: ٤٠.

ما بين المعقوفين تكملة من ت.

وبعد «الباء» (فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ)<sup>(١)</sup>.

وقوله: «فَلَمْ يَتَّقْ»، أى لم يمنع<sup>(٢)</sup> عملها كما فى المثل، «وما» مفعول لم يُسم فاعله بزيد، «وبَعْدَ» متعلق ببيع، ثم أشار إلى الرابع والخامس مما تلحقه «ما» فقال:

(ص) وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ \* وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكَفَّ<sup>(٣)</sup>

(ش) يعنى أن «ما» تزداد أيضاً بعد «رُبِّ وَالْكَافِ»، فتارةً تكفهما عن العمل كقوله - عز وجل -: (رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا)<sup>(٤)</sup>.

وكقول الشاعر:

١٠١ - لَعَمْرُكَ إِنِّي وَأَبَا حُمَيْدٍ \* كَمَا النَّشْوَانُ وَالرَّجُلُ الْحَلِيمُ<sup>(٥)</sup>

وتارةً لا تكفهما كقوله:

١٠٢ - رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ<sup>(٦)</sup> \* ...

(١) سورة آل عمران. آية: ١٥٩.

وردت الآية فى هـ، ت «فَبِمَا رَحْمَةٍ» لم تُكْمِلْ الآية واكتفتا بموضع الشاهد.

(٢) فى هـ «تَعَقُّ عَنْ عَمَلٍ».

(٣) فى ظ كذا ورد البيت.

«وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافِ فَكَفَّ قَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌ لَمْ يُكَفَّ» تصحيف.

(٤) سورة الحجر. آية: ٢.

(٥) الشاهد لزيادة بن الأعجم انظر معنى اللبيب ١: ١٥٢، وشرح المرادى ٢: ٢٢٩، والجنى الدانى ٤٨١

والرواية الأخرى لصدر البيت:

«وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حَمِيدٍ».

وروى عجز البيت فى الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت.

«كما النشوان والرجل الحكيم».

(٦) الشاهد لعلي بن رغلَاء الغشائى وعجزه:

«يَتَيْنَ بُضْرَى وَطَفَنَةَ نَجْلَاء».

وروى فى الأصمعيات ١٥٢

«دُونَ بُضْرَى وَطَفَنَةَ نَجْلَاء».

وقوله<sup>(١)</sup>:

١٠٣ - وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ اللَّهُ \* كَمَا النَّاسِ مَجْزُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ<sup>(٢)</sup>

وفهم من قوله: «وَقَدْ يَلِيهِمَا». أن عملهما قليل، وقد صرح به في الكافية<sup>(٣)</sup>. ثم قال:

(ص) وَخَذَلْتُ رُبَّ فَجْرُوتَ بَدَلْ \* وَالْفَا وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

(ش) يعنى أن «رُبَّ» تحذف ويبقى عملها، وذلك بعد «بَدَلْ»، ومثاله [قول رؤية]<sup>(٤)</sup>.

١٠٤ - بَلْ بَلَدٍ مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمَةٌ<sup>(٥)</sup>

[لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ]

وبعد<sup>(٦)</sup> الفاء كقوله:

١٠٥ - لَيْثُكَ حُبْلَى قَدْ طَرَفْتُ وَتُرْضِعُ \* فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي قَمَائِمٍ مُغِيلٍ<sup>(٧)</sup>

= انظر أمالي الشجرى ٢: ٢٤٣، وشرح المرادى ٢: ٢٣٠، ومغنى اللبيب ١: ١٣٧، وشرح التصريح ٢: ٢١١ وشرح الشواهد للعيني ٢: ٢٣١، والهمع ٣: ٢٣٠.

(١) فى ز «كقوله».

(٢) الشاهد لعمر بن البراءة الهمداني.

ما بين المعقوفين من ز، ك.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٧ وشرح المرادى ٢: ٢٣٠، وأوضح المسالك ٢: ١٥٦، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٢٣١، وشرح التصريح ٢: ٢١١، والهمع ٤: ٢٣١.

(٣) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٨١٧.

(٤) «قول رؤية» تكملة من ش، وفى ظ «قوله».

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج.

وما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

انظر ديوانه ١٥٠، واللسان «جهرم».

وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٨٢٢، وشرح المرادى ٢: ٢٣١، ومغنى اللبيب ١: ١١٢، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٢٣٢.

الفجاج: جمع فج وهو الطريق الواسع، قتمه: غباره.

(٦) فى ش «ومثاله بعد الفاء».

(٧) الشاهد لامرئ القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

وبعد «الواو» كقوله:

١٠٦ - وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ \* [ عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهَمْزِ لِيَسْتَلَى <sup>(١)</sup> ]

هُم من قوله: «وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ»، أن ذلك بعد «بَلْ» «وَالْفَاءُ» غير شائع، وهو مفهوم / صحيح، وإعراب البيت واضح ثم قال:

١٢٢  
١

(ص) وَقَدْ يُجَزُّ بِسَوَى رَبِّ لَدَى \* حَذَفٍ وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا

(ش) يعنى أن حذف حرف الجر وإبقاء عمله فيما سوى «رَبِّ» من حروف الجر على قسمين:

- غير مطرد، وهو المشار إليه بقوله: «وَقَدْ يُجَزُّ» فَفُهِمَ منه التقليل، وفُهِمَ من التقليل <sup>(٢)</sup> عدم الاطراد، ومنه قوله:

١٠٧ - إِذَا قِيلَ أَيْ النَّاسِ شَرْ قَبِيلَةٍ \* أَشَارَتْ كُلِّبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِغِ <sup>(٣)</sup>

- ومطرد. وهو المشار إليه بقوله: «وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا»، وذلك فى لفظ الله فى الْقَسَمِ نحو: اللَّهُ لَا فَعْلَنَ.

---

= انظر ديوانه ١٢، واللسان «غيل» وشرح الكافية لابن مالك ٨٢١:٢، وأوضح المسالك ١٦٢:٢، وشرح التصريح ٢٢:٢، والهمع ٢٢٢:٤،

فى الأصل، ه، ت «فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعا». <sup>(١)</sup> الشاهد لامرئ القيس. وما بين المقعوفين تكملة من ش.

انظر ديوانه ١٨، وشرح الكافية لابن مالك ٨٢١:٢، وشرح ابن الناظم ١٥٣، وشرح المرادى ٢٣٣:٢، وأوضح المسالك ١٦٣:٢، وشرح الشواهد للعينى ٢٣٣:٢، وشرح التصريح ٢٢:٢. شدُولَه: السدول الأستار، واحدها سدل.

<sup>(٢)</sup> فى الأصل «التعليل» تحريف.

<sup>(٣)</sup> الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ٤٢٠:١، ومعنى اللبيب ١١:١، وشرح ابن عقيل ٣٩:٢، وشرح الشواهد للعينى ٢٣٣:٢، والهمع ٢٢١:٣، والخزانة ٦٦٩:٣. كليب: أبو قبيلة جرير، وهى هنا مصغرة.

وبعد «كم» الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر نحو: يَكُنْ دِرْهَمٍ، أى  
بكم من درهم، وذكر «المرادى» من هذا الفصل مواضع غير هذين لم  
تشتهر<sup>(١)</sup>.

\*\*\*\*\*

(١) وإليك بعضاً من هذه المواضع التى ذكرها المرادى ٢: ٢٣٧، ٢٣٨.

أ - بعد ألا نحو قول الشاعر: أَلَا رَجُلٍ جَزَاءُ اللَّهِ خَيْرًا.

يريد ألا من رجل.

ب - المعطوف على خبر «ليس»، و«ما» الصالح لدخول الباء نحو قول زهير بن أبى سلمى:

هَذَا لِي أَنَّى لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى وَلَا سَابِقُ شَيْءٍ إِذَا كَانَ جَائِئًا

فـ «ولأ سابع» مجرور بالباء المقدرة عطوف على خبر ليس وذلك برواية الجر، وقد روى بالنصب عطفاً على  
اللفظ فحيث لا شاهد فيه.

ج - فى جواب ما تضمن مثل المحذوف نحو: زيد، فى جواب: بمن مَرَزَتْ.

د - فى المقرون «إن» بعد ما تضمنه، نحو: «أمرر بأبيهم هو أفضل إن زيدا وإن عمرو.

أجازه يونس، وجعل سبويه إضمار الباء بعد «إن» لِقَضَائِهِ ما قبلها إياها أسهل من إضمار «وب» بعد  
الواو.

## ( الإضافة )

قوله<sup>(١)</sup>:

(ص) نُونًا تَلَى الْأَعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا \*يَمَّا تُصِيفُ الْخَافِضَ كَطُورِ سَيْنَا

(ش) يعنى أنك إذا أردت إضافة اسم إلى اسم حذف ما فى المضاف من نون تلى علامة الإعراب أو تنوين، وشمل النون نون المثنى والمجموع على حدّه، وما ألحق بهما، نحو: غُلَامَكَ، وإِنَّا زَيْدٌ، وصَاحِبُو زَيْدٍ وعِشْرُوكَ<sup>(٢)</sup>، وأَهْلُو عَمْرِو.

وشمل التنوين: التنوين<sup>(٣)</sup> الظاهر نحو: غُلَامَكَ، فى «غُلَامٍ» والمقدر نحو: دَرَاهِمُكَ فى «دَرَاهِمٍ»، «وَطُورِ سَيْنَا» اسم جبل بالشام<sup>(٤)</sup> ويُقال له<sup>(٥)</sup> أيضاً طُورِ سَيْنَا. وقد جاء بالوجهين [فى القرآن]<sup>(٦)</sup> وأصله قبل الإضافة «طور» وهو اسم جبل / أيضاً، «وَنُونًا»<sup>١٢٢</sup><sub>ب</sub>

(١) «قوله» ساقطة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٢) قال ابن مالك فى شرح الكافية ٢: ٨٩٩ «وربما اعتقد بعض الناس امتناع إضافة «عشرين» وأخواتها، ولا خلاف فى جواز إضافتها إلى غير تَمَيِّزِهَا، وإنما تمتنع إضافتها إلى مميزها إلا فى ضرورة على أن الكسائى حكى: إن من العرب من يقول: «عِشْرُو دِرْهَمٍ فَأَضَافَ «عشرين» إلى تَمَيِّزِهَا، مع الاستغناء عن الإضافة بنصب المُخَيَّرِ «عشرين» وإذا صححت الإضافة مع الاستغناء عنها كان استعمالها مع الحاجة إليها أحق وأولى.

(٣) فى الأصل، ظ «تنوين».

(٤) الطور: جبل بيت المقدس ممتد ما بين مصر وأثْلَه وهو الذى تُودى منه موسى قال تعالى «وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا» القصص آية: ٦٤ وهو طور سيناء قال تعالى «وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورِ سَيْنَاءَ تَلْبُثُ بِالدُّهْنِ» المؤمنون. آية: ٢٠.

انظر معجم ما استعجم ٢: ٨٩٧.

(٥) «له» ساقطة من ظ، ت.

(٦) «فى القرآن» تكملة من ش، ك. يريد فى قوله تعالى: سورة التين آية: ١، ٢ (وَالَّتَيْنِ وَالتَّوْنِ وَطُورِ سَيْنَا) وفى سورة الطور آية: ١ ٢ (وَالطُّورِ وَكِتَابٍ مُّشْطُورٍ).

مفعول مقدم باحذف «وَتَنَوِينَا» معطوف عليه<sup>(١)</sup> «وَيَمَّا» متعلق باحذف، هذا الذى ذكره<sup>(٢)</sup> فى هذا البيت حكم<sup>(٣)</sup> الاسم الأول من المضافين، وأما الثانى فحكمه الجر، وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) وَالثَّانِي الْجُرُزُ ... \*

(ش) يعنى أن حكم المضاف إليه الجر، ثم إن الإضافة تتقدر<sup>(٤)</sup> عنده بثلاثة أحرف. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَأَنْوِي مِنْ أَوْ فِي إِذَا \* لَمْ يَضْلُخْ إِلَّا ذَاكَ وَاللَّامُ خُذَا  
لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ ... \*

(ش) مثال الإضافة المقدرة: «بمن»، خَاتَمُ فَضَّةٍ، وَبَابُ سَاجٍ، ونحو ذلك<sup>(٥)</sup> وضابطه أن يكون المضاف إليه اسماً للجنس الذى منه المضاف، ومثال المقدرة «بفى»: ( بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ [وَالنَّهَارِ] )<sup>(٦)</sup>

وضابطه أن يكون المضاف إليه اسم زمان وقع فيه المضاف، وإلى هذين القسمين أشار بقوله: «وَأَنْوِي مِنْ أَوْ فِي»، وقوله: «إِذَا لَمْ يَضْلُخْ إِلَّا ذَاكَ» يعنى إن لم يصلح فى التأويل إلا تقديرهما، قوله: «وَاللَّامُ خُذَا. لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ»<sup>(٧)</sup> أى قدر اللام فيما سوى ذينك القسمين، وهو أكثر أقسام المضاف، وشمل قوله: «اللَّامُ» التى للملك نحو: دَارُ زَيْدٍ، التى للاستحقاق

(١) «عليه» ساقط من ز.

(٢) فى هـ، ز، ت «ذكر» تحريف.

(٣) فى هـ، ز «هو حكم» وعبارتهما أدق.

(٤) فى هـ، ت «مقدرة عنده» وفى ط «مقدر عنده» تحريف.

(٥) «ونحو ذلك» ساقط من ت.

(٦) سورة سبأ. آية: ٣٣.

(٧) «والنهار» تكملة من ش.

(٧) «ذهنك» ساقطة من ز.

نحو: بَابُ الدَّارِ، وَسَرْجُ الدَّائِيَةِ، «وَمِنْ» مفعول بانو، «وَفِي» معطوف على «مِنْ» «وَأَوْ» للتقسيم، «وَذَاكَ» فاعل بيصلح وهو إشارة لنية «مِنْ» أو «فِي»، «وَاللَّامُ» مفعول بِخُذَا [وَالْأَلْفُ فِي «خُذَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَلِأَنَّ»<sup>(١)</sup> متعلق «بِخُذَا»<sup>(٢)</sup> «وَمَا» موصولة صلتها: سوى ذينك، وَتَجَوَّزَ / فِي ١٢٣ أ قوله: «خُذَا»؛ لأنه أراد به قَدَّر.

ثم لعلم أن الإضافة على قسمين: محضة وغير محضة. وقد أشار إلى القسم الأول فقال<sup>(٣)</sup>:

(ص) ... وَأَخْصَصَ أَوَّلًا \* أَوْ أَعْطَاهُ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا

(ش) يعنى أن الإضافة [المحضة]<sup>(٤)</sup> تفيد تخصيص الأول إن أُضيف إلى نكرة نحو: غُلَامٌ رَجُلٌ، أو تعريفه إن أُضيف إلى معرفة نحو: غُلَامٌ زَيْدٌ، وفهم كون القسم الأول هو المضاف إلى نكرة من ذكر<sup>(٥)</sup> المعرفة<sup>(٦)</sup> في قسمه<sup>(٧)</sup>. «وَأَوَّلًا» مفعول باخصص، و«أَوْ أَعْطَاهُ» معطوف على اخصص، «وَأَوْ» للتقسيم، «وَالْتَّعْرِيفَ» مفعول ثانٍ لأَعْطَاهُ<sup>(٨)</sup> «وَبِالَّذِي» متعلق بأَعْطَاهُ، وهو مطلوب أيضاً لاخصص؛ لأن الاختصاص إنما يتحصل للأول بالثاني «وَتَلَا» صلة للذي، «وَالَّذِي» واقع على المضاف إليه، والضمير العائد على

(١) في ظ، ت «وبما» تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٣) في ش، هـ «بقوله».

(٤) «المحضة» تكملة من ش، هـ، ز، ت.

(٥) في ز، ظ «ذكره».

(٦) في ظ «المعرف» تحريف.

(٧) في ت «قسيمه».

(٨) قوله: من ذكر المعرفة في قسمه أى المفهومة من قوله: أو أعطاه التعريف بالذي تلا؛ لأنه لا يعطى

التعريف بسبب الذي تلا إلا إن كان الذى تلا معرفة حاشية الملوى ١٠٠.

(٨) في الأصل، ظ «لأعط» تحريف.

الموصول الفاعل المستتر في تَلَا. ثم أشار إلى القسم الثاني من الإضافة وهي الإضافة غير المحضة. فقال:

(ص) وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ \* وَصَفًا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْزَلُ

(ش) يعنى أَنَّ المضاف إذا كان شبيهاً<sup>(١)</sup> بالفعل المضارع لكونه اسم فاعل أو اسم مفعول بمعنى الحال والاستقبال، أو مما<sup>(٢)</sup> حمل عليه من أمثلة المبالغة أو الصفة المشبهة كانت إضافته<sup>(٣)</sup> غير محضة لا تفيد تخصيصاً ولا تعريفاً وإنما هي مجرد التخفيف وذلك نحو: ضَارِبٌ زَيْدٌ / وَضَارِبَاتٌ عَمْرٍو، وأصله: ضَارِبٌ زَيْدًا وَضَارِبَاتٍ عَمْرًا.

«وَالْمُضَافُ» مفعول بيشابه، «وَيَفْعَلُ» فاعل به، ويجوز العكس وهو أظهر. «وَوَضَفًا» حال من المضاف، «والفاء»<sup>(٤)</sup> جواب الشرط، «وَعَنْ تَنْكِيرِهِ» متعلق بيعزل. ثم أتى بمثال<sup>(٥)</sup> من<sup>(٦)</sup> الإضافة غير المحضة فقال:

(ص) كَرُبُّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ \* مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ

(ش) «كُرُبُّ رَاجِيْنَا» اسم فاعل مضاف إلى الضمير، ولم تفد الإضافة تخصيصاً ولا تعريفاً بل هو نكرة؛ ولذلك أدخل عليه «رُبُّ» لاختصاصها بالنكرة، «وَعَظِيمِ» صفة مشبهة باسم الفاعل، وإضافته إلى «الْأَمَلِ» غير محضة وهو نعت لراجينا ونعت النكرة نكرة، «وَمُرَوِّعِ»<sup>(٧)</sup> اسم مفعول

(١) في الأصل «شبهها» تحريف.

(٢) في ش، هـ، ز، ك، ت «أو ما حمل عليه».

(٣) في ط «إضافة» تحريف.

(٤) قوله ويجوز العكس وهو أظهر. أى يكون «المضاف» فاعلاً ليشابه، «ويفعل» مفعولاً به، وذلك لأنَّ في الكلام في المضاف وهو مشابهنه ليفعل.

ويريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك «وَضَفًا» فعن تنكير، لا يعزل.

(٥) في هـ، ز، ت، ك «بمثل» تحريف.

(٦) في ت «في».

(٧) في ز، ك «ومروّع القلب».

وإضافته إلى «الْقَلْبِ» غير محضة<sup>(١)</sup> «وَقَلِيلٍ» صفة مشبهة وإضافته<sup>(٢)</sup> إلى «الْحَيْلِ» غير محضة، وهذه الصفات كلها نعوت<sup>(٣)</sup> لراجينا، ونعت النكرة نكرة. ثم قال:

(ص) وَذِي الإِضَافَةِ اسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ \* وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَغْنَوِيَّةٌ

(ش) الإشارة بذي لأقرب القسمين. وهى الإضافة غير المحضة يعنى أنها تُسمى لفظية؛ لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط، وهى التخفيف، وتُسمى<sup>(٤)</sup> مجازية وغير محضة، والإشارة «بِتِلْكَ» إلى أول<sup>(٥)</sup> القسمين يعنى أنها تجيء محضة أى خالصة لإفادتها التخصيص أو التعريف، «وَذِي» مبتدأ، «وَالِإِضَافَةُ» نعت له، «وَاسْمُهَا» مبتدأ ثان، «وَلَفْظِيَّةٌ» خبر المبتدأ الثانى، والجملة / خبر [المبتدأ]<sup>(٦)</sup> الأول، «وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَغْنَوِيَّةٌ» مبتدأ وخبر. ثم ١٢٤  
قال:

(ص) وَوَضِلُّ أَلْ بِذَا المُضَافِ مُنْتَقِزٌ \* إِنَّ وَصِلْتَ بِالثَّانِ كَالْجَعْدِ الشَّعْرُ  
أَوْ بِالدِّى لَهُ أَضِيفَ الثَّانِى \* كَزَيْدٍ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِى

(ش) الإشارة «بِذَا» إلى أقرب المذكور<sup>(٧)</sup> وهو ما إضافته غير محضة، يعنى أنه يفتقر دخول «أَلْ» على المضاف، لكن بشرط أن تدخل على الثانى نحو: الضَّارِبِ الرَّجُلِ، والجَعْدُ<sup>(٨)</sup> الشَّعْرُ.

أو يكون الثانى مضافاً إلى ما فيه «أَلْ» نحو: الحَسَنُ وَجْهِ الأَبِ، والضَّارِبُ

(١) فى ت «المحضة» تحريف.

(٢) فى هـ، ت «وإضافتها».

(٣) فى الأصل، ظ، ك «نعت».

(٤) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وتسمى أَيْضاً».

(٥) فى ك «وتلك إشارة إلى القسمين».

(٦) «المبتدأ» تكملة من ك.

(٧) فى هـ، ز «المذكورين» وعبارتهما أدق.

(٨) الجَعْدُ: الجعد من الشعر خلاف السَّبَطِ، وقيل هو القصير.

رَأْسِ الْجَائِي، فلو لم تتصل «أل» بالثاني ولا بما أضيف إليه الثاني لم يجر دخول «أل» على المضاف. فلا يجوز الضَّارِبُ زَيْدٌ، ولا الضَّارِبُ صَاحِبُ زَيْدٍ.

«ووصل أل» مبتدأ ومضاف<sup>(١)</sup> إليه، «وَمُتَّفَقَر» خبره، «وبهذا» متعلق بوصل، «والمُضَافُ» نعت لذا، «وَلِأَنَّ وَصِلْتُ» شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «والجَعْد» من باب الصفة المشبهة باسم الفاعل، وفعله جَعَدَ جَعَادَةً<sup>(٢)</sup> «وَأَوَّ بِالَّذِي» معطوف على قوله بالثاني. «وَزَيْدٌ» مبتدأ، «والضَّارِبُ» إلى آخر البيت خبره، والجملة على حذف القول والتقدير: قولك<sup>(٣)</sup>. ثم قال؛

(ص) وَكَوْنُهَا لِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ \* مَثْنَى أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبِعْ

(ش) يعنى أن وجود<sup>(٤)</sup> «أل» فى الوصف المضاف إن كان مثنى أو

مجموعاً على حدِّه، وهو الذى اتبع سبيل / المثنى فى كون الإعراب بحرف ١٢٤  
بعده نون واحترز به من جمع التفسير [فإنه]<sup>(٥)</sup> يكفى<sup>(٦)</sup> عن وجودها فى المضاف إليه نحو: الضَّارِبَا زَيْدٌ والمَكْرُمُو عَنَرُو، وقوله: «سَبِيلُهُ اتَّبِعْ» أى اتبع سبيل المثنى فيما ذكر. «وَكُوْنُهَا» مبتدأ، «وَلِأَنَّ وَقَعَ» مبتدأ ثان، «وَكَافٍ» خبره والجملة خبر الأول. هذا ما أعرب به الشارح<sup>(٧)</sup> هذا البيت وهو صعب

(١) فى ز «ووصل مبتدأ وأل مضاف إليه».

(٢) يقال جَعَدَ جَعْدَةً وَجَعَادَةً.

(٣) فى هـ، ز، ط، ت «كقولك».

(٤) فى ظ «دخول» تحريف.

(٥) «فإنه» تكملة لم ترد فى الأصل وبقيت النسخ.

(٦) فى ز «خبر يكفى» تحريف.

(٧) قال الأزهرى: «وكونها مبتدأ وهو مصدر كان الناقصة والضمير المضاف إليه العائد إلى أل اسمها، وفى

الوصف فى موضع نصب خبره من حيث نقصانه فهو متعلق بمحذوف، وكاف خبره من حيث

ابتدائيته، والتقدير وكون أل ثابتة فى الوصف كاف.

تمرين الطلاب ٦٧، وانظر شرح ابن الناظم ٣٨٥.

التقدير<sup>(١)</sup> وعندى فى أعرابه غير هذا الوجه وهو: أن «كَوْنُهَا»<sup>(٢)</sup> مبتدأ، والظاهر أنه<sup>(٣)</sup> مصدر كان التامة، أى وجودها<sup>(٤)</sup>، «وفى الوُصف» متعلق به، «وكاف» خبره، «وَإِنْ وَقَعَ» فى موضع نصب على إسقاط لام التعليل، والتقدير: وجودها<sup>(٥)</sup> أى<sup>(٦)</sup> «أل»<sup>(٧)</sup> فى الوصف كافٍ لوقوعه: أى لوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده، ويجوز فى همزة إن الكسر، وقد جاء كذلك فى بعض النسخ فوقوع الوصف مثنى أو مجموعاً على حده شرط فى الاكتفاء عن وجود «أل» فى المضاف إليه، «وسَيِّلُهُ» مفعول باتبع، والجملة فى موضع الصفة لـ «جمعاً»<sup>(٨)</sup>، ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا أَكْتَسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا \* تَأْنِيثًا إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا

(ش) يعنى أن المضاف المذكور<sup>(٩)</sup> قد يكتسب التأنيث من المضاف إليه إذا كان مؤنثاً، وذلك بشرط صحة<sup>(١٠)</sup> الاستغناء بالثانى عن الأول، وهو المتَّبِعُ عليه بقوله: «إِنْ كَانَ لِحَذْفٍ مُوَهَّلًا»، أى إذا كان المضاف صالحاً للحذف والاستغناء / عنه بالثانى كقول الشاعر:

١٢٥  
أ

(١) قول المكردى وهو صعب التقدير صحيح. وفيه شئ آخر وهو نخلو الجملة من الرابط بينها وبين المبتدأ الذى هو كون؛ لأن الضمير فى وقع عائد على الوصف، وقول من قال إن «إِنْ وَقَعَ» فاعل كافٍ الذى هو خبر كون مَبْنِيٌّ قَلَمٌ، بل فاعل كافٍ ضمير عائد على كون، ولو جعلنا فاعله «إِنْ وَقَعَ» لكان كافٍ خبراً مشتقاً، وليس فيه ولا فى مرفوعه ضمير يعود على المبتدأ؛ لأن ضمير وقع يعود على الوصف.

حاشية ابن حمدون ١: ١٩٢.

(٢) فى الأصل، ك، ت «كونه» تحريف.

(٣) فى ش «أنها».

(٤) فى الأصل، ت «وجوده» تحريف.

(٥) فى الأصل، ظ، ت «وجوده» وفى هـ «وجود» تحريف.

(٦) «أى» ساقطة من هـ.

(٧) «أل» ساقطة من ش، ك.

(٨) فى الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «الجمع».

وما أثبت أدق كما ز والألفية.

(٩) فى ش، هـ، ت «المذكر» وعبارتها أدق وأولى.

(١٠) «صحة» ساقطة من ش.

## ١٠٨ - مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ \* أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ<sup>(١)</sup>

«فَمَرٌّ» فاعل «تَسْفَهُتْ»، ولحقت التاء الفعل<sup>(٢)</sup> المسند إليه لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو «الرِّيَّاحِ»، لأنه يجوز الاستغناء «بالرياح» عن<sup>(٣)</sup> «مَرٌّ»، فتقول: تَسْفَهُتْ الرِّيَّاحُ. فلو كان المضاف إلى<sup>(٤)</sup> المؤنث مما لا يصح الاستغناء عنه بالثاني لم يجر تأنيثه نحو: قَامَ غُلَامٌ هِنْدِيٌّ، إذ لا يصح أن تقول: قَامَ هِنْدِيٌّ، وَأَنْتَ تريد غُلَامٌ هِنْدِيٌّ<sup>(٥)</sup>، وفُهِمَ من قوله: «وَرُبُّمَا» أن ذلك قليل. وفي ذكر هذا الشرط إشعار بأنه يجوز أن يكتسب المؤنث التذكير من المضاف إليه إذا صح الاستغناء عنه بالثاني كقوله:

## ١٠٩ - رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُؤُولُ لَهُ الْأَمُّ \* رُ مَعِينٌ عَلَى اجْتِنَابِ التَّوَانِي<sup>(٦)</sup>

«فمعين» خبر عن «رؤية» وذكَّره، وهو خبر عن مؤنث لاكتساب المبتدأ التذكير من المضاف إليه «وهو الفكر»، ولصحة الاستغناء بالثاني عن الأول<sup>(١)</sup>؛ لأنه يجوز<sup>(٢)</sup> أن يقول: الفكر معين، إذ العلة<sup>(٣)</sup> في ذلك واحدة،

<sup>(١)</sup> الشاهد الذي الرمة غيلان بن عقبة وروايته في الديوان ٦١٦.

رُؤْيَا كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهُتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ

انظر الكتاب ٥٢:٢، ٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٩٢٠:٢، وشرح ابن عقيل ٥٠:٢، وشرح

المرادى ٢٥٣:٢، وشرح الأشموني ٢٤٨:٢.

تسفهت: تحركت.

النواسم: الرياح التي تهب بضعف.

<sup>(٢)</sup> في ظ «واثبت التاء في الفعل».

<sup>(٣)</sup> في الأصل «على» تحزيف.

<sup>(٤)</sup> في الأصل «المضاف له».

<sup>(٥)</sup> في ز «قيام غلام هند».

<sup>(٦)</sup> لم أعر على قائله وقد ورد في كثير من كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٢١:٢، وشرح ابن الناظم ٣٨٧، وشرح المرادى ٢٥٤:٢، وشرح

الأشموني ٢٤٨:٢.

يؤول: يرجع. التواني: التكاثر. ويحمل عليه قوله تعالى: في سورة الأعراف. آية: ٥٦ (إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ

قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ) لأنك لو قلت في غير القرآن (إن الله قريب من المحسنين) لصح المعنى، واستغنى عن

المضاف.

«وَتَانٍ» فاعل يَأْتَسِبُ، «وَأَوَّلًا» مفعول أول «وَتَأْنِيثًا»<sup>(٤)</sup> مفعول ثانٍ، «وَزَيْنٌ» مفعول ثانٍ، «وَتَانٍ» شرط جوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَلِحَذْفٍ» متعلق بـ «مُوهَلًا»<sup>(٥)</sup> ثم قال:

(ص) وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ \* مَعْنَى وَأَوَّلُ مُوهِمًا إِذَا وَرَدَ

(ش) يجب<sup>(٦)</sup> أن يكون المضاف مغايراً للمضاف / إليه ولو بوجه ما؛ ١٢٥  
ب لأن المضاف يكتسب من المضاف إليه التخصيص أو التعريف، والشيء لا يتخصص ولا يتعرف بنفسه، فإن ورد من كلام العرب ما يوهم إضافة الشيء إلى نفسه أول ذلك كإضافة<sup>(٧)</sup> الاسم إلى اللقب نحو: سَعِيدُ كُرْزٍ، فيؤول الأول بالمسمى والثاني بالاسم، والاسم خلاف المسمى. ونحو: مَسْجِدُ الْجَامِعِ<sup>(٨)</sup> فيؤول على حذف الموصوف، والتقدير: مَسْجِدُ الْمَكَانِ الجامع «وَمَعْنَى» منصوب على التمييز أو على إسقاط في «مُوهِمًا» مفعول بأول<sup>(٩)</sup> وحذف معموله لاقتضاء المعنى له وتقديره: «مُوهِمًا جواز إضافة الشيء إلى نفسه».

[ثم إعلم أن من الأسماء ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى ولا يخلو عنها ألبتة، ومنها ما يلزمها معنى ويخلو عنها لفظاً، وقد أشار إلى الأول بقوله<sup>(١)</sup>] (٢)

(١) «عن الأول» ساقط من ك.

(٢) في الأصل «لا يجوز» تحريف.

(٣) في الأصل «الجملة» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

(٤) في ت «وتانيا» تحريف.

(٥) في الأصل، ظ، ت «بمهل» وما أثبت أدق كما في ش، هـ، ز، ك، والألفية.

(٦) في ش، ز «يعنى أنه يجب» وعبارتهما أكمل.

(٧) في هـ، ك، ت «إضافة» تحريف.

(٨) في ز زيادة «مسجد الجامع» في قولهم مسجد الجامع الزيادة هنا تفيد لأنه من أقوال العرب. أنظر الأشموني ٢: ٢٤٩.

(٩) في الأصل «مفعول ثانٍ».

وما أثبت أصوب، حيث لا يوجد مفعول لـ «أول» ليكون «موهما». الثاني.

(ص) وَيَبْغُضُ الْأَسْمَاءُ يُضَافُ أَبَدًا ...

(ش) يعنى أنَّ من الأسماء ما لا يستعمل إلا مضافاً نحو «قَصَارَى» الشيء وحماداًه وذلك على خلاف الأصل؛ فإنَّ الأصل فى الاسم أن يستعمل مضافاً تارةً وغير مضاف أخرى، وإن<sup>(٣)</sup> من اللازم للإضافة ما يلزمه معنى ويجوز إفراده لفظاً وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) ... \* وَيَبْغُضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا<sup>(٤)</sup>

(ش) وذلك نحو: «كُلُّ وَبَعْضٍ وَقَبْلُ وَبَعْدُ»، «وَيَبْغُضُ الْأَسْمَاءُ» مبتدأ، «وَيُضَافُ» خبره، «وَأَبَدًا» منصوب على الظرف<sup>(٥)</sup>، «وَيَبْغُضُ ذَا» مبتدأ، «وَقَدْ يَأْتِ» خبره، وحذف الياء من يأتى استغناء بالكسرة، «وَمُفْرَدًا» حال من الضمير المستتر فى يأت / «وَلَفْظًا» منصوب على إسقاط الخافض، ويجوز ١٢٦  
↑  
نصبه على التمييز. ثم قال:

(ص) وَيَبْغُضُ مَا يُضَافُ حَتَّى انْتَهَى \* إِبِلًاؤُهُ اسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ

(ش) يعنى أنَّ بعض الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى يمتنع أن يضاف إلى الظاهر فيجب إضافته للمضمر، وفى هذا النوع خروج عن الأصل من وجهين<sup>(٦)</sup>: لزوم الإضافة، وكون المضاف إليه ضميراً<sup>(٧)</sup>، ثم أتى من ذلك بأربعة ألفاظ فقال:

(ص) كَوَحْدَ لَبْنٍ وَذَوَالِ سَعْدَى \* ...

(١) فى ظ، ت «ثم قال».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز.

(٣) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ثم إن».

(٤) فى ش، زيادة بعد «مفرداً» الإشارة بهذا إلى ما تقدم لإضافته، وفهم منه أن ما يلزم الإضافة على قسمين: لازم الإضافة لفظاً ومعنى نحو قصارى الشيء وحماداه، ولازم الإضافة معنى، والزيادة هنا غير لازمة، وقد تكون من ضمن تعليقات الحاشية.

(٥) فى ز، ظ «الظرفية» وعبارتها أدق.

(٦) «من وجهين» ساقط من ظ.

(٧) فى ز «مضمراً».

(ش) أما «وَحَدَّ»<sup>(١)</sup> فقد تقدم الكلام عليه فى باب الحال، وأنه لازم  
النصب على الحال تقول: جاء زَيْدٌ وَحَدَّهُ، أى منفرداً، وقد جاء مضافاً إليه  
فى قولهم فى المدح: نَسِيحٌ وَحْدِهِ وَفَرِيدٌ وَحْدِهِ، وفى الذم فى قولهم:  
مُجْحِشٌ وَحْدِهِ<sup>(٢)</sup> وَغَيْبٌ وَحْدِهِ.

وأما «لَبَّيْ» فإنه<sup>(٣)</sup> أيضاً لازم<sup>(٤)</sup> الإضافة إلى الضمير نحو: لَبَّيْكَ، ومعنى  
«لَبَّيْكَ» إقامة على إجابتك بعد إقامة، «وأما» «دَوَّالِي» فتضاف أيضاً إلى  
الضمير وجوباً نحو: دَوَّالِيكَ. معناه [إِدَالَةٌ لَكَ]<sup>(٥)</sup> بعد إدالة «وَسَعْدَى» كذلك  
تقول سَعْدِيكَ<sup>(٦)</sup> ومعناه إسعاداً بعد إسعاد، وقد جاء فى الشعر إضافة «لَبَّيْ»  
إلى الظاهر على وجه الشذوذ. وعلى ذلك بَيَّةٌ بقوله:

(ص) ... \* وَشَذُّ إِيْلَاءٍ يَدْنَى لِلْبَيِّ

(ش) أى وشذ إضافة «لَبَّيْ» ليدى<sup>(٧)</sup>، وأشار بذلك إلى قول الشاعر:  
١١٠ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَراً \* فَلَبَّيْ فَلَبَّيْ يَدْنَى مِسْوَراً<sup>(٨)</sup>

(١) فى ظ «وحداء». تعريف.

(٢) جاء فى الكتاب ٣٧٧:١ «تقول هو نَسِيحٌ وَحْدِهِ؛ لأنه اسم مضاف إليه بمنزلة نفسه إذا قلت: هَذَا مُجْحِشٌ وَحْدِهِ».

وانظر المستقصى ٣٦٧:٢.

(٣) فى ك «فلانها».

(٤) فى ك «لازمة».

(٥) «لك» ساقط من هـ.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) فى ظ «لبى إلى الظاهر».

(٨) نسبه العيني لأعرابى من بنى أسد، ولم ينسب فى كتب اللغة والنحو. انظر اللسان «لبى»، «لبى»  
والكتاب ١٧٦:١ وشرح المفصل ١١٩:١، وشرح الكافية لابن مالك ٩٣٢:٢، وشرح ابن الناطم  
٣٩٠، وشرح ابن عقيل ٥٣:٢، والخزانة ٢٦٨:١، وشرح الشواهد للعيني ٢٥١:٢.  
وعبارة الأصل:  
دعوت لما نابنى مسوراً فلبى فلبى يدى مسوراً  
«فلبى»، الثانية ساقطة من ت.

فأضاف «لَبَّيْ» إلى «يَدْنِي مِسْوَرٍ»، «وإِلَاءَةً» فاعل «يَشُدُّ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول / الأول، «واللام» فى «لَبَّيْ» زائدة<sup>(١)</sup> فى المفعول الثانى <sup>١٢٦</sup>ب تقوية لضعف العامل لكونه فرعاً<sup>(٢)</sup>، فإن «إِلَاءَةً» مصدر أولى، وهو متعد إلى اثنين بنفسه. ثم قال:

(ص) وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ \* حَيْثُ وَإِذْ

(ش) أما «حيثُ» فهى ظرف مكان، وأما «إِذْ» فهى ظرف للزمان والماضى، وكلاهما يلزم الإضافة إلى الجمل، وشمل قوله: «الجُمْلُ: الجملة»<sup>(٣)</sup> الاسمية نحو: جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ، والفعلية نحو<sup>(٤)</sup>: «جَلَسْتُ»<sup>(٥)</sup> حَيْثُ جَلَسَ زَيْدٌ، وَأَتَيْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، وَإِذْ قَامَ<sup>(٦)</sup> زَيْدٌ. ثم إنَّ «إِذْ» تنفرد<sup>(٧)</sup> بجواز حذف الجملة بعدها وتعويض التنوين منها. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِفْرَادُ إِذٍ<sup>(٨)</sup> ... \*  
... \* وَإِنْ يُتَوَّنُ يُحْتَمَلُ

(١) فى ت «زائدة».

(٢) فى ش زيادة «فرعاً أعنى فى العمل».

وفى هـ ، ز، ت «فرعاً يعنى فى العمل».

والزيادة هنا تفيد.

(٣) «الجملة» ساقطة من ز.

(٤) «نحو» ساقطة من ظ.

(٥) «جلست» تكملة من هـ ، ز، ظ.

وإضافة «حيث» إلى المفرد ممنوع عند البصريين إلا فى الضرورة كقول الشاعر:

أَنَا تَرَى حَيْثُ شَهِيلٌ طَالِعاً \* نَحْمًا يُحْيِي كَالشَّهَابِ لَاحِقاً

ومن أمثلة إضافة «إِذْ» للجملة الاسمية والفعلية - إلى جانب ما ذكره الشارح - ما ورد فى القرآن الكريم،

حيث اجتمع إضافتها للجملة الاسمية والفعلية بقسميها، فى قوله تعالى فى سورة التوبة. آية ٤٠.

(إِذْ أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ).

(٦) فى ت «وإِذْ قَامَ زَيْدٌ» تحريف.

(٧) فى ك «تنفرد عن حيث جواز» والزيادة هنا لا لزوم لها؛ لأن قوله: «تنفرد» توضح ذلك.

(٨) فى الأصل «إفراده» تحريف.

وفى ز «إفراده» متى إِذْ. وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(ش) الضمير فى «يُنَوَّن» عائد إلى (١) أقرب مذكور (٢) وهو «إِذْ»، أى وإن ينون، إذ يحتمل لإفراده، كقوله - تعالى -: (وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ الْمُؤْمِنُونَ يَنْصُرِ اللَّهُ) (٣) وقوله: (وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ) (٤).

والضمير فى «الزَّمُوا» عائد على العرب، «وَحَيْثُ وَإِذْ» مفعول بالزَمُوا، «وَإِضَافَةً» مفعول ثان وهو مقدم من تأخير، «وَالِى الْجُمْلِ» متعلق بالزَمُوا، والضمير فى «يُنَوَّن» عائد على «إِذْ» وكذلك الهاء فى إفراده (٥)، واعلم أن من أسماء الزمان ما يجرى مجرى «إِذْ» فى الإضافة إلى الجمل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا كَرِذٌ مَعْنَى كَرِذٌ \* أَضِفْ جَوَازًا نَحْوَ حِينَ جَائِذٌ

(ش) يعنى أن ما شابه (٦) «إِذْ» فى كونه اسم زمان مبهم (٧) بمعنى الماضى يجرى / مجرى «إِذْ» فى إضافته إلى الجملة الاسمية والفعلية جوازاً لا لزوماً ١٢٧  
نحو: «يَوْمٌ، وَوَقْتُ، وَحِينَ». فتقول: قُمْتُ يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ، وَحِينَ زَيْدٌ قَائِمٌ.<sup>أ</sup> وفهم منه أنه إذا كان غير مبهم لم يضاف إلى الجمل نحو «نهار»، وكذلك إذا كان محدوداً، نحو «شهر» (٨) فلا يجرى مجرى (٩) «إِذْ» إلا إذا استوى (١٠) الشبه فى الأوجه المذكورة، و«ما» موصولة واقعة على أسماء

(١) فى ش، هـ، ز، ك، ت «على».

(٢) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «المذكور».

(٣) سورة الروم. آية: ٤، ٥.

(٤) سورة الواقعة. آية: ٨٤.

(٥) فى ش «فى إفراده عائد على إذ» ولا يتوقف المعنى على هذه الإضافة.

(٦) فى ش «ما أشبه».

(٧) فى ك «مبهم غير محدود» ولعل الزيادة من صنع الناسخ، أو من قارىء لنسخة دخلت فى الأصل.

(٨) فى ز زيادة «نحو شهر وأنه لو كان بمعنى الاستقبال» ويبدو أن الإضافة تعليل من قارىء للنسخة ثم دخلت فى صلبها.

(٩) «مجرى» ساقطة من ظ.

(١٠) فى ك «إلا أنه يستوى».

الزمان الشبيهة<sup>(١)</sup> «يَاذُ» وهى مفعول مقدم بأضف، وصلتها «كَإِذُ»، «وَمَعْنَى» منصوب على إسقاط الخافض «وجوّازاً»<sup>(٢)</sup> مصدر<sup>(٣)</sup> وصف لمصدر محذوف تقديره أضف إضافة جائزة، ويحتمل أن يكون منصوباً على الحال إذا قدرنا المصدر المحذوف معرفة<sup>(٤)</sup>، والأول أظهر «وَكَيْذُ»<sup>(٥)</sup> الثانى متعلق بأضف، وهو على حذف مضاف إى كإضافة إذ، ويحتمل أن يكون فى موضع الحال على أنه نعت نكرة مقدم<sup>(٦)</sup> عليها<sup>(٧)</sup>، والتقدير: إضافة كإضافة إذ، وهو أظهر ويكون التقدير: أضف ما أشبه إذ من ظروف<sup>(٨)</sup> الزمان كإضافة إذ إلى الجمل؛ ولذلك أعقبه<sup>(٩)</sup> بقوله: «جوّازاً»؛ لأنه لو لم يقل جوازاً لفهم منه أنها تضاف إلى الجمل لزوماً. قوله: «حِينَ بِجَانِبِذُ»، مثال لإضافة<sup>(١٠)</sup> حين للجملة<sup>(١١)</sup> الفعلية «وهو»<sup>(١٢)</sup> متعلق بئِذُ، ومعنى ئِذُ: طُرُخ. ثم قال:

١٢٧  
ب

(ص) وَإِنِّي أَوْ أَغْرِبُ مَا كَذُ قَدْ أَجْرِيَا \* وَاخْتَرَيْنَا مَثَلَوُ / فِغْلِي بُيْتَا  
وَقَبْلَ فِغْلِي مُغْرِبٍ أَوْ مُبْتَدَأُ \* أَغْرِبُ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْنَدَا

(١) فى ش «المشبهة».

(٢) فى الأصل «جوازاً».

(٣) «مصدر» ساقطة من ك.

(٤) ويكون التقدير: أضف الإضافة فى حال كونها جائزة. وهذا يفسد المعنى وكما ذكر الشارح. الإعراب

الأول أظهر. لأن معنى قول الناظم «أضف جوازاً» قريب من الإعراب الأول.

(٥) فى الأصل، ش، ك «كَإِذُ» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٦) فى هـ، ز، ط، ت «تقدم».

(٧) فى ش زيادة «مقدم عليها وانتصب على الحال».

(٨) فى ش «من ظرف» تحريف.

(٩) فى ت «عقبه» تحريف.

(١٠) فى ت «الإضافة» تحريف.

(١١) فى ش، هـ، ز، ك، ت «إلى الجملة».

(١٢) فى الأصل «وهى».

(ش) يعنى أنَّ ما أجرى<sup>(١)</sup> من أسماء الزمان مجرى «إِذْ» فأضيف إلى الجملة يجوز فيه حينئذ البناء<sup>(٢)</sup> والإعراب، إلا أنَّ الجملة إذا كانت مصدرية<sup>(٣)</sup> بفعل مبنى اختيار البناء، وشمل قوله: «فَعَلِ بُنْيَا» الماضى كقوله:

١١١ - عَلَى حِينِ أَلْهَى النَّاسَ لُجْلُ أُمُورِهِمْ<sup>(٤)</sup>

والمضارع المبنى كقوله:

١١٢ - عَلَى حِينِ يَسْتَصْبِيْنَ كُلُّ حَلِيمٍ<sup>(٥)</sup>

وإن كانت الجملة المضاف إليها مصدرية بالفعل المعرب، وهو المضارع العارى من موانع<sup>(٦)</sup> الإعراب: نحو قوله - عز وجل -: (هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ)<sup>(٨)</sup> أو بالمبتدأ. نحو قول الشاعر:

(١) فى ز «ما جرى».

(٢) فى ظ «هذا البناء» تحريف.

(٣) فى ت «مصدرية» تحريف.

(٤) سبق تخريج هذا الشاهد فى باب المفعول المطلق.

وعجزه: «قَدْ لَأَزْرَقَ الْمَالُ نَدَى الْعَالِبِ».

يروى على حين بالخفض على الإعراب، وعلى حين بالفتح على البناء. موضع الشاهد. وهو أرجح لكونه مضافاً إلى مبنى أصالة وهو ألهى.

(٥) لم أعثر على قائله:

وصدر البيت: «لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُمْ قُلُوبِي تَحُلُمًا».

انظر شرح المرادى ٢٦٧:٢، ومغنى اللبيب ١١٥:٢، وشرح التصريح ٤٢:٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٨٨٣:٢.

فى ه، ت «على حين يستصبين كل حكيم».

يروى بخفض حين على الإعراب، وفتحه على البناء. موضع الشاهد. لأنه مضاف إلى مبنى وهو يستصبين المبنى على السكون لاتصاله بنون الإناث. يستصبين: ماضى استصبيت قال استصبيت فلاناً جعلته فى عداد الصبيان.

(٦) فى ز «عن مواضع» تحريف.

(٧) فى ز «قول الله عز وجل».

(٨) سورة المائدة. آية: ١١٩.

١١٣. أَلَمْ تَعْلَمْ يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنَّنِي  
كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ<sup>(١)</sup>

فالوجه الإعراب. وهو متفق عليه؛ ولذلك قال:

وَقَبْلَ فِعْلِ مُغَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ \* أَغْرِبَ ...<sup>(٢)</sup>

وأجاز «الكوفيون» فيه البناء وتبعهم الناظم<sup>(٣)</sup>، ولذلك قال:

«وَمَنْ بَنَى قَلْبٌ يُفَنِّدًا»<sup>(٤)</sup> ويؤيده قراءة نافع ( هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ [الصَّادِقِينَ

صِدْقُهُمْ] )<sup>(٥)</sup> وأن قوله: «عَلَى حِينِ الْكَرَامِ قَلِيلٌ» روى بفتح حين،

والتفنيذ: التكذيب. والذي يبنى عليه الظرف في هذا الفصل الفتح<sup>(٦)</sup>

ولم يبنه عليه الناظم، «وما» موصولة واقعة على أسماء الزمان الجارية

مجرى «إِذْ» وهى مفعولة بأغرب ومطلوبة لابن فهو باب التنازع، «وَأَوْ»

للتخيير، وصلة «مَا» قد أجريا، «وَكَيْدٌ» متعلق بأجريا<sup>(٨)</sup>، وَقَصْر «بِنَا»

لضرورة الوزن، «وَبَيْنَا»<sup>(٩)</sup> فى موضع الصفة «لِفِعْلٍ»، «وَقَبْلَ» / متعلق  $\frac{١٢٨}{١}$

بأغرب، «وَأَوْ» للتقسيم، «وَمَنْ» شرط فى موضع الرفع<sup>(١٠)</sup> بالابتداء،

(١) نسب لموهب بن جهم المدحجى فى شرح الشواهد للعنى ٢: ٢٥٧ وقيل: لمبشر بن الهذيل الفزارى  
كما فى شرح شواهد الغنى للسيوطى ٢: ٨٨٤ وهو بلا نسبة فى مغنى اللبيب ٢: ١١٥، وشرح المرادى  
٢: ٢٦٨.

(٢) فى ز «إعراب» تحريف.

(٣) أجاز أبو على الفارسى أيضاً البناء.

انظر التسهيل ١٥٨، ١٥٩، وشرح ابن الناظم ٣٩٤.

(٤) فى ز «فإن يفند» تحريف. وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز.

(٦) سورة المائدة. آية: ١١٩.

قراءة نافع بالفتح على البناء، وقرأ الباقون بالرفع على الإعراب. انظر: الإملاء ١: ٢٣٤.

(٧) «الفتح» ساقطة من ت.

(٨) فى ه، ت «بأجريا» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) فى ه، ت «وبنى» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(١٠) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «رفع» وعبارتها أحسن.

وخبره<sup>(١)</sup> «بَنَى»، والفاء<sup>(٢)</sup> جواب الشرط. ثم قال:

(ص) وَالزَّمُوا إِذَا إِضَافَةً إِلَى \* جُمِلِ الْأَفْعَالُ كَهُنْ إِذَا اغْتَلَى

(ش) يعنى أَنَّ العرب أَلزَمَتْ «إِذَا» الإِضَافَةَ إِلَى الجُمْلَةِ الفَعْلِيَّةِ ويعنى «بِإِذَا» الظرفية دون الفجائية، والجُمْلَةُ بعدها فى مَوْضِعِ جَرِّ عِنْدَ الجُمهُورِ، والعامل فيها جوابها على المشهور<sup>(٣)</sup> «وإِذَا» مفعول أول بالزَمُوا، «وإِضَافَةً» مفعول ثانٍ، «وإِلَى» متعلق بإِضَافَةٍ، «وَهُنَّ»<sup>(٤)</sup> فعل أمر من هان يَهُونُ ضد صعب<sup>(٥)</sup>، ثم قال:

(ص) لِقِهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرِّفٍ بِلَا \* تَفَرُّقِي أُضِيفَ كِلْتَا وَكِلاَ

(ش) من الأسماء اللازمة<sup>(٦)</sup> للإِضَافَةِ لفظاً ومعنى «كِلاَ» و«كِلتَا».

وفُهِمَ من قوله: «لِقِهِمِ اثْنَيْنِ» أَنَّهُمَا لَا يَضَافَانِ لِمَفْرَدٍ<sup>(٧)</sup>، وشمل مفهوم اثنين: المثنى نحو: كِلَا الرَّجُلَيْنِ، وضميره نحو: كِلَاهُمَا، وما دل عليه نحو: كِلَانَا، واسم الإشارة نحو: كِلَا ذَيْنِكَ.

وفُهِمَ من قوله: «مُعَرِّفٍ» أَنَّهُمَا لَا يَضَافَانِ إِلَى نَكْرَةٍ، فلا يُقَالُ: كِلَا رَجُلَيْنِ.

(١) فى ز «والخبر».

(٢) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«أَغْرِبْ وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْلَدَا»

(٣) «إِذَا» اسم زمان مستقبل مضمن معنى الشرط. ولا تضاف إلا إلى جملة فعلية، وقد يليها اسم بعده

فعل، ويكون الاسم مرتفعاً بفعل مضمر. نحو قوله - تعالى - فى سورة الانشقاق آية: ١

(إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ)

هذا ما ذهب إليه سيبويه، وأجاز الأخفش ارتفاع الاسم بالابتداء.

انظر الكتاب ١: ١٠٦، ١٠٧، والخصائص ٢: ١٠٤.

(٤) فى ز «وكن» تحريف.

(٥) فى ك «الصعب».

(٦) فى ت «من أسماء لازمة» تحريف.

(٧) فى ش، هـ، ظ، ت «للمفرد».

ومن قوله: «بَلَا تَفَرَّقِي» أنه لا يُقال كِلَا زَيْدٌ وَعَمْرُو، وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله:

١١٤. كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا  
فِي الثَّائِبَاتِ وَاللَّامِ الْمَلَمَاتِ<sup>(١)</sup>

و«مُعَرَّف» نعت لفهم، «واللَّام» فيه متعلق بأضيف، وكذلك يَلَا، ولا زائدة بين الجار والمجرور. ثم قال:

(ص) وَلَا تُضِيفُ لِلْفَرْدِ مُعَرَّفٌ \* أَيَّا ...

من الأسماء اللازمة للإضافة معنى دون لفظ «أَيَّ»، وقوله: وَلَا / تُضِيفُ، <sup>١٢٨</sup>ب  
نهى أن يضاف<sup>(٢)</sup> «أَيَّ» لمفرد معرف، وفهم منه أنها تضاف للجمع والمثنى مطلقاً نكرة كان أو معرفة. نحو: أَيُّ رِجَالٍ وَأَيُّ رَجُلَيْنِ، وَأَيُّ الرِّجَالِ وَأَيُّ الرُّجُلَيْنِ<sup>(٣)</sup>.

وفهم منه أيضاً أنها تضاف للمفرد النكرة. نحو: أَيُّ رَجُلٍ. ويمتنع أن يضاف إلى المفرد المعرفة إلا في صورتين، أشار إلي الأولى<sup>(٤)</sup> بقوله:

(ص) ... \* ... وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفِ

(ش) يعنى أنك إذا كررت «أَيَّا»، جاز أن تضيفها إلى المفرد<sup>(٥)</sup> المعرفة<sup>(٦)</sup> نحو: أَيُّ زَيْدٍ، وَأَيُّ عَمْرٍو عِنْدَكَ، بمعنى أَيُّ الرُّجُلَيْنِ، قيل: ولا يأتي إلا في الشعر كقوله:

(١) نسبه الأستاذ عبد السلام هارون في معجم شواهد العربية ٧٤:١ للحطيفة ولم أجده في ديوانه وهو بلا نسبه في: شرح ابن الناظم ٣٩٦، وشرح ابن عقيل ٦٣:٢، وشرح التصريح ٤٣:٢، والهمع ٥٠:٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٥٥٢:٢، وشرح الأشموني ٢٦٠:٢. روى صدر البيت في ظ: «بكلا أخى وخليلي واجدى عضداً».

(٢) في هـ، ز، ت «تضاف».

(٣) ما بعد «معرفة» إلى هنا ساقط من ش.

وفي ك «نحو أى رجال وأى الرجل وأى الرجلين وأى الرجل».

(٤) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «الأول».

(٥) «المفرد» ساقطة من ك.

(٦) «المعرفة» ساقطة من ش وفي الأصل هـ، ظ، ك «المعرفة»

١١٥ - أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّ وَأَيُّكُمْ \* عِدَّةَ التَّقِيَّتَا كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا<sup>(١)</sup>

ثم أشار إلى الصورة الثانية بقوله:

(ص) أَوْ تَتَوَّيَ الْأَجْزَا ... \* ...

(ش) أى يجوز إضافتها إلى المفرد المعرفة<sup>(٢)</sup> إذا نويت أجزاء ذلك الاسم كقوله<sup>(٣)</sup>: أَيُّ زَيْدٍ ضَرَبْتَ، والتحقيق أنها فى هذه الصورة مضافة إلى الجمع لأن التقدير: أَيُّ أَجْزَائِهِ ضَرَبْتَ، ولذلك يكون الجواب يده أو رأسه. ثم اعلم أن «أَيًّا» بالنظر إلى إضافتها إلى المعرفة والنكرة على<sup>(٤)</sup> ثلاثة أقسام، أشار إلى القسم الأول منها بقوله:

(ص) ... وَاخْصُصْنِ بِالْمَعْرِفَةِ \* مَوْضُوعَةً أَيًّا<sup>(٥)</sup> ...

(ش) يعنى أن «أَيًّا» إذا كانت موصولة تختص بإضافتها إلى المعرفة نحو: آمُرُ<sup>(٦)</sup> بِأَيِّ الرِّجَالِ هُوَ أَفْضَلُ وَأَيُّهُمْ هُوَ أَكْرَمُ، ثم أشار إلى الثانى بقوله:

(ص) ... وَبِالْعَكْسِ الصُّفَةُ ...

(ش) يعنى أن «أَيًّا» إذا كانت صفة بعكس الموصولة، وهى<sup>(٧)</sup> أنها تختص بإضافتها إلى النكرة نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ / أَيُّ رَجُلٍ، وكذلك إذا كانت ١٢٩  
↑  
حالا كقولك: جَاءَ زَيْدٌ أَيُّ فَارِسٍ. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(١) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى أكثر كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٥٨:٢، وشرح ابن الناطم ٣٩٧، وشرح الأشموني ٢٦٠:٢.

(٢) فى الأصل، ش، ظ، ك «المعرف».

(٣) فى هـ، ز، ظ، ت «كقولك».

(٤) «على» ساقطة من ت.

(٥) فى ت أكمل الشطر الثانى من بيت الألفية.

..... وَاخْصُصْنِ بِالْمَعْرِفَةِ مَوْضُوعَةً أَيًّا وَبِالْعَكْسِ الصُّفَةُ

وسيدكره فى الأصل، وبقية النسخ فى موضعه مع الشرح.

(٦) فى هـ، ز «مررت».

(٧) فى ظ، ت «وهو».

(ص) وَإِنْ تَكُنْ شَرْطاً أَوْ اسْتِفْهَامًا فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَ<sup>(١)</sup>

(ش) يعنى أن «أَيَّا» إذا كانت شرطاً أو استفهاماً جاز أن تضاف إلى المعرفة والنكرة نحو: أَيُّ الرَّجُلِ تَضْرِبُ أَضْرِبُهُ<sup>(٢)</sup>، وَأَيُّ الرَّجُلِ تُكْرِمُ «أُكْرِمُهُ»<sup>(٣)</sup>، وَأَيُّ رَجُلٍ عِنْدَكَ؟، وَأَيُّ الرَّجُلِ عِنْدَكَ<sup>(٤)</sup> ؟

و«أَيَّا» مفعول بتضيف، «وَإِنْ كَرَّرْتَهَا» شرط، وجوابه «فَأَضِفْ» وحذف مفعول «فَأَضِفْ»<sup>(٥)</sup>، والمجرور المتعلق<sup>(٦)</sup> به<sup>(٧)</sup> لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: فأضفها<sup>(٨)</sup> للمعرفة، «وَأَوْ تَنْوِي» معطوفاً<sup>(٩)</sup> على «كَرَّرْتَهَا»، فهو شرط، والتقدير: وَإِنْ كَرَّرْتَهَا أَوْ نَوَيْتَ<sup>(١٠)</sup> الأجزاء فَأَضِفْهَا.

وفيه نظر؛ لأن ما عطف على الشرط شرط، وتقدم عليه «فَأَضِفْ» وهو جواب، ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط، ولم أر فيما وقفت عليه من كلام<sup>(١١)</sup> مثل هذا التركيب، ونظيره: إِنْ قَامَ زَيْدٌ [فَأُكْرِمَهُ]<sup>(١٢)</sup> أَوْ يَقْعَدْ عَلَى

(١) «فمطلقاً كمل بها الكلام» ساقط من ظ.

(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «أى رجل تضرب أضربه».

وأثبت ما جاء فى هـ ، ز؛ لأنه الأولى، والذي يمثل إضافته إلى المعرفة.

(٣) في الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ت «أى رجل تكرم أكرمه».

وأثبت ما جاء فى ك؛ لأنه الأولى، والذي يمثل الإضافة إلى المعرفة.

(٤) «أى الرجال عندك» ساقط من ك.

(٥) فى ز، ك «أضف».

(٦) فى ت «متعلق به».

(٧) فى ش «به محذوف» والمعنى يتم بدونها ولا حاجة إليها.

(٨) فى ز «وأضفها».

(٩) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «معطوف».

(١٠) فى ت «ونويت».

(١١) فى ش «من الكلام».

وفى هـ ، ز، ك، ت «من كلام العرب» وعبارتها أكمل.

(١٢) «فأكرمه» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.

وفى ظ «أكرمه».

أن الإكرام مرتب على الفعلين، ويتخرج على حذف<sup>(١)</sup> «إن» الشرطية قبل تنوٍ على مذهب من أجاز ذلك، فيكون التقدير: أَوْ إِن تَنَوِ الْأَجْزَاءِ فَأَضِفْ، وحذف فأضف لدلالة الأول عليه، فإن قلت: مذهب من أجاز ذلك أن الفعل يرتفع بعد حذف «إن» كقوله:

١١٦ - وَإِنْسَانٌ عَنِي بِخَيْرِ الْمَاءِ تَارَةً \* فَيَنْدُو [وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرُقُ]<sup>(٢)</sup>

قلت يجوز أن يكون «تنوٍ» مرفوعاً واكتفى بالكسرة عن الياء كقوله [تعالى<sup>(٣)</sup>] (وَاللَّيْلِ إِذَا يَنشُرُ)<sup>(٤)</sup> /

١٢٩  
ب

في قراءة من حذف الياء<sup>(٥)</sup>، أو يكون حذف الياء من «تنوٍ» لإلتقاء الساكنين على مذهب من لا يعتد بحركة النقل في «أل»، وقوله: أَيَّا مفعول باخصص<sup>(٦)</sup>. «وَبِالْمَعْرِفَةِ» متعلق به، «وَمَوْضُوعَةً» حال من «أى» مقدم<sup>(٧)</sup> عليها، «وَالصُّفَةِ» مبتدأ خبره بالعكس، «وَأَن تَكُنْ شَرْطًا» شرط<sup>(٨)</sup> جوابه «فَمُطْلَقًا» إلى آخر البيت، «وَمُطْلَقًا» حال من «أى» يعنى مضافة إلى المعرفة

(١) في هـ، ز، ط، ت «على أن يكون حذف» وعبارتها أكمل.  
(٢) الشاهد لدى الرمة.

وما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ك.

انظر ديوان ذي الرمة ٣٩١، والمقرب ٨٣:١، وتمرين الطلاب ٦٩، والهمع ٩٨:١، وشرح الأشموني ٩٦:٣/١٩٦:١، والخزانة ٣١٢:١، والدرر ٧٤:١، وحاشية الملوى ص ١٠٥.

يحسر: أى ينكشف، يقال حسره أى كشفه.

(٣) «تعالى» تكملة من ط، ك، ت.

(٤) سورة الفجر. آية: ٤.

(٥) قرأ بالجمهور «يشر» بحذف الياء وصلًا ووقفًا، وقرأ ابن كثير «يسرى» بإثباتها وصلًا ووقفًا، أما أبو عمرو فقد أثبت الياء في الرصل وحذفها في الوقف.

انظر: معاني الفراء ٢٦٠:٣، السبعة في القراءات ٦٨٤، والاتحاف ص ٦٨٤.

(٦) في الأصل، ظ «باخصص» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) في ش «مقدمة» وفي ز «تقدم».

(٨) «شرط» ساقطة من ت.

والنكرة، ومعنى «كَمُلْ بِهَا الْكَلَامَ»<sup>(١)</sup> أى الكلام الذى هو جزؤه؛ لأنها مع ما أُضيفت إليه جزء كلام<sup>(٢)</sup>. ثم قال:  
(ص) وَالزَّمُوا إِضَافَةً لَدُنْ فَجَزْ \* ...

(ش) «لَدُنْ» من الأسماء اللازمة للإضافة لفظاً ومعنى، ومعناها<sup>(٣)</sup> قيل بمعنى «عند»، وقيل هى لأول غاية<sup>(٤)</sup> فى<sup>(٥)</sup> الزمان والمكان، وفُهم من قوله: «فَجَزْ» أنها لا تضاف إلا للمفرد<sup>(٦)</sup>، وجعل «المرادى»<sup>(٧)</sup> قوله «فَجَزْ» شاملاً للجزء فى اللفظ والمحل؛ لتندرج الجملة. وجعل<sup>(٨)</sup> من إضافتها إلى الجملة<sup>(٩)</sup> قوله:

١١٧ - [صَرِيحٌ عَوَانٍ زَالِفُهُنْ وَزُقْنُهُ] \* لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الدُّوَابِّ<sup>(١٠)</sup>

والفعل عند المصنف فى نحو هذا على تقدير أن، قال فى الكافية<sup>(١١)</sup>:

(١) فى الأصل، هـ، ظ، ك، ت «الكلام».

وما أثبت أدق كما ورد فى الألفية، ش، ز.

(٢) فى ز «الكلام».

(٣) ومعناها ساقط من هـ، ز.

(٤) فى ظ «الغاية».

(٥) فى ز «من الزمان».

(٦) فى ش «إلى المفرد»، وفى ظ «للمفرد».

(٧) شرح المرادى ٢: ٢٧٤.

(٨) فى ك «فجعل».

(٩) يريد إضافتها إلى الجملة الفعلية هنا.

(١٠) البيت للقطامي:

ما بين المعقوفين تكملة من ت.

انظر فى ديوانه ٥٠، وأمالى الشجرى ١: ٢٣٣، وشرح المرای ٢: ٢٧٤، وشرح التصريح ٢: ٤٦،

والهمع ١: ٢١٥، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١: ٤٥٥، وشرح الأشموني ٢: ٢٦٣. والخزانة

٣: ١٨٨، ١٨٩، والدرر ١: ١٨٤.

ومعجم شواهد العربية ١: ٥٧.

الدوايب: جمع ذؤابة وهى خصلة من الشعر.

(١١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٤٦.

وَأَلْزَمَ رَيْثَ وَلَدُنْ أَنْ قُدِّرَا \* مِنْ قَبْلِ لِفْعَلٍ<sup>(١)</sup> لَحْوَيْنِ لَدُنْ سَرَى<sup>(٢)</sup>

وأجاز «المراذى»<sup>(٣)</sup> أيضاً أن يضاف إلى الجملة الاسمية كقوله:

١١٨ - ... لَدُنْ أَنْتَ يَا فِغ \* ...<sup>(٤)</sup>

وليس فيه دليل لاحتمال أن تكون الجملة صفة لزمان محذوف تقديره:

لَدُنْ وَقْتُ أَنْتَ فِيهِ يَا فِغ<sup>(٥)</sup>، وقد سمع نصب «عُدْوَة» بعد «لَدُنْ». وإلى / ١٣٠

ذلك<sup>(٦)</sup> أشار بقوله:

(ص) ... \* وَنَضَبَ عُدْوَةً<sup>(٧)</sup> بِهَا عَنْهُمْ نَدَز

(ش) يعنى أنه قل نصب «عُدْوَة» بعد «لَدُنْ» كقول ذى الرمة:<sup>(٨)</sup>

١١٩ - لَدُنْ عُدْوَةٌ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتِ الضُّحَى

وَحَتَّتِ الْقُطَيْنَ الشَّخْشَحَانَ الْمُكَلَّفُ<sup>(٩)</sup>

ونصبه<sup>(١٠)</sup> قيل: على تشبيه «لَدُنْ» باسم الفاعل المنون، وقيل: على إضمار

كان الناقصة، وقيل: على التمييز، وقد سمي<sup>(١١)</sup> بعض المتأخرين تنوين

(١) «فعل» ساقطة من ت.

(٢) فى هـ، ت «من لدن برا» وفى ز «من لدن قرا» تحريف.

(٣) شرح المرادى ٢: ٢٧٤.

(٤) جزء من بيت لم أعر على قائله وقد ذكره المرادى كاملاً فى شرحه ٢: ٢٧٤.

وَتَذَكَّرُوْا ثَمَاءَ لَدُنْ أَنْتَ يَا فِغ \* إِلَى أَنْتَ ذُو قَوْذَيْنِ أَنْهَضَ كَالثَّشْرِ

انظر الارتشاف ٢: ٢٦٤، والهمع ١: ٢١٥، وشرح الأشموني ٢: ٢٦٢، ومعجم شواهد النحو ٩٢.

(٥) فى ز، ك «يانع» تحريف.

(٦) فى هـ، ز، ت «وقد».

(٧) فى هـ «غدة» تحريف.

(٨) فى ش «ذو الرمة» تحريف.

(٩) انظر ديوان ذى الرمة ٣٧٤، واللسان «شخ».

القطين: القطين هنا المقيمون فى الموضع لا يكادون يرحلونه جمع قاطن.

الشخشحان: الحادى السريع، وقيل الرجل الماهر فى الخطبة.

(١٠) فى ظ، ت «ونسبه» تحريف.

(١١) فى ظ «سمع» تحريف.

«غُدْوَةٌ» مع «لَدُنْ» تنوين<sup>(١)</sup> الفرق، «وَلَدُنْ» مفعول أول بالزمواء، «وإِضَافَةٌ» مفعول ثان ومفعول «فَجَرَ» محذوف تقديره: فَجَرَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ، «وَنَضَبٌ» مبتدأ وخبره نَدَز، «بِهَا» متعلق «يَنْضَبُ». ثم قال:

(ص) وَمَعَ مَغٍ فِيهَا قَلِيلٌ وَثِقِلَ \* فَتَخَّ وَكَسَّرَ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ

(ش) من الأسماء اللازمة للإضافة «مع» وهى اسم لموضع الاجتماع ملازمة الظرفية<sup>(٢)</sup>، وتفرّد<sup>(٣)</sup> فيلزم نصبها على الحال نحو: جَاءَ الرَّيْدَانِ مَعًا أى جميعًا، وقد حُكِيَ جَرُّهَا بِمِنْ، حكى «سيبويه» من قولهم: «ذَهَبْتُ مِنْ مَعِيَ<sup>(٤)</sup>» وقوله: «مَعَ فِيهَا قَلِيلٌ»، يعنى أن فيها لغتين: فتح العين وسكونها، ولغة السكون قليلة<sup>(٥)</sup>، قوله: «وَتُقِلُّ فَتَخَّ وَكَسَّرَ» يعنى فى لغة السكون إذا التقت العين الساكنة<sup>(٦)</sup> مع ساكن بعدها وُجِبَ تحريكها، فمن حركها بالفتح فللتخفيف، ومن حركها بالكسر فعلى<sup>(٧)</sup> أصل التقاء الساكنين، وقول «المراذى» هما<sup>(٨)</sup> مرتبان لا مفرعان<sup>(٩)</sup> غير صحيح / بل هما

١٣٠  
ب

(١) فى ظ «بتنوين».

(٢) فى ش، هـ، ز، ك، ت «للظرفية».

(٣) فى ش، ك «وقد تفرّد».

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «ذهبت من معه» فى الكتاب ٤٢٠:١ «ذهب من معه» وانظر شرح الكافية لابن مالك ٩٥١:٢، وشرح ابن الناظم ٣٩٩ وشرح المرادى ٢٧٦:٢، وشرح التصريح ٤٨:٢. «مع» هنا اسم بدليل جرّها بمن، وكقوله - تعالى - فى سورة الأنبياء آية ٢٤ (هَذَا ذِكْرٌ مِّنْ مَّعَى).

(٥) فى ك «ولغة السكون فيها قليلة».

«مع» المشهور فيها فتح العين، وهى معربة، ومن العرب من يسكنها ومنه قول جرير:

قَرِيبَى مِثْلَكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زَيَازِلُكُمْ يَأْتَا

وقيل: أن تسكينها ضرورة وليس كذلك، بل هو لغة ربيعة، وهى عندهم مبنية على السكون، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حرف، وأدعى «النحاس» الإجماع على ذلك وهو فاسد، فإن سيبويه زعم أن ساكنة العين اسم.

شرح ابن عقيل ٧٠:٢ وانظر شرح أبيات سيبويه للسيرافى ٢٩١:٢، وشرح المرادى ٢٧٦:٢.

(٦) فى الأصل «ساكنه».

(٧) فى الأصل «فعل» تحريف.

(٨) فى ك «وهما».

(٩) فى ط، ت «مفرغان» تحريف. انظر شرح المرادى ٢٧٧:٢.

مفرعان لا<sup>(١)</sup> مرتبان؛ لأن لغة الفتح لا يحدث الساكن فيها حكماً، وإنما يحدثه في الساكنة<sup>(٢)</sup>، ويدل على صحة ما ذكرته قوله: «لِسُكُونِ»، فجعل الفتح والكسر لأجل السكون، «وَمَعَ» معطوف على «لَدُنْ» في البيت الذي قبله، والتقدير: «وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ وَمَعَ»<sup>(٣)</sup>، «وَمَعَ»<sup>(٤)</sup> الساكن العين مبتدأ<sup>(٥)</sup>، «وَقَلِيلٌ» خبره، «وَفِيهَا» متعلق بقليل، ولا يصح أن يكون «مَعَ» المفتوح العين مبتدأ والجملة بعده خبر؛ لأن ذلك لا يؤخذ منه حكم مع في لزومها الإضافة بل يؤخذ منه<sup>(٦)</sup> أن فيها لغتين فقط بخلاف الإعراب الأول. ثم قال:

(ص) وَأَضْمُمْ بِنَاءً غَيْرًا<sup>(٧)</sup> إِنْ عَدِمْتُ مَا \* لَهُ أُضِيفَ تَأْوِيًا مَا عُدِمَا

(ش) «غير» من الأسماء اللازمة للإضافة، وقد تخلو عنها لفظاً، وذلك مفهوم من قوله: «إِنْ عَدِمْتُ مَا لَهُ أُضِيفَ»، يعنى إن عدمته في اللفظ وقوله: «تَأْوِيًا مَا عُدِمَا»<sup>(٨)</sup> يعنى أن المضاف إليه يكون لفظاً ومعنوياً ومعناً وفهم منه أنه إن لم يعدم المضاف إليه لم يبن على الضم، وأنه إن حذف ولم ينو لم يبن أيضاً على الضم، وأن المعنى<sup>(٩)</sup>: «تَأْوِيًا مَعْنَى مَا عُدِمَ»<sup>(١٠)</sup> دون لفظه، فهو على حذف مضاف، لأنه إذا نوى لفظه ومعناه كان معرباً<sup>(١١)</sup> كما لو لفظ بالمضاف إليه، «وَعَرِبًا»<sup>(١٢)</sup>

(١) في ظ «غير» تحريف.

(٢) في ش، ك «وإنما يحدث في لغة السكون» وعبارتهما أدق.

(٣) «ومع» ساقط من ظ، ك.

(٤) في ش، هـ، ظ «مع» تحريف.

(٥) في ظ «وهو مبتدأ».

(٦) «منه» ساقط من هـ.

(٧) في ز «غير» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٨) في ش، ك، ت «عدما» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) «وأن المعنى» تركيب غير واضح في الأصل.

وفي هـ، ز، ظ، ت «ويعنى».

(١٠) في ظ، ت «ما عدما».

(١١) «معرباً» ساقطة من ت.

(١٢) في ش، ز، ك، ت «وغير» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وهـ، ظ.

مفعول أول<sup>(١)</sup> باضمم «وبناء» مصدر فى موضع الحال / أى بانيا، «وإن عُدِمَتْ»<sup>١٣١</sup>  
شرط، «وما» مفعول بعدمت واقع على المضاف إليه، «وأُضِيفَ»<sup>(٢)</sup> صلة لما، «ولَهُ»  
متعلق بأضيف، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الهاء<sup>(٣)</sup> فى له، والضمير  
فى أضيف عائد على<sup>(٤)</sup> غير «وتأويًا» حال من الفاعل باضمم أو من التاء فى  
عدمت، «وما» مفعول<sup>(٥)</sup> بناوياً وهى واقعة على المضاف وصلتها<sup>(٦)</sup> عُدِمَا. ثم قال:

(ص) قَبْلُ كَفَيْزُ بَعْدُ حَسْبُ أَوَّلُ \* وَدُونُ وَالْجِهَاتُ أَيْضًا وَعَلُ

(ش) لما قَدَّم حكم «غَيْر» وهو أنها تبنى على الضم إذا قطعت عن  
الإضافة ونوى المضاف إليه أَلْحَقَ «بِغَيْر» فى ذلك الحكم «قَبْلُ»<sup>(٧)</sup> وما بعده  
«قَبْلُ وَبَعْدُ» نحو قوله - عز وجل -: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)<sup>(٨)</sup>

وَحَسْبُ كقوله<sup>(٩)</sup>: مَا عِنْدِي غَيْرُ<sup>(١٠)</sup> دِزْهُمْ حَسْبُ.

«وأول» نحو: ابْدَأْ بِهَذَا مِنْ أَوَّلُ، «ودُونُ» نحو: مِنْ دُونُ. وَالْجِهَاتُ<sup>(١١)</sup>،  
يعنى: الجهات الست<sup>(١٢)</sup> وهى يَمِينُ وشمال وفوق وتحت ووراء وأمام، تقول:  
جِئْتُكَ مِنْ تَحْتِ وَمِنْ فَوْقِ وَعَنْ يَمِينِ وَيَسْمَالٍ، فهذه كلها تبنى<sup>(١٣)</sup> على

(١) «أول» ساقطة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٢) فى ظ «وأضيف إليه» تحريف.

(٣) فى الأصل «والهاء» تحريف.

(٤) فى الأصل، ش، ك «إلى».

(٥) فى ش «مفعولة» تحريف.

(٦) فى ش، ه، ز، ك، ت «المضاف إليه وصلته». وعبارتها أكمل.

(٧) «قبل» ساقطة من ت.

(٨) سورة الروم. آية: ٤.

(٩) فى ه، ز، ظ، ت «كقولك».

(١٠) «غير» ساقطة من ظ.

(١١) فى الأصل «الجهات».

(١٢) فى ز «الستة» تحريف.

(١٣) «تبنى» ساقطة من ك.

الضم «كغير» إذا عدم ما أضيف إليه، ونوى معناه دون لفظه. ثم قال:

(ص) وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا تُكْرَأُ \* قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

(ش) هذا تصريح بما فهم من قوله: «تَأْوِيًا مَا عُذِمَا» فإنه إن لم ينو لم

يبين على الضم فلم يبق إلا الإعراب وهو الأصل؛ إلا أن قوله: «نَضْبًا» يوهم

أنه لا يعرب حال قطعه عن الإضافة / إلا بالنصب وليس كذلك بل يعرب <sup>١٣١</sup>ب بالنصب إن كان ظرفاً. كقوله:

١٢٠ - فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا \* أَكَادُ أَغْصُ بِالمَاءِ الحَمِيمِ<sup>(١)</sup>

وبالجر إذا دخل عليه حرف الجر نحو قوله - عز وجل -: (لِلَّهِ الْأُمُورُ مِنْ

قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ)<sup>(٢)</sup>.

في قراءة مَنْ جَرَّ وَتَوَّن<sup>(٣)</sup>، وكأنه استغنى عن ذكر<sup>(٤)</sup> الجر لشمول المفهوم

---

(١) نسب إلى عبد الله بن يعرب في شرح الشواهد للعيني ٢٦٩:٢، وشرح التصريح ٥٠:٢. ونسب إلى يزيد بن الصعق في الخزانة ١:٤٠٢، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٤:٨٨، وشرح الكافية لابن مالك ٢:٩٦٥، وشرح ابن الناظم ١:٤٠١، وشرح المرادى ٢:٢٧٨، وشرح ابن عقيل ٢:٧٣. في هـ «وساغ لي الشراب وكنت قبلاً» روى في الأصل «أكاد أغص بالماء الزلال» وروى في شرح الأشموني «أكاد أغص بالماء الفرات». وما أثبتت هي الرواية الصحيحة كما ورد في أغلب كتب النحو. ساغ: حلا ولان وسهل مروره في الحلق. أغص: من الغصص وهو انحباس الطعام ووقوفه في الحلق. الحميم: الماء الحار.

(٢) سورة الروم. آية: ٤.

(٣) قرأ بذلك أبو السمال، والجحدري، والعقيلي.

وأجاز الفراء الكسر من غير تنوين «من قبلي ومن بعدي».

وحكى الكسائي عن بعض بني أسد «من قبل ومن بعد».

بتنوين قبل وضم بعد.

انظر شرح الكافية للرضي ٢:١٠٢، وشرح التصريح ٥٠:٢، ومعاني القرآن للفراء ٢:٣٢٠، وتفسير

القرطبي ١٤:٧٠١ والبحر ٧:١٦٢ وروح المعاني ٢١:٢٠.

(٤) «ذكر» ساقطة من ظ.

الأول له، وخص النصب بالذكر لكثرتة، والحاصل أن «قَبْلًا» وما بعدها لها أربعة أحوال: تصريح بالمضاف إليه، ونيته معنى<sup>(١)</sup> ولفظاً، وعدمه لفظاً ومعنى، وهى فى هذه الأحوال الثلاثة معربة، وعدم ذكر المضاف إليه ونيته معنى ولا لفظاً، وهى فى هذه الحالة مبنية على الضم، وإنما بُيِّنَتْ فى هذه الصورة<sup>(٢)</sup>؛ لأن لها شبهاً بالحرف لتوغله<sup>(٣)</sup> فى الإبهام، فإذا انضم إلى ذلك تضمن<sup>(٤)</sup> معنى الإضافة مخالفة<sup>(٥)</sup> النظائر بتعريفها بمعنى ما هى مقطوعة عنه كمل بذلك شبه الحرف فاستحقت البناء وبنيت على الضم؛ لأنه<sup>(٦)</sup> أقوى الحركات تنبيهاً على عروض سبب<sup>(٧)</sup> البناء. «وَقَبْلُ» مبتدأ وخبره «كَثِيرٌ» ويجوز ضبط «قَبْلُ وَغَيْرُ» بالضم من غير تنوين وبالتنوين، والرفع وهو الأصل؛ لأنهما اسمان ليس فيهما ما يوجب البناء<sup>(٨)</sup>، ووجه الضم أنه ذكرها على الحالة التى تكون عليها فى حال قطعها عن الإضافة، وأما<sup>(٩)</sup> «بَعْدُ وَدُونُ» وما بينهما فيتعين<sup>(١٠)</sup> فيها الضم من غير<sup>(١١)</sup> / تنوين إذ لا يستقيم الوزن إلا به، ووجهه ما تقدم ١٣٢ فى «قَبْلُ وَغَيْرُ» وهى معطوفة على «قَبْلُ»، «وَالْجِهَاتُ وَعَلُ»<sup>(١٢)</sup> كذلك،

(١) معنى و» ساقط من ت.

(٢) والصورة» ساقطة من ش.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ت «لتوغلها».

(٤) «تضمن» ساقطة من ش.

(٥) فى ش، هـ، ز، ك، ت «ومخالفة».

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت «لأنها».

(٧) فى ش «على سبب عروض البناء» تقديم وتأخير.

(٨) فى الأصل، هـ، ز، ط، ك، ت «لأنها أسماء ليس فيها ما يوجب البناء».

وأثبت عبارة ش لأنها الأولى والأصوب فهو يريد «قبل وغير».

(٩) فى ز «وما» تحريف.

(١٠) فى ط «فتعين».

(١١) فى هـ «بغير».

(١٢) فى الأصل، ت «وعلى» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

«والواو في أَغْرَبُوا»<sup>(١)</sup> تعود<sup>(٢)</sup> على العرب، «وَنَضَبًا» مصدر في موضع الحال. اي ناصبين<sup>(٣)</sup>، ويجوز ان يكون منصوباً على حذف الجار اي بنصب، «وَقَبْلًا»<sup>(٤)</sup> مفعول بأعربوا، ولا يجوز فيه الضم كما جاز في<sup>(٥)</sup> «قَبْلُ» إذ لا وجه فيه للضم، و«مَا» موصولة معطوفة على «قَبْلُ» وصلتها «قَدْ ذُكِرَ»، و«مِنْ بَعْدِهِ»<sup>(٦)</sup> متعلق بـ «ذُكِرَ»<sup>(٧)</sup>، «وَعَرَبٌ» داخل فيما بعد «قَبْلُ»؛ لأنه قال «قَبْلُ كَثِيرٌ»، ونطق «يَعْلُ»<sup>(٨)</sup> مبنياً على الضم ووجهه ما تقدم في «بَعْدُ وَدُونُ». ثم قال:

(ص) وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا \* عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا مُحَذِّفًا

(ش) ما يلي المضاف هو المضاف إليه، والغرض بهذا الكلام الإعلام بأن المضاف قد يحذف، ويقام<sup>(٩)</sup> المضاف إليه مقامه في الإعراب كقوله تعالى:

(وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)<sup>(١٠)</sup> أى حب العجل.

وكقوله تعالى<sup>(١١)</sup>: (وَسَقَلِ الْقَرْيَةُ)<sup>(١٢)</sup> أى أهل القرية.

و«مَا» موصولة وهى مبتدأ وصلتها «يَلِي الْمُضَافَ» وخبرها «يَأْتِي خَلْفًا».

(١) فى ش «وأعربوا» كما فى بيت الألفية.

(٢) فى ك «عائدة».

(٣) فى ت «بائصبين».

(٤) فى ز «وقبل أنه» تحريف.

(٥) فى هـ ، ز، ت «فما قبل» تحريف.

وفى ك «قبل».

(٦) فى هـ ، ت «بعد» تصحيف.

(٧) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «بذكر».

والمتبعت أدق كما فى هـ ، ز والألفية.

(٨) فى ز «يعل».

(٩) فى ش «ويقوم» تحريف.

(١٠) سورة البقرة. آية: ٩٣.

(١١) فى ظ «وقوله».

(١٢) سورة يوسف. آية: ٨٢.

ونصب «خَلَفًا»<sup>(١)</sup> على الحال من الضمير في «يأتى» العائد على «ما»،  
«وَعَنَهُ» متعلق بخلفاء، «وفى الإغراب» متعلق بيأتى، «وإذا» متعلق «بخلفاً أو  
بيأتى»<sup>(٢)</sup> ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا جَزَوْا الَّذِي أَبْقُوا كَمَا \* قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ

(ش) الوجه فى حذف / المضاف أن ينوب عنه المضاف إليه فى الإعراب <sup>١٣٢</sup>  
كما تقدم وقد يجيء المضاف إليه مجروراً كما لو صرح بالمضاف، «وَالَّذِي  
أَبْقُوا» هو المضاف إليه؛ لأنه هو الباقي بعد حذف المضاف<sup>(٣)</sup>، ومعنى قوله:  
«أَبْقُوا كَمَا» إلى آخر البيت، أى تركوه على الحالة التى كان عليها قبل  
حذف المضاف وهى الجر. وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا» أن ذلك قليل، وفيه مع  
قلته شرط نبه عليه بقوله:

(ص) لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ \* مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ غُطِفَ

(ش) يعنى أنه لا يجوز بقاء المضاف إليه مجروراً إذا حذف المضاف إلا  
بشرط، أن يكون المحذوف معطوفاً على مماثلة لفظاً ومعنى، كقوله:  
١٢١ - أَكُلُّ امْرِئٍ تَحْسِينِ امْرَأً \* وَتَارِ تَوَقُّدٌ بِاللَّيْلِ تَارًا<sup>(٤)</sup>  
«فنار» مضاف<sup>(٥)</sup> إليه «كُلُّ»<sup>(٦)</sup>، وحذف «كُلُّ» وبقي «نار» مجروراً؛ لأن

(١) فى ت «خلف» تحريف، وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٢) فى الأصل «بخلفاً وبيأتى» وفى ش «بخلف أو يأتى».

وفى ك «بخلفاً أو يأتى».

(٣) فى ظ «المضاف إليه» تحريف.

(٤) نسب لعدى بن زيد العبادى وهو فى ديوانه ١٩٩.

كما نسب لأبى دواد الأبادى، ولم أقف على ديوانه.

انظر: الكتاب ١: ٣٣، وشرح الفصل ٣: ٢٦، ٢٧، ٢٩/٥: ١٤٢، ٥٢: ٨.

وشرح المرادى ٢: ٢٨٠ وشرح الشواهد للعينى ٢: ٢٧٣. وشرح التصريح ٢: ٥٦، وفهر شواهد العربية

٩٢.

(٥) فى ه، ز، ت «مضافة».

(٦) فى الأصل، ك «كل واحد».

المضاف الذى هو «كل» معطوف على كل المنطوق به المضاف إلى امرىء، و«ما» موصولة واقعة على المضاف وحذف صلتها، وهى اسم «يكون»، «وَمَثَلًا» خبر يكون «ولمَّا» متعلق به، «وَمَّا» موصولة وصلتها قد عطف، «وَعَلَيْهِ» متعلق بَعُطِفَ، وفى غُطِفَ ضمير يعود على «مَّا»، والضمير فى عليه عائد على المعطوف عليه. ثم قال:

(ص) وَيُحَذَفُ الثَّانِي فَيَبْقَى (١) الْأَوَّلُ \* كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ

(ش) يعنى أن الثانى الذى هو المضاف إليه يحذف، ويبقى الأول الذى هو المضاف على الحالة التى كان / عليها مع اتصال المضاف به من حذف التنوين إن كان مفرداً أو النون إن كان مثني أو مجموعاً على حده، لكن (٢) بشرط نُبّه عليه بقوله:

(ص) بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِصَافَةٍ إِلَى \* مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتِ الْأَوَّلَا

(ش) يعنى أن بقاء المضاف إذا محذف (٣) المضاف إليه. على الحالة التى كان عليها مشروط بأن تعطف عليه اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه الأول، وذلك كقولهم (٤): «قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مِّنْ قَالِهَا» (٥) أى قطع الله يَدَ مِّنْ قَالِهَا فحذف «مِّنْ قَالِهَا» وبقي «يَدَ» غير منون كما كان مع وجود المضاف إليه؛ لأنه قد عطف عليه «رَجُلٍ» مضافاً (٦) إلى مثل المحذوف، ومثله (٧) قول الشاعر:

(١) فى ز «ويبقى» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٢) «لكن» ساقطة من ز.

(٣) «المضاف إذا حذف» تكملة من هـ، ز، ط، ت وهى الصواب وورد فى هامش الأصل «إذا حذف المضاف».

(٤) فى ز «وذلك مثل قولهم».

(٥) ورد هذا القول فى شرح الكافية لابن مالك ٩٧٦:٢، وشرح ابن الناطم ٤٠٤، وشرح الأشمونى ٢٧٤:٢.

(٦) فى ش «وهو مضاف» وفى هـ، ز «مضاف».

(٧) فى ز «منه».

## ١٢٢ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرُ بِهِ \* بَيْنَ ذِرَاعَيْنِ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ<sup>(١)</sup>

«فَذِرَاعِي» مضاف<sup>(٢)</sup> إلى محذوف مثل الذي أضيف إليه المعطوف عليه. وَكَحَالِهِ في موضع الحال من الأول، «وَلِذَا» متعلق بالاستقرار العامل في كحاله، وهي مضافة إلى «يَتَّصِلُ»، «بِهِ» متعلق بـ«يَتَّصِلُ»، «وَبِشَرِطٍ» متعلق بـ«يَحذف»<sup>(٣)</sup>، و«إِلَى» متعلق بإضافة «وَالَّذِي» واقع على المضاف إليه المحذوف وصلته: أضفت، «وَلَهُ» متعلق به، والضمير المحرور عائد على الموصول. ثم اعلم أن المضاف والمضاف إليه كالشئ الواحد فلا يفصل بينهما كما لا<sup>(٤)</sup> يفصل بين ابعاض الكلمة إلا في ضرورة الشعر. وهذا مذهب / جمهور <sup>١٣٣</sup><sub>ب</sub> النحويين، وأما الناظم فالفصل عنده بين المضاف والمضاف إليه على قسمين: جائز في السعة، ومخصوص بالضرورة<sup>(٥)</sup>.

وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فَضْلُ مُضَافٍ شَبَّهِ لِفَعْلٍ مَا نَصَبَ \* مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ وَلَمْ يُعَبَّ  
فَضْلُ يَمِينٍ ... \* ....

(ش) فجعل الجائز في السعة ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون المضاف<sup>(٦)</sup> شبيهاً بالفعل والفصل بينهما بمفعول

(١) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ٢١٥:١، والكتاب ١٨٠:١، وشرح الشواهد للعيني ٢٧٤:٢، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٧٩٩:٢، والخزانة ٣٦٩:١/٢٤٦:٤، وفهرس شواهد سيبويه ٨٤ العارض: السحاب.

ذراعي وجهه الأسد: الكوكبان الدالان على المطر. في الأصل «يا من رأى عارضاً يُسْرُ بِهِ».

(٢) في ز «المضاف».

(٣) في ظ «محذوف» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

(٤) «لا» ساقطة من ت.

(٥) انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٧٩:٢، وشرح ابن الناظم ٤٠٥.

(٦) في ت «الأول».

المضاف فشمل نوعين:

الأول: المصدر كقراءة ابن عامر (وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ)<sup>(١)</sup>.

بنصب «أَوْلَادَهُمْ» وجر «شُرَكَائِهِمْ»، وأصله قَتَلَ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ  
ففصل بالمفعول<sup>(٢)</sup> بين المضاف والمضاف إليه<sup>(٣)</sup>؛ لأن المضاف  
مصدر والمصدر شبيه بالفعل.

الثاني<sup>(٤)</sup>: اسم الفاعل كقوله - عز وجل - فى قراءة<sup>(٥)</sup>

بعضهم<sup>(٦)</sup>: (فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ)<sup>(٧)</sup>.

(١) سورة الأنعام. آية: ١٣٧.

«قرأ الجمهور «زَيْنٌ» مبنياً للفاعل ونصب «قَتَلَ» مضافاً إلى أولادهم ورفع شركاؤهم فاعلاً بَرَزَيْنَ، وقرأت  
فرقة منهم السلمى والحسن وأبو عبد الملك صاحب ابن عامر «زَيْنٌ» مبنياً للمفعول قتل، مرفوعاً مضافاً  
إلى أولادهم، شركاؤهم مرفوعاً على إضمار فعل أى: زينه شركاؤهم، هكذا خرج سيويه، أو فاعلاً  
بالمصدر أى قتل أولادهم شركاؤهم، وقرأ ابن عامر كذلك إلا أنه نصب أولادهم وجر شركائهم، فصل  
بين المصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول، وهى مسألة مختلف فى جوازها، فجمهور البصريين بمنعونها .  
متقدموهم وتأخروهم، ولا يميزون ذلك إلا فى ضرورة الشعر. وبعض النحويين أجازها وهو الصحيح  
لوجودها فى هذه القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربى الصريح ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان ابن  
عفان البحر ٤: ٢٢٩، وانظر السبعة فى القراءات ٢٧٠، والإملاء ١: ٢٦٢، وشرح الكافية لابن مالك  
٩٨١: ٢.

(٢) «بالمفعول» ساقط من ت.

(٣) فى ك «فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول» تقديم وتأخير.

(٤) فى هـ، ط، ت «الثانية» تحريف.

(٥) «فى قراءة» ساقط من هـ .

(٦) «بعضهم» ساقط من هـ، ت وفى ش، ك «بعض السلف».

(٧) سورة إبراهيم آية: ٤٧.

لم ترد فى مختصر البديع والمحتسب

وقراءة الجمهور «مُخْلِفٌ وَغَدِيهِ رُسُلُهُ».

انظر البحر ٥: ٤٣٩، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ٩٨٨، وشرح التصريح ٢: ٥٨.

ففصل بين «مُخْلِيفَ» و«رُشْلِيَه» بالمفعول وهو وَغْدَه<sup>(١)</sup>؛ لأن

المضاف اسم فاعل، واسم الفاعل شبيه بالفعل، هذا معنى قوله:

«فَصَلَ مُضَافٍ شَبِيهِ فِعْلٍ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا».

النوع الثاني: أن يكون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف معمول

للمضاف كقوله:

١٢٣ - ... \* كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ<sup>(٢)</sup>

وهذا معنى قوله<sup>(٣)</sup>: «أَوْ ظَرْفًا»، وفيهم منه جواز الفصل بالجرور إذ الظرف

والجرور / من واد واحد ومن ذلك قوله:

١٣٤  
أ

١٢٤ - لَأَنْتَ مُغْتَاذٌ فِي الْهَيْجَا مُصَابِرَةٌ

[يُضَلِّي بِهَا كُلُّ مَنْ عَادَاكَ يُبِيرَانًا]<sup>(٤)</sup>

ففصل بين «مُغْتَاذٌ» و«مصابرة» بقوله: «في الهيجا».

النوع الثالث: في<sup>(٥)</sup> الفصل بالقسم؛ ومنه ما حكى «الكسائي»<sup>(٦)</sup>: هَذَا

(١) في ك «ففصل بنصب وَغْدَه وجر رُشْلِيَه» وما أثبت من الأصل، وبقية النسخ أولى وأوضح.

(٢) لم أعثر على قائله وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو.

انظر اللسان «عسل»، وأغلب معاني الفراء ٨٠:٢ وشرح المرادى ٢٨٦:٢، وأوضح المسالك ٢٢٩:٢

وشرح التصريح ٥٨:٢، وشرح الأشموني ٢٧٧:٢.

وصدر البيت: «فَرَشْنِي بِخَيْرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِلْحَتِي».

في الأصل: «كناحت يوم صخرة بعسيل».

بعسيل: العسيل مكتسة العطار التي يجمع فيها العطر.

(٣) في الأصل «قولهم».

(٤) لم أعثر على قائله رغم وروده في أغلب كتب النحو.

ما بين المعقوفين تكملة من ك.

انظر شرح المرادى ٢٨٧:٢، ومعجم شواهد النحو ١٧٤.

الهيجا: الحرب.

(٥) «في» ساقط من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٦) في ش «ومن ذلك ما حكاه الكسائي» وعبارتها أنفضل.

غَلَامٌ وَاللَّهُ زَيْدٌ، ففصل بين «غلام» «وزيد» بالقَسَمِ<sup>(١)</sup> وهذا معنى قوله: «وَكَمْ يُعَبُّ». فَضْلُ يَمِينٍ. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... وَاضْطَرَّازًا وَجِدًا \* بِأَجَنَّبِيٍّ أَوْ بِنَعْتٍ أَوْ نِدَاً

(ش) فجعل الفصل للاضطرار ثلاثة أنواع:

الأول: أن يكون الفاصل أجنبياً، يعنى أجنبياً عن المضاف كقوله:

١٢٥ - كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفٍّ يَوْمًا \* يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ<sup>(٢)</sup>

ففصل بين «كَفٍّ» و«يهودى» «يوم» وهو أجنبى من المضاف أى غير معمول له .

الثانى: أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعت أى بنعت المضاف .

كقول الشاعر:

١٢٦ - نَجُوتٌ وَقَدْ سَلَّ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ \* مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخٍ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ<sup>(٣)</sup>

(١) وقد يكون الفصل بينهما بالشرط نحو قولك: هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك. بجر ابن. كذلك زاد

ابن مالك الفصل «إما» كقول تأبط شراً.  
هُمَا خُطُّنَا إِذَا إِسَارٍ وَمِثَّةٌ وَإِذَا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْوِ أَجْدَرُ  
انظر شرح الكافية لابن مالك ٩٩٤:٢.

(٢) الشاهد لأبى حية النميرى.

انظر الكتاب ١٧٩:١، وشرح الكافية لابن مالك ٩٧٩:٢، والمقتضب ١/٢٣٧:٤/٣٧٧، وشرح  
المفصل ١/١٠٣:٢/٢٥٠، وشرح ابن الناظم ٤١٠، وشرح المرادى ٢/٢٩٠، وأوضح المسالك  
٢/٢٣٢، وشرح التصريح ٥٩:٢، وشرح الأشمونى ٢/٢٧٨.

ويروى صدر البيت «كَتَخَبِيرِ الْكِتَابِ بِكَفٍّ يَوْمًا»

يقارب: بضم بعض ما يكتبه إلى بعض.

يزيل: مضارع أزال. أى يفرق بين كتابته ويأعد.

(٣) الشاهد لمعاوية بن أبى سفيان.

انظر شرح المرادى ٢/٢٩٣، وشرح ابن الناظم ٤١١، وأوضح المسالك ٢/٢٣٥، وشرح الشواهد  
للمعنى ٢/٢٧٨، وشرح التصريح ٥٩:٢، والدرر ٢/٦٧، ومعجم شواهد العربية ١/٥٨.

المرادى: نسبة إلى مراد قبيلة يمنية.

الأباطح: جمع أبطح وهو المكان الواسع وأراد مكة.

ويروى صدر البيت كما فى هـ، ز، ت.

«نجات» وقد بَلَّ المرادى سيفه.

أراد من<sup>(١)</sup> ابن أبي طالب شيخ الأباطح، وهو المراد بقوله: أو بنعت.

الثالث: النداء كقول الشاعر:

١٢٧ - وَفَاقُ كَفْبٍ يُجِيرُ مُنْقِذُكَ لَكَ مِنْ \* تَعَجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخَلْدِ فِي سَقَرٍ<sup>(٢)</sup>

وهو المراد بقوله: أو ندأ.

[وفصل]<sup>(٣)</sup> مفعول مقدم بأجز، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَشِبْهِهِ

فِعْلٍ»، نعت لمضاف، «وما» موصولة واقعة على الفاصل، وصلتها نَصَبٌ،

والضمير العائد على الموصول / محذوف تقديره: نصبه، وهى<sup>(٤)</sup> فاعل ١٣٤ ب

بفصل، «وَمَفْعُولًا» أو ظَرْفًا حالان<sup>(٥)</sup> من «ما»، أو من الضمير المحذوف

وتقدير البيت: أَجِزْ أَنْ يَفْصَلَ الْمُضَافُ<sup>(٦)</sup> منصوبه فى حال كونه مفعولاً أو

ظرفاً، «وَفَضْلُ يَمِينٍ» مفعول ما لم<sup>(٧)</sup> يسم فاعله «بِيعَبُ»، وهو مصدر

مضاف إلى الفاعل، والتقدير<sup>(٨)</sup>: لم يعب أن يفصل اليمين المضاف،

«واضْطَرَّارًا» مفعول له، وهو تعليل لـ «وُجِدَا»<sup>(٩)</sup> وفى وَجِدَ ضمير عائد على

الفصل، «وَبِأَجْنَبِيٍّ» متعلق بـ «وُجِدَا»<sup>(١٠)</sup>.

(١) «من» ساقطة من ك، ت.

(٢) الشاهد لبجير بن زهير بن أبى سلمى. انظر شرح الماردى ٢٩٤:٢ وشرح ابن عقيل ٨٦:٢، وشرح الأشموني ٢٧٩:٢.

وفاق: مصدر وافق.

سقر: اسم من أسماء النار.

(٣) «فصل» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

وفى الأصل «الرابع» بدل «فصل».

(٤) فى ز «وهو».

(٥) فى هـ «لحالان».

(٦) فى ش، هـ، ز، ك زيادة «يفصل المضاف المشابه للفعل عما أضيف إليه منصوبه».

(٧) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لم يسم» و«ما» ساقطة. وهذا ما يتفق مع نسق تأليفه.

(٨) فى الأصل «التقدير».

(٩) فى الأصل، وبقيّة النسخ «لوجد».

والمثبت أدق كما فى الألفية.

(١٠) فى الأصل وبقيّة النسخ «بوجد».

والمثبت أدق كما فى الألفية.

## ( المضاف إلى ياء المتكلم )

(ش) إنما أفرد هذا الباب بالذكر؛ لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله، فمنها أن آخر المضاف إلى «الياء»<sup>(١)</sup> يكون<sup>(٢)</sup> مكسوراً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) آخِرَ مَا أُضِيفَ لِيَا الْكُسُزُ \* ...

(ش) نحو: هَذَا غُلَامِي وَصَاحِبِي وَصَدِيقِي، ويستثنى من ذلك المعتل الآخر والمثنى وجمع<sup>(٣)</sup> المذكر السالم، وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) ... إِذَا \* لَمْ يَكْ<sup>(٤)</sup> مُغْتَلًّا ...

(ش) يعنى ما لم يكن المضاف إلى «الياء»<sup>(٥)</sup> معتل الآخر، وشمل: المقصور والمنقوص؛ ولذلك أتى بمثالين، فقال:

(ص) ... \* ... كَرَامٍ وَقَدَا

(ش) «كَرَامٍ» مثال للمنقوص، «وَقَدَا» مثال للمقصور، «وَالْقَدَى»: ما يقع في العين، ثم تبعه على الثانى والثالث بقوله:

(ص) أَوْ يَكْ كَاتِبَيْنِ وَزَيْدَيْنِ ... \* ...

(ش) يعنى «أَوْ يَكْ» مثنى «كَاتِبَيْنِ»، أو جمعا على حده «كَزَيْدَيْنِ»، وفهم من كلامه أن هذه الاشياء التى ذكر لا يكون ما قبل «الياء» فيها

(١) فى ش «ياء المتكلم» وعبارتها أكمل.

(٢) «يكون» ساقطة من ظ.

(٣) فى ظ «والجمع» تحريف.

(٤) فى هـ «يكن» وما أثبت أصوب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ش «ياء المتكلم» وعبارتها أكمل.

مكسوراً /، وأما حكم الياء في نفسها<sup>(١)</sup> فقد نبّه عليه بقوله:

(ص) ... فَذِي \* جَمِيعُهَا يَالِا بَعْدَ فَتْحِهَا اخْذِي

(ش) «ذِي» إشارة إلى الأربعة المذكورة، يعنى أن هذه الاشياء المذكورة<sup>(٢)</sup> تكون<sup>(٣)</sup> الياء بعدها مفتوحة، وفُهم من قوله: «اخْذِي» وجوب فتحها<sup>(٤)</sup>، وفُهم من تخصيصه<sup>(٥)</sup> «الياء» في هذه المواضع أن «الياء» في غيرها لا يجب فتحها بل يجوز فتحها وسكونها نحو: غُلَامِي وَغُلَامِي، ثم بين حكم ما قبل «الياء» بقوله<sup>(٦)</sup>:

(ص) وَتُدْعَمُ يَالِا فِيهِ وَالْوَاوُ وَإِنْ \* مَا قَبْلَ وَاوٍ ضَمٌّ فَكَبِيرَةٌ يَهْنُ  
وَأَلْفًا سَلَّمَ ... \* ....

(ش) يعنى أن ما قبل «ياء» المتكلم إن كان «ياء» أدغمت في «الياء» وشمل المنقوص نحو: زَائِمِي<sup>(٧)</sup> والمثنى والمجموع على حده في حالتى الجر والنصب نحو: «مَرَزْتُ بِزَيْدِي»، ورَأَيْتُ زَيْدِي، وَمَرَزْتُ مُسْلِمِي [وَرَأَيْتُ مُسْلِمِي]<sup>(٨)</sup> في زَيْدِيْنِ وَمُسْلِمِيْنِ «والواو»<sup>(٩)</sup> يعنى فى جمع المذكر السالم على<sup>(١٠)</sup> حالة الرفع، وفُهم منه وجوب قلب «الواو» ياء؛ لأن الحرف لا

(١) «في نفسها» ساقط من هـ .

(٢) ما بعد «يعنى» إلى هنا ساقط من كـ .

(٣) فى ت «يكون» .

(٤) أى أن «ياء» المتكلم تُفْتَحُ وجوباً مع المنقوص رفعا ونصباً وجرأ نحو قولك: هذا رَائِي، ورَأَيْتُ رَائِي، ومررت برَائِي، والمقصود نحو: فتأى وقداى - ويعامل معاملة المثنى المرفوع والمثنى رفعا كقولك: هذان غُلَامَانِ ونصباً وجرأ نحو: رأيت غُلَامَيْنِ، ومررت بِغُلَامَيْنِ.

وجمع المذكر السالم رفعا ونصباً وجرأ نحو هؤلاء زَيْدِي ورَأَيْتُ زَيْدِي، ومررت بِزَيْدِي.

(٥) فى الأصل، ش، ك «تخصيصها» ما أثبت أولى لأن الضمير يعود على الناظم.

(٦) فى ش «فقال» .

(٧) فى ظ «روامى»، وفى ك «رام» تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ظ، ك.

(٩) فى هـ، ز «وقوله الواو» «وعبارتها أكمل» .

(١٠) فى ش «فى حال» وفى هـ، ز، ظ، ك، ت «فى حالة» وعبارتها أدق.

يدغم إلا فى مثله، وفهم من قوله: «وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضُمَّ» أن ما قبل «الواو» فى الجمع يكون مضموماً، فيجب كسره بعد قلب «الواو» «ياء» وإدغامها فى «الياء» نحو: هَؤُلَاءِ مُسْلِمِيٌّ، ويكون مفتوحاً<sup>(١)</sup>، فيبقى على حاله نحو: هَؤُلَاءِ مُصْطَفِيٌّ، فى جمع «مصطفى»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «وَأَلْفًا سَلَّمَ» أى اتركها على حالها. وشمل المقصور نحو: «فَتَاتِي وَعَصَائِي»، والمثى فى حال الرفع نحو: «هَذَانِ غُلَامَاتِي»، هذه لغة جمهور العرب، «وهذيل»<sup>(٣)</sup> يبدلون / ١٣٥ ب

«ألف» المقصور «ياء» ويدغمونها فى ياء المتكلم، وهو المنبّه عليه بقوله:

(ص) ... وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ \* هُذَيْلٍ انْقِلَابُهَا يَاءً حَسَنَ

(ش) وفهم من تخصيصه المقصور أن «ألف» التثنية<sup>(٤)</sup> لا تبدل عندهم، وفهم منه أيضاً أن «الياء» المبدلة من الألف تدغم فى ياء المتكلم لاجتماع مثليين<sup>(٥)</sup>: الأول<sup>(٦)</sup> منهما ساكن، فتقول: هَذَا فَتَيٌّ. ومن ذلك قول شاعرهم:

١٢٨ - سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُم \* فَتَخَرُّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَصْرَعٌ<sup>(٧)</sup>

(١) فى ز، ط زيادة «ويكون مفتوحاً فى جمع مصطفى» وذكرها فى الأصل وبقيّة النسخ بعد المثال.

(٢) «فى جمع مصطفى» ساقط من ط.

(٣) أجازت هذيل قلب ألف المقصور ياءً - عوضاً عن الكسرة - وتدغمها فى ياء المتكلم نحو: عَصِيٌّ يفتح ياء المتكلم.

وقلب ألف المقصور ياء لم يختص بها هذيل، بل حكى عن طيء فى قوله - تعالى - فى سورة البقرة.

آية: ٣٨ (فَتَمَّ تَبَعٌ هَذَا)

فى قراءة نافع والأعرج.

وقرأ عاصم، وعبد الله بن أبى اسحق، وعيسى بن عمر «هَذَا». انظر البحر ١: ٦٩.

(٤) فى هـ «الألف فى التثنية».

(٥) فى ش، هـ، ت «المثليين».

(٦) فى ك «والأول».

(٧) الشاهد لأبى ذؤيب الهذلى. انظر ديوان الهذليين ٢: ١ والمفضليات ٤٢١، وشرح المفصل ٣: ٣٣،

والمقرب ١: ٢١٧، وشرح ابن الناظم ٤١٥، وشرح ابن عقيل ٢: ٩٠، وأوضح المسالك ٢: ٢٣٩.

روى فى الأصل: سبقوا هوى واجنحوا لهواهم

وتفرقوا ولكل جنب مصرع

وفى رواية أخرى: سبقوا هوى واعنقوا لهواهم

ففقدتهم ولكل جنب مصرع

وقوله: «آخِر» مفعول «باكسر»، «وَأَل» في الياء للعهد، أما لما في الترجمة من قوله ياء المتكلم، أو في أول الكتاب من قوله<sup>(١)</sup>: «وقيل ياء النفس»، وقوله: «فَذِي» مبتدأ، «وجميعها» توكيد له، «وَالْيَا» مبتدأ ثان وفتحها مبتدأ ثالث، «وَاحْتَذَى» خبر المبتدأ الثالث، والضمير المستتر فيه عائد على فتحها، والجملة خبر المبتدأ الثاني الذي هو الياء، والضمير العائد عليه من الجملة الهاء في فتحها، والجملة خبر المبتدأ الأول، والضمير العائد عليه محذوف تقديره: بعدها، فحذِف وهو منوي؛ ولذلك<sup>(٢)</sup> بنيت «بَعْدُ» ويجوز أن يكون «جَمِيعُهَا» مبتدأ ثان. وهو وما بعده خبر المبتدأ الأول، [والرابط]<sup>(٣)</sup> في هذا الوجه<sup>(٤)</sup> الهاء في جميعها<sup>(٥)</sup>، والعائد على جميعها هو الضمير المقدر الذي كان يعود على المبتدأ الأول في الوجه الأول، «وَالْيَا» مفعول لم يسم فاعله بتدغم<sup>(٦)</sup> «وفيه» متعلق بتدغم<sup>(٧)</sup> / والهاء فيه عائدة على<sup>(٨)</sup> المتكلم، «وَأَنَّ» شرط، «وَمَا» مفعول لم يُسم فاعله بفعل محذوف يفسره ضم، «وَيَهْنُ»

= هوى: أصل الكلمة هوى قلبت ألف المقصورة ياء ثم أُدغمت في ياء المتكلم. والهوى ما تهواه النفس.

أعنفوا: بادروا وسارعوا.

فتخرموا: استؤصلوا.

جنب: ما تحت الإبط.

مصرع: مكان يصرع فيه.

(١) في هـ «من قول». وذلك في باب النكرة والمعرفة.

(٢) في ت «نوى وكذلك» تحريف.

(٣) (والرابط) تكلمة من ش، هـ، ز، ت.

وفي ك «والعائد».

(٤) في الأصل «وفي هذا الوجه».

(٥) في ظ زيادة «في جميعها عائد على ذي».

(٦) «بتدغم» ساقط من هـ، ز.

وفي الأصل «بتدغم».

(٧) في الأصل «بتدغم».

(٨) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «على ياء» وعبارتها أكمل وأدق.

مضارع<sup>(١)</sup> مجزوم على جواب الأمر، وهاؤه مضمومة من هان يَهُون إذا سهل، ولا يصح<sup>(٢)</sup> كسرهما؛ لأنه<sup>(٣)</sup> مضارع وَهَنَ يَهِنُ<sup>(٤)</sup> إذا ضعف<sup>(٥)</sup> لأنَّ<sup>(٦)</sup> المراد به إذا أدغم يسهل ويخف لا يضعف<sup>(٧)</sup>، «وَالْقَا» مفعول مقدم «يَسْلَمُ»، «وَانْقِلَابُهَا» مبتدأ، «وَيَاءٌ» منصوب على إسقاط لام الجر، «وَحَسَنٌ» خبر<sup>(٨)</sup> انقلاؤها «وَعَنْ هَذَا لِي» متعلق بحسن، وكذلك «فِي الْمَقْصُورِ».



(١) في ش، ه، ز «فعل مضارع».

(٢) في الأصل «ويصح» تحريف.

(٣) في ه، ز، ك، ت «لأن».

(٤) في ك «مضارعه يهن».

(٥) «إذا ضعف» ساقط من ش.

(٦) في ت «إذا».

(٧) في ش، ه، ز «ولا يضعف» وهذه أدق، وفي ك «ولا يصعب» خطأ من الناسخ.

(٨) «خبر» ساقطة من ت.

## ( إعمال المصدر )

(ص) بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ \* ...

(ش) يعنى أنَّ المصدر يُلحق فى العمل بفعله الذى اشتق منه فى رفع الفاعل إن كان لازماً نحو: عَجِبْتُ مِنْ قِيَامِ زَيْدٍ، وفى رفع الفاعل ونصب المفعول إن كان متعدياً لواحد، نحو: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا، ويتعدى بحرف الجر إن كان فعله يتعدى بذلك الحرف، نحو: أَعْجَبَنِي مُرُورُكَ بِزَيْدٍ<sup>(١)</sup> ويتعدى إلى مفعولين إن كان الفعل يتعدى إليهما، نحو: عَجِبْتُ مِنْ إِعْطَاءِ زَيْدٍ عَمْرًا دِرْهَمًا، وكذلك المتعدى إلى ثلاثة، نحو: عَجِبْتُ مِنْ إِعْلَامِ زَيْدٍ عَمْرًا بَكْرًا شَاخِصًا. وهذا كله مستفاد من قوله: «بِفَعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ»، وهذا سواء كان مضافاً أو مجرداً من الإضافة أو مقترباً<sup>(٢)</sup> «بأل»، وإلى ذلك أشار بقوله:

\* مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ أَلِ (ص) ...

(ش) فمثال إعماله<sup>(٣)</sup> مضافاً أكثر من / إعماله مجرداً، وإعماله مجرداً<sup>١٣٦</sup> أكثر من إعماله [مقترباً]<sup>(٤)</sup> «بأل»، وإلحاقه بفعله فى العمل المذكور ليس مطلقاً بل بشرط نبه عليه بقوله:

(١) فى الأصل، ظ، ت «أعجبني مرور بزيد» المثال ناقص.

وفى هـ، ز «أعجبني مرور عمرو بزيد» وهو صحيح.

وفى ك «أعجبني مرور زيد بعمرو» وهو صحيح، والمثال المثبت من ش.

(٢) فى ز، ك «مقرباً».

(٣) فى ش، هـ، ز، ك «إعماله».

(٤) «مقرباً» تكملة من ش، وفى هـ، ز، ك «مقرباً».

(ص) إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ أَنْ أَوْ مَا يَحُلُّ \* مَحَلُّهُ ...

(ش) يعنى أنّه لا يعمل العمل المذكور إلا إذا صح أن يحل محله الفعل، «وأن» أو «ما» المصدريتين<sup>(١)</sup> نحو: أَعْجَبْتَنِي قِيَامُكَ، أى أَنْ تَقُومَ. وَعَجِبْتُ مِنْ قِيَامِكَ الْآنَ، أى مما تقوم<sup>(٢)</sup>.

وشمل قوله: «أَنْ» الناصبة والخففة، وفُهِم منه، أن المصدر إذا لم يحل محله «أَنْ» أو ما يعمل عمل الفعل نحو: لَهُ صَوْتُ صَوْتُ<sup>(٣)</sup> حِمَارٍ، ولذلك جعل صوت حمار<sup>(٤)</sup> معمولاً<sup>(٥)</sup> لفعل محذوف<sup>(٦)</sup> وقد تقدم. ثم قال:

(ص) ... \* ... وَلَا نَسِمُ مَضَدِرٍ عَمَلٍ

(ش) اسم المصدر هو ما فى أوله ميم مزيدة<sup>(٧)</sup> لغير المفاعلة نحو: المَحْمَدَةُ والمضرب<sup>(٨)</sup>، أو كان لغير الثلاثي بوزن ما للثلاثي نحو: الوُضُوءُ والغَسْلُ فإن فعلهما «تَوَضَّأَ وَاغْتَسَلَ»، وإنما فصل الناظم هذا النوع من المصدر لقلّة عمله، وفى تنكير «عَمَلٍ» تنبيه على ذلك، كما ذكر الشارح<sup>(٩)</sup>. ومن إعماله قول عائشة - رضى الله عنها -: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»<sup>(١٠)</sup> فأعمل «قُبْلَةَ»

(١) فى ك «المصدريتان».

(٢) فى الأصل «يقوم».

(٣) فى ز «نحو قوله: يصوت حمار» تحريف.

وفى ك «نحو قوله: له صوت صوت حمار» وعبارتها أكمل.

(٤) فى هـ ، ز، ط، ت «الحمار» تحريف.

(٥) فى هـ ، ك «مفعولاً».

(٦) فى ش زيادة «محذوف أى يصوت» وعبارتها أكمل وأوضح.

(٧) فى ش «زائدة».

(٨) فى ش، ك «والمضربة».

(٩) انظر شرح ابن الناظم ص ٤١٨.

(١٠) انظر شرح ابن عقيل ٢: ١٠٠.

وروى الحديث فى الموطأ ٤٤: ١ «طهارة».

أن عبد الله بن مسعود كان يقول: «مِنْ قُبْلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوُضُوءُ»

وعن ابن شهاب «من قبله الرجل امرأة الوضوء».

باختلاف الراوى.

وهو<sup>(١)</sup> اسم مصدر؛ لأن فعله قبل. «والمصدر» مفعول مقدم بالحق، «ويفعله» وفي «العَمَل» متعلقان بالحق، «ومضافاً» وما بعدها أحوال من المصدر، «وإن كَانَ» فعل شرط<sup>(٢)</sup>، «ومتع» في موضع الصفة لفعل، «وما» معطوف على أن، «ويحلل» في موضع خبر كان، «ومحلّه» منصوب على المصدر، «ولا ينم مصدر عَمَل» مبتدأ وخبره<sup>(٣)</sup> / ثم قال:

١٣٧  
أ

(ص) وَتَغْدَ جَزْرُهُ الَّذِي أُضِيفَ لَهُ \* كَمَلٌ بِنَضْبٍ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلُهُ

(ش) قد تقدم أن المصدر يكون مضافاً ومجرداً ومقروناً<sup>(٥)</sup> بأل، فالمصدر<sup>(٦)</sup> إن كان مضافاً إلى الفاعل كمل بنصب مفعوله، وهذا<sup>(٧)</sup> هو المراد بقوله<sup>(٨)</sup>: كَمَلٌ بِنَضْبٍ نحو: أَعْجَبَنِي أَكَلُ زَيْدٍ الْخُبْزِ.

ومنه قوله - تعالى -: ( وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ [بَعْضَهُمْ] <sup>(٩)</sup> ) <sup>(١٠)</sup> ) وإن كان مضافاً إلى المفعول<sup>(١١)</sup> كمل برفع فاعله، وهذا هو المراد بقوله: «أَوْ يَرْفَعُ» نحو: أَعْجَبَنِي أَكَلُ الْخُبْزِ زَيْدٌ<sup>(١٢)</sup>.

ومنه قوله - تعالى -: <sup>(١٣)</sup> : ( وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ

(١) في هـ «وهي».

(٢) في هـ «الشرط» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وخبر».

(٤) في الأصل «كامل» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٥) في ز «أو مجرداً أو مقروناً».

(٦) في ش، هـ، ز، ك، ت «فالمضاف» تحريف.

(٧) «هذا» ساقطة من هـ.

(٨) «بقوله» ساقطة من ز.

(٩) «بعضهم» تكملة من ك.

(١٠) سورة البقرة. آية: ٢٥١.

(١١) في ك «للمفعول».

(١٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «أعجبنى أكل الخبز عمرو» المثال صحيح.

(١٣) في هـ، ز، ظ، ك، ت «عز وجل».

[سبيلاً<sup>(١)</sup>] (٢) في أحد التأويلات<sup>(٣)</sup>، فإضافته<sup>(٤)</sup> إلى الفاعل ونصب المفعول أكثر من إضافته إلى المفعول ورفع الفاعل، وقوله: «كَمَلُ يَنْضَبُ»، لا يريد أن ذلك واجب بل هو جائز؛ لأنه يجوز أن يضاف إلى الفاعل ولا يذكر معه مفعول نحو: أَعْجَبَنِي<sup>(٥)</sup> أَكَلُ زَيْدٍ، وإلى المفعول ولا يذكر فاعل<sup>(٦)</sup> نحو: أَعْجَبَنِي أَكَلُ الْخُبْزِ ومنه قوله - عز وجل -: (بِسْؤَالِ نَفْعِكَ)<sup>(٧)</sup>.

«وَبَغَدَ» متعلق بكمل، «وَالَّذِي» مفعول بجره، «وَجَزَّه» مصدر مضاف إلى الفاعل «وَالَّذِي» مفعول<sup>(٨)</sup> فهو مصدر مضاف بكمل بالمنصوب، «وَأُضِيفَ لَهُ» صلة الذي، والضمير العائد على الموصول الهاء في «لَهُ»، وفي أُضِيفَ ضمير مستتر عائد على المصدر «وَعَمَلَهُ» مفعول بكمل، «والهاء» فيه عائدة على المصدر، «وَيَنْضَبُ» متعلق بكمل، «وَأَقَى»<sup>(٩)</sup> برفع معطوف عليه، وأو / ١٣٧  
للتقسيم لا للتخيير<sup>(١٠)</sup>. ثم قال:

(ص) وَجَزَّ مَا يَنْتَبِغُ مَا جُرَّ وَمَنْ \* رَاعَى<sup>(١١)</sup> فِي الْإِتْبَاعِ الْحَلَّ فَحَسَنُ  
(ش) قد تقدم أن المصدر يضاف إلى الفاعل وإلى المفعول، فإن أُضِيفَ

(١) «سبيلاً» تكملة من ش، ك.

(٢) سورة آل عمران. آية: ٩٧.

(٣) «من» قد تكون بدل من الناس - بدل بعض من كل - أي من استطاع منهم، وقيل «من»، مبتدأ خبره محذوف تقديره: فعليه أن يحج.

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وإضافته».

(٥) في ط «يعجبني أكل زيد» المثال صحيح.

(٦) في ش «ولا يذكر معه فاعل» وعبارتها أكمل.

(٧) سورة ص. آية: ٢٤.

(٨) في ز «مفعول به».

(٩) في هـ، ز، ط، ك، ت «أو برفع».

(١٠) في ز «للتأخير» تحريف.

(١١) في ت «يراعى» تحريف، وما أثبت من الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

إلى الفاعل فلفظه مجرور، وموضعه مرفوع، وإن أضيف إلى المفعول فلفظه مجرور وموضعه منصوب. إن قدر بأن وفعل الفاعل، ومرفوع<sup>(١)</sup> إن قدر بأن وفعل المفعول، فيجوز في تابع المضاف إليه<sup>(٢)</sup> إذا كان فاعلاً الجر على اللفظ، والرفع على الموضع، وشمل قوله: «مَا يَتَّبِعُ»، جميع التوابع فتقول: أَعْجَبَنِي أَكَلُ زَيْدِ الظَّرِيفِ، فالجر<sup>(٣)</sup> حملاً على اللفظ، والرفع<sup>(٤)</sup> حملاً على الموضع، وكذلك: أَعْجَبَنِي أَكَلُ زَيْدٍ وَعَمْرٍو وَعَمْرٌو<sup>(٥)</sup> وَأَعْجَبَنِي أَكَلُ اللَّخْمِ وَالْخُبْزِ<sup>(٦)</sup>، بالجر حملاً على اللفظ، وبالنصب حملاً على [الموضع]<sup>(٧)</sup> [على تقدير المصدر بأن وفعل الفاعل، وبالرفع على الموضع أيضاً على]<sup>(٨)</sup> تقدير المصدر بأن، وفعل المفعول، والتقدير: أن أكل الخبز واللحم.

وقوله: «الْمَحَلَّ» شامل للأوجه المذكورة كلها، والأحسن في ذلك الحمل على اللفظ، ولذلك بدأ به، وقوله: «وَجُرَّ» فعل أمر، «وما» مفعولة بـجُرَّ، وهي أيضاً<sup>(٩)</sup> موصولة، وصلتها يتبع. و«ما» الثانية مفعولة بـيتبع، وهي أيضاً موصولة وصلتها «جُرَّ»، «ومَنْ» شرطية في موضع رفع بالابتداء خبرها<sup>(١٠)</sup> «راعى»، «وفى» متعلق براعى<sup>(١١)</sup>، «وَالْمَحَلَّ» مفعول براعى، «وَالْقَاءُ»<sup>(١٢)</sup> جواب الشرط، «وَحَسَنَ» خبر مبتدأ محذوف تقديره: ففعله حسن.

(١) «ومرفوع» ساقط من ت.

(٢) «إليه» ساقط من ت.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ت «بالجر».

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والظريف بالرفع» تحريف.

(٥) «وعمرؤ» الثانية ساقطة من ز.

(٦) «والخبز» ساقطة من ت.

(٧) «الموضع» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) «أيضاً» ساقطة من ش، هـ، ك، ت.

(١٠) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وخبزها».

(١١) «وفى متعلق براعى» ساقط من ك.

(١٢) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«راعى فى الاتباع المحل فحسن».

## ( إعمال اسم الفاعل )

(ش) المراد باسم الفاعل ما دل على حد / وفاعله، جارياً<sup>(١)</sup> مجرى  $\frac{١٣٨}{م}$  الفعل في الحدوث والصلاحية للاستعمال بمعنى الماضي والحال والاستقبال. قوله<sup>(٢)</sup>:

(ص) كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ \*..

(ش) يعنى أن اسم الفاعل بعمل عمله، فيرفع الفاعل إن كان فعله لازماً، نحو: أَقَاتِمُ زَيْدًا.

وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً لواحد، نحو: أَضَارَبْتُ زَيْدًا عَصِيًّا.

وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين، نحو: أَمْعَطُ زَيْدًا عَصِيًّا دِرْهَمًا. وهذه كلها مستفادة من قوله: « كَفَعْلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ »، لكن لا يعمل العمل المذكور إلا بشرطين. أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) ... \* إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ يَمْغُزِلِ

(ش) يعنى أن اسم الفاعل لا يعمل بعمل فعله إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال<sup>(٣)</sup>؛ لأنه أشبه فعله في الحركات والسكنات وعدد<sup>(٤)</sup> الحروف، نحو:

(١) في الأصل، ظ «جار».

(٢) «قوله» ساقطة من ت.

(٣) في ز «والاستقبال».

(٤) في الأصل، هـ، ز، ت «عدة».

وفي ظ، ك «وعدة».

وما أثبت من ش أولى وأصوب.

أَنَا ضَارِبٌ زَيْدًا غَدًا أَوْ الْآنَ.

فلو كان بمعنى المضى لم يعمل؛ لأنه لم يشبه فعله فيما ذكر. ثم أشار<sup>(١)</sup> إلى الشرط الثانى بقوله:

(ص) وَوَلَّى اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ يَدَا \* أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَدًّا.

(ش) يعنى أنَّ من شرط إعمال اسم الفاعل أن يعتمد على شىء قبله، وذكر من ذلك خمسة مواضع:

الأول: أن يلى الاستفهام. نحو: أَضَارِبُ أَنْتَ عَمْرًا؟

الثانى: أن يلى حرف النداء. نحو: يَا طَالِقًا جَبَلًا

والظاهر أن هذا مما اعتمد على الموصوف؛ لأن التقدير: يَا رَجُلًا

طَالِقًا جَبَلًا، وليس حرف النداء مما يقرب / من الفعل؛ لأنه  
خاص بالاسم.

الثالث: أن يلى نفيًا. نحو: مَا ضَارِبٌ أَنْتَ زَيْدًا<sup>(٢)</sup>.

الرابع: أن يكون صفة لموصوف نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ عَمْرًا.

وفى ضمن ذلك الحال؛ لأنها صفة فى المعنى نحو: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا قَرَسًا.

الخامس: أن يكون مستدًّا، وشمل الخبر وما أصله الخبر نحو: زَيْدٌ

ضَارِبٌ عَمْرًا. وَإِنَّ زَيْدًا ضَارِبٌ عَمْرًا. وَكَانَ زَيْدٌ ضَارِبًا<sup>(٣)</sup> عَمْرًا. وَطَلَّتْ

زَيْدًا ضَارِبًا عَمْرًا.

لأن اسم الفاعل فى هذه المثل كلها مسند. «وَأَسْمُ فَاعِلٍ» مبتدأ وخبره

<sup>(١)</sup> فى ت «إشارة».

<sup>(٢)</sup> فى ظ، ت «ما ضارب أنت زيد» غير جائز.

<sup>(٣)</sup> فى ت «وكان زيد ضارب عمرًا» غير جائز.

«كَفَغْلِهِ»، «وَفِي»<sup>(١)</sup> متعلق بالاستقرار الذى فى الخبر، «وَإِنْ كَانَ» شرط،  
«وَالْبَاءُ» فى «يَمْغُزِلِ» ظرفية بمعنى «فى»، والمجرور خبر<sup>(٢)</sup> كان، «وَعَنْ مُضِيِّهِ»  
متعلق بمغزل، «والهاء» فى مضيه عائدة على اسم الفاعل، «وَأَسْتَفْهَاماً» مفعول  
يَوَلِّى، «وَأُو»<sup>(٣)</sup> حرف نداء، «وَأَوْ نَفْيًا» معطوف على «أَسْتَفْهَاماً»<sup>(٤)</sup>،  
«وَأَوْجَا»<sup>(٥)</sup> معطوف على وَلِّى، «وَمُسْنَدًا»<sup>(٦)</sup> معطوف على صفة. ثم قال:  
(ص) وَلَقَدْ يَكُونُ نَفْتٌ مَحْذُوفٌ عُرِفَ \* فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلُ الَّذِى يُصِفُ

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل يأتى معتمداً<sup>(٧)</sup> على موصوف محذوف،  
فيستحق العمل كما استحقه ما هو صفة المذكور. كقول الشاعر:  
١٢٩ - كَنَاطِحِ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيَوْهِنَهَا \* فَلَمْ يَصِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَةُ الْوَعْلِ<sup>(٨)</sup>

(١) فى ز «وفى العمل» وعبارتها أكمل.

(٢) فى ت «حين».

(٣) فى هـ ، ت «أو حرف».

(٤) فى ش «أو نفيا معطوفان على استفهام» وعبارتها أدق.

فى ز، ت «ونفيا معطوف على استفهام».

فى ظ «أو نفيا معطوف على استفهام» و«أو نفيا» ساقط من هـ .

(٥) فى هـ ، ت «أو جا صفة» وعبارتها أكمل.

(٦) فى هـ ، ز، ت «أو مسندًا».

(٧) فى ش «الفاعل يعتمد على».

(٨) الشاهد للأعشى - ميمون بن قيس - انظر ديوانه ٤٦.

وشرح ابن الناطم ٤٢٤، وشرح ابن عقيل ١٠٩: ٢، وأوضح المسالك ٢٤٩: ٢، وشرح الشواهد للعيني

٢: ٢٩٥، وشرح التصريح ٦٦: ٢.

يوهنها: يضعفها.

أوهى: أضعف.

الوعلى: تيس الجبل.

روى صدر البيت فى الأصل «كناطح صخرة يوماً ليوهنها».

وفى هـ ، ز «كناطح صخرة يوماً ليوقعها».

وفى ت «كناطح صخرة يوماً ليفلقها».

والمعنى متقارب فى جميع الروايات..

أى كوعلي ناطح، وقد تقدم أن ما وقع<sup>(١)</sup> بعد حرف النداء من هذا الباب معتمد على الموصوف<sup>(٢)</sup>. والضمير فى «يَكُونُ» اسمها، وهو عائد على اسم الفاعل، ونُفِت خبرها، «وَعُرِفَ» / فى موضع الصفة المحذوف<sup>(٣)</sup>. ثم قال: ١٣٩  
أ

(ص) وَإِنْ يَكُنْ صِلَةٌ أَلْ لَفِي الْمُنَى \* وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضَى

(ش) يعنى أن اسم الفاعل إذا وقع صلة «أَلْ» عمل العمل<sup>(٤)</sup> المذكور مطلقاً حالاً كان أو مستقبلاً<sup>(٥)</sup> أو ماضياً، وإنما عمل مطلقاً؛ لأنه صار بمنزلة الفعل<sup>(٦)</sup>، قال الشارح<sup>(٧)</sup>؛ لأنه لما كان صلة للموصول، وأغنى<sup>(٨)</sup> بمرفوعه عن الجملة الفعلية أشبه الفعل معنى واستعمالاً، فأعطى حكمه فى العمل، كما أعطى حكمه فى صحة<sup>(٩)</sup> عطف الفعل عليه، كما فى قوله - تعالى -: (إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا)<sup>(١٠)</sup> وقوله تعالى: (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا. فَأَنْزِلْنَ بِهِ تَغْفًا)<sup>(١١)</sup> انتهى.

قلت: يجعله واقعاً صلة «أَلْ»<sup>(١٢)</sup> مسوغاً لعطف الفعل عليه. فيه نظر؛ لأنه

(١) وما وقع ساقط من هـ .

(٢) معتمد على الموصوف تكملة لم ترد فى الأصل وبقية النسخ.

(٣) فى ظ، ت «المحذوف» تحريف.

(٤) فى الأصل «عمل عمل».

(٥) فى ظ «أو استقبلاً».

(٦) فى ت «الفعلية» تحريف.

قال ابن عقيل «هذا هو المشهور من قول النحويين، وزعم جماعة منهم الثماني - أنه إذا وقع صلة لأل لا يعمل إلا ماضياً، ولا يعمل مستقبلاً، ولا حالاً، وزعم بعضهم أنه لا يعمل مطلقاً، وأن المنصوب بعده منصوب باضمار فعل» شرح ابن عقيل ١١١: ٣، وانظر التسهيل ١٣٦.

(٧) شرح ابن الناطم ٤٢٥.

(٨) فى هـ «وأغنى» تحريف.

(٩) فى ز «فى صحته» تحريف.

(١٠) سورة الحديد. آية: ١٨.

(١١) سورة العاديات. آية: ٤، ٣.

(١٢) فى ظ «أَلْ».

قد جاء عطف الفعل على اسم الفاعل غير الواقع صلة «لأل». نحو قوله - عز وجل -: ( أَوْ لَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ [مَا يُمْسِكُهُنَّ إِلَّا الرُّحْمُ] <sup>(١)</sup> ) <sup>(٢)</sup>، «وَأِنْ يَكُنْ» شرط، «وَصِلَّةٌ أَلْ» خبر يكن، «والفاء» جواب الشرط <sup>(٣)</sup>، «وَأَعْمَالُهُ» مبتدأ، وخبره «قَدْ أَتَتْهُنَّ»، «وَفِي الْمَضَى» متعلق بارتضى. ثم قال:

(ص) فَعَالٌ أَوْ مِفْعَالٌ أَوْ فَعُولٌ \* فِي كَثْرَةٍ عَنِ فَاعِلٍ بِدِيلٍ <sup>(٤)</sup>

فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ \* وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ

(ش) يعنى أنَّ هذه الأمثلة الخمسة التى هي: فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعُولٌ وَفَعِيلٌ وَفَعِيلٌ مستوية فى أنها تعمل عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة / فيه <sup>(٥)</sup>، <sup>١٣٩</sup> ب وقوله: «فِي كَثْرَةٍ» أى مرادًا به الكثرة أى التكثير وهى الزيادة فى الفعل؛ ولذلك تسمى أمثلة المبالغة، ويؤيد حمل كلامه على هذا المعنى قوله فى الكافية <sup>(٦)</sup>:

وَقَدْ يَصِيرُ فَاعِلٌ فَعَالًا \* تَكْثِيرًا أَوْ فَعُولًا أَوْ مِفْعَالًا

ويحتمل عندى أن يكون المراد بكثرة أن هذه الأمثلة الثلاثة يكثر فيها العمل المذكور <sup>(٧)</sup> ويؤيده قوله بعد: «وَفِي فَعِيلٍ قَلٌّ ذَا وَفَعِيلٍ»، ويدل على صحة هذا التأويل قوله فى شرح الكافية: «وَأَكْثَرَهَا اسْتِغْمَالًا فَعَالٌ وَفَعُولٌ ثُمَّ

<sup>(١)</sup> ما بين المعرفين تكملة من ك.

<sup>(٢)</sup> سورة الملك. آية: ٩.

<sup>(٣)</sup> يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«وَأِنْ يَكُنْ صِلَةٌ أَلْ فَعِلِ الْمَضَى».

<sup>(٤)</sup> فى ز «بدليل». تحريف.

<sup>(٥)</sup> «فيه» ساقط من ش.

<sup>(٦)</sup> شرح الكافية لابن مالك ١٠٣: ٢.

<sup>(٧)</sup> «المذكور» ساقطة من ظ.

مِفْعَالٌ ثُمَّ فَعِيلٌ ثُمَّ فَعِلٌ. أما إعمال «فَعَالٌ»، فنحو ما حكى «سيبويه» من قوله<sup>(١)</sup>:

«أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَابٌ»<sup>(٢)</sup>

وأما إعمال «مِفْعَالٌ»، فنحو: «إِنَّهُ لَيَنْحَارُ بِوَأَيْكُهَا»<sup>(٣)</sup>.

وأما إعمال «فَعُولٌ»، فنحو قول الشاعر:

١٣٠ - ضُرُوبٌ يَنْصُلُ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا  
إِذَا عَدِمُوا زَادَا فَلَيْسَ عَاقِرٌ<sup>(٤)</sup>

[وأما إعمال فَعِيلٍ<sup>(٥)</sup>]، فنحو: «إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءَ مَنْ دَعَاهُ»<sup>(٦)</sup>

وأما إعمال فَعِلٍ، فنحو قوله:

١٣١ - حَذِرْ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَآمِنْ \* مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ<sup>(٧)</sup>

(١) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «قولهم» وعبارتها أدق.

(٢) في ز «أما العسل فاذا شراب» تحريف.

انظر الكتاب ١: ١١١، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ١٠٣٢.

(٣) من أقوال العرب.

انظر الكتاب ١: ١١٢، وشرح الكافية لابن مالك ٢: ١٠٣٢.

بوائكها: جمع بائة وهي السمينة الحسنة من النوق.

(٤) الشاهد لأبي طالب عبد مناف عبد المطلب.

انظر الكتاب ١: ١١١، والمقتضب ٢: ١٤، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ١: ٧٠، وشرح الشواهد

للعيني ٢: ٢٩٧، وشرح التصريح ٢: ٦٨.

ينصل: نصل السيف: شفرته، وقد يسمى السيف كله نصلا.

سوق: جمع ساق.

(٥) «وأما إعمال فعيل» تكملة من هـ.

(٦) من أقوال العرب انظر شرح ابن عقيل ٢: ١١٤.

(٧) قيل: أن البيت صنفه أبو يحيى اللاحقى، ونسبه للعرب، وذلك أن «سيبويه» سأله عن شاهد في تعدى

فَعِلَ. قال: فوضعت هذا البيت ونسبته إلى العرب، وأثبتته هو في كتابه.

وقد ورد بلا نسبة في اللسان «حذر»، والكتاب ١: ١١٣، وشرح المفصل ٦: ٧٢، وشرح الكافية لابن

مالك ٢: ١٠٣٨، وشرح ابن عقيل ٢: ١١٤، وشرح الشواهد للعيني ٢: ٢٩٨. والبيت في أغلب

الروايات مصنوع، لأن اللاحقى غير موثق به.

«وَقَعَالٌ» مبتدأ، «واو مِفْعَالٌ»<sup>(١)</sup> أو فَعُولٌ<sup>(٢)</sup>، معطوفان على فَعَالٌ، «وبَدِيلٌ» خبر المبتدأ، «وفى كَثْرَةٍ» «وعَنْ فَاعِلٍ» متعلقان ببديل، وأفرد بديلا وهو خبر عن أكثر من واحد؛ لأن فعيلا قد جاء الإخبار به عن الجمع، «وما» مفعول بيستحق، وهى موصولة وصلتها «له»، «وَمِنْ عَمَلٍ» متعلق بالاستقرار المتعلق به الخبر، «وَذَا» / فاعل بَقُلْ، «وفى فَعِيلٍ» متعلق بَقُلْ، «وَفَعِلٌ» معطوف عليه. ١٤٠  
أ ثم قال:

(ص) وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ \* فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا<sup>(٣)</sup> عَمِلَ

(ش) ما سوى المفرد هو<sup>(٤)</sup> المثني والجمع، وشمل الجمع الذى على حد الثنية وجمع التكسير. فالثنية نحو: هَذَانِ ضَارِبَانِ<sup>(٥)</sup> زَيْدًا.

والجمع نحو: هَؤُلَاءِ ضَارِبُونَ عَمْرًا<sup>(٦)</sup>، وَضُرَابٌ زَيْدًا.

فتعمل كلها عمل اسم الفاعل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل، «وما» مبتدأ، وهو موصول وصلته «سوى المفرد»، «ومثله» مفعول ثان بجعل، والمفعول الأول الضمير المستتر فى «جعل» وهو العائد على المبتدأ، «وفى الحكم» متعلق بجعل، وكذلك «حَيْثُمَا». ثم قال:

(ص) وَالنَّصِبُ يَذَى الْإِعْمَالِ يُلَوِّاْ وَخَفِضَ ...

(ش) يعنى يذى الإعمال ما توفرت فيه شروط<sup>(٧)</sup> العمل<sup>(٨)</sup> المذكورة<sup>(٩)</sup>،

(١) فى ش، ظ، ك، ت «أو مفعال» وفى هـ «ومفعال».

(٢) فى هـ «وفعول».

(٣) فى هـ، ظ، ت «حيث ما».

(٤) فى هـ «وهو».

(٥) فى ز «ضربان» تحريف.

(٦) فى الأصل، ز «عمرو».

(٧) فى ش، ظ «الشروط» تحريف.

(٨) «العمل» ساقطة من ش، ظ.

(٩) فى ز «المذكورة».

وشمل اسم الفاعل وأمثلة المبالغة، والتلو التابع<sup>(١)</sup>، وفهم من تقديمه النصب أنه هو الأصل والخفض جائز، وإن كان على خلاف الأصل، ووجهه قصد التخفيف، فتقول: أَنَا ضَارِبُ زَيْدًا، وَضَارِبُ زَيْدٍ، وَهَذَانِ ضَارِبَانِ زَيْدًا، وَضَارِبَانِ زَيْدٍ.

وَهَؤُلَاءِ ضَارِبُونَ زَيْدًا، وَضَارِبُو زَيْدٍ، وَضُرَابُ زَيْدًا، وَضُرَابُ زَيْدٍ، هذا<sup>(٢)</sup> حكم ما يتعدى من اسم الفاعل - وما هو بدل منه - إلى واحد، وإن كان متعدداً إلى أكثر من واحد فقد نبه عليه بقوله:

(ص) ... \* وَهُوَ لِنَصْبِ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي

(ش) يعنى أن اسم الفاعل وما ألحق به إذا كان يطلب أكثر من مفعول واحد وأضيف / إلى الأول<sup>(٣)</sup> نصب ما عدا الأول. وشمل ذلك المتعدى <sup>١٤٠</sup>ب إلى اثنين نحو: أَنَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا<sup>(٤)</sup>.

والمتعدى إلى ثلاثة نحو: أَنَا مُعَلِّمُ زَيْدٍ عَتَمَرًا مُنْطَلِقًا<sup>(٥)</sup>

وشمل أيضاً ما كان منصوباً باسم الفاعل على غير المفعولية كالظرف<sup>(٦)</sup>

(١) يجوز في التابع الذى يتلو الوصف العامل أن ينصب بالوصف أو يخفض بإضافته إليه كالأمثلة التى ذكرها الشارح. وقد قرئ بالوجهين -النصب على المفعولية، والخفض بالإضافة- وذلك فى قوله -تعالى:-

(إِنَّ اللَّهَ تَالِيٌّ أَمْرُهُ) الطلاق. آية: ٣.

حيث قرأ حفص «أمره بالخفض، وقرأ نافع، وابن كثير، وابن عامر وغيرهم بالنصب».

انظر: السبعة فى القراءات ٦٣٩، والإملاء ٢٦٣: ٢، والبحر ٢٨٣: ٨، والنشر ٣٨٨: ٢، ومعجم القراءات ١٦٦: ٧.

(٢) فى ز «فهذا» وفى ظ «وهذا».

(٣) فى الأصل «الأولى» تحريف.

(٤) فى ظ «أنا المعطى زيد درهما».

(٥) فى ز «أنا المعلم عمراً منطلقاً» المثال غير صحيح.

وفى ظ «أنا معلم زيدا عمراً منطلقاً» المثال غير صحيح.

(٦) فى ظ «كالظرفية» وعبارتها أوضح.

نحو: أَضَارِبُ زَيْدَ الْيَوْمِ؟<sup>(١)</sup> وفهم منه أنَّ المنصوب بعد اسم الفاعل المضاف إلى الأول إذا كان بمعنى الماضي غير منصوب باسم الفاعل المذكور وهو المشهور، نحو: أَنَا مُعْطِي زَيْدٍ دِرْهَمًا أَمْسٍ.

فالمنصوب بعده انتصب بفعل مقدر؛ لأنه إنما جعل الحكم في ذلك لما استوفى<sup>(٢)</sup> شروط العمل، واسم الفاعل بمعنى الْمُضِيّ<sup>(٣)</sup> لم يستوفها «وَيَلَوْ» مفعول بالنصب وهو مطلوب «لَا نَصِبَ وَأَخْفِضَ» فهو من باب التنازع، وكذلك «يَذِي» وهو مبتدأ وخبره<sup>(٤)</sup> «مُقْتَضَى»، وَلَنْصِبَ متعلق بمقتضى. ثم قال:

(ص) وَأَجْزُزُ أَوْ انْصِبْ تَابِعِ الَّذِي أَخْفَضَ<sup>(٥)</sup> \* ...

(ش) إذا جر اسم الفاعل ما بعده جاز في تابعه الجر على اللفظ والنصب على المحل، وشمل جميع التوابع، واختلف في الناصب له، فقليل اسم الفاعل المضاف، وقيل بفعل مضمر، وهو مذهب «سيبويه»<sup>(٦)</sup> وكلام الناظم محتمل للمذهبين؛ إذ لم ينص على ناصبه، لكنه صرح في شرح الكافية<sup>(٧)</sup> بأنه /  
١٤١  
أ محمول<sup>(٨)</sup> على الموضع وأن ناصبه اسم الفاعل المذكور. «وَتَابِعَ» مفعول بانصب، وهو مطلوب أيضاً<sup>(٩)</sup> لاجر، فهو من باب التنازع، ثم مثّل بقوله:  
(ص) ... كَمْ تَبَغَى جَاهٍ وَمَالاً مَنْ نَهَضَ

(١) في ش، هـ، ز، ت «أنا ضارب زيد اليوم» والمثال صحيح.

وفي ظ «أنا ضارب زيداً اليوم» المثال غير صحيح.

(٢) في الأصل «لما استوى» تحريف.

(٣) في ش «الماضي».

(٤) في ز «خبره».

(٥) الشطر الأول من الألفية ساقط من ش وذكر بدله الشطر الثاني الذي سيرد بعد ذلك.

(٦) انظر الكتاب ١: ١٧١.

(٧) انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٤٧: ٢.

(٨) في الأصل «مجموع» تحريف.

(٩) «أيضاً» ساقطة من ش.

(ش) «فمن» [فى] <sup>(١)</sup> المثال مبتدأ وهو موصول وصلته نهض، «وَمُبْتَنَى» خبر مقدم وهو مضاف إلى جاء، «وَمَالاً» معطوف على الموضع، [ثم قال] <sup>(٢)</sup>:

(ص) وَكُلُّ مَا <sup>(٣)</sup> قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ \* يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلاَ تَقَاضِلِ

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول يعمل عمل الفعل بالشروط السابقة <sup>(٤)</sup> فى اسم الفاعل من كونه بمعنى الحال والاستقبال، ومطلقاً <sup>(٥)</sup> إذا كان صلة «لأل» <sup>(٦)</sup> وشرط <sup>(٧)</sup> الاعتماد. «وَكُلُّ» مبتدأ مضافة «لما» وهى موصولة وصلتها «قُرِّرَ»، «وَلِاسْمٍ» متعلق بقُرِّرَ، «وَيُعْطَى» إلى آخره خبر عن كل، «وَبِلاَ تَقَاضِلِ» تتميم البيت لصحة الاستغناء عنه بما قبله. ثم قال:

(ص) فَهوَ كَفْعَلٍ صِبْغٌ لِلْمَفْعُولِ فِى \* مَغْنَاهُ كَالْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِى

(ش) يعنى أنَّ اسم المفعول مثل الفعل المصوغ للمفعول فى معناه <sup>(٨)</sup>، كما ان اسم الفاعل مثل الفعل المصوغ للفاعل فى <sup>(٩)</sup> معناه فتقول: زَيْدٌ مَضْرُوبٌ أَثْبُوءُ.

فيرتفع ما بعد <sup>(١٠)</sup> «مَضْرُوبٌ» على أنه مفعول ما لم <sup>(١١)</sup> يُسَمِّ فاعله، كما

(١) «فى» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٢) «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) فى ظ «وكلماء» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٤) فى ت «المذكورة».

(٥) فى ظ «أو مطلقاً» وعبارتها أدق.

(٦) فى ش، ز، ط، ت «أل».

(٧) فى ظ، ت «وبشرط».

قوله: وشرط الاعتماد. الصواب تقديمه على قوله: أو مطلقاً إذا كان صلة لأل؛ لأنَّ الاعتماد إنما هو

شرط فى إعمال غير الذى هو صلة لأل (حاشية الملوى ١١٤)

(٨) «للمفعول فى معناه» ساقط من ك.

(٩) فى ت «وفى».

(١٠) فى الأصل، ش، ط، ت «بعد».

(١١) فى هـ، ز، ط، ت «لم» بدون ما وهو المتفق مع نسق شرحه.

تقول: ضَرِبَ أَبُوهُ، «وَكَفَّلِي» خبر «هُوَ»<sup>(١)</sup>، و«صَيَغَ» فى موضع الصفة  
 «لِفَعْلٍ» /، «وفى مَعْنَاهُ» فى موضع الحال من الضمير فى صَيَغَ، أى صَيَغَ <sup>١٤١</sup>  
 للمفعول فى حال كونه موافقاً له فى المعنى. وأتى بمثال من المتعدى إلى  
 مفعولين، وهو قوله: «كَأَلْفُطَي كَفَّافًا يَكْتَفِي». «فَالْمُعْطَى» مبتدأ، «وَأَلْ» فيه  
 موصولة، وفى المعطى ضمير مستتر عائد على «أَلْ» وهو المفعول  
 [الأول]<sup>(٢)</sup> بالمعطى «وَكَفَّافًا» مفعول ثانٍ للمُعْطَى، «وَيَكْتَفِي» خبر<sup>(٣)</sup>  
 المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَلَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ \* مَعْنَى كَمَحْمُودٍ الْمَقَاصِدِ الْوَرِغِ

(ش) يعنى أن اسم المفعول انفرد بجواز إضافته إلى ما هو مرفوع<sup>(٤)</sup> معنى  
 كقولك: زَيْدٌ مَكْشُورُ الْعَبْدِ، وأصله: مَكْشُورٌ عَبْدُهُ، ومثله قوله<sup>(٥)</sup>:

«مَحْمُودٌ»<sup>(٦)</sup> المقاصد الورغ، و«قَدْ» للتحقيق لا للتقليل، لكثرة إضافة اسم  
 المفعول إلى مرفوعه، «وَذَا» فاعل ببيضاف، وهو إشارة إلى اسم المفعول  
 «وَمُرْتَفِعٌ» نعت لاسم، «وَمَعْنَى»<sup>(٧)</sup> منصوب على حذف الجار أى فى معنى،  
 «وَالْوَرِغِ» مبتدأ وخبره «مَحْمُودٌ» وهو مضاف إلى المقاصد وأصله: محمود<sup>(٨)</sup>  
 مقاصده.

(١) فى ظ «وهو».

(٢) «الأول» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٣) فى هـ «خبراً» تحريف.

(٤) فى ش «مرتفع معنى» وفى ك «مرفوع فى المعنى».

(٥) «قوله» ساقطة من هـ.

(٦) فى ك «كمحمود».

(٧) فى هـ «ومعنى».

(٨) فى ظ «محمودة». وكلاهما جائزة.

## ( أبنية المصادر )

(ش) اعلم أن الفعل الماضي ثلاثي ومزید، فالثلاثي أربعة أقسام: متعد، ولازم مكسور العين، ولازم مفتوح العين، ولازم مضموم العين، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) **فَعَلٌ قِيَاسٌ مَصْدَرِ الْمُتَعَدَى \* مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَرَدٍ<sup>(١)</sup> رَدًا**

(ش) يعني أن مصدر الفعل الثلاثي المتعدى يأتي على «فعل» / بسكون العين <sup>١٤٢</sup>  
[وشمل قوله: «المُتَعَدَى» «فعل» المفتوح العين نحو: ضَرَبَ ضَرْبًا، «وفعل» المكسور العين]<sup>(٢)</sup> نحو: فَهِمَ فَهْمًا، والمعتل الفاء نحو: وَعَدَ وَعْدًا، «والمعتل العين» نحو: بَاعَ بَيْعًا، وَقَالَ قَوْلًا، «والمعتل اللام» نحو<sup>(٣)</sup>: رَمَى رَمِيًا، وَغَزَا غَزْوًا.

«والمضعف» نحو: رَدَّ رَدًّا. «وفعل»<sup>(٤)</sup> خبر مقدم «وقياس» مبتدأ، «ومِنْ ذِي» في موضع الحال من مَصْدَرٍ، ويجوز أن يكون «فعل» مبتدأ «وقياس» خبر؛ لأن فعلا معرفة بالعلمية، ثم أشار إلى الثاني، فقال<sup>(٥)</sup>:

(ص) **وَلَفْعٌ اللَّازِمُ بَابُهُ فَعَلٌ \* كَفَرَحٍ وَكَجَوَى وَكَشَلَلٌ<sup>(٦)</sup>**

(ش) هذا هو القسم الثاني من الفعل<sup>(٧)</sup>. وهو اللازم المكسور العين،

(١) في ش، ك «كردا» وما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ت «في نحو»..

(٤) في الأصل «وفعل» وما أثبت أولى.

(٥) في ش، ه، ز، ظ «بقوله».

(٦) في الأصل «وشلل» وما أثبت أدق لأنه ورد في الألفية وبقية النسخ.

(٧) في ز «من الفعل الثلاثي» وعبارتها أكمل.

وقياس مصدره أن يأتي على «فَعَلَ» بفتح العين، ويستوى في ذلك الصحيح كَفَرِحَ فَرَحًا، وَأَشْرَأَ أَشْرًا.

والمعتل اللام: كَجَوَى جَوَى<sup>(١)</sup>، وَعَمَى عَمَى، والمضاعف<sup>(٢)</sup>، كَشَلَلَّ شَلَلًا، وَقَطِطَ قَطِطًا<sup>(٣)</sup>.

«وَفَعَلَ» مبتدأ، «واللَّازِمُ» نعت له، «وبَائُهُ» مبتدأ ثان، «وَفَعَلَ» خبر المبتدأ الثاني، وهو وخبره خبر الأول. ثم إشار إلى الثالث فقال<sup>(٤)</sup>:

(ص) وَفَعَلَ اللَّازِمُ مِثْلَ قَعْدًا \* لَهُ فُعُولٌ بِأَطْرَادٍ كَعْدًا

(ش) يعنى أن «فَعَلَ» اللازم يأتي مصدره على «فُعُول» ويستوى في ذلك الصحيح نحو: قَعَدَ قُعُودًا، «والمعتل العين» نحو: خَالَ خُؤُلًا، «والمعتل اللام» نحو: سَمَا سُمُؤًا، وَغَدَا غُدُؤًا.

١٤٢  
ب

«وَفَعَلَ» مبتدأ، «واللَّازِمُ» نعت له، «وَمِثْلُ» منصوب / على الحال من «ب»<sup>(٥)</sup> مفعولاً<sup>(٦)</sup> بفعل محذوف

(١) الْجَوَى: «الْحَوْفَةُ وَبَيْدَةُ الرَّجْدِ مِنْ عَشْقٍ أَوْ حُزْنٍ» تقول:

جَوَى الرَّجُلُ فَهُوَ جَوٍ، وَالْجَوَى: الْمَاءُ الْمُنْتَن.

وَالْجَوَى: الْهَوَى الْبَاطِنُ، وَتَطَاوَلَ الْمَرَضُ. جَوَى جَوَى فَهُوَ جَوٍ وَجَوَى.

اللسان «جوى».

(٢) في ز، ظ «والمضعف» وفي ت «والمضاف» تحريف.

(٣) قَطَطَ: الْقَطُّ الْقَطْعُ عَامَةً، وَقِيلَ: هُوَ قَطَعَ الشَّيْءَ الصَّلْبَ، أَوْ هُوَ الْقَطْعُ عَرْضًا. يقال منه: قَطَطَ يَقْطُطُ قَطًّا.

وَالْقَطِطُ: شَعْرُ الزَّيْجِيِّ تَقُولُ: رَجُلٌ قَطِطٌ، وَشَفَرٌ قَطِطٌ، وَامْرَأَةٌ قَطِطٌ. ويقال منه والجمع قَطِطُونَ وَقَطِطَاتٌ.

وَشَعْرٌ قَطٌّ: أَيْ جَعْدٌ قَصِيرٌ. يُقَالُ مِنْهُ: قَطٌّ يَقْطُ قَطًّا وَقَطَّاطَةً.

وَقَطِطَ بِالْكَسْرِ بِإِظْهَارِ التَّضْعِيفِ. اللسان «قطط».

(٤) في ز «بقوله».

(٥) «ويجوز أن يكون» ساقط من ش، ز، ظ.

(٦) في ش، ز، ظ «أو مفعول».

تقديره، أعني، «وَفُعُول» مبتدأ وخبره في «له»، والجملة خبر المبتدأ، «وباطِرَادٍ» في موضع الحال من «فُعُول»، ثم إن اطراد فعول في فعل اللازم يشترط فيه أن لا يكون الفعل مستوجِباً<sup>(١)</sup> لأحد الأوزان المذكورة في قوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا فِعَالًا \* أَوْ فَعَلَانًا قَادِرٍ أَوْ فُعَالًا

(ش) فذكر في هذا البيت<sup>(٢)</sup> ثلاثة أوزان، وسيدكر رابعاً بعد<sup>(٣)</sup> وهي «فَعَال» بكسر الفاء «وَفَعَلَان» بفتح الفاء والعين، «وَفُعَالًا»<sup>(٤)</sup> بضم الفاء، «وما» ظرفية مصدرية، «وَمُسْتَوْجِبًا» خبر يكن، وفعالا مفعول<sup>(٥)</sup> بـ «مستوجبا»<sup>(٦)</sup>، و«أَوْ فَعَلَانًا» أو فُعَالًا<sup>(٧)</sup> معطوفان على «فَعَالًا»<sup>(٨)</sup> ثم بين معاني الأفعال التي تستحق هذه الأوزان فقال:

(ص) فَأَوَّلُ لِيَذَى<sup>(٩)</sup> امْتِنَاعٍ كَأَبَى \* ...

(ش) يعني بالأول «فَعَالًا» وهو مصدر مطرد في «فَعَل» اللازم الدال على الامتناع نحو: أَبَى<sup>(١٠)</sup> إِبَاءً، وَنَفَرَ يَفَارًا، وَفَرَّ فِرَارًا [بمعنى نفر]<sup>(١١)</sup> وقوله<sup>(١٢)</sup>

(ص) ... \* وَالثَّانِي<sup>(١٣)</sup> لِلَّذِي اقْتَضَى تَقَلُّبًا

(١) في الأصل «مستوحيا» تحريف.

(٢) في ظ «الباب» تحريف.

(٣) «بعد» ساقطة من ت.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «وفعال» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

(٥) في هـ «مفعولا».

(٦) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «مستوجب» وفي ش «لمستوجبا». والمثبت أدق كما في ك والألفية.

(٧) في ش «وفعلانا أو فعولا» خطأ.

(٨) في ظ «فعال».

(٩) في الأصل «وأول الذي» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(١٠) في ظ «كأبى».

(١١) «بمعنى نفر» تكملة من ز، ك.

وفي الأصل «وفار فراراً» وفي ظ «وفر فرأ» تحريف.

(١٢) «قوله» ساقط من ش.

(١٣) في الأصل «والثاني» وما أثبت أصوب كما في الألفية وبقية النسخ.

(ش) يعنى بالثانى «فَعَلَانَا» وهو أيضاً مصدر «فَعَلَ» اللّازم الدال على التقلب والاضطراب نحو: لَمَحَ لَمَعَانًا، وَجَالَ جَوْلَانًا، وَغَلَبَ الْيَدُورُ غَلَبَانًا.

وقوله:

(ص) لِلدَّاءِ فُعَالٌ ... \* ...

(ش) هذا<sup>(١)</sup> هو الوزن الثالث، وهو «فُعَالٌ» وهو مصدر مطرد فى «فَعَلَ» الدال على الداء / والمرض نحو: سَعَلَ سُعَالًا، وَزَكَمَ زُكَامًا.

١٤٣  
أ

ثم قال:

(ص) ... أَوْ لَصَوْتٌ<sup>(٢)</sup> ... \* ...

(ش) يعنى أَنَّ «فُعَالًا» يكون أيضاً مصدرًا مطردًا فى «فَعَلَ» اللّازم الدال على الصوت نحو: نَعَقَ نُعَاقًا<sup>(٣)</sup>، وَنَفَرَتِ الشَّاءُ نَفَارًا<sup>(٤)</sup>، وَرَغَا<sup>(٥)</sup> الْبَعِيرُ رُغَاءً.

«فَفُعَالٌ» على هذا يكون «لَفَعَلَ» الدال على الداء، «وَلَفَعَلَ» الدال على الصوت وقوله:

(ص) ... وَشَمِلٌ \* سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَصَهْلٍ

(ش) هذا هو الوزن الرابع وهو «فَعِيلٌ»، ويكون مصدرًا مطردًا فى فَعَلَ

(١) فى ز «وهذا».

(٢) فى الأصل، ت «ولصوت».

(٣) نَعَقَ: «التَّعَبُّى دَعَاءُ الرَّاعِي الشَّاءِ، نَعَقَ الرَّاجِعِ بِالْعَنَمِ، يَنْعَقُ بِالْكَسْرِ نَعْمًا وَنُعَاقًا وَنَعِيقًا وَنَعْقَانًا، صَاحَ بِهَا وَزَجَرَهَا» اللسان «نَعَقَ» قال تعالى فى سورة البقرة. آية: ١٧١.

(وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الْيَدِيِّ يَنْعَقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً).

(٤) فى هـ «ونعرت الشاة نعارًا» وهذا جائز، وفى ز، ط، ت «ونعرت الشاة نعارًا»، وهذا جائز يُقال نعر الرجل بنعر نعيراً ونعاراً أي صاح وصوت بخيشومه والنعار صوت الشاة والمغزى إذا صاحت، يعرب تَغَرُّ نَعَارًا.

(٥) رَغَا: «الرَّغَاءُ: صَوْتُ ذَوَاتِ الْخَفِّ، وَفِي الْحَدِيثِ «لَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِبَعِيرٍ لَهُ رُغَاءٌ. ذ (الرَّغَاءُ) صوت الإبل. تقول: رغا البعير، والناقَةُ تَرْغُو رُغَاءً صَوْتًا، وَأَرْغَى فُلَانٌ بَعِيرَهُ. أى حمله على أن يرغو ليلاً. اللسان «رغاء».

اللازم الدال على السير نحو: دَمَلْ دَمِيلًا<sup>(١)</sup>، وَرَسَمْ رَسِيمًا<sup>(٢)</sup>. والدال على الصوت نحو: صَهَلْ صَهِيلًا.

وهذا معنى قوله: «وَشَمِلْ»<sup>(٣)</sup> سَيِّرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ<sup>(٤)</sup>، وقوله: «فَأَوَّلُ» مبتدأ، وسوغ الابتداء به أنه وصف لمحدوف<sup>(٥)</sup> والتقدير: ففعل أول<sup>(٦)</sup>، وخبره «لِذِي امْتِنَاعٍ» أى لصاحب فعل ذى امتناع فهو على حذف مضاف، «وَالثَّانِ» مبتدأ وأصله والثانى فحذف الياء واستغنى عنها بالكسرة، وخبره «لِلَّذِي»، «وَأَقْتَضَى» صلة للذى<sup>(٧)</sup> «وَتَقَلَّبْنَا» مفعول باقتضى، «وَفُعَالٌ» مبتدأ وخبره<sup>(٨)</sup> «لِلدَّاءِ»، وأراد الداء، فقصره ضرورة، «وَلِصَوْتٍ» معطوف على الداء، والتقدير: فُعَالٌ مصدر للداء وللصوت<sup>(٩)</sup>.

«وَشَمِلَ فِيهِ لَفْتَانِ: شَمَلٌ يَشْمَلُ: بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع، وَشَمِلَ يَشْمَلُ بكسر العين فى الماضى<sup>(١٠)</sup> وفتحها / فى المضارع، <sup>١٤٣</sup>ب وهى الفصحى؛ إلا أنه ينبغى أن يضبط هنا بالفتح فى الماضى صوتاً من

(١) دَمَلْ: «الذميل»: صَوْتُ من سير الإبل، أو هو السير اللين. دَمَلْ يَدْمَلْ وَيَدْمَلُ دَمَلًا وَدَمُولًا وَدَمِيلًا وَدَمِلَانًا، وَنَاقَةُ دَمُولِ أَى من نوق دَمَلِ اللسان «دَمَل».

(٢) فى ك زيادة «ورسم رسيما ورجل رجيلا». رَسَمَ: «الرَّسِيمُ» صَوْتُ من سير الإبل فوق الذميل، يقال منه: رَسَمَ يَرْسِمُ رَسِيمًا. إذا ارتفع السير عن العنق قليلا يسمى تَرْيُدٌ فَإِذَا ارْتَفَعَ عَنْ ذَلِكَ قَلِيلًا فَهُوَ الذَّمِيلُ. ثم الرَّسِيمُ. اللسان «رسم».

(٣) فى الأصل، ش، ك، ت «شمل».

والمثبت أدق كما فى هـ، ز، ظ والألفية.

(٤) «الفعل» ساقطة من ز، ظ.

(٥) فى ش «الابتداء به التنوين، أو أنه نعت لمحدوف».

(٦) ما بعد «به» إلى هنا ساقط من ك.

(٧) فى ز، ظ «الذى».

(٨) فى ظ «خبره».

(٩) فى ش «ولصوت» وفى ظ، ك «والصوت».

(١٠) «فى الماضى» ساقط من ش، ز.

السناد، وهو اختلاف حركة الحرف الذى قبل الروى المقيد، «والفَعِيلُ» فاعل بشمل<sup>(١)</sup>، و«سَيِّئًا» مفعول بشمل، «وَصَوْتًا» معطوف عليه. ثم أشار إلى الرابع فقال<sup>(٢)</sup>:

(ص) فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ لِفَعْلًا \* كَسَهْلَ الْأَمْرُ وَزَيْدٌ جَزَلًا

(ش) يعنى أَنَّ فَعْلَ المضموم<sup>(٣)</sup> العين لا يكون<sup>(٤)</sup>، إلا لازماً، يطرد<sup>(٥)</sup> فى مصدره وزنان:

الأول: «فُعُولَةٌ» نحو: سَهْلَ الْأَمْرُ سُهُولَةً، وَصَعِبَ صُعُوبَةً.

والثانى<sup>(٦)</sup>: «فَعَالَةٌ» نحو: جَزُلَ جَزَالَةً<sup>(٧)</sup>، وَنُظِفَ نَظَافَةً.

«وفُعُولَةٌ» مبتدأ، «وفَعَالَةٌ» معطوف عليه بحذف حرف العطف، «ولِفَعْلًا» خبر المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى \* فَبَابُهُ الثَّقُلُ كَسُخِطَ وَرِضًا

(ش) يعنى أَنَّ ما خالف ما ذكره من مصادر الفعل الثلاثى فهو منقول سماعاً من<sup>(٨)</sup> العرب، وفُهم منه أَنَّ جميع ما تقدم من المصادر

(١) فى ك «شمل».

(٢) فى ك بقوله.

(٣) فى ز «بضم».

(٤) فى الأصل «ولا يكون» تحريف.

(٥) فى ز، ظ «فيطرد».

(٦) فى ت «والثان».

(٧) فى ك «جزل الأمر جزالة».

الجزل: «الحطب اليابس أو الغليظ، وَجُلَّ جَزُلٌ الرَّأْيُ، وامرأة جَزَلَةٌ أى جيدة الرأى، أو ذات أرداف وثيرة».

والجَزَلَةُ: البقية من الرغيف والإناء. والجَزْلُ القطع، والجَزْلَةُ بالكسر: القطعة من التمر. اللسان «جزل».

فى ز، ظ «زاد» ضخم ضخامة، وفصح وفصاحة.

والزيادة هنا غير لازمة.

(٨) فى ش، ظ، ك «عن».

مقيس<sup>(١)</sup>، وفُهم أيضاً منه أنَّ [بعض]<sup>(٢)</sup> مصادر الثلاثي أتت على غير قياس<sup>(٣)</sup>، وذكر منها مصدرين «سُخْطًا» وهو<sup>(٤)</sup> مصدر سَخِطَ وقياسه: سَخِطَ بفتح<sup>(٥)</sup> الخاء، وقد جاء كذلك، ورضًا<sup>(٦)</sup> وهو مصدر رَضِيَ وقياسه رَضًا بفتح الراء، وفُهم من قوله: «كسَخِطَ»، في إتيانه<sup>(٧)</sup> بكاف التشبيه أنه قد جاء غير<sup>(٨)</sup> هذين المصدرين على غير قياس<sup>(٩)</sup>.

«وما» / مبتدأ وهى شرطية وخبرها «أتى»، و«مُخَالَفًا» حال من الضمير <sup>١٤٤</sup><sub>أ</sub> المستتر فى أتى، وهو الضمير العائد على المبتدأ. [«ولمَّا» متعلق بمخالفا، «والفاء»<sup>(١٠)</sup> جواب الشرط، والجملة بعدها جواب الشرط]<sup>(١١)</sup>.

ولما فرغ من مصادر<sup>(١٢)</sup> الثلاثي شرع فى بيان مصدر المزيد فقال:  
(ص) وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقِيْسٍ \* مَضْرُوْهُ ...

(١) فى الأصل «من مقيس».

(٢) «بعض» تكملة من ك.

(٣) فى ظ «القياس».

(٤) فى ز «فهو».

(٥) فى ش «وقياسه سَخِطَ بفتح الخاء والسين».

فى ز، ك «وقياسه سَخِطًا بفتح السين والحاء» وعبارتهما أدق.

(٦) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت (ورضى).

(٧) فى الأصل «فى إتيان» وفى ز «إتيانه».

(٨) فى الأصل «عين» تحريف.

(٩) من مصادر الفعل الثلاثي وردت سماعاً من العرب على غير قياس قولهم فى فَعَلَ المفتوح العين المتعدى:

بَحَثَهُ بِجُحُوْدًا، وشَكَرَهُ شُكُوْرًا وشَكَرَانًا، والقياس بَحَثَدًا، شُكْرًا، وقولهم فى فَعَلَ المكسور العين

المتعدى: علم علماً بكسر العين والقياس فتحها، وقولهم فى فَعَلَ المضموم العين: حسن حشناً بضم

الأول وسكون الثانى، والقياس فعولة.

انظر الجمل للزجاجى ٣٨٣، والتسهيل ٢٠٤.

(١٠) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك:

«فبابه النقل كسَخِطَ ورضًا».

(١١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(١٢) فى الأصل «سائر» تحريف.

(ش) يعنى أنَّ غير الثلاثى من الأفعال له مصدر مقيس غير متوقف على السماع، وشمل قوله: «غَيْرُ ذِي ثَلَاثَةٍ»، والرباعى الأصول نحو دَخَرَجَ، والمزيد من الرباعى نحو: «اخْرَجَمَ»، والمزيد من الثلاثى. نحو «اسْتَخْرَجَ» وله أبنية كثيرة وبدا منها بفُعْلَ، فقال:

(ص) ... \* ... كَقُدَّسَ التَّقْدِيسُ

(ش) يعنى أنَّ فُعْلَ المشدد العين<sup>(١)</sup> نحو: «قُدَّسَ» يأتى مصدره على «تَفْعِيلٍ» نحو: قُدَّسَ<sup>(٢)</sup> تَقْدِيسًا، وَعُلِّمَ تَغْلِيمًا. «وَعَيَّرَ» مبتدأ، «وَمَقِيسُ» خبره «وَمُضَدَّرُهُ» فاعل بمقيس<sup>(٣)</sup>، ويجوز أن يكون «مَقِيسُ» خبراً مقدماً، «وَمُضَدَّرُهُ» مبتدأ، والجملة خبر المبتدأ<sup>(٤)</sup> ثم قال:

(ص) وَزَكُّهُ تَزْكِيَةً وَأَجْمَلًا \* إِجْمَالًا مِّنْ تَجْمَلًا تَجْمَلًا

(ش) هذا البيت اشتمل على ثلاثة أفعال بمصادرهما وكلها من الثلاثى المزيد:

الأول: «زَكُّهُ»<sup>(٥)</sup> وهذا<sup>(٦)</sup> من زَكَّى، ومصدره يأتى على «تَزْكِيَةٍ»، ومثله نَمَّى تَنْمِيَةً<sup>(٧)</sup>، وَسَمَّى تَسْمِيَةً.

الثانى: «أَجْمَل»، وهو أمر من «أَجْمَلَ»، ومصدره يأتى على إِجْمَالًا<sup>(٨)</sup>،

(١) «العين» ساقطة من ظ.

(٢) ما بعد «قدس» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) فى ش، ك «مفعول لم يُسم فاعله بمقيس» وهذا جائز، وما أثبت أولى.

(٤) «المبتدأ» ساقطة من ظ، ك، ت.

وفى ش «المبتدأ الأول» وعبارتها أكمل.

(٥) فى ز «تَزْكِيَةٍ».

(٦) فى ش، ك «وهو أمر» وعبارتها أوضح.

(٧) «نمى تنمية» ساقط من ه، ت وهي غير واضحة فى الاصل.

(٨) فى هـ «أَجْمَلًا».

ومثله: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وَأَعْطَى إِعْطَاءً.

الثالث: «تَجَمَّلَ»، وهو فعل ماضٍ، ومصدره يأتى على «تَفَعَّلَ» ومثله: / <sup>١٤٤</sup><sub>ب</sub>  
تَكَلَّمَ تَكَلُّمًا، وَتَعَلَّمَ تَعَلُّمًا.

«وَزَكَّى» وما بعده معطوف على قوله فى البيت الذى قبله «كقدس  
التقديس»<sup>(١)</sup>، «وإجمال» مصدر «أَجْمَلَ»، وهو مضاف إلى «مَنْ»، وهى  
موصولة، وصلتها «تَجَمَّلًا»، وقدم المصدر على فعله والتقدير: من تجمل  
تجملًا، ثم قال:

(ص) وَاسْتَعِذَّ اسْتِعَاذَةً ثُمَّ أَقِمَّ \* إِقَامَةً ...

(ش) ذكر فى هذا البيت<sup>(٢)</sup> فعلين مع مصدريهما من الثلاثى المزيد.

الأول: «اسْتَعِذَّ»، وهو فعل أمر من «اسْتَعَاذَ»، ومصدره يأتى على «اسْتِعَاذَةٌ»  
ومثلها<sup>(٣)</sup>: اسْتَقَامَ<sup>(٤)</sup> اسْتِقَامَةً.

الثانى: «أَقِمَّ»، وهو فعل أمر من أقام<sup>(٥)</sup>، ومصدره يأتى على: «إِقَامَةٌ»، ومثله  
أَجَازَ إِجَازَةً، ثم قال:

(ص) ... \* وَغَالِيَا [ذَا]<sup>(٦)</sup> التَّا لَزِمَ

(ش) الإشارة للمصدرين<sup>(٧)</sup> معاً؛ وإنما أفرد على إرادة ما ذكر، وإنما

<sup>(١)</sup> فى ت «التقديس».

<sup>(٢)</sup> فى الأصل «الباب» تحريف.

<sup>(٣)</sup> فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ومثله».

«ومثلها» الضمير يعود على استعاذة أى ومثل استعاذة استقامة، ومثله الضمير يعود على استعاذ. أى مثل

«استعاذ» استقام.

<sup>(٤)</sup> فى ك «استقم».

<sup>(٥)</sup> فى ت «من قام».

<sup>(٦)</sup> فى الأصل «وغالباً والتا».

«ذا» تكملة من الألفية وبقية النسخ.

<sup>(٧)</sup> فى الأصل، هـ، ت «للفعلين». وفى ش «إلى المصدرين». وما أثبت من ز، ط، ك أولى وأدق.

لرمت التاء؛ لأنَّ «استعاذة» أصلها استعوذا، «وإقامة»<sup>(١)</sup> أصلها إقواما فنقلت حركة الواو فيهما إلى الساكن، وانقلبت الواو ألفاء، وحذفت إحدى<sup>(٢)</sup> الألفين وعوض منها<sup>(٣)</sup> التاء، وفهم من قوله: «غَالِيًا» أنها تحذف في غير الغالب كقول بعضهم: أَرَاءَ إِرَاءَ واستَفَاءَ استِفَاءَهَا<sup>(٤)</sup>، «وَذَا» مبتدأ، «ولَزم» خبره، «وَالثَّ» مفعول<sup>(٥)</sup> بلزم، ويجوز أن تكون «الثَّ» مبتدأ، «ولَزم» خبره.

«وَذَا» مفعول مقدم بلزم<sup>(٦)</sup>. ثم قال:

(ص) وَمَا يَلِي الْآخِرَ مُدَّةً وَافْتَحَا / مَعَ كَسْرِ تِلْوِ الثَّانِ<sup>(٧)</sup> يَمَّا افْتِتَحَا  
يَهْمَزُ وَضِلَّ كَاضِطْفَى<sup>(٨)</sup> ... \* ...

(ش) هذا ضابط في مصدر كل<sup>(٩)</sup> فعل افتتح بهمز<sup>(١٠)</sup> الوصل، يعني أنَّ الحرف المتصل به الحرف<sup>(١١)</sup> الأخير من الفعل إذا كان الفعل<sup>(١٢)</sup> مفتتحاً بهمزة الوصل مُدَّةً، وافتح ما قبل المدة<sup>(١٣)</sup> فينشأ من ذلك الألف، ثم تكسر تلو الحرف الثاني من الفعل وهو الحرف الثالث<sup>(١٤)</sup>.

(١) في ت «أو إقامة».

(٢) في ز «أحد».

(٣) في ظ «عنها».

(٤) استفاه: «استَفَاءَ الرَّجُلُ اسْتِفَاءَةً وَاسْتِفَاءَهَا فَهُوَ مُسْتَفِيٌّ: اشْتَدَّ أَكْلُهُ بَعْدَ قَلَّةٍ، وَقِيلَ اسْتِفَاهَ فِي الطَّعَامِ: أَكْثَرَ مِنْهُ، وَقَدْ تَكُونُ الاسْتِفَاهَةُ فِي الشَّرَابِ».

اللسان «فوه».

(٥) في ظ «مفعول مقدم» وعبارتهما أكمل.

(٦) ما بعد «بلزم» إلى هنا ساقط من ظ، ت.

(٧) في الأصل، هـ «الثاني» ما أثبت أدقُّ كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) «كاضطفى» ساقط من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في الأصل «كما» تحريف.

(١٠) في هـ، ز، ظ، ت «بهمزة».

(١١) «المتصل به الحرف» ساقط من ظ.

(١٢) «الفعل» ساقطة من ظ.

(١٣) في ز «الهمزة».

(١٤) يريد كل فعل على وزن افْتَعَلَ، أو افْتَعَلَ، أو اسْتَفْعَلَ، وقد مثل لذلك بعد إعراب البيت.

و«ما» موصول<sup>(١)</sup> مفعول مقدم «بُذِّ»، وهو مطلوب أيضاً «لافتتح»، فهو من باب التنازع «ومغ» متعلق بمد وكذلك «بما»<sup>(٢)</sup>، وهى موصولة وصلتها «افتتحا»، «وبهخر» متعلق بـ «افتتحا»<sup>(٣)</sup> [ثم]<sup>(٤)</sup> مثل<sup>(٥)</sup> بقوله: «كاضطفى»، فتقول: اضطفى اضطفاءً، ومثله<sup>(٦)</sup>: انطلق انطلافاً، واستخرج استخراجاً، واقتدر اقتداراً. ثم قال:

(ص) ... وَضُمَّ مَا \* يَزِيغُ فِي أَمْثَالِ قَدْ تَلَمَّلَمَا

(ش) يعنى أنَّ مصدر «تَفَعَّلَ» يضم فيه رابع الفعل فيصير مصدرأ. نحو: تَلَمَّلَمَ تَلَمَّلَمًا، ومثله: تَدَخَّرَجَ تَدَخَّرَجًا، وَتَنَفَّسَ تَنَفَّسًا. و«ضُمَّ» فعل أمر، و«ما» مفعول به وهو موصول وصلته يَزِيغُ، ويحتمل أن يكون «ضُمَّ» فعلاً ماضياً<sup>(٧)</sup> مبنياً للمفعول، و«ما» مفعول لم يُسم فاعله والأول أظهر. ثم قال:

(ص) فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ لِفَعْلَالٍ<sup>(٨)</sup> \* ...

(ش) يعنى أنَّ «فَعْلَلٌ» يأتى مصدره على «فِعْلَالٌ» وعلى «فَعْلَلَةٌ»، نحو: دَخَّرَجَ دَخَّرَجًا / وَدَخَّرَجَةً، وفُهم منه أن مصدر الملحق بفَعْلَلٍ كمصدر فَعْلَلٍ نحو: جَلَبَبَ وَحَوْقَلَ، فتقول: جَلَبَبَ جَلَبَبًا وَجَلَبَبَةً، وَحَوْقَلَ وَحَوْقَلَةً، إلا أن المقيس<sup>(٩)</sup> منهما فَعْلَلَةٌ دون «فِعْلَالٍ»، وقد نبه على ذلك بقوله:

(١) فى ز «موصولة».

(٢) فى الأصل «من ما».

(٣) فى الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «بافتتح».

والمثبت أدق كما فى ز، والألفية.

(٤) (ثم) تكملة من ش، هـ، ظ، ك، ت.

(٥) فى ش «قال».

(٦) «مثله» ساقطة من ظ.

(٧) «ماضياً» ساقطة من ز.

(٨) هذا الشطر ساقط من ش، وذكر بدله الشطر الثانى، وهو:

«واجعل مقيساً ثانياً لا أولاً».

(٩) «المقيس» ساقطة من ظ.

(ص) ... \* وَاجْعَلْ مَقِيْسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلَ

(ش) وجعلهما فى التسهيل<sup>(١)</sup> مقيسين معاً. و«فَعْلَال» مبتدأ، و«فَعْلَلَّة» معطوف عليه، والخبر<sup>(٢)</sup> «لِفَعْلَلَا»، و«ثَانِيًا» مفعول أول باجعل، و«مَقِيْسًا» مفعول ثان، و«ولا» عاطفة «أَوَّلَ» على «ثَانِيًا»<sup>(٣)</sup>. ثم قال:

(ص) لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمُفَاعَلَةِ \* ...

(ش) يعنى أن «فَاعِلَ» له مصدران وهما «الْفِعَالُ وَالْمُفَاعَلَةُ»، نحو: قَاتَلَ قِتَالًا وَمُقَاتَلَةً، وَخَاصَمَ خِصَامًا وَمُخَاصَمَةً. «وَالْفِعَالُ» مبتدأ، «وَالْمُفَاعَلَةُ» معطوف عليه، والخبر فى الجرور قبله<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) ... \* وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ<sup>(٥)</sup> عَادِلَةٌ

(ش) يعنى أن ما تقدم من مصادر غير الثلاثى هو القياس، وما جاء على خلافه عادله السماع أى صار عديلا له، وما جاء من ذلك قول الراجز:

بَاتَتْ تُنْزَى دَلُوْهَا تُنْزِيًا<sup>(٦)</sup> . ١٣٢

كَمَا تُنْزَى شَهْلَةٌ صَبِيًا

وقياس مصدر «نَزَى» تنزية مثل زَكَّى تزكية، ومن ذلك أيضاً كِدَابٌ فى

(١) انظر التسهيل ٢٠٦.

(٢) «والخبر» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش «عطفت أولاً على ثانيا» فى هـ، ظ، ز، ت «عطفت أولاً على ثان»

فى ك «عاطفة عطفت أولاً على ثانياً» وعبارتها هنا أوضح وأكمل.

(٤) «قبله» ساقطة من ت.

(٥) فى الأصل «من السماع» تحريف.

(٦) نسب الأستاذ عبد السلام هارون البيت الأول إلى ابن ميادة، واعتبره ابن مالك من الضرورات.

وورد بلا نسبة فى اللسان «نرا» والخصائص انظر التسهيل ٢٠٦، ومعجم شواهد العربية ٥٥٩:٢،

وشرح المفصل ٥٨:٦، والمقرب ١٣٤:٢، وشرح التصريح ٧٦:٢، وشرح الأشموني ٣٠٧:٢.

تنزى: تحرك دلوها.

شهلة: العجوز، وخصّ الشهلة بالذكر؛ لأنها أضعفت من الشابة.

مصدر كَذَّب وقياسه تَكْذِيب<sup>(١)</sup>. «وَعَزِيزٌ» مبتدأ، «وما» موصولة وصلتها مر «وَالسَّمَاعُ» مبتدأ، «وَعَادَلَهُ»<sup>(٢)</sup> فى موضع الخبر<sup>(٣)</sup>، والجمله خبر المبتدأ الأول. ثم قال:

(ص) وَفَعْلَةٌ لِمَرَّةٍ كَجَلْسَةٍ / \* وَفَعْلَةٌ لِهَيْئَةٍ<sup>(٤)</sup> كَجَلْسَةٍ

١٤٦  
أ

(ش) يعنى أنك إذا أردت المرة الواحدة من مصدر<sup>(٥)</sup> الثلاثى أتيت «بِفَعْلَةٍ»<sup>(٦)</sup> بفتح الفاء وسكون العين نحو: جَلَسَ بجلْسَةٍ، وضَرَبَ بضَرْبَةٍ.

وإذا أردت الهيئة أتيت «بِفَعْلَةٍ» بكسر<sup>(٧)</sup> الفاء نحو: جَلَسَ بجلْسَةٍ حَسَنَةٍ<sup>(٨)</sup>، وقد يكون بناء المصدر على «فَعْلَةٍ» كترخمة، وعلى فَعْلَةٍ كيدْرَبَةٍ، فلا يكون فى لحاق التاء دلالة على المرة ولا على الهيئة إلا بقرينة تدل على ذلك. ثم قال:

(ص) فِى غَيْرِ ذِى الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرَّةُ \* ...

(ش) يعنى أن مصدر غير الثلاثى إذا أريد منه المرة ألحقت التاء لمصدره<sup>(٩)</sup> القياسى فتقول فى نحو<sup>(١٠)</sup> أَكْرَمَهُ إِكْرَامًا. إذا أردت المرة إِكْرَامَةً<sup>(١١)</sup> وفى

(١) فى ش، ز، ظ، ك «تكذيباً».

(٢) فى الأصل «وعامله» تحريف. وما أثبت من الألفية وبقية النسخ.

(٣) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «خبره».

(٤) فى الأصل «كهية» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ك «مصدر الفعل الثلاثى» وعبارتها أكمل.

(٦) فى الأصل «بفعل» تحريف.

(٧) «بكسر الفاء» ساقط من ك.

وفى ش زيادة «بكسر الفاء وسكون العين» وعبارتها أكمل وأوضح.

(٨) «حسنة» ساقطة من ت.

(٩) فى ظ «بمصدره».

(١٠) «نحو» ساقطة من ظ.

(١١) فى ظ «كرامة» تحريف.

نحو: انْطَلَقَ انْطِلَاقًا<sup>(١)</sup>، فلو كان المصدر من ذلك مبنياً على التاء نحو: زَكَّى تَزْكِيَةً، واشْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً، لم يدل على المرة فيه إلا بقرينة نحو: زَكَّى<sup>(٢)</sup> تَزْكِيَةً وَاحِدَةً، وأما الهيئة فلم تستعمل من المزيد إلا على وجه<sup>(٣)</sup> الشذوذ. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَشَدُّ فِيهِ هَيْئَةً كَالْخِمْرَةِ

(ش) يعنى أنه قد جاء الهيئة على فعلة<sup>(٤)</sup> فى مصدر غير<sup>(٥)</sup> الثلاثى كقولهم: «الخِمْرَةُ» وهى من اختمرت المرأة إذا لبست الخمار، ومثله العِمَّة من اعْتَمَّ<sup>(٦)</sup> «والْقِمَصَةُ» من تَقَمَّصَ، «والنِقَبَةُ» من انْتَقَبَ<sup>(٧)</sup>. «والمُرَّة» مبتدأ والخبر فى قوله «بِالْتَأ»، وإنما حذف التاء<sup>(٨)</sup> فى الثلاثى، لأنه راعى تأنيث الحرف، والتقدير: فى غير الفعل صاحب الثلاثة<sup>(٩)</sup> الأحرف، «وفى الثلاثِ<sup>(١٠)</sup>» متعلق بالاستقرار العامل / فى الخبر، أو فى موضع الحال من  $\frac{١٤٦}{١}$  الفاعل بالاستقرار.

(١) «انْطِلَاقًا» ساقطة من ظ.

(٢) فى هـ «زكى» وفى ز «زك».

(٣) فى ك «إلا شذوذاً».

(٤) فى الأصل «فعل» تحريف.

(٥) «غير» ساقطة من ت.

(٦) اعْتَمَّ، وتَقَمَّصَ إذا لبس العمامة - وهى لباس للرأس - يقال: حَسَنَ الْعِمَّةُ: أَى التَّقَمُّصِ.

(٧) فى ز «تنقب».

النقبة: إذا غطت المرأة وجهها بالنقاب.

(٨) فى ك «حذفت التاء من».

(٩) فى الأصل، هـ، ز، ط، ك، ت «الثلاث» تحريف وفى ظ «الثلاثى» تحريف.

(١٠) فى ش «وفى غير متعلق» والثلاث ساقطة. وفى ك «والثلاث وفى غير متعلق» وكان الأولى أن يقول «وفى غير» متعلق بالاستقرار العامل فى الخبر، وغير مضاف، وذى مضاف إليه، وذى مضاف، والثلاث مضاف إليه.

## ( أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين<sup>(١)</sup> )

### والصفات المشبهات<sup>(٢)</sup> بها (

(ش) الفعل على قسمين: ثلاثي وغير ثلاثي. فالثلاثي بالنظر إلى هذا الباب ثلاثة أنواع: مفتوح العين<sup>(٣)</sup>، ومكسور العين [متعدياً]<sup>(٤)</sup>، فهذا<sup>(٥)</sup> هو القسم الأول، ومكسور العين لازم وهو القسم الثاني، ومضموم العين، ولا يكون إلا لازماً، وهو القسم الثالث، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) كَفَاعِلٍ ضُغِيَ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا \* مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَفْعًا

(ش) المراد بقوله «كفَاعِلٍ» هذا<sup>(٦)</sup> الوزن الذي على صيغة فاعل، والمراد باسم الفاعل اسم الفاعل<sup>(٧)</sup> الذي هو صفة دالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها سواء كان على وزن فاعل «كضَارِبٍ» أو على غيره كمكْرَه<sup>(٨)</sup> ومُدْخِرٍ، وشمل قوله: «مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ» جميع أنواع الفعل الثلاثي<sup>(٩)</sup>، ثم أخرج «فَعِلٍ» اللازم «وفَعْلٍ» ولا يكون إلا لازماً بقوله:

(١) «المفعولين» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٢) في الأصل «والمشبهات».

وفي هـ، ظ «المشبهة».

(٣) في ش، هـ «مفتوح العين لازماً ومتعدياً» الزيادة هنا لازمة.

(٤) «متعدياً» تكملة من ش.

(٥) في ش «وهذا».

(٦) في ز «هو هذا».

(٧) «اسم الفاعل» ساقط من ك، ت.

(٨) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «كمكرم».

(٩) «الثلاثي» ساقطة من ظ، ت.

(ص) وَهُوَ قَلِيلٌ فِي فَعْلَتْ وَفَعِلَ \* غَيْرَ مُعَدَّى ...

(ش) وهو ضمير عائد على «فَاعِلٍ» في البيت قبله، يعنى: أنَّ فاعلا قليل في اسم الفاعل من «فَعْلٌ» المضموم العين<sup>(١)</sup> «وَفَعِلَ» المكسور العين اللازم نحو: فَرَزَ الْعَبْدُ فَهُوَ قَارِيهِ وَسَلِّمْ فِرَ سَالِمٌ. وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين / من الثلاثي، وهو ثلاثة أنواع:

١٤٧  
١

- مفتوح العين متعد نحو: ضَرَبَ فهو ضَارِبٌ.

- وغير متعد نحو: قَعَدَ فهو قَاعِدٌ.

- ومكسور العين متعد نحو: شَرَبَ فهو شَارِبٌ.

«واسم فاعِلٍ» مفعول بصبغ، «وَكَفَّاعِلٍ، وَإِذَا» متعلقان به، والظاهر أنَّ «يَكُونُ» تامة بمعنى يوجد، «وَمِنْ ذِي» متعلق بها، «وَعَدَا» يحتمل أن يكون من حَدَوْتُ الصَّبِيِّ باللبن، أى رَبَّيْتُهُ بِهِ. فيكون متعديا، ويحتمل أن يكون بمعنى عَدَا الماء أى سال فيكون لازماً، واسم الفاعل منهما معاً على فاعل، والمراد بقليل، شاذ، ولذلك قال بعد، «بَلْ قِيَاسُهُ»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «وَهُوَ قَلِيلٌ» مبتدأ وخبر: «وفى» متعلق بقليل، «وَغَيْرَ مُعَدَّى» حال من فَعِلَ<sup>(٣)</sup> الأخير. ثم أشار إلى النوع الثانى من المثالين فقال:

(ص) ... \* بَلْ قِيَاسُهُ فَعِلَ

وَأَفْعَلٌ فَعْلَانُ ... \*

(ش) فذكر لاسم الفاعل من «فَعِلَ» اللازم ثلاثة أوزان «فَعِلَ وَأَفْعَلُ

<sup>(١)</sup> «العين» ساقطة من ظ.

<sup>(٢)</sup> فى ش «قال بل بعد قياسه بعد» تركيب مضطرب.

فى هـ ، ز ، ك «بعد قياسه بعد» وسقطت «بل».

<sup>(٣)</sup> «من فعل» ساقط من ش.

وَفَعْلَانٌ»، وتجاوز في إطلاق اسم الفاعل عليها<sup>(١)</sup>، وإنما هي صفات مشبهات باسم الفاعل. ولما كان كل واحد من هذه الأوزان يختص<sup>(٢)</sup> بمعنى في الفعل يقتضيه نكبه على ذلك بالمثل<sup>(٣)</sup> فقال<sup>(٤)</sup>:

(ص) ... نَخَوُ أَشْرَ \* وَنَخَوُ صَدَيَانَ وَنَخَوُ الْأَجْهَرِ

(ش) «فَعْلِل» للأعراض: نحو: فَرِحَ فهو فَرِيحٌ، وَأَشْرَ فهو أَشَرٌ. «وَفَعْلَان» للامتلاء وحرارة البطن: نحو / غَرَّتْ<sup>(٥)</sup> فهو غَرَوَانٌ، وَصَلَدَ<sup>(٦)</sup> فهو صَدَيَانٌ. ١٤٧  
«وَأَفْعَلٌ» للخلق والألوان، نحو حَمِرَ فهو أَحْمَرٌ، وَجَهَرَ فهو أَجْهَرٌ، ثم أشار إلى النوع الثالث بقوله:

(ص) وَفَعْلٌ أَوْلَى وَفَعِيلٌ يَفْعُلُ \* كَالضُّخْمِ وَالْجَمِيلِ وَالْفِعْلُ جَمْلٌ<sup>(٧)</sup>

(ش) يعنى أن الأَوْلَى «بَفْعُل» المضموم العين «فَعْلٌ» نحو: سَهْلٌ فهو سَهْلٌ، وَضَخْمٌ فهو ضَخْمٌ، «وَفَعِيلٌ»<sup>(٨)</sup> نحو: ظَرَفَ فهو ظَرِيفٌ، وَجَمْلٌ فهو جَمِيلٌ، وفُهِم: من قوله: «أَوْلَى» أن اسم الفاعل منه يأتى على غير<sup>(٩)</sup> الوزنين المذكورين وهو المنبه عليه بقوله:

(١) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «عليهما».

والمثبت من الأصل.

(٢) فى ز «مختصاً».

(٣) فى هـ «فى المثل».

(٤) «فقال» ساقطة من ت.

(٥) الْغَرَّتْ: شدة الجوع، وَغَرَّتْ بالكسر، يَغْرُتُ غَرَوًا فهو غَرِيثٌ وَغَرَوَانٌ. والجمع غَرَوَى وَغَرَائِي، وَغَرَاثٌ وَغَرَوَةٌ جَوْعَةُ اللسان «غَرَّتْ».

(٦) الصَّدَى: شدة العطش. صَدَى يَصْدَى فهو صَدٍ وَصَادٍ وَصَدَيَانِ، والأُنثى صَدَيَا، والجمع صَدَاءٌ.

ورجل مِصْدَاءٌ كثير العطش، والصَّوَادَى النخل التي لا تشرب الماء. اللسان «صدى».

(٧) فى الأصل «بكملة» وما أثبت أولى وقد ورد فى الألفية وبقية النسخ.

(٨) فى ز «أو فعيل».

(٩) «غير» ساقطة من ت.

(ص) وَأَفْعَلٌ فِيهِ قَلِيلٌ وَفَعْلٌ<sup>(١)</sup> \* ...

(ش) يعنى أنَّ اسم الفاعل «من فَعْلٌ» المضموم العين قد يأتى على وزن «أَفْعَلٌ» نحو: حَرْشٌ فهو أَحْرَشٌ، وعلى وزن «فَعْلٌ» نحو بَطَلٌ فهو بَطَلٌ، وحَشَنٌ فهو حَشَنٌ، وفُهِمٌ من تنصيصه على القلة فى أَفْعَلٌ وَفَعْلٌ أَنَّ الوزين السابقين كثيران «وقياسُهُ» مبتدأ، وخبره «فَعْلٌ»، «وَأَفْعَلٌ» معطوف عليه وكذلك «فَعْلَانٌ»، على حذف العاطف، «وَأَفْعَلٌ» مبتدأ، و«قَلِيلٌ» خبره، «وفيه» متعلق بقليل، «وَفَعْلٌ» معطوف على أَفْعَلٌ. ثم قال:

(ص) ... \* وَيَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَغْنَى فَعْلٌ

(ش) يعنى أنَّ «فَعْلٌ» المفتوح<sup>(٢)</sup> العين قد يأتى اسم فاعله<sup>(٣)</sup> على وزن غير فاعل<sup>(٤)</sup>، ولم يذكر الوزن الذى يأتى غير فاعل<sup>(٥)</sup>، ففُهِمٌ منه أنه غير / ١٤٨  
مخصوص بوزن واحد، والذى جاء من ذلك طَابَ فهو طَيِّبٌ، وشَاخَ فهو شَيْخٌ، وشَابَ فهو أَشْيَبٌ، وَعَفَّ فهو عَفِيفٌ، وفُهِمٌ من قوله: «قَدْ يَغْنَى»: التقليل<sup>(٦)</sup>. «ويسوى» متعلق بيغنى، «وَفَعْلٌ» فاعل يبيغنى. ولما فرغ من اسم الفاعل من الثلاثى شرع فى بيان اسم الفاعل من غير الثلاثى فقال:

(ص) وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ \* مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمُواصِلِ

مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا \* وَصَمَّ مِيمَ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا

(ش) أتى مع هذين البيتين بضابط فى اسم الفاعل من غير الثلاثى، وهو

(١) فى الأصل «أو فعل» تحريف.

(٢) فى الأصل «الفتوح» تحريف.

(٣) فى ز «فاعل».

(٤) فى ش، ك «على غير وزن فاعل». تقديم وتأخير.

(٥) فى ش، هـ، ز، ك «يأتى على غير فاعل» يأتى مكررة وفى ظ «يأتى على فاعل» يأتى مكررة.

(٦) فى الأصل، ش، ظ، ك «التعليل».

والمثبت أدق ف «قد» هنا تفيد التقليل لا التعليل.

أنه<sup>(١)</sup> إذا أردت اسم الفاعل من غير الثلاثي أثبت بوزن مضارعه إلا أنك تكسر ما قبل الآخر، وتجعل عوض حرف المضارعة ميماً<sup>(٢)</sup> زائدة مضمومة وشمل غير الثلاثي، الرباعي الأصول كـيُذَخِّرُج<sup>(٣)</sup>، والرباعي المزيد كيُخَرِّجُج<sup>(٤)</sup>، والثلاثي المزيد كيُنْطَلِقُ وَيُسْتَخْرِجُ، فتقول في اسم الفاعل من ذَخَرَج: مُذَخِّرُج، ومن اخْرَجْتُم مُخَرِّجُج، ومن انْطَلَقَ مُنْطَلِقُ، ومن اسْتَخْرِجَ مُسْتَخْرِجُج. ومعنى<sup>(٥)</sup> قوله: مَع كَثِيرٍ مَثَلُؤُ الْأَخِيرِ<sup>(٦)</sup>، يعنى إذا كان مفتوحاً فى المضارع كسر فى اسم الفاعل نحو: يَتَذَخَّرُج فتقول: مُتَذَخِّرُج، وفهم من قوله: «مُطْلَقاً» أنه إذا كان مكسوراً فى المضارع / يكسر فى اسم الفاعل،<sup>١٤٨</sup> فتكون الكسرة غير الكسرة نحو: مُنْطَلِقُ فى يَنْطَلِقُ. «وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ» مبتدأ، وهو على حذف مضاف، «وَأَسْمُ فَاعِلٍ» خبره، والتقدير: وصاحب زنة المضارع، ويحتمل أن يكون «أَسْمُ فَاعِلٍ» مبتدأ، «وَزِنَةُ» خبر مقدم، «وَمِنْ غَيْرِ» متعلق بزنة، «وَمَع» فى موضع الحال من المضارع «وَمُطْلَقاً» حال من كسر، «وَضَمٌّ» معطوف على «كَثِيرٍ». ثم قال:

(ص) وَإِنْ فَتَحْتَ مِنْهُ مَا كَانَ الْكَسْرُ \* صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ الْمُتَنَظَّرِ

(ش) يعنى أن الحرف الذى قبل الآخر<sup>(٧)</sup> فى اسم الفاعل من غير الثلاثي إذا فتحته صار اسم مفعول، فتقول فى اسم الفاعل من ذَخَرَج: [مُذَخِّرُج]<sup>(٨)</sup>، وفى اسم المفعول: مُذَخَّرُج، وفى اسم الفاعل من انْتَقَرُج:

(١) «أنه» ساقط من ظ.

(٢) فى ت «فيما» تحريف.

(٣) فى ظ، ت «كدخرج» تحريف.

(٤) فى ت «كيخرج» تحريف.

(٥) فى الأصل «ومع» تحريف.

(٦) فى ش «الأخير مطلقاً» أكمل عبارة الألفية. والتكلمة هنا غير لازمة، حيث ذكرها بعد.

(٧) فى ش، ظ، ك «الأخير».

(٨) «مدخرج» تكلمة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

مُنْتَظَرٌ، وفي اسم المفعول: مُنْتَظَرٌ وقد تبرع بذكر<sup>(١)</sup> المفعول في هذا الباب؛ لأنه إنما ترجم لاسم الفاعل والصفات المشبهات به<sup>(٢)</sup> «وَأِنْ فَتَحَتْ» شرط والضمير في «منه» يعود<sup>(٣)</sup> على اسم الفاعل «ومنه» متعلق بفتحت، «وما» مفعول بفتحت، وهي موصولة وصلتها «كان»، «وَأَنْكَسَر» في موضع خبر كان، وصار جواب الشرط. ثم قال:

(ص) وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد \* زِنَةٌ مَفْعُولٌ كَأَتْ مِنْ قَصْدٍ

(ش) يعني أنَّ اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن مفعول، وقوله: «كَأَتْ مِنْ قَصْدٍ» أي كالمفعول الآتي<sup>(٤)</sup> من قصد وهو مَقْصُودٌ، ومثله مَضْرُوبٌ / من ضَرَبَ، وَمَدْعُومٌ وَمَرْضِيٌّ<sup>(٥)</sup>، وأصل مرضي مرضوي<sup>(٦)</sup>. <sup>١٤٩</sup> أ  
(وزنة): فاعل «باطرد»<sup>(٧)</sup>، وفي اسم<sup>(٨)</sup> متعلق باطرد. ثم قال:

(ص) وَنَابَ نَقْلًا [عَنْهُ]<sup>(٩)</sup> ذُو لَيْلٍ \* نَحْوُ قَتَاةٍ أَوْ قَتَى كَحِيلٍ

(ش) يعني أنَّ صاحب هذا الوزن الذي هو «فَعِيل» ناب عن مفعول، نحو: قَتِيلٌ بمعنى مقتول، أو<sup>(١٠)</sup> جَرِيحٌ بمعنى مَجْرُوحٌ، وهو كثير، ومع كثرته فهو غير مقيس وقيل يقاس<sup>(١١)</sup>، وفُهِمَ من تمثيله: «بِقَتَاةٍ وَقَتَى» أن

(١) في ش، هـ، ز، ط، ت «بذكر اسم» وعبارتها أكمل.

(٢) في الأصل، هـ، ز «بها».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «عائد».

(٤) في الأصل، هـ «التي» تحريف.

(٥) في ش، ز، ك «زيادة» ومرضى وأصل مدعو مدعوو الزيادة هنا لازمة.

(٦) في ط «مرضو»، وفي ت «مرضو».

(٧) في ط «باطرد» تصحيف.

(٨) في ز «وفي اسم مفعول».

(٩) «عنه» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت والألفية.

(١٠) في ش، ز، ط، ك، ت «وجريح».

(١١) في ش «وقيل مقيس» وفي ز، ك، ت «قيل يقاس عليه».

قال ابن مالك في التسهيل ١٣٨ «بناء اسم المفعول من الثلاثي على زنة مفعول، ومن غيره على زنة اسم

فعليلآ المذكور يجرى على المذكور والمؤنث بلفظ<sup>(١)</sup> واحد: فتى كحيل  
وفتاة كحيل<sup>(٢)</sup>. «وذو» فاعل بناب، «ونقلا» مصدر فى موضع الحال من  
«ذو».

---

= فاعله مفتوحاً ما قبل آخره، وينوب فى الدلالة لا العمل على مفعول بقلة ففعل وفعل وفعلة وبكثرة ف  
فحيل، وليس مقيساً خلافاً لبعضهم.

(١) فى هـ «بوزن».

(٢) «وفتاة كحيل» ساقط من ط.

## ( الصفة المشبهة باسم الفاعل )<sup>(١)</sup>

(ش) ما صيغ لغير تفصيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف دون إفادة معنى الحدث، وتتميز من اسم الفاعل باستحسان جر فاعلها بإضافتها إليه. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) صِفَةٌ اسْتُحْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ \* مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمَ الْفَاعِلِ

(ش) يعنى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل<sup>(٢)</sup> يستحسن<sup>(٣)</sup> أن يجرَّ بها ما هو فاعل بها فى المعنى نحو الحَسَنَ الرَّجُلَ إذ أصله الحَسَنُ وَجْهُهُ، وذلك لا يصح<sup>(٤)</sup> فى اسم / الفاعل، وفُهم من قوله: «اسْتُحْسِنَ» أن ذلك <sup>١٤٩</sup>ب موجود فى اسم الفاعل؛ إلا أنه غير مستحسن نحو: كَاتِبُ الْأَبِّ. وفيه خلاف، ومذهب المصنف جوازه<sup>(٥)</sup> وفُهم منه أيضاً أنَّ الجر بها غير لازم بل يجوز فيه النصب والرفع على ما يأتى<sup>(٦)</sup>. «وصِفَةٌ» مبتدأ، «واسْتُحْسِنَ» صفتها، «وجرَّ» مرفوع باستحسن، «ومَعْنَى» منصوب على إسقاط الخافض «وبِهَا» متعلق بجر، والمُشَبَّهَةُ<sup>(٧)</sup> خبر المبتدأ، «واسمُ الْفَاعِلِ» يجوز ضبطه

(١) «الصفة المشبهة باسم الفاعل» مكررة من هـ، ز، ط، ت فى أول السطر «وزيادتها لا لزوم لها».

(٢) «باسم الفاعل» ساقط من ش.

(٣) فى ت «استحسن».

(٤) فى هـ، ز، ط، ت «لا يصلح».

(٥) قال ابن هشام «وَيَقْبَحُ أَنْ يُقَالَ زَيْدٌ كَاتِبُ الْأَبِّ لِأَنَّ مِنْ كَتَبَ أَبُوهُ لَا يَحْسَنُ أَنْ تُشَكِّلَ الْكِتَابَةُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمَجَازٍ بَعِيدٍ».

أوضح المسالك ٢: ٢٦٩.

وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٥٦: ٢، وشرح ابن الناطم ٤٤٤.

(٦) فى ك «ما سيأتى» وهى أدق.

(٧) فى الأصل، ظ «ومشبهة» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ. فى ش، ك «والمشبه».

بالفتح<sup>(١)</sup> على أنه مفعول بالمشبهة، وبالكسر على أنه مضاف إليه، ويجوز أن يكون «المُشَبَّهَة» مبتدأ، «وصفة» خبره. ثم قال:

(ص) وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ \* كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ

(ش) يعنى أنَّ الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم ولا تكون إلا للحال، وبهذين الوصفين خالفت<sup>(٢)</sup> اسم الفاعل [فإن اسم الفاعل]<sup>(٣)</sup> يصاغ من اللازم والمتعدى، ويكون للحال والاستقبال والمضى، ثم أتى بمثالين وهما «طَاهِرٍ»<sup>(٤)</sup> و«جَمِيلٍ»، وطاهر مصوغ من<sup>(٥)</sup> طَهَّرَ. وهو لازم، والمراد به الحال، و«جَمِيلٍ» وهو مصوغ من جَمَّلَ<sup>(٦)</sup> وهو أيضاً لازم<sup>(٧)</sup> ويراد<sup>(٨)</sup> به الحال، وفُهم من تمثيله بالوصفين / أنَّ الصفة المشبهة تكون جارية فيما ذكر<sup>(٩)</sup> على الفعل المضارع فى الحركات والسكنات وعدد الحروف «كطاهر» فإنه جار فيما ذكر على «يَطْهَرُ»، وغير جارية عليه «كجَمِيلٍ» فإنه غير جار على «يَجْمَلُ»، «وَصَوَّغَهَا» مبتدأ، و«مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ» متعلقان بصوغها، والخبر محذوف لدلالة سياق الكلام<sup>(١٠)</sup> عليه وتقديره واجب.

(١) فى ك «ويجوز ضبط اسم الفاعل بالفتح» تقديم وتأخير.

(٢) فى الأصل «خالفة».

(٣) «فإن اسم الفاعل» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٤) فى الأصل «طاهر».

(٥) فى الأصل «وطاهر مصوغ من ظهر».

فى ش، هـ، ط، ك، ت «فظاهر مصوغ من ظهر».

وفى ز «وهو مصوغ من ظهر».

والمثال المثبت من الألفية.

(٦) فى ت «يجمل».

(٧) «لازم» ساقطة من ت.

(٨) فى ك، ت «والمراد».

(٩) «فيما ذكر» ساقط من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(١٠) فى ت «الكلم».

ولا يجوز أن يكون المجروران ولا أحدهما<sup>(١)</sup> خبراً عن صوغها لعدم الفائدة ولا يجوز أن يكون معطوفاً على جر فاعل؛ لأن جر الفاعل بها مستحسن، وصوغها مما ذكر واجب. ثم قال:

(ص) وَعَمَلُ اسْمٍ فَاعِلٍ الْمُعْدَى \* لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ

(ش) يعنى أن الصفة المشبهة باسم الفاعل تعمل عمل اسم الفاعل المُعْدَى فتقول: زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهَ، كما تقول: زَيْدٌ ضَارِبٌ الرَّجُلَ.

والمراد بالمُعْدَى، المُعْدَى إلى مفعول<sup>(٢)</sup> واحد.

وفهم من قوله: «عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حُدَّ» أنها تعمل بالشروط المتقدمة فى اسم الفاعل من الاعتماد، ولا ينبغى أن يحمل على جميع الشروط السابقة التى منها: أن يكون بمعنى الحال والاستقبال<sup>(٣)</sup>؛ لأنه نص على أنها<sup>(٤)</sup> لا تكون إلا للحال بقوله: «لِحَاضِرٍ»، «وَعَمَلٌ» مبتدأ، و«فَاعِلٍ»<sup>(٥)</sup> مضاف / إلى المُعْدَى وهو على حذف الموصوف والتقدير: فاعل الفعل المعدى «وَلَهَا» فى موضع خبر عمل، «وَعَلَى الْحَدِّ»<sup>(٦)</sup> متعلق بعمل، أو بالاستقرار الذى يتعلق به الخبر<sup>(٧)</sup>، وحاصله أن الصفة<sup>(٨)</sup> تعمل على اسم الفاعل<sup>(٩)</sup> المُتَعْدَى إلى واحد، فتتصب ما بعدها، إلا أنه يخالف

(١) فى ش «أو أحدهما».

(٢) «مفعول» ساقطة من ش.

(٣) فى هـ، ظ، ت «أو الاستقبال».

(٤) فى الأصل، ش «أنه» وما أثبت من بقية النسخ أولى؛ لأن الهاء تعود على الصفة المشبهة.

(٥) فى هـ، ز، ك «واسم فاعل» وعبارتها أكمل.

(٦) فى الأصل «وعلى التحد» وما أثبت أصوب كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٧) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة.

(٨) به الخبر أو فى موضع الحال من الضمير المستتر فى الاستقرار الذى يتعلق به الخبر.

(٩) فى ش «الصفة المشبهة» وعبارتها أكمل.

(٩) «الفاعل» ساقطة من ت.

منصوب اسم الفاعل فى أمرين، وقد أشار إليهما فقال<sup>(١)</sup>:

(ص) وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ<sup>(٢)</sup> \* وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجِبْ

(ش) يعنى أن الصفة تخالف اسم الفاعل فى شيئين:

الأول: أن معمولها لا يجوز تقديمه عليها فتقول: زَيْدٌ حَسَنٌ الرَّجُلُ.

ولا يجوز زَيْدٌ الرَّجُلُ حَسَنٌ، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز أن تقول<sup>(٣)</sup>:

زَيْدٌ الرَّجُلُ ضَارِبٌ. وهو المنبه عليه بقوله: «وَسَبَقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ»<sup>(٤)</sup>.

الثانى: أن<sup>(٥)</sup> لا يكون إلا سَبَبِيَّةً كالمثال المتقدم، بخلاف معمول اسم<sup>(٦)</sup>

الفاعل فإنه يكون سَبَبِيَّةً نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبَاهُ، وأجنبيا نحو: زَيْدٌ ضَارِبٌ عَمْرًا.

وهو المنبه عليه بقوله: «وَكُونُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجِبْ». «وَسَبَقُ» مبتدأ وهو مصدر

مضاف إلى الفاعل، و«مَا» موصولة وصلتها «تعمل فيه»، والضمير العائد على

الموصول / المجرور «يفى»، «وَمُجْتَنَّبٌ» فى موضع خبر المبتدأ، «وَكُونُهُ» مبتدأ ١٥١

أ «وَذَا» خبر الكون، وهو مضاف إلى «سَبَبِيَّةٍ»<sup>(٧)</sup>، «وَوَجِبْ» خبره. ثم قال:

(ص) فَارْزُقْ بِهَا وَالنِّصْبُ وَالْجُرْمُ مَعَ أَلْ \* وَدُونَ أَلْ مَضْحُوبٌ أَلْ وَمَا اتَّصَلَ

بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا ... \*

(١) فى ش، ز، ظ، ك، ت «بقوله».

(٢) فى الأصل «تجتنب» وفى ت «يجتنب» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٣) «أن تقول» ساقط من ش.

(٤) فى الأصل، ش، ز، ك «يجتنبت».

ما بعد «ضارب» إلى هنا ساقط من ت.

(٥) فى الأصل، ك «أن» وما أثبت أدق.

(٦) فى ز «الاسم» تحريف.

(٧) فى الأصل، ظ، ت «اسمه».

(ش) فالرفع بها على الفاعلية وهو الأصل فيها، والنصب على التشبيه<sup>(١)</sup> بالمفعول به<sup>(٢)</sup> والجر بها على الإضافة. وقوله: «مَعَ أَلْ» أى مع كون الصفة مصحوبة «لَأَنَّ»<sup>(٣)</sup>، «وَدُونَ أَلْ»، أى مجردة من أَل «مَضْحُوبَ أَلْ»<sup>(٤)</sup>. أى المعمول للصفة، «وما اتصل» [أى وما اتصل]<sup>(٥)</sup> من معمول الصفة بالصفة فى حال كونه «مُضَافًا» لما بعده، «أَوْ مُجَرَّدًا»: يعنى من «أَل» والإضافة، فحاصله أن الصفة<sup>(٦)</sup> مقرونة «بِأَل» ومجردة منها، «ومعمولها»<sup>(٧)</sup> [له]<sup>(٨)</sup> ثلاثة أحوال: اقتران «بِأَل»، وإضافة، وتَجَرُّد، فالمقرون «بِأَل» نوع واحد نحو: الرَّجُلُ<sup>(٩)</sup> والمضاف ثمانية أنواع:

الأول: مضاف إلى ضمير الموصوف نحو: وَجْهُهُ<sup>(١٠)</sup>.

الثانى: مضاف إلى مضاف إلى ضميره. نحو: حَسَنَ وَجْهَ أَبِيهِ.

الثالث: مضاف إلى المَعْرِفِ<sup>(١١)</sup> «بِأَل» نحو: وَجْهُ أَبِي.

الرابع: مضاف إلى مجرد. نحو: وَجْهُ أَبِي.

الخامس: مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف

نحو: جَمِيلَةٌ أَثْفِهَ مِنْ قَوْلِكَ<sup>(١٢)</sup>: مَرَزَتْ بِامْرَأَةٍ<sup>(١٣)</sup> حَسَنَ وَجْهَ

(١) فى ز، ت «الشبيه».

(٢) فى ظ «المفعولية».

(٣) فى الأصل «لأجل» تحريف.

(٤) «أَل» ساقطة من ت.

(٥) «أى وما اتصل» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك.

(٦) فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «الصفة لها حالان» وعبارتها أكمل.

(٧) فى ك «ولمعملها» وفى ت «ومعملها».

(٨) «له» تكملة من ه، ز، ظ، ك.

(٩) فى ه، ز، ظ، ك «الحسن الوجه» والمثال هنا أوضح وأكمل.

(١٠) فى ش، ه، ز، ك «حَسَنَ وَجْهَهُ» المثال هنا أوضح وأكمل.

(١١) فى الأصل، ز، ك «المعرفة» تحريف.

(١٢) فى ز «قوله».

(١٣) فى الأصل «بامرء» تحريف.

جَارِيَّتَهَا جَمِيلَةٌ أَنْفُهُ<sup>(١)</sup>.

١٥١  
ب

السادس: / مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو: جميل

خَالِهَا. من قولك: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنُ الْوَجْنَةِ جَمِيلٌ خَالِهَا.

السابع: مضاف إلى موصول نحو: الطَّيِّبُ<sup>(٢)</sup> كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأُزُرُ.

من قوله:

١٣٣ - فَعَجَّتْهَا قَبْلَ الْأَخْيَارِ مَنْزِلَةً \* وَالطَّيِّبُ كُلُّ مَا التَّائَتْ بِهِ الْأُزُرُ<sup>(٣)</sup>

الثامن: مضاف إلى موصوف يشبهه<sup>(٤)</sup> نحو: رَأَيْتُ رَجُلًا حَدِيدَ سِنَانٍ

رُفَحٍ يَطْعَنُ بِهِ.

والجرد من الإضافة «وأل» يشمل ثلاثة أنواع:

- الموصول: نحو قوله:

١٣٤ - أَسِيلَاتُ أَبْدَانٍ دِقَاقٌ خُصُورُهَا \* وَثِيَرَاتُ مَا التَّقَتْ عَلَيْهِ الْمَازِرُ<sup>(٥)</sup>

- والموصوف: نحو: جَحْمًا نَوَالٍ أَعَدَّهُ، من قوله:

---

(١) في ش، هـ زيادة «جميلة أنفه فأنفه معمول لجميلة وهو مضاف إلى ضمير الوجه، والوجه مضاف إلى الجارية والجارية مضاف إلى ضمير المرأة وهي الموصوفة.  
ولعلها زيادة من تعليقات الحاشية ودخلت المتن من قارىء للنسخة أو سهواً من الناسخ. إلا أنها زيادة لازمة لأنها توضيح للمثال.

(٢) «الطيبي» ساقط من ز.

(٣) الشاهد للفرزدق. انظر ديوانه ٢٢١:١. وشرح المرادى ٥٠:٢ وشرح الشواهد للعيني ٦:٣ وشرح التصريح ٨٥:٢

روى صدر البيت في الأصل، ش، ك «فعج بها قبل الأخيار منزلة»  
فعجتها: عجت الناقة إذا عطفت رأسها بالزمام.

الثالث: الالتياث الاختلاط، يقول: إن أزرهم لا تلتف إلا على أجساد طاهرة.

(٤) «يشبهه» غير واضحة في الأصل، وفي ظ «لشبهه».

(٥) نسب الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في شرح الشواهد للعيني ٦:٣ وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في:  
شرح المرادى ٥١:٣ وشرح التصريح ٨٦:٢

١٣٥ - أَزُورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالًا أَعْدَهُ \* لَمَنْ أُمَّةٌ مُسْتَكْفِيَةٌ أَزْمَةُ الدَّهْرِ<sup>(١)</sup>

وغيرهما نحو: مَزَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنٍ وَجْهَهُ.

فالصفة<sup>(٢)</sup> لها حالان كما تقدم، وعملها رفع ونصب وجر، ومعمولها له اثنتان<sup>(٣)</sup> عشرة حالة كما تقدم، فهو من ضَرْبِ اثنا عشر في ستة بائنتين<sup>(٤)</sup> وسبعين وقد ذكر «المراذى» هذه الأوجه<sup>(٥)</sup> كلها وقال إنها من ضرب أحد<sup>(٦)</sup> عشر في ستة والمجموع ست وستون مسألة<sup>(٧)</sup>، والصواب أنها اثنتان<sup>(٨)</sup> وسبعون مسألة. وأنا أرسم لك جدولاً يجمعها<sup>(٩)</sup> على ترتيب النظم وهو هذا<sup>(١٠)</sup>: ./

١٥٢  
أ

(١) لم أعر على قائله، وقد ورد في أغلب كتب النحو غير معزو. انظر شرح المرادى ٥١:٣، وشرح الشواهد للعيني ٦:٣ وشرح التصريح ٨٦:٢ في هـ، ز، ط، ت «تُزورُ أَمْرًا جَمًّا نَوَالًا أَعْدَهُ».

(٢) في ط «والصفة».

(٣) في ش «اثنتى عشر حالة» تحريف.

وفي ز، ط «اثنتى عشرة حالة» تحريف.

وفي هـ «اثنتى عشر حالة» تحريف.

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ت، ك «بائنتين» تحريف.

(٥) في ش «الوجوه».

(٦) في هـ «أحدى».

(٧) انظر شرح المرادى ٥٢:٢، وشرح التصريح ٨٦:٢.

(٨) في ش، ط، ك «اثنتان» تحريف.

(٩) «يجمعها» ساقطة من ش.

(١٠) «وهو هذا» ساقط من هـ، ت. وفي ش (وهذه صفة الجدول) وفي ك زيادة.

(وأنا أرسم لك جدولاً يجمعها على ترتيب النظم وهو هذا).

هو الجدول لبعض الخذاق للصفة المشبهة. اسم الفاعل وجهان جاربان في المسائل.

السَّجَّةُ وَجْهٌ وَجْهَةُ الْأَبِّ	وَجْهٌ غُلَامٌ كَذَا وَجْهٌ أَبِي
فَجِيءَ بِمُفِيدٍ أَحَدَ الْوَضْعَيْنِ	بِوَاحِدٍ تُزِدُهُ ذَوْنُ مَعْنَيْنِ
وَتَضَرِبُ السَّجَّةُ فِي الْإِثْنَيْنِ	تَبْلُغُ عَشْرًا بِمَا فَتَى وَالْثَنَيْنِ
تَرْوَعُ أَوْ تَنْصِبُ أَوْ تَجْرُو	إِلَّا وَجْهًا لَا يَسُ فِيهَا جَرُ
وَهِيَ وَجْهٌ وَجْهَةُ أَبِي	وَجْهٌ غُلَامٌ لِكُلِّ مَذْمُوبٍ
مِنْهَا تَكُنُ مِنْ بَعْدِ ذِي أَلْ	وَأَفَقْتُ فَعِلَكَ سِتُّ وَثَلَاثُونَ انْتَهَتْ

الزيادة هنا من تعليقات الحاشية لقارئ النسخة، ودخلت المتن سهواً من الناسخ.

مع ال

جدول عن الصفة المشبهة مصحوب ال	فارفع بها	وانصب بها	وجر بها
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	الْوَجْهَ	الْوَجْهَ	الْوَجْهَ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	وَجْهَهُ	وَجْهَهُ	وَجْهَهُ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	وَجْهَ أَبِيهِ	وَجْهَ أَبِيهِ	وَجْهَ أَبِيهِ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	وَجْهَ الْآبِ	وَجْهَ الْآبِ	وَجْهَ الْآبِ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	وَجْهَ أَبِي	وَجْهَ أَبِي	وَجْهَ أَبِي
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	أَنْفَهُ	أَنْفَهُ	أَنْفَهُ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	نَحَالَهَا	نَحَالَهَا	نَحَالَهَا
	الحَسَنُ كُلُّ	الحَسَنُ كُلُّ	الحَسَنُ كُلُّ
	مَا تَحْتَ نِقَابِهِ	مَا تَحْتَ نِقَابِهِ	مَا تَحْتَ نِقَابِهِ
	الحَسَنُ سِنَانُ	الحَسَنُ سِنَانُ	الحَسَنُ سِنَانُ
	رَمَحَ يَطْعَنُ بِهِ	رَمَحَ يَطْعَنُ بِهِ	رَمَحَ يَطْعَنُ بِهِ
	الحَسَنُ مَا	الحَسَنُ مَا	الحَسَنُ مَا
	تَحْتَ نِقَابِهِ	تَحْتَ نِقَابِهِ	تَحْتَ نِقَابِهِ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ	الحَسَنُ
	نَوَالِ أَعْدَهُ	نَوَالِ أَعْدَهُ	نَوَالِ أَعْدَهُ
	الحَسَنُ	الحَسَنُ <sup>(١)</sup>	الحَسَنُ
	وَجْهَ	وَجْهَهَا	وَجْهَهُ

\* في ت ورد المثالان الآتيان: من قولك مررت برجل جميل وجهه جاريتته حسنة أنفه من قولك مررت  
برجل جميل الوجهه حسن نخالها.  
(١) في ز، ك «الحسن وجهها» وهو الصواب

و دون ال

فارفع بها	وانصب بها	وجر بها
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
الوجهُ	الوجهُ	الوجهُ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
وَجْهَهُ	وَجْهَهُ	وَجْهَهُ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
وَجْهُ أَبِيهِ	وَجْهُ أَبِيهِ	وَجْهُ أَبِيهِ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
وَجْهُ الْأَبِ	وَجْهُ الْأَبِ	وَجْهُ الْأَبِ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
وَجْهُ أَبِي	وَجْهُ أَبِي	وَجْهُ أَبِي
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
أَنْفُهُ	أَنْفُهُ	أَنْفُهُ
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
نَحَالَهَا	نَحَالَهَا	نَحَالَهَا
حَسَنُ شُكْلُ	حَسَنُ شُكْلُ	حَسَنُ شُكْلُ
ما تحت نقابه	ما تحت نقابه	ما تحت نقابه
حَسَنُ سِنَانٍ	حَسَنُ سِنَانٍ	حَسَنُ سِنَانٍ
رمح يطعن به	رمح يطعن به	رمح يطعن به
حَسَنُ مَا	حَسَنُ مَا	حَسَنُ مَا
تحت نقابه	تحت نقابه	تحت نقابه
حَسَنُ	حَسَنُ	حَسَنُ
نَوَالٍ أَعَدَّهُ	نَوَالٍ أَعَدَّهُ	نَوَالٍ أَعَدَّهُ
حَسَنُ	حَسَنُ <sup>(١)</sup>	حَسَنُ
وَجْهَهُ	وَجْهَهَا	وَجْهَهُ

(٢) في ز، ك «حسن وجهها» وهو الصواب وفي غيرهما وحسن وجه.  
\* العنوانات الجانبية والهامشية في الجدول تكملة من ز، ك.

فهذه اثنتان وسبعون مسألة كلها<sup>(١)</sup> مفهومة من بيت واحد وثلاث بيت ووتد مجموع<sup>(٢)</sup>. وذلك قوله:

(ص) فَأَرْفَعُ بِهَا وَالنَّصِبَ وَجُرْمَ أَلْ \* وَدُونَ أَلْ مَضْحُوبَ أَلْ وَمَا أَتَّصَلَ  
بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا ... \*

فإذا قرأت «فأرفع بها»، فاجعل ظرف سبابتك على البيت<sup>(٣)</sup> الأول / من ١٥٢  
الجدول ومُرَّ به طويلاً إلى البيت الأخير، وإذا قرأت «وأنصب» فانقل<sup>(٤)</sup>  
سبابتك إلى البيت الثاني منه، ومُرَّ به<sup>(٥)</sup> كذلك إلى البيت الأخير المقابل له،  
وإذا قرأت «وجر» فانقله<sup>(٦)</sup> أيضاً إلى البيت الثالث، ومُرَّ به<sup>(٧)</sup> كذلك إلى  
البيت الأخير<sup>(٨)</sup> وإذا قرأت «مع أَلْ» فاجعل طرف<sup>(٩)</sup> سبابتك أيضاً  
على<sup>(١٠)</sup> البيت الأول. ومُرَّ به على البيتين اللذين يليان<sup>(١١)</sup> بعده، وإذا قرأت  
«ودون أَلْ» فانقل<sup>(١٢)</sup> سبابتك إلى البيت الرابع وهو أول الصفة المجردة من  
«أَلْ» ومُرَّ به إلى آخر السطر<sup>(١٣)</sup> ثم أشر بظاهر أناملك إلى البيوت التي تحتها  
مشيراً إلى الرفع والنصب والجر، فإذا قرأت «مضحوب أَلْ» فاجعله على

(١) «كلها» ساقطة من ظ.

(٢) يريد الصور المبنية في الجدول السابق.

(٣) «البيت» ساقطة من ت.

(٤) في ز «فانقل» وفي ت «فنقل» تحريف.

(٥) في هـ «بها».

(٦) في هـ ، ز «فانقلها» وفي ت «فنقله».

(٧) في هـ ، ز «بها».

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من هـ .

(٩) «طرف» ساقطة من هـ ، ز ، ت.

(١٠) في ز «إلى».

(١١) في هـ ، ز ، ظ ، ت «يليانه».

(١٢) في هـ «فانقل طرف»، وفي ت «فنقل».

(١٣) في ت «السطر».

معمول الصفة<sup>(١)</sup> من البيت الأول ومر به عرضاً إلى آخر السطر، فإذا قرأت «وَمَا أَتَّصَلَ بِهَا»<sup>(٢)</sup> مُضَافًا فانقل<sup>(٣)</sup> أصبعك إلى الجدول الذى تحت الجدول الأول وأشر إلى معمول الصفة فى ثمانية أبيات طولاً والستة<sup>(٤)</sup> الجداول<sup>(٥)</sup> عرضاً، وهى المحتوية على المعمول<sup>(٦)</sup> المضاف، وإذا قرأت «أَوْ مُجَرَّدًا» فانقله<sup>(٧)</sup> إلى البيت<sup>(٨)</sup> الأول من الجداول<sup>(٩)</sup> الثلاثة الأخيرة وأشر إلى معمولات الصفة فى ذلك وهى أنواع المجرد، فقد<sup>(١٠)</sup> استوفيت بذلك جميع المسائل، ثم إن معمول الصفة قد يكون ضميراً<sup>(١١)</sup> كقول الشاعر:

١٣٦ - حَسَنُ الْوَجْهِ طَلَّقَهُ أَنْتَ لِي السُّلْدُ \* مِ وَفِي الْحَرْبِ كَالْحِجِّ مُكْفَهَرٌ<sup>(١٢)</sup>

وعملها فيه جر بالإضافة إن باشرته وخلت من «أل» نحو:

١٥٣

مَرَزْتُ / يَرْجُلٍ حَسَنُ الْوَجْهِ جَمِيلُهُ، ونصب إن فصلت أو قرئت «بأل»<sup>أ</sup> فالمفصلة<sup>(١٣)</sup> نحو: قُرَيْشٌ نُجَبَاءُ النَّاسِ ذُرِّيَّةٌ وَكَرَاهُمُهَا.

والمقرونة «بأل» نحو: زَيْدٌ<sup>(١٤)</sup> الْحَسَنُ الْوَجْهِ الْجَمِيلُهُ، فهذه ثلاث مسائل،

(١) فى ش «الصفات».

(٢) «بها مضافاً» ساقط من ش.

(٣) فى ت «فنقل» تحريف.

(٤) فى الأصل، ش، ز، ط، ت «والست» تحريف.

وفى هـ «وستة».

(٥) فى هـ، ت «جداول».

(٦) فى هـ «المفعول».

(٧) فى ت «فنقله» تحريف.

(٨) فى ت «إلى البيت وهى».

(٩) فى هـ «الجداويل».

(١٠) فى هـ، ت «وقد».

(١١) فى ت «ضمير» تحريف.

(١٢) لم أعثر على قائله، وقد ورد فى شرح الأشمونى ٥: ٣ ومعجم شواهد النحو ٧٧.

(١٣) فى ش «المفصلة».

(١٤) «زيد» ساقطة من ش.

فإذا أضيفت [إلى] <sup>(١)</sup> المسائل المذكورة صارت الصور <sup>(٢)</sup> خمساً وسبعين، هذا كله بالنظر إلى اختلاف معمول الصفة إلى ما ذكر <sup>(٣)</sup> وكون الصفة مقرونة «بأل» ومجردة منها، فإذا نوعت الصفة إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه جمع سلامة وجمع تكسير وإلى مفرد مؤنث وتثنيته <sup>(٤)</sup> وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانى صور مضروبة فى خمس وسبعين بستمائة فإذا نوعت الصفة ايضاً الى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة صارت الصور <sup>(٥)</sup> ألفاً وثمانمائة من ضرب ثلاثة فى ستمائة <sup>(٦)</sup> فإذا نُوع معمول الصفة أيضاً إلى مفرد مذكر وتثنيته وجمعه على الوجهين المذكورين صارت ثمانية أوجه مضروبة فى ألف وثمانمائة فالخارج من ذلك أربعة عشر ألف وجه وأربعمائة وجه، يستثنى <sup>(٧)</sup> من هذه الصور <sup>(٨)</sup> الضمير فإنه لا يكون مجموعاً جمع تكسير ولا جمع سلامة، وجملة صورته مائة وأربعة <sup>(٩)</sup> وأربعون فالباقى <sup>(١٠)</sup> أربعة عشر ألفاً، ومائتان وستة وخمسون <sup>(١١)</sup>. ثم اعلم أن هذه الصور الاثنتين <sup>(١٢)</sup> والسبعين المرسومة فى الجدول تنقسم إلى جائز وممتنع، وقد أشار إلى الممتنع منها <sup>(١٣)</sup> بقوله:

(١) «إلى» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٢) «الصور» ساقطة من هـ.

(٣) فى ش «ما ذكر واختلاف صلتها» وفى هـ، ز «ما ذكر واختلاف عملها».

(٤) ما بعد «وتثنيته» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) «الصور» ساقطة من ز.

(٦) فى هـ «ست مائة».

(٧) فى هـ، ط «فيستثنى».

(٨) فى الأصل، ت «الصورة».

(٩) «وأربعة» ساقطة من ك، وفى ش «وأربع» تحريف.

(١٠) فى ط «والباقي».

(١١) ما بعد «وأربعمائة» إلى هنا ساقط من ت.

(١٢) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك «الاثنين» تحريف.

(١٣) «منها» ساقطة من ط.

(ص) .... وَلَا \* تَجُزُّ بِهَا مَعَ أَلْ سَمًا مِنْ أَلْ خَلَا  
وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا ... \*

(ش) يعنى أنه ممتنع<sup>(١)</sup> إضافة الصفة المقرونة «بأل» إلى المجرد<sup>(٢)</sup> من «أل» / ١٥٣  
، ومن إضافة<sup>(٣)</sup> إلى ما فيه<sup>(٤)</sup> «أل» فشمل<sup>(٥)</sup> اثنتى عشرة<sup>(٦)</sup> مسألة وهى  
مجموع السطر الثالث من الجدول إلا صورتين، وهما الأولى والرابعة، فالأولى  
الحَسَنُ الْوَجْهَ، والرابعة الحَسَنُ وَجْهَ الْأَبْ فبقيت عشر مسائل كلها ممتنعة إلا  
أن الصورة السابعة وهى قولك<sup>(٧)</sup>: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ حَسَنَ الْوَجْهَةِ<sup>(٨)</sup> جَمِيلُ<sup>(٩)</sup>  
نَحَالِهَا.

أجازها فى التسهيل<sup>(١٠)</sup>، وظاهر النظم امتناعها وقد فهم من ذكر<sup>(١١)</sup>  
الصور الممتنعة أن ما عداها<sup>(١٢)</sup> من الصور جائز لا من مسائل الإضافة ولا  
من غيرها ثم صرح بالمفهوم من صور الإضافة فقال:

(ص) ... وَمَا \* لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَبِسَمَا

(ش) أى وما لم يخل من الإضافة إلى ما فيه «أل» أو إلى ما أضيف إلى المقرون  
بها فهو موسوم<sup>(١٣)</sup> بالجواز وذلك صورتان كما تقدم [الحَسَنُ الْوَجْهُ]<sup>(١٤)</sup>،

(١) فى هـ، ز، ط، ت «يمتنع» وهذه أدق.

(٢) فى ظ «المجردة».

(٣) فى هـ «إضافته».

(٤) فى ظ، ت «ما ليست فيه» تحريف.

(٥) فى ت «فشمل إضافة».

(٦) فى ز، ك «عشر» تحريف.

(٧) فى الأصل، ش، هـ، ز «قوله».

(٨) فى الأصل «الوجه» تحريف.

(٩) فى ش، هـ، ك «الجميل» تحريف.

(١٠) انظر التسهيل ١٣٩، ١٤٠.

(١١) فى ت «من ذلك» تحريف.

(١٢) «ما عداها» ساقط من ت.

(١٣) فى ظ «موسم».

(١٤) «الحسن الوجه» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

والْحَسَنُ وَجْهُ الْأَبِّ، ثم إن هذه المسائل الجائزة تنقسم إلى حسن وقبيح، وضعيف ونادر، وأنا أبسطها وأوعب الكلام عليها في الشرح الكبير إن شاء الله [تعالى<sup>(١)</sup>] إذ لا يليق ذكرها بهذا المختصر لكون الناظم لم يتعرض لها، وقد شرطت في صدر هذا<sup>(٢)</sup> الكتاب أن لا أذكر إلا ما يتعلق بألفاظها، وقوله: «أَوْ مُجَرَّدًا» معطوف على «مَا اتَّصَلَ»، «وَأَوْ» بمعنى الواو والتقدير: فارتفع بها مصحوب «أَلْ»<sup>(٣)</sup> وما اتصل بها مضافاً ومجرداً. ويحتمل أن يكون معطوفاً على قوله<sup>(٤)</sup>: مضافاً «وَأَوْ» على هذا على بابها من التقسيم والتقدير: فارتفع مصحوب ألى وما اتصل بها / مضافاً أو مجرداً. فقسم المتصل بالصلة إلى مضاف ومجرد.

١٥٤  
أ

<sup>(١)</sup> «تعالى» تكملة من هـ، ز، ظ.  
يريد بالمسائل الجائزة - في رفع الصفة المشبهة مع أَل ومجردة منها ومن الضمير... ألخ تنقسم إلى قبيح وحسن وضعيف.  
أما القبيح فهو رفع الصفة مع أَل أو مجردة منها، ومن الضمير، والمضاف إلى المجرد وذلك مثل: الْحَسَنُ وَجْهٌ، وَحَسَنٌ وَجْهٌ، وَالْحَسَنُ وَجْهٌ أَبٌ وَحَسَنٌ وَجْهٌ أَبٌ.  
وهي على قبحها فقد أجازها الكوفيون وابن مالك. ودليلهم على الجواز قول الرازي:  
يُبْهَتُهُ مَنِيْتُ سَنَّهُمْ قَلْبٌ  
مُنْجِلٌ لَا ذَى كَهَامٍ يَبْنُو  
فـ «قَلْبٌ» مرتفع بـ «سَنَّهُمْ».  
وأما القسم الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من «أَل» والمعروف «بَال» والمضاف إلى المعروف بها، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، وجراها المضاف إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره وذلك نحو: حَسَنٌ الْوَجْهَ، وَحَسَنٌ وَجْهَ الْأَبِّ، وَحَسَنٌ وَجْهَهُ، وَحَسَنٌ وَجْهَ أَبِيهِ، وَحَسَنٌ وَجْهَهُ، وَحَسَنٌ وَجْهَ أَبِيهِ.

ومنه قول النابغة:  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ \* أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سِنَامٌ  
بروى برفع «الظهر» ونصبه، وجره.  
وكقول الشماخ:  
أَقَاتَتْ عَلَى زَيْنَتَيْهَا جَارَتَا صَفَا \* كُنْتِنَا الْأَعْلَى جَوْنَتَا مُضْطَلَّاهُمَا  
فـ «جَوْنَتَا مُضْطَلَّاهُمَا» مثل قولك: حسن وجهه.  
وهو عند سيوريه مخصص بالشعر، ومنعه المبرد مطلقاً، وأجازه الكوفيون في السعة، وهو الصحيح.  
فقد ورد في حديث أُمِّ زَرْعٍ «صِفُوْهُ وَشَاحِبَهَا».

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٦٢:٢ - ١٠٧٢، والهمع ٩٧:٥ - ١٠٠.  
<sup>(٢)</sup> «هذا» ساقطة من ت.

<sup>(٣)</sup> «أَل» ساقطة من ظ.

<sup>(٤)</sup> في هـ، ظ «معطوفاً على ما اتصل».

## ( التعجب )

(ش) أحسن ما قيل في حد التعجب قول «ابن عصفور» هو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها، وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره<sup>(١)</sup>، ثم إن التعجب في كلام العرب يكون بالصيغتين المذكورتين في هذا الباب<sup>(٢)</sup> وبغيرهما نحو: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَيَا لَكَ مِنْ رَجُلٍ، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>. وإذا كانت هناك قرينة تبينه، وإنما اقتصر النحويون في هذا الباب على الصيغتين المذكورتين لاطراد التعجب بهما، وهما: مَا أَفْعَلْ<sup>(٤)</sup>، وَأَفْعِلْ بِهِ. وقد أشار إلى الأول<sup>(٥)</sup> منهما فقال<sup>(٦)</sup>:

(ص) بِأَفْعَلٍ انْطِقْ بَعْدَ مَا تَعَجَّبَا \* ...

(ش) أى انطق بوزن «أَفْعَلْ» بعد «ما» فتقول: مَا أَحْسَنَ، ونصب «تَعَجَّبَا» على أنه مصدر في موضع الحال، أى متعجبا<sup>(٧)</sup>،

(١) المقرب ١: ٧١.

(٢) التعجب عند ابن عصفور يكون بثلاث صيغ: مَا أَفْعَلْ، وَأَفْعِلْ بِهِ، وَقُلْ.

قال في المقرب ١: ٧٧ «وأما التعجب على طريقة قُلْ فلا يجوز إلا ما يتمعجب منه على طريقة ما أفعله بقياس، ولا يلزم في الفاعل الألف واللام فتقول: ضَرَبَ زَيْدٌ. وَضَرَبَ الرَّجُلُ، أى ما أَضْرَبْتُهُمَا، ويجوز دخول الباء الزائدة على الفاعل فيقال ضَرَبَ بَزَيْدٍ. اجراء له مجرى أَضْرَبَ بَزَيْدٍ، لأنهما في معنى واحد». صيغة التعجب على وزن «قُلْ» الذي ذكره ابن عصفور قياسى. وهناك تعجب سماحى كالأمثلة التى

ذكرها الشارح، وأيضاً نحو قولهم:

لِلَّهِ دَرَّةٌ قَارِئَةٌ وَوَأَ هَالِكَةٌ وَنَاهِيكٌ بِهِ.

(٤) فى ظ، ت «أفعل» تحريف.

(٥) فى هـ «الأولى».

(٦) فى ز، ك «بقوله».

(٧) فى الأصل، ش، ك «معجبا» وهذا جائز، إلا أن ما أثبتته عن بقية النسخ أولى. فمعنى التَعَجُّب أن ترى الشيء يعجبك فتظن أنك لم تر مثله، فالتعجب مما خفى سببه ولم يعلم.

أو مفعول<sup>(١)</sup> له أى لأجل إنشاء فعل التعجب فهو على حذف مضاف،  
ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... \* أَوْ جِئْ بِأَفْعَلٍ قَبْلَ مَجْرُورٍ يَبَا

(ش) يعنى أو جىء بوزن «أَفْعَلٍ» قبل اسم مجرور بباء الجر فتقول:  
أَخْسِنَ يَزِيدُ. فأتى «بِأَفْعَلٍ» مكثلا بمعموله<sup>(٢)</sup> وهو المتعجب منه المجرور بالباء،  
ثم كمل «مَا أَفْعَلُ» بقوله:

(ص) ... \* وَتَلَوْا أَفْعَلَ انْصِبْتُهُ ...

(ش) يعنى أنك تأتى بعد<sup>(٣)</sup> «مَا أَفْعَلُ» باسم منصوب فتقول: مَا أَحْسَنَ  
زَيْدًا. وبذلك كُمل الكلام المستفاد منه إنشاء التعجب، ثم مثل «أَفْعَلُ»  
بقوله<sup>(٤)</sup>:

(ص) .... كَمَا \* أَوْفَى خَلِيلَيْنَا ...

(ش) «فَمَا» فى المثال<sup>(٥)</sup> مبتدأ بمعنى شىء، «وَأَوْفَى» فعل ماضٍ / وفاعله  $\frac{١٥٤}{ب}$   
ضمير مستتر يعود على «مَا» و«خَلِيلَيْنَا»<sup>(٦)</sup> مفعول «بِأَوْفَى»، والهمزة فى  
«أَوْفَى»<sup>(٧)</sup> للنقل والتقدير: شىء أوفى خليلينا، أى صيرهما وافيين، ثم مثل  
«أَفْعَلُ» بقوله:

(ص) ... \* ... وَأَصْدِيقَ بِهِمَا

= والأمر يُتَعَجَّبُ منه. وأمر عجب، مُتَعَجَّبٌ.  
ف «متعجبا» لهذا أقوى فى المعنى من «معجبا».

(١) فى ك «أو مفعولا».

(٢) فى ك «معملا» وفى ت «بمعموله» تحريف.

(٣) فى الأصل «مفعلا» تحريف.

(٤) فى ك «فقال».

(٥) فى ظ «المثاليين» تحريف.

(٦) فى ت «وخليلينا» تحريف.

(٧) فى الأصل، ز «أو» تحريف.

(ش) «فَأَصْدِقْ» لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر، «والباء» زائدة في الفاعل «والهمزة» في «أَفْعِلْ» للصيرورة. والتقدير: أَحْسِنْ زَيْدًا<sup>(١)</sup> أي صار حسناً. ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَيْخَ \* إِنْ كَانَ عِنْدَ<sup>(٢)</sup> الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ

(ش) فشمل ما المتعجب منه بعد «ما أَفْعَلْ» وبعد «أَفْعِلْ» فمثال حذفه بعد «ما أَفْعَلْ» قول «على بن أبي طالب» - رضى الله عنه :-

١٣٧ - جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَطْلِهِ \* زَبِيعَةً خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا<sup>(٣)</sup>

أى ما أَعَفُّهُمْ وَأَكْرَمَهُمْ، ومثال حذفه بعد «أَفْعِلْ» قوله - عز وجل :-  
(أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ)<sup>(٤)</sup> أى وَأَبْصِرْ بِهِمْ.

وفهم من قوله: «إِنْ كَانَ عِنْدَ<sup>(٥)</sup> الْحَذَفِ مَعْنَاهُ يَضِخْ». أن الحذف لا يجوز إلا إذا كان معناه واضحاً. و«حَذَفَ» معقول «بِاسْتَيْخَ»، وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وما» موصولة، وصلتها «تَعَجَّبْتَ»، «وَمِنْهُ» متعلق بتعجبت<sup>(٦)</sup> «وَمَعْنَاهُ» اسم كان، «وَيَضِخْ» فى موضع خبرها، وهو مضارع وَضَخَ يَضِخْ بمعنى أَضَخَ، «وَعِنْدَ» متعلق بِيَضِخْ. ثم قال:

(ص) وَفِي كَلَامِ الْفِغْلَيْنِ قَدْ مَا لَزِمًا \* مَنَعُ تَصَرُّفٍ بِحُكْمٍ حُتَمًا

(١) فى الأصل، هـ، ظ، ت وأحسن زيد» تحريف.

(٢) فى ظ «بعد» وما أثبت أصوب كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٣) قاله على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - ورواية الديوان ١١٢.

جَزَى اللَّهُ قَوْمًا فَاتَّكَلُوا فِى لِقَائِهِمْ

لَدَى النَّاسِ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأَكْرَمًا

زَبِيعَةً أَغْنَى عَنْهُمْ أَهْلُ نَجْدَةٍ وَأَسْ إِذَا لَأَقْوَا خَيْبِشَا عَرْمَرَمًا

انظر شرح ابن الناطم ٤٥٩، وشرح التصريح ٨٨:٢، والهمع ٩٥:٥ وشرح الأشموني ٢٠:٣.

(٤) سورة مريم آية: ٣٨.

(٥) فى الأصل «عنده» تحريف.

(٦) فى ظ «بتعجب» تحريف.

(ش) يعنى أن فعلى التعجب وهما: ما «أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلَ بِهِ» غير متصرفين فلا يستعمل منهما مضارع ولا غيره مما يصاغ من الأفعال بل يلزم «ما أَفْعَلَ» لفظ الماضى، ويلزم «أَفْعِلَ» / لفظ الأمر. و«مَنْعُ» فاعل بـ «لَزِمَا»<sup>(١)</sup> وهو مصدر مضاف إلى المفعول «وَقَدْ مَّا» منصوب على الظرف، «وفى كِلَا» متعلق بـ «لَزِمَا»<sup>(٢)</sup> وكذلك قَدْ مَّا. ثم قال:

(ص) وَضَفُّهُمَا مِنْ ذِي ثَلَاثٍ ضَرْفًا \* قَابِلَ فَضْلِ تَمَّ غَيْرِ ذِي اثْنَيْنِ  
وَعَبْرَ ذِي وَضْفٍ يُضَاهِي أَشْهَلَ \* وَعَبْرَ سَائِلِكِ سَبِيلَ فِعْلًا

(ش) اشتمل هذان البيتان على شروط<sup>(٣)</sup> الفعل الذى يجوز أن يصاغ منه فعلا<sup>(٤)</sup> التعجب، وهى ثمانية:

الأول: أن يكون فعلا. وفهم ذلك من قوله: «مِنْ»<sup>(٥)</sup> ذِي ثَلَاثٍ؛ [لأن

«ذِي» صفة لموصوف محذوف تقديره: من فعل ذى ثلاث]<sup>(٦)</sup>.

الثانى: أن يكون ثلاثيا. وفهم ذلك من قوله: «مِنْ ذِي ثَلَاثٍ»<sup>(٧)</sup> فلا

يصاغان مما زاد على الثلاث.

الثالث: أن يكون متصرفا. وفهم ذلك<sup>(٨)</sup> من قوله «ضَرْفًا» فلا يصاغان

من فعل غير متصرف «كَيْفَمَ وَيَقْسَ» ونحوهما.

(١) فى الأصل، ش، ظ، ك «يلزم» وفى ز «لزم» وفى ت «يلزم» والمثبت أدق كما فى هـ والألفية.

(٢) فى الأصل وبقيّة النسخ «يلزم» والمثبت أدق كما فى الألفية.

(٣) فى ز «شرط» تحريف.

(٤) فى ت «فعل» تحريف.

(٥) «من» ساقطة من ظ.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) فى ك «ثلاثة» تحريف.

(٨) «ذلك» ساقطة من ت.

الرابع: أن يكون قابلاً للفضلية، فلا يصاغان من فعل لا يقبل الفضلية<sup>(١)</sup>  
نحو: مَاتَ وَقَتِي.

الخامس: أن يكون تاماً. فلا يصاغان من كان وأخواتها. وفهم ذلك من  
قوله: «تَمَّ».

السادس: أن يكون غير لازم للنفي. كعاج قال: مَا عَاجَ زَيْدٌ بِالدَّوَاءِ.  
أى ما انتفع به، ولا يستعمل فى غير النفي. وذلك مفهوم من  
قوله: «غَيْرِ ذِي انْتِفَاءً».

السابع: أن لا يكون اسم فاعله على وزن<sup>(٢)</sup> أَفْعَل. نحو شَهِلَ  
وَحِمِرَ<sup>(٣)</sup> وفهم ذلك<sup>(٤)</sup> من قوله: «وَعَيْرِ سَائِلِكِ سَبِيلَ فُعْلًا».

الثامن: أن يكون مبنياً للفاعل. فلا يصاغان<sup>(٥)</sup> من فعل مبنى للمفعول  
نحو: ضَرِبَ زَيْدٌ. وذلك مفهوم من قوله «وَعَيْرِ سَائِلِكِ سَبِيلَ فُعْلًا».

وهذه الشروط كلها صفات للفعل<sup>(٦)</sup> المحذوف، وهى كلها / مفردة إلا ١٥٥  
قوله: «ضَرْفًا وَتَمَّ» فإنهما جملتان فعليتان. ثم قال:  
(ص) وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ أَوْ شَبَهُهُمَا \* يَخْلُفُ مَا بَقِضَ<sup>(٧)</sup> الشُّرُوطِ عِدَمًا

(١) فى ت «الفضيلة».

(٢) «وزن» ساقطة من ظ.

(٣) فى ش، هـ، ز «نحو أشهل وأحمر».

وفى ك «نحو شهل فهو أشهل وحمير» العبارة هنا أدق إلا أنها تحتاج لتكملة وهى. وحمير فهو أحمر.

(٤) فى ت «من ذلك».

(٥) فى ز «فلا يصاغ» تحريف.

(٦) فى ت «للفعل».

(٧) فى الأصل «ما بعد» تحريف.

وَمُضَدُّ الْعَادِمِ بَعْدُ يَنْتَصِبُ<sup>(١)</sup> \* وَبَعْدَ أَفْعَلٍ جَزْءُهُ بِالْبَاءِ يَجِبُ

(ش) يعنى أنه إذا أريد التعجب من فعل عدم بعض الشروط المتقدمة يوصل<sup>(٢)</sup> إلى ذلك بأن يصاغ الوزنان المذكوران مما توفرت فيه الشروط المذكورة ويُؤْتَى<sup>(٣)</sup> بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوباً بعد «مَا أَفْعَلُ»، ومجروراً بالباء بعد «أَفْعَلُ» مضافين إلى فاعل الفعل فتقول إذا تعجبت من البياض من نحو: ابْيَضَ زَيْدٌ. مَا أَشَدَّ بَيَاضَ زَيْدٍ، وَأَشَدُّ بَيَاضِهِ. ومن اسْتَخْرَجَ زَيْدٌ. مَا أَكْثَرَ اسْتِخْرَاجَهُ [وَأَكْثَرُ بِاسْتِخْرَاجِهِ]<sup>(٤)</sup> وما أشبه بذلك.

وفهم من قوله: «وَمُضَدُّ الْعَادِمِ» أن ما لا مصدر له من الأفعال العادمة لبعض الشروط لا يُتَعَجَّبُ منه البتة كالأفعال التي لا تنصرف، وقوله: «وَأَشَدُّ أَوْ أَشَدُّ»<sup>(٥)</sup> مبتدأ وخبره «يَخْلُفُ»، «وما» مفعول به يخلف وهى موصولة، وصلتها «عَلَيْهَا»<sup>(٦)</sup> «وَبَقُضَ» مفعول بَعْدِمَ، ولا بد من حذف بين «يَخْلُفُ» و«ما»؛ ليتضح المعنى والتقدير يخلف صيغتي التعجب المصوغين مما عدم. ثم قال:

(ص) وَبِالذُّورِ احْكُمْ لِغَيْرِ مَا ذُكِرَ \* وَلَا<sup>(٧)</sup> تَقِسْ عَلَى الَّذِي مِنْهُ أُتِرَ

(١) فى هـ «ينصب» تحريف.

(٢) فى هـ ، ت «توصل» وفى ز «يتوصل».

وفى ظ «وصل».

(٣) فى ت «وتوفى» تحريف.

(٤) «وأكثر باستخراجه» تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

وفى ز «وأكثر استخراجه».

(٥) «أو أشد» ساقط من ش.

(٦) فى الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «عدم».

والمثبت أدق كما فى هـ ، والألفية.

(٧) فى ت «فلا» تحريف.

(ش) فُهِم من قوله: «وَبِالْثُّدُورِ اخْكُكُمْ» أنه قد جاء بناء صيغتي التعجب من الفعل العادم لبعض الشروط، وأن ذلك نادر أى غير مقيس<sup>(١)</sup> / وما<sup>١٥٦</sup>  
أتى من غير<sup>(٢)</sup> الفعل قولهم: أَقْمَنَ بِزَيْدٍ؛ لأنه من وصف لا فعل له،  
وما أتى من غير الثلاثى قولهم: مَا أَعْطَاهُ مِنْ أَعْطَى، وَمَا أَفْقَرَهُ مِنْ  
افْتَقَرَ، وما أتى من الفعل<sup>(٣)</sup> الذى اتى اسم فاعله على «أَفْعَلَ» قولهم: مَا  
أَجْمَعَهُ<sup>(٤)</sup> وَمَا أَرْعَنَهُ.

وما أتى من غير المتصرف قولهم: مَا أَعْسَاهُ وَأَعْسَى بِهِ مِنْ عَسَى، وما أتى  
من الفعل المبني للمفعول مَا أَجْنُتُ مِنْ جُنٍّ، وَمَا أَوْلَعَهُ مِنْ أَوْلَعَ. ثم قال:

(ص) وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ لَنْ يُقَدَّمَ \* مَعْمُولُهُ وَوَضْلُهُ بِهِ الزَّمَا

(ش) شمل قوله: «وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ» الصيغتين المذكورتين وهما «مَا أَفْعَلَهُ  
وَأَفْعِلْ بِهِ»، فلا يتقدم المنصوب على «مَا أَفْعَلْ» ولا المجرور بالباء على «أَفْعِلْ».   
وفُهِم منه أن المنصوب «بِأَفْعَلْ» لا يتقدم على «ما» ولا<sup>(٥)</sup> يتوسط بين «ما»  
«وَأَفْعَلْ»، وسبب ذلك عدم تصرفهما.

وفُهِم من قوله: «وَوَضْلُهُ بِهِ الزَّمَا»، أنه لا يفصل بين الفعل ومعموله بشيء،

(١) أى أن ما جاء عن العرب من فعلى التعجب مَبْنِيًّا مما لم يستكمل الشروط شاذ مقصور على السماع،  
ولا يُقاس عليه، من ذلك قولهم: مَا أَخْصَرَهُ مِنْ اخْصِرْ وهو خماسى مبنى للمفعول. ومن ذلك قولهم:  
مَا أَحْمَقَهُ وَمَا أَهْوَجَهُ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٨٦:٢ - ١٠٨٨.

وشرح ابن الناظم ٤٦٣.

(٢) فى ت (غير الثلاثى) وكلمة الفعل ساقطة.

(٣) فى ه، ز «الفعل الثلاثى».

(٤) فى ه، ظ، ت «ما أحمقه».

وفى ز «ما حمقه» تحريف.

(٥) فى ه، ظ «فلا».

ولما كان فى الفصل بينهما بالظرف والمجرور خلاف نبه عليه<sup>(١)</sup> بقوله:  
 (ص) وَلَفْضُهُ بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ \* مُسْتَعْمَلٌ وَالْخَلْفُ فِي ذَاكَ اسْتَقَرَّ  
 (ش) يعنى أنَّ الفصل بالظرف والمجرور بين فعل التعجب ومعموله  
 مستعمل فى كلام العرب، وفى ذلك خلاف مشهور<sup>(٢)</sup>، وفُهم من قوله:  
 «مُسْتَعْمَلٌ» أن مذهبه موافق لمن أجاز ذلك. ومن شواهد مع «ما أَفْعَلُ»<sup>(٣)</sup>  
 «قول عمرو ابن معدى<sup>(٤)</sup> كرب»:

«لِلَّهِ دَرْ بَنَى سُلَيْمٍ مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَهَا، وَأَكْثَرَ فِي اللَّزِبَاتِ  
 عَطَاءَهَا، وَأَثَبَتْ فِي الْمَكْرُمَاتِ بَقَاءَهَا»<sup>(٥)</sup>.

١٥٦  
ب

ومن شواهد مع «أَفْعَلُ بِهِ» قول بعض / الأنصار:  
 ١٣٨ - وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقْدُمُوا \* وَأَخْبِبْ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمَقْدَمُ<sup>(٦)</sup>  
 وقول الآخر:

(١) فى ز «على ذلك».

(٢) قال ابن مالك فى شرح الكافية ١٠٩٦:٢

«ولا خلاف فى منع تقديم المتعجب منه على فعل التعجب، ولا فى منع الفصل بينهما بغير ظرف، وجار  
 ومجرور وفى الفصل بينهما بالظرف والجار والمجرور خلاف، والصحيح جوازه لثبوت ذلك عن العرب  
 كقول الشاعر:

تَحْلِيْلُ مَا آخَرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى \* صَبُورًا، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ  
 قال الشيخ أبو على الشلوين «حكى الصيرى أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب  
 ومعموله، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور».

انظر المقتضب ٤: ١٧٨، ١٨٧، وشرح للرضى ٢: ٢٨٧، ٢٨٨.

(٣) فى ز «أَفْعَلُ» تحريف.

(٤) «معدى» ساقطة من ت.

(٥) من الشر.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٠٩٧:٢ وشرح ابن الناطم ٤٦٦، وشرح المرادى ٣: ٧٢ والهمع ٥: ٦٠.

فى ت «عطاؤها» و «بقاؤها».

الهيحاء: الحرب.

اللزبات: جمع لزبة وهى الشدة والقحط.

(٦) قاله العباس بن مرداس. انظر ديوانه ١٠٢

١٣٩ . أُقِيمَ يَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا  
وَأَخِيرَ إِذَا حَالَتِ بِأَنْ أَتَحَوَّلَا<sup>(١)</sup>

وقوله: «وَفِعْلُ هَذَا الْبَابِ» مبتدأ وخبره «لَنْ يُقَدَّمَ<sup>(٢)</sup> مَعْمُولُهُ<sup>(٣)</sup>»، «وَوَضَلَهُ» مفعول مقدم «بِالزَّيْمَا»<sup>(٤)</sup>، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَبِهِ» متعلق بَوَضَلَهُ، «وَقَضَلَهُ» مبتدأ وهو أيضاً مصدر مضاف إلى المفعول، «وَبِظَرْفٍ» متعلق بفصل، «وَمُسْتَعْمَلٌ» خبر المبتدأ، «وَالْخَلْفُ» مبتدأ<sup>(٥)</sup> وفي ذاك<sup>(٦)</sup> متعلق به، «وَأَسْتَقَرَّ» في موضع خبره.

= وشرح الكافية لابن مالك ١٠٩٦:٢، وشرح ابن الناطم ٤٦٥، وشرح المرادى ٧٢:٣، والجمع ٦٠، ٥٧:٥. روى صدر البيت في الأصل، «وقال بنى المسلمون تقدموا»

(١) البيت لأوس بن حجر. أنظر ديوانه: ٨٣

وشرح الكافية لابن مالك ٧٣:٣، وشرح الشواهد للعيني ٢٤:٣

وشرح الكافية لابن مالك ١٠٩٦:٢، وشرح ابن الناطم ٤٦٥، وشرح المرادى ٧٣:٣، وشرح الشواهد للعيني ٢٤:٣، ومنتهى الطلب من أشعار العرب ١٤ الحزم: ضبط الأمر. أحر: أخلق.

(٢) في الأصل، ظ، ت «يقدم» والمثبت أدق كما في ش، ه، ز، ك والألفية.

(٣) في ظ «ومعموله» تحريف.

(٤) في ظ «بالزم» وما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) في ك «مبتدأ مؤخر».

(٦) في الأصل، ش، ه، ز، ك «ذلك» تحريف.

## ( نعم وبئس وما جرى مجراهما )

(ش) هذا الباب يشتمل على قسمين: الأول «نعم وبئس»، والثاني ما جرى مجراهما من الأفعال، وبدأ «نعم وبئس» فقال:

(ص) فَعْلَانِ غَيْرُ مُتَصَرِّفَيْنِ \* نَعَمْ وَبَيْسَ رَافِعَانِ اسْمَيْنِ<sup>(١)</sup>

(ش) صرح بفعلية «نعم وبئس» وفي ذلك خلاف<sup>(٢)</sup> «ومذهب البصريين» أنهما فعلان. ثم بين أنهما يرفعان اسمين بقوله: «رَافِعَانِ اسْمَيْنِ»، يعنى أن كل واحد منهما يرفع اسماً، ومجموعهما يرفع اسمين، لا أن<sup>(٣)</sup> كل واحد منهما يرفع اسمين.

«وَفَعْلَانِ»: خبر مقدم، «وَعَبِيرُ مُتَصَرِّفَيْنِ»: نعت لفعلين، «وَنَعَمْ وَبَيْسَ»: مبتدأ، «وَرَافِعَانِ»: نعت لفعلين أيضاً، ولا يجوز أن يكون<sup>(٤)</sup> «عَبِيرُ مُتَصَرِّفَيْنِ»،

<sup>(١)</sup> «رافعان اسمين» ساقط من ظ.

<sup>(٢)</sup> اختلف النحويون بفعلية نعم وبئس. فقد ذهب البصريون والكسائي إلى فعليتهما، ودليلهم على ذلك دخول تاء التأنيث عليهما عند جميع العرب نحو: «نَعِمَتِ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ» و«بَيْسَتِ الْمَرْأَةُ دَعْدٌ».

واتصال ضمير الرفع البارز بهما في لغة قوم. وقد حكى الكسائي عنهم «الزيدان يعمتا رجلين» والزيدون يعمتوا رجلاً.

وكذلك بناؤهما على الفتح كسائر الأفعال.

وذهب الكوفيون والفراء إلى أنهما اسمان، وحجتهم في ذلك دخول حرف الجر عليهما كقول بعضهم «نَعَمْ السَّيِّئُ عَلَى بَيْسَ الْعَبِيرِ».

ولا حجة لما أورده الكوفيون والفراء، وذلك لأن نعم وبئس في المثال مفعولين لقول محذوف صفة الموصوف

محذوف وهو المجرور بالحرف لا نعم وبئس والتقدير: نعم السير على عبير مقول فيه بئس العير. انظر الإنصاف ٩٧: ١ والخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، وشرح الكافية لابن مالك

١١١: ٢.

<sup>(٣)</sup> في ت «لأن».

<sup>(٤)</sup> في ظ «يكون ذلك غير».

«وَرَافِقَانِ»<sup>(١)</sup> (أخباراً)<sup>(٢)</sup>؛ لأنهما قيد في فعلين<sup>(٣)</sup>، وليس المراد أن يخبر بهما عن نِعَمٍ وَيُسَمَّى، «وَاسْمَيْنِ» مفعول رافعان<sup>(٤)</sup>، وفُهِم منه أن رفع الاسمين بعدهما على / الفاعلية، لتصريحه بفعليتهما.

ثم اعلم أن مرفوعهما يكون ظاهراً ومضمراً، وقد أشار إلى الأول بقوله:  
(ص) مُقَارِنِي أَلْ أَوْ مُضَافَيْنِ لِمَا \* قَارِنَهَا...

وقد مثل للثاني بقوله:

(ص) ... \* ... كِنِعْمَ<sup>(٥)</sup> غُفْبَى الْكُرْمَا.

(ش) ومثله قوله<sup>(٦)</sup> - عز وجل -: (وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)<sup>(٧)</sup>

ومثال الأول (فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيبُ)<sup>(٨)</sup>

ثم<sup>(٩)</sup> أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَيَزْفَعَانِ مُضْمَرًا يُفْسَرُ \* مُمَيَّزٌ<sup>(١٠)</sup>.

(ش) وفُهِم من قوله: «يُفْسَرُ مُمَيَّزٌ»<sup>(١١)</sup> أن الضمير فيهما لا يفسره

متقدم<sup>(١٢)</sup> عليه بل التمييز المتأخر عنه، وقد مثل ذلك<sup>(١٣)</sup> بقوله:

(١) في ت «ورافقا» تحريف.

(٢) في هـ «أخبارا» تحريف.

(٣) في هـ، ز «الفعلين».

(٤) في ش، ك «برافعين».

(٥) في ت «نعم» تحريف.

(٦) وقوله ساقطة من ت.

(٧) سورة النحل. آية: ٣٠.

(٨) سورة الحج. آية: ٧٨.

(٩) في ظ «وقد».

(١٠) في ز «مميزا» تحريف.

(١١) في ز «مميزا» تحريف.

(١٢) في ش «ما تقدم».

(١٣) «ذلك» ساقط من ت.

(ص) ... \* ... كِنِغَمَ قَوْمًا مَغْشَرُهُ

(ش) «فِنِغَمَ» فعل ماضٍ، والفاعل به ضمير مستتر فيه تقديره هو، وهو مَفْشَرٌ بقوله: «قَوْمًا»، وفُهم من المثال أنَّ «نِغَمَ وَبِغْسَ» لا يكتفیان بفاعلهما بل لا بد من اسم آخر بعدهما وهو «مَغْشَرُهُ» ويُسمى مخصوصاً وسيأتى<sup>(١)</sup>. ثم قال:

(ص) وَجَمْعُ تَمْيِيزٍ وَفَاعِلٍ ظَهَرَ \* فِيهِ خِلَافٌ عَنْهُمْ قَدْ اشْتَهَرَ

(ش) يعنى أن فى الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر خلافاً مشهوراً<sup>(٢)</sup>، واستدل من أجاز ذلك بقوله:

١٤٠ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادٍ أَيْبِكَ فِينَا \* فِنِغَمَ الزَّادُ زَادُ أَيْبِكَ زَادًا<sup>(٣)</sup>

وبأبيات أخر<sup>(٤)</sup>، وتأول المانعون ذلك بما لا يليق ذكره بهذا المختصر<sup>(٥)</sup> ثم قال:

(ص) وَمَا تُمَيِّزُ وَقِيلَ فَاعِلُ \* فِي نَحْوِ نِغَمَ مَا يَقُولُ الْفَاعِلُ

(ش) إذا لحقت<sup>(٦)</sup> ما «نِغَمَ وَبِغْسَ» فتارة يليها<sup>(٧)</sup> الفعل كالمثال

(١) فى ش «كما سيأتى».

(٢) قال ابن عقيل فى شرحه ١٦٣:٢ «اختلف التحوير فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى «نِغَمَ» وأخواتها فقال قوم: لا يجوز ذلك، وهو المنقول عن سيبويه، فلا تقول: «نِغَمَ الرَّجُلُ وَرَجُلًا زَيْدٌ»، وذهب قوم إلى الجواز، وقُصِّلَ بعضهم، فقال: إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما، نحو: «نِغَمَ الرَّجُلُ فَارِسًا زَيْدٌ» فإن كان الفاعل مضمرأ جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً نحو: نِغَمَ رَجُلًا زَيْدٌ.

(٣) البيت لجرير بن عطية. انظر ديوانه ١١٨. وشرح المفصل ١٣٢:٧، وشرح الكافية لابن مالك ١١٠٧:٢، وشرح المرادى ٩١:٣، وشرح ابن عقيل ١٦٤:٢، وشرح الشواهد للعيني ٣٤:٣.

(٤) «أخر» ساقطة من ت.

(٥) يريد أنه ذكره فى الشرح الكبير الذى فُقِدَ.

(٦) فى هـ «ألحقت».

(٧) فى الأصل «يليهما» تحريف.

المذكور، وتارة يليها<sup>(١)</sup> الاسم كقوله تعالى: (فَنِعْمًا هِيَ)<sup>(٢)</sup>.

فإن وليها الفعل، ففيها عشرة أقوال، وإن وليها الاسم ففيها ثلاثة أقوال /،  $\frac{١٥٧}{ب}$  وكلامه صالح لجميع الأقوال، وجميعها راجع إلى كونه تمييزاً أو فاعلاً<sup>(٣)</sup>.

واقصر في شرح الكافية<sup>(٤)</sup> على قولين:

الأول: أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والفعل بعدها صفة لها،  
والمخصوص محذوف.

والآخر: أنها فاعل وأنها اسم تام معرفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص  
محذوف والتقدير: نَعَمْ الشَّيْءُ شَيْءٌ يَقُولُهُ الْفَاضِلُ. وإذا وليها الاسم على

(١) في الأصل «يليهما» تحريف.

(٢) سورة البقرة. آية: ٢٧١.

(٣) قال المرادى في شرحه ٩٧: ٣.

وأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال:  
الأول: أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها، والمخصوص محذوف، وهو مذهب الأخفش والزجاج  
والفارسي في أحد قوليه والزمخشري، وكثير من المتأخرين.  
والثاني: أنها نكرة غير موصوفة، والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف.  
والثالث: أنها تمييز والمخصوص «ما» أخرى موصولة محذوفة، والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة. ونقل  
عن الكسائي.

وأما القائلون بأنها الفاعل فاختلفوا على خمسة أقوال:  
الأول: أنها اسم معرفة تام أي: غير مفتقر إلى صلة والفعل بعدها صفة لمخصوص والتقدير: نعم الشيء  
شيء صنعت في نحو: «نعم ما صنعت» قال به قوم منهم ابن خروف ونقله في التسهيل عن سيبويه  
والكسائي. والثاني: أنها موصولة، والفعل صلتها، والمخصوص محذوف وتُقل عن الفارسي.  
والثالث: أنها موصولة، والفعل صلتها، وهي فاعل يكتفى بها بصلتها عن المخصوص. ونقله في شرح  
التسهيل عن الفراء والفارسي.

والرابع: أنها مصدرية ولا حذف هنا، وتأويله: بمس صنعك.

والخامس: أنها نكرة موصوفة في موضع رفع.

انظر التسهيل ١٢٦.

(٤) شرح الكافية لابن مالك ١١١١: ٢ - ١١١٣.

قول واحد، وهو أنها فاعل والاسم<sup>(١)</sup> بعدها هو المخصوص، وينبغي أن يحمل تمثيله على أن<sup>(٢)</sup> المراد في نحو [نعم]<sup>(٣)</sup> ما يقول<sup>(٤)</sup> الفاضل وشبهه، مما لحقت فيه «ما» نِعَمَ وَيَقْسَ ليدخل فيه ما وليه الاسم، وفي تقديمه أنها تمييز تنبيه على أنه<sup>(٥)</sup> أشهر القولين<sup>(٦)</sup>. ثم قال:

(ص) وَيُذَكِّرُ الْخَصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ \* أَوْ خَبَرٍ اسْمٍ لَيْسَ يَكُونُ أَبَدًا

(ش) المخصوص في الاصطلاح هو الاسم المقصود<sup>(٧)</sup> بالمدح بعد «نعم» وبالذم بعد «يقس» وفي إعرابه ثلاثة أوجه:

أحدها: أنه مبتدأ والجملة قبله خبره<sup>(٨)</sup> والرباط بين المبتدأ والخبر العموم الذي في الفاعل، وهذا قول متفق عليه<sup>(٩)</sup>.

الثاني: أنه مبتدأ والخبر محذوف، وهذا قول مرغوب عنه. وقد أجازوه قوم منهم «ابن عصفور»<sup>(١٠)</sup>.

الثالث: أنه خبر مبتدأ مضمرة. وهذا هو المختار<sup>(١١)</sup>، وهذا أيضاً مختلف فيه<sup>(١٢)</sup> وقال به كثير ونسب المصنف إجازته إلى «سيبويه»<sup>(١٣)</sup>.

(١) في ت «والفعل» تحريف.

(٢) «أن» ساقطة من ت.

(٣) «نعم» تكملة من هـ، ز، ت.

(٤) في ز «بالقول» تحريف.

(٥) «أنه» ساقطة من ت.

(٦) انظر هامش ٣ ص ٥٢٠.

(٧) في ظ «المخصوص».

(٨) في هـ «خبر».

(٩) «وهذا قول متفق عليه» ساقطة من ت.

(١٠) انظر المقرب ١: ٦٩.

(١١) «وهذا هو المختار» ساقطة من هـ.

(١٢) «وهذا أيضاً مختلف فيه» ساقطة من ت.

(١٣) انظر الكتاب ٢: ١٧٦-١٧٨.

وَفِيهِمْ مِنْ كَلَامِ النَّاطِمِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «مُبْتَدَأٌ» يَحْتَمِلُ  
الْوَجْهَيْنِ<sup>(١)</sup> إِذْ<sup>(٢)</sup> لَمْ يَذْكُرِ الْخَبَرَ، وَقَوْلَهُ: «لَيْسَ يَبْدُو / أَبَدًا» يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا  
جَعَلَ الْخَصُوصَ خَبَرًا كَانَ حَذْفُ الْمُبْتَدَأِ وَاجِبًا، وَفِيهِمْ مِنْ قَوْلِهِ: «بَعْدَ  
[أَنْ]<sup>(٣)</sup>» مَحَلُّ الْخَصُوصِ أَنْ يَكُونَ مُتَأَخِّرًا عَنْ فَاعِلٍ نَعَمَ وَيُسْ، «وَيَعْدُ»  
مَتَعَلِّقٌ بِيَذْكُرِ «وَيُبْتَدَأُ» حَالٍ مِنَ الْخَصُوصِ. ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَإِنْ يُقَدِّمُ مُشْعِرٌ بِهِ كَفَى \* كَالْعِلْمِ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى

(ش) يَعْنِي أَنَّ الْخَصُوصَ قَدْ لَا يَذْكُرُ بَعْدَ الْفَاعِلِ لَذِكْرٍ مَا يَشْعُرُ بِهِ قَبْلَ  
«نَعَمَ وَيُسْ» وَشَمِلَ ذَلِكَ صَوْرَتَيْنِ:

الْأُولَى: أَنْ يَذْكُرَ<sup>(٤)</sup> قَبْلَ «نَعَمَ» مُتَصِلًا<sup>(٥)</sup> بِهَا كَالْمَثَالِ الَّذِي ذَكَرَ<sup>(٦)</sup>.

الثَّانِيَّةُ: أَنْ يَذْكُرَ فِي الْكَلَامِ الَّذِي قَبْلَ «نَعَمَ» غَيْرَ مُتَّصِلٍ بِهَا<sup>(٧)</sup> كَقَوْلِهِ -  
تَعَالَى - : (إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعِمَ الْعَبْدُ)<sup>(٨)</sup>.  
أَيُّ نَعَمِ الْعَبْدِ أَيُّوبَ.

(١) فِي ك «مَحْتَمِلٌ لِلْوَجْهَيْنِ».

(٢) فِي ت «إِذَا» تَحْرِيفٌ.

(٣) «وَأَنْ» تَكْمِلَةُ مَنْ شَ، هَ، زَ، ظَ، كَ، تَ.

(٤) فِي ش «أَنْ يَذْكُرْ لَكَ».

وَفِي كَ، تَ «أَنْ يَذْكُرَ فِي الْكَلَامِ الَّذِي» وَعِبَارَتُهُمَا أَدَقُّ.

(٥) فِي ظَ، تَ «غَيْرَ مُتَصِلًا» تَحْرِيفٌ.

(٦) فِي ظَ «ذَكَرَهُ».

يُرِيدُ الْمَثَالَ الَّذِي ذَكَرَهُ النَّاطِمُ وَهُوَ «كَالْعِلْمِ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى».

وَقَدْ عُلِقَ الْأَزْهَرِيُّ عَلَى هَذَا الْمَثَالِ بِقَوْلِهِ ٩٥:٢:

«وَلَيْسَ مِنْهُ أَى مِنْ حَذْفِ الْخَصُوصِ قَوْلِ النَّظْمِ (الْعِلْمُ نَعَمَ الْمُقْتَنَى وَالْمُقْتَنَى) وَلَئِنَّا ذَلِكَ مِنَ التَّقْدِيمِ  
لِلْمَخْصُوصِ لَا مِنْ حَذْفِهِ هَذَا إِذَا رَفَعْنَا «الْعِلْمَ» عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، أَمَّا إِذَا جَعَلْنَاهُ خَبَرًا لِمُبْتَدَأٍ مُحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ:  
هَذَا الْعِلْمُ، أَوْ مَفْعُولًا لَفِعْلٍ مُحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: الزَّمِ الْعِلْمَ وَنَحْوَهُ، فَيَكُونُ مِنَ الْحَذْفِ لَا مِنَ التَّقْدِيمِ كَمَا ذَكَرَ  
النَّاطِمُ».

وَانْظُرْ حَاشِيَةَ يَسَ ٩٥:٢، وَحَاشِيَةَ الْمُلَوَّى ١٢٩.

(٧) «بِهَا» سَاقِطَةٌ مِنْ ظَ.

(٨) سُورَةُ ص. آيَةُ: ٤٤.

وقد يكون المشعر بالخصوص فى كلام غير المتكلم بنعم، وذلك أن يتكلم متكلم، فيقول مثلاً: زَيْدٌ حَسَنُ الْأَفْعَالِ. فيقول المجيب: نَعَمْ الرَّجُلُ.

«وَمُشْعِرٌ» صفة لمحذوف<sup>(١)</sup> والتقدير: اسم مشعر، ومعمول<sup>(٢)</sup> «كَفَى» محذوف، والتقدير: كفى عن ذكر الخصوص بعد، «وَالْمُقْتَنَى»: المكتسب، «وَالْمُقْتَنَى»: المتبّع، ولما فرغ من أحكام «نَعَمْ وَنَفْسٍ» شرع فى حكم ما جرى مجراهما فقال:

(ص) وَاجْعَلْ كَيْفَسَ سَاءَ ... \*

(ش) يعنى أن «سَاءَ» مساو «لَيْفَسَ» فى المعنى والحكم، فتقول: سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ، وسَاءَ رَجُلًا<sup>(٣)</sup> أَبُو لَهَبٍ. وألف ساء منقلب<sup>(٤)</sup> عن<sup>(٥)</sup> واو ووزنه<sup>(٦)</sup> فَعْلٌ بضم العين.

«وسَاءَ» مفعول أول «واجْعَلْ» «وكَيْفَسَ» مفعول ثان. ثم قال:

(ص) ... وَاجْعَلْ فَعْلًا \* مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَيْفَمٍ مُسَجَّلًا

(ش) يجوز أن يبنى من كل فعل ثلاثى وزن «فَعْلٌ» بضم العين ويقصد / ١٥٨ ب به ما يقصد «يَنْعَم» من المدح، «وَيَفْسُ» من الذم ولا يتصرف ويكون فاعله كفاعل «نَعَمْ وَنَفْسٍ» ويستوى فى ذلك ما كان وضعه على وزن «فَعْلٌ» نحو: (كَبُرَتْ كَلِمَةً)<sup>(٧)</sup>.

(١) فى ت «محذوف».

(٢) فى ظ «ومفعول».

(٣) فى الأصل «رجل».

(٤) فى ش «منقلبة».

(٥) فى هـ «من» تحريف.

(٦) فى هـ ، ظ «وزنه» تحريف.

(٧) سورة الكهف. آية: ٥.

وما كان وضعه على<sup>(١)</sup> وزن «فَعْلَ وَفَعِلَ» نحو: وَضَوْهُ<sup>(٢)</sup> الرَّجُلُ زَيْدٌ وَعَلِمَ الرَّجُلُ عَمْرُو<sup>(٣)</sup>.

ويعنى بقوله: «كِنِغَمَ» فى الحكم لا فى المعنى؛ لأن «فَعْلَ» كما<sup>(٤)</sup> يقصد به المدح يقصد<sup>(٥)</sup> به الذم نحو: «جَهْلَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، وقوله: «مُسَجَلًا» منصوب على الحال من فَعْلَ، والمُسَجَلُ<sup>(٦)</sup>: المبدول المباح الذى لا يمنع من أحد فهو بمعنى مطلقاً، فيكون التقدير: واجعل فعلاً فى حال كونه على فَعْلَ أو على فَعْلَ أو على<sup>(٧)</sup> فَعْلَ ويجوز أن يكون حالا من «نِغَمَ»، فيكون التقدير: واجعل<sup>(٨)</sup> كنعم مطلقاً فى<sup>(٩)</sup> جميع أحكامها. ثم قال:

(ص) وَمِثْلُ نِغَمٍ حَبْدًا ... \*

(ش) يعنى أَنَّ «حَبْدًا»<sup>(١٠)</sup> مثل «نِغَمَ» مع فاعلها فى المعنى لا فى الحكم

(١) فى ت «على وضعه على».

(٢) فى ش، ظ، ك «وَضَوْهُ الرَّجُلُ زَيْدٌ».

وفى ت «ليقتضو الرجل زيد».

(٣) ذكر ابن مالك على أن العرب تبنى من كل ثلاثى فعلاً على «فَعْلَ» ونجربه مجرى «نِغَمَ» كقولهم: عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ. ورد ابن عقيل على أن ما مثله ابن مالك ووافقه ابنه فيه وهو جواز أن يقال فى عَلِمَ: عَلِمَ لا يجوز. أى لا يجوز تحويل عَلِمَ وكذلك جهل وسميع إلى «فَعْلَ» بضم العين؛ لأن العرب حين استعمالها هذا الاستعمال أبقتها على كسرة عينها ولم تحولها إلى الضم. فتقول: عَلِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَجَهَلَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وَسَمِعَ الرَّجُلُ زَيْدٌ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١١١٥:٢، وشرح ابن الناطم ٤٧٤، وشرح ابن عقيل ١٦٨:٢.

(٤) «كما» ساقط من ت.

(٥) فى ت «كما يقصد».

(٦) فى ظ «والمسجول» تحريف.

(٧) «على» ساقطة من ز.

(٨) فى ش، ز، ك «واجعل فعلاً» وعبارتها أدق.

(٩) فى هـ، ز، ظ، ت «أى فى».

(١٠) «اختلف فى إعراب «حَبْدًا» فذهب قوم منهم أبو على الفارسي، وابن برهان، وابن خروف الذى زعم أنه مذهب سيبويه، وابن مالك إلى أن «حَبْ» فعل ماضى، و«ذَا» فاعله، والمخصوص إما أن يكون مبتدأ، والجملة قبله خبره، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره «هو زيد» وذهب المبرد، وابن السراج، وابن هشام إلى «أَنَّ حَبْدًا» مبتدأ، والمخصوص خبره، أو العكس. المخصوص

لاختلاف بعض أحكامها إلا أن في «حَبْدًا» زيادة على «نَعَم»، وهى الحب والتقريب من القلب، وهى مستفادة<sup>(١)</sup> من لفظ «حَبٌّ». ثم قال:

(ص) ... الفَاعِلُ ذَا \* ...

(ش) يعنى أن «ذَا» فاعل «بَحَبٌّ»<sup>(٢)</sup> وفُهم منه أن «حَبٌّ» فعل، وأن «حَبْدًا» جملة من فعل وفاعل. ثم قال:

(ص) ... \* وَإِنْ تُرْذِ دُمَّا فَقُلْ لَا حَبْدًا

(ش) يعنى أنك إذا أردت «بَحَبْدًا» الذم أدخلت عليها<sup>(٣)</sup> «لا»، فتقول: لَا حَبْدًا زَيْدًا. فتساوى معنى «بِقَسٍّ»؛ لأن نفى المدح ذم، وقد جمع الشاعر بينهما<sup>(٤)</sup> فقال:

١٤١ - أَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَأَ غَيْرَ أَنَّهُ \* إِذَا ذُكِرَتْ مَعِيَ فَلَا حَبْدًا هِيَ<sup>(٥)</sup>

ثم قال /:

(ص) وَأَوَّلِ ذَا الْخُصُوصِ أَيَّا كَانَ لَا \* تَغْدِلُ بِذَا فَهَوَ يُضَاهِي الْمَقْلَا

(ش) اعلم أن «حَبْدًا» تحتاج إلى مخصص كما تحتاج إليه «نَعَم» فتقول:

= خبر مقدم و«حَبْدًا» مبتدأ مؤخر.

وذهب بعضهم إلى أن «حَبْدًا» فعل ماض يرتفع به المخصص على أنه فاعله.

والرأى عندى ما ذهب إليه الفريق الأول من أن «حَبٌّ» فعل ماض، و«ذَا» فاعله كما ذهب المصنف.

انظر الكتاب ١٨٠:٢، والمقتضب ١٤٣:٢.

وأصول ابن السراج ١١٥:١، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٧:٢ وأوضح المسالك ٢٩٢:٢.

(١) فى ش وهو مستفاد.

(٢) فى هـ، ظ «حَبٌّ».

(٣) فى هـ، ز «عليه».

(٤) «بينهما» ساقط من ظ.

(٥) البيت لكتنزة أم شملة بن برد المنقرى، وقيل البيت لذى الرمة ولم أقف عليه فى ديوانه.

وهو فى أمالى الزجاجى ٥٧، وشرح الكافية لابن مالك ١١١٧:٢ وشرح ابن الناطم ٤٧٤، وشرح ابن

عقيل ١٦٩:٢، والخزانة ٥٢:١، وشاعرات العرب ٣٣٦.

فى الأصل روى الشعر الأول: «وَأَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَأَ غَيْرَ أَنَّهُ».

وفى ز «وَأَلَا حَبْدًا أَهْلُ الْمَلَأَ غَيْرَ أَنَّهُمْ».

حَبْدًا زَيْدًا، كما تقول: نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدًا، وفُهِمَ من قوله: «وَأَوَّلِ ذَا» أن مخصوص «حَبْدًا» لا يكون إلا متأخرًا عن «ذَا» بخلاف المخصوص بعد «نِعَمَ» فإنه يتقدم، وفُهِمَ من سكوته عن إعرابه أنه مبتدأ، وخبره في الجملة قبله كما سبق في مخصوص «نِعَمَ»، وقوله: «أَيُّمَا كَانَ»، يعنى مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا، وقوله: «لَا تَغْدِلُ»<sup>(١)</sup> يَدَا يعنى أن «ذَا»<sup>(٢)</sup> لا يكون إلا مفردا مذكرا وإن كان المخصوص على خلاف ذلك<sup>(٣)</sup> فتقول: حَبْدًا زَيْدًا وحَبْدًا هَيْدًا، وحَبْدًا الزَّيْدَانِ وحَبْدًا الْعَمْرُونِ<sup>(٤)</sup>.

وكان القياس أن يكون اسم الإشارة مطابقا للمخصوص فى [التذكير]<sup>(٥)</sup> والتأنيث والتثنية والجمع، لكنه أفرد فى الأحوال كلها لشبهه بالمثل، وعلى ذلك نبه بقوله: «فَهُوَ يُضَاهِي الْمَثَلَا» أى شابه<sup>(٦)</sup> المثل والأمثال لا تغير. ثم قال:

(ص) وَمَا يَسُوى ذَا أَرْفَعُ بِحَبِّ أَوْ فَجُرَّ \* بِالْبَا ...

(ش) يعنى أن «حَبِّ» قد يكون فاعلها غير «ذَا» من الأسماء مع إرادة المدح وفى فاعلها حيثل وجهان:

أحدهما: الرفع، والآخر: الجر بالباء الزائدة، وفى حائتها إذ ذاك لغتان: الضم وهو الأكثر، والفتح. وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) فى ز «تفعل» تحريف.

(٢) فى ظ «إذا» تحريف.

(٣) «الأصح أن «ذَا» تلزم الأفراد والتذكير، وإن كان المخصوص بخلاف ذلك، وفى ذلك أقوال: إما لأن «ذَا» كالمثل وهو قول الخليل وسيبويه، أو لأنه على حذف مضاف بذكر مفرد وأقيم المضاف إليه مقامه نحو قوله: حَبْدًا زَيْدًا. أى حَبْدًا أَفْرَةً، وهو قول ابن كيسان، أو لأنه على إرادة جنس شائع فلم يختلف كما لم يختلف فاعل نعم وهو قول الفارسي.

الهمع ٤٥: ٤٦.

(٤) فى ز «العمران» تحريف.

(٥) «التذكير» تكملة من ش، ك.

(٦) فى هـ، ز، ظ «يشابه».

(ص) ... وَدُونَ ذَا انْضِمَامِ الْحَا كَثُرَ

(ش) ووجه الفتح البقاء مع<sup>(١)</sup> الأصل، ووجه الضم أن الأصل فيها<sup>(٢)</sup> حَبَبٌ / بضم الباء، فنقلت الضمة إلى الحاء، فتقول على هذا: حَبَّ زَيْدٌ <sup>١٥٩</sup><sub>ب</sub> وَحَبَّ زَيْدٌ وَحَبَّ يَزِيدُ وَحَبَّ يَزِيدُ<sup>(٣)</sup>. ومن وشاهد ضم الحاء وزيادة الباء في الفاعل قوله:

١٤٢ - قُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا \* وَحَبَّ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ<sup>(٤)</sup>

«وما» مفعول مقدم «بازفع» أو «بحج» فهو من باب التنازع وصلتها «سيوى».

(١) في ش «البقاء على».

(٢) في ت «فيهما».

(٣) «وحب يزيد» ساقط من ت.

(٤) قاله الأخطل التغلبي. وروى في ديوانه: ٤.

قُلْتُ أَقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمَزَاجِهَا فَأَطِيبَ بِهَا مَقْتُولَةٌ حِينَ تُقْتَلُ

وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

وذكر في الهامش برواية: «فَأَكْرِمَ بِهَا»، «وَأَحْبَبَ بِهَا»، «وَحَبَّ بِهَا».

انظر اللسان «قتل»، وشرح الكافية لابن مالك ١١٨: ٢، وشرح ابن الناطم ٤٧٦، وشرح المرادى

١١٢: ٣، وشرح ابن عقيل ١٧٢: ٢، والخزانة ١٢٢: ٤.

أقتلوه: امزجوها بالماء بمعنى الحمر.

مقتولة: ممزوجة.

## ( أفعال التفضيل )

(ش) أفعال التفضيل<sup>(١)</sup> مضاف ومضاف إليه، وإنما أُضيف إلى التفضيل؛ لأنه دال عليه، واحترز به من «أَفْعَل» الذي ليس للتفضيل كأختر وأشهل. قوله<sup>(٢)</sup>:

(ص) صُغِرَ مِنْ مَصْرُغٍ لِلتَّعْجِبِ \* أَفْعَلٌ لِلتُّفْضِيلِ وَأَبَ اللَّذْ أَيْ

(ش) يعنى أن أفعال التفضيل يجوز صوغه من كل فعل صيغ منه فعل التعجب<sup>(٣)</sup> ويمتنع صوغه من كل فعل عدم بعض الشروط المذكورة فى باب التعجب. «فَأَفْعَلٌ»<sup>(٤)</sup> مفعول «بصُغِرَ» ومن «مَصْرُغٍ» متعلق بصُغِرَ<sup>(٥)</sup>، «ومِنَّهُ»

(١) «أفعال التفضيل» ساقط من ز.

(٢) «قوله» تكملة من ش، ك.

وفى هـ «قوله»، وفى ز «ثم قال».

(٣) ولم يمثل الشارح لهذا البيت بأمثلة توضح ذلك. فقد يصاغ أفعال التفضيل من كل فعل صيغ منه فعل التعجب كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَأَكْرَمُ مِنْ خَالِدٍ، كما تقول فى التعجب مَا أَفْضَلُ زَيْدًا وَمَا أَكْرَمَ خَالِدًا.

ويمتنع صوغ أفعال التفضيل من كل فعل امتنع صوغ أفعال التعجب منه.

فلا يصاغ من فعل زائد على ثلاثة أحرف مثل استخرج

ولا من وصف لا فعل له كغير وسوى.

ولا من فعل غير متصرف كَيَغْتَمِ وَيَقْسِ.

ولا من فعل لا يقبل المفاضلة كَمَاتَ وَقَتَّى.

ولا من فعل مبنى للمفعول كضَرَبَ.

وشد منه قولهم: «هُوَ أَحْضَرُ مِنْ كَذَا» فصاغوا أفعال التفضيل من «أَحْضَرَ» وهو زائد على ثلاثة أحرف ومبنى للمفعول.

(٤) فى ز، ك «وأفعل» تحريف.

(٥) «ومن مصوغ متعلق بصُغِرَ» ساقط من ت.

متعلق بمصوغ، وكذلك<sup>(١)</sup> للتعجب، «وَأَبْ» فعل أمر من أَبَى يَأْبَى، أى امتنع، «وَاللَّذْ» مفعول بِأَبْ: وهى لغة فى اللذى<sup>(٢)</sup>، «وَأَبَى» فعل ماض<sup>(٣)</sup> مبنى للمفعول، وفيه ضمير عائد على اللذ. ثم قال:

(ص) وَمَا بِهِ إِلَى تَعَجُّبٍ وَصِلْ \* لِمَانِعٍ بِهِ إِلَى التَّفْضِيلِ صِلْ

(ش) قد تقدم فى باب التعجب أن الفعل إذا عدم بعض الشروط المصوّغة لبناء فعل التعجب يتوصل إلى صوغ التعجب منه «بَأَشَدُّ» وشبهه /، <sup>١٦٠</sup>  
وكذلك أيضاً يتوصل إلى صوغ أفعال التفضيل من الفعل العادم لبعض الشروط بما يتوصل<sup>(٤)</sup> به إلى صوغ فعل التعجب، إلا أنه نبه على تمام الكيفية فى التعجب بقوله: «وَمَضْدَرُ الْعَادِمِ» إلى آخر البيت، ولم ينبه هنا على تمامها، وتماها أن يؤتى<sup>(٥)</sup> بمصدر العادم بعد أفعال منصوباً على التمييز فنقول: أَنْتَ أَشَدُّ بَيَاضًا مِنْ زَيْدٍ، وَأَكْثَرُ اسْتِخْرَاجًا مِنْ عَمْرٍو.

«وَمَا» مبتدأ أو مفعول محذوف يفسره «صِلْ» وهى موصولة وصلتها «وَصِلْ» و«بِهِ» الأول متعلق «بُوصِلْ»، وكذلك «إِلَى تَعَجُّبٍ»، «وَلِمَانِعٍ» و«بِهِ» الثانى متعلقان<sup>(٦)</sup> «بِصِلْ»، وهو على حذف مضاف تقديره: مثل، «وَلِأَلَى التَّفْضِيلِ»<sup>(٧)</sup> متعلق بصِلْ<sup>(٨)</sup>، والتقدير: وما وصل به إلى التعجب لأجل المانع صل بمثله إلى أفعال التفضيل. ثم قال:

(ص) وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ صِلُهُ أَبَدًا \* تَقْدِيرًا أَوْ لَفْظًا يَمْنُ إِنَّ جُرْدًا

(١) فى هـ «وكذا».

(٢) انظر باب الموصول وتعليقى فى الهامش.

(٣) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ماض من أبى».

(٤) فى ط، ت «توصل».

(٥) فى ش «يؤتى هنا».

(٦) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «متعلق» تحريف.

(٧) «والى التفضيل متعلق بصِلْ» ساقط من ط.

(٨) ما بعد «بصل» إلى هنا ساقط من هـ.

(ش) أفعال التفضيل على ثلاثة أقسام: مجرد من «أل» والإضافة، ومعرف «بأل» ومضاف. وأشار بهذا البيت إلى القسم الأول يعنى أن أفعال التفضيل إذا كان مجرداً من «أل»، والإضافة فلا بد من اقترانه بمن لفظاً كقوله - عز وجل :- (وَلَا يَخِزُّكَ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى) <sup>(١)</sup>.

أو تقديرًا كقوله [تعالى] <sup>(٢)</sup> (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) <sup>(٣)</sup> أى من الدنيا، وفهم منه أن ما سوى المجرد <sup>(٤)</sup> وهو المعرف «بأل» والمضاف لا يقترن بمن، ثم إن أفعال التفضيل بالنظر إلى / مطابقة الموصوف <sup>(٥)</sup> على ثلاثة <sup>١٦٠</sup> أقسام: لزوم عدم المطابقة، ووجوب المطابقة، وجواز الوجهين. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ لِمَنْكُورٍ يُصِفُ أَوْ جُرَدًا \* أُلْزِمَ تَذَكِيرًا وَأَنْ يُؤَحَّدَا

(ش) يعنى أن أفعال التفضيل إن <sup>(٦)</sup> كان مجرداً من «أل» والإضافة أو مضافاً إلى نكرة يلزم الأفراد والتذكير. فتقول: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، والزَّيْدَانِ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو، وهنَّ أَفْضَلُ مِنْ

(١) سورة الضحى. آية: ٤ والاسم المفضل عليه هو الذى يقترن بمن .

قال ابن مالك «قولهم» «خَيْرٌ مِنْ كَذَا» و«شَرٌّ مِنْ كَذَا».

الأصل فيه «أَخْيَرُ» و«أَشْرُ» ولا يكادون يستعملون الأصل ومن استعمالهم إياه قراءة ابن قلاية: (سَيَقْتُلُونَ حَدًّا مِنَ الْكُذَّابِ الْأَشْرِ)

وقد حكى فى التعجب «ما خيره»، و«ما شَرَّه» بمعنى ما أَخْيَرَه، وما أَشْرَه.

إلا أن حذف الهمزة فى التعجب كتبوتها فى التفضيل والعكس هو المشهور.

شرح الكافية ٢: ١١٢٧، ١١٢٨.

وانظر المحتسب ٢: ٢٩٩، والبحر ٨: ١٨٠.

(٢) «تعالى» تكملة من ت.

(٣) سورة الأعلى. آية: ١٧.

(٤) فى الأصل، هـ، ظ، ت «المفرد» تحريف.

(٥) فى ش، ز، ك، ت «مطابقته للموصوف» وعبارتها أدق.

(٦) فى هـ، ز، ظ، ت «إذا».

عَمُرُو<sup>(١)</sup>، وَالْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ مِنْ عَمُرُو، وَزَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وَالزَّيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ، وَالزَّيْدُونَ أَفْضَلُ [رِجَالٍ]<sup>(٢)</sup> وَهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ، وَالْهِنْدَانِ أَفْضَلُ امْرَأَتَيْنِ، وَالْهِنْدَاتُ أَفْضَلُ نِسَاءٍ<sup>(٣)</sup> «وَيُضَفُّ» مجزوم بأن، «وَأَوْ»<sup>(٤)</sup> مجرّداً معطوف عليه، «وَالْزِمَ» جواب الشرط «وتذكيراً» مفعول ثان بالزِمَ، «وَأَنَّ يُؤَخِّدَا» معطوف على تذكير، أَيْ أُلْزِمَ تَذْكِيرًا وَتَوْحِيدًا. وعبر بذلك عن عدم المطابقة. ثم أشار إلى الثاني بقوله<sup>(٥)</sup>:

(ص) وَتَلَوُا أَلْ طَبِئُ ... \*

(ش) يعنى أن أفعال التفضيل إذا دخلت عليه «أل» لزمت<sup>(٦)</sup> مطابقتها لموصوفه، فتقول: زَيْدٌ الْأَفْضَلُ، وَهِنْدٌ الْفُضْلَى، وَالزَّيْدَانِ الْأَفْضَلَانِ، وَالْهِنْدَانِ الْفُضْلَيَانِ، وَالزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ، وَالْهِنْدَاتُ الْفُضْلَيَاتُ.

«وَتَلَوُا أَلْ طَبِئُ» مبتدأ وخبر، «وَالطَّبِئُ»: المطابق. ثم أشار إلى الثالث فقال<sup>(٧)</sup>:

(ص) ... وَمَا لِمَعْرِفَةٍ \* أَضِيفَ ذُو وَجْهَيْنِ عَنْ ذِي مَعْرِفَةٍ

(ش) يعنى أن أفعال التفضيل إذا أضيف إلى معرفة جاز أن يطابق موصوفه وأن / لا يطابق، وقد جمع الوجهين<sup>(٨)</sup> قوله - صلى الله عليه  $\frac{١٦١}{١}$  وسلم :-

(١) من «الزيدون» إلى هنا ساقط من هـ .

وفى ش، ز، ك زيادة مثال «والهندان أفضل من عمرو» والزيادة هنا تفيد.

(٢) ما بعد رجل إلى هنا ساقط من هـ .

(٣) ما بين المعقوفين تكملة من ش.

(٤) فى ش، هـ، ز، ط، ك، ت «أو».

(٥) فى ز «فقال».

(٦) فى ك «لزمته» تحريف.

(٧) فى هـ، ط، ك «بقوله».

(٨) فى ز «اجتمع الوجهان فى».

«أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ؟ أَحَابِسُكُمْ أَخْلَاقًا الْمُؤَطَّفُونَ أَكْثَانًا الَّذِينَ يَأْلَفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ»<sup>(١)</sup>.

فأفرد «أَحَبَّ وَأَقْرَبَ»، وجمع «أَحَابِسَ»<sup>(٢)</sup>. «وَمَا» مبتدأ وخبره «دُو وَجْهَيْنِ» وهى موصولة وصلتها «أَضِيفَ» و«لَعْرِفَةُ» متعلق بأضيف. ثم قال:

(ص) هَذَا إِذَا تَوَيْتَ مَعْنَى مِنْ وَإِنْ \* لَمْ تَلَوْ لَهُوَ طَبِئَ مَا بِهِ<sup>(٣)</sup> قُرْنُ

(ش) يعنى أنَّ جواز المطابقة وعدمها فى المضاف إلى المعرفة مشروط<sup>(٤)</sup> بأن تكون الإضافة فيه بمعنى «مِنْ»، وذلك إذا كان أفعل مقصودًا به التفضيل، وأما إذا لم يُقصد<sup>(٥)</sup> التفضيل فلا بد فيه من المطابقة لما هو له كقولهم: «الْأَشْجُ وَالنَّاقِصُ أَغْدَلَا بَيْنِي مَرْوَانَ»<sup>(٦)</sup>. أى عَادِلَاهُم «فهذا»<sup>(٧)</sup> إشارة لجواز<sup>(٨)</sup> الوجهين فى المضاف إلى معرفة<sup>(٩)</sup> وهو<sup>(١٠)</sup> مبتدأ، والخبر محذوف أى وهذا الحكم، ويجوز أن يكون خبرًا مقدمًا، والمبتدأ محذوف

(١) انظر شرح ابن الناطم ٤٨٢، وشرح ابن عقيل ١٨١:٢، وشرح الأشموني ٥٥:٣، واللسان «وطأ».

وروى فى مسند أحمد ١٨٥:٢/١٩٣:٤، ١٩٤:١.

«أَلَا أَخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحْسَنَكُمْ خَلْقًا».

وفى إعراب الحديث ١٥٦ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:

«أَحَبُّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبُكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مُحَاسِنُكُمْ أَخْلَاقًا،

وَأَنْ أَبْغِضُكُمْ إِلَيَّ وَأَبْغِضُكُمْ مِنِّي فِي الْآخِرَةِ مُسَاوِيكُمْ أَخْلَاقًا» وعلى هاتين الروايتين فلا شاهد.

(٢) فى ش، هـ، ز، ك «أحسن».

(٣) «به» ساقط من ت.

(٤) فى ز «مشروطة».

(٥) فى ش، هـ، ز، ك «يقصد به» وعبارتها أكمل.

(٦) روى «النَّاقِصُ وَالْأَشْجُ أَغْدَلَا بَيْنِي مَرْوَانَ»

انظر شرح ابن الناطم ٤٨٣، وشرح ابن عقيل ١٨١:٢، وشرح الأشموني ٤٩:٣.

(٧) فى ظ، ت «فهذه».

(٨) فى ز «فجواز» تحريف.

(٩) فى ش، ز، ك «المعرفة».

(١٠) فى ش، هـ، ك «وهذا».

أى الحكم هذا<sup>(١)</sup>، «وإذا» ظرف مُضْمَن<sup>(٢)</sup> معنى الشرط، وجوابها<sup>(٣)</sup> محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وإن لم تثو» شرط، وحذف معمول تنو، والتقدير: وإن لم تنو معنى من، والمراد بما به قرن ما هو أفعال التفضيل له، ثم اعلم أن «من» المصاحبة لأفعال التفضيل تارة تدخل على اسم الاستفهام، وتارة تدخل على غيره، وقد أشار إلى / الأول بقوله:

١٦١  
ب

(ص) وَإِنْ تَكُنْ يَتْلُو<sup>(٤)</sup> مِنْ مُسْتَهْجَا \* فَلَهُمَا كُنْ أَبَدًا مُقَدَّمَا

(ش) يعنى أن المجرور «مِنْ» المصاحبة لأفعال التفضيل إذا كان اسم استفهام وجب تقديم «مِنْ» ومجرورها على أفعال<sup>(٥)</sup>؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام، وشمل صورتين: الأولى: أن يكون المجرور اسم استفهام، والأخرى: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهام، وقد مثل للأولى<sup>(٦)</sup> بقوله:

(ص) كَمِثْلٍ مِمَّنْ أَنْتَ خَيْرٌ ... \* ...

(ش) ومثال الثانية: مِنْ غُلَامٍ مَنْ أَنْتَ أَجْمَلُ.

ثم أشار إلى الثانى<sup>(٧)</sup> بقوله:

(ص) ... وَلَكِنِ \* إِنْخِبَارِ التَّقْدِيمِ نَزْرًا وَرَدًا<sup>(٨)</sup>

(ش) يعنى أن المجرور «مِنْ» المذكورة إذا كان خبراً أى غير استفهام لزم تأخيره عن أفعال؛ لأنه بمنزلة الفاعل فمحله التأخير، وقد يتقدم عليه

(١) ما بعد «الحكم» إلى هنا ساقط من هـ.

(٢) فى ش «متضمن».

(٣) فى ش «جوابه».

(٤) فى الأصل «يكن يتالو» تحريف.

(٥) فى ش «أفعال التفضيل».

(٦) فى هـ، ظ «الأولى». وفى ك، ت «الأول» تحريف.

(٧) فى هـ «الثانية» تحريف.

(٨) فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وجداء».

والمثبت من الألفية، وشرح الكافية لابن مالك ١١٢٨: ٢، وروى فى بعض النسخ «وجداء».

بقلة، وقد استشهد المصنف على ذلك بأبيات<sup>(١)</sup> منها قوله:

١٤٣ - وَقَالَتْ لَنَا أَهْلًا وَسَهْلًا وَزَوَّدَتْ \* جَنَى النَّحْلِ بَلْ مَا زَوَّدَتْ مِنْهُ أَطِيبٌ<sup>(٢)</sup>

أى «أطيب منه». قلت: وليس هذا البيت دليل لاحتمال أن يكون «منه» متعلقاً<sup>(٣)</sup> بزَوَّدَتْ، «ويُتْلَوِ» متعلق بمُسْتَفْهِمٍ، «وَلَهُمَا» متعلق بـ «مقدما»<sup>(٤)</sup> والضمير فى لهما عائد على «من» ومجرورها، أما «من» فقد لفظ بها قبل، وأما مجرورها فمفهوم<sup>(٥)</sup> من قوله: «مُسْتَفْهِمًا» [والباء للاستعانة أو السببية «وتلّو» الشيء الذى يتلوه]<sup>(٦)</sup>. ثم اعلم أن أفعال التفضيل يرفع المضمر<sup>(٧)</sup> فى لغات<sup>(٨)</sup> جميع العرب، كقولك: زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو.

ففى «أَفْضَلُ»<sup>(٩)</sup> ضمير يعود على «زَيْدٌ» / وأما رفعه الظاهر ففيه لغتان  $\frac{١٦٢}{١}$  أشار إلى الأولى<sup>(١٠)</sup> منهما بقوله<sup>(١١)</sup>:

(١) منها بيت الفرزدق الذى ذكره الشارح، وكذلك قول ذى الرمة:

وَلَا عَيْبَ فِيهَا خَيْرٌ أَنَّ سَرِيحَهَا قَطُوفٌ وَأَلْأَشْيَاءُ مِنْهُمْ أَكْمَلُ  
أى: أكمل منها.

(٢) البيت للفرزدق. انظر ديوانه ٣٢:١، وشرح المفصل ٦٠:٢ وشرح الكافية لابن مالك ١١٣٣:٢،

وشرح ابن الناظم ٤٨٤، وشرح ابن عقيل ١٨٤:٢، وشرح الشواهد للبنى ٥٢:٣.

ورد صدر البيت فى الأصل وبقيّة النسخ:

«وقالت لنا أهلاً وسهلاً وزودت».

فى الأصل، هـ، ز، ظ، ت ورد عجز البيت:

«جنى النحل أم ما زودت منه أطيب».

ويروى عجز البيت: جنى النحل أو ما زودت منه أطيب.

(٣) فى ت «متعلق».

(٤) فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ت «بمقدم».

والمثبت أدق كما فى ز، ك والألفية.

(٥) فى ش «فهر مفهوم».

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٧) فى ش، ز، ك «الضمير».

(٨) فى ش، ك «لغة».

(٩) فى الأصل، ت «أفعل» تحريف.

(١٠) فى ظ، ت «الأول» تحريف.

(١١) فى ك «فقال».

(ص) وَرَفَعَهُ الظَّاهِرَ نَزَزَ ... \* ...

(ش) يعنى أن «أَفْعَلَ» المذكور<sup>(١)</sup> يرفع الظاهر بقلة، وهى لغة حكاها «سيبويه» فتقول: مَزَزْتُ بِرَجُلٍ<sup>(٢)</sup> أَفْضَلُ مِنْهُ أَبْوَهُ.

«وَرَفَعَهُ» مبتدأ وهو مصدر<sup>(٣)</sup> مضاف إلى الفاعل، «والظَّاهِرَ» مفعول به، وخبره «نَزَزَ». ثم أشار إلى اللغة الثانية بقوله:

(ص) ... وَمَتَى \* عَاقَبَ فِعْلًا فَكَثِيرًا ثَبَتَا

(ش) هذه اللغة هى لجميع العرب وهى أن «أَفْعَلَ» يرفع الظاهر لكن ذلك مشروط بأن يكون معاقباً للفعل، وذلك إذا ولى نفيًا، وكان فاعله أجنبياً مفضلاً على نفسه باعتبار محلين<sup>(٤)</sup> كقولهم: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنُ فِي عَيْنِيهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ. والتقدير: مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسَنُ فِي عَيْنِيهِ الْكُحْلُ<sup>(٥)</sup> كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ<sup>(٦)</sup>

وهذا هو المراد بقوله: «عَاقَبَ فِعْلًا»، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) كُلُّ مَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ \* أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِيقِ

(ش) والأصل أولى به الفضل منه بالصدق، ثم اختصر، والمراد بالصدق أبو بكر الصديق<sup>(٧)</sup> - رضى الله عنه - فالشروط قد توفرت، وهو<sup>(٨)</sup> تقدم النفى وهو «لَنْ» والفاعل أجنبى من الموصوف وهو مفضل على نفسه باعتبار محلين<sup>(٩)</sup>.

(١) فى ش «أفعل التفضيل».

(٢) «برجل» ساقط من ت.

(٣) «مصدر» ساقطة من ت.

(٤) «محلين» ساقطة من هـ، ز، ظ.

وفى هـ، ز، ك «محلين مختلفين» وعبارتها أدق.

(٥) «الكحل» ساقطة من ظ.

(٦) من «والتقدير» إلى هنا ساقط من ت.

(٧) «الصديق» ساقطة من ش.

(٨) فى ك «وهى».

(٩) فى هـ «باعتبارين مختلفين».

وفى ز، ك «باعتبار محلين مختلفين» وعبارتها أدق.

## ( النعت )

(ش) <sup>(١)</sup> هو التابع لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد، ثم قال:  
(ص) يَنْبَغُ فِي الإِعْرَابِ الْأَسْمَاءُ الْأَوَّلُ \* نَعْتُ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ وَبَدَلٌ /

١٦٢  
ب

(ش) ذكر في هذا البيت التوابع وهي خمسة: النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل، وشمل قوله: «وَعَطْفٌ» نوعي العطف.

وفهم من قوله «الأوّل» أن التابع لا يكون متأخراً عن المتبوع. ثم قال:  
(ص) فَالْتَّعْتُ تَابِعٌ مُتَّبِعٌ مَا سَبَقَ \* يَوْشِمُهُ أَوْ وَسَمَ مَا بِهِ اغْتَلَقَ

(ش) «فتابع» جنس دخل فيه جميع التوابع، «ومتبّع» ما سَبَقَ. اخرج <sup>(٢)</sup> به البدل وعطف النسق؛ لأنهما لا يتممان متبوعهما، «ويؤشّمه أو وسّم» ما به اغتَلَقَ اُخرج به التوكيد وعطف البيان؛ لأنهما متممان <sup>(٣)</sup> لما سبق كالنعت، إلا أن النعت يتممه <sup>(٤)</sup> بدلالته <sup>(٥)</sup> على معنى في المتبوع، أو فيما كان متعلقا به، وفهم من قوله يَوْشِمُهُ أَوْ وَسَمَ ما به اغتَلَقَ أن النعت على قسمين: مُتَّبِعٌ مِمَّا سَبَقَ يَوْشِمُهُ، وهو النعت الحقيقي، ومُتَّبِعٌ مِمَّا سَبَقَ يَوْشِمُ مَا اغتَلَقَ بِهِ وهو النعت السببي، ثم إن نوعي النعت يشتركان في أنهما يتبعان المنعوت في اثنين من خمسة وهي: واحد من الرفع والنصب والجر، وهذا مستفاد من قوله: «تابع»، وواحد من التعريف والتنكير وهو المنبّه عليه بقوله:

<sup>(١)</sup> في ش، ك «النعت هو».

<sup>(٢)</sup> في الأصل «إخراج» تحريف.

<sup>(٣)</sup> في ت «تممان» تحريف.

<sup>(٤)</sup> في ك «يتممه».

<sup>(٥)</sup> في الأصل، ش، ك «بدلالة».

(ص) وَلِيَنْفُطَ فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ مَا \* لِمَا تَلَا (١) ...

(ش) يعنى أن النعت يعطى (٢) من التعريف والتنكير ما استقر للمنعوت ثم مثل بالنكرة فقال:

(ص) ... \* ... كَأَمْزُزُ يَقُومُ كُرْمًا

١٦٣  
أ

(ش) «فَكُرْمًا» نعت لقوم وكلاهما نكرة، ومثال / المعرفة «امزُزُ بِالْقَوْمِ»  
الْكُرْمَاءِ»، وَيَزِيدُ الْعَاقِلُ (٣). ثم إن النعت الحقيقي ينفرد عن السببي (٤) بلزوم تبعيته للمنعوت في اثنين من خمسة، وهى واحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع. وقد أشار إلى ذلك بقوله:

(ص) وَهُوَ لَدَى التَّوْحِيدِ وَالتَّذْكِيرِ أَوْ \* سِوَاهُمَا كَالْفِعْلِ فَأَقْفُ مَا قَفُوا

(ش) فسوى التذكير، التأنيث، وسوى التوحيد، التثنية والجمع، [وأجال فى ذلك على الفعل (٥)، فعلم أن النعت الحقيقي، وهو ما رفع ضمير الموصوف يجب مطابقته للموصوف فى التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع] (٦)، وأن السببي وهو ما رفع ظاهراً ملتبساً (٧) بضمير الموصوف [لا يجب مطابقته فى ذلك] (٨). فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمَيْنِ، وَرَجَالٍ (٩)

(١) فى ش أكمل الشطر «كامرر يقوم كرما» والتكملة غير لازمة، لأنها ستذكر فى موضعها.

(٢) فى ت «يعط» تحريف.

(٣) ولا يجوز أن تنعت المعرفة بالنكرة أو العكس النكرة بالمعرفة.

فلا تقول: مررت بزيد كريم، ولا مررت برجلي الكريم.

(٤) فى ز «السببين» تحريف.

(٥) فى ز «على الفصل» تحريف.

(٦) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٧) فى الأصل، ت «ملتبساً» تحريف.

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ز.

وفى ش، ك «لا تجب مطابقته».

وفى هـ «لا يجب فيه ذلك».

(٩) فى هـ، ط، ت «برجال».

قَائِمِينَ؛ وبِامْرَأَةٍ قَائِمَةٍ، فتطابق الموصول لأنك تقول: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَامَا  
وَبِرَجَالٍ قَامُوا، و<sup>(١)</sup> بِامْرَأَةٍ قَامَتْ.

وتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ، وَبِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبَوَاهُمَا، وَبِرَجَالٍ قَائِمٍ  
آبَاؤُهُمْ<sup>(٢)</sup>، فلا يطابق؛ لأنك تقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَامَتْ أُمُّهُ وَبِرَجُلَيْنِ قَامَ  
أَبَوَاهُمَا<sup>(٣)</sup>، وَبِرَجَالٍ قَامَ آبَاؤُهُمْ. ثم قال:

(ش) وَأَنْتَ بِمُشْتَقٍّ كَصَغَبٍ وَذَرْبٍ \* وَشَبْهِهِ ...

(ش) المراد بالمشتق اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة  
المشبهة باسم الفاعل وأفعال التفضيل، وقد تقدم بيان ذلك كله، «وَصَغَبٍ  
وَذَرْبٍ» من الصفة المشبهة، «وَالذَّرْبُ» بالذال المعجمة وهو<sup>(٤)</sup> الحاد<sup>(٥)</sup> من  
كل شيء والمراد بشبه المشتق، اسم الإشارة وهو المشار إليه بقوله:

(ص) ... \* ... كَذَا

١٦٣  
ب

(ش) و«ذو»<sup>(٦)</sup> بمعنى صاحب، وهو المشار إليه بقوله: /

(ص) ... \* ... وَذِي

والمنسوب، وهو المشار إليه بقوله<sup>(٧)</sup>:

(ص) ... \* ... وَالْمُنْتَسِبِ<sup>(٨)</sup>

<sup>(١)</sup> في ز «أو بامرأة».

<sup>(٢)</sup> في ز «آباءهم» تحريف.

<sup>(٣)</sup> في هـ، ز، ظ «أبوهما» تحريف.

<sup>(٤)</sup> في الأصل «وهي».

<sup>(٥)</sup> في هـ، ز «الحاذق».

وما أثبتته من الأصل وبقية النسخ أدق وأضبط انظر اللسان «ذرب».

<sup>(٦)</sup> ما بعد «اسم الإشارة» إلى هنا ساقط من هـ.

وفى هـ «وذى» وفى ز «وذو وذى».

<sup>(٧)</sup> ما بعد «قوله» إلى هنا ساقط من ت.

<sup>(٨)</sup> في ش «كذا وذى والمنسوب». ذكرت عبارة الألفية كاملة وهذا ليس بلامزم.

فتقول: قَامَ زَيْدٌ هَذَا، «فهَذَا» نعت لزيد وهو جامد، إلا أنه شبيه بالمشتق كأنك قلت: قَامَ زَيْدٌ المشار إليه، وكذلك مَرَزْتُ بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ. أى صاحب مال، وكذلك مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قُرَشِيٍّ. بمعنى منتسب لقريش، والوصف به أكثر مما قبله، ولذلك<sup>(١)</sup> يرفع الظاهر فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ تَمِيْمِيٍّ أَبُوهُ. ثم قال:

(ص) وَنَعَثُوا بِجُمْلَةٍ مُنْكَرًا \* فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا

(ش) شمل<sup>(٢)</sup> قوله: «بِجُمْلَةٍ»<sup>(٣)</sup> الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

وفهم من قوله: «مُنْكَرًا» أن الجملة لا تكون نعتاً للمعرفة<sup>(٤)</sup>؛ وذلك لأنها مقدرة بالفكرة، فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَامَ أَبُوهُ، وبامْرَأَةٍ أَبُوهَا قَائِمٌ<sup>(٥)</sup>.

فلو وقعت الجملة بعد معرفة لكانت في موضع نصب على الحال، وفهم من قوله: «فَأُعْطِيَتْ مَا أُعْطِيَتْهُ خَيْرًا»، أنها لا بد فيها من رابط يربطها بالمنعوت، وأوهم إطلاقه في الجملة أنها تكون طلبية؛ لأن الجملة الطلبية يخبر بها عن المبتدأ، فلذلك أزال هذا الإبهام بقوله:

(ص) وَأَفْنَعُ هُنَا إِبْقَاعُ ذَاتِ الطَّلَبِ \* ...

(ش) يعنى أن الجملة الطلبية يمتنع وقوعها صفة، وذلك كجملة الأمر والنهى والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض، فلا يقع شيء من ذلك نعتاً؛ لأنها قد لا تدل<sup>(٦)</sup> على شيء محصل يحصل به تخصيص المنعوت. ثم قال:

(١) في ز «وكذلك».

(٢) في هـ «يشمل» وفي ظ «يشمل».

(٣) في ز «جملة» تحريف.

(٤) في ش «المعرفة».

(٥) في ت «وبامْرَأَةٍ قائم أبوها».

(٦) في الأصل «قد تدل» تحريف.

(ش) يعنى إذا جاء من كلام العرب ما يوهم وقوع الجملة الطلبية نعتاً فأؤلة على إضمار القول، ومما جاء مما<sup>(١)</sup> يوهم ذلك قول الراجز:

١٤٤ - [حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَاخْتَلَطَ]  
جَاءُوا بِمَذْقِي هَلْ رَأَيْتِ الذُّنْبَ قَطَّ<sup>(٢)</sup>

فظاهره أن الجملة المصدره بهل نعت «لمذق»، والتأويل فى ذلك أن يكون: <sup>(٣)</sup> هَلْ رَأَيْتِ الذُّنْبَ قَطَّ محكياً بمقول<sup>(٤)</sup>. والتقدير: جَاءُوا بِمَذْقِي مَقُولٍ فِيهِ عِنْدَ رُؤْيِيهِ هَلْ رَأَيْتِ الذُّنْبَ، والضمير فى قوله: «وَنَعَتْوَا عَائِدَ عَلَى الْعَرَبِ وَ» ما فى قوله: «مَا أُعْطِيَتْهُ» مفعول ثان<sup>(٥)</sup> لأُعْطِيَتْ<sup>(٦)</sup>، وفى «أُعْطِيَتْ»<sup>(٧)</sup> ضمير مستتر عائد على الجملة وهو المفعول الأول، وصلة «ما» «أُعْطِيَتْهُ» وهو مفعول ثان به، «وَحَبَّرَا» منصوب على الحال من الضمير المستتر فى «أُعْطِيَتْهُ»، «وإِيقَاعَ» مفعول بامنع، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَذَاتِ الطَّلَبِ» نعت لمحذوف والتقدير: إِيْقَاعَ الْجُمْلَةِ ذَاتِ الطَّلَبِ، «وَإِنْ أَتَتْ» يعنى<sup>(٨)</sup> الجملة الطلبية نعتاً فأضمر القول. ثم قال:

(١) فى ظ «ما يوهم».

(٢) البيتان للمعاج. انظر ملحقات ديوانه ٨١

ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

وانظر أمالى الزجاج ٢٣٧، والإنصاف ١١٥:١، وشرح الماردى ١٤٤:٣، وشرح ابن عقيل ١٩٩:٢،

وشرح التصريح ١١٢:٢، والخزانة ٢٧٥:١، ومعجم شواهد العربية ٤٩٤:٢.

المذق: اللبن المزوج بالماء.

(٣) فى ت «لا يكون» تحريف.

(٤) فى ظ، ت «يقول».

(٥) فى ش «ثان به».

(٦) «أعطيت» مناقلة من ش.

وفى ز «لأعطيته» تحريف.

(٧) فى ش «وفى أعطيته» تحريف.

(٨) فى ت «بمعنى».

(ص) وَنَعَثُوا بِمَصْدَرٍ كَثِيرًا \* ...

(ش) يعنى أنَّ النعت بالمصدر جاء فى كلام العرب كثيراً، وهو على خلاف الأصل؛ لأن المصدر جامد لكنه شبيه بالمشتق ولا يُفهم من قوله: «كثيراً» أطراد الوصف كما تقدم فى (١) قوله (٢):

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالاً يَقَعُ بِكَثْرَةٍ ...

ثم قال :

(ص) ... \* فَالْتَزَمُوا الْإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَ (٣)

(ش) يعنى أنَّ المصدر إذا وقع نعتاً التزم إفراده وتذكيره، فتقول: مَرَزْتُ بِرَجُلٍ / عَدَلٍ وَبِرَجُلَيْنِ عَدَلٍ وَبِرَجَالٍ عَدَلٍ، وبِامْرَأَةٍ عَدَلٍ وَبِامْرَأَتَيْنِ عَدَلٍ، وَبِنِسَاءٍ عَدَلٍ (٤)، وسبب ذلك أنَّ النعت فى الحقيقة محذوف والأصل: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ ذَوَيْ (٥) عَدَلٍ. فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على ما كان عليه من الإفراد. ثم قال:

(ص) وَلَيْتَ غَيْرَ وَاحِدٍ إِذَا اخْتَلَفَ \* فَعَاطِفًا فَرْقُهُ لَا إِذَا انْتَلَفَ

(ش) غير واحد هو المثنى والجمع وله صورتان:

إحدهما: اختلاف معنى النعتين أو النعوت، فهذه (٦) يعطف فيها النعوت

(١) «فى» ساقطة من ت.

(٢) يريد قوله فى باب الحال. فوقوع المصدر حالاً أكثر من وقوعه نعتاً. ومع أن وقوع المصدر نعتاً كثير فى كلام العرب كما صرح الشارح، إلا إنه مع كثرة يقتصر فيه على السماع، ولا يقاس عليه كقولك: هذا رجل عَدَلٍ.

فـ «عدل» مصدر نعت لرجل. ووقوعه نعتاً؛ لأنه مؤول بالمشتق، فهو اسم فاعل من عدل أى عادل. فى هـ «والتذكير» تحريف.

(٤) «ونساء عدل» ساقط من ت، وفى ك «ونساء عدل».

(٥) فى هـ، ك «ذى» وهذا ليس بجائز؛ لأن «ذى» للمفرد «وذَوَيْنِ» للمثنى قال تعالى فى سورة الطلاق. آية: ٧.

(وَأَشْهَدُوا ذَوَيْنِ عَدَلٍ مِنْكُمْ)

(٦) فى ش «فهذا».

بعضها على بعض بالواو نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمٍ وَبِخَيْلٍ، وَبِرَجَالٍ<sup>(١)</sup> كَرِيمٍ وَبِخَيْلٍ وَعَاقِلٍ.

والأخرى: ائتلافهما. فهذه يستغنى فيها بالثنائية والجمع عن العطف نحو: مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ كَرِيمَيْنِ، وَبِرَجَالٍ<sup>(٢)</sup> كِرَامٍ. ويجوز فى «نَعْتُ» الرفع على الابتداء وخبره «فَرْقُهُ»، والنصب بإضمار فعل يفسره فَرْقُهُ وهو المختار «وَوَاحِدٍ» نعت لمحدوف تقديره: وَنَعْتُ غَيْرِ مَنْعُوتٍ وَاحِدٍ، «وَعَاطِفًا» حال من الفاعل المستتر فى «فَرْقُهُ» «وَلَا» عاطفة. عَطَفْتُ «إِذَا ائْتَلَفْتُ»<sup>(٣)</sup> على إِذَا ائْتَلَفْتُ ثم قال:

(ص) وَلَعْتُ مَفْعُولِي وَجِدْتِي مَعْنَى \* وَعَمَلِي أَتَّبِعُ بِغَيْرِ اسْتِثْنَاءٍ

(ش) يعنى أنك إذا ذكرت منعوتين معمولين لعاملين متحدين فى المعنى والعمل اتبع النعت<sup>(٤)</sup> للمنعوت فى إعرابه فتقول: ذَهَبَ زَيْدٌ وَذَهَبَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ. فإن العاملين متحدان / فى المعنى وشمل المتحدين فى المعنى واللفظ كالمثال المذكور، والمتحدين فى المعنى دون اللفظ نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَأَنْطَلَقَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ<sup>(٥)</sup>. ومعنى قوله «أَتَّبِعُ» أَجِزُ الْإِتْبَاعِ لَا أَنْ الْإِتْبَاعِ واجب؛ لأنه يجوز فيه القطع، وفهم منه جواز الإِتْبَاعِ إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فِيهِمَا وَاحِدًا نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو الْعَاقِلَانِ، وهو من باب «أُخْرَى»، وفهم أيضاً منه<sup>(٦)</sup> أن العاملين إذا اختلفا معنى لم يجز الإِتْبَاعُ، وفيه ثلاث صور:

(١) فى الأصل، هـ، ز، ظ «أو رجال».

(٢) فى الأصل، ز «أو رجال».

(٣) فى الأصل «ائتلفت» وما أثبت أدق كما فى الألفية وبقية النسخ.

(٤) فى الأصل، ت «النعوت» تحريف.

(٥) العبارة من قوله «فإن العاملين» ... إلى هنا. مضطربة فى ت.

(٦) «منه» ساقط من هـ .

إحداها: أن يختلفا فى المعنى واللفظ والجنس نحو: ذَهَبَ زَيْدٌ وَهَذَا عَمْرُو الْعَاقِلَانِ.

الثانية: أن يختلفا فى اللفظ والمعنى<sup>(١)</sup>، ويتفقا<sup>(٢)</sup> فى الجنس نحو: قَامَ زَيْدٌ وَخَرَجَ عَمْرُو<sup>(٣)</sup> الْكَرِيمَانِ.

الثالثة: أن يتفقا فى الجنس واللفظ<sup>(٤)</sup> ويختلفا<sup>(٥)</sup> فى المعنى نحو: وَجَدَ زَيْدٌ وَوَجَدَ عَمْرُو، إذا أريد برِجْد الأول حَزَنٌ، وبالثانى أَصَابَ.

وفهم من قوله: «وَعَمَلٌ» أنهما إذا اختلفا فى العمل لم يجر فيهما الإتياع نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَقَامَ عَمْرُو الْعَاقِلَانِ، وَخَاصَمَ زَيْدٌ عَمْرُو<sup>(٦)</sup> الْعَاقِلَانِ.

ويحتمل قوله: «يَغْتَرِ اسْتِثْنَا»، أن الإتياع سائغ فيما ذكر بغير استثناء يشير به إلى قول من يمنع الإتياع وإن اتفقا فى المعنى وهو «ابن السراج»<sup>(٧)</sup> ويحتمل أن يريد بغير استثناء فى الرفع والنصب والجر وبه جزم الشارح<sup>(٨)</sup>.

«وَنَعَتْ» مفعول مقدم بأتبع، وهو مصدر مضاف إلى المفعول / وهو على ١٦٥  
ب حذف مضاف بين «مَعْمُولَى» و«وَجِيدَى»، والتقدير: ونعت<sup>(٩)</sup> معمولى عاملين وحيدى، فوحيدى نعت لعاملين، و«مَعْنَى» مجرور بإضافة «وَجِيدَى»، و«عَمَلَى» معطوف على معنى، «ويغتر» متعلق ب«أتبع». ثم قال:

(١) «والمعنى» ساقط من ت.

وفى ك «وفى المعنى».

(٢) فى ش «ويتفقا» تحريف.

(٣) فى الأصل «عمر».

(٤) فى هـ ، ز، ظ، ت «وفى اللفظ».

(٥) فى ظ «ويختلفان» تحريف.

(٦) فى هـ «وعمر».

(٧) انظر الأصول فى النحو ٤١: ٢.

(٨) انظر شرح ابن الناظم ص ٤٩٦.

(٩) فى ز، ظ، ت «نعت».

(ص) وَإِنْ تَوَثَّ كَثْرَتٌ وَقَدْ تَلَّتْ \* مُفْتَقِرًا لِذِكْرِهِنَّ أُتْبِعَتْ

(ش) قد يكون للمنوع الواحد نعتان فصاعدا بعطف كقوله - تعالى -:  
(سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى. الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى. وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى) <sup>(١)</sup> الآية  
وبغير عطف كقوله [تعالى] <sup>(٢)</sup> (هَمَّا زَ مَشَاءَ يَنْجِيْمِ) <sup>(٣)</sup> الآية.

فإن كان المنوع مفتقراً لذكرها كلها وجب إتباعها، وعلى هذا نبه بقوله:  
«أُتْبِعَتْ» أى وجب إتباعها للمنوع فى إعرابه.

وفهم من قوله: «كَثُرَتْ» أنها زادت على نعت واحد فشمل النعتين  
فصاعداً، فتقول: مَزَزْتُ بِزَيْدٍ الْحَيَّاطَ الطَّوِيلَ. بالإتباع إذا افتقر المنوع  
للنعتين <sup>(٤)</sup>، وَمَزَزْتُ بِرَجُلٍ تَمِيحِي طَوِيلٍ خَيَّاطٍ. إذا افتقر المنوع للنوع  
المذكورة، وقد يكون المنوع معيناً غير محتاج إلى تخصيص بالنعت وإلى  
ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَقْطَعْ أَوْ اتَّبِعْ إِنْ يَكُنْ مُعَيَّنًا \* بِدُونِهَا <sup>(٥)</sup> ...

(ش) يعنى أنَّ المنوع إذا علم دون نعت، ثم أتيت بنوع جاز فيها <sup>(٦)</sup>  
الإتباع والقطع، والإتباع فى بعضها والقطع فى بعضها، وإلى جواز إتباع  
بعضها وقطع بعضها أشار بقوله:

(ص) ... \* أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعْ مُعَلَّنًا

<sup>(١)</sup> سورة الأعلى. آية: ١، ٢، ٣.

وفى ش أكمل الآية إلى قوله تعالى (وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى).

<sup>(٢)</sup> «تعالى» تكملة من ش، ز، ت.

<sup>(٣)</sup> سورة القلم. آية: ١١.

وفى ش أكمل الآية إلى قوله تعالى (مَتَّاعٍ لِلْخَيْرِ)

<sup>(٤)</sup> فى ز «للنعتين المذكورين» وعبارتها أكمل.

<sup>(٥)</sup> فى ش أكمل الشطر «بدونها أو بعضها اقطع معلنا».

<sup>(٦)</sup> فى ش «فيه» تحريف.

(ش) وفُهم من قوله «أَوْ بَعْضُهَا أَقْطَعُ». قطعُ / بعضها وإتباع بعضها، <sup>١٦٦</sup>  
 ويلزم على هذا أن يكون بعضها<sup>(١)</sup> منصوبًا على أنه مفعول باقطع، وبهذا  
 جزم «المرادى»، وقال الشارح أى، وإن يكن المنعوت معينًا ببعضها اقطع ما  
 سواه، انتهى<sup>(٢)</sup>.

فجعل مفعول اقطع محذوفًا، وفُهم من كلامه أن بعضها مجرور بالعطف  
 على «بِذَوْنِهَا»، «وَأَوْ» فى قوله: «أَوْ أَتْبَعُ» للتخيير بين إتباع المنعوت<sup>(٣)</sup>  
 للمنعوت فى الإعراب وبين قطعها على التبعية، وفى القطع حيثل وجهان  
 الرفع والنصب. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَارْزُقْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمِرًا \* مُبْتَدَأٌ أَوْ نَاصِبًا لَنْ يَظْهَرَ

(ش) يعنى أن المقطوع عن التبعية يجوز فيه الرفع على أنه خبر مبتدأ  
 محذوف، والنصب على أنه مفعول بفعل محذوف، وكلاهما لازم  
 الحذف<sup>(٤)</sup> وعلى ذلك نبه بقوله: «لَنْ يَظْهَرَ»<sup>(٥)</sup>، «وَأَوْ» للتخيير أيضاً، «وإن  
 قَطَعْتَ» شرط فى جواز الوجهين، ومفعول قطعت محذوف تقديره: إن  
 قطعت المنعوت أو بعضها، «وَمُضْمِرًا» حال من التاء فى «قَطَعْتَ»، «وَمُبْتَدَأٌ»

(١) ما بعد «فى قوله» إلى هنا ساقط من ت.

(٢) انظر شرح المرادى ١٥١:٣، وشرح ابن الناظم ٤٩٧.

(٣) فى ز «المنعوت» تحريف.

(٤) يجب حذف الرفع أو الناصب. أى لفظة «هو» أو «أعنى». إذا كان النعت لمدح نحو قولك مَرْزُوثٌ يَرْزُقُ  
 الْكَرِيمَ.

أو ذم نحو قولك «مَرْزُوثٌ يَحْتَرُّ الْحَبِيثَ»

أو ترحم كقولك «مَرْزُوثٌ يَرْزُقُ الْمَشْكِينَ»

ويجوز الإظهار إذا كان للتوضيح أو للتخصيص نحو قولك «مَرْزُوثٌ يَرْزُقُ الثَّاجِرَ أَوْ الثَّاجِرَ». حيث يجوز

الإظهار فتقول «هُوَ الثَّاجِرُ» أو أعنى التاجر.

(٥) فى ز «لَنْ يَظْهَرَ» تحريف.

مفعول بـ «مُضْمِرًا»<sup>(١)</sup> والألف في «لَنْ يَظْهَرَ» ضمير عائد على «مُبْتَدَأً» وناصبًا<sup>(٢)</sup> ثم قال:

(ص) وَمَا مِنَ الْمُنْعَوَاتِ وَالنُّعْتِ غُفْلٌ \* يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النُّعْتِ يَقِلُّ

(ش) يعنى أنه يجوز حذف كل واحد من النعت والمنعوت إذا غُفِلَ؛ إلا أن ذلك فى النعت قليل، وفهم من قوله: «وَفِي النُّعْتِ يَقِلُّ» أن حذف المنعوت يكثر، ومن حذف / المنعوت قوله - عز<sup>(٣)</sup> وجل -: (وَعِنْدَهُمْ ۱۶۶ قَاصِرَاتُ الطُّرُفِ أَثَرَابٌ<sup>(٤)</sup>) أى حور قاصرات الطرف. ومن حذف النعت قول الشاعر:

١٤٥ - [وَلَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَذَرٍ] \* فَلَمْ أُغْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ<sup>(٥)</sup>

أى فلم أُغْطَ شَيْئًا طَائِلًا. و«مَا» مبتدأ موصولة وصلتها «غُفْلٌ»، و«مِنْ» المنعوت متعلق بعقل، «وَيَجُوزُ حَذْفُهُ» فى موضع خبر «مَا» وفاعل يقل ضمير يعود على الحذف.

(١) فى ت «مضمير» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقيّة النسخ.

(٢) فى ظ «وناصب» تحريف.

(٣) فى ش «تعالى».

(٤) سورة ص. آية: ٥٢.

(٥) قاله العباس بن مرداس. انظر ديوانه ٨٤

ما بين المعقوفين تكملة من ك.

وانظر. شرح ابن الناطم ٥٠٠، وشرح المرادى ١٥٤: ٣، وشرح الشواهد للعينى ٧١: ٣، وشرح التصريح ١١٩: ٢، والهمع ١٨٩: ٥.

تدبر: أى صاحب قوة وعدة على دفع الأعداء. والثاء فيه زائدة.

ومن أمثلة حذف النعت أيضاً قوله تعالى فى سورة البقرة. آية: ٧١.

(قَالُوا أَلَمْ يَكُنْ لَهُ الْبَاقِرُ الَّذِي هُوَ أَلَمُّ الْبَابِ) أى بالحق البين.

وقوله تعالى فى سورة الكهف. آية: ٧٩.

(يَأْخُذْ كُلُّ سَفِينَةٍ غَصْبًا) أى سفينة صالحة.

## ( التوكيد )

(ش) التوكيد على قسمين: لفظي ومعنوي، فالمعنوي<sup>(١)</sup> على قسمين: قسم يدل على معنى<sup>(٢)</sup> [إثبات<sup>(٣)</sup>] الحقيقة ورفع المجاز، وقسم يدل على الإحاطة والشمول، وقد أشار إلى الأول فقال<sup>(٤)</sup>:

(ص) بِالنَّفْسِ أَوْ بِالْعَيْنِ الْإِسْمُ أَكْثَرُ \* مَعَ ضَمِيرٍ طَابَقَ الْمُؤَكَّدَا

(ش) يعنى أن الاسم يؤكد بلفظ النفس أو<sup>(٥)</sup> العين مضافين إلى ضمير مطابق للمؤكد في الأفراد والتذكير وفروعهما فتقول: قَامَ زَيْدٌ نَفْسُهُ وَعَيْنُهُ وَقَامَتْ هُنْدٌ نَفْسُهَا وَعَيْنُهَا<sup>(٦)</sup>. هذا<sup>(٧)</sup> في حال الأفراد، فإن كان المؤكد مثنى أو مجموعاً فقد نبه على ذلك<sup>(٨)</sup> بقوله:

(ص) وَاجْمَعُهُمَا بِأَفْعُلٍ إِنْ تَبَعَا \* مَا لَيْسَ وَاحِدًا تَكُنْ مُثْبَعَا

(ش) يعنى أن النفس والعين إذا أكد بهما غير الواحد مجعاً على «أفعل»<sup>(٩)</sup> وشمل قوله: «مَا لَيْسَ وَاحِدًا» المثنى والمجموع مذكرين ومؤنثين،

(١) في هـ، ز «والمعنوي».

(٢) «معنى» ساقطة من هـ، ز، ظ، ت.

(٣) «إثبات» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في هـ، ت «بقوله».

(٥) في ش، ز، ك «والعين».

(٦) والأحسن عدم الجمع بينهما فتقول: قام زيد نفسه أو عينه. وقامت هند نفسها أو عينها.

(٧) في ك «وهذا» تحريف.

(٨) «على ذلك» ساقط من ت.

(٩) قال الأشموني ٣: ٧٤ «ولا يجوز أن يؤكد بهما مجموعين على نفوس وعيون، ولا على أعيان، فعبارته

هنا أحسن من قوله في التسهيل جمع قلة، فإن عينا تجمع جمع قلة على أعيان ولا يؤكد به».

انظر التسهيل ١٦٤، والنكت ١٢٢.

فتقول: قَامَ الزَّيْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، وَقَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ، وَالْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا، وَالْهِنْدَاتُ أَنْفُسَهُنَّ. ثم أشار إلى الثانى وهو الدال على الإحاطة والشمول بقوله:

(ص) وَكُلًّا أَذْكَرُ لِي / الشُّمُولِ وَكِلَا \* كِلْتَا جَمِيعًا بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا

١٦٧  
١

(ش) ذكر فى هذا البيت من ألفاظ التوكيد أربعة:

«كُلُّ»<sup>(١)</sup> ولا يؤكد بها<sup>(٢)</sup> إلا ذو أجزاء، «وَكِلَا» ويؤكد بها<sup>(٣)</sup> المثنى المذكور، «وَكِلْتَا» ويؤكد بها المثنى المؤنث، «وجَمِيعٌ» وهو مثل «كُلُّ» ولا يؤكد بهذه الألفاظ إلا مضافة إلى الضمير المؤكّد وهو المنبه عليه بقوله: «بِالضَّمِيرِ مُوَصَّلًا» و«أَنَّ» فى الضمير للعهد، ففهم منه أن الضمير يكون مطابقاً للمؤكّد كما فى النفس والعين، فتقول: جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ، وَالْقَبِيلَةُ كُلُّهَا، وَالرِّجَالُ كُلُّهُمْ وَالنِّسَاءُ كُلُّهُنَّ، وَالزَّيْدَانِ كِلَاهُمَا، وَالْهِنْدَانِ<sup>(٤)</sup> كِلْتَاهُمَا، وَالرُّكُوبُ جَمِيعُهُ وَالْجَمَاعَةُ جَمِيعُهَا، وَالزَّيْدُونَ جَمِيعُهُمْ، وَالْهِنْدَاتُ جَمِيعُهُنَّ. ثم قال:

(ص) وَاسْتَعْمَلُوا أَيْضًا كَكُلُّ فَاعِلَةٍ \* مِنْ عَمَّ فِى التَّوَكِيدِ مِثْلَ النَّافِلَةِ

(ش) من ألفاظ التوكيد «عامة» بمعنى «كُلُّ»<sup>(٥)</sup> تقول: جَاءَ الْجَيْشُ عَامَّتُهُ، أى كُلُّهُ، وَالْقَبِيلَةُ عَامَّتُهَا<sup>(٦)</sup>، وَالزَّيْدُونَ عَامَّتُهُمْ، ولما لم يتزن له لفظ «عامة» لما فيه من الجمع بين ساكنين<sup>(٧)</sup>، وذلك لا يتأتى فى الشعر عبر عنها

(١) فى ش، هـ، ز، ك «كلا».

(٢) فى ت «به».

(٣) فى هـ، ك، ت «به».

(٤) فى هـ، ز «والهندات» تحريف.

(٥) بمعنى كل ساقط من ش.

(٦) فى ك «عامتها أى كلها».

(٧) فى ت «ساكنان».

«بفاعلة» من «عَمَّ»، فإذا بنيت من «عَمَّ» فاعلة قلت «عَامَّةٌ» فاجتمع مثلان<sup>(١)</sup> فادغم الأول فى الثانى، وإنما قال: «مِثْلُ النَّافِلَةِ» لإغفال كثير من النحويين عن<sup>(٢)</sup> ذكر «عَامَّةٌ»، فى ألفاظ التوكيد فصار كأنه نافلة على ما ذكره النحويون من ألفاظ التوكيد فى هذا الباب<sup>(٣)</sup>، والنافلة الزيادة، ثم ذكر توابع

كل فقال: /  
ب  
١٦٧

(ص) وَتَعَدُّ كُلُّ أَكْثَرِ بَأَجْمَعًا \* جَمْعَاءُ أَجْمَعِينَ ثُمَّ جَمْعًا

(ش) يعنى أن «أَجْمَعُ»<sup>(٤)</sup> يؤكد به بعد «كُلُّ»، وفهم من ترتيب هذه الألفاظ أن «أَجْمَعُ» للمفرد المذكر «وجَمْعَاءُ» للفرد المؤنث، «وأَجْمَعِينَ» للجمع المذكر «وَجَمْعُ» للجمع المؤنث فتقول: جاء الجيش كُلُّهُ أَجْمَعُ، والقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءُ، والزُّيْدُونَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَالْهِنْدَاثُ كُلُّهُمْ جَمْعُ، وفهم من قوله: «وَتَعَدُّ كُلُّ» امران:

أحدهما: واجب. وهو أن «أَجْمَعُ» إذا ذكر مع «كُلُّ» لا يكون إلا متأخرًا عنها<sup>(٥)</sup>.

والآخر: غالب. وهو أنه لا يؤكد به دون «كُلُّ»، وقد نبه على أنه يؤكد<sup>(٦)</sup> به دون «كُلُّ» بقوله:

(ص) وَذُونَ كُلٍّ قَدْ يَجِئُ أَجْمَعُ \* جَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ ثُمَّ جَمْعُ

(١) فى ش «المثلان».

(٢) «عن» ساقطة من ك، ت.

(٣) لفظ «عامة» مثل النافلة أى الرائدة على ما ذكره النحويون، فإن أكثرهم أغفلها ولم يذكروها فى ألفاظ التوكيد، وذكرها سيبويه وذهب المبرد إلى أن لفظ «عامة» بمعنى أكثرهم. انظر الكتاب ١: ٣٧٧.

والمقتضب ٣: ٣٨٠، وشرح التصريح ٢: ١٢٣، ١٢٤.

(٤) فى ز، ك «أجمع وما بعده» وعبارتهما أكمل.

(٥) «عنها» ساقطة من ظ.

(٦) فى ظ «لا يؤكد» تحريف.

(ش) يعنى أن «أَجْمَعَ» وما بعده يؤكد به دون «كُلَّ» فتقول: جاء الجيشُ أَجْمَعُ، وَالْقَبِيلَةُ جَمْعَاءُ، وَالزُّبُدُونَ أَجْمَعُونَ، وَالْهِنْدَاتُ جُمُعُ، وفهم من قوله: «قَدْ يَجِيءُ»، أن ذلك قليل بالنسبة لذكرها بعد «كُلَّ» وصرح الشارح بقلته<sup>(١)</sup> وفيه نظر؛ لأنه جاء<sup>(٢)</sup> فى القرآن التوكيد به دون «كُلَّ» كثيراً كقوله - تعالى -<sup>(٣)</sup>: (وَلَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ)<sup>(٤)</sup>

«وَجَمْعَاءُ أَجْمَعُونَ» معطوفان على «أَجْمَعَ» بحذف العاطف، ثم قال<sup>(٥)</sup>:  
(ص) وَإِنْ يُفْهَمُ تَوْكِيدُ مَنكُورٍ قَبْلَ \* وَعَنْ نَحْوِ الْبَصْرَةِ الْمَنعِ بِشَمْلِ

(ش) فى توكيد النكرة ثلاثة مذاهب:

- المنع مطلقا. وهو مذهب البصريين<sup>(٦)</sup>.

- والجواز مطلقا. وهو مذهب بعض الكوفيين.

- والجواز إذا كانت النكرة<sup>(٧)</sup> مؤقته<sup>(٨)</sup>. نحو: شهر ويوم وشبههما / وهو ١٦٨

أ اختيار المصنف<sup>(٩)</sup> وظاهر النظم؛ لاشتراطه الفائدة، ولا تحصل الفائدة إلا فى النكرة المؤقته نحو: ضُمَّتْ شَهْرًا كُلُّهُ. ومنه قوله:

(١) قال ابن الناطم ٥٠٥ «وقد يفنى أجمع، وجمعاء وأجمعون، وجمتع عن» كُله وكُلها، وكُلهم وكُلهن، وهو قليل.

(٢) فى ظ «قد جاء».

(٣) «تعالى» ساقطة من ه ، ت.

(٤) سورة الحجر. آية: ٣٩.

(٥) «ثم قال» ساقط من الأصل.

(٦) المنع غير البصريين يشمل النكرة المحدودة ك «يوم، وليلة، وشهر» وغير المحدودة ك «حين، ووقت، وزمان».

وأجاز الكوفيون وتبعهم ابن مالك توكيدها إذا كانت محدودة، لحصول الفائدة ولصحة السماع، وما ذهبوا إليه أولى بالصواب.

واستشهاد الشارح بما سمع من العرب يؤكد صحة ما ذهبوا إليه.

(٧) فى الأصل، ش، ك «النكرة معرفة» زيادة لا لزوم لها.

(٨) المؤقته. أى المحدودة.

(٩) انظر التسهيل ١٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٧٥: ٣.

١٤٦ - يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضَّعًا  
تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَمًا<sup>(١)</sup>

وقوله<sup>(٢)</sup>:

١٤٧ - لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ \* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلُّهُ رَجَبٌ<sup>(٣)</sup>

ويؤيده قوله في التسهيل: إن أفاد تأكيد النكرة جاز وفاقاً للأخفش، و«الكوفيين» والمنقول عن الأخفش والكوفيين أن النكرة لا تؤكد إلا إذا كانت مؤقتة<sup>(٤)</sup>، وفهم من كلامه أن الجيز لتأكيد النكرة «الكوفيين» لذكره البصريين في المنع، وفهم من قوله: «شَمِلَ» أن البصريين يمنعون تأكيدها مطلقاً سواء كانت مؤقتة أو غير مؤقتة. «وعن» متعلق بشمل. ثم قال:

(ص) وَأَعْنِ بِكَلَّتَا فِي مُشْنَى وَكِلا \* عَنْ وَزْنٍ فَعَلَاءَ وَوَزْنٍ أَفْعَلَاءَ

(١) لم أشر على قائله رغم وروده في أغلب كتب النحو.  
انظر شرح المفصل ٤٥، ٨: ٣، وشرح الكافية لابن مالك ١١٨٧: ٣، والمقرب ٢٤٠: ١، وشرح ابن الناطم ٥٠٥، وشرح ابن عقيل ٢١١: ٢، وشرح الشواهد للعيني ٧٦: ٣، والهمع ٢٠٥: ٥، والخزانة ٣٥٧: ٢، في ك زاد بيتين:

إِذَا بَكَيتُ قَبْلَتِي أَنْتَا  
فَلَا أَرَاكَ الدُّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا

الدلفاء: مأخوذ من الدلف وهو صغر الأنف واستواء الأرنبة، ثم نقل إلى العلمية فسميت به امرأة. أكتما: تاماً كاملاً.

(٢) «وقوله» ساقط من ز.

(٣) البيت لعبد الله بن مسلم الهذلي.

انظر الإنصاف ٤٥١: ٢، وشرح المفصل ٣٥: ٣، وشرح ابن الناطم ٥٠٧، وشذور الذهب ٤٢٩، وشرح الشواهد للعيني ٧٧: ٣، وشرح التصريح ١٢٥: ٢، ومعجم شواهد العربية ٤٦: ١. وورد عجز البيت في الأصل، ه، ت «يا ليت عدة شهر كله رجب».

ورواية «شهر» بدل «حول» تحريف وتغيير؛ لأن المعنى يفسد، فالشاعر تمني أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجباً، ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب؛ لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجباً، وبعضه غير رجب.

(٤) انظر الخلاف في هذه المسألة في الإنصاف ٤٥١: ٢، ومنهج الأخفش الأوسط ص ٤٠٢.

(ش) يعنى أن العرب استغنت «بِكَلْتَا» فى المثنى المؤنث عن وزن «فَعْلَاءَ»  
«وَبِكَلَا» فى المذكر<sup>(١)</sup> عن وزن «أَفْعَل» فتقول: قَامَتِ الْمَرْأَتَانِ يَكَلْتَاهُمَا،  
وَالرَّجُلَانِ يَكَلَاهُمَا<sup>(٢)</sup>، ولا يقال: قَامَتِ الْمَرْأَتَانِ جَمْعًا وَإِنْ<sup>(٣)</sup>.

ولا قَامَ الزَّيْدَانِ أَجْمَعَانِ، كما قالوا فى المفرد «أَجْمَع» وفى الجمع  
«أَجْمَعُونَ» ولا بد من إضافة «كَلَا وَكَلْتَا» لضمير المؤكد، وقد تقدم فى  
قوله: «وَكَلًّا أَذْكَرُ فِى الشُّمُولِ» البيت. «وَإِنْ» فعل أمر من غَنِيَ بمعنى  
استغنى «وَبِكَلْتَا» «وَعَنْ وَزْنَ» متعلقان «بِأَعْنَى»<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تُرْكِدُ / الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ \* بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَّفَصِّلِ  
عَتَيْتُ ذَا الرُّفْعِ ... \* ....

(ش) يعنى أنَّ ضمير الرفع المتصل إذا أكد بالنفس أو بالعين لا بد من  
توكيده<sup>(٥)</sup> بالضمير المنفصل فتقول: قُمْتَ أَنْتَ نَفْسُكَ وَزَيْدٌ قَامَ هُوَ عَتَيْتُهُ.

وفهم<sup>(٦)</sup> أن الضمير المؤكد بالنفس أو العين<sup>(٧)</sup>، إذا كان منفصلاً لا يلزم  
توكيده بالضمير نحو: أَنْتَ نَفْسُكَ قَائِمٌ. وفهم<sup>(٨)</sup> أن التوكيد<sup>(٩)</sup> إذا كان  
بغير النفس والعين لا يلزم توكيده بالضمير نحو: قُمْتَ كُلُّكُمْ أَجْمَعُونَ.  
وفهم من قوله<sup>(١٠)</sup>: «عَتَيْتُ ذَا الرُّفْعِ» أن الضمير المتصل إذا كان منصوباً أو

(١) فى هـ، ز، ك، ت «المثنى المذكر».

(٢) «والرجلان كلاهما» ساقط من ت.

(٣) فى ز «جمعان» تحريف.

فى ظ زيادة مثال بعد جمعان «قام الزيدان جمعان» تحريف كما أن الزيادة هنا غير لازمة.

(٤) فى ت «بأعنى» تحريف.

(٥) فى ت «توكيد» تحريف.

(٦) فى ش، هـ، ك «وفهم منه» وعبارتها أكمل.

(٧) فى الأصل، ش، هـ، ز، ك «والعين».

(٨) فى ك «وفهم منه» وعبارتها أكمل.

(٩) فى الأصل، هـ، ز، ت «التأكيد».

(١٠) فى ت «كلامه».

مَجْرُورًا لَا يُوَكِّدُ أَيْضًا نَحْوُ: ضَرَبْتُكَ نَفْسَكَ وَمَرَزْتُ بِكَ نَفْسِكَ.

ثم صرح بالمفهوم فى التوكيد بغير النفس والعين فقال:

(ص) ... وَأَكَّدُوا بِمَا \* سَوَاهُمَا وَالْقَيْدُ لَنْ يُلْتَزَمَا

(ش) يعنى أن ضمير الرفع المتصل إذا أكد بغير النفس والعين من ألفاظ التوكيد لا يلزم<sup>(١)</sup> التوكيد بالضمير المنفصل فتقول: الزَّيْدُونَ قَامُوا كُلُّهُمْ.

وفهم من قوله: «لَنْ يُلْتَزَمَا» أن توكيده بالضمير جائز فتقول: قَامُوا<sup>(٢)</sup> هُمْ كُلُّهُمْ، وَفُتِنْتُمْ أَنْتُمْ أَجْمَعُونَ، «وَأِنْ تُؤَكَّدْ» شرط، والفاء<sup>(٣)</sup> جواب الشرط «وَبَعْدَ» خبر مبتدأ مضمرة «وَالْمُتَّفَعِلُ» نعت لمحدوف، والتقدير<sup>(٤)</sup>: فتوكيده بعد الضمير المنفصل.

ولما فرغ من التوكيد المعنوى شرع فى التوكيد اللفظى فقال:

١٦٩  
١

(ص) وَمَا مِنَ التَّوَكُّيدِ / لَفْظِي يَجِى \* مُكْرَرًا كَقَوْلِكَ اذْجِى<sup>(٥)</sup> اذْجِى

(ش) التوكيد اللفظى إعادة اللفظ بموافقه، وفهم من قوله: «مُكْرَرًا» أنه يكون بالمساوى لفظًا ومعنى نحو «اذْجِى<sup>(٦)</sup> اذْجِى<sup>(٧)</sup>» وبالمساوى معنى دون لفظ نحو:

أَنْتَ بِالْحَقِّ حَقِيقٌ قَمِنٌ<sup>(٨)</sup> - ١٤٨

(١) فى هـ، ز «لا يلتزم».

(٢) ما بعد «قاموا» إلى هنا ساقط من هـ.

(٣) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قوله ابن مالك:

«بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنِ فَبَعْدَ الْمُتَّفَعِلِ»

(٤) فى ش «وتقديره».

(٥) فى الأصل، ز، ظ «أدرج» تحريف.

وفى هـ «أدرج أدرج» تحريف.

(٦) فى الأصل، ش، هـ، ز، ظ «أدرج» تحريف.

(٧) فى ش، هـ «أدرج» تحريف.

(٨) من أنصاف الآيات، وهو بلا نسبة. ورد ذكره فى الهمع ٥: ٢٠٧، وشرح الأشموني ٣: ٨١، ومعجم

شواهد النحو ٢٤٩. وفى رواية «أنت بالخير جديد قمن».

لأنَّ «قِيمًا وَحَقِيقًا»<sup>(١)</sup> متفقان معنى، وفُهم منه أيضاً أنه يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة، وسيذكر<sup>(٢)</sup> ذلك، و«مَا» مبتدأ وهى موصولة، «وَلَفْظِي» خبر مبتدأ محذوف<sup>(٣)</sup> وهو العائد على الموصول والمبتدأ مع خبره صلة «ما»، وإنما جاز حذف الضمير وهو صدر الصلة لطول الصلة بالمجرور، وهو متعلق بالاستقرار على أنه حال من الضمير المستتر في الخبر. [وَيَجِيءُ] خبر مبتدأ «وَمُكْرَرًا» حال من الضمير المستتر فى يجيى<sup>(٤)</sup>. ثم قال:

(ص) وَلَا تُعَدُّ لَفْظُ ضَمِيرٍ مُتَّصِلٍ \* إِلَّا مَعَ اللَّفْظِ الَّذِي بِهِ وَصِّلَ

(ش) يعنى أنه إذا أكد الضمير المتصل وجب أن يؤتى معه باللفظ الذى اتصل به. فشمل المتصل بالفعل المرفوع نحو: قُمْتُ قُمْتُ، والمنصوب نحو: ضَرَبْتُكَ ضَرَبْتُكَ، والمجرور المتصل بالاسم نحو: غُلَامُكَ غُلَامُكَ، والمتصل بالحرف نحو: بِكَ بِكَ. وفُهم منه أن الضمير المنفصل لا يشترط فيه شيء نحو: أَنْتَ أَنْتَ قَائِمٌ. وَهُوَ وَهُوَ<sup>(٥)</sup> قَاعِدٌ وَإِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَرَبْتُ. ثم قال:

(ص) كَذَا الْحُرُوفُ غَيْرَ مَا تَحْصُلُ \* بِهِ جَوَابٌ ...<sup>(٦)</sup>

(ش) يعنى أن التوكيد اللفظى فى الحروف لا بد فيه من تكرار ما اتصل / ١٦٩  
به فتقول فى توكيد «فى» من قولك<sup>(٧)</sup>: فى الدَّارِ زَيْدٌ. فى<sup>(٨)</sup> فى الدَّارِ زَيْدٌ،

(١) فى الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وجديرا».

حسب رواية النسخ.

(٢) فى ت «وسندكر».

(٣) فى ش، ز، ك زيادة «مبتدأ محذوف تقديره: وما هو من التوكيد لفظي».

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٥) فى الأصل، ش، ز، ط، ك «وهو وهو» تحريف.

(٦) فى ش، ك، ت أكمل الشطر «به جواب كَتَقَمَّ وَكَبَلَى». والتكملة غير لازمة، لأنها ستذكر فى موضعها.

(٧) فى ت «قوله».

(٨) والصواب «فى الدار فى الدار زيد».

ومن: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، إِنَّ زَيْدًا<sup>(١)</sup> إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، ولا يجوز توكيده بغير ما اتصل به إلا فى الضرورة كقوله:

١٤٩ - [فَلَا وَاللَّهِ لَا يُلْفَى لِمَا بِي] \* وَلَا لِمَا بِهِمْ أَبَدًا دَوَاءً<sup>(٢)</sup>

فلو كان الحرف جوابياً<sup>(٣)</sup> لم يشترط فيه ذلك، وإلى ذلك أشار بقوله: «غَيْرَ مَا تَحْصِلُ»<sup>(٤)</sup> بِهِ جَوَابٌ، ومثله بقوله:

(ص) ... \* كَنَعَمَ وَكَبَلَى

(ش) فتقول: نَعَمَ نَعَمَ وَبَلَى بَلَى؛ لأنه لم يتصل به شيء يتكرر معه، «وَالْحُرُوفُ»<sup>(٥)</sup> مبتدأ، وخبره «كَذَا»<sup>(٦)</sup> «وَعَيْرُ» منصوب على الاستثناء والتقدير: الحروف كالضمائر فى وجوب إعادة ما اتصل بها إلا المتحصل به الجواب. ثم قال:

(ص) وَتَضَمَّرَ الرَّفْعُ الَّذِي قَدْ انْفَصَلَ \* أَكْذَبَ بِهِ كُلُّ ضَمِيرٍ انْفَصَلَ

(ش) يعنى أن ضمير الرفع المنفصل يجوز أن يؤكد به كل ضمير متصل، فشمل المرفوع نحو: قُمْتَ أَنْتَ وَقُمْتَ أَنَا، والمنصوب نحو: ضَرَبْتُكَ أَنْتَ، والمجرور نحو: مَرَزْتُ بِكَ أَنْتَ.

وهذا النحو من قبيل التوكيد اللفظى بالمرادف.

(١) «إن زيدا» ساقط من ز، ظ، ت.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ظ، ك.

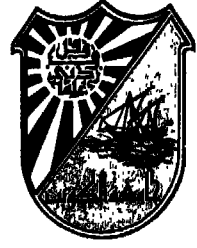
نسب هذا البيت لمسلم بن معبد الوالى فى الخزائن ١: ٣٦٤، وقيل: هو لبعض بنى أسد، وورد بلا نسبة فى: الخصائص ٢: ٢٨٢، والإنصاف ٢: ٥٧١، ومعانى الفراء ١: ٦٨، وشرح المفصل ٧: ١٨، وشرح التصريح ٢: ١٣٠، والهمع ٥: ٢١٠، وشرح الأشموني ٣: ٨٤، حيث إن اللام الثانية فى قوله «لما» توكيد للأولى الجارة، ولم يفصل بينهما فاصل، وهذا الشاهد شاذ، ولا يؤخذ به بالإجماع. والصواب أن يقول «لما لما بهم».

(٣) فى ش، ظ «جواباً».

(٤) فى ه، ت «ما تحصل» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) فى ز «والحرف» تحريف.

(٦) فى ت «وكذلك» وما أثبت أدق كما فى الأصل والألفية وبقية النسخ.



# شرح المكيدي على الفية ابن مالك

د. فاطمة الراجحي

الجزء الثاني

جامعة الكويت - ١٩٩٣





# شرح المَكْشُورَى عَلَى أَلْفِيَةِ (ابن مالك)

لأبى زَيد عبد الرحمن بن على بن صالح المَكْشُورَى ت ٨٠٧ هـ

## الجزء الثاني

حققه وعلق عليه

الدكتورة فاطمة راشد الراجحي

مدرس النحو والصرف بجامعة الكويت

قسم اللغة العربية

١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م

جامعة الكويت - ١٩٩٣

## (عطف البيان)

(ش) إنما سُمِّيَ<sup>(١)</sup> عطف البيان، لأنه يبين متبوعه كالنعت قوله:

(ص) الْعَطْفُ إِذَا دُوِّيَ بَيَانٍ أَوْ نَسَقٍ \* ...

(ش) قسم العطف إلى «ذي بيانٍ وذي نسق»، «فَالْعَطْفُ مَبْتَدَأٌ» و«دُوِّيَ بَيَانٍ» خبره، و«نَسَقٌ»<sup>(٢)</sup> معطوف عليه وهو على حذف مضاف أي أو<sup>(٣)</sup> ذو نسق.

ثم يبيِّن: أَنَّ مراده في هذا الباب عطف البيان وعرفه<sup>(٤)</sup> بقوله:

(ص) ... وَالْغَرَضُ الْآنَ بَيَانُ مَا سَبَقَ

(ش) أي<sup>(٥)</sup> الغرض في هذا الباب بيان عطف البيان ثم عرفه بقوله<sup>(٦)</sup> :

(ص) فَذُو الْبَيَانِ تَابِعٌ شَبْهُ الصِّفَةِ / \* حَقِيقَةُ الْقَضْدِ بِهِ<sup>(٧)</sup> مُنْكَشِفَةٌ

(ش) فـ «تابع» جنس شمل<sup>(٨)</sup> جميع التوابع، وشبه الصفة مخرج للتوكيد والبدل وعطف النسق، و«حَقِيقَةُ الْقَضْدِ بِهِ»<sup>(٩)</sup> مُنْكَشِفَةٌ مخرج

(١) في ز «يسمى».

(٢) في هـ، زد ظلك «أو نسق».

(٣) «أو» ساقطة من ز، ت.

(٤) «وعرفه» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) في ش «أي أن» وصارتها أوضح.

(٦) في ز «نقال».

(٧) في ت «بها» ما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٨) في ش، هـ، ظ، ك، ت «يشمل».

(٩) في ت «بها».

للنعت فإن النعت يوضح متبوعه «يُوسَمِهُ أَوْ وَسَمَ مَا بِهِ اغْتَلَقَ» كما تقدم<sup>(١)</sup>، وعطف البيان يوضحه بنفسه فلذلك قال: «حَقِيقَةُ الْقَصْدِ بِهِ مُنْكَشِفَةٌ»، وقال في النعت: يُوسَمِهُ إِلَى آخِرِهِ. «وَذُو الْبَيِّنَاتِ» «مَبْتَدَأُ» و«تَابِعُ» خبره، «وَيُشَبِّهُ الصِّفَةَ» نعت لتابع لا خبر بعد خبر؛ لأنه قيد في التابع، و«حَقِيقَةُ الْقَصْدِ» إلى آخره جملة اسميه في موضع الصفة لتابع. ثم قال:

(ص) فَأَوَّلِيَّتُهُ مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ \* مَا مِنْ وِفَاقِ الْأَوَّلِ الثَّلَاثُ وَلِي

(ش) يعني أن عطف البيان يوافق متبوعه<sup>(٢)</sup> في أربعة من عشرة كالنعت. واحد من الرفع والنصب والجر، وواحد من التعريف والتكثير وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من الأفراد والتثنية والجمع، ولما كان في ورود عطف البيان نكرة تابعة لنكرة خلاف نكرة عليه بقوله:

(ص) فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَرِّرَيْنِ \* كَمَا يَكُونَانِ مُعْرَفَيْنِ

(ش) مذهب «الكوفيين» وبعض «البصريين» جواز تنكير عطف البيان مع متبوعه وهو اختيار الناظم<sup>(٣)</sup> ولذلك قال: «فَقَدْ يَكُونَانِ مُتَكَرِّرَيْنِ»، وفهم من قوله: «قَدْ» أن ذلك قليل بالنسبة إلى / تعريفهما ومما استشهد به على ذلك ١٧٠ ب قوله عز وجل<sup>(٤)</sup>: (إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا. حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا)<sup>(٥)</sup> (٦)

(١) أي في باب النعت.

(٢) في الأصل، ك «مسوخه». تحريف.

(٣) أجاز الكوفيون، والفارسي وابن جنى والزمخشري وابن عصفور جواز تنكيرهما وإلى ذلك ذهب ابن مالك. وحجتهم في ذلك أن النكرة تقبل التخصيص بالجامد كما تقبل المعرفة التوضيح به. نحو قولك: ليست ثوباً مجبباً، وكقوله تعالى في سورة النور. آية: ٣٥.

(٤) (يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ)

ف «زيتونة» عطف بيان لـ «شجرة»

ومنه جمهور البصريين كون عطف البيان نكرة تابعة لنكرة، انظر شرح الكافية لابن مالك: ٣: ١١٩٠،

وشرح التصريح ٢: ١٣١.

وشرح الأشموني ٣: ٨٦.

(٤) في ش «تعالى».

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ك.

(٦) سورة النبأ. آية: ٣١، ٣٢.

و «ما» في قوله: «مَا مِنْ وَفَاقٍ» مفعول ثانٍ «لأُولَئِنَّهُ» وهي موصولة «وَالنَّعْتُ» مبتدأ وخبره «وَلَيْتَ»، والجملة صلة «ما» «وَمِنْ وَفَاقٍ» متعلق بـ «وَلَيْتَ»، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول محذوف تقديره: وَلَيْتَهُ، والضمير المستتر في «وَلَيْتَ» عائد على النعت، «وَمِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلُ» متعلق بأُولَئِنَّهُ والتقدير: فَأُولَئِنَّهُ مِنْ وَفَاقٍ الْأَوَّلِ الذي النعت وليه من وفاق الأول<sup>(١)</sup>. ثم قال:

(ص) وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةٍ يُرَى \* ...

(ش) يعني أنَّ عطف البيان يصلح أن يجعل بدلًا وذلك مطَّرد، إلا في موضعين نُبِّه على الأول منهما بقوله:

(ص) ... \* فِي غَيْرِ نَحْوٍ يَا عَلَّامٌ يَغْمُرَا

(ش) يعني أنَّ هذا المثال وأشباهه يتعين أن يكون التابع فيها عطف بيان،<sup>(٢)</sup> «فَيَا عَلَّامٌ» منادى مبني على الضم، «وَيَغْمُرَا»<sup>(٣)</sup> عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلًا. لأنَّ البديل على نية تكرار العامل فيلزم ضمه إذا جعل بدلًا<sup>(٤)</sup>، ونُبِّه على الثاني بقوله:

(ص) وَلَنَحْوِ بَشِيرٍ تَابِعِ الْبُكْرَى \* ...

(ش) يشير بذلك إلى قول الشاعر:

١٥٠ - أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبُكْرَى بَشِيرٍ \* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَقُوعَا<sup>(٥)</sup>

(١) في ت زيادة «الأول» يعني أن عطف البيان من وفاق الأول.

(٢) في ظ «البيان».

(٣) في الأصل، ش، ك «ويغمر» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ط، ت والألفية.

(٤) «بدلاً» ساقطة من ت.

(٥) الشاهد للمرار بن سعيد الأسدي.

انظر الكتاب ١: ١٨٢، وشرح المفصل ٣: ٧٢ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١١٩٦، وشرح ابن الناظم

٥١٨ وشرح الشواهد للعيني ٣: ٨٧ وشرح التصريح ٢: ١٣٣

التارك: اسم فاعل من ترك، ويعني به الخلى.

البكرى: منسوب إلى بكر بن وائل.

«بِشْر» عطف بيان ولا يجوز أن يكون بدلا، لأن البدل على نية تكرار العامل، والعامل «التَّارِك» هو<sup>(١)</sup> مضاف إلى «البَّكَرِيِّ» فلو كرر العامل مع «بِشْر» [ لما كان بشر نعتاً «لِلْبَكْرِيِّ» ]<sup>(٢)</sup>، ولأدنى<sup>(٣)</sup> إلى إضافة / ما فيه  $\frac{١٧١}{١}$  «أل» إلى المجرد منها وهو ممتنع<sup>(٤)</sup> وعلى ذلك<sup>(٥)</sup> نبه بقوله:

(ص) ... \* وَلَيْسَ أَنْ يُتَدَلَّ بِالْمَوْضِعِ

(ش) «وصالحاً» مفعول ثان «لِئْرَى»، وفي «لِئْرَى» ضمير مستتر يعود على عطف البيان وهو المفعول الأول، «وليتدللية» متعلق بـ «صالحاً»<sup>(٦)</sup>، «وفي غير» متعلق بهيرى، «وتخوٍ بِشْرٍ» معطوف على «تخوٍ الأول»، «وتابع» منصوب على الحال من بشر، ويجوز جره نعتاً لبشر، ويقصد حينئذٍ بالإضافة<sup>(٧)</sup> المحضة وهو أظهر، «وَأَنْ يُتَدَلَّ» اسم ليس، والباء زائدة في خبرها.

(١) في هـ، ز، ظ، ت «وهو» وهي أدق.

(٢) ما بين المعقوفين لم يرد في الأصل ولا بقية النسخ وهو تكملة من المطبع

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «لأدنى».

(٤) قال المرادي في شرحه ١٨٨:٣ «لا يضاف ما فيه أل إلى عار منها، ونقل عن المبرد أنه لا يجوز في

«بِشْر» إلا النصب، ولا يجوز جره لا على البدل ولا على عطف البيان. وأجاز الفراء في «بِشْر» أن يكون

بدلاً؛ لأن مذهب جواز إضافة ما فيه أل إلى جميع المعارف

(٥) في ش «وهو المنبه عليه».

(٦) في الأصل، ش، ز، ظ، ك، ت «بصالح» وما أثبت أدق كما في هـ، «والألفية».

(٧) في ظ «الإضافة».

## (عطف النسق)

(ش) النسق في اللغة قال «الريدي»: والنسق العطف على الأول<sup>(١)</sup> قوله:

(ص) تَالِي بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ عَطْفُ النَّسْقِ \* ...

(ش) «فَتَالِي» جنس، وقوله: «بِحَرْفٍ مُتَّبِعٍ» مخرج لما عدا عطف النسق من التوابع<sup>(٢)</sup>، ثم مثل<sup>(٣)</sup> بقوله:

(ص) ... \* كَاخْضَصُ يُوْدُ وَكُنَاءٍ مِّنْ صَدَقِ

(ش) «فَتَالِي» خبر مقدم «وَعَطْفُ النَّسْقِ» مبتدأ، «وبِحَرْفٍ» متعلق بـتَالِي «وَمُتَّبِعٍ» نعت لحرف، «وَمِّنْ صَدَقِ» مفعول باخضص. ثم شرع في حروف العطف فقال:

(ص)، فَالْعَطْفُ مُطْلَقًا يَوَاوِي ثُمَّ فَا \* حَتَّى أَمْ أَوْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت من حروف العطف ستة وهي كلها تشترك ما بعدها مع قبلها في اللفظ والمعنى وذلك مستفاد من قوله: مُطْلَقًا «أما».. «الواو» ثم الفاء و«حتى» فلا إشكال في تشريكها في اللفظ والمعنى، وأما «أم» «وَأَوْ» فذكرهما<sup>(٤)</sup>

<sup>(١)</sup> انظر تاج العروس ٧: ٧٦

<sup>(٢)</sup> إن قلت لم كانت التوابع بعضها تبع بلا واسطة وبعضها لا بد فيه من الواسطة. أرد على هذا بقول ابن الناظم «التابع إما كامل الإتصال بمتبوعه» فينزل منه منزلة جزؤه فلا يحتاج إلى رابط وهو التوكيد، وعطف البيان، والصفة، وإما كامل الإنقطاع عنه فينزل منه منزلة ما لا علاقة له مع ما قبله فلا يحتاج إلى رابط وهو الهدل، وأما متوسط بين كمال الإتصال، وكمال الإنقطاع فيحتاج إلى الرابط وهو عطف النسق.

شرح ابن الناظم ٩: ٥٠١.

<sup>(٣)</sup> في ظ «ومثل».

<sup>(٤)</sup> في الأصل «فذكرها». تحريف.

أكثر النحويين فيما / يشرك في اللفظ لا في المعنى<sup>(١)</sup> وجعلهما الناطم<sup>(٢)</sup> مما <sup>١٧١</sup><sub>ب</sub> يشرك فيهما باعتبار أن ما قبلهما وما بعدهما مُشْتَرِكٌ في المعنى الذي سيقنا له من شك وغيره.

«فَالْعَطْفُ» مبتدأ وخبره «يَوَاوٍ» وما بعده، «وَمُطْلَقًا» حال من العطف «وَتَمَّ» وما بعدها معطوف على «يَوَاوٍ»<sup>(٣)</sup> بإسقاط العاطف والتقدير: يَوَاوٍ وَتَمَّ وَفَاءٌ وَحَتَّى وَأَوْ وَأَمَّ.

ثم مثل بقوله:

(ص) ... \* ... كَلِمِكَ صِدْقٌ وَوَفَا

ثم قال:

(ص) وَأَتَّبَعْتُ لَفْظًا فَحَسِبْتُ بَلًّا وَلَا \* ... لَكِنْ ...

(ش) ذكر في هذا البيت ثلاثة أحرف كلها تشرك ما بعدها مع ما قبلها لفظاً لا معنى فتقول مَا قَامَ زَيْدٌ بَلَّ عَمْرُو، فالقائم عمرو لا<sup>(٤)</sup> زيد، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، فالقائم زيد دون عمرو، وَمَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو.

وقد مثل منها «بلكن» فقال:

(ص) ... \* ... كَلِمَ يَبْدُ امْرُؤٌ لَكِنْ طَلَا

(١) ٣٢ «المعنى» ساقطة من ت.

(٢) ٣٣ قال الناطم في شرح الكافية ٣: ١٢٠ ١٢٠ «أَمَّ» و«أَوْ» فجرت العادة في كلام أكثر المصنفين أن يَجْعَلُوهُمَا يَمَّا يَجْتَمِعُ لَفْظًا دُونَ مَعْنَى وَإِنَّمَا هُمَا مِمَّا يَجْتَمِعُ لَفْظًا وَمَعْنَى، فَإِنَّ الْقَائِلَ [أَزِيدُ جِئْتُكَ أَمَّ عَمْرُو] عَالِمٌ بِأَنَّ أَحَدَ الْمَذْكُورِينَ عِنْدَ الْمُخَاطَبِ غَيْرِ عَالِمٍ بِتَعْيِينِهِ. فَمَا بَعْدَ «أَمَّ» مُشَارِكٌ لِمَا قَبْلُهَا فِي مَعْنَاهُ وَإِعْرَابِهِ. وَأَمَّا «أَوْ» فَإِنَّ ذِكْرَهَا يَشْعُرُ السَّامِعَ بِمُشَارَكَةِ مَا قَبْلُهَا لِمَا بَعْدُهَا فِيمَا سَيَقْتِ لَأَجْلِهِ مِنْ شَكٍّ وَغَيْرِهِ.

(٣) فِي الْأَصْلِ، ش، هـ، ز، ك، ت «واو».

وَالْمُبْتَدَأُ أَدَقُّ كَمَا فِي ظ، وَالْأَلْفِيَّةُ.

(٤) فِي ش «فَالْقَائِمُ زَيْدٌ لَا عَمْرُو».

وَفِي ت «فَالْقَائِمُ عَمْرُو لَا» وَزَيْدٌ سَاقِطَةٌ.

(ش) «والطَّلَاة»: الولد من ذوات الظلف، والحاصل من البيتين أنَّ حروف العطف تسعة وهي على قسمين:

- قسم يشترك<sup>(١)</sup> في اللفظ والمعنى وهي ستة.

- وقسم يشترك<sup>(١)</sup> في اللفظ لا في المعنى وهي ثلاثة.

«وبَلَّ» فاعل بَأَتَّبَعَتْ، و«لَفْظًا» منصوب على إسقاط الخافض، «وبَحْسَبُ» اسم فعل بمعنى قط، «وَلَا وَلَكِنْ» معطوفان على «بَلَّ». ثم شرع في معاني<sup>(٢)</sup> حروف العطف وبدأ<sup>(٣)</sup> بالواو فقال:

(ص) فَأَعْطِفُ بِوَإٍ سَابِقًا أَوْ لِاحِقًا<sup>(٤)</sup> \* فِي الْحُكْمِ أَوْ مُصَاحِبًا مُوَافِقًا

(ش) يعني أنَّ «الواو» للجمع المطلق فلا يدل<sup>(٥)</sup> على / ترتيب<sup>(٦)</sup>، بل يعطف  $\frac{١٧٢}{٣}$  بها لاحق نحو: قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرُو بَعْدَهُ، وسابق نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَبْلَهُ.

وَمُصَاحِبٍ نحو: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو مَعَهُ. فلو قلت: جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، لاحتل المعاني الثلاثة المذكورة، «وَلَا حِقًّا»<sup>(٧)</sup> مفعول باعطف، «وسَابِقًا أَوْ

(١) في ز «يشترك».

حروف العطف الستة المتفق عليها الواو، والفاء، وثم، وأو، وبَلَّ ولا. والثلاثة الباقية المختلف فيها حتى، وأم، ولكن.

(٢) في هـ، ت «معنى».

(٣) في هـ، ز «وبدأ منها».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «لاحقاً أو سابقاً» تقديم وتأخير.

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «لادل» التذكير والتأنيث جائز.

(٦) ذهب البصريون أن «الواو» لمطلق الجمع، وذهب الكوفيون إلى أنها للترتيب، ووافقهم ابن هشام الأنصاري حيث قال:

وقول بعضهم إنَّ معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا بتقيد، وقول السيرافي إنَّ النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب مردود، بل قال يوفادتها إياه قطرب والرعي والفراء وثعلب وهشام.

المغنى ٣١/٢.

(٧) في ت «ولاحق» ما أثبتَّ أدقَّ كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

مُصَاحِبًا»<sup>(١)</sup> معطوفان عليه، «وفي الحكم» متعلق بسابق وهو<sup>(٢)</sup> مطلوب  
«وللاحي ومُصَاحِبٍ فهو من باب التنازع. ثم قال:

«(ص) رَوَّاحُضُنْ بِهَا عَطْفٌ الَّذِي لَا يُنْفَى \* مَثْبُوعُهُ كَاضْطَفٌ هَذَا وَإِنِّي

(ش) يعني أنَّ «الواو» تنفرد من سائر حروف [ العطف ]<sup>(٣)</sup>. بأنَّ  
يُعطف بها على مالا<sup>(٤)</sup> يستغنى به<sup>(٥)</sup> عن متبوعه<sup>(٦)</sup> نحو: تَفَاعَلَ وَافْتَعَلَ،  
تَقُول: تَخَاصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَاخْتَصَمَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَاضْطَفَ هَذَا وَإِنِّي، ولا  
يجوز العطف في هذه المثل ومشبهها بغير الواو. وأصل: اضْطَفَ اصْتَفَفَ  
فأبدل من التاء طاء<sup>(٧)</sup> وأدغم الفاء في الفاء يُقال<sup>(٨)</sup>: صَفَفْتُ الْقَوْمَ  
فَاضْطَفُوا. إذا أوقفتم في الحرب صفا. ثم انتقل إلى «الفاء وتُثم» فقال:

(ص) وَالْفَاءُ لِلتَّرْتِيبِ بِاتِّصَالٍ \* وَتُثْمٌ لِلتَّرْتِيبِ بِانْفِصَالٍ

(ش) يعني أنَّ «الفاء» العاطفة تفيد الترتيب والتعقيب وهو المعبر عنه هنا<sup>(٩)</sup>  
بالاتصال فالمعطوف بهاتين عن<sup>(١٠)</sup> المعطوف عليه من غير مهلة<sup>(١١)</sup> وإن «تُثم»  
تفيد الترتيب والمهلة<sup>(١٢)</sup>، وهي<sup>(١٣)</sup> المعبر عنها بالانفصال، فإذا<sup>(١٤)</sup> قلت:

(١) في ظ أو لاحقاً. تحريف.

(٢) في ز أو.

(٣) «العطف» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، د.

(٤) في ت «ما لا يسه» تحريف.

(٥) «به» ساقطة من ش.

(٦) في ش «عنه بمتبوعه» تحريف.

(٧) في ش «من الطاء تاء».

(٨) في الأصل، ش، ك «فقال».

(٩) «هنا» ساقطة من ه، ز، ت.

(١٠) في ه «على».

(١١) في ه «مهلة»، والمهلة تحريف.

(١٢) في ه «وهو».

(١٣) في ه، ز، ظ «وإذا».

قَامَ زَيْدٌ، فَعَمَّرُوا. فَعَمَّرُوا<sup>(١)</sup> قام بعد زيد / من غير تراخ ولا مهلة، وإذا ١٧٢  
قلت: قَامَ زَيْدٌ ثُمَّ عَمَّرُوا، فَعَمَّرُوا قام بعد زيد وبينهما مهلة، «والفاء» مبتدأ  
وخبره «لِلتَّزْيِيبِ»<sup>(٢)</sup> وبِاتِّصَالٍ متعلق بالترتيب، «وَتَمَّ» مبتدأ وخبره لِلتَّزْيِيبِ،  
«وبِاتِّصَالٍ» متعلق «بِالتَّزْيِيبِ»<sup>(٣)</sup> أيضا. ثم قال:

(ص) وَاخْضَعْ بِفَاءٍ عَطْفَ مَا لَيْسَ صَلَةً \* عَلَى الَّذِي اسْتَقَرَّ أَنَّ الصَّلَةَ

(ش) يعني أَنَّ «الفاء» تختص بأن يُعطف بها ما لا يصلح أن يقع صلة  
لعدم الضمير الرابط على ما هو صلة نحو: «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ»<sup>(٤)</sup> زَيْدٌ  
الذَّهَابُ. فيطير صلة للذي، «وَيَغْضِبُ»<sup>(٥)</sup> زَيْدٌ معطوف على الصلة بالفاء،  
وليس في المعطوف ضمير يعود على الموصول.

وفهم من ذلك<sup>(٦)</sup> أَنَّ المعطوف بالفاء في هذا الفصل جملة فعلية لكونه  
معطوفاً على الصلة، ولا تكون الصلة إلا جملة<sup>(٧)</sup>، ثم انتقل إلى «حَتَّى»  
فقال:

(ص) بَعْثًا بِحَتَّى اعْطِفَ عَلَى كُلِّ وَلَا \* يَكُونُ إِلَّا غَايَةً الَّذِي تَلَا

(ش) يعني أَنَّ «حَتَّى» لا يكون المعطوف بها إلا بعض المعطوف عليه  
نحو: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدًا<sup>(٨)</sup>، لَأَنَّ «زَيْدًا» بعض القوم، ولا يكون إلا

(١) «فعمرو» ساقطة من ظ.

(٢) في ش، هـ، ط، ك، ت «وللترتيب خبره» تقديم وتأخير، وفي ز «وخبره بالترتيب».

(٣) ما بعد «بالترتيب» إلى هنا ساقط من ز.

(٤) في الأصل، ش، ك «فتغضب» تصحيف.

(٥) في الأصل، ش، ك «وتغضب» تصحيف.

(٦) في ش «وفهم منه أن».

(٧) استغنى عن الضمير الرابط مع «الفاء» لأنها تدل على السببية، ولذلك جاز «الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضِبُ» زَيْدٌ

الذَّهَابُ. سقط ولا يجوز «الذي يطير ويغضب زيد الذهاب».

إلا إذا أتيت بالضمير الرابط نحو «الذي يطير ويغضب منه زيد الذهاب».

(٨) في ظ «ضربت القوم إلا زيدا».

غاية له، أمّا في زيادة نحو: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ<sup>(١)</sup>، أو في نقص<sup>(٢)</sup> نحو: عَلَبَكَ النَّاسُ حَتَّى النَّسَاءِ.

وشمل قوله «بَعْضًا» ما بعضه<sup>(٣)</sup> مصرح به كالمثال المذكور، وما بعضيته مؤولة كقوله:

١٥١. أَلْقَى الصَّبِيغَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ \* وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا<sup>(٤)</sup>

تقديره: ألقى ما يثقله / حتى نعله، «وبَعْضًا» مفعول مقدم «باغْطِفْ»،<sup>١٧٣</sup> «وَبَحْتِي» متعلق «باعْطِفْ» وكذلك «على»، واسم «يَكُونُ» ضمير<sup>(٥)</sup> مستتر<sup>(٦)</sup> عائد على لفظ «بعض»، ويحتمل أن يكون عائداً على المعطوف المفهوم [ من ]<sup>(٧)</sup> قوله «اغْطِفْ».

ثم اعلم أنّ «أَمْ» على قسمين: متصلة ومنقطعة<sup>(٨)</sup>. وقد أشار إلى الأول<sup>(٩)</sup> فقال:

---

(١) في الأصل «مات الناس حتى الأحياء» تحريف.

(٢) في ت «بعض» تحريف.

(٣) في هـ «ما بعضيته».

(٤) البيت لأبي مروان النحوي، أو ابن مروان النحوي كما في الكتاب ٩٧:١ وشرح التصريح ١٤١:٢، والخزانة ٤٤٥:١.

وهو اللتلمس في ملحق ديوانه ٣٢٧، كما ورد بلا نسبة خ شرح الكافية لابن مالك ١٢١١:٣، وشرح المرادي ٢٠١:٣ والهمع ٢٥٩:٥ وشرح الأشموني ٩٧:٣. ويروي عجز البيت:

«وَالزَّادَ ثُمَّ نَعْلَهُ أَلْقَاهَا»

(٥) في ت «مضمر».

(٦) في ز «استتر» تحريف.

(٧) «من» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٨) في ظ، ك «ومنقطعة».

(٩) في ش «الأولى وهي المتصلة» وعبارتها أكمل وأوضح.

(ص) وَأَمَّ بِهَا اِغْطِفْ إِثْرَ هَمْزِ التَّسْوِيَةِ<sup>(١)</sup> \* ...

(ش) يعني أَنَّ «أَمَّ»<sup>(٢)</sup> من حروف العطف ويعطف بها إثر همزة التسوية كقولك: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَعْتُ أَمْ قَعَدْتُ، ومنه قوله تعالى<sup>(٣)</sup> : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)<sup>(٤)</sup>.

و«إِثْرَ هَمْزٍ» يطلب بها «وَبِأَمَّ» ما يطلب بأي نحو: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمَّرُو. والتقدير: أيهما عندك، وهذا معنى قوله:

(ص) ... \* أَوْ هَمْزَةً عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ

(ش) وإنما سُميت متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بواحد منهما عن الآخر، وقد تجذف الهمزة قبلها للعلم بها، وإلى ذلك أشار بقوله:

وَرُبَّمَا أَشْقَطَتِ الْهَمْزَةُ إِنْ \* كَانَ خَفَا الْمَغْنَى بِخَلْفِهَا أَمِنْ

(ش) فشمّل قوله الهمزة التي للتسوية كقراءة ابن محيصن: «سَوَاءٌ

<sup>(١)</sup> في ش أكمل الشطر: «أَوْ هَمْزَةً عَنِ لَفْظِ أَيِّ مُغْنِيَةٍ»

والتكلمة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

<sup>(٢)</sup> «أَمَّ» على ضربين:

أحدهما: أن تكون عديلة لألف الإستفهام تقول: أزيد أفضل أم عمرو؟ فعمره معطوف على زيد،

والمعنى أيهما أفضل؟

والضرب الثاني: أن تكون منقطعة مما قبلها كقولك:

إن هذا لعمره أم زيد وكأنك نظرت إلى شخص فقلت:

إن هذا لعمره. ثم شككت وظننته زيدا فقلت: أم زيد؟ وأنت في زيد مستفهم.

(الواضح في علم العربية ١٧٦)

وانظر الأزهية ١٤٣، ١٤٤.

<sup>(٣)</sup> في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «عز وجل».

<sup>(٤)</sup> سورة البقرة آية: ٦.

عَلَيْهِمْ أَتْلُذْزَتْهُمْ<sup>(١)</sup> بهمزة واحدة، والهمزة التي تُقدر مع «أم» بِأَيِّ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ:  
 ١٥٢. فَأَصْبَحْتُ فِيهِمْ أُنْسًا لَا كَمَغْشَرٍ \* أَتَزَلَّى فَقَالُوا مِنْ رَيْبَةٍ أَمْ مُضَرٍّ<sup>(٢)</sup>  
 وفهم من قوله «وَرُبَّمَا»<sup>(٣)</sup> أَنَّ ذَلِكَ قَلِيلٌ، وظاهر كلامه في شرح  
 الكافية<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ مَطْرَدٌ.

«وَلِنْ كَانَ» / شرط «وَحَفَا الْمَغْنَى» اسم كان وهو ممدود فقصره<sup>(٥)</sup> ١٧٣  
 ضرورة «وَيَحْذِفُهَا» متعلق بخفا، «وَأَمِنْ» فعل ماضٍ في موضع خبر كان  
 والمراد بالمعنى معنى الهمز<sup>(٦)</sup>، وفي بعض النسخ «كَأَنَّ حَفَا الهمز»<sup>(٧)</sup>.  
 والمعنى واحد ثم أشار إلى القسم<sup>(٨)</sup> الثاني من قسمي «أَمْ» وهي  
 المنقطعة<sup>(٩)</sup>، فقال<sup>(١٠)</sup> :

<sup>(١)</sup> سورة البقرة آية: ٦.

وتكلم الآية «أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ»

«قال أبو علي الفارس: قوله تعالى (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ) لفظه لفظ الإستفهام ومعناه  
 الخبر، وإنما جرى عليه لفظ الإستفهام وإن كان خبراً، لأن فيه التسوية التي في الإستفهام، ألا ترى أنك  
 إذا استفهمت فقلت: أخرج زيداً أم أقام؟

فقد استوى الأمران عندك في الإستفهام وعدم علم أحدهما بعينه، كما أنك إذا أخبرت فقلت: سواء علي  
 أقعدت أم ذهبت فقد سويت الأمرين، فلما عمتها التسوية جرى على هذا الخبر لفظ الإستفهام،  
 لمشاركته له في الإبهام، فكل إستفهام تسوية، وإن لم يكن كل تسوية إستفهاماً»

(الحجة ١: ١٩٨) انظر الجامع للقرطبي ١: ١٨٥

<sup>(٢)</sup> الشاهد لعمران بن حطان. انظر الخصائص ٢: ١٨٢

وشرح الكافية لابن مالك: ٣: ١٢١٥، وأمالى الشجرى ١: ٢٦٧، ٣١٧

روى صدر البيت في ظ: «وأصبحت فيهم أنيساً لا كمغشَرٍ»

وفي رواية أخرى: «وأصبحت فيهم آمناً لا كمغشَرٍ»

<sup>(٣)</sup> في هـ، ظ «ربما».

<sup>(٤)</sup> شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢١٥، ١٢١٦.

<sup>(٥)</sup> في الأصل، ش، ك «تقصيره». تحريف.

<sup>(٦)</sup> في هـ، ز، ط، ت «الهمزة».

<sup>(٧)</sup> في هـ، ز «الهمزة».

<sup>(٨)</sup> في ت «الإسم» تحريف.

<sup>(٩)</sup> وهي المنقطعة ساقط من ك.

<sup>(١٠)</sup> في هـ، ت «بقوله».

(ص) وَيَانْقِطَاعٍ وَيَمَعْنَى بَلْ وَقَتْ \* إِنَّ تَلْكَ يَمَّا قِيلَتْ بِهِ خَلَتْ

(ش) «أَمْ» المنقطعة هي<sup>(١)</sup> الخالية مما قيدت به «أَمْ» المتصلة من كونها بعد همزة<sup>(٢)</sup> التسوية أو مع<sup>(٣)</sup> همزة<sup>(٤)</sup> تقدر مع «أَمْ» يَأْي، وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين فما بعدها منقطع، عما قبلها، واختلف في معناها فقليل الإضراب والاستفهام معاً، وقيل الإضطراب<sup>(٥)</sup> فقط، وهو ظاهر كلام الناظم، ويمكن أن يكون استغنى بذكر الإضطراب<sup>(٥)</sup> للزومها إياه على القولين<sup>(٦)</sup> «وَيَانْقِطَاعٍ» متعلق «بِقَوْلَتْ» وكذلك «وَيَمَعْنَى بَلْ»، «وَنَحَلَتْ» خبر «تَلْكَ»، «وَيَمَّا» متعلق «بَخَلَتْ»، و«يَوْ» متعلق<sup>(٧)</sup> بقيدت، والضمائر المستترية في «تَلْكَ» «وَقِيلَتْ» «وَنَحَلَتْ» عائدة على «أَمْ» المتقدمة<sup>(٨)</sup>، فإن قلت كيف يصح إعادتها عليها والمنقطعة غير المتصلة؟ قلت: هي عائدة على لفظها دون معناها. كقولهم: عِنْدِي دِرْهَمٌ وَيَضْفُءُ. ثم انتقل إلى «أَوْ» فقال:

(ص) خَيْرٌ أَيْحَ قَسَمَ يَأْزُ وَأَنْبِهِم \* وَاشْكُوكَ وَإِضْرَابٍ بِهَا أَيْضاً نَحْيُ

(ش) ذكر لـ «أَوْ» في هذا البيت ستة<sup>(٩)</sup> معان:

١٧٤  
١

الأول: التخيير نحو: خُذْ / مِنْ مَالِي دِينَاراً أَوْ ثَوْباً.

(١) «هي» ساقطة من ز.

(٢) في الأصل، ز «همزة»

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «بعد» عبارتها أدق.

(٤) «همزة» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل «الإضطراب» تحريف.

(٦) ذكر في التسهيل أنَّ «أَمْ» تقتضي إضراباً مع إستفهام ودونه إلا أنه ذكر في شرح الكافية أنَّ الأكثر

اقتضاؤها مع الإضراب إستفهاماً، واقتضاؤها الإضراب دون إستفهام قليل يتضح.

«وقد يتجرد بها الإضراب».

انظر التسهيل ١٧٦، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢١٩.

(٧) «بخلت وبه متعلق» ساقطة من ز.

(٨) في ط «المنقطعة»

(٩) في ت «ست» تحريف.

الثاني: الإباحة نحو: جالِسِ الحَسَنَ أَوْ ابْنَ سَيِّرِينَ.

والفرق بينهما جواز الجمع بين الأمرين في الإباحة، ومنعه في التخيير.

الثالث: التقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف.

الرابع: الإبهام كقوله تعالى<sup>(١)</sup>: (وَأِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى ] أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ<sup>(٢)</sup> [ <sup>(٣)</sup> .

الخامس: الشكل نحو: قَامَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو. والفرق بينه وبين الإبهام أنَّ الإبهام يكون المتكلم<sup>(٤)</sup> عالماً وبهم<sup>(٥)</sup> على المخاطب، والشك يكون المتكلم غير عالم.

السادس: الإضراب كقوله تعالى<sup>(٦)</sup>: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ<sup>(٧)</sup>)

وفي قوله: «وإِضْرَابٌ بِهَا أَيْضًا نُمِي» إشارة إلى أنَّ الإضراب غير متفق عليه<sup>(٨)</sup> ولذلك فصله عما قبله. «وبأَوْ» متعلق «بِقَسْمٍ» لقربه منه وهو مطلوب

(١) في هـ، ظ، ك، ت «عز وجل».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز.

(٣) سورة سبا آية: ٢٤.

(٤) في الأصل، ش، ك «للمتكلم» تحريف.

(٥) في ت «وبهم».

(٦) في هـ، ظ، ت «عز وجل».

(٧) سورة الصافات آية: ١٤٧.

(٨) قال ابن مالك «وأجاز الكوفيون موافقة «أَوْ» لـ «بَل» في الإضراب»، وحكى الفراء «أذهب إلى زيد أو

دَحْ ذلك فلا تهرج اليوم». وهذا إضراب صريح ووافق الكوفيون أبو علي وابن برهان.

قال ابن برهان في شرح اللمع قال أبو علي: «أَوْ» حرف يُستعمل على ضربين:

أحدهما: أن يكون لأحد الشيئين أو الأشياء.

الآخر: أن يكون للإضراب.

وقال ابن برهان: «وأما الضرب الثاني فنحو: (أنا أخرج. ثم تقول: أو أقيم، أضربت عن الخروج،

وأثبت الإقامة كأنك قلت: لا بل أقيم) وهذا معنى قولي:

.... \* ... وَإِضْرَابٌ عَنْ قَوْمٍ نُمِي

شرح الكافية ٣: ١٢٢٠، ١٢٢١، وانظر شرح اللمع لابن برهان ١: ٢٤٧ والمغنى ١: ٥٩٠.

في المعنى لقوله: «خَيَّرَ» و«أَشْكُكُ» وما بينهما، «وإِضْرَابٌ» مبتدأ، «وَنُمِي» خبره، «وَبِهَآ» متعلق بنمى أي نسب<sup>(١)</sup>، والمسوخ للابتداء بإضراب التفصيل، ويحتمل أن يكون «بِهَآ» متعلق بإضراب فيكون<sup>(٢)</sup> المسوخ للإبتداء به عمله في المجرور وهو أظهر، وبقي من معاني «أو» أن تكون بمعنى الواو وإليه أشار بقوله:

(ص) وَرُبَّمَا عَاقَبْتَ الْوَآءَ... \* ...

(ش) يعني أن «أو» تعاقب «الواو» أي تكون<sup>(٣)</sup> بمعناها وذلك إذا أمن اللبس وهو المتنبه عليه بقوله:

(ص) ... إِذَا \* لَمْ يُلَفَ ذُو النُّطْقِ لِلْبَسِ مَنفَعًا

(ش) أي إذا كان المتكلم بها لا يجد في استعمالها بمعنى «الواو» مَنفَعًا <sup>١٧٤</sup> <sub>ب</sub> للبس أي طريقاً / ومنه<sup>(٤)</sup> :

١٥٣ - جَاءَ الْخِلَافَةُ أَوْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا \* كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ<sup>(٥)</sup>

أي جاء الخلافة وكانت له قدرا، وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا عَاقَبْتَ»<sup>(٦)</sup> أن ذلك قليل. «وإِذَا» متعلق «بِعَاقَبْتَ» وفاعل عاقبت ضمير عائد على «أو» ثم قال:

(١) في ز «أي أنسب».

(٢) في ظ، ت «ويكون».

(٣) في ظ «وتكون».

(٤) في ش «ومنه قوله».

(٥) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في الديوان ٤١٦:١

نَالَ الْخِلَافَةُ إِذْ كَانَتْ لَهُ قَدْرًا \* كَمَا أَتَى رَبُّهُ مُوسَى عَلَى قَدَرٍ

وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٢٢٢:٣

وشرح المرادي ٢١١:٣، وشرح ابن حنبل ٢٣٣

والمغنى ٦١:١، والهمع ٢٤٩:٥.

(٦) في ش، ك «وربما عاقبت الواو» تكملة لعبارة الألفية.

(ص) وَمِثْلُ أَوْلى الْقَضْدِ إِذَا الثَّانِيَةِ \* فِي نَحْوِ إِذَا ذِي وَإِذَا الثَّانِيَةِ

(ش) مذهب أكثر النحويين أن<sup>(١)</sup> «إِذَا» المسبوقة بمثلها عاطفة، وذهب بعضهم إلى أنها غير عاطفة وإليه ذهب الناظم<sup>(٢)</sup> ولذلك قال: «فِي الْقَضْدِ» ولم يجعلها مثل «أَوْ» مطلقاً.

وفهم من قوله: «مثل أَوْ» أنها تكون لجميع المعاني المذكورة لـ «أَوْ» وليس كذلك؛ لأن «إِذَا» لا تكون للإضراب ولا بمعنى «الواو» والعدر له في ذلك أن كونها للإضراب أو بمعنى «الواو» قليل فلم يعتبره<sup>(٣)</sup>، فمثالها للتخيير: تَحْدُ إِذَا تَوَتَّأَ وَإِذَا دَبَّاراً.

ومثالها للإباحة: بِجَالِسٍ إِذَا الْحَسَنَ وَإِذَا ابْنَ سِيرِينَ.

ومثالها للتقسيم: الْكَلِمَةُ إِذَا اسْمٌ وَإِذَا فِعْلٌ وَإِذَا حَرْفٌ.

ومثالها للإبهام: قَامَ إِذَا زَيْدٌ وَإِذَا عَمْرُو.

وكذلك الشك والفرق بينهما كما تقدم في «أَوْ»، وفهم من قوله: «إِذَا الثانية» فائدتان:

الأولى: أن التي بمعنى «أَوْ» إنما<sup>(٤)</sup> هي الثانية دون الأولى.

والأخرى: أنها لا بد أن تكون مسبقة «بِإِذَا» أخرى.

(١) «أَنْ» ساقطة من ز.

(٢) قال ابن مالك «إِذَا» المسبوقة بمثلها عاطفة عند أكثر النحويين. ومذهب ابن كيسان، وأبي علي أن العاطف إِذَا هو الواو التي قبلها وهي جائية، لمعنى من المعاني المفادة بـ «أَوْ» ويقولها أقول في ذلك تخلصاً من دخول عاطف على عاطف. ولأن وقوعها بعد الواو مسبقة بمثلها شبهه بوقوع «لَا» بعد الواو مسبقة بمثلها في مثل (لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو فِيهَا)

(ولا) هذه غير عاطفة لإجماع فلتن «إِذَا» مثلها، إلحاقاً للنظير بالنظير. شرح الكافية ٣: ٢٢٦.

والنظر مغنى اللبيب ١: ٩٥.

(٣) في ز «يعتبرها» تحريف.

(٤) في ظ «إِذَا» تحريف.

«وفهم من المثال أنها لابد أن تكون<sup>(١)</sup> معها «الواو». «وَمِثْلُ أَوْ»<sup>(٢)</sup> مبتدأ، «وفي الْقَضِيَّةِ» متعلق بمثل، «وَلِإِمَّا»<sup>(٣)</sup> خبر / المبتدأ، «وَالثَّانِيَّةِ» نعت «لِإِمَّا»، ١٧٥  
«وفي نَحْوِ» متعلق<sup>(٤)</sup> بفعل محذوف تقديره أعني، «وِذِي»<sup>(٥)</sup> مفعول بفعل محذوف والتقدير: خذ إِمَّا ذِي، أو مبتدأ محذوف الخبر والتقدير: لَكَ إِمَّا ذِي، وهو على حذف القول والتقدير: في نحو قولك. ثم انتقل إلى «لكن» فقال:

(ص) وَأَوَّلُ لَكِنْ نَفْيًا أَوْ نَهْيًا ... \*

(ش) يعني أَنَّ «لكن» العاطفة تأتي تابعة<sup>(٦)</sup> للنفي نحو: مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو، وللنهي<sup>(٧)</sup> نحو: لَا تَضْرِبْ زَيْدًا<sup>(٨)</sup> لَكِنْ عَمَرًا، وفهم منه<sup>(٩)</sup> أنها لا تجيء في الإيجاب.

«ولَكِنْ» مفعول أَوَّل «بِأَوَّلِ»، «وَنَفْيًا» مفعول ثان. ثم انتقل إلى «لا» فقال:

(ص) ... وَلَا \* لِدَاءٍ أَوْ أَمْرًا أَوْ إِنْجَابًا قَلَا

(ش) يعني أَنَّ «لَا» العاطفة تجيء تابعة للمنادى نحو: يَا زَيْدُ لَا عَمَرُو وللأمر نحو: اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمَرًا، وللإنجابت نحو: قَامَ زَيْدٌ لَا عَمَرُو. «وَلَا» مبتدأ وخبره «قَلَا»، «وَلِدَاءٍ» وما عطف عليه مفعول «بِقَلَا»،

(١) في ظ. «يكون» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) «أَوْ» ساقطة من ت.

(٣) في الأصل «إِذَا».

(٤) ما بعد «متعلق» إلى هنا ساقط من ك.

(٥) في الأصل، ش، ك، «وِذِي» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ، وفي ت «ولما ذي».

(٦) في الأصل «بأربعة». تحريف.

(٧) في ظ. «والنهي».

(٨) في الأصل، ش، ز، ك «زيد» بتحريف.

(٩) في ت «من قوله».

وفي «تلا» ضمير مستتر يعود على «لأ» والتقدير: «تلا لا يداء»<sup>(١)</sup> أو أمراً أو إثباتاً، وظاهر كلام «المراذى»<sup>(٢)</sup> في شرحه لهذا الموضع أن «لأ» معطوف على «لكن» وأنه معمول لأوّل وهو وهم منه<sup>(٣)</sup>. ثم انتقل إلى «بَلْ» فقال:

(ص) وَبَلْ كَلِكِنْ بَعْدَ مَصْحُوبِيهَا \* ...

(ش) يعني أن «بَلْ» إذا وقعت بعد مصحوبي<sup>(٤)</sup> «لكن» وهما النفي والنهي كانت بمنزلة «لكن» في تقرير حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها نحو:

مَا قَامَ<sup>(٥)</sup> زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌ، فيكون القيام منفيّاً عن «زَيْدٍ» مثبتاً «لعمرو» وكذلك: لَا تَضْرِبْ / زَيْدٌ بَلْ عَمْرٌ. فزيد منهى عن ضربه وهو مثبت <sup>١٧٥</sup><sub>ب</sub> لعمرو. «وبَلْ»<sup>(٦)</sup> في ذلك «كَلِكِنْ» في المعنى ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... \* كَلِمَ أَكُنْ فِي مَزِيْعِ بَلْ تِيهَا

(ش) «المزيع»<sup>(٧)</sup> موضع الربيع، «والتّيها»<sup>(٨)</sup> الففر. «وبَلْ» مبتدأ وخبره «كَلِكِنْ»، «وبَعْدَ» متعلق بالاستقرار في مضموع نصب على الحال، «وهّا» في مصحوبيها عائد على «لكن»، ثم إنَّ «بَلْ» تقع بعد مصحوبي «لكن» كما تقدم، وبعد الخبر الموجب، وبعد الأمر، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَانْقُلْ بِهَا لِلثَّانِ حُكْمَ الْأَوَّلِ \* فِي الْخَبَرِ الْمُنْبَتِّ وَالْأَمْرِ الْجَلِيِّ

(١) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لا تلا لداء» تقديم وتأخير.

(٢) انظر شرح المرادى ٢: ٢٢٢.

(٣) «منه» ساقط من هـ، ز، ظ، ت

(٤) في ت «مصحوب» تحريف.

(٥) في ت «قام زيد بل عمرو» سقطت أداة النفي «ما»

(٦) في الأصل، هـ، ت «قبل».

وفي ظ «قبيل بل» وحيارها هنا أكمل وأدق.

(٧) في ش، هـ، ظ، ك، ت «والمربع».

(٨) في هـ «والتيه».

(ش) يعني أنَّ «بَلْ» إِذَا وقعت بعد الخبر المثبت أو بعد الأمر فانقل بها حكم ما قبلها لما بعدها<sup>(١)</sup>، مثال<sup>(٢)</sup> الخبر: قَامَ زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو، فالحكم هو القيام المسند إلى زَيْد فقد أزلته<sup>(٣)</sup> عنه ونقلته لما بعد «بَلْ» وهو عمرو، ومثال الأمر: اضْرِبْ زَيْدًا بَلْ عَمَرًا، فالأمر المتوجه على ضرب زيد نقلته عنه لما بعد «بَلْ». وحاصل «بَلْ» أنها يُعطف في أربعة مواضع: في النفي والنهي والخبر المثبت والأمر، وقوله: «الجلّي» تتميم لصحة الاستغناء عنه، ولما فرغ من ذكر<sup>(٤)</sup> حروف العطف ومعانيها ومواضعها شرع في أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَإِنْ عَلَى ضَمِيرٍ رَفَعَ مُتَّصِلٌ \* عَطَفْتَ فَأَفْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُتَّفَصِّلِ

(ش) يعني أنك إذا عطفت على ضمير الرفع المتصل فصلت بين المعطوف عليه وحرف / العطف بضمير منفصل، وفهم منه أنك إذا عطفت<sup>١٧٦</sup> على الضمير المتصل المنصوب لم يلزم الفصل نحو: رَأَيْتُكَ وَزَيْدًا<sup>(٥)</sup> ، وفهم منه أيضاً أن ضمير الرفع إذا كان منفصلاً لم يفصل بينهما نحو: أَنْتَ وَزَيْدٌ قَائِمَانِ، وشمل ضمير الرفع المتصل ما اتصل بالفعل وكان بارزاً نحو: قُمْتَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، أو مستتراً نحو: قَمَ أَنْتَ وَزَيْدٌ، وما اتصل بالوصف، ولا يكون إلا مستتراً نحو: زَيْدٌ قَائِمٌ هُوَ وَعَمَرُو. وقد<sup>(٦)</sup> يجوز الفصل بغير الضمير المنفصل وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) أَوْ<sup>(٧)</sup> فَاصِلٍ مَا ... \* ...

(١) «لما بعدها» ساقط من ت.

(٢) في هـ ، ت «ومثال».

(٣) في هـ «أزلته» تحريف.

(٤) «ذكر» ساقطة من ت.

(٥) ما بعد «منفصل» إلى هنا ساقط من ت.

(٦) «قد» ساقط من ش، ت.

(٧) في ظ «لو» تحريف.

(ش) ومن الفصل بغير الضمير المنفصل [ قوله تعالى ] <sup>(١)</sup>: (جَنَّاثٌ عَدُوٌّ يَدْخُلُونَهَا وَمِنْ صَلَاحٍ) <sup>(٢)</sup>.

فالفصل هنا بضمير المفعول. «وَلِإِنْ عَطَفْتَ» شرط <sup>(٣)</sup> «وَعَلَى ضَمِيرٍ» متعلق به، «وَأَوْ قَاصِلٍ» معطوف على الضمير المنفصل، «وما» زائدة أو صفة. ثم نبه على أنه قد ورد العطف على ضمير الرفع المتصل من غير <sup>(٤)</sup> فصل بقوله: (ص) ... وَبَلَا فَضْلٍ يَرِدُ \* فِي النِّظْمِ فَأَشْيَاءٌ ...

(ش) فمن ذلك قول الشاعر:

١٥٤ - قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى \* كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلًا <sup>(٥)</sup>

فعطف قوله: «وَزُهُرُ» <sup>(٦)</sup> على الضمير المستتر في أقبلت من غير فصل ولا تركيد وقول الآخر <sup>(٧)</sup> :

<sup>(١)</sup> «قوله تعالى» تكملة من ك.

<sup>(٢)</sup> سورة الرعد آية: ٢٣

<sup>(٣)</sup> في هـ «وإن شرط وعطفت فعل الشرط».

وفي ت «وعطفت فعل الشرط» وصارتها أدق وأولى.

<sup>(٤)</sup> في ظ «بغير».

<sup>(٥)</sup> الشاهد لعمر بن أبي ربيعة.

انظر شرح ديوانه ٤٩٨، والكتاب ٣٧٩:٢

وشرح المفصل ٧٦:٣، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣

والإنصاف ٤٧٥:٢، وشرح ابن الناظم ٥٤٣.

وشرح المرادي ٢٢٩:٢، وشرح الأشموني ١١٤:٣

وروى في الأصل:

قُلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهُرُ تَهَادَى

كَنِعَاجِ الْمَلَا تَعْسَفْنَ رَمَلًا

زهر: جمع زهراء وهي المرأة الحسناء البيضاء.

تعسفن: ملن عن الطريق.

<sup>(٦)</sup> في الأصل «وزهو» تحريف.

<sup>(٧)</sup> في ز «الراجز».

١٥٥. [وَرَجَا الْأَخْطِيطُ مِنْ سَفَاهَةِ نَفْسِهِ]

مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبَتْ لَهُ لِيَتَّالَا<sup>(١)</sup>

«فَأَبَتْ» معطوف على الضمير المستتر في «يَكُنْ»، وليس بينهما توكيد ولا فصل / وفهم من قوله: «فَأَشْيَاءُ» أنه كثير في الشعر، وفيه إشعار بأنه غير ١٧٦ ب  
فاش في النثر ومنه قولهم<sup>(٢)</sup>: «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ سَوَاءٍ وَالْعَدَمُ»<sup>(٣)</sup>

«فَالْعَدَمُ» معطوف على الضمير المستتر في سَوَاءٍ، وليس فيه فصل، ثم نبه على أنه مع فشوه ضعيف بقوله:

(ص) ... \* ... وَضَعْفُهُ اعْتِقِدْ

(ش) ووجه ضعفه أنَّ ضمير الرفع المتصل شديد الاتصال برافعه فصار كأنه حرف من حروف عامله فإذا لم يفصل بينهما فكأنه عطف اسم على فعل، وفي «يَرِدُ» ضمير مستتر عائد على العطف، «وفي النُّظْمِ» متعلق بـيرد، وكذلك «بِلاَ فَضْلٍ»، «وَفَاشِيَاءُ» منصوب على الحال من الضمير في «يَرِدُ». ثم قال:

(ص) وَتَوَدُّ خَالِضٍ لَدَى عُطْفٍ عَلَى \* ضَمِيرٍ خَفِضٍ لِأَزْمَا قَدْ جُعِلَا

(ش) يعني أنه إذا عُطِفَ اسم على ضمير مخفوض لزم إعادة الخافض

<sup>(١)</sup> البيت لجرير. ما بين المعقولين تكملة من الديوان وكتب النحو. وإثباته لازم لبيان موضع الشاهد الذي وضحه الشارح.

انظر ديوان جرير: ٤٥١، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣

وشرح ابن الناطم ٤٥٣، وشرح الأشموني ١١٤:٣

وفي رواية: ورجا الأخيطيل من سفاهة رأيه

وتمامه: «ما لم يكن وأب له ليتال»

رجا: أمل، الأخيطيل: تصغير الأخطل.

<sup>(٢)</sup> في الأصل، ز، ك «قوله».

<sup>(٣)</sup> من أقوال العرب.

انظر الكتاب ٣:١ - ٣٤، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٤٥:٣ وشرح ابن عقيل ٢٣٩:٢.

في ز «مررت برجل سوء والعدم» فيه تحريف.

وفي ك زيادة بعد الشاهد «رفع العدم».

وشمل الخفوض بالحرف نحو: مَزَرْتُ بِكَ وَبَزَلَيْدٍ، والخفوض بالاسم نحو: جَلَسْتُ بَيْنَكَ وَبَيْنَ زَيْدٍ، فإعادة الخافض في نحو ذلك لازمة عند جمهور «البصريين» إلا في الضرورة.

وذهب «الكوفيون» وبعض البصريين إلى أنه لا يلزم وهو اختيار الناظم<sup>(١)</sup> ولذلك قال:

(ص) وَلَيْسَ عِنْدِي لِأَزْمًا ... \* ...

(ش) يعني أن إعادة الخافض في ذلك<sup>(٢)</sup> لا يلزم<sup>(٣)</sup> عندي، ثم استدل على صحة اختياره بقوله:

(ص) ... إِذْ قَدْ أَتَى \* فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحُ مُبْتَأً

(ش) وقد استدل على ذلك في مصنفاته بشواهد كثيرة منها / قوله:   
 ١٢٧  
 ١  
 ... ١٥٦. \* فَأَذْهَبَ فَمَا يَكُ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ<sup>(٤)</sup>

(١) ووافقهم يونس والأخفش، وتبعهم الشلوين.

والأمثلة على ذلك كثيرة شعراً ونثراً، من ذلك ما أنشده الفراء:

نَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُبُوقَنَا وَنَمَّا بَيْنَهَا وَالْكَفِّ غُوطُ نَقَائِفُ

فالكمب مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في بينها

والتقدير: وما بينها وبين الكمب.

وأنشد أيضاً:

هَلَا سَأَلْتُ يَدِي الْجَمَاجِمَ عَنْهُمْ وَأَيُّ نَعِيمٍ ذِي السَّوَاءِ الْمُحَرَّقِ

فأي نعيم مخفوض على الضمير المخفوض في «عنهم».

انظر الإنصاف ٤٦٦:٢ «والخلاف بين البصريين والكوفيين».

(٢) «في ذلك» ساقط من ش.

(٣) في هـ، ظ، ت «لا تلزم».

(٤) لم أحضر على قائله وصدره: «فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَهْجِيحُنَا»

انظر الكتاب ٣٩٢:٢، والكامل ٤٥١

والإنصاف ٦٤٣:٢، وشرح المفصل ٧٨:٣، ٧٩، وشرح الكافية لابن مالك ١٢٥٠:٢ وشرح المرادي

٢٣٣:٢ وشرح الأشموني ١١٥:٣، والخزانة ٣٣٨:٢.

والمراد بالنثر الصحيح القرآن كقراءة «حمزة - رضى الله عنه -»<sup>(١)</sup>

(وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسْأَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)<sup>(٢)</sup>

بخفض «الأرحام» عطفاً على الضمير في «به» ثم قال:

(ص) وَالْفَاءُ قَدْ تُحذفُ مَعَ مَا عطفَتْ \* ...

(ش) يعني أن «الفاء» العاطفة<sup>(٣)</sup> قد تُحذف هي ومعطوفها كقوله

- عز وجل<sup>(٤)</sup> : (أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ)<sup>(٥)</sup>

أي فاضرب فانفلق<sup>(٦)</sup> . ثم قال:

(ص) ... \* وَالْوَاوُ<sup>(٧)</sup>...

(ش) أي والواو قد تُحذف أحياناً مع ما عطفته، ومنه قوله تعالى:

(سَرَّابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ)<sup>(٨)</sup> أي والبرد.

وذلك في «الفاء والواو»<sup>(٩)</sup> «مشروط»<sup>(١٠)</sup> بأمن اللبس، وإلى ذلك<sup>(١١)</sup> أشار بقوله:

---

(١) في ز «رضى الله تعالى عنه».

(٢) سورة النساء آية: ١

وفرأ الباقون «والأرحام» بالنصب.

انظر: السبعة في القراءات ٢٢٦ والإملاء ١٦٥:١ والبحر ١٥٧:٣

(٣) «العاطفة» ساقطة من ز.

(٤) في ش «تعالى».

(٥) سورة الشعراء آية: ٦٣

(٦) «أي فاضرب فانفلق» ساقط من ظ.

وفي ك «أي فاضربه فانفلق».

(٧) في ش «والواو إذ لا لبس» أكمل عبارة الألفية، وهي غير لازمة لأنها ستذكر في موضعها.

(٨) سورة النحل آية: ٨١

(٩) «في الفاء والواو» ساقط من ش، ك.

(١٠) «مشروط» ساقطة من ك.

(١١) في ش «واليه».

(ص) ... \* إِذْ لَا لَبْسَ ...

(ش) أي إن<sup>(١)</sup> لم يكن لبس في حذف «الفاء والواو» مع معطوفيهما<sup>(٢)</sup> فهم<sup>(٣)</sup> من قوله: «قَدْ تُحْدَفُ» أن ذلك قليل، «والفاء» مبتدأ، وخبره «قَدْ تُحْدَفُ»، و«الواو» مبتدأ وخبره محذوف أي والواو كذلك، ويجوز أن يكون «الواو» معطوفاً على «الفاء».

ثم قال:

(ص) ... \* وَفِي انْفَرَدَتْ \* مَعْمُولُهُ دَفْعًا لِيَوْمِهِمِ اتَّقَى

(ش) يعني أن «الواو» انفردت من سائر حروف العطف أنها<sup>(٤)</sup> تعطف بها<sup>(٥)</sup> عامل مزال أي محذوف بقي<sup>(٦)</sup> معموله وذلك كقوله:

١٥٧ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا  
حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْتَاهَا<sup>(٧)</sup>

(١) في ظ «وان».

(٢) في الأصل، ظ، ت «معطوفيهما».

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «وفهم».

(٤) في ش، ه، ز، ك «بأنها».

(٥) في ظ «بها على» وعبارتها أدق.

(٦) في ظ «قد بقي».

(٧) لم أحضر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو. (انظر ص ٣٤٢)

أنظر اللسان: «رجح»، «حلف»، «قلد».

والخصائص: ٢: ٣١ والإنصاف: ٢: ٦١٣ وشرح ابن النازم ٢٨٦ وشرح المراتي ٣: ٢٣٧ والخزانة ٣: ١٠١. وفي ت ورد صدر البيت:

«فعلفتها تبنًا وماءً باردًا»

وفي رواية لعجز البيت كما في ك:

«حَتَّى غَدَّتْ هَمَالَةً عَيْتَاهَا»

وهي أقرب للصواب لأنه روي «بدت» بدل غدت وهذا بمعنى واحد.

حلفتها: تقول حلفت الدابة أي أطعمتها.

همالة: صيغة مبالغة من عملت العين إذا انهمرت بالدموع.

«فَتَيْنًا» مفعول ثان «لَعَلَّفْتُهَا»، و«الوار» التي بعدها عاطفة لعامل محذوف تقديره: وَسَقَيْتُهَا، وهو عامل فيجاء بأشترته / «الوار» في اللفظ وهو «ما» فالعامل المزال هو<sup>(١)</sup> «سقيتها»، والمعمول الباقي هو «مَاءًا».

١٧٧  
ب

وقوله: «دَفْعًا لِيَوْهَمِ أَتَقَى»، يعني أن حمل مثل هذا على حذف العامل إنما هو لدفع ما يتقوى من كون «مَاءًا» معطوفاً على «تَيْنَ» إذ لا يصلح<sup>(٢)</sup> لعدم اشتراكه<sup>(٣)</sup> معه في العامل ومن كونه مفعولاً معه، لأنَّ المعية متعذرة فيه<sup>(٤)</sup> . ثم قال:

(ص) وَحَذَفَ مَتَّبِعُ بَدَأَ هُنَا اسْتَبْعِجَ \* ....

(ش) يعني أنَّ حذف المتبوع وهو المعطوف عليه جائز إذا ظهر معناه<sup>(٥)</sup> وذلك قولك<sup>(٦)</sup> لمن قال: أَلَمْ تَضْرِبْ زَيْدًا؟ بَلَى وَعَمْرًا<sup>(٧)</sup> أي بلل ضربته وعمراً ومفهومه أنَّ ذلك سائغ في جميع حروف العطف، وليس كذلك بل إنما ورد في «الوار والفاء وأو»<sup>(٨)</sup> وهو في أو قليل. ثم قال:

(ص) ... \* وَعَظْفُكَ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ يَصِحُّ

(ش) يعني أنَّ الأفعال يجوز عطف بعضها على بعض، كما يكون<sup>(٩)</sup> ذلك في الأسماء نحو: زَيْدٌ قَامَ<sup>(١٠)</sup> وَقَعَدَ وَيَقُومُ وَيَقْعُدُ، «وَعَظْفُكَ» مبتدأ

(١) في ت «وهو».

(٢) في ش، هـ، ت «لا يصح» تحريف.

(٣) في ظ «اشتراك» تحريف.

(٤) في ك «لتعذر المعية فيه».

(٥) في ش زيادة «ظهر معناه وفهم منه بقاء حرف العطف والمعطوف» والزيادة هنا تفيد.

(٦) في هـ، ز «كقولك» وفي ت «قوله».

(٧) في ز، ت «بلى عمراً» سقطت واو العطف.

(٨) في هـ، ت «في الفاء والوار» «وأو» ساقطة.

(٩) في ز «يجوز».

(١٠) في ت «قائم» تحريف.

وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والفعل» مفعول بالمصدر، «وعلى» متعلق به، «ويصيح» في موضع خبر المبتدأ. ثم قال:

(ص) وَأَغِطُ عَلَى اسْمِ شَيْءٍ فَعَلْتُ لِفَعْلٍ \* ...

(ش) يعني أنه يجوز أن يُعطف الفعل على الاسم الشبيه بالفعل كقوله<sup>(١)</sup> . حر وجل<sup>(٢)</sup> . : (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَنًا) <sup>(٣)</sup> «فأقرضوا»<sup>(٤)</sup> معطوف على «المُصَدِّقِينَ» لشبهه بالفعل لكونه<sup>(٥)</sup> اسم فاعل والتقدير: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا وَأَقْرَضُوا. / وكذلك (أَوْ لَمْ يَزُوا إِلَى ١٧٨ الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ)<sup>(٦)</sup> أي قابضات.

ثم قال:

(ص) ... \* وَعَكْساً اسْتَفْعِلَ لِمَجْدَةٍ سَهْلاً

(ش) العكس<sup>(٧)</sup> هو أن تعطف الاسم المشابه الفعل<sup>(٨)</sup> على الفعل كقوله [ تعالى ] <sup>(٩)</sup> (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) <sup>(١٠)</sup> «فمخرج» شبيه بالفعل لكونه اسم فاعل.

<sup>(١)</sup> في هـ «وذلك كقوله».

<sup>(٢)</sup> في ش «تعالى».

<sup>(٣)</sup> سورة الحديد آية: ١٨

لم يكمل الآية في هـ، ت واكتفى بقوله تعالى (إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا) اكتفى بموضع الشاهد.

وفي ك «إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ» لم يأت بموضع الشاهد.

<sup>(٤)</sup> «فأقرضوا» ساقط من ت.

<sup>(٥)</sup> في الاصل، ك «لكنون» تحريف. وفي ش «في كونه».

<sup>(٦)</sup> سورة الملك . آية : ١٩ .

<sup>(٧)</sup> في ت «المعطف» تحريف.

<sup>(٨)</sup> في هـ، ز، ط «للفعل».

<sup>(٩)</sup> «تعالى» تكملة من ش، هـ، ز، ت.

وفي ط «حر وجل».

<sup>(١٠)</sup> سورة الانعام آية ٩٥ .

## (البدل)

قوله<sup>(١)</sup> :

(ص) **التَّابِعُ الْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ بِلَا \* وَاسِطَةٍ هُوَ الْمُسَمَّى بَدَلًا**

(ش) «التَّابِعُ» جنس يشمل التوابع<sup>(٢)</sup> كلها، «وَالْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ» مخرج للنعمة وعطف البيان والتوكيد، فإنها مكملات للمقصود بالحكم، وقوله: «بِلَا وَاسِطَةٍ» قال الشارح<sup>(٣)</sup> : أخرج به المعطوف «بِبَلِّ» فحمل المقصود بالحكم على المستقل بالقصد، فإنَّ المعطوف بغير «بل» غير مستقل بالقصد، وحمله «المرادى»<sup>(٤)</sup> على أنه المقصود بالحكم مطلقاً فأخرج به المعطوف عطف النسق «ببل» وغيرها وهو أظهر<sup>(٥)</sup> «والتَّابِعُ» مبتدأ، «وَالْمَقْصُودُ بِالْحُكْمِ» نعت له، «وبِلَا» متعلق بالمقصود وهو مبتدأ، «وَالْمُسَمَّى» خبره والجملة خبر «التَّابِعِ»، «وَبَدَلًا» مفعول ثان «بِالْمُسَمَّى»، ثم شرع في ذكر أقسامه فقال:

(ص) **مُطَابِقًا أَوْ بَعْضًا<sup>(٦)</sup> أَوْ مَا يَشْتَمِلُ \* عَلَيْهِ يُلْفَى أَوْ كَمَعُطُوفٍ يَبْلُ<sup>(٧)</sup>**

(ش) فذكر له أربعة أقسام:

(١) «قوله» ساقطة من ش، هـ، ت.

(٢) في ش «يشمل سائر التوابع»

(٣) شرح ابن الناطم ٥٥٣.

(٤) شرح المرادى ٢٤٦: ٣.

(٥) زفي ظ «الأظهر».

(٦) «أو بعضاً» ساقطة من ت.

(٧) في الأصل «بل» تحريف.

الأول: المطابق وهو بدل الشيء من الشيء. ويُسمى أيضاً بدل كل من كل نحو<sup>(١)</sup> : قَامَ<sup>(٢)</sup> زَيْدٌ أَخُوكَ.

الثاني: بدل البعض من الكل نحو: أَكَلْتُ / الرِّغِيفَ ثُلُثَهُ.

١٧٨  
ب

الثالث: بدل الاشتمال وهو ما صح الاستغناء عنه بالأول وليس مطابقاً ولا بعضاً، وأكثر ما يكون بالمصدر نحو: أَعْجَبَنِي الْجَارِيَةُ حُسْنُهَا.  
وقد يكون بالاسم نحو: سَرَقَ زَيْدٌ ثَوْبَهُ.

الرابع: بدل الإضراب. وهو نوعان وسيأتي<sup>(٣)</sup>

«وَمُطَابِقاً» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ مَفْعُولُ ثَانٍ «لِيُلْفَى»، وفي «يُلْفَى» ضمير مرفوع مستتر وهو المفعول الأول «لِيُلْفَى»<sup>(٤)</sup> ، وهو عائد على البدل. ثم قسم الرابع إلى قسمين وإليهما أشار بقوله:

(ص) وَذَا لِلْإِضْرَابِ اغْزِإِنْ قَصْداً صَحِبَ \* وَذَوْنَ قَصْدٍ غَلَطَ بِهِ سَلِبَ

(ش) يعني أنَّ القسم الرابع على قسمين أحدهما: يُسمى بدل الإضراب وهو ما يُذكر متبوعه بقصد، كقولك: أَكَلْتُ خُبْزاً لَحْماً. ومعناه أن قولك: أَكَلْتُ خُبْزاً، قصدت<sup>(٥)</sup> به<sup>(٦)</sup> الإخبار بأكل الخبز وهو حقيقة، ثم أضربت عن ذلك في اللفظ وأخبرت أنك أكلت<sup>(٧)</sup> لحماً دون أن تسلب الحكم عن الأول، والثاني يُسمى بدل الغلط وهو ما لا يُقصد متبوعه بل يجري لسان

(١) «نحو» ساقطة من ش.

(٢) في ش «كقام».

(٣) في الأصل «وستأتي» تصحيف.

(٤) في هـ ، ز ، ط ، ت «يلفَى».

(٥) في ط «قصد إلى». وفي ت «قصدت إلى».

(٦) «به» ساقطة من ش، ط، ك، ت.

(٧) «أكلت» ساقطة من ز.

المتكلم عليه دون<sup>(١)</sup> قصد كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا حِمَارًا، أردت أن تقول: رَأَيْتُ<sup>(٢)</sup> حِمَارًا<sup>(٣)</sup>، فغلطت فقلت: رَأَيْتُ زَيْدًا، ثم سلبت الغلط عن زيد بذكر حمار وهذا معنى قوله: «غَلَطَ بِهِ سُلَيْبٌ»، أي سلب الغلط عن الأول بالثاني. «وَذَا» مفعول مقدم «باغزُ»، ومعنى «اغزُ»: أُنْسِبُ، «وَلِلْإِضْطِرَابِ»<sup>(٤)</sup> متعلق / باغزُ، «وَقَصْدًا» منصوب «بَصَحِبٍ»، وفاعل «صَحِبَ» هو البديل <sup>١٧٩</sup><sub>أ</sub> المشار إليه «بِذَا» و«قَصْدًا»<sup>(٥)</sup> بمعنى مقصود<sup>(٦)</sup> وهو واقع على الأول، ويحتمل أن يكون على حذف مضاف أي إن صحب البديل ذا قصد، وقوله: «دُونَ قَصْدٍ» في موضع نصب على الحال والعامل فيه محذوف لدلالة الأول عليه، أي وإن صحب البديل المتبوع حالة<sup>(٧)</sup> كونه دون قصد، «وَعَلَّطَ» خبر مبتدأ مضمَر<sup>(٨)</sup> على حذف مضاف أي هو بدل غلط، «وَبِهِ سُلَيْبٌ» صفة، ومفعول «سُلَيْبٌ» ضمير عائد على الحكم المفهوم من الكلام وتقدير كلامه وإن صحب البديل المتبوع دون قصد فهو بدل غلط سلب به الحكم عن الأول وهو المتبوع. ثم مثل للأقسام<sup>(٩)</sup> الأربعة فقال:

(ص) كَزُورُهُ خَالِدًا وَقَبْلَهُ الْيَدَا \* وَاعْرِفُهُ حَقَّةً وَخُذْ نَبْلًا مُدَى

(ش) «فَزُورُهُ خَالِدًا» مثال للبديل<sup>(١٠)</sup> المطابق، لأن خالداً والضمير

(١) في ش «بلا قصد».

(٢) «رأيت» ساقطة من ش، ظ.

(٣) في ش «الحمار»

(٤) في ز «وللإضطراب» تحريف.

(٥) في ت «وقصد» تحريف.

(٦) في ك «مقصودا».

(٧) في ظ «حال».

(٨) في ظ «محذوف».

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «الأقسام».

(١٠) في ظ «البديل».

المتصل «بززة» كشيء واحد، «وَقَبْلَهُ الْيَدَا» مثال لبدل البعض من الكل، «وَاعْرِفُهُ حَقُّهُ» مثال لبدل<sup>(١)</sup> الاشتغال وفي هذه المثل تنبيه على جواز بدل الظاهر من المضمهر<sup>(٢)</sup> وسيأتي، «وَتُحَذُّ تَبْلًا مُدَى» [مثال<sup>(٣)</sup> للبدل<sup>(٤)</sup> المباين، وقد تقدم أنه على قسمين، والمثال محتمل لهما، لأنه يجوز أن يكون قصد الأول فيكون كقولك: أَكَلْتُ خُبْزًا لَحْمًا، وأن لا يقصده فيكون كقولك: رَأَيْتُ زَيْدًا حِمَارًا، «وَالْمُدَى» جمع مُدَيَّة / وهي<sup>(٥)</sup> السكين.

١٧٩  
ب

ثم قال<sup>(٦)</sup> :

(ص) وَمِنْ ضَمِيرِ الْحَاضِرِ الظَّاهِرِ لَا \* تُبْدِلُهُ إِلَّا مَا إِحَاطَةَ جَلَا  
أَوْ اقْتَضَى بَعْضًا أَوْ اشْتِمَالًا \* ...

(ش) يعني أن ضمير الحاضر لا يبدل منه الظاهر مطلقا، بل إن كان بدل بعض جاز مطلقا، وكذلك بدل الاشتغال، ومثال بدل البعض قول الشاعر:

أَوْ عَدَنِي بِالسَّجَنِ وَالْأَدَاهِمِ - ١٥٨

رَجُلِي فَرَجُلِي شَتْنَةُ الْمَنَاسِمِ<sup>(٧)</sup>

(١) في ظ «البدل». تحريف.

(٢) في ظ «المضمهر».

(٣) «مثال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ظ «البدل» تحريف.

(٥) في الأصل «وهو» وما أثبت عن بقية النسخ أولى.

(٦) «ثم قال» ساقط من هـ.

(٧) رجز لعديل بن الفرخ.

انظر اللسان «وعد»، و«دهم»، والمقاييس ١٢٥:٦.

وشرح المفصل ٧٠:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٢:٢ وشرح المرادى ٢٥٧:٢ وشرح ابن عقيل

٢٥١:٢ وشرح الأشموني ١٢٩:٣

ورد عجز البيت في الأصل: «رجلي رجلى شتنة المقاسم»

الأداهم: جمع أدهم وهو القيد.

شتنة: أي غليظة خشنة.

المناسم: جمع منسم، وأصله طرف خف البعير. وأراد الشاعر بها هنا طرف رجله وأسفلها.

ومثال بدل الاشتغال قوله:

١٥٩. [ذَرِينِي إِنْ أَمَرَك لَنْ يُطَاعَا] \* وَمَا أَلْفَيْتَنِي جِلْمِي مُضَاعَا<sup>(١)</sup>

وإن كان مطابقاً فيشترط فيه أن يدل على إحاطة نحو: جِئْتُمْ كَيْبَرُكُمْ وَصَغِيرُكُمْ وشمل ضمير الحاضر المتكلم والمخاطب، وفهم منه أن ضمير الغائب يجوز البديل منه مطلقاً وقد تقدم في المثل «وَمِنْ ضَمِيرٍ متعلق «بِثْبُدْلُهُ» «وَالظَّاهِر» مفعول بفعل مقدر يفسره «تُبْدِلُهُ»، و«إِلَّا» استثناء<sup>(٢)</sup>، «وَمَا» منصوب<sup>(٣)</sup> على الاستثناء وهي موصولة وصلتها «جَلَا»، و«إِحَاطَةً» مفعول «بِجَلَا»، «وَأَقْتَضَى» معطوف على «جَلَا» ثم مثل بدل الاشتغال فقال:

(ص) ... \* كَأَنَّكَ ابْتِهَاجَكَ اسْتَمَالَاً

(ش) «فَأَبْتِهَاجَكَ» بدل من الضمير في «أَنَّكَ»، و«اسْتَمَالَاً» خبر كأن ثم قال:

(ص) وَتَبْدُلُ الْمُضْمِنِ الْهَمْزَ يَلِي \* هَمْزاً ...

(ش) يعني أن المبدل منه إذا كان اسم استفهام لا بد أن يكون البديل مقترناً بهمزة الاستفهام وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) ... \* كَمْ ذَا أَسْعِيدَ أَمْ عَلَى

«وَتَبْدُلُ» مبتدأ، و«الْهَمْزُ» مفعول / ثان بالمضمن، «وَيَلِي» في موضع ١٨٠  
أ خبر المبتدأ، و«هَمْزاً»<sup>(٤)</sup> مفعول «يَلِي»، «وَمَنْ» اسم استفهام وهو

(١) الشاهد لعدى بن زيد، ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ك، ت انظر الكتاب ١٥٦:١ وشرح المفصل

٦٥:٣ وشرح الكافية لابن مالك ١٢٨٤:٣ وشرح ابن الناطم ٥٥٩.

ذريني: دعيني، ألفتني: وجدتني، مضاعاً: ذاهباً.

(٢) في ز و«الاستثناء» تحريف.

(٣) في ك «منصوبة».

(٤) في ت «وهمز» وما أثبت عن الأصل والألفية وبقية النسخ أدق.

مبتدأ، و«ذَا» خبره، «وَأَسْمِعُكُمْ أَمْ عَلَى» بدل من مَنْ. ثم قال<sup>(١)</sup> :

(ص) وَيُبَدِّلُ الْفِعْلُ مِنَ الْفِعْلِ كَمَنْ \* يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ بِنَا يُعَرِّنُ

(ش) يعني أنه يجوز أن يبدل الفعل من الفعل، وظاهره أن ذلك جائز في جميع أقسام البدل، والمسموع من ذلك بدل الكل من الكل كقوله:

١٦٠ - مَتَى تَأْتَيْنَا ثَلَمْنِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا  
[ نَجِدُ حَطْباً جَزْلاً وَنَاراً تَأْجُجاً ]<sup>(٢)</sup>

«تَأْتَيْنَا وَثَلَمْنِمُ» متفقان في المعنى، وبدل الاشتغال كقوله تعالى:

(يَلْقَى أَثَامًا. يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ)<sup>(٣)</sup>

ومنه قوله في المثال: «مَنْ»<sup>(٤)</sup> يَصِلُ إِلَيْنَا يَسْتَعِينُ<sup>(٥)</sup>

«فَيَسْتَعِينُ»<sup>(٦)</sup> بدل من «يَصِلُ» بدل اشتغال<sup>(٧)</sup>، وأما بدل الغلط فأجازه قوم،

ونقل جوازه<sup>(٨)</sup> عن «سيبويه»<sup>(٩)</sup> والقياس يقتضيه ومثاله: قَامَ قَعَدَ زَيْدٌ أُرِدْتُ أَنْ

تقول: قَعَدَ فغلطت فقلت: قَامَ، ثم أبدلت قعد منه، وأما بدل البعض فلم يُسمع<sup>(١٠)</sup>

(١) «ثم قال» ساقط من ش.

(٢) الشاهد لعبيد الله بن الحر الجعفي.

ما بين المعقوفين تكملة من ش. انظر اللسان «نور».

والكتاب ٨٦:٣ وشرح المفصل ٥٣:٧ وشرح المراتي ٢٦٢:٣ وشرح الأشموني ١٣١:٣ والخزانة: ٢٦٠:٣.

تلمس: يُقَالُ أَلَمَ الرَّجُلُ بِالْقَوْمِ. أَيِ أَتَاهُمْ.

في هـ، ز «متى تأتينا تلمس بنا في دارنا».

(٣) سورة الفرقان آية: ٦٨، ٦٩.

(٤) «من» ساقطة من هـ، ت.

(٥) في ظ «يستعين بنا» وعبارتها أكمل، كما في الألفية.

(٦) «يستعين» ساقطة من ت.

(٧) في ظ «الاشتغال».

(٨) «جوازه» ساقطة من ت.

(٩) انظر الكتاب ٨٦:٣، ٨٧، والمقتضب ٦٢:٢.

(١٠) في شرح التصريح ١٦١:٢ «ويبدل البعض نحو: إِنْ تُصَلِّ تَسْجُدُ لِلَّهِ يَرْحَمُكَ» فتسجد بدل

من تصل بدل بعض من كل.

وفي شرح المراتي ٢٦٢:٣ «ولا يبدل بدل بعض».

وكذا في شرح الأشموني ١٣١:٣.

## (النداء)

(ش) النداء في اللغة: الصوت، ويضم أوله ويُكسر، وهو في الاصطلاح:

الدعاء بحروف مخصوصة، والمنادى ثلاثة أقسام: بعيد، وقريب ومندوب. وقد أشار إلى الأول فقال<sup>(١)</sup>:

(ص) وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ أَوْ كَالنَّاءِ يَا \* وَأَيُّ وَآءٌ «كَذَا» «أَيَّا» ثُمَّ هَيَّا

(ش) فذكر أن المنادى البعيد له خمسة أحرف، والمراد «بالتاء»<sup>(٢)</sup> البعيد المسافة<sup>(٣)</sup>، و«أَوْ»<sup>(٤)</sup> كالتاء البعيد حكماً كالساهي. ثم أشار إلى المنادى القريب بقوله / :

(ص) وَالْهَمْزُ لِلدَّائِي ... \*

(ش) «والدائي» هو القريب، وذكر له<sup>(٥)</sup> حرفاً واحداً وهو الهمزة نحو: أَزِيدُ أَقِيلُ، ثم أشار إلى المندوب فقال:

(ص) ... وَوَالَيْنُ ثُدْبُ \* أَوْ يَا ...

(ش) فذكر للمندوب حرفين «وَأَ»، و«يَا»، نحو: «وَأَزِيدَا» و«يَا زِيدَا»، فعلم أن «يَا» يُنادى بها المندوب وغيره، وأن «وَأَ» لا يُنادى بها إلا المندوب

(١) في ش، هـ، ط، ك، ت «بقوله».

(٢) في ز «بالنداء» تحريف.

(٣) في ط، ت «مسافة».

(٤) في الأصل، ش «وبأو».

(٥) «له» ساقط من ت.

ثم قال:

(ص) ... \* ... وَغَيْرُ «وَا» لَدَى اللَّبْسِ اجْتِنِبْ

(ش) غير «وَا» هو «يَا» يعني أَنَّ «يَا» إذا لم تكن قرينة<sup>(١)</sup> تبين الندبة اجتنب وتعيّنت «وَا»<sup>(٢)</sup> ، لأنها لا كَبَسَ فيها. ثم إِنَّ المنادى على ثلاثة أقسام:

- قسم يمتنع معه حذف حرف النداء.

- وقسم يقل.

- وقسم يجوز.

وقد أشار إلى الأول والثالث بقوله:

(ص) وَغَيْرُ مَنْدُوبٍ وَمُضْمَرٍ وَمَا \* جَا مُسْتَعَاثًا قَدْ يُعْرَى فَأَغْلَمَا

(ش) فيمتنع حذف حرف النداء مع هذه الثلاثة التي ذكر<sup>(٣)</sup> ، أما المندوب والمستغاث فإنَّ المقصود فيهما<sup>(٤)</sup> مدّ الصوت، والحذف ينافي ذلك، وأما المضمّر فيمتنع معه الحذف لأنه يُقَوِّثُ<sup>(٥)</sup> معه الدلالة على النداء، إذ هو دال بالوضع على الخطاب، وغير هذه الثلاث سائر المناديات، ودخل فيها ما يقل فيه الحذف وذلك النكرة واسم الإشارة فَأُخْرِجْهُ بقوله:

(ص) وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْخِنْسِ وَالْمُتَّارِلَةِ \* قَلَّ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَاَنْصُرْ عَاذِلَهُ

(ش) الإشارة إلى حذف حرف النداء، وفُهِمَ من البيت أَنَّ في حذف / (١٨١)

(١) كذا في الأصل وبقيّة النسخ. والأصح هنالك قرينة.

(٢) في ز «وَا».

(٣) في ش، هـ ، ز، ك «ذكرها».

(٤) في ظ «فيها» تحريف.

(٥) في ت «تَقَوِّثُ» وهذا جائز لأنّ الضمير يعرّد على الدلالة.

حرف النداء مع اسم الجنس واسم الإشارة خلافاً لقوله: «وَمَنْ يَمْتَنِعْ»، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب «الكوفيين» وهو اختيار الناظم<sup>(١)</sup> ولذلك قال «وَمَنْ يَمْتَنِعْ فَأَنْصُرْ عَاذِلَهُ»<sup>(٢)</sup> «فعاذل» المانع يُجيز، «وعَاذِلَهُ»<sup>(٣)</sup> اسم<sup>(٤)</sup> فاعل من عدل إذا<sup>(٥)</sup> لَمْ، وذاله معجمة، ومنْ حَذَفِ حرف النداء مع اسم الجنس قوله: «تَوْبَى حَجْرٍ»<sup>(٦)</sup> أي يا حجر، ومن حذفه مع اسم الإشارة قوله:

١٦١- [إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي] يَمُثِّلُكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ<sup>(٧)</sup>

أراد<sup>(٨)</sup> يا هذا. وفهم منه أنَّ الحذف جائز مع غير الخمسة المذكورة وذلك: العلم نحو: (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)<sup>(٩)</sup>.

والمضاف نحو: (رَبِّ اغْفِرْ لِي)<sup>(١٠)</sup>

والموصول نحو: مَنْ لَا يَزَالُ مُحْسِنًا أَحْسَنُ إِلَيَّ

(١) قال في شرح الكافية ٣: ١٢٩١ «والبصريون يرون هذا شاذاً لا يُقَاسُ عليه، والكوفيون يقيسون عليه. وقولهم في هذا أصح.

انظر شرح ابن عقيل ٢: ٢٥٧، وشرح الأشموني ٣: ١٣٧.

(٢) «عَاذِلَهُ» ساقطة من ز.

(٣) في ز «وعاذل» تحريف.

(٤) «إِسْمٌ» ساقطة من ك.

(٥) في الأصل «إِذَا».

(٦) حديث شريف روى في البخارى «غسل» ١: ٧٨.

وفي المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ١: ٣٠٨ «تَوْبَى يَا حَجْرُ تَوْبَى يَا حَجْرُ»

(٧) الشاهد لدى الرمة، ما بين المعقوفين تكملة من ش.

انظر ديوان ذي الرمة ٥٦٣.

وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٢٩١ وشرح المرادى ٣: ٢٧١. وشرح الأشموني ٣: ١٣٦.

(٨) في هـ «أَيَّ».

(٩) سورة يوسف آية ٢٩.

في ش، ك، ت «يوسف» اكتفى بموضع الشاهد.

(١٠) سورة الأعراف آية: ١٥١.

والمطول نحو: طَالِعاً جَبَلًا أَقْبَلَ.

وَأَيَّ نَحْو: (أَيَّةُ الْمُؤْمِنُونَ) <sup>(١)</sup>.

«وَذَلِكَ» <sup>(٢)</sup> مبتدأ، وخبره «قُلْ» «وفي اسم» متعلق «بقُلْ»، «وَمَنْ يَمْنَعُهُ» <sup>(٣)</sup> شرط والجواب «فَأَنْصُرْ عَادِلَهُ»، ثم إن المنادى على قسمين:

مبني على الضم، ومنصوب، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَابْنُ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمَفْرَدَا \* عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا

(ش) يعني أن حكم المنادى المعروف المفرد البناء على ما كان يُرفع به قبل النداء وشمل قوله: «المعروف» ما تعرف <sup>(٤)</sup> قبل النداء نحو: يَا زَيْدُ، وما تعرف <sup>(٥)</sup> في النداء <sup>(٦)</sup> نحو: يَا رَجُلُ، والمفرد هنا ما ليس بمضاف ولا شبيه به <sup>(٧)</sup>، [ فيقال في نحو يا رَجُلُ. مفرد، لأنه ليس بمضاف ولا شبيه به ] <sup>(٨)</sup>. وفهم من قوله: «عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُهِدَا» <sup>(٩)</sup>، أنه إذا كان مثنى يبنى / على الألف فتقول: «يَا زَيْدَانِ، وإن كان جمع <sup>١٨١</sup> مذكر بنى على الواو نحو: يَا زَيْدُونِ، «وَالْمُعَرَّفُ» مفعول «هاتين» وكان حقه أن يقدم «الْمُنَادَى»، لأن المعروف نعت له، «وَالْمَفْرَدُ» نعت للمنادى «وَعَلَى الَّذِي» متعلق «هاتين».

(١) سورة النور آية ٣١

(٢) في ت «وذلك» تحريف.

(٣) في ت «يمنع» تحريف.

(٤) «ما تعرف» ساقط من ك. وفي ت «ما يُعرف».

(٥) في ت «وما يُعرف».

(٦) ما بعد «قبل النداء» إلى هنا ساقط من ظ.

(٧) في هـ، ت «ولا مشبه».

(٨) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ظ «عهده» تحريف.

ثم قال:

(ص) وَالْوِاضِعَاتُ مَا بَنُوا قَبْلَ الْوَدَّ \* ...

(ش) يعني أَنَّ الاسم إذا كان مبنياً قبل النداء ثم نُودى نُودى بناؤه على الضم نحو: يا هَذَا، ويا بَرِّقَ نَحْرُهُ، ويظهر أثر تقدير الضم إذ أتبع فإنه يجوز فيه ما يجوز في الظاهر الضم فتقول: يا سيبويه الظريف والظريف، وغير ذلك من أحكام التابع المضموم، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَلَيُجَرَّ مُجَرَّي ذِي بِنَاءٍ مُجَدِّدًا

(ش) أي ويجري<sup>(١)</sup> في المثنوى الضم مجرى الظاهر الضم وهو الذي جدد بناؤه أي<sup>(٢)</sup> حدث في النداء، ثم أشار إلى الثاني فقال:

(ص) وَالْمَفْرَدَةُ الْمَكْشُورَةُ وَالْمُضَافَا \* وَشَبِيهَةُ أَنْصَبَ ...<sup>(٣)</sup>

(ش) المفرد المنكور هو النكرة غير المقصودة كقول الأعمى: يَا رَجُلًا خُذْ يَدَيَّ؛ لأنه لم يناد رجلاً بعينه، ومثال المضاف: يَا عَبْدَ اللَّهِ، ويا خُلَّامَ زَيْدٍ، والمراد بشبه المضاف المطول وهو ما عمل فيما بعده رفعاً نحو: يا حَسَنًا<sup>(٤)</sup> وَجْهَهُ أَوْ<sup>(٥)</sup> نَصَبًا نحو: يا طَالِعًا جَبَلًا، أو في المجرور نحو: يا مَارًا يَزِيدٍ، أو كان معطوفاً ومعطوفاً عليه نحو: يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ، فهذه كلها منصوبة ونصبها على الأصل؛ لأن المنادى / مفعول بفعل محذوف تقديره: أنادي، ولا خلاف في وجوب نصبها، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... \* عَادِمًا خِلَافًا

(١) في هـ، ز «ويجري المنادى» ومبارتها أكمل.

(٢) ما بعد «مجددًا» إلى هنا ساقط من ت.

(٣) في ش أكمل عبارة الألفية «وشبهه انصب عاد ما خلافا».

والتكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(٤) في ت «حسنًا» سقطت «يا»

(٥) في ت «ونصبًا».

(ش) «والمفرد» مفعول مقدم بانصب «وعادياً» حال من الضمير المستتر في انصب. ثم قال:

(ص) وَنَحْوُ زَيْدٍ طَبْمٌ وَالتَّحْنُ مِنْ \* نَحْوِ أَزِيدَ بْنِ سَعِيدٍ لَا تَهْنُ

(ش) يعني أن ما كان من المنادى كالمثال المذكور جاز فيه الضم والفتح بخمسة<sup>(١)</sup> شروط:

الأول: أن يكون علماً كزيد من المثال.

الثاني: أن يكون موصوفاً بإبن.

الثالث: أن يكون ابن مضافاً إلى علم كسعيد من المثال.

الرابع: أن لا يفصل بينهما<sup>(٢)</sup>، أعني<sup>(٣)</sup> بين المنادى وصفته.

الخامس: أن يكون المنادى ظاهر الضم.

وهذه الشروط كلها مفهومة من المثال المذكور، «وَنَحْوُ مَفْعُولٍ بِضْمٍ» وهو أيضاً مطلوب «لَا تَفْتَحَنَّ»، و«مِنْ نَحْوٍ» متعلق «بِضْمٍ»، «وَتَهْنُ» مضارع وهن بمعنى ضَعْفَ.

وفهم منه أنه إن لم يكن المنادى علماً ولا مضافاً<sup>(٤)</sup> إليه «ابن» وجب البناء على الضم على ما يقتضي أصل المنادى المفرد، وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) وَالضُّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا \* أَوْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمٌ قَدْ حُجِّمًا

(١) في الأصل، ظ، ت وهي خمسة.

(٢) هـ «بينهما فاصل» وصارتها أكمل.

(٣) في ز «أي أعني».

(٤) في ش، ك، ت «ولا ما أضيف إليه» وما أثبت أدق.

(٥) في الأصل، هـ، ظ، ت «ويلى».

وفي ك «أو يلى» «وما أثبت أولى، لأنه ورد في الألفية وبقيّة النسخ.

(ش) فمثال كون المنادى غير علم يَا رَجُلُ ابْنِ سَعِيدٍ، ومثال كون المضاف إليه «ابن» غير علم<sup>(١)</sup>: يَا زَيْدُ ابْنِ أَخِيحَتَا<sup>(٢)</sup>. «وَالضَّمُّ» مبتدأ وخبره «قَدْ مُحَيَّمَا» «وَأَنْ لَمْ يَلِ<sup>(٣)</sup>» شرط وجوابه محذوف والتقدير: وَالضَّمُّ قَدْ مُحَيَّمَا / إِنَّ لَمْ يَلِ فَهَوَ مُتَحَيِّمٌ. ويجوز أن يكون «قَدْ مُحَيَّمَا» جواب الشرط، ١٨٢  
والشرط وجوابه خبر «الضَّمُّ» واستغنى بالضمير الذي في حتم<sup>(٤)</sup> عن<sup>(٥)</sup> الرابط؛ لأن جملة الشرط والجواب<sup>(٦)</sup> يُستغنى فيهما بضمير واحد لتنزيلهما<sup>(٧)</sup> منزلة الجملة الواحدة، وعلى هذا فلا حذف<sup>(٨)</sup>. ثم قال:

(ص) وَأَضْمُّمُ أَوْ انْصِبْ مَا احْطَرَارًا لَوْلَا \* يَمَّا لَهُ اسْتِخْفَاقُ ضَمِّ يَبْنَا

(ش) يعني أنه يجوز الضم والنصب في المنادى المستحق للبناء وهو العلم والنكرة المقصودة إذا اضطر شاعر لتنوينه، فمثال الضم قوله:

١٦٢ - سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ<sup>(٩)</sup>

(١) في ز «علم نحو» وعبارتها أفضل.

(٢) في ت «يا زيد ابن أختنا»

(٣) في الأصل «بك» تحريف.

(٤) في ت «حتمًا».

(٥) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «في»، وفي ش «على» تحريف.

(٦) في الأصل، ط «الضم والشرط»، وفي ت «جملة الشرط» وما أثبت عن بقية النسخ أصح.

(٧) في الأصل، ز، ط «لتزيلهما» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

(٨) في ت «فلا خلاف» تحريف.

(٩) الشاهد للأحوص الأنصاري. انظر ديوانه ١٨٩

وفي الكتاب ٢: ٢٠٢، وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، وشرح ابن الناطم ٥٧٠، وشرح التصريح

٢: ١٧١ وشرح الأشموني ٣: ١٤٤، وأمالى الزجاجي ٨١

قال البغدادي في الخزنة ١: ٢٩٤.

«تنوين المنادى المضموم مذهب الخليل وسيبويه والمازني. قال النحاس والأخفش وحجتهم أنه بمنزلة مرفوع ما لا ينصرف فلحقه التنوين على لفظه، واختار الزجاجي في أماليه هذا المذهب لكنه رد الحجة فقال الاسم المعلم المنادى المفرد مبني على الضم لمضارعه عند الخليل وأصحابه للأصوات، وعند غيره لوقوعه موقع الضمير، قال النحاس وحكى سيبويه عن عيسى ابن عمر يا مطراً بالنصب. قال المبرد أما أبو عمرو وعيسى والجرص فيختارون النصب، وحجتهم أنهم ردوه إلى الأصل لأن أصل النداء النصب».

ومثال النصب قوله:

١٦٣ - ضَرَبْتَ صَدْرَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ \* يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي<sup>(١)</sup>

والخيار عند «الخليل» و«سيبويه» الضم، وفي تقديم الناظم له إشعار باختياره<sup>(٢)</sup> وينبغي أن يُعتقد أنه عند من ترك الضم مع التنوين مبني، وعند من نصب معرب. «وما» مفعول «بأنصب» وهو مطلوب أيضاً «لاضمتُم» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «نُونًا»<sup>(٣)</sup> «واضطَرَّارًا» [مفعول له]<sup>(٤)</sup> وهو تعليل لثَوْن، «وَيْثًا» متعلق بِنُون، «وما» المجرورة بِبَيْن موصولة، «واستحقاقُ ضَمِّ» مبتدأ، «وَبَيْثًا»<sup>(٥)</sup> خبره والجملة صلة لما «وَلَهُ»<sup>(٦)</sup> متعلق بِبَيْثًا. ثم قال:

(ص) وِاضْطَرَّارٍ خُصَّ جَمْعُ يَا وَأَلْ \* ...

(ش) يعني أنه لا يجوز الجمع بين حرف النداء<sup>(٧)</sup> «وَأَلْ» إلا في

الضرورة / كقوله:

١٨٣  
أ

١٦٤ - مِنْ أَجْلِكَ يَا الَّتِي تَكْمِتُ قَلْبِي<sup>(٨)</sup>

(١) الشاهد لمهلل - حدى بن ربيعة.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٤، والمقتضب ٤: ٢١٤ والجمال للزجاجي ١٦٦ وأمالى القالى ١: ٣٠٠ وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.

وفي رواية:

رَفَعَتْ رَأْسَهَا إِلَيَّ وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي

(٢) انظر الكتاب ٢: ٢٠٢ وشرح المرادى ٣: ٢٨٦، وشرح الأشموني ٣: ١٤٥.

(٣) في ت «نوبا» تصحيف.

(٤) «مفعول له» تكملة من ش، ك.

(٥) في ظ «وَيْثًا» تحريف.

(٦) في الأصل «له».

(٧) في ظ «بين يا وأل».

(٨) لم أعثر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزوم وعجز البيت: «وَأَلَّتْ بِخَيْلَةٍ بِالْوَضِلِ خَنِي».

انظر اللسان «لنا» والكتاب ٢: ١٩٧، وشرح المفصل ٢: ٨ والإنصاف ١: ٣٣٦ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨.

والخزانة ١: ٣٥٨.

وفي رواية:

فديتك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني

وقوله:

١٦٥ -

فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَأَا  
[ إِنِّي كُنتُمَا أَنْ تَكْسِبَانَا شَرًّا ] <sup>(١)</sup>

ثم استثنى من ذلك لفظة <sup>(٢)</sup> «الله» والجملة الإسمية المصدرة بـ «أَلْ» فقال:

(ص) ... \* إِلَّا مَعَ اللَّهِ وَمَحْكِي الْجَمَلِ

(ش) فيجوز في الاختيار: يا أله <sup>(٣)</sup> بقطع الهمزة ووصلها للزوم «أَلْ» له <sup>(٤)</sup> حتى صارت كأنها من نفس الكلمة، ويا الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ. إذا سُميت به رجلاً، لأن «أَلْ» من جملة المُسمى به. ثم قال:

(ص) وَالْأَكْثَرُ اللَّهُمَّ بِالتَّغْوِيضِ \* ...

(ش) يعني أَنَّ الأكثر في نداء لفظ <sup>(٥)</sup> الجلالة «اللَّهُمَّ» بميم مشددة مزيدة آخرًا عوضاً من حرف النداء، وفهم منه أن قولهم يا أله <sup>(٦)</sup> وإن كان جائزاً في الاختيار دون «اللَّهُمَّ» في الكثرة <sup>(٧)</sup>، وقد جاء في الشعر الجمع بين <sup>(٨)</sup> النداء والميم وإلى ذلك <sup>(٩)</sup> أشار بقوله:

(ص) ... \* وَشَدَّ يَا اللَّهُمَّ فِي قَرِيضِ

<sup>(١)</sup> رجز لم أقف على قائله.

ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

انظر المقتضب ٤: ٢٤٣ وأمالى الشجرى ٢: ١٨٢ والإنصاف ١: ٣٣٦ وشرح المفصل ٢: ٩ وشرح

الكافية لابن مالك ٣: ١٣٠٨، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٦٤.

وفي رواية أخرى لعجز البيت: «إِنِّي كُنتُمَا أَنْ تُفْقِيَانَا شَرًّا».

<sup>(٢)</sup> في ظ، ت «لفظ».

<sup>(٣)</sup> في الأصل «يا لله».

<sup>(٤)</sup> «له» ساقط من ظ.

<sup>(٥)</sup> في الأصل، ز «لفظة» وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

<sup>(٦)</sup> في الأصل «يا لله».

<sup>(٧)</sup> في ش «في الأكثر».

<sup>(٨)</sup> في ش، ه، ظ، ك، ت «بين حرف» وعبارتها أدق.

<sup>(٩)</sup> في ز «واليه».

(ش) وجه<sup>(١)</sup> شذوذه أنه جمع بين العوض والمعوّض منه، ومنه قوله:

١٦٦ - إني إذا ما حَدَثَ أَلَمًا

أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا<sup>(٢)</sup>

والقريض: الشعر.



---

(١) في هـ ، ظ «وجه».

(٢) نسب البيتان إلى أبي خراش الهذلي في اللسان «لم»

وأمالى ابن الشجرى ٢: ٢٢٨.

ونسبه الأستاذ عبد السلام هارون إلى أمية بن أبي الصلت وليس في ديوانه وورد بلا نسبة في اللسان «لا».

والمقتضب ٤: ٢٤٢، وأمالى الشجرى ٢: ١٠٣ والإنصاف ١: ٣٤١، وشرح المفصل ٢: ١٦ وشرح

التصريح ٢: ١٧٢، والخزانة ١: ٢٥٨ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥٣١.

## (فصل)

(ص) تَابِعْ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونَ أَلْ \* أَلِزْمُهُ نَصْباً كَمَا زِيدُ ذَا الْحَيْلِ

(ش) شمل قوله: «تابع»<sup>(١)</sup>، جميع التوابع، والمراد ما سوى البدل وعطف النسق على ما سيأتي، وشمل ذي الضم العَلَمَ والنكرة المقصودة. «والمُضَافَ» نعت لتابع وخرج به التابع المفرد، «ودُونَ أَلْ» خرج به المضاف المقرون بأل وقوله: أَلِزْمُهُ / نَصْباً، يعني في التابع المستوفى للشروط وذلك إذا <sup>١٨٣</sup> كان التابع غير عطف النسق والبدل، وكان مضافاً مجرداً من «أَلْ»، فمثال ما استوفى<sup>(٢)</sup> الشروط في وجوب النصب وهو نعت يَا زِيدُ ذَا الْجَمَّةِ<sup>(٣)</sup>. ومثاله وهو توكيد: يَا زِيدُ نَفْسُهُ، وَيَا تَمِيمُ كُلُّهُمْ، ومثاله وهو عطف بيان: يَا زِيدُ عَائِدُ الْكَلْبِ. فلو كان التابع من هذه غير مضاف جاز فيه النصب والرفع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ \* ...

(ش) فمثال النعت: يَا زِيدُ الظَّرِيفُ والظَّرِيفُ، ومثال عطف البيان يَا زِيدُ قَفَّةً، ومثال التوكيد: يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ<sup>(٤)</sup>، ومثال المضاف المقرون بأل: يَا زِيدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ.

فهذه أربع<sup>(٥)</sup> صور كلها يجوز فيها الرفع والنصب. «وتابع» مفعول بفعل

(١) في «التابع».

(٢) في الأصل «ما ستوفى» تحريف.

(٣) في هـ «يا زيد ذا الحيل» تحريف. الجملة: الشعر الذي يكون أسفل الأذن.

(٤) في ت «جمعا» تحريف. وما أثبت أصبح، لأنه توكيد للجمع.

(٥) في الأصل «أربعة» تحريف.

مضمّر من باب الاشتغال يفسره «الزّمة»، «المُضَاف» نعت لتابع، «ودُون» متعلق بالاستقرار على أنه حال من «تابع»، و«نُصِباً» مفعول ثانٍ «لألّزِمة»، والمفعول الأول الهاء، «وما» مفعول «بازْفَع» وهو مطلوب<sup>(١)</sup> «لأنصب» فهو من باب التنازع وهي موصولة وصلتها «سِوَاهُ».

ثم قال:

(ص) ... وَاجْعَلَا \* كَمْشَتَقِلْ نَسَقًا وَبَدَلَا

(ش) يعني أن عطف النسق والبدل إذا تبعها المنادى حكمهما حكم المستقل فيجب بناؤهما على الضم إن كانا مفردين /، ونصبهما إن كانا مضافين وسواء كان المنادى مبنياً على الضم أو منصوباً فتقول: يَا أَخَانَا زَيْدٌ<sup>(٢)</sup> وَيَا أَخَانَا عَمْرُو<sup>(٣)</sup>، وَيَا زَيْدٌ أَخَانَا، وَيَا عَمْرُو صَاحِبَتَا<sup>(٤)</sup>.

وسبب ذلك أن البدل في نية تكرار العامل، وحرف<sup>(٥)</sup> العطف بمنزلة العامل، فإذا كررت حرف النداء معهما كانا كالمباشرين لحرف النداء. والألف في «اجْعَلَا»<sup>(٦)</sup> بدل من نون التوكيد<sup>(٧)</sup> الخفيفة، «وَنَسَقًا» و«بَدَلَا» مفعول أول «باجْعَلَا» «وَكَمْشَتَقِلْ»<sup>(٨)</sup> في موضع المفعول الثاني، لأن معنى «اجْعَلَا» صَيِّرُ<sup>(٩)</sup>. ثم إن المعطوف عطف نسق<sup>(١٠)</sup> إذا كان مقروناً «بَالْ» ففيه وجهان، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ك «المطلوب».

(٢) في هـ، ك «وَيَا أَخَانَا وَزَيْدٌ»

هذا المثال لعطف النسق مفرداً.

(٣) في ظ «وَيَا صَاحِبَتَا عَمْرُو».

وفي ك «وَيَا أَخَانَا وَعَمْرُو» هذا المثال لعطف النسق مفرداً.

(٤) في ظ «وَيَا عَمْرُو يَا صَاحِبَتَا».

(٥) في ز «وحروف».

(٦) في الأصل «اجعل» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) في ت «من التوكيد بالنون».

(٨) في ش، ك «وكمستقلا» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) في الأصل «ضمير» تحريف.

(١٠) في ظ، ت «النسق»

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ أَلْ مَا تُسْقَا \* فَفِيهِ وَجْهَانِ وَرَفْعٌ يُنْتَقَى

(ش) يعني أَنَّ المعطوف عطف النسق<sup>(١)</sup> إذا كان مصحوباً «لأن» يجوز فيه وجهان الرفع والنصب، والرفع هو الاختار، وهو مفهوم من قوله: «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» وعلم أَنَّ ثاني الوجهين هو النصب من ذكر الرفع ومما تقدم في بعض التوابع من جواز الرفع والنصب فتقول: يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ وَالْحَارِثُ<sup>(٢)</sup> ومنه قوله:

١٦٧. أَلَا يَا زَيْدُ وَالضُّحَاكَ سَيِّراً \* فَقَدْ جَاوَزْتُمَا خَمْرَ الطَّرِيقِ<sup>(٣)</sup>

يروى برفع «الضُّحَاكَ» ونصبه، وفهم من قوله: «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» أنه موافق للقاتلين باختياره، وهم «الخليل»، «وسيبيوه» / «المازني»، وإنما اختير لمناسبة <sup>١٨٤</sup> الحركتين، ولما حكى «وسيبيوه» أنه أكثر في كلام العرب من النصب<sup>(٤)</sup> «وَمَصْحُوبٌ»<sup>(٥)</sup> خبر «يَكُنْ»<sup>(٦)</sup>، «وَمَا تُسْقَا»<sup>(٧)</sup> اسمها، ويجوز العكس والأول أرجح<sup>(٨)</sup> وفيه وجهان: جملة<sup>(٩)</sup> من مبتدأ وخبر وهي جواب الشرط، «وَرَفْعٌ يُنْتَقَى» جملة من مبتدأ وخبر وهي<sup>(١٠)</sup> مستأنفة.

(١) في هـ «نسق».

(٢) في الأصل «يا زيد والحارث والحارث» تحريف.

(٣) لم أعر على قائله، وقد ورد في كتب اللغة والنحو.

انظر اللسان «خمر»، والخصائص ٣: ١٧٦ وشرح المفصل ١: ١٢٩، والهمع ٥: ٢٨٢ ومعجم شواهد العربية ٢: ٥١٠

ومعجم شواهد النحو ١٢٠.

(٤) اختلف في الاختار منهما. اختار الخليل وسيبيوه والمازني الرفع، وإليه ذهب الناظم.

واختار أبو عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، ويونس والجرمي النصب.

والاختار عند المبرد النصب إذا كانت الألف واللام للتعريف والرفع إذا كانت غير معرفة.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣١٤.

(٥) في ش «ومصحوب أَلْ».

(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «كان» والمثبت أدق كما في ز، ك، والألفية.

(٧) في ت «وما نسق».

(٨) في ش «أصبح» وفي ز «أظهر» وفي ظ «أوجه».

(٩) في ز «جملة مستأنفة».

(١٠) ما بعد «وهي» إلى هنا ساقط من هـ.

ثم اعلم أنَّ من المناديات «أي» ويلزم أن توصف بأحد<sup>(١)</sup> ثلاثة أشياء: «ألَّ وذا<sup>(٢)</sup>» والَّذِي» وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ أَلَّ بَعْدُ صِفَةً \* يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ<sup>(٣)</sup> لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

(ش) يعني أن «أَيَّاً» إذا كانت منادى<sup>(٤)</sup> لزم وصفها بمصحوب «ألَّ» واجب الرفع نحو: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ، وإنما لزم رفع وصفها. وإن كان يجوز فيه الرفع والنصب إذا كان المنادى غير «أي» لإبهامها وهي نكرة مقصودة، وإنما لزمتهما<sup>(٥)</sup> «الهاء» لتكون عِوَضاً مما يستحق من الإضافة، والأرجح في ضبط هذا البيت أن يكون «مَصْحُوبٌ» منصوباً، «فَأَيُّ»<sup>(٦)</sup> مبتدأ، «وَيَلْزَمُ»<sup>(٧)</sup> خبره، «وَمَصْحُوبٌ» مفعول مقدم بيلزم، «وصِفَةً» منصوب على الحال من مصحوب «ألَّ»، «وبالرَّفْعِ» في موضع الحال من «مَصْحُوبٌ»<sup>(٨)</sup>، «وَلَدَى» متعلق بيلزم «وَبَعْدُ» في موضع الحال، والمضاف إليه «بَعْدُ» ضمير عائد على «أي» والتقدير: وَأَيُّهَا يَلْزَمُ مَصْحُوبٌ أَلَّ فِي حَالِ كَوْنِهِ صِفَةً لَهَا مَرْفُوعَةٌ وَإِقْعَةٌ بَعْدَهَا / ويجوز أن يكون مَصْحُوبٌ<sup>(٩)</sup> مرفوعاً على أنه مبتدأ، ويكون خبره ١٨٥

«يَلْزَمُ» بالياء، والجملة خبر «أَيُّهَا» والضمير العائد على المبتدأ محذوف<sup>أ</sup>

تقديره: يلزمها. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) وَأَيُّهَا الَّذِي وَرَدُ \* ...

(١) في هـ «إحدى» تحريف.

(٢) في ظ «وذو».

(٣) في ت «في الرفع» تحريف.

(٤) في ظ «منادة».

(٥) في ش «لزمته».

(٦) في هـ، ز «وأي».

(٧) في الأصل «ولزم» تحريف.

(٨) في ظ «مصحوب أل».

(٩) في ش «مصحوب أل».

(١٠) في الأصل، ز، ظ، ت «وأياها ذا» تحريف.

(ش) يعني أنه ورد في كلام العرب صفة<sup>(١)</sup> «أَيُّهَا» باسم الإشارة نحو:

يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ. وشمل المفرد والمثنى كقوله:

١٦٨ - أَيُّهَاذَانِ كَلَّا زَادَكُمَا \* وَدَعَانِي وَإِغْلًا فِيمَنْ وَعَلَّ<sup>(٢)</sup>

وبالموصول المصدر «بأل» كقوله تعالى<sup>(٣)</sup> (يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ<sup>(٤)</sup>)

ثم قال:

(ص) ... \* وَوَصَفُ أَيُّ بِسَوَى هَذَا يُرَدُّ

(ش) يعني أن «أَيُّ» لا توصف إلا بما ذكر ولا يجوز أن توصف بغير

ذلك فلا يُقال: يَا أَيُّهَا صَاحِبَ عَمْرٍو، ونحوه. ثم قال:

(ص) وَذُو إِشَارَةٍ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ \* إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ

(ش) يعني أن اسم الإشارة يجري مجرى «أي» في وجوب وصفه بما

وصفت به<sup>(٥)</sup> «أَيُّ» من واجب الرفع معرف «بأل» أو الموصول المصدر «بأل»

فتقول: يَا ذَا الرَّجُلُ، كما تقول: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ<sup>(٦)</sup>، «فَذَا» في هذا المثال

ونحوه بمنزلة «أَيُّ»، في التوصل إلى نداء ما فيه «أل»، وفهم من قوله: «إِنْ

كَانَ تَرْكُهَا يُفِيثُ الْمَعْرِفَةَ»، أن اسم الإشارة قد لا يُفِيثُ المعرفة فلا يفتقر إلى

وصف فتكون كسائر الأسماء المناديات كما إذا قلت: يا هذا وأنت مقبل

١٨٥  
ب

على رجل بعينه<sup>(٧)</sup>، وهذا ليس ١٨٥/ب من هذا الفصل. ثم قال:

(١) في ك «وصف» وعبارتها أدق.

(٢) لم أحر على قائله، وقد ورد في كتب النحو. غير معزو انظر شرح شذور الذهب ١٩٩ وشرح المراتي

٢٩٩: ٣ وشرح الأشموني ٣: ١٥٣ ومعجم شواهد النحو ١٤٨ ونسب في الأكليل ٧٨: ١٠ إلى أبي حسيب.

واغلا: الرجل الذي يدخل على القوم، وهم يشربون فلا يُدْعَى لذلك.

(٣) في ه، ظ، ك، ت «وعز وجل».

(٤) سورة الحجر آية: ٦.

(٥) «به» ساقط من ت.

(٦) في ش، ك زيادة «يا أيها الرجل وبا ذا الذي كما تقول يا أيها الذي» الزيادة هنا غير لازمة.

(٧) في الأصل، ش، ك «تعيينه» تصحيف.

(ص) فِي نَحْوِ سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ يَنْتَصِبُ \* ثَانٍ وَضُمُّ وَافْتَحَ أَوَّلًا تُصِيبُ

(ش) يعني أنَّ المنادى المبني على الضم إذا تكرر وأضيف إلى ما بعده، وجب نصب الثاني، لأنه مضاف، وجاز في الأول الضم على الأصل والفتح على الإبتاع وفيه أقوال<sup>(١)</sup> وذلك نحو قوله:

١٦٩. يَا تَيْمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَالُكُمْ \* لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوْءَةٍ<sup>(٢)</sup> عُمَرُ

ومثله قوله: «يَا سَعْدُ سَعْدُ الْأَوْسِ»، وفهم من قوله: «فِي نَحْوِ»، أنَّ ذلك جائز في العلم وفي<sup>(٣)</sup> النكرة المقصودة نحو: يَا غُلَامُ غُلَامٌ زَيْدٌ.

وهو مذهب «البصريين»، وفهم من تقديم الضم أنه أحسن، إذ وجهه أرجح، «وفي نَحْوِ» متعلق «بِإِنْتِصَابِ»، «وَتُصِيبُ» مضارع مجزوم على جواب الأمر.

(١) فيه ثلاثة أقوال:

الأول: منادى مضاف إلى ما بعد الثاني، والثاني مقحم بين المضاف والمضاف إليه وهو مذهب سيبويه.  
الثاني: الأول منادى مضاف إلى محذوف دل عليه الآخر، والثاني مضاف إلى الآخر وهو مذهب المبرد.  
الثالث: أنَّ الإسمين ركبا تركيب خمسة عشر وجعلنا اسماً واحداً وفتحتهما فتحة بناء وهو مذهب الأعلام.

(٢) الشاهد لجرير بن عطية. وروى في ديوانه ٢١٢:١

يَا تَيْمُ تَيْمٌ عَدِيٌّ لَا أَبَالُكُمْ \* لَا يَوْعَنُكُمْ فِي سَوْءَةٍ عَمْرُ

أنظر المقتضب ٢٢٩:٤ وشرح المفصل ١٠٥، ١٠:٢ .

وشرح المرادي ٣٠٣:٣، وشرح ابن عقيل ٢٧١:٢ وشرح الشواهد للعيني ١٥٣:٣، ومعجم شواهد النحو ٧٥ .

تيم عدى : أضاف تيم إلى عدى وهو أخوه

لا أبالكُم : كلمة تستعمل للغلظة عند الخطاب

(٣) «في» ساقطة من ش.

## (المنادى المضاف إلى ياء المتكلم)

قوله<sup>(١)</sup>:

(ص) وَاجْعَلْ مُنَادِي صَبْحٍ إِنْ يُضْفِ لِيَا \* كَعَبْدِ عَبْدِي عَبْدٌ<sup>(٢)</sup> عَبْدًا عَبْدِيَا

(ش) شمل قوله «مُنَادِي» الصحيح والمعتل فأخرج المعتل بقوله: «صَبْحٍ»، فإنه في النداء كحاله في غير النداء، وعلم أن «يا» في قوله: «لِيَا»، ياء المتكلم إذ لا يُضاف لياء المخاطبة وليس في الضمائر ياء غيرهما، وقد ذكر في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم<sup>(٣)</sup> خمس لغات.

الأولى: «يَا عَبْدِي» بحذف الياء والاستغناء بالكسر<sup>(٤)</sup> عنها وهي أفصحها.

الثانية: «يَا عَبْدِي» بإثبات الياء الساكنة<sup>(٥)</sup>

الثالثة<sup>(٦)</sup>: / «يَا عَبْدٌ» بقلب الياء ألفاً وحذفها والاستغناء عنها بالفتحة.

الرابعة<sup>(٧)</sup>: «يَا عَبْدًا» بقلب الياء ألفاً وإثباتها.

الخامسة<sup>(٨)</sup>: «يَا عَبْدِي» بفتح الياء وهي الأصل ولم يذكرها الناظم<sup>(٩)</sup> في

(١) وقوله ساقطة من ش، هـ، ز.

(٢) وعبد ساقطة من ز.

(٣) إلى ياء المتكلم ساقط من هـ.

(٤) في ش، ك «بالكسرة».

(٥) في هـ، ظ، ت «ساكنة».

(٦) في ت «والثالثة».

(٧) في ت «والرابعة».

(٨) في ت «والخامسة».

(٩) «الناظم» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

النظم على الترتيب في القوة والضعف، بل على ما سمح به<sup>(١)</sup> الوزن، وأفصحها حذف الياء وإبقاء الكسرة، ثم إثبات الياء ساكنة ومتحركة، ثم قلبها ألفاً<sup>(٢)</sup>، ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة، وفيه لغة سادسة ولم<sup>(٣)</sup> يذكرها الناظم لضعفها، وهي بناؤه على الضم كقوله تعالى: (قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ)<sup>(٤)</sup> في قراءة<sup>(٥)</sup>، وفي قوله: «كَتَبْتِ» إلى آخر البيت فائدتان:

إحدهما<sup>(٦)</sup>: التنبيه<sup>(٧)</sup> على اللغات المذكورة.

الأخرى: التنبيه على أن<sup>(٨)</sup> جواز اللغات المذكورة مشروط بأن تكون الإضافة للتخصيص، وذلك مفهوم من المثل<sup>(٩)</sup>، احترازاً مما فيه الإضافة لغير التخصيص<sup>(١٠)</sup> كاسم الفاعل، وسائر ما إضافته للتخصيص<sup>(١١)</sup> فإنه لا يجوز فيه إلا وجهان إثبات الياء متحركة وساكنة. «وَمُتَّادَى» مفعول أول باجعل، «وَصَبَّحَ» في موضع الصفة له والمفعول الثاني «كَتَبْتِ» إلى آخر البيت، «وَلِإِنْ يُضَفَّ» شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه. ثم إن المتأدى إذا كان مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم فإن حكم «الياء» فيه كحكمها في غير

(١) في ظ، ت «له».

(٢) في هـ «الفا وإبقاؤها» وعبارتها أدق.

(٣) في هـ، ز، ظ «لم».

(٤) سورة الأنبياء آية: ١١٢

وفي ش لم يكمل الآية «قال رب احكم» اكتفى بموضع الشاهد.

(٥) قرأ بالضم «رَبِّ» أبو جعفر، وابن محيصن.

انظر البحر ٦: ٣٤٥، والنشر ٢: ٣٢٥، ومعجم القراءات ٤: ١٥٦.

(٦) في الأصل، ز «أحدهما» تحريف.

(٧) في ت «التنبيه» تصحيف.

(٨) «أن» ساقطة من ظ، ت.

(٩) في ش، هـ، ز، ك «المثال».

(١٠) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك «للتخفيف» والمثبت من ت أصبح وأضبط، فالإضافة تكون للتخصيص أو لغير التخصيص.

(١١) في الأصل وبقيّة النسخ «للتخفيف».

النداء نحو: يا ابن أخي ويا ابن صاحبي، إلا إذا كان ابن أم وابن عم، وإلى ذلك أشار بقوله /:

١٨٦  
١

(ص) وَلَفَّحْ أَوْ كَسِّرْ<sup>(١)</sup> وَخَذَفْ أَيْ اسْتَمَرَّ \* فِي يَا ابْنَ أُمِّ ابْنِ عَمٍّ لَا مَقَرَّ  
(ش) يعني أن<sup>(٢)</sup> «يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمٍّ» يجوز في آخر<sup>(٣)</sup> كل واحد<sup>(٤)</sup>  
منهما الفتح والكسر فتقول: يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ أُمِّ، وقرئ بهما<sup>(٥)</sup>، وكذلك  
«ابْنَ عَمٍّ»<sup>(٦)</sup> وذلك<sup>(٧)</sup> لكثرة استعمالهما<sup>(٨)</sup>، وفهم<sup>(٩)</sup> من قوله: «اسْتَمَرَّ»،  
اطراد ذلك وعدم اطراد غيره وهو إثبات «الياء» نحو: يَا ابْنَ أُمِّي، ومنه قوله:  
١٧٠ - يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي<sup>(١٠)</sup>

وقلبها ألفاء، ومنه قوله: شُكِّنْ لِي لَا عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمِّا  
[ نَعِشْ غَزِيلَيْنِ وَنَكْفِي أَلْهَمًا ]<sup>(١١)</sup>

(١) في الأصل «وفتح وكسر»، وفي ت «والفتح والكسر» تحريف.

(٢) «أن» ساقطة من ز.

(٣) «آخر» ساقطة من ز.

(٤) «واحد» ساقطة من ت.

(٥) في ش «وقد قرئ».

وذلك في قوله تعالى «قَالَ يَبْتَئِمُّ لَا تَأْخُذْ بِمَا يَلْعَنُ وَلَا يَرْأَى» طه: ٩٤.

قرأ بالخفض ابن عامر وحمزة والكسائي وعاصم.

انظر السبعة في القراءات ٤٢٣، والنشر ٢: ٢٧٢ ومعجم القراءات ٤: ١٠٦.

(٦) في ش، هـ، ز «يا ابن عم».

(٧) «وذلك» ساقطة من ك.

(٨) في الأصل «استعمالها» تحريف.

وفي هـ «استعماله» تحريف.

(٩) في الأصل «فهم».

(١٠) الشاهد لأبي زيد الطائي - حرمة بن المنذر - وعجزه «أَلَّتْ تَحْلَيْتِي لِدَهْرِ شَدِيدِ»

انظر الكتاب ٢: ٢١٣، وجمل الزجاجي ١٧٣ وأمالى الشجري ٢: ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك

٣: ١٣٢٦ وشرح المرادى ٣: ٣١٣ وشرح ابن الناظم ٥٨١ ومعجم شواهد النحو ٦٤

(١١) ٣٧٧ رجز لم أقف على قائله.

ما بين المعرفين تكملة من ش، ك.

لم يرد هذا الرجز في كتب النحو. انظر معجم شواهد النحو ٢٣١.

وفُهم من تمثيله يَا ابْنَ أُمِّ وَيَا ابْنَ عَمِّ أَنَّ ذَلِكَ أَيْضاً<sup>(١)</sup> مطرد في «يَا ابْنَةُ أُمِّ وَيَا ابْنَةُ عَمِّ» إذ لا فرق، ثم إِنَّ من المضاف إلى ياء المتكلم: «يَا أَبِي وَيَا أُمِّي» وفيه لغتان «زائدتان على اللغات المتقدمة»<sup>(٢)</sup>. وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَفِي الثَّدَا أَبَتْ أُمِّتِ عَرَضُ \* وَانْكِسِرَ أَوْ افْتَحَ وَمِنْ أَلْيَا الثَّا عَوَضُ

(ش) فُهِمُ<sup>(٣)</sup> من قوله: «وفي الثَّدَا»، أي ذلك خاص بالنداء فلا يجوز: قَامَ أَبَتْ وَلَا جَاءَتْ أُمَّتْ.

وفُهم من تعيين اللفظين أَنَّ ذلك خاص بهما، وفُهم من قوله: «عَرَضُ» أَنَّ ذلك غير لازم لهما، فإنه عرض بعد اللغات المذكورة في المضاف إلى ياء المتكلم، وفُهم من تقديمه الكسر على الفتح أَنَّ الكسر أكثر.

وفُهم من قوله: «وَمِنْ أَلْيَا الثَّا عَوَضُ»، أنه لا يجمع بينهما لما علم أنه<sup>(٤)</sup> لا يجمع بين العوض والمعوّض منه، فلا يقول: يَا أَبَتِي وَلَا يَا أُمَّتِي.

وقد جاء<sup>(٥)</sup> الجمع بينهما في ضرورة الشعر قال:

١٧٢. [يَا أَبَتِي لَا زِلْتُ فِينَا فَيَأْتِيَا] \* لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتُ عَائِشًا<sup>(٦)</sup>

(١) (أيضاً) ساقطة من ش، هـ .

(٢) في ش «اللغات المذكورة المتقدمة» وعبارتها أكمل.

(٣) في ز «وفُهِمُ».

(٤) في ظ، ك، ت «من أنه».

(٥) في ز «أُنِّي».

(٦) لم أقف على قائله.

ما بين المعقولين تكملة من ش، ز، ك.

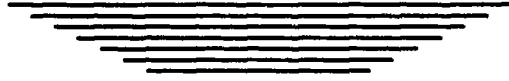
انظر في شرح المرادى ٣: ٣١٧ وشرح التصريح ٢: ١٧٨ وشرح الأشموني ٣: ١٥٨، ومعجم النحو ٩٩

ورد عجز البيت في الأصل:

«لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دَمْتُ أَمَلًا»

وهو ساقط من هـ، ظ، ت.

«وفي النِّدَا» / متعلق «بَعَرَض»، «وَأَبَتْ وَأُمَّتِ»<sup>(١)</sup> مبتدأ وخبره «عَرَض»  $\frac{١٨٧}{١}$   
والثَّامِيَّاءُ مبتدأ وخبره «عَوَض»<sup>(٢)</sup> «وَمِنْ أَلْيَا» متعلق بعوض.



<sup>(١)</sup> في الأصل، ت «وَأَبَه وَأُمَه» تحريف، وما أثبت من الألفية وبقية النسخ أدق.  
<sup>(٢)</sup> في ت «عرض» تحريف.

## (أسماء لازمت<sup>(١)</sup> النداء)

(ش) هذه الأسماء التي ذكرت<sup>(٢)</sup> في هذا الباب على ثلاثة أقسام:  
مسموع ومقيس وشائع<sup>(٣)</sup> غير مقيس، وقد أشار إلى الأول بقوله:  
(ص) **وَقُلْ بَعْضُ مَا يَخَصُّ بِاللَّيْلِ \* لَوْلَا نَوْمَانُ كَذَا ...**  
(ش) قد ذكر ثلاثة ألفاظ:

الأول: «قُلْ» وهو كناية عن نكرة. فإذا قلت: **يَا قُلْ<sup>(٤)</sup>** فكأنك قلت: **يَا رَجُلٌ**.

الثاني: «لَوْلَا» بلام مضمومة وهمزة ساكنة من اللوم فإذا قلت: **يَا لَوْلَا** معناه **يا عظيم اللامة<sup>(٥)</sup>**.

الثالث: «نَوْمَانُ» يفتح النون وواو ساكنة من النوم، فإذا قلت **يَا نَوْمَانُ** معناه<sup>(٦)</sup> **يا كثير النوم**. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... \* ... **وَاطْرَدَا**  
في سَبِّ الْأُنثَى وَزُنْ يَا خَبَاثِ \* ...

(ش) يعني أن بناء وزن «فَعَال» من كل فعل دال<sup>(٧)</sup> على السبب مُطْبَرَد.

(١) في ظ «لزمت» تحريف.

(٢) في ت «ذكرها».

(٣) في ت «وسائع» تحريف.

(٤) في الأصل، ظ، ت «قل» تحريف.

(٥) في هـ «اللوم» وهذا جائز انظر اللسان «لأَم».

(٦) في ش، هـ، ز، ك «فمعناه».

(٧) في الأصل «ذاك» تصحيف.

فتقول: يَا خَبَاثَ وَيَا فَسَاقِي وَيَا لَكَاعٍ<sup>(١)</sup> ونحوه، ومعنى الاطراد في ذلك أنك لا تفتقر فيه إلى سماع من العرب بل كل فعل دال<sup>(٢)</sup> على السب يجوز أن يُبنى منه هذا الوزن في النداء. ثم قال:

(ص) ... \* وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِ

(ش) يعني بالأمر اسم الفعل، «وَفَعَال» مطرد فيه<sup>(٣)</sup> من كل فعل ثلاثي نحو: نَزَالَ وَذَرَاكَ<sup>(٤)</sup> وَضَرَابٍ، وإنما ذُكر هذا الفصل هنا وإن لم يكن من الباب لاشتراكه مع «فَعَال» الذي للسب في الاطراد. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٨٧  
ب

(ص) وَشَاعَ / فِي سَبِّ الذُّكُورِ فُعْلٌ \* ...

(ش) يعني أَنَّ «فُعْل» يجيء في سب الذكور كما جاء «فَعَال» في سب الأنثى<sup>(٥)</sup> إِلَّا أَنَّ «فُعْل» غير مقيس. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... \* وَلَا تَقِسْ ...

(ش) فمن المسموع في<sup>(٦)</sup> ذلك يَا خُبَيْثُ بمعنى يَا خَبِيثَ، وَيَا عُذْرُ بمعنى يَا غادر، وَيَا فُسَقُ بمعنى يَا فاسق.

(١) نصائح: «تَخَبَّثَ الشَّيْءُ يَخْبُثُ خَبَاثَةً وَخُبَيْثاً فَهُوَ خَبِيثٌ، والخَبِيثُ ضد الطيب من الرزق والولد والناس. يُقال للذكر خُبَيْثٌ، وللأنثى يَا خَبَاثَ مثل يَا لَكَاعٍ، بنى على الكسر، وهذا مطرد عند سيبيوه.

فساق: «الفِسْقُ الخروج عن الأمر، فُسِقَ عن أمر زَيْه أي خرج.

ورجل فاسقٌ وَفُسِقَ وَفُسُقٌ دائم الفسق، ويُقال في النداء: يَا فُسَقُ، وللأنثى يَا فَسَاقِي.

لكاع: لِكَيْعِ الرجل يَلْكَعُ لَكَمًا وَلَكَاعَةً. لَوْمٌ وَخُفْقٌ، والمرأة لَكَاعٍ وَلَكَيْعَةٌ وَلَكَمَاءُ.

اللسان «خبث»، «فسق»، «لكع».

(٢) في الأصل «ذاك» تصحيف.

(٣) في ت «منه» تصحيف.

(٤) في ش، ك «وتراك» تحريف.

(٥) في ش، هـ «الإناث».

(٦) في هـ، ك «من»

واعلم أنه جاء<sup>(١)</sup> جر «فُل» المتقدم في الشعر. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... \* ... وَجُرَّ فِي الشَّعْرِ فُلٌ

(ش) يعني أن «فُل» قد جاء<sup>(٢)</sup> في الشعر مجروراً في غير النداء<sup>(٣)</sup> كقوله:

١٧٣ - فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ<sup>(٤)</sup>

وقوله: «وَقُلُّ» مبتدأ وخبره «بَغْضٌ»، و«مَا» موصولة وصلتها «يُخَصُّ» «وَبِالْتَّذَا» متعلق بيخص، «وَلَوْ مَانُ تَوْ مَانُ» مبتدأ، «وَكَذَا» خبره وباقي الإعراب واضح.

\*\*\*\*\*

(١) في ظ، ت، ك «قد جاء» وعبارتها أدق، لوجود «قد» التي تفيد التقليل.

وفي ش، هـ، ز «قد تقدم» وبعدها زيادة غير لازمة..  
«أن فل من الأسماء المختصة بالنداء إلا أنه قد جاء في الشعر».

(٢) في ز «جاء جره»

(٣) في ز، ت «النداء مجروراً» تقديم وتأخير.

(٤) رجز لأبي النجم العجلي من قصيدة به بدأها بقوله:

الحمد لله الوهوب المجزل  
أعطى فلم ييخل ولم ييخل

والبيت الذي قبل الشاهد هو «تدافع الشيب ولم تَقْطُلْ»

وروى في كتب النحو: «تفضل منه إبل بالهوجل».

ولا وجود لهذا البيت بين أبيان القصيدة التي تتكون من ٩٤ بيتاً.

انظر ديوانه ص ١٩٩، وتهذيب اللغة ١٠ : ٤٩٤ واللسان «فلن» والكتاب ٢ : ٢٤٨ / ٣ : ٥٢٢

والمقتضب ٤ : ٢٣٨ والأصول لابن السراج ١ : ٢٧٧ والجمل للزجاجي ١٧٦ وشرح ابن عقيل ٢ :

٢٧٨ وشرح التصريح ٢ : ١٨٠ ومعجم شواهد النحو ٢٢٧.

لجّة: يفتح اللام. الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب.

فل: أصله فلان محذوف منه الألف والنون للضرورة.

## ( الاستغاثة )

(ش) هي نداء مَنْ يخلص من شدة أو يعين على دفع مشقة، وتتضمن الاستغاثة المستغاث<sup>(١)</sup> والمستغاث منه<sup>(٢)</sup> والمستغاث من أجله والمستغاث به، وذكر لها في هذا الباب<sup>(٣)</sup> حالتين:

الأولى: أن يُجَزَّ المستغاث بلام مفتوحة.

الثانية: أن يُزَاد في آخره ألف تعاقب اللام.

وقد أشار إلى الأول<sup>(٤)</sup> بقوله:

(ص) إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ مُنَادَى خُلِصًا \* بِاللَّامِ مَفْتُوحًا ...

(ش) يعني أَنَّ المُنَادَى المستغاث تدخل عليه لام الجر مفتوحة فتجره وإنما دخلت عليه اللام دون سائر المناديات للتخصيص على الاستغاثة وكانت مفتوحة لتنزله / منزلة الضمير واللام تُفتح مع المضمَر. ثم مثل بقوله:

١٨٨  
أ

(ص) ... \* ... كَيْفَا لِلْمُرْتَضَى

(ش) وقد فهم من قوله: «إِذَا اسْتَغِيثَ اسْمٌ». أَنَّ استغاث<sup>(٥)</sup> مُتَعَدِّ بنفسه فقول النحويين مستغاث به مخالف لوضعه العربي، قال الله تعالى<sup>(٦)</sup>:

(١) في ش، هـ، ز، ك (المستغيث).

(٢) «المستغاث منه» ساقط من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في ت «البيت».

(٤) في الأصل وبقيّة النسخ الأول والمثبت من ط.

(٥) في ط «المستغاث» وما أثبت عن بقيّة النسخ أدق.

(٦) في ز، ط، ت «عز وجل».

(إِذَا تَسْتَفِيثُونَ رَبَّكُمْ)<sup>(١)</sup>

وفهم من قوله: «خُفِضًا» أنه معرب<sup>(٢)</sup> بالجر، وفهم من المثال أنه يجوز أن يكون مقروناً «بِأَلْ»، وإعراب البيت واضح، ثم قال:

(ص) رَأَيْتُكَ مَعَ الْمُطْرَفِ إِنْ كَرِثْتَ يَا \* وَفِي سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ الْيَبْيَا

(ش) يعني<sup>(٣)</sup> أنك إذا عطفت على المستغاث بتكرير «يا» فتحت اللام<sup>(٤)</sup> نحو قوله:

١٧٤ - يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي \* لِأَنَّا سِ عَثُّهُمْ فِي أَرْضِيَا<sup>(٥)</sup>

وفي سوي التكرار «لِيَا»<sup>(٦)</sup> جيء باللام مكسورة كقوله:

١٧٥ - يَبْنِيكَ تَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُغْتَرِبُ

يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ يَلْعَجِبُ<sup>(٧)</sup>

(١) سورة الأنفال آية: ٩

في ظ «تَسْتَفِيثُونَ رَبَّكُمْ» اكتفاء بمحل الشاهد، وذلك جائز.  
(٢) في ش «معرب».

(٣) «يعني» ساقطة من ظ، ت.

(٤) قال الأشموني في تنبيهاته: اختلف في اللام الداخلية على المستغاث: فقيل هي بقية «أل» والأصل: يا آل زيد، فزيد مخفوض بالإضافة ونقله المصنف عن الكوفيين، وذهب الجمهور إلى أنها لام الجر، ثم اختلفوا: فقيل زائدة لا تتعلق بشيء وهو اختيار ابن خروف. وقيل ليست بزائدة فتتعلق، وفيما يتعلق به قولان: أحدهما بالفعل المحذوف وهو مذهب سيويه، واختاره ابن عصفور، والثاني بحرف النداء وهو مذهب ابن جني.

شرح الأشموني ٣: ١٦٤.

(٥) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٣٥ وشرح ابن الناظم ٥٨٧، وشرح المرادي ٤: ١٧ وأوضح المسالك ٣: ٩٥ وشرح التصريح ٢: ١٨١.

(٦) في ت «يبيا».

(٧) لم أقف على قائل البيت مع كثرة وروده في كتب النحو.

انظر: المقتضب ٤: ٢٥٦، والجمل للزجاجي ١٨٠ وشرح الشواهد للعني ٤: ٢٥٧، وشرح التصريح ٢: ١٨١ والهمع ١: ١٨، والخزانة ١: ٢٩٦.

وصدر البيت ساقط من ش، ز، ظ، ك، ت.

ومفعول «افتح» محذوف وتقديره<sup>(١)</sup>: وافتح اللام، «وفي سوى» متعلق  
بـ«بائيتا» والإشارة بذلك للتكرير، أي وفي سوى التكرير<sup>(٢)</sup>. ثم قال:  
(ص) وَلَاكُمْ مَا اسْتُغِيثَ عَالَيْتُ أَلْفٌ \* ...

(ش) [ يعني أنَّ لام الاستغاثة تُعاقب الألف فلا يجمع بينهما، وفُهم  
منه أن «اللام» غير لازمة لكون الألف تعاقبها فتقول: يَا لَزَيْدٍ وَيَا زَيْدًا، ولا  
يجوز يَا لَزَيْدًا. ثم قال:

(ص) ... \* وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلْفٌ ]<sup>(٣)</sup>

(ش) يعني أنَّ الاسم<sup>(٤)</sup> المتعجب منه مثل المستغاث فيما تقدم فيجوز أن  
تدخل عليه لام مفتوحة نحو: يَا لِلْعَجَبِ، وأن تُزاد آخره ألف فتقول: يَا  
عَجَبًا ومنه قوله:

يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفُلَيْقَةِ - ١٧٦

هَلْ تَذْهَبَنَّ الْقَوْبَاءُ الرِّيقَةَ<sup>(٥)</sup>

وإنما ذكر هنا اسم التعجب، وإن لم يكن من هذا الباب لاشتراكهما / في <sup>١٨٨</sup>  
الحكم. «وَلَاكُمْ مَا»<sup>(٦)</sup> مبتدأ، «وَعَالَيْتُ» خبره، «وَأَلْفٌ» مفعول بعاقبت، ووقف

<sup>(١)</sup> «وتقديره» ساقطة من ظ.

<sup>(٢)</sup> في ك «التكرار».

<sup>(٣)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

<sup>(٤)</sup> «الاسم» ساقطة من ش.

<sup>(٥)</sup> الرجز لأبن قنن انظر اللسان «قوب».

وشرح التصريح ٢: ١٨١ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٢: ٧٩١. وروى عجز البيت في الأصل، ش،

هـ، ك (هل تذهبن القوباء بالرويقة) وما أثبت عن بقية النسخ.

الفليقة: الداهية.

القوباء: داء معروف يُصيب الجلد ويُداوى بالريق.

الريقة: الريق ماء الفم قبل الأكل، والمؤث منه الريقة. وريقة الفم وريقه لعاقبه.

<sup>(٦)</sup> «وما» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ وزيادتها هنا لا تُفيد.

عليه [ بالسكون ]<sup>(١)</sup> على لغة ربيعة، ويجوز أن يكون «ألف» فاعلا بعاقبت وحذف الضمير العائد على المبتدأ والتقدير: عاقبتها<sup>(٢)</sup> الألف<sup>(٣)</sup> والأول أظهر «ومثله» مبتدأ، «واسم» خبره، «وذو تعجب» نعت لاسم «وألف» جملة<sup>(٤)</sup> في موضع الصفة لتعجب.



---

(١) «السكون» تكملة من ش، ز. المنصوب يوقف عليه بالألف، وفي لغة ربيعة يوقف عليه بالسكون.

(٢) في ت «عاقبتها» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «ألف»

(٤) «جملة» ساقطة من ش، ك، ت.

## (الندبة)

(ش) هي نداء المُتَفَجِّعِ عليه أو منه<sup>(١)</sup>. وهي من كلام النساء في الغالب. قوله:

(ص) مَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِلدُّوبِ ... \* ...

(ش) يعني أَنَّ مُحْكَمَ المُنْدُوبِ كحكم المنادى، يُضَمُّ إِنْ كَانَ مفرداً، ويُنْصَبُ إِنْ كَانَ مضافاً أو شبيهاً به فتقول:

وَأَزِيدُ، وَوَا ضَارِبَ<sup>(٢)</sup> زَيْدٍ، وَوَا طَالِعاً<sup>(٣)</sup> جَبَلًا. و«مَا» مفعول مقدم باجعل، وهي موصولة واقعة على أحكام المنادى السابقة وصلتها «لِلْمُنَادَى»<sup>(٤)</sup>، ثم نبه<sup>(٥)</sup> على ما يمتنع في الندبة بقوله:

(ص) ... وَمَا \* لَكُرْ لَمْ يُنْدَبْ وَلَا مَا أُبْهِمَا

(ش) يعني أَنَّ كل واحد من النكرة والمبهم<sup>(٦)</sup> لا يجوز أَنْ يُنْدَبَ، لأن الغرض بالندبة الإعلام بعظمة المصاب وذلك غير موجود فيهما. وشمل المبهم اسم الإشارة، والموصول بصلة غير معين بها، فلو كَانَ الموصول به<sup>(٧)</sup>

(١) في هـ «أو المتوجع منه» وفي ز «والمترجع منه» وعبارتهما أدق وفي ك «ومنه».

(٢) في ك، ت «وَأَضَارِبَ زَيْدٍ» سقطت واو العطف.

(٣) في ك «وَأَطَالِعاً جَبَلًا» سقطت واو العطف.

(٤) في ز «المنادى». تحريف.

(٥) في ت «نبه بقوله».

(٦) يريد أَنَّ الاسم المنكر والاسم المبهم لا يُنْدَبُ فلا يُقال: وَأَزْجَلَاءُ، وَلَا وَأَقْدَاءُ ولا يُنْدَبُ أيضاً. كما ذكر الشارح. الموصول بصلة غير معين بها كقولك: وَأَتَمَّنْ ذَهَبًا.

انظر شرح المفصل ٢: ١٤، ١٥.

(٧) في ش، هـ، ك، ت «الموصول له» وعبارتها أدق.

صلة مشهورة جاز أن يُندب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيُنْدَبُ الْمُوصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ ... \*

(ش) يعني أن الموصول إذا كانت صلته شهيرة يُعرف بها جاز أن يُندب /  $\frac{189}{4}$   
وقد<sup>(١)</sup> مثل ذلك بقوله:

(ص) ... \* كَبُرَ زَمَزِمٌ يَلِي: وَامِنْ حَفَرٍ

(ش) فتقول<sup>(٢)</sup>: وامِنْ حفر بحر زمزم لتنزيله<sup>(٣)</sup> في الشهرة منزلة العلم،  
والذي حفر بحر زمزم «عبد المطلب بن هاشم<sup>(٤)</sup>». «والموصول» مفعول لم  
يُسم فاعله «يُنْدَبُ» «وبالذي» متعلق «بالموصول» لا «بِيُنْدَبُ»، وهو على  
حذف الموصوف، والتقدير: ويندب الموصول بالوصل المشتهر، و«يُفَرِّ»  
منصوب على أنه مفعول مقدم «بِحَفَرٍ»، «وَامِنْ»<sup>(٥)</sup> مفعول «يَلِي»<sup>(٦)</sup>. ثم قال:  
(ص) وَمُنْتَهَى الْمُنْدُوبِ صِلَةٌ بِالْأَلْفِ ... \*

(ش) منتهى المندوب هو آخره، وشمل العلم نحو: وَازِيدًا، والمضاف نحو:  
وَاعْبَدَ الْمَلِكَا<sup>(٧)</sup>، وَعَجَزَ الْمَرْكَبَ نحو: يَا مَعْدِي كَرِبًا<sup>(٨)</sup>، وعلم أن وصله بالألف<sup>(٩)</sup>  
جائز لا واجب من قوله قبل: «بِمَا لِلْمُنَادَى اجْعَلْ لِنُدُوبٍ». ثم قال:

<sup>(١)</sup> في ش «ومثل».

<sup>(٢)</sup> «فتقول» ساقطة من ت.

<sup>(٣)</sup> في ش، ك «لتنزه» وهي أدق.

<sup>(٤)</sup> في ش «هو عبد المطلب».

وفي ز، ك «سيدنا عبد المطلب».

وفي ت «عبد المطلب».

و«بن هاشم» ساقط من ش، ز، ك، ت.

<sup>(٥)</sup> في ظ «ووا من».

<sup>(٦)</sup> في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «يلى».

<sup>(٧)</sup> في ظ «واعبد الملك» تحريف.

<sup>(٨)</sup> في ش، هـ، ز، ت «وامعدى كربا»

وفي ظ «وامعدى كرب» وهذا جائز لجواز الاستغناء عن المد والهاء وقد ذكر الشارح ذلك فيما بعد.

<sup>(٩)</sup> «بالألف» ساقطة من ش.

(ص) ... \* مَثَلُهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا مُحْدَفٌ

(ش) يعني أنه إذا كان آخر الاسم المندوب ألفاً<sup>(١)</sup> مُحْدَفٌ إِذْ لَا يُمْكِنُ اجتماعَ أَلْفَيْنِ<sup>(٢)</sup>. وفُهِمَ منه أَنَّ المحذوفة<sup>(٣)</sup> الألف التي آخر<sup>(٤)</sup> المندوب لا أَلِفُ النَّدْبَةِ، لأنه تدل على معنى: وهي الدلالة على الندبة، «وَمُتَّهَى» مفعول بفعل محذوف يفسره صله، «وَمَثَلُهَا» مبتدأ وخبره<sup>(٥)</sup> محذوف. ثم قال:

(ص) كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ \* مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا يَلْتُ الْأَمَلُ

(ش) يعني أَنَّ التنوين الذي في آخر المندوب يُحذف إذا لحقته<sup>(٦)</sup> ألف الندبة إذ لاحظْ له في الحركة. وقوله: «مِنْ صِلَةٍ» / نحو: وَآمَنَ حَفَرٌ بِفَرٍّ<sup>١٨٩</sup> بَ زَمْزَمًا<sup>(٧)</sup>.

قوله: «أَوْ غَيْرِهَا» شامل لآخر المفرد نحو: وَازِيدًا، وآخر المضاف إليه نحو: وَأَعْلَامَ زَيْدًا، والمطول نحو: يَا طَالِعًا<sup>(٨)</sup> جَبَلًا. ثم إن حق [ أَلِف ]<sup>(٩)</sup> الندبة أن تكون قبلها فتحة للمجانسة، فإذا كان آخر الاسم فتحة بقيت نحو: وَأَعْلَامَ أَحْمَدًا. وإن كانت كسرة أو ضمة أهدلت فتحة لمكان الألف

(١) في ظ، ت «ألف» تحريف.

(٢) وذلك نحو: وَاثْوَسَاهُ. فحذف ألف «موسى» وأتى بألف الندبة. وقد أجاز الكوفيون قلب ألف المندوب ياء قياساً فقالوا: «وَاثْوَسِيَاهُ».

(٣) في ز، ك «المحذوف».

(٤) في ت «في آخر» وهي أدق.

(٥) في ظ «خبره».

(٦) في الأصل، ش، ه، ز، ظ «لحقت» تحريف.

(٧) يُحذف التنوين لأجل ألف الندبة، وذلك لأن الألف لا يكون قبلها إلا فتحة. هذا مذهب سيويه والبصريين. إلا أن الكوفيين أجازوا مع الحذف وجهين:

أحدهما: فتحة. كقولك: وَأَعْلَامَ زَيْدَنَاهُ.

الثاني: كسره مع قلب الألف ياء فتقول: وَأَعْلَامَ زَيْدَنِيهِ. إلا أن ذلك لم يثبت سماحا.

كما أجاز الفراء وجهاً ثالثاً: وهو حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فتقول: وَأَعْلَامَ

زَيْدِيهِ.

(٨) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «وَاطَالِعًا جَبَلًا» وهذا جائز حيث يجوز أن نلحق قبل المندوب يا أو وا.

(٩) «ألف» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

فتقول في نحو: رَقَاشٌ<sup>(١)</sup> وَارْقَاشًا، وفي رجل اسمه قام الرجل: وَأَقَامَ الرَّجُلَ هَذَا إِذَا لَمْ يَوْقِعْ فَتَحَ الْمَكْسُورَ أَوْ الْمَضْمُومَ فِي اللَّبْسِ<sup>(٢)</sup>، وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) وَالشُّكْلُ حَقْنًا أَوَّلُهُ مُجَانِسًا \* إِنَّ يَكُنِ الْفَتْحُ يَوْهَمَ لَا يَسَا

(ش) المراد بالشكل الحركة يعني أنه إذا كان في آخر المندوب كسرة أو ضمة وكان في إبدالهما فتحة لبس وجب إقرار الحركة، وإبدال الألف لمجانس<sup>(٣)</sup> تلك الحركة فتقول في نحو: فَتَاهُ وَأَفْتَاهُو، وفي غلام أخيه وَأُغْلَامَ أَخِيهِ لَأَنَّكَ لَوْ أَبَدَلْتَهُمَا<sup>(٤)</sup> فَقُلْتَ: وَأَفْتَاهَا، وَأُغْلَامَ<sup>(٥)</sup> أَخِيهَا، لالْتَبَسَ<sup>(٦)</sup> بِهِمَا الْوَاحِدَةُ، وَفُهِمَ مِنْ قَوْلِهِ: «حَقْنًا»، أَنَّ ذَلِكَ رَاجِبٌ. «وَالشُّكْلُ» مَفْعُولٌ بِفَعْلٍ مَحذُوفٍ يَفْسِرُهُ «أَوَّلُهُ»، وَ«مُجَانِسًا» مَفْعُولٌ ثَانٍ لِأَوَّلِهِ وَهُوَ صِفَةٌ لِمَوْصُوفٍ مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: [أَوَّلُهُ حَرْفًا مُجَانِسًا، وَمَفْعُولٌ مُجَانِسٌ مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: مُجَانِسًا] <sup>(٧)</sup> لِلْحَرَكَةِ السَّابِقَةِ، ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَوَالْقَافُ زُ<sup>(٨)</sup> هَاءٌ سَكَنَتْ<sup>(٩)</sup> إِنَّ تُرْدُ \* ...

(١) رَقَاشٌ: إسم امرأة.

(٢) هذا ما ذهب إليه أكثر البصريين. وأجاز الكوفيون الإتيان نحو: «وَارْقَاشِيهِ، وَاعْبَدَ الْمَلِكِيهِ، وَأَقَامَ الرَّجُلُوهُ».

صرح بذلك ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٣٤٧.

(٣) في ش، ه، ز، ك، ت «مجانس».

وفي ظ «التجانس» تحريف.

(٤) في ه، ز أبدلتها ألف وعبارتها أدق.

وفي ظ «أبدلتها».

(٥) في ه «واو غلام أخيها».

(٦) في ه، ز «لاالْتَبَسَ» تحريف.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ز.

وفي ش، ك، ت «أوله حرفاً مجانساً» ومعمول مجانس محذوف تقديره.

وفي ه، ظ «أوله حرفاً مجانساً» ومعمول مجانس تقديره مجانساً

(٨) في ظ «وزد» تحريف.

(٩) في الأصل «سكنا» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا وفقت على آخر المندوب، فلك أن تزيد بعد الألف هاء السكت لبيان الألف فتقول: «وَأَزِيدَاهُ، وَفُهُم / من قوله<sup>(١)</sup>: «وَأَقِفْ» أن  $\frac{١٩٠}{١}$  ذلك لا يكون في الوصل، وفُهُم من قوله: «إِنْ تُرِدْ أَنْ ذَلِكَ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ. وقد صرح بهذا المفهوم فقال:

(ص) ... \* وَإِنْ تَشَأْ فَأَلِدْ وَأَلْهَا<sup>(٢)</sup> لَا تَرِدْ

(ش) أي وإن تشأ فألد كاف ولا ترد الهاء، هذا ما حملة عليه الشارح «والمراذى»<sup>(٣)</sup>. فلا يندرج فيه إلا صورتان<sup>(٤)</sup>: اجتماع الألف والهاء، والاستغناء بالألف عن الهاء<sup>(٥)</sup>، وعندني أن ضبط «الملد» بالفتح على أنه مفعول، «وألها» معطوفة عليه [أحسن]<sup>(٦)</sup>، ليندرج تحته ثلاث صور:

الأولى: الجمع بينهما نحو: وَأَزِيدَاهُ، وذلك مفهوم من قوله: «وَأَقِفْ زِدْ هَاءَ سَكَّتْ».

الثانية: الاستغناء بالألف عن الهاء نحو: وَأَزِيدَاهُ. وهو مفهوم من قوله: «إِنْ تُرِدْ».

الثالثة: الاستغناء عنهما معاً نحو: وَأَزِيدْ. وهو مفهوم من قوله: «وَأَلْهَا لَا تَرِدْ»

(١) في ش في «من قوله له واقفاً: زيادتها هنا لا تفيد.

(٢) ما بعد «فألد» إلى قوله: «والآخر إن تحذف الياء» ساقط من هـ.

(٣) قال المرادى ٤: ٣٠

«أي إن تشأ أن لا تزيد الهاء فألد كاف وهو كالتنصيب على ما فهم من قوله (إن تُرِدْ) ولو قيل فألد بالنصب لأفاد جواز تجريد هـ من المد أيضاً، أي وإن تشأ فلا ترد المد والهاء بل تجعله كالمنادى غير المندوب».

وانظر شرح ابن الناطم ٥٩٤.

(٤) في ت «إلا صورتين» وما أثبت عن الأصل وبقيّة النسخ أصبح، لأنّ الإستثناء هنا مفرغ، «وإلا» ملغاة فتعين رفع المستثنى.

(٥) في ز «عن الهاء نحو وأزيد» زيادة المثال هنا تفيد.

(٦) «أحسن» تكملة من ز. وفي ك «عليه وعطف الهاء عليه أحسن».

أي لا تزداد<sup>(١)</sup> الألف والهاء. وهذه الصور<sup>(٢)</sup> كلها جائزة في الوقف<sup>(٣)</sup>، «وَوَاقِفًا» حال من فاعل «زِدْ» المستتر، «وَهَاءٌ»<sup>(٤)</sup> سَكَنَتْ مفعول بزد، «وإنْ تَزِدْ» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وإنْ»<sup>(٥)</sup> تَشَأْ شرط والفاء بعده جواب الشرط<sup>(٦)</sup>، «والمَدُّ» مبتدأ وخبره<sup>(٧)</sup> محذوف تقديره: كاف، على ما قال الشارحان<sup>(٨)</sup> «وَالْهَاءُ» مفعول مقدم بزد، فالجواب<sup>(٩)</sup> على هذا جملة اسمية، «وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ» ليس في شيء من الجواب بل هو مستأنف، وعلى ما ذكرناه فالجواب لا تزد، والتقدير: وإنْ<sup>(١٠)</sup> تَشَأْ فَلَا تَزِدْ الْمَدُّ وَالْهَاءُ. ثم قال:

(ص) وَقَائِلٌ وَأَعْبِدِيَا / وَأَعْبِدَا \* مَنْ فِي الثَّدَا أَلْيَا ذَا سُكُونٍ أَبْدَى ١٩٠

(ش) تقدم أن في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم خمس لغات، ومن جملتها «يَا عَبْدِي»<sup>(١١)</sup> بياء ساكنة، فإذا نذبت على هذه اللغة ففيه وجهان:

(١) في ز، ظ، ت «لا تزد».

(٢) في ت «الصور» تحريف.

(٣) وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين. كقول الشاعر:

أَلَا عَمْرُو عَمْرَاةً وَعَمْرُو بَنِ الرَّبِيعَةِ

انظر الأشموني ٣: ١٧١.

(٤) في الأصل، هـ «هَاء».

(٥) في الأصل، هـ «إن».

(٦) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وإنْ تَشَأْ فَلَمْد وَالْهَاءُ لَا تَزِدْ».

(٧) في ظ «خبره».

(٨) يُقْصَدُ بِالشَّارِحَيْنِ ابْنَ النَّازِمِ وَالْمَرَادِي:

فقد قال «أي وإنْ تَشَأْ أَلَا تَزِيدُ فِي الْوَقْفِ الْهَاءُ فَلَمْد كَاف».

(شرح ابن النازم ٥٩٤، وشرح المرادي ٤: ٣٠)

(٩) في ظ «والجواب».

(١٠) في ز «فإن».

(١١) في الأصل «عبدى» تحريف.

أحدهما: أن تفتح الياء الساكنة وتلحق الفه الندبة بعدها. وهذا معنى قوله:  
وَاعْبُدِيَا

والآخر<sup>(١)</sup>: أن تحذف الياء<sup>(٢)</sup> لسكونها فتقول: وَاعْبُدَا، وهو<sup>(٣)</sup> معنى قوله:  
وَاعْبُدَا.

وهذا كله على لغة من أثبت الياء الساكنة<sup>(٤)</sup> وهو<sup>(٥)</sup> معنى قوله:

«مَنْ فِي الثَّنَاءِ أَلِيَا<sup>(٦)</sup> ذَا سُكُونٍ أَبْدَى». فُهِمَ مِنْهُ أَنَّ بَاقِيَ اللُّغَاتِ الَّتِي فِي  
الْمَنَادَى لَيْسَ فِيهَا<sup>(٧)</sup> زِيَادَةٌ وَلَا نَقْصٌ فَيَقَالُ<sup>(٨)</sup> عَلَى لُغَةٍ مِنْ قَالٍ: يَا عَبْدُ<sup>(٩)</sup>.  
وَاعْبُدَا لَيْسَ إِلَّا، وَفِي لُغَةٍ<sup>(١٠)</sup> يَا عَبْدِي، وَاعْبُدِيَا لَيْسَ إِلَّا<sup>(١١)</sup>، وَفِي لُغَةٍ مِنْ  
قَالٍ: يَا عَبْدٍ: وَاعْبُدَا، «وَقَائِلٌ» خَبَرَ مُقَدِّم «وَوَا عَبْدِيَا<sup>(١٢)</sup>» وَاعْبُدَا مَفْعُولٌ  
بِقَائِلٍ «وَمَنْ» مُبْتَدَأٌ وَهِيَ مُوصُولَةٌ صِلَتُهَا «أَبْدَى» وَ«الْيَاءُ» مَفْعُولٌ «بِأَبْدَى» «وَفِي  
الثَّنَاءِ» مُتَعَلِّقٌ «بِأَبْدَى» وَذَا سُكُونٍ حَالٌ مِنَ الْيَاءِ، وَالتَّعْدِيرُ: مَنْ أَبْدَى الْيَاءَ  
سَاكِنَةً فِي النَّدَاءِ قَائِلٌ وَاعْبُدِيَا وَاعْبُدَا.

(١) فِي ظ «وَالْأُخْرَى» تَحْرِيفٌ.

(٢) لَمْ يَنْتَهِيَ السَّقَطُ مِنْ هـ وَالَّذِي يَدُأُ مِنْ قَوْلِهِ «وَالهَا لَا تَزِدْ».

(٣) فِي ظ «وَهَذَا».

(٤) فِي هـ، ز، ظ «سَاكِنَةٌ».

(٥) ف ت «وَهِيَ».

(٦) «الْيَا» سَاقِطَةٌ مِنْ ظ، ت.

(٧) فِي هـ، ز، ك، ت، «فِيهِ» تَحْرِيفٌ.

(٨) فِي هـ «فَيَقُولُ فِي».

(٩) فِي ظ، ت، «يَا عَبْدِي».

(١٠) فِي ز «لُغَةٍ مِنْ قَالٍ» وَهِيَ أَدَقُّ لِأَنَّهُ ذَكَرَهَا قَبْلَ هَذَا الْمَثَالِ وَبَعْدَهُ.

(١١) مَا بَعْدَ «لَيْسَ إِلَّا» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ ش، ك، ت.

(١٢) فِي ظ، ت، وَاعْبُدِيَا.

## (الترخيم)

(ش) الترخيم في اللغة ترقيق الصوت وتليينه، وفي الاصطلاح حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص. قوله:

(ص) تَرْخِيمًا اخْدِفْ آخِرَ الْمُنَادَى \* ...

(ش) يعني أَنَّ المنادى ترخيمه بحذف آخره، ثم مثل ذلك بقوله:

(ص) ... \* كَيَا سَعَا فَيَمَنْ<sup>(١)</sup> دَعَا سَعَادَا

(ش) «فَأَخِرَ الْمُنَادَى<sup>(٢)</sup>» مفعول<sup>(٣)</sup> / باحذف، «وَتَرْخِيمًا» أجاز في نصبه<sup>١٩١</sup>  
الشارح<sup>(٤)</sup> أن يكون مفعولاً له فيكون التقدير: احذف لأجل الترخيم، أو مصدرراً في موضع الحال فيكون التقدير: احذف في حال كونه<sup>(٥)</sup> مرخماً، أو ظرفاً على حذف مضاف فيكون التقدير: احذف وقت الترخيم، وزاد «المرادى<sup>(٦)</sup>» وجهاً رابعاً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً، قال: وناصبه «اخْدِفْ»؛ لأنه يلاقيه في المعنى، وفيه نظر؛ لأن الحذف أعم من الترخيم فلا يلاقيه في المعنى، ويحتمل عندي وجهاً خامساً وهو أن يكون مفعولاً مطلقاً وعامله محذوف والتقدير: رخم ترخيماً وقوله: كَيَا سَعَا فَيَمَنْ<sup>(٧)</sup> دَعَا<sup>(٨)</sup>، أي

(١) في الأصل، هـ «في من».

(٢) «المنادى» ساقطة من ش.

(٣) في ش، ت «مفعول مقدم».

(٤) انظر شرح ابن الناظم ٥٩٦ هـ

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «كونك».

(٦) شرح المرادى ٤ : ٣٢.

(٧) في الأصل «في من».

(٨) في ت «دَعَا سَعَادَا» أكمل شطر الألفية، والتكملة هنا غير لازمة.

في قول<sup>(١)</sup> من دعاء، فهو على حذف مضاف والمراد بدعاء نادى، ثم شرع في بيان ما يجوز ترخيمه فقال:

(ص) وَجَوَزَهُ مُطْلَقًا فِي كُلِّ مَا \* أَنتَ بِأَلْهَا ...

(ش) يعني أنه يجوز ترخيم المنادى إذا كان مؤنثاً بالتاء<sup>(٢)</sup> مطلقاً أي من غير شرط من الشروط المذكورة في غير ذي<sup>(٣)</sup> التاء فيرخم علماً نحو:  
١٧٧. أَفَاطِلُمُ مَهْلًا تَهْضُ مَهْلًا التَّدْلِيلُ \* [وَلَا كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صَرْبِي فَأَجْجِلِي<sup>(٤)</sup>]

ونكزة نحو:

١٧٨ - جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَدِيرِي<sup>(٥)</sup>

وُلَا ثِيًّا نَحْو: «يَا خَوَلْ» في خَوَلَة<sup>(٦)</sup>، وَلُثَايًّا نحو: «يَا ثُبَّ فِي ثُبَّة<sup>(٧)</sup>». ثم بين [حكم] <sup>(٨)</sup> ما قبل التاء المحذوفة للترخيم فقال:

(ص) ... \* ... وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا

(١) في ز «قوله».

(٢) في الأصل «بالياء» تصحيف.

(٣) «ذي» ساقطة من ت.

(٤) الشاهد لامرئ القيس «وما بين المعقوفين تكلمة من هـ».

انظر ديوانه ١٢

وشرح المرادى ٤: ٣٣، وأوضح المسالك ٣: ١٠٧ وشرح التصريح ٢: ١٨٩ وشرح شواهد المغنى للسيوطي ١: ٢٠ وشرح الأشموني ٣: ١٧٢، وجمهرة أشعار العرب ١٣٧. أَفَاطِلُمُ: منادى مرخم وأصله «يا فاطمة».

(٥) الرجز للعجاج. انظر ديوانه ١: ٣٣٢.

واللسان «دلل» وأما لي ابن الشجرى ٢: ٨٨، وشرح المفصل ٢: ١٩، ٢٠ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٣، وشرح المرادى ٤: ٣٤. عديري: العدير. ما يعذر الإنسان في عمله.

وجاري: منادى مرخم أصله «يا جارية» وقد تحذف حرف النداء للضرورة، لأنه نكرة قبل النداء، وإنما يُطرد الحذف في المعارف، وقد أجاز سبويه حذف ياء النداء من النكرة في الشعر.

(٦) «في خولة» ساقط من ظ.

(٧) الثَّجَابُ: الجلوس يقال وَثَبَ الرجل إذا جلس جلوساً متمكناً.

(٨) «حكم»: تكلمة من هـ، ز.

يَحْذِفُهَا وَفَرْزُهُ بَعْدُ ...

\* ...

(ش) يعني أنك إذا حذفت الهاء<sup>(١)</sup> للترخيم وَفَزَ ما بقي بعد حذفها من الاسم المرخم، أي لا تحذف<sup>(٢)</sup> منه شيئاً ولا تغييره، «وَالَّذِي» مفعول بفعل مضمر يفسره «وَفَرْزُهُ وَيَحْذِفُهَا» متعلق برخم «وَيَعْدُ» متعلق بَوَفَرْزُهُ.

١٩١  
ب

ولما فرغ من / ترخيم ذي الهاء شرع في ترخيم المجرد منها فقال:

(ص) ... وَاخْطَلَا \* تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا

(ش) يعني أن ما خلا من الهاء لا يجوز ترخيمه إلا بأربعة شروط: أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) إِلَّا الرُّبَاعِي فَمَا فَوْقُ ... \* ...

(ش) فشمل الرباعي<sup>(٣)</sup> الأصول «كَجَفَرٍ»، والثلاثي المزيد كَيْعْمَرٍ، وشمل قوله: «فَمَا فَوْقُ»، الخماسي الأصول «كَفَرْزَدَقٍ»، والمزيد كَسَمَوْذَلٍ، والسداسي والسباعي ولا يكونان إلا مزيدين نحو: مُسْتَحْزَجٍ وأشهباب<sup>(٤)</sup>، وفهم منه أن الثلاثي لا يُرخم وهو شامل<sup>(٥)</sup> للمتحرك الوسط نحو حُمَرٍ، والساكن الوسط نحو: عَمْرٍو<sup>(٦)</sup>. ثم أشار إلى الشرط الثاني بقوله:

(ص) .... الْعَلَمُ \* ...

(ش) يعني أن المُنَادَى لا يُرخم إلا إذا كان عَلَمًا، وشمل علمية

(١) في هـ «التاء» يعني تاء المؤنث وهي أدق.

(٢) في ظ «به لا تحذف».

(٣) في ش، ت «الرباعي الرباعي» تكرارها ليس بلام.

(٤) في الأصل «واستهبات» تصحيح، وما أثبت عن بقية النسخ أدق.

جاء في اللسان «شهب» الشَّهَبُ والشَّهْبَةُ لونٌ بياضٌ يصدعه سوادٌ في خلاله، وقيل الشَّهْبَةُ البياض الذي غلب عليه السواد، يُقال: فرس أشهب وقد أشهَبَ استهَباً وأشهب الرجل إذا كان نسل خيله شُهْبًا.

(٥) في ظ «وشمل المتحرك».

(٦) ما بعد «نحو عمر» إلى هنا ساقط من هـ .

الشخص نحو<sup>(١)</sup>: جَعَفَرٌ وعلمية الجنس نحو: أَسَامَةُ، وفُهِمَ منه أَنَّ النكرة لا تُرْخَمُ [ثم]<sup>(٢)</sup>، أشار إلى الشرط الثالث بقوله:

(ص) ... \* دُونَ إِضَافَةٍ ...

(ش) فلا يرخم المضاف ولو كان علماً وشمل الكُنْيَةَ كأبِي بَكْرٍ وغيرها، كَعَبْدِ شَمْسٍ ثم أشار إلى الشرط الرابع بقوله:

(ص) ... \* وَإِسْنَادٍ مُتِمٍّ

(ش) يعني أن المركب تركيب إسناد لا يجوز ترخيمه نحو: بَرَقَ نَحْرُهُ، وفُهِمَ منه أَنَّ المركب تركيب مزج لا يُمْتَنَعُ ترخيمه لتخصيص<sup>(٣)</sup> المنع بذي الاسناد فتقول في مَعْدَى كَرِثَ يَا مَعْدَى<sup>(٤)</sup> وقوله: «وَاحْظِلًا» فعل أمر<sup>(٥)</sup> من حظل يحظل<sup>(٦)</sup> بالظاء المعجمة<sup>(٧)</sup> بمعنى ائْتَمَعَ<sup>(٨)</sup>، وألفه بدل<sup>(٩)</sup> من النون<sup>(١٠)</sup> / الخفيفة، «وَتَرْخِيمًا»<sup>(١١)</sup> معقول «بِاحْظِلًا» و«مَا» موصولة<sup>١٩٢</sup> وصلتها «خَلَاً»، «ومن» متعلق «بِخَلَاً» وإِلَّا استثناء<sup>(١٢)</sup>، «وَالرَّبَاعِي» منصوب على الاستثناء، و«مَا» معطوفة بالفاء على الرباعي وهي موصولة وصلتها «فَوْقُ»، وهو مقطوع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه: فما فوقه

(١) في ش «كجعفر»

(٢) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ش، هـ، ك، ت «لتخصيصه».

(٤) «يا معدى» ساقط من ت.

(٥) وأمر» ساقطة من ت.

(٦) «يحظل» ساقطة من ز.

(٧) «المعجمة» ساقطة من هـ.

(٨) في ت «منع».

(٩) في ظ «مبدلة».

(١٠) في ش، هـ «نون التوكيد الخفيفة» وعبارتهما أكمل.

(١١) في ت «وترخيماً» ما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(١٢) في ز «والإستثناء» تحريف.

أي فوق<sup>(١)</sup> الرباعي «والتعلّم» عطف بيان على «الرباعي»، «ودون»<sup>(٢)</sup> متعلق به<sup>(٣)</sup>، «واشتاد» معطوف على «إضافة»، و«متمم» نعت لإسناد وهو اسم مفعول من أتممت. ثم قال:

(ص) رَمَعَ الْآخِرُ اخْذِفِ الَّذِي قَلَا \* ...

(ش) يعني أنك إذا رنخت المنادى بحذف آخره فاحذف أيضاً الحرف الذي قبل الآخر، لكن<sup>(٤)</sup> بأربعة<sup>(٥)</sup> شروط، أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) ... \* إِنَّ زَيْدًا ...

(ش) أي إذا كان زائداً، فلو كان غير زائد لم يُحذف نحو: مُخْتَارٌ ومُنْقَادٌ لأن الألف فيهما منقلبة عن عين الكلمة فتقول: يَا مُخْتَارًا وَيَا مُنْقَادًا. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... \* ... لَيْتًا ...

(ش) أي ذا لين، وشمل حرف<sup>(٦)</sup> اللين الألف نحو: شَمْلَاك، والواو نحو مَنْصُور، والياء نحو: قَنْدِيل، فلو كان حرف صفة لم يُحذف [ وشمل المتحرك نحو: سَفْرَجَل، والساكن نحو: قِمَطَرٍ فتقول فيهما: يَا سَفْرَجَجًا وَيَا قِمَاطًا. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) ... \* ... سَاكِنًا ...

(ش) يعني أن يكون حرف اللين المذكور ساكناً، فلو كان متحركاً لم

(١) في هـ، ز «أي فما فوق».

(٢) في ش، هـ، ز، ك زيادة «ودون إضافة متعلق بمحذوف على أنه حال من متم وعبارتها أكمل» إلا أنَّ الأولى أن يقول إنه حال من الرباعي.

(٣) «متعلق به» ساقط من ش، ظ، ك، ت.

(٤) في هـ «ولكن».

(٥) في ظ «بأربع» تحريف.

(٦) في هـ «حروف» وعبارتها أدق.

يُحذف<sup>(١)</sup> [ نحو هَبَيْخُ وَفَنَوَزُ<sup>(٢)</sup> فتقول فيهما<sup>(٣)</sup>: يَا هَبَيْ وَيَا فَنَوُ. بغير حذف. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) ... \* ... مُكَمَّلًا  
... \* ... أَزْبَعَةً فَصَاعِدًا ...

(ش) يعني أن<sup>(٤)</sup> يكون حرف اللين المذكور رابعاً فما فوق فشمل الرابع نحو «مَنْصُور» والخامس نحو مَصَابِيح<sup>(٥)</sup> مُسمى به، والسادس نحو: اسْتِخْرَاج / مُسمى به أيضاً<sup>(٦)</sup>، وفُهم منه<sup>(٧)</sup> أنه لو كان ثالثاً<sup>(٨)</sup> لم يُحذف ب ١٩٢  
نحو: عِمَاد وسَعِيد وثُمُود، فلو كان ما قبل حرف اللين غير مجانس له ففي حذفه خلاف، أشار<sup>(٩)</sup> إليه بقوله:

(ص) ... وَالْخُلْفُ فِي \* وَآوٍ وَيَاءٍ بِهِمَا فَتُخَفَّفُ

(ش) يعني أن حرف اللين إذا كان قبله حركة غير مجانسة له نحو: فِرْعَوْنُ وَغُرَيْقُ<sup>(١٠)</sup> في حذفهما مع الآخر

(١) ما بين المقوفين تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت، وفي هـ «لا يُحذف».  
(٢) الهَبَيْخُ: الرجل الذي لا خير فيه، ويُطلق عليه الأحمق المُسترخى وقبل الوادي أو النهر العظيم، والهَبَيْخُ أيضاً الممتلئ.  
القَنَوَزُ: الشديد الضخم الرأس من كل شيء وَكُلُّ نَظْمٍ غَلِيظٍ، قَنَوَزٌ، والقَنَوَزُ أيضاً السيء الخلق، والشرس الصعب. اللسان: «هَبَخ، قنور».

(٣) «فيهما» ساقط من هـ.

(٤) في هـ، ز «وأن».

(٥) في ز «كمصاييح».

(٦) «أيضاً» ساقطة من ش.

(٧) «منه» ساقط من ظ.

(٨) في ش «ثلاثياً».

(٩) في ت «وأشار».

(١٠) غُرَيْقٌ: وُغْرَنُوق طير من طيور الماء طويل العنق.  
قال أبو ذؤيب الهذلي: أَجَارَ إِلَيْنَا لَجَّةً بَقْدَ لَجَّةٍ  
أَزَلَّ كَغُرَيْقِ الضُّحُولِ عَمُوشٍ

خلاف<sup>(١)</sup>، فمن حذف قال: يَا فِرْعَ وَيَا عُزْنَ ومن لم يُحذف قال: يَا فِرْعَوَ وَيَا عُزْنَ، «وقوله» وَمَعَ الْآخِرِ متعلق<sup>(٢)</sup> بأحذف وصلة «الذي»، «تَلَا» والضمير<sup>(٣)</sup> العائد من الصلة للموصول<sup>(٤)</sup> محذوف، وفي «تَلَا» فاعل مضممر عائد على الآخر، «وَالَّذِي» صفة لمحذوف والتقدير: احذف مع الآخر الحرف الذي تلا<sup>(٥)</sup> الآخر .

وقوله: «إِنْ زَيْدَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَلَيْتَنَا» حال من الضمير<sup>(٦)</sup> في «زَيْدَ» وهو مخفف من لين، «وَسَاكِنَا» نعت «لَلَّيْنَا»<sup>(٧)</sup>، «وَمُكَمَّلَا» نعت بعد نعت، «وَأَرْبَعَةٌ» مفعول «لَمُكَمَّلَا»<sup>(٨)</sup>، «وَصَاعِدَا» معطوف على «أَرْبَعَةٌ»، وإعراب مع بقي واضح. ثم قال:

(ص) وَالْعَجْزُ اخِذْفٍ مِنْ مُرَكَّبٍ \* ...

(ش) يعني بالمركب<sup>(٩)</sup> تركيب مزج، وشمل ما آخره «ويه» نحو:

<sup>(١)</sup> الجرس والفراء لا يشترطان المجانسة فيجوزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة. ولم يجز غيرهما ذلك.

شرح التصريح ٢: ١٨٧.

قال ابن مالك «وَلَيْتَنَ هَذَا التَّوْحُ تُسْتَشْتَقِي لَدَى \* يَخْتَبِي مَعَ الْجَوْنِي، وَيَخْتَبِي الْفَرَكَا.

شرح الكافية ٣: ١٣٥٤.

<sup>(٢)</sup> في ت «متعلقا».

<sup>(٣)</sup> «والضمير» ساقط من ش.

<sup>(٤)</sup> في ش، ك «إلى الموصولة».

وفي هـ، ز، ط، ت «إلى الموصول» وعبارتها أدق.

<sup>(٥)</sup> في ط «تلا».

<sup>(٦)</sup> في هـ «من الضمير المستتر» وهي أدق.

<sup>(٧)</sup> في ش، ط، ت «اللين» ما أثبت أدق. كما في الأصل، والألفية وبقي النسخ.

<sup>(٨)</sup> في هـ، ط، ت «بمكمل».

وفي ز «بمكملا».

<sup>(٩)</sup> في هـ «أن المركب».

«سَيِّبُوهُ» وما ليس<sup>(١)</sup> آخره<sup>(٢)</sup> «ويه»<sup>(٣)</sup> نحو: بَغْلَبْكَ، وما سُمي به من العدد المركب نحو: خَمْسَةَ عَشَرَ فتقول: يَا سَيِّبَ وَيَا بَغْلَ وَيَا خَمْسَةَ<sup>(٤)</sup>، وأما المركب تركيب إسناد<sup>(٥)</sup> فإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَقَلُّ \* تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ وَذَا عَمْرُو نَقْلُ<sup>(٦)</sup>

(ش) قد تقدم في شروط الترقيم / أن لا يكون جملة في قوله: <sup>١٩٣</sup>  
«وَأِسْنَادٌ مُتِمٌّ» وذلك موافق لما عليه أكثر النحويين وقد منعه «سيبويه» في باب الترقيم وذكر هنا أن ترقيقه جائز بقلة. ثم أشار [ بقوله: وذا عمرو نقل ]<sup>(٧)</sup> إلى [ أن ]<sup>(٨)</sup> ترقيقه نقله<sup>(٩)</sup> عمرو. يعني<sup>(١٠)</sup> به «سيبويه» وهو عَمْرُو بْنُ عَثْمَانَ بْنِ قَبْرِ الْفَارِسِيِّ وكنيته أَبُو بَشْرٍ<sup>(١١)</sup>.

ولم يذكر الناظم «سيبويه» في هذا الرجز إلا في هذا الموضع، ولم يذكره بلقبه المشهور وهو «سيبويه». وإنما نقله «سيبويه»<sup>(١٢)</sup> في باب<sup>(١٣)</sup> النسب قال تقول في النسب إلى تَأْبُطَ شَرًّا تَأْبُطِي، لأن من العرب مَنْ يقول: يَا تَأْبُطَ وكأنه إنما منعه في باب الترقيم لكونه لم يعتمد على

(١) «ليس» ساقطة من هـ.

(٢) في ت «في آخره».

(٣) في هـ «غير ويه» زيادتها هنا لا تُفيد.

(٤) منع أكثر الكوفيين ترقيق المختوم «ويه»، ونقل عن العرب عدم ترقيم المركب للرجى، وأجازه النحويون قياساً. كما منع الفراء ترقيم المركب من العدد إذا سُمي به.

(٥) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «الإسناد» والمثبت من ش، ك أدق.

(٦) «وذا عمرو نقل» ساقط من ز، ك، ت.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٨) «أن» تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ت «بقوله» تحريف.

(١٠) في ز، ت «ويعنى».

(١١) في ظ، «أبو البشر». تحريف.

(١٢) انظر الكتاب ٣: ٣٧٧

(١٣) «باب» ساقط من ك.

هذه اللغة لقلتها<sup>(١)</sup>. ثم اعلم أن في المرحم<sup>(٢)</sup> لغتين، وقد أشار إلى إحداهما فقال:

(ص) وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفِ مَا حُذِفَ \* فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

(ش) يعني أنك إذا نويت المحذوف للترخيم<sup>(٣)</sup> فاترك الحرف الذي قبله على حالته<sup>(٤)</sup> قبل الحذف، واستعمله كما كان قبل الحذف ويُسمى<sup>(٥)</sup> هذه اللغة لغة مَنْ نَوَى وَلِغَةً مَنْ يَنْتَظِرُ، وشمل قوله: «بَعْدَ حَذْفِ» مَا حُذِفَ منه حرف نحو: يَا جَعْفَرُ فِي جَعْفَرٍ، وما حُذِفَ منه حرفان نحو: يَا مَرْوُ فِي مَرْوَانَ، وما حُذِفَ منه كلمة في<sup>(٦)</sup> نحو: يَا بَغْلَ فِي بَغْلَبِكَ<sup>(٧)</sup> وشمل الباقي ما كان ساكناً نحو: يَا قِمَطُ مِنْ قِمَطِرٍ، ومضموماً نحو: يَا مَنصُ فِي مَنصُورٍ، ومكسوراً نحو: يَا حَارِ فِي حَارِثٍ. ثم أشار إلى اللغة الثانية فقال:

(ص) وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَكُنْ مَحْذُوفًا<sup>(٨)</sup> كَمَا \* لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ<sup>(٩)</sup> / وَضَعًا تَمَامًا<sup>١٩٣</sup>

(ش) أي اجعل الحرف الذي قبل المحذوف إذا لم ينو المحذوف كما لو كان آخر الكلمة فيتعين بناؤه على الضم فتقول فِي قِمَطِرٍ يَا قِمَطُ<sup>(١٠)</sup>، وفي جَعْفَرُ يَا جَعْفَرُ وفي حَارِثُ يَا حَارِثُ، وهذه اللغة تُسمى لغة مَنْ لَمْ يَنْوِ، والضمير في «اجْعَلْهُ» عائد على الحرف الذي قبل المحذوف «وَكَمَا» في موضع المفعول الثاني لِاجْعَلْهُ والظاهر أن «ما» في قوله: «كَمَا» زائدة، «وَلَوْ»

(١) انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٥٨.

(٢) في ش، هـ، ك، ت «الترخيم».

(٣) في هـ «لأجل الترخيم».

(٤) في ز، ك «حاله».

(٥) في هـ، ز، ت «وُتْسَمَى» بالتاء أدق.

(٦) «فِي» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) في ز «يعل بك» تحريف.

(٨) في ز، ظ، ت «محذوف» تحريف.

(٩) في ش، ك «بالأخير» ما أثبت عن الأصل، والألفية وبقية النسخ أدق.

(١٠) في هـ «فتقول في منصور يا منص» المثال صحيح.

مصدرية والتقدير: ككون الآخر متمماً وضعاً، وقد تقدم نظيره في باب الاستثناء في قوله: «كَمَا لَوْ إِلَّا عُدِمَا»<sup>(١)</sup> ثم أشار إلى ما يظهر به<sup>(٢)</sup> الفرق بين اللغتين فقال:

(ص) قُلْ<sup>(٣)</sup> عَلَى الْأَوَّلِ لِي تُمَوِّدَنَا \* ثُمَّ وَيَا ثَمِي عَلَى الثَّانِي يَبَا

(ش) يعني بالأول لغة مَنْ نَوَى فتقول على اللغة الأولى في ترخيم تُمَوِّد يَأْتُمُو؛ لأن الواو في حشو الكلمة<sup>(٤)</sup> لنية المحذوف، وتقول على لغة مَنْ لَمْ يَأْتُمُو<sup>(٥)</sup> يَا ثَمِي بالياء لعدم النظير، إذ ليس<sup>(٦)</sup> في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة فتقلب الواو ياء والضممة كسرة كما فعلوا في أَذْلَى<sup>(٧)</sup> جمع دَلْوٍ وأصله أَذْلُو فقلبوا الواو ياء والضممة كسرة. ثم أشار إلى مثالين مبينين على اللغتين فقال:

(ص) وَالتَّزِمِ الْأَوَّلَ فِي كَمْشَلِمَةٍ \* وَجَوِّزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْشَلِمَةٍ<sup>(٨)</sup>

(ش) الأول: هي لغة مَنْ نَوَى فإذا رخصت مسلمه ونحوه من صفة<sup>(٩)</sup> المؤنث بالتاء الفارقة بين المذكر والمؤنث قلت: يا مُسْلِمَ بفتح الميم [الأخيرة]<sup>(١٠)</sup> على لغة مَنْ نَوَى، ولا يجوز أن ترخمه<sup>(١١)</sup> على لغة مَنْ لَمْ

(١) انظر باب الاستثناء.

(٢) في ت «فيه».

(٣) في هـ «فتقول» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٤) في ت «الكلام».

(٥) «بنو» ساقطة من ت.

(٦) في هـ «إذ لا يوجد» والمثبت أدق وأضبط.

(٧) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «أدل».

وما أثبت عن ز أصبح

(٨) مُشَلِّمَةٌ: إسم رجل.

(٩) في هـ «صفات».

(١٠) «الأخيرة» تكملة من ز، ك.

(١١) في ظ «ترخيمه» تحريف.

ينو / فتقول يا مُسَلِّم لعلّا يلتبس بالمدكر، وأما نحو<sup>(١)</sup> مَسَلَمَة بفتح الميم<sup>(٢)</sup> مما<sup>١٩٤</sup>  
ليست فيه [الناء]<sup>(٣)</sup> فارقه فيجوز فيه الوجهان فتقول: يا مَسَلَمَة بفتح الميم، ويا  
مَسَلَمَة بضمها<sup>(٤)</sup> «والأوّل» صفة لمحدوف والتقدير: والتزم الوجه الأول. ثم قال:  
(ص) وَلَا ضِطْرَارَ رَحْمَتُوا دُونَ لَدَا \* مَا لِلدَّاءِ يَصْلُحُ نَحْوُ أَحْمَدَا

(ش) يعني أنه يجوز الترخيم<sup>(٥)</sup> في غير النداء إذا كان<sup>(٦)</sup> للضرورة<sup>(٧)</sup>  
وفهم منه أن لا يكون في الاختيار، وقوله: «وَمَا لِلدَّاءِ يَصْلُحُ، يعني أنه لا  
يُرْخَمُ في غير النداء إلا ما كان صالحاً للنداء، أي لمباشرة حرف النداء نحو:  
أَحْمَدُ فلو كان الاسم مما لا يصلح لمباشرة حرف النداء لم يُرْخَم في<sup>(٨)</sup>  
ضرورة ولا في غيرها، نحو الرَّجُل. وفهم من إطلاقه أنه يُرْخَم على اللغتين  
السابقتين. أما ترخيمه على<sup>(٩)</sup> لغة مَنْ لم ينو فمُجْمَع عليه، وأما على لغة  
مَنْ نوى فمُخْتَلَف فيه<sup>(١٠)</sup>.

(١) «نحو» ساقطة من هـ.

(٢) في ز، ك «الميم الأولى» زيادتها هنا تفيد.

(٣) «الناء» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(٤) توسّع ابن مالك في شرح هذا البيت، وزاد عليه أبياتاً أخرى.

انظر شرح الكافية ٣: ١٣٦٥ - ١٣٧٠.

(٥) في ظ، ت «للترخيم» تحريف.

(٦) «إذا كان» ساقط من ش، ك.

(٧) «للضرورة» ساقط من هـ، ز، ظ، ت.

(٨) في هـ، ز، ك «لا في».

(٩) «ترخيمه على» ساقط من ش.

(١٠) وعلق الأشموني في تنبيهاته على ذلك بقوله: ٣: ١٨٤

«اقتضى كلامه أن هذا الترخيم جائز على اللغتين وهو على لغة التمام إجماع كقوله: (امرؤ القيس).

لَتَغْمُ الْفَتَى تَغْشُو إِلَى صَوِّ نَارِهِ طَرِيفٌ بَيْنَ مَالٍ كَيْلَةِ الْجُوعِ وَالْحَصْرِ

أراد ابن مالك فحذف الكاف، وجعل ما بقى من الاسم بمنزلة اسم لم يُحذف منه شيء، ولهذا نونه،

وأما على لغة من ينتظر فأجازه سبويه ومنعه المبرد وبدل للجواز قوله: (جرير).

أَلَا أَطْهَحْتُ جِبَالَكُمْ وَمَاتَا وَأَضْحَكْتُ فَيْكَ شَايِسَةً أُمَامَا

ورواه المبرد وَمَا عَهْدِي كَعَهْدِي يَا أُمَامَا

قال في شرح الكافية ٣: ١٣٧١: والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين.

## (الاختصاص)

(ش) إنما ذكر هذا الباب بعد أبواب النداء لشبهه<sup>(١)</sup> به في اللفظ، وإلى ذلك أشار<sup>(٢)</sup> بقوله<sup>(٣)</sup>:

(ص) الاختصاص كنداء دُونَ يَا \* ...

(ش) يعني<sup>(٤)</sup> أنَّ الاختصاص شبيه بالنداء، وفهم منه أنه ليس منادى، وفهم من قوله: «دون يا» أنه لا يصحبه حرف النداء، ثم مثل فقال:

(ص) ... \* كَأَيُّهَا الْفَتَى يَا بُنَى أَرْجُونِيَا

(ش) وفهم من المثال أنَّ «أيا»<sup>(٥)</sup> لا توصف باسم الإشارة ولا بالموصول كما في النداء، وفهم من قوله: «يا بُنَى أَرْجُونِيَا» أنه لا بدَّ أن يتقدمها كلام، وأنَّ الكلام الذي يتقدمها لا بدَّ أن يكون / فيه ضمير المتكلم، فهم ذلك<sup>١٩٤</sup> من قوله: «يا بُنَى أَرْجُونِيَا».

ثم إنَّ الاختصاص يكون<sup>(٦)</sup> فيه الاسم مقروناً «بأل» أو مضافاً<sup>(٧)</sup>، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(١) في هـ، ز «لشبهه له».

وفي ت «الشبيهة به» تحريف.

(٢) وإلى ذلك أشار ساقط من ظ.

(٣) في ظ «قوله».

(٤) «يعني» ساقطة من ت.

(٥) في الأصل «ياشتر» تحريف، ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) في ت «يا».

(٧) في ش، «قد يكون فيه».

(٨) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «ومضافاً» وما أثبت من ز أدق.

(ص) وَقَدْ يُرَى ذَا دُونَ أَيِّ تَلَوَّ أَلْ \* كَمِثْلٍ نَحْنُ الْعَرْبَ أَشْخَى مَنْ يَذَلْ

(ش) يعني أنَّ الاختصاص يكون بالاسم المقرون «بأل» وليس معه «أي» وفهم من المثال أنه لا بُدَّ أن<sup>(١)</sup> يتقدمه ضمير متكلم مرفوعاً<sup>(٢)</sup> بالابتداء كقولهم «نَحْنُ الْعَرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّعْفِ»<sup>(٣)</sup> ولم ينبه على القسم الثاني<sup>(٤)</sup> وهو المضاف كقوله عليه أفضل الصلاة والتسليم<sup>(٥)</sup> «نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ»<sup>(٦)</sup>

ومع هذا فقد أجحف الناظم بهذا الباب، إذ<sup>(٧)</sup> لم يُصرح بما يتعلق به من المعنى والإعراب، وحاصله أن<sup>(٨)</sup> المختص<sup>(٩)</sup> على قسمين:

- قسم مبني على الضم وهو أَيُّهَا الْفَتَى وَنَحْوُهُ، ويُبنى لشبهه بالنادى لفظاً وموضعه نصب بفعل واجب الحذف، فإذا قلت: أنا أفعل كذا أَيُّهَا الرَّجُلُ. فتقدير عامله أخص بذلك أيها الرجل، والمراد «بأيها» المتكلم نفسه<sup>(١٠)</sup>.

- وقسم معرب نصباً وهو المضاف وذو الألف واللام نحو: نَحْنُ الْعَرْبَ أَقْرَى النَّاسِ لِلضُّعْفِ. «فنحن مبتدأ وخبره «أقْرَى النَّاسِ» «العَرْبَ» منصوب

(١) في ت «من أن».

(٢) في هـ «مرفوع».

(٣) من أقوال العرب. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٥ وشرح المرادى ٤: ٦٣، وأوضح المسالك ٣: ١١٢ وشرح التصريح ٢: ١٩١.

(٤) في الأصل، ز، ط، ك، ت «الثالث» وهي أصبح. لأنه ثلاثة أقسام الأول كأيها وأيتها، والثاني المعرف بأل «كالعرب» والثالث المعرف بالإضافة «كمعاشر الأنبياء».

(٥) في ش، ط، ك، ت «عليه السلام».

وفي هـ، ز «عليه الصلاة والسلام».

(٦) في منسند أحمد ٢: ٦٣ «قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِنَّا مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ» وانظر سنن الترمذى ٣: ٨٢ «باب السير»

(٧) في هـ، ز «إذا» تحريف.

(٨) في ش، هـ «أله».

(٩) في ط، ت «الإختصاص» تحريف.

(١٠) في هـ «بأيها الفتى المتكلم بعينه» وفي ز «بأيها المتكلم بعينه».

بفعل واجب الحذف تقديره: أخص، وكذلك المضاف نحو [ قوله عليه الصلاة والسلام ] <sup>(١)</sup>: «نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورُثُ» <sup>(٢)</sup> «فَنَحْنُ» مبتدأ، وخبره «لَا نُورُثُ»، و«مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ» مفعول بفعل واجب / الحذف، وفي ١٩٥ قوله: الاختصاص كَيْدَاءِ إِشْعَارٍ بأنه منصوب بفعل واجب الإضمار <sup>(٣)</sup> <sup>أ</sup> كالمنادى لتشبيهه <sup>(٤)</sup> به.

\*\*\*\*\*

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ز.  
(٢) في ش أكمل الحديث «نحن معاشر الأنبياء لا نورث فما تركناه صدقة».  
التكملة غير لازمة، اكتفاء بموضع الشاهد.  
(٣) في ز «الحذف».  
(٤) في ز «لشبيهه».

## (التحذير والاعراء)

(ش) التحذير: تنبيه المخاطب على مكروه يجب الاحتراز منه، والاعراء: إلزام المخاطب بالعكوف على مَا يُحَمَّدُ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، وإنما ذكرهما بعد الاختصاص<sup>(٢)</sup> لشبهتهما به في أنهما منصوبان بفعل لا يظهر، ثم إن التحذير يكون بثلاثة أشياء:

الأول: إِيَّاكَ وَأَخَوَاتِهِ.

الثاني: ما ناب عنه من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب<sup>(٣)</sup>.

الثالث: ذِكْرُ الْمُحَذَّرِ<sup>(٤)</sup> منه.

وقد أشار إلى الأول فقال<sup>(٥)</sup>:

(ص) إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ \* مُحَذَّرٌ بِمَا اسْتِثَارَهُ وَجِبَ

(ش) يعني أن قولك: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، ونحوه من الضمائر المنصوبة المنفصلة إذا عطف عليه<sup>(٦)</sup> نصب بفعل يجب استتاره نحو: إِيَّاكُمَا وَالْأَسَدَ، وَإِيَّاكُمُ وَالْمُخَالَفَةَ.

<sup>(١)</sup> في ز. «عليه يَأْكُدُ» تحريف.

<sup>(٢)</sup> في ز زيادة «الاختصاص المراد به التخصيص» الزيادة لا لزوم لها.

<sup>(٣)</sup> في ت «الخطاب».

<sup>(٤)</sup> في الأصل، ش، ك «المحذوف» تحريف.

وفي ت «المحذوف» تحريف.

<sup>(٥)</sup> في ط، ت «بقوله».

<sup>(٦)</sup> في هـ «عليه إسم» الزيادة هنا تقييد.

وفهم منه [أن التحذير]<sup>(١)</sup> إذا كان بالضمير لا يكون إلا مخاطباً، ولا يكون بضمير<sup>(٢)</sup> الغائب إلا في الشذوذ على ما سيأتي، وفهم منه أن العامل المقدر يُقدر بعد<sup>(٣)</sup> الضمير لما يلزم<sup>(٤)</sup> من تقديره قبل<sup>(٥)</sup> اتصاله به، فيلزم تعدى فعل الضمير<sup>(٦)</sup> المتصل إلى ضميره المنفصل<sup>(٧)</sup>، [وهو]<sup>(٨)</sup> ممتنع في<sup>(٩)</sup> غير باب ظن وأخواتها «إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ» مفعول بنصب، «وَمَحْذُورٌ» فاعل بنصب، «وَبِمَا» متعلق بنصب، «وَمَا» موصولة «وَاسْتِثْنَاهُ» مبتدأ، «وَوَجِبَ» خبره والجملة صلة<sup>(١٠)</sup>، وما واقعة على الفعل الناصب الواجب الإضمار. / ثم أعلم <sup>١٩٥</sup>ب أن «إِيَّاكَ» وأخواته تُستعمل في التحذير معطوفة<sup>(١١)</sup> عليها كما تقدم، ودون عطف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَذُونَ عَطْفٍ ذَا لِإِيَّا أَنْشَبَ \* ...

(ش) الإشارة «بذا» للنصب بإضمار فعل لا يظهر، يعني<sup>(١٢)</sup> أن إياك وأخواتها غير معطوف عليها تُنصب بفعل واجب الحذف نحو: إِيَّاكَ مِنَ الشَّرِّ. «وَذَا» مفعول بانسب «وَذُونَ وَلِإِيَّا» متعلقان بانسب، ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(١) «أن التحذير» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٢) في هـ، ظ، ت «في الضمير» تحريف.

وفي ز «لضمير» تحريف.

(٣) «بعد» ساقطة من ت.

(٤) في ش «يلزم عليه».

(٥) في الأصل، هـ، ظ، ك، ت «قبله»، وفي ش «قبله من».

(٦) في ش، ظ، ت «المضمر».

(٧) في الأصل، ش، ظ، ت «المتصل» تحريف.

(٨) (وهو) تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في ش، ز، زيادة «في العربية» لا لزوم لها.

(١٠) في هـ «صلة ما» الزيادة هنا تُفيد.

(١١) في ش، هـ، ك «معطوفاً عليها» والتذكير والتأنيث جائز وعبارتهم أولى.

(١٢) في الأصل «ومعنى».

وفي ت «ويعنى».

(ص) ... وَمَا \* سِوَاهُ سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا

(ش) فشمّل قوله: «وَمَا<sup>(١)</sup> سِوَاهُ» النوعين. أعني ما ناب عن «إِيَّا» من الأسماء المضافة لضمير المخاطب والحدّر منه، وقوله: سَتَرُ فِعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا يعني أنهما منصوبان بفعل مضمر، ويجوز إظهاره فتقول: رأسك فيكون منصوباً بفعل محذوف ولك إظهاره فتقول نَحْ رَأْسِكَ ونحوه، وتقول في الحدّر منه الأسد ولك إظهار العامل فتقول احذّر الأسد. وقد استثنى من ذلك نوعين أشار إليهما بقوله:

(ص) إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ \* ...

(ش) فالعطف نحو: رَأْسَكَ وَالْحَائِطَ، والتكرار نحو: الأسد الأسد، وقد مثله بقوله:

(ص) ... \* كَالضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ يَا ذَا السَّارَى

(ش) والضبيغم الأسد، والسارى اسم فاعل من سَرَى إذا مشى ليلاً وهو مظنة الخوف من الضيغم، وإنما وجب حذف العامل مع «إِيَّا» لكثرة الاستعمال، وأما مع العطف والتكرار فقد جعل كالبديل من اللفظ بالفعل. «وَمَا» مبتدأ صلته<sup>(٢)</sup> / ١٩٦  
«سِوَاهُ»، «وَسَتَرُ فِعْلِهِ» مبتدأ ثان، وخبره «لَنْ يَلْزَمَا» والجملة خبر الأول، وسَتَرُ بفتح السين مصدر سَتَرَ، والسَّتْر بكسرها هو الشيء<sup>(٣)</sup> الذي يُسْتَتَرُ به، والمراد<sup>(٤)</sup> هنا الأول. وقوله: «إِلَّا» لإيجاب لنفي «لَنْ»، «وَمَعَ» متعلق بيلزم «وَذَا» في قوله: «يَا ذَا السَّارَى» منادى والسارى صفته<sup>(٥)</sup>، ثم قال:

(١) في ظ «ما» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ط، ك، ت «وصلته».

وفي ش «وصلتها» وهي جائزة لأن الضمير يعود على «ما».

(٣) في هـ «هو الساتر».

(٤) في ط «المراد به» وعبارتها أوضح.

(٥) في هـ، ز، ك «صفة».

(ص) وَشَذُّ إِثْيَايَ وَإِثْيَاةُ أَشَذُّ \* ...

(ش) قد تقدم أن «إِثْيَاك» في التحذير تكون للمخاطب غالباً، وقد شذ ذلك للمتكلم كقول بعضهم: «إِثْيَايَ وَأَنْ يَخْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ»<sup>(١)</sup>، وأشذ منه أن يكون للغائب<sup>(٢)</sup> كقول بعضهم: «إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السُّتَيْنِ فَإِثْيَاةُ وَإِثْيَا الشُّوَابِّ»<sup>(٣)</sup> ثم قال:

(ص) ... \* وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَذَ

(ش) وفهم منه أن بعضهم قاس ذلك في المتكلم والغائب إلا أنه جعل قياسه مبتدأ أي مطروحاً<sup>(٤)</sup> «وإِثْيَايَ» فاعل شذ<sup>(٥)</sup> وإِثْيَاةُ مبتدأ وخبره «أَشَذُّ» وحذف من مع أشذ والتقدير: وَإِثْيَاةُ أَشَذُّ مِنْ إِثْيَايَ. «وَمَنْ قَاسَ» مبتدأ، وخبره<sup>(٦)</sup> «انْتَبَذَ»، «وَعَنْ سَبِيلِ» متعلق «بانتَبَذَ»، لما فرغ من التحذير انتقل إلى الإغراء فقال:

(ص) وَكَمْحَذَّرِ بِلَا إِثْيَا أَجْعَلَا \* مُغْرَى بِهِ فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا

(ش) قد تقدم حد الإغراء، يعني أن المغرى<sup>(٧)</sup> حكمه كحكم<sup>(٨)</sup> المحذَّرِ

(١) في الأشموني ٣: ١٩١ «قول عمر رضى الله عنه:

«لذلك لكم الأسل والرماح والسهم وإِثْيَايَ وَأَنْ يَخْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْزَبَ».

انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨ وشرح ابن الناظم ٦٠٨ وشرح المرادى ٤: ٧١، وشرح

الأشموني ٣: ١٩١.

(٢) ما بعد «المتكلم» إلى هنا ساقط من ظ.

(٣) في ش، هـ «إِذَا بَلَغَ أَحَدُكُمْ السُّتَيْنِ فَإِثْيَاةُ وَإِثْيَا الشُّوَابِّ»

انظر الكتاب ١: ٢٧٩، واللسان «أَيَا»

وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٧٨، وشرح ابن الناظم ٦٠٨ وشرح المرادى ٤: ٧١، وشرح

الأشموني ٣: ١٩٢. الشوَابِّ: جمع شابه

(٤) في الأصل، ظ، ت «مطرحاً»، وفي ت «منطرحاً».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «بشذ».

(٦) في ظ «خبره».

(٧) في هـ «المغرى به» وفي ظ «الإغراء».

(٨) في هـ، ز، ظ «حكم» تحريف.

في جميع ما تقدم فيُنصب بفعل واجب الإضمار إن كان مكرراً كقوله:  
 ١٧٩ - أَخَاكَ أَخَاكَ إِنَّ مَنْ لَا أَخَا لَهُ

كَسَاحٍ إِلَى الْهَيْجَا بِغَيْرِ سِلَاحٍ<sup>(١)</sup>

أو معطوفا<sup>(٢)</sup> عليه كقوله<sup>(٣)</sup>: الْأَهْلَ / وَالْوَلَدَ، وبفعل جائز الإضمار في ١٩٦  
 غير العطف والتكرار نحو: أَخَاكَ فيجوز الزم أَخَاكَ.

وقد فهم من [قوله]<sup>(٤)</sup> هنا ومن الترجمة ومن البيت الأول أن الباب  
 يشتمل على التحذير وهو مصدر «حَذَّرَ» وهو مُصرح به في الترجمة، والْحَذَّرُ  
 منه وهو مفهوم من قوله: «وَالشَّرَّ»، والْحَذَّرُ وهو مصرح به في قوله «مُحَذَّرٌ»،  
 والْحَذَرُ به<sup>(٥)</sup> وهو اللفظ المدلول به على التحذير وهو مفهوم من قوله: «بِمَا  
 اسْتِتَارُهُ [وَجَبَّ]<sup>(٦)</sup>» وألف «اجْعَلَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَمُغْرَى»  
 مفعول أول لاجْعَلَا «وكمحذر» في موضع المفعول الثاني، «وبلَا» متعلق  
 «باجْعَلَا».

(١) الشاهد لمسكين الدارمي. انظر ديوانه: ٢٩

شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٣٨٠، وشرح ابن الناطم ٦٠٩ وشرح المراتي ٤: ٧٢، ٧٣، وأوضح

المسالك ٣: ١١٥ وشرح التصريح ٢: ١٩٠، وشرح الأشموني ٣: ١٩٢.

(٢) في ت «ومعطوفا» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «كقولك».

(٤) «قوله» تكملة من ز، ك، ت.

ولو وضعنا لفظه «كلامه» بدلا من «قوله» لكان أضحط وأدق.

(٥) في ت «منه» تحريف.

(٦) «وجب» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

وفي ش زيادة «وجب والْحَذَرُ وهو مصرح به في هذا البيت، في قوله وكمحذر» زيادة مكررة لا لزوم لها.

## (أسماء الأفعال والأصوات)

(ش) إنما ذكر أسماء الأفعال بعد التحذير والإغراء، لأن بعض أسماء الأفعال تُغزى به نحو: عَلَيْنِكَ وَدُوتَكَ. وفُهم من قوله: أسماء الأفعال أنها أسماء وهو مذهب جمهور «البصريين»<sup>(١)</sup> قوله:

(ص) مَا نَابَ عَنْ فِعْلٍ كَشَتَّانَ وَصَهْ \* هُوَ اسْمُ فِعْلٍ وَكَذَا أَوْهَ وَمَهْ

(ش) شمل قوله: «ما ناب [عن فعل]»<sup>(٢)</sup> اسم الفعل واسم الفاعل<sup>(٣)</sup> والمصدر النائب عن الفعل، وخرج بالمثل<sup>(٤)</sup> اسم الفاعل والمصدر؛ لأن معناه «كَشَتَّانَ» في كونه غير معمول، ولا فضلة فهو<sup>(٥)</sup> تميم للحد، وقد احتوى البيت على أربعة أسماء:

الأول: «شَتَّانَ»: وهو بمعنى بَعْدَ.

وَصَهْ: وهو بمعنى اشْكُتَ.

<sup>(١)</sup> في ظ، ت «منها».

قال الأشموني: «كون هذه الألفاظ أسماء حقيقية هو الصحيح الذي عليه جمهور البصريين. وقال بعض البصريين.

«إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء. وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقية. وعلى الصحيح فالأرجح أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على ما يدل على الحدث والزمان. وقيل إنها تدل على الحدث والزمان كالفعل لكن بالوضع لا بأصل الصيغة، وقيل مدلولها المصادر، وأن ما سبق استعماله في ظرف أو مصدر باق على اسميته».

شرح الأشموني ٣: ١٩٥.

<sup>(٢)</sup> «عن فعل» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

<sup>(٣)</sup> في ه «واسم الفاعل واسم المفعول» الزيادة غير لازمة.

<sup>(٤)</sup> في ش، ه، ز، ك، ت «بالمثال».

<sup>(٥)</sup> في ت «وهو».

وَأَوْه: وهو<sup>(١)</sup> بمعنى اتَّوَجَّع.

ومَه: وهو بمعنى اكْفَف<sup>(٢)</sup>.

«وَمَا» مبتدأ وهو موصول ١٩٧/أ وصلته<sup>(٣)</sup> تَاب، «وَعَنْ» متعلق «بِتَاب» وهو مبتدأ ثان، وخبره «اسْمُ فِعْلٍ» والجملة خبر الأول، ثم إِنَّ اسم الفعل يكون بمعنى الأمر وبمعنى المضارع وبمعنى الماضي وقد أشار إلى الأول بقوله: (ص) وَمَا بِمَعْنَى الْفَعْلِ كَأَمِينَ كَثُرَ \* ...

(ش) يعني أَنَّ ورود اسم الفعل في كلام العرب بمعنى الأمر كثير وغني<sup>(٤)</sup> بكثرته أن منه نوعاً مقيساً وهو «فَعَالٍ» من الثلاثي «كَتَزَالٍ» وليس من الثاني والثالث مقيس ومثَّل «بَأَمِينَ» وهو بمعنى اسْتَجَبَ. ثم أشار إلى الثاني والثالث بقوله:

(ص) ... \* وَخَيْرُهُ كَ «وَيْ» وَهَيْهَاتَ نَزُرُ.

(ش) يعني أَنَّ خير اسم الفعل بمعنى الأمر نَزُرُ أي قَلَّ<sup>(٥)</sup> وشمل قوله: غيره ما بمعنى المضارع، وقد مثله بقوله: ك «وَيْ»<sup>(٦)</sup> ومعناه: اتَّعَجَّبَ<sup>(٧)</sup>، وما بمعنى الماضي وقد مثله بقوله: «هَيْهَاتَ» ومعناه بَعُدَ. ثم اعلم أَنَّ من أسماء

(١) «وهو» ساقط من ش، هـ.

(٢) في ش، ك «انكفف».

(٣) في ش، هـ، ز، ك «وصلته» زيادة الواو لا تُفيد.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «وكفى» وما أثبت عن ظ أدق وأولى.

(٥) «أي قل» ساقط من هـ.

(٦) في ت «كهيها» ومعناه كَوَيْ.

(٧) في هـ «أعجب» وهي أدق.

قال سيويه:

«سألت الخليل عن قوله تعالى في سورة القصص ٨٢

(وَيُكَانُ لَا يَنْفَعُ الْكَافِرِينَ)

(وَيُكَانُ اللَّهُ يَخْشَطُ الرُّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ) =

الأفعال ما هو في الأصل جار ومجرور وظرف<sup>(١)</sup>. وقد أشار إليهما بقوله:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ \* وَهَكَذَا دُونَكَ مَعَ إِلَيْكَ

(ش) فأتى بثلاثة أمثلة: لثنان من الجار والمجرور وواحد من الظرف «فَعَلَيْكَ» بمعنى الزَّم وهو متعد<sup>(٢)</sup> بنفسه كقوله تعالى: «عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ»<sup>(٣)</sup>.

وبالباء كقولك: عَلَيْكَ يَزِيدُ، «وَدُونَكَ» بمعنى «خُذْ» كقولك: دُونَكَ زَيْدًا أي خُذْ زَيْدًا، «وَالْيُوكَ»<sup>(٤)</sup> بمعنى تَنْحُ، ويتعدى «يَعْنُ» نحو: إِلَيْكَ عَنِّي، أي تَنْحُ عَنِّي، وهذا النوع مسموع، والمسموع منه أحد عشر لفظاً / الثلاثة <sup>١٩٧</sup>ب المذكورة<sup>(٥)</sup> وكذلك: كَمَا<sup>(٦)</sup> أَنْتَ وَعِنْدَكَ وَلَدَيْكَ، وَوَزَاءُكَ، وَأَمَامَكَ وَمَكَانَكَ وَبَعْدَكَ. «وَالْفِعْلُ» مبتدأ، «وَمِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْكَ» مبتدأ وخبر في موضع خبر الأول، و«دُونَكَ» مبتدأ وخبره «هَكَذَا» و«هَآ» للتنبيه. ثم قال:

(ص) كَذًا<sup>(٧)</sup> زُوَيْدَ بَلَّةَ نَاصِيَيْنِ \* ...

(سورة القصص ٨٢)

فزعج ألها «وَي» مفصولة من كَأَنَّ.

(الكتاب ٢: ١٥٤)

قال الأشموني: هيهات بمعنى يَمُتَدُّ هو المشهور، وذهب أبو اسحق إلى أنها اسم بمعنى البعد، وذهب المبرد إلى أنها ظرف غير متمكن ونهى لإبهامه. ويفتح الحجازيون تاء هيهات ويقفون بالهاء ويكسرهما تميم ويقفون بالتاء. وبعضهم يضمها. وحكى الصغاني فيها ستاً وثلاثين لغة: هيهاء، وأيهاء، وهيهات، وأيهات. وهيهان، وأيهان، وكل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحة ومكسورة، ومنونة وغير منونة

شرح الأشموني ٣: ١٩٢ وانظر الكتاب ٣: ٢٩١، ٢٩٢، ٣٠٢.

(١) في ش، ز، ك «وظرف ومجروره» تحريف.

وفي ت «وظرف ومجرور».

(٢) في ز «متعدى».

(٣) سورة المائدة آية: ١٠٥

(٤) في ت «إليك».

(٥) في هـ «المذكورة عليك ودونك وإليك» الزيادة هنا غير لازمة.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وكما».

(٧) في ظ «كذلك» تحريف.

(ش) يعني أنَّ «رُوَيْدَ وَبَلَّةَ» من أسماء الأفعال بشرط كونهما ناصبين  
كقولك: رُوَيْدًا زَيْدًا وَبَلَّةَ عَفْرًا<sup>(١)</sup>، فلو: خفض<sup>(٢)</sup> ما بعدهما كانا مصدرين  
ولمَّا ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَيَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

(ش) نحو رُوَيْدَ زَيْدٍ وَبَلَّةَ زَيْدٍ<sup>(٣)</sup>، ومعنى «رُوَيْدَ» إذا كان اسم فعل  
أَمْهَلُ وإذا كان مصدرًا إمْهَالًا ومعنى «بَلَّةَ» إذا كان اسم فعل دَخَ، وإذا كان  
مصدرًا تَزَكَّى، وفُهم أنَّ<sup>(٤)</sup> الفتحة<sup>(٥)</sup> في «رُوَيْدَ وَبَلَّةَ»<sup>(٦)</sup> فتحة<sup>(٧)</sup> بناء، لأنَّ  
أسماء الأفعال كلها مبنية، وإذا كانا مصدرين ففتحتهما<sup>(٨)</sup> فتحة<sup>(٩)</sup> إعراب  
لأنَّ المصادر معربة، وفُهم من قوله: «مَصْدَرَيْنِ» أنه يجوز فيهما التنوين  
ونصب ما بعدهما بهما وهو الأصل في المصدر المضاف، «رُوَيْدَ وَبَلَّةَ»  
مبتدآن والخبر في «كَذَا»، «وَنَاصِبَيْنِ»<sup>(١٠)</sup> حال من الضمير المستتر في المحرور  
الواقع خبراً، «وَمَصْدَرَيْنِ» حال من فاعل «يَعْمَلَانِ»، والضمير في يعملان  
عائد على «رُوَيْدَ وَبَلَّةَ» في اللفظ لا في المعنى، فإنَّ «رُوَيْدَ وَبَلَّةَ» إذا كانا  
اسمى فعل غير اللَّذَيْنِ يكونان مصدرين في المعنى. ثم قال:

(ص) وَمَا لِمَا تَكُوبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ \* لَهَا /

١٩٨  
↑

(١) في ز «صروا» تحريف.

(٢) في هـ ، زه ، ظه ، ت «خفصا» وهي أدق.

(٣) في هـ ، ز «نحو رويد زيد وبلة عمرو» المثال صحيح.

(٤) في هـ ، زه ، ظه «منه أن» وجارها أكمل.

(٥) في ز «الفتح».

(٦) في هـ «وبلة إذا كانا أسماء أفعال» العبارة هنا أصبح وأدق، لأن رويد وبلة قد يكونان مصدرين. كما  
ذكر فيما بعد.

(٧) في زه ، ك «فتح».

(٨) في زه ، ت «فتحتهما» تحريف.

(٩) في ز «فتح».

(١٠) في الأصل «ناصبين».

(ش) يعني أنَّ أسماء الأفعال تعمل عمل الأفعال التي بمعناها، فترفع الفاعل إن كانت لازمة نحو: هَيَّهَاتَ زَيْدًا، ويكون فاعلها واجب الإضمار إذا كانت أمراً نحو: «نَزَالِ»، وتتعدى بحرف الجر إن كان فعلها كذلك نحو: عَلَيْكَ يَزِيدُ وتنصب المفعول إن كان متعدداً نحو: نَزَالِ زَيْدًا. ثم قال:

(ص) ... \* وَأَخْزَ مَا لِيذَى<sup>(١)</sup> فِيهِ الْعَمَلُ

(ش) يعني أنها فارقت الأفعال في كونها لا يتقدم عليها منصوبها كما يتقدم في الفعل فلا يُقال في نَزَالِ<sup>(١)</sup> زَيْدًا، زَيْدًا نَزَالِ<sup>(٢)</sup>. «وما» مبتدأ وهو موصول وصلته لما، و«ما» المجرورة باللام<sup>(٣)</sup> موصولة أيضاً وصلتها «تَنُوب» وَغَنَّةٌ متعلق بتنوب وكذلك «مِنْ»<sup>(٤)</sup>، «وَلَهَا» خبر «ما» الأولى والعائد على «ما» الأولى ضمير مستتر في الاستقرار الذي ناب عنه المجرور، والضمير العائد على «ما» الثانية الهاء في عنه والتقدير: وَالْعَمَلُ الَّذِي اسْتَقَرَّ لِلْأَفْعَالِ الَّتِي نَابَتْ أَسْمَاءُ الْأَفْعَالِ عَنْهَا مُسْتَقَرٌّ لَهَا، أي لأسماء الأفعال، والظاهر أنَّ «ما» في قوله: «مَا لِيذَى»<sup>(٥)</sup> فِيهِ الْعَمَلُ<sup>(٦)</sup> زائدة، ولا يجوز أن تكون موصولة<sup>(٧)</sup>، لأن «الَّذِي» بعدها موصولة، ولو قال: وَأَخْزَرَ الَّذِي فِيهِ الْعَمَلُ، لكان أجود لسقوط الاعتذار عن «ما» وليس في قوله: العمل «إبطاء»<sup>(٨)</sup> مع

(١) في هـ، ت «الذي» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «تَرَكَ زَيْدًا»، «زَيْدًا تَرَكَ» وهذا جائز، لأن «تَرَكَ» من أسماء الأفعال أيضاً.

انظر الكتاب ١: ٢٤١ - ٢٥٣.

(٣) في ش «بلام».

(٤) في ظ، ت «عنه» تحريف.

وفي ش، هـ، ز، ك «من عمل».

وفي ظ، ت «ومن».

(٥) في هـ، ت «ما الذي» تحريف.

(٦) «العمل» ساقطة من هـ.

(٧) في ش، ك «موصول».

(٨) إبطاء: «واطأ الشاعر في الشعر وأوطأ فيه وأوطأه إذا اتفقت له قافيتان على كلمة واحدة معناهما =

قوله: حَمَلَ لأن إحداهما<sup>(١)</sup> نكرة والأخرى<sup>(٢)</sup> معرفة. ثم قال:

(ص) وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُتَوَّنُ \* مِنْهَا وَتَعْرِيفُ سِوَاهُ بَيِّنٌ

(ش) يعني أن / ما نون من أسماء الأفعال نكرة، وما لم ينون منها<sup>(٣)</sup> معرفة فتقول: صَبَّ وَمَنُ فيكونان معرفتين<sup>(٤)</sup>، وَصَبُّ وَمَنُ فيكونان نكرتين، ومن أسماء الأفعال ما يلزم التعريف كتنزَّال فإنه لم يُسمع فيه تنوين. وما يلزم التنكير كَوَاهَا، وهذا التنوين هو الذي يسميه<sup>(٥)</sup> النحويون تنوين التنكير. وقد تقدم. ولما فرغ من أسماء الأفعال شرع في بيان أسماء الأصوات، وهي نوعان:

- أحدهما: ما خوطب به ما لا يعقل إما لجزره «كَعَدَسٌ» للبهغل، وإما لدعائه<sup>(٦)</sup> كأَو للفرس.

- والآخر: ما وضع للحكاية<sup>(٧)</sup> صوت<sup>(٨)</sup> حيوان. «كَفَّاق» في صوت الغراب، أو غير حيوان: «قَبْ» لوقع<sup>(٩)</sup> السيف، وقد أشار إلى النوعين السابقين بقوله:

---

= واحد فإن اتفق اللفظ واختلف المعنى فليس بإيطاء، وقال الأخفش: الإيطاء رد كلمة قد قَفِيَتْ بها مرة، قال ابن جني: ووجه استقباح العرب الإيطاء أنه دال على قلة مادة الشاعر حتى يضطر إلى إعادة القافية الواحدة في القصيدة بلفظها ومعناها، وأصله أن يطأ الإنسان في طريقه على أثر وَطِئَ قبله فيعيد الوطء على ذلك الموضع وكذلك إعادة القافية هو من هذا. اللسان: «وطأ».

(١) في ش، هـ، ز، ط «أحدهما» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) في ش، هـ، ز، ط «والآخر» التذكير والتأنيث جائز.

(٣) «منها» ساقط من هـ.

(٤) في ك «معرّفين».

(٥) في ت «تسمية النحويين».

(٦) في ز «الدعاء».

(٧) «الحكاية» ساقط من ش.

(٨) في ش «لصوت».

(٩) في ط «كقب لوقع».

(ص) وَمَا بِهِ خُوطِبَ مَا لَا يَعْقِلُ \* مِنْ مُشَبِّهِ<sup>(١)</sup> [اسم]<sup>(٢)</sup> الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

(ش) يعني أن ما تُخوِّط<sup>(٣)</sup> ما لا يعقل من الحيوان من مشبه اسم الفعل في صحة الإكتفاء به يجعل صوتاً، وشمل قوله<sup>(٤)</sup>: «مَا تُخوِّطُ» ما كان للرجل «كَعْدَسٍ»<sup>(٥)</sup> وما كان للدعاء «كَأَوْ» فإن كليهما يُخاطب به<sup>(٦)</sup> ما لا يعقل. «وَمَا» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «تُخوِّطُ»، «وبه» متعلق بخوِّط والضمير في «به» عائِد<sup>(٧)</sup> على الموصول، «وما» بعد «تُخوِّطُ» مفعول لم<sup>(٨)</sup> يسم فاعله وهي موصولة أيضاً وصلتها «لَا»<sup>(٩)</sup> يَعْقِلُ، والضمير العائد عليها الفاعل<sup>(١٠)</sup> يَعْقِلُ «وَيُجْعَلُ» خبر المبتدأ «وَصَوْتًا» مفعول ثانٍ بيُجعل<sup>(١١)</sup> وهو

على حذف / مضاف أي اسم صوت. ثم أشار إلى النوعين الآخرين<sup>(١٢)</sup> بقوله: ١٩٩  
 (ص) كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبْ \* ...

(ش) يعني أن من أسماء الأصوات ما أجدى حكاية أي أفاد حكاية، وشمل قوله «حِكَايَةً» ما كان حكاية لصوت الحيوان<sup>(١٣)</sup> كَغَقاق ولصوت غير الحيوان كَقَبْ.

(١) في ظ «شبه» تحريف.

(٢) «اسم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في هـ، ز، ط، ت «ما خوِّط به» وعبارتها أكمل.

(٤) ما بعد .. ما خوِّط إلى هنا ساقط من هـ.

(٥) «كَعْدَسٍ» ساقط من هـ.

(٦) في هـ «بهما» وفي ز «بهما من لا».

(٧) «عائد» ساقطة من ت.

(٨) في ز «مالم».

(٩) في ز «ما لا» استخدم لفظ الالفية.

(١٠) في ظ «فاعل».

(١١) في الاصل «يجعل» ما أثبت أدق كما في الالفية وبقية النسخ.

(١٢) في هـ، ز «الآخرين».

(١٣) في ش «حيوان».

ثم قال:

(ص) ...

\* وَالزَّمَّ بِنَا النَّوْعَيْنِ فَهَوَ قَدْ وَجِبَ

(ش) يعني أنَّ البناء لازم في النوعين، ويُحتمل أن يريد بالنوعين نوعي أسماء الأصوات، وأن يريد بهما أسماء الأفعال<sup>(١)</sup> وأسماء الأصوات، وهو أجود لشموله جميع<sup>(٢)</sup> الباب؛ إذ البناء في جميع ذلك لازم وقوله: «فَهَوَ قَدْ وَجِبَ»، تتميم<sup>(٣)</sup> لصحة الاستغناء عنه بقوله: «وَالزَّمَّ»<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*\*\*

<sup>(١)</sup> «أسماء الأفعال» ساقطة من ت.

<sup>(٢)</sup> «جميع» ساقطة من ش.

<sup>(٣)</sup> في ك «تتميم للبيت».

<sup>(٤)</sup> في ش «الزم».

## ( نونا التوكيد )

[قوله<sup>(١)</sup>]:

(ص) لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنَوْنَيْنِ<sup>(٢)</sup> هُمَا \* كَثُرَتِي أَذْهَبَنَّ وَأَقْصِدْتُهُمَا

(ش) يعني أَنَّ الفعل يُؤكّد بنونين:

إحداهما: ثقيلة كالنون في «أَذْهَبَنَّ»، والأخرى خفيفة كالنون في «أَقْصِدْتُهُمَا» ومعنى توكيد الفعل بهما أنهما يفيدان تحقيق معنى الفعل فإذا قلت: «أَضْرِبَنَّ» ففيه توكيد لا ضرب المجرد منها فهو أبلغ من المجرد، وأوهم قوله: «لِلْفِعْلِ» شمول جميع الأفعال؛ فأزال الإبهام بقوله:

(ص) يُؤكّدَانِ أَفْعَلَ وَيَفْعَلُ آتِيَا \* ذَا طَلَبٍ<sup>(٣)</sup> أَوْ شَرْطًا أَمَّا تَالِيَا  
أَوْ مُنْبِتًا فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا \* ...

(ش) يعني أَنَّ هذين النونين لا يؤكّدان جميع الأفعال بل يؤكّدان ان ما ذكره وذلك الأمر بصيغة / «أَفْعَلْ» وشمل قوله: «أَفْعَلْ» الأمر والدعاء، لأنه أمر في المعنى، وشمل أيضاً الأمر للواحد والواحدة والاثنتين والجمع مذكرين ومؤنثين<sup>(٤)</sup> فتقول: اضْرِبَنَّ يَا زَيْدُ، وَاضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ، وَاضْرِبَنَّ وَاضْرِبَنَّ<sup>(٥)</sup> ١٩٩  
وَاضْرِبَنَّ، ويؤكّدان<sup>(٥)</sup> أيضاً المضارع بشروط:

(١) «قوله» تكملة من ز، ط.

ورودت في هـ «قوله نونا التوكيد» الزيادة هنا لا تفيد.

(٢) في الأصل «بنونين» تحريف.

(٣) «ذا طلب» ساقط من ت.

(٤) في ش، ز، ك «أو مؤنثين».

(٥) في ظ، «ويؤكّد» تحريف.

أولها<sup>(١)</sup>: أن يكون مستقبلا. وهو المراد بقوله: «آتيا»، وفهم منه أن المضارع إذا أريد به الحال لا يؤكد بهما.

الثاني: أن يكون ذا طلب. فشمل المقرون بلام الأمر نحو: لَيَقُومَنَّ، وبلا الناهية نحو: لَا تَقُومَنَّ، وبأداة<sup>(٢)</sup> تحضيض أو عرض<sup>(٣)</sup> نحو: هَلَّا تَقُومَنَّ، أو تَمَنَّ نحو: لَيَتَكَ<sup>(٤)</sup> تَقُومَنَّ، أو استفهام نحو: هَلْ تَقُومَنَّ؟

الثالث: أن يقع بعد «إن» الشرطية المقرونة «بما» فإِذَا تَرْتَبَنَّ، وهو المراد بقوله: «أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا». أي: أو شرطاً تالياً إمّا<sup>(٥)</sup>.

الرابع: أن يقع جواباً للقسم<sup>(٦)</sup> وهو<sup>(٧)</sup> مستقبل مثبت، وهو المراد بقوله «أَوْ مُثَبَّتاً فِي قَسَمٍ مُسْتَقْبَلًا»<sup>(٨)</sup>. وقوله<sup>(٩)</sup>: «تَوْكِيدٌ»<sup>(١٠)</sup> مبتدأ وخبره في المجرور<sup>(١١)</sup>، «وَبَيِّنِينَ» متعلق بتوكيد؛ لأنه مصدر «وَهُمَا كُنُونِي»<sup>(١٢)</sup> إلى آخر البيت مبتدأ وخبره، والجملة صفة لنونين<sup>(١٣)</sup> «وَأَفْعَلٌ»<sup>(١٤)</sup> مفعول «بَيِّنُوكَدَانِ»، و«يَفْعَلٌ» معطوف عليه «وَأَتِيَا» حال من يفعل، «وَذَا طَلَبٍ» حال

(١) في ت «الأول».

(٢) في ت «وبادوات».

(٣) ومن أمثلة العرض أيضا: أَلَا تَقُومَنَّ، أَلَا تَتَزَلَّلَنَّ عِنْدَنَا.

(٤) في ش، ز، ك، ت «ليت».

(٥) «إمّا» ساقطة من ك.

(٦) في هـ، ز، ك، ت «لقسم».

(٧) «وهو» ساقط من هـ.

(٨) «مستقبلا» ساقطة من ظ.

(٩) «قوله» ساقطة من هـ.

(١٠) «توكيد» ساقطة من ت.

(١١) في ك «في المجرور قبله» وهذا أوضح للإحراب.

(١٢) في ز، ك «كنوني اذهبن» وعبارتهما أكمل.

(١٣) في الأصل، ظ «لنوني» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(١٤) في ت «وفعل» تحريف.

بعد حال، و«شَرْطًا» معطوف على «ذَا طَلَبَ»، «وَقَالِيَا» نعت لشرط، «وَأَمَّا»  
مفعول مقدم بتاليا<sup>(١)</sup>، «وَمُثَبَّتًا» معطوف على شرط، «وَفِي قَسَمٍ» متعلق /  
بـ «مُثَبَّتًا»<sup>(٢)</sup>، و«مُسْتَقْبَلًا» نعت لـ «مُثَبَّتًا» ويجوز أن يكون «آتِيًا» حال من  
«يَفْعَلُ» ولا يُراد به قيد الاستقبال، ويكون<sup>(٣)</sup> «ذَا طَلَبَ» حالا<sup>(٤)</sup> من الضمير  
المستتر في آتيا، ويكون حينئذٍ شرط الاستقبال مستفادا<sup>(٥)</sup> من قوله: «ذَا  
طَلَبَ أَوْ شَرْطًا» لما علم من أن الطلب والشرط لا يكونان إلا مستقبلين  
ويؤيده قوله: «فِي الْقَسَمِ مُثَبَّتًا مُسْتَقْبَلًا». ثم إعلم أن نوني التوكيد يكونان  
مع غير ما<sup>(٦)</sup> دُكر على وجه القلة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَقَلَّ بَعْدَ مَا وَلَمْ يَبْعَدَ لَا

وَعَبَّرَ إِمَّا مِنْ طَوَالٍ<sup>(٧)</sup> الْجَزَاءِ ...

(ش) فذكر أربعة مواضع تلحق فيها النون الفعل المضارع على وجه  
القلة، وذلك بعد «ما» والمراد بها «ما» الزائدة، وبعد «نَمْ وَلَا» النافيتين، وبعد  
أداة<sup>(٨)</sup> الشرط غير «إِذَا»، فمثاله<sup>(٩)</sup> بعد «ما» الزائدة قولهم: «يَحْبِزُ  
مَا أَرَيْتَكَ»<sup>(١٠)</sup>، ومثاله بعد «لم» قوله:

١٨٠ - يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَغْلَمَا

(١) في هـ «لتاليا».

(٢) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «مُثَبَّت». ما أثبت أدق كما في الألفية، هـ، ز.

(٣) في ظ «ولا يكون».

(٤) في الأصل، هـ «حال» تحريف.

(٥) في هـ، ك «مستفاد» تحريف.

(٦) «ما» ساقطة من ت.

(٧) في ز «طوال» تحريف.

(٨) في هـ «أدوات».

(٩) في ك «فمثالها».

(١٠) في ز «يعين ما رأيته» تحريف.

من أمثال العرب، أي اعمل كأنني انظر إليك ذ «ما» هنا صلة للتأكيد ولأجلها دخلت النون في الفعل.  
انظر الكتاب ٣: ٥١٧، والمقتضب ٣: ١٥، ومجمع الأمثال ١: ١٧٥.

شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا<sup>(١)</sup>

ومثاله بعد «لا» قوله عز وجل<sup>(٢)</sup>: (وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً)<sup>(٣)</sup> ومثاله بعد الشرط بغير «إِذَا» قوله:

١٨١- فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَاةٌ تُعْطِيَكُمْ \* وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَرَاةٌ تُنْتَعَا<sup>(٤)</sup>

أراد «تُتَنَقَّرُ» فأبدل من النون الخفيفة ألفاً في الوقف، «وَعَثِيرٌ» مخفوض<sup>(٥)</sup> عطفاً<sup>(٦)</sup> على «لا»<sup>(٧)</sup> ولما فرغ من ذكر ما يدخله نونا<sup>(٨)</sup> التوكيد على اختلاف أنواعه أخذ في بيان ما ينشأ عن دخولهما<sup>(٩)</sup> من التغيير فقال:

(ص) ... \* وَأَخِرَ / الْمُؤَكَّدِ افْتَحَ كَابُزْرًا ب ٢٠٠

(ش) فعلم أن حق آخر المؤكد بهما الفتح؛ لأنهم جعلوا الفعل معهما<sup>(١٠)</sup> بمنزلة خمسة عشر فتقول: اضْرِبَنَّ وَلَا تَقُومَنَّ، وَابْزُرَنَّ وَلَا تَبْزُرَنَّ.

«وَأَخِرَ» مفعول مقدم بافتح، «والمؤكَّد» نعت لمحدوف تقديره: وَأَخِرَ الْفِعْلِ

(١) الرجز نسب لأبي حيان الفقعس، وقيل لأبي حبابة اللص كما نسب للمعاج وهما من شواهد الكتاب ٥١٦: ٣، وشرح المفصل ٩: ٤٢ وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤٠٦، وشرح ابن الناطم ٦٢٣ وشرح التصريح ٢: ٢٠٥، وشرح الشواهد للعيني ٣: ٢١٨.

(٢) في ش، هـ «تعالى».

(٣) سورة الأنفال آية: ٢٥.

(٤) ورد هذا البيت في شعر الكميت بن زيد ٣: ٢٤.

كما نسب لعوف بن عطية بن الحريخ في الكتاب ٣: ٥١٥.

وفهرس شواهد سيبويه ١١١.

ونسب للكميت بن ثعلبة في اللسان «فزع» والخزاعة ٤: ٥٥٩ وشرح الشواهد للعيني ٣: ٢٢.

(٥) في ت «محفوظاً» تحريف.

(٦) في هـ «عطف».

(٧) في الأصل «ما» تحريف. ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ز، ت «نون» تحريف.

(٩) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «دخولها» تحريف.

(١٠) في الأصل «مهما» تحريف.

المؤكد افتتح. ثم إنه قد تعرض<sup>(١)</sup> في آخر<sup>(٢)</sup> الأفعال المؤكدة بالنون<sup>(٣)</sup> عوارض توجب لها غير الفتح أشار إليها<sup>(٤)</sup> بقوله:

(ص) **وَالشُّكْلَةُ قَبْلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا \* جَانَسَ مِنْ لَحْرَكٍ قَدْ عَلِمَا**

(ش) يعني أن الفعل المؤكد بإحدى النونين إذا كان فاعله مضمرأ لينا فإنك تجعل في آخر الفعل شكلاً مجانساً لذلك الضمير وشمل قوله: «لَيْنِ» ألف التثنية وواو الجمع وياء المخاطبة فتقول: هَلْ تَقُومَانِ [يَا زَيْدَانِ]<sup>(٥)</sup> وَهَلْ تَقُومَنَّ يَا زَيْدُونَ، وَهَلْ تَقُومِينَ<sup>(٦)</sup> يَا هِنْدُ، وشمل أيضاً الصحيح الآخر كالمثل<sup>(٧)</sup>، والمعتل الآخر نحو: هَلْ تَغْزُونَ يَا زَيْدَانِ، وَهَلْ تَغْزُنَّ<sup>(٨)</sup> يَا زَيْدُونَ، وَهَلْ تَغْزِي يَا هِنْدُ. ثم إن الضمير اللين إن كان غير ألف محذف لالتقاء الساكنين، وإليه أشار بقوله:

(ص) **وَالْمُضْمَرُ اخِذْفُهُ ... \* ...**

(ش) «وَأَل» في المضممر للعهد، أي المضممر المتقدم<sup>(٩)</sup> وهو اللين فتقول: هَلْ تَقُومَنَّ يَا زَيْدُونَ وَأَصْلُهُ تَقُومُونَ، فاجتمعت الواو ساكنة والنون ساكنة

(١) في هـ، ز، ظ، ت «يعرض».

(٢) في هـ، ظ، ت «أوآخر».

(٣) في ز، ظ، ت «بالنونين» وعبارتها أدق.

(٤) في الأصل «إليهما» تحريف.

(٥) «يا زيدان» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ش «تقومين» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد وقبل الحذف إن كان الفعل صحيح الآخر يحذف الضمير إن كان واو أو ياء ويبقى إن كان ألفاً. فالأصل في تَقُومَنَّ، تَقُومِينَ: تقومون، تقومين، فحذفت النون لتوالي الأمثال، وحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين فصار تَقُومَنَّ، تَقُومِينَ.

(٧) في ز، ت «كالمثال».

(٨) في ك «تغزون» هذا المثال قبل إلحاق نون التوكيد، وقبل الحذف كذلك إذا كان الفعل معتل الآخر تحذف نون الرفع وواو الضمير أو ياءه إذا أسند إلى الواو والياء، ويبقى بدون حذف إذا أسند للألف فأصل تَغْزُنَّ، تَغْزِي: تغزون، وتغزين.

(٩) في ش «أي أن الضمير المتقدم الذكر».

فُحذفت الواو لالتقاءهما<sup>(١)</sup>، ثم استثنى من الضمائر المذكورة الألف فقال:  
(ص) ... إِلَّا أَلِفٌ \* ...

(ش) وإنما لم تُحذف الألف لحقتها / فتقول: هَلْ تَقُومَانِ، «والهاء» في ٢١٠  
«اشْكُلُهُ»<sup>(٢)</sup> عائدة على آخر الفعل فهو على حذف مضاف أي أَشْكُلْ آخره  
«وَقَبْلَ» متعلق باشكله «وَلَيْنٌ» نعت لمضمر وأصله «لَيْنٌ» بالتشديد فخففه كما  
يُخَفَّفُ هَيْنٌ وَلَيْنٌ<sup>(٣)</sup> ولا يصح ضبطه لَيْنٌ<sup>(٤)</sup> بكسر اللام لأنَّ اللَّيْنُ مصدر،  
«وَلَيْنٌ»<sup>(٥)</sup> صفة، إلا أن يكون من باب النعت بالمصدر فيصح، وليس بقياس،  
«وَيَمَّا» متعلق باشْكُلُهُ «وَمَا» موصولة وهي واقعة على الحركات المجانسة  
«وَجَائَسَ» صلة بالموصول<sup>(٦)</sup> ومفعوله محذوف اختصاراً تقديره بما جانس  
المضمر، «وَقَدْ عَلِمَا» في موضع الصفة لَتَحْرُكْ وظاهره أنه تميم  
«وَالْمُضْمَرُ»<sup>(٧)</sup> مفعول بفعل مضمر يفسره «اخْلِفْنَهُ» و«أَلِفٌ» منصوب  
بالاستثناء. ثم إِنَّ الفعل إن<sup>(٨)</sup> كان آخره ألفاً فَإِنَّ له حكماً غير ما تقدم وله  
حالتان:

إحداهما<sup>(٩)</sup>: أن يكون مرفوعه غير الياء والواو، والأخرى أن يكون مرفوعه  
الياء<sup>(١٠)</sup> والواو، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ \* ...

(١) في ش، ت «الالتقاء الساكنين».

(٢) في ت «شكله» تحريف.

(٣) في هـ «هين وميت».

(٤) «لين» ساقطة من ش، هـ، ز، ك.

(٥) في ظ «وليس» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «الموصولة».

(٧) في ظ «والضمير» تحريف. ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) في ت «إذا».

(٩) في الأصل «أحديهما» تحريف.

(١٠) في ت «الياء أو الواو».

فَاجْعَلْهُ مِنْهُ رَافِعاً غَيْرَ أَلِيا \* وَالْوَاوِ يَاءٌ ...

(ش) أي اجعل الألف<sup>(١)</sup> الذي في آخر الفعل «ياء» إذا كان الفعل رافعاً غير الياء والواو، ويعني «بالياء» ضمير المخاطبة، «وبالواو» ضمير الجمع، وشمل غيرهما ألف التثنية نحو: هل تَخْشِيَانِ يا زيدان، والظاهر مطلقاً نحو: هَلْ يَخْشَيْنَ زَيْدٌ وَهَلْ تَخْشَيْنَ هِنْدٌ<sup>(٢)</sup>، وَهَلْ تَخْشَيْنَ الْهِنْدَانِ<sup>(٣)</sup> / وَهَلْ يَخْشَيْنَ الزَّيْدُونَ<sup>(٤)</sup>.

والمضمر<sup>(٥)</sup> المستتر نحو: هَلْ تَخْشَيْنَ. فتقلب<sup>(٥)</sup> الألف في جميع ذلك ياء<sup>(٦)</sup> ثم مثل فقال:

(ص) ... \* ... كَاشَعَيْنَ سَعِيَا

(ش) وفاعل هذا المثال ضمير مستتر «وَأَلِفٌ» اسم. «يَكُنْ» والخبر في المجرور، ويُحتمل أَنْ يَكُنْ تَامَا<sup>(٧)</sup> بمعنى وإن وُجد وهو أظهر<sup>(٨)</sup>، «والهاء» في قوله «فَاجْعَلْهُ» عائدة على الألف، وفي «مِنْهُ» عائدة على الفعل، «ورَافِعاً» حال من الهاء في «مِنْهُ»، «وَعَيْرَ» مفعول: ب«رافِعاً»، «وبِأَ» مفعول. ثان ل«اجْعَلْهُ»<sup>(٩)</sup> والتقدير: اجعل الألف من الفعل ياء في حال كون الفعل رافعاً غير الياء والواو. ثم أشار إلى الحالة الثانية فقال:

(١) «الألف» تكملة من ش، ه، ز، ك، ت.

(٢) في ت «يا هند».

(٣) «وهل يخشين الزيدون» ساقط من ه.

وفي ش زيادة «وهل تخشين الهندات».

(٤) في ه، ز، ط، ت «والمضمر».

(٥) في ط، ت «فتقلب».

(٦) «ياء» ساقطة من ت.

(٧) في ش، ه. «أَنْ يَكُنْ يَكُنْ تَامَا» وعبارتهما أوضح.

وفي ز، ط، ك، ت «أَنْ يَكُنْ تَامَا».

(٨) في ك «ظاهر» تحريف.

(٩) في ت «فاجعله».

(ص) **وَاحْذِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ وَفِي \* وَآوِ وَيَا شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُفِّي<sup>(١)</sup>**

(ش) يعني أنَّ «الألف» الذي في آخر الفعل - الذي كان حكمه مع رافع غير الياء والواو قلبه ياء - احذفه، إذا رفع الفعل الياء أو الواو<sup>(٢)</sup> واجعل الضمير الذي هو واو أو ياء محركاً بحركة تجانسه فتحرك الواو بمجانستها<sup>(٣)</sup> وهو الضم وتحرك الياء بمجانستها<sup>(٤)</sup> وهو الكسر فتقول في نحو: يَخْشَى رافعاً للواو: هَلْ يَخْشُونَ<sup>(٥)</sup>، وأصله<sup>(٦)</sup> يَخْشَى، فلما لحقت<sup>(٧)</sup> الواو ساكنة حذفت الألف لالتقاء الساكنين<sup>(٨)</sup> وكانت الحركة ضمة لتجانسها<sup>(٩)</sup> مع الواو، ومثل ذلك فيما إذا<sup>(١٠)</sup> كان فاعله الياء، ثم مثَّل<sup>(١١)</sup> بقوله:

(ص) **لَعُوْا خَشَيْنَ يَا هَؤُلَاءِ بِالْكَسْرِ وَيَا \* قَوْمِ اخْشَوْنَ وَاضْمُمُ وَقَسْ مَسْوِيَا / ٢٠٢**

(ش) فالمثال الأول لما كان مرفوعه ياءً، والثاني لما كان مرفوعه واواً فالعمل في ذلك ما ذكرت لك في المثال السابق، والضمير في قوله: «وَاحْذِفْهُ» عائد على «الألف»<sup>(١٢)</sup> «وَهَاتَيْنِ» إشارة إلى الياء والواو، «وَشَكْلٌ» مبتدأ، «وَمُجَانِسٌ»<sup>(١٣)</sup> في موضع الصفة لشكل «وَقُفِّي»<sup>(١٤)</sup> خبر لشكل، «وَفِي وَآوِ» متعلق بقُفِّي<sup>(١٥)</sup>، ثم قال:

(١) في الأصل «اقتفى» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) في ظ، ت «الياء والواو».

(٣) في الأصل، «بمجانستها» تحريف.

(٤) في هـ، ت «تخشون».

(٥) في هـ «أصله».

(٦) في ش، ز، ك «الحقت».

(٧) لمي ش، هـ، ز، ط، ت زيادة «الساكنين فلما ألحقت النون حُرِّكَتْ الواو لالتقاء الساكنين» وعبارتها أكمل وأدق.

(٨) في ز، ك «لتجانستها».

(٩) «إذا» ساقطة من هـ، ز، ط، ت.

(١٠) في هـ «ثم مثل ذلك».

(١١) في الأصل، ش، ك «ألف».

(١٢) في هـ «ومجانس خبر» وفي ت «وتجانس» تحريف.

(١٣) في الأصل، هـ، ت «واقته» تحريف.

(١٤) في الأصل، هـ، ت «باقته» تحريف.

(ص) وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلِفِ \* لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَشَرَهَا أَلِفٌ

(ش) يعني أنَّ نون التوكيد الخفيفة لا تقع بعد الألف وإنما تقع بعد الألف نون التوكيد الشديدة ويجب حينئذٍ كسرها لشبهها بنون المثني، وإنما لم تقع بعد الألف النون الخفيفة؛ لأنه لا يُجمع في غير الوقف بين ساكنين، الأول<sup>(١)</sup> حرف لين والثاني مدغم، وشمل قوله «الْأَلِفُ» ألف التثنية كقوله - تعالى<sup>(٢)</sup>: (وَلَا تَبْتَغَيْنَا) <sup>(٣)</sup>.

والألف الفاصلة بين نون التوكيد ونون الإناث نحو: لَا تَضْرِبْنَانِ يَاهُنْدَاثُ. وهو المنبه عليه بقوله:

(ص) وَالْأَلِفُ زِدْ قَبْلَهَا مُؤَكِّدًا \* فِعْلًا إِلَى ثَوْنِ الْإِنَاثِ أُسَيْدًا

(ش) وإنما شمل قوله: «الْأَلِفُ» الألفين<sup>(٤)</sup> لوجود علة المنع فيهما، وإنما لحقت الألف قبلها ليفصل بين الأمثال وهي نون الضمير ونون التوكيد. «وَخَفِيفَةً» فاعل بـ «تَقَعُ»<sup>(٥)</sup>، «وَبَعْدَ» متعلق بتقع، «وَشَدِيدَةً» معطوف<sup>(٦)</sup> ولكن على خفيفة، «وَكَشَرَهَا أَلِفٌ» جملة اسمية / مستأنفة، ويمكن أن <sup>٢٠٢</sup> تكون في موضع نصب على الحال من شديدة، «وَأَلِفًا» مفعول مقدم برِذْ، «وَمُؤَكِّدًا» حال من الفاعل المستتر في «زِدْ» و«فِعْلًا» مفعول بـ «مُؤَكِّدًا» و«أُسَيْدًا»<sup>(٧)</sup> في موضع الصفة لفعل، «وَأَلَى» متعلق بـ «أُسَيْدًا»<sup>(٨)</sup>. ثم إنَّ

(١) في هـ، ظ، ت «إلا والأول» تحريف.

وفي ز «والأول» تحريف.

(٢) «تعالى» ساقطة من ش.

(٣) سورة يونس آية: ٨٩

(٤) «الألفين» ساقطة من ظ.

(٥) في هـ «تقع».

(٦) في هـ، ز «معطوفة».

(٧) في هـ، ت «وأُسَيْدًا».

(٨) في هـ «وأُسَيْدًا» ما أثبت أدق كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

النون الخفيفة<sup>(١)</sup> تُحذف في موضعين أشار إلى الأول منهما<sup>(٢)</sup> بقوله:

(ص) وَأَخَذَ خَلِيفَةُ لِسَاكِينٍ رَدَفَ \* ...

(ش) يعني أن نون التوكيد الخفيفة تُحذف إذا لقيها ساكن تقول<sup>(٣)</sup>:  
الضَرْبُ الرَّجْلُ ومنه<sup>(٤)</sup> قوله:

١٨٢ - لَا تَهْنِ الْفَقِيرَ عِلَّكَ أَنْ \* تَرْكَعَ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>(٥)</sup>

وفهم من قوله: «لِسَاكِينٍ» أنها مرادة معنى<sup>(٦)</sup>؛ لأن حذفها العارض لفظي وهو التقاء الساكنين، وفهم أيضاً من قوله: «رَدَفَ»، أن الساكن الموجب لحذفها<sup>(٧)</sup> متأخر عنها. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... \* وَيَعْدَ غَيْرِ فَتَحَةٍ إِذَا تَقِفَ<sup>(٨)</sup>

(ش) يعني أن النون<sup>(٩)</sup> الخفيفة تُحذف أيضاً إذا وقف عليها وكانت<sup>(١٠)</sup> بعد ضمة أو كسرة نحو: أَخْرِجْنِي يَا زَيْدُون، وَأَخْرِجْنِي<sup>(١١)</sup> يَا هَيْد، بعد أن تُحذف من أَخْرِجْنِي واو الضمير، ومن أَخْرِجْنِي ياء الضمير لالتقاء الساكنين.

(١) «الخفيفة» ساقطة من ظ.

(٢) «منهما» ساقطة من هـ.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «كقولك».

(٤) في ش، هـ، ز، ك، ت «ومثله».

(٥) الشاهد للأضبط بن قريع السعدي وهو في اللسان «هون» وشرح الكافية لابن مالك ٣: ١٤١٩، وشرح ابن الناطم ٦٣٠ وشرح المرادي ٤: ١١٤، وأوضح المسالك ٣: ١٣٧ وشرح الأشموني ٣: ٢٢٥.

وروى في هـ «لا تهن الفقير علك أن» تركع يوماً والدهر قد رفعه»

وفي هذه الرواية فلا شاهد لأن «لا تهن» هنا قبل التوكيد بدليل حذف الياء.

(٦) في الأصل «يُعْنَى» تحريف.

(٧) في ت «حذفها».

(٨) في ظ «اختلف» ما أثبت كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٩) في ت «نون» تحريف.

(١٠) في ظ «أو كانت».

(١١) في ك «واخرجين» المثال هنا قبل الحذف.

فإذا وقفت<sup>(١)</sup> عليها ذهبت نون<sup>(٢)</sup> التوكيد؛ لأنها لا تثبت في الوقف فيرجع حيثما ما حذف لأجلها. وقد أشار إلى ذلك<sup>(٣)</sup> بقوله:

(ص) وَارْزُدْ إِذَا حَذَفَتْهَا فِي الْوَقْفِ مَا \* مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُذِمَا

(ش) يعني أنك إذا وقفت على النون الخفيفة حذفتها ورددت / ما كان <sup>٢٠٣</sup><sub>أ</sub> محذوف لأجلها في الوصل وهو «الواو» من «أَخْرِجْنِ» والياء «من أَخْرِجْنِ» فتقول: يَا زَيْدُونَ أَخْرِجُوا، وَيَا هَذَا أَخْرِجِي. وفهم منه أيضاً أن حذفها لغرض الوقف وأنها مرادة معنى. «وَرَدَفَ» في موضع الصفة «لِسَاكِنَ» «وَبَعْدَ» متعلق «بأحذف» وكذلك «إِذَا» و«إِذَا حَذَفَتْهَا» متعلق «بَارْزُدْ» و«هَآ» عائدة<sup>(٤)</sup> على النون، «وَمَا» مفعول «بَارْزُدْ» وهي موصولة واقعة على الواو والياء المحذوفين<sup>(٥)</sup> لأجل النون وصلتها عُذِمَا<sup>(٦)</sup>، «وَمِنْ»<sup>(٧)</sup> أَجْلِهَا «وَفِي الْوَصْلِ» متعلقان بـ «عُذِمَا»<sup>(٨)</sup> والتقدير: ارْزُدْ<sup>(٩)</sup> في الوقف إذا حذفت النون الشيء الذي عُذِمَ<sup>(١٠)</sup> من أجلها في الوصل<sup>(١١)</sup>، ثم قال:

(ص) وَأَبْدَلْنَهَا بَعْدَ فَتْحِ أَلِفَا \* وَفَقَا كَمَا تَقُولُ فِي قِفْنِ قِفَا

(ش) الضمير في «وَأَبْدَلْنَهَا»<sup>(١٢)</sup> عائد على النون الخفيفة، يعني أنها إذا

(١) في الأصل «وقف».

(٢) في الأصل «نون».

(٣) في ظ «والى ذلك أشار».

(٤) في هـ، ز، ط، ك، ت «عائدة».

(٥) في ظ، ك «المحذوفين».

(٦) في هـ «عُذِمَ».

(٧) في الأصل، ش، ك «من».

(٨) في هـ، ز، ط، ك، ت «بعدم» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية، ش.

(٩) في هـ «وَأَرَدَدَ».

(١٠) في ظ «حذف».

(١١) في هـ «الوقف» تحريف.

(١٢) في هـ، ز، ط «أبدلنها».

وقعت بعد فتحة ووقفت<sup>(١)</sup> عليها أَبْدَلَتْهَا أَلِفًا فتقول: في «اضْرِبْنَ» في الوقف<sup>(٢)</sup> اضْرِبْنَا، وفي «قِفْنَ» «قِفَا»، وكذلك إذا وقفت على قوله - عز وجل: - «لَتَشْفَعَنَ»<sup>(٣)</sup> «لَتَشْفَعَا». «وَوَقَفَا» مصدر في موضع الحال من فاعل أبدلنها، أي في حال كونك واقفاً، ويُحتمل أن يكون مفعولاً له أي لأجل الوقف.



---

(١) في ت «وقفت».

(٢) في الوقف ساقط من ك.

(٣) سورة العلق آية: ١٥ .

## ( ما لا ينصرف )

(ص) الصَّرْفُ تَنْوِينٌ أَتَى مُبَيَّنًا \* مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الْإِسْمُ<sup>(١)</sup> أَمْكَنَّا

(ش) يعني أن الصرف هو التثنية الذي به يتبين<sup>(٢)</sup> أن الاسم الذي يتصل به يُسمى أمكن<sup>(٣)</sup>، وما صرح به من أن الصرف هو التثنية هو مذهب المحققين، ويمتنع الاسم / من الصرف لوجود علتين<sup>(٤)</sup> فيه أو علة  $\frac{٢٠٣}{ب}$  تقوم مقام علتين، وقصده في هذا الباب أن يبين الأسماء التي لا تنصرف، وإنما ذكر الصرف وعرفه، لأن معرفته<sup>(٥)</sup> تعرف الاسم الذي لا ينصرف فما وجد فيه التثنية المذكور فهو منصرف، وما لم يوجد فيه فهو غير منصرف. ثم اعلم أن جميع ما لا ينصرف اثناء عشر نوعاً: خمسة في النكرة<sup>(٦)</sup>، وسبعة في المعرفة، وقد شرع في القسم الأول وبدأ منه بألف التانيث فقال: (ص) فَأَلِفُ التَّانِيثِ مُطْلَقًا مَنَعٌ \* صَرْفُ الَّذِي حَوَاهُ كَيْفَمَا<sup>(٧)</sup> وَقَعَ

(ش) يعني أن ألف التانيث تمنع من الصرف مطلقاً أي<sup>(٨)</sup> مقصورة

(١) في ظ «للإسم».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «يتبين به» تقديم وتأخير.

(٣) قوله: أمكن أي لممكنه في باب الإسمية ويكون معرباً، وعلامته أنه يجر بالكسرة مطلقاً، ومع الألف واللام، والإضافة، وبدونهما، ويدخله التثنية للدلالة على خفته، وزيادة تمكنه. قال ابن مالك في شرح الكافية ٣: ١٤٣٤: «وشكى منصرفاً لإنقياده إلى ما يضره من عدم تنوين إلى تنوين، ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره».

(٤) في ظ «علة» تحريف.

(٥) في الأصل «معرفة» تحريف.

(٦) في ش «في النكرة والمعرفة» وعبارة أدق. وهي الأصح.

وفي ز «في المعرفة والنكرة» وعبارة أدق. وهي الأصح.

(٧) في الأصل، ظ، ت «كيف ما» ما أثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

(٨) «أي» ساقطة من ت.

كانت أو ممدودة، كيفما كان الاسم الذي هي فيه من كونه نكرة أو معرفة، مفرداً أو جمعاً نحو: ذِكْرِي وَسَلَمِي ومُحِبِّي<sup>(١)</sup> وشُكْرِي، وحُمْرَاء وأشْماء وزُكْرِيَاء، وإنما منعت ألف التأنيث وحدها؛ لأنها قامت مقام علتين وهما التأنيث ولزوم التأنيث.

«فَالِيفُ التَّأْنِيثِ» مبتدأ خبره<sup>(٢)</sup> «مَنْعٌ» ومُطْلَقاً حال من الضمير في منع العائد على المبتدأ، «حَوَاءُ» صلة الذي، والضمير العائد من الصلة إلى الموصول الضمير المستتر في حواه، «وَالِهَاءُ» في حواه عائدة على ألف التأنيث، «وَكَيْفَمَا»<sup>(٣)</sup> وَقَعَ شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: كيفما<sup>(٤)</sup> وقع منع الصرف<sup>(٥)</sup>.

ثم أشار إلى النوع الثاني مما يُمنع في النكرة فقال /  
 (ص) زَزَالِدَا فَعْلَانٌ لِي وَصِفِ سَلِيمٌ \* مِنْ أَنْ يُرَى بَتَاءُ تَأْنِيثِ خُتِمِ<sup>(٦)</sup>

(ش) يعني أنَّ «زائدي فَعْلَان» وهما الألف والنون الزائدتان يمنعان الصرف<sup>(٧)</sup> إذا كانا<sup>(٨)</sup> في وصف سَلِيم من أن يُختم بتاء التأنيث، والمانع له من الصرف الألف والنون والصفة. وفُهم منه أنَّ ذلك مخصوص بهذا الوزن الذي هو «فَعْلَان»، وفُهم من قوله: «وَصِفِ»<sup>(٩)</sup> أن<sup>(١٠)</sup> هاتين<sup>(١١)</sup> الزيادتين لو

(١) في الأصل، ظ «ويُحِبِّي».

(٢) في ظ «وخبره».

(٣) في الأصل، هـ «وكيف ما».

(٤) في الأصل، ت «وكيف ما».

(٥) في هـ «من الصرف».

(٦) «تأنيث» مكرره في الأصل.

(٧) في هـ «من الصرف».

(٨) في ز «إذا كانا».

(٩) في هـ ، ز، ظ، ت «في وصف» وعبارتها أدق.

(١٠) «أن» ساقطة من ت.

(١١) في ز، ك «هاتين» تحريف.

كاننا في غير الوصف لم يمنعاً<sup>(١)</sup> نحو: سرحان، وفهم منه أنَّ الوصف المحتوى على هاتين<sup>(٢)</sup> الزيادتين إذا أُلْتُ بالهاء<sup>(٣)</sup> لم يمنع<sup>(٤)</sup> نحو: ندمان فإنك تقول في مؤنثه ندمانة، فمثال ما توفرت فيه شروط المنع غضبان وسكران فإنك تقول في مؤنثهما<sup>(٥)</sup> غَضْبَى وسَكْرَى. ولا يجوز فيهما غضبانة وسكرانة.

«وَزَائِدًا» معطوف على الضمير المستتر في «مَنَعَ» العائد على ألف التأنيث وجاز العطف عليه للفصل بالمفعول، والتقدير: مَنَعَ<sup>(٦)</sup> الصِّرفَ ألف التأنيث وزائداً فَعْلَانٌ، ويجوز أن يكون مبتدأ والخبر محذوف لدلالة ما تقدم عليه أي «وزائداً فَعْلَانٌ كذلك»، «وَفِي وَضْفٍ» متعلق بزَائِدًا «وَسَلِمَ» إلى آخر البيت في موضع الصفة لوصف «وَنُحْتِمَ» في موضع المفعول الثاني لِيُزَى، «وبناء» متعلق بِنُحْتِمَ، ثم أشار إلى النوع الثالث<sup>(٧)</sup> فقال:

(ص) وَوَضَفَ اضْلِيَّ وَوَزَنَ أَفْعَلًا \* مَمْنُوعَ تَأْنِيثٍ بِتَا كَأَشْهَلَا /

ب ٢٠٤

(ش) يعني أنَّ الوصف إذا كان على وزن «أَفْعَلٌ» وكان مؤنثه ممنوعاً من البناء لا ينصرف، وفهم منه أنَّ «أَفْعَلٌ»<sup>(٨)</sup> إذا لم يكن وصفاً انصرف كأفعل اسم للرغدة<sup>(٩)</sup>.

(١) في هـ «لم تمنعاً» التذكير والتأنيث جاز.

(٢) في ز، ك «هاتين» تحريف.

(٣) في ز «بالحاء».

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لم يمنع».

(٥) في ط «مؤنثيهما».

(٦) في الأصل، ك «بالمفعول».

(٧) في ت «الثاني» سهو من الناسخ.

(٨) في ش «وفهم منه أنَّ ما كان على وزن أفعل» وعبارتهما أكمل.

وفي ك «أن الفعل».

(٩) «الأفعل بالفتح: الرغدة من بزد أو بحرف. ولا يبنى منه فِعل، ومزته زائدة، ووزنه أَفْعَلٌ، ولهذا إذا

سُئِلَتْ به لم تصره للتعريف ووزن الفعل، وفي حديث عائشة «فأعجلني أَفْعَلٌ فارعدت من شدة القيرة».

اللسان «أفل».

انظر الكتاب ٣: ١٩٤.

وفُهم منه أنَّ «أَفْعَلَ» إذا كان الوصف به على خلاف الأصل لم يمتنع<sup>(١)</sup> من الصرف كأربع من أسماء العدد، وفُهم منه<sup>(٢)</sup> أيضاً أنَّ الوصف إذا لم يكن على وزن أَفْعَل لم يؤثر في المنع كضارب، وفُهم منه أنَّ أَفْعَل الصفة إذا أنث بالثناء منصرف كقولهم: أَوَمَلٌ للفقير. فإن مؤنثه أَوَمَلَةٌ، وشمل أَفْعَل ما مؤنثه فعلاء كأحمر حمراء، وما مؤنثه فُعْلَى<sup>(٣)</sup> كأكبر وكُبْرَى، وما لا مؤنث له كأَكْمَر للعظيم الكَمَرَة، لأن قوله: «مُتَنَوِّعٌ تَأْنِيْثٌ بِتَا» شامل له، وشمل أيضاً ما اسميُّته عارضة كأَذْهَم، «وَوُضِفَ» معطوف على زائداً، ويجوز أن يكون مبتدأً محذوف الخبر كما تقدم في «زَائِدًا»<sup>(٤)</sup> فَعْلَانٌ وَأَصْلِيٌّ نعت له، وهو الذي سوغ الابتداء به إذا جُعِلَ مبتدأً، «وَوُزُنٌ» معطوف على وصف «وَمُتَنَوِّعٌ» حال من أَفْعَل، «وَبِتَا» متعلق بتأنيث. ثم صرح بمفهوم قوله: أَصْلِيٌّ فقال:

(ص) وَأَلْفِيْنَ عَارِضُ الْوُصْفِيَّةِ \* كَأَرْبَعِ ...

(ش) يعني أنَّ وزن «أَفْعَلَ» إذا كان اسماً ووصف به فوصفيته غير مُعْتَدَّة<sup>(٥)</sup> بها في المنع لعروضها، وذلك «كَأَرْبَعِ» فإنه اسم من أسماء العدد لكن العرب وصفت به<sup>(٦)</sup> فقالوا: مَرَزَتْ يَنْسَاءُ أَرْبَعِ، فهو منصرف ولا أثر لوصفيته، وكذلك رَجُلٌ أَرْبَعٌ، أي ذليل، وأصله الأرنب / وكما يُلغى عارض الوصفية فكذلك ٢٠٥  
١  
يُلغى<sup>(٧)</sup> عارض الاسمية، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) «من الصرف» ساقط من ش.

وفي ز «لم يمنع منه الصرف».

(٢) «منه» ساقط من هـ، ظ، ت.

(٣) في ش، ز، ك، ت «فُعْلَى».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ك «زائداً».

والمثبت أدق كما في ت والألفية.

(٥) في ت «متعد» تحريف.

(٦) «به» ساقط من ت.

(٧) في ش، ك «يلغى أيضاً».

(ص) ...

\* ... وَعَارِضُ الْإِسْمِيَّةِ

(ش) وهو عكس «أَزَيْعَ» ومعناه أنَّ أفعال يكون في الأصل وصفاً فيجرى مُجرى الأسماء فتُلغى<sup>(١)</sup> اسميته ويُمنع من الصرف على مقتضى الأصل، وقد مثل ذلك بقوله:

(ص) فَأَلَاذْهَمُ الْقَيْدُ لِكُونِهِ وَضِيعٌ \* فِي الْأَضِلِّ وَضُفَاً انْصِرَافُهُ مُنِيعٌ

(ش) من أسماء القيد «أَذْهَمُ» وهو في الأصل وصف<sup>(٢)</sup>، لكنه استعمل استعمال<sup>(٣)</sup> الأسماء فالغيت فيه الاسمية وبقي غير منصرف على مقتضى الأصل فتقول: مَزَزْتُ بِأَذْهَمٍ. أي بقيد، ومثل «أَذْهَمُ» في ذلك «أَزَقَمُ» لنوع من الحيات، وأسود للحية أيضاً.

«فَالْأَذْهَمُ» مبتدأ، «وَالْقَيْدُ» بدل منه، بدل الشيء من الشيء، «وَانْصِرَافُهُ مُنِيعٌ» خبر المبتدأ، «ولكونه» متعلق بمنع، «وفي الأضِلِّ» متعلق بوضع، ثم إنَّ<sup>(٤)</sup> من الأسماء التي على وزن أَفْعَل ما جاء فيه الصرف ومنع الصرف وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَأَجْدَلٌ وَأَخْيَلٌ وَأَفْعَى \* مَضْرُوفَةٌ وَقَدْ يَتَلَنُّ الْمُنْعَا

(ش) «أَجْدَلٌ»<sup>(٥)</sup> إسم للصقر، «وَأَخْيَلٌ» اسم لطائر ذي خيلاق، «وَأَفْعَى» اسم لضرب<sup>(٦)</sup> من الحيات، وليست هذه الأسماء صفات لا<sup>(٧)</sup> في الأصل ولا في الاستعمال فحقها الصرف، ولذلك صرفها أكثر العرب وبعض العرب

(١) في الأصل «فيلغى».

(٢) أذهم: وصف لكل شيء فيه سواد. ثم استعمل استعمال الأسماء فأطلق على كل قيد أذهم.

(٣) «استعمال» ساقطة من ز.

(٤) في ز «أل» تحريف.

(٥) في هـ، ت «أجدل».

(٦) في ز، ك «لنوع».

(٧) «لا» ساقطة من ز، ك.

منعها<sup>(١)</sup> من الصرف، ووجهه أنه لآخَظَ فيها معنى الصفة وهو ظاهر في «أَجْدَل»؛ لأنه من الجدل وهو القوة «أَخْيَل»؛ لأنه من الخيول وهو الكثير الخيلان.

وفهم من [قوله]<sup>(٢)</sup>: «مَضْرُوفَةٌ وَقَدْ / يَنْلَنُ» أن الصرف هو الكثير. ثم ٢٠٥  
أشار إلى النوع الرابع مما لا ينصرف في النكرة فقال:

(ص) وَمَنْعَ عَدْلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ \* فِي لَفْظٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَأُخْرَ

(ش) يعني أن هذه الأسماء الثلاثة التي ذكرها في هذا<sup>(٣)</sup> البيت يمنع<sup>(٤)</sup> صرفها للعدل والوصف. أما «مَثْنَى» فهو وصف وهو معدول عن اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ فإذا قلت: جَاءَ الْقَوْمُ مَثْنَى، فمعناه جَاءَ الْقَوْمُ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، فعدل عن اثنين اثنين إلى مثنى، وأما «ثُلَاثَ» فهو أيضاً وصف وهو معدول<sup>(٥)</sup> عن ثلاثة<sup>(٦)</sup> ثلاثة، فإذا قلت<sup>(٧)</sup>: مَرَزْتُ بِقَوْمٍ ثُلَاثَ، فمعناه مَرَزْتُ بِقَوْمٍ ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةِ. وأما «أُخْرَ» فهو<sup>(٨)</sup> أيضاً وصف وهو معدول عن الألف واللام<sup>(٩)</sup>؛ وذلك لأنه جمع «أُخْرَى» أنثى الآخر، وحق ما كان كذلك أن يُستعمل بآل أو

(١) في هـ، ز، ظ، ت يمنعها.

(٢) قوله تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) هذا ساقطة من ظ.

(٤) في ظ، ك يمنع.

(٥) في ش وأما ثلاث فهي وصف أيضاً معدول وعبارتها أحسن.

(٦) ثلاثة ساقطة من ش، ز.

(٧) ما بعد جاء القوم اثنين اثنين إلى هنا ساقط من ز.

(٨) اجتمع لفظ «مثنى، وثلاث، ورباع» في قوله تعالى في سورة النساء: آية: ٣

(كَانَ كَيْدُكُمْ مَا طَلَبَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)

وكذلك لفظ «آخر» في قوله تعالى في سورة البقرة آية: ١٨٤

(فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرْبُوعًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ)

(٩) واللام ساقطة من ظ.

بالإضافة<sup>(١)</sup> فعدل عن ما<sup>(٢)</sup> يستحقه من ذلك، وقيل غير ذلك والمشهور ما ذكرته<sup>(٣)</sup> ثم قال:

(ج) وَوزُنْ مَثْنَى وَثُلَاثَ كَهُمَا \* مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُغْلَمَا

(ش) يعني أنَّ مُوازن<sup>(٤)</sup> «مَثْنَى وَثُلَاثَ» من ألفاظ<sup>(٥)</sup> العدد المعدول مثل هذين الوزنين: في امتناع الصرف للعدل والوصف فنقول: مَرَزْتُ بِقَوْمٍ مُوَحَّدٍ وَأُحَادَ وَمَثْنَى وَثُلَاثَ وَمَثْلَتِ وَثُلَاثَ وَمَزَّيْعَ وَرَبَّاعٍ. «وَوَزْنُ» مبتدأ، والخبر في قوله: «كَهُمَا» أي مثلهما، وأدخل كاف التشبيه على المضمر لضرورة الوزن<sup>(٦)</sup>. «وَمِنْ وَاحِدٍ» وما بعده<sup>(٧)</sup> في موضع الحال من الضمير المستتر في الخبر. ثم أشار إلى النوع الخامس فقال: /

(ص) وَكُنْ لِحَمْعٍ مُشَبِّهِ مَفَاعِلًا \* أَوْ الْمَفَاعِيلَ يَمْتَنِعُ كَافِلًا

(١) في ز، ظ «الإضافة».

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «عما».

(٣) قال ابن مالك:

«وَأَمَّا أُخْرُ الْمَعْدُولِ فَهُوَ الْمُقَابِلُ لـ «آخَرِينَ» وَهُوَ جَمْعُ أُخْرَى - أَثْنَى آخِر - لَا جَمْعَ أُخْرَى بِمَعْنَى: آخِرَةٌ. فَإِنْ أُخْرَى قَدْ تَكُونُ بِمَعْنَى آخِرَةٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(قَالَكَ أُخْرَاهُمْ لِأُولَاهُمْ)

وهذه تجمع على «آخر» مصروفًا لأنه غير معدول. ذكر ذلك الفراء. والفرق بين «أخرى» و«أخرى» أن التي هي أَثْنَى «أُخْرَى» لا تدل على الإنتهاء كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليهما أمثالهما في صنف واحد كقولك:

(عندي بعير وأخضر، وأخضر، وأخضر) و(عندي ناقة وأخضر وأخضر وأخضر) وأما «أخضرى» بمعنى «آخِرَةٌ» فتدل على الإنتهاء ولا يعطف عليها مثلها. في صنف واحد.

شرح الكافية ٣: ١٤٤٩.

وانظر الهمع ١: ٨١ - ٨٣.

(٤) في ش «ما وزن» وفي ك «موازن».

(٥) في هـ «أسماء».

(٦) دخول الكاف على الضمير المنفصل نادر، ولا يجوز إلا في الضرورة. صرح بذلك سيويه ٤: ٣٨٤. وانظر باب حروف الجر والشواهد على ذلك.

(٧) في هـ «وما بعده».

(ش) يعني أنَّ الجمع المشبه «مَفَاعِلَ أو مَفَاعِيلَ»<sup>(١)</sup> في كونه مفتوح الفاء وثالثه ألف بعدها حرفان «كَفَاعِلَ» أو ثلاث أحرف أوسطها ساكن «كَمَفَاعِيلَ» يمتنع صرفة لقيام الجمع فيه مقام علتين وهي الجمع وعدم النظر في الواحد وشمل «مَفَاعِلًا»<sup>(٢)</sup> ما أوله الميم كَمَسَاجِدَ، وأما أوله غيرها كَدَرَاهِمَ وشمل [قوله]<sup>(٣)</sup> «المَفَاعِيلَ»<sup>(٤)</sup> ما أوله ميم كَمَصَابِيحَ، وما ليس أوله ميم كَدَنَائِيرَ.

«وَكَاِفِلًا» خبر كن «وَبِمَنْعٍ» متعلق بـ «كَافِلًا»<sup>(٥)</sup>، و«مَفَاعِلًا»<sup>(٦)</sup> مفعول بِمُشَبِّهِهِ. ثم إنَّ من هذا الجمع ما يجيء معتل الآخر معتل اللام وهو قسمان: أحدهما: ما قُلبت فيه الكسرة التي بعد الألف فتحة فانقلبت الياء نحو: عَدَاوَى، ولا إشكال في منع التنوين منه.

والآخر: ما استثقلت<sup>(٧)</sup> في بابها الضمة فحذفت ولحق بها<sup>(٨)</sup> التنوين وإلى هذا أشار بقوله:

(ص) وَذَا اغْتِيلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِي \* رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرِهِ كَسَارِي

(ش) يعني أنَّ ما كان من الجمع المعتل اللام مثل «جَوَارِي»<sup>(٩)</sup> في كونه

<sup>(١)</sup> في ز «مفاعل أو لمفاعل».

<sup>(٢)</sup> في الأصل، ظ، ت «مفاعل».

وفي ش، هـ، ز، ك «المفاعل» وما أثبت أدق كما في الأصل، وظ والألفية.

<sup>(٣)</sup> «قوله» تكملة من هـ، ز.

<sup>(٤)</sup> في الأصل «مفاعل» المثبت كما في الألفية وبقيّة النسخ.

<sup>(٥)</sup> في ت «بكافل».

<sup>(٦)</sup> في الأصل، ش، هـ، ظ، ك «ومفاعل» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

<sup>(٧)</sup> في هـ، ت «ما استثقلت» تحريف.

<sup>(٨)</sup> في ش، هـ، ز، ظ، ت «والحقها».

<sup>(٩)</sup> في ز، ك «جَوَارِي».

على ما ذكر من حذف الحركة يجري مجرى «ساري»<sup>(١)</sup> في لحاق التنوين  
بآخره<sup>(٢)</sup> في حالة الرفع والجر فتقول: هذه جَوَارٍ وَمَرَزَتْ بِجَوَارٍ، وسكت  
عن حالة النصب ففهم<sup>(٣)</sup> أنه على الأصل كالصحيح فتقول: رَأَيْتُ جَوَارِي،  
وفهم من قوله: «كَالْجَوَارِي» أن نحو: عَذَارَى<sup>(٤)</sup> ليس كذلك، وإن كان  
معتلا وظاهر النظم أنَّ التنوين في جَوَارٍ / وبابه تنوين الصرف لتشبيهه له <sup>٢٠٦</sup>  
«بَسَارِي»<sup>(٥)</sup>، وليس كذلك على المشهور بل التنوين فيه عوض<sup>(٦)</sup> عن<sup>(٧)</sup> الياء  
المحذوفة، والتنوين في «سَارِي» للصرف ويخالفه أيضاً أنَّ المقدّر<sup>(٨)</sup> في ياء  
«جَوَارٍ» الفتحة والمقدّر في ياء «سَارِي» الكسرة.

«وَذَا اغْتِيلَالٍ» مفعول بفعل مضمر يفسره أَجْرِهِ، «وَكَسَارِي» متعلق بِأَجْرِهِ،  
«وَمِنْهُ» متعلق باعتلال، «وَكَاالجَوَارِي» في موضع نصب على الحال من «ذَا»  
اعتلال، ثم قال:

(ص) وَلِسَرَاوِيلٍ يَهَذَا الْجَمْعِ \* شَبَّةٌ اقْتَضَى غُثُومَ الْمَنَعِ

(ش) يعني أنَّ «سَرَاوِيلَ» ممنوع<sup>(٩)</sup> من الصرف لشبهه بالجمع الذي على  
وزن مفاعيل، وفهم من قوله: «شَبَّةٌ» أنَّ سراويل ليس بجمع وهو الصحيح،  
خلافاً<sup>(١٠)</sup> لَمَنْ قال إنه جمع سراويل أو سروالة. ثم قال:

(١) في هـ «سَارِي»

(٢) في ظ «فأجره» تصحيف.

(٣) في ش، هـ، ز «ففهم منه».

(٤) في ظ «عذري» تحريف.

(٥) في ك «بَسَارِي».

(٦) انظر تنوين العوض. فقد سبق الكلام عليه ضمن أنواع التنوين في أول الشرح.

(٧) في الأصل «من الياء».

(٨) من هنا سقط من هـ بمقدار ورقة إلى قوله: «مطلقاً».

(٩) في ظ «يمنع».

(١٠) «سراويل ممنوع من الصرف مع أنه مفرد، واختلف في سبب منع صرفه فقليل إنه أحجمى حمل على موازنه من العربي كدنانير وقيل إنه منقول عن جمع سروالة، واختلف في سماع سروالة فقال أبو =

(ص) وَإِنْ بِهِ سُمِّيَ أَوْ بِمَا<sup>(١)</sup> لَحِقَ \* بِهِ فَلَا نَصِرَافَ مَنَعُهُ يَحِقُّ

(ش) يعني أَنَّ ما سُمِّيَ به<sup>(٢)</sup> من الجمع المذكور أو بما لحق به كسراويل امتنع من الصرف. فتقول في رجل سميته مَسَاجِدَ أو سَرَائِلَ: مَرَزْتُ بِمَسَاجِدَ وَسَرَائِلَ، والمانع له من الصرف الصيغة مع أصالة الجمعية أو قيام العلمية مقامها هذا معنى ما شرح به «المراذى»<sup>(٣)</sup> البيت، وعندني أن قوله: «وَإِنْ بِهِ» أي إن سُمِّيَ بسراويل<sup>(٤)</sup> أو بما لحق به يعني جميع ما تقدمه من الأنواع الخمسة الممنوعة من<sup>(٥)</sup> الصرف. لمساواتها للجمع [وما لحق به]<sup>(٦)</sup> في منع الصرف في التسمية ولا وجه / لتخصيص الجمع وما لحق<sup>(٧)</sup>  $\frac{٢٠٧}{١}$  بالجمع في منع الصرف حال التسمية.

والضمير في «بِهِ» الأول - على<sup>(٨)</sup> الشرح الأول<sup>(٩)</sup> - عائد على الجمع وكذلك «بِهِ»<sup>(١٠)</sup> الثاني، «وَمَا» واقعة على سراويل، والضمير العائد على

= العباس: إنها مسموعة، وأنشد عليها:

عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ بِيْرُوَالَةَ      فَلَيْسَ يَرِقُّ لِمُسْتَفْطِيفِ

وقيل لم يُسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه، والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سرِوَالَةَ. والعلة في منع صرفه قيام العلمية مقام الجمعية وهو مذهب المبرد، وقيل منع صرفه لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه والصحيح قول سيبويه إنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح.

شرح التصريح ٢: ٢١٢، ٢١٣، وانظر الكتاب ٣: ٢٢٩ والمقتضب ٣: ٣٢٦، ٣٢٥.

(١) في الأصل «ما» ما أثبت هو الصواب كما في الألفية وبقية النسخ.

(٢) «به» ساقط من ظ.

(٣) انظر شرح المرادى ٤: ١٣٣.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ك «سراويل».

(٥) «من» ساقطة من ظ، ت.

(٦) «وما لحق به» تكملة من ش، ز، ك.

(٧) في ز «وما لحق».

(٨) في ت «عائد على».

(٩) وعلى الشرح الأول «ساقط من ك».

(١٠) في ز «في به» وهي أدق..

الموصول<sup>(١)</sup> الفاعل بلحق وهو عائد على سراويل، [وأما على التفسير الثاني فالضمير في «به» الأول عائد على سراويل]<sup>(٢)</sup>، وفي «به» الثاني عائد على أنواع، منا لا ينصرف في النكرة، وما واقعة<sup>(٣)</sup> على تلك الأنواع والضمير<sup>(٤)</sup> العائد عليها الهاء في «به» والتقدير: وإن سُمِّيَ بسراويل أو بالأنواع التي لحق بها سراويل، أي تبعها «فَالْأَنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ».

«فَالْأَنْصِرَافُ» مبتدأ، «وَمَنَعُهُ» مبتدأ ثان، «وَيَحِقُّ» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر المبتدأ<sup>(٥)</sup> الأول، والأول<sup>(٦)</sup> مع ما بعده<sup>(٧)</sup> جواب الشرط، ولما فرغ من الأنواع الخمسة التي لا تنصرف في النكرة ولا في المعرفة شرع في ذكر ما لا ينصرف في المعرفة وهو<sup>(٨)</sup> سبعة أنواع. أشار إلى الأول بقوله<sup>(٩)</sup>:

(ص) وَالْعَلَمُ افْتَعَّ صَرْفَهُ مُرَكَّبًا \* تَرْكِيبٌ مَزْجٌ لَخْوٌ مَغْدٍ يَكْرِيًا<sup>(١٠)</sup>

(ش) يعني أن الاسم إذا اجتمع فيه العلمية والتركيب امتنع من<sup>(١١)</sup> الصرف، ويطلق التركيب في اصطلاح النحويين على تركيب الإسناد وهي<sup>(١٢)</sup> الجمل<sup>(١٣)</sup> نحو: بَرَقَ نَحْوُهُ، وعلى تركيب الإضافة نحو: عبد شمس، وعلى تركيب المزج وهو المراد هنا «والمزج» في اللغة «الخلط، فيختلط

(١) في ت «على الجمع الموصول».

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في الأصل، ش، هـ، ك «واقعة».

(٤) في الأصل «الضمير».

(٥) «المبتدأ» ساقطة من ش، ز، ك، ت.

(٦) يريد بالمبتدأ الأول وما بعده في قوله: «فَالْأَنْصِرَافُ مَنَعُهُ يَحِقُّ»

(٧) في ز، ظ، ك «وما بعده».

(٨) في ت «وهي».

(٩) في ش «فقال».

(١٠) في الأصل، ز، ظ، ت «معدى كريا».

(١١) «من» ساقطة من ت.

(١٢) في ز «وهو».

(١٣) في ك «الجملة».

الاسم مع الاسم ويجعل الإعراب في آخر الثاني ويُبنى آخر الأول على الفتح نحو: تَقَلَّبْتُكَ<sup>(١)</sup> ما لم يكن آخره ياء فيُسكن / نحو مَعْدِي يَكْرِبُ<sup>(٢)</sup>، وخرج <sup>٢٠٧</sup>ب بقوله: «تَرْكِيْبٌ مَزْجٌ». تركيب<sup>(٣)</sup> الإسناد وتركيب الإضافة وخرج بذكر المثال ما خُتم «بويه» من المركب تركيب مزج فإنه يُبنى على الكسر في اللغة الفصحى.

وَأَلْعَلَمْ مفعول بفعل مضمر يفسره امنع، «وَمُرْكَبًا» حال من العلم «وَتَرْكِيْبٌ»<sup>(٤)</sup> مفعول مطلق والعامل فيه «مُرْكَبًا»<sup>(٥)</sup> ثم أشار إلى الثاني بقوله<sup>(٦)</sup>:

(ص) كَذَاكَ حَاوِي زَائِدِي فَعْلَانَا \* كَعَطَفَانٍ وَكَأَصْبَهَانَا

(ش) يعني أَنَّ العلمية أَيْضًا<sup>(٧)</sup> تمنع الصرف مع زيادتي فعلان، ولما كان قوله: «فَعْلَانَا» يوهم لإرادة هذا الوزن كما تقدم في قوله: «وَزَائِدَا فَعْلَانٍ»<sup>(٨)</sup> في وَضْفٍ أزال ذلك الإبهام بقوله: «كَعَطَفَانٍ»<sup>(٩)</sup> وَكَأَصْبَهَانَا<sup>(١٠)</sup> فعلم أَنَّ الوزن غير مخصوص بفعلان، لأن وزن «أَصْبَهَانٍ» أَفْعَلَانٌ، ووزن «كَعَطَفَانٍ» فَعْلَانٌ، وقد يكون غير<sup>(١١)</sup> ذلك من الأوزان نحو: سَلَمَانٍ وَعِزْمَانٍ وَخُزْمَانٍ وقوله: «حَاوِي» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، وهو على حذف

(١) وفي ز «هل بك».

(٢) في الأصل «معدى كرب».

(٣) «تركيب» ساقطة من ت.

(٤) في ز، ك «وتركيب مزج».

(٥) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «مركب» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

(٦) في ت «فقال».

(٧) «أيضاً» ساقطة من ت.

(٨) في الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك، ت «فعلانا» والمثبت كما في بيت الألفية.

(٩) في ز «كعفلان» تحريف.

(١٠) في ط «وأصبهان».

(١١) في ز، ط، ت «على غير».

الموصوف، والتقدير: كذا علم حاوي زائدي فعلانا. ثم انتقل إلى الثالث وهو التانيث مع العلمية وهو ضربان: لفظي ومعنوي، وقد أشار إلى الأول منهما فقال<sup>(١)</sup>:

(ص) كَذَا مُؤَنَّثٌ بِهَاءٍ مُطْلَقًا<sup>(٢)</sup> \* ...

(ش) يعني أن العلم المؤنث بالهاء يمتنع صرفه مطلقاً سواء<sup>(٣)</sup> كان ثلاثياً<sup>(٤)</sup> كهَيْبَةٍ، أو زائداً<sup>(٥)</sup> كَحَوَلةٍ وعَائِشَةٍ، وسواء كان مدلول<sup>(٦)</sup> الاسم مؤنثاً كفاطمة أو مذكراً كطلحة /، ثم إن المعنوي متحتم<sup>(٧)</sup> المنع وجائزه.  $\frac{٢٠٨}{١}$  وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... \* وَشَرَطُ مَنَعَ الْغَايَةِ كَوْنُهُ اِزْتَقَى  
فَوْقَ الثَّلَاثِ أَوْ كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ \* أَوْ زَيْدٍ اِسْمَ امْرَأَةٍ لَا اِسْمَ ذَكَرٍ

(ش) فذكر من المؤنث الذي لا علامة فيه وهو متحتم المنع أربعة أنواع :

الأول: الزائد على الثلاثة كـ «زَيْنَبُ وَسَعَادُ» فإن الحرف الرابع قام مقام التاء.

الثاني: الثلاثي الساكن الوسط إذا انضمت إليه العجمة كـ «جور» اسم بلد، وهو أعجمي فقامت العجمة مقام الحركة.

الثالث: المتحرك الوسط كـ «سَقَرٍ»؛ لأنَّ الحركة قامت مقام الحرف الزائد.

(١) في ش، ز «بقوله».

(٢) هنا انتهى السقط في هـ، والذي بدأ بعد قوله: «أنَّ المقدر».

(٣) في ش، هـ، ز، ك، ت «أي سواء».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «ثلاثياً» وما أتت من ظ أدق وأولى؛ لأن المؤنث إذا كان ثنائياً جار فيه الوجهان نحو: «يد» وقيل يُصرف بلا خلاف.

انظر الإرشاد ٤٣٩:١ .

(٥) في هـ «أو أزيد».

(٦) في ت «مدلوله».

(٧) في ز، ك «محتم» تحريف.

الرابع: أن يكون منقولاً من المذكر إلى المؤنث<sup>(١)</sup> كما إذا سميت امرأة بزَيْد فإنه نُقل من الخفة إلى الثقل. «وَسَرْطُ» مبتدأ «وَمَنْعٍ» مضاف إليه وهو أيضاً مضاف إلى «العَارِ»<sup>(٢)</sup> وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «والعَارِ» أصله العَارِى بالياء<sup>(٣)</sup>، فحذف<sup>(٤)</sup> الياء واستغنى<sup>(٥)</sup> عنها بالكسرة، «وَكَوْثُهُ» خبر المبتدأ، «وَأَوْتَقَى» في موضع الخبر لكون، «وَفَوْقَى» متعلق بارتقى، «وَالثَّلَاثِ» مضاف في التقدير أي فوق الثلاث<sup>(٦)</sup> الأحرف، وحذف منه التاء لأن الحرف يُذكر ويؤنث، «أَوْ زَيْدٍ» مخفوض بالعطف على «كَجُورٍ أَوْ سَقَرٍ» واسم امرأة حال من زيد، «وَلَا اسْمٌ»<sup>(٧)</sup> معطوف عليه وهو تتميم لصحة الاستغناء عنه بقوله: «اسْمُ امْرَأَةٍ» ثم أشار إلى الثاني من المؤنث الذي<sup>(٨)</sup> لا علامة / فيه بقوله:

٢٠٨  
ب

(ص) وَجَهَانٍ لِي الْقَائِمِ تَذَكُّيراً سَبَقَ \* وَحُجْمَةً كَهَيْئَةِ وَالْمَنْعُ أَحَقُّ

(ش) يعني أنَّ الثلاثي الذي عدم التذكير السابق وعدم العجمة يجوز فيه وجهان، الصرف والمنع، والمنع<sup>(٩)</sup> أفصح. وفُهم ذلك من قوله: «وَالْمَنْعُ أَحَقُّ» وقد جمع الشاعر بين اللغتين<sup>(١٠)</sup> فقال:

(١) في هـ، ت «المؤنث».

(٢) في هـ، ت «العاري» تحريف.

(٣) «بالياء» ساقط من ز.

(٤) «فحذف الياء» ساقط من ظ.

وفي ش، هـ، ز، ك، ت «فحذفت الياء»

(٥) في ز «استغناء».

(٦) هكذا وردت في الأصل وبقية النسخ «الثلاثة الأحرف». وهي أصح.

(٧) في ظ «ولا اسم ذكر» أكملت عبارة الألفية.

(٨) «الذي» ساقطة من ت.

(٩) «والمنع» ساقطة من ت.

(١٠) في ز «القولين».

(ص) لَمْ تَتَلَفَعْ بِفَضْلِ مِثْرِهَا \* دَعْدُ وَلَمْ تُنْقِ دَعْدُ فِي الْقَلْبِ<sup>(١)</sup>

فصرف<sup>(٢)</sup> الأول ومنع الثاني. «وَوَجْهَانِ» مبتدأ وسوغ الابتداء به التفصيل<sup>(٣)</sup> وخبره «فِي الْعَادِمِ»، و«تَذَكِيرًا» مفعول بالعدام، «وَسَبَقِي» في موضع الصفة لتذكيرا «وَعَجْمَةً» معطوف على تَذَكِيرًا. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) وَالْعَجَمِيُّ الْوَضِيعُ وَالْتَّغْرِيفُ نَع \* زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتَنَعَ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في الاسم العجمة الوضعية والعلمية وكان زائداً على ثلاثة أحرف<sup>(٤)</sup> امتنع من الصرف وفُهم من قوله: «الْعَجَمِيُّ الْوَضِيعُ وَالْتَّغْرِيفُ» أَنَّ الاسم إذا كان أعجمياً وكان في كلام العجم غير علم ونقل لكلام العرب عَلَمًا انصرف أيضاً نحو «بُنْدَارٍ»، والمراد بالعجمي ما ليس من كلام العرب فشمل كَلَامَ الفُزَيْسِ وغيرهم من سائر الأعاجم، وفُهم أيضاً أنه إذا كان ثلاثياً انصرف، وشمل الساكن الوسط «كُنُوحٌ وَلُوطٌ»، والمتحرك الوسط نحو: «مَلَكٌ»<sup>(٥)</sup> والذي توفرت

(١) الشاهد لجرير: وروى في الديوان: «دعد ولم تُقَدِّ دعد بالقلب». انظر ديوانه ٦٢، والكتاب ٢٤١:٣ والخصائص ٣:٦١، ٣١٦ وأمالى القالى ٦٠:٢ وشرح الأشموني ٢٥٤:٣. ومعجم شواهد العربية ٥٢:١.

كما نسب لابن قيس الرقيات وهو في ملحق ديوانه ١٧٨. وورد عجز البيت في الأصل (وعد لم تسق دعد في القلب) مصحفاً وفي ش، ك (دعد ولم تسق دعد في القلب) التلغيع: الالتحاف بالثوب. الفصل: الزيادة.

القلب: جمع غلابة وهي إزاء من جلد يشرب به الأعراب. وفي هذا البيت نجد الشاعر يصف محبوبته بأنها حضيرة رقيقة العيش لا تلبس لبس الأعراب، ولا تنغذى غذاءهم.

(٢) في ظ «بصرف».

(٣) في ت «التفصيل» تصحيف.

(٤) «أحرف» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل، ش، ك «ملك».

وفي هـ، ز «كمك»، وفي ت «مك». وما أثبت من ظ أصبح وأولى، لأنَّ مَلَكُ أبو سيدنا نوح. انظر اللسان وملك.

فيه الشروط نحو: «إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ». «وَالْعَجَمِيَّ» مبتدأ / ٢٠٩  
«وَالْوَضِيعَ» مضاف إليه، «وَالْتَّغْرِيفَ» معطوف على الوضع «وَمَعَ» في موضع الحال  
من «الْعَجَمِيَّ»<sup>(١)</sup>، «وَزَيْدٌ»<sup>(٢)</sup> مصدر زاد يُقال: زاد (٣) زَيْدٌ<sup>(٤)</sup> وزيادة، وحذف  
التاء<sup>(٥)</sup> من «الثَّلَاثِ»<sup>(٦)</sup>؛ لأنه مضاف في التقدير إلى الأحرف وفيها لغتان التذكير  
والتأنيث «وَصَوَفُهُ أَمْتَنَغ» مبتدأ وخبر<sup>(٧)</sup> في موضع خبر المبتدأ الأول. ثم انتقل إلى  
الخامس فقال:

(ص) كَذَلِكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُصُ الْفِعْلَ \* أَوْ غَالِبٍ كَأَخْمَدٍ وَيَغْلَى

(ش) يعنى أنَّ القَلَمَ إذا كان على وزن الفعل الخاص به أو الغالب فيه  
امتنع من الصرف. فالخاص به نحو «ضُرِبَ» المبني للمفعول إذا سُمى به،  
وشمل الغالب ما وجوده في الأفعال أكثر من وجوده في الأسماء نحو:  
إِفْعَل بكسر الهمزة وفتح العين<sup>(٨)</sup>، فإنه يوجد في الأسماء نحو: إِضْبَعَ لكن  
وجوده في الأفعال أكثر<sup>(٩)</sup> وهو فعل الأمر من «فَعَلَ» ونحو ذلك وما<sup>(١٠)</sup>  
كثُر في الأسماء والأفعال معاً<sup>(١١)</sup> نحو افْعَل<sup>(١٢)</sup> فإنه يوجد في الأفعال كثيراً

(١) في الأصل «والعجمي».

(٢) في ت «وزيداً» تحريف.

(٣) «زاد» ساقطة من ز.

(٤) في ت «زيد» تحريف.

(٥) في ت «الياء» تصحيف.

(٦) في هـ ، ت «الثلاثي» تحريف.

(٧) في ز، ك «وخبره» تحريف.

(٨) «العين» ساقطة من ت.

(٩) في ش، ز زيادة «أكثر من وجوده في الأسماء».

الزيادة هنا لا لزوم لها.

(١٠) في ظ «وأما» تحريف.

(١١) «معاً» ساقطة من ظ.

(١٢) في ز زيادة «إِفْعَل بكسر الهمزة وفتح العين» الزيادة هنا لا تُفيد.

نحو: اُكْتُبْ واشْرِبْ، وكذلك في الأسماء نحو: أَفْكَلْ<sup>(١)</sup> وَأَبْدَعْ لكن الهمزة في الفعل تدل على معنى وليست كذلك في الأسماء فكان غالباً من هذا الوجه. وكذلك «يَغْلَى» وهو<sup>(٢)</sup> على وزن «يَفْعَل» وهو أيضاً موجود في الأفعال والأسماء نحو: يَذْهَبُ في الأفعال، وَيَزْمَعُ<sup>(٣)</sup> في الأسماء، ومثل للغالب<sup>(٤)</sup> «بَأَحْمَدَ». و«يَغْلَى» ولم يمثل للخاص<sup>(٥)</sup>، وفُهِم منه أنَّ وزن الفعل إذا لم يكن خاصاً ولا غالباً لم يؤثر في / منع الصرف نحو: «لَعَسَب»<sup>(٦)</sup> ٢٠٩  
اسم رجل فإنه منقول من لَعَسَبَ إذا أَسْرَعَ، «وَدُو وَزْن» نعت لمحدوف تقديره علم ذو وزن، «وَيُخْصُ الْفِعْلَا» في موضع الصفة لوزن، «وَعَالِب» مخفوض بالعطف على يخص وهو من باب عطف الاسم على الفعل لكون أحدهما بمعنى الآخر والتقدير ذو وزن خاص بالفعل أو غالب أو يخص الفعل أو يغلب. ثم انتقل إلى السادس فقال:

(ص) وَمَا يَصِيرُ عِلْمًا مِنْ ذِي أَلْفٍ \* زِيْدَتْ لِإِلْحَاقِي فَلَيْسَ يَنْصَرِفُ

(ش) يعني أنه إذا سمي بما فيه ألف الإلحاق امتنع من الصرف للعلمية، وشبه ألف التأنيث نحو: عَلَّقَى وَذَفَرَى مُسَمًى بهما؛ لأنَّ عَلَّقَى ملحق بجَفَرَ وَذَفَرَى ملحق بِذَرَهَمَ، وفُهِم منه أنَّ الإلحاق إذا كان بالهمزة وُسِمَ به انصرف وذلك نحو: عِلْبَاءُ<sup>(٧)</sup> فإنه ملحق بِقِرْطَاسٍ، وإنما أثرت ألف الإلحاق المقصورة، لأنها زائدة غير مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنَّ همزتها

(١) أَفْكَل: الأَكْل الرَّغْدَة من برد أو خوف. وقد سبق ذكره في أول الباب.

(٢) «وهو» ساقطة من ز.

(٣) يَزْمَعُ: هي الحَصَى والحجارة البيض التي تنالُ في الشمس.

(٤) في هـ، ظ، ت «الغالب».

(٥) في ظ، ت «الخاص».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «كعسب».

(٧) عِلْبَاءُ: هو عَصَبٌ في الفُتَّى. وبه شَمِي الرجل عِلْبَاءُ.

مبدلة من ياء، «وما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها يصير «وَعَلَمًا» خبر  
يَصِيرُ، وفي يصير ضمير هو اسمها وهو العائد على الموصول، «وَزِيدَتْ  
لِلْحَاقِ» في موضع الصفة لألف، «وَلَيْسَ يَنْصَرِفُ» في موضع خبر  
المبتدأ. ثم انتقل إلى السابع، وهو أربعة أنواع أشار إلى الأول والثاني  
منها<sup>(١)</sup> بقوله:

(ص) وَالْعَلَمُ افْتَعَّ صَرْفَهُ إِنْ عَدِلَا \* كَفَعَلَ التَّوَكُّيدُ أَوْ كَفَعَلَا

(ش) فالأول هو قوله: «كَفَعَلَ التَّوَكُّيدُ»، يعني أَنَّ فَعَلَ المؤكِّد به نحو:  
جَمَعَ يَمْتَنِعُ صَرْفُهُ لِلْعِلْمِيَّةِ وَالْعَدْلِ /، أما العلمية فعلم<sup>(٢)</sup> الجنس، وقيل إنه ٢١٠  
مُعَرَّفٌ<sup>(٣)</sup> بنية الإضافة فأشبه العلم لكونه معرفة بغير أداة لفظية، والظاهر من  
النظم الأول وأما العدل فهو معدول عن جمعيته<sup>(٤)</sup> الأصلية فإن حق جَمْعَاء  
أن يجمع على جَمْعَاوَات.

والثاني: هو قوله: «أَوْ كَفَعَلَا»<sup>(٥)</sup> اسم رجل، ومثله قوله<sup>(٦)</sup>: «عَمَرَ وَزُقِرَ»،  
فالمانع<sup>(٧)</sup> له<sup>(٨)</sup> العلمية والعدل، أما العلمية فعلمية الأشخاص وأما العدل فهو  
معدول عن فاعل فَعَمَرَ معدول عن عَامِرٍ، وَزُقِرَ<sup>(٩)</sup> عن زَافِرٍ، وَتُعَلَّ<sup>(١٠)</sup> عن  
تَاعِلٍ، وإنما حكم على عمر ونحوه أنه معدول عن عامر؛ لأنَّ الأكثر في

(١) في هـ، ز، ظ، ك، ت «منهما» وهذا جائز، لأنَّ الضمير هنا يعود على الأول والثاني.

(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لعلمية».

(٣) في ت «معرب» تحريف.

(٤) في الأصل «جميعه» تحريف.

(٥) في الأصل، ش «كَفَعَلَا» والمثبت كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) «قوله» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) في ت «والمانع».

(٨) «له» ساقطة من ظ.

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «وزفر معدول» لا لزوم لها.

(١٠) في هـ، ز «وتعل معدول» لا لزوم لها.

الأعلام أن تكون منقولة، فعمر<sup>(١)</sup> منقول عن<sup>(٢)</sup> عامر<sup>(٣)</sup> اسم فاعل من عَمَرَ يَغْمِر، فلما أرادوا التسمية بعمر عدلوا عنه لعمر اختصاراً وجرّ التوكيد في قوله: «كفَعَلَ التَّوَكِيدِ» لإضافته إليه، «وَتَعَلَّأَ»<sup>(٤)</sup> معطوف على «فَعَلَ التَّوَكِيدِ». ثم أشار إلى الثالث فقال:

(ص) وَالْعَدْلُ وَالتَّعْرِيفُ مَالِغًا سَحَرُ \* إِذَا بِهِ التَّعْيِينُ قَضْدًا يُغْتَبَزُ

(ش) يعني أن «سَحَرُ» إذا أريد به سَحَر يوم بعينه مُنِيع من الصرف للعدل والتعريف أما العدل فهو معدول عن الألف واللام، وأما التعريف فالمراد به تعريف العلمية وهو علم على هذا الوقت نفسه<sup>(٥)</sup>، فكل ما جاء في هذا الباب من لفظ التعريف فالمراد به تعريف العلمية، فسَحَر ظرف زمان غير متصرف ولا منصرف<sup>(٦)</sup> «وَالْعَدْلُ» مبتدأ، «وَالْتَّعْرِيفُ» معطوف / عليه ٢١٠ «وَمَالِغًا» خبر مضاف إلى سحر، وهو على حذف مضاف أي مانعاً صرف سحر، «وإذا» متعلق «بمَالِغًا»<sup>(٧)</sup>، «وَالْتَّعْيِينُ» مفعول لم يسم فاعله بفعل مضمر يفسره يعتبر، «وَقَضْدًا» بمعنى مقصود وهو منصوب على الحال من فاعل يُعتبر المستتر. ثم أشار إلى الرابع بقوله:

(ص) وَابْنِ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا \* مُؤَثَّلًا وَهُوَ نَظِيرُ جُشَمًا

عِنْدَ تَقْيِيمِ ... \*

(١) في الأصل، ظ، ك، ت «عامر» تحريف.

(٢) في هـ، ت «من».

(٣) من قوله «لأن الأكثر» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «وتعلل» والمثبت أدق كما في ز والألفية.

(٥) في هـ، ز «بنفسه».

(٦) قال سيبويه «تركوا صرف سَحَر ظرفاً لأنه إذا كان مجروراً أو مرفوعاً أو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفة إلا وفيه الألف واللام أو يكون نكرة إذا أخرجتنا منه، فلما صار معرفة في الظروف بغير ألف ولا مخالف التعريف في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم فتركوا صرفه في هذا الموضع» الكتاب ٢٨٣: ٣، ٢٨٤، ٢٨٩.

(٧) في ك «بمانع» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) فذكر في «فَعَالٍ» إذا كان علماً لمؤنث لغتين:

إحدهما<sup>(١)</sup>: البناء على الكسر لشبهها بَنَزَالٍ في الوزن والعدل والتأنيث والعلمية وهو قوله: «وَابْنٍ عَلَى الْكَسْرِ فَعَالٍ عَلَمًا مُؤَنَّثًا».

والأخرى إعرابه إعراب ما لا ينصرف للعلمية والعدل، أما العلمية<sup>(٢)</sup>، فعلمية الأشخاص كحَدَامٍ وقد يكون في علمية الأجناس كفَجَّارٍ، والعدل: عن فاعلة، فحَدَامٍ معدول عن حاذمة وهو قوله<sup>(٣)</sup>: «نَظِيرُ جُشَمًا». عند «تميم» يعنى أنه عند «تميم» غير منصرف كجُشَمٍ، «وجُشَمٍ» اسم رجل وهو ممنوع من الصرف. وفُهم من تنظيره ذلك بهُجَشَمٍ أَنَّ المانع له من الصرف العدل<sup>(٤)</sup> والعلمية.

وفُهم من نسبته هذه اللغة إلى تميم أَنَّ اللغة السابقة وهي البناء على الكسر لغة «أهل الحجاز»، «وَفَعَالٍ» مفعول «يَابْنٍ»، «وعَلَى الْكَسْرِ» متعلق<sup>(٥)</sup> «يَابْنٍ»، و«عَلَمًا مُؤَنَّثًا»<sup>(٦)</sup> حالان من فَعَالٍ «وعِنْدَ تَمِيمٍ» متعلق بنظير.

ولما فرغ من ذكر أنواع الأسماء التي لا تنصرف شرع في / ذكر<sup>(٧)</sup> ٢١١  
أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) ... وَاضْرِفْنِ مَا تُكْرَأُ \* مِنْ<sup>(٨)</sup> كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَلْوَا

<sup>(١)</sup> في ظ «أحدهما» تحريف.

<sup>(٢)</sup> «أما العلمية» ساقط من ت.

<sup>(٣)</sup> في ش، هـ، ز، ظ، ت «وهو نظير جشما» أكملت عبارة الألفية، وتكملتها هنا لا لزوم لها.

<sup>(٤)</sup> في ت «والعدل».

<sup>(٥)</sup> «وعلى الكسر متعلق بابن» ساقط من ك.

<sup>(٦)</sup> في هـ، ز، ظ، ت «ومؤنثاً»

<sup>(٧)</sup> في ز، ك «بيان».

<sup>(٨)</sup> في ز «في» تحريف، ما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(ش) يعني أنَّ ما كان لإحدى علتيه في منع الصرف التعريف<sup>(١)</sup> أي: العلمية إذا نُكِّرَ انصرف؛ وذلك لزوال إحدى علتين فتبقى العلة الأخرى، ولا يؤثر في منع الصرف إلا علتان، والمراد بذلك الأنواع السبعة المذكورة فتقول: رُبَّ مَعْدِي كَرِبَ وَعُثْمَانُ وَفَاطِمَةُ وَزَيْنَبَ وَعُمَرَ لَقِيْتَهُمْ، وفهم منه أنَّ الأنواع الخمسة المذكورة في أول الباب غير داخلية في هذا الحكم ولو سُمي بها.

ونُكِرَتْ لِقْصَرِهِ الْحُكْمَ عَلَى السَّبْعَةِ، فإنه إذا سُمي بواحد من الخمسة المذكورة ثم نُكِّرَ لم ينصرف بعد التذكير فهي غير داخلية في الحكم، ولا يريد: «مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرٌ»، كائنا ما كان، «وَكُلِّ» مضاف «لِما» وهي موصولة، «والتَّعْرِيفُ» مبتدأ وخبره «أثرًا»، «وَمِنْهُ»<sup>(٢)</sup> متعلق «بِأثرًا»، والجملة صلة «مَا» والضمير في فيه عائد على الموصول. ثم قال:

(ص) وَمَا يَكُونُ مِنْهُ مَنقُوصًا لَفِي \* إِغْرَابِهِ نَهَجٌ<sup>(٣)</sup> جَوَارٍ يَفْتَقِي

(ش) يعني أنَّ ما كان منقوصاً من الأسماء التي لا تنصرف سواء كان من هذه الأنواع السبعة التي إحدى علتها العلمية، أو من<sup>(٤)</sup> الأنواع الخمسة التي تقدمتها<sup>(٥)</sup> فإنه يجرى مُجَرِّى «جَوَارٍ» وقد تقدم أنَّ «جَوَارٍ» يلحقه<sup>(٦)</sup> التنوين رفعاً وجرّاً ولا وجه لما حمل عليه «المرادى»<sup>(٧)</sup> كلام الناظم من أنه

(١) في ت «والتعريف».

(٢) في هـ ، ز ، ط ، ت «وفيه» تحريف.

(٣) في ط «نحو» تحريف، وما أثبت هو الصواب كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٤) في ت «ومن».

(٥) في الأصل، ك «تقدمها».

(٦) في ز، ك «يلحقها».

(٧) قال المرادى في شرحه لقول ابن مالك:

«... وَأَضْرَفْنِ مَا نُكِّرَا مِنْ كُلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرًا

يعني أنَّ ما أثر فيه التعريف إذا نُكِّرَ صرف للذهاب جزء العلة. والمراد بذلك الأنواع السبعة المتأخرة

أشار في البيت<sup>(١)</sup> إلى الأنواع / السبعة دون الخمسة، لأنَّ حكم المنقوص فيها واحد، فمثاله في غير التعريف: أُعْثِمَ<sup>(٢)</sup> فِي<sup>(٣)</sup> تصغير أَعْمَى فإنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل ويلحقه التنوين رفعاً وجراً فتقول: هذا أُعْثِمُ، وَمَزَزْتُ بِأُعْثِمٍ، والتنوين فيه عوض عن<sup>(٤)</sup> الياء المحذوفة كما في نحو: بجوار، ومثاله في التعريف يُعْثِلُ<sup>(٥)</sup> تصغير يَغْلَى فهو غير منصرف للوزن والعلمية، والتنوين فيه أيضاً في الرفع والجر عوض من المحذوف «وما» مبتدأ وهو موصول<sup>(٦)</sup>، «وَمَنْقُوصاً» خبر يكون «ومنه» متعلق بيبكون، والضمير فيه عائد على الاسم الذي لا ينصرف، «وفي إِعْزَابِهِ» متعلق بيقْتَفَى، «ونَهَجٌ» مفعول بـ «يَقْتَفَى»، «والنَّهَجُ» الطريق، والجملة من يقتفى ومعمولاته خبر «ما». ثم قال:

(ص) وَلَا ضِطْرَارَ أَوْ تَنَاسُبَ ضَرْفٍ \* دُوَ الْمَنَعِ ...

= وهي: ما امتنع للعلمية والتركيب أو الألف والنون الزائدتين، أو التانيث بغير الألف، أو الغجمة أو وزن الفعل أو ألف الإلحاق، أو المعدل شرح المرادى ١٦٣: ٤.

(١) في ش، هـ، ز، ك، ت «بالبيت».

(٢) في ت «أُعْثِمِي» وهذا جائز أيضاً، قال سيبويه ٣: ٣١١ وسألته عن رجل يُسمى أَعْمَى فقلت: كيف تصنع به إذا حقته؟ فقال: أقول: أعيم.

وقال الأزهري: «أعيم تصغير أعمى ومأنعه من الصرف الوصف ووزن الفعل فتقول: جاءني أُعْثِمُ، ومررت بأعْثِمٍ بالتنوين، وحذف الياء في حالتي الرفع والجر. هذا قول سيبويه، والخليل وأبى عمرو ابن أبي اسحق وجمهور البصريين خلافاً ليونس وعيسى بن عمران والكسائي وأبى زيد والبغداديين فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً فيقولون في الرفع: بجأتني أُعْثِمِي، بإثبات الياء ساكنة مقدراً فيها الضمة، ويقولون في الجر: مَزَزْتُ بِأُعْثِمِي، بفتح الياء فيها كما تفتح في النصب (شرح التصريح ٢٢٨: ٢).

(٣) «في» ساكنة من هـ.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «من».

(٥) في ش «يعمل» تحريف. والصواب ما أثبت، لأنَّ تصغير يَغْلَى - وهو اسم - يُعْثِلُ. وقال الجوهري: وَيُعْثِلِي مُصَغَّرُ اسْمِ رَجُلٍ.

(اللسان وعلاء)

(٦) في ز «وهي موصولة».

(ش) يعني أن الاسم الذي لا ينصرف ينصرف في موضعين: أحدهما في الضرورة كقوله:

عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ<sup>(١)</sup> \* ١٨٤-

وهو في الشعر كثير.

الثاني: التناسب كقوله - عز وجل: - ( سَلَاسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا )<sup>(٢)</sup>

فصرف سلاسل<sup>(٣)</sup> لتناسب ما بعده، وصرف ما لا ينصرف في الموضعين المذكورين متفق على جوازه، وفهم من ذلك من إطلاقه، وأما منع المنصرف من الصرف فقد أشار إليه بقوله:

... (ص) ... \* ... وَالْمُضْرُوفُ قَدْ لَا يَنْصَرِفُ

٢١٢  
أ

(ش) يعني أن الاسم المنصرف قد يُمنع من الصرف وهو مذهب /  
«الكوفيين» وأما «البصريون». فلا يجيزون<sup>(٤)</sup> ذلك البتة<sup>(٥)</sup>، وفهم الخلاف من

(١) الشاهد للناطقة الدياني. وصدره «إِذَا مَا غَزَوْا فِي الْجَيْشِ حَلَقَ فَوْقَهُمْ»  
انظر: ديوانه ٥٧، والتهذيب ٤/٥٠: ٦٤، والشعر والشعراء ١٦٩: ١ وشرح التصريح ٢: ٢٢٧،  
ومعجم شواهد النحو ٤١.  
وفي رواية أخرى:

إذا ما غزوا في الجيش حلق فوقهم  
كتاب طير تهتدي بعصائب  
(٢) سورة الإنسان. آية: ٤

قرأ نافع والكسائي وعاصم وابن كثير وحزمة وغيرهم بالتثنية وفقاً لمناسبة أغللاً قواريراً بصرفهما  
وصلاً ليناسب الأول آخر سائر الآيات. والثاني الأول عند صرفه، وقرأ زيد، والدجواني وهشام وغيرهم  
بغير تنوين وصلاف وحذفوا الألف، وكلا القراءتين صواب.

انظر معاني الفراء ٣: ٢١٤ والبحر ٨: ٣٩٤.

والنشر في القراءات ٢: ٣٩٤، ٣٩٥.

(٣) في ز «سلاسل».

(٤) في ز، ك «يجيزوا».

(٥) قال ابن يعيش ١: ٦٨ «أجاز الكوفيون والأخفش وجماعة من المتأخرين البصريون كأبي علي وابن  
برهان ترك صرف ما ينصرف. وأباه سيبويه وأكثر البصريين، وقد أنكر المنع أبو العباس المبردة.  
وقد وافق ابن مالك ما أجازوه الكوفيون واللاخفش لكثرة استعمال العرب ذلك حيث قال:  
رَأَى أَهْلَ الْكُوفَةِ الْأَخْفَشَ فِي إِجَازَةِ الْعَكْسِ اضْطِرَّاراً يَتَّقِي =

قوله: «قَدْ يُنْصَرَفُ» فأُثِّبُ معه بقَدِ التي تفتضي التقليل، ومن أدلة الكوفيين،  
على منع صرفه قوله :

١٨٥. فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِشٌ \* يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي مَجْمَعٍ<sup>(١)</sup>



وَلَيْسَ يَذْعُ الْإِنْكَارَ

= وَتَقْضِيهِمْ أَجَازَةً اخْتِياراً

شرح الكافية ٣: ١٥٠٨ .

<sup>(١)</sup> الشاهد للعباس بن مرداس ورواية الديوان «وما» في موضع «فما»

انظر ديوانه ٨٤ ، وشرح المفصل ٦٨: ١ وشرح ابن الناطم ٦٦٢ ، وشرح المرادي ١٧١: ٤ والهمع ١٢١: ١

وشرح الأشموني ٢٧٥: ٣

## ( إعراب الفعل )

قوله<sup>(١)</sup>:

(ص) اَرْفَعُ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ \* مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَشَعَّدُ<sup>(٢)</sup>

(ش) إنما أُطلق<sup>(٣)</sup> في إعراب الفعل المضارع وهو مقيد بأن لا تباشره نون الإناء، ولا نون التوكيد؛ لنصبه على ذلك في باب المعرب<sup>(٤)</sup> والمبني، فاكتفى بذلك. وإعراجه رفع ونصب وجزم، فبدأ<sup>(٥)</sup> بالرفع؛ لأنه السابق إلا أنه لم يُنصص على رافعه وفيه خلاف، ومذهب «البصريين» أن رافعه وقوعه موقع الاسم، ومذهب الكوفيين أن رافعه تجرده من<sup>(٦)</sup> الناصب والجازم وهو إختيار المصنف<sup>(٧)</sup>، وفي قوله<sup>(٨)</sup>: «إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ»<sup>(٩)</sup>؛ لإشعار<sup>(١٠)</sup>

(١) «قوله» ساقطة من هـ، ز، ت.

(٢) في الأصل، ش، ك «كتشعَّد» تصحيف.

(٣) في الأصل «الحلف» تحريف، وما أثبت من بقية النسخ أصح وأزلى.

(٤) في ت «المعرفة» تحريف.

(٥) في ت «فبدأ»

(٦) في ز «عين».

(٧) قال ابن مالك:

«وينبغي أن يُعلم أن رافع الفعل معنى، وهو:

إما وقوعه موقع الاسم وهو قول البصريين.

وإما تجرده من الجازم والناصب، وهو قول خذاق الكوفيين. وبه أقول لسلامته من النقض. بخلاف الأول فإنه ينتقض بنحو (مَلَأَ قَفْعًا) و(جَعَلْتُ أَفْعَلًا) فإنَّ الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أنَّ الاسم لا يقع فيها. فلو لم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع: فبطل

القول بأنَّ رافعه وقوعه موقع الاسم، وصح

القول بأنَّ رافعه التجرد من الجازم والناصب».

شرح الكافية ٣: ١٥٢.

(٨) «قوله» ساقطة من ظ.

(٩) في هـ «أو جازم».

(١٠) في ز «واشعار».

ما<sup>(١)</sup> بمذهبه<sup>(٢)</sup> ويجوز ضبط تُسَعِدُ<sup>(٣)</sup> بضم التاء<sup>(٤)</sup> مبنياً للمفعول من أَشَعَدَّ تُسَعِدُ ، وبفتحها مبنياً للفاعل من سَعِدَ تَسَعِدُ . «وَمُضَارِعاً» مفعول «بَارَفَع» وهو نعت لمحدوف. والتقدير: ارفع فعلاً مضارعاً، ثم شرع في النواصب للفعل المضارع فقال:

(ص) وَلَيْنِ انْصَبْتُ وَكَئِي كَذَا بِأَنْ \* ...

(ش) فذكر منها في<sup>(٥)</sup> البيت ثلاثة: «لَنْ» وهي حرف نفي تنصب المضارع وتُخْلِصُهُ للاستقبال نحو: زَيْدٌ / لَنْ يَذْهَبَ، «وَكَيْ» وهي حرف مصدرى نحو: جِئْتُكَ<sup>(٦)</sup> لَكَيْ تُكْرِمَنِي. أي لأن تُكْرِمَنِي. «وَأَنْ» وهي أيضاً حرف مصدرى وهي أصل النواصب، لأنها تعمل ظاهرة ومضمرة<sup>(٧)</sup>. وإنما قدم عليها «لَنْ» «وَكَيْ»، وكان حقه أن يقدمها عليهما لأصالتها للتفصيل الذي فيها ولذلك قال:

(ص) ... \* لَا بَغْدَ عِلْمٍ ...

(ش) يعني «أَنْ» الناصبة هي التي تقع بعد غير العلم نحو: أَحْبَبْتَنِي أَنْ تَقُومَ وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَذْهَبَ. ودخل في [غير]<sup>(٨)</sup> العلم<sup>(٩)</sup> الظن فلذلك استدرك الكلام فيه فقال:

(ص) ... \* ... وَالَّتِي مِنْ بَغْدٍ ظَنٌّ

(١) «ما» ساقطة من ز، ك، ت.

(٢) في ش «بمذهب الكوفيين».

(٣) في الأصل، ش، ك «يسعد» تصحيف.

(٤) في الأصل، ش، ك «الياء» تصحيف.

(٥) في ه، ز «في هذا».

(٦) في ك «جئت لكي تكرمني» المثال صحيح.

(٧) في ت «وباطنه مضمرة».

(٨) «غير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

(٩) ما بعد «غير العلم» إلى هنا ساقط من ك.

فَانْصَبَ بِهَا وَالرَّفْعَ صَحِيحٌ .. \* ...

(ش) يعني أَنَّ «أَنَّ» إذا وقعت بعد الظن جاز أن تكون ناصبة فت نصب ما بعدها وجاز أن تكون مخففة<sup>(١)</sup> فيرتفع ما بعدها وقد قُرئ (وَحْسِبُوا أَلَّا تَكُونُ [فِتْنَةً])<sup>(٢)</sup> (٣)

بالنصب والرفع، أما النصب فعلى أنها ناصبة، وأما الرفع فقد نَبَّه عليه بقوله:

(ص) ... وَاعْتَقِدْ \* تَخْفِيفُهَا<sup>(٤)</sup> مِنْ أَنَّ فَهَوَ مُطَوِّدٌ

(ش) يعني «أَنَّ» الواقعة<sup>(٥)</sup> بعد الظن إذا ارتفع المضارع بعدها مخففة<sup>(٦)</sup> من الثقيلة «ولا» في قوله: لَا تَعْدَ عِلْمٌ عاطفة والمعطوف عليه محذوف والتقدير: [انصب]<sup>(٧)</sup> بأن<sup>(٨)</sup> بعد غير العلم<sup>(٩)</sup>.

«وَأَلْتَمَسَ» مبتدأ أو منصوب بفعل مضمر يُفسره فانصب بها، «وَالرَّفْعَ» مفعول «بَصَحَّحَ» «وَمِنْ أَنَّ» متعلق بتخفيف وهو عائد على الرفع ويحتمل أن يكون عائداً على الحكم وهو جواز الرفع والنصب إذ كل واحد<sup>(١٠)</sup>

(١) في ز، ك «مخففة من الثقيلة» وعبارتهما أكمل.

(٢) ما بين المقوفين تكملة من ش، ز، ظ.

(٣) سورة المائدة آية: ٧١

قراءة الرفع لأبي عمرو وحزمة والكسائي ويعقوف وخلف وقرأ ابن كثير ونافع وعاصم وابن عامر (ألا تكون) بالنصب.

انظر: السبعة في القراءات ص ٢٤٧، والإتحاف ص ٢٠٢.

(٤) في ش، ت «تخفيف أَنَّ» ما أثبت أدق كما في الأصل والألفية وبقية النسخ.

(٥) في ش، ز، ظ، ك، ت «أَنَّ أَنَّ الواقعة» وعبارتهم أكمل.

(٦) في ش «فهي مخففة». وفي هـ، ز، ك «فإنها مخففة».

(٧) «انصب» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٨) «بأن» ساقطة من ز.

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة «غير العلم لا بعد علم» زيادة لا لزوم لها.

(١٠) «واحد» ساقطة من ت.

منهما أعني من النصب والرفع مطرد والحاصل في أنَّ «أَنَّ» تكون: / ناصبة <sup>٢١٣</sup><sub>↑</sub> وهي <sup>(١)</sup> التي تقع بعد غير العلم والظن.

ومخففة من الثقيلة وهي التي تقع بعد العلم، وجائر فيها الأمران وهي التي تقع بعد الظن، ثم إنَّ الواقعة بعد غير العلم والظن وهي الناصبة قد تُهمل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيَنْصِبُهُمْ أَهْمَلُ أَنْ حَمَلًا عَلَى \* مَا أُخِيَّتْ حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا

(ش) يعني أنَّ من العرب مَنْ يُجيز إهمال «أَنَّ» غير المخففة حملاً على «ما» المصدرية فيرفع الفعل المضارع بعدها كقراءة بعضهم: (لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرِّضَاعَةَ) <sup>(٢)</sup> بالرفع. وكقول الشاعر:

١٨٦. أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا \* مَتَى السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا <sup>(٣)</sup>

فرفع ما بعد الأولى ونُصب ما بعد الثانية وكلاهما غير مخففة، وإنما حملت في ذلك على «ما» المصدرية لاشتراكهما في المعنى، «وما» المصدرية لا عمل لها كقوله تعالى: (لَا أُعْبِدُ مَا تَعْبُدُونَ) <sup>(٤)</sup> أي لا <sup>(٥)</sup> أعبد عبادتكم.

و«يَنْصِبُهُمْ» مبتدأ أي بعض العرب، «وَأَنَّ» مفعول به «أَهْمَلُ» <sup>(٦)</sup> «وَحَمَلًا»

<sup>(١)</sup> في ز «وفى» تحريف.

<sup>(٢)</sup> سورة البقرة آية: ٢٣٣.

قرأ الجمهور أن يتم الرضاعة بالياء من أتم ونصب الرضاعة، وقرأ مجاهد والحسن وحמיד تتم بالتاء من تم ورفع الرضاعة، وقرأ أن يتم برفع الميم، ونسبها النحويون إلى مجاهد، وقد جاز رفع الفعل بعد أن في كلام العرب في الشعر، البحر ٢: ٢١٣.

<sup>(٣)</sup> لم أعر على قائله. انظر مجالس ثعلب ١: ٣٢٣. وشرح الكافية لابن مالك ١٥٢٧: ٣ وشرح الأشموني ٣: ٢٨٧، والبحر ٢: ٢١٣.

<sup>(٤)</sup> سورة الكافرون. آية: ٢.

<sup>(٥)</sup> «لا» ساقطة من ظ.

<sup>(٦)</sup> في هـ «بأهمل»، وفي أهمل تحريف.

مصدر منصوب على الحال من الفاعل المستتر في «أَهْمَلْ» وأُخِيَّتْهَا بدل من ما، «وَحَيْثُ»<sup>(١)</sup> متعلق بـ «أَهْمَلْ» .

ثم انتقل إلى الناصب الرابع وهو<sup>(٢)</sup> «إِذَنْ» وهي ثلاثة<sup>(٣)</sup> أنواع:

واجبة الإعمال وجائزته، وواجبة الإهمال وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَلَصَبُوا بِإِذْنِ الْمُسْتَقْبَلِ إِذْ صُدِّرَتْ وَالْفِعْلُ بَعْدَ مُوَصَلَا

(ش) فذكر لإعمالها ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون المضارع بعدها / بمعنى الاستقبال، وهو مُستفاد من قوله: ٢١٣  
«الْمُسْتَقْبَلِ» وفُهم منه أنه إذا كان حالاً ارتفع، نحو أن يقول القائل<sup>(٤)</sup>:  
أُجِيبَكَ فتقول له<sup>(٥)</sup>: إِذَنْ أَصَدَّقَكَ.

الثاني: أن تكون «إِذَنْ» مصدرة، أي في أول الكلام. وذلك أن يقول  
قائل: آتِيكَ غَدًا. فتقول له<sup>(٦)</sup>: إِذَنْ أَكْرِمَكَ. وهو مُستفاد من قوله: «إِنْ  
صُدِّرَتْ»، وفُهم منه أنها إذا لم تكن مصدرة لا تعمل، وذلك إذا توسطت  
بين شيئين كقولك: زَيْدٌ إِذَنْ يُكْرِمَكَ.

الثالث: أن لا<sup>(٧)</sup> يفصل بينهما وبين الفعل<sup>(٨)</sup> فاصل، كقولك: إِذَنْ

(١) في الأصل «حيث».

(٢) في ش، هـ، ز، ط، ت «وهي».

(٣) في ز «على ثلاثة».

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ت «قائل».

(٥) «له» ساقط من ت.

(٦) «له» ساقط من هـ، ت.

(٧) «لا» ساقطة من ت.

(٨) في ت «الفاعل» تحريف.

أُكْرِمَكَ، وهو مستفاد من قوله: «مُوصَلًا»، وفُهم منه أنه<sup>(١)</sup> إذا فصل بينهما فاصل لم تعمل نحو: إِذَنْ أَنَا أُكْرِمُكَ. ثم إنَّ الفصل بينهما<sup>(٢)</sup> وبين الفعل بالقسم مغتفر، وقد نكح على ذلك بقوله:

(ص) أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينُ ... \*

فتقول: إِذَنْ وَاللَّهِ أُكْرِمُكَ. لأن القسم لا يعتد به فاصلاً لكثرة الفصل به بين الشيعين المتلازمين كالمضاف والمضاف إليه. ثم أشار إلى جواز عملها بقوله:

(ص) ... وَالنَّصِبُ وَازْفَعَا \* إِذَا<sup>(٣)</sup> إِذَنْ مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا

(ش) يعني أَنَّ «إِذَنْ» إذا وقع بعد عاطف جاز في العمل بعدها النصب والرفع نحو: وَإِذَنْ أُكْرِمُكَ.

وقد قرئ: ( وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ يَخْلُقُكَ إِلَّا قَلِيلًا )<sup>(٤)</sup>

ثم اعلم أَنَّ<sup>(٥)</sup> «أَنَّ» هي أصل النواصب كما تقدم، فلا إشكال في النصب بها نحو: أَعْجَبْتَنِي أَنَّ تَقُومَ. وقد تفتن بغيرها من حرف جر أو/ ٢١٤  
حرف عطف وهي في ذلك على ثلاثة أقسام: وجوب إظهار<sup>(٦)</sup> وجوازه ووجوب إضممار<sup>(٧)</sup>. وقد أشار إلى الأول بقوله<sup>(٨)</sup>:

(ص) وَبَيْنَ لَا وَلَا مِ جَرِّ التَّزْمِ \* إِظْهَارُ أَنْ نَاصِبَةٌ ...

(١) في ت «أنها» تحريف.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «بينهما» تحريف.

(٣) في ز «إذا» تحريف.

(٤) سورة الإسراء، آية: ٧٦

جاء في البحر ٦٦: ٦ «قرأ أُنْ: «وَإِذَنْ لَا يَلْبَثُونَ» بحذف النون، وقرأ عطاء لَا يَلْبَثُونَ بضم الياء وفتح اللام والياء مشددة، وقرأ يعقوب كذلك إلا أنه كثر الياء.

(٥) «أَنَّ» ساقطة من ت.

(٦) في هـ، ز «إظهارها».

(٧) في هـ، ز «الإضممار».

(٨) في ز «نقال».

(ش) يعين أن «أن» إذا توسطت بين لام الجر - وتسمى لام «كي» لأنها<sup>(١)</sup> مثل «كي» في إفادة التعليل - وبين «لا» وجب إظهارها، وشمل<sup>(٢)</sup> «لا» النافية نحو: زُرْتُكَ لَيْلًا تَمَقُّتَنِي<sup>(٣)</sup>. والرائدة<sup>(٤)</sup> كقوله - عز وجل: -  
( لَيْلًا يَغْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ )<sup>(٥)</sup>

وإنما وجب إظهارها في ذلك<sup>(٦)</sup> كراهة<sup>(٧)</sup> اجتماع لامين. «وبين» متعلق «بالتَّزِمِ» و«نَاصِبَةً» حال من «أن» والظاهر أنها مؤكدة؛ لأنه قد علم أن كلامه في الناصبة. ثم إشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... \* ... وَإِنْ غَلِمَ  
لَا فَأَنْ أَغْمِلَ مُظْهِرًا أَوْ مُضْمِرًا \* ...

(ش) يعني أنه إذا<sup>(٨)</sup> عدم «لا» التي بعد «أن» جاز إضمار «أن» وإظهارها، وقد جاء في القرآن بالوجهين<sup>(٩)</sup>. فمثال إضمارها قوله - تعالى: -  
( وَأَمْرًا يُسَلِّمُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(١٠)</sup>.

ومثال إظهارها قوله عز وجل: ( وَأَمْرًا لِأَنَّ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُشْلِكِينَ )<sup>(١١)</sup>

(١) في الأصل، ظ، ت «لأنه».

(٢) في الأصل، ك «شمل».

(٣) في ش «زرتك ليلًا تغتني» المثال صحيح.

(٤) في ز «والصلة» تحريف.

(٥) سورة الحديد. آية: ٢٩.

(٦) وفي ذلك «ساقط من ش».

(٧) في ش، ك «كراهية».

(٨) وإذا «ساقطة من ت».

وفي هـ، ز، ظ «إن».

(٩) في الأصل «في الوجهين».

(١٠) سورة الأنعام. آية: ٧١.

(١١) سورة الزمر. آية: ١٢.

وتضمير<sup>(١)</sup> أيضاً جوازاً بعد عاطف على اسم خالص وسيأتي. «ولاً» مفعول لم يُسم فاعله «بُعْدِم»، «وَأَنَّ» مفعول مقدم «بَأَعْمِلُ»، «وَمُضْمَرًا وَمُظْهِرًا» حالان من الضمير المستتر في أَعْمِلُ.

وأما إضمارها وجوباً ففي خمسة مواضع. أشار إلى الأول منها بقوله:  
 \* وَيَعْدَ نَفْيِ كَانَ حَثْمًا أَضْمِرًا (ص) ...

(ش) يعني أنه يجب إضمار «أَنَّ» بعد اللام الواقعة بعد كان المنفية وهي السمة عند / النحويين لام الجحود، وفُهم منه أَنَّ الإضمار المذكور بعد اللام <sup>٢١٤</sup>ب لعطفه<sup>(٢)</sup> الكلام على الذي قبله، وقد صُرح فيما قبل باللام، فكأنه قال:

وبعد اللام الواقعة بعد نفي كان، وفُهم من قوله: «نَفْيِ كَانَ»، أَنَّ النافي لا يكون إلا «لَمْ» أو «مَا»، ولا يكون «لَنْ» ولا «لَا» ولا «أَنَّ»، لأنهن لا ينفين إلا المستقبل أو الحال وشمل «كَانَ» التي بلفظ الماضي كقوله - عز وجل: -  
 (وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)<sup>(٣)</sup>.

«وَيَكُنِ» المنفى «بَلَمْ» كقوله - عز وجل<sup>(٤)</sup> - (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيُعَذِّبَهُمْ)<sup>(٥)</sup> لأنها ماضية في الوجهين. «وَيَعْدَ» متعلق بأضْمِرًا، وفي «أَضْمِرًا» ضمير يعود على «أَنَّ» المذكورة قبل، و«حَثْمًا» حال من الضمير في «أَضْمِرًا»<sup>(٦)</sup> أو نعت لمصدر محذوف أي إضماراً حثماً. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(١) في الأصل «ويضمير» تصحيف.  
 (٢) في الأصل «لقطعه».  
 (٣) سورة الأنفال. آية: ٣٣.  
 (٤) عز وجل ساقط من هـ، ظ، ت.  
 (٥) سورة النساء. آية: ٦٨.  
 في ش كقوله تعالى (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرَ لَهُمْ) اكتفى بموضع الشاهد.  
 (٦) في هـ «في أضمر».

(ص) كَذَلِكَ بَعْدَ أَوْ إِذَا يَصْلُحُ فِي \* مَوْضِعِهَا حَتَّى أَوْ إِلَّا أَنْ خَفِيَ

(ش) يعني أنه يجب<sup>(١)</sup> إضمار «أَنْ» بعد «أَوْ» التي بمعنى «حَتَّى» أو «إِلَّا». وشمل قوله: «حَتَّى» حتى<sup>(٢)</sup> التي بمعنى «إِلَى» والتي بمعنى «كَيْ»، وفي الثانية خلاف، مثاله بمعنى<sup>(٣)</sup> «حَتَّى» التي بمعنى «كَيْ».

لَاذْعُونَ اللَّهَ أَوْ يَغْفِرَ لِي<sup>(٤)</sup>.

ومثاله بعد التي بمعنى «إِلَى»: لَاتَنْظُرُونَهُ<sup>(٥)</sup> أَوْ يَجِيءَ.

ومثاله بمعنى «إِلَّا»: لَاتَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ.

ومثال ما يحتمل المعاني الثلاثة: لَاأَزْمَنُكَ أَوْ تَقْضِيَتِي حَقِّي.

«وَأَنْ» مبتدأ وخبره «خَفِيَ»، «وَكَذَلِكَ»<sup>(٦)</sup> وَبَعْدَ وَإِذَا متعلقات<sup>(٧)</sup> بخَفِيَ،

و«حَتَّى» فاعل «يَصْلُحُ»، و«أَوْ»<sup>(٨)</sup> «إِلَّا» معطوف على «حَتَّى»، و«فِي» متعلق / ٢١٥  
بِیَصْلُحُ، والتقدير: أن خفي كخفائه<sup>(٩)</sup> بعد كان المنفية أي وجوبا، إذا يصلح  
في موضعها «إِلَّا» أو «حَتَّى» التي بمعنى «إِلَى» أو كَيْ. ثم أشار إلى الثالث  
فقال:

(ص) وَبَعْدَ حَتَّى هَكَذَا إِضْمَارُ أَنْ \* حَتَّمْ كَجُذْ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ

(١) في ك «يجب أيضا».

(٢) «حتى» ساقطة من ش، ز، ك.

(٣) في ش «بعد» تحريف.

(٤) في الأصل، ش «لَاذْعُونَ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لِي» خطأ من الناسخ.

في ظ «لأدعين الله أو يغفر لي».

(٥) في ز «لا تنظرونه» تحريف.

(٦) في الأصل، ش، ك «وكذا» تحريف.

(٧) في الأصل «متعلقان» تحريف.

(٨) في ك «والا» سقطت «أو».

(٩) في ش «بعد أو كخفائه».

وفي ك «بعد كخفائه».

(ش) يعني أنَّ الفعل المضارع إذا وقع بعد «حتَّى» فهو منصوب «بأنَّ» مضمرة وجوباً، والمراد «بِحتَّى» هنا «حتَّى» الجارة، وفُهم ذلك من كون «أَنَّ» مقدرة بعدها «وَأَنَّ» وما بعدها مقدرة<sup>(١)</sup> بمصدر وهو<sup>(٢)</sup> في موضع جَرٍّ بها، ولا يمكن أن يكون حرف ابتداء، لأنَّ الابتدائية لا يقع بعدها إلا جملة، ولا عاطفة لعدم شروط العطف، ومثال ذلك: سِرْتُ حَتَّى أَذْخَلَ الْمَدِينَةَ، ومَجْدُ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزْنٍ، «فَإِضْمَارُ أَنَّ» مبتدأ، «وَحَفْظُ» خبره، و«تَغْدُ» متعلق بحَفْظٍ وكذلك «كَجُذْ». ولما كان الفعل المضارع الواقع بعد «حتَّى» لا ينتصب بإضمار «أَنَّ» بعد «حتَّى» مطلقاً بل بشرط كونه مستقبلاً. نَبَّه على ذلك بقوله:

(ص) وَيَلَوُ حَتَّى حَالاً أَوْ مُؤَوَّلاً \* بِهِ اِزْفَعْنَ وَالنَّصِبِ الْمُسْتَقْبَلِ

(ش) يعني أنَّ المضارع بعد «حتَّى» إذا كان حالاً كقولهم: مَرِضَ<sup>(٣)</sup> حَتَّى لَا يَرْجُوهُ، أَوْ مُؤَوَّلاً بالحال كقوله - عز وجل: - ( حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ )<sup>(٤)</sup>

في قراءة نافع وجب رفعه، وإن كان مستقبلاً وجب نصبه كما تقدم في البيت قبله. «وَيَلَوُ» مفعول مقدم «بِازْفَعْنَ»، والمراد بالتلو<sup>(٥)</sup> المضارع التالي «لِحَتَّى»، «وَحَالاً وَأَوْ<sup>(٦)</sup> مُؤَوَّلاً» حالان / من يَلَوُ، «وبِهِ» متعلق بـ ٢١٥

(١) في ظ «مقدرة».

(٢) في ظ «وهي».

(٣) في هـ ، ز ، ت «مرض زيد حتى لا يرجوه».

انظر المقتضب ٤٠:٢، ووصف المباني ٢٦٠.

(٤) سورة البقرة. آية: ٢١٤.

قرأ نافع «حتى يقول» بالرفع، وقرأ الباقون «حتى يقول» بالنصب.

انظر السبعة في القراءات ١٨١.

(٥) في ت «بالتلو» تحريف.

(٦) في هـ ، ت «ومؤولاً»، سقطت أو.

بـ «مُؤَوَّلًا»<sup>(١)</sup>، «والمستقبلاً» مفعول بأنصب. ثم انتقل إلى الرابع فقال:  
 (ص) وَتَعَدَّ لَأَجْوَابِ نَفِيٍّ أَوْ طَلَبٍ \* مَخْطُوبِينَ أَنْ وَسَتْرُهَا<sup>(٢)</sup> حَتَّمْ نَصَبٍ  
 (ش) يعني أن «أن» تنصب واجبة الإضمار الفعل المضارع الواقع بعد  
 الفاء التي هي جواب النفي<sup>(٣)</sup> والطلب المحضين، مثال النفي:

( لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا )<sup>(٤)</sup>

وشمل الطلب سبعة أشياء:

الأول: الأمر نحو: زُذْنِي فَأُكْرِمَكَ.

ومثله قول الراجز:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَّا فَيَسِيحَا - ١٨٧

إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحَا<sup>(٥)</sup>

الثاني: النهي نحو: ( وَلَا تَطْعَمُوا فِيهِ فَيَجِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي )<sup>(٦)</sup>

الثالث: الدعاء كقول الشاعر:

<sup>(١)</sup> في الأصل «مؤولا» والمثبت أدق كما في الألفية وبقيّة النسخ.

<sup>(٢)</sup> في الأصل «وستره» تحريف.

<sup>(٣)</sup> في هـ، ز، ت «لنفي».

<sup>(٤)</sup> سورة فاطر. آية: ٣٦.

<sup>(٥)</sup> الرجز لأبي النجم العجلي. انظر اللسان «عنق».

والمقتضب ١٤: ٢، وشرح المفصل ٢٦: ٧. وشرح الكافية لابن مالك ١٥٤٤: ٣، وشرح ابن عقيل

٣٥٠: ٢. وشرح الشواهد للعيني ٣٠٢: ٣، والهمع ٧: ٢، ١٠.

يا ناق: منادى مرخم: أي يا ناقة.

عنقا: ضرب من السير.

في ظ «يا نوق سيرى عنقا فسيحاً»

وفي ز «إلى سليمان لتستريحاً».

<sup>(٦)</sup> سورة طه. آية: ٨١.

١٨٨ - رَبِّ وَفَّقْنِي فَلَا أَعْدِلَ عَنْ \* سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنْ<sup>(١)</sup>

الرابع: الاستفهام كقول الشاعر:

١٨٩ - هَلْ تَعْرِفُونَ لُبَانَاتِي فَأَرْجُو أَنْ \* تُقْضَى فَيَرْتَدُّ بَغْضُ الرُّوحِ فِي الْجَسَدِ<sup>(٢)</sup>

الخامس: العرض. كقوله:

١٩٠ - يَا ابْنَ الْكِرَامِ أَلَا تَذْهَبُ فَتُبْصِرَ مَا

قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَأَيْ كَمَنْ سَمِعَا<sup>(٣)</sup>

السادس: التحضيض. كقوله - عز وجل: - [رَبِّ] <sup>(٤)</sup> لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَقَ <sup>(٥)</sup>

السابع: التمني. كقوله - تعالى: - ( يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ )<sup>(٦)</sup>

واحترز بقوله: «مَحْضَيْن» من النفي المبطل بالإثبات نحو:

مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا. ومن الأمر باسم الفاعل <sup>(٧)</sup> نحو: نَزَالِ فَتُكْرِمُكَ، فالرفع في هذين ليس إلا. و«أَنْ» مبتدأ «وَنَصَب» خبره، «وَسَتْوَاهَا حَتْمٌ» مبتدأ

<sup>(١)</sup> لم أشر عن قائله وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٥٤٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٥٠:٢، وشرح الشواهد للعيني ٣٠٢:٣، وروى عجز البيت في الأصل، ش، ز، ط، ك.

«سَنَنِ الْمَاضِينَ فِي تَخْيِيرِ سَنَنْ».

وما أثبت هي الراوية المشهورة.

<sup>(٢)</sup> لم أشر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر في شرح الكافية لابن مالك ١٥٤٥:٣، وشرح الشواهد للعيني ٣٠٢:٣، وشرح التصريح ٢٣٩:٢، لُبَانَاتِي: اللبانة الحاجة من غير فاقة.

<sup>(٣)</sup> لم أشر عن قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

انظر في شرح الكافية لابن مالك ١٥٤٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٥٠:٢، وشرح شذور الذهب ٣٠٨، وشرح التصريح ٢٣٩:٢، وشرح الأشموني ٣٠٢:٣، ومعجم الشواهد النحو ١٠٩.

<sup>(٤)</sup> «رَبِّ» تكملة من ظ.

<sup>(٥)</sup> سورة المنافقون آية: ١٠.

<sup>(٦)</sup> سورة النساء آية: ٧٣.

<sup>(٧)</sup> في هـ، ز، ت «الفعل».

وخبر في موضع الحال من فاعل نصب / «وَبَعْدَ فَا» في موضع الحال من ٢١٦  
مفعوله المحذوف، وتقدير<sup>(١)</sup> المفعول المحذوف نَصَب المضارع، وسُتْر بفتح  
السين وهو مصدر سَتَر، وأما اليسر بكسر السين فهو ما يستر به، والتقدير:  
إن نصب<sup>(٢)</sup> الفعل في حال كون<sup>(٣)</sup> الفعل بعدها، أي بعد الفاء المجاب بها  
ما ذكر. ثم انتقل إلى الخامس فقال:

(ص) وَالْوَاوُ كَالْفَا إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَع \* كَلَا تَكُنْ<sup>(٤)</sup> جَلْدًا وَتُظْهِرَ الْجَزْعَ

(ش) يعني أنَّ الواو مثل الفاء المتقدمة في وجوب إضمار أن بعدها  
ونصب الفعل المضارع بعد النفي أو الطلب، وفهم ذلك من تشبيهه بها،  
لكن بشرط: أن تكون للجمع، وهو المُنْبَغ عليه بقوله: «إِنْ تُفِيدُ مَفْهُومَ مَع»  
نحو<sup>(٥)</sup>: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، ومثله: لَا تَكُنْ<sup>(٦)</sup> جَلْدًا وَتُظْهِرَ  
الْجَزْعَ، أي لا تجمع بين هذين. وفهم منه أنها إن لم تكن<sup>(٧)</sup> للجمع فلا  
تنصب<sup>(٨)</sup>.

(١) في ت «فتقدير».

(٢) في هـ ، ظ، ت «نصب».

(٣) في ت «كوني» تحريف.

(٤) في الأصل «يكن» تصحيف.

(٥) «نحو» ساقطة من ت.

قوله: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ. يحتمل ثلاثة أمور:

الأول: النهي عن الجمع بينهما.

الثاني: النهي عن كل واحد منهما.

الثالث: النهي عن الأول.

وفي الأولين يحزم الثاني، وفي الأخير ينصب بأن بعد واو المعية وهي التي يحل محلها مع.

(٦) في ز «لا تكون جلدًا وتظهر الجزع».

وفي رواية بعض المغاربة «لا تكن جلدًا وتضمير الجزع».

والجلد: الشجاع، والجزع: الخوف.

(٧) في الأصل «لم يكن».

(٨) في الأصل «فلا ينصب».

نحو: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ. بالجزم إن أردت النهي عنهما مجتمعين ومتفرقين<sup>(١)</sup>، وبالرفع إن أردت النهي عن الأول واستئناف الثاني أي وَأَنْتَ تَشْرَبُ اللَّبَنَ. «وَلَا تُفِدْ»<sup>(٢)</sup> شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إن تفد مفهوم مع فهي كالفاء والألف. و«اللام» في الفاء للعهد وهي السابقة. ثم أخذ في بيان أحكام تتعلق بالباب فقال:

(ص) وَيَعْدُ غَيْرِ النَّفْيِ جُزْماً اعْتِمِدَ \* إِنْ تَسْقُطِ الْفَا وَالْجُزْأُ قَدْ قُصِدَ<sup>(٣)</sup>

(ش) يعني أنَّ الفاء المتقدم ذكرها إذا محذفت بعد غير النفي وقصد الجزء المنجز<sup>(٤)</sup> الفعل الذي بعدها، وفهم<sup>(٥)</sup> منه أنه<sup>(٦)</sup> إن لم يقصد الجزء فلا جزم بل يكون الفعل مرفوعاً، فمثال الأمر<sup>(٧)</sup>:

١٩١ - قِفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي [حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ

يَسْقُطِ اللَّوْى بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْثِلِ]<sup>(٨)</sup>

وأمثلة<sup>(٩)</sup> ما بقي مفهومة من المثل المتقدمة في الفاء، و«يَعْدُ» متعلق باعتماد،

<sup>(١)</sup> في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ومتفرقين».

<sup>(٢)</sup> «تفد» ساقطة من ش.

<sup>(٣)</sup> ما بين المعقوفين «جزء من الشطر الثاني. من الألفية وما بعده إلى قوله «في موضع الحال من أن» تكملة من ه، ز، ظ، ك، ت. وترك مكانه يباحثاً في الأصل وسقط من ش، أيضاً، ولعله سهر من الناسخ الذي كتب الصفحة ٢١٧ ب التالية لها، والتي جاءت بخط مغاير لبقية الصفحات في الشرح كله.

<sup>(٤)</sup> في ت «يجزم».

<sup>(٥)</sup> في الأصل، ش «فهم».

<sup>(٦)</sup> وأنه «ساقط من ت».

<sup>(٧)</sup> في ش «فمثال الأمر قول الشاعر» وعبارتهما أكمل.

<sup>(٨)</sup> الشاهد لامرئ القيس. وما بين المعقوفين تكملة من ش.

انظر ديوانه ٨، والكتاب ٢٠٥:٤، وجمهرة أشعار العرب ١٢٥:١، وقطر الندى ٨٠، وشرح المرادى ٢١٢:٤ وشرح الأشموني ٣٠٩:٣.

قفاً: فعل أمر من الوقوف خاطب به إثنين، أو واحداً فنزله منزلة الإثنين، أو تكون الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوصل.

<sup>(٩)</sup> في ظ «وأمثال» تحريف.

«وجزماً» مفعول باعتمد<sup>(١)</sup>، وَإِنْ تَشَقُّطُ شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَالْجَزَاءُ قَدْ قُصِدَ». جملة في موضع الحال من فاعل تسقط ولما كان الطلب شاملاً للأمر وغيره مما تقدم، وكان النهي داخلاً في ذلك والجزم فيه بعد إسقاط الفاء ليس مطلقاً بل بشرط نه عليه بقوله:

(ص) وَشَرَطُ جَزْمٍ بَعْدَ نَهْيٍ أَنْ تَضَعُ \* إِنَّ قَبْلَ لَا دُونَ تَخَالُفٍ يَفْعُ

(ش) يعني أَنَّ الجزم بعد النهي مشروط بصلاحية وضع<sup>(٢)</sup> «إِنْ» الشرطية قبل «لَا» الناهية<sup>(٣)</sup> نحو: لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ، لأن التقدير: إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ. وفُهم منه أنه<sup>(٤)</sup> إِنْ لم يصلح وضع «إِنْ» قبل «لَا» لم ينجزم الفعل. نحو: لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ، لأنه لا يصلح<sup>(٥)</sup> إِنْ لَا تَذُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ. «وَشَرَطُ جَزْمٍ» مبتدأ، «وَبَعْدَ» متعلق بجزم أو شرط، «وَأَنْ تَضَعُ» في موضع خبر المبتدأ، «وَأَنْ» مفعول بتضع، «وَقَبْلَ» متعلق بتضع، «وَدُونَ» في موضع الحال من إِنْ، ثم قال<sup>(٦)</sup>:

(ص) وَالْأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ الْفَعْلِ فَلَا \* تَنْصِبُ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ أَقْبَلًا

(ش) قد سبق أن شرط الطلب الذي ينتصب بعده الفعل المقترن بالفاء بإضمار «أَنْ» أن يكون محضاً، وذلك أن يكون الأمر بصيغة «افْعَلْ» كما مثل فلا ينصب بعد الطلب باسم الفعل نحو: نَزَالِ فَتُصِيبُ خَيْرًا. ولا بعد طلب بلفظ الخبر نحو: حَسْبُكَ الْحَدِيثُ<sup>(٧)</sup> فَيَتَأَمُّ النَّاسُ. وأجاز «الكسائي»

(١) «وجزماً» مفعول باعتمد «ساقط من ت».

(٢) «وضع» ساقطة من ش.

(٣) في الأصل، ز «الناحية» خطأ من الناسخ.

(٤) «أنه» ساقط من ظ.

(٥) في ت «لا يصح».

(٦) ما بعد «ثم قال» إلى قوله: «والله أعلم» ساقط من ظ، ت (بمقدار صفحة) وانتهى السقط من الأصل

هنا (٢١٦ ب)

(٧) في هـ، ز «حسبك حديث فينام الناس».

النصب فيهما ولا شاهد معه<sup>(١)</sup>، وأما الجزم بعدهما إذا حذفت الفاء فلا خلاف في جوازه ومنه في الأول<sup>(٢)</sup>:

١٩٢ - ... \* مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي<sup>(٣)</sup>

لأن مكانك بمعنى اثبتى، ومن الثاني قوله - تعالى: -

( تُوْمِنُونَ بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّٰهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ. ذَلِكَمُ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ )<sup>(٤)</sup>

وقول عمر رضى الله عنه: «أَتَقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يُقَبَّ عَلَيْهِ»<sup>(٥)</sup> إذ معناه لِيَتَقَى اللَّهَ امْرُؤٌ. ومعنى الآية الكريمة آمِنُوا وَجَاهِدُوا يَغْفِرْ لَكُمْ، والله اعلم<sup>(٦)</sup>. «وَالْأَمْرُ» مبتدأ، «وَإِنْ كَانَ» شرط وكان تامة بمعنى حصل والتقدير: والأمر إن حصل، «وَبَغَيْرِ» متعلق بكان، «وَأَفْعَلُ» مضاف إليه، «وَفَلَا تَنْصِبُ» الفاء جواب الشرط، «وَلَا» ناهية، و«تَنْصِبُ» مجزوم بها وجوابه مفعول بتنصيب، «وَأَقْبَلَا» فعل أمر والألف فيه بدل من النون الخفيفة «وَيَجْزِمُهُ» مفعول بأقبلَا. والله أعلم<sup>(٧)</sup>.

(١) في ز «منعه».

(٢) في هـ، ز «قول الأول».

(٣) الشاهد لعمر بن الإطناية الأنصارى. وصدر البيت:

«وَقَوْلِي كُلُّنَا جَشَاءٌ وَجَشَاءٌ».

انظر الخصائص ٣: ٣٥، وشرح المفصل ٤: ٧٤ والمقرب ١: ٢٧٣، شذور الذهب ٣٣٥، ٤٠٩ وشرح التصريح ٢: ٣٤٣ والجمع ٢: ١٣، وشرح الأشموني ٣: ٣١٢، ومعجم الشواهد العربية ١: ٨٩.

(٤) سورة الصف. آية: ١١، ١٢.

في الأصل «تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ..... يغفر لكم ذنوبكم» مكان النقط كرر في سبيل الله ولم يكمل آية: ١١

(٥) انظر شرح المرادى ٤: ٢١٥ وشرح الأشموني ٣: ٢١٠.

(٦) «والله أعلم» ساقط من هـ، ز.

/ ثم قال<sup>(١)</sup>:

أ  
٢١٨  
أ

(ص) وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ / فِي الرَّجَائِصِ \* كَتَضَبٍ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ

(ش) يعني أَنَّ الفعل المضارع ينتصب<sup>(٢)</sup> «بأن» بعد الفاء الواقعة جواباً للترجي كما ينتصب<sup>(٣)</sup> بعد الفاء الواقعة جواباً للتمنى<sup>(٤)</sup> كما سبق، وإنما فصل الفاء في هذا الموضع عن المواضع السابقة لما فيها من الخلاف أجاز النصب «الفراء» ومنعه «الجمهور» واختار المصنف مذهب «الفراء» وشأهذه عندهما قوله عز وجل: (لَعَلِّي أُنَبِّئُ الْأَشْبَابَ. أَشْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ [إِلَى إِلَهٍ مُوسَى] (٥) (٦).

بالنصب في قراءة حفص عن عاصم. «والفعل» مبتدأ وخبره «نُصِبَ» ومفعول نصب محذوف اختصاراً أي نصب المضارع، «وما» موصولة وصلتها ينتسب «وَالِى التَّمَنَّى» متعلق ينتسب. ثم قال:

(ص) وَإِنْ عَلَى اسْمٍ خَالِصٍ لِفِعْلِ غُطِفَ \* تَنْصِبُهُ أَنْ ثَابِتاً أَوْ مُنَحْذِفَ

(ش) يعني أَنَّ الفعل المضارع إذا غُطِفَ على اسم خالص انتصب «بأن» ويجوز حينئذٍ اظهارها وضمها، وكان حقه أن يذكر هذه المسألة عند ذكر لام كي، فإنها مثلها في جواز الاظهار والاضمار، وفهم من قوله: «وَإِنْ عَلَى اسْمٍ» أنه لو<sup>(١)</sup> غُطِفَ على فعل لم ينتصب نحو: يَقُومُ زَيْدٌ وَيَخْرُجُ عَمْرُو.

(١) «ثم قال» ساقط من هـ.

انتهى السقط من ظ، ت.

(٢) في ز «ينتصب».

(٣) في هـ. ز، ظ، ت «انتصب».

(٤) في ز «للتنهي».

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٦) سورة غافر. آية: ٣٦، ٣٧.

قال الفراء في معانيه ٩: ٣ «فأُطْلِعَ بالرفع، يرد على قوله: «أُنَبِّئُ» ومن جعله جواباً لِلْعَلَى نصبه. وقد قرأ به بعض القراء. انظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٥٥٤.

وفهم من قوله: «خَالِصٍ» أنه لو عُطِفَ على اسم<sup>(٢)</sup> غير خالص كاسم  
الفاعل والمفعول لم ينتصب نحو: الطَّائِرُ فَيَنْصَبُ زَيْدٌ الدُّبَابُ.

٢١٨  
ب

وشمل قوله<sup>(٣)</sup>: الاسم الخالص الاسم / الصريح كقولك:

لَوْلَا زَيْدٌ وَيُحْسِنَ إِلَيَّ - بالنصب - لَهْلَكْتُ. ويجوز إظهار «أَنْ» فتقول:  
لَوْلَا زَيْدٌ وَأَنْ يُحْسِنَ إِلَيَّ<sup>(٤)</sup> لَهْلَكْتُ. والمصدر كقوله:

١٩٣ - لَلْبَيْتِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي \* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ<sup>(٥)</sup>

لأن المصدر اسم خالص، إذ هو من قبيل الجوامد بخلاف اسم الفاعل  
والمفعول<sup>(٦)</sup> وأطلق في قوله: «عُطِفَ» وهو مقيد بالواو كما مثل، والفاء كقوله:

١٩٤ - لَوْلَا تَوَقُّعُ مُغْتَرٍّ فَأُزِيضِيَّةُ<sup>(٧)</sup>

وأو كقوله - تعالى: - ( أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا )<sup>(٨)</sup>

(١) «على اسم أنه لو» ساقط من ظ.

(٢) في الأصل «فعل وغير».

(٣) «قوله» ساقطة من ظ.

(٤) في ز «إِلَيَّ بالنصب».

(٥) الشاهد لميسون بنت بجدل الكلبي. وروى في شاعرات العرب ٣٩٦

وَلُبْسِ عِبَادَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

انظر الكتاب ٤٥:٣ والمقتض ٧٢:٢ وشرح المفصل ٢٥:٧، وشرح الشواهد للعيني ٣:٣١٣، وشرح

التصريح ٢٤٤:٢، والخزانة ٥٩٢:٣ ومعجم شواهد النحو ١١٦.

الشفوف: جمع شف بكسر الشين وفتحها. وهو الثوب الرقيق شفى بذلك لأنه يشف ما وراءه.

(٦) في ش «واسم المفعول» وعبارتهما أكمل.

(٧) لم أعر على قائله، وقد ورد في كتب النحو غير معزو.

وعجز البيت «مَا كُنْتُ أُوْثِرُ أَثَرًا عَلَى يَزِيبِ».

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٥٥٨:٣، وشرح الشواهد للعيني ٣:٣١٤ ومعجم شواهد النحو ٣٩.

(٨) ١٤٠ سورة الشورى آية: ٥١

قراءة السنة «أَوْ يَرْسَلُ» بالنصب عطفاً على «وَحْيًا»، وقرأ نافع: «أَوْ يَرْسَلُ» بالرفع. انظر السبعة في

القراءات ٥٨٢، والبحر ٥٢٧:٧ والإتحاف ص ٣٨٤.

في قراءة غير<sup>(١)</sup> نافع. وثم كقوله:

١٩٥ - إني وقتلي سليكا ثم أعقله \* كالنور يضرب لما عافيت البقر<sup>(٢)</sup>

«وإن» شرط، «وخالص» نعت لاسم، «وفعل» مفعول<sup>(٣)</sup> لم يسم فاعله  
بفعل مضمرة يفسره عطف، «وعلى اسم» متعلق بعطف، «وتنصبه»<sup>(٤)</sup> جواب  
الشرط، «وأن» فاعل تنصبه<sup>(٥)</sup> «وثابتاً وأو من حذف» حالان من أن ثم قال:  
(ص) وشذ حذف أن ونصب في سري \* ما مر فاقبل منه ما عدل روى

يعني أن الفعل المضارع قد ينصب «يأن» مضمرة في غير المواضع المذكورة  
على وجه الشذوذ، كقولهم: «خذ اللص قبل يأخذك»<sup>(٦)</sup> أي: قبل أن  
يأخذك. وكقوله<sup>(٧)</sup>:

١٩٦ - فلم أر مثلاً حباسةً واحد \* ونهنت نفسي بعد ما كذت أفعلة<sup>(٨)</sup>

أي أن أفعله. «وحذف أن» فاعل بشذ، «ونصب» حذف معموله أي

(١) «غير» ساقطة من ه، ز.

(٢) الشاهد لأنس بن مدركة الخنمى.

انظر اللسان «نور»، «عيف»، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣ وشرح ابن عقيل ٣٥٩:٢، وشرح  
الشواهد للعيني ٣:٣١٤. وفي رواية (إني وقتلي كليباً ثم أعقله) اللسان: «نور».

(٣) «مفعول» ساقط من ظ.

(٤) في ظ، ت «ونصبه».

(٥) في ه «بتنصب» وفي ز «بتنصبه».

وفي ظ، ت «نصب». والمثبت أدق كما في الأصل، ش، ك، والألفية.

(٦) من أقوال العرب. انظر في مجمع الأمثال ٢٦٢:١ وشرح الأشموني ٣:٣١٥.

(٧) في ظ «وقوله».

(٨) الشاهد لعامر بن جوين الطائي انظر: الكتاب ٣٠٧:١، واللسان «حبس» وشرح الشواهد للعيني

٣:٣١٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٥٩:٣، ونسب لعامر بن الطفيل في الإنصاف ٥٦٠:٢، ٥٦١،

وسقط صدر البيت من ش، ه، ظ، ك، ت.

الحباسة: الغنيمة.

نهنت: زجرت وكففت.

ونصب<sup>(١)</sup> للفعل المضارع، «وفي يَؤَي» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً<sup>أ</sup>  
 لحذف من / جهة المعنى فهو من باب التنازع، «وما» موصولة وصلتها مَرٌّ،  
 «ومِنَّة» متعلق باقبل، «وما» مفعول<sup>(٢)</sup> باقبل وهي موصولة، «وَعَدْلٌ رَوَى»  
 جملة صلة لما.

\*\*\*\*\*

(١) «ونصب» ساقط من ت.

وفي هـ «نصب».

(٢) لي ك «مفعولة».

## ( عوامل الجزم )

عوامل الجزم على قسمين: أحدهما يجزم<sup>(١)</sup> فعلاً واحداً، والآخر يجزم فعلين، وقد<sup>(٢)</sup> أشار إلى الأول بقوله:

(ص) بِلَا وَلَا مِ طَالِيَا ضِعْ جَزْمًا \* فِي الْفِعْلِ هَكَذَا بَلَمَ وَمَا

(ش) فذكر أربعة أحرف كلها تجزم فعلاً واحداً:

الأول: «لا» الناهية. نحو: ( لَا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي )<sup>(٣)</sup> ومثلها «لا» في الدعاء

نحو: ( رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا )<sup>(٤)</sup>

والثاني: لام الأمر نحو: ( لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ )<sup>(٥)</sup> ومثله أيضاً لام الدعاء.

نحو: ( لِيَقْضِ غَلَبَتَا رَبِّكَ )<sup>(٦)</sup>

وفهم ذلك في الحرفين أعني «لا» و«اللام» من قوله: «طالياً»؛ لأن

الطلب شامل لجميع ما ذكر.

الثالث: «لَمْ» وهي حرف نفي في الماضي<sup>(٧)</sup>، تدخل على المضارع

(١) في هـ ، ز ، ت «ما يجزم».

(٢) «وقد» ساقط من ك.

(٣) سورة طه. آية: ٩٤.

(٤) سورة البقرة. آية: ٢٨٦.

(٥) سورة الطلاق. آية: ٧.

(٦) سورة الزخرف. آية: ٧٧.

(٧) في ش ، هـ ، ز «للماضي».

وفي ت «للمضارع».

فتصرف<sup>(١)</sup> معناه إلى المُضَيِّ، وقيل تدخل على الماضي فتصرف لفظه إلى المضارع والمشهور<sup>(٢)</sup> الأول نحو: لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ.

الرابع: «لَمَّا» وهي <sup>(٣)</sup> مثل «أَنَّمْ» فيما ذكر إلا أنَّ الفعل بعد «لَمَّا» يتصل

ہزمان الحال نحو: ( وَلَمَّا يَغْلَمَ اللَّهُ الْدِّينَ جَاهِدُوا مِنْكُمْ ) (۴)

بخلاف «لم» فإن<sup>(٥)</sup> ما بعدها قد يتصل وقد لا يتصل. «فَضَعُ» فعل أمر من وضع مثل هَبْ من وهَبْ، «وَجَزَمَا» مفعول بضع، «وَبَلَا» وَفَى الْفِعْلِ متعلقان بضع، «وَطَالِبًا» حال من الضمير المستتر في ضع، و«هَا» تنبيه «وَكَذَا» و«يَلَمُّ» متعلقان بفعل محذوف دل عليه الأول / والتقدير: وضع جزماً يلم ولما مثل ما فعلت في لا واللام، ثم أشار إلى القسم الثاني وهو ما يجزم فعلين فقال:

(ص) وَاجْزِمِ بَيْنَ وَمَنْ وَمَا وَمَهُمَا \* أَيْ مَتَى أَيَّانَ أَتَيْنَ إِذْ مَا  
وَحَيْثُمَا <sup>(٦)</sup> أَنَى ... \*

(ش) فذكر إحدى<sup>(٧)</sup> عشرة كلمة كلها تجزم فعلين وتُسمى أدوات الشرط

الأولى: «إِنْ» وهي حرف. نحو قوله - عز وجل<sup>(٨)</sup>: -

(إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ) (٩)

(١) في الأصل «فيصرف».

(٢) في الأصل «المشهور».

(۳) فی ش «وہو».

(٤) سورة آل عمران، آية: ٤٢.١.

(٥) في ش، ك، ت (فإنه).

(٦) في الأصل «وحيث ما».

(٧) في ظ «أحد» تحريف.

(٨) في ز «تعالى».

(٩) سورة الأنفال. آية: ٣٨.

وفي ش «إِنْ يَنْتَهُوا يَغْفِرْ لَهُمْ» اكتفى بموضع الشاهد في الآية، ونحو «إِنْ يَمُتْ يَمُتْ عَمْرُو» زادت مثالا آخر.

الثانية: «مَنْ» وهي تقع على من يعقل. نحو: (مَنْ يَعْمَلْ شَوْءًا يُجْزَ بِهِ) <sup>(١)</sup>

الثالثة: «مَا» وهي تقع على ما لا يعقل. نحو:

( مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ يُلْهِهَا ) <sup>(٢)</sup>

الرابعة: «مَهْمَا» وهي بمعنى مَا <sup>(٣)</sup> نحو:

١٩٧ - وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ الرِّبَا مِنْ خَلِيفَةٍ \* وَإِنْ خَالَهَا تُخْفِي عَلَى النَّاسِ تَعْلَمَ <sup>(٤)</sup>

الخامسة: «أَيَّ» وهي بحسب ما تُضاف إليه من اسم أو ظرف زمان أو ظرف مكان نحو: أَيَّ مَا تَفْعَلْ أَفْعَلْ.

السادسة: «مَتَى» وهي ظرف زمان نحو <sup>(٥)</sup>

١٩٨ - مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا \* تَجِدُ حَطْبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِجُ <sup>(٦)</sup>

السابعة: «أَيَّانَ» وهي ظرف زمان. أيضاً: أَيَّانَ تَقُمْ أَقْمَ مَعَكَ.

الثامنة: «أَيْنَ» وهي ظرف مكان. نحو: أَيْنَ تَجْلِسُ أَجْلِسْ مَعَكَ.

<sup>(١)</sup> سورة النساء. آية: ١٢٣.

<sup>(٢)</sup> سورة البقرة. آية: ١٠٦.

في ش، ك (ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها)  
لم يكمل الآية.

<sup>(٣)</sup> في ش زيادة (بمعنى «ما أي في كونها تقع على ما تقع عليه «ما» نحو قول الشاعر) والزيادة توضح المراد.

<sup>(٤)</sup> الشاهد لزمير بن أبي سلمى.

انظر ديوانه ٣٢، وحيون الأخبار ٥:٢ وشرح الشواهد للعيني ١٠:٤ ومعجم شواهد النحر ١٦١.

في الأصل، ز، ط، ت روى حجاز البيت

«ولو خالها تخفى على الناس تعلم»

<sup>(٥)</sup> «نحو» ساقطة من ت، وفي ش «نحو قول الشاعر».

<sup>(٦)</sup> نسب هذا الشاهد لعبيد الله بن الحر في شرح أبيات سيويه للسيرافي ٦٦:٢ والخزاعة ٣:٦٦٠،  
ومعجم شواهد العربية ٧٦:١ وهو بلا نسبة في الكتاب ٨٦:٣، والمقتضب ٦٦:١ وشرح المفصل

٥٣:٧/١٠:٢٠ د ورصف المبانى ١٢٤، ٤٠٠

وروى في اللسان «نور» فمن يأتنا يلسم بنا في ديارنا

يجد أثراً دعساً وناراً تأججاً

التاسعة: «إِذْ مَا»<sup>(١)</sup> وهي حرف بمعنى إن.

العاشرة: «حَيْثُمَا» وهي ظرف مكان. نحو<sup>(٢)</sup>: حَيْثُمَا تَذْهَبُ أَذْهَبَ مَعَكَ.

الحادية عشرة: «أَلَى» وهي ظرف مكان. نحو: أَلَى تَجْلِسُ أَجْلِسَ مَعَكَ،  
وَفُهُم من تمثيله «إِذْ مَا» و«بِحَيْثُمَا»<sup>(٣)</sup> / أَنَّهُمَا لَا يُجْزَمُ بِهِمَا إِلَّا إِذَا اقْتَرْنَا  
«بِهَا» كالمثال<sup>(٤)</sup> «وَيَا أَيْنَ» متعلق<sup>(٥)</sup> «بِاجْزَمَ» ومفعول اجزم محذوف لإقتصاراً؛  
لأنه إنما أراد أن يُخبر أَنَّ هذه الأدوات جازمة. ثم إنَّ هذه الأدوات أعني  
أدوات الشرط على قسمين:

حروف وأسماء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَحَرْفٌ إِذْ مَا \* كَإِنْ وَبَاقِي الْأَدَوَاتِ أَسْمَاءُ

(ش) أما «إِنْ» فلا خلاف أنها حرف وأما «إِذْ مَا» فالمشهور<sup>(٦)</sup> أنها  
حرف مثل «إِنْ» ولذلك اقتصر عليه. وباقى الأدوات هي<sup>(٧)</sup> ما عدا «إِنْ»  
«وَأِذْ مَا» وهي تسع كلمات، وهي كلها أسماء فمنها أسماء<sup>(٨)</sup> ومنها ظروف  
زمان ومنها ظروف مكان، وقد بيَّنتُ ذلك عند ذكرها في البيت السابق

(١) ومقاله قول الشاعر:

وَأَلَيْكَ إِذْ مَا تَأْتِي مَا أَتَيْتَ أَيْزُ يَدْ ثَلْفٌ مِّنْ إِهَاءٍ تَأْتُرُ آيِيَا

وهو من شواهد شرح ابن عقيل ٣٦٧:٢، وشرح الأشموني ١١:٤ ولم ينسب فيهما.

(٢) «نحو» ساقطة من ت.

(٣) في هـ، ظ، ك، ت «وحيثما».

(٤) في ش، ك «كالمثال واجزم فعل أمر» الزيادة هنا لازمة.

(٥) في ش «ويان إلى آخره متعلق باجزم».

(٦) «إِذْ مَا» أداة شرط تجزم فعلين، وهي حرف عند سيبويه بمنزلة «إِنْ» الشرطية، وعند المبرد وابن السراج

والفارسي، ظرف زمان وعملها الجزم قليل لا ضرورة.

(٧) في هـ، ز «وهي».

(٨) «فمنها أسماء» ساقطة من ت.

«وإِذْ مَا» مبتدأ<sup>(١)</sup>، «وحَرْفٌ» خبر مقدم والتقدير: وَإِذْ مَا حرف كِإِنْ. وإنما شبهها بها؛ لأنَّ<sup>(٢)</sup> «إِنْ» حرف بإجماع وهي أم الباب إذ كل أداة مما تقدم تقدر بها. ولما فرغ من ذكر الجوازم أخذ في الكلام على أحكام الشرط والجزاء فقال:

(ص) فِعْلَيْنِ يَفْتَضِيَنَّ شَرْطٌ قَدْ مَا \* يَثْلُو الْجَزَاءُ وَجَوَاباً وَبِمَا

(ش) يعني أنَّ كل واحد من أدوات الشرط يقتضى فعلين يُسمى الأول شرطاً والثاني جزءاً، وفُهم من قوله: «فِعْلَيْنِ» أنَّ حق الشرط والجزاء أنَّ يكونا فعلين، إلا أنَّ الجزء قد<sup>(٣)</sup> يكون غير فعل وذلك على خلاف الأصل وسيأتي. وفُهم أيضاً من قوله: «فِعْلَيْنِ يَفْتَضِيَنَّ» - أي يطلبن - أن<sup>(٤)</sup> الجزم في الفعلين بها<sup>(٥)</sup> وهو المشهور. وفُهم من قوله: «قَدْ مَا»، «وَيَثْلُو الْجَزَاءُ /» أن الشرط والجزاء <sup>٢٢</sup>ب جملتان؛ لأن الفعل يستلزم<sup>(٦)</sup> الفاعل وأن الجزء لا يكون إلا متأخراً<sup>(٧)</sup> والشرط لا يكون إلا متقدماً وإذا<sup>(٨)</sup> ورد نحو<sup>(٩)</sup>: أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ. فليس أَنْتَ ظَالِمٌ. جواباً مقدماً<sup>(١٠)</sup> بل الجواب محذوف دل عليه ما تقدم على أداة<sup>(١١)</sup> الشرط. وفاعل «يَفْتَضِيَنَّ»<sup>(١٢)</sup> النون، وهو عائد على أدوات الشرط، «وَفِعْلَيْنِ» مفعول بيقْتَضِيَنَّ، «وَشَرْطٌ» خبر مبتدأ مضمّر أي أحدهما شرط، أو مبتدأ والخبر

(١) في هـ، ظ «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.

(٢) في هـ «لأنها».

(٣) «قد» ساقطة من ظ، ت.

(٤) «أن» ساقطة من ك.

(٥) في الأصل، ش، ك «بهما».

(٦) في ت «مستلزم».

(٧) انظر باب الإضافة وإعراب المكيدي لقول ابن مالك:

... وَإِنْ كَوَّزَتْهَا فَأُضِفَ

أَوْ تَكْوَرُ الْأَجْزَاءُ ....

(٨) في ش، هـ، ز، ت «فلذا ورد». وفي ك «فلذا أورد».

(٩) «نحو» ساقطة من ظ، ت.

(١٠) في ش زيادة «فلذا ورد هو ظالم فليس هو ظالم جواباً متقدماً. الزيادة هنا لا لزوم لها.

(١١) في ك، ت «أدوات».

(١٢) في ز «يقتضى» تحريف.

محذوف أي منهما شرط، «وَيَتْلُو الْجَزَاءَ» جملة فعلية في موضع الصفة لشرط والضمير العائد على الموصوف محذوف تقديره: يتلوه الجزاء، ولا يجوز نصب<sup>(١)</sup> «شَرْطٌ» على البدل من فعلين {لأنَّ التابع غير مستوف<sup>(٢)</sup> للمتبوع وإنما يجوز الإتيان فيما كان مستوفياً<sup>(٣)</sup> للمتبوع نحو: لَقِيتُ مِنَ الْقَوْمِ ثَلَاثَةً زَيْدًا وَعَمْرًا وَجَعْفَرًا، وَلَقِيتُ الرَّجُلَيْنِ زَيْدًا وَعَمْرًا. و«وَيْسَمًا» جملة مستأنفة، «وَجَوَابًا» حال من الضمير في «وَيْسَمًا»<sup>(٤)</sup>. ثم بين الفعلين اللَّذَيْنِ تقتضيهما هذه الأدوات فقال:

(ص) وَمَاضِيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ \* ثَلَاثِيهِمَا أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

(ش) فهذه أربعة أحوال:

الأول: أن يكونا أعنى الشرط والجزاء فعلين ماضيين. نحو:

( وَإِنْ عُدْتُكُمْ عُذَّتْنَا )<sup>(٥)</sup>

أو مضارعين. نحو: ( وَإِنْ تُبَدِّلُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ )<sup>(٦)</sup>

أو الأول ماض<sup>(٧)</sup> والثاني مضارع نحو: ( مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ )<sup>(٨)</sup>

أو الأول مضارع والثاني ماض. نحو قوله<sup>(٩)</sup>:

<sup>(١)</sup> في ت «ينصب».

<sup>(٢)</sup> في الأصل، ك «مسيوق». تصحيف.

<sup>(٣)</sup> في الأصل «مسيوقاً» تصحيف.

<sup>(٤)</sup> في هـ ، ت «وسم».

<sup>(٥)</sup> سورة الإسراء. آية: ٨.

<sup>(٦)</sup> سورة البقرة. آية: ٢٨٤.

<sup>(٧)</sup> في ز «ماض».

<sup>(٨)</sup> سورة الشورى. آية: ٢١.

<sup>(٩)</sup> في ش «نحو قول الشاعر».

١٩٩- مَنْ يَكْدُنِي بِسَيْئٍ كُنْتُ مِنْهُ / \* كَالشُّجَا يَبِينُ حَلْقِيهِ وَالْوَرِيدُ<sup>(١)</sup> ٢٢١

١

ومعنى الماضى الواقع شرطاً أو جواباً الاستقبال فهو ماض لفظاً مستقبلي معنى، ولذلك تقول: إِنْ قَامَ زَيْدٌ غَدًا قُمْتُ بَعْدَ غَدٍ. «وَمَاضِيَيْنِ» مفعول ثان بتلفيهما أي تجدهما، «وَأَوْ»<sup>(٢)</sup> مُضَارِعَيْنِ «وَأَوْ»<sup>(٣)</sup> «مُتَخَالِفَيْنِ» معطوفان على ماضيين. فأما الماضى الواقع شرطاً أو جزاء فهو في موضع جزم؛ لأنه مبنى لا يظهر فيه إعراب، وأما جزم المضارع فلا إشكال فيه شرطاً كان أو جزاء في الأوجه الأربعة، ويجوز رفع المضارع إذا كان جزاء. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَيَقْدَمُ مَاضٍ زَفَقَكَ الْجَزَاءُ أَحْسَنَ \* وَزَفَقُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهْنٌ

(ش) يعني أَنَّ الشرط إذا كان ماضياً جاز رفع الجواب كقول زهير:

٢٠٠- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَلَةٍ \* يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ<sup>(٤)</sup>

وفهم من قوله: «حَسَنَ». أنه كثير، ولا يفهم منه أنه أحسن من الجزم بل الجزم أحسن؛ لأنه على الأصل. وقوله: «وَزَفَقُهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهْنٌ» أي ضعف<sup>(٥)</sup> كقوله<sup>(٥)</sup>:

<sup>(١)</sup> الشاهد لأبي زيد الطائي انظر نوادر أبي زيد.

والمقتضب ٥٩:٢، ووصف المباني ١٨٧، وشرح الكافية لابن مالك ١٥٨٥:٣، وشرح ابن عقيل ٣٧١:٢، وشرح الأشموني ١٧:٤، والخرائج ٦٥٤:٣.

يكدني: يخذعني ويمكر بي.

الشجاء: ما يعترض في الحلق من عظم أو عود أو شوك.  
<sup>(٢)</sup> في ش، ظ، ك، ت «أو».

<sup>(٣)</sup> انظر ديوان زهير بن أبي سلمى ١٠٠

واللسان «حرم»، والكتاب ٦٦:٣ والمقتضب ٧٠:٢، وشرح أبيات الكتاب للسيرافي ٨٥:٢ وشرح الكافية لابن مالك ١٥٨٩:٣، وشرح ابن عقيل ٣٧٣:٢، وشرح الشواهد للعيني ١٧:٤، ومعجم شواهد النحو ١٥٠ وروى صدر البيت «وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَلَةٍ»

الحريم: الممنوع.

<sup>(٤)</sup> في ظ «ضعيف».

<sup>(٥)</sup> في ش «كقول الشاعر».

يَا أَفْرَغُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَفْرَغُ  
إِنَّكَ إِنْ يُضَرَّغَ أَخُوكَ تُضَرَّغُ<sup>(١)</sup>

وإنما حسن الرفع بعد الماضي لعدم تأثير أداة الشرط في فعل الشرط وضعف بعد المضارع لتأثير العامل في فعل الشرط<sup>(٢)</sup> «وَرَفَعْتُكَ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، «والجزء» مفعول برفع، «وحسن» خبر المبتدأ، «وَبَغَدَ» متعلق بحسن، ولا يجوز أن يتعلق برفع؛ لأنه مصدر مقدر بأن والفعل، «وَرَفَعْتُه» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى / المفعول، «وَهَنَ» فعل ٢٢١ ماضي في موضع الخبر عن رفع، «وَبَغَدَ» متعلق به. واعلم أن الشرط لا يكون إلا فعلاً مضارعاً أو ماضياً كما سبق، وأما الجواب فيكون مضارعاً وماضياً كما تقدم ويكون غير ذلك فتلزمه الفاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا جَوَاباً لَوْ جَعِلَ<sup>(٣)</sup> \* شَرْطاً لِإِنْ أَوْ غَيْرَهَا لَمْ يَنْجَعِلْ

(ش) يعني أن جواب الشرط إذا لم يصلح<sup>(٤)</sup> جعله شرطاً وهو أن يكون غير مضارع أو ماض وجب اقترانه بالفاء، وفهم منه أنه إذا صح جعله شرطاً تدخل<sup>(٥)</sup> الفاء في الجواب نحو: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو، أَوْ يَقُمْ<sup>(٦)</sup> عَمْرُو أَوْ لَمْ يَقُمْ عَمْرُو فهذا كله يصح جعله<sup>(٧)</sup> شرطاً، وشمل ما لا يصح<sup>(٨)</sup> جعله

(١) نسب الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في الكتاب ٦٧:٣، ولعمرو بن ثعلبة البجلي في الخزانة ٣٩٦:٣، ٦٤٣، وشرح أبيات سيبويه للسيرافي ١٢١:٢.

وبلا نسبة في اللسان «بجل»، والمقتضب ٧٢:٢، وأمالى الشجري ٨٤:١، وشرح المفصل ١٥٧:٨ والمقرب ٢٧٥:١ وشرح الكافية لابن مالك ١٥٩٠:٣.

(٢) ما بعد «فعل الشرط» إلى هنا ساقط من ظ.

(٣) في ز «جهل» تحريف.

(٤) في ش، ظ «يصح».

(٥) في الأصل «يدخل».

(٦) «أو يقيم عمرو» ساقط من ك.

(٧) في ش «فهذه كلها يصح جعلها شرطاً».

(٨) في ه، ظ «يصح».

شرطاً الجملة الاسمية<sup>(١)</sup> [مثبتة]<sup>(٢)</sup> نحو: **إِنْ قَامَ زَيْدٌ فَعَمَرُوا قَائِمًا**.

أو فعلية طلبية، أو فعلاً غير متصرف أو مقروناً بالسين أو سوف أو قد أو منفية «بما» أو «إِنْ» أو «لَنْ»<sup>(٣)</sup>، فَإِنَّ هذا كله لا يصح جعله شرطاً «وبقاً» متعلق بإقرون، «وختماً» نعت لمصدر محذوف تقديره: قرنا حتماً، «وجواباً» مفعول<sup>(٤)</sup> باقرن، «وَلَوْ جُعِلَ» شرط، «وشرطاً» مفعول ثانٍ بجعل وفي «يجعل» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على جواباً<sup>(٥)</sup>، «وَلِإِنْ» متعلق بجعل، «وَلَمْ يَنْجَعِلْ» جواب لو، وهو مطاوع<sup>(٦)</sup> جعل فيتعدى إلى واحد؛ لأنَّ المطاوع الذي هو جعل بمعنى صَبَّر يتعدى إلى اثنين ومفعول «ينجعل» محذوف تقديره: لم ينجعل جواباً<sup>(٧)</sup>. ثم اعلم أنَّ الجواب الذي لا يصلح جعله شرطاً قد يتلقى «إذا»، وإلى ذلك أشار بقوله /:

٢٢٢  
↑

(ص) **وَتَخْلُفُ الْفَاءُ إِذَا<sup>(٨)</sup> الْمَفْاجَأَةُ \* كَلِنْ تَجِدُ إِذَا لَنَا مَكَاَفَاةُ**

(ش) يعني أنَّ «إذا» التي للمفاجأة تخلف الفاء أي تحل محلها، فيصدر

(١) «الاسمية» ساقطة من ت.

(٢) «مثبتة» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٣) في ز «ولن».

مثال الجملة الفعلية الطلبية قوله تعالى (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي)

آل عمران آية: ٣١

ومثال الجملة الفعلية التي فعلها غير متصرف قوله تعالى: (إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَقَسِي رَأْيِي)

الكهف آية: ٣٩

ومقروناً بسوف كقوله تعالى: (وَلِإِنْ يَخِيقُمْ بَعِيلَةٌ فُسُوفَ يُنْيِكُمْ اللَّهُ التَّوْبَةُ ٢٨) ومقروناً بقد كقوله تعالى

(إِنْ يَشْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ) يوسف ٧٧. أو منفية بـلن نحو (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِّرُوهُ).

(٤) في الأصل «مفعولن».

(٥) في ظ، ت «جواب».

(٦) في الأصل، ش «مضارع».

(٧) «جواباً» ساقطة من ش، ك.

(٨) في ز «إذا».

بها الجواب الذي لا يصلح<sup>(١)</sup> جعله شرطاً كما يصدر بالفاء وذلك لشبه «إِذَا» المذكورة بالفاء في كونها لا تقع أولاً بل تقع<sup>(٢)</sup> بعد ما هو سبب فيما بعدها وذلك كقوله: «إِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ». ومثله قوله - عز وجل: - ( وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْتُلُونَ )<sup>(٣)</sup>

وفهم من قوله: «تَخْلُفُ»<sup>(٤)</sup> أنها ليست أصلية في ذلك بل واقعة موقع الفاء. «وَإِذَا» فاعل بتخلف وهي مضافة «لِلْمُفَاجَأَةِ»، «وَالْفَاءُ» مفعول مقدم على الفاعل، «وَإِنْ تَجِدْ» شرط جوابه، «إِذَا» وما بعدها، والمكافأة: المجازاة، مصدر كَفَأْتُ الرَّجُلَ، أي جازيته.

ثم قال:

(ص) وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَاءِ إِنْ يَفْتَرُونَ \* بِالْفَا أَوْ الْوَاوِ<sup>(٥)</sup> بِتَثْلِيثِ قَمِينِ

(ش) يعني إذا وقع الفعل بعد فعل الجزاء ودخلت عليه الفاء أو الواو جازت<sup>(٦)</sup> فيه ثلاثة أوجه: الجزم والنصب والرفع، ويعنى بالفعل، الفعل الضمارع، والجزاء أن يكون بالفعل المضارع المجزوم وذلك كقولك<sup>(٧)</sup>: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ يَخْرُجْ عَمْرُو وَيَذْهَبْ جَعْفَرُ، بجزم يذهب ورفعه ونصبه<sup>(٨)</sup> فالجزم

(١) في ز، ك «لا يصح».

(٢) «تقع» ساقطة من ت.

قال المالكى:

«إذا تكون جواباً للشرط كالفاء إلا أنها لا تدخل إلا على جملة إسمية غير طلبية بخلاف الفاء كقولك  
إِنْ تَقُمْ إِذَا عَجِدَ اللَّهُ مُنْطَلِقًا»

رصف المباني ١٥٠.

(٣) سورة الروم. آية: ٣٦.

(٤) في ز «تخلف الفاء» أكملت عبارة الألفية.

(٥) في ز «الواو».

(٦) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «جاز».

(٧) في ش، ط «كقوله».

(٨) في ش، ك، ت «ويذهب ونصبه ورفعه» تقديم وتأخير و«يجزم» ساقطة.

على العطف على فعل الجزاء، والنصب بإضمار أن بعد الفاء أو الواو<sup>(١)</sup>،  
والرفع على الاستئناف، مثال<sup>(٢)</sup> الفاء قوله - تعالى<sup>(٣)</sup> : -

( يُخَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ )<sup>(٤)</sup>

قُرىء في السبع بالجزم والرفع، وقُرىء في الشاذ بالنصب /، والواو كقول ٢٢٢  
الشاعر:

٢٠٢ - إِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَاهُوسَ يَهْلِكْ \* رِبِيعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ \* أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَتَانُ<sup>(٥)</sup>

يروى «ونأخذ»<sup>(٦)</sup> بالجزم والنصب والرفع<sup>(٧)</sup>. وفهم من قوله: «مِنْ بَعْدِ  
الْجَزَاءِ»، أَنَّ ذَلِكَ بَعْدَ<sup>(٨)</sup> الجزاء كيفما<sup>(٩)</sup> كان، فعلاً كان<sup>(١٠)</sup> أو جملة، خلافاً

(١) في الأصل، ظ، ت «والواو».

(٢) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ومثال» وهي أدق.

(٣) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «قوله عز وجل».

(٤) سورة البقرة، آية: ٢٨٤.

قرأ ابن كثير ونافع وحزمة والكسائي، «فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ» جزماً.

وقرأ عاصم وابن عامر «فَيَغْفِرُ، وَيُعَذِّبُ» رفعاً.

وقرأ ابن عباس والأعرج وابن حمزة بالنصب على إضمار أن.

انظر السبعة في القراءات ١٩٥، والإملاء ١٢١:١ والبحر ٣٦٠:٢.

(٥) البيتان للناطقة الديباني. انظر ديوانه ١٠٥، ١٠٦، واللسان «حب» و«ذنب».

والكتاب ١٩٦:١ «البيت الثاني»، وشرح المفصل ٨٣:٦، ٨٥ وشرح الكافية لابن مالك ١٦٠:٤:٣.

وشرح ابن عقيل ٣٧٧:٢ وشرح الأشموني ٢٤:٤.

وروى البيت الأول في الأصل:

وإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والشهر الحرام

ورود البيت الثاني في شرح الكتاب للسيرافي ٢٨:١، والديوان:

وَيُمِيسُكَ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَ الظُّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَتَانُ

(٦) في ز «نأخذ».

(٧) في ه، ز، ت «بالجزم والرفع والنصب» تقديم وتأخير.

(٨) «أن ذلك بعد الجزاء» ساقطة من ت.

(٩) في الأصل، ه، ظ، ت «كيف ما».

(١٠) «كان» ساقطة من ت.

للشارح<sup>(١)</sup> في تخصيص ذلك بالفعل المضارع بدليل قوله - عز وجل: -

( فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمُ سَيِّئَاتِكُمْ )<sup>(٢)</sup>.

«وَالْفِعْلُ» مبتدأ، ونعته محذوف أي الفعل المضارع، وعلم ذلك من الحكم عليه بالرفع والنصب والجزم، وذلك لا يكون من الأفعال إلا في<sup>(٣)</sup> المعرب منها وهو المضارع «وَأَنْ يَفْتَرِي» شرط، و«بِالْفَاءِ» متعلق بـ«يَفْتَرِي»، و«قَمِينَ» خبر المبتدأ، «وَبِتَثْلِيثٍ» متعلق بقمن. ومعنى قَمِينَ: حقيق. وجواب الشرط على [هذا]<sup>(٤)</sup> الوجه محذوف لدلالة ما تقدم عليه. والتقدير: الفعل قمن بتثليث إن يقترن بكذا فهو قمن. إلا أنَّ في هذا الوجه كون الشرط المحذوف جوابه مضارعاً وهو قليل، ويُحتمل أن يكون «قَمِينَ» خبر مبتدأ محذوف والجملة من المبتدأ والخبر جواب الشرط، إلا أنَّ في هذا الوجه حذف الفاء من<sup>(٥)</sup> الجواب وهو مخصوص بضرورة الشعر، وفي بعض النسخ فتثليث بالفاء وهو مبتدأ وسوغ الابتداء بالنكرة دخول فاء الجواب عليه، «وَقَمِينَ» خبر تثليث<sup>(٦)</sup>. هذا حكم المضارع الواقع بعد الجزاء، فإن وقع المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الشرط والجزاء<sup>(٧)</sup> فقد أشار إليه بقوله: /

٢٢٣  
↑

(١) انظر شرح ابن النازم ٧٠٣.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز. سورة البقرة. آية: ٢٧١، اختلفوا في الياء والنون والرفع والجزم من قوله: «ويكفر» قرأ ابن كثير، وأبو عمرو وحاصم في رواية أبي بكر «ونكفر» بالنون والرفع. وقرأ نافع وحمة والكسائي «ونكفر» بالنون وجزم الراء. وقرأ ابن عامر وحاصم في رواية حفص «ويكفر» بالياء والرفع.

انظر السبعة في القراءات ص ١٩١.

(٣) «في» ساقطة من ت.

(٤) «هذا» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) في ش، ك «فاء الجواب».

(٦) في هـ، ز «فتثليث» وهي أدق كما ورد في بعض النسخ.

(٧) ما بعد «الجزاء» إلى هنا ساقط من ك.

(ص) وَجَزَمَ أَوْ نَصَبَ لِفَعْلٍ إِثْرًا \* أَوْ وَإِ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اِكْتِنَفًا

(ش) يعني أنَّ المضارع إذا وقع بعد «الفاء» أو «الواو»<sup>(١)</sup> بين شرط وجزاء جاز جزمه بالعطف على فعل الشرط ونصبه بإضمار «إِنْ»<sup>(٢)</sup>، وإنما لم يجر فيه الرفع كما جاز في المتأخر؛ لأن الرفع على الاستئناف ولا يُمكن في الواقع<sup>(٣)</sup> بين الشرط والجزاء، «وَجَزَمَ» مبتدأ، «وَأَوْ»<sup>(٤)</sup> نَصَبٌ، معطوف عليه، وسوِّغ الابتداء بالنكرة التفصيل، «وَلِفَعْلٍ» متعلق بنصب وهو مطلوب أيضاً لجزم فهو من باب التنازع «وَأَثَرُ» ظرف في موضع النعت لفعل «وَأَوْ»<sup>(٥)</sup> «وَإِ» معطوف على «فَأَ»، و«إِنْ» شرط، وفعل الشرط «اِكْتِنَفًا»<sup>(٦)</sup>، «وَبِالْجُمْلَتَيْنِ» متعلق بـ «اِكْتِنَفًا»<sup>(٧)</sup>، «واكتنفًا»<sup>(٨)</sup> مبني للمفعول والضمير المستتر فيه عائد على فعل، فإنَّ الجملتين اكتنفاه<sup>(٩)</sup>، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم قال:

(ص) وَالشَّرْطُ يُغْنِي عَنْ جَوَابٍ قَدْ عَلِمَ \* وَالْعَكْسُ قَدْ يَأْتِي إِنْ أَلْفَتِي فُهِمَ

(ش) يعني أنه إذا علم الجواب أغنى عن ذكره<sup>(١٠)</sup> الشرط نحو: أَتَيْتَ ظَالِمًا إِنْ فَعَلْتَ، فجواب «إِنْ» محذوف لدلالة ما تقدم عليه، وكذلك إذا علم الشرط أغنى عنه<sup>(١١)</sup> الجواب كقوله<sup>(١٢)</sup>:

(١) في الأصل «والواو».

(٢) نحو قولك «إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ»، ويخرج خالداً، تُخْرِجُكَ.

بجزم «يخرج» ونصبه.

(٣) «في الواقع» ساقط من ك.

(٤) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «أو».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «أو وإِ».

(٦) في الأصل «واكتنفًا».

(٧) في ط «باكتنف».

(٨) في الأصل، ش، ط، ك، ت «واكتنف» والمثبت أدق كما في هـ، ز والألفية.

(٩) في الأصل «اكتنفًا» تحريف.

(١٠) في ت «ذكر».

(١١) في ز «عن ذكره».

(١٢) في ش «كقول الشاعر».

٢٠٣. فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ \* وَلَا يَغُلُّ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ<sup>(١)</sup>

أي وإن لا<sup>(٢)</sup> تطلقها، فحذف فعل الشرط للعلم به. وفهم من قوله: «عَلِمَ» أنه إن لم يعلم واحد منهما لم يجر الحذف، وفهم من قوله: «قَدْ يَأْتِي» أن حذف الشرط أقل من حذف الجواب، «وَالشَّرْطُ» مبتدأ وخبره «يُغْنِي»<sup>(٣)</sup>، «وإن» شرطية، «وَالْمَغْنَى» مفعول لم يسم فاعله بمضمر / يفسره <sup>٢٢٣</sup>ب وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم قال:

(ص) وَاخْذِفْ لَدَى اجْتِمَاعِ شَرْطٍ وَقَسَمٍ \* جَوَابَ مَا أَخَّرْتَ فَهُوَ مُلْتَزِمٌ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع الشرط والقسم حذفت جواب الآخر<sup>(٤)</sup> منهما واستغنيت بجواب المتقدم بقوله: إذا قدمت الشرط وأخرت القسم: إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ وَاللَّهُ أَكْرَمُهُ. وإذا<sup>(٥)</sup> قَدَّمْتَ الْقِسْمَ<sup>(٦)</sup>: وَاللَّهُ إِنْ قَامَ زَيْدٌ لَأَكْرَمُهُ. هذا الذي ذكره، إذا لم يتقدم عليهما أعنى الشرط والقسم ما يحتاج إلى الخبر، أما<sup>(٧)</sup> إذا تقدم عليهما ما يحتاج إلى خبر<sup>(٨)</sup> فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ تَوَالَيْتَا وَقَبْلُ ذُو خَبَرٍ \* فَالشَّرْطُ رَجْعٌ مُطْلَقاً بِلاَ حَذَرٍ

(١) الشاهد للأحوص الأنصاري. وروى في ديوانه ١٩٠  
فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِأَهْلٍ وَلَا شَيْءٌ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ  
انظر أمالي الزجاجي ٨٢، ووصف المباني ١٨٨، وشرح الكافية لابن مالك ١٦٠:٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٠:٢، وشرح شواهد المغنى للسيوطي ٩٣٦:٢، وشرح الأشموني ٢٥٠:٤.

(٢) في ز «ولا».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت زيادة «وخبره يغني» وعن جواب متعلق بيغني، «وقد علم» في موضع النعت لجواب، «والعكس» مبتدأ وقد يأتي خبره.

الزيادة هنا تفيد، حيث أكملت النسخ بقية الإعراب.

(٤) في ز «الأخير».

(٥) في ط، ت «وإن».

(٦) في هـ، ز، ك «القسم قلت» وعبارتهما أكمل.

(٧) في هـ، ز، ط، ت «وأما».

(٨) في ش، هـ، ز، ك «الخبر».

(ش) وشمل قوله: «ذو خَيْرٍ» المتبداً<sup>(١)</sup> وما<sup>(٢)</sup> أصله المبتدأ، كاسم «إن» فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ أَكْرَمُهُ. فيستغنى<sup>(٣)</sup> بجواب الشرط عن جواب القسم، وإن كان القسم متقدماً على الشرط، وإنما رجح الشرط وإن كان متأخراً<sup>(٤)</sup>؛ لأنه عمدة الكلام والقسم تأكيد الكلام، وفهم من قوله: «رَجَحَ» أنه يجوز الاستغناء بجواب القسم فتقول: زَيْدٌ وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ لأَكْرَمُهُ<sup>(٥)</sup> وفهم من قوله: «مُطْلَقاً». أَنَّ الشرط يترجح سواء تقدم على القسم أو تأخر وقوله: «بِلَا حَذَرٍ» تنمिम<sup>(٦)</sup> لصحة الاستغناء عنه، و«لَدَى» متعلق «بِاخْتِلَافٍ» ومعناه عند، و«جَوَابٌ» مفعول باحذف، و«وَمَا» موصولة وصلتها «أَخَذَتْ» والضمير العائد على<sup>(٧)</sup> الموصول محذوف تقديره: أخرته، «وإِنْ تَوَالِيَا» شرط «وَذُو خَيْرٍ» مبتدأ وخبره «قَبْلُ»، والجملة في موضع الحال من الضمير في «تَوَالِيَا» ولذلك دخلت عليها الواو /، والفاء جواب الشرط<sup>(٨)</sup>، «وَالشُّوْطُ» مفعول مقدم، «وَمُطْلَقاً» حال من الشرط، و«بِلَا» متعلق برجح، ثم قال:

(ص) وَزَيْدٌ رَجَحَ بَعْدَ قَسَمٍ \* شَرْطٌ بِلَا ذِي خَيْرٍ مُقَدِّمٌ

(ش) يعني أنه قد يترجح<sup>(٩)</sup> الشرط المتأخر، وإن لم يتقدم ذو خبر فتقول: وَاللَّهُ إِنْ يَقُمْ زَيْدٌ أَكْرَمُهُ. ومنه قوله<sup>(١٠)</sup>:

(١) «المبتدأ» ساقطة من ظ.

(٢) في ت «أو ما أصله».

(٣) في ك «فأستغني».

(٤) في ت «متأخراً عنه».

(٥) في ز، ك زيادة «لأكرمه» وفهم من قوله: تواليا ترجيح الشرط مقدماً كان أو متأخراً.

(٦) في ز، ك «تنميم للبيت».

(٧) في هـ، ز، ت «إلى».

(٨) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط إن «في قول ابن مالك»:

«فالشرط رجح مطلقاً بلا حذر»

(٩) في هـ، ز، ظ، ت «يرجح».

(١٠) في ش «قول الشاعر».

٢٠٤- لَيْنٌ مُنِيَتْ بِنَا عَنْ غِبٍّ مَعْرُكَةٍ لَا تُلْفِنَا عَنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَتَقِفُلُ<sup>(١)</sup>

وفهم من قوله: «وَرُبَّمَا»<sup>(٢)</sup> أن ترجيح الشرط المتأخر دون تقديم ذي خبر قليل. «نكتته»<sup>(٣)</sup> لم يذكر الناظم في هذا الرجز باب القسم ومع ذلك لم يخله منه فإنه ذكر حروفه مع حروف الجر في بابها، وذكر بعض أحكامه في باب المبتدأ، وفي باب «أن»، وفي هذا الباب<sup>(٤)</sup>.



(١) الشاهد للأعشى - ميمون بن قيس - وروى في ديوانه ١٤٩  
لَيْنٌ مُنِيَتْ بِنَا عَنْ غِبٍّ مَعْرُكَةٍ لَمْ تُلْفِنَا مِنْ دِمَائِ الْقَوْمِ نَتَقِفُلُ  
انظر شرح الكافية لابن مالك ١٦١٧:٣، وشرح ابن عقيل ٣٨٣:٢، وشرح الأشموني ٢٩:٤، والخزانة ٥٣٤:٤، ومعجم شواهد النحو ١٢٩

اللام في لين موطئة لقسم محذوف، والتقدير: والله لين، وإن شرط وجوابه لا تلفنا.  
غيب: بمعنى عاقبة وجنته غيب الأمر أي بعده.

منيت: ابتليت.

لا تلفنا: لا نجهلنا.

نتقفل: تملص وتخلص.

(٢) في ز، ك «وربما رجح».

(٣) في ش، ه، ز، ك، ت «تكملة».

وفي ظ «تنبيه» وهي المرة الأولى التي يذكرها المكودي في شرحه.

(٤) انظر حروف الجر، وباب المبتدأ، وباب إن وأخواتها.

## ( فصل لو<sup>(١)</sup> )

(ش) إنما ذكر «لو» عقب<sup>(٢)</sup> هذا الباب، لأنها تكون شرطية «كإن»، ومع كونها حرف امتناع هي أيضاً شبيهة بأدوات الشرط في احتياجها إلى جواب ولما كانت «لو» تكون<sup>(٣)</sup> حرف شرط وحرف تمنٍّ<sup>(٤)</sup> ومصدرية، نكتة على مراده بقوله<sup>(٥)</sup>:

(ص) لَوْ حَرْفٌ شَرْطٌ فِي مُضِيِّ ... \* ...

(ش) يعني أنَّ «لو» حرف شرط تدل على تعليق فعل بفعل فيما مضى وتُسمى «لو» هذه امتناعية؛ لأنها تدل في الغالب على امتناع الشيء لامتناع غيره نحو: لَوْ قَامَ زَيْدٌ لَقَامَ عَمْرُو، فامتنع قيام عمرو لامتناع قيام زيد. والماضي في هذا الباب على معناه من المضى [بخلافه<sup>(٦)</sup>] في باب أدوات الشرط فلذلك تقول: لَوْ قَامَ زَيْدٌ أَوَّلَ<sup>(٧)</sup> مِنْ أَمْسٍ لَأَكْرَمْتُهُ أَمْسٍ<sup>(٨)</sup>. وقد تدخل على المستقبل معنى. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيَقِلُّ / إِبِلَاوُهُ<sup>(٩)</sup> مُسْتَقْبَلًا لَكِنْ قَبْلَ

٢٢٤  
ب

(١) «لو» ساقطة من ت.

(٢) في هـ، ظ، ت «عقب».

(٣) في الأصل «يكون».

(٤) في ز «تمنى».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «فقال».

(٦) «بخلافه» تكملة من ش، هـ، ز، ت.

وفي ظ «بخلاف».

(٧) في ك «أولاً».

(٨) «أمس» ساقطة من ظ.

(٩) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ت «إبلاؤها».

والمثبت هو الأذى كما في ك والألفية.

(ش) وكان حقها أن لا يليها المستقبل لكن ورد فوجب قبوله. ومن ذلك قوله - عز وجل: - «وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَزَكُّوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ضِعْفًا»<sup>(١)</sup>

ويشمل قوله: «مُسْتَقْبَلًا»<sup>(٢)</sup> «كآلَاة»<sup>(٣)</sup>، والمضارع في اللفظ نحو: لَوْ يَتَّقُونَ<sup>(٤)</sup> زَيْدٌ غَدًا لَأَكْرِمْتُهُ، فـ «لَوْ» مبتدأ، «وَيَحْزَنُ شَرِيط» خبره، «وفى» متعلق بشرط، «وَالْيَلَاؤُهُ»<sup>(٥)</sup> فاعل بيقل وهو مبتدأ<sup>(٦)</sup> ومصدر مضاف إلى المفعول، و«مُسْتَقْبَلًا» مفعول ثانٍ بِإِلَاؤُهُ ثم قال:  
(ص) وَفَى لِي الْإِحْصَاءُ بِالْفِعْلِ كَرَأَى \* ...

(ش) يعني أنها تختص بالفعل كما تختص به «إِنْ» وفهم من تشبيهه لها «يَنْ» أَنَّ الفعل يليها ظاهراً ومضمراً كما يلي «إِنْ» فتقول: لَوْ زَيْدٌ قَامَ لَأَكْرِمْتُهُ. فيكون زَيْدٌ فاعلاً بفعل مضمر يفسره قام كما تقول: إِنْ زَيْدٌ قَامَ فَأَكْرِمْتُهُ. ومنه قولهم:

«لَوْ ذَاتُ بِيَوَارٍ لَطَمْتَنِي»<sup>(٧)</sup>

ثم إِنْ «لَوْ» تُخَالَفُ «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ»<sup>(٨)</sup> المفتوحة المشددة بعدها. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* لَكِنْ لَوْ أَنَّ بِهَا قَدْ تَقْتَرِنُ

(١) سورة النساء. آية: ٩

(٢) في ش، هـ، ز «مستقبلاً الماضي لفظاً» وعبارتهما أكمل وفي ك «مستقبلاً الماضي في اللفظ» وعبارتهما أكمل.

(٣) وكآلَاة ساقط من ز.

(٤) في ش «لو يقيم».

وفي ز «لم يقيم» تحريف.

(٥) في الأصل، ش، هـ، هـ، ط، ت بإيلاؤهما. والمثبت أدق كما في ك والألفية.

(٦) «مبتدأ و» ساقط من ش، هـ، ز، ك وفي ت «مبتدأ أو».

(٧) من أقوال العرب النادرة. قاله حاتم كما في شرح الأشموني ٣٩: ٤.

(٨) «أَنَّ» ساقطة من ز.

(ش) يعنى أن<sup>(١)</sup> «لَوْ» تخالف «إِنْ» في جواز وقوع «أَنَّ» بعدها كقوله تعالى: - ( وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا [حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ] )<sup>(٢)</sup> (٣)

وهو كثير واختلف في موضع «أَنَّ» بعدها فقليل مبتدأ أو قيل فاعل بفعل محذوف، وفهم من قوله: «لَكِنَّ» أنها في موضع رفع بالابتداء، والخبر محذوف لاستدراكه ولكن، إذ لو كانت عنده فاعلاً بفعل محذوف لم تخرج عن الاختصاص بالفعل، فاستدراكه دليل على تخالف ما لحكم لها به من الاختصاص بالفعل<sup>(٤)</sup> «وَلَوْ»<sup>(٥)</sup> اسم «لَكِنَّ» /، و«أَنَّ» مبتدأ خبره<sup>(٦)</sup> «قَدْ ٢٢٥  
تَقْتَرِنَ»، و«بِهَا» متعلق بتقترن والجملة خبر لكن. ثم قال:

(ص) وَإِنْ مُضَارِعٌ تَلَاَهَا ضَرْفًا \* إِلَى الْمُضِيِّ نَحْوُ لَوْ يَفِي كَفَى

(ش) يعنى أن «لَوْ» يقع<sup>(٧)</sup> بعدها الفعل المضارع فيُضَرَفُ معناه إلى المضى كقوله<sup>(٨)</sup>:

«لَوْ»<sup>(٩)</sup> يَفِي كَفَى، أي «لَوْ وَفَى كَفَى» ومن ذلك قوله:

(١) في ت «أله» تحريف.

(٢) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك.

(٣) سورة الحجرات. الآية: ٥.

(٤) ذكر الأزهري الخلاف في موضع «أَنَّ» بعد «لو» حيث قال:

وموضعها عند الجميع رفع ثم اختلف في ذلك، فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ لا خبر له لإشمال صلتها على المسند والمسند إليه، وقيل له خبر محذوف يُقَدَّرُ مقدماً على المبتدأ أي ولو ثابت صبرهم. وقال ابن عصفور يُقَدَّرُ مؤخراً على الأصل أي ولو صبرهم ثابت. وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل يثبت فقدر أي ولو ثبت صبرهم والندال عليه «أَنَّ» لأنها تُعْطَى معنى الثبوت.

(شرح التصريح ٢: ٢٥٩، وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٦٣٥ - ١٦٣٨).

(٥) في ت «ولو».

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وخبره».

(٧) في ش، هـ، ز، ط، ت «ولو قد يقع».

(٨) في هـ «كقولهم».

(٩) في ز «أو يفي».

٢٠٥. لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ كَلَامَهَا

خَرُّوا لِعِزَّةٍ رُكْعًا وَسُجُودًا<sup>(١)</sup>

إي لو سمعوا، وفهم منه<sup>(٢)</sup> أن [لَوْ]<sup>(٣)</sup> الواقع بعدها المضارع المؤول بالماضي هي «لَوْ»<sup>(٤)</sup> الامتناعية لا «لَوْ» الشرطية؛ لأنَّ «لَوْ» الشرطية لا يؤول المضارع بعدها بالماضي لأصالته في الاستقبال، بل يؤول معها الماضي بالاستقبال «وَمُضَارِعٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره «تَلَاَهَا»، «وَصُرِفًا» جواب «إِنْ» وإلى المضيي متعلق بـ «صُرِفًا»<sup>(٥)</sup>.



(١) الشاهد لكثير عزة : انظر ديوانه ٤٤٢  
والجنى والدالي ٢٨٣ ، وشرح ابن عقيل ٢ : ٣٨٩ وشرح الاشموني ٤ : ٤٢ ، ومعجم شواهد النحو ٥٨ .  
وفي رواية لَوْ يَسْمَعُونَ كَمَا سَمِعْتُ خَدِيقَهَا .  
(٢) وفي ت «من قوله» .  
(٣) «لَوْ» تكملة من ش ، هـ ، ز ، ظ .  
(٤) «لَوْ» ساقطة من ك و ت .  
(٥) في الاصل ، ش ، ز ، ظ ، ك ، ت «بصرف والمثبت هو الأدق كما في هـ والالفية .

## ( أَمَّا وَلَوْلَا وَلَوْ مَا )

(ش) إنما ذكر هذه الأحرف هنا، لأنها من جملة أدوات الشرط [لاحتياجها إلى جواب وبدأ منها بـ«أَمَّا»] <sup>(١)</sup> قال <sup>(٢)</sup>:

(ص) أَمَّا كَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ .. \* ...

(ش) يعني أَنَّ موضع <sup>(٣)</sup> «أَمَّا» صالح لمهما <sup>(٤)</sup> يك من شيء، لا أَنَّ <sup>(٥)</sup> معناها كمهما يك من شيء؛ لأن «أَمَّا» حرف «وَمَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ» اسم وفعل ومتعلقه، ولما <sup>(٦)</sup> علم <sup>(٧)</sup> أنها نابت عما ذكر نبه على ما تجاب به فقال:

(ص) ... وَفَا \* لِيَتْلُو تِلْوَهَا وَجُوباً أَلِفَا

(ش) يعني أَنَّ «الْفَا» تدخل على تالي تاليها نحو: أَمَّا زَيْدٌ فَقَائِمٌ. والأصل مَهْمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ فَرَزَيْدٌ قَائِمٌ، ولما حذف أداة الشرط وفعله وقامت «أَمَّا» مقامها كرهوا أن تلي الفاء حرف الشرط فقدموا بعض الجملة الواقعة جواباً لإصلاحاً للفظ. وفهم من قوله: «لِيَتْلُو تِلْوَهَا».

(١) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك.

وفي هـ «الشرط لإحتياجها إلى جواب».

(٢) في ش، ز، ك «فقال».

في هـ، ت «قوله».

(٣) في ظ «موضوع» تحريف.

(٤) في ظ «كمهما».

(٥) في الأصل، ش، ك «لأن» والمثبت أصبح كما في بقية النسخ.

(٦) في الأصل، ش، ك «ولم».

(٧) في هـ، ز، ظ «اعلم».

أن «الفاء» لا<sup>(١)</sup> تلي «أما» وأنه لا يفصل بين «أما» و«الفاء» إلا بشيء<sup>(٢)</sup> واحد، وشمل المبتدأ / نحو: أما<sup>(٣)</sup> زَيْدٌ فَقَائِمٌ، والخبر نحو: أما قَائِمٌ <sup>٢٢٥</sup><sub>ب</sub> فزَيْدٌ<sup>(٤)</sup>، والمفعول نحو: (فَأَمَّا النَّبِيُّ فَلَآ تَفْهَمُ)<sup>(٥)</sup>

والظرف نحو: أما اليوم فزَيْدٌ قَائِمٌ، والمجرور نحو: أما في الدَّارِ فزَيْدٌ قَائِمٌ، و«أما» مبتدأ، وخبره كَمَهْمَا<sup>(٦)</sup> يَكُ مِنْ شَيْءٍ<sup>(٧)</sup>، «وفا» مبتدأ وخبره «ألفا»، «وليتلو» متعلق بألفا<sup>(٨)</sup>، ومعنى تَلَوْ: تَالِ، «ووجوباً»<sup>(٩)</sup> نصب على الحال من الضمير في أَلِفَا<sup>(١٠)</sup> وَتَجَوَّزَ فِي قَوْلِهِ: «ووجوباً». وإنما ذلك في الأكثر، ولذلك قال:

(ص) وَحَذَفُ ذِي الْفَا قُلُّ لِي نَثْرًا إِذَا \* لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِّدَا

(ش) يعني أن «الفاء» الحجاب بها «أما» تحذف في النثر قليلاً، كقوله - صلى الله عليه وسلم<sup>(١١)</sup>: - «أَمَا بَعْدُ مَا بَالُ أَقْوَامٍ [يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ]<sup>(١٢)</sup>».

وفهم منه أنه يكثر في النظم كقول الشاعر:

(١) «لا» ساقطة من ز.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «شيء».

(٣) في ز «ما زيد فقائم».

(٤) في ز «ما فزيد قائم».

(٥) سورة الطُّحَى آية: ٩.

(٦) في الأصل «وكمهما».

(٧) ومن شيء ساقط من ظ.

(٨) في الأصل، ش، ظ، ت «بألف» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ك، والألفية.

(٩) في الأصل، ت «وجوباً».

(١٠) في الأصل، ش، ظ، ت «ألف».

(١١) في ز «عليه الصلاة والسلام».

وفي ظ «عليه السلام».

(١٢) «يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله» تكملة من ش، ز، ك.

وفي ش زيادة (ليست في كتاب الله ولا في سنة رسول الله). والزيادة غير لازمة.

روى الحديث في مسلم ١٠: ١٤٥ «أَمَا بَعْدُ فَمَالُ بَالِ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطًا لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ».

٢٠٦. فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ \* [وَلَكِنْ سِتْرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ] <sup>(١)</sup>  
وفهم أيضاً من قوله: «إِذَا لَمْ يَكُ قَوْلٌ مَعَهَا قَدْ نُبِذَ» أي طُرح وكُنِيَ به  
عن الحذف <sup>(٢)</sup> أنه <sup>(٣)</sup> يكثر أيضاً كقوله - عز وجل: - (فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ  
وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ <sup>(٤)</sup> [تَعَدَّ إِيمَانِيكُمْ] <sup>(٥)</sup>). و«حذف» مبتدأ، «وذى» اسم  
إشارة «وَأَلْفَا» نعت له، «وَقُلْ» خبر المبتدأ، «وفى نثر» متعلق بقُلْ، وكذلك  
«إِذَا»، «قَدْ نُبِذَ» خبر يَكُ «ومَعَهَا» متعلق بـ «نُبِذَ»  
ثم إنَّ «لَوْلَا وَلَوْ مَا» على نوعين: [أحدهما أن يكونا مختصين بالاسم] <sup>(٦)</sup>  
والآخر أن يكونا مختصين بالفعل. وقد أشار إلى الأول بقوله <sup>(٧)</sup>:  
(ص) لَوْلَا وَلَوْ مَا يَلْزَمَانِ الْإِنْبِذَ \* إِذَا افْتِتَا بِوُجُودِ عَقْدَا  
(ش) يعني أن «لَوْلَا وَلَوْ مَا» إذا عقداً أي رَبَطَا امتناعاً بوجود، ويُقال  
أيضاً بوجوب فإنهما يلزمان الابتداء يعني المبتدأ والخبر نحو:

= وفي سنن الترمذى ٤٣٦:٤  
«مَا تَالُ أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ»  
لا شاهد فيه.  
وفي الموطأ ٧٨٠:٢ (عنق) «أَمَّا تَعَدُّ فَمَا تَالُ رِجَالٍ يَشْتَرِطُونَ شَرْطاً لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ»  
<sup>(١)</sup> الشاهد للحارث بن خالد الخزرمي.  
ما بين المعقوفين تكملة من ش.  
انظر المقتضب ٦٩:٢ وأمالى الشجرى ٢٨٥:١، ٢٩٠:٢/٣٤٨ وشرح الفصل ١٣٤:٧/٩:١٢،  
وشرح التصريح ٢٦٢:٢ والهمع ٧٦:٢، والخزانة ٢١٧:١.  
حذف الفاء من «لا» للضرورة والأصل «فلا قتال»  
عِرَاض: جمع غرض، وهي الناصية.  
<sup>(٢)</sup> في زيادة «عن الحذف أي ان حذف».  
<sup>(٣)</sup> «أنه» ساقط من ت.  
<sup>(٤)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من ز.  
<sup>(٥)</sup> سورة آل عمران. آية: ١٠٦.  
<sup>(٦)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ط، ت.  
<sup>(٧)</sup> في ش، ز، ط، ك «فقال».

لَوْلَا زَيْدٌ لَأَكْرَمْتُكَ، وَلَوْلَا عَمْرُو / لَجِئْتُكَ. وخبر المبتدأ بعدهما واجب <sup>٢٢٦</sup><sub>١</sub> الحذف. وقد تقدم في باب الابتداء. «فَلَوْلَا»<sup>(١)</sup> مبتدأ، «وَلَوْلَا» معطوف عليه، «وَيَلْزَمَانِ» خبرهما، «وَالْإِيجَادَ» مفعول ييلزمان و«امْتِنَاعاً» مفعول بـ «عَقَدَا»، و«بوجود» متعلق بـ «عَقَدَا»، «وَإِذَا» متعلق بمحذوف وهو الجواب الدال عليه يلزمان، ثم أشار إلى الاستعمال فقال:

(ص) وَبِهِمَا التَّخْصِيصُ مِنْ ... \* ...

(ش) يعين أَنَّ «لَوْلَا وَلَوْلَا» يميز بهما التَّخْصِيصُ. أي يدلان عليه. كقوله تعالى: ( لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ )<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ( لَوْ مَا تَأْتَيْنَا بِالْمَلَائِكَةِ )<sup>(٣)</sup>

ويشارك «لَوْلَا»<sup>(٤)</sup> «وَلَوْلَا» في التَّخْصِيصِ غيرهما<sup>(٥)</sup>، وقد نُبِّه عليه بقوله:

(ص) ... وَهَلَا \* أَلَا أَلَا ...

(ش) يعنى أَنَّ هذه الثلاثة تشارك «لَوْلَا وَلَوْلَا» في التَّخْصِيصِ نحو: هَلَا تَأْتَيْنَا، وَأَلَا تَصِلُ إِلَيْنَا، وَأَلَا تُقْبِلُ عَلَيْنَا. وهذه الأحرف أعني «لَوْلَا وَلَوْلَا» وما بعدهما مستوية في الاختصاص بالفعل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* ... وَأَوَّلِيْنَهَا الْفِعْلَا

(ش) أي اجعلها داخلة على الفعل، وشمل الفعل المضارع نحو: هَلَا تَأْتَيْنَا والماضى نحو: هَلَا أَتَيْتَ. وهو<sup>(٦)</sup> أْتَيْتَ. ومعنى المستقبل؛ لأنها تخلص

(١) في ت «فلو».

(٢) سورة الفرقان. آية: ٢١.

(٣) سورة الحجر. آية: ٧.

(٤) «لولا» ساقطة من ت.

(٥) «غيرهما» ساقط من ظ.

(٦) في ز «هل لا».

(٧) في ش «وهي».

الفعل للاستقبال<sup>(١)</sup> «والتَّخْضِيعُ» مفعول «يَمِزُّ»، و«هَلَا» وما بعده<sup>(٢)</sup> معطوف على الضمير في «بهما» ولم يُعَد الجار فيقول: وبِهَلَا، لأنَّ مذهبه عدم اشتراط ذلك، «وهَا» في قوله: «وَأَوَّلِيَّتُهَا» عائد على الأحرف الخمسة المذكورة، «والفِعْلَا»<sup>(٣)</sup> مفعول ثان. ثم قال:

(ص) وَقَدْ يَلِيهَا<sup>(٤)</sup> اسْمٌ يَفْعَلُ مُضْمَرٌ \* عَلَّقَ أَوْ يَظَاهِرُ مُؤَخَّرٌ

(ش) يعني أنَّ هذه الأحرف ٢٢٦/ب الخمسة تدخل على الاسم على ٢٢٦/ب

وجيهين:

الأوّل: أن يكون مفعولاً بفعل مضمر. وشمل نوعين: أحدهما: أن يكون مفسراً بالفعل الواقع بعد الاسم. [نحو<sup>(٥)</sup>] هَلَا<sup>(٦)</sup> زَيْدًا<sup>(٧)</sup> أَكْرَمْتَهُ. فيكون من باب الاشتغال.

والآخر: أن يفسره سياق الكلام. كقوله:

٢٠٧. أَلَا رَجُلًا جَزَاَهُ اللَّهُ خَيْرًا \* يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيْثُ<sup>(٨)</sup>

والتقدير: ألا تروني.

(١) في ز «إلى الإستقبال».

(٢) في ز، ظ «وما بعده».

(٣) في الأصل، ش، ه، ط، ك، ت «والفعل» والمُتَّبِثُ أدقُّ كما في ز والألفية.

(٤) في الأصل «يليهما» تحريف.

(٥) «نحو» تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

وفي الأصل «بعد» بدل نحو.

(٦) في ز «هل لا» تحريف.

(٧) في الأصل، ك «زيد» تحريف.

(٨) قاله عمرو بن قعاس. انظر اللسان «حصل».

والكتاب ٣٠٨:٢، وشرح المفصل ١٠١:٢/٥:٧ والحنى الداني ٣٨٢، وهامش شرح ابن عقيل

٣٩٦:٢، والخزانة ١:٩٥٠/٢:١١٢، ١٥٦ وفهرس شواهد سيبويه ٧٢

روى في اللسان «أَلَا رَجُلٌ جَزَاَهُ اللَّهُ خَيْرًا»

كما يروى «أَلَا رَجُلٌ جَزَاَهُ اللَّهُ خَيْرًا»

مُحَصَّلَةٌ: هي المرأة التي تميز الذهب من الفضة، وقيل التي تُحَصَّلُ تراب المعدن.

اللسان (حصل).

والثاني: أن يكون معمولاً للفعل الذي يليه نحو: هَلَا<sup>(١)</sup> زَيْدًا<sup>(٢)</sup> ضَرَبَتْ  
«واشتم» فاعل يليها، «وعُلّق» في موضع الصفة لاسم، «ويُفعل» متعلق ب«عُلّق».



---

(١) في ز «هل لا» تحريف.  
(٢) في الأصل، ك «زيد» تحريف.

## ( الإخبار بِالَّذِي وَالْأَلِف وَاللَّام )

(ش) الباء في قوله: «بِالَّذِي»<sup>(١)</sup> باء السببية، لا باء التعدية؛ لأنك إذا جعلتها باء التعدية يكون المعنى أن «الَّذِي» به يكون الإخبار<sup>(٢)</sup> وليس كذلك، بل الإخبار يكون عن «الَّذِي» بغيره. ثم إنَّ الإخبار يكون «بِالَّذِي»<sup>(٣)</sup> وفروعه، وبالألف<sup>(٤)</sup> واللام وقد أشار إلى الأول بقوله<sup>(٥)</sup>:

(ص) مَا لَيْلَ أَخْبِرَ عَنْهُ بِالَّذِي خَبَرَ \* عَنْ الَّذِي مُبْتَدَأَ قَبْلُ اسْتَقَرَّ  
وَمَا سِوَاهُمَا<sup>(٦)</sup> فَوَسْطُهُ صِلَةٌ \* عَائِدُهَا خَلْفُ مُعْطَى التَّكْمِلَةِ

(ش) [ذكر في هذين البيتين كيفية الإخبار بالذي يعني]<sup>(٧)</sup>، إذا قيل لك أخبر عن اسم في جملة [بالذي]<sup>(٨)</sup> فاجعل ذلك الاسم خَبَرًا عن «الَّذِي» المستقر مبتدأ متقدماً<sup>(٩)</sup>، وما سوى «الَّذِي» والخبر به عن «الَّذِي» من الجملة اجعله متوسطاً بين «الَّذِي» والخبر، ويكون صلة «لِلَّذِي» واجعل مكان الاسم المنتزِع من الجملة للذي جعلته خَبَرًا عن «الَّذِي» ضميراً يعود من الصلة على «الَّذِي»، «وما» مبتدأ، وهي موصولة / واقعة على الخبر به عن «الَّذِي»<sup>(١٠)</sup>

(١) «بالذي» ساقط من ك.

(٢) في ظ «أخبار» تحريف.

(٣) في هـ «عن الذي» تحريف.

(٤) في ت «والألف».

(٥) في هـ «فقال».

(٦) في ظ «وما سواه».

(٧) ما بين المقعوفين تكملة من «ش»، ز، ك.

(٨) «بالذي» تكملة لم ترد في الأصل ولا بقية النسخ وإثباتها لازم.

(٩) في ز «مقدماً».

وصلتها<sup>(١)</sup> «قيل»، و«عنه» متعلق باخبر وكذلك «بِالَّذِي» و«أخبر» وما عمل فيه محكى بقليل، و«خبر» خبر عن ما، «وعنِ الَّذِي» متعلق بخبر، «واستقر» في موضع الحال من «الَّذِي» و«مُبْتَدَأً» حال من الضمير المستكن<sup>(٢)</sup> في استقر، «وقبل» متعلق باستقر، «والَّذِي» الأول والثاني في البيت لا يحتاجان إلى صلة؛ لأنه إنما أراد تعليق الحكم على لفظيهما لا أنهما موصولان والتقدير: ما قيل لك أخبر عنه بهذا اللفظ. أعني: الذي هو خبر عن لفظ «الَّذِي» في حال كونه مستقراً قبل مبتدأ، «وما» في البيت الثاني مبتدأ، وهي<sup>(٣)</sup> موصولة واقعة على ما سوى الذي، والاسم المخبر به وهي باقى الجملة وصلتها «سِوَاهُمَا»، والخبر<sup>(٤)</sup> «فَوَسْطُهُ» ويجوز أن تكون «ما»<sup>(٥)</sup> مفعولة بفعل مضمر يفسره «فَوَسْطُهُ» وهو أحسن، «وصيله» حال من الهاء في «فَوَسْطُهُ»<sup>(٦)</sup> و«عائدها» مبتدأ وخبره «خَلَفَ»، و«مُعْطَى» مضاف<sup>(٧)</sup> إليه وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول<sup>(٨)</sup>، وعائدها وخبره في موضع الصفة لصلة. ثم مثل صورة الإخبار فقال<sup>(٩)</sup>:

(ص) نَحْوُ الَّذِي ضَرَبْتُهُ زَيْدٌ فَذَا \* ضَرَبْتُ زَيْدًا كَانَ فَأَذِرِ الْمَأْخَذَا

(ش) يعني أنك إذا أردت الإخبار عن زَيْدٍ من قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا جعلت في أول كلامك «الَّذِي» كما ذكر لك، وجعلت زَيْدًا خبراً عن

(١) في ش، هـ، ز، ط، ت «وصلتها».

(٢) في هـ، ت «المستتر».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وهي أيضاً».

(٤) في ت «والخبر» تحريف.

(٥) «ما» ساقطة من ك.

(٦) في الأصل، ش، ز، ط، ك، ت «وسطه» والمثبت أدق كما في هـ، والألفية.

(٧) في ط «ومضاف».

(٨) في ز «مفعول».

(٩) في هـ، ز، ك «بقوله».

«الَّذِي» جعلت في موضع زَيْدٍ ضميراً مطابقاً له. وجعلت ذلك الضمير من الجملة المتوسطة بين «الَّذِي» وخبره عائداً على الموصول، فصار بعد هذا العمل الَّذِي ضَرْبُهُ زَيْدٌ. ونبهك / بقوله: «فَاذِرِ الْمَأْخَذَ». على أن تقيس<sup>(١)</sup> ٢٢٧ ب على هذا العمل غيره في هذا المثال وفي غيره<sup>(٢)</sup>، فتقول في الإخبار عن التاء في ضَرْبُكَ من قولك: ضَرْبُكَ زَيْدٌ: الَّذِي ضَرْبُ زَيْدٍ<sup>(٣)</sup> أَنَا. وفهم من إطلاقه أن الإخبار بالَّذِي يكون في الجملة الفعلية كما مثَّل، وفي الجملة الاسمية، فلو قيل لك أخبر عن زَيْدٍ من قولك: زَيْدٌ أَبُوكَ لقلت: الَّذِي هُوَ أَبُوكَ زَيْدٌ. أو<sup>(٤)</sup> عَنْ أَبِيكَ لقلت: الَّذِي هُوَ زَيْدٌ أَبُوكَ<sup>(٥)</sup>. ثم إن الإخبار «بالَّذِي» لا يختص بلفظ المفرد المذكور، بل يكون في المفرد والمثنى والمجموع، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبِاللَّذِينَ وَالَّذِينَ وَالَّتِي \* أَخْبِرَ مَرَاغِباً وَفَاقَ الْمُثَبِّتِ

(ش) يعنى أن المخبر إذا كان<sup>(٦)</sup> مثنى أو مجموعاً أو مؤنثاً جيء بالموصول مطابقاً له؛ لأنه خبر عنه، والمثال المشتغل على هذه الصور<sup>(٧)</sup> هو بَلَّغَ الزُّيْدَانِ الْعُمَرَيْنِ رِسَالَةً. فإذا أخبرت عن الزُّيْدَيْنِ<sup>(٨)</sup> قلت: اللَّذَانِ بَلَّغَا الْعُمَرَيْنِ رِسَالَةً الزُّيْدَانِ. جعلت خلف الزُّيْدَيْنِ ضميراً بارزاً وهو الألف العائد على اللَّذَيْنِ. وإذا أخبرت عن الْعُمَرَيْنِ قلت: اللَّذَيْنِ بَلَّغَهُمَا<sup>(٩)</sup> الزُّيْدَانِ رِسَالَةً

(١) في ش «على أنك تقيس».

(٢) «وفي غيره» ساقط من ك.

(٣) في ت «زيد» تحريف.

(٤) في هـ «وعن».

(٥) في الأصل، ش، ك، ت «الذي زيد هو أبوك» والمثبت من بقية النسخ أصح.

(٦) في هـ، ز، ك «كان مذكراً» وعبارتهم أكمل.

(٧) في ظ، ت «الصور».

(٨) في هـ، ز، ك، «الزيدان».

(٩) «بلغهم» ساقطة من ت.

الْعَمَرُونَ. وإذا أخبرت عن رسالة قلت: أَلَيْسَ بَلَّغَهَا الزُّيْدَانِ الْعَمَرِينَ رِسَالَةً.  
«وبالَّذِينَ» متعلق «بأخبر»، و«مُراعيًا» حال من الضمير المستتر في «أخبر»،  
«ووفاق» مفعول بمُراعيًا. ثم <sup>(١)</sup> لما بين كيفية الإخبار شرع في شروطه فقال:

(ص) قبول تأخير وتعريف لما \* أخبر عنه ها هنا قد حتماً  
٢٢٨  
أ (ص) كَذَا الْغَيِّ عَنْهُ بِأَجْنَبِيٍّ / أَوْ \* بِمُضْمَرٍ شَرْطُ قَرَأٍ مَا زَعَوْا

(ش) فذكر <sup>(٢)</sup> في هذين البيتين أربعة شروط:

الأول: أن يكون قابل التأخير <sup>(٣)</sup> فلا يخبر عما <sup>(٤)</sup> يلزم التقديم كأدوات  
الصدور <sup>(٥)</sup> مثل أسماء الاستفهام وأسماء الشروط <sup>(٦)</sup>.

الثاني: أن يكون قابل التعريف <sup>(٧)</sup>، فلا يخبر عما يلزم التنكير كالحال  
والتمييز.

الثالث: جواز الاستغناء عنه بأجنبي، فلا يخبر عما يقع به الربط،  
وشمل: الضمير نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ، واسم <sup>(٨)</sup> الإشارة نحو: زَيْدٌ ضَرَبْتُ ذَلِكَ.

فلا يجوز الإخبار عن واحد منهما، لأنك لو أخبرت عنه للزم أن تضع  
ضميراً في موضعه يخلفه على القاعدة المتقدمة، وهو قد كان <sup>(٩)</sup> يربط الخبر  
بالمبتدأ، ثم زدت الموصول وهو أيضاً يلزم <sup>(١٠)</sup> أن يعود عليه ضمير من

<sup>(١)</sup> لي ش، ه، ز، ظ، ك، ت «ولما».

<sup>(٢)</sup> لي ت «ذكر».

<sup>(٣)</sup> في ش «قابلاً للتأخير».

<sup>(٤)</sup> في ز «عن ما يلزم».

وفي ك «عن ما يلتزم فيه».

<sup>(٥)</sup> في ش «الصدر».

<sup>(٦)</sup> في ه، ز، ك «الشروط» وعبارتها أدق.

<sup>(٧)</sup> في ش «قابلاً للتعريف».

<sup>(٨)</sup> في ه «واسماً» تحريف.

<sup>(٩)</sup> «كان» ساقطة من ت.

<sup>(١٠)</sup> «يلزم» ساقطة من ت.

الصلة<sup>(١)</sup> وليس في الكلام غير ضمير واحد<sup>(٢)</sup> وهو المفعول خلف المخبر عنه، فإن أعدته على المبتدأ بقي الموصول بلا ضمير، [وإن أعدته على الموصول بقي المبتدأ بلا ضمير]<sup>(٣)</sup> فامتنع الإخبار.

الرابع: جواز الاستغناء عنه بمضمر<sup>(٤)</sup> فلا يجوز الإخبار عن مصدر عامل<sup>(٥)</sup> ولا صفة دون موصوفها، ولا موصوف<sup>(٦)</sup> دون صفته؛ لأن ذلك كله لا يستغنى عنه بمضمر<sup>(٧)</sup>، إذ لا يصح أن يعمل المضمر عمل المصدر ولا أن يوصف الضمير ولا يوصف به، «وَقَبُولُ تَأْخِيرٍ» مبتدأ، «وَتَغْرِيفٌ» معطوف على تأخير «وَقَدْ حُتِّمًا» في موضع خبر المبتدأ، «وَلَمَّا» متعلق «بِحُتِّمًا» وكذلك «ههنا»<sup>(٨)</sup> وما موصولة وهى واقعة على المخبر عنه وصلتها «أَخْبَرَ عَنْهُ» والغنى مبتدأ، «وَعَنْهُ» متعلق به /، وكذلك «بِأَجْنَبِيٍّ» وشرط<sup>٢٢٨</sup> [خبر]<sup>(٩)</sup> المبتدأ، «وَكَذَا» متعلق بشرط، «وَذَا» إشارة إلى الشروط السابقة<sup>(١٠)</sup>، ثم انتقل إلى الإخبار بآل فقال:

(ص) وَأَخْبَرُوا هُنَا بِآلٍ عَنْ بَعْضِ مَا \* يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ

(ش) يعني أن الإخبار يكون «بآل» كما يكون «بآلذي»، إلا أن الإخبار «بآلذي» يكون بالجملة الاسمية والفعلية، وفهم ذلك من إطلاقه هنالك،

(١) «من الصلة» ساقطة من ت.

(٢) «واحد» ساقطة من ت.

(٣) ما بين المقولين تكلمة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ز «بضمير».

(٥) في ش «عامل دون معموله».

(٦) في ش «ولا عن موصوف».

(٧) في ز «بضمير».

(٨) في الأصل «هنا» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٩) «خبر» تكلمة من هـ، ز، ظ، ت.

(١٠) في هـ، ز، ك «المتقدمة».

والإخبار «بأن» لا يكون إلا بالجملة<sup>(١)</sup> الفعلية، وفهم ذلك من تقييد «أن»<sup>(٢)</sup> بقوله: «عَنْ بَعْضِ مَا يَكُونُ فِيهِ الْفِعْلُ قَدْ تَقَدَّمَ»، وكل جملة تقدمها الفعل فهي فعلية وليس ذلك مطلقاً بل بشرط أن يكون الفعل متصرفاً، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) إِنْ صَحَّ صَوِّغَ صِلَةً مِنْهُ لِأَنَّ \* ...

(ش) يعني أن الجملة الفعلية التي يخبر فيها «بأن» يشترط في ذلك الفعل أن يكون متصرفاً ليُصاغ منه ما يصح أن يكون صلة «لأن» وهي الصفة الصريحة لما علم من أن صلة «أن» لا تكون<sup>(٣)</sup> إلا وصفاً صريحاً، ولا يصح ذلك في الفعل الذي لا يتصرف؛ لأنه لا يُصاغ منه الوصف، ثم أتى بمثال<sup>(٤)</sup> من ذلك فقال:

(ص) ... \* كَصَوِّغَ وَاقٍ مِنْ وَقَى اللَّهِ الْبَطْلَ

(ش) فإذا قيل لك أخبر عن لفظ الله من قولك<sup>(٥)</sup>: وَقَى اللَّهُ الْبَطْلَ قلت: الْوَاقِي الْبَطْلَ اللَّهُ. ولو قيل لك أخبر عن البطل قلت: الْوَاقِيَهُ اللَّهُ الْبَطْلَ. والضمير في «وَأَخْبَرُوا» عائد على النحويين أو على<sup>(٦)</sup> العرب<sup>(٧)</sup> والأول أظهر؛ لأن أكثر مسائل<sup>(٨)</sup> الإخبار إنما وضعها النحويون / تمريناً ٢٢٩  
أ لقارئه. «وهنا» ظرف مكان متعلق بأخبروا «وبأن» متعلق بأخبروا، وكذلك

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «في الجملة».

(٢) في ش، ك «من تقييده ذلك» تقديم وتأخير.

وفي هـ، ز، ت «من تقييده أن».

وفي ط «تفسيره أن».

(٣) في الأصل «لا يكون».

(٤) في ك «بمثالين».

(٥) «قولك» ساقط من هـ.

(٦) «على» ساقطة من ط.

(٧) في ز، ك «على العرب أو على النحويين» تقديم وتأخير.

(٨) «مسائل» ساقطة من ز.

«عَنْ»، «وَمَا» موصولة واقعة على الأسماء المشتملة عليها الجملة وصلتها «يَكُونُ» إلى آخر البيت و«إِنْ» شرط، «وَصَوِّغْ» فاعل «يَصْبِغْ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَمِنْهُ» متعلق بصوغ وكذلك «لَأَنَّ»، و«كَصَوِّغْ» مصدر مضاف أيضاً إلى المفعول، والمجرور بمن قول محذوف، «وَوَقَى» إلى آخر محكى به والتقدير: كَصَوِّغِ وَاقٍ من قولك: وقى الله البطل، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه، والتقدير: إِنْ صَبَّحَ فَأَخْبِرْ. ثم قال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ مَا رَفَعْتَ صِلَةً أَلْ \* ضَمِيرٌ غَيْرُهَا أُيِّنَ وَانْفَصَلَ

(ش) يعني أَنَّ الوصف الواقع صلة «لَأَنَّ» إذا رفع ضميراً يعود على غير<sup>(١)</sup> «أَلْ» وجب إظهاره كما إذا قيل لك أخبر عن زيد من قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا قلت: الضَّارِبُ أَنَا زَيْدٌ، فالضمير العائد على «أَلْ» وهو «أَنَا»<sup>(٢)</sup> ضمير غيرها فوجب إظهاره، وفهم<sup>(٣)</sup> منه أَنَّ الضمير إذا كان «لَأَنَّ» وجب اتصاله كما إذا قيل لك<sup>(٤)</sup>: أَخْبِرْ عن التاء من ضَرَبْتُ زَيْدًا<sup>(٥)</sup> قلت: الضَّارِبُ زَيْدًا أَنَا.

ففي «الضَّارِبِ» ضمير مستتر وهو عائد على «أَلْ» فلذلك وجب استتاره في الوصف. و«إِنْ يَكُنْ» شرط، «وَمَا» اسم يكن وهي موصولة واقعة على الضمير العائد على غير «أَلْ» وصلتها «رَفَعْتَ»، «وَصِلَةً أَلْ» فاعل بِرَفَعْتَ، والضمير العائد على الموصول محذوف أي ما<sup>(٦)</sup> رفعته، «وَضَمِيرٌ» خبر يكن، «وَأُيِّنَ / وَانْفَصَلَ» جواب الشرط.

٢٢٩  
ب

(١) «غير ساقطة من ت.

(٢) في ش، ك، «هو الهاء وأنا ضمير غيرها» وعبارتهما أدق.

في ت «وهو أنا ضميرها» تحريف.

(٣) في الاصل «فهم».

(٤) «لك» ساقطة من ت.

(٥) «زيداً» ساقطة من ط، ت.

(٦) «ما» ساقطة من ز.

## ( العَدَد )

(ص) ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ \* فِي عَدٍّ مَا آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ  
فِي الضُّدِّ جَرْدٌ ... \*

(ش) يعني أنَّ ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة إذا كان واحد المعدود مذكراً لحقته<sup>(١)</sup> التاء، وإن كان [واحد<sup>(٢)</sup>] مؤنثاً لم تلحقه<sup>(٣)</sup> التاء فتقول: ثَلَاثَةٌ رِجَالٍ بِالتَّاءِ، لأنَّ واحد الرجال: رَجُلٌ<sup>(٤)</sup> وهو مذكر، وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ بغير تاء، لأنَّ واحد نسوة: امرأة وهي مؤنثة. واعلم أنَّ مراده بقوله: «فِي الضُّدِّ»<sup>(٥)</sup> المؤنث، يعني في ضد المذكر وهو المؤنث، «وَلِلْعَشْرَةِ» مفعول مقدم بقل، «وَقُلُّ» مضمن معنى اذكر، «وبِالتَّاءِ» متعلق بقل، «وَلِلْعَشْرَةِ» كذلك، «وَفِي عَدٍّ» كذلك<sup>(٦)</sup>، «وعَدٌّ» مصدر مضاف إلى المفعول<sup>(٧)</sup>، «وَمَا» موصولة واقعة على المعدود، و«آخَاذُهُ مُذَكَّرَةٌ» جملة من مبتدأ وخبر صلة لما، «وَفِي الضُّدِّ» متعلق «بجرد» ومعمول «بجُرد» محذوف والتقدير: جردها أي ألفاظ العدد من التاء، ولا يصح ضبطه<sup>(٨)</sup> «ثَلَاثَةٌ» بالضم، لأنه لا وجه له في<sup>(٩)</sup>

(١) في ش «الحقته». وفي هـ ، ز، ك «الحقته».

(٢) «واحدة» تكملة من ش، هـ ، ز، ك، ت.

(٣) في هـ ، ز «تلحق».

(٤) «رجل» ساقطة من ت.

(٥) في ش، هـ ، ز، ك «في الضد جرد» أكملت عبارة الألفية.

(٦) «وفي عد كذلك» ساقط من ك.

(٧) في ش، ت «للمفعول».

(٨) في ش، هـ ، ز، ط، ك، ت «ضبطه».

(٩) في ط «من».

الإعراب، ثم انتقل إلى تمييز ألفاظ العدد من ثلاثة إلى عشرة فقال:  
(ص) ... وَالْمُمَيِّزُ اجْزِيرِ \* جَمْعاً يَلْفِظُ قِلَّةً فِي الْأَكْثَرِ

(ش) يعني أن تمييز العدد من ثلاثة إلى عشرة جمع قلة نحو: ثَلَاثَةٌ أَكْثَرُ. وَعَشْرَةٌ أَجْمَالُ، وَثَلَاثُ<sup>(١)</sup> أَثْنَيْنِ، وَعَشْرَةُ<sup>(٢)</sup> أَكْثَافٍ.

وفهم قوله<sup>(٣)</sup>: «فِي الْأَكْثَرِ» أنه يميز قليلاً بجمع الكثرة نحو: ثَلَاثَةٌ قَرُوءٌ فَإِنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ لِلْإِسْمِ إِلَّا جَمْعَ كَثْرَةٍ مِيزَ بِهِ نَحْوُ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ / ٢٣٠  
وَالْمُمَيِّزُ مَفْعُولٌ بِاجْزُرِ، «وَجَمْعاً» حَالٌ مِنْهُ، وَ«يَلْفِظُ» مُتَعَلِّقٌ بِ«جَمْعاً»<sup>(٤)</sup>  
ثم قال:

(ص) وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفُ \* ...

(ش) يعني أن «مِائَةٌ وَالْفُ» يضافان إلى مفرد فتقول: مِائَةُ رَجُلٍ، وَأَلْفُ رَجُلٍ، وَفُهُمُ مِنْ إِطْلَاقِهِ أَنَّ تَثْنِيَةَ «أَلْفٍ وَمِائَةٍ» وَجَمْعُهُمَا كَذَلِكَ نَحْوُ: أَلْفَا رَجُلٍ، وَأَلْفُ رَجُلٍ، وَمِائَتَا رَجُلٍ. وَقَدْ تَضَافُ الْمِائَةُ إِلَى الْجَمْعِ وَقَدْ نَبِهَ عَلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ:  
(ص) ... \* وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزَرَا قَدْ رَدَفَ

(ش) يعني أن «مِائَةٍ» تضاف قليلاً للجمع<sup>(٥)</sup> وأشار به إلى قراءة حمزة والكسائي (ثَلَاثُ مِائَةٍ سِنِينَ)<sup>(٦)</sup> بإضافة مائة إلى سنين، «ومِائَةٍ» والألف

(١) فِي الْأَصْلِ «وِثْلَتُهُ» تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي هـ، ز «وَعَشْرٌ» تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي هـ، ز، ط، ت «مِنْ قَوْلِهِ».

(٤) فِي ش، هـ، ط، ك، ت «بِجَمْعٍ» الْمَثْبُوتُ أَدَقُّ كَمَا فِي الْأَصْلِ وَ ز وَالْأَلْفِيَّةُ.

وَفِي ش زِيَادَةُ «بِجَمْعٍ وَكَذَلِكَ فِي الْأَكْثَرِ» أَكْمَلَتْ الْإِعْرَابَ.

(٥) فِي هـ، ز، ك «لِلْجَمْعِ قَلِيلاً» تَقْدِيمٌ وَتَأْخِيرٌ.

(٦) سُورَةُ الْكَهْفِ آيَةٌ: ٢٥.

مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى (وَلْيَتْلُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةِ سَنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا) قَرَأَ الْكَسَايُ وَحَمْزَةُ «مِائَةٍ» مُضَافًا إِلَى سَنِينَ، وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَنَافِعُ وَابْنُ عَامِرٍ «مِائَةٍ» بِالتَّنْوِينِ.

انْظُرِ السَّبْعَةَ فِي الْقُرْءَاتِ ٣٨٩، وَالْإِمْلَاءَ ١٠١:٢، وَالْبَحْرَ ١١٧:٦ وَالنَّشْرَ ٣١٠:٢.

مفعول بأضف، «وللفرد»<sup>(١)</sup> متعلق بأضف، «ومائة» مبتدأ، وسوغ الابتداء به التفصيل، وخبره «قد ردف»، «وردف» مبنى للمفعول أي تبع بالجمع<sup>(٢)</sup>، «ونزرا» حال من الضمير المستتر في «ردف». وإنما قدم الناظم «مائة وألفاً» على ما دونهما من العدد<sup>(٣)</sup> إلى أحد عشر لاشتراكهما مع ثلاثة وعشرة وما بينهما في كون تمييزهما مجروراً بالإضافة. ولذلك رجع إلى الترتيب الطبيعي فقال:

(ص) وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصِلَتُهُ بِعَشَرَ \* مُرَكَّباً قَاصِداً مَعْدُودٌ ذَكَرُ

(ش) يعني<sup>(٤)</sup> أنك إذا قصدت المذكر قلت: أَحَدَ عَشَرَ بغير تاء، «وأحد» مفعول باذكر، «وبعشر» متعلق بصلته، «ومركباً وقاصداً»<sup>(٥)</sup> حالان من الفاعل المستتر في اذكر، فمركباً<sup>(٦)</sup> على هذا اسم فاعل، ويصح أن / يكون ٢٣٠ ب «مركباً» حالاً من «أحد عشر» فيكون اسم مفعول والأول أجود للمناسبة. ثم قال:

(ص) وَقُلْ لَدَى الثَّالِثِ إِحْدَى عَشْرَةٌ \* ...

(ش) يعني أنك إذا قصدت المؤنث قلت: «إحدى عشرة» بسكون الشين وزيادة التاء فتقول: إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً. هذه هي<sup>(٧)</sup> اللغة الفصيحة ولغة تميم كسر<sup>(٨)</sup> الشين. وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ز «وللفرد» تحريف.

(٢) في ت «للجمع».

(٣) في ز، ك، ت زيادة «من العدد من تسعة عشر إلى».

(٤) من قوله: «يعني أنك» ساقط من هـ إلى قوله: «ما تقدم عليه»

السقط: يشمل بقية باب العدد، وباب كم وكأين وكذا، وباب الحكاية.

(٥) في ز، ت «وقاصداً».

(٦) في ظ، ت «لمركب».

(٧) «هي» ساقطة من ظ.

(٨) في ز «ولغة تميم إحدى عشرة بكسر».

قال ابن مالك: «شين عشرة تسكن في لغة الحجازيين، وتكسر في لغة التميميين. وقد ترك على ما =

(ص) ... \* وَالشَّيْنُ فِيهَا عَنْ تَمِيمٍ كَشْرَةٍ

(ش) فتقول: إِخْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً. وَلَدَى هُنَا بِمَعْنَى فِي، «وإِخْدَى عَشْرَةَ» مفعول بِقُلْ مضمناً معنى اذكر كما تقدم في قوله: «ثَلَاثَةُ بِالتَّاءِ قُلْ لِلْعَشْرَةِ» «وَالشَّيْنُ» مبتدأ، «وكَشْرَةٍ» مبتدأ ثانٍ، وخبره «فِيهَا»، والجملة خبر المبتدأ الأول، «وَعَنْ تَمِيمٍ» متعلق بما في المجرور من معنى الاستقرار.  
ثم قال:

(ص) وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِخْدَى \* مَا مَعَهُمَا فَعَلْتَ فَأَفْعَلُ قَصْدًا

(ش) يعني أَنَّ مَا فعلت في «عشر» مع «أَحَدٍ» و«إِخْدَى» من إسقاط «التاء» في المذكر وإثباتها في المؤنث افعله فيما هو [معها من غيرهما]<sup>(١)</sup> فشمّل ذلك العدد من اثني عشر واثنتي عشرة إلى تسعة عشر وتسع<sup>(٢)</sup> عشرة فتقول: اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا، وَثَلَاثَةُ عَشَرَ رَجُلًا، وَاثْنَتَا<sup>(٣)</sup> عَشْرَةَ امْرَأَةً وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً<sup>(٤)</sup>. «وَمَعَ»<sup>(٥)</sup> متعلق بافعل، «وَمَا» مفعول بافعل وهي موصولة واقعة على الحكم المجمعول لعشر وصلتها «فَعَلْتَ»، و«مَعَهُمَا» متعلق بفعلت والضمير العائد على ما محذوف وتقديره: فعلته.

= كانت عليه من الفتح وبذلك قرأ الأعمش (فَالْفَجْرُثُ يَثْنُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْثَا) البقرة: ٦٠.

(شرح الكافية ٣: ١٦٧٠)

وانظر الكتاب ٣: ٥٥٧، وشرح اللمع لابن برهان ١٥: ٥١٠.

<sup>(١)</sup> «معها من غيرها» تكملة من ز.

وفي الأصل، ه، ظ، ت «معها» والباقي ساقط.

وفي ش «فيها مع ما فوقها».

وفي ك «فوقهما مع غيرهما» وما أثبت من ز أولى وأصح.

<sup>(٢)</sup> في ز «وتسعة» تحريف.

<sup>(٣)</sup> في الأصل، ز، ظ، ت «اثنتي» وهي صحيحة إلا أن ما أثبت من بقية النسخ أولى لتجرى المثل على

نسق واحد.

<sup>(٤)</sup> ما بعد «وتسع عشرة فتقول» إلى هنا ساقط من ك.

<sup>(٥)</sup> في ز «وهو» تحريف.

ولما ذكر حكم العَجْر / مِنَ الْمُزَكَّب وهو عَشْر<sup>(١)</sup> من «أَحَد»<sup>(٢)</sup> عَشْر إلى  $\frac{٢٣١}{١}$   
تِسْعَة عَشْر انتقل إلى حكم الصدر من ثلاثة إلى تسعة فقال:  
(ص) وَلِلثَلَاثَةِ وَتِسْعَةِ وَمَا \* بَيْنَهُمَا إِنْ زُكِّبَا مَا قَدْ مَأ

(ش) يعني أَنَّ حكم<sup>(٣)</sup> ثلاثة وتسعة وما بينهما في التركيب كحكمهما  
فيما تقدم من أَنَّ «التاء»<sup>(٤)</sup> تثبت مع المذكر وتسقط مع المؤنث فتقول: ثَلَاثَة  
عَشْرَ رَجُلًا وَثَلَاثَ عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلَى تِسْعَةِ عَشْرَ رَجُلًا وَتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً  
و«مَا» الأخيرة مبتدأ وهي موصولة واقعة<sup>(٥)</sup> على الحكم المنسوب لعشرة  
«وَقَدْ مَأ» صلتها، و«لِلثَلَاثَةِ» خبره، و«مَا» الأولى موصولة معطوفة على «تِسْعَةِ»  
وهي واقعة على ما بين الثلاثة والعشرة من ألفاظ العدد وصلتها بينهما.  
والتقدير: الذي قدم لثلاثة وأخواتها من الحكم السابق مستقر لها في  
التركيب. وبقي عليه حكم ما بين أَحَدَ عَشْرَ رَجُلًا وَثَلَاثَةَ عَشْرَ، فأشار إليه  
بقوله:

(ص) وَأَوَّلُ عَشْرَةِ اثْنَتَيْ وَعَشْرًا \* إِثْنِي إِذَا أُلْفِيَ ثَمًا أَوْ ذَكَرَا

(ش) يعني أَنَّك تقول في تركيب اثنين واثنتين: اثنا عشر واثنتا عشرة  
فتحذف النون منهما وتجعل عَشْرَ وَعَشْرَةَ مكانه، ثم يَبَيِّنُ أنهما معربان بقوله:

(ص) وَالْأَلِفُ لَغَيْرِ الرَّفْعِ وَالزَّيْعُ بِالْأَلِفِ \* ...

(ش) غير الرفع هو الجر والنصب فتقول في الرفع: اثْنَا عَشْرَ وَاثْنَتَا عَشْرَةَ  
وفى الجر والنصب اِثْنِي عَشْرَ، وَاثْنَتِي عَشْرَةَ. ففُهِمَ منه أَنَّ هذين الجرايين

(١) في ظ «عشرة».

(٢) في ت «إحدى» تحريف.

(٣) «حكم» ساقطة من ش.

(٤) في ز «التأنيث» تحريف. سهو من الناسخ.

(٥) في ز «وهي واقعة».

أعنى اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ معربان إعراب<sup>(١)</sup> / المثنى. «وَعَشْرَةٌ» مفعول أَوَّلٌ بِأَوَّلٍ، <sup>٢٣١</sup>ب «وَاثْنَتَيْنِ» مفعول ثانٍ «وَعَشْرًا»<sup>(٢)</sup> معطوف على «عَشْرَةٌ»، «وَاثْنَتَيْنِ» معطوف على «اثْنَتَيْنِ»، «وَأُنْتَقَى» مفعول مقدم «بَشْأ» وَأَوْ<sup>(٣)</sup> ذَكَرًا، معطوف على «أُنْتَقَى» وفيه رد الأول إلى الأول والثاني إلى الثاني، وَقَصَرَ «تَشْأ» لضرورة الوزن<sup>(٤)</sup>، ويجوز أن يكون حذف الهمزة من «تَشْأ» لاجتماعها مع همزة «أَوْ». ثم قال:

... (ص) \* وَالْفَتْحُ فِي جُزْأَيَّ سِوَاهُمَا أَلِفٌ

(ش) يعني أَنَّ ما سوى «اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ» من الجزأين المركبين بفتح آخر الصدر وآخر العجز<sup>(٥)</sup> عَشْرَ وَعَشْرَةَ المذكورين بعد اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ، والصدر<sup>(٦)</sup> والعجز من سوى اثْنَيْنِ وَاثْنَتَيْنِ فتقول: أَحَدَ عَشَرَ<sup>(٧)</sup>، وثلاثة عَشَرَ بفتح الجزأين معاً، وهما مبنيان معاً، أما الثاني فلتضمنه معنى حرف العطف وأما الأول فلتنزل العجز منه<sup>(٨)</sup> منزلة تاء التأنيث «وَالْفَتْحُ» مبتدأ، وفي «جُزْأَيَّ» متعلق بالفتح، و«أَلِفٌ» في موضع خبر المبتدأ، ثم انتقل إلى التمييز فقال:

(ص) وَمَيِّزَ الْعِشْرَيْنِ لِلتَّشْعِينَا \* يَوَاحِدٍ كَأَرْبَعِينَ حِينَا

(ش) يعني أَنَّ تمييز العشرين وبابه إلى التسعين مفرد<sup>(٩)</sup> نحو عِشْرَيْنِ<sup>(١٠)</sup> دِينَارًا، وَتِسْعِينَ غُلَامًا، وَأَرْبَعِينَ حِينًا، أي زمانًا. وفُهِمَ من قوله

(١) في ز، ك «إعراب».

(٢) في الأصل «عشرًا».

(٣) في ظ، ت «أو».

(٤) في ز «النظم».

(٥) في ش، ز، ك «العجز وشمل».

(٦) «والصدر» ساقطة من ظ.

(٧) في ز، ك «إحدى عشرة».

(٨) «منه» ساقطة من ز.

(٩) في ز، ظ، ت «مفرد».

(١٠) في ت (نحو: عشرون ديناراً) والمثال صحيح.

[بواحد]<sup>(١)</sup> إلى<sup>(٢)</sup> أن حكم النيف على العشرين إلى تسعة وتسعين كحكم  
عشرين فتقول: أَحَدٌ<sup>(٣)</sup> وَعِشْرُونَ<sup>(٤)</sup> دِزْهَمًا إِلَى تِسْعَةِ وَتِسْعِينَ دِزْهَمًا. وفهم  
منه أنه لا يميز بجمع / وفهم من المثال أنه لا يكون إلا منصوباً، واللام في ٢٣٢  
التسعين للغاية فهي بمعنى إلى [ثم قال]<sup>(٥)</sup>:

(ص) وَمَيِّزُوا مُرَكَّبًا بِمِثْلِ مَا \* مُيِّزَ عِشْرُونَ فَسَوَّيْنُهُمَا

(ش) يعني أن العدد المركب يميز بواحد كما كان ذلك<sup>(٦)</sup> في عشرين  
وبابه، وشمل قوله: «مُرَكَّبًا» أَحَدَ عَشَرَ وَتِسْعَةَ عَشَرَ وما بينهما. فتقول: أَحَدَ  
عَشَرَ رَجُلًا، وإِخْدَى<sup>(٧)</sup> عَشْرَةَ امْرَأَةً إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ رَجُلًا وَتِسْعَ عَشْرَةَ امْرَأَةً  
«وَمُرَكَّبًا» مفعول بميزوا، «والضمير فيه عائد على العرب، «وبمِثْلِ» متعلق بميزوا  
و«مَا» موصولة واقعة على التمييز وصلتها «مُيِّزَ عِشْرُونَ»، والضمير العائد  
عليها محذوف تقديره: بمثل ما ميز به عشرون «فَسَوَّيْنُهُمَا» تميم للبيت<sup>(٨)</sup>  
لصحة الاستغناء عنه. ثم قال:

(ص) وَإِنْ أَضِيفَ عَدَدٌ مُرَكَّبٌ \* يَبْقَى<sup>(٩)</sup> الْبَنَاءُ وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ

(ش) العدد المركب هو أَحَدٌ<sup>(١٠)</sup> عَشَرَ، وتسعة عشر وما بينهما إلا اثنتي  
عَشَرَ وَاثْنَتَيْنِ عَشْرَةَ<sup>(١١)</sup> فَإِنَّ عَشَرَ فِيهِمَا بِمَنْزِلَةِ نَوْنِ الْاِثْنَيْنِ، ولذلك أُعْرِبَا. فإذا

(١) «بواحد» ساقطة من كل النسخ ما عدا المطبوع. وإثباتها لازم.

(٢) «إلى» ساقطة من ز.

(٣) في ز «إحدى» تحريف.

(٤) في ظ «وعشرين».

(٥) «ثم قال» تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ظ «كذلك».

(٧) في الأصل «واحد». تحريف.

(٨) «للبيت» ساقطة من ش.

(٩) في الأصل، ز، ظ «يبقى».

(١٠) في ز، ك «إحدى» تحريف.

(١١) في ت «عشر» تحريف.

أضيف العدد المركب<sup>(١)</sup> إلى اسم بعده ففيه لغتان: إحداهما<sup>(٢)</sup> وهي  
 القُصْحَى لِبَقَاءِ<sup>(٣)</sup> البناء. فتقول: هَلِـهِ أَحَدٌ<sup>(٤)</sup> عَشْرَكَ وَتِسْعَةَ عَشَرَ زَيْدٍ.  
 فالبناء<sup>(٥)</sup> في الجزأين. وهو المنبّه عليه بقوله: «يَبْقَى<sup>(٦)</sup> الْبِنَاءُ». والثانية: بقاء آخر  
 الصدر على البناء وإعراب آخر العَجْز فتقول: هَلِـهِ أَحَدٌ<sup>(٧)</sup> عَشْرَكَ. بضم الراء  
 على أنه معرب، ومَرَزْتُ بِأَحَدٍ عَشْرَكَ بكسر الراء وهو / المنبّه عليها<sup>(٨)</sup> ٢٣٢  
ب  
 بقوله: «وَعَجْزٌ قَدْ يُعْرَبُ<sup>(٩)</sup>»، وفُهِمَ من «قَدْ» أنها لغة قليلة<sup>(١٠)</sup>، «وإن  
 أُضِيفَ» شرط وجوابه «يَبْقَى<sup>(١١)</sup>»، ويجوز ضبط «يبقى» بالألف على أنه  
 مرفوع لكون الشرط ماضياً، وبالقاف دون الألف على أنه مجزوم على  
 جواب الشرط وهو أحسن وسوّغ الابتداء بعَجْز التفصيل، ثم قال:

(ص) وَضَعُ مِنَ اثْنَيْنِ لَمَّا فُوقَ إِلَى \* عَشْرَةَ كَفَاعِلٍ مِنْ لَعَلَّ  
 وَاخْتِفَ فِي الثَّانِيَةِ بِالتَّاءِ وَمَتَى \* ذُكِرَتْ فَادُكِّرْ فَاعِلاً يَغْيِرُ تَا

(ش) يعني أنَّ أسماء العدد من اثنين<sup>(١٢)</sup> إلى عشرة يُصاغ منها وزن

(١) «المركب» ساقط من ظ.

(٢) في الأصل «أحديهما».

(٣) في ز، ت «بقاء».

(٤) في ز «إحدى».

(٥) في ز، ظ، ت «البناء».

(٦) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».

(٧) في ز «إحدى»، «إحدى».

(٨) في ش «عليه».

(٩) في ز «يعرب».

(١٠) البصريون يستصحون البناء عند إضافة العدد المركب، أما الكوفيون فيعربون صدره بحسب مقتضى  
 العامل. ويجزؤون العَجْز بإضافة الصدر إليه فيقولون: هَلِـهِ تَحْسَةُ عَشَرَ زَيْدٍ، وَأَقْبَضُ تَحْسَةَ عَشْرَكَ.  
 وحجتهم في ذلك سماعهم لقول أبي قُفْعَسٍ الأَسَدِيِّ، وأبي الهيثم الغَفِيلِيِّ: ( مَا قَعَلْتُ تَحْسَةَ عَشْرَكَ،  
 رواه عنهما الفراء سماعاً).

(شرح الكافية لابن مالك ٣: ١٦٨١ - ١٦٨٢)

(١١) في الأصل، ز، ظ، ت «يبقى».

(١٢) في ظ «من واحد».

فاعل كما يُصاغ من الأفعال، فإن كان مذكراً اكتفى به، وإن كان مؤنثاً لحقته<sup>(١)</sup> تاء التانيث الفارقة بين المذكر والمؤنث. فتقول في المذكر: ثَانٍ وثَالِثٌ إلى عَاشِرٍ، وفي المؤنث ثَانِيَةٌ وثَالِثَةٌ إلى عَاشِرَةٍ. وفُهِمَ من قوله<sup>(٢)</sup>: «مِنْ اثْنَيْنِ» أنَّ اسم الفاعل المذكر<sup>(٣)</sup> لا يُصاغ من أخذ<sup>(٤)</sup>. و«صُغَّ» فعل أمر، «وَمِنْ اثْنَيْنِ» متعلق به، «وَمَا» معطوفة وهي موصولة واقعة على العدد الفائق اثنين، «وَقَوْفٌ»<sup>(٥)</sup> صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: من اثنين فما فوقها<sup>(٦)</sup>، «وَالْيَ عَشْرَةٍ» متعلق بصغ «وَكَفَاعِلٍ» مفعول<sup>(٧)</sup> بصغ وهو على حذف الموصوف والتقدير: صغ من اثنين وزناً أو صيغة<sup>(٨)</sup> كوزن فاعل وحذف صفة فاعل والتقدير: كفاعل المصوغ من فعل<sup>(٩)</sup>، «وَمِنْ» متعلق بفاعل أو بالمصوغ المقدر، وإعراب البيت الآخر<sup>(١٠)</sup> واضح، ثم إنَّ اسم الفاعل من العدد يستعمل<sup>(١١)</sup> مفرداً كما تقدم ويُستعمل مضافاً، فيضاف تارةً إلى العدد المشتق منه وتارةً إلى العدد الذي تحته. وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرِدْ بَقْضَ الَّذِي مِنْهُ بَيَّ \* تُضِيفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَقْضِ بَيَّ

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا أُضيف إلى موافقه يَجِبُ

(١) في ش «الحقته».

(٢) «من قوله» ساقط من ظ.

(٣) في ز، ت «المذكور».

(٤) في ز «واحد».

قوله: لا يُصاغ من أحد. وذلك لأنَّ الواحد نفسه هو إسم العدد فلا أصل له يكون مصاغاً منه «الجمع ٣١٥:٥، وانظر الإرشاد ٣٦٧:١.

(٥) في الأصل «فوق».

(٦) في ش «فوقهما».

(٧) في ز «متعلق».

(٨) في ز «وصيغته».

(٩) في ت «فعلي».

(١٠) في ش «الآخر».

(١١) في ش «في العدد المذكور قد يُستعمل» وعبارتها أكمل.

إضافته إليه على معنى بعض. فتقول: ثَانِي اثْنَيْنِ، وَثَانِيَةُ اثْنَتَيْنِ إِلَى عَاشِرٍ عَشْرَةَ وَعَاشِرَةَ عَشْرِ<sup>(١)</sup>، ومعناه بعض اثنين، وبعض عشرة، «وإنْ تُرِدْ» شرط «وَيَقْضَ» مفعول بترد، «وَالَّذِي» واقعة<sup>(٢)</sup> على العدد المضاف إليه إسم الفاعل صلتها<sup>(٣)</sup> «بُنَى» «وَمِنْهُ» متعلق «بِبُنَى»، والضمير العائد على الموصول الهاء في منه، وفي «بُنَى» ضمير مستتر عائد على اسم الفاعل. والتقدير: وإن ترد بعض الشيء الذي بنى اسم الفاعل منه، «وَتُضِيفُ» مجزوم على جواب الشرط، «وَالَّذِي» متعلق بتضيف ومفعول تُضِيفُ محذوف تقديره: تضيف إليه اسم الفاعل من العدد، «وَمِثْلَ» منصوب على الحال من المفعول المحذوف والتقدير: تضيف إليه اسم الفاعل في حال كونه مماثلاً للبعض «أَيِ<sup>(٤)</sup>» في معناه، «وَيَنْ» تتميم<sup>(٥)</sup> لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثاني<sup>(٦)</sup> بقوله:

(ص) وَإِنْ تُرِدْ جَعَلَ الْأَقْلُ مِثْلَ مَا \* فَوْقَ فَحُكْمِ جَاعِلٍ لَهُ أَحْكَمًا

(ش) يعني أنك إذا أردت باسم الفاعل من العدد أن يصير العدد / ٢٣٣ ب  
الذي تحته مثله فاحكم له أي لاسم الفاعل بحكم جاعل، فإذا كان بمعنى الماضي وجبت إضافته فتقول: هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ أَمْسٍ، وإذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز في المضاف إليه النصب والجر فتقول:

(١) في ز، ك «عشرة».

«المشهور أنه لا يجوز إعمال إسم الفاعل هذا في موافقه، وذهب الأخفش في أحد قولي، والكسائي وقطرب وتعلب إلى جواز إعماله فتقول: ثاني اثنين وثالث ثلاثة. وقال الأخفش في قوله الموافق للجمهور: العرب لا تقول: خامس خمسة غداً، بالنصب ولا ثان اثنين غداً بالنصب».

الإرتشاف ٣٦٧.

(٢) في ز «واقعة».

(٣) في ش، ز، ظ، ك، ت «وصلتها».

(٤) في الأصل «أَيِ».

(٥) قوله: تتميم أي تتميم للبيت، وإضافتها غير لازمة.

(٦) في ش «إلى النوع الثاني» وعبارتها أكمل.

هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٌ . بنصب ثلاثة وجزها<sup>(١)</sup>، وإنما قال: جاعل ولم يقل فاعل تنبيهاً على أنَّ اسم الفاعل بمعنى جاعل، ففيه ما في فاعل وزيادة وهو اسم فاعل حقيقة؛ لأنهم قالوا: رَبَّعْتُ<sup>(٢)</sup> الثَّلَاثَةَ أَرْبَعَهُم بمعنى صيرتهم بنفسي أربعة، «وإن تُرِدْ» شرط، «وجعل» مفعول بترد وهو مصدر مضاف للمفعول<sup>(٣)</sup> الأول، «ومثل» مفعول ثانٍ، و«ما» موصولة واقعة على العدد الأعلى، «وفوق» صلتها وهو مقطوع عن الإضافة والتقدير: مثل [ما]<sup>(٤)</sup> فوقه أي العدد الأدنى، «والفاء» جواب الشرط<sup>(٥)</sup>، «ومحكم» مصدر منصوب بـ «أحكم»<sup>(٦)</sup>، وله متعلق بأحكم<sup>(٧)</sup>. ثم قال:

(ص) وَلَإِنْ أَرَدْتَ مِثْلَ ثَانِيِ اثْنَيْنِ \* مُرَكَّباً فَجِءَ بِتَرْكِيبَيْنِ

(ش) يعني أنك إذا أردت بالمركب من أَحَدَ<sup>(٨)</sup> عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ ما أردت بثنائي<sup>(٩)</sup> اثنين من الإضافة على معنى بعض فجاء بتركيبتين فتقول: هَذَا ثَانِي عَشَرَ ائْتَى عَشْرَ وَثَانِيَةَ عَشْرَةَ ائْتَتَى عَشْرَةَ إِلَى تَاسِعَ عَشَرَ تِسْعَةَ عَشَرَ وَتَاسِعَةَ<sup>(١٠)</sup> عَشْرَةَ تِسْعَ<sup>(١١)</sup> عَشْرَةَ بأربعة أسماء<sup>(١٢)</sup> كلها مبنية، وفهم

(١) في ظ «وحدها» تحريف.

(٢) في ز «أربعت».

(٣) في ش، ز «إلى المفعول»

(٤) «ما» تكملة من ش، هـ، ز، ك.

(٥) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«... فحكم جاعل له أحكما».

(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «بأحكم».

والمثبت أدق كما في ز، ك والألفية.

(٧) في الأصل، ش، هـ، ظ، ت «بأحكم» وما أثبت أدق كما في الألفية، ز، ك.

(٨) في الأصل «إحدى» تحريف.

(٩) في ك «ثنان».

(١٠) في ك «وتاسع».

(١١) في ز «تسعة».

(١٢) في ز، ك «ألفاظ».

البناء فيها من قوله: «بِتَرْكِيبَيْنِ»<sup>(١)</sup>، فإن التركيب يقتضى البناء، والمركب الأول / مضاف إلى المركب<sup>(٢)</sup> الثاني إضافةً ثَانِي [إلى]<sup>(٣)</sup> اثْنَيْنِ،  $\frac{٢٣٤}{١}$  هذا هو الأصل، ويجوز فيه وجهان آخران، أشار إلى الأول منهما<sup>(٤)</sup> بقوله:

(ص) أَوْ فَاعِلًا بِحَالَتَيْهِ أَضِيفَ \* إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَتَوَيَّ يَفِي

(ش) يعني أو تضيف<sup>(٥)</sup> فاعلاً بحالتيه أي<sup>(٦)</sup> من التذكير والتأنيث إلى المركب الثاني فيعرب الأول لزوال التركيب وهو المراد بقوله: «بِمَا تَتَوَيَّ»<sup>(٧)</sup> يَفِي. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَشَاعَ الْإِسْمَانِ بِحَادِي عَشْرًا \* وَنَحْوِهِ ...

(ش) يعني أنه يحذف من المركب الأول العَجْز، ومن المركب الثاني الصدر، وفيه حيثلٌ ثلاثة أوجه: بناؤهما وهو المشهور، وإعراب الأول وبناء الثاني، وإعرابهما<sup>(٨)</sup>، وفهم من

(١) في الأصل، هـ «تركيبين» تصحيف.

في ش، ز، ك «قوله فجاء بتركيبين» أكملت عبارة الألفية.

(٢) في ش «للمركب».

(٣) «إلى» تكملة من ش، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ز «منها».

(٥) في ش «أضيف».

وفي ك، ت «تضيف».

(٦) «أي» ساقطة من ز.

(٧) في الأصل «ينوي» تصحيف.

(٨) في ش «وإعرابهما معاً».

قال الأشموني: «أي ثاني عشر إلى تاسع عشر وفي التأنيث حادية عشرة إلى تاسعة عشرة. فتذكر

اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث. وفيه حيثلٌ وجهان:

الأول: أن يعرب الأول وينى الثاني. حكاه ابن السكيت وابن كيسان والكسائي ووجهه أنه حذف

عجز الأول فأعربه لزوال التركيب ونوى صدر الثاني فبناه ولا يُقاس على هذا الوجه لقلته.

وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لخلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وهذا مردود بأنه لا دليل

حيثل على أن هذين الإسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب الأول. والثاني أن تعريهما معاً =

المثال<sup>(١)</sup> أَنَّ «عَشَرَ»<sup>(٢)</sup> مبنى لنطقه به مفتوحاً، فيحتمل الأول والثاني دون الثالث لاحتمال أن يكون «حَادِي» مبنياً أو معرباً لعدم الحركة فيه، وفائدة التمثيل «بِحَادِي» التنبيه على أنه مقلوب وأصله «واحد» ونحوه، أي ونحو<sup>(٣)</sup> «حادي عشر» فتقول: حَادِي عَشَرَ وحَادِيَّةٌ عَشْرَةٌ<sup>(٤)</sup> إلى تَاسِعَ عَشَرَ وتَاسِعَةٌ عَشْرَةٌ<sup>(٥)</sup>، وَإِنْ أَرَدْتَ شرط، «وَمِثْلُ» مفعول بأردت<sup>(٦)</sup>، «وَمُرَكَّبًا» حال من «مِثْلُ»، ويجوز أن يكون «مُرَكَّبًا» مفعولاً<sup>(٧)</sup> بأردت<sup>(٨)</sup>، «وَمِثْلُ ثَانِي اثْنَيْنِ» نعت لمركب، فهو نعت النكرة تقدم عليها فانتصب على الحال، «والفاء»<sup>(٩)</sup> وما بعدها جواب الشرط، و«أَوْ» عاطفة جملة على جملة، «وَفَاعِلًا» مفعول بأضف، و«بِحَالَتَيْهِ» في موضع الصفة لفاعل<sup>(١٠)</sup> / «وَالْيَ مُرَكَّبٌ»<sup>(١١)</sup> متعلق بـ ٢٣٤ ب بأضف، «وَبِمَا» متعلق بيفي، و«يَفِي» في موضع الصفة للمركب<sup>(١٢)</sup> «ونحوه»<sup>(١٣)</sup> معطوف على «حَادِي عَشَرَ»<sup>(١٤)</sup> . ثم قال:

= مقدراً حذف جزأ الأول وصدر الثاني لزوال مقتضى البناء فيهما فيجر الأول على حسب العوامل، ويجر الثاني بالإضافة.

شرح الأشموني ٧٦: ٤.

(١) في ز «المثال الثاني».

(٢) في ك «عشرًا».

(٣) في ظ «نحو».

(٤) في ظ «وحادية عشر» والمثبت أصبح لأن «حادية» لا تستعمل إلا مع «عشرة» و«عشرين» وأخواتها.

(٥) في ظ «وتاسعة عشر».

(٦) في ظ «بترد» تحريف.

(٧) في ز «مفعول».

(٨) في ظ «بترد» تحريف.

(٩) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«... فجاء بتركيبين».

(١٠) في ز «لفاعلاً».

(١١) في الأصل، ش، هـ، ك «المركب» وما أثبت أدق كما في ز، ط، ت، والالفية.

(١٢) في ش، ز، ط، ك، ت «المركب» .

(١٣) في الأصل، ش، هـ، ك «نحوه».

(١٤) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «عشر» وما أثبت أولى كما في ز والالفية.

(ص) ... \* ... وَقَبْلَ عِشْرِينَ اذْكُرَا  
وَبَايَهُ الْفَاعِلَ مِنْ لَفْظِ الْعَدَدِ \* بِحَالَتَيْهِ قَبْلَ وَاوٍ يُغْتَمَذُ

(ش) يعني أنَّ اسم الفاعل من العدد إذا ذكر مع عشرين<sup>(١)</sup> وبابه يعني العقود إلى التسعين يذكر بحالتيه من تذكير وتأنيث قبل الواو فتقول: حَادِي وَعِشْرُونَ وَحَادِيَّةً وَعِشْرُونَ إِلَى تَاسِعٍ وَتِسْعِينَ وَتَاسِعَةً وَتِسْعِينَ. «وَقَبْلَ» متعلق «بِاِذْكُرَا» والألف في «اِذْكُرَا» بدل من نون التوكيد الخفيفة، «وَبَايَهُ» معطوف على «عِشْرِينَ» والفاعل «مفعول باذكرا»، «وَمِنْ لَفْظِ» «وَبِحَالَتَيْهِ» متعلقان أيضاً باِذْكُرَا.



(١) لي ظ (العشرين).

## ( كَمْ وَكَأَيِّنْ وَكَذًا )

(ش) إنما ذكر هذا الباب بعد العدد؛ لأن هذه الألفاظ كناية عن العدد وبدأ منها «بكم» وهي على قسمين: استفهامية وخبرية<sup>(١)</sup>، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(١) لم يذكر الشارح أوجه الاتفاق والاختلاف بين كم الاستفهامية وكم الخبرية حيث إنهما يتفقان في ستة أمور وهي:

- ١ - أنهما إسمان لعدد مبهم الجنس والمقدار والكمية.
- ٢ - أنهما مبنيان، وسبب البناء في الاستفهامية تضمتها معنى حرف الإستفهام، وفي الخبرية لمشايتها حرف التكثير «رب» والبناء فيهما على السكون وهو الأصل في البناء.
- ٣ - يفتقران إلى ميم لإنهائيهما.
- ٤ - أن ميمهما يجوز حذفه إذا دل عليه دليل، خلافاً لمن منع حذف تمييز الخبرية إلا إذا قدر منصوباً.
- ٥ - أنهما يلزمان المصدر. فلا يعمل فيهما ما قبلهما إلا المضاف وحرف الجر.
- قال المرادي ٣٢٣: ٤ وحكى الأخفش: أن بعض العرب يقدم العامل على كم الخبرية نحو ملكت كم غلام، قيل هي من القلة فلا يُقاس عليها والصحيح جواز القياس عليها لأنها لغة.
- ٦ - أنهما يشتركان في وجوه الإعراب. فإن تقدم عليها حرف جر أو مضاف فهي مجرورة، وإن كانت كناية عن مصدر أو ظرف فهي منصوبة وهي مبتدأ إن لم يلها فعل أو وليها فعل لازم، ومفعولة إن وليها فعل متعد. ويترقان في ثمانية أمور:
- (١) تمييز الاستفهامية: أصله النصب وتمييز الخبرية: أصله الجر.
- (٢) تمييز الاستفهامية مفرد، وتمييز الخبرية يكون مفرداً وجمعاً.
- (٣) الفصل بين الاستفهامية ومميزها جائز في السعة، والفصل بين الخبرية ومميزها يكون في الضرورة.
- (٤) أن الاستفهامية لا تدل على تكثير، أما الخبرية للتكثير.
- (٥) الكلام في الخبرية يحتمل الصدق والكذب بخلافه مع الاستفهامية.
- (٦) الخبرية تختص بالماضي كقولك.
- (٧) الاستفهامية تحتاج إلى جواب، أما الخبرية فالكلام معها لا يستدعي جواباً.
- (٨) الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهزة يقال: كم حبيد لي خمسون بل ستون.
- بخلاف المبدل من الاستفهامية حيث يقال كم مائة أعشرون أم ثلاثون؟
- انظر شرح المرادي ٣٣٢: ٤ وما بعدها، وشرح التصريح ٢٧٨: ٢ وشرح الأشموني ٨٤: ٤

(ص) مَيِّزْ فِي الْإِسْتِفْهَامِ كَمْ بِمِثْلِ مَا \* مَيِّزَتْ عِشْرِينَ كَكَمْ شَخْصاً سَمَا

(ش) يعني أَنَّ «كم» الاستفهامية تميز بمثل<sup>(١)</sup> ما ميز به «عشرون» يعني بمفرد<sup>(٢)</sup> منصوب فتقول: كَمْ دِرْهَمًا عِنْدَكَ؟ وَكَمْ شَخْصاً سَمَا؟ وفهم من قوله: في الاستفهام أنها تقدر بهمزة الاستفهام والعدد، فإذا قلت: كَمْ شَخْصاً سَمَا؟<sup>(٣)</sup> فتقديره: أَعِشْرُونَ شَخْصاً أَمْ ثَلَاثُونَ أَمْ أَقَلُّ أَمْ أَكْثَرُ سَمَا.

٢٣٥

«وفي الاستفهام» متعلق بـ «مَيِّزْ»<sup>(٤)</sup> «وَكَمْ» مفعول بميز<sup>(٥)</sup>، «وَمَا» موصولة / أ واقعة على تمييز عشرين، صلتها<sup>(٦)</sup> «مَيِّزَتْ عِشْرِينَ» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره: يشمل ما ميزت به، ويجوز أن تكون<sup>(٧)</sup> «مَا» مصدرية والتقدير: ميز<sup>(٨)</sup> بمثل تمييز عشرين. ثم قال:

(ص) وَأَجْزَأُ أَنْ تَجْرَهُ مِنْ مُضْمَرًا \* إِنْ وَلَيْتَ كَمْ حَرْفٍ جَرَّ مُظْهَرًا

(ش) يعني أَنَّ تمييز «كم» الاستفهامية يجوز جره بمن مضمرة، بشرط أن يدخل على «كم» حرف جر ظاهر نحو: يَكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ؟ أي: يَكَمْ مِنْ دِرْهَمٍ. فحذفت<sup>(٩)</sup> «مِنْ» وبقي عملها وشمل قوله: «حَرْفٍ جَرَّ» سائر حروف الجر نحو: عَلَى كَمْ فَرَسٍ رَكِبْتَ، وَإِلَى كَمْ مَذْهَبٍ انْتَهَيْتَ<sup>(١٠)</sup>،

(١) «بمثل» ساقط من ت.

(٢) قال الأشموني ٧٩: ٤ «أما الأفراد فلازم مطلقاً خلافاً للكوفيين، فإنهم يجيزون جمعه مطلقاً. وفصل بعضهم فقال: إن كان السؤال عن الجماعات نحو: كم غلماناً لك. إذا أردت أصنافاً من الغلمان. جاز ولا فلا. وهو مذهب الأخفش» وانظر شرح التصريح ٢٧٩: ٢.

(٣) ما بعد «في الاستفهام» إلى هنا ساقط من ت.

(٤) في ش «وفي الاستفهام وبمثل متعلقان بميز» وعبارتها أدق.

(٥) «وكم مفعول بميز» ساقط من ظ.

(٦) في ش، ز، ط، ك، ت «وصلتها».

(٧) في الأصل «يكون».

(٨) في ظ، ت «ميزت».

(٩) في ز «فحذف».

(١٠) في ت «التهيت».

وفى كَمْ دَارٍ جَلَسْتُ. ونحوها، وفُهِم من قوله: «وَأَجَزُ»<sup>(١)</sup> أَنْ تَجْرُهُ»<sup>(٢)</sup>، أَنْ  
 تجرّه غير لازم فتقول: بِكُمْ دِرْهَمًا اشْتَرَيْتُ. بالنصب، وفُهِم منه أيضاً أنه  
 يجوز إظهار مِنْ فتقول: بِكُمْ مِنْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَهُ»<sup>(٣)</sup> «وَأَنْ تَجْرُهُ» في موضع  
 نصب بأَجَزُ، والضمير في تَجْر عائد على التمييز، «وَمِنْ» فاعِل بـ «تَجْرُهُ»<sup>(٤)</sup>  
 «وَمُضْمَرًا» حال من «مِنْ» «وَلِنْ وَلَيْتَ» شرط، «وَكَمْ» فاعِل بوليت «وحروف  
 جَرٍّ» مفعول بوليت، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل  
 إلى حكم الخبرية فقال:

(ص) وَاسْتَعْمَلْنَاهَا مُخْبِرًا كَعَشْرَةٍ \* أَوْ مِائَةٍ كَكَمِ رِجَالٍ أَوْ مَرَّةٍ

(ش) يعني أَنَّ «كَمْ»<sup>(٥)</sup> الخبرية هي بمنزلة عدد مفرد<sup>(٦)</sup> فتستعمل تارة  
 بمنزلة «عشرة» فيكون تمييزها جمعاً نحو: كَمْ رِجَالٍ عِنْدِي. وكَمْ عَبِيدٍ  
 مَلَكَتْ وتارة بمنزلة «مائة» فيكون تمييزها مفرداً نحو: كَمْ امْرَأَةٍ / عِنْدِي وكَمْ <sup>٢٣٥</sup>  
 عَبِيدٍ مَلَكَتْ<sup>(٨)</sup>؛ «فَكَمْ رِجَالٍ» مثال لاستعمالها استعمال «عشرة».

وكَمْ مره مثال لاستعمالها استعمال «مائة»، ومَرَّةٍ لغة في المرأة. نُقِلَتْ<sup>(٩)</sup>  
 فتحة<sup>(١٠)</sup> الهمزة إلى الراء<sup>(١١)</sup> وحذفت الهمزة، ومعنى «كَمْ» الخبرية الدلالة

(١) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «أَجَزُ» تصحيف.

(٢) «أَنْ تَجْرُهُ» ساقط من ت.

(٣) في ز، ك «اشتريت».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «بتجر».

والمثبت أدق كما في ز، والألفية.

(٥) في ش، ظ، ك ومرة.

(٦) في ظ «حكم» تحريف.

(٧) في ش «المفرد».

(٨) «لما بعد «ملككت» إلى هنا ساقط من ك، ت.

(٩) في ت «بقلب».

(١٠) في ظ «حركة».

(١١) في الأصل «الواو» تحريف.

على الكثير. فإذا قلت: كَمْ غُلَامٍ مَلَكَتْ. فمعناه: كثير من الغلمان ملكت.  
«وَمُخَيَّرًا» حال من الضمير المستتر في «اسْتَعْمَلْنَهَا»، والكاف متعلقة  
باستعملنها، و«مِائَةً» معطوف على عشرة ثم قال:  
(ص) كَكَم كَأَيْن وَكَذَا ... \*

(ش) يعني أن «كَأَيْن»<sup>(١)</sup> و«كَذَا» مثل «كَم» الخبرية في الدلالة على تكثير  
العدد وفي الافتقار إلى تمييزها<sup>(٢)</sup>، إلا أن تمييزهما<sup>(٣)</sup> مخالف لتمييز «كَم»  
وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَيُنْتَصِب \* تَمَيِّزُ ذَيْنِ أَوْ بِهِ صِلَ مِنْ تُصِبْ

(ش) يعني أن تمييز «كَأَيْن وَكَذَا» إما منصوب نحو: كَأَيْن رَجُلًا رَأَيْتَ  
[وَكَذَا رَجُلًا رَأَيْتَ]<sup>(٤)</sup>، أو مجرور بمن نحو: كَأَيْن مِنْ رَجُلٍ رَأَيْتَ. إلا أن  
النصب بعد «كَذَا» أكثر، والجر «مِنْ» بعد «كَأَيْن» أكثر كقوله - تعالى - .  
( وَكَأَيْنَ مِنْ قَرْيَةٍ )<sup>(٥)</sup>

وهو في القرآن كثير. «وَكَأَيْن وَكَذَا»<sup>(٦)</sup> مبتدأ وخبره «كَكَم»، «وَيُنْتَصِب»  
جملة مستأنفة، و«ذَيْن» إشارة إلى «كَأَيْن وَكَذَا»، و«أَوْ» للتفصيل ويحتمل أن  
تكون للإباحة إذا أُوِّلَ «يُنْتَصِب» بانصب فيكون التقدير: انصب تمييز ذين أو  
صل به من.

(١) «كَأَيْن»، و«كَأَي» نصح كتابها بالوجهين.

(٢) في ش، ز، ك، ت «تمييز».

(٣) في ز «تمييزها».

(٤) «وكذا رجل رأيت» تكملة من ظ.

وفي ش، ز، ك «وكذا رجال رأيت».

(٥) سورة الحج آية: ٤٨.

وفي ش، ظ، ت «وكأين من آية» سورة يوسف. آية: ١٠٥.

(٦) في ت «وكم» خطأ من الناسخ.

## ( الحكاية )

(ش) ذكر في هذا الباب ثلاثة أنواع من الحكاية:

الحكاية «بأَيٍّ»، و«بِمَنْ»، و«حكاية العلم» بعد «مَنْ» وبدأ «بأَيٍّ» فقال: / ٢٣٦  
أ

(ص) إْحْكِ بِأَيٍّ مَا لِمَنْكُورٍ شِئْلٌ \* عَنْهُ بِهَا فِي الْوَقْفِ أَوْ حِينَ تَصِلُ

(ش) في الحكاية بِأَيٍّ لغتان: إحداهما: وهي الفصحى أن يحكى بها وصلاً ووقفاً [من مذكور]<sup>(١)</sup> [منكور]<sup>(٢)</sup> [ما له]<sup>(٣)</sup> من إعراب وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع تصحيح موجود فيه أو صالح لوصفه كقولك لمن قال: رَأَيْتُ رَجُلًا وَامْرَأَةً وَغُلَامَيْنِ وَجَارَتَيْنِ وَبَيْنَيْنِ<sup>(٤)</sup> وَبَنَاتٍ أَلْيَا وَأَيْتَةً وَأَيِّينَ وَأَيَّتَيْنِ وَأَيَّاتٍ، والأخرى أن يحكى بها ما له من إعراب وتذكير وتأنيث فقط، وقوله: «إْحْكِ بِأَيٍّ» محتمل لهما، والذي ينبغي أن يحمل عليه كلامه الأولى؛ لكونها أفصح ولذكره ذلك<sup>(٥)</sup> بعد في «مَنْ».

و«مَا» مفعول «إِحْكِ» وهي موصولة واقعة على الحروف المحكية وصلتها

(١) «من مذكور» تكملة من هـ .

وفي ش، ظ، ك، ت «من مذكر» تحريف.

وفي ز «ما المذكور».

(٢) «منكور» تكملة من ز، ت.

وفي الأصل، ش، هـ، ظ، ك «للمنكور».

(٣) «ما له» تكملة م ش، ك.

(٤) في ز «وبنتين».

(٥) في ظ «ولذلك ذكره».

«لَمْ تُكُورِ» أي ما ثبت للمنكور<sup>(١)</sup>، و«سُئِلَ» في موضع الصفة للمنكور، «وَعَنْهُ» متعلق بسئل، والهاء عائدة على منكور وهي<sup>(٢)</sup> الرابطة بين الصفة والموصوف «وَبِهَا» متعلق بسئل، «وَمَا» عائدة على<sup>(٣)</sup> «أَيَّ»، «وَفِي الْوَقْفِ» و«حِينَ» متعلقان بإخحك. ثم انتقل إلى الحكاية «بِمَنْ» فقال:

(ص) وَوَقَفَا أَخَاكَ مَا لَمْ تُكُورِ بِمَنْ \* وَالْثَوْنُ حَرَكٌ مُطْلَقًا وَأَشْبَعُنْ

(ش) يعني أن «مَنْ» يحكى به في الوقف دون الوصل<sup>(٤)</sup> ما للمسئول عنه المنكور من إعراب وإفراد وتذكير وفروعهما، وتشبع الحركة في الأفراد وذلك كقولك لمن قال: قَامَ رَجُلٌ مَثْوً<sup>(٥)</sup>، وَرَأَيْتُ رَجُلًا مَثَا، وَمَرَزْتُ يَرْجُلٍ مَثَى. «وَمَا» مفعول «إِخَاكَ» وهي موصولة وصلتها «لَمْ تُكُورِ»، و«بِمَنْ» متعلق / ٢٣٦ بـ «وَقَفَا» مصدر<sup>(٦)</sup> منصوب على الحال من فاعل اخك المستتر «وَالْثَوْنُ» مفعول بحرك، «وَمُطْلَقًا» نعت لمصدر محذوف أي تحريكاً مطلقاً يعني بالحركات الثلاث، «وَأَشْبَعُنْ» معطوف على «حَرَكٌ» هذا حكم حكاية المفرد المذكور، وأما المثني فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقُلْ مَتَانِ وَمَتَيْنِ بَعْدَ لِي \* إِلْفَانِ بِإِثْنَيْنِ<sup>(٧)</sup> وَسَكُنٌ تَغْدِلُ

(ش) يعني أنك إذا قلت لي: «إِلْفَانِ بِإِثْنَيْنِ» ، وأردت حكاية هذين الاسمين قلت: «مَتَانِ» في حكاية «إِلْفَانِ»، و«مَتَيْنِ» في حكاية «إِثْنَيْنِ» ولما

(١) في ش، ز، ك، ت «لَمْ تُكُورِ».

(٢) في ت «وهو» تحريف.

(٣) ما بعد «عائدة على» هنا ساقط من ك.

(٤) «مَنْ» إذا وُصِلَتْ لم يُحَكَّ بها، وتكون بلفظ واحد في الجميع فنقول: مَنْ يَا فُلَانِ.

(٥) في ز «مَثْوً» تحريف.

(٦) «مصدر» ساقطة من ت.

(٧) في ش، ز، ط، ك، ت «كاهنين»

والمثبت أدق كما في الأصل، هـ، والألفه.

لم يتمكن له النطق بسكون<sup>(١)</sup> النون من «مَنَانٍ وَمَنَيْنٍ» في النظم إذ<sup>(٢)</sup> لا يجمع فيه بين ساكتين نطق بهما محركين للضرورة. ثم نَبَّهَ على أنهما يسكنان إذ لا يُحكى بها إلا وقفا<sup>(٣)</sup>، والوقف متضمن السكون «وَمَنَانٍ وَمَنَيْنٍ» مفعول «بَقُلْ»، والمراد قل هذين اللفظين، «وَالْفَانِ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله، «وَبَائِنَيْنِ»<sup>(٤)</sup> نعت لـ«الفان»، وهو على حذف القول والتقدير: بعد قولك لى الفان، «وَتَعْدِيلِ» مجزوم في جواب الأمر. ثم انتقل إلى حكاية المفرد المؤنث فقال:

(ص) رَقُلْ لِمَنْ قَالَ أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ \* ...

(ش) يعني أنك تقول في حكاية مَنْ قَالَ<sup>(٥)</sup>: أَتَتْ بِنْتُ مَنَّةَ. بهاء ساكنة وأصلها التاء، لكن الوقف<sup>(٦)</sup> أوجب<sup>(٧)</sup> رجوعها هاء. ثم انتقل إلى تنبيه المؤنث فقال:

(ص) ... \* وَالثَوْنُ قَبْلَ تَا<sup>(٨)</sup> الْمُشَى مُسَكَّنَةٌ<sup>(٩)</sup>

(ش) يعني أنه يُقال تنبيه المؤنث «مَنْتَانُ» بتسكين / النون فتقول في  $\frac{٢٣٧}{أ}$  حكاية: جَاءَتْ امْرَأَتَانِ مَنَّتَانُ، وَرَأَيْتُ امْرَأَتَيْنِ<sup>(١٠)</sup>، وَمَرْزُتُ بِامْرَأَتَيْنِ مَنَّتَيْنِ هذه هي اللغة الفصحى. وفيها لغة أخرى أشار إليها بقوله:

(١) «سكون» ساقط من ت.

(٢) في ت «أي».

(٣) في ش «إلا في الوقف».

(٤) في ز، ط، ت «وكائين» تصحيف.

(٥) في ك «مَنْ لَمَنْ قَالَ».

(٦) في ز، ك «في الوقف».

(٧) في ز «وجب» وفي ت «أوجب».

(٨) في ط، ت «يا» تصحيف.

(٩) في ط «ساكنة» تحريف.

(١٠) في ز، ك، ت «ورأيت امرأتين متين» وعبارتها أكمل.

(ص) وَالْفَتْحُ نَزَزَ ... \* ...

(ش) يعني فتح النون «ونَزَزَ»<sup>(١)</sup> أي قليل. فتقول على هذه<sup>(٢)</sup> اللغة في قَامَتْ امْرَأَتَانِ مَنَتَانِ<sup>(٣)</sup> بالفتح «ومَنَّة» مفعول بقل كما تقدم في البيت الذي<sup>(٤)</sup> قبله، «والثَوْنُ» مبتدأ وخبره «مُسَكَّنَةٌ»، والجملة في موضع الحال من «مَنَّة» «وَقَبْلَ» متعلق بمسكنه، «وَالْفَتْحُ نَزَزَ» جملة من مبتدأ وخبر مستأنفة. ثم انتقل إلى حكاية جمع المؤنث فقال:

(ص) ... وَصِلَ التَّاءُ وَالْأَلِفُ \* بِمَنْ يَأْتِرُ ذَا بِنْسُوَةٍ كَلِفَ

(ش) يعني أنك تزيد في حكاية جمع المؤنث على النون من «مَنَّة» «أَلِفًا» وتاء فتقول لمن قال: جَاءَتْ بِنْسُوَةٌ مَنَاتٌ ولمن قال: ذَا بِنْسُوَةٍ كَلِفَ مَنَاتٌ باسكان التاء أيضاً، لما علمت من أن «مَنْ» لا يُحكى بها إلا في الوقف، «والتَّاء» مفعول «بِصِلَ»، «وَالْأَلِفُ» معطوف على التاء، و«ذَا» مضاف إليه على حذف القول والتقدير: يَأْتِرُ<sup>(٦)</sup> قولك ذَا<sup>(٧)</sup>، «وَكَلِفَ» خبر «ذَا»، و«بِنْسُوَةٍ» متعلق بكلف ويحتمل أن يكون اسماً وفعلًا ماضياً. ثم انتقل إلى حكاية جمع المذكر<sup>(٨)</sup> فقال:

(ص) وَقُلْ مَثُونٌ وَمَتَيْنٌ مُسَكِّنَا \* إِنَّ قِيلَ جَا قَوْمٍ لِقَوْمٍ لُقُنَا

(ش) إذا قيل<sup>(٩)</sup>: جَاءَ قَوْمٌ لِقَوْمٍ قلت في حكاية قوم المرفوع «مَثُونٌ»

(١) في ش، ز، ك، ت «نزر».

(٢) في ز، ك «في هذه».

(٣) ورأيت امرأتين - ومررت بأمرأتين متنتين. جرأ ونصباً.

(٤) «الذي» ساقطة من ش.

(٥) في الأصل «من» ما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٦) في ز «ويأثر».

(٧) في ت «إذا».

(٨) في ش «المذكر السالم».

(٩) «قيل» ساقطة من ز.

وفي حكاية قوم المجرور «مَين» بسكون / النون فيهما أيضا.

و«مَثُونٌ وَمَين» مفعول بقل كما تقدم، و«مُشَكِّتًا» حال من الضمير المستتر في قُلْ، و«فُطِنًا» نعت لقوم المجرور فهو جمع «فَطِينٌ»<sup>(١)</sup> ووزنه «فُطِنَاء» بضم الفاء وفتح الطاء نحو: كُرمَاء<sup>(٢)</sup>، ولا يصح أن يكون «فُطِنًا»<sup>(٣)</sup> بضم الطاء، لأن منعه مجرور. ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَصِلُ لِلْفُظِّ مَنْ لَا يَخْتَلِفُ \* ...

(ش) هذا تصريح بما فهم من قوله: «وَوَقَفًا» فتقول: مَنْ يَا فَتَى فِي الْأَحْوَالِ كُلِّهَا<sup>(٤)</sup>، وقد جاء «مَثُونٌ»<sup>(٥)</sup> في ضرورة الشعر وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... \* وَتَادِرُ مَثُونٌ فِي نَظْمٍ عَرِفٍ.

(ش) أشار به<sup>(٦)</sup> إلى قول<sup>(٧)</sup> الشاعر:

٢٠٨. أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ مَثُونٌ أَنتُمْ \* فَقَالُوا: الْحَيْنَ قُلْتُ عِمُوا ظَلَامًا<sup>(٨)</sup>

(١) «قوله: لقوم فُطِنًا، قال في المصباح فُطِنٌ للأمر بفُطِنَ من باب تعب وقتل فُطِنًا فهو فُطِينٌ والجمع فُطِينٌ بضمين ولم يذكر جمعه على فعلاء كما قال هذا الشارح، فإذا تبين أن له الجمع المذكورين فيتمين هنا جمعه على فعلاء كما قال؛ لأنه لو جمع على مقابلة ظهر إعرابه»  
انظر حاشية الملوى على المكدوى ٢: ١٩١.

(٢) في ش زيادة «كرماء وقصره ضرورة» زيادة لا تفيد.

(٣) ما بعد «فُطِنَاء» إلى هنا ساقط من ك.

(٤) انظر هامش (٤) عند قوله: ووقفوا أحك ما لمنكور من.

(٥) «مَثُونٌ» ساقطة من ز.

وفي الأصل، هـ، ز، ت «منونا» والمثبت من ش، ظ، ك أدق.

(٦) «به» ساقط من ز.

(٧) في ز، ك «لقول».

(٨) نسبه المكدوى لتأبط شراً وقيل لخدع بن سنان الغساني. وقيل لشمر بن الحارث الضبي، وذكره المكدوى في باب الوقف بلا نسبة.

وروى عجز البيت:

وهو<sup>(١)</sup> لتأبط شراً. «وإن تصيل» شرط جوابه<sup>(٢)</sup> الجملة من قوله «فللفظ من لا يختلِف»، «وتأديت» خبر مقدم، والمبتدأ «مئون»، و«عُرف» في موضع الصفة لنظم «وفي نظم» متعلق بنادر. ثم انتقل إلى النوع الثالث من الحكاية فقال: (ص) وَالْعَلَمَ اخْحِيَّتُهُ مِنْ بَعْدِ مَنْ \* ....<sup>(٣)</sup>

(ش) يعني أن العَلَمَ إذا سئل عنه «بمن» [حكى إعرابه بعدها]<sup>(٤)</sup> فتقول: لمن قال: قامَ زَيْدٌ: مَنْ زَيْدٌ، ورَأَيْتُ زَيْدًا: مَنْ زَيْدًا، ومَرَزْتُ يَزِيدًا: مَنْ زَيْدًا. برفع الأول، ونصب الثاني، وجر الثالث، وذلك<sup>(٥)</sup> بشرط أن لا يدخل على «مَنْ» حرف عطف. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... \* إِنَّ عَرِيَّتَ مَنْ عَاطَفَ بِهَا اقْتَرَنَ

(ش) فإذا قيل: رَأَيْتُ زَيْدًا ومَرَزْتُ يَزِيدًا قلت: وَمَنْ زَيْدٌ بالرفع فيهما لدخول حرف العطف على «مَنْ»، وقوله: «اخْحِيَّتُهُ»، يريد / جوازاً، فإن فيه لغتين: لغة «أهل الحجاز» الحكاية، ولغة بنى تميم<sup>(٦)</sup> الرفع<sup>(٧)</sup>.

«والعَلَمَ» مفعول بفعل مضمر يفسره اخْحِيَّتُهُ، «ومَنْ بَعْدِ» متعلق باخْحِيَّتُهُ، «وإن عَرِيَّتَ» شرط محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه.

= ( فقالوا: الجن. قلت صموا صباحا )

والصحيح أنه لتأبط شراً فقد ورد في ديوانه ٢٥٦:٢ وانظر اللسان «من» والكتاب ٤١١:٢ وشرح أبيات الكتاب للسيراني ١٨٣:٢ وشرح ابن عقيل ٤٢٦:٢ وشرح الأشموني ٩١:٤ والقياس في «مئون» في هذا البيت «مَنْ أَلْتَمَ».

(١) في ت «هو».

(٢) في ظ «وجوابه».

(٣) أكمل بيت الألفية في ش «إن عريت من عاطف بها اقترن».

التكملة هنا غير لازمة، لأنها ستذكر في موضعها.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ظ، ك، ت.

(٥) «وذلك» ساقط من ش.

(٦) في ز، ك، زيادة «بنى تميم عدمها لأنهم يحكون العلم المستول بعد «من» مرفوعاً، لأنه مبتدأ خبره من أو خبر مبتدؤه مَنْ فلو قلت: ومن زيد تعين الرفع عند جميع العرب» والزيادة هنا تفيد.

(٧) «الرفع» ساقطة من ز.

## ( التأنيث )

(ش) التأنيث<sup>(١)</sup> فرع التذكير ولذلك يحتاج إلى علامة. وإلى ذلك<sup>(٢)</sup> أشار بقوله:

(ص) عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ \* ...

(ش) فذكر للتأنيث علامتين، ثم إن «التاء» تكون ظاهرة كفاطمة وقصة<sup>(٣)</sup> وتكون مقدرة. وإلى ذلك<sup>(٤)</sup> أشار بقوله:

(ص) ... \* وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَّرُوا التَّاءَ كَالْكَافِ

(ش) يعني أن بعض الأسماء لا تكون فيها «تاء» ظاهرة بل مقدرة وسواء كان لمن يعقل كهند، ولمن<sup>(٥)</sup> لا يعقل كَكَيْف. «وَعَلَامَةُ» مبتدأ، وخبره «تَاءٌ أَوْ أَلِفٌ»، والواو في قَدَّرُوا عائد على العرب أو على النحويين «وَأَسْمَاءُ» جمع أسماء، فهو جمع الجمع، ثم أشار إلى ما يعرف به التقدير فقال:

(ص) وَيُعْرَفُ التَّقْدِيرُ بِالضَّمِيرِ \* وَنَحْوِهِ كَالرَّذِّ فِي التَّضْمِيرِ

(ش) فالضمير نحو: الْكَفِّفُ أَكَلَتْهُهَا. فتعلم أن الكتف مؤنث لإعادة ضمير المؤنث عليه «وَنَحْوِهِ» أي نحو<sup>(٦)</sup>: «الضمير» كالرَّذِّ فِي التَّضْمِيرِ أي

(١) «التأنيث» ساقطة من ش.

(٢) في ز «ولذلك».

(٣) في ش «وقصة ولا إشكال».

(٤) في ز «ولذلك».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «أو لمن» عبارتها أدق.

(٦) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «ونحو».

كرد التاء<sup>(١)</sup> في التصغير نحو: هُنَيْدَة [في تصغير هند]<sup>(٢)</sup> «وَكُنَيْفَة» في تصغير كَيْف، وما يُعلم به التقدير أيضاً: إسم الإشارة نحو: هَـذِهِ هِنْدٌ وَتِلْكَ كَيْفٌ، وإعراب البيت واضح، ثم إنَّ تاء التانيث لها فوائد، وأصلها «التاء» الفارقة بين المذكر والمؤنث، وتكون في الأسماء نحو: رَجُلٌ / وَرَجُلُهُ، وَفَتَى ٢٣٨ وَفَتَاةٌ، وفي الصفات وهي أكثر نحو: ضَارِبٌ وَضَارِبَةٌ، وَفَرِحَ وَفَرِيحَةٌ، إلا أنها لم تلحق بعض الصفات. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَا تَلِي فَارِقَةً فَعُولاً \* أَضْلاً وَلَا الْمِفْعَالَ وَالْمِفْعِيلَةَ<sup>(٣)</sup>

كذلك مِفْعَلٌ .... \*

(ش) فذكر أربعة<sup>(٤)</sup> لا تلحقها التاء الفارقة:

الأول<sup>(٥)</sup>: «فَعُول» وقيده بالأصل، والمراد به اسم الفاعل، فإنه أصل لاسم المفعول وذلك نحو: رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ. واحترز بقوله: «أَضْلاً» من اسم المفعول، فإنَّ تاء الفرق تلحقه نحو: رَكُوبٌ وَرَكُوبَةٌ، لأنه بمعنى مَرَكُوب<sup>(٦)</sup>.

الثاني: «مِفْعَال» نحو: رَجُلٌ مِغْطَاٌ وَامْرَأَةٌ مِغْطَاٌ<sup>(٧)</sup>

الثالث: «مِفْعِيل» نحو: مِغْطِيرٌ، و<sup>(٨)</sup> مِغْطِيقٌ.

(١) في ت «الياء».

(٢) في تصغير هند» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت. وفي ظ «تصغير هند».

(٣) في ش، ك، ت «ولا مفعال أو مفعيلاً» تحريف.

(٤) في الأصل، ظ، ت «خمس» وهي صحيحة.

إلا أنَّ ما أثبت من بقية النسخ أدق، لأنه يشير إلى الوزن الخامس فيما بعد عند قوله ومن فاعل كفتيل

إن تبع ...

(٥) في هـ، ز «الأولى».

(٦) في ظ «مركب» تحريف.

(٧) في ز «معطاً» سقطت الراء سهواً.

(٨) في ز «أو منطيق».

الرابع: «مِفْعَل» نحو: يَغْشَمُ، ولم يقيد الثلاثة كما قيد الأول؛ لأنها لا تكون أسماء<sup>(١)</sup> مفاعيل. وفاعل «تَلَى» ضمير عائد على التاء، «وَفَارِقَةٌ» حال من ذلك<sup>(٢)</sup> الضمير، «وَفَعُولًا» مفعول بتلى، «وَأَضْلًا» حال من فعولاً<sup>(٣)</sup> «وَلَا أَلْفَعَالٌ وَالْمِفْعِيلُ»<sup>(٤)</sup> معطوفان على «فعولاً»، «وَمِفْعَلٌ» مبتدأ، خبره<sup>(٥)</sup> «كَذَلِكَ»، وقد لحقت تاء الفرق بعض<sup>(٦)</sup> هذه الأوزان شذوذاً. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَمَا تَلِيهِ \* قَا الْفَرْقِي مِنْ ذِي فَشْدُوذٍ فِيهِ

(ش) قالوا: عَدُوٌّ وَعَدُوَّةٌ، وَمِسْكِينٌ وَمِسْكِينَةٌ، وَمِيقَانٌ وَمِيقَانَةٌ<sup>(٧)</sup>.

و«ما» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الأوزان المذكورة وصلتها تليه والضمير العائد على الموصول الهاء<sup>(٨)</sup> في تليه، «وَمَا الْفَرْقِي» فاعل / بتليه، «وَشُدُوذٌ»<sup>(٩)</sup> فيه مبتدأ، وخبره في موضع خبر «ما»، ثم أشار إلى الوزن الخامس فقال:

(ص) وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ \* مَوْضُوفُهُ غَالِبًا ثَلَاثًا تَتَّبِعُ

(١) في ز «إلا أسماء».

(٢) «ذلك» ساقط من ت.

(٣) في الأصل، ش، ك، ت «فعول» والمثبت أدق كما في هـ، ز، ظ، والألفية.

(٤) في ت «ولا مفعالا أو مفعيلا» تحريف.

(٥) في ش، ز، ك «وخبره».

(٦) في ظ «بين» تحريف.

(٧) قوله: مِيقَانَةٌ مِنَ الْيَقِينِ يقال امرأة مِيقَانَةٌ أي كثيرة اليقين، ورجل مِيقَانٌ أي كثير اليقين وسمع امرأة

مسكين على القياس.

(٨) في الأصل «والهاء».

(٩) «شُدُوذٌ» ألفاء هنا زائدة، ولذلك لم يذكرها عند إعرابه لـ «شُدُوذٌ». ووقوع الفاء هنا لشبه الموصول بالشرط.

(ش) يعني أنَّ فعيلاً<sup>(١)</sup> تمتنع<sup>(٢)</sup> منه «تاء» الفرق في المؤنث في الغالب وفُهم من قوله: «كَقَتِيلٍ» أنَّ يكون بمعنى مفعول؛ لأن قتيلاً<sup>(٣)</sup> بمعنى مقتول، فلو كان بمعنى فاعل لحقته [التاء]<sup>(٤)</sup> نحو: ظَرِيفٌ وَظَرِيفَةٌ، وفُهم من قوله: «إِنَّ تَبَعَ مَوْصُوفَةٌ» أنه إن لم يتبعه لحقته التاء نحو: رَأَيْتُ قَتِيلًا وَقَتِيلَةً. لِلْبُس. وشمل ما كان نعتاً نحو: رَأَيْتُ امْرَأَةً قَتِيلًا، وما ذكر<sup>(٥)</sup> موصوفه<sup>(٦)</sup> قبله وإن لم يكن نعتاً نحو: هِنْدٌ قَتِيلٌ وَلِحْيَتُكَ ذَهَبٌ، لعدم اللبس، وفُهم من قوله: «وَعَالِبًا» أنَّ «التاء» تلحق مع استيفاء الشروط كقولهم: صِفَةٌ ذَوِيْمَةٌ وَخَصْلَةٌ حَمِيْدَةٌ. «فالثا» مبتدأ وخبره «تَمْتَنِعُ»، ومن «فَعِيلٍ» متعلق بتمتنع «وكَقَتِيلٍ» في موضع الحال من فعيل، «وَعَالِبًا» حال من الضمير في «تَمْتَنِعُ» «وإنَّ تَبَعَ» شرط وجوابه<sup>(٧)</sup> محذوف لدلالة ما تقدم عليه، ثم انتقل إلى ألف التأنيث. فقال:

(ص) وَأَلَفُ التَّأْنِيثِ ذَاتُ قَصْرِ \* وَذَاتُ مَدٍّ نَحْوُ أَتَقَى الْغُرَّ

(ش) فقسّمها إلى مقصورة وممدودة، وأتَقَى الْغُرَّ: غُرَاءُ فَهَرٍ مثال الممدود<sup>(٨)</sup> ومذكر الْغُرَّاءِ: غُرٌّ<sup>(٩)</sup> وهو مما يستوى فيه

(١) في ز، ك «فعيل»

(٢) في ظ «يتمتنع فيه».

(٣) في هـ، ز، ك «قتيل».

(٤) «التاء» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٥) في ز «وما ذكره» تحريف.

(٦) في ز «موصوف».

وفي ك «موصوفا».

(٧) في هـ، ز «جوابه».

(٨) في هـ، ز، ت «للممدودة» وفي ظ «للممدود».

(٩) في ش «الغراء آخر»

«يقال يوم أغرّ شديد الحر، ومنه قولهم: هاجرة غُرَاء. وعن الأصمعي ظهره غُرَاء أي هي بيضاء من شدة حر الشمس، والأغرّ الأبيض، ورجل أغرّ: شريف والجمع: غُرٌّ وَغُرَّان. (اللسان: غرر.)»

جمع<sup>(١)</sup> المذكر والمؤنث. «وَأَلِفُ التَّائِيثِ» مبتدأ، «وَذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ / مَدٍّ» خبر المبتدأ. ثم يبين الأوزان التي تلحقها المقصورة فقال:

(ص) وَالْإِشْتِهَارُ فِي مَبْنَى الْأَوَّلَى \* يُنْدِيهِ وَزُنْ أَرْبَى وَالطُّوْلَى  
وَمَرَطَى وَوَزُنْ<sup>(٢)</sup> فَعَلَى جَمْعًا \* [أَوْ]<sup>(٣)</sup> مَضْذَرًا أَوْ صِفَةً كَشَبَعَى  
وَكُحْبَارَى سَمَّهَى سِبْطَرَى \* ذِكْرَى وَحِثْيَى مَعَ الْكُفْرَى  
كَذَاكَ خُلِيطَى مَعَ الشُّقَارَى \* ...

(ش) فذكر اثني عشر بناء:

الأول: «فَعَلَى» بضم الفاء وفتح العين نحو: «أَرْبَى» وهي الداهية.

الثاني: «فَعَلَى» بضم الفاء وسكون العين<sup>(٤)</sup> نحو: الطُّوْلَى. وهي صفة

لمؤنث<sup>(٥)</sup> الأطول.

الثالث: «فَعَلَى» بفتح الفاء والعين نحو: «مَرَطَى» وهو نوع من المشى.

الرابع: «فَعَلَى» بفتح الفاء وسكون العين ونَوَعَهَا إِلَى الْجَمْعِ<sup>(٦)</sup> نحو: قَتَلَى

وجزوحى. وإلى مصدر نحو: دَعَوَى، وإلى صفة نحو: شَبَعَى.

الخامس: «فَعَلَى» بضم الفاء [وفتح العين]<sup>(٧)</sup> نحو: كُحْبَارَى. اسم<sup>(٨)</sup> طائر.

(١) «جمع» ساقطة من هـ، ز.

(٢) في ظ «وزن» تحريف.

(٣) «أو» تكملة من هـ، ز، ط، ت، الألفية.

(٤) في هـ، ز، ك زيادة «وسكون العين إسماً كان كِبْهَعَى أو صفة كُحْبَلَى».

وزيادتهم هنا تفيد.

(٥) في الأصل، ط، ت «مؤنث».

(٦) في ظ «إلى جمع».

(٧) «وفتح العين» تكملة من ش، ك.

(٨) في هـ، ز، ك «وهو إسم».

السادس: «فُعْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة<sup>(١)</sup> نحو: سُمِّيَ للباطل.  
 السابع: «فُعْلَى» بكسر الفاء وفتح العين واللام<sup>(٢)</sup> مشددة نحو: سَيِّطَرَى  
 لنوع من المشى.

الثامن: «فُعْلَى» بكسر الفاء وسكون العين نحو: ذُكِرَى مصدر ذَكَرَ.  
 التاسع: «فُعْلَى» بكسر الفاء والعين مشددة نحو: جِيئَنِي مصدر حَتَّ.  
 العاشر: «فُعْلَى» بضم الفاء والعين<sup>(٣)</sup> وتشديد اللام<sup>(٤)</sup> نحو: الْكُفْرَى وهو  
 وعاء الطُّلَع.

الحادى عشر: «فُعْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: خُلِّطَى  
 للاختلاط.

٢٤٠  
أ

الثانى عشر: / «فُعْلَى» بضم الفاء وفتح العين مشددة نحو: شُقَّارَى  
 اسم نَبْت.

وفهم من قوله: «وَالْإِشْتِهَارُ» أنه قد جاء المؤنث بألف التأنيث المقصورة<sup>(٥)</sup>  
 على غير هذه الأوزان، وهو الذي<sup>(٦)</sup> نبه عليه<sup>(٧)</sup> بقوله:  
 (ص) ... \* وَأَعَزُّ لِقَيْرٍ هَذِهِ اسْتِنْدَارَا

(١) في الأصل «مشدداً».

(٢) في ز «وبلام مشددة».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وفتح العين» والمثبت أصبح كما في الأصل.

(٤) «وتشديد اللام» ساقط من هـ، ز، ك، ت.

وفي ش «واللام المشددة».

وفي ط «أي المشددة».

(٥) في ت «مقصورة».

(٦) في ش «وهو المنبه».

(٧) «عليه» ساقط من ط.

(ش) والمراد<sup>(١)</sup> بالأولى ألف التانيث المقصورة<sup>(٢)</sup>، «وَالْأَشْتِهَارُ» مبتدأ «وَلَفِي مَبَائِي»<sup>(٣)</sup> متعلق به، «وَالْأُولَى» نعت لمحدوف وتقديره<sup>(٤)</sup> الألف<sup>(٥)</sup> الأولى «وَيُؤَيِّدِيهِ» إلى آخر الكلام خبر المبتدأ، وما خلا من هذه المثل من حروف<sup>(٦)</sup> العطف فهو على تقديره. ثم انتقل<sup>(٧)</sup> إلى الممدودة<sup>(٨)</sup> فقال:

(ص) لِمَدَّهَا فَعْلَاءُ أَفْعَاءُ \* مُثَلَّثَاتُ الْعَيْنِ وَفَعْلَاءُ  
ثُمَّ فِعَالًا فَعْلَالًا فَاعُولًا \* وَفَاعِلَاءُ فِعْلِيًّا مَفْعُولًا  
وَمُطَلَقَ الْعَيْنِ فَعَالًا وَكَذَا \* مُطْلَقَ فَاءٍ فَعْلَاءُ أُخِذَا

(ش) فذكر لها<sup>(٩)</sup> سبعة عشر بناء:

الأول: «فَعْلَاءُ» نحو: حُمْرَاءُ وَصَحْرَاءُ.

(١) في ز «المراد».

(٢) أي أن ألف التانيث المقصورة لها أوزان مشهورة وقد ذكرها، وأوزان نادرة لم يذكرها، ولم يبنه عليها الشارح أيضا. وقد نبه على ذلك ابن الناطم، وذكر تلك الأوزان النادرة منها:

«فَعْلِي» كخيسرى: للخسارة.

و«فَعْلَوْتِي» كزَهْوَتِي: للرغبة.

و«فَعْلَوِي» كزَهْوَوِي: لنبت.

و«فَعْلَوِي» كفيضنوطي: للفوضى.

و«فَعْلَلِيَّا» كعبرحاجيا: للمعجب.

و«أَفْعَلَوِي» كَأَنْتَمَوِي: لضرب من مشى الأرنب.

و«مُثَلَّثَاتِي» كمنكوزي للعظم الأربعة.

انظر شرح ابن النظام ٧٥٦، والهمع ٦: ٦٨ - ٧٢.

(٣) «مَبَائِي» ساقطة من ش، ه، ز، ط، ك، ت.

(٤) في ش، ه، ز، ك، ت «تقديره».

(٥) في ش «ألف»، وفي ت «والألف».

(٦) في ت «حرف».

(٧) في ه، ز، ك «أشار».

(٨) في الأصل «الممدودة».

(٩) «لها» ساقط من ه، ز.

الثاني: «أَفْعِلَاءٌ» وشمل قوله: أَفْعِلَاءٌ مُثَلَّثَتِ الْعَيْنُ، ثلاثة أبنية وهي مجموعة في أَرْبَعَاءٍ، فإن فيه ثلاث لغات كسر الباء وفتحها وضمها.

الخامس: «فَعْلَلَاءٌ» نحو: عَقَرَبَاءٌ وَحَرَمَلَاءٌ لموضعين<sup>(١)</sup>

السادس: «فَعَالَاءٌ»<sup>(٢)</sup> بفتح العين وكسر<sup>(٣)</sup> الفاء نحو: قَصَاصَاءٌ، بمعنى قصاص.

السابع: «فُعْلَلَاءٌ» بضم الفاء واللام نحو: قُرُفُصَاءٌ لنوع من الجلوس.

الثامن: «فَاعُولَاءٌ» نحو: عَاشُورَاءٌ في اليوم العاشر من محرم<sup>(٤)</sup>

التاسع: «فَاعِلَاءٌ» بكسر العين نحو: قَاصِصَاءٌ<sup>(٥)</sup> وهو جحر اليزْبُوع.

٢٤٠  
ب

العاشر: «فُعْلِيَاءٌ» بكسر / الفاء نحو: كَثِيرَاءٌ للمتكبر<sup>(٦)</sup>.

الحادي عشر: «مَفْعُولَاءٌ» نحو: مَشْيُوتَاءٌ لجماعة الشيوخ.

وقد شمل قوله: وَمُطَلَّقَ الْعَيْنِ فَعَالَاءٌ، ثلاثة أبنية «فَعَالَاءٌ» نحو: بَرَّاسَاءٌ. يُقَالُ:

لَا أَدْرِي مِنْ أَيِّ الْبَرَّاسَاءِ هُوَ، أَيُّ النَّاسِ. «وَفَعِيلَاءٌ» نحو: كَثِيرَاءٌ فِي [بَزْر]<sup>(٧)</sup>

(١) في ز «للموضعين».

(٢) في ت «فعالي» تحريف.

(٣) في ت «وكسرهما».

(٤) في الأصل، ش، ت «المحرم».

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «نافقاء».

وهي صحيحة، فمعنى الكلمتين واحد تقريباً. جاء في اللسان «قصع، نفق» القاصصاء: «بجحر يحفره اليربوع، فإذا فرغ ودخل فيه سد فمه لئلا يدخل عليه حية أو دابة، وقيل القاصصاء فم جحر اليربوع، أول ما يبتدى في حفره، ومأخذه من القَصْع وهو ضم الشيء على الشيء وقَصْع الضب سد باب جحره». والنافقاء: «بجحر الضب واليربوع، وقيل النافقاء موضع يُرْقِّقُه اليربوع من جحره، فإذا أُنْجِ من قَبْلِ القاصصاء ضرب النافقاء برأسه فخرج. والتَّفَقُّ شَرَبٌ فِي الْأَرْضِ مشتق إلى موضع آخر».

انظر الكتاب ٣: ٦١٨.

(٦) في ز «للتكبير».

(٧) «في بزر» تكملة من ش، هـ، ز، ك:

وفي ت «في بزر» تصحيف.

«وَفَعْلَاءَ» نحو: دَبُّوْكَاءَ لِلْعَلْدَةِ<sup>(١)</sup>، والفاء مفتوحة<sup>(٢)</sup> في الثلاثة فهذه أربعة عشر وزناً.

وشمل قوله: «وَكَذَا مُطْلَقٌ فَأَيْ فَعْلَاءَ أُجِذَا» ثلاثة أبنية، «فَعْلَاءَ» بفتح الفاء والعين نحو: جَنَفَاءَ<sup>(٣)</sup> اسم موضع، «وَفَعْلَاءَ» بضم الفاء وفتح العين نحو: عَشْرَاءَ لِلنَّاقَةِ الْمَرْضِعِ، «وَفَعْلَاءَ» بكسر الفاء وفتح العين نحو: سِيرَاءَ<sup>(٤)</sup> لثوب مخطوط، فهذه سبعة عشر<sup>(٥)</sup> بناء وقد ذكر في الممدودة<sup>(٦)</sup> أبنية أخر<sup>(٧)</sup> وإنما اكتفى بهذه لشهرتها<sup>(٨)</sup>. والضمير في قوله: «لِدَهَا» عائد على ألف التانيث، و«فَعْلَاءَ» مبتدأ، وخبره في المجرور قبله، «وَأَفْعِلَاءَ» معطوف على «فَعْلَاءَ» بحذف العاطف، «وَمُثَلِّثَ الْعَيْنِ» حال من «أَفْعِلَاءَ»، «وَفَعْلَاءَ»<sup>(٩)</sup> وما بعدها<sup>(١٠)</sup> من الأبنية إلى «فَعْلَاءَ»، «وَمُطْلَقٌ» العين حال من «فَعْلَاءَ»، «وَفَعْلَاءَ»<sup>(١١)</sup> مبتدأ وخبره «أُجِذَا» ومُطْلَقٌ [فاء]<sup>(١٢)</sup> حال من الضمير المستتر في «أُجِذَا» العائد على «فَعْلَاءَ»، «وَكَذَا» متعلق بأُجِذَا.

(١) في الأصل، ش، ك «للمعذرة».

والمثبت من ه، ز، ظ، ت أدق. انظر اللسان «دبق».

(٢) في الأصل «مفتوحة».

(٣) في ه، ز، ت «جفناء» تصحيف.

(٤) في ه، ز، ك «سيراء بكسر الفاء وفتح العين» وعبارتها أدق.

(٥) «عشر» ساقطة من ت.

(٦) في ش «للممدودة».

(٧) في ه، ز، ك أخرى.

(٨) وقد ذكرها في شرح الكافية كما صرح بذلك الأشموني.

منها فَعْلَاءَ نحو دَبُّوْكَاءَ لِقِطْعَةٍ مِنَ الْغَنَمِ، وَيَفْعِلَاءَ نحو يَتَأَيَّأُ لِمَكَانٍ وَفَعْلَاءَ كَثْرَ كَضَائِهِ لِمَشْيَةِ الْمُتَبَخَّرِ، وَفَعْلَاءَ نحو يَتَوَقَّأُ بِمَعْنَى يَرِاسُاءُ وَهَمَّ النَّاسُ، وَفَعْلَاءَ نحو يَرِيسُاءُ بِمَعْنَاهُ أَيضاً، وَفَعْلَاءَ نحو يَرِيسُاءُ لِلَّيْلَةِ الْمُظْلِمَةِ، وَفَعْلَاءَ نحو تُخَفِّسُاءُ، وَفَعْلُولَاءَ نحو مَتَكْوَكَاءُ لِلشَّرِّ وَالْجَلْبَةِ، وَفَعْلَاءَ نحو مَشِيحَاءَ لِلإِخْتِلَاطِ وَفَعْلِيلَاءَ نحو مُزَيِّقَاءَ لِعَمْرُو بْنِ عَامِرٍ مَلِكِ الْيَمَنِ.

( شرح الأشموني ١٠٤: ٤ ) انظر شرح الكافية ١٧٥٠: ٤ - ١٧٥٥ .

(٩) ما بعد «معطوف» إلى هنا ساقط من ت.

(١٠) في ز «وما بعدها» .

(١١) في ز «وفعللى» تحريف.

(١٢) «فاء» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

## ( المقصور والممدود )

(ش) المقصور: هو الاسم<sup>(١)</sup> الذي حرف إعرابه ألف لازمة، والممدود<sup>(٢)</sup> هو الاسم الذي حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة. وبدأ بالمقصور وهو قياسى وغير قياسى، وقد أشار إلى الأول فقال<sup>(٣)</sup>: /

٢٤١  
أ

(ص) إِذَا اسْمٌ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ \* فَتَحاً وَكَانَ ذَا نَظِيرٍ كَالْأَسْفِ  
فَلِنَظِيرِهِ الْمُعْلُ الْآخِرِ \* ثُبُوتٌ قَصْرٌ بِقِيَاسٍ<sup>(٤)</sup> ظَاهِرٍ

(ش) يعني أن الاسم المعتل الآخر إذا كان نظيره من الصحيح مستوجباً لفتح ما قبل آخره، وكان له نظير من المعتل الآخر كان ذلك الاسم المعتل<sup>(٥)</sup> مقصوراً قياساً «فَالْجَوَى» مقصور قياساً؛ لأن له نظيراً من الصحيح يستوجب الفتح وهو الْأَسْفُ إذ كل واحد منهما مصدر «فَعِل»<sup>(٦)</sup> بكسر العين، لما علمت من أن مصدر «فَعِل» اللزوم المكسور العين «فَعِل»<sup>(٧)</sup> بفتح العين «فَاسْم» فاعل بفعل مضمر يفسره «اسْتَوْجَبَ»، و«مِنْ قَبْلِ» متعلق باستوجب، «وَفَتْحاً» مفعول<sup>(٨)</sup> باستوجب، «وَذَا نَظِيرٍ» خبر كان، والفاء في قوله: «فَلِنَظِيرِهِ» جواب «إِذَا»، و«الْمُعْلُ» نعت لنظيره، «وَتُبُوتٌ» مبتدأ، وخبره<sup>(٩)</sup> لنظيره، ثم أتى بمثالين منه فقال:

(١) «الاسم» ساقطة من هـ .

(٢) في ظ «الممدودة» تحريف.

(٣) في ز «بقوله».

(٤) في الأصل «بقاس» تحريف.

(٥) في ت «المعل» تحريف.

(٦) في ز «فاعل».

(٧) «فَعِل» ساقطة من هـ .

(٨) في ت «متعلق».

(٩) في هـ ، ز، ظ، ك، ت «خبره».

(ص) كَفَعَلٍ وفُعَلٍ فِي جَمْعٍ مَا \* كَفَعَلَةٌ وفُعَلَةٌ نَحْوُ الدُّمَى

(ش) يعني أنَّ «فُعَلٍ»<sup>(١)</sup> بكسر الفاء و«فُعَلٍ»<sup>(٢)</sup> بضمها جمعين لفُعَلَةٌ وفُعَلَةٌ مقصوران قياساً، فمثال «فُعَلٍ»: لِحْيَةٌ ولِحْيٌ، ونظيره من الصحيح قُرْبَةٌ وقُرْبٌ ومثال «فُعَلٍ» دُمَيْتَةٌ ودُمَيْ، ونظيره من الصحيح قُرْبَةٌ وقُرْبٌ، وغُرْفَةٌ وغُرْفٌ، وإعراب البيت واضح. ثم انتقل إلى الممدود<sup>(٣)</sup> فقال:

(ص) وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ<sup>(٤)</sup> \* فَلَمَدٌ فِي نَظِيرِهِ حَثْمًا غُرْفٌ

(ش) يعني أنَّ الاسم الصحيح إذا استحق / الألف قبل آخره<sup>(٥)</sup> فإنَّ ٢٤١ ب نظيره من المعتل الآخر ممدود قياساً، ثم مَثَلٌ لذلك<sup>(٦)</sup> بقوله:

(ص) كَمَضَرٍ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُدِنَا \* يَهْمَزُ وَضِلَ كَأَزَعَوَى وَكَأَزَتَأَى

(ش) مصدر ازَعَوَى وازَتَأَى ازِعَوَاءً وازِتِيَاءً؛ لأنَّ نظيرهما من الصحيح يستحق أن يكون ما قبل آخره ألفاً نحو: اَحْمَرٌ اَحْمِرَاراً، واَقْتَدَرَ اقْتِدَاراً.

«وما» مبتدأ وهي موصولة واقعة على الصحيح المستحق الألف قبل الآخر، «واستحقَّ» صلتها<sup>(٧)</sup>، «وَأَلِفٍ»<sup>(٨)</sup> مفعول باستحق ووقف عليه<sup>(٩)</sup> بحذف الألف على لغة «ربيعة» «وَقَبْلَ» متعلق باستحق، «وَالْمَدُّ» مبتدأ وخبره «غُرْفٌ»، «وَفِي نَظِيرِهِ» متعلق بعرف، «وَحَثْمًا» حال من الضمير في «غُرْفٌ»، وإعراب البيت<sup>(١٠)</sup> الآخر واضح. ثم انتقل إلى غير القياسي من النوعين فقال:

(١) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «فعلا».

(٢) في ز «الممدودة» تحريف

(٣) في ش «ألفا» تحريف.

(٤) في الأصل، ش، ك «آخر» تحريف.

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «ذلك».

(٦) في هـ، ز، ك «صلتها استحق».

(٧) في ز «والألف».

(٨) في ش «عليه بالسكون» وعبارتها أدق.

(٩) «البيت» ساقطة من هـ، ز.

(ص) وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ ذَا قَصْرٍ وَذَا \* مَدٌّ يَنْقَلِي كَالْحَيَا وَكَالْحَيَا

(ش) يعني أنَّ ما كان من المعتل الآخر ولا نظير له من الأحاد يطرد فتح ما قبل آخره فهو مقصور سماعاً، وما كان آخره همزة قبلها ألف ولم يطرد في نظيره زيادة الألف<sup>(١)</sup> قبل آخره فهو<sup>(٢)</sup> ممدود سماعاً، وقد مثل للمقصور «بالحَيَا»: وهو العقل، وللثاني<sup>(٣)</sup> «بالْحَيَا»، وهو الثَّغْلُ، وقصره ضرورة «والْعَادِمُ» مبتدأ وهو اسم فاعل مضاف إلى المفعول، «وَيَنْقَلِي» خبر المبتدأ والتقدير: والْعَادِمُ النظير ثابت بنقل [وَذَا قَصْرٍ]<sup>(٤)</sup> «وَذَا مَدٌّ» حالان من الضمير المستتر في / الخبر، ثم قال:

(ص) وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَّاراً مُجْمَعٌ \* عَلَيْهِ وَالْعَكْسُ يَخْلِفُ يَقَعُ

(ش) يعني أنَّ النحويين اتفقوا على قصر الممدود في ضرورة الشعر واختلفوا في مد المقصور، والمنع مذهب «البصريين» والجواز مذهب الكوفيين فمن قصر الممدود قول الشاعر:

٢٠٩ - لَيْلَى وَمَا لَيْلَى وَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا \* بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ذَاتِ عِقَاصٍ<sup>(٥)</sup>

ومن مد المقصور قوله:

٢١٠ - وَالْمَرْءُ يُجْلِيهِ بِلَاءَةُ السَّرْبَتَالِ<sup>(٦)</sup>

تَعَاقُبُ الْإِهْلَاقِ بَعْدَ الْإِهْلَاقِ

(١) في ت «ألف».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «فهو أيضاً» وعبارتها أدق.

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «والثاني».

(٤) «وَذَا قَصْرٍ» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٥) لم أحضر على قائله، كما أنه لم يرد في كتب اللغة والنحو.

وقد يكون الشاهد الوحيد الذي انفرد به المكودي من بين شروح الألفية العَقَصُ: صَبْرَتْ مِنَ الضُّفْرِ وهو

أن تُلَوَّى الخصلة من الشعر ثم تعقد، جمعها عِقَاصٌ وَعِقَاصٌ.

(٦) الرجز للعجاج بن ربيعة. انظر ديوانه ١٢٧، واللسان «بلاء». وشرح الأشموني ١١٠: ٤، ومعجم شواهد

النحو ٢٢٨، روى الشطر الثاني في اللسان «كَرُّ اللَّيَالِي وَإِيقَالُ الْأَحْوَالِ»

وكذلك في معجم شواهد النحو. السَّرْبَتَال: القميص والدُّبْع.

«وَقَصْرٌ» مبتدأ وهو مصدر مضاف للمفعول<sup>(١)</sup>، «وَمُجَمَّعٌ» خبر المبتدأ،  
«وَعَلَّيْهِ» متعلق بمجمع، «واضطراباً» مفعول له، وهو تعليل القصر «وَالْعَكْسُ»  
مبتدأ، وخبره<sup>(٢)</sup> «يَقَعُ»، «ويُخْلَفُ» متعلق بيقع.

\*\*\*\*\*

---

(١) في ش، ز «إلى المفعول».  
(٢) في هـ، ز «خبره».

## (كَيْفِيَّةُ تَثْنِيَةِ الْمُقْصُورِ وَالْمَمْدُودِ وَجَمْعُهُمَا تَصْحِيحًا)

(ش) إنما اقتصر على تثنية ما ذكر وجمعه لوضوح تثنية غيره وجمعه. وبدأ بتثنية المقصور<sup>(١)</sup> فقال:

(ص) آخِرُ مَقْصُورٍ تُثْنِي اجْعَلْهُ يَا \* إِنَّ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةِ مُرْتَقِيَا

(ش) يعني أنَّ الألف الرابعة فما فوق تنقلب<sup>(٢)</sup> في التثنية «ياء»، وشمل ذلك الألف الرابعة نحو: مَلْهَى، والخامسة نحو: مُنْتَمَى<sup>(٣)</sup>، والسادسة نحو: مُسْتَدْعَى. فتقول<sup>(٤)</sup> فيها: مَلْهَيَانِ وَمُنْتَمَيَانِ<sup>(٥)</sup> وَمُسْتَدْعَيَانِ، «وآخر» مفعول بفعل مضمر يفسره اجعله، «والهاء» في اجعله مفعول أول، «ويا» مفعول ثان، «وثنيتي» في موضع / النعت لمقصور والضمير العائد على الموصوف ٢٤٢ محذوف تقديره: تثنيه، «وإنَّ كَانَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم<sup>(٦)</sup> عليه وأما الألف الثالثة ففيها تفصيل. أشار إليه بقوله:

(ص) كَذَا الَّذِي يَأْتِي أَصْلُهُ نَحْوُ الْفَتَى \* وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلَ كَمَتَى

(ش) الإشارة كقوله: «كَذَا» إلى الحكم السابق في الألف الرابعة فما فوق وهو قلبها «ياء» يعني أن ما كانت<sup>(٧)</sup> فيه الألف الثالثة منقلبة عن ياء،

(١) في ش «وقد أشار إلى تثنية المقصور».

(٢) في ش، ك «تقلب».

(٣) في هـ، ز، ط، ت ز «مستى».

(٤) في ط «فتثنيتهما».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «ومسميان».

(٦) في هـ، ز، ط، ك، ت «ما قبله».

(٧) في هـ، ز «ما كان».

والألف الثالثة المجهولة المسموع فيها الإمالة مثل ما تقدم في وجوب قلبها ياء فمثال المنقلبة عن «ياء» فَتَى وَفَتَيَانِ، ومثال المجهولة التي سمعت<sup>(١)</sup> فيها الامالة «مَتَى» مُسَمَّى بها فتقول في تثنيتهما<sup>(٢)</sup>: مَتَيَانِ.

وفهم منه أن ما عدا القسمين المذكورين من الثلاثي لا تنقلب<sup>(٣)</sup> أَلِفُهُ يَاءً بل وَآوًا<sup>(٤)</sup> إذ لا ثالث، وقد صرح بهذا المفهوم فقال<sup>(٥)</sup>:  
(ص) فِي غَيْرِ ذَا ثَقُلْبٍ وَآوَا الْأَلِفُ \* ...

(ش) أي<sup>(٦)</sup> في غير ذَا من الثلاثي تنقلب<sup>(٧)</sup> الألف وآوًا. وذا إشارة إلى جميع ما تُقلب<sup>(٨)</sup> الألف فيه ياء، وشمل قوله: «فِي غَيْرِ ذَا» المنقلبة عن واو نحو: رَجَا وَرَجَوَانِ، والمجهولة نحو: إِذَا<sup>(٩)</sup> وَعَلَى مُسَمَّى بهما. ثم قال:  
(ص) ... \* وَأَوَّلَهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ

(ش) أي وأول<sup>(١٠)</sup> هذه الأحرف<sup>(١١)</sup> المنقلبة عن الألف الذي قَدْ أَلِفَ

(١) في ظ «سمع».

(٢) في الأصل «تثنيتهما».

(٣) في ش، هـ، ز، ك «لا تنقلب».

(٤) في ظ «بل وآوًا».

(٥) في ز «في قوله».

وفي ك «ثم قال».

(٦) في ز «يعني».

(٧) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «تنقلب».

(٨) في ش، ط «ما انقلبت».

(٩) في ز «لدى» تقول في تثنيته: لَدَتَانِ.

تقول في تثنية «إِذَا» إِذَوَانِ.

وكذلك «إِلَى» فتقول في تثنيته «إِلَوَانِ».

وإن كان قلب ألفه ياء أولى من الواو أي: «إِلَيَانِ»

وتقول في تثنية «عَلَى» «عَلَيَانِ، وَعَلَوَانِ».

في «على، وإلى» ثنيا بالياء لإنقلاب ألفهما ياء مع الضمير وبالواو لأن الألف فيهما أصلية غير مبدلة.

(١٠) في هـ، ز «أول».

(١١) في الأصل، ظ «الألف» خطأ من الناسخ.

قَبْلَ يعني علامة التثنية وهي ألف ونون في الرفع «وياء ونون» في الجر والنصب وقوله: «كَذَا الَّذِي»، «الَّذِي»<sup>(١)</sup> مبتدأ وصلته الجملة الاسمية من قوله / «الَّتِي أَضْلُهُ»، وخبره «كَذَا»، والجامد معطوف على «الَّذِي». «والَّذِي ٢٤٣

أَمِيلَ» صفة للجامد، «وَفِي خَيْرٍ» متعلق بثَقَلَبَ، و«وَأَوَّا» مفعول ثانٍ بثَقَلَبَ،<sup>أ</sup> «وَالْأَلْفُ» هو المفعول الأول، «وَمَا» مفعول ثانٍ بِأَوَّلِهَا. ومفعوله الأول «ها» وصلته<sup>(٢)</sup> «مَا كَانَ» «وَقَدْ أَلْفُ» في موضع خبر كان، «وَقَبْلُ» متعلق بألف. ثم انتقل إلى تثنية الممدود فقال:

(ص) وَمَا كَصَخْرَاءَ يَوَاوِ ثُنْيَا \* ...

(ش) يعني أَنَّ ما ألفه للتأنيث نحو: صَخْرَاءَ وَصَخْرَاوَانِ، وَحَمْرَاءَ وَحَمْرَاوَانِ ثَقَلَبَ فيه. «الهمزة» «وَأَوَّا» في التثنية<sup>(٣)</sup> وقوله:

(ص) ... \* وَنَحْوُ عَلْبَاءٍ كِسَاءٍ وَحَيَا  
يَوَاوِ أَوْ هَمْزٍ ... \*

(ش) يعني أَنَّهُ يجوز قلب الهمزة واوًا، وإبقاؤها همزة فيما كانت همزته للإلحاق نحو: «عَلْبَاءَ» منقلبة<sup>(٤)</sup> عن أصل، وشمل المنقلبة عن واو نحو: «كِسَاءٍ»، والمنقلبة عن ياء نحو: حَيَاءَ<sup>(٥)</sup> فنقول: عَلْبَاوَانِ وَعَلْبَاءَانِ وَكِسَاوَانِ وَكِسَاءَانِ وَحَيَاوَانِ<sup>(٦)</sup> وَحَيَاءَانِ، ولم يبق من أنواع الممدود<sup>(٧)</sup> غير ما همزته أصلية، وقد أشار إلى حكمها بقوله:

(١) «الَّذِي» ساقطة من ز، ت.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «وصلة» تحريف.

(٣) في ش، هـ، ز، ك «يعني أَنَّ ما ألفه للتأنيث نحو صحراء وحمراء وواو في التثنية فتقول صحراوان وحمراوان» وعبارتها هنا أدق وأحسن.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «أو منقلبة».

(٥) «كسَاءَ»، و«حسَاءَ» همزتهما بدل من أصل؛ لأن أصل كسَاءَ كساو. وأصل حياء حياي. وقعت الواو والياء فيهما إثر ألف زائدة فقلبت همزة.

(٦) في هـ «حيوان» تحريف.

(٧) في هـ، ز «الممدودة».

(ص) ... وَغَيْرَ مَا ذُكِرَ \* صَحَّح ...

(ش) وذلك نحو: «قُرَاءَ وَوُضَاءَ»<sup>(١)</sup> فتقول في تثنيتهما قُرَاءَانِ وَوُضَاءَانِ<sup>(٢)</sup> ثم قال:

(ص) ... \* ... وَمَا شَذَّ عَلَى ثَقُلِ قُصِرَ

(ش) يعنى أن ما أتى على خلاف ما ذكر في تثنية المقصور والممدود يقصر على السماع. أي لا يُقاس عليه فمما<sup>(٣)</sup> شذ في تثنية المقصور قولهم: مِذْرَوَانِ<sup>(٤)</sup> بقلب الألف الرابعة واوًا، وَخَوَزَلَانِ<sup>(٥)</sup> محذوف<sup>(٦)</sup> الألف وِرْضَيَانِ<sup>(٧)</sup> / في تثنية رَضًا<sup>(٨)</sup> بقلب الألف ياء وأصلها واو، ومما شَذَّ في تثنية<sup>٢٤٣</sup><sub>ب</sub> الممدود حَمْرَايَانِ والأصل حَمْرَاوَانِ<sup>(٩)</sup>. «ومما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها كصحراء «وُثْيَا» في موضع خبر «ما»، وبواو متعلق بـ «وُثْيَا»<sup>(١٠)</sup>، «وَنَحْوُ عِلْبَاءِ» مبتدأ، «وَكِسَاءِ وَحَيَا» معطوفان على علباء بحذف العاطف<sup>(١١)</sup>، وقصر «حَيَا» ضرورة، وخبر المبتدأ «بَوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ»، وَغَيْرُ مفعول مقدم بصحح، «ومما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «شَذَّ» وخبرها «قُصِرَ»، «وَعَلَى ثَقُلِ» متعلق بقُصِرَ، ثم انتقل إلى جمع المقصور فقال:

(ص) وَاخْتِذِ مِنَ الْقُصُورِ لِيُجْمَعَ عَلَى \* خَذِ الْمَشَى مَا بِهِ تَكْمَلَا

(١) في هـ، ز، ظ، ت «ووضاء» وهو صحيح والوضاء الوضىء الوجه.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «ووضاءان» وهو صحيح.

(٣) في ظ «فما».

(٤) الأصل: ملريان على القياس مشى ملرى، وهو الجانب من كل شيء.

(٥) خَوَزَلَانِ في خَوَزَلَى وهي المشية التي فيها تبخر وتثاقل. والقياس خَوَزَلَيَانِ.

(٦) في هـ، ز، ت «بحذف».

(٧) في ز «ووضيان»، و«ضا».

(٨) في ش «ومما شذ في تثنية الممدود حمرايان بالياء وعاشوران بحذفها» عبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ك «ومما شذ في تثنية الممدود إقرار همزة التأنيث كقولهم حمرايان بالياء وعاشوران».

(٩) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بغنى» تحريف.

(١٠) في ز «الفاعط» تحريف.

(ش) يعني أنك إذا جمعت الاسم<sup>(١)</sup> المقصور الجمع<sup>(٢)</sup> الذي على حد  
الثنى، وهو جمع المذكر السالم، حذفت ما تكمل به وهو الألف، وسبب  
حذفها التقاء الساكنين، لأن الألف ساكنة وواو الجمع ساكنة فإذا حذفت  
الألف لالتقاء الساكنين أبقى الفتحة التي قبلها لتدل<sup>(٣)</sup> عليها<sup>(٤)</sup>، وإلى  
ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُشْنَعَرًا بِمَا حُذِفَ \* ...

(ش) فنقول في نحو: مُوسَى وَمُضْطَفَى مُوسُونٌ وَمُضْطَفُونٌ رَفْعاً وَمُوسَيْنِ  
وَمُضْطَفَيْنِ نَصَباً وَجَرّاً: «وَمِنْ الْمُقْصُورِ» «وَفِي جَمْعٍ» متعلقان «باحذِفْ»،  
«وَعَلَى حَذِّ» في موضع الصفة لجمع، «وَمَا» مفعول<sup>(٥)</sup> باحذف وهي موصولة  
واقعة على ألف المقصور<sup>(٦)</sup> وصلتها «تَكْمَلًا»<sup>(٧)</sup>، «والهاء» في «بِهِ» عائدة  
على الموصول / والضمير المستتر في «تَكْمَلًا» عائد على المقصور. ثم انتقل ٢٤٤  
إلى جمع المقصور جمع<sup>(٨)</sup> المؤنث السالم فقال:

(ص) ... \* وَإِنْ جَمَعْتَهُ يَتَاءً وَأَلْفَ

فَالْأَلْفُ أَقْلَبُ قَلْبِهَا فِي التَّثْنَةِ<sup>(٩)</sup> \* ...

(١) «الإسم» ساقطة من هـ .

وفي ز «يعنى إذا اجتمع الإسم المقصور».

(٢) «الجمع» ساقطة من ز .

(٣) في هـ ، ز «تدل».

(٤) في ظ «عليه».

(٥) في ز «وما منصوبة».

(٦) في ز «على الألف المقصورة».

(٧) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «وصلتها تكملًا وبه متعلق بتكملاً».

(٨) في ش، هـ ، ز، ك «في جمع».

(٩) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «زيادة بعد بيت الألفية»

«الهاء في جمعته عائدة على المقصور، أي إن جمعت المقصور بالألف والتاء فاقلب ألفه كما قلبتها في  
التثنية» الزيادة هنا تُفيد.

(ش) ففهم منه أنها إذا كانت رابعة فصاعداً، أو ثالثة منقلبة عن ياء، أو مجهولة سُمعت إِمالتها قلبت ياء، وإن كانت ثالثة منقلبة عن واو أو مجهولة<sup>(١)</sup> لم<sup>(٢)</sup> يُسمع إِمالتها قلبت واو<sup>(٣)</sup>، فإن كان آخر الاسم<sup>(٤)</sup> المقصور تاء فقد أشار إليه بقوله:

(ص) ... \* وَتَاءٌ ذِي الثَّانِيَةِ تَنْجِيَةٌ

(ش) يعني أن ما آخره تاء من المقصور تحذف منه التاء، لئلا يجمع بين تاءين التانيث<sup>(٥)</sup> فتقول في فتاة وقناة: فَتَيَاتٌ وَقَنَاتٌ. «وإن جمعته»<sup>(٦)</sup> شرط، «وبتاء» متعلق بجمعته<sup>(٧)</sup>، والفاء جواب الشرط<sup>(٨)</sup>، و«الألف» مفعول مقدم «بأقْلِبَ» و«وَقْلَبَهَا» مصدر مضاف إلى المفعول، و«في الثَّانِيَةِ» متعلق بالمصدر، «وتاء» مفعول أول «بِالْزِمَنِ»، «وتنجيته» مفعول ثان، ثم قال:

(ص) وَالسَّالِمُ الْعَيْنُ الْفَالِغُ اسْمًا أَتَى \* إِتْبَاعُ عَيْنٍ فَاءٌ<sup>(٩)</sup> بِمَا شَكِلَ  
إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا بَدَا \* ...

(ش) يعني أن ما جمع بالألف والتاء وكانت فيه هذه الشروط المذكورة في هذين البيتين جاز إِتباع عينه لفائه في الحركة، فتفتح عينه إن كانت الفاء

(١) ما بعد «مجهولة» إلى هنا ساقط من ك.

(٢) في ظ «ولم».

(٣) من أمثلة ذلك: حَبَائِثٌ، وَمُسْتَدْعِيَّاتٌ، وَفَتَيَاتٌ، وَعَصَوَاتٌ.

(٤) «الاسم» ساقطة من هـ.

(٥) في هـ، ز «تاء التانيث وتاء الجمع».

(٦) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «جمعت» وما أثبت أدق كما في الألفية وبقية النسخ.

(٧) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «بجمعت» وما أثبت أدق كما في هـ، ز والألفية.

(٨) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«فَالْأَلِفُ أَقْلِبُ قَلْبَهَا فِي الثَّانِيَةِ»

(٩) في الأصل «فاؤه» تحريف.

مفتوحة، وتُضم إن كانت مضمومة، وتُكسر إن كانت مكسورة، والشروط المذكورة خمسة.

٢٤٤  
ب

الأول: / أن يكون سالم العين. واحترز به من شيعين. أحدهما

المضعف نحو: «جِنَّةٌ وَجِنَّةٌ وَجِنَّةٌ»، والآخر المعتل العين، وشمل ما عينه ألف نحو: «دَارَ»، وما أوله مضموم نحو: «سُورَة»، وما أوله مكسور نحو: دِيْمَةٌ<sup>(١)</sup>، وما أوله مفتوح نحو: جَوَزَه وَيَضُّه فلا يتبع شيء<sup>(٢)</sup> من ذلك إلا ما أوله مفتوح، فإن فيه لغتين على ما سيذكره<sup>(٣)</sup>.  
الثاني: أن يكون ثلاثياً. واحترز به من الزائد على<sup>(٤)</sup> الثلاثة<sup>(٥)</sup> فلا يغير<sup>(٦)</sup>.  
الثالث: أن يكون اسماً. واحترز به من الصفة نحو: صَعْبَةٌ وَسَهْلَةٌ فإنه لا يتبع. وهذه الشروط<sup>(٧)</sup> الثلاثة مفهومة من قوله: «وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ الثَّلَاثِيُّ اسْماً».

الرابع: أن يكون ساكن العين. واحترز به من المحرك العين نحو: سَمَرَه  
الخامس: أن يكون مؤنثاً. واحترز به من نحو: بَكَرَ فإنه لا يجمع بالألف

(١) الدِّيْمَةُ: «المطر الذي ليس فيه رعد ولا برق، والجمع دِيْمٌ. وفي حديث عائشة رضي الله عنها، وشيئت عن عمل سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعبادته فقالت: كان عَمَلُهُ دِيْمَةً، والدِيْمَةُ المطر الدائم في سكون» اللسان «ديم».

(٢) في ظ «في شيء».

(٣) في هـ، ز، ت «ما سيذكر».

(٤) «الزائد على» ساقط من ظ.

(٥) في هـ، ز «الثلاثة نحو تحيقل» ذكر هنا مثال على الزائد.

وفي ك الثلاثة نحو زينب ذكر هنا مثال على الزائد.

(٦) غير الثلاثي نحو جَعْفَرٌ، تقول في جمعه: جَعْفَرَاتٌ تبقى حركة العين دون تغيير.

(٧) «الشروط» ساقط من ظ.

والتاء، وهذان<sup>(١)</sup> الشرطان مفهومان من قوله: «إِنْ سَاكِنَ الْعَيْنِ مُؤَنَّثًا  
بَدَأَ» ولا فرق في ذلك بين ذى التاء والمجرد منها، وإلى ذلك أشار  
بقوله:

(ص) ... \* مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

(ش) وفهم من الشروط أن مراده ثلاثة أوزان بالتاء نحو: قَصْعَةٌ وسِدْرَةٌ  
وَعُرْفَةٌ وثلاثة مجردة نحو: دَعْدٌ وَهْنٌ وَجَمَلٌ. فجميع ذلك يجوز فيه  
الاتباع فتقول: قَصَعَاتٌ وَسِدْرَاتٌ<sup>(٢)</sup> وَعُرْفَاتٌ وَدَعْدَاتٌ وَهِنَاتٌ<sup>(٣)</sup>  
وَجَمَلَاتٌ، «وَالسَّالِمَةُ» مفعول / بفعل مضمر يفسره «أَنْزِلْ» وهو اسم فاعل <sup>٢٤٥</sup>  
مضاف إلى فاعله معنى<sup>(٤)</sup>. «وَالثَّلَاثِيَّةُ» نعت للسالم، «وَأَسْمَاءُ» حال من  
«الْثَّلَاثِيَّةِ» أو من «السَّالِمَةِ»، «وَالْإِتْبَاعُ» مفعول «بِأَنْزِلْ» وهو مصدر مضاف إلى  
المفعول «وَفَاءَةٌ» مفعول ثانٍ بِإِتْبَاعٍ<sup>(٥)</sup>، «وَبِمَا» متعلق بِإِتْبَاعٍ، «وَلِإِنْ» شرط،  
«وَسَاكِنَ الْعَيْنِ وَمُؤَنَّثًا» حالان من الضمير المستتر في «بَدَأَ» العائد على  
«أَسْمَاءُ»<sup>(٦)</sup> وكذلك «مُخْتَمًا وَمُجَرَّدًا» حالان أيضاً من «أَسْمَاءُ»<sup>(٧)</sup>.

ثم اعلم أن المفتوح الفاء من ذلك ليس فيه إلا<sup>(٨)</sup> الإتيان كما ذكر. وأما  
المضموم الفاء والمكسورها فيجوز فيهما وجهان آخران، أشار إليهما بقوله:

(١) في ظ «وهذه» تحريف.  
(٢) «وسدريات» ساقطة من ت.  
وفي ظ «وهندات».  
(٣) «وهندات» ساقطة من ظ.  
(٤) «معنى» ساقطة من ظ، ك، ت.  
(٥) ما بعد «وإتيان» إلى هنا ساقط من ت.  
(٦) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «اسم» وما أثبت أدق كما في ز والألفية.  
(٧) في ز «من الضمير المستتر في بدا».  
وفي ت «من الضمير اسم».  
(٨) «إلا» ساقطة من ك.

(ص) وَسَكُنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ أَوْ \* خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلًا<sup>(١)</sup> قَدْ رَوَّأَ

(ش) يعني أنه يجوز فيما كانت عينه تالية غير الفتح وجهان زائدان على الإتيان وهما السكون والفتح، وشمل التالي غير الفتح، التالي الضم نحو: «عُرْفَةٌ» والتالي الكسر نحو: «هِنْدٌ»، فيجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه: الإتيان كما سبق، والسكون والفتح فتقول: عُرْفَاتٌ بالضم إتياناً لحركة الفاء، وعُرْفَاتٌ بالسكون تخفيفاً، وعُرْفَاتٌ بالفتح تخفيفاً أيضاً وفي نحو: هِنْدٌ هِنْدَاتٌ بالكسر إتياناً وهِنْدَاتٌ بالسكون، وهِنْدَاتٌ بالفتح، وكذلك في<sup>(٢)</sup> سائرهما، وفهم منه أن التالي الفتح لا يجوز فيه، إلا الإتيان كما سبق. «والتالي» / مفعول «سَكُنَ»<sup>(٣)</sup> وهو اسم فاعل، ويجوز ضبط ٢٤٥ ب «غَيْرَ» بالفتح على أنه مفعول بالتالي، وبالكسر على أنه مضاف إليه التالي، «وَأَوْ»<sup>(٤)</sup> خَفَّفَهُ معطوف على «سَكُنَ»، و«بِالْفَتْحِ» متعلق بخفف، و«كَلًا» منصوب «رَوَّأَ».

ثم استثنى من التالي غير الفتح نوعين: ما كان على «فُعْلَةٍ» بكسر الفاء ولألفه وَاوٌّ أو على<sup>(٥)</sup> «فُعْلَةٍ» بضم الفاء ولألفه ياء فقال:

(ص) وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ ذُرْوَةٍ \* وَرُئِيَّةٍ<sup>(٦)</sup> ...

(١) في الأصل «وكلاً» تحريف.

(٢) وفي «ساقطة من ت».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «يسكن».

(٤) في الأصل «أو خففه».

(٥) في ت «وعلى».

(٦) رُئِيَّة: الرُّيَّة: هي الزاوية التي لا يعلوها الماء، وجمعها الرُّيَّات

والرُّيَّة: حفرة يشتت فيها الصائد.

والرُّيَّة: حفيرة يُشْتَوَى فيها.

ومنه قولهم: بَلَغَ السَّيْلُ الرُّيَّةَ.

انظر اللسان «رُي»، والكتاب ٥٨: ٣.

(ش) يعني أنه يمتنع في هذين الاسمين وما أشبههما الإتياع، فلا يُقال في ذِرْوَة ذِرَوَات، ولا<sup>(١)</sup> في زُبَيْة زُبَيَات لثقل الواو بعد الكسرة، والياء بعد الضمة<sup>(٢)</sup>، ثم نبه على أنه قد سُمع في «فُعلة» بكسر الفاء مما لاهه واو الإتياع شدوذاً فقال:

(ص) ... \* ... وَشَدُّ كَسْرُ جِرْوَة

(ش) يعني شد كسر جمع<sup>(٣)</sup> «جِرْوَة»<sup>(٤)</sup>، والضمير في «وَمَنَعُوا»<sup>(٥)</sup> عائد على العرب «وِإِتياع» مفعول «بَمَنَعُوا» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَزُبَيْة» معطوف على «ذِرْوَة» «وَكَسْرُ» فاعل بِشَدُّ، «وجِرْوَة» مضاف إليه وهو على حذف مضاف التقدير<sup>(٦)</sup>: إتياع جمع نحو ذرورة. ثم قال:

(ص) وَتَادِرْ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا \* قَدَّمْتُهُ أَوْ لِأَنَاسٍ انْتَمَى

(ش) يعني أن ما خالف ما تقدم من الأحكام إما نادر، كقول بعضهم: في كَهْلَة كَهَلَات، وحقه الاسكان لأنه صفة، وإما ضرورة كقول الراجز:

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زَفَرَاتِهَا<sup>(٧)</sup> - ٢١١

فسكن زَفَرَاتِهَا<sup>(٨)</sup> وحقه الفتح؛ لأنه اسم، وإما لغة/ قوم من العرب في فتح ٢٤٦

(١) في ز «ولا يُقال».

(٢) في ز «لثقل الياء بعد الضمة والواو بعد الكسرة» تقديم وتأخير.

(٣) «جمع» ساقطة من ك، ت.

(٤) فلا يُقال في جمعها جِرَوَات على الإتياع؛ لأن حقه الإسكان.

(٥) في ز، ظ «منعوا».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «والتقدير».

(٧) لم أعر على قائله وقد ورد في كتب اللغة والنحو غير معزو.

انظر في اللسان «زفر»، والخصائص ٣١٦:١. وشرح المفصل ٢٩:٥، وشرح الكافية لابن مالك

١٨٠٣:٤. وشرح الأشموني ٣١٢:٣ / ١١٨:٤ ومعجم شواهد العربية ٤٥٣:١

(٨) في ظ «زفرات».

جمع نحو: بَيْضَةٌ وِجْزَةٌ فيقولون: جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ بالفتح وهي لغة «هذيل». قال شاعرهم:

٢١٢. أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ \* رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكِبِينَ سَبُوحٌ<sup>(١)</sup>

«وَعَيْزٌ» مبتدأ، «وَمَا» موصولة وصلتها «قَدَمْنُهُ»، والهاء عائدة على «مَا» وخبر المبتدأ «نَادِرٌ أَوْ ذُو اضْطِرَارٍ أَوْ لَأُنَاسٍ انْتَمَى».

[ فقد توسط المبتدأ بين الأخبار. والتقدير: غير ما قدمته نادر أو ذو اضطرار أو انتمى لأناس ]<sup>(٢)</sup>.



(١) نسب لشاعر من هذيل، ولم يرد في ديوان الهذليين.  
انظر الخصائص ١٨٤:٣، وشرح المفصل ٣٠:٥، وشرح الكافية لابن مالك ١٨٠٤:٤، وشرح  
الشواهد للعيني ١١٨:٤ وشرح التصريح ٢٩٩:٢، والخزانة ٢٩٩:٣.  
رائح: الذي يسير ليلاً.  
متأوب: الذي يسير نهاراً.  
رفيق بمسح المنكبين: أي العالم بتحريك المنكبين في السير.  
سبح: الذي يمد يده في الجري.  
والمعنى أن يجتله في سرعة سيره كالظليم - ذكر النعام - الذي له بيضات يسير مسرعاً ليلاً ليصل إليها  
(٢) ما بين المعقوفين تكلمة من ش، هـ، ز، ط، ت.

## ( جمع التكسير )

(ش) إنما سُمي جمع التكسير لتغير<sup>(١)</sup> بناء الواحد فيه، والتكسير هو التغير<sup>(٢)</sup> ومقابلته جمع السالم، ثم إنَّ جمع التكسير على قسمين: جمع قلة، وجمع كثرة وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) أَفْعَلَةٌ أَفْعَلُ ثُمَّ فَعْلَةٌ \* كُنْتُ أَفْعَالٌ جُمُوعٌ قِلَّةٌ

(ش) يعني أنَّ هذه الأوزان الأربعة التي ذكرها في البيت<sup>(٣)</sup>، تنزل على جمع القلة، وهو من ثلاثة إلى عشرة<sup>(٤)</sup>، نحو: أَغْرِبَةٌ<sup>(٥)</sup> وَأَفْلَسٌ وَفُثْيَةٌ وَأَجْمَالٌ، وفهم منه أن ما سوى هذه الأربعة من جموع التكسير جمع كثرة، وهو ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له<sup>(٦)</sup>، وستأتي أمثلتها في أثناء الباب.

«وأفعلة» مبتدأ وسائر الجموع التي بعده معطوفة عليه، وخبره «جُمُوعٌ قِلَّةٌ».

(١) في ز، ط، ت «لتغير» وما أثبت هو الصواب، لأنَّ (التَّغْيِيرَ) مصدر (تَغَيَّرَ)، و(التَّغْيِيرَ) مصدر (غَيَّرَ) فالأول لازم، والثاني متعد.

(٢) في ز «التفسير» قال المرادى «قسم المصنف التغير الظاهر إلى ستة أقسام، لأنه إما بزيادة نحو صيئر وصيوان، أو بنقص ككثمة ولحم أو تبديل شكل نحو أسد وأسد، أو بزيادة وتبديل شكل نحو: رجل ورجال، أو بنقص وتبديل شكل نحو قضيبي وقُضْب أو بهن كغلام وغلمان، شرح المرادى ٣٣:٥ (٣) في ش وفي هذا البيت.

(٤) في شرح ابن النظم ص ٧٦٨ «فجمع القلة مدوله بطريق الحقيقة من الثلاثة إلى العشرة».

(٥) في ث «أَرْغَفَةٌ» وهي صواب أيضاً

(٦) في شرح ابن النظم ص ٧٦٨ «وجمع الكثرة مدوله بطريق الحقيقة وما فوق العشرة إلى غير نهاية». انظر شرح المرادى ٣٤:٥.

ثم إنه قد يقع جمع القلة موقع جمع الكثرة، وجمع الكثرة موقع جمع القلة<sup>(١)</sup> وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَبَعْضُ ذِي بَكْرَةٍ وَضِعاً يَلِي \* كَأَرْجُلٍ وَالْعَكْسُ جَاءَ كَالصُّفَى

(ش) فمن وقوع جمع القلة موقع جمع الكثرة<sup>(٢)</sup>: رَجُلٌ وَأَرْجُلٌ، وَغُنْتُ وَأَغْنَاكَ وَفُؤَادٌ وَأَفِيدَةٌ.

ومن وقوع جمع الكثرة موقع جمع القلة / رَجُلٌ وَرِجَالٌ، وَقَلْبٌ وَقُلُوبٌ، <sup>٢٤٦</sup>بَصَفَاءٌ وَصُفَى. وَالصَّفَاءُ الصَّخْرَةُ الْمَلْسَاءُ. وأصل: صَفَى صُفَوَى فَقُلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً وَأَدْخُمْتُ فِي الْيَاءِ وَكَسَرُ مَا قَبْلَهَا.

«وَبَعْضُ ذِي» مبتدأ، والإشارة بـ«ذِي» إلى جموع القلة «وَيَفَى» خبر المبتدأ، «وَبَكْرَةٌ» متعلق بـ«يَفَى»، و«وَضِعاً» منصوب على إسقاط الجار<sup>(٣)</sup> أي بوضع، ومعناه أن العرب وضعته لذلك واستغنت به عما<sup>(٤)</sup> يستحق.

ثم اعلم أن اصطلاح النحويين في الجموع أن يذكروا المفرد ويقولوا<sup>(٥)</sup>

<sup>(١)</sup> في بعض شروح الألفية: وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بعض أبنية الكثرة، وبعض أبنية الكثرة عن بعض أبنية القلة.

وقد شرط المرادى لذلك وجود قرينة مجازاً نحو «ثلاثة قروء».

انظر شرح ابن الناظم ٧٦٨، وشرح المرادى ٣٦٥:٥.

<sup>(٢)</sup> في ز «الكثرة نحو». وفي ت «الكثرة مجاز».

<sup>(٣)</sup> في ش «إسقاط الخافض».

<sup>(٤)</sup> قال المللوي في حاشيته على المكودي ص ١٩٨:

«قوله: وضِعاً يعني قال ابن غازي الظاهر خروج الاستعمال عن كلامه لقوله: وَضِعاً، وقال أبو اسحق: الوضعي عنده على وجهين: وضعي حقيقي نه عليه بالصفي، لأنَّ الفارسي وغيره حكوا في جمع الصفاة اصفاء وصفي، ولكن اصفاء في غاية التدور فكأنه لم يوضع اه. وحقيقي الوضع أن تكون العرب لم تضيع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر، والاستعمال أن تكون العرب وضعتهما معاً ولكن يغلب أحدهما على الآخر كما في الشاطبي»

<sup>(٥)</sup> في ز «ثم يقولون».

وفي ك، ت «ثم يقولوا».

يجمع على كذا وعلى كذا<sup>(١)</sup>، وعكس المصنف واصطلح على أن يذكر الجمع فيقول هذا الوزن يكون جمعاً لكذا وكذا<sup>(٢)</sup> ولكل وجه.

وبدأ بـ (أَفْعُلُ) فقال:

(ص) لِفَعْلٍ اسماً صَحَّ عَيْناً أَفْعُلُ \* وَلِلرَّيَّاعِي اسماً أَيْضاً يُجْعَلُ

(ش) فذكر أن أَفْعُلًا<sup>(٣)</sup> يطرد في نوعين:

الأول: «فَعْل» بشرطين أحدهما: أن يكون اسماً نحو: قُلُسٌ وَأَقْلُسٌ، واحترز به من الوصف نحو صَعْب<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أن يكون صحيح العين. واحترز به من المعتل العين<sup>(٥)</sup> نحو: يَجُونُ<sup>(٦)</sup>.  
وشمل الصحيح كما مثل، والمعتل الفاء نحو: وَجْهٌ وَأَوْجُهُ، والمعتل اللام نحو: دَلُوٌ وَأَذَلُ وظَبْيٌ وَأَظْبُ.

والثاني<sup>(٧)</sup>: الرباعي. لكن بشروط ذكرها في قوله:

(ص) إِنْ كَانَ كَالْعَتَاقِ وَالذَّرَاعِ لِي \* مَدٌّ وَتَأْيِيثٌ وَعَدُّ الْأَخْرُوفِ

(١) هذا أحد طريقي الكلام على جمع التكسير، وهو مذهب سيبويه وأكثر النحويين. والطريق الثاني وهو طريق المصنف أن يتكلم على بنية الجمع فيقول مثلاً (أَفْعُل) يطرد في كذا ويحفظ في كذا.

انظر شرح المرادى ٣٦:٥، ٣٧.

(٢) نسب إلى ابن السراج أنه أول من سلك هذا الطريق، وتبعه المصنف، وهو صحيح. انظر الأصول في النحو ٤٣٠:٢ وما بعدها.

(٣) في ش، هـ، ز، ك «أَفْعُل» وما أثبت هو الصواب.

(٤) في ت «ضَعْب وضخم».

في شرح المرادى ٣٧:٥ «وَنَدَّر (أَغْبَدُ) في (عَبَد)، لأنه صفة وسهلة غلبة الإسمية».

انظر شرح ابن الناظم ٧٦٩.

(٥) «العين» ساقطة من هـ، ز.

(٦) ما ورد من معتل العين على هذا الجمع كـ «أَغْنَى أَثُوبٌ» حمله بعض الشراح على الشذوذ، والبعض الآخر على الندرة.

انظر شرح ابن الناظم ص ٧٦٩، وشرح المرادى ٣٧:٥.

(٧) الصواب أن يقوله: والنوع الثاني خوف الإلتباس.

(ش) فذكر أربعة شروط:

الأول: أن يكون اسماً. وفهم ذلك من قوله<sup>(١)</sup>: «وَلِلزَّيْنِ اسْمًا»، وفهم من قوله: «إِنْ كَانَ كَالْعَتَاقِ» الثلاثة الشروط / الباقية.

٢٤٧  
أ

الاول<sup>(٢)</sup>: أن يكون مؤنثاً؛ لأنَّ العتاق مؤنث، وهو<sup>(٣)</sup> أُنْثَى الجَدَى واحترز به من المذكر نحو: حمار<sup>(٤)</sup>.

وأن<sup>(٥)</sup> يكون ثالثة مدة، واحترز به من نحو: يَخْنَصِر<sup>(٦)</sup>.

وأن<sup>(٧)</sup> يكون غير مختتم بتاء التانيث، واحترز به من نحو رِسَالَةٍ وَسَحَابَةٍ، وفهم من تمثيله «بِالدَّزَاجِ وَالْعَتَاقِ» أن حركة الأول لا يشترط كونها فتحة بل تكون فتحة وكسرة كالمثاليين وضمة نحو: عُقَاب فتقول: ذِرَاعٌ وَأَذْرُعٌ، وَعَتَاقٌ وَأَعْتَقُ، وَعُقَابٌ وَأَعْقُبُ.

وفهم من إطلاقه في المد في قوله: «مَدٌّ»<sup>(٨)</sup> أنه لا يشترط كونه ألفاً، بل يكون غير ألف نحو: يَمِينٌ وَأَيْمَنُ [وشذ من المذكر شِهَابٌ وَأَشْهَبُ

(١) أي في بيت الألفية المذكور قبل هذا البيت.

(٢) وهو الشرط الثاني.

(٣) في هـ، ز «وهي».

(٤) في ظ «كالحمار» وهو سهو واضح.

(٥) الصواب والثاني أن ...

(٦) يَخْنَصِر: جاء في اللسان «يخنصر» (في كتاب سيبويه: الخنصر بكسر الخاء والصاد، والخنصر: الإصبع الصغرى، وقيل الوسطى، والجمع خنصير، قال سيبويه: ولا يجمع بالألف والتاء استغناء بالتكسير ولها نظائر نحو فيزيين وقراسن).

(٧) الصواب والثالث أن ...

(٨) في الأصل «ومد».

في ك «في مد».

وَعُزَابٌ وَأَعْرَبٌ<sup>(١)</sup> وفُهِمَ من قوله<sup>(٢)</sup>: «وَعَدَّ الْأَحْرُوفَ» الشرط الرابع.

ثم قال:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَفْعُلُ فِيهِ مُطْرَدٌ \* مِنَ الثَّلَاثِي اسْمًا بِأَفْعَالٍ يَرِدُ

(ش) فذكر<sup>(٣)</sup> أَنَّ أفعالاً جمع لكل اسم ثلاثي «ليس» على فَعْلٍ مما هو صحيح العين، وذلك ما لا يَطْرُدُ<sup>(٤)</sup> فيه «أَفْعُلُ» فشمل غير فَعْلٍ من الثلاثي وذلك تسعة<sup>(٥)</sup> أوزان نحو: جَمَلٌ وَأَجْمَلٌ، وَغَنَقٌ وَأَغْنَقٌ، وَضِلْعٌ وَأَضْلَعٌ، وَكَتِفٌ وَأَكْتَفٌ، وَإِبِلٌ وَأَبَالٌ، وَعِذَلٌ وَأَعْدَلٌ، وَقُفْلٌ وَأُقْفَلٌ [وَعَضْدٌ وَأَعْضَادٌ]<sup>(٦)</sup>.

وشمل أيضاً ما كان على فَعْلٍ معتل العين نحو: ثَوْبٌ وَأَثَوَابٌ، واحترز بقوله «اسمًا» من الصفة نحو: بَطَلٌ<sup>(٧)</sup> وَيَلِزٌ<sup>(٨)</sup> ونحوهما، فإنها لا تجمع على «أَفْعَالٍ»، ولما دخل في هذا القانون «فَعْلٌ» بضم الفاء وفتح العين وكان الغالب في جمعه<sup>(٩)</sup> غير «أَفْعَالٍ» نَبَّه عليه بقوله:

(١) ما بين المعرفين تكملة من ت.

وفي هـ، ز، ك «وَأَمِنْ وَلِهَذَا شُدَّ مِنَ الْمَذْكُورِ شَهَابٌ، وَأَشْهُبٌ، وَعُزَابٌ، وَأَعْرَبٌ».

(٢) «قوله» ساقطة من ش

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ت «يعني».

(٤) في الأصل وبقية النسخ ما يطرد، وما أثبت أصبح وأولى.

(٥) في ش، ط، ك «سبعة» وما أثبت أولى وأصح.

(٦) «عضد وأعضاد» تكملة من هـ، ز، ك.

وفي هـ، ز، ك «وَعِذَلٌ وَأَعْدَلٌ وَعَضْدٌ وَأَعْضَادٌ وَرِطْلٌ وَأُرْطَالٌ وَقُفْلٌ وَأُقْفَلٌ».

وفي ش «وقفل وأقفال وريطل وأرطال»

وذلك خلط بين النسخ، والصواب أنها تسعة أوزان كما أثبت وكما ورد في شرح ابن الناطم

ص ٧٦٨، وشرح المرادي ٣٨٥: ٣٩.

(٧) وفي هـ «بطل وأبطال».

(٨) «ويلز» ساقطة من هـ، ز.

بلز: «امرأة يلز ويلز» ضخمة مكتنزة، واليلز: الرجل القصير، اللسان «بلز».

(٩) في ز «وكان الغالب فيه أن يكون جمعه على غير».

(ص) وَغَالِيَا أَغْنَاهُمْ فِعْلَانُ \* فِي فُعَلٍ كَقَوْلِهِمْ صِرْدَانُ<sup>(١)</sup>

(ش) / يعني أن الغالب في فُعَل نحو: صُرِدَ أن يجيء جمعه على ٢٤٧  
فِعْلَان<sup>(٢)</sup> بكسر الفاء نحو: صُرِدَ وصِرْدَان لظائر<sup>(٣)</sup>، ومَجْرَدَ ومَجْرَدَان للفأر<sup>(٤)</sup>،  
وفهم من قوله: «غَالِيَا» أنه قد<sup>(٥)</sup> يجيء على «أَفْعَال»<sup>(٦)</sup> ومنه قولهم: رُطِبَ  
وَأَرْطَاب. «وَعَثِيرُ» مبتدأ، «وما» موصولة وهي واقعة على فعل الصحيح العين،  
«وَأَفْعُلُ»<sup>(٧)</sup> مبتدأ خبره<sup>(٨)</sup> «مُطَرِدُ»، «وفيه» متعلق بمطرد، والجملة صلة «ما»  
وكذلك «مِنَ الثَّلَاثِي»، «واسمًا» حال من الموصول، «ويَرِدُ» في موضع خبر المبتدأ  
الذي هو غير، «وبِأَفْعَالٍ» متعلق ببرد، «وَفِعْلَانُ» فاعل «بِأَغْنَى» والضمير فيه عائد  
على العرب، «وفى» متعلق بأغناهم. ثم قال:

(ص) فِي اسْمٍ<sup>(٩)</sup> مُذَكَّرٍ رِبَاعِيٍّ بِمَدٍّ \* ثَالِثٍ أَفْعَلَةٌ عَنْهُمْ أَطْرَدُ<sup>(١٠)</sup>

(ش) يعني أن «أَفْعَلَةٌ» يطرد جمعاً لاسم مذكر رباعي<sup>(١١)</sup> بمدة قبل  
آخره واحترز بالاسم من الصفة نحو: بجواد، وبالمذكر من المؤنث نحو: عَتَاق  
فإنه يجمع على «أَفْعُلُ» كما تقدم، وشمل قوله: «بِمَدٍّ ثَالِثٍ» ما كانت<sup>(١٢)</sup>

= وفي ك «وكان الغالب في جمعه أن يكون على غير». وعبارتهما أكمل.

(١) «صردان» مطبوسة وغير واضحة في ظ.

(٢) في ز «نحو صردان أن يكون على فعلان جمعه» العبارة مضطربة.

(٣) في ك «للظائر».

(٤) في ز «للفأرة».

(٥) «قد» ساقطة من ظ.

(٦) في ش، هـ، ظ، ك، ت «على أفعال قليلة» وعبارتها أكمل.

وفي ز «على أفعال قليل».

(٧) في ظ «وأفعال» تحريف.

(٨) في ش، ك «وخبره».

(٩) في الأصل، هـ، ت «لاسم» تحريف.

(١٠) في ز «قد اطرده» تحريف.

(١١) في هـ، ز، ظ «رباعي مذكر» تقديم وتأخير.

(١٢) في الأصل، ظ «ما كان».

مدته ألفاً أو واواً أو ياءً نحو: قَدَّالٌ وَأَقْدَلَّةٌ، وَرِغِيفٌ وَأَرْغِفَّةٌ، وَعَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ.

ثم قال:

(ص) وَالزَّيْمَةُ فِي فَعَالٍ أَوْ لِفَعَالٍ<sup>(١)</sup> \* مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ أَوْ إِغْلَالٍ

(ش) يعني أنَّ «أَفْعِلَّة» يلزم في هذين البناءين مفتوحى الفاء ومكسورها<sup>(٢)</sup> إذا كانا مضعفين أو معتلين، مثال المضعف فيهما: بَتَات وَأَيْتَةٌ<sup>(٣)</sup>، وَزِمَامٌ وَأَزِيمَةٌ<sup>(٤)</sup>. ومثال المعتل: قَبَاءٌ وَأَقْبِيَّةٌ، وَفَنَاءٌ وَأَفْيِيَّةٌ، ومعنى اللزوم / فيهما أنهما لا يتجاوز فيهما هذا الجمع، وفُهم منه أن<sup>(٥)</sup> ما ليس <sup>٢٤٨</sup> بمضاعف<sup>(٦)</sup> ولا معتل يتجاوز<sup>(٧)</sup> فيه هذا<sup>(٨)</sup> الجمع وسيأتى. «وَأَفْعِلَّةٌ» مبتدأ وخبره «أَطْرَدَ»<sup>(٩)</sup> ول «اسمٌ وَعَنْهُمْ»<sup>(١٠)</sup> متعلقان بأَطْرَدَ<sup>(١١)</sup>، «وَبِمَكَّدٍ» في موضع الصفة لاسم، ويحتمل أن يكون الخبر لاسم، «وَأَطْرَدَ»<sup>(١٢)</sup> في موضع الحال من الضمير المستتر في الاستقرار والتقدير: لاسم رباعى أفعلة في حال كونه مطرداً فيه والأول أظهر، والضمير في «الزَّيْمَةُ» عائد على وزن<sup>(١٢)</sup> «أَفْعِلَّة» وفى «فَعَالٍ» متعلق بالزَّيْمَةُ. ثم قال:

(١) في ز «أو فعالي» تحريف

(٢) في ت «أو مكسورها».

(٣) في ز «بنان وأبنية».

(٤) في ز «وزمة» تحريف.

(٥) في ش، ظ «أنه» تحريف.

(٦) في هـ «بمضاعف».

وفي ك «بمضاف» تحريف.

(٧) في هـ «أنه يتجاوز». وفي ز «فلا يجوز».

(٨) في ظ «هذه الصفة» تحريف.

(٩) في هـ «اضطرَدَ».

(١٠) في ظ «وعنهم ولاسم» تقديم وتأخير.

(١١) في هـ «هاضطرَدَ»، «واضطرَدَ».

(١٢) «وزن» ساقطة من ش.

(ص) فَعَلَ لِنَحْوِ أَحْمَرَ وَحُمْرًا \* ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَ» بضم الفاء وسكون العين وهو مَطْرَد في «أَفْعَل» المقابل لَفَعْلَاءَ، وَفَعْلَاءَ<sup>(١)</sup> المقابلة لأَفْعَل نحو: أَحْمَرُ وَحُمْرَاءُ فتقول: فيهما معاً حُمْرًا، وفهم من قوله: «لِنَحْوِ» أَنَّ ذلك الجمع<sup>(٢)</sup> مَطْرَد أيضاً في «أَفْعَل» الذي ليس له «فَعْلَاءَ»<sup>(٣)</sup> لما نع في الحلقة نحو: رَجُلٌ أَكْثَرُ لِلْعَظِيمِ الكمرة وهي رأس الذكر، وامرأة عَفْلَاءَ للمرأة التي يخرج من قبلها شيء شبيه بالأذرة<sup>(٤)</sup> تقول: رجال كُثْرًا ونساء عُفْلًا. و«فَعَلَ» مبتدأ وخبره «لِنَحْوِ» ثم قال:

(ص) ... \* وَفِعْلَةٌ جَمْعًا يَنْقَلِ يُنْذَرِ

(ش) من أمثلة القلة «فِعْلَةٌ» بكسر الفاء وسكون العين، ولم يطرد في شيء من الأبنية بل هو محفوظ في ستة أبنية: «فَعِيل» نحو: صَبِي وصَبِيَّة، و«فَعَلَ» نحو: فَتَى وفَتِيَّة، و«فَعَلَ» / نحو: شَيْخ وشَيْخَةٌ، و«فَعَالَ»<sup>٢٤٨</sup>ب نحو: غُلَامٌ وغُلَامَةٌ، و«فَعَالَ» نحو: غَزَالٌ وغَزَالَةٌ، و«فَعِيل»<sup>(٥)</sup> نحو: ثَنِي وثَنِيَّة<sup>(٦)</sup>. ومعنى قوله: «يَنْقَلِ يُنْذَرِ» أنه غير مَطْرَد في وزن وإنما بابه النقل أي<sup>(٧)</sup> السماع «وفِعْلَةٌ» مبتدأ، وخبره «يُنْذَرِ» «ويَنْقَلِ» متعلق بيُنْذَرِ، و«جَمْعًا» مفعول ثان بيُنْذَرِ والمفعول الأول هو الضمير المستتر العائد على فِعْلَةٍ. ثم قال:

(١) في هـ «لفعلى وفعلى» تحريف.

(٢) «الجمع» ساقطة من هـ.

(٣) في هـ «فعلى» تحريف.

(٤) في الأصل، ك، «بالأذرية» تحريف. وفي ش «كالأذرة».

(٥) في ت «وفعيل» تحريف.

(٦) في ش زيادة «ثنى وثنية على وزن عَيْدى حكاه الفارسي.

والثنى هو الثانى في السيادة «الزيادة قد تكون من تعليقات الحاشية ودخلت المن سهواً من الناسخ.

وهي تفيد.

(٧) «النقل أي» ساقطة من هـ.

(ص) وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رَبَاعِيٍّ بِمَدٍّ \* قَدْ زَيْدٌ قَبْلَ لَامٍ اخْلَافاً فَقَدْ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلٌ» بضم الفاء والعين وهو كما قال جمع لكل اسم رباعي بمد قبل لام صحيحة، واحترز باسم من الصفة<sup>(١)</sup> فإنها لا تجمع على «فُعْلٍ» وفُهم من إطلاقه في قوله<sup>(٢)</sup>: «اسم» أن ذلك يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو: قَدَالٌ وَقُدْلٌ، وَأَتَانٌ وَأُتْنٌ<sup>(٣)</sup>. وفُهم أيضاً من إطلاقه في قوله: «بِمَدٍّ» أن المد يكون ألفاً نحو: قَدَالٌ وَقُدْلٌ، وياء نحو: قَضِيبٌ وَقُضْبٌ، وواو<sup>(٤)</sup> نحو: عَمُودٌ وَعُمُودٌ<sup>(٥)</sup> وفُهم من قوله: «قَبْلَ لَامٍ اخْلَافاً فَقَدْ» أن المعتل اللام نحو: كِسَاءٌ لا يجمع على «فُعْلٍ»؛ لأنه لو جمع على «فُعْلٍ» لزم قلب الواو ياء وانكسار<sup>(٦)</sup> ما قبلها فيؤدى إلى ورود «فُعِلٌ» وهو مهمل<sup>(٧)</sup>، وشمل قوله: «بِمَدٍّ» الواو والياء والألف في الصحيح والمضاعف، فأما الصحيح فهو كما ذكر، وأما المضاعف<sup>(٨)</sup> فإن كان<sup>(٩)</sup> المد واواً أو<sup>(١٠)</sup> ياء فكذلك، وإن كان / الفاء فقد أشار إليه بقوله:

٢٤٩  
↑

(١) واحترز بالاسم من الصفة فإنها لا تجمع على فُعْلٍ، وشذ في وصف على فقال نحو: صَنَاعٌ وَصُنْعٌ، وفُعَالٌ نحو: نَاقَةٌ يَكْتَاظُ، ونَوْقٌ تَكْثُرُ، وعلى فُعِلٌ نحو تَلْدِيرٌ وَتَلْدَرٌ. شرح الأشموني ٤: ١٢٩. وانظر شرح المرادى ٤٤٥.

(٢) وقوله «ساقطة من ظ».

(٣) في ش زادت مثال «وَجَمَارٌ وَجُمَرٌ».

(٤) في الأصل «وواو».

(٥) في ش زادت مثال «وَقَلْبُوسٌ وَقَلْبُوسٌ».

(٦) في ش «وكسر».

(٧) قال سيبويه ليس في الأسماء ولا الصفات فُعِلٌ ولا تكون هذه البنية إلا للفعل، وسمع عن الأخفش يقول: قد جاء على فُعِلٍ حرف واحد، وهو الدَّيْلُ - وهي دويبة صغيرة تشبه ابن غرس - وبها سميت قبيلة أبي الأسود الدؤلي، وزاد ابن مالك وجعل لغة في الوعل».

المزهر ٢: ٥٠.

(٨) في ش، ظ «وأما المضاعف»

وفي ت «والمضاعف».

(٩) في ز «فإذا إن كان».

(١٠) في ت «ويا».

(ص) مَا لَمْ يُضَاعَفْ فِي الْأَعْمَ ذُو الْأَلْفِ \* ...

(ش) يعني أن<sup>(١)</sup> المضاعف من نحو: فَعَال كَرِمَام وَبَنَان<sup>(٢)</sup> لا يجمع على «فُعُل» كراهية<sup>(٣)</sup> التضعيف بل يُستغنى عنه<sup>(٤)</sup> «بِأَفْعَلَةٍ» كما تقدم، وفُهِم من قوله: «فِي الْأَعْمَ» أنه قد جاء جمعه على «فُعُل» قليلاً كقولهم في جمع عَيْنَانِ عُنُنٌ، وَفِي حِجَاجٍ حُجُجٌ، وفُهِم من تخصيصه المنع بذي الألف أن ذَا الياء وَذَا الواو يُجَمَعَانِ على «فُعُل» نحو: سَرِيرٌ وَسُرُرٌ، وَذُلُولٌ وَذُلُلٌ. «وَفُعُلٌ» مبتدأ وخبره «لِاسْمِ»<sup>(٥)</sup>، [«وَرُبَاعِيٌّ» نَعْتُ لِاسْمِ]<sup>(٦)</sup> «وَبِمَدٍّ» نعت بعد نعت، «وَقَدْ زَيْدٌ» في موضع النعت لمد «وَقَبْلُ» متعلق بزيد. «وِإِعْلَالٌ» مفعول مقدم بِفَقْدِ «وَقَقْدٌ»<sup>(٧)</sup> في موضع النعت للام و«ما» ظرفية مصدرية والعامل فيها الاستقرار الذي يتعلق به الاسم الواقع خبراً في البيت قبله<sup>(٨)</sup> والتقدير: وفُعُلٌ ثابت لاسم رباعي بمَدٍّ<sup>(٩)</sup> عدم تضعيف<sup>(١٠)</sup> ذِي الْأَلْفِ. ثم قال:

(ص) ... \* وَفُعُلٌ جَمْعاً لِلفُعْلَةِ عُرْفٌ

وَنَحْوِ كَيْزَى ... \*

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُل» نضم الفاء وفتح العين ويجيء جمعاً

(١) «أَنْ» ساقطة من ظ، ت.

(٢) فِي هـ، ز «وَبَنَانٌ» تصحيف.

وَفِي ت «وَبَنَانٌ».

(٣) فِي ت «لِكِرَاهِيَةٍ».

(٤) فِي ظ «فِيهِ».

(٥) فِي ت «لِاسْمِ».

(٦) «وَرُبَاعِيٌّ» نعت لِاسْمِ تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٧) فِي ز، ظ، ك، ت «وَزَيْدٌ» وما أثبت من الأصل، ش، هـ أدق لأن «زَيْدٌ» في محل جر صفة لمد.

(٨) فِي ز، ك «الَّذِي قَبْلَهُ» وعبارتهما أكمل.

(٩) فِي ز، هـ «مُدَّةٌ» تحريف.

(١٠) «تَضْعِيفٌ» ساقطة من ك.

«لِفْعَلَةٌ» نحو: عُزْفَةٌ وَعُزِفَ، و«لِفْعَالِي» نحو: كُنْزِي وَكُنْزِي<sup>(١)</sup> «وَفُعْلٌ» مبتدأ، «وَعُزِفَ» خبره «وَجَمْعاً» مفعول ثانٍ بِعُزِفَ، و«لِفْعَلَةٌ» متعلق بـ «جَمْعاً» ويجوز أن يكون متعلقاً بِعُزِفَ. ثم قال:

(ص) ... وَلِفْعَلَةٌ فِعْلٌ \* ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلٌ» بكسر الفاء وفتح العين، ولم يشترط اسميته لأن / «فِعْلَةٌ» في الصفات قليل فلم يعتبره هنا، وشمل «فِعْلَةٌ»<sup>٢٤٩</sup> الصحيح<sup>(٢)</sup> نحو: قِرْبَةٌ وَقِرْبٌ، والمعتل العين نحو: قِيَمَةٌ وَقِيَمٌ، والمعتل اللام نحو: مِرْيَةٌ وَمِرْيٌ، والمضاعف نحو: حِجَّةٌ وَحِجَجٌ. ثم قال:

(ص) ... \* وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ

(ش) الضمير في «جَمْعُهُ» عائد على «فِعْلَةٌ»<sup>(٣)</sup>. أي: يأتي جمع<sup>(٤)</sup> فِعْلَةٌ المكسور<sup>(٥)</sup> الفاء على «فُعْلٍ» بضم الفاء نحو: لِحْيَةٌ وَلَحْيٌ، وَجِلْيَةٌ وَجَلْيٌ، وفُهِم من قوله: «وَقَدْ<sup>(٦)</sup> يَجِيءُ» قلة ذلك. «وَفُعْلٌ» مبتدأ، وخبرة المجرور<sup>(٧)</sup> قبله، «وَعَلَى فُعْلٍ» متعلق بيجيء. ثم قال:

(ص) فِي نَحْوِ رَامٍ ذُو أَطْرَادٍ<sup>(٨)</sup> فُعْلَةٌ \* ...

(١) قال الأشموني في تنبيهاته: ٤: ١٣٠ «وزاد في التسهيل نوعاً ثالثاً وهو فُعْلَةٌ اسماً نحو: مَجْمَعَةٌ وَمَجْمَعٌ، فإن كان صفة نحو امرأة مُثَلَّة - وهي السريعة - لم يجمع على فُعْلٍ، واستنقل بعض التميميين والكلبيين ضم عين فعل في المضاعف وجعلوا مكانها فتحة فقالوا: مَجْدَدٌ وَذُكُلٌ بدل مَجْدُدٌ وَذُكُلٌ فهذا نوع رابع على هذه اللغة يطرد فيه فُعْلٌ»

(٢) في هـ، ك «وشمل قوله فعلة الصحيح العين».

وفي ز «وشمل قوله الصحيح».

(٣) ما بعد «فعل» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) «جمع» ساقطة من ك.

(٥) في هـ، ظ، ت «المكسورة».

(٦) في الأصل، ش، ظ، ك «قد» تحريف.

(٧) في ز «في المجرور».

(٨) في ز «اضطرار».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَّة» بضم الفاء وفتح العين وهو يَطْرِدُ<sup>(١)</sup> في وصف على فاعِلٍ معتل اللام للمذكر عاقل نحو: زَامٍ وَرُمَاةٍ، وَقَاضٍ وَقُضَاةٍ.

وفُهِمَت هذه الشروط من المثال، واحتترز بالوصف من الاسم نحو: وَادٍ، وبالمعتل من الصحيح نحو: ضَارِبٍ، وبالمذكر من المؤنث نحو: ضَارِبَةٌ وبالعقل من غير العاقل<sup>(٢)</sup> نحو: ضَاهِلٍ<sup>(٣)</sup>. فلا يُجمع شيء من ذلك على «فَعَلَّة»، و«فَعَلَّة» مبتدأ، «وَذُو أَطْرَادٍ»<sup>(٤)</sup> خبره، «وَفِي نَحْوٍ» متعلق بفعل محذوف يدل عليه «أَطْرَادٍ» ولا يجوز أن يكون متعلقاً بأَطْرَادٍ؛ لأنه مضاف إليه «ذو».

ثم قال:

(ص) ... \* وَشَاعَ نَحْوُ كَامِلٍ وَكَمَلَّةٍ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَلَّة» بفتح الفاء والعين، وهو مَطْرِدٌ في وصف على فاعِلٍ صحيح اللام للمذكر عاقل<sup>(٥)</sup>، وفُهِمَت الشروط أيضاً من المثال، وشمل الصحيح نحو: كَامِلٍ وَكَمَلَّةٍ، والمعتل / الفاء نحو وَارِثٍ وَوَرِثَةٍ<sup>(٦)</sup>، والمعتل العين نحو: نَحَائِنٍ وَنَحْوَةٍ، والمضاعف<sup>(٧)</sup> نحو: بَارٌّ وَبَرَزَةٌ، وأما المعتل اللام

٢٥٠  
م

فقد تقدم أنه مضموم الفاء، وأراد هنا بالشياع الاطّراد. ثم قال:

(١) في هـ، ز، ط، ت «مَطْرِدٌ».

(٢) «من غير العاقل» ساقطة من ت.

(٣) صاهل: إسم فاعل. يُقال صَهْلُ الفرس يَصْهَلُ صَهِيلاً فهو صَاهِلٌ. والصَّهْلُ جِدَّةُ الصوت مع بح يُقال في صوته صهل وهو بُحَّةٌ في الصوت ويقال رجل ذو صاهل أي شديد الصياح، والصاهل من الإبل الذي يخبط بيده ورجله.

(٤) في ز «اضطرار».

(٥) في ش زيادة «المذكر عاقل وقيل في غير العاقل نحو ناعق ونعق».

والزيادة هنا تفيد. والصواب نَاعِقٌ وَنَعَقَةٌ: وهى الْيُرْتَان.

(٦) في ز «واورثه» تحريف.

(٧) في ز «والمضاعف».

(ص) فَعْلَى لَوْضَفٍ كَقَتِيلٍ ... \*

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعْلَى» مقصور<sup>(١)</sup> بفتح الفاء وسكون العين، وهو يُطْرَد<sup>(٢)</sup> في وصف على «فَعِيل» بمعنى «مفعول» دال على هلاك<sup>(٣)</sup> أو توجع، كَقَتِيلٍ وقَتْلَى، وجَرِيحٍ وجَرْحَى، وأَسِيرٍ وأَسْرَى، ويحمل عليه ما أشبهه في المعنى وإن لم يكن من باب «فَعِيل» المذكور، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... وَزَمِنَ \* وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ بِهِ قَمِينٌ

(ش) يعني أن هذه الأوزان الثلاثة وهي «فَعِيل»، «وَفَاعِلٌ» و«فَعِيلٌ»<sup>(٤)</sup> حقيقة بذلك الجمع لمشاركتها في المعنى لفعليل المذكور في الدلالة على الهلاك<sup>(٥)</sup> أو التوجع. «وَفَعْلَى» مبتدأ، وخبره «لَوْضَفٍ»، «وَزَمِنَ» مبتدأ، «وَهَالِكٍ وَمَيِّتٍ» معطوفان عليه، وخبر المبتدأ «قَمِينٌ» أي: حقيق. وينبغي أن يُضبط «قَمِينٌ»: بفتح الميم؛ لكونه خبراً عن أكثر من اثنين فإن «قَمِنَا» المفتوح الميم<sup>(٦)</sup> يخبر به عن الواحد والمثنى<sup>(٧)</sup> والجمع، «وبه» متعلق بقمن، والهاء فيه عائدة على الجمع المذكور. ثم قال:

(ص) لِفُعْلٍ اسْمًا صَحَّ لَامًا فِعْلَةً ... \*

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِعْلَةً» بكسر الفاء وفتح العين، وهو مُطْرَد

(١) «مقصور» ساقطة من ظ.

وفي ز، ك «مقصوراً».

(٢) في ه، ز، ظ، ت «مطرد».

(٣) في الأصل، ه، ز، ظ، «هلك» تحريف.

وفي ك «الهلاك».

(٤) في ه، ز «وفعليل».

(٥) في الأصل، ه، ز، ظ، ت «الهلك» تحريف.

(٦) «الميم» ساقطة من ظ.

(٧) في ش «عن الواحد والمثنى والجمع».

وفي ك «عن الواحد والمثنى والجمع».

فى «فُعِلَ» بضم الفاء<sup>(١)</sup> وسكون العين، وشمل الصحيح نحو: دُزِجَ ٢٥٠  
 وِدْرِجَة<sup>(٢)</sup> والمعتل / نحو: كُوز وِكُوزَة. والمضاعف نحو: دُبَّ وِدْبِيَّة، واحترز  
 بقوله: «اسماً». من الصفة نحو: حُلُو، وبقوله: «صَحَّ لَأَمَّا» من المعتل اللام<sup>(٣)</sup>  
 نحو: غُضِبُوا فلا يجمع شىء من ذلك على «فُعَلَة»، وقد يجمع على «فُعَلَة»  
 غير فُعَل المضموم الفا. وإليه أشار بقوله:

(ص) ... \* وَالْوَضْعُ فِى فَعْلٍ وَفَعْلٍ قَلَّةٌ

(ش) يعنى أنه قد يجمع على «فُعَلَة» «فُعَل» بفتح الفاء وسكون العين،  
 [وفعل بكسر الفاء وسكون العين]<sup>(٤)</sup> فمن الأول رُوح وِرْوَحَة<sup>(٥)</sup>، ومن الثانى  
 قِرْدٌ وقِرْدَة، ومعنى: «قَلَّله» أى: الوضع قَلَّ<sup>(٦)</sup> جمع «فُعَل وفُعَل» على  
 «فُعَلَة»، وفُهم منه اطراده فى «فُعَل»<sup>(٧)</sup>: «وفُعَلَة» مبتدأ، وخبره «لِفُعَلٍ»،  
 و«اسماً» حال من «فُعَل»، و«صَحَّ» فى موضع الصفة لاسم<sup>(٨)</sup> «ولاماً»  
 تمييز<sup>(٩)</sup> أى صح لاسمه، «وَالْوَضْعُ» مبتدأ، خبره<sup>(١٠)</sup> «قَلَّله» «والهاء» فى قلله  
 عائدة<sup>(١١)</sup> على الجمع. ثم قال:

(ص) وَفُعَلٌ لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٌ \* وَضَفَيْنِ نَحْوُ عَاذِلٍ وَعَاذِلَةٌ

(١) ما بعد «بكسر الفاء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٢) دُزِج: وعاء المغازل.

(٣) «اللام» ساقطة من ت.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٥) فى هـ، ز، ظ، ت «رُوح وِرْوَحَة».

(٦) فى ظ «على قلل».

(٧) فى ش «فُعَل بضم الفاء».

وفى هـ، ز، ظ، ك، ت «فُعَل بالضم».

(٨) «لإسم» ساقطة من ك.

(٩) فى ت «تمييزاً».

(١٠) فى هـ، ز، ظ، ت «وخبره».

(١١) فى هـ، ز «عائدة».

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعِّلَ» بضم الفاء وفتح العين مشددة، وهو مطَّرد في فاعل وفاعلة بشرط صحة لاميها نحو: ضَارِبٍ وضُرْبٍ، وضَارِبَةٍ وضُرْبَةٍ، واحتترز بالوصف من غيره نحو: حَائِضٌ. «وفُعِّلَ» مبتدأ، وخبره «لِفَاعِلٍ وَفَاعِلَةٍ»، «وَصُفَّيْنِ» حال من فاعل وفاعلة، ثم إن المذكر من هذين الوصفين يختص عن<sup>(١)</sup> المؤنث «بِفُعَّالٍ» بزيادة ألف بعد العين، وإليه أشار بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ الْفُعَّالُ<sup>(٢)</sup> فِيمَا ذُكِّرَا \* ...

(ش) يعني أنَّ ما ذكر من الوصفين يجمع على / «فُعَّالٍ» زيادة<sup>(٣)</sup> على <sup>٢٥١</sup><sub>أ</sub> «فُعِّلَ» فتقول رجالٌ ضُرِبَتْ وضُومًا. ثم نبه على أنَّ هذين الوزنين قد يجيمان جمعين للمعتل اللام فقال:

(ص) ... \* وَذَانِ فِي الْمُعْلِّ لَامًا نَدَرَا

(ش) ومثال «فُعِّلَ» في المعتل اللام<sup>(٤)</sup> غَايِرٌ وَغُرِّيٌّ، ومثال «فُعَّالٍ» غَايِرٌ وَغُرَّاءٌ وَسَارٍ وَسُرَّاءٌ، وفُهم من قوله «نَدَرَا»<sup>(٥)</sup>. أنَّ ذلك يطرد في الصحيح اللام، «ومِثْلُهُ» خبر مقدم، «وَالْفُعَّالُ» مبتدأ<sup>(٦)</sup>، «وَالِهَاءُ» في مثله عائدة على «فُعِّلَ» «وَفِيمَا» متعلق بمثل، «وَذَانِ» مبتدأ، وخبره «نَدَرَا»، وألف ندرا ضمير عائد على ذان «وَفِي الْمُعْلِّ»<sup>(٧)</sup> متعلق بندرا. ثم قال:

(ص) فَعْلٌ وَفَعْلَةٌ فِعَالٌ لَهُمَا \* ...

(١) في ت «من» تحريف.

(٢) في ز «الفعالة» تحريف.

(٣) في ك، ت «بزيادة ألف» وصارت لهما أوضح.

(٤) «اللام» ساقطة من ك، ت.

(٥) في ت «ندر».

(٦) في ز «مبتدأ مؤخر» وهي أدق.

(٧) في ظ، ت «المعتل» تحريف.

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَال» بكسر الفاء وهو مُطْرَد في «فَعَلَ» و«فَعْلَة» وفُهِم من إطلاقه فيهما اشتراك الاسم والوصف فيهما<sup>(١)</sup> نحو: كَغَب وِكَعَاب وَصَغَب وِصْعَاب، وَقَصْبَة وَقِصْنَاع، وَخَذَلَة وَخِذَال<sup>(٢)</sup>، وشمل الصحيح العين كما مثل، والمعتلها<sup>(٣)</sup> نحو: ثَوْب وثِيَاب، إلا أنه قليل فيما عينه الياء وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَقَلَّ لِيَمَا عَيْنُهُ أَلْيَا مِنْهُمَا

(ش) يعني أنَّ «فَعَالاً»<sup>(٤)</sup> قليل فيما عينه ياء<sup>(٥)</sup> من «فَعَلَ» و«فَعْلَة» ومنه ضَبِيف وضِيَّاف، «وَقَلَّ وَفَعْلَة» مبتدأ، و«فَعَالٌ» مبتدأ ثان، «وَلَهُمَا» خبر المبتدأ الثاني<sup>(٦)</sup>، والجملة خبر الأول، وقايل «قَلَّ» ضمير مستتر عائد على «فَعَال»، و«فِيَمَا» متعلق «يَقَلُّ».

و«ما» موصولة واقعة على «فَعَلَ وَفَعْلَة» اليايى العين، «وَعَيْنُهُ» مبتدأ / والياء ٢٥١ ب خبره، والجملة صلة «ما» والضمير العائد على الموصول «الهاء» فى «عينه». ثم قال:

(ص) وَقَلَّ أَيْضاً لَهُ فَعَالٌ \* ...

(١) «فيهما» ساقط من ش.

وفي ز «فيه».

(٢) تَخَذَلَة وَخِذَال: «الحَذَل: العظيم الممتلئ»، والحَذَلَة من النساء الغليظة الساق المُشْتَدِيرَتُهُا وجمعها خِذَال.

والحَذَلَة الحبة من العُثْب إذا كانت قميمة من آفة أو عطش.

(اللسان «خذل» )

(٣) في ش، ك «ومعتلها».

(٤) في ك «فعال» تحريف.

(٥) في هـ ، ت «الياء».

(٦) «الثاني» ساقطة من ش.

(ش) يعنى أن «فَعَالاً» أيضاً يَطْرُدُ فى «فَعَلَ» بفتح الفاء والعين نحو:  
 جَمَلٌ وَجَمَالٌ وَجَبَلٌ وَجِبَالٌ، لكن بشرطين، أشار إليهما بقوله:  
 (ص) ... \* مَا لَمْ يَكُنْ فِي لَامِهِ اغْتِيَالٌ  
 أَوْ يَكُ مُضْعِفاً ... \*

(ش) يعنى أن «فَعَلَ»<sup>(١)</sup> لا يجمع على «فَعَالٍ» إذا كان معتل اللام<sup>(٢)</sup>  
 نحو: فَتَى، أو مضعفاً<sup>(٣)</sup> نحو: طَلَلٌ، وأطلق في «فَعَلَ» وهو مقيد بأن يكون  
 اسماً احترازاً<sup>(٤)</sup> من نحو: حَسَنٌ وَبَطَلٌ، فلا يجمع<sup>(٥)</sup> على «فَعَالٍ»، و«فَعَلَ»  
 مبتدأ، «وأيضاً» مصدر، و«فَعَالٌ» مبتدأ ثانٍ<sup>(٦)</sup>، وخبره «لَهُ»، والجملة خبر  
 المبتدأ الأول، «وَمَا» ظرفية مصدرية، «واغتيالٌ» اسم يكن «وفى لَامِهِ»  
 خبرها<sup>(٧)</sup>، «وَأَوْ يَكُ» معطوف<sup>(٨)</sup> على «يَكُنْ». ثم قال:  
 (ص) ... وَمِثْلُ فَعَلٍ \* ذُو الثَّانِ ...

(ش) يعنى أن «فَعَلَةً» يطرد أيضاً في جمعه «فَعَالٍ»<sup>(٩)</sup> نحو: رَقَبَةٌ  
 وَرِقَابٌ، وفهم من قوله: «وَمِثْلُ فَعَلٍ» أنه يشترط فيه عدم التضعيف،  
 وإعلال<sup>(١٠)</sup> اللام «وَذُو الثَّانِ» مبتدأ، وخبره «مِثْلُ [فَعَلٍ]»<sup>(١١)</sup> ثم قال:  
 (ص) ... \* ... وَلِفَعْلٍ مَعَ فُعْلٍ فَافْعِلْ

(١) فى هـ ، ز، ت «فعلاً» تحريف.

(٢) فى ش «يعنى أن فعل يجمع على فعال إذا لم يكن معتل اللام».

(٣) فى ش، هـ ، ز، ك، ت «أو مضاعفاً».

(٤) فى الأصل «احترازاً».

(٥) فى ش «فإنه لا يجمع».

(٦) «ثانٍ» ساقطة من ش، هـ ، ز، ط، ت .

(٧) فى ز «خبره».

(٨) فى ك «معطوفاً».

(٩) فى ط، ك «على فعال».

(١٠) فى ش «والإعلال للام».

(١١) «فعل» تكملة من ش، هـ ، ز، ط، ك، ت.

(ش) يعني أن «فَعَالاً» يطرد في «فَعِلٍ» بكسر الفاء وسكون العين، وفي «فَعْلٍ» بضم الفاء وسكون العين، فالأول نحو: قَدَحَ وقَدَّاح، والثاني نحو: رُمَحَ ورِمَاح، و«فَعْلٌ» معطوف على «دُو»<sup>(١)</sup> التاء. ثم قال:

(ص) وَفِي فَعِيلٍ وَضَفَ فَاعِلٍ وَرَذُ \* كَذَلِكَ فِي أُنْثَاءٍ أَيْضاً أَطْرَدُ

٢٥٢

(ش) يطرد «فَعَالٌ» أيضاً في «فَعِيلٍ»، ومؤنثه «فَعِيلَةٌ» إذا كانا وصفين / أ نحو: طَرِيفٌ وطَرِافٌ وطَرِيفَةٌ وطَرِافَةٌ واحترز من «فَعِيلٍ» اسماً نحو: قَضِيبٌ، ومن «فَعِيلٍ» بمعنى «مفعول» نحو: بجريح، فلا يجمعان على «فَعَالٍ» وفي «فَعِيلٍ» متعلق بورد، «ووضف» حال من «فَعِيلٍ»، «وكذلك» متعلق بـ «أطرد»، وكذا في «أُنْثَاءٍ». ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِي وَضَفٍ عَلَى فَعْلَانَا \* أَوْ أُنْثَيَيْهِ أَوْ عَلَى فَعْلَانَا

...

وَمِثْلُهُ فَعْلَانَةٌ ...

(ش) يعني أن «فَعَالاً» المذكور<sup>(٢)</sup> شاع أي: كثر في<sup>(٣)</sup> «فَعْلَانٍ» نحو: نَدَمَانٍ ونَدَامٍ والمراد بأنثييه «فَعْلَانَةٌ» نحو<sup>(٤)</sup>: نَدَمَانَةٌ ونَدَامٌ، وفَعْلَى نحو: غَضَبِي وغَضَابٌ، أو على «فَعْلَانٍ»<sup>(٥)</sup> يعني بضم الفاء نحو: خُصْمَانٍ وخِصَاصٍ، ومثله أي ومثل<sup>(٦)</sup> «فَعْلَانٍ» بضم الفاء «فَعْلَانَةٌ» بضمها أيضاً،

(١) في هـ ، ظ «ذى».

(٢) في ظ «المذكر» تحريف.

(٣) في ز «في وصف على» وعبارتها أكمل.

(٤) «فَعْلَانَةٌ» نحو: ساقط من ظ.

(٥) في هـ «فَعْلَانَا» تحريف.

(٦) في ش «ومثله فَعْلَانَةٌ أي مثل».

وفي هـ ، ك «ومثله أي مثل».

وهو<sup>(١)</sup> مؤنثة نحو: حُمْصَانَةٌ وَخِمَاصٌ فجملته ما يجمع<sup>(٢)</sup> على «فَعَالٍ» ثلاثة عشر وزناً، ثمانية يطرد فيها وهي: فَعَلٌ وَفَعْلَةٌ، وَفَعَلَ وَفَعَلَةٌ، وَفَعُلَ وَفَعُلٌ، وَفَعِيلٌ وَفَعِيلَةٌ، وخمسة يكثر فيها دون اطراد وهي فَعْلَانٌ، وَفَعْلَانَةٌ، وَفَعْلَى وَفَعْلَانٌ وَفَعْلَانَةٌ. ثم قال:

(ص) .. وَالزَّمَةُ فِي \* نَحْوِ طَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ تَفِي

(ش) أي الزم «فَعَالًا» فيما عينه واو، ولامه صحيحة من «فَعِيلٍ» بمعنى فاعِلٍ ومؤنثه فَعِيلَةٌ نحو: طَوِيلٌ وَطَوِيلَةٌ وَطَوَالٌ، والمراد [بلزوم]<sup>(٣)</sup> «فعال» فيهما، أنهما لا يجمعان على غيره من جموع التكسير، وفُهم من تخصيصهما<sup>(٤)</sup> بذلك أنَّ ما عداهما مما يجمع على «فعال» قد يجمع<sup>(٥)</sup> على / غيره، وإعراب البيتين<sup>(٦)</sup> واضح. ثم قال:

(ص) وَيَفْعُولُ فَعِلٌ نَحْوُ كَيْدٍ \* يُخَصُّ غَالِبًا ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعُولٌ» بضم الفاء<sup>(٧)</sup>، ويطرد في «فَعِلٍ» بفتح الفاء وكسر العين نحو: كَيْدٌ وَكَيْدٌ، وَنَمْرٌ وَنَمْرٌ، وَوَعِلٌ وَوَعُولٌ، وفُهم من قوله: «يُخَصُّ» أنه لا يتجاوز<sup>(٨)</sup> هذا الجمع لغيره من جموع الكثرة وفُهم من قوله «غالبًا» أنه قد يجمع في الكثر على غير «فُعُولٍ» قليلاً، ومن ذلك قولهم: نَمِرٌ وَنَمْرٌ<sup>(٩)</sup> وَنَمَارٌ «وفَعِلٌ» مبتدأ، «وَيُخَصُّ» خبره، وهو مضارع مبنى

(١) في ظ «وهي».

(٢) في ت «فحملة على ما يحمل» خطأ من الناسخ.

(٣) «بلزوم» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٤) في ش «تخصيصه» تحريف.

(٥) في ظ «قد يجيء» تحريف.

(٦) في الأصل، ك «البيت» وما أثبت أصح وأولى، لأنه لم يُعرب البيتين.

(٧) في ك «بضم الفاء والعين».

(٨) في ك «لا يجاوز».

(٩) «ونمر» ساقطة من ت.

وفي الأصل، ظ، ك «ونمر».

للمفعول، «وَيَفْعُول» متعلق به، «وَعَالِيَا» حال من الضمير المستتر في يخص.  
ثم قال:

(ص) ... \* ... كَذَلِكَ يَطْرِدُ  
فِي فَعْلٍ اسْمًا مُطْلَقًا أَلْفَا .. \* ...

(ش) يعني أَنَّ «فُعُولًا» يطرد أيضاً في «فُعْلٍ» بفتح الفاء وضمها وكسرها نحو: فَلَسَ وفُلُوسَ ومُجْنَدَ ومُجْنُودَ، وَضُرُوسَ وَضُرُوسَ، واحترز بقوله: «اسمًا» من الوصف نحو: صَغَبَ وحُلُوَ وَخِذَرُ، فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعُول»، والفاعل بيطرد [ضمير<sup>(١)</sup>] يعود على «فُعُول»، «وفى فَعْلٍ» متعلق بيطرد، «واسمًا مُطْلَقًا أَلْفَا» حالان من فَعْلٍ ثم قال:  
(ص) ... وَفَعْلٌ \* لَهُ ...

(ش) أي له «فُعُول» ولم يقيد باطراد، فعلم أنه محفوظ فيه وذلك نحو: أَسَدَ وَأُسُودَ، وَشَجَنَ وَشُجُونَ، «وَفَعْلٍ» مبتدأ، «وَلَهُ» خبر مبتدأ محذوف والجملة خبر الأول، والضمير في «لَهُ» عائد على الأول تقديره: وفَعْلٍ له فُعُول، ويحتمل أن يكون<sup>(٢)</sup> له خبراً<sup>(٣)</sup> عن «فَعْلٍ» ولا / حذف، والضمير في «لَهُ» عائد على ٢٥٣  
ف «فُعُول» والتقدير: وفَعْلٍ لفُعُول، أي: من المفردات التي تجمع على «فُعُول»، ويحتمل أن يكون «فَعْلٍ» معطوفاً على «فَعْلٍ» الأول، «وَلَهُ» منقطع عنه، ويكون قد تم الكلام عند ذكر «فَعْلٍ»، ثم استأنف فقال: «لَهُ»: «وَلِلْفُعَالِ فُعْلَانٌ»، فيكون قد شرك «فَعْلٍ وفُعَالِ»<sup>(٤)</sup> في الجمع على «فُعْلَانٌ»، وقد جاء جمع «فَعْلٍ» على «فُعْلَانٌ» نحو: فَتَى وَفَتَيَانِ، وَأَخْ وإِخْوَانِ. ثم قال:

(١) «ضمير» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٢) «له» ساقط من ش.

(٣) في ه، ظ، ك، ت «خبر».

(٤) في ز «وفعالاً» تحريف.

(ص) ... \* وَلِلْفُعَالِ فِغْلَانٌ حَصَلُ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فِغْلَان» بكسر الفاء وسكون العين، وهو يَطْرُد<sup>(١)</sup> في اسم على «فُعَال» بضم الفاء نحو: غُرَابٌ وَغُرَبَانٌ، وَغُلَامٌ وَغُلَمَانٌ، وتقدم في أول الباب أنه يطرد في «فُعَل» نحو<sup>(٢)</sup>: صُرْدٌ وَصِرْدَانٌ، وَفِغْلَانٌ مبتدأ، وخبره «حَصَلُ»، وَلِلْفُعَالِ متعلق بحصل. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ فِي حَوْتٍ وَقَاعٍ مَعَ مَا \* ضَاهَاهُمَا ...<sup>(٣)</sup>

(ش) يعني أنه<sup>(٤)</sup> كثر «فِغْلَان» في «فُعَل» المضموم الفاء والواوى العين نحو: حَوْتٌ وَحِيتَانٌ وما أشبهه<sup>(٥)</sup>، نحو: عُودٌ وَعِيدَانٌ، وَفِي فَعَلٍ الْمَفْتُوحِ الْفَاءَ وَالْعَيْنَ وَمَعْتَلَاهَا<sup>(٦)</sup> نحو: قَاعٌ وَقِيعَانٌ، وما أشبهه، نحو: تَاجٌ وَتِيحَانٌ، ثم نبه على قلة «فِغْلَان» المذكور في غير الوزين المذكورين<sup>(٧)</sup> فقال:

(ص) ... \* وَقَلَّ فِي غَيْرِهِمَا<sup>(٨)</sup>

(ش) فمن ذلك قولهم: صِنُو وَصِنُونِ، وَظَلِيمٌ<sup>(٩)</sup> وَظُلْمَانٌ، وَخِرُوفٌ وَخِرْقَانٌ، وَصَبِيٌّ وَصَبِيَّانٌ. ثم قال:

(ص) وَلَفْلَافٌ أَسْمَاءٌ وَلَفْلِيفٌ / وَلَفْلُ \* غَيْرُ مُعَلٍّ الْعَيْنِ فِغْلَانٌ شَمِلَ

٢٥٣  
ب

(١) في هـ، ز، ظ، ت «مطرده».

(٢) «فعل نحو» ساقط من هـ.

(٣) ورد بيت الألفية في ش، هـ، ظ، ك، ت كاملاً.

وشاع في حوت وقاع مع ما ضاهاهما وقل في غيرهما.

(٤) «أنه» ساقط من ش.

(٥) في ز «وما أشبه ذلك».

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك «والمعتلها».

وفى ت «والمعتلها» تحريف.

(٧) «المذكورين» ساقطة من ز.

(٨) «وقل في غيرهما» ساقطة من ش، هـ، ظ، ك، ت حيث سبق ذكر البيت كاملاً في هذه النسخ.

(٩) في الأصل «وظلم».

الظلم: ذكر النعام.

وذكر ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٨٥٨: أن «فِغْلَان» صحيح العين قد يجمع عليه «فُعَل» =

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَان» بضم الفاء وهو يطرد<sup>(١)</sup> في اسم على «فَعْل» بفتح الفاء وسكون العين نحو: بَطْنٌ وبُطْنَان، وسَقْفٌ وشُقْفَان، أو على «فَعِيل» نحو: رَغِيفٌ ورُغْفَان، وقَضِيبٌ وقُضْبَان، أو على «فَعَلَ» بفتح الفاء والعين نحو: ذَكَرٌ وذُكْرَان، وجَمَلٌ ومُجَمَّلَان، واحترز بقوله: «اسماً» من الصفة نحو سَهْلٌ وظَرِيفٌ وبَطَلٌ، وبغير المعتل العين من المعتل العين<sup>(٢)</sup> نحو: قَاعٌ فلا يجمع شيء من ذلك على «فُعْلَان». و«فُعْلَانٌ» مبتدأ، وخبره «شَيْئٌ»، و«فُعْلَانٌ» مفعول مقدم بشمل، و«اسماً» حال من «فُعْلَانٌ»<sup>(٣)</sup>، و«فَعِيلَانٌ» و«فَعَلَ»<sup>(٤)</sup> معطوفان على «فُعْلَانٌ»<sup>(٥)</sup> و«وَعَيَّرَ مُعَلَّ الْعَيْنِ» حال من «فَعَلَ». ثم قال:

(ص) وَلِكَرِيمٍ وَبَحِيلٍ فُعْلَانٌ \* ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فُعْلَانٌ» ممدوداً<sup>(٦)</sup>، مضموم الفاء مفتوح العين وهو يطرد<sup>(٧)</sup> في «فَعِيل» صفة<sup>(٨)</sup> للمذكر عاقل بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام نحو: كَرِيمٌ وكُرَمَاءٌ، وظَرِيفٌ وظُرَفَاءٌ، وبَحِيلٌ وبُحَلَاءٌ، وفُهِمٌ من تمثيله بالمثالين أَنَّ صفة المدح والذم سيان في ذلك،

= ك «تَحَرَّبَ وَخِزَّتَانِ، وَأَخَّ وَإِخْوَانِ - وَالتَّحَرَّبَ ذَكَرُ الْحُبَارَى.

ويجمع عليه أيضاً فَعَال ك«عَزَّالٌ وَعِزْلَانِ، وَيَعَال ك«صَوَّارٌ وَصِيرَانِ - وَالصُّوَّارُ قَطِيعٌ بَقَرُ الْوَحْشِ - . وفُهِمٌ من قوله: «قد» قلة ذلك وأنه غير مطرد.

(١) في هـ ، ز، ظ، ت «مطرد».

(٢) «من المعتل العين» ساقط من ت.

وفي ز، ظ «من المعتل العين».

(٣) في ز «فُعْلَان» تحريف.

(٤) في ت «وفعل» تحريف.

(٥) في ظ، ت «فعل» تحريف.

(٦) في ش «وهو ممدود».

(٧) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «مطرد».

(٨) «صفة» ساقطة من ت.

وفهم منه أيضاً التنبيه على أن الوصفين المذكورين بمعنى فاعل. ثم قال<sup>(١)</sup>:

(ص) ... \* كَذَا يَلَا ضَاهَاهُمَا قَدْ جُعِلَا

(ش) يعني أن ما شابه كريماً وبخيلاً يجمع على «فُعَلَاء»<sup>(٢)</sup>، ويحتمل ذلك وجهين: أحدهما ما شابههما<sup>(٣)</sup> في اللفظ<sup>(٤)</sup> نحو: ظَرِيفٌ وَشَرِيفٌ، لتعميم / ٢٥٤  
الحكم في جميع ذلك، والآخر أن يكون المراد ما شابههما<sup>(٥)</sup> في المعنى وإن لم يشابه في اللفظ، فشمل<sup>(٦)</sup> نحو: صَالِحٌ وَضَلَحَاءٌ، وَغَاقِلٌ وَغُقَلَاءٌ، لشبههما بكريم في الدلالة على صفة المدح لا في الوزن<sup>(٧)</sup> «وَفُعَلَاءٌ» مبتدأ وخبره في المجرور قبله «وَلَمَّا» متعلق «بِجُعِلَا»، ومعنى ضَاهَاهُمَا<sup>(٨)</sup>: شابههما، «وَمَا» موصولة وصلتها «ضَاهَاهُمَا» والضمير العائد على الموصول الفاعل المستتر في «ضَاهَاهُمَا»، ولما كان قوله: «وَلَكَرِيمٍ وَبَخِيلٍ» يوهم أن «فُعَلَاءً» يجمع عليه «فَعِيلٌ» صحيحاً كان أو معتل اللام<sup>(٩)</sup> أو مضاعفاً<sup>(١٠)</sup> أخرج المعتل اللام والمضاعف<sup>(١١)</sup> بقوله:

(١) ثم قال «ساقطة من هـ».

(٢) في ز «فعلى» تحريف.

(٣) في ز «ما يشابههما».

(٤) في اللفظ ساقط من هـ، ز، ت.

(٥) في ز «ما أشبههما».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «فیشمل».

(٧) وقد يجيء فُعَلَاءٌ جمعاً للأوزان التالية - إلا أنه قليل -.

فُعَال: نحو: جَبَانٌ وَجَبَتَاءٌ.

فَعِيلَة: نحو: تَخْلِيفَةٌ وَتُخْلَفَاءٌ.

فُعُل: نحو: سَمْعٌ وَشَمْعَاءٌ.

فَعِيل بمعنى مفعول نحو: دَفِينٌ وَدُقْنَاءٌ.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٤: ١٨٦١.

(٨) في هـ «ضاههما».

(٩) في ظ «معتلا» تحريف.

(١٠) في هـ، ظ، ت «أو مضعفاً».

(١١) في ز، ك «والمضعف».

(ص) وَتَابَ عَنْهُ أَفْعَلَاءٌ فِي الْمُعَلِّ \* لَأَمَّا وَمُضْعَفٍ ...

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «أَفْعَلَاءٌ» وينوب عن «فُعَلَاءٍ» في المعتل اللام والمضاعف من «فَعِيلٍ» المذكور، فالمعتل نحو: وَلِيٌّ وَأَوْلِيَاءُ، وَعَنِيٌّ وَأَعْنِيَاءُ، والمضاعف نحو: شَدِيدٌ وَأَشَدُّاءُ، وَخَلِيلٌ وَأَخِلَاءُ. وَبُكَهَ بقوله:

(ص) ... \* وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ

(ش) على ما جاء من «أَفْعَلَاءٍ» في غير المعتل والمضاعف نحو: نَصِيبٌ وَأَنْصِيبَاءُ وَهَيَّيْنِ وَأَهْوَيْنَاءُ، وَصَدِيقٌ وَأَصْدِقَاءُ، على هذا حمله الشارح وتبعه «المرادى»<sup>(١)</sup> ويحتمل عندى أن يكون ذلك شاملاً لما ذكرناه، ولإتيان «فَعِيلٍ» المعتل والمضاعف على «فُعَلَاءٍ»، كقولهم: سَرِيٌّ وَسُرَرَاءُ، وَتَقِيٌّ وَتُقَرَاءُ، وَسَمِيٌّ وَسُمُوَاءُ، فذلك<sup>(٢)</sup> على هذه إشارة للحكم السابق. «وَأَفْعَلَاءُ» فاعل بَنَابٍ، و«عَنْهُ» «وَفِي الْمُعَلِّ»<sup>(٣)</sup> متعلقان بناب، و«لَأَمَّا» تمييز، و«مُضْعَفٍ» معطوف على المعل، وغير ذلك<sup>(٤)</sup> جملة مستأنفة من مبتدأ وخبر<sup>(٥)</sup>. ثم قال:

(ص) فَوَاعِلٌ لِفَوْعَلٍ وَفَاعِلٍ \* وَفَاعِلَاءٌ مَعَ نَحْوِ / كَاهِلٍ ٢٥٤  
وَحَائِضٌ وَصَاهِلٌ وَفَاعِلَةٌ \*

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَوَاعِلٌ»، وهو يطرد<sup>(٦)</sup> في اسم على «فَوَعَلٌ» نحو: جَوْهَرٌ وَجَوَاهِرٌ، أو على<sup>(٧)</sup> «فَاعِلٌ» بفتح العين نحو: طَابَتْ وَطَوَابِقُ أو على «فَاعِلَاءُ» نحو: قَاصِعَاءُ<sup>(٨)</sup> وَقَوَاصِعُ، أو على وزن «فَاعِلٍ»

(١) انظر شرح ابن الناظم ٧٧٩، وشرح المرادى ٦٤:٥.

(٢) في هـ، ز، «فذلك».

(٣) في الأصل، ش، ك «المعتل».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «وغير ذلك قل».

(٥) «من مبتدأ وخبر» ساقط من ش.

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «مطرد».

(٧) في هـ، ز، «وعلى».

(٨) في ز «قاصع» تحريف.

اسماً نحو: كَاهِلٌ وَكَوَاهِلٌ، أو على وزن «فَاعِلٍ» صفة لمؤنث نحو: حَائِضٌ وَخَوَائِضٌ، أو على فاعل<sup>(١)</sup> صفة<sup>(٢)</sup> لمذكر غير عاقل نحو<sup>(٣)</sup>: صَاهِلٌ وَصَوَاهِلٌ، أو على وزن فاعلة صفة لمؤنث نحو: ضَارِبَةٌ وَضَوَارِبٌ، وَفَاطِمَةٌ وَفَوَاطِمٌ، وقد شد «فَوَاعِلٌ» جمعاً لفاعل صفة لمذكر عاقل. وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَشَدُّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَا مَائِلَةٌ

(ش) أي شد «فَوَاعِلٌ» في جمع فَارِسٍ<sup>(٤)</sup> قالوا<sup>(٥)</sup>: فَوَارِسٌ<sup>(٦)</sup> والمراد بما مائله<sup>(٧)</sup>: سَابِقٌ وَسَوَابِقٌ، وَنَاكِسٌ وَنَوَاطِسٌ، وَدَاجِنٌ وَدَوَاجِنٌ، وإعراب البيتين واضح. [ثم قال]<sup>(٨)</sup>:

(ص) وَبِفَعَائِلٍ أَجْمَعْنَ فَعَالَةً \* وَشِبْهَهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةً

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَائِلٌ» ويكون جمعاً لعشرة أوزان كلها مفهومة من البيت: «فَعَالَةً»<sup>(٩)</sup> التي ذكرها نحو: سَخَابَةٌ وَسَخَائِبٌ، وفُهِمَ من قوله: «وَشِبْهَهُ»، أربعة أوزان أخر، كلها بالتاء «فَعَالَةً» بكسر الفاء نحو: رِسَالَةٌ وَرَسَائِلٌ، و«فَعَالَةً» بضم الفاء نحو: دُؤَابَةٌ وَدَوَائِبٌ، «وَفَعِيلَةٌ» بالياء نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفٌ، فإنه<sup>(١٠)</sup> شبيه «بِفَعَالَةٍ» في كون<sup>(١١)</sup> ثالثه مدة، وكذا «فَعُولَةٌ» نحو: حُمُولَةٌ وَحَمَائِلٌ، وفُهِمَ من قوله: «ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةً» خمسة

<sup>(١)</sup> في هـ، ز «وزن فاعل».

<sup>(٢)</sup> ما بعد «صفة» إلى هنا ساقط من ك.

<sup>(٣)</sup> وعاقل نحو ساقط من ظ.

<sup>(٤)</sup> في هـ، ز «في جمع فاعل نحو فارس».

<sup>(٥)</sup> «قالوا» ساقطة من هـ، ز.

<sup>(٦)</sup> في هـ، ز «وفوارس».

<sup>(٧)</sup> في ت «مثله» تحريف.

<sup>(٨)</sup> «ثم قال» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

<sup>(٩)</sup> في ش، هـ، ز «أحدها فعالة».

<sup>(١٠)</sup> في ك «لأنه».

<sup>(١١)</sup> في هـ، ظ، ت «كونه» تحريف.

أُخْر<sup>(١)</sup> وهي: «فَعَال» بفتح الفاء نحو: شَمَالٌ وَشَمَائِلٌ /، «وَفَعَال» بكسرها ٢٥٥  
نحو: شِمَالٌ وَشَمَائِل<sup>(٢)</sup>، «وَفَعَال» بضمها نحو: عُقَابٌ وَعَقَائِبٌ، «وَفَعُول»<sup>أ</sup>  
نحو: عَجُوزٌ وَعَجَائِزٌ، «وَفَعِيل» نحو: سَعِيدٌ مُسَمًى به امرأة فتقول في  
جمعها<sup>(٣)</sup>: سَعَائِدٌ، ويشترط في الخمسة المجردة أن تكون مؤنثة<sup>(٤)</sup>، وفي  
قوله: «وَشِبْهُهُ ذَا تَاءٍ أَوْ مُزَالَةٍ» إشعار [بذلك]<sup>(٥)</sup> «وَبَفَعَائِلٍ» متعلق باجمعين،  
«وَفَعَالَةٍ» مفعول به «وَشِبْهُهُ» معطوف عليه، «وَذَا تَاءٍ» حال من شبهه،  
«وَمُزَالَةٍ» معطوف على «ذَا تَاءٍ» «وَالِهَاءِ» في «مُزَالَةٍ» هاء الضمير وهو عائد  
على التاء، وذَكَرَ لأن حروف المعجم يجوز تذكيرها وتأنيثها وهو مفعول ثانٍ  
«لِلْمُزَالَةِ»<sup>(٦)</sup>، والمفعول الأول ضمير مستتر عائد على «فَعَالَةٍ» والتقدير: ذَا تَاءٍ أَوْ  
مُزَالٍ التاء، ويحتمل أن تكون «الهَاء» تاء التأنيث ووقف عليها بالهاء ويكون  
على حذف الموصوف، ومعمول الصفة والتقدير: ذَا تَاءٍ أَوْ وَزناً مُزَالَهُ<sup>(٧)</sup> منه،  
ويحتمل أن تكون «أَوْ مُزَالَهُ» معطوفاً<sup>(٨)</sup> على محلرف تقديره ذات تاء  
تأنيث أو مزالة وهو أظهر، ثم قال:

(ص) وَبِالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جَمِيعًا \* صَخْرَاءُ وَالْعَذْرَاءُ وَالْقَيْسُ اثْبَتَا

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «الْفَعَالِي» «وَالْفَعَالِي»<sup>(٩)</sup> ويطردان في «فَعْلَاء»

(١) في ز، ت «أوزان آخر» وعبارتهما أكمل.

(٢) «نحو شمال وشمائيل» ساقط من ظ.

(٣) في الأصل «في جمعه».

(٤) في ز «مؤنثة بالتاء».

(٥) «بذلك» تكملة من ش، ه، ز، ك.

وفي ظ «به».

(٦) في الأصل، ه، ز، ظ «للمزال».

وفي ت «والمزال».

(٧) في ك «مزالاً».

(٨) في ت «معطوف».

(٩) في ز «والفعالا» تحريف.

ممدوداً بفتح الفاء وسكون العين اسماً، كَصَحْرَاءَ وَصَحَارِي وَصَحَارَى، أو وصفاً كَعَذْرَاءٍ<sup>(١)</sup> وَعَذَارَى<sup>(٢)</sup> وَعَذَارَى، وفهم ذلك من تمثيله بالنوعين، وفهم من قوله: «وَالْقَيْسُ اثْبَتَا» أن عذراء<sup>(٣)</sup> مقيس / على صحراء<sup>(٤)</sup>، وإعراب <sup>٢٥٥</sup>ب البيت واضح. ثم قال:

(ص) وَاجْعَلْ لِّغَالِي لَغَيْرِ ذِي نَسَبٍ \* جُدِّدْ كَالْكُرَيْسِيِّ تَشْبَعِ الْعَرَبُ

(ش) من أمثلة جمع الكثرة «فَعَالِي» بتشديد الياء وهو مقيس في كل<sup>(٥)</sup> ثلاثي ساكن العين آخره<sup>(٦)</sup> ياء مشددة لغير النسب نحو: كُرَيْسِيَّ وَكُرَاسِيَّ، واحترز مما آخره ياء مشددة للدلالة على النسب نحو: بَصْرِيَّ، ويُعرف ما يؤوله للنسب بصلاحية حذف الياء ودلالة الاسم على المنسوب إليه، وما ليس لتجديد النسب لا يصلح لذلك، وشمل نوعين: أحدهما<sup>(٧)</sup>: ما وُضع بالياء المشددة نحو: كُرَيْسِيَّ، وما أصله النسب وكثر استعمال ما هي فيه حتى صار النسب منسياً كقولهم: مَهْرِي<sup>(٨)</sup>، فإنه في الأصل منسوب إلى مَهْرَة<sup>(٩)</sup> وهي قبيلة<sup>(١٠)</sup> «وَفَعَالِي» مفعول أول «باجْعَلْ»، و«لَغَيْرِ» في موضع المفعول

(١) «عذراء» ساقط من ظ.

(٢) في ظ «عذارى» تحريف.

(٣) في ز «عذرى» تحريف.

(٤) في ز «صحري» تحريف.

(٥) في ز «في كل فعل»

(٦) في ز «وآخره»

(٧) «أحدهما» ساقط من ظ

(٨) في الأصل ، ك «مهدى»

الأولى أن يقول: كقولهم في مَهْرِي: مَهَار وَمَهَارِي.

(٩) في الأصل «مهدة» تحريف.

(١٠) في ز «وهي قبيلة باليمن»

«أصل» مَهْرِي يعبر منسوب إلى مَهْرَة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسماً للنجيب من الإبل.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٨٧٠:٥ .

الثاني، و«مُجَدَّد» في موضع الصفة «لنَسَب»، «وَتَتَّبِع» مضارع مجزوم على جواب الأمر والتقدير: واجعل فَعَالِيَّ جمعاً لغير صاحب نسب مجدد تُوافق العرب. ثم قال:

(ص) وَيَفْعَالِلَ وَيَشْبِهُهُ انْطِقَا \* فِي جَمْعِ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى  
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى ... \*

(ش) المراد بشبه «فَعَالِلَ» ما كان على شكله في كون ثالثة ألفاً بعدها حرفان أو ثلاثة أحرف وسطها<sup>(١)</sup> ياء، وشمل «مَفَاعِلَ وَفَيَاعِلَ وَفَعَاوِلَ وَمَفَاعِلَ» وأشباهاها، وشمل قوله: «ما فَوْقَ الثَّلَاثَةِ اِزْتَقَى»، ما زاد على الثلاثة بحرف / أصلى وهو الرباعي كَجَعْفَرٍ، والخماسي كَسَفَرَجَلٍ، وما زاد على الثلاثة بزيادة كَجَهْوَرٍ وَفَدَوْكَسٍ<sup>(٢)</sup> وغيرهما مما يطول ذكره، وشمل ما تقدم جمعه على غير «فَعَالِلَ» من المزيد المذكور في الباب كأخْصَرَ وَزَامٍ [وَكَامِلٍ]<sup>(٣)</sup> و«فَوَعَلَ وَفَاعِلَ» وَكَاهِلٍ<sup>(٤)</sup> وحائِضٍ وَصَاهِلٍ ونحوها، ولذلك استثنائها بقوله: «مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى» [يعني من غير ماضٍ]<sup>(٥)</sup> ذكره في هذا الباب مما زاد<sup>(٦)</sup> على الثلاثة<sup>(٧)</sup>. ثم إنَّ الزائد على الثلاثة مما يجمع على

(١) في هـ، ت «أووسطها».

(٢) في الأصل، ش، ك «وَتَدَوَّلَسَ» تحريف

في تمثيله بـ «فدوكس» نظراً لأن الكلام هنا عما زاد على الثلاثة وفدوكس من زيادة الرباعي وسيدكره عند قول ابن مالك:

«وزائد المعادى الرباعي احذفه».

فدوكس: الشديد أو الغليظ وهو اسم الأسد، وأيضاً حى بن بنى تغلب.

(٣) «وكامل» تكملة من هـ، ز.

(٤) «وكاهل» ساقطة من ظ، ك، ت.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ز، ظ، ت.

وفي هـ «يعني من غير ما مضى ذكرها».

(٦) في هـ، ت «من ما زاد».

وفي ك «أو زائد».

(٧) «مما زاد على الثلاثة» ساقط من ظ.

نحو: «فَعَالِل» رباعى وزائد على الأربعة، وأما الرباعى فلا إشكال في جمعه على «فَعَالِل»، أصلى: نحو: جَغْفَر وَجَعَاْفَرُ<sup>(١)</sup> مزيد نحو: أَخَمَد وَأَحَامِد<sup>(٢)</sup>، وأما الزائد على الأربعة فخماسى الأصول نحو: سَفَرَجَل وغيره، وقد أشار إلى الخماسى الأصول فقال<sup>(٣)</sup>:

(ص) ... وَمِنْ خُمَاسِي \* جُرْدَ الْآخِرِ أَنْفٍ بِالْقِيَاسِ

(ش) يعني أنك إذا جمعت الخماسى المجرد من الزوائد نحو: سَفَرَجَل حذفت منه آخره فتقول في سَفَرَجَل: سَفَارِج، وفي قِرْطَقِب<sup>(٤)</sup> قَرَاطِع، وفهم من قوله: «بِالْقِيَاسِ» أَنَّ العرب لا تجمع ما يحذف منه حرف أصلى إلا على استكراه كما ذكر «سيبويه»<sup>(٥)</sup>. «وَبِفَعَالِلٍ» متعلق «بَانْطِقًا» وألف «انْطِقًا» بدل من نون التوكيد<sup>(٦)</sup> الخفيفة، «وفي جمع» متعلق أيضاً بانبطقا «وَمِنْ غَيْرِ» في موضع نصب على الحال من «مَا»، «وَمَا» موصولة وصلتها «ازْتَقَى»، «وَفَوْقَ» متعلق بازْتَقَى، «وَالْآخِرَ» مفعول بانبف، ومعنى بانبف احذف «وَمِنْ خُمَاسِي» متعلق بانبف، وكذلك «بِالْقِيَاسِ»، «وَجُرْدَ» فى / موضع الصفة<sup>(٧)</sup> ثم إن الخماسى الأصول إن كان رابعه شبيهاً بالمزيد جاز حذفه وإبقاء الآخر<sup>(٨)</sup>، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ \* يُحْدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

(١) فى ظ «أو زائدة».

(٢) فى ش، ز «أحمر وأحمر» المثال صحيح.

(٣) فى ش، هـ، ز، ك، ت «بقوله».

(٤) فى ز «قرطعة» تحريف.

قِرْطَقِب: وهو اسم.

(٥) انظر الكتاب ٤: ٢٩٠، ٣٠١، ٣١٥، ٣٢٨.

(٦) فى ظ «التأكيد».

(٧) فى هـ، ز، ط، ت «في موضع الصفة لخماسى».

(٨) فى الأصل «الآخر».

(ش) يعني أنَّ الحرف الرابع في الخماسي الأصول إذا كان شبيهاً بالحرف الزائد وإن لم يكن زائداً جاز حذفه دون الآخر، وشمل الشبيه بالمزيد ما كان من حروف الزيادة كَحَذَرْتُ<sup>(١)</sup>، وما كان شبيهاً بالحرف الزائد كالدال من فَرَزْدَق، فإنه شبيه بالتاء لاشتراكهما<sup>(٢)</sup> في المخرج فتقول: حَذَارِنْ<sup>(٣)</sup>، وَحَذَارِقِ<sup>(٤)</sup> وفَرَاذِ وفَرَاقِ، وفُهِم من قوله: «قَدْ يُحذف» أنَّ حذفه أقل من حذف الآخر. «والرابع» مبتدأ، «والشبيه» نعت له، «وبالمزيد» متعلق بالشبيه، «وقَدْ يُحذف» في موضع خبر المبتدأ، «ودُونَ» متعلق بإحذف و«ما» موصولة وصلتها «تَمْ [الْعَدَد]»<sup>(٥)</sup>، و«يهِ» متعلق «بَتَمْ»، والضمير العائد على الموصول الهاء في «يهِ». ثم قال:

(ص) وَزَائِدُ الْغَايِ الرَّابِعِ اخْذَلْفُ... \*

(ش) يعني أنَّ الحرف الزائد في الاسم الذي زاد على أربعة أحرف يُحذف في الجمع فشمل الرباعي المزيد نحو: مُدْخِرَجٌ وَقَدْوُكْسُ<sup>(٦)</sup>، والخماسي المزيد نحو: قَبْعَثَرِي<sup>(٧)</sup>، إلا أنَّ الأول يُحذف منه الزائد فقط فتقول في جمع مُدْخِرَجٍ دَخَارِجٌ، وفي قَدْوُكْسٍ قَدْأَكْسٌ، والثاني يُحذف منه الزائد<sup>(٨)</sup> والحرف الذي قبل الزائد لما علمت من أنَّ الخماسي الأصول

(١) في هـ، ز، ت «كخورنق» والصواب ما أثبت، لأن واو خورنق مزيدة للإلحاق والكلام عن الخماسي والأصول.

الخذَرْتُ: بالدال المهملة ذكر العناكب، وقيل إنه إسم امرأة وقيل قصر كان للنعمان بالعراق.

(٢) «لاشتراكهما» ساقط من ك.

(٣) في هـ، ز، ت «خوارن»

(٤) في هـ، ز، ت «خوارق» والصواب ما أثبت.

(٥) «العدد» تكملة من هـ، ز، ط، ت.

(٦) في ظ «قدوس» تحريف.

(٧) في ت «قبعثر» تحريف

قبعثرى: الجمل العظيم الشديد.

(٨) في ظ «المزيد».

يحذف آخره<sup>(١)</sup>، فتقول في جمع قَبَيْئَرَى / قَبَائِثَ، ودخل في عبارته ما كان من ٢٥٧  
خمس أ ح ر ف قبل آخره لين<sup>(٢)</sup> نحو<sup>(٣)</sup>: قِرْطَاس<sup>(٤)</sup> فأخرجه بقوله:

(ص) ... مَا \* لَمْ يَكْ لَيْتاً إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا

(ش) واحترز به من نحو: قِرْطَاسٍ وَقِنْدِيلٍ وَعُصْفُورٍ فلا يُحذف من ذلك شيء؛ لأنَّ بَيِّنَةً<sup>(٥)</sup> الجمع تصح دون حذف فتقول: قَرَّاطِيسٍ وَقِنَادِيلٍ وَعَصَافِيرٍ، أما<sup>(٦)</sup> نحو: قِنْدِيلٍ فلا إشكال فيه<sup>(٧)</sup> لبقاء<sup>(٨)</sup> يائه، وأما نحو: قِرْطَاسٍ وَعُصْفُورٍ، ففهم انقلاب الألف والواو فيهما بالقاعدة<sup>(٩)</sup> المعروفة من التصريف<sup>(١٠)</sup> وشمل قوله: لَيْتاً ما قبل حرف اللين حركة مجانسة كالمثل السابقة، وما قبله فتحة نحو: عُرْنَيْقٍ وَفِرْعَوْنٍ، لصحة إطلاق اللين على النوعين فتقول: عُرْنَيْقٍ وَقَرَّاعِينَ، وخرج ما قبل آخره واو أو ياء متحركان<sup>(١١)</sup> نحو<sup>(١٢)</sup>: كَنْهَوْرٍ وَهَيْبَخٍ. فإنَّ الواو والياء تُحذف منهما تقول: كَنَّاہِرٌ وَهَبَايِخُ، وشمل قوله: «مَا لَمْ يَكْ لَيْتاً إِثْرُهُ اللَّذْ خَتَمَا» ألف مُخْتَارٍ وَمُنْقَادٍ، وليس حكمهما حكم<sup>(١٣)</sup> ألف قِرْطَاسٍ، فلا يُقال في جمعهما مَخَايِيرٍ وَمُنَاقِيدٍ،

(١) في ظ «يحذف منه خامسه».

(٢) في ت «حرف لين».

(٣) «نحو» ساقطة من ك.

(٤) في ز، ك «قرطاس وقنديل».

(٥) في هـ، ز، ت «بينة».

(٦) في ت «وأما».

(٧) «فيه» ساقطة من هـ، ز، ت.

وفي ظ «في» تحريف.

(٨) في ظ «إبقاء».

(٩) في ش، هـ، ز، ك، ت «الألف فيهما والواو ياء للقاعدة»

(١٠) في جمع قرطاس وعصفور تقلب الواو والألف فيهما إلى ياء لأنكسار ما قبلها عند الجمع.

(١١) في ز «يحركان» تحريف.

(١٢) «نحو» ساقطة من ظ.

(١٣) في هـ، ز، ظ «كحكم».

وإنما يُقال: مَخَايِرٌ وَمَتَائِدٌ. وفُهم ذلك من قوله قبل: «وَزَائِدٌ الْعَادِي»، وكلامه في هذا الفصل إنما هو في الزائد، وألف مختار ومنقاد منقلبة عن أصل وأصله مُخْتَارٌ بكسر الياء إن أُريد به اسم الفاعل، وبفتحها إن أُريد به اسم المفعول، وأصل منقاد «مُنْقَيْدٌ» بكسر الياء؛ لأنه اسم فاعل. «وَزَائِدٌ» مفعول بفعل مضمر يفسره / «اخْلِفْهُ» وهو مضاف إلى العادي، «والزَّيَّاعِي» مفعول <sup>٢٥٧</sup>ببِ  
بالعادي، ويجوز أن يكون مضافاً إليه، و«مَا» ظرفية مصدرية، «وَلَيْتِنَا» خبر «يَكُ» وهو مخفف من لَيْتَ كقولهم في هَيْئٍ: هَيْئٌ، واسم كان ضمير عائذ على زائد<sup>(١)</sup>، و«اللَّدُّ» لغة في اللَّيْ وهو مبتدأ وصلته «خَتَمًا»، و«إِثْرُهُ» ظرف<sup>(٢)</sup> وهو خبر «اللَّدُّ» ومفعول ختم محذوف والتقدير: ما لم يكن الزائد ليما الذي ختم الكلمة بعده. ثم قال:

(ص) وَالسَّيْنُ وَالْثَّامِنُ كُشْتَدِعَ أَرْلُ \* إِذْ يَبِينَا<sup>(٣)</sup> الْجَمْعُ بَقَاؤُهُمَا مُخِلٌّ

(ش) نهاية ما يصل إليه بناء الجمع أن يكون على مثال<sup>(٤)</sup> «مَفَاعِلٍ» أو «مَفَاعِيلٍ» فإذا كان الاسم من الزوائد ما يخل بقاءه بأحد البناءين حذف، فإن<sup>(٥)</sup> تأتي بحذف بعض وإبقاء بعض أبقى ما له مزيه ومُحْدِفٌ غيره، فإن تكافأ نُحْبِرُ الحاذف، فإذا تقرر هذا ففي «مُشْتَدِعٍ» ثلاث<sup>(٦)</sup> زوائد الميم والسين والتاء وبقاء الجميع<sup>(٧)</sup> مَخْلٌ ببناء الجمع فيحذف ما زاد على أربعة أحرف وهو<sup>(٨)</sup> السين والتاء، فتقول في جمعه

(١) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الزائد».

(٢) في ز «ظرفاً».

(٣) في ز «بيقا» تحريف.

(٤) في ط «مثل» تحريف.

(٥) في ش «وإن». وفي ز، ك «فإذا».

(٦) في ش، ز، ك «ثلاثة».

(٧) في ت «الجمع» تحريف.

(٨) في هـ، ز «وهي».

مداع<sup>(١)</sup> وإنما أبقيت الميم للمزية التي لها؛ لأنها تدل على معنى يخص الاسم، وإلى المزية التي لها على سائر حروف الزيادة أشار بقوله:  
(ص) وَالْمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا \* ....

(ش) يعني أنَّ بقاء الميم أحق من بقاء غيرها من الزوائد لما فيها من المزية كما ذكر، وشمل صورتين: إحداهما أن يكون الزائد<sup>(٢)</sup> لغير الإلحاق كالنون في<sup>(٣)</sup> مُنْطَلِق فتقول: مُطَالِق<sup>(٤)</sup> بحذف النون / وإبقاء الميم، ٢٥٨ والأخرى<sup>(٥)</sup> أن يكون الزائد للإلحاق نحو: مُقْعَنْسِيس<sup>(٦)</sup> فتقول: مَقَاعِيس خلافاً «للمبرد» فإنه يرى أن إبقاء<sup>(٧)</sup> أحد المضعفين أحق من إبقاء الميم [فتقول على مذهبه قَعَائِيس<sup>(٨)</sup>] ويشارك الميم في ذلك الهمزة والياء وإلى<sup>(٩)</sup> ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ إِنْ سَبَقَا

(ش) يعني أنَّ الهمزة والياء مثل الميم في كونهما<sup>(١٠)</sup> أحق بالبقاء إذا

(١) في هـ ، ز «مداع» تحريف.

(٢) في ك «زائد».

(٣) في هـ ، ز، ت «من».

(٤) في ك «مطالِق».

(٥) في ت «والآخر» تحريف.

(٦) مُقْعَنْسِيس: هو الذي خرج صدره ودخل ظهره خلفه، ويطلق على من تأخر ورجع إلى الخلف.

(٧) في هـ ، ظ «بقاء إحدى».

(٨) ما بين المقوفين تكملة من ز، ك.

قال ابن مالك: ولو كان الحرف الذي لا يضاهي أصلاً ميماً سابقة كميم (مُقْعَنْسِيس) أو ثرت بالبقاء عند سيبويه فقل في الجمع (مَقَاعِيس)، والمبرد يخالف سيبويه فيحذف الميم ويقتضى السين لمضاهاتها الأصل فيقول (قَعَائِيس).

شرح الكافية ١: ٥، وانظر المقتضب ٢: ١٣٥

(٩) في ت «وإليه».

(١٠) في الأصل، ش، ظ، ك «كونها» تحريف.

سبقاً، للمزية التي لهما بتصدّرها<sup>(١)</sup>، ولأنهما في موضع يقعان<sup>(٢)</sup> فيه دالين على معنى وهي دلالتهما<sup>(٣)</sup> على المتكلم أو<sup>(٤)</sup> الغائب في الفعل المضارع فتقول في «أَلْتَدِدْ وَيَلْتَدِدْ» أَلَاكَ وَيَلَاكَ<sup>(٥)</sup> بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء ويدغم أحد<sup>(٦)</sup> الزائدين<sup>(٧)</sup> في الآخر. «وَالسَّيْنِ وَالثَّاءِ» مفعول «بَأَزَلْ»، «وَمِنْ» متعلق بأزل، «وَبَقَاهُمَا» مبتدأ، وقصره ضرورة، «وَمُخِلَّ» خبره<sup>(٨)</sup> «وَبَيْنَا» متعلق بمخل، وإعراب البيت الآخر واضح. ثم قال:

(ص) وَالْيَاءُ لَا الْوَاوَ إِخْلِفَ إِنْ جَنَفَتْ مَا \* كَحَيَزُونُ فَهَوَ حُكْمَ حَيِّمَا

(ش) يعنى أنه يجب إيثار بقاء الواو فى «حَيَزُونُ»، وشبهه كـ «عَيْطُمُوسُ»<sup>(٩)</sup> مما قبل آخره واو فتقول في جمعهما حَزَائِنَ وَعَطَائِمِيسَ، بحذف الياء وبقلب<sup>(١٠)</sup> الواو ياء لانكسار ما قبلها كما فعلت في عُصْفُور حين قلت: عَصَافِيرُ، وإنما وجب حذف الياء دون الواو؛ لأن حذف الياء

(١) فى ش، ظ «بتصدّرها» تحريف.

(٢) فى ك «ولأنهما يقعا في موضع».

(٣) فى الأصل، ش، ك «دلالتها».

(٤) فى هـ، ز «والغائب».

(٥) فى هـ «أَلَاكَ وَيَلَاكَ» دون إدغام.

أَلْتَدِدْ وَيَلْتَدِدْ: بمعنى أَلَاكَ وهو الشديد الخصومة.

(٦) فى هـ، ظ «إحدى» تحريف.

(٧) فى الأصل «الزائدين» تحريف.

وفى ش، ز، ك «الدالين».

(٨) فى هـ، ت «خبر المبتدأ».

(٩) فى الأصل، وبقيّة النسخ «عَيْطُمُوسُ» تحريف.

والصواب ما أثبت لأن عَيْطُمُوسَ تعنى الجميلة أو الطويلة.

وقيل العَيْطُمُوسُ من النساء الثاقبة الخلق وكذلك الإبل، والعَيْطُمُوسُ من النوق الفَيَّيَّةِ العظيمة الحسنة،

وقيل الناقة الهرمة وهذا المعنى هو الأقرب؛ لأنه ذكر قبلها «حيزون» وقد ذكر بعد أن الحيزون هى

العجوز.

انظر اللسان: «عطمس».

(١٠) فى هـ، ز «وتقلب».

يستلزم بقاء الواو ولو محذفت الواو لم يغن حذفها عن حذف الياء إذ لا يمكن<sup>(١)</sup> بها صيغة الجمع، والحيّزُونُ المعجوز. «والتياء» مفعول / باخِذِفْ، <sup>٢٥٨</sup>بـ و«الواو» معطوف «بلا»، «وإنَّ جَمَعْتَ» شرط وجوابه<sup>(٢)</sup> محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

ثم قال:

(ص) وَخَيَّرُوا فِي زَائِدِي سَرِنْدِي \* وَكُلُّ<sup>(٣)</sup> مَا ضَاهَاهُ كَالْعَلَنَدِي

(ش) وزن «سَرِنْدِي» «فَعْنَلِي» بزيادة<sup>(٤)</sup> النون والألف، فإذا جمعتهما<sup>(٥)</sup> فأنت مخير بين حذف النون وحذف الألف فتقول سَرَانِد وسَرَادِ، وأصله سَرَادِي، وكذلك عَلَنَدِي وَعَلَانِد<sup>(٦)</sup>، وإثما جاز فيه الوجهان لكون كل واحد من الزائدين لا مزية له على الآخر. والسَرِنْدِي<sup>(٧)</sup>: الجزى<sup>(٨)</sup> على الأمور، والعَلَنَدِي: البعير الضخم، «والواو» في «خَيَّرُوا» عائد على العرب أو على النحويين، «وفي زَائِدِي» على حذف مضاف تقديره: وخيروا في حذف زَائِدِي<sup>(٩)</sup>، «وَكُلُّ»<sup>(١٠)</sup> معطوف على «سَرِنْدِي».

(١) في هـ، ز، ظ، ت «لا يمكن».

(٢) في ش «والجواب».

(٣) في الأصل، هـ، ز، ظ، ت «وكلما» تحريف.

(٤) في هـ، ت «فرائدة» تحريف.

(٥) في ز، ظ «جمعتها» تحريف.

(٦) «وعلاند» ساقطة من ش.

(٧) في هـ، ز «وعلادي»، وفي ت «أو علاد» تحريف.

(٨) في الأصل «والسرند».

(٩) في الأصل، ك «الجزاء».

وفي ش «الجرى الشديد على الأمر» وعبارتها أكمل.

(١٠) في ز «حذف إحدى الزائدي».

(١١) في هـ «وكلما».

## ( التصغير )

(ش) إنما ذكر باب التصغير إثر باب العكس؛ لأنهما كما قال «سيبويه»<sup>(١)</sup> من وادٍ واحد، ولاشتراكهما<sup>(٢)</sup> في مسائل كثيرة يأتي ذكرها، والمضمر ثلاثي وزائد، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) فَعَيَّلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ<sup>(٣)</sup> إِذَا \* صَغُرَتْهُ نَحْوُ قُدِّي فِي قَدَا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الاسم الثلاثي ضمنت أوله وفتحت ثانيه وزدت ياء ساكنة بعد ثانيه فتقول في زَيْد: زَيْيد، وفي قَدَى قُدِّي يادغام ياء التصغير في لام الكلمة. «والثلاثي» مفعول أول «اجعل»، «وفَعَيَّلًا» مفعول ثان. ثم أشار إلى صيغتي التصغير فيما زادت<sup>(٤)</sup> على الثلاثي فقال: /

٢٥٩  
↑

(ص) فَعَيَّلَ مَعَ فَعَيَّلِيلٍ لِمَا \* فَاقَ كَجَعَلٍ دِرْهَمٍ دُرِّيهِمَا

(ش) يعني أنك إذا صغرت الزائد على الثلاثي قلت: «فَعَيَّلَ أو فَعَيَّلِيلَ»

(١) انظر الكتاب ٣: ١٧٤

(٢) في ظ «لاشتراكهما».

«فوائد التصغير أربع: تصغير ما يتوهم كبره كجَبِيل، وتحقير ما يتوهم عظمه كسَبِيع، وتقليل ما يتوهم كثرت كدريهمات، وتقريب ما يتوهم بُعد زمنه كقبيل العصر، أو محله كفوق هذا، أو رتبته كأصغر منك.

زاد الكوفيين خامسة وهي التعظيم كقول ليبيد:  
«وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوَفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ دُرِّيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَامِلُ»  
فصغر الداهية لتعظيمها؛ لأن المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها. ورده البصريون إلى التحقير بتأويله بأنه إشارة إلى أن حُتِفَ النفوس الذي يترتب عليه أعظم المشقات قد يكون بصغار الدواهي» «حاشية

الخطري ٢: ١٦٣.

(٣) في الأصل «لثلاثي» تحريف.

(٤) في هـ، ز، ط، ث «زاد».

«فَفَعَّلِيل» للرباعي المجرد نحو: جَعَفَرَ وَجَعَّفِرَ، وَبَرَّرَ وَبَرَّرِيرَ<sup>(١)</sup>، «وَفَعَّلِيل» للرباعي المزيد الذي قبل آخره ياء نحو: قَنَدِيلَ وَقَنَدِيدِيلَ، أو أَلَفَ نحو: شَمَلَاكَ وَشَمَلِيلَ، أو واو نحو: حُضْفُورَ وَحُضْفِيرَ، وقد يُصغر على فَعَّلِيل ما يُحذف منه حرف وعوض منه الياء وسيأتي.

«وَفَعَّلِيل» مبتدأ، وخبره «لِمَا فَاقَ»، ومفعول فاق محذوف أي لما فاق الثلاثي «وَجَعَّلَ» مضاف لِدِرْهَمِ<sup>(٢)</sup> وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَدُرْهَمًا» مفعول ثان بجعل. ثم قال:

(ص) وَمَا بِهِ لِيُنْتَهَى الْجَمْعُ وَصِلَ \* بِهِ إِلَى أَمْثَلَةِ التَّصْغِيرِ صِلَ

(ش) يعني أنه يتوصل في التصغير إلى فَعَّلِيلَ وَفَعَّلِيلَ بما يتوصل<sup>(٣)</sup> به في التفسير إلى «فَعَالِيلَ وَفَعَالِيلَ» فتقول في تصغير سَفَرَجَلٍ وَمُسْتَدْعٍ وَخَزَزُونَ وَمُنْطَلِقٍ، سَفِيرَجٍ وَمُدْبِعٍ<sup>(٤)</sup> وَخَزَزِينَ وَمُطْلِقٍ<sup>(٥)</sup>. وتقول في نحو: سَرْنَدَى سُرْنِيدَ، وإن شئت قلت<sup>(٦)</sup>: سُرْنِيدَ، «وَمَا» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمَر يفسره ما بعده وهي موصولة وصلتها «وَصِلَ» «وبِهِ وَلِيُنْتَهَى»<sup>(٧)</sup> متعلقان بوصل، والضمير العائد على الموصول<sup>(٨)</sup> الهاء في «بِهِ»، و«بِهِ» الثاني «إِلَى أَمْثَلَةِ»<sup>(٩)</sup> التَّصْغِيرِ متعلقان بصل. ثم قال:

(١) في هـ، ز، ظ، ت «جَعَفَرَ وَجَعَّفِرَ وَبَرَّرَ وَبَرَّرِيرَ».

(٢) ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ك.

(٣) في هـ، ز، ت «بما توصل».

(٤) في هـ «ومدبى» تحريف.

(٥) في الأصل، هـ، ز «ومطليق».

(٦) «قلت» ساقطة من هـ، ظ، ت.

(٧) في ك «وليتهي وكمائع» تحريف.

(٨) في ت «الموصل» تحريف.

(٩) «أمثلة» ساقطة من هـ، ز، ظ، ك، ت.

(ص) وَجَائِزٌ تَعْوِضُ يَأْتِي الْقَبْلَ الطَّرْفُ \* إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ لِيَهُمَا انْخَدَفَ /

(ش) يعني أنه يجوز أن يعوض من<sup>(١)</sup> المحذوف ياء في باب التفسير والتصغير وفهم من قوله: «جَائِزٌ» أن التعويض في ذلك لا يلزم، وشمل قوله: «بَعْضُ الْأَسْمِ»<sup>(٢)</sup> ما حذف منه أصل كَسَفَارِيحَ وَشَقِيرِيحَ، وما حذف منه زائد كَمَطَالِيقَ<sup>(٣)</sup> وَمُطَالِيقَ، والضمير في قوله: «فِيهِمَا» عائد على التفسير والتصغير<sup>(٤)</sup>. «وَجَائِزٌ» خبر مقدم، «وَتَعْوِضُ» مبتدأ<sup>(٥)</sup> وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَقَبْلَ» متعلق بتعويض، و«بَعْضُ الْأَسْمِ» اسم كان، «وَانْخَدَفَ» في موضع خبرها، و«فِيهِمَا» متعلق بانحذف. ثم قال:

(ص) وَخَالِدٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا<sup>(٦)</sup> \* خَالَفَ فِي الْبَاطِلَيْنِ حُكْمًا رُسِمَا

(ش) يعني أن جميع ما أتى في باب التفسير والتصغير مخالفاً لما تقدم من التفسير والتصغير خارج عن القياس فيحفظ ولا يُقاس عليه، فمما جاء على غير قياس في التفسير قولهم في جمع رَهْطٍ: أَرَاهِطُ<sup>(٧)</sup>، وَبَاطِلٌ أَبَاطِيلُ<sup>(٨)</sup>، وهى ألفاظ كثيرة، ومما<sup>(٩)</sup> جاء من ذلك في التصغير قولهم في مَغْرِبٍ مُغَيْرِيَانِ<sup>(١٠)</sup> وفي لَيْلَةٍ لَيْلَاتٍ<sup>(١١)</sup>، وهى ألفاظ كثيرة فلنكتف من

(١) فى ظ «عن».

(٢) «الاسم» ساقطة من ت.

(٣) فى ت «كمطالق».

(٤) «والتصغير» ساقطة من ك.

(٥) فى ز، ت «مبتدأ مؤخر».

(٦) فى الأصل، هـ، ز، ط، ت «كلما» تحريف.

(٧) فى الأصل، ش «راهط» تحريف.

وفى ك «أراهيط» تحريف.

رَهْطٍ قياسه رهوط.

(٨) فى ت «أباطل» تحريف. باطل قياسه هواطل.

(٩) فى ز «مما».

(١٠) مغرب قياسه مُغَيْرِب.

(١١) الأولى والأصح فى ليلة «لَيْلِيَّة»

ذلك بما ذكر. «وَحَائِدٌ» خبر مقدم «وَعَنِ الْقِيَاسِ» متعلق به، «وَكُلُّ» مبتدأ، و«مَا» موصولة وصلتها خالف، «وَفِي الْبَيِّنَاتِ» متعلق بخالف<sup>(١)</sup>، و«مُحْكَمًا» مفعول بخالف، «وَرُيْسَمًا» في موضع الصفة لـ «مُحْكَمًا»<sup>(٢)</sup>.

ثم اعلم أنَّ ما بعد ياء<sup>(٣)</sup> التصغير إن كان حرف إعراب فلا إشكال نحو: زَيْدٌ وَرُجَيْلٌ وإن فصل بينهما وبين حرف الإعراب فاصل فالوجه / فيه الكسر نحو: مُجْعِفِيرٌ، إلا في خمسة مواضع نبه على ثلاثة منها بقوله:

(ص) لِيَتْلُوَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ \* تَأْنِيثٌ أَوْ مَدِّيهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

(ش) يعنى أنَّ الحرف بعد ياء التصغير إن لم يكن حرف إعراب<sup>(٤)</sup> فإنه يجب فتحه قبل علامة التأنيث وشمل التاء وألف<sup>(٥)</sup> التأنيث المقصورة نحو: قَصْصَةٌ وَقَصَصِيَّةٌ، وَدَرْجَةٌ وَدُرْجِيَّةٌ، وَحَبْلِيٌّ وَحَبْلِيَّةٌ، وَسَلَمِيٌّ وَسَلَمِيَّةٌ، وكذلك ما قبل مدة التأنيث وهي ألف التأنيث الممدودة نحو: صَحْرَاءٌ وَصَحْرِيَّةٌ، وَحَمْرَاءٌ وَحَمْرِيَّةٌ، والمراد بمدة التأنيث «الألف» التي قبل همزة، فإن المدة ليست علامة للتأنيث، وإنما علامة التأنيث الألف المنقلبة همزة، والألف التي قبلها زائدة للمد، بخلاف ألف التأنيث المقصورة فإنها علامة تأنيث فلذلك لم يكتف بعلم التأنيث عن الممدودة<sup>(٦)</sup>. «وَالْفَتْحُ» مبتدأ، «وَانْحَتَمَ» خبره، «وَلِيَتْلُوَا» متعلق بالانحتم ومعنى<sup>(٧)</sup> التلو التالى، «وَمِنْ قَبْلِ» فى موضع الحال من

= لأن قياس ليلة فى التصغير لَيْلَةٌ.

انظر شرح شافية ابن الحاجب ١ : ٢٧٧.

(١) فى هـ «به».

(٢) فى الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «الحكم» وما أثبت أولى كما فى ز، والألفية.

(٣) فى ك «ثم اعلم أنَّ الحرف الذى بعد ياء» وعبارتها أكمل.

(٤) فى ت «فإنه إعراب تقديم وتأخير».

(٥) فى الأصل، ت «والألف».

(٦) وذلك فى قول ابن مالك:

لِيَتْلُوَا التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ \* تَأْنِيثٌ أَوْ مَدِّيهِ الْفَتْحُ انْحَتَمَ

(٧) «معنى» ساقط من ظ.

تلو، «وَأَوْ»<sup>(١)</sup> مدته معطوف على عَلِمَ . ثم أشار إلى الموضعين الباقيين من المواضع الخمسة فقال:

(ص) كَذَلِكَ مَا مَدَّةُ أَفْعَالٍ سَبَقَ \* أَوْ مَدَّ سَكْرَانٍ وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ

(ش) يعنى أنَّ الحرف الواقع بعد ياء التصغير إذا كان قبل مدة «أَفْعَالٍ» أو قبل مدَّة<sup>(٢)</sup> «سَكْرَانٍ» يجب أيضاً فتحه، وشمل مدة «أَفْعَالٍ» الجمع الباقي على جمعيته وما سُمى به ذلك فتقول فى / تصغير أَجْمَلِ أَجْمَلِ، <sup>٢٦٠</sup>ب وكذلك فى نحو: «أَفْعَالٍ» إذا سُمى به رجل<sup>(٣)</sup> أَفْعَالِ<sup>(٤)</sup>، والمراد بِسَكْرَانِ «فَعْلَانِ» الذى مؤنثه «فَعْلَى»، وعلى هذا بُكِّه بقوله: «وَمَا بِهِ التَّحَقُّقُ»، فتقول فى تصغير سَكْرَانِ وَعُطْشَانِ، سُكَيْرَانِ وَعُطْشِيَّانِ، وتقول فى تصغير عُثْمَانِ وَسُرْحَانِ عُثْمِينِ<sup>(٥)</sup> وسُرْحِينِ؛ لأنه ليس من باب «فَعْلَانِ»<sup>(٦)</sup>، وإنما وجب الفتح فى هذه المواضع الخمسة؛ لأنَّ تاء التأنيث والألف تستحقان أن يكون ما قبلهما<sup>(٧)</sup> مفتوحا، ولم يقولوا فى تصغير «أَفْعَالٍ» «أَفْعِيلِ»<sup>(٨)</sup>، لئلا تتغير صيغة الجمع، ولم يقولوا سُكَيْرِينِ؛ لأنهم لم يقولوا فى جمعه سَكَارِينِ، كما قالوا: فى<sup>(٩)</sup> سُرْحَانِ سَرَاحِينِ، «وَمَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «سَبَقَ»،

(١) فى هـ «أو مدته».

وفى ز، ظ، ت «ومدته».

(٢) فى ز «مدة».

(٣) «رجل» ساقطة من ت.

وفى ظ «الرجل».

(٤) فى هـ، ز «نحو أفعال».

(٥) فى ظ «عثمين».

(٦) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «فعلان فعلى».

يصغر «فَعْلَانِ» على فَعْلَانِ بشرط ألا يكون له جمع على فعالين، فإن كان له جمع على فعالين يصغر على فَعْلِيلَيْنِ. كما مثل الشارح: بـ «سريحين» و«سراحين».

(٧) فى هـ، ظ «ما قبلها» تحريف.

(٨) فى ت «أفيعيل» تحريف.

(٩) فى ت «فى جمع».

«ومدة» مفعول بسبق، و<sup>(١)</sup> «مَدَّ سَكْرَان» معطوف على مدة، و«مَا» معطوف على سَكْرَان، «وكذلك» خبر المبتدأ، و«هم الشارح»<sup>(٢)</sup> فجعل سَبَقَ في موضع الحال من أفعال؛ لأنه جعله قيداً للجمع. ثم قال:

(ص) وَأَلَفَ التَّائِيثَ حَيْثُ مَدًّا \* وَتَأَوَّهَ مُنْفَصِلَيْنِ غَدًّا  
كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ \* وَعَجَزُ الْمُصَافِ وَالْمُرَكَّبِ  
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا<sup>(٣)</sup> \* مِنْ بَعْدِ أَرْبَعِ كَرَعَفَرَانَا<sup>(٤)</sup>  
وَقَدَّرِ<sup>(٥)</sup> الْفِصَالِ<sup>(٦)</sup> مَا دَلَّ عَلَى \* تَثْبِيَةِ أَوْ جَمْعِ قَضَائِحِ نَجَلَا

(ش) قد تقدم أن أبنية التصغير ثلاثة «فُعَيْل وفُعَيْعِل وفُعَيْعِل»، وتقدم<sup>(٧)</sup> أيضاً / أنه يتوصل إلى بناء التصغير بما توصل<sup>(٨)</sup> به إلى بناء<sup>(٩)</sup> الجمع من  
الحذف لكن خرج عن ذلك هذه المواضع الثمانية التي ذكرها في هذه  
الأبيات الأربعة، فلم يعتد فيها بالثاني بل جعل بناء التصغير معتبراً في  
صدرها وصار الثاني بمنزلة كلمة أخرى غير داخلة في حكم البنية:

<sup>(١)</sup> في ش، هـ، ك «أو مد».

<sup>(٢)</sup> وقد وافق الأشموني المكوذي في اعتراضه وعلق على قول ابن الناظم حيث قال: ١٦١ : ٤ «وقال الشارح أو ألف أفعال جمعاً، وعلى هذا نبه بقوله: سبق، هذا لفظه، فقيد، وحمل كلام الناظم على التقييد، وكأنه جعل سبق قيداً لأفعال أي ألف أفعال السابق في باب التفسير وهو الجمع. وحمل كلام الناظم على التقييد لا يستقيم لأن قوله: سبق ليس حالاً من أفعال فيكون مقيداً به بل هو صلة ما، ومدة مفعول لسبق تقدم عليه والتقدير: كذلك ما سبق مدة أفعال».

انظر شرح ابن الناظم ٧٨٨.

<sup>(٣)</sup> في الأصل، ظ، ت «فعلان».

<sup>(٤)</sup> في الأصل، ظ، ت «كرعفران».

<sup>(٥)</sup> في الأصل «وقدروا» تحريف.

<sup>(٦)</sup> في ز «انفصالي» تحريف.

<sup>(٧)</sup> في ظ «وقد تقدم».

<sup>(٨)</sup> في ز، ظ «يتوصل».

<sup>(٩)</sup> في ش «بنية الجمع».

الأول: أَلِفٌ<sup>(١)</sup> التانيث الممدودة نحو: حَمَزَاءُ فتقول في تصغيره حَمَزِيَّاءُ

فيكون المعتبر في صيغة التصغير<sup>(٢)</sup> حَمَزِيَّاءُ وهو المنبه عليه بقوله:

«وَأَلِفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا».

الثاني: تاء التانيث نحو: دَحْرَجَةٌ<sup>(٣)</sup> فتقول في تصغيره دُحْرَجَةٌ<sup>(٤)</sup> فالمعتبر

في صيغة التصغير ما قبل التاء، وهو فُتْعِيلٌ فيكون كجُتْعِيْفَرٍ وهو

المنبه عليه بقوله: «وَتَاوُؤٌ»<sup>(٥)</sup>.

الثالث: ياء النسب. نحو: بَصْرِيٌّ فتقول في تصغيره: بُصَيْرِيٌّ فالياء غير

معتد بها أيضاً، وهو المنبه عليه بقوله: «كَذَا الْمَزِيدُ آخِرًا لِلنَّسَبِ».

الرابع: عجز المضاف. نحو: عَجِدُ شَمْسٍ. فتقول في تصغيره عَجِيدُ شَمْسٍ،

وهو المنبه عليه<sup>(٦)</sup> بقوله: «وَعَجْزُ الْمُضَافِ»<sup>(٧)</sup>.

الخامس: عجز المركب تركيب مزج. نحو: بَغْلَبَكَ فتقول في تصغيره

بُغْيَلَبَكَ وهو المنبه عليه بقوله: «وَالْمُرْكَبُ».

السادس: الألف والنون الزائدتان<sup>(٨)</sup> على أربعة أحرف. نحو: زَعْفَرَانٌ

<sup>(١)</sup> في ز «الألف وهي أَلِفٌ».

<sup>(٢)</sup> في ش، هـ، ز، ت «المصغر».

<sup>(٣)</sup> في ز «دَحْرَجَتْ» تحريف. وفي ت «دَحْرَجَةٌ».

<sup>(٤)</sup> في ت «دَرِجَةٌ».

<sup>(٥)</sup> في هـ، ز «وَتَاوُؤُهُ منفصلين غُدًّا» أكملت عبارة الألفية.

وفي ت «وَتَاوُؤُهُ منفصلين عدا التانيث» أكملت عبارة الألفية، وكلمة «التانيث» زائدة.

<sup>(٦)</sup> «عليه» ساقط من ت.

<sup>(٧)</sup> في ز «المضاعف» تحريف.

<sup>(٨)</sup> في ز «الزائدتان» تحريف.

فتقول في تصغيره زُعَيْرَان، فصار المَصْغَرُ<sup>(١)</sup> إنما هو زَعْفَرُ<sup>(٢)</sup> والألف

والنون غير معتد بهما، واحترز بقوله: «مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ» من نحو:

٢٦١  
ب

سَكْرَان وسَرْحَان / وقد تقدم حكمهما.

السابع: علامة التثنية. نحو: زَيْدَان فتقول في تصغيره زَيْدَان.

الثامن: علامة<sup>(٣)</sup> جمع المذكر السالم. نحو: زَيْدُونَ فتقول فيه<sup>(٤)</sup>: زَيْدُونَ.

وهو المنبه عليهما بقوله: «وَقَدَّرِ<sup>(٥)</sup> انْفِصَالِ<sup>(٦)</sup>» البيت<sup>(٧)</sup>..

وقد فهم من هذه الأبيات أنَّ قوله «وَمَا يَهْدِي لِمَنْتَهَى الْجَمْعِ». البيت، مقيد بأن لا يكون المصغر أحد هذه الثمانية، فإنها لا يُحذف منها شيء<sup>(٨)</sup> «وَأَلِفُ التَّائِيثِ» مبتدأ، وتأوُّه معطوف عليه، «وَعُدًّا» في موضع الخبر، والألف فيه للتثنية عائدة على الألف والتاء، «وَمُنْفَصِلَيْنِ» مفعول ثانٍ بَعْدًا وحيثُ متعلقة بَعْدًا، «وَالْمَزِيدُ» مبتدأ، وخبره «كَذًّا» وأخيراً ظرف مكان متعلق بالمزيد؛ لأنه اسم مفعول، و«لِلنَّسَبِ» متعلق بالمزيد أيضاً، «وَعَجْزُ الْمُضَافِ» معطوف على المبتدأ، ويحتمل أن يكون مبتدأً محذوف خبره لدلالة الأول عليه، و«زِيَادَتَا فَعْلَانَا»<sup>(٩)</sup> مبتدأ وخبره «كَذًّا»، وهاء<sup>(١٠)</sup>

(١) في ت «التصغير».

(٢) في ت «على زعفر».

(٣) «علامة» ساقطة من ز.

(٤) في ز، ظ «في تصغيره».

(٥) في الأصل، ش، وقدرُوا. تحريف.

(٦) في ز «وقدر انفصال ما دل على تثنية إلى آخره».

(٧) «البيت» ساقطة من ز.

(٨) في ز «شئين».

(٩) في الأصل، ش، هـ، ظ، ك، ت «فعلان» تحريف.

(١٠) في الأصل «هاء».

تنبيه<sup>(١)</sup>، «ومن»<sup>(٢)</sup> بَعْدِ متعلق بزيادتا، و«الْفَصَال» مفعول بقَدَّر<sup>(٣)</sup> وهو مصدر مضاف إلى الفاعل و«مَا» موصولة وصلتها «دَلٌّ»، و«عَلَى تَثْنِيَّةٍ» متعلق «بَدَلٌ»، و«جَمَعَ» مفعول مقدم بجَلَا، «فَأَوَّ» عطفت<sup>(٤)</sup> «جَلَا» ومعموله على «دَلٌّ» ومعموله<sup>(٥)</sup> فهو<sup>(٦)</sup> من<sup>(٧)</sup> عطف الجمل. ثم قال:

(ص) وَأَلِفُ التَّائِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى \* زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ<sup>(٨)</sup> لَنْ يَنْبُتَا

(ش) يعنى أن ألف التائيث [المقصورة]<sup>(٩)</sup> إذا كانت خامسة فصاعداً محذفت؛ لأنها لما<sup>(١٠)</sup> لم يستقل النطق بها محكم<sup>(١١)</sup> لها بحكم المتصل / ٢٦٢  
فمحذفت؛ لأن بقاءها يخرج البناء عن مثال فُعْيِيل وفُعْيِيلِيل وذلك نحو: قَرَقَرَى<sup>(١٢)</sup>، وَقَرَقِرَ، وَحَبَرَكَى وَحَبِيرَكَ<sup>(١٣)</sup> فإن كان ثالث ما فيه ألف التائيث الخامسة ألفاً فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَعِنْدَ تَصْغِيرِ حُبَارَى خَيْرٍ \* بَيْنَ الْحُبَيْرَى فَادِرٍ وَالْحُبَيْرِ

(ش) «حُبَارَى» إذا صُغِّرَ جاز فيه حذف الألف الأولى وإبقاء ألف<sup>(١٤)</sup>

(١) في ز «للتنبيه».

(٢) في ت «من».

(٣) في الأصل «ويقدروا» تحريف.

(٤) في الأصل، ش، ك «وأو عطفت» وما أثبت أحسن.

انظر هامش شرح ابن عقيل ٢: ٤٨٣.

(٥) «ومعموله» ساقطة من ت.

(٦) في ك «وأو عطفت جلا ومفعوله ما دل على فهو» العبارة مضطربة.

(٧) في ز، ت «من باب».

(٨) في الأصل «أربع» تحريف.

(٩) «المقصورة» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(١٠) «لما» ساقطة من ت.

(١١) في ت «محكم».

(١٢) قرقرى: اسم موضع.

(١٣) حبركى: هو القراد والأنثى حبركة.

وحبِيرَكَ تصغير يشبه به الرجل الطويل الظهر القصير الرجل.

(١٤) في ت «الألف».

التأنيث فتقول مُحَبِّرَى، وحذف ألف التأنيث، فتقول مُحَبِّرَ بقلب الألف الأولى ياء وإدغام ياء التصغير فيها<sup>(١)</sup>، وفُهِم منه أنَّ ما سوى نحو: مُحَبَّارَى مما ألفه خامسة للتأنيث يجب حذف ألفه، «وعِنْدَ» متعلق «بِحَبِّرٍ» وكذلك «يَبْنَ» والظاهر في «عِنْدَ» ههنا أنها بمعنى فى. ثم قال:

(ص) وَازْدُدْ لِأَصْلٍ ثَانِيًا لَيْثًا قَلْبَ \* فَفِيْمَةً صَبْرَ قُوْمَةٍ تُصِيبُ

(ش) يعني أنَّ ثانى الاسم المصغر يرد إلى أصله إذا كان منقلباً عن غيره فشمل ستة أنواع:

الأول: ما أصله واو فانقلبت ياء. نحو: قِيْمَةٌ فتقول فيه<sup>(٢)</sup> قُوْمَةٌ.

الثانى: ما أصله واو فانقلبت ألفاً. نحو: بَاب فتقول فيه<sup>(٣)</sup> بُوَيْب.

الثالث: ما أصله ياء فانقلبت واواً. نحو: مُوقِن فتقول فيه مُيَيْقِن.

الرابع: ما أصله ياء فانقلبت ألفاً. نحو: نَاب لِلْمُسَيِّن من الإبل فتقول فيه نُيَيْب.

الخامس: ما أصله همزة فانقلبت ياء. نحو: ذُئْب فتقول فيه<sup>(٤)</sup> دُوَيْب.

السادس: ما أصله حرف من [غير<sup>(٥)</sup>] حروف العلة نحو: قيراط،

ودينار فتقول فيهما قُرَيْرِيط / وَدُنَيْرِيط؛ لأنَّ أصلهما قراط ودنار.

(١) فى ش «فيها والحبارى طائر» الزيادة هنا تفيد.

(٢) فى ز «في قيمة».

(٣) فى ز «تصغيره».

(٤) فى ز «فى تصغيره».

(٥) «غير» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

ولأنما رجع ذاك<sup>(١)</sup> كله إلى أصله لزوال موجب القلب<sup>(٢)</sup>. «وثانياً» مفعول «بازدُدْ»، «ولأصل» متعلق «بازدُدْ»، و«لثاناً» نعت «لثانياً»<sup>(٣)</sup>، وفهم من تخصيصه الثاني أن الثالث إذا كان منقلباً عن أصل لم يرجع إلى أصله نحو: قائم، فإنَّ الهمزة بدل من الواو فتقول: قَوِّم. «وقلب» في موضع النعت لثانياً<sup>(٤)</sup>، «وقيمة» مفعول أول «لصَّيِّر»<sup>(٥)</sup>، و«قويمة» مفعول ثان، وقد ورد<sup>(٦)</sup> بعض ما هو منقلب عن أصل غير مردود لأصله. وإليه أشار بقوله:

(ص) وَشَدُّ فِي عِيدٍ غَيِّدٌ ... \* ...

(ش) وجه شدوذه، أنَّ الياء فيه مبدلة<sup>(٧)</sup> عن واو فقياسه عَوِّد كقويمة فلم يردوه<sup>(٨)</sup> إلى أصله؛ لئلا يلتبس بتصغير عود بضم العين. ثم قال:

(ص) ... وَخَيِّمٌ \* لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِيَتَصَغَّرَ عِلْمٌ

(ش) يعني أنَّ ما رُدَّ لأصله<sup>(٩)</sup> في التصغير، يرد أيضاً إلى أصله في الجمع فيقال في جمع ميزان مَوَازِين، وفي باب أبواب، وفي ناب أنياب وفي عيد أعْيَاد كما قالوا: «وَعَيِّدٌ» فاعل «بشَدُّ»، و«مَا» مرفوع «بِخَيِّم»،

(١) في هـ، ز، ظ، ت «ذلك».

(٢) أما إذا لم يكن حرف لين فإنه لا يرد إلى أصله فتقول في مُتَّعِد مُتَّعِد. هذا مذهب سيبويه. خلافاً للزجاج فإنه يرد إلى أصله في التصغير فيقول مُتَّعِد، والصحيح مذهب سيبويه لأنه إذا قيل في مُتَّعِد: مُتَّعِد أَوْهَمَ أن مكبره مُؤَعِد أو مُؤَعِد أو مُؤَعِد. ومُتَّعِد لا إبهام فيه فهو أولى. انظر الكتاب ٣: ٤٦٢ - ٤٦٥، وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٠٩

(٣) في ش، هـ، ظ، ك، ت «لثان» تحريف.

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «لثان» تحريف.

(٥) في الأصل، هـ، ظ، ت «بصير» تحريف.

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «جاء».

(٧) في ظ «منقلبة» وهي أدق.

(٨) في ك «يرده».

القياس في عيد عَوِّد بقلب الياء واو لأنها الأصل فهو من عاد يعود.

(٩) في هـ، ز، ت «إلى أصله».

«وَلْيَجْمَعْ» و «مِنْ ذَا» متعلقان بحتم، «وَمَا» موصولة وصلتها «عَلِمَ»،  
و«لِتَضَيِّرَ» متعلق بعلم. ثم قال:

(ص) وَالْأَلِفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ \* وَأَوَا كَذَا مَا الْأَضْلُ فِيهِ يُجْهَلُ

(ش) للألف الثانية خمسة أحوال:

الأول: أن تكون مبدلة من واو.

الثانية: أن تكون مبدلة<sup>(١)</sup> من ياء، وتقدم حكمها<sup>(٢)</sup> في البيت قبله. ٢٦٣  
↑

الثالث: أن تكون زائدة<sup>(٣)</sup> كضارب.

الرابع<sup>(٤)</sup>: أن تكون مجهولة كعاج.

الخامس<sup>(٥)</sup>: أن تكون مبدلة من همزة نحو: آدم<sup>(٦)</sup>.

وقد ذكر في هذا البيت الزائدة والمجهولة<sup>(٧)</sup> ولم يذكر المبدلة من همزة<sup>(٨)</sup>  
وستأتى في باب الإبدال، و«الألف»<sup>(٩)</sup> مبتدأ، «والثاني» نعت له «والمزيد»  
كذلك، «ويُجْعَلُ» خبر المبتدأ، «وَأَوَا» مفعول ثانٍ بيجعل، «وَمَا» مبتدأ وهي  
موصولة، «وَالْأَضْلُ» مبتدأ، «ويُجْهَلُ» خبره، «وفيه» متعلق بـيُجْهَلُ والجملة  
صلة «ما». ثم قال:

(١) في هـ، ظ، ت «مبدلاً» تحريف.

(٢) في هـ «حكمهما» تحريف.

(٣) في هـ، ظ «زائداً».

(٤) في هـ، ت «الرابعة» تحريف.

(٥) في هـ، ت «الخامسة» تحريف.

(٦) في ظ «كآدم».

(٧) في ز «والجهلة» تحريف.

(٨) من «وقد ذكر» إلى هنا ساقط من ت.

(٩) في ز «وألّف».

(ص) وَكَمَلِ الْمُنْقُوصَ لِي التَّصْغِيرِ مَا \* لَمْ يَخُوحِ غَيْرَ التَّاءِ ثَانِثاً كَمَا

(ش) يعني أَنَّ المنقوص إذا صُغِرَ رُدَّ ما حذف منه، والمراد بالمنقوص هنا ما محذوف منه حرف لا المنقوص القياسي وهو ما آخره ياء تقدر فيها الضمة والكسرة فشمل قوله: «الْمُنْقُوص» ما محذفت<sup>(١)</sup> فاؤه كِعِدَّة، أو عَيْثُه كُتِبَتْ، أو لامه كَسَنَتْ<sup>(٢)</sup> وَيَدَّ، وشمل ما ليس فيه تاء كِتَد وما فيه<sup>(٣)</sup> العاء كَسَنَتْ، وشمل أيضاً ما كان على حرفين كالْمَثَل المذكورة<sup>(٤)</sup>، وما كان على أكثر كَهَارٍ<sup>(٥)</sup> بمعنى هائر فيمن<sup>(٦)</sup> جعل الإعراب في الراء، وأصله: هائر، فمحذفت منه الهمزة، فهذه كلها يرد إليها المحذوف، إلا ما كان له ثالث وليس تاء فتقول فيها: وُعَيْدَة، برد الفاء وُتُوبَة<sup>(٧)</sup> برد العين، وَسَنِيَّة<sup>(٨)</sup> وَيُدَيَة برد

(١) في ش «ما حذف منه» تحريف.

(٢) في ت «كشفه» تقول فيه شَقِيهَ برد اللام وتقول في عدة وُعَيْدَة برد الفاء.

وفي ثبة تُبِيَّة برد العين كما قالوا تُوبِيَّة.

وفي سنة سُنِيَّة برد اللام.

(٣) في ش «وما لحقته التاء».

وفي ه، ت «وما فيه تاء».

(٤) في ش، «كالْمَثَل المذكور».

(٥) في ز «الهاء».

(٦) في ظ «فيها».

(٧) في الأصل، ش، ظ، ك، ت و«ثبته» وما أثبت أصح وأولى فالثبته الجماعة من الناس، وقد اختلف أهل اللغة في أصلها فقال بعضهم هي من ثاب أي عاد وكان أصلها ثوبة فلما ضمنت التاء محذفت الواو وتصغيرها تُوبِيَّة، وقال آخرون الثبة من الأسماء الناقصة وهو في الأصل تُبِيَّة فالساقط لام الفعل في هذا القول.

اللسان «توب».

وقال المرادي ٥: ١٠٩ «وهذا الخلاف إنما هو في الثبة التي هي مجتمع الماء في الحوض وأما الثبة التي هي الجماعة من الناس فهي من محذوفة اللام، ولا أعرف في ذلك خلافاً.

(٨) في ه، ت «وسُنِيَّة» وهذا جائز.

قال ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٠٥، ١٩١٠.

وقد يكون المحذوف حرفاً في لغة، وحرفاً آخر في لغة فيصغر تارة برد هذا، وتارة برد هذا كقولك في تصغير «سَنَة» سُنِيَّة و«سُنِيَّة» وذلك تعقيباً لقوله: سُنِيَّة سُنِيَّة قُلْ في سَنَة

فَمُخِجَةُ الْأَصْلَيْنِ فِيهِ بَيِّنَة

اللام، وتقول في هَارٍ هُوَ يُزْرَعُ للاستغناء عن رد الأصل بإقامة وزن / التصغير وذلك مفهوم من قوله: «مَا لَمْ يَخَوْرَ غَيْرُ النَّاءِ ثَالِثًا» أي: ما لم يحو ثالثاً غير التاء، فإن حوى ثالثاً غير التاء لم يرد إليه المحذوف، ثم مثل ذلك بما ويحتمل «ما» الاسمية والحرفية<sup>(١)</sup> وحكهما<sup>(٢)</sup> في ذلك واحد، وذلك أنه<sup>(٣)</sup> إذا سُمي بها ثم صغرت فتصير كالمقصود الذي<sup>(٤)</sup> على حرفين فلا بد من تكميلها<sup>(٥)</sup>، ليتوصل بذلك إلى بناء التصغير فتقول مُؤَيٌّ، وفي تمثيله بذلك نظير، فإن<sup>(٦)</sup> ما سُمي<sup>(٧)</sup> به من الموضوع على حرفين ثانيه<sup>(٨)</sup> حرف لين يجب تكميله قبل التصغير [فتقول في رجل مُسَمَّى بـ «ما» ماء وليس تكميله موقوفاً على التصغير]<sup>(٩)</sup> ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح فانظره<sup>(١٠)</sup>، وقوله: «الْمُقَوَّصَ» مفعول بكمل و«ما» ظرفية مصدرية، «وَالِثًا» مفعول «يَخَوْرُ»، و«غَيْرُ النَّاءِ» منصوب على الحال؛ لأنه<sup>(١١)</sup> نعت نكرة تقدم عليها، والتقدير: ما لم يحو ثالثاً غير التاء. ثم قال:

(١) في ظ «وما الحرفية».

(٢) في الأصل، ش، ك «وحكهما» تحريف.

(٣) «أنه» ساقط من هـ، ز.

(٤) في ت «من الذي».

(٥) في ك «لتكميلها».

(٦) في ش «لأن».

(٧) في ت «ما يسمى».

(٨) في ت «ثالثه».

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(١٠) قوله: ولم ينبه على ذلك أحد من الشراح يريد أن شراح الألفية قبله لم ينصوا على هذه العبارة. «وليس تكميله موقوفاً على التصغير، وهذا صحيح. فبعد الرجوع إلى شرح ابن الناظم وابن عقيل والمرادى وابن هشام وجدت أن ابن هشام أشار إلى ذلك لكن دون أن ينص على عبارة المكودي. حيث قال: «يقال في «ما» ماء. بالمد. فإذا صغرت تقول مُؤَيٌّ. كما تقول في تصغير الماء المشروب مُؤَيٌّ إلا أن هذا لامة هاء فرد إليها»

أوضح المسالك ٣: ٢٧٣.

(١١) في الأصل «ولأنه»

(ص) وَمَنْ يَتَرَخِّيمُ يُصَغِّرُ اكْتَفَى \* بِالْأَضْلِ كَالْمُعْطِفِ يَغْنَى الْمُعْطَفَا

(ش) الترخيم<sup>(١)</sup> في التصغير حذف الزائد من المصغر، فإن كان ثلاثي الأصول صُغِّرَ على فُعِيل نحو: حُمَيْد في أحمد وحمدان ومحمود وحماد، وعُطِفَ في المُعْطَف، والمُعْطَف: بكسر الميم هو<sup>(٢)</sup> الكساء، وإن كان رباعياً صُغِّرَ على «فُعَيْل» نحو: شَمَلال وعُصْفُور فتقول: شَمَلِيل وعُصْفِير<sup>(٣)</sup>.  
«وَمَنْ» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «يُصَغِّرُ»، و«يَتَرَخِّيمُ» متعلق بـ«يُصَغِّرُ»،  
«وَاكْتَفَى» خبر المبتدأ، و«بِالْأَضْلِ» متعلق بـ«اكْتَفَى». ثم قال: / ٢٦٤  
أ

(ص) وَأَخْنِمُ بِثَا ثَلَاثٍ مَا صَغُرَتْ مِنْ \* مُؤَلِّثٍ عَارٍ ثَلَاثِي كَسِين

(ش) يعنى أنَّ الاسم الثلاثي المؤنث<sup>(٤)</sup> العارى من تاء التأنيث يختم بالتاء في التصغير نحو: سِين<sup>(٥)</sup> وشَيْئَتَة، وشمل قوله: «ثَلَاثِي» أربعة أنواع:

الأول: ما هو ثلاثي في الحال. نحو: كتف<sup>(٦)</sup>.

الثاني<sup>(٧)</sup>: ما هو ثلاثي في الأصل. نحو: يد<sup>(٨)</sup> فتقول فيه يُدَيِّه<sup>(٩)</sup>.

(١) في ز، ت «يعنى أنَّ الترخيم»

وفي ك «يعنى الترخيم».

(٢) في ظ «وهي».

(٣) في ظ «شمليل وعصيفير» خطأ من الناسخ، حيث خلط بين التصغير العادى وهو ما مثل به هنا، وبين تصغير الترخيم وهو ما أثبتته من الأصل وبقية النسخ.

انظر شرح الكافية ٤ : ١٨٩٤، ١٩٢٧.

(٤) «المؤنث» ساقطة من ش.

(٥) في ز «كسين».

(٦) في الأصل «كيف» تصحيف.

تقول في كتف كتيفه.

(٧) في هـ، ز، ط، ت «والثاني».

(٨) في الأصل «زيد».

(٩) في الأصل «يزيد». وما أثبت أدق.

الثالث: ما كان نحو سماء. فإنك تقول فيه سَمَيٌّ، فيجتمع ثلاث<sup>(١)</sup>

ياءات الأولى ياء التصغير والثانية بدل ألف سماء، والثالثة المبدلة

منها الهمزة فحذِفَتْ إحدى<sup>(٢)</sup> الياءات على القياس المقرر<sup>(٣)</sup> في

هذا الباب<sup>(٤)</sup> فبقى منه ثلاثة أحرف فلحقت<sup>(٥)</sup> التاء [فتقول

سَمَيَّة]<sup>(٦)</sup> كما تلحق<sup>(٧)</sup> الثلاثي.

الرابع: ما كانت فيه زيادة<sup>(٨)</sup> وهو مؤنث فصغر تصغير الترخيم نحو:

شمال فتقول فيه: سَمَيَّة، «وما» مفعول باختتم وهي موصولة

وصلتها «صغرت» والضمير العائد على الموصول محذوف تقديره:

ما صغرته «ومن مؤنث» متعلق «بصغرت»، ثم استثنى من هذا<sup>(٩)</sup>

الضابط نوعين لا تلحقهما<sup>(١٠)</sup> التاء، أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ بِالنَّأْيِ ذَا لَبْسٍ \* كَشَجَرٍ وَتَقَرٍّ وَخَمْسٍ

(١) في ز «ثلاثة».

(٢) في ك «أحد».

(٣) في الأصل، هـ، ك، ت «المقدر» تحريف.

في ش «المقدر فيعتبر منه ثلاثة» زيادة لا لزوم لها.

وفي ز «والمقدر» تحريف.

(٤) قوله على القياس المقرر في هذا الباب: أي حذف إحدى الياءات الثلاث عند اجتماعها في الطرف.

(٥) في ز «فلحقت».

وفي ك «فتلحقه».

(٦) «فتقول سمية» تكملة من هـ، ز.

(٧) في ظ «لحقت».

(٨) في هـ «زائدة» تحريف.

(٩) في الأصل «هذه»

(١٠) في الأصل «لا يلحقهما» التذكير والتأنيث جائز.

(ش) يعني أنَّ التاء لا تلحق في التصغير اسم الجنس الذي يتميز من واحده بحذف التاء نحو: شَجَرٌ وَبَقَرٌ فتقول فيهما: شُجَيْرٌ وَبَقِيرٌ إذ لو قلت: شُجَيْرَةٌ وَبَقِيرَةٌ لالتبس بتصغير شَجَرَةٍ وَبَقَرَةٍ /، ولا تلحق أيضاً عشرا ولا ثلاثا<sup>(١)</sup> وما بينهما من أسماء العدد<sup>(٢)</sup> فتقول في تصغيره<sup>(٣)</sup> حُشَيْرٌ وَتُسَيِّعٌ وَخُمَيْسٌ، ولا تلحقها التاء، لئلا يلتبس بتصغير عشرة وتسعة وخمسة<sup>(٤)</sup>، ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) وَشَذُّ تَوَكُّ دُونَ لَبْسٍ ... \*

(ش) يعني شذ ترك التاء دون لبس في ألفاظ تحفظ ولا يُقاس عليها وهي زُودٌ وَشَوْكٌ وَنَابٌ للمِسِّنِّ من الإبل، وَخَوْبٌ وَفَرْشٌ<sup>(٥)</sup> وَقَوْسٌ ودرع الحديد وعرس وتعل<sup>(٦)</sup> ونصف، وقد شذ أيضاً لحاق<sup>(٧)</sup> التاء فيما زاد على الثلاثي وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَلَدَرٌ \* لَحَاقٌ تَا فِيمَا ثَلَاثِيَا كَكَزْ

(ش) يعني أنه ندر لحاق التاء في الزائد<sup>(٨)</sup> على الثلاثة<sup>(٩)</sup> كقولهم في قُدَامٌ قُدَيْدِيَّةٌ<sup>(١٠)</sup> وفي وَرَاءٌ وَرَيْجَةٌ وفي أَمَامَ أُمَيْمَةٌ.

(١) في ظ «وثلاثا».

(٢) في ش «العدد المئنت».

(٣) في ز، ك «فيه».

وفي ظ، ت «في تصغيرها».

(٤) في ت زيادة «وخمسة من عدد المذكر».

(٥) «وفرس» ساقطة من هـ .

(٦) قالوا في تصغيرهم شُدُوذًا زُوَيْدًا، وَشَوَيْكًا، وَلُوَيْبًا، وَلُحْزَيْبًا، وَلُفُوَيْسًا، وَلُذْرِيحًا، وَلُغُوَيْسًا، وَلُتَيْلًا، وَلُتَيْفًا.

(٧) في ت «لحاق».

(٨) في ش، هـ، ز، ك «فيما زاد» وحبارتها أدق.

(٩) في ظ «الثلاثي» تحريف.

(١٠) في ز، ظ، ت «قديمة» تحريف، وما أثبت هو الصواب.

انظر شرح ابن الناظم ص ٧٩٢، وشرح المرادى ١١٦:٥.

وقوله<sup>(١)</sup>: «مَا»<sup>(٢)</sup> ظرفية ومصدرية، وفي «يَكُنْ» ضمير عائد على المؤنث العارى، «وَيُرَى» في موضع خبر يكن، «وَذَا لَبِيسٍ» مفعول ثان بيري، «وبالْثَّاء» متعلق بيري، «وَتَزَكُّ» فاعل بشد، «دُونَ» متعلق بشد، «وَلَحَاقُ تَا» فاعل «بَتَدَرُ»<sup>(٣)</sup>، «وَمَا» موصولة وصلتها «كَثَرُ» بفتح الثاء وثلاثياً مفعول بكثرة، ومعنى كَثَر: غَلَبَه<sup>(٤)</sup> في الكثرة<sup>(٥)</sup>. ثم قال:

(ص) وَصَغُرُوا شُدُّوَذَا الَّذِي أَلْتَى \* وَذَا مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا قَا وَتَى

(ش) التصغير من جملة التصريف، فحقه أن لا يدخل غير المتمكن من الأسماء إلا «ذَا» «وَالَّذِي» وفروعها؛ لشبههما<sup>(٦)</sup> بالأسماء المتمكنة في كونها توصف ويوصف بها فاستبيح لذلك / تصغيرها، لكن على وجه ٢٦٥ خولف به تصغير المتمكن فترك<sup>(٧)</sup> أولها على ما كان عليه<sup>(٨)</sup> قبل التصغير  
وَحُوض من ضمة ألف مزيدة في الآخر ووافقت المتمكن في زيادة ياء ساكنة فقبل في «الَّذِي» و«أَلْتَى» اللَّذِيَّ وَاللَّتِيَّ، وفي «ذَا» و«تَا»: ذِيَّ وَتِيَّ<sup>(٩)</sup>؛

(١) في هـ، ز «وقوله ما لم».

وفي ت «وقوله ما لم يكن» وهي أدق.

(٢) «مَا» ساقطة من ز.

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «فاعل بتدر وفيما متعلق بتدر».

(٤) في ت «غلب».

(٥) في ت زيادة «في الكثرة يقال أكثر القوم إذا زادت عليهم كثرة، فالتقدير في ما كثر الثلاثي أي فيما زاد عليه في الكثرة».

الزيادة هنا تفيد في بيان معنى الكثرة، وليس بلام إثباتها.

(٦) في الأصل، ش، ك «لشبههما».

وفي ظ «لشبههما».

(٧) في ز «فترك».

(٨) «عليه» ساقط من ز.

(٩) من قوله «التصغير من جملة» وإلى هنا هذه العبارة نقلها المكودي من شرح الكافية مع تغيير بسيط.

انظر شرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٢٤.

وقد<sup>(١)</sup> اعترض المرادى<sup>(٢)</sup> هذا البيت<sup>(٣)</sup> ولا بد من إيراد<sup>(٤)</sup> اعتراضه لصحته، قال: اعلم أن قول الناظم: «وَصَغُرُوا شُدُودًا» معترض من ثلاثة أوجه:

أولها: أنه لم يبين الكيفية، بل ظاهره يوهم أن تصغيرها كتصغير المتمكن. وثانيها: أن قوله: «مَعَ الْفُرُوعِ» ليس على عمومته؛ لأنهم لم يصغروا جميع الفروع.

وثالثها: أن قوله: «مِنْهَا تَا وَتِي» يوهم أن «تِي» تصغر<sup>(٥)</sup> كما تصغر «تَا»<sup>(٦)</sup>، وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا «تَا»<sup>(٧)</sup>.

والواو في «صَغُرُوا» عائدة<sup>(٨)</sup> على العرب، «وَالَّذِي» و«الَّتِي» مفعول بصغروا، «وَشُدُودًا» مصدر في موضع الحال من الواو، «وَدَا» معطوف على «الَّتِي»، «وَمَعَ» متعلق بصغروا.

(١) في الأصل «قد».

(٢) انظر شرح المرادى ٥: ١٢٠.

(٣) «هذا البيت» ساقط من هـ.

(٤) في ت «إيراده».

(٥) في هـ، ظ، ت «صغر».

(٦) في هـ، ظ، ت «صغر تَا».

(٧) قال في التسهيل ٢٨٨: «لا يصغر من غير المتمكن إلا دَا وَالَّذِي وفروعهما، فيقال: دَتَا، وتَيَا، والَّذِي، واللَّتِي، ودَتَان، وتَيَان، واللَّذَان، واللَّتِيَان، واللَّذُون في الدين واللَّتِيَات واللَّتُونَا في اللاتِي، واللَّوَنَاء، واللَّوُون في اللاتِي واللَّتِين».

ذكر السيوطي في الهمع ٦: ١٥٠ نقلاً عن أبي حيان «قال: ولم يصغروا من ألفاظ المؤنث سوى «تَا» وتركوا تصغير «تِي» و«ذِي» و«ذِي» استغناء بتصغير تَا أو خروفاً من الالتباس بالمذكر. وإجازة تصغير اللاتِي، واللَّواتِي، واللَّاء، واللَّاتِي مذهب الأخفش قاله قياساً، ومذهب سيبويه أنه لا يجوز تصغيرها استغناء بجمع الواحد المصغر وهو اللتِيَات جمع اللتِيَا ومذهب سيبويه هو الصحيح، لأنه لم يثبت عن العرب، ولا يقتضيه قياس».

وانظر شرح الشافية لابن الحاجب ٢٨٦: ١.

(٨) في الأصل «عائد»

## ( النسب )

(ش) هذا الباب يُسمى باب النسب، وباب الإضافة، وقد سماه سيويه<sup>(١)</sup> بالتسميتين. قوله:

(ص) يَاءُ كَيْمَا الْكُرْسِيُّ زَادُوا لِلنَّسَبِ \* وَكُلُّ مَا<sup>(٢)</sup> تَلِيهِ كَشْرُهُ وَجَبَ

(ش) يعنى أنه إذا أريد أن تنسب اسمًا إلى أب أو قبيلة أو بلد زيد في آخره ياء مشددة وكسر ما قبلها، وفُهم منه ثلاثة تغييرات<sup>(٣)</sup> زيادة الياء، وكسر ما قبلها، وانتقال الإعراب إلى الياء، وفُهم ذلك / من تشبيهها بياء ٢٦٥  
الكُرسى فأنَّها حرف الإعراب، وفُهم<sup>(٤)</sup> منه أن ياء الكُرسى ليست للنسب؛ لتشبيهه بياء النسب بها.

«وَيَاءٌ» مفعول بزدادوا والواو في زادوا عائد على العرب، «وكَيْمَا» فى موضع الصفة لياء، «وَكُلُّ» مبتدأ، و«ما» موصولة، «وتَلِيهِ»<sup>(٥)</sup> صلتها، والضمير العائد على الموصول الهاء فى تليه<sup>(٦)</sup> وفاعل تليه ضمير مستتر يعود على الياء، «وكَشْرُهُ وَجَبَ» جملة من مبتدأ وخبر فى موضع خبر كُلُّ، «وكَشْرُهُ»<sup>(٧)</sup> عائد على الحرف الذى تليه الياء.

<sup>(١)</sup> وذلك بقوله: «هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة»

الكتاب ٣: ٣٣٥.

<sup>(٢)</sup> فى الأصل، هـ، ز «وكلما» تحريف.

<sup>(٣)</sup> فى الأصل «تغيرات».

<sup>(٤)</sup> فى الأصل «فهم».

<sup>(٥)</sup> فى هـ، ز، ت «ويليه» تحريف.

<sup>(٦)</sup> فى هـ، ز، ت «يليه».

<sup>(٧)</sup> فى ش «والضمير فى كسره عائد».

ثم اعلم أنَّ هذه التغييرات الثلاث التي ذكرها في هذا البيت مطردة في جميع الأسماء المنسوبة، وقد يضاف إليها في بعض الأسماء تغييرات أُخر أشار إلى الأول منها<sup>(١)</sup> بقوله:

(ص) وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَّاهُ اخْدَفَ وَتَا \* تَأْنِيثٌ أَوْ مَدَّةٌ لَا تُثَبِّتَانِ

(ش) يعني أنَّ آخر المنسوب إذا كان ياء مشددة أو تاء تأنيث أو ألف تأنيث مقصورة حذفت جميعها للنسب وجعلت موضعها ياء النسب، وشمل الياء المشددة ثلاثة أنواع:

- ما كانت فيه الياء للنسب. كَبَصْرِيٍّ: فتقول في النسب إليه بَصْرِيٍّ.

- وما كانت الياء لغير النسب. نحو: كُزَيْبِيٍّ: فتقول في النسب إليه كُزَيْبِيٍّ.

- وما كان أصلها<sup>(٢)</sup> واواً أو<sup>(٣)</sup> ياء نحو: مَزْمِيٍّ أصله مَزْمَوِيٍّ فقلبت الواو ياء وأدغمت في الياء فتقول في النسب إليه مَزْمِيٍّ، وفي هذا الأخير وجه آخر ينبه عليه بعد<sup>(٤)</sup>، وإنما حذفت / الياء<sup>(٥)</sup> في جميع ذلك كراهية<sup>(٦)</sup> ٢٦٦  
اجتماع أربع يآآت، وكذلك أيضاً تحذف تاء التأنيث فتقول في النسب إلى فَاطِمَةَ فَاطِمِيٍّ، وإنما حذفت التاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث إذا كان المنسوب إليه مؤنثاً نحو: مَكِّيَّة<sup>(٧)</sup>، وأما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت

(١) في ش، هـ، ز، ك، ت «أشار إلى بعضها».

(٢) في ك «أصله».

(٣) في هـ، ز، ط، ت «وياء».

(٤) يريد عند شرحه لقول ابن مالك بعد:

لشبهها الملحق والأصل ما \* لها ...

(٥) «اليا» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ت

(٦) في ش، ك «كراهية».

(٧) في ط «مكة» وهذه أصوب. أي تقول في النسب إلى مكة مَكِّيٍّ، ولا تقول مكة لئلا يجمع بين علامتي تأنيث.

خامسة فصاعداً وجب حذفها للنسب نحو: قَزَقِرِي فِي قَزَقِرِي<sup>(١)</sup> وَحِثِي<sup>(٢)</sup> فِي حِثِي<sup>(٣)</sup> وأما الرابعة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ تَزِيغُ ذَا ثَانٍ سَكَنَ فَقَلْبُهَا وَآوَا وَحَذَفُهَا حَسَنَ

(ش) يعني أَنَّ أَلْفَ التَّأْنِيثِ المقصورة إذا كانت رابعة في اسم ساكن الثاني جاز فيها الحذف والقلب وآوَا نحو: حُبَلِي فتقول فيه: حُبَلِي وَحُبَلَوِي<sup>(٣)</sup> وفهم منه أنها إذا كانت خامسة فما فوق، أو رابعة في اسم ثانيه متحرك وجب حذفها، لدخولها في الضابط، الأول [نحو جَمَزِي فتقول جَمَزِي]<sup>(٤)</sup> ولم يتعرض للراجع من الوجهين<sup>(٥)</sup> قيل والحذف أحسن.

«وَمِثْلُهُ» مفعول باحذف، والهاء فيه عائد على ياء النسب «وَمِثْلُهُ» متعلق باحذف، «وما» موصولة وهى واقعة على الاسم الذى حوى<sup>(٦)</sup> الياء وصلتها حواه، والعائد على الموصول هو<sup>(٧)</sup> الضمير المستتر الفاعل بحواه، والهاء فى «حَوَاهُ» عائدة على الياء، ويجوز أن تكون «ما» واقعة على الياء، والهاء عائدة

(١) القَزَقَرُ: القاع الأملس، وقيل المستوى الأملس الذى لا شيء فيه.

وَقَزَقِرَ وَقَزَقِرِي وَقَزَقِرِي مواضع كلها بأعيانها معروفة. اللسان «قر».

(٢) الحِثِي: الحث هو الاستعمال، والحِثِي اسم نفسه، ويقال حِثِي فلانا فاحث. اللسان «فر» و«حث».

(٣) ويجوز حُبَلَوِي قلبها واو مفصولة بألف.

(٤) ما بين المعقوفين تكملة من هـ، ز.

المثال الذى ذكر لما كانت فيه أَلْفُ التَّأْنِيثِ رابعة فى اسم ثانيه متحرك. والجَمَزِي: السريع.

ولم يمثل لما كانت أَلْفُهُ خامسة فما فوق كقولك فى حُبَارِي حُبَارِي، وفى قَبَقَرِي قَبَقَرِي.

(٥) قال الأشمونى فى تنبيهاته ٤ : ١٧٨ «ليس فى كلام الناظم ترجيح أحد الوجهين على الآخر، وليس على حد سواء بل الحذف هو المختار».

يفهم من ذلك أَنَّ حذف الألف الرابعة فى اسم ثانيه ساكن يجوز قلبها وآوَا أو حذفها، والحذف أرجح

وهو المختار؛ لأن شبهها بألف التَّأْنِيثِ أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل. وليس فى كلامه ترجيح لأحد

الوجهين، وقد أكد الناظم ذلك فى شرح الكافية ٤ : ١٩٤١ بقوله:

وَأَلْفُ الشَّاكِنِ عَيْنًا تَنْقَلِبُ كَ (حُبَلَوِي) وَشَقْوَطُهَا التَّحْبُثُ

(٦) فى ت «أحوى» تحريف.

(٧) «هو» ساقطة من ظ.

على «ما» والضمير المستتر في حواه عائد على الاسم الحاوئى الياء<sup>(١)</sup> «ومن»  
على الوجه الأول للتبعيض، وعلى الثانى لبيان الجنس<sup>(٢)</sup>. «وَتَا تَأْنِيثٌ أَوْ / ٢٦٦  
ب مدَّته» مفعول بتثبتا: ثم قال:

(ص) لِشَبْهَيْهَا الْمَلْحَقِ وَالْأَصْلِيُّ مَا \* لَهَا ...

(ش) يعنى أنَّ الألف الرابعة إذا كانت للإلحاق نحو: ذِفْرَى<sup>(٣)</sup> أو منقلبة  
عن أصل نحو: مَزْمَى، جاز فيها ما جاز في ألف التأنيث من قلبها<sup>(٤)</sup> واواً  
أو حذفها<sup>(٥)</sup> فتقول: ذِفْرَى وذِفْرَوَى ومَزْمَى ومَزْمَوَى، إلا أن القلب في  
الأصلى<sup>(٦)</sup> أحسن من الحذف، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... \* ... وَلِلْأَصْلِيِّ<sup>(٧)</sup> قَلْبٌ يُغْتَمَى

(ش) فَمَزْمَوَى أحسن من مَزْمَى، ومعنى يُغْتَمَى: يختار، وفهم من  
تخصيصه الألف الأصلى باختيار القلب أنَّ ألف الإلحاق بالعكس فيكون  
كألف التأنيث في اختيار الحذف، والمنصوص عنه في غير هذا الكتاب أنَّ  
القلب في ألف الإلحاق<sup>(٨)</sup> أجود فينبغى أن يحمل كلامه هنا على أنَّ القلب  
في الأصلية أكثر من القلب في التى للإلحاق وإن كان القلب فيهما<sup>(٩)</sup>

(١) في ز، ك «الياء».

(٢) يريد «من» المدخلة في ما في قوله «ومثله بما حواه أحذف وتا».

(٣) الذِفْرَى: هو الموضع الذي يَفْرَق من البعير خلف الأذن.

وَذِفْرَى البعير أصل أذنيه. وبعضهم يُؤنَّثها فتكون ألفها للتأنيث، وبعضهم يُؤنَّثها «ذِفْرَى» فتكون ألفها  
للالحاق. انظر اللسان «ذفر» وشرح الشافية للرضى ١: ١٩٥، ١٩٦.

(٤) في ت «قبلها» تحريف.

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «وحذفها».

(٦) في الأصل، ش، ك «الأصل».

(٧) أراد بالأصلى المنقلب عن أصل واو أو ياء، لأن الألف لا تكون أصلاً غير منقلبة، إلا في حرف وشبهه.  
مثل ما الحرفية أو شبهه ك «ما الإسمية».

الأشمونى / والصبان ٤: ١٧٩.

(٨) في الأصل «الإلحاق» تحريف.

(٩) في الأصل «منهما» تحريف.

جميعاً<sup>(١)</sup> أجود من الحذف كما نص عليه في شرح الكافية<sup>(٢)</sup>. «والمَلْحَقِ» نعت «لِشَبْهَتِهَا» و«الأَصْلِي» معطوف على المَلْحَقِ، و«ما» مبتدأ وهي<sup>(٣)</sup> موصولة وصلتها لها، والخبر في المجرور<sup>(٤)</sup> قبلها. ثم انتقل إلى الألف الخامسة فصاعداً فقال:

(ص) وَالْأَلِفُ الْجَائِزُ أَزْبَعاً أَزِلُ \* ...

(ش) يعنى أنَّ الألف الخامسة فما فوق يجب حذفها للنسب، وشمل الألف الأصلية نحو: مُصْطَفَى، وألف التأنيث نحو: حُبَارَى، وألف التكسير وشمل أيضاً الألف الخامسة كالمثل، والسادسة نحو: مُسْتَدْعَى وَخُلَيْطَى وَفَبَغْزَى<sup>(٥)</sup>، فتقول: مُصْطَفَى / وَحُبَارَى وَمُسْتَدْعَى وَخُلَيْطَى<sup>(٦)</sup> بالحذف في ٢٦٧  
أ  
جميع ذلك. ثم انتقل إلى المنقوص<sup>(٧)</sup> وبدأ بالخامسة فقال:

(ص) ... \* كَذَلِكَ يَا الْمُنْقُوصُ خَامِساً غَزِلُ

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت خامسة وجب حذفها، فتقول في مُعْتَدِي<sup>(٨)</sup> مُعْتَدِي<sup>(٩)</sup>، وفُهِم من ذلك أنَّ حذفها إذا كانت سادسة واجب

(١) «جميعاً» ساقطة من ش.

(٢) قال ابن مالك في شرح الكافية ٤: ١٩٢٨، ١٩٢٩.

كَذَا الْفَعْلُ بِمُشَبِّهِ (الْمَوْصِي) وَالْقَلْبُ قَدْ بَأْتِيَ كَ (مَزْمُونِي)  
وَقَاءُ تَأْنِيثٍ مِنَ الْمُنْشُوبِ لَمْ تُحْدَفْ كَ (الْمَكُونِ) فَادْرُ الْأَمِيلَةَ  
وَقَدْ يَمُذُّ تَالِثٌ مِنْهُ وَفِي (مَزْمُونِي) وَشِبْهِهِ انْقِلَابٌ انْتَفَى  
وَالْحَدَفُ نَزَزَ كَ (مَزْمُونِي) يُجْعَلُ (أَرْطَى) وَمَا ضَامَاهُ، هَذَا الْأَمَقْلُ

(٣) «مبتدأ وهي» ساقطة من ش.

(٤) في ت «الجار والمجرور».

(٥) فَبَغْزَى: الجمل العظيم الشديد.

(٦) يُقَالُ وَقَعَ فِي خُلَيْطَى وَخُلَيْطَى أَيِ اخْتِلَاطٍ.

(٧) في ش «إلى ياء المنقوص» وعبارتها أكمل.

(٨) في هـ، ظ، ك «معتدى» وما أثبت هو الصواب.

وفي ت «معتد».

(٩) في ت «معتدي».

أيضاً، لأنه من باب أخرى؛ لأن موجب الحذف إنما هو الثقل وهي سادسة أثقل منها خامسة.

«وَالْأَلِفَ» مفعول بَأَزَلْ، «وَالْجَائِزَ» نعت للأكلف، و«أَزْبَعًا» مفعول بالجائز، «وَيَا الْمُنْقُوصِ» مبتدأ خبره عُزِلَ، أي: لحذف، «وَحَامِسًا» حال من الضمير المستتر في عُزِلَ.

ثم نبه على ياء المنقوص الرابعة فقال:

(ص) وَالْحَذْفُ فِي الْيَا زَائِعًا أَحَقُّ مِنْ \* قَلْبٍ ...

(ش) يعنى أنَّ ياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز حذفها وقلبها واواً وحذفها أحسن في نحو: قَاضٍ وَمُعْطٍ ، فتقول: قَاضِيٌّ وَقَاضِيَّوٌ وَمُعْطِيٌّ وَمُعْطِيَّوٌ<sup>(١)</sup> ومن قلبها واواً قول الشاعر:

٢١٣. فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا \* دَرَاهِمُ جِنْدَ الْحَاتِيَّوِ وَلَا نَقْدُ<sup>(٢)</sup>

(١) في ت «فتقول في قاضى قاضوى وفي معطى معطوى»

(٢) البيت متعدد النسبة. فقد ورد في ملحق ديوان ذى الرمة ١٨٦٢:٣ ونسب لابن مقبل وقد ورد في ذيل ديوانه ٤٦٥ كما نسب للفرزدق ولم أقف عليه في ديوانه. وسبب هذا التعدد اختلاف الرواية. فقد ورد في الكتاب واللسان أنَّ الإضافة إلى حالية «حاتيوى» وأنشد:

فَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ جِنْدَ الْحَاتِيَّوِ وَلَا نَقْدُ  
والرواية الأخرى وردت في اللسان قال: وأما قول الآخر:  
«دَرَاهِمُ جِنْدَ الْحَاتِيَّوِ وَلَا نَقْدُ»

فهو نسب إلى الحاناة.

الحاتيوى: نسبة إلى الحانية وهو على غير قياس والقياس: حاتى.

انظر اللسان «حنا»، والكتاب ٣: ٣٤١

وشرح المفصل ١٥١:٥ وشرح الكافية لابن مالك ١٩٤٣:٤ وشرح التصريح ٣٢٩:٢، ومعجم شواهد النحو ٥٦.

هو منسوب إلى حانية<sup>(١)</sup>، وهو الموضع الذى يُباع فيه الخمر. ثم انتقل إلى ما ثلثه ياء أو<sup>(٢)</sup> ألف فقال:

(ص) ... \* ... وَحَثَّم قَلْبُ ثَالِثٍ يَمِينٍ

(ش) فشمّل قوله: ثالث الياء والألف وهما متساويان<sup>(٣)</sup> فى وجوب قلبهما واواً نحو: عَمِيٍّ وَعَمَوِيٍّ، وَفَتَى وَفَتَوِيٍّ<sup>(٤)</sup>، وإنما قلبت الألف فى «فَتَى» واواً وأصلها الياء / كراهية اجتماع الكسرة والياء.

٢٦٧  
ب

«والحذف» مبتدأ، «وَرَايَعاً» حال من الياء، «وَأَحَقُّ» خبر المبتدأ، «وفى النيا» متعلق بأحق، «وَحَثَّم» خبر مقدم لقلب ثالث، «وَيَمِينٍ» أي: يعرض وهو فى موضع الصفة لثالث. ثم قال:

(ص) وَأَوَّلِ ذَا الْقَلْبِ انْفِثَّاحًا ... \* ...

(ش) يعنى أن ياء المنقوص إذا قلبت واواً فتح ما قبل الواو كما سبق فى التمثيل، والتحقيق أن الفتح سابق للقلب؛ لأن نحو: شَجَّ إِذَا قصد فيه النسب وجب قلب الكسرة فتحة<sup>(٥)</sup> كما فى نحو تَمَرٍ فتجب حينئذ قلب الواو والياء أليفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فتصير كَفَتَى فتقلب الألف بَعْدُ واواً<sup>(٦)</sup> كما قلبت فى فتى، وكذلك أيضاً نحو: قَاصَوِيٍّ، لأن نظيره يغلب

(١) فى هـ، ز «الحانية».

(٢) فى الأصل، ك «وَألف».

فى ش «ألف أو ياء» تقديم وتأخير.

(٣) فى الأصل «منسوبان» تحريف وتصحيف.

قوله منسوبان: أي سواء كان الثالث فيهما ياء منقوص أو ألف مقصور.

(٤) فى ت «نحو عَمِيٍّ وَعَمَوِيٍّ وفَتَى وفَتَوِيٍّ».

(٥) فتقول: شَجَّيْتُ وَشَجَوِيٍّ، وَتَمَرِيٍّ وَتَمَرَوِيٍّ.

وهذا معنى قول ابن مالك فى شرح الكافية ١٩٣٠: ٤

وك (الْفَتَى) فى نَسَبٍ نحو (الشُّجَيِّ) \* فَعَيْنُهُ افْتَحَ وَزِيَارٍ بَعْدَ جِي

(٦) فى ظ «واو».

فُتِّحَ أيضاً ضَادٌ قَاضٍ كما تُفْتَحُ لامٌ تَغْلِبُ عند بعض العرب<sup>(١)</sup>.  
«وَذَا الْقَلْبِ» مفعول بأوّل أي صاحب القلب، «وَأَنْفِتَاحاً» مفعول ثانٍ بأوّل<sup>(٢)</sup>. ثم قال:

(ص) ... وَفَعِلَ \* وَفَعِلَ عَيْنُهُمَا الْفَتْحُ وَفَعِلَ

(ش) يعنى أنّ الاسم الثلاثي المكسور العين يجب فتح عينه، سواء كان مفتوح الفاء كَنَمِرٍ أو مكسورها كإِبِلٍ أو مضمومها كذُّيل فتقول: نَمِرٌ وإِبِلٌ وذُّيلٌ<sup>(٣)</sup>، كراهة اجتماع الكسرة مع الباء<sup>(٤)</sup>.

«وَفَعِلَ» مبتدأ أو مفعول بفعل مضمر يفسره افتتح<sup>(٥)</sup> و«فَعِلَ» معطوف على «فَعِلَ» بحذف العاطف، وافتتح خبر «فَعِلَ»<sup>(٦)</sup> إذا جعل<sup>(٧)</sup> مبتدأ «وَعَيْناً»<sup>(٨)</sup> مفعول بافتتح وهما<sup>(٩)</sup> متعلق بافتتح، «وَفَعِلَ» الآخر مبتدأ محذوف الخبر والتقدير. وفعل كذلك / أي: مثلهما في وجوب فتح العين.

٢٦٨  
أ

ثم قال:

(ص) وَقِيلَ فِي الْمَزْمِيِّ مَزْمَوِيٌّ \* وَاخْتِيزَ فِي اسْتِغْمَالِهِمْ مَزْمَوِيٌّ

<sup>(١)</sup> قال ابن مالك «والجيد في النسب إلى (تَغْلِبُ) ونحوه من الرباعي الساكن الثاني المكسور الثالث بقاء الكسرة، والفتح عند أبي العباس مُطَرَّد، وعند سيويه مقصور على السماح ومن المقول بالفتح والكسر (تَغْلِييٌ)».

انظر شرح الكافية ١٩٤٧:٤، وانظر الكتاب ٣٤٠:٣ وشرح المفصل ٤٦٠:٥، والهمع ١٦٥:٦.

<sup>(٢)</sup> «بأول» ساقط من هـ، ت.

<sup>(٣)</sup> في ش، ك «ذُّوْلِيٌّ» وهي صواب.

انظر شرح المرادى ١٢٩:٥.

<sup>(٤)</sup> في ت «اليأت».

<sup>(٥)</sup> «افتتح» ساقطة من ك.

<sup>(٦)</sup> في هـ، ت «المبتدأ».

<sup>(٧)</sup> في ش «جعلته».

<sup>(٨)</sup> في الأصل «وعينهما» تحريف.

<sup>(٩)</sup> في الأصل «ومنها» تحريف.

(ش) قد تقدم دخول هذه المسألة تحت عموم قوله: «وَمِثْلُهُ يَمَّا حَوَّاهُ» لكن فيما إحدى ياءيه أصلية كَمَزَمَى فيه<sup>(١)</sup> لغتان: الحذف وهو الكثير، والقلب وذلك مفهوم من البيت، وكان حقه أن يأتي بهذا البيت عقب قوله: «وَمِثْلُهُ يَمَّا حَوَّاهُ اخْدِفْ». كما فعل في الكافية لكن الأبيات التي ذكر<sup>(٢)</sup> هنا مرتبط<sup>(٣)</sup> بعضها ببعض فلم يمكن إدخاله في أثنائها<sup>(٤)</sup> فتعين تأخيرها<sup>(٥)</sup> عنها.

«وَمَزْمُومِيٌّ» مرفوع بقليل، «وفى المَزْمَى» متعلق «بِقِيلٍ»، «وَمَزْمُومِيٌّ» مرفوع باختير.

ثم اعلم أن ما آخره ياء مشددة إن تقدمها ثلاثة أحرف فصاعداً فالوجه الحذف وقد تقدم، وإن تقدمها حرفان فسيأتي<sup>(٦)</sup>، وإن تقدمها حرف واحد فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَتَخَوُّ حَتَّى ثَانِيهِ يَجِبُ \* وَازْدُدْهُ وَاوَّاءَ إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قُلْبٌ

(ش) يعنى أنه إذا تقدم على الياء حرف واحد ونسبت إليه لم يُحذف منه شيء بل يفتح ثانيه وهو الياء الساكنة المدخمة في الأخيرة، فإن كان أصله<sup>(٧)</sup> وَاوَّاءَ رَدَدْتُهَا فَقُلْتُ<sup>(٨)</sup> فى طَيٍّ: طَوَّوِيٍّ؛ لأنه من طَوَّوَيْتَ وإنما قُلِبَتْ الياء الأخيرة وَاوَّاءَ وهى منقلبة عن ياء كما قُلِبَتْ فى فَتَى وقد تقدم، وفُهِمَ

(١) «فيه» ساقط من ش، هـ، ز، ك، ت.

(٢) فى هـ، ز، ت «ذكرها» وجبارتها أحسن.

(٣) فى ش، ك «مرتبطة».

(٤) فى الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «إثباتها» تصحيف.

(٥) فى ز «تأخيرها».

(٦) يريد فى قول ابن مالك فيما بعد.

وَالْحَقُّوا مُعَلِّ لَأَمْ عَرَبًا \* مِنَ الْمُجَالَيْنِ يَمَّا الْكَا أُولِيَا

(٧) فى ظ «أصلها».

(٨) «فقلت» ساقط من ك

منه أن الياء الأولى إذا كانت «يَا» بالأصالة بقيت على حالها فتقول في  
حَيٍّ: حَيَّوْى / وإعراب البيت واضح. ثم قال:

٢٦٨  
ب

(ص) وَعَلِمَ التَّنْيِةَ اخْذِفَ لِلنَّسَبِ \* وَفِثْلُ ذَا فِى جَمْعٍ تَصْحِيحٍ وَجِبْ

(ش) يعنى أنك إذا<sup>(١)</sup> نسبت إلى مثنى أو مجموع على حده حذف  
العلامة ونسبت إلى واحد<sup>(٢)</sup> فتقول فى النسب إلى زَيْدَيْنِ وزَيْدِيٍّ،  
وحمل الشارح كلام الناظم على أن ذلك فيما سُمى به من المثنى والمجموع وتبعه  
«المراذى»<sup>(٣)</sup>، وفيه نظر، والذي ينبغى أن يحمل عليه ما ذكرت، ويُفهم منه أن  
حكم ما سُمى به من النوعين على لغة الحكاية حكم المثنى والمجموع.

و«عَلِمَ» مفعول باحذف، «وَلِلنَّسَبِ» متعلق باحذف، «وَفِثْلُ ذَا»<sup>(٤)</sup> مبتدأ،  
وخبره «وَجِبْ»، و«فى جمع»<sup>(٥)</sup> متعلق بوجب.

ثم قال:

(ص) وَثَالِثٌ مِنْ نَحْوِ طَيِّبٍ خُذِفَ \* ...

(ش) يعنى أنه إذا وقع قبل الحرف المكسور لأجل ياء النسب ياء مكسورة  
مدغم فيها مثلها لحذفت المكسورة، كقولك فى طَيِّبٍ: طَيِّبِيٍّ، كراهة اجتماع  
الياءات، وفُهم من المثال أن الياء<sup>(٦)</sup> إذا كانت مفتوحة لم تُحذف نحو: هَبَيْيْخَ،

(١) «إذا» ساقطة من ز.

(٢) فى الأصل «واحد» تحريف.

(٣) قال المرادى «يحذف من المنسوب إليه أيضا ما فيه من علامة تنية وجمع تصحيح كقولك فيمن اسمه  
مسلمان أو مسلمون أو مسلمات، مسلح». وأما من أجرى المثنى مجرى حمدان فإنه لا يحذف فتقول  
فيمن اسمه زيدان على الأول زَيْدِيٍّ، وعلى الثانى زَيْدَانِيٍّ.

(٤) فى ت «إذا» تحريف.

(٥) فى الأصل، ش، ك «جميع» وما أثبت هو الصواب كما فى ه، ز، ط، و والالفية.

(٦) «أن الياء» ساقطة من ك.

وفى ش «أن الياء الأخيرة».

وكان القياس على هذا في النسب إلى طيء: طيئى، لكن جاء على خلاف ذلك<sup>(١)</sup>، وعلى ذلك نبه بقوله:

(ص) ... \* وَشَذُّ طَائِيٍّ مَقُولًا بِأَلَايْفٍ

(ش) ووجه<sup>(٢)</sup> الشذوذ<sup>(٣)</sup> أنَّ أصله على مقتضى القياس طيء بسكون الياء ولكن قلبوا الياء ألفاً، والياء إنما تُقلب<sup>(٤)</sup> ألفاً قياساً إذا كانت متحركة، «وَالِثٌ» مبتدأ وسوغ الابتداء به أنه صفة<sup>(٥)</sup> لـ «مَقُولًا» /.

٢٦٩  
أ

والتقدير: وحرف<sup>(٦)</sup> ثالث أو<sup>(٧)</sup> ياء ثالث، وخبره «مُحْدَفٌ»، «وَمِنْ نَحْوِ» متعلق بمحذف و«طَائِيٍّ» فاعل بشذ، «وَمَقُولًا» حال من طائي، و«بِأَلَايْفٍ»<sup>(٨)</sup> متعلق بـ «مَقُولًا»<sup>(٩)</sup>.

ثم قال:

(ص) وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةِ الثَّرِمِ \* وَفَعَلِيٍّ فِي فَعِيلَةِ حَتِمِ

(ش) يعنى أنَّ ما كان على وزن «فَعِيلَةٌ» نحو: حنيفة تُحذف منه تاء التأنيث ولا<sup>(١٠)</sup> تجمع مع ياء النسب، وتُحذف أيضاً منه الياء ويفتح ما قبلها، وإن [ما كان]<sup>(١١)</sup> على وزن «فَعِيلَةٌ» بضم الفاء نحو: جَهَنَّةٌ تُحذف أيضاً

(١) أي تركوا فيه القياس فقالوا: طَائِيٍّ.

(٢) في ز، ك «وجه».

(٣) في ش، هـ، ز، ط، ك، ت «الشذوذ فيه».

(٤) في ت «انقلبت» تحريف.

(٥) في ش، ت «وصف».

(٦) في ز «وحذف».

(٧) في هـ، ك «أي».

(٨) في الأصل «بالألف».

(٩) في الأصل، ش، هـ، ط، ك، ت «مقول». وما أثبت أدق كما في ز والألفية.

(١٠) في ش «إذ لا يجمع».

(١١) «وما كان» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

منه التاء والياء وتبقى الفتحة التي قبل التاء<sup>(١)</sup> فتقول في حَيِّفَة: حَيِّفَى، وفي جُھَيْفَة: جُھَيْفَى. «وَفَعِلَى» مبتدأ وخبره «الْثَرْم»، «وَفَى فَعِيلَة» متعلق بالثَرْم، وإعراب عجز البيت كصدره، «وَفَعِيلَة وَفَعِيلَة» غير منصرفين للتأنيث والعلمية. ثم قال:

(ص) وَأَلْحَقُوا مُعَلَّ لَامٍ عَرِيًّا \* مِنَ الْمَقَالَيْنِ يَمَّا التَّاءُ أَوْ لِيَا

(ش) يعنى أنهم ألحقوا «بَفَعِيلَة وَفَعِيلَة» فى الحذف<sup>(٢)</sup> ما كان على «فَعِيلٍ أَوْ فُعِيلٍ» بغير تاء وكان معتل اللام نحو: عَدِيٌّ وَقُصِيٌّ، فتقول: فيهما: عَدَوِيٌّ وَقُصَوِيٌّ<sup>(٣)</sup> وَأَلْحَقُوا يعنى العرب، «وَمُعَلَّ» مفعول بالحقوا، و«عَرِيًّا» فى موضع النعت لمعل، و«مِنِ الْمَقَالَيْنِ» متعلق بمُعَلَّ، و«يَمَّا» متعلق بالحقوا، و«وما» موصولة وصلتها «أُولِيَا» و«التَّاءُ» مفعول ثانٍ «لِأُولِيَا» والمفعول الأول ضمير مستتر فى أُولِيَا، وهو العائد على ما، وما ذكر فى «فَعِيلَة وَفَعِيلَة» من حذف يائيهما<sup>(٤)</sup> / إنما ذلك ما لم يكونا معتلى العين أو مضعفيهما<sup>(٥)</sup> وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَتَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ \* وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ

(ش) يعنى ما كان معتل العين أو مضعفها من الوزنين يتمم<sup>(٦)</sup> أي: لا يُحذف ياؤهما لثقل التضعيف والإعلال<sup>(٧)</sup> ومثَّل «بَفَعِيلَة» بفتح

(١) فى ت «الياء».

(٢) فى هـ، ظ «بحذف الياء».

وفى ش، ز، ك «فى حذف الياء» وعبارتها أحسن.

(٣) بعد «وقصوى» فى ز، ك، ت زيادة «فإن كانت الياء المشددة بعد حرفين نحو «عَلِيٍّ» جاز لك الوجهان، تقول: عَلَوِيٌّ أَوْ عَلِيٍّ. والأول أجود والزيادة هنا غير لازمة، ولعلها من تعليقات الحاشية، ودخلت فى المتن فى تلك النسخ سهواً.

(٤) فى ز، ظ «تاليهما».

(٥) فى هـ، ز، ت «مضعفهما».

(٦) فى الأصل «يتم» تحريف.

(٧) فى ش «والإعلال نحو شديد».

الفاء<sup>(١)</sup>، ولم يمثل «بُعَيْلَة» بضمها وهما سواء في وجوب التتميم، وإنما استغنى بَعَيْلَة عن بُعَيْلَة؛ لأن العلة موجودة فيهما، وفُهم من البيتين أنَّ ما كان على «فَعِيل» صحيح اللام مجرداً من التاء يتمم<sup>(٢)</sup> على الأصل نحو: عَقِيل، وعُقِيل فتقول فيهما: عَقِيلِيَّ وعُقِيلِيَّ. وإعراب البيت واضح. ثم قال:

(ص) وَهَمْزُ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مَا كَانَ فِي تَثْنِيَةِ لَهُ النَّسَبِ

(ش) يعنى أنَّ حكم الممدود في النسب كحكمه في التثنية فتقول في نحو: حُمْرَاءُ حُمْرَاوِيَّ، كما تقول: حُمْرَاوَان، وتقول في عَلْبَاءٍ وَكِسَاءٍ وَحَيَاءٍ: عَلْبَاوِيَّ وَكِسَاوِيَّ وَحَيَاوِيَّ، وَعَلْبَائِيَّ وَكِسَائِيَّ وَحَيَائِيَّ، كما تقول في التثنية، وقد تقدم ذكر<sup>(٣)</sup> ذلك كله. «وَهَمْزُ»<sup>(٤)</sup> مبتدأ، «وَيُنَالُ» يجوز ضبطه بضم الياء وفتحها وهو في موضع الخبر، و«مَا» مفعول ثانٍ يُنَالُ إن ضم ياؤه، وفي يُنَالُ ضمير مستتر عائد<sup>(٥)</sup> على المبتدأ وهو المفعول الأول، وإن كان «يُنَالُ» بفتح الياء «فما» مفعول وهى موصولة وصلتها كان، «وَالنَّسَبُ» فى موضع خبر كان، «وفى تَثْنِيَةِ» متعلق «بِالنَّسَبِ». ثم انتقل إلى النسب المركب<sup>(٦)</sup> وهو ثلاثة أقسام: مركب تركيب / إسناد<sup>(٧)</sup>، وتركيب ٢٧٠  
١  
مزج، وتركيب إضافة، وقد أشار إلى الأول والثانى فقال:

(١) يريد قوله: كَالطُّوَيْلَةِ تقول فيها طَوِيلِيَّ. ومثال بُعَيْلَة تُؤَيَّرَة تقول فيها تُؤَيَّرِيَّ.

وَتُؤَيَّرَة: اسم للاحية فى مصر.

(٢) «يتم» ساقطة من ت.

وفى الأصل، ش، ك «يتم» تحريف.

(٣) «ذكر» ساقطة من ه، ز، ت.

(٤) فى ت «وهو» تحريف.

(٥) فى ش «يعود».

(٦) فى ه، ز، ط، ت «إلى المركب» تحريف.

(٧) فى ت «إسنادى».

(ص) وَالنَّسَبُ لِصَدْرِ جُمْلَةٍ وَصَدْرٍ مَا \* رُكِّبَ مَزْجاً ...

(ش) يعنى بالجملة: الجملة المُسمى بها وهو تركيب الاسناد، فينسب إلى صدرها وصدر المركب تركيب مزج، والمرج: الخلط، فمثال الجملة: بَرَقَ نَحْوُهُ فتقول في النسب إليه: بَرَقَ، ومثال المرج: بَغْلَبْتُكَ، فتقول في النسب إليه: بَغْلَبْتُ. ثم انتقل إلى الثالث وهو المركب الإضافى وهو على قسمين<sup>(١)</sup> قسم يُنسب إلى عجزه، وقسم ينسب إلى صدره، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) ... \* ... وَلَقَانِ تَمَّامَا  
إِضَافَةً مَبْدُوءَةً بِأَيْنٍ أَوْ أَب \* أَوْ مَا لَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجَبَ

(ش) فهذه ثلاثة أنواع ينسب فيها<sup>(٢)</sup> للعجز:

أولها: أن يكون مبدوءاً بأين نحو: ابن الزُّبَيْرِ فتقول في النسب إليه زُبَيْرِيٌّ.  
ثانيها: أن يكون مبدوءاً بأب، وهو<sup>(٣)</sup> الكنية. نحو: أَبِي<sup>(٤)</sup> بَكْرٍ فتقول فيه: بَكْرِيٌّ.

ثالثها: أن يكون الأول يُعْرَفُ بالثاني نحو: غُلَامٌ زَيْدٍ فتقول فيه: زَيْدِيٌّ  
كذا قال الشارح وفيه نظر<sup>(٥)</sup>.

(١) فى ز «قسمان» خطأ من الناسخ.

(٢) فى ش «لا ينسب فيها إلا للعجز».

(٣) فى هـ ، ز «وهى».

(٤) فى ز «أبى بكر رضى الله عنه».

(٥) قال ابن الناطم ٨٠١ «إن كان صدره معرّفاً بعجزه حذف صدره، ونُسب إلى عجزه كقولك فى غُلَامٍ زَيْدٍ: زَيْدِيٌّ».

وللمكودى فى ذلك نظر لم يذكره، وذكره الأشمونى فى تنبيهاته بقوله: «يعنون بالمضاف هنا ما كان علماً أو غالباً لا مثل غلام زيد، فإنه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب إليه، بل يجوز أن ينسب إلى غلام وإلى زيد ويكون ذلك من قبيل النسب إلى الفقر لا إلى المضاف، وإن أراد غلام زيد مجموعاً علماً، فليس من قبيل ما تعرف فيه الأول بالثاني، بل هو من قبيل ما ينسب إلى صدره ما لم يخف لبس».

شرح الأشمونى ١٩١:٤، وانظر شرح الكافية لابن مالك ١٩٥٣:٤.

الرابع: أن يخاف اللبس وسيأتي. ثم أشار إلى الثاني وهو ما ينسب إلى صدره فقال:

(ص) فِيمَا سِوَى هَذَا انْتَبَهَ لِلأَوَّلِ ...

(ش) يعنى أنَّ المضاف إن لم يكن أحد الثلاثة المذكورة نسب إلى صدره<sup>(١)</sup> نحو: امرئ القيس فتقول فيه: امرئئ، فإن خيف لبس نسب إلى المعجز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... \* مَا لَمْ يُخَفْ لِبَسِ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ / ٢٧٠ ب

(ش) يعنى إذا خيف اللبس نسب إلى الثاني نحو: عَبْدِ شَمْسٍ وَعَبْدِ مَنَافٍ وَعَبْدِ الْأَشْهَلِ فتقول: شَمْسِيَّ وَمَنَافِيَّ وَأَشْهَلِيَّ؛ لأنك لو نسبت للصدر فقلت: عَبْدِيَّ، لالتبس<sup>(٢)</sup>، لم يُذَرْ هل هو منسوب لِعَبْدِ شَمْسٍ أو لِعَبْدِ مَنَافٍ، أو لِعَبْدِ الْأَشْهَلِ. وهذا هو القسم الرابع مما ينسب<sup>(٣)</sup> فيه للثاني<sup>(٤)</sup>. و«لِصَدْرٍ» متعلق بانسب، و«صَدْرٍ مَا» معطوف، و«مَا» مصدرية وصلتها «رُكِبَ»، و«مَزْجاً» مصدر على حذف مضاف والتقدير: ركب تركيب مزج و«لِثَانٍ» معطوف على «لِصَدْرٍ»، و«إِضَافَةً» مفعول بتمم، و«وَتَمَمَ» فى موضع الصفة لثان<sup>(٥)</sup>، و«مَبْدُوءَةً» نعت لإضافة، و«وَبَإَنِّ» متعلق بمبدوءة، و«وَمَا» معطوف على «ثَانٍ» وهى موصولة، و«وَالْتَّعْرِيفُ» مبتدأ وخبره «وَجَبَّ»، و«لَهُ» متعلق بوجِب، والجملة صلة «مَا»، و«فِي» متعلق بانسب، و«مَا» موصولة وصلتها «سِوَى» وهذا إشارة لما ذكر، ولو قال: «فِيمَا سِوَى هَلِيَّ»

(١) فى ش «صدرها».

(٢) فى ش، هـ، ز، ك «التبس».

(٣) فى هـ «ينتسب».

(٤) فى ك «الثاني».

(٥) «لثان» ساقطة من ز، ك.

إشارة للمواضع المذكورة لكان أحسن، «وما» مصدرية ظرفية<sup>(١)</sup> أي مدة عدم خوف اللبس. ثم إن الثلاثي المحذوف منه حرف إما أن يكون المحذوف اللام أو الفاء أو العين، فإن محذفت<sup>(٢)</sup> منه اللام فهو إما جائز الجبر وإما واجب<sup>(٣)</sup>، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَاجْزُ يَزْدُ اللَّامُ مَا مِثْلُهُ<sup>(٤)</sup> حَذَفُ \* جَوَازًا إِنْ لَمْ يَكْ رَدَّةُ أَلِفُ  
فِي جَمْعِي التَّصْحِيحِ أَوْ فِي التَّثْنِيَةِ \* ...

(ش) يعني أن الثلاثي المحذوف منه اللام إذا لم يرد المحذوف في التثنية / ٢٧١  
وجمعي التصحيح، جاز جبره وإبقاؤه على حاله. فتقول في «يَدِي» و«عَدِي»<sup>(٥)</sup>  
و«دَمِي»: «يَدِي» و«يَدَوِي» و«عَدِي» و«عَدَوِي» و«دَمِي» و«دَمَوِي»، لأنك تقول  
في تثنيتهما يَدَانِ وَعَدَانِ و«دَمَانِ»، وفي نحو: ثُبَّةٌ ثُبَوِيٌّ وَثُبَيٌّ؛ لأنك تقول  
في جمعها<sup>(٦)</sup> ثُبَاتٌ بغير رد. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... \* وَحَقُّ مَخْجُورٍ يَهْدِي تَوْفِيَةً

(ش) يعني أن ما جبر في التثنية وجمعي التصحيح جبر في النسب  
وجوباً نحو أَبٍ وَأَخٍ وَعَصَّةٌ<sup>(٧)</sup> وَسَنَةٌ فتقول فيها: أَبَوِي وَأَخَوِي وَعَصَوِي  
وَسَنَهِي أَوْ سَنَوِي<sup>(٨)</sup> على الخلاف في لامها؛ لأنك تقول في التثنية أَخَوَانِ

(١) في الأصل، ك «وظرفية».

(٢) في ش، هـ، ز، ك «حذف».

(٣) في ش «أو واجب».

(٤) في ت «منه ما» تقديم وتأخير.

(٥) في ز، هـ، ت «وغد، وغدى، وغدان».

(٦) في ش «جمعه».

(٧) العَصَّةُ: تطلق على كل شجر يعظم له شوك.

(٨) «أو سنوي» ساقط من ت.

«قوله على الخلاف في لامها: ليس المراد أنه وقع خلاف بين النحاة وإنما الخلاف بين العرب، فكون لام الكلمة هاء لغة أهل الحجاز، وكونها واو لغة غيرهم» (حاشية ابن حمدون ١٥٤: ٢) وانظر الكتاب ٣٦٠: ٣ وشرح الأشموني ١٩٣: ٤.

وَأَبَوَانِ، وفي الجمع عَضَوَات<sup>(١)</sup> وَسَنَوَات أو سَنَهَات، و«يَرْد» متعلق باجبر، و«رَد» مصدر مضاف إلى المفعول، «وما» مفعول «يَرْد» وهي موصولة وصلتها «حذف»، و«منه» متعلق بحذف، «وَجَوَازاً» مصدر، والظاهر أنه نعت لمصدر محذوف على حذف مضاف والتقدير: وَاجْبُزُ جَبْرًا ذَا جَوَازٍ، «وإن» شرط<sup>(٢)</sup> «ورْدُهُ» اسم «يَكُ» و«ألف» في موضع خبرها، «وفي جَمْعَيْنِ»<sup>(٣)</sup> متعلق بألف، «وَحَقُّ مَجْبُورٍ» إلى آخره جملة اسمية مستأنفة، ثم قال:

(ص) وَبَاخٌ أُخْتًا وَبَابِنِ بِنْتًا \* أَلْحَقِ ...

(ش) يعني أَنَّ «أختا» إذا نسبت إليها<sup>(٤)</sup> قلت: أَخَوِيَّ كما تقول في النسب إلى أخ، وإذا نسبت إلى بِنْتٍ قلت: بَنَوِيَّ كما تقول في النسب إلى ابن، أما إلحاقه أختاً بأخ فلا إشكال فيه، وأما إلحاقه بنتاً / بَابِنِ ففيه نظر؛ ٢٧١ لأنَّ النسب إلى ابن يجوز [فيه]<sup>(٥)</sup> ابْنِيَّ وَبَنَوِيَّ فمن أين يعلم أَنَّ «بِنْتًا» يقال في النسب إليها بَنَوِيَّ فقط، والعذر له في ذلك، أنه إنما أحال على مَنْ قال في ابن بَنَوِيَّ، ولا يصح حمله على مَنْ قال: ابْنِيَّ لعدم همزة الوصل في بنت، هذا الذي ذكرته<sup>(٦)</sup> في النسب إلى أُخْتٍ وَبِنْتٍ هو مذهب الجمهور<sup>(٧)</sup> وخالف «يونس» في ذلك وعليه نبه بقوله:

(ص) ... \* ... وَيُونُسُ أَبِي حَذَفَ التَّاءِ

(ش) يعني أَنَّ «يونس» يقول في النسب إلى أُخْتٍ أُخْتِيَّ، وإلى بنت

(١) في الأصل، ز، ظ، ك، ت «عضيات» وما أثبت من ش، ه، أصبح وفي ش «عضرات أو عضيات، ويجوز عضيات ك «سنهات».

(٢) في ش «وإن لم يكن شرط» وعبارتها أكمل.

(٣) في الأصل، ظ وفي جمع» تحريف.

(٤) «إليها» ساقط من ش.

(٥) «فيه» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ش «ذكره».

(٧) انظر الكتاب ٣: ٣٦١، ٣٦٢ وشرح الكافية لابن مالك ٤: ١٩٥٥ وشرح الأشموني ٤: ١٩٤.

بنتي<sup>(١)</sup>. «وبأخ» متعلق «بالحق»، و«أختا» مفعول بالحق، «وبنتا» معطوف على «أختا»، وقصّل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور وهو جائز خلافاً «للفارسي»<sup>(٢)</sup>، «ويؤنس» مبتدأ، «وصرفه ضرورة» وأبى» فى موضع الخبر و«حذفت التا» مفعول بأبى. ثم قال:

(ص) وَضَاعِفِ الثَّانِي مِنْ ثَنَائِي \* ثَانِيهِ ذُو لَيْنٍ كَلَّا وَلَاثِي

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى اسم على حرفين ثانيه حرف لين وجب أن تضعف الثانى فتقول فى «لَوَ وَكَنَى وَلَا» مسمى بهما: لَوِيّ<sup>(٤)</sup> وَكَيَوِيّ وَلَاثِيّ وفى ذلك نظر؛ لأن ما سمي به مما ثانيه ذو لين يجب تضعيفه وجعله من ثلاثة أحرف دون<sup>(٥)</sup> نسب وتقدم<sup>(٦)</sup> مثل ذلك عند ذكر «ما» فى التصغير، «والثاني» مفعول «بضاعف»<sup>(٧)</sup>، «ومِنْ ثَنَائِي» فى موضع الحال من «الثانى» «وثانيه» مبتدأ، وذو لين<sup>(٨)</sup> خبره، «ولين» بكسر اللام / وهو مصدر

٢٧٢  
أ

<sup>(١)</sup> فى النسب إلى بنت وأخت مذاهب هى:

مذهب الخليل وسيبويه إلحاق أخت وبنت فى النسب بأخ وابن، فتحذف منهما تاء التانيث ويؤدّ إليهما المحذوف فيقال: أخويّ، وبَيَوِيّ، كما يُفعل بأخ وابن، ومذهب يونس أنه ينسب إليهما على لفظيهما، فتقول: «أخوتى وبَيَوِيّ» ومذهب الأخفش أنه تحذف التاء، ويُقرّ ما قبلها على سكونه، وما قبل الساكن على حركته ويرد المحذوف فيقال: بَيَوِيّ، وأخويّ.

انظر الكتاب ٣: ٣٦٠، ٣٦١، والهمع ٦: ١٧٠، وشرح ابن عقيل ٢: ٥٠٣.

<sup>(٢)</sup> ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز الفصل بين حرف العطف والمعطوف بالمجرور. (المسائل العسكرية ١٦٤)

<sup>(٣)</sup> فى ت «ثناء» تحريف.

<sup>(٤)</sup> فى ز «لوى».

قال ابن حمدون: «- قول المكودي مسمى بها لوى - فك المكودي الإدغام فى الراوين فى لوتبعاً للشارح والكافية ولا وجه له؛ لأنه ليس من باب حى، والمتعين الإدغام وهو الذى فى المرادى والتوضيح.

«والأشموني» حاشية ابن حمدون ٢: ١٥٤.

انظر شرح الكافية ٤: ١٩٥٦، وشرح ابن الناظم ص ٨٠٣ وشرح المرادى ٥: ١٤٨.

<sup>(٥)</sup> فى الأصل «ذوا» تحريف.

<sup>(٦)</sup> فى ظ «وقد قدم».

<sup>(٧)</sup> فى هـ، ك «بضعف» تحريف.

<sup>(٨)</sup> «لين» ساقطة من هـ.

والمبتدأ وخبره في موضع نعت لثلاثي<sup>(١)</sup>. ثم انتقل إلى المحذوف الفاء فقال:

(ص) وَإِنْ يَكُنْ كَثِيَّةً مَا الْفَا عَدِمَ \* فَجَبْرُهُ وَفَتْحُ عَيْنِهِ الثَّرِمُ

(ش) يعنى أنَّ ما حذفت منه الفاء وكانت لامه ياء كَثِيَّةً وِدِيَّةً<sup>(٢)</sup> يجب جبره يعنى رد ما حذِف منه وهو الواو، وافتح<sup>(٣)</sup> عينه فتقول: وَشَوِيَّ<sup>(٤)</sup> وَدَوِيَّ. وفى قوله: «وَفَتْحُ عَيْنِهِ الثَّرِمُ» موافقة للمذهب «سببويه» والأخفش<sup>(٥)</sup> بتركها ساكنة فتقول: وَشِيئِي، وفهم منه أنَّ المحذوف الفاء إذا<sup>(٦)</sup> [كانت<sup>(٧)</sup>] لامه غير ياء لم يرد نحو: «عِدَّة»، «وعِدِيَّ»<sup>(٨)</sup> وفهم أيضاً أنَّ المحذوف العين لا يرد محذوفه لسكوته عنه نحو: «مُدَّ»<sup>(٩)</sup> مسمى بها فإنَّ أصلها مُنْدُ «وَإِنْ يَكُنْ» شرط، «ومَا» اسم يكن وهى موصولة وصلتها «عَدِمَ» و«الْفَا» مفعول بعدم و«كَثِيَّةً» خبر يكن، و«الْفَا»

(١) فى هـ، ز، ظ، ك، ت «لثان» تحريف.

(٢) فى الأصل، ش، ك «ودمية» وما أثبتَّ أصبح لما ذكره بعد ذلك فى النسب إليه بقوله «ودويَّ».

(٣) فى هـ، ظ، ت «وافتح» تصحيف.

وفى ز، ك «وافتح» تصحيف.

(٤) فى ظ «وشِيئِي»

(٥) قال المبرد «وكان أبو الحسن الأخفش يقول فى النسب إلى شية وشِيئِي لأنه يقول: إذا رددت ما ذهب من الحرف رددته إلى أصله وثبتت الياء لسكون ما قبلها».

المقتضب ١٥٦:٣ وانظر الكتاب ٣٦٩:٣.

(٦) فى الأصل «إذا».

(٧) «كانت» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

وفى ش، ك «كان».

(٨) فى ز «فتقول وعدى».

قال سببويه «فى باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين، وذلك حدة. فإذا أضفت قلت: وعدِيَّ، ولا ترده الإضافة إلى أصله لبعدها من ياءى الإضافة، ولا تقول عدَوِيَّ فتلحق بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلك على ذلك التصغير ألا ترى أنك تقول: وعِدَّة فترد الفاء، ولا ينبغى أن تلحق الاسم زائدة، فتجعلها أولى من نفس الحرف فى الإضافة كما لم تفعل ذلك فى التحقير، ولا سبيل إلى رد الفاء لبعدها»

«الكتاب ٣٦٩:٣»

(٩) تقول فى النسب إلى «مُدَّ» إذا سميت به رجلاً «مُدِيَّيَّ» ولا يجوز مُنْدِيَّيَّ.

جواب الشرط<sup>(١)</sup>، وجبزه مبتدأ، «وَفَتَحَ عَلَيْهِ» معطوف عليه، «وَالْتَزِمَ» فى موضع الخبر عنهما، وكان حقه أن يقول «التزما» لكن أفرد<sup>(٢)</sup> على معنى ما ذكر<sup>(٣)</sup> ثم قال:

(ص) وَالْوَاحِدَ أَذْكَرُ نَاسِبًا لِلْجَمْعِ \* إِنَّ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ<sup>(٤)</sup>

(ش) يعنى أنك إذا نسبت إلى جمع باق<sup>(٥)</sup> على جمعيته ولم يشابه<sup>(٦)</sup> فى الوضع المفرد، جىء به واحده ونسب<sup>(٧)</sup> إليه كقولك فى النسب إلى فرائض فَرَضِيَّ وفُهم من قوله: «إِنَّ يُشَابِهَ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ»، أنه إذا شابهه نسب إلى لفظه وشمل نوعين: أحدهما / ما أهمل<sup>(٨)</sup> واحده كعباديد<sup>(٩)</sup>، والآخر ما سمي به كالتصاريح فتقول فيهما: عباديدي<sup>(١٠)</sup> وَأَنْصَارِيَّ، «وَالْوَاحِدَ» مفعول باذكر، و«نَاسِبًا» حال من الضمير المستتر فى اذكر، «وَاللَّجْمَعِ» متعلق بناسبا<sup>(١١)</sup>، و«إِنَّ» شرط وحذف جواب الشرط لدلالة ما تقدم عليه. ثم اعلم أن النسب يكون بالياء المشددة المذكورة<sup>(١٢)</sup> كما تقدم، ويكون بأوزان نبه عليها بقوله:

(١) يريد الفاء الواقعة فى جواب الشرط فى قول ابن مالك «فجبره وفتح عنه التزم».

(٢) فى ز، ت «أفرده».

(٣) فى ت «ما ذكرته».

ما بعد «عنهما» إلى هنا ساقط من ش.

(٤) فى ز «بالوصف» تحريف.

(٥) فى ز «باقى».

(٦) فى ظ «يشابهه».

(٧) فى الأصل «ولنسبت».

والأحسن أن يقول «وانسب إليه».

(٨) فى ش «يهمل».

(٩) فى الأصل «كعنا زيد».

(١٠) فى الأصل «عنا زيدى».

(١١) فى هـ، ظ، ت «بناسب» تحريف.

(١٢) «المذكورة» ساقطة من ز.

(ص) وَمَعَ فَاعِلٍ وَفَعَالٍ فَعَلُ \* فِي نَسَبٍ أَغْنَى عَنِ الْيَا فَعْبَلُ

(ش) فذكر ثلاثة أوزان:

الأول: «فَاعِلٍ» بمعنى صاحب كذا. نحو: تَأْمِرُ وَلَآئِينَ وَكَأْسِ أَيِّ صَاحِبِ  
تَمْرٍ، وَصَاحِبِ لَبَنٍ، وَصَاحِبِ كُشْوَةِ<sup>(١)</sup>.

الثاني: «فَعَالٍ» فِي الْحَرْفِ غَالِبًا نَحْو: حَدَّادٌ وَقَزَّازٌ<sup>(٢)</sup>.

[ الثالث ]<sup>(٣)</sup>: فَعِيلٌ بِمَعْنَى صَاحِبِ كَذَا.

نَحْو: طَعِمْتُ وَلَبِيسْتُ بِمَعْنَى ذِي طَعَامٍ، وَذِي لِبَاسٍ. «وَمَعَ» مُتَعَلِّقٌ بِ«أَغْنَى»  
و«فَعِيلٌ» مُبْتَدَأٌ وَخَبْرُهُ «أَغْنَى». ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَغَيْرُ مَا أَسْلَفْتُهُ مُقَرَّرًا \* عَلَى الَّذِي يُنْقَلُ مِنْهُ اقْتِصَارًا

(ش) يَعْنِي أَنَّ مَا خَالَفَ مَا قَدَّمْتَهُ مِنَ الْأَحْكَامِ وَالضُّوَابِطِ<sup>(٤)</sup> يُقْتَصَرُ عَلَى  
مَا نَقَلَ مِنْهُ أَيُّ<sup>(٥)</sup>: يَحْفَظُ<sup>(٦)</sup> وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي  
الْمُنْسُوبِ<sup>(٧)</sup> إِلَى الْبُتْرَةِ بِضُرِّيٍّ بِكَسْرِ الْبَاءِ، وَإِلَى الدُّهْرِ دُهِرِيٍّ بِضَمِّ الدَّالِ،  
وَإِلَى مَرَوْ مَرَوِيٍّ بِزِيَادَةِ الزَّايِ. وَ«غَيْرُ» مُبْتَدَأٌ، «وَمَا» مُوصُولَةٌ وَصَلَتْهَا  
«أَسْلَفْتُهُ» وَالضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى<sup>(٨)</sup> الْمَوْصُولِ الْهَاءِ فِي «أَسْلَفْتُهُ»، «وَمُقَرَّرًا» حَالٌ

(١) فِي ز «كُسْرَةً».

(٢) فِي ش زِيَادَةُ «وَقَزَّازٍ وَخَزَّازٍ وَبَزَّازٍ»

قَالَ الْخَضْرَى: «هَذِهِ الصَّبِيعُ غَيْرُ مَقْيَسَةٍ عِنْدَ سَبِيهِهِ وَإِنْ كَثُرَ بَعْضُهَا فَلَا يُقَالُ دَقَاقٌ وَلَكَّاهُ وَتَزَّارَ لِبْيَاعِ  
الدَّقِيقِ وَالْفَاكِهِةِ وَالْبَرِّ قِيَاسًا عَلَى مَا سَمِعَ مِنْ نَحْوِ عَطَارٍ وَتُقَالُ. وَالْمَبْرَدُ يَقْيَسُهُ»

حَاشِيَةُ الْخَضْرَى ١٧٥:٢

(٣) «الثَّالِثُ تَكْمِلَةٌ مِنْ ش».

(٤) فِي ش، هـ، ز، ط، ك، ت «وَالضُّوَابِطُ فِي النِّسْبِ».

(٥) فِي الْأَصْلِ «أَم» تَحْرِيفٌ.

(٦) فِي ز «حَفَظَ».

(٧) فِي ظ «النِّسْبِ».

(٨) فِي الْأَصْلِ «فِي».

من الهاء واقتُصِرَا / خبر «غَيَّرُ»، «وَعَلَى الَّذِي» متعلق بـ «اقتُصِرَا»، و«يُنْقَلُ»  $\frac{٢٧٣}{١}$   
مِنَّةٌ صلة «الَّذِي»، والضمير العائد على «الَّذِي» الهاء في «منه».

\*\*\*\*\*

## ( الوقف )

(ش) الوقف<sup>(١)</sup> قطع النطق عند آخر الكلمة<sup>(٢)</sup> فإن كان الموقوف عليه منوناً ففيه ثلاث لغات: حذف التنوين مطلقاً<sup>(٣)</sup> وتسكين ما قبله نحو: قَامَ زَيْدٌ وَرَأَيْتُ زَيْدًا وَمَمَرْتُ بِزَيْدٍ<sup>(٤)</sup>، وإبدال<sup>(٥)</sup> التنوين من جنس حركة ما قبله مطلقاً<sup>(٦)</sup> نحو: قَامَ زَيْدُو، وَرَأَيْتُ زَيْدَا، وَمَمَرْتُ بِزَيْدِي. وحذفه بعد ضمة أو كسره، وإبداله ألفاً بعد فتحه، وهذه اللغة الفصيحة<sup>(٧)</sup> ولذلك اقتصر الناظم عليها فقال:

(ص) تَنْوِينًا أَوْ فَتْحًا اجْعَلْ أَلْفًا \* وَفَتْحًا وَتَلَوَ غَيْرَ فَتْحٍ اخِذْهَا

(ش) يعنى أنَّ التنوين إذا كان إثر فتحة جعلته أي التنوين ألفاً وإذا كان إثر غير<sup>(٨)</sup> فتح حذفته، وشمل «غَيْرَ فَتْحٍ»<sup>(٩)</sup>: الضم والكسر، والمراد بالفتح

(١) «الوقف» ساقطة من ك.

وفي هـ، ز، «الوقف هو».

(٢) في الأصل، ك، ت «الحركة».

وفي ظ «الكلمة المتحركة».

(٣) في ك «قبله مطلقاً»

«وقوله: حذف التنوين مطلقاً أي في حالة الرفع والنصب والجر وهذه لغة ربيعة، وإعراجه حيثئذ أن تقول

في زيد من قام زيد بالسكون. أنه فاعل بقام مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره المانع من

ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف. ومثل ذلك يقال في حالتي النصب والجر «حاشية ابن حمدون

١٥٦:٢»

(٤) «وممرت بزيد» ساقطة من هـ.

(٥) في ظ، ت «وإبدال» تحريف.

(٦) هذه لغة الأزد وهو الإعراب بالحركات الثلاثة.

(٧) كقولك: هذا زيد، وممرت بزيد، ورأيت زيدا..

(٨) «غير» ساقطة من ت.

(٩) في هـ، ز، ت «الفتح».

فتح الإعراب<sup>(١)</sup> «وتنويناً» مفعول أول بـ «اجعل»<sup>(٢)</sup>، «ووقفاً» مصدر فى موضع نصب على الحال من الضمير المستتر فى اجعل أو مفعول له، و«إثر» ظرف متعلق بـ «احذفاً»، «وألّف احذفاً»<sup>(٣)</sup> بدل من نون التوكيد الخفيفة<sup>(٤)</sup> ثم قال<sup>(٥)</sup>:

(ص) وَاخْذِفْ لَوْ قَفَّ فِى سَوَى اضْطِرَارٍ \* صِلَّةٌ غَيْرُ الْفَتْحِ فِى الْإِضْمَارِ

(ش) يعنى أن هاء الضمير فى الوقف إذا كان صِلَّةً<sup>(٦)</sup> غير الفتح تُحذف وتُشمل الضم والكَسْر / نحو: رَأَيْتُهُ وَمَرَزْتُ بِهِ فَتَقَفَ عَلَيْهِمَا<sup>(٧)</sup> ٢٧٣  
ب بالسكون وفُهم من قوله: «غَيْرُ الْفَتْحِ» أن الواقعة بعد الفتح لا تُحذف وهى ضمير المؤنث<sup>(٨)</sup> نحو: رَأَيْتُهَا، والمراد هنا بالفتح فتح البناء، وفُهم من قوله: «فِى سَوَى اضْطِرَارٍ» أن الوقف، أي<sup>(٩)</sup>: على الواو والياء فى الاضطرار، و«لَوْ قَفَّ»<sup>(١٠)</sup> متعلق بـ «احذف» واللام للتعليل، و«فِى سَوَى» متعلق بـ «احذف»<sup>(١١)</sup> و«صِلَّةٌ» مفعول بـ «احذف»، و«فِى الْإِضْمَارِ» متعلق بـ «صِلَّة». ثم قال:

(١) قول المكدى والمراد بالفتح فتح الإعراب. هذا سهو منه - رحمه الله - إذ لا فرق بين فتحة الإعراب - نحو: رأيت زيدا وبين فتحة البناء نحو: وبها اسم فعل بمعنى أحجب إذا وقفت عليه، وقد صرح بالعموم صاحب التوضيح وصاحب الكافية «حاشية ابن حمدون ١٥٦: ٢»  
(٢) فى ش «باجعل وإثر ظرف متعلق بجعل، وألفاً مفعول ثان بوقفاً».  
(٣) فى هـ «احذف» تحريف.  
(٤) فى ش «وتلو مفعول باحذفاً، والألف فيه بدل من نون التوكيد الخفيفة» وهذا الإعراب أكمل وأحسن.  
(٥) «ثم قال» ساقط من ز.  
(٦) فى هـ ، ظ «صلته».  
(٧) وفى ز «صلتها».  
(٨) فى ش «فيوقف عليها».  
(٩) فى ز «المؤنثة».  
(١٠) فى ش «أنه أتى الوقف».  
(١١) وفى هـ ، ز ، ظ ، ت «أن الوقف أتى».  
(١٠) فى الأصل «لوقف».  
(١١) ما بعد «باحذف» إلى هنا ساقط من ش.

(ص) وَأَشْبَهَتْ إِذَا<sup>(١)</sup> مُنْزَلًا لَصِبَ \* فَأَلْفًا فِي الْوَقْفِ ثَوْنُهَا قُلِبَ

(ش) يعني أنَّ «إِذَا» التي هي من النواصب يوقف عليها بإبدال النون ألفا لشبهه<sup>(٢)</sup> بالتنوين بعد الفتح فتقول: «إِذَا» وفهم من قوله: «وَأَشْبَهَتْ» أنَّ الوقف عليها بالألف على خلاف الأصل، وإنما هو للشبه ولذلك ذكر بعضهم الوقف عليها بالنون على الأصل<sup>(٣)</sup> «وَإِذَا»<sup>(٤)</sup> فاعل بِأَشْبَهَتْ و«مُنْزَلًا» مفعول بِأَشْبَهَتْ<sup>(٥)</sup>، «وُلِصِبَ» في موضع الصفة لـ «مُنْزَلًا»<sup>(٦)</sup>، «وَوُثْنُهَا» مبتدأ، «وَقُلِبَ» خبره، و«أَلْفًا» حال من الضمير في قلب. ثم قال:

(ص) وَخَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ ذِي الثَّنِينَ مَا \* لَمْ يُنْصَبْ أَوْلَى مِنْ ثُبُوتِ فَأَعْلَمَا

(ش) يعني أنَّ حذف الياء من المنقوص<sup>(٧)</sup> إذا كان غير منصوب أولى من ثبوتها. فشمل المرفوع نحو: هَذَا قَاضٍ، والمجرور<sup>(٨)</sup> نحو: مَرَزْتُ بِقَاضٍ

(١) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «إِذَا» وهي صحيحة.

وما أثبت من الألفية، ش، ك.

(٢) في ش «لشبهها»

(٣) قال المرادي: «اختلف في الوقف على إِذَا فذهب الجمهور إلى أنه يوقف عليها بالألف لشبهها بالنون

المنصوب، وذهب بعضهم إلى أنه يوقف عليها بالنون، لأنها بمنزلة أَنْ، ونقل عن المازني والمبرد،

واختلف النحويون في رسمها على ثلاثة مذاهب:

أحدها: أنها تكتب بالألف، لأنها يوقف عليها بالألف قيل: وهو الأكثر، وكذلك رسمت في المصحف.

والثاني: أنها تكتب بالنون، قيل: وإليه ذهب المبرد والأكثر.

والثالث: التفصيل. فإن ألفيت كتبت بالألف لضعفها، وإن أصحلت كتبت بالنون لقوتها. قاله الفراء

وقال ابن حصفور الصحيح كتبها بالنون.

شرح المرادي ١٥٩:٥.

(٤) في الأصل، هـ، ز، ط، ت «وَإِذَا».

(٥) «ومنوناً مفعول بِأَشْبَهَتْ» ساقط من ك.

(٦) في الأصل، ش، هـ، ز، ط، ك، ت «لنن».

وما أثبت أدق كما في ز، والألفية.

(٧) في ش «المنقوص المنون» وعبارتها أكمل.

(٨) في ت «فالمجرور»

بحذف الياء<sup>(١)</sup> وفيهما، وفُهم من قوله: «مَا لَمْ يُنْصَبْ» / أَنَّ الياءَ لَا تُحذفُ <sup>٢٧٤</sup>  
من المنصوب، وفُهم مما تقدم من قوله: «تَنْوِيناً اَلْزُ فَتُحْجِجُ اَلْجَعْلَ اَلْأَفَاءَ»، أَنَّ  
المنقوص المنون المنصوب<sup>(٢)</sup> يبدل فيه التنوين أَلِفاً نحو: رَأَيْتُ قَاضِياً، وفُهم  
من قوله: «أَوَّلَى» أَنَّ جواز الوقف عليهما بالياء مرجوح نحو: هَذَا قَاضِي  
وَمَرَزْتُ بِقَاضِي، هذا حكم المنقوص المنون، وأما غير المنون فقد أشار إليه  
بقوله:

(ص) وَغَيْرُ ذِي التَّنْوِينِ بِاَلْعَكْسِ .. \* ...

(ش) يعني أَنَّ المنقوص غير المنون بالعكس من المنون فإثبات الياء فيه  
أولى من حذفها<sup>(٣)</sup> نحو: هَذَا الْقَاضِي وَمَرَزْتُ بِالْقَاضِي، ويعني بغير ذي<sup>(٤)</sup>  
التنوين المقرون بـأل، وما ذكره من أنه عكس المنون إنما ذلك في المرفوع  
والجورر كما مثَّل<sup>(٥)</sup>، وأما المنصوب فليس في الوقف إلا إثبات<sup>(٦)</sup> الياء،  
وإن<sup>(٧)</sup> كان المنقوص محذوف<sup>(٨)</sup> العين<sup>(٩)</sup> فليس فيه إلا وجه واحد أشار إليه  
بقوله:

(ص) ... وَفِي \* نَحْوِ مَرِ لُزُومٍ رَدُّ اَلْيَا اَلْقَضِي

(ش) يعني أَنَّ نحو: مَرِ اسم فاعل من أَرَى<sup>(١٠)</sup> إذا وقف عليه لزم رد

(١) في ظ «التنوين» تحريف.

(٢) «المنصوب» ساقطة من ت.

(٣) صرح بذلك أيضاً ابن مالك في شرح الكافية ١٩٨٧:٤.

(٤) «ذِي» ساقطة من ك.

(٥) في هـ «كما مر».

(٦) في ك، ت «إثبات».

(٧) في هـ «وإذا».

(٨) في ز «محذوفاً».

(٩) «العين» ساقطة من ز.

(١٠) في ز «أَرَى» تحريف.

الياء فتقول: هَذَا مُرِي وَمَزَزْتُ بِمُرِي، وإنما لزم فيه رد الياء<sup>(١)</sup> لكثرة ما محذوف منه فإن أصله مُزِي<sup>(٢)</sup> على وزن مُفْعِل فتقلت حركة الهمزة إلى الراء ومحذفت الهمزة، وفُعِل بالياء ما فُعِل بياء قاضٍ ونحوه من حذف حركته وحذفه لالتقاءه مع التنوين، ولم يبق من أصول الكلمة إلا الراء، فلو سكنوها<sup>(٣)</sup> في الوقف لكان ذلك إجحافاً به. قوله: «وَحَذَفُ يَا الْمُنْقُوصِ» / ٢٧٤ ب مبتدأ، «وَذِي التَّنْوِينِ» نعت للمنقوص، «وَمَا ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ»، «وَأَوَّلِي» خبر المبتدأ، «وَمِنْ ثُبُوتٍ» متعلق بأوَّلِي، و«فَاعْلَمَا»<sup>(٤)</sup> تتميم، لصحة الاستغناء عنه، «وَعَيَّزُ ذِي التَّنْوِينِ» مبتدأ وخبره بالعكس، و«لُزُومٌ» مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى الفاعل، وهو «رَدٌّ»، «وَرَدٌّ» مصدر أيضاً وهو مضاف للمفعول<sup>(٥)</sup>، «وَأَقْتَفَى» خبر المبتدأ، «وَفِي نَحْوٍ» متعلق بأقْتَفَى. ثم اعلم أن الموقف عليه إذا كان متحركاً فإما أن يكون تاء تأنيث أو غيرها، فإن كان تاء تأنيث وقف عليها بالسكون خاصة وهو الأصل، وإن كان غيرها جاز فيه السكون، والرزوم<sup>(٦)</sup> والإشمام والتضييف والثقل، وذلك بشروط يأتي ذكرها، وقد أشار إلى الأول والثاني بقوله:

(ص) وَعَيَّزَهَا التَّأْنِيثُ مِنْ مَتَحَرِّكَ \* سَكَنَهُ أَوْ قَفَ زَائِمَ التَّحَرِّكَ

(ش) يعنى أن غير هاء<sup>(٧)</sup> التأنيث من المحرك يجوز تسكينه ورزومه والأصل التسكين<sup>(٨)</sup>، وأما الرزوم فهو إخفاء الصوت بالحركة، ويجوز في

(١) ما بعد «لزم رد الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٢) في ز «مرأى».

(٣) في الأصل «لسكونها» تحريف.

(٤) في هـ، ظ، ت «واعلما» تحريف.

(٥) في ش «إلى المفعول».

(٦) في الأصل «والرزوم» تحريف.

(٧) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «تاء».

(٨) في ش «التسكين ولا إشكال».

الحركات الثلاث، وفُهم من استثنائه هاء التأنيث أنه لا يجوز فيها ما جاز في غيرها<sup>(١)</sup> وسيبين بعد كيف يوقف عليها. «وَعَيَّرَ» منصوب بفعل مضمر يفسره «سَكَنَهُ»، و«أَوْقَفَ»<sup>(٢)</sup> معطوف على سكنه، و«رَأَيْتَ التَّحْرُكَ»<sup>(٣)</sup> حال من الفاعل<sup>(٤)</sup> المستتر في قِفْ، ثم أشار إلى الثالث بقوله:

(ص) أَوْ أَشْمِمِ الضُّمَّةَ ... \* ...

(ش) الإشمام هو الإشارة بالشففتين إلى الحركة / حالة سكون<sup>(٥)</sup> ٢٧٥  
الحرف<sup>(٦)</sup> وفُهم من قوله: «الضُّمَّة» أنه مخصوص بها، ولا يجوز في الفتحة ولا في الكسرة. و«الضُّمَّة» مفعول «بِأَشْمِمِ»، و«أَشْمِمِ»<sup>(٧)</sup> معطوف على قِفْ. ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) ... أَوْ قِفْ مُضْعِفًا \* مَا لَيْسَ هَمْزًا أَوْ عَلِيلاً إِنْ قَفَا  
مُحْرَكًا ... \*

(ش) يعني أنه يجوز الوقف على المتحرك غير التاء بالتضعيف بشرط أن لا يكون همزة ولا حرف علة، وأن يكون قبله متحرك<sup>(٨)</sup>، وهذه الشروط كلها مفهومة من البيت فتقول في جَعْفَرٍ وَضَارِبٍ وَذَوْهَمٍ جَعْفَرٌ وَضَارِبٌ ودرهمٌ بالتضعيف، «وَأَوْقِفْ» معطوف على «أَشْمِمِ»، «وَمُضْعِفًا» حال من

(١) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «في غيرها من المتحرك».

(٢) في ز، ظ، ت «أَوْقِفْ».

(٣) «التحرك» ساقطة من ش.

وفي الأصل «التحريك» تحريف.

(٤) في ش، ز «من الضمير».

(٥) في ش «السكون».

(٦) «الحرف» ساقطة من ش.

(٧) في ظ «أو أشمم».

(٨) في ش «ما قبله متحركاً»

وفي ز «قبله محرك».

الضمير المستتر في قِفْ، «وَمَا» مفعول به «مُضْعِفاً»<sup>(١)</sup> وهى موصولة وصلتها «لَيْسَ» و«هَمْزاً» خبر لَيْسَ، «وَأَوْ عَلِيلاً» معطوف على «هَمْزاً»<sup>(٢)</sup>، «وَلِنْ قَفَا» شرط أي تبع، و«مُحَرَّكاً» مفعول به «قَفَا»، ثم أشار إلى الخامس فقال: (ص) ... وَحَرَكَاتٍ<sup>(٣)</sup> انْقِلَاباً \* لِسَاكِنٍ تَحْرِيكُهُ لَنْ يُحْظَلَا

(ش) يعنى أنه يجوز نقل حركة الحرف<sup>(٤)</sup> الموقوف عليه إلى ما قبله، وذكر له فى هذا البيت شرطين: أحدهما أن يكون ساكناً وهو قوله: «لِسَاكِنٍ» واحتراز<sup>(٥)</sup> من المتحرك فلا ينقل إليه، والآخر أن يكون الساكن<sup>(٦)</sup> مما يقبل الحركة وشمل الألف<sup>(٧)</sup> لتعذر حركته<sup>(٨)</sup> نحو: دَارَ، والواو والياء لنقل الحركة فيهما نحو: قِنْدِيلٌ وَعُضْفُورٌ، والمُضْعَفُ نحو: الجَدَّ؛ لأن نقله يستلزم فكه وهو ممتنع فى غير الضرورة، وبقي عليه شرط ثالث بخلافى أشار إليه بقوله: /

٢٧٥  
ب

(ص) وَنَقْلُ فَتْحٍ مِنْ<sup>(٩)</sup> سِوَى الْمُهْمَلِزِ لَا \* يَرَاهُ بَصِيرٌ وَكُوفٍ نَقْلًا

(ش) يعنى أن «البصريين» منعوا<sup>(١٠)</sup> نقل الفتحة إذا كان المنقول منه غير همزة، فلا يُقال فى رَأَيْتُ الْحِصْنَ، رَأَيْتُ الْحِصْنَ؛ لأن المفتوح إن كان منوناً لزم من النقل حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون، وأجاز بذلك

(١) فى هـ «بمضعف» تحريف.

(٢) فى هـ ، ظ، ت «همز» تحريف.

(٣) فى هـ ، ز، ت «أو حركات» تحريف.

(٤) «الحرف» ساقطة من ز.

(٥) فى ش «واحتراز به من» وعبارتها أكمل.

(٦) فى الأصل «لساكن».

(٧) فى ش «واحتراز به من الألف لتعذر».

(٨) فى ز «حركة».

(٩) فى هـ «فى» تحريف.

(١٠) فى ش «يمنعون».

«الكوفيون»، وفُهم من قوله «سَوَى الْمَهْمُوزِ» أن نقل الفتحة من المهموز جائز عند الجميع لثقل همزة. نحو: رَأَيْتُ الْحَبْأَ وَالرَّدْأَ وَالْبَطْأَ<sup>(١)</sup> بنقل<sup>(٢)</sup> الفتحة في جميع ذلك<sup>(٣)</sup>. ثم قال:

(ص) وَالنُّقْلُ إِنْ يُعْدَمَ نَظِيرٌ مُتَّبِعٌ \* ...

(ش) يعنى أن نقل الحركة للساكن إذا أدى<sup>(٤)</sup> نقلها إلى عدم النظير<sup>(٥)</sup> فلا يجوز النقل في نحو<sup>(٦)</sup>: هذا يَشْرُ فتقول: يَشْرُ، لما يؤدي إليه من بناء «فعل» في<sup>(٧)</sup> الأسماء<sup>(٨)</sup> وهو خاص بالأفعال، فإن كان الحرف المنقول إليه همزاً<sup>(٩)</sup> جاز، وإليه أشار بقوله:

(ص) ... \* وَذَاكَ فِي الْمَهْمُوزِ لَيْسَ يَتَّبِعُ

(ش) الإشارة بذلك للنقل الذى يؤدي إلى عدم النظير، يعنى أن ذلك فى المهموز غير<sup>(١٠)</sup> ممتنع لثقل همزة فتقول فى نحو: هَذَا رَدء،

<sup>(١)</sup> وذلك فى قولك: رأيت الحَبْءَ والرَّدْءَ والبَطْءَ  
الحَبْء: كل ما خبيء وستر، والرَّدْء: العون والبَطْء: ضد السرعة.

<sup>(٢)</sup> فى الأصل «تنقل».

<sup>(٣)</sup> هذه لغة كثير من العرب منهم تميم وأسد. أما إذا نقلت حركة همزة حذفها أهل الحجاز ووقفوا على الحرف الذى نقلت إليه يقولون: هذا الحَبْء، ورأيت الحَبْء ومررت بالحَبْء، وكذلك فى البَطْء والرَّدْء. وأثبتها غيرهم ساكنة يقولون هذا البَطْء، ورأيت البَطْء، ومررت بالبَطْء، وكذلك الرَّدْء والحَبْء، أو بمجانس حركة ما قبلها على سبيل الإتياع نحو: هذا البَطْء، ورأيت البَطْء، ومررت بالبَطْء أو الثقل إلى الحرف نحو: هذا البطو والرذو والخبو، ورأيت البطأ والرذأ والخبأ ومررت بالبطىء والرذىء والخبىء.

الإرتشاف ٤٠١:١، وشرح الأشموني ٢١٢:٤.

<sup>(٤)</sup> «أدى» ساقطة من ك.

<sup>(٥)</sup> فى ش، ه، ز، ظ، ك، ت «النظير ممتنع».

<sup>(٦)</sup> «فى نحو» ساقط من ت.

<sup>(٧)</sup> «فى» ساقطة من ت.

<sup>(٨)</sup> «فى الأسماء» ساقط من ش، ك.

<sup>(٩)</sup> فى ش، ه، ز «المنقول منه همزة».

وفى ك، ت «المنقول إليه همزة».

<sup>(١٠)</sup> فى ظ «ليس».

هذا ردة<sup>(١)</sup> ومَرَزَتْ بِالْكَفِ<sup>(٢)</sup>. «وحركات» مفعول «بانقلا»، و«ألف» انقلا بدل من النون الخفيفة<sup>(٣)</sup>، و«يساكن» متعلق بانقلا، و«تَحْرِيكُهُ» مبتدأ، و«لَنْ يُعْظَلَ» أي: يمتنع<sup>(٤)</sup> خبر المبتدأ، و«نَقْلُ فَتْحٍ» مبتدأ، و«مِنْ سِوَى» متعلق بنقل و«لَا يَرَاهُ بَصَرِيٌّ» جملة فى موضع خبر المبتدأ، و«كُوفٍ» مبتدأ، و«نَقْلًا» فى موضع الخبر، و«النَّثْلُ» مبتدأ، وخبره «مُتَمَتِّعٌ» /، و«إِنْ يُقَدَّم نَظِيرٌ» ٢٧٦ شرط محذوف الجواب<sup>(٥)</sup>، و«وَذَلِكَ» إشارة للنقل وهو مبتدأ، و«لَيْسَ يَمْتَنِعُ» خبره، و«فى المَهْمُوزِ» متعلق بيمتنع. ثم قال:

(ص) فِى الْوَلَفِ تَأْتِيهِ الْإِسْمُ هَا جُعِلَ \* إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ

(ش) يعنى أن تاء التانيث اللاحقة للأسماء تجعل فى الوقف هاء<sup>(٦)</sup>، واحترز بتاء تانيث الاسم من تاء التانيث الساكنة اللاحقة للأفعال نحو: قَامَتْ. واحترز بقوله: «إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنٍ صَحَّ وَصِلَ»، من نحو: بَنَتْ وأُنْخِثَ. وفُهِمَ منه أن الساكن إذا كان غير صحيح، والتاء للتانيث أنه يوقف عليها بالهاء نحو: قَتَاةٌ وَحَصَاةٌ، ودخل فى ذلك التاء فى جمع المؤنث السالم نحو: هِنْدَاتٌ، فأخرجه بقوله:

(ص) وَقُلْ ذَا لِي جَنَعٍ تَضَحِيحٌ وَمَا \* ضَاهِي ...

(ش) أي قل جعل «التاء» «هاء» فى الوقف فى جمع المؤنث السالم

(١) «هذا ردة» ساقط من ز، ك.

فى الأصل، ش، هـ «رده».

وما أثبتته من ظ، ت «أصبح».

(٢) فى ت «بالْكَفِ الكَفَاء» وعبارتها أكمل وأدق.

(٣) فى ش «بدل من نون التوكيد الخفيفة».

(٤) فى هـ، ز، ظ، ت «يمتنع».

(٥) فى ش «محذوف الجواب للدلالة ما تقدم عليه» وعبارتها أكمل وأحسن.

(٦) فى ش، هـ، ز، ك، ت زيادة «هاء» واحترز بتاء التانيث من التاء التى ليست للتانيث نحو قرأت» والزيادة هنا غير لازمة.

كهِنْدَات<sup>(١)</sup> وما ضاهاه كأولآث وهَيَّهَات، والأعرِف في ذلك الوقف بالتاء،  
ومن الوقف بالهاء قول بعضهم: دَفُنُ البَنَاتِ مِنَ المَكْرَمَاتِ<sup>(٢)</sup>.

وقوله:

(ص) ... \* ... وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالعَكْسِ انْتَمَى

(ش) يعنى أن غير جمع<sup>(٣)</sup> المؤنث السالم وما ضاهاه بالعكس من جمع  
المؤنث<sup>(٤)</sup> ومضاهيه الوقف بالهاء هو الكثير نحو: فاطمه وطلحه، والوقف  
بالتاء قليل، ومنه قولهم: يَا أَهْلَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ<sup>(٥)</sup>، فقال مجيب<sup>(٦)</sup>: ما أحفظ  
منها ولا آيت. وَتَأْتِيهِ الاسْمُ<sup>(٧)</sup> مبتدأ<sup>(٨)</sup> خبره «بجعل»<sup>(٩)</sup>، وفي جعل  
ضمير عائد على المبتدأ وهو مفعول / أول بـجـعـل، «وها» مفعول ثانٍ وإِنْ لَمْ يَكُنْ<sup>٢٧٦</sup>  
يَكُنْ شرط، وفي «يَكُنْ» ضمير هو اسمها عائد على «تا»، وخبر يَكُنْ  
«وَصِلْ»، «وَيَسَاكِنِ» متعلق بوصل، و«صَحَّ» فى موضع النعت لساكن  
[ثم<sup>(١٠)</sup>] إِنَّ من عوارض الوقف زيادة هاء السكت آخر الموقوف عليه، وأكثر  
ما تزداد بعد الفعل المحذوف الآخر جزماً، «كَلِمٌ يُعْطِ، أو وقفاً كأعطه».

(١) فى ز «نحو هندات»

(٢) «دَفُنُ البنات من المكرمات» كذا ورد فى الأصل، وش، ك. وهو من أقوال العرب.

انظر شرح الكافية لابن مالك ١٩٩٥:٤، وشرح ابن الناظم ٨٨١، وشرح الأشموني ٢١٤:٤.

(٣) «جمع» ساقطة من ز، ت.

(٤) ما بعد «السالم» إلى هنا ساقط من ش.

(٥) فى ت «البقرة».

(٦) فى ش «موجب»، ه، ك «مجيباً».

(٧) فى الأصل «والاسم».

(٨) فى ت «المبتدأ».

(٩) فى ه، ظ، ت «وخبره جعل».

وفى ز «وجعل خبره» تقديم وتأخير.

(١٠) «ثم» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت.

وفى ك «ثم إعلم أن» وعبارتها أكمل.

وبعد «ما» الاستفهامية المجرورة كقولك: عَلِمْتُ: عَلَى مَن، وقد تزايد في غيرهما كما سيأتى، فأما إلحاقها<sup>(١)</sup> للفعل المحذوف الآخر فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَقِفْ بِهَا السُّكُوتَ عَلَى الْفِعْلِ الْمُحْذَرِ \* يَحْذَرُ آخِرَ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلَ

(ش) يعنى أنَّ هاء<sup>(٢)</sup> السكت تلحق فى الوقف آخر الفعل المحذوف الآخر فشمل المضارع المجزوم<sup>(٣)</sup> نحو: لَمْ يُعْطِ، وَلَمْ يَعْ، والأمر من المعتل اللام نحو: أَعْطِ، وَقِفْ، إلا أنَّ إلحاقها<sup>(٤)</sup> بنحو<sup>(٥)</sup>: لَمْ يَعْ<sup>(٦)</sup>، وقِفْ مما بقى من الفعل فيه<sup>(٧)</sup> حرف واحد أو حرفان أحدهما حرف المضارعة واجب، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَيْسَ خُفْماً لِي سِوَى مَا كَمِ أَوْ \* كَيْفَ مَجْزُوماً فَرَّاحٍ مَا رَعَوْا

(ش) يعنى أنه إنما يجب إلحاق<sup>(٨)</sup> هاء السكت فى نحو المثالين المذكورين تقوية لهما، وفُهم منه أنَّ إلحاقها لما بقى من حروفه أكثر من حرفين نحو: أَعْطِ وَلَمْ يُعْطِ<sup>(٩)</sup> جائز لا لازم، فتقول فى<sup>(١٠)</sup> لَمْ يُعْطِ

(١) فى هـ، ز، ط، ت «لحاقها».

(٢) «سميت» هذه الهاء ها السكت، لأن سكوت الناطق عندها يكون دون آخر الكلمة، ووجه اجتلابها للتوصل إلى بقاء حركة الحرف الأخير فى الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء سكوت الحرف الأول (حاشية ابن حمدون ١٦١: ٢)

(٣) «المجزوم» ساقطة من ش.

(٤) فى هـ، ز، ت «لحاقها».

(٥) فى هـ، ز، ت «لنحو».

(٦) «ما بعد» «ولم يعم» إلى هنا ساقط من ك.

(٧) «فيه» ساقط من هـ.

(٨) فى هـ، ز، ط، ت «لحاق».

(٩) «ولم يعط» ساقط من ك.

(١٠) فى ظ «فتقول فى نحو» وعبارتها أكمل.

وَأَعْطِ: لَمْ يُعْطَ وَأَعْطَ<sup>(١)</sup> بالسكون، وَلَمْ يُعْطِ، وَأَعْطِ بِالْحَاقِ<sup>(٢)</sup> الهاء  
وفى نحو: قِة، وَلَمْ<sup>(٣)</sup> يَقِة بِالْحَاقِ الهاء خاصة. و«بِهَا» متعلق بقف / ٢٢٧  
وقصرها ضرورة، «وَعَلَى الْفَعْلِ» متعلق بقف أيضاً، «وَالْمُعَلِّ» نعت للفعل،  
وبحذف متعلق بالمُعَلِّ، «وَحْتَمًا» خبر «لَيْسَ»، وفى ليس ضمير هو اسمها  
عائد على لحاق الهاء، «وفى سِوَى» متعلق بحتما<sup>(٤)</sup>، و«مَا» موصولة  
وصلتها كييع، و«مَجْزُومًا» حال من كييع، والواو فى «رَعَوًا» عائدة<sup>(٥)</sup> على  
العرب، ثم انتقل إلى لحاقها بعد «ما» الاستفهامية فقال:

(ص) وَمَا فِى الْإِسْتِفْهَامِ إِنْ جُرَتْ حُذِفَ \* أَلْفُهَا وَأَوَّلُهَا أَلْفَا إِنْ تَقِفَ

(ش) يعنى أَنَّ «ما» الاستفهامية إذا جُرَتْ حُذِفَ أَلْفُهَا فى  
الوقف<sup>(٦)</sup>، وَلَحَقَتْهَا هاء السكت. واحترز بقوله: «مَا فِى الْإِسْتِفْهَامِ» من<sup>(٧)</sup>  
الموصولة والمصدرية والشرطية<sup>(٨)</sup>. - فلا يحذف ألف شئ من ذلك فى  
الوقف ولا يلحقه هاء السكت. وفهم من قوله [إِنْ جُرَتْ أَنَّ المرفوعة  
والمنصوبة لا تلحقها هاء السكت وشمل قوله]<sup>(٩)</sup>: «إِنْ جُرَتْ» المجرورة  
بحرف الجر نحو عَمَّة وَلَهُ، والمجرور بالإضافة نحو: أَفْتِصَاءَ مَن، إلا أَنَّ

(١) لم يعط وأعط ساقط من ه .

(٢) فى هـ ، ز، ظ، ت «بلحاق».

(٣) فى شى «عه ولم يعه» والمثال صحيح.

(٤) فى الأصل، ش، هـ ، ز، ظ، ك «بحتم» ما أثبت أدق كما فى ت والألفية.

(٥) فى الأصل، ش، ك «عائد» وهذا جائز.

(٦) «فى الوقف» ساقط من ش.

(٧) «من» ساقط من ز.

(٨) مثال الموصولة قولك: مررت بما مررت به.

ومثال المصدرية نحو: عجبت مما تضرب. أي من ضربك.

ومثال الشرطية قولك: بما تفرح أفرح.

(٩) ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت.

المجرورة بالإضافة<sup>(١)</sup> يلزمها الحذف وإلحاق<sup>(٢)</sup> الهاء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَلَيْسَ خُثْمًا فِي سِوَى مَا أَخْفَطَا \* بِاسْمِ كَقَوْلِكَ اقْتِضَاءُ<sup>(٣)</sup> مَ اقْتَضَى

(ش) يعني أنَّ المجرورة بغير الإضافة وهو حرف الجر ليس لحاق الهاء لها حتماً ففهم منه أنَّ لحاقها جائز في المجرورة بحرف<sup>(٤)</sup>، وفهم أيضاً أنه لازم في المجرورة بالإضافة ومثَّل<sup>(٥)</sup> ذلك بقوله: اقْتِضَاءُ مَ اقْتَضَى، هذا<sup>(٦)</sup> مثال المجرورة بالإضافة فاقتضاء مضاف لـ «م»<sup>(٧)</sup> فإذا وقفت عليها قلت: الاقْتِضَاءُ<sup>(٨)</sup> مَ<sup>(٩)</sup> اقْتَضَى زَيْدٌ اقْتِضَاءُ مَ / . «وما» مبتدأ، «وإن جرَّ»<sup>(١٠)</sup> ٢٧٧ ب شرط، «وَحَذِفَ أَلِفُهَا» جواب الشرط، وجملة الشرط والجواب<sup>(١١)</sup> خبر المبتدأ، والظاهر أنَّ قوله<sup>(١٢)</sup>: «فِي الِاسْتِفْهَامِ» متعلق بمحذوف تقديره: أعني، والهاء في «أَوَّلِهَا»<sup>(١٣)</sup> مفعول أول<sup>(١٤)</sup>، يَأُولِ، والهاء مفعول ثانٍ، «وإنَّ تَقِفَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وَحُثْمًا» خبر لَيْسَ وفي «لَيْسَ»

(١) ما بعد «بالإضافة» إلى هنا ساقط من ز.

(٢) في ش «ولحاق هاء السكت» وعبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ظ، ت «ولحاق الهاء».

(٣) «اقتضاء م» ساقط من ش، ك.

(٤) في ت «بحرف جر».

(٥) في هـ، ز، ظ، ت «ثم مثل».

(٦) ما بعد م «اقتضى» إلى «اقتضى» ساقط من هـ.

(٧) في ز، ت «لما» تحريف.

(٨) في ز، ظ «اقتضاء»، وفي ت «في اقتضاء».

(٩) «م اقتضى» ساقط من ز.

(١٠) في الأصل، هـ، ز، ك «حرف» تحريف وتصحيح.

(١١) في ز، ك «والجزاء».

(١٢) في ت «أن في قوله».

(١٣) في ش، ز، ظ، ك، ت «في أولها» تحريف.

(١٤) «أول» ساقطة من ك.

ضمير هو اسمها يعود على لحاق الهاء، «وفى سَوَى» متعلق بهتما<sup>(١)</sup>، «وما» موصولة وصلتها انخفض، و«باسم»<sup>(٢)</sup> متعلق بانخفاض. ثم انتقل إلى لحاقها فى غير الفعل الملل الآخر وما الاستفهامية فقال:

(ص) [وَوَضَلَ ذِي الْهَاءِ أَجْزَ بَكُلِّ مَا<sup>(٣)</sup> \* حَرَكَ تَحْرِيكَ<sup>(٤)</sup> يَتَاءٍ لَزِمًا<sup>(٥)</sup>]

وَوَضَلَهَا بِغَيْرِ تَحْرِيكِ يَتَا \* أُدِيمَ شَذُّ فِي الْمُدَامِ اشْتِخَاسًا

(ش) يعنى أن وصل السكت بغير الحركة التى للبناء المدام شاذ، ووصلها بحركة البناء المدام مستحسن<sup>(٦)</sup>، وفهم منه أنه لا يوصل بحركة الإعراب البتة، فمثال حركة البناء المدام<sup>(٧)</sup> الذى يستحسن لحاق<sup>(٨)</sup> الهاء معه حركة الواو والياء من «هُوَ وَهِيَ» فيجوز هُوَ<sup>(٩)</sup>، وَهِيَ وقد قرئ بها<sup>(١٠)</sup> ومثال حركة البناء غير المدامة<sup>(١١)</sup> اسم لا والمنادى ونحوهما مما فيه البناء والإعراب، وقد شذ لحاقها فى «عَلُ» فى قول الراجز.

٢١٤ - يَا رَبِّ يَوْمَ لَى لَا أُظَلِّلُهُ

(١) فى الأصل، ش، ه، ز، ظ، ك «بهتم».

وما أثبت أدق كما فى ت والألفية.

(٢) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «ولاسم» وفى ه «والاسم» وما أثبت أدق كما فى ز والألفية.

(٣) فى ه، ز «بكلمة».

(٤) فى ز «تحريكاً» تحريف.

(٥) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ه، ز، والألفية.

(٦) فى ظ «استحسن».

(٧) فى ش، ه، ك، ت «الدائم».

(٨) فى ت «لحاقه».

(٩) فى ت «هو» تحريف.

(١٠) «وقد قرئ بها» ساقط من ش، وفى ه، ز، ك «وقد قرئ بهما»

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى فى سورة الحاقة آية ٢٨، ٢٩

( مَا أَخْنَىٰ عَنْيَ مَالِيْهِ، هَلْكَ عَنْيَ شُلُطَانِيْهِ ) وسورة الفارعة آية ١٠ ( وَمَا أَذْرَاكَ مَا هِيَّةُ )

(١١) فى ش، ه، ز، ك، ت «الدائمة».

أَرْمَضُ مِنْ نَحْتٍ وَأَضْحَى مِنْ عَلَّة<sup>(١)</sup>

و «وَضَلُّهَا» مبتدأ، والهاء عائدة على هاء السكت، و«بَغْيَرٍ» متعلق بوصول، و«أُدِيمَ» فى موضع الصفة لبناء، «وَشَدُّ» / خبر المبتدأ، «وَالْمُدَامِ» اسم مفعول ٢٧٨  
من أَدَامَهُ يُدِيمُهُ فهو مُدَام، وهو متعلق باستحسن. ثم قال:

(ص) وَرُبَّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا \* لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا

(ش) يعنى أنه قد يحكم للوصل بحكم الوقف فيعطى حكمه، وذلك فى النشر قليل، وفهم ذلك من قوله: «وَرُبَّمَا»، ومنه قوله - تعالى<sup>(٢)</sup> - فى قراءة حمزة والكسائى: ( لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ )<sup>(٣)</sup>

وقراءة قالون «ومُحْيَاى ومماتى<sup>(٤)</sup>»، وفى الشعر فاش، وقد صرح بذلك فى قوله: «وَفَشًا مُنْتَظِمًا»، ومنه قوله:

(١) الرجز لابی ثروان، وروى الشطر الثانى فى الأصل:

«أَوْمَضُ مِنْ نَحْتِهِ وَأَضْحَى مِنْ عَلَّة»

انظر: شرح المفصل ٨٧:٤ والإنصاف ٣٤٦:٢ وشرح الكافية لابن مالك ٢٠٠:٤، ومعنى اللبيب

١٥٤:١ وشرح الأشمونى ٢١٨:٤

أَرْمَضُ: أى تهرقني الرمضاء وهى الأرض الشديدة الحرارة.

(٢) «تعالى» ساقطة من ز.

(٣) سورة البقرة آية: ٢٥٩.

الآية من قوله تعالى ( فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ )

«قرأ ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر يثبتون الهاء فى الوصل، من قوله تعالى «يَتَسَنَّهْ» وكان

حمزة والكسائى يحذفان الهاء فى الوصل،

(السبعة فى القراءات ١٨٨)

وانظر الإملاء ١٠٩:١، والبحر ٢٩٢:٢.

(٤) «قرأ نافع ومُحْيَاى» يأسكان الياء ونصبها فى «مَمَاتَى» وقرأ الباقون «ومُحْيَاى» بتحريك الياء وإسكانها فى «مَمَاتَى».

قال الرضى: «وقد جاء الياء ساكناً مع الألف فى قراءة نافع» محيَاى ومماتى «وذلك إما لأن الألف أكثر مدأ من أخويه - معنى الياء والواو - فهو يقوم مقام الحركة من جهة صحة الإعتماد عليه وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعيف».

شرح الكافية ٢٩٥:١ وانظر الخصائص ٩٢:١ وشرح التصريح ٨٨:١ / ٦٠:٢، ٢٠٧.

٢١٥. أَتَوَاتَرَى فُلْتُ مَنُونَ أَلْتُم \* [ فَقَالُوا الْحَيْنُ فُلْتُ عَمُوا ظَلَامًا ]<sup>(١)</sup>

وقوله:

٢١٦ - ضَحْخَمَ يُجِبُّ الْخُلُقَ الْأَضْحَمَا<sup>(٢)</sup>

وهو في الشعر كثير، «وَلَفْظُ الْوَضَلِ» مفعول لم يسم فاعله بأُعْطِيَ، و«ما» مفعول ثان وهي موصولة وصلتها للوقف، ونثراً<sup>(٣)</sup> منصوب على إسقاط الخافض والتقدير: في نثر<sup>(٤)</sup> «وَفَشْنَا» معطوف على أُعْطِيَ<sup>(٥)</sup>، «وَمُنْتَظِمًا» حال من الضمير المستتر في فشنا.



(١) الشاهد لتأبط شرًا، وقد ورد مسبقاً في باب الحكاية.

ما بين المعقوفين تكملة من ز، ك، ت.

وفي رواية: «فقالوا الجن قلت عموا صباحا».

والشاهد فيه: «أنه ألحق الواو والنون في «منون» وصلًا وهو شاذ انظر: ديوانه ٢: ٢٥٦، واللسان «حن».

والكتاب ٢: ٤١١، والمقتضب ٤: ٣٦١ والخزانة ٢: ٨٨، ومعجم شواهد النحر ١٥٧.

(٢) الرجز لرؤبة بن العجاج انظر: ملحقات ديوانه ١٨٣

واللسان «ضحيم» والكتاب ١: ٢٩٠.

والمقتضب ٢: ٣٣، وشرح أبيات الكتاب للسيرا في ١: ٤١٩/٤: ١٧٠.

وروى «ضحماً يحب الخلق الأضحماً».

(٣) في الاصل «ولفظاً» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية.

(٤) في الاصل «في نظم» وما أثبت هو الصواب كما في بقية النسخ والألفية.

(٥) في ز «أعط» تحريف.

## ( الإمالة )

(ش) الإمالة على قسمين: إمالة الألف، وإمالة الفتحة، فإمالة الألف هي<sup>(١)</sup> أن تنحو بالألف نحو الياء، والفتحة نحو الكسرة، وذكر لها الناظم ستة أسباب:

الأول: نقلا بها عن الياء.

الثاني: مآلها<sup>(٢)</sup> إلى الياء.

الثالث: كونها تدل على ما يُقال فيه قلت.

الرابع: ياء قبلها أو بعدها.

الخامس: كسرة قبلها أو بعدها.

السادس: التناسب.

وقد أشار إلى الأول فقال<sup>(٣)</sup>:

(ص) الْأَلْفُ الْمُتَبَدِّلُ مِنْ يَاءٍ فِي طَرَفٍ \* أَمِلْ ... /

٢٧٨  
ب

(ش) يعنى أنَّ الألف المبدلة من الياء فى طرف تمام، وشمل آخر الفعل كَرَمَى، وآخر الاسم كَمَرَمَى، وفُهم منه أنَّ الألف إذا كانت وسطاً<sup>(٤)</sup>

(١) «هى» ساقطة من ك.

(٢) فى هـ ، ز «صيرورتها»

وفى ظ «إمالتها».

(٣) فى ز «بقوله».

(٤) فى ت «وسط» تحريف.

لا تُمَّال وإن كانت مبدلة عن ياء، إلا بشرط يأتي<sup>(١)</sup>. و«الأَلِف» مفعول بأميل، و«المُبْدَل» نعت للألف، و«مِنْ يَأ» متعلق بالمبدل، «وفى طَرْف» فى موضع النعت ليا. ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) ... \* ... كَذَا الْوَاقِعُ مِنْهُ الْيَأِ خَلَفَ  
دُونَ مَزِيدٍ أَوْ شُدُوذٍ ... \*

(ش) يعنى أنَّ الألف تُمَّال إذا كانت صائرة إلى الياء<sup>(٢)</sup> دون شدوذ ولا زيادة، وذلك نحو: مُحْبَلَى وَمِعْزَى، فَإِنَّ الألف منهما<sup>(٣)</sup> غير مبدلة من ياء لكنها تصير إلى الياء فى التثنية، والجمع بالألف والتاء. فتقول: مُحْبَلَيَّانَ وَمِعْزَيَّانَ، واحترز بالشدوذ من قلب الألف ياء فى لغة «هذيل» إذا أضيفت إلى ياء المتكلم<sup>(٤)</sup> نحو: عَصَى<sup>(٥)</sup> فى عَصَائِي، واحترز بالمزيد من رجوع الألف إلى الياء بسبب زيادة، كقولهم فى تصغير قُفَى<sup>(٦)</sup>: قُفَيَّ، وفى جمعه: قُفَيَّ. و«الوَاقِعُ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، «وَمِنْهُ» متعلق بالواقع وأل موصولة، «واليا» فاعل بالواقع، والضمير فى منه عائد على أل، «وَيَخْلَفُ» حال من الياء ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعة»، «وَدُونُ» متعلق بخلف أو بالواقع. ثم قال:

(ص) ... وَلِمَا \* تَلِيَهُ هَا التَّأْنِيثُ مَا الْهَاءُ<sup>(٧)</sup> عَدِمَا

(١) يريد قول الناظم بعد:

وهكذا يدل عين الفعل إن \* يؤل إلى قلت كماضى خف ودن

(٢) فى ز «ياء».

(٣) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «فيهما».

(٤) سبق ذكر ذلك فى المضاف إلى ياء المتكلم وذلك فى قول ابن مالك

«وعن هذيل انقلابها ياء حسن»

(٥) عصى: أصلها عصى بسكون الواو ولازم الكلمة فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون

فقلبت الواو ياء وأدغمت فى ياء المتكلم.

(٦) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «قفا».

(٧) فى ظ، ك «ما التاء».

(ش) يعنى أنَّ ما آخره تاء التانيث مما فى (١) آخره أَلَف تستحق الإمامة يُمَال المجرد من التاء نحو (٢): مَرَمَاة (٣) وَفَقَاة؛ لأنَّ التاء فى حكم / الانفصال. ٢٧٩  
فهى غير معتد بها. و«مَ» مبتدأ وهى موصولة بـ «عَدِمَا» (٤) و«الهَاء» (٥) أ  
مفعول بعدم (٦) وخير المبتدأ «لَمَّا»، و«مَ» موصولة وصلتها تليه (٧)، وها التانيث  
فاعل بتليه (٨)، والمبتدأ على حذف مضاف والتقدير: حكم ما عدم التاء  
من (٩) الإمامة ثابت لما يليه هاء التانيث.

ثم أشار إلى السبب الثالث بقوله:

(ص) وَهَكَذَا بَدَلُ عَيْنِ الْفِعْلِ إِنْ \* يُوْلُ إِلَى فَلْتُ كَمَا ضَى خَفَ وَدَنْ

(ش) يعنى أنَّ الألف تمال أيضاً إذا كانت بدلاً من عين فِعل تكسر فاؤه  
إذا أسند إلى تاء الضمير، فشمل ما عينه واو مكسورة نحو: نَخَافَ أصله:  
نَخَوِف بكسر الواو؛ لأنه من الخوف، وما عينه ياء مفتوحة فى الأصل نحو:  
دَانْ فإنه من الدين، وما عينه ياء مكسورة نحو: هَابَ، فإنه من الهيبة  
وأصله: هَيب فتمال الألف من ذلك كله؛ لأنه يُوْلُ إذا أسند إلى التاء  
لِفَلْتُ (١٠)، فيُقَال نَخِفْتُ وَدَنْتُ وَهَبْتُ، واحترز به مما لا يُوْلُ إلى فَلْتُ

(١) «فى» ساقطة من ز.

(٢) الأصل، ك «غير» تحريف.

(٣) فى ز «مرمات» تحريف.

(٤) فى ش، ه، ز «وصلتها عدما».

(٥) فى ه «والتاء».

(٦) الأولى بـ «عدما» كما فى الألفية.

(٧) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «يليه» تصحيف.

(٨) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «يليه» تصحيف.

(٩) فى ت «فى».

(١٠) فى ز «إلى فلت».

يريد أنها تصير فى اللفظ على وزن فلت، والأصل فعلت، نقلت حركتها إلى الفاء، فالتقت ساكنة مع اللام فحذفت العين لإلتقاء الساكنين.

بالكسر بل إلى قُلْتُ<sup>(١)</sup> بالضم نحو قَالَ وَطَالَ؛ لأنك تقول فيهما: قُلْتُ  
وَطُلْتُ. «وَبَدَلْتُ» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«إِنْ يُؤْلُ» شرط حذف جوابه للدلالة  
ما تقدم عليه. ثم أشار إلى السبب الرابع فقال:

(ص) كَذَاكَ قَالِي الْيَاءِ .. \* ...

(ش) أي يُتِمَّال أيضاً الألف التي<sup>(٢)</sup> تتلو الياء وذلك نحو: سَيَال<sup>(٣)</sup> وأوهم  
كلامه أن ذلك فيما تصل بالياء كالمثال، بل تجوز الإمالة وإن فصل بين الياء  
والألف / فاصل وعلى ذلك نبه بقوله:

٢٧٩  
ب

(ص) ... وَالْفَضْلُ اغْتَفِرَ \* بِحَرْفٍ أَوْ مَعَ هَا [ كَجَيْبِهَا أُذِرُ ]<sup>(٤)</sup>

(ش) يعنى أنه قد اغتفر الفصل بين الياء والألف الممالة بحرف  
واحد وذلك نحو: شَيْبَان<sup>(٥)</sup>، أو بحرفين أحدهما هاء نحو: أُذِرُ  
جَيْبِهَا<sup>(٦)</sup>، وإنما اغتفر الفصل بحرف واحد لقلّة الفصل، واغتفر  
بحرف مع الهاء لخفاء الهاء<sup>(٧)</sup>، وفهم منه أن الفصل إذا كان  
بحرفين وليس<sup>(٨)</sup> ثانيهما هاء منع الإمالة<sup>(٩)</sup>، ولم يذكر في هذا النظم الياء  
سبباً<sup>(١٠)</sup>؛ إذا كانت بعد الألف نحو: بايع، وهو في ذلك موافق

(١) «بالكسر بل إلى قلت» ساقط من ت.

(٢) في ه، ت «الذي».

(٣) في ز، ك «نحو بيان وسيال» مثال زيادة.

سيال: ضرب من الشجر، وقيل موضع في الحجاز.

(٤) «كجيبها أدر» تكملة من ش، ه، ز، ط، ك، ت والألفية.

(٥) في الأصل، ش، ك «سيان» وما أثبت هو الصواب شيان: اسم الرجل.

(٦) في الأصل «أذن جيبها» تحريف.

(٧) «لخفاء الهاء» ساقط من ك.

(٨) في ه، ت «ليس».

(٩) في ش، ه، ز، ط، ك، ت «من الإمالة» وعبارتها أكمل.

(١٠) في ش «أن الياء سبب».

«لسيويه»<sup>(١)</sup>. «وتألى التياء» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ»، و«الْفَضْلُ» مبتدأ، وخبره «اغْتَفِرَ»، و«يَحْزِفُ» متعلق بالفصل [أَوْ مَعَ هَا]<sup>(٢)</sup> [معطوف على مقدر والتقدير بحرف وحده]<sup>(٣)</sup> واو مع ها وقصرها ضرورة. ثم أشار إلى السبب الخامس فقال:

(ص) كَذَاكَ مَا يَلِيهِ كَسْرٌ أَوْ يَلِي \* تَالِي [كَسْرٍ أَوْ سُكُونٍ قَدْ وَلِيَ]<sup>(٤)</sup>  
 كَسْرًا وَفَضْلُهَا كَلًّا فَضْلٍ يُعَدُّ \* فَ «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُجِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ  
 (ش) فذكر خمس صور:

الأولى: أن يقع الكسر بعد الألف. وشرطه<sup>(٥)</sup> أن يليها نحو: مَسَاجِد.

الثانية: أن يقع الكسر قبلها. وفيه أربع صور:

أولها: أن تكون منفصلة بحرف. نحو: عِمَاد.

وثانيها: أن تكون منفصلة بحرفين أولُهُمَا ساكن نحو: شِمْلَال.

وثالثها: أن تكون منفصلة بحرفين متحركين ثانيهما الهاء

نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا.

ورابعها: أن تكون منفصلة بحرف ساكن ومتحركين أحدهما

الهاء، وقد مثل ذلك بقوله: فَ «دِرْهَمًاكَ» مَنْ يُجِلُّهُ لَمْ يُصَدِّ.

<sup>(١)</sup> قال الأشموني «ولم يذكر هنا إمالة الألف لياء بعدها وذكرها في الكافية والتسهيل، وشرطها إذا وقعت بعد الألف أن تكون متصلة نحو بايعته وسائرته، ولم يذكر سيويه إمالة الألف بعدها، وذكرها ابن الدهان وغيره» شرح الأشموني ٢٢٥، وانظر الكتاب ١٢٤: ٤، وشرح الكافية ١٩٦٧: ٤، والتسهيل ٣٢٥

قال الناظم في شرح الكافية:

وَقَبْلُ تَاءٍ أَلِفٌ تَمَالُ أَوْ تَعْدَهَا، وَاغْتَفِرَ انْفِصَالُ

<sup>(٢)</sup> «أو مع ها» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

<sup>(٣)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

<sup>(٤)</sup> ما بين المعقوفين تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت والألفية.

<sup>(٥)</sup> في الأصل «وشرط» تحريف.

فالألف في هذه المثل كلها يجوز إمالتها، وإنما اغتفر<sup>(١)</sup> الفصل / بالهاء في  $\frac{٢٨٠}{١}$  دِرْهَمًا كَلَفًا فلم يعتد بها فصار كشيئاً، وهذه الصور كلها مفهومة من النظم، وفهم منه أنَّ الفصل إذا كان بغير ما ذكر لم تجز الإمالة. و«ما» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «يليه»، و«كشّر» فاعل يليه<sup>(٢)</sup>، والضمير العائد على الموصول الهاء من يليه، «وَأَوْ يَلِي» معطوف على الصلة، والضمير العائد منه<sup>(٣)</sup> على الموصول فاعل «يَلِي»<sup>(٤)</sup>، «وَتَالِي كَشْرٍ» مفعول بيلي، و«سُكُونٍ» معطوف على «كَشْرٍ»، «وَقَدْ وَلِي كَشْرًا»<sup>(٥)</sup> جملة في موضع النعت لسكون، «وَفَضْلُ الْهَاءِ» مبتدأ، وخبره «يُعَدُّ»، «وَكَلَّا فَضْلٍ» متعلق ب«يُعَدُّ»، «وَقَدِرْ هَمَّاكَ» مبتدأ، «وَمَنْ» اسم شرط في موضع رفع بالابتداء، و«يُمْلَأُ» مجزوم به وهو في موضع خبره، «وَلَمْ يُصَدِّ» جواب الشرط، وبقي<sup>(٦)</sup> من أسباب<sup>(٧)</sup> الإمالة سبب ساهس يأتي الكلام عليه حيث ذكره<sup>(٨)</sup>. ثم انتقل إلى موانع الإمالة فقال:

(ص) وَحَرْفُ الْإِسْتِعْلَاءِ يَكْفُ<sup>(٩)</sup> مُظْهَرًا \* مِنْ كَشْرٍ أَوْ يَا وَكَذَا تَكْفُ رَا

(ش) يعنى أنَّ حرف الاستعلاء والراء يكفان<sup>(١٠)</sup> سبب الإمالة، وشمل حرف الاستعلاء سبعة<sup>(١١)</sup> أحرف ويجمعها<sup>(١٢)</sup> قولك: «قَطْ خُصْ

(١) في ز «اعتبر» تصحيف.

(٢) في هـ، ز، ظ، ت «يليه».

(٣) «منه» ساقط من ت.

(٤) في ظ «يلى».

(٥) في الأصل، ش، ك «كسر» وما أثبت أدق كما في بقية النسخ والألفية.

(٦) في الأصل «بقي».

(٧) في ظ «أسماء» تحريف.

(٨) سبب تأخره عن الأسباب الخمسة الأولى لضعفه بالنسبة لها، ذكر ذلك الشارح عند ذكره له من ص ٨٨٨

(٩) في ز «يكن» تحريف.

(١٠) في ز «يكفیان» تحريف.

(١١) في ش «ثمانية» خطأ من الناسخ.

(١٢) في هـ، ز، ظ، ت «يجمعها».

ضغط»<sup>(١)</sup>، وعلى هذا فالحروف الكافة للإمالة ثمانية، إلا أنَّ هذه الأحرف لا تمنع جميع أسباب الإمالة بل تمنع الإمالة إذا كان سببها كسرة ظاهرة أو ياء موجودة، وكان بعد الألف حرف من أحرف<sup>(٢)</sup> الاستعلاء وكان حرف الاستعلاء متصلاً أو مفصلاً بحرف أو حرفين أو كانت / الراء مضمومة أو ٢٨٠ مفتوحة. و«حَرْفُ الاسْتِعْلَاءِ» مبتدأ خبره يَكْفُ<sup>(٣)</sup> و«مُظْهِرًا» مفعول بيكف<sup>(٤)</sup>، وهو على حذف الموصوف تقديره: يكف حرفاً مظهرًا «وَمِنْ كَثِيرٍ» متعلق بـ «مُظْهِرًا»، و«رَا» فاعل<sup>(٥)</sup> بتكف، «وَكَذَا» متعلق بتكف. ثم إنَّ المانع من الإمالة يكون متأخراً عن الألف ومتقدماً عليها، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) إِنْ كَانَ مَا يَكْفُ بَعْدَ مُتَّصِلٍ \* أَوْ بَعْدَ حَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ فُصِّلَ

(ش) فهذه ثلاث صور:

الأولى: أن يكون متصلاً بالألف. نحو: فَاقِدٌ وَبَاخِلٌ.

الثانية: أن يكون مفصلاً بحرف<sup>(٦)</sup> نحو: مُتَّافِقٌ وَبَاسِطٌ.

الثالثة: أن يكون مفصلاً بحرفين. نحو: مَوَالِيْقٌ وَمَوَاعِيِظٌ.

(١) يَظُّ: أي أقم من قاطب يقيظ.

تُخَضُّ: الخَضُّ بيت من قصب.

ضغط: هو الضيق.

(٢) في ز «حروف».

(٣) في ز «يكن» تحريف.

(٤) في ز «بيكن» تحريف.

(٥) في ز «فاعله».

(٦) في ز «بحرفين» تحريف.

حكم حرف الاستعلاء في منع الإمالة يُفْطَى للراء أيضاً المضمومة أو المفتوحة نحو: هذا جَدَّازٌ، وهذان جَدَّازَانِ.

بخلاف الراء المكسورة والتي سيذكرها فيما بعد.

و«ما» اسم كان وهى موصولة وصلتها «يَكْفُ»، والضمير العائد على الموصول الفاعل بيكف، و«بَعْدُ» فى موضع خبر كان وهو مقطوع عن الإضافة، والتقدير: بعده، أي: بعد الألف المالة، و«مُتَّصِلٌ» خبر بعد خبر ووقف عليه بحذف التنوين على لغة «ربيعية»، و«أَوْ بَعْدُ»<sup>(١)</sup> حرف معطوف على بَعْدُ الأولى، و«أَوْ» للتقسيم، «وَبَحْرَفَيْنِ»<sup>(٢)</sup> متعلق بفصل، و«فُصِّلَ» معطوف على ما قبله. ثم أشار إلى المانع إذا كان متقدماً فقال:

(ص) كَذَا إِذَا قُدِّمَ مَا لَمْ يَنْكَسِرْ \* أَوْ يَشْكُنِ اثَرُ الْكَسْرِ كَالْمِطْوَاغِ مِزْ

(ش) يعنى أنَّ حرف الاستعلاء، والراء غير المكسورة إذا تقدما على الألف منعاً للإمالة، بشرط أن يكون المانع غير مكسور أو ساكن بعد كسرة، فمثال المكسور: طَلَّابٌ، ومثال الساكن بعد كسرة<sup>(٣)</sup>: رَأَيْتُ الْمِطْوَاغَ، وقد /<sup>٢٨١</sup>  
مَثَلُهُ بقوله: «كَالْمِطْوَاغِ مِزْ»، وفُهِمَ منه أنَّ ما كان على خلاف المثالين المذكورين يمنع الإمالة<sup>(٤)</sup> نحو: طَالِبٌ وَقَادِرٌ وَزَاكِبٌ، وَقَبَائِلٌ وَضَيَّارِمٌ. و«كَذَا» متعلق بمحذوف تقديره: تَمَالٍ<sup>(٥)</sup> كَذَا، والضمير فى «قُدِّمَ» مستتر عائد على المانع، و«ما» ظرفية مصدرية، «وَأَوْ»<sup>(٦)</sup> يَشْكُنِ معطوف على يَنْكَسِرُ، «وَالْإِثْرُ» ظرف متعلق بيسكن، «وَالْمِطْوَاغُ» مفعول بمر، يقال: مَارَ الطَّعَامُ<sup>(٧)</sup> يَمِيرُ<sup>(٨)</sup> وَمَارَ أَهْلُهُ. إذا جلب لهم الطعام، وَالْمِطْوَاغُ بمعنى: المطيع.

(١) فى هـ، ز، ظ، ت «أو بعد».

(٢) فى ز «أو بحرفين».

(٣) «بعد كسرة» ساقط من هـ.

(٤) فى ز، ك «من الإمالة».

(٥) فى هـ، ز، ك «يمنع» تحريف.

وفى ظ «يمال»، وفى ت «أمل».

(٦) فى هـ، ظ، ت «أو يسكن».

وفى ز «ويسكن» تحريف.

(٧) «الطعام» ساقطة من ش.

(٨) فى ظ «يميره».

ثم إن الموانع من الإمالة قد يعرض ما يمنعها، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَكَفُّ مُسْتَعْلٍ وَرَا يَنْكَفُ \* يَكْسِرُ رَا كَغَارِمًا لَا أَجْفُو<sup>(١)</sup>

(ش) يعنى أن الراء المكسورة إذا وقعت بعد الألف الممالة مكسورة كفت المستعلى والراء المفتوحة نحو: دَارُ الْقَرَارِ، وَلَا أَجْفُو<sup>(٢)</sup> غَارِمًا، ومن العجب أن الراء المكسورة تكف نفسها إن كانت مفتوحة، وسبب كف الراء المكسورة لنفسها، ولحرف الاستعلاء أنها مكررة فتضاعفت<sup>(٣)</sup> فيها الكسرة فَقَوِي<sup>(٤)</sup> بذلك على<sup>(٥)</sup> سبب الإمالة. «وَكَفُّ» مبتدأ، وهو مصدر مضاف إلى المفعول، و«رَا» معطوف على «مُسْتَعْلٍ»، و«يَنْكَفُ» خبر المبتدأ، و«يَكْسِرُ»<sup>(٦)</sup> متعلق ب«يَنْكَفُ»<sup>(٧)</sup>، و«غَارِمًا» مفعول بأَجْفُو. ثم قال:

(ص) وَلَا تُمِلْ لِسَبَبٍ لَمْ يَنْفَصِلْ \* وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ

(ش) يعنى أن سبب الإمالة لا<sup>(٨)</sup> يؤثر إن كان منفصلاً يعنى من كلمة أخرى نحو: يَدْنِي<sup>(٩)</sup> سَابُور<sup>(١٠)</sup>، فلا تمال الألف من سَابُور، لأجل الياء من يدى / لأنها منفصلة، بخلاف الْكَفِّ فإنه يؤثر<sup>(١١)</sup> وإن كان منفصلاً <sup>٢٨١</sup><sub>ب</sub> فتمتنع الإمالة فى نحو: يُرِيدُ أَنْ يَضْرِبَهَا قَبْلَ<sup>(١٢)</sup>. فلا تمال الألف من

(١) فى هـ «جف» تحريف.

(٢) فى هـ «ولأجفو» تحريف.

(٣) فى ز، ظ «فتضاعف» تحريف.

(٤) فى ظ «فتقوى».

(٥) «على» زيادة على الأصل، ش، ك والسياق لا يقتضيها.

(٦) فى هـ «أو يكسر».

(٧) فى هـ «ينفك» تحريف.

(٨) «لا» ساقطة من ز.

(٩) فى الأصل «يرى» تحريف.

(١٠) سابور: اسم ملك من ملوك العجم.

(١١) فى ك «لا يؤثر» تحريف.

(١٢) فى ش «من أن يضربها قبل».

يَضْرِبُهَا لَكِفِ الْقَافِ لَهَا، وَإِنْ كَانَ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى، «وَلَسَبَّ» متعلق  
«بِثَمَلٍ»، وَ«لَمْ يَتَّصِلْ» فِي مَوْضِعِ النِّعْتِ لِسَبِّ، «وَالْكَفُّ» مُبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ «قَدْ  
يُوجِبُهُ»، وَ«مَا» فَاعِلٌ «بِیُوجِبُهُ» وَهِيَ مُوصُولَةٌ، وَ«يَنْفَصِلُ» صِلَتِهَا. ثُمَّ قَالَ:  
(ص) وَقَدْ أَمَالُوا لِيَتَنَاسَبَ بِلَا \* ذَا عِ سِوَاهُ كَعِمَادَا<sup>(١)</sup> وَتَلَا

(ش) هذا هو السبب<sup>(٢)</sup> السادس من أسباب الإمالة، وإنما أخره عنها  
لضعفه بالنسبة لها<sup>(٣)</sup>، يعنى أنهم قد أمالوا للتناسب<sup>(٤)</sup> دون سبب سواه،  
وذكر مثالين أحدهما: عِمَادَا<sup>(٥)</sup> ويعنى<sup>(٦)</sup> به إذا قلت: رَأَيْتُ عِمَادَا<sup>(٧)</sup> ثم  
وقفت<sup>(٨)</sup> عليه فقلبت التنوين ألفاً، فتميل الألفين معاً أعنى الألف التى بعد  
الميم<sup>(٩)</sup>، والألف المبدلة من التنوين، أما<sup>(١٠)</sup> - الألف التى بعد الميم -  
فلا مالتها سبب وهو كسر العين، وأما الألف التى هى بدل من التنوين - فلا  
سبب لإمالتها إلا المناسبة للألف الممالة التى<sup>(١١)</sup> قبلها. وينبغى أن يضبط  
«كَعِمَادَا»<sup>(١٢)</sup> بالألف دون تنوين على إرادة الوقف، والمثال<sup>(١٣)</sup> الثانى تَلَا

(١) فى ز، ت «كعمادى» وما أثبت أدق كما فى الألفية والأصل وبقية النسخ.

(٢) «السبب» ساقطة من هـ .

(٣) فى ش، هـ ، ز، ك «إليها».

(٤) فى ك، ت «لتناسب».

(٥) فى الأصل، ز، هـ «عمادى» تحريف.

(٦) فى ظ «يعنى».

(٧) فى ز «عمادى».

(٨) فى الأصل «وقف» وفى ز «وقعة» تحريف.

(٩) ما بعد «الميم» إلى «الميم» ساقط من هـ .

(١٠) ما بعد «التنوين» إلى «التنوين» ساقط من هـ .

(١١) «التى» ساقطة من ظ.

(١٢) فى ز، ت «كعمادى».

وفى ظ «عمادا».

(١٣) «المثال» ساقطة من ظ.

أميل<sup>(١)</sup> من قوله - تعالى: - ( وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاكُمَا )<sup>(٢)</sup>. فالألف فيه منقلبة عن واو فلا حظ لها في الإمالة، لكن أميلت لمناسبة<sup>(٣)</sup> رعوس الآي، وفيها ما لإمالة<sup>(٤)</sup> سبب نحو: (إِذَا بَجَلًا) <sup>(٥)</sup>.

والواو في «أَمَالُوا» عائدة على العرب، «وَلِتَنَاشِئَ وَبَلَا»<sup>(٦)</sup> / متعلقان ٢٨٢  
بأمالوا. ثم قال<sup>(٧)</sup>:

(ص) وَلَا تُحِلُّ مَا لَمْ يَنْلُ تَحْكُمًا \* دُونَ سَمَاحٍ غَيْرِهَا وَغَيْرِنَا

(ش) يعنى أنه لم تطرد الإمالة من الأسماء غير المتمكنة إلا في «نَا» ضمير المتكلم ومعه غيره، «وها» ضمير الواحدة، فنقول: مَرَّ بِنَا وَنَظَرُ إِلَيْنَا، وَمَرَّ بِهَا وَنَظَرُ إِلَيْهَا، وإنما أُطْرِدَتْ في هذين الضميرين<sup>(٨)</sup> دون غيرهما من غير<sup>(٩)</sup> المتمكن لكثرة<sup>(١٠)</sup> استعمالهما<sup>(١١)</sup>، وفُهم من قوله: «دُونَ سَمَاحٍ» أَنَّ الإمالة شِيعَتْ في غير هذين سماعاً، وذلك «أَنِّي وَمَتَّى وَبَلَى»<sup>(١٢)</sup>. وقوله: «تُحِلُّ»

(١) في الأصل، ش، ك «أمثل».

(٢) سورة الشمس. آية: ٢

(٣) في هـ، ز «لتناسب».

(٤) في ت «ما لاتها».

(٥) سورة الشمس. آية: ٣

(٦) في ز «وتلا» تصحيف.

(٧) في ت «قالوا» تحريف.

(٨) في ت «الاسمين» تحريف.

(٩) «غير» ساقطة من ت.

(١٠) في الأصل «لكثرة» تحريف.

ونفي ز «بكثرة».

(١١) في الأصل، ك «استعمالها» تحريف.

(١٢) قال ابن مالك: «وما أميل على غير قياس دون سبب (أني) و(متى) و(بلى) و(يا) و(لا) في قولهم: (إمالا) وما أميل على غير قياس (را) وما أشبهها من فوائخ السور، وكذا الحجاج - علما - و(الباب) و(المال) و(الناس) في غير جر، وسوى سيبويه بين إمالة (مال) و(ناس) و(باب) وإمالة (عاب) و(تاب) في الشذوذ»

شرح الكافية ٤: ١٩٧٦.

مجزوم «يَلَا» الناهية، «وما»<sup>(١)</sup> مفعول «بثْمِلْ» وهي موصولة وصلتها «لَمْ يَتَلْ تَمَكَّنَا»، و«دُونَ» متعلق بـ«بثْمِلْ»<sup>(٢)</sup>، و«وَعَيَّرَ» منصوب على الاستثناء، ولما فرغ من إمالة الألف وأسبابها، إنتقل إلى إمالة الفتحة ولها سببان أشار إلى الأول منهما بقوله:

(ص) وَالْفَتْحَ قَبْلَ كَسْرِ رَاءٍ لِي طَرَفٌ \* أَيْلَ كَ «لِلْأَيْسَرِ»<sup>(٣)</sup> مِلَّ تُكْفَ الْكُلْفَ

(ش) يعنى أَنَّ الفتحة تمال<sup>(٤)</sup> إذا كان بعدها راء مكسورة متطرفة نحو (أُولَى الضَّرَرِ)<sup>(٥)</sup> و (يَشْرَرِ)<sup>(٦)</sup>.

وقد مثل ذلك الناظم<sup>(٧)</sup> بقوله: «لِلْأَيْسَرِ»<sup>(٨)</sup> مِلَّ<sup>(٩)</sup> أي: مل إلى الأيسر، وفُهم من إطلاقه أَنَّ الإمالة للراء<sup>(١٠)</sup> جائزة في الوصل والوقف، وفُهم أيضاً منه أَنَّ الإمالة جائزة في حرف الاستعلاء وفي غيره.

و «الْفَتْحُ»<sup>(١١)</sup> مفعول «بأَيْلَ»، و«قَبْلَ» متعلق «بأَيْلَ»، و«فِي طَرَفٍ» في موضع النعت لراء، و«لِلْأَيْسَرِ» متعلق «بِمِلَّ»، و«تُكْفَ» مجزوم على جواب الشرط<sup>(١٢)</sup>، «وَالْكُلْفَ» مفعول ثان بتكف «وَتُكْفَ الْكُلْفَ» تتميم<sup>(١٣)</sup> / <sup>٢٨٢</sup>ب لصحة الاستغناء عنه.

(١) «ما» ساقطة من ت.

(٢) ما بعد «بثْمِلْ» إلى هنا ساقط من هـ .

(٣) في الأصل «كَلَا»، وفي «كَلَل» تحريف.

(٤) «تمال» ساقطة من ظ.

(٥) سورة النساء. آية: ٩٥

وذلك في قوله تعالى: (لَا يَنْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولَى الضَّرَرِ)

(٦) سورة المرسلات آية: ٣٢

وذلك في قوله تعالى: (إِنَّهَا تَرْمِي بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ)

(٧) في هـ «الناظم ذلك» تقديم وتأخير.

(٨) في ز «الأيسر».

(٩) «مل» ساقطة من ت.

(١٠) في الأصل «للياء».

(١١) في الأصل «الفتح».

(١٢) في ش، ز «الأمر».

(١٣) في ز «تتميم للبيت».

ثم أشار إلى السبب الثاني فقال:

(ص) كَذَا الَّذِي تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ فِي \* وَقَفَ إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ

(ش) يعني أَنَّ الفتحة تمال أيضاً في الوقف إذا وليها هاء التائيث، وفهم من قوله: «إِذَا مَا كَانَ غَيْرَ أَلِفٍ» أَنَّ الإمالة جائزة في جميع الحروف ما عدا الألف. ومثاله: رَحْمَةٌ وَقَصْعَةٌ وَدَحْرَجَةٌ وَعَرْقُوتٌ<sup>(١)</sup> ومُحْدِرَةٌ، وأما الألف فلا إمالة فيها نحو: فَنَاءٌ<sup>(٢)</sup> وَحَصَاةٌ.

«وَالَّذِي» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«تَلِيهِ هَا التَّائِيثُ» صلة لِلَّذِي<sup>(٣)</sup>، والضمير العائد على الموصول الهاء في «تليه»، و«فِي وَقَفَ» متعلق بتليه، وكذلك «إِذَا» واسم كان ضمير مستتر عائد على ما قبل «ها التائيث».



(١) عَرْقُوتٌ: العَرْقُوتُ شَجَرٌ أَكْثَرُ مَنْقَادَةٍ فِي الْأَرْضِ، غَلِيظَةٌ، لَيْسَتْ بِالطَوِيلَةِ قَلِيلَةُ الْعَرْضِ، وَهِيَ مُخْتَلِفَةٌ، مَكَان

مِنْهَا لَيْنٌ وَمَكَانٌ مِنْهَا غَلِيظٌ، وَهِيَ مَكَانٌ صَعْبٌ إِنْ يُوتِقَى لَعْلَوْه.

انظر اللسان: «عرقوة»

(٢) فِي هـ، ز، ط «فَنَاءٌ».

## ( التصريف )

(ش) هو<sup>(١)</sup> العلم بأحكام<sup>(٢)</sup> يثنية الكلمة بما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك، ومتعلقه من الكلم<sup>(٣)</sup> الأفعال والأسماء التي لا تشبه الحروف<sup>(٤)</sup> وهو<sup>(٥)</sup> نوعان: معرفة حروف الزيادة، ومعرفة الإبدال، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) حَرْفٌ وَشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ يَرَى \* وَمَا سِوَاهُمَا بِتَصْرِيفٍ حَرَى

(ش) يعني أنَّ الحرف وما أشبهه من الأسماء في التوغل في البناء لا يدخله<sup>(٦)</sup> التصريف، وما سوى هذين من الأسماء والأفعال حقيق بدخول التصريف فيه وتَجَوُّز في قوله: من «الصَّرف» فأطلق الصرف<sup>(٧)</sup> على التصريف لضرورة الوزن<sup>(٨)</sup>

(١) في هـ ، ظ ، ت «التصريف هو».

(٢) في هـ ، ت «بأحوال».

(٣) في ت «الكلام».

(٤) في هـ «الحرف» تحريف.

(٥) في ظ «وهي».

(٦) «لا يدخل التصريف الحروف وما أشبهها وهي الأسماء المتوغلة في البناء كالضمائر، وأسماء الاستفهام، والشرط، وأسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، والموصولات، والأفعال الجامدة التي لم تختلف أبنيتها لإختلاف الأزمنة نحو نعم وبعس، وعسى وليس؛ لأنها أشبهت الحروف في الجمود. وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ بوقف عند ما سمع منه، فمن ذلك مجيء الحذف في سوف والإبدال في جاء حتى عينا، والتصغير في ذا والذي وفروعهما، والحذف في عين ليس عند إتصال تاء الفاعل».

شرح التصريح ٣٥٤:٢

(٧) «فأطلق الصرف» ساقط من هـ ، ت.

(٨) قال ابن حمدون: «الذي عند أبي الحاجب أنه لا تجوز، وإن التصريف والصرف لفظان مترادفان عند

أهل التصريف، والتفريق بينهما اصطلاح نحوي».

( حاشية ابن حمدون ١٦٩:٢ )

و«حزف» مبتدأ، «ويشبهه»<sup>(١)</sup> معطوف<sup>(٢)</sup> عليه وسوغ / الإبتداء بحرف عطف  $\frac{٢٨٣}{م}$   
المضاف<sup>(٣)</sup> عليه، «ويُرى» خبر المبتدأ وأصله: يرى على وزن فَعِيل فحذفه بحذف  
الهمزة، ويحتمل أن يكون يرى<sup>(٤)</sup> فعلاً ماضياً، والأول أجود؛ لأن فَعِيلاً يجوز  
الإخبار به عن أكثر من واحد، و«ما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «سواءهما»، وخبر  
«ما» حري أي: حقيق، «وبتصريف» متعلق بحري. ثم قال:

(ص) وَلَيْسَ أَذْنَى مِنْ ثَلَاثِي يُرَى \* قَابِلَ تَصْرِيفٍ سِوَى مَا غَيْرِهَا

(ش) يعني أن ما كان على حرف واحد، أو حرفين لا يقبل التصريف،  
ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف؛ لأن  
الأسماء والأفعال<sup>(٥)</sup> قد تنقص عن الثلاثة<sup>(٦)</sup> بحذف بعض حروفها، أما  
الأسماء فتوجد على حرفين نحو: «يَذْ وَعِدَّة»، وعلى حرف واحد نحو: مَ

الله<sup>(٧)</sup> في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد  
على حرفين نحو: «تُخَذُ»، و«يُعْ»، وعلى حرف واحد نحو: «قِي»<sup>(٨)</sup> فعل أمر  
من وَقَى. و«أَذْنَى» اسم «لَيْسَ»، «وَمِنْ ثَلَاثِي» متعلق بأذنى، «ويُرى» في  
موضع خبر ليس، «وقابل» مفعول ثان يرى، ومفعوله الأول ضمير مستتر في  
يُرى عائد على «أَذْنَى»، ويجوز أن يكون «قابل» مرفوعاً على أنه لإسم

(١) في ز «أو شبهه».

(٢) في الأصل «مطوع» تحريف.

(٣) في ك «المضاف إليه».

(٤) يرى ساقطة من ه، ت.

(٥) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت زيادة «لأن الأسماء والأفعال قابلة للتصريف كما ذكر في البيت الذي قبله،  
وفهم أيضاً منه أن الأسماء والأفعال».

والزيادة هنا لا لزوم لها.

(٦) في ك «ثلاثة».

(٧) ثم الله مختصراً من أمين الله تخفيف من كثرة الاستعمال.

(٨) في ش، ك «قه».

«لَيْسَ»، و«أَذْنَى» منصوباً<sup>(١)</sup> على أن يكون مفعولاً ثانياً «لِيُزَى»، والتقدير وَلَيْسَ قَابِلُ التَّضْرِيفِ يُزَى أَذْنَى مِنْ ثَلَاثٍ»، «وَسَوَى» استثناء، «وما» موصولة وصلتها غُيِّرَ<sup>(٢)</sup> / ثم قال:

(ص) وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا \* وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا

(ش) يعني أن الأسماء على قسمين: مجرد<sup>(٣)</sup> من الزيادة، ومزيد فيه، فغاية ما يصل إليه المجرد خمسة أحرف نحو: سَفَرَجَل، وغاية ما يصل إليه بالزيادة سبعة أحرف نحو: اشهباب مصدر اشهباب<sup>(٤)</sup>، «وَمُنْتَهَى» اسم مبتدأ وهو على حذف مضاف أي: ومنتهى حروف اسم، وخبره [خمس]<sup>(٥)</sup> وإنما أسقط التاء من خمس؛ لأن حروف التهجي<sup>(٦)</sup> يجوز تذكيرها وتأنيثها، و«إِنْ تَجَرَّدَا» شرط حذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه، «وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ» شرط وجوابه الفاء<sup>(٧)</sup> وما بعدها، و«سَبْعاً» مفعول بَعَدَا.

وقد فهم من هذا البيت والذي قبله أن الاسم المجرد ثلاثة أنواع: ثلاثي، ورباعي، وخماسي، وقد أشار إلى الاسم الثلاثي<sup>(٨)</sup> بقوله:

(ص) وَغَيْرِ آخِرِ الثَّلَاثِيِّ الْفَتْخُ وَطَمٌ \* وَأكْثَرُ وَزِدْ تَشْكِينٌ ثَانِيهِ تَعَمٌ

(ش) غير آخر الثلاثي هو أوله وثانيه، فالأول قابل للحركات الثلاث

(١) في الأصل «منصوب».

(٢) في الأصل، ش، ز، ك «غير» وما أثبت أدق كما في هـ، ظ، ت والألفية.

(٣) في الأصل، ش، ك «مجردة» وهذا جائز لأنها تعود على الأسماء.

(٤) اشهباب: مصدر اشهباب، إذا صار أشهب من الشبهة وهي بياض يخالطه سواد.

(٥) «خمس» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٦) في ت «الهيحاء».

(٧) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَبْعاً عَدَا»

(٨) في الأصل «الثاني» تحريف.

والثاني قابل للحركات والسكون، والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة<sup>(١)</sup> اثنا عشر وزناً وهي التي تفتضيها القسمة العقلية، وهي مفهومة من البيت: «فَافْتَحْ وَضُمْ وَأَكْسِرْ» يعني في كلا واحد منها<sup>(٢)</sup>، فهذه تسعة<sup>(٣)</sup>، وزد تسكين ثانيه مع الحركات الثلاث في الأول فهذه ثلاثة إلى تسعة: اثنا عشر، ومثلها على ترتيب النظم: «فَعَلَّ» نحو: جَمَلَ، «وَفَعَلَ» نحو: عَضُدَ، «وَفَعِلَ» نحو: كَتَبَ<sup>(٤)</sup>، «وَفَعَلَ» نحو: صَرَدَ<sup>(٥)</sup>، «وَفَعَلَ» نحو: عُنُقَ، «وَفَعِلَ» نحو: دُئِلَ «وَفَعَلَ» نحو: عَنَبَ، «وَفَعَلَ» بكسر الأول وضم الثاني وهو مُهْمَلٌ، و«فَعِلَ» نحو: إِبِلَ و«فَعَلَ» نحو: قَلَسَ، «وَفَعَلَ» نحو: قُفِلَ، و«فَعَلَ» نحو: عِذَلْ؛ إلا أنَّ المُستعمل منها عشرة<sup>(٦)</sup> وواحد مهمَل، وواحد قليل، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَفَعَلْ أَهْمِلَ وَالْعَكْسُ يَقِلَّ \* لِقَضْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ<sup>(٧)</sup> بِفَعِلْ

(ش) وإنما أهمل «فَعِلَ» لثقله بالخروج من كسر إلى ضم وقد قُرئ:

( وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحَيْكِ )<sup>(٨)</sup>

(١) قوله: من ضرب ثلاثة يعني

أحوال الفاء، تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة.

وقوله:

أربعة أي مع تحريكها بالفتح في العين أربعة أوجه: أن تكون مفتوحة ومضمومة ومكسورة وساكنة

(٢) في هـ، ز، ك «منهما».

(٣) في ز «تسعة أوجه».

(٤) في ش، هـ، ز، ك، ت «وفعل نحو قَتَبَ».

(٥) «وفعل نحو صَرَدَ» ساقط من هـ، ز.

(٦) في الأصل، ش، ك «عشرة».

(٧) في هـ «بفعل» تحريف.

(٨) سورة الذاريات آية: ٧

قرأ بذلك أبو مالك الففاري، والحسن، وانظر المحتسب ٢٨٦: ٢ والبحر ١٣٤: ٨، ومعجم القراءات

القرآنية ٢٤٤: ٦

الحَيْك: جمع حباك أو حبيكة وهي طرائق النجوم في السماء.

بكسر الحاء وضم الباء وإنما قل<sup>(١)</sup> «فَعِل» لإختصاصه بالفعل، وفُهم منه أنه وارد في كلام العرب إلا أنه قليل، ومن ذلك قولهم: «دُئِل» في اسم قبيلة وإليها يُنسب «أبو الأسود الدؤلي<sup>(٢)</sup>»، ورُئِم<sup>(٣)</sup> في اسم الأست.

«وَعَيَّرَ» مفعول مقدم بالكسز وهو مطلوب «لَا فَتَحَ وَضُمَ» فهو من باب التنازع، «وَتَشَكَّيْنَ» مفعول بز، «وَتَعُمَّ» مجزوم على جواب الشرط، ومعنى تَعُمَّ أي<sup>(٤)</sup>: تستوفى جميع أوزان الثلاثي، «وَفَعَلَ» مبتدأ، «وَأُهْمِلَ» خبره و«الْعَكْسُ يَقِلُّ» مبتدأ وخبره، «وَلِقَضْدِهِمْ» متعلق بنقل، و«قَضْدٌ» مصدر مضاف إلى الفاعل، و«تَخْصِيصٌ» مفعول بالمصدر وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَبِفَعْلٍ» متعلق «بِتَخْصِيصٍ». ثم أشار إلى الفعل الثلاثي فقال:

(ص) وَالْفَتْحُ وَضُمُّ وَالكسز الثاني مِنْ \* فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ وَزِدْ تَحَوَّ ضَمِينِ

(ش) فذكر له<sup>(٥)</sup> أربعة أبنية «فَعَلَ» / بفتح الفاء والعين معاً [نحو  $\frac{٢٨٤}{ب}$  ضَرَبَ<sup>(٦)</sup>] وذلك مستفاد من قوله: «وَأَفْتَحَ»، و«فَعَلَ» بضم العين نحو: سَهْلٌ وهو مستفاد من قوله: «وَضُمَّ»، و«فَعَلَ» بكسر العين نحو: سَمِعَ وهو مستفاد من قوله: «وَأَكْسِرَ».

الرابع «فَعِلَ» بضم الفاء وكسر العين مبنياً للمفعول، وفُهم من سكوته عن الفاء أنَّ حركة الفاء لا تختلف بخلافها في الأسماء، وفُهم أنها فتحة؛ لأنَّ<sup>(٧)</sup> الفتحة أخف فاعتبارها<sup>(٨)</sup> أقرب، وفُهم من قوله: «وَزِدْ تَحَوَّ ضَمِينِ»

(١) في ز «قال» تحريف.

(٢) في هـ، ت «الدؤلي»، وفي ز «الدؤلي».

(٣) في ز «ورئِم وهو من باب ...» ومكان النقط غير واضح.

(٤) «أي» ساقطة من ز، ظ.

(٥) في الأصل، ش، ك «لها».

(٦) «نحو ضرب» تكملة من ش.

(٧) في ش «لأنها أخف» والفتحة ساقطة.

(٨) في الأصل، ش، ك «كاعتبارها» تحريف.

أن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل؛ لكونه جعل ذلك زائداً على بناء الفاعل، وفيه تنبيه على الخلاف في فعل المفعول هل هو أصل<sup>(١)</sup> بنفسه أو فرع عن<sup>(٢)</sup> فعل الفاعل<sup>(٣)</sup>؟

«والثاني»<sup>(٤)</sup> مفعول «بأكسز»، وهو مطلوب «لأفتخ وضّم» من جهة المعنى فهو من باب التنازع، و«من»<sup>(٥)</sup> فعل في موضع الحال من «الثاني»<sup>(٦)</sup> ثم إنتقل إلى الرباعي والمزيد<sup>(٧)</sup> من الأفعال فقال:

(ص) وَمُنْتَهَاهُ أَزْنَعُ إِنْ جُرِّدَا \* وَإِنْ يُزْدُ فِيهِ فَمَا سَيًّا عَدَا

(ش) يعني أن غاية الفعل بالأصالة أربعة أحرف، وذلك نحو: دَخَرَجَ، وفُهِمَ من البيت الذي قبله أن للرباعي بنية أخرى مبنية للمفعول نحو: دُخِرِجَ لذكرها في الثلاثي إذ لا فرق، وأن غايته بالزيادة ستة أحرف نحو:

(١) في ز «أصل» تحريف.

(٢) في ظ «من».

(٣) الحقيقة أن فعل المفعول أصل قائم بنفسه وليس فرعاً عن فعل الفاعل. وفي ذلك خلاف ذكره ابن حمدون في حاشيته.

قال: وقوله إن بنية المفعول ليست كبنية الفاعل الخ، بل الذي يؤخذ من الناظم ما قرر به أولاً من أن صيغة المبنى للمفعول أصلية لا مفرعة لجملة وزناً مستقلاً، وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والملازني وعليه درج المكودي في نظمه (البسط والتعريف) واستدل هؤلاء بورود أفعال مبنية للمفعول ولم ترد مبنية للفاعل نحو: خُنِيَ وَزِييَ، ووجه الدليل أنه لو جعل فعل فرعاً لزم وجود الفرع بدون الأصل وذلك غير ممكن.

وقال جمهور البصريين ونقله غير الناظم عن سيبويه وقال المرادى هو أظهر القولين أن صيغة المبنى للمفعول أصل واستدلوا على ذلك بترك الإدغام في نحو: سوير، ووجه الدليل أن القاعدة أنه إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وهنا لم يقع ذلك فدل على أنهم راعوا الأصل الذي هو سائر، والأصل غير موجود فيه موجب الإدغام فلذلك لم يقع قلب ولا إدغام، ولو كانت صيغة المبنى للمفعول أصلية لوجب الإدغام.

(حاشية ابن حمدون ٢: ١٧١).

(٤) في الأصل «والثان» تحريف.

(٥) في الأصل «من».

(٦) في الأصل «لثان» تحريف.

(٧) في ز «المزيد».

استخرج<sup>(١)</sup>، وإعرابه واضح. ثم انتقل إلى الرابعى الأصول من الأسماء فقال:

(ص) لاسم مُجَرَّدٍ زُبَاعِ فَعْلَلُ \* وَفَعْلَلُ وَفَعْلَلُ /  
وَمَعَ فَعْلٌ فَعْلَلٌ ... \*

٢٨٤  
أ

(ش) فذكر<sup>(٢)</sup> ستة أبنية:

الأول: «فَعْلَلُ» بفتح الأول والثالث. نحو: جَفَفَ.

الثانى<sup>(٣)</sup>: «فَعْلِلُ» بكسر الأول والثالث. نحو: زُبُرُجٌ للسحاب<sup>(٤)</sup> الرقيق<sup>(٥)</sup>

الثالث: «فَعْلَلُ» بكسر الأول وفتح الثالث<sup>(٦)</sup>. نحو: دِرْهَمٌ.

الرابع: فُعْلَلُ بضم الأول والثالث. نحو: جُرْهُمٌ لاسم قبيلة.

الخامس: «فُعْلَلُ» بكسر الأول وفتح الثانى وتشديد<sup>(٧)</sup> الثالث. نحو:

قَمَطَرٌ<sup>(٨)</sup>.

السادس: «فُعْلَلُ» بضم الأول وفتح الثالث. نحو: مَجْخَذَبٌ، لذكر الجراد.

(١) «نحو استخراج» ساقط من هـ.

(٢) في ش، هـ، ز، ك، ت «فذكر له» وعبارتها أكمل.

(٣) في ط «الثالث» خطأ من الناسخ.

(٤) في ز، ك «اسم للسحاب».

(٥) فى الأصل، ش، ك «الدقيق» تحريف.

وقيل هو السحاب الأحمر، وهو من أسماء الذهب.

(٦) «فعلل بكسر الأول وفتح الثالث» ساقط من ز.

(٧) في هـ «وسكون».

(٨) فى الأصل «قمط» تحريف.

قَمَطَرٌ: القمطر: الجمل القوى السريع، وقيل الجمل الضخم القوى والقمطر والقمطر: القصير

الضخم، ومراة قمطرة: قصيرة عريضة، وذئب قمطر الرجل: شديدها.

اللسان «قمطر».

وفى هذا البناء السادس<sup>(١)</sup> خلاف، مذهب «الكوفيين» و«الأخفش» أنه أصل، ومذهب سائر «البصريين». أنه مخفف من فَعْلَل بالضم، وفي تأخيره له إشعار بهذا الخلاف. [ثم<sup>(٢)</sup>] انتقل إلى الخماسى المجرد فقال:

(ص) ... وَإِنْ<sup>(٣)</sup> عَلَا \* فَمَغْ فَعْلَلِي حَوَى فَعْلَلِيلاً  
كَذَا فَعْلَلٌ وَفَعْلَلٌ ... \*

(ش) يعني وإن<sup>(٤)</sup> علا الرباعى أي جاوزه فهو خماسى، وذكر له أربعة أوزان:

الأول: «فَعْلَلٌ» بفتح الأول والثانى والرابع مدغماً فيه. نحو: سَفَرَجَلٌ.

الثانى: «فَعْلَلِلٌ» بفتح الأول وسكون الثانى وفتح الثالث وكسر الرابع نحو: جَحْمَرِش<sup>(٥)</sup>.

الثالث: «فُعْلَلٌ» بضم الأول وفتح الثانى وكسر الثالث مُشَدِّداً نحو: قُدْعَمِلٌ<sup>(٦)</sup>.

الرابع: «فَعْلَلٌ» بكسر الأول وإسكان الثانى وفتح الثالث وبعده لام مُشَدِّدة.

نحو: «قِرْطَقِبٌ»<sup>(٧)</sup>. ثم قال:

(ص) ... وَمَا \* غَايِرَ لِلزُّيْدِ أَوْ النَّقْصِ<sup>(٨)</sup> انْتَمَى

(١) في هـ «الثالث» خطأ من الناسخ.

(٢) و«ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٣) في هـ، ت «وإن» تحريف.

(٤) في هـ، ط، ت «وإن».

(٥) في ك «جحمرش للعجوز الضخم».

فـ «جحمرش» تطلق على المرأة الثقيلة أو العجوز الكبيرة وكذلك على الإبل الكبيرة في السن.

(انظر اللسان جحمرش)

(٦) قُدْعَمِلٌ: يطلق على المرأة القصيرة، ومن الإبل الضخم.

انظر اللسان «قدعمل».

(٧) قِرْطَقِبٌ: هو الخرقة البالية وقد سبق ذكره.

انظر اللسان «قرطعب».

(٨) في هـ «وللنقص» تحريف.

(ش) يعني أنَّ ما غاير ما ذكر / من أبنية الأسماء والأفعال الأصول فهو <sup>٢٨٥</sup>ب منسوب<sup>(١)</sup> إلى الزيادة أو<sup>(٢)</sup> النقص، وفي تخصيص الشارح و«المرادى» ذلك بالأسماء نظر<sup>(٣)</sup>، وفُهم منه أنَّ المخالف أربعة أنواع: المزيد من الأسماء نحو: كَتَهَبَل وسائر المزيدات وهي كثيرة<sup>(٤)</sup> تزيد على ثلاثمائة بنية، والمنقوص من الأسماء نحو: «يَد» وثَبَّة<sup>(٥)</sup>، والمزيد من الأفعال نحو: انْطَلَقَ واشْتَكَبَرَ، والمنقوص منه نحو: قُم ودَغ<sup>(٦)</sup> وقُمْتُ، و«وما» مبتدأ وهي موصولة وصلتها «غَايَر» وخبرها «انْتَمَى» أي: انتسب، ولِلزَّيْد<sup>(٧)</sup> متعلق «بانتَمَى»، ومعنى الزيد<sup>(٨)</sup> الزيادة. ثم قال:

(ص) وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ وَالَّذِي لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ<sup>(٩)</sup> مِثْلُ تَا اخْتَلَدِي

(ش) يعني أنَّ الحرف إذا لزم في تصارييف الكلمة حكم عليه بالأصالة، وإذا لم يلزم وسقط في بعض تصارييف الكلمة فهو زائد، ويعني بالحرف

(١) في الأصل «منسوب» تحريف.

(٢) في هـ «والنقص».

(٣) قال ابن الناظم ٨٢٦

«ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى زيادة فيه، أو النقص منه، هذا هو الغالب».

وقال المرادى ٢٣٢:٥ «يعنى أنَّ ما جاء من الأسماء المتمكنة على غير الأمثلة المذكورة فهو منسوب إلى الزيادة فيه، أو النقص منه...»

وقال المكوذى: «وفي تخصيص الشارح والمرادى ذلك بالأسماء نظر. يريد أن ما ذهب إليه غير صحيح. وأنَّ المراد ما غاير الأسماء والأفعال لأنه سبق أن تكلم عن الأفعال وأنَّ منها مجرد ومزيد». وعندى أن ما ذهب إليه المكوذى أرجح وأصح.

(٤) في الأصل «كنكرة» تحريف.

(٥) «وثبة» ساقط من هـ.

وفي ظ، ت «وثبة» تحريف.

(٦) في ز «وصح».

(٧) في ظ «وللمزيد» تحريف.

(٨) في ظ «المزيد» تحريف.

(٩) في ت «الزيد» تحريف.

حرف التهجى فيحكم في «نَادِم» بأصالة النون وزيادة الألف، لثبات<sup>(١)</sup> النون وحذف الألف في «نَدِيم»<sup>(٢)</sup>. والغاء في: اخْتُذِي زائدة لسقوطها في حَذَا يَحْدُو. و«الْحَرْفُ» مبتدأ، «وَلَا يَلْزَمُ» شرط، «والفاء»<sup>(٣)</sup> جواب الشرط، «وَأَصْلُ» خبر مبتدأ محذوف أي فهو أصل، والشرط جوابه خبر «الْحَرْفُ» و«الَّذِي» مبتدأ صلته «لَا يَلْزَمُ»، و«الرَّائِدُ» خبر «الَّذِي»، و«مِثْلُ» منصوب على الحال من الضمير المستتر في الرائد، ويجوز رفعه على إضمار المبتدأ / أي<sup>(٤)</sup> ذلك مثل. ومعنى اخْتُذِي: اقْنُصِي. ثم قال:

(ص) بِضَمِّهِ لِفَعْلٍ قَابِلٍ الْأُصُولَ فِي \* وَزْنَ ...

(ش) يعنى أنك إذا أردت أن ترن كلمة فقابل أصولها بحروف فعل، فيعبر<sup>(٥)</sup> عن أول الكلمة بالفاء، وعن الثاني<sup>(٦)</sup> بالعين، وعن الثالث<sup>(٧)</sup> باللام، وتحافظ في ذلك على حركات الموزون، فإذا قيل لك ما وزن ضَرْب قلت: فَعَلَ بفتح الفاء والعين، وإذا قيل لك ما وزن عَشْرُو قلت: فَعَلَ بسكون العين<sup>(٨)</sup>، فإذا<sup>(٩)</sup> كان<sup>(١٠)</sup> في الكلمة الموزونة زائد<sup>(١١)</sup> نطقت به على أصله من غير أن تُعبر عنه بشيء، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ز، ك «لثبات».

(٢) في ش، هـ، ز، ك «ندمان» تحريف.

وفي ت «ندما».

(٣) يريد الغاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«وَالْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلُ وَالَّذِي»

(٤) في ظ «تقديره».

(٥) في هـ، ز، ط، ت «فتعبر» تصحيف.

(٦) في الأصل «الثانية» تحريف.

(٧) في الأصل «الثالثة» تحريف.

(٨) في ش، هـ، ز «بفتح الفاء وسكون العين».

(٩) في هـ، ز، ط، ت «فإن».

(١٠) «كان» ساقطة من ت.

(١١) في ظ «زائدا».

(ص) ... \* وَزَائِدٌ بِلَفْظِهِ<sup>(١)</sup> اكْتَفَى

(ش) يعني أنك تكتفى بذلك الحرف الزائد وتنطق به على أصله من غير أن يُعَبَّرَ عنه بشيء فتقول في وزن جَوْهَر «فَوَعَلَ»، وفي وزن عَثِير<sup>(٢)</sup> فَعِيلَ. هذا كله في الثلاثي الأصول، وأما الزائد على الثلاثة فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَضِلَّ بَقِيَ \* كَوَاءِ جَعْفَرٍ وَقَافٍ فُسْتُقِ

(ش) يعني أنك إذا وزنت الكلمة بحروف فعل وبقي «أصل» من الكلمة ضَعَّفْتَ<sup>(٣)</sup> اللام، أي رُدَّ عليها لأمّاً أخرى تقابل بها الحرف الرابع، وقد فهم من ذلك أنَّ في الزائد على الأربعة<sup>(٤)</sup> صورتين<sup>(٥)</sup>: إحداهما في الرباعي فتَضَعِّفُ اللام مرة واحدة نحو: جَعْفَرُ وفُسْتُقُ فتقول في / وزنهما <sup>٢٨٦</sup><sub>ب</sub> «فَعَلَّلَ وفُعِّلَ»، والأخرى في الخماسي لما علمت من أنَّ الاسم<sup>(٦)</sup> يكون خماسي الأصول، فتقول في سَفَرَجَل فَعَلَّلَ، فتضعف اللام مرتين لتصل الرنة<sup>(٧)</sup> إلى خمسة أحرف<sup>(٨)</sup>.

<sup>(١)</sup> في ش «لفظه» تحريف.

وفي هـ «بلفظ» تحريف.

<sup>(٢)</sup> العثير: هو غبار الأقدام.

<sup>(٣)</sup> في هـ، ز «ضعف».

«تضعيف اللام مذهب البصريين، أما الكوفيون فذهبوا إلى أنَّ نهاية أصول الكلمة ثلاثة وما زاد عليها حكموا بزيادته فيزنون ما كان ثلاثياً بلفظ (فعل) وما زاد عليه نحو جعفر اختلفوا فيه ف قيل لا يوزن لأنه لا يدري كيفية وزنه، وقيل يوزن ويقابل آخره بلفظه، وقيل يوزن ويقابل ما قبل آخره بلفظه، فوزن جعفر أما فعَّلَل كما يقول البصريون أو فعَلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء».

حاشية الصبان ٢٥٣: ٤.

<sup>(٤)</sup> في هـ «الثلاثة» خطأ من الناسخ.

وفي ك «الثلاثي».

<sup>(٥)</sup> في ز، ك «صورتان» خطأ من الناسخ.

<sup>(٦)</sup> في ز «الأسماء».

<sup>(٧)</sup> في ز «الوزنة».

<sup>(٨)</sup> في ش «حروف».

ثم إن زائد الكلمة الموزونة إن كان من حروف الزيادة العشرة فقد تقدم أنه ينطق بها في الوزن على حالها، وإن كان بتضعيف أصل فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَإِنْ يَكُ الزَّائِدُ ضِعْفَ أَصْلٍ<sup>(١)</sup> \* فَاجْعَلْ لَهُ فِي الْوَزْنِ مَا لِلْأَصْلِ

(ش) يعني<sup>(٢)</sup> إذا كان الزائد في الكلمة الموزونة ضعف أصل فاجعل مقابله<sup>(٣)</sup> في الوزن<sup>(٤)</sup> ما جعلته<sup>(٥)</sup> للفاء والعين واللام من حروف فعل، فإن كان مضعف الفاء نحو: مَرَمَرِيس<sup>(٦)</sup> قلت في وزنه: فَعْفَعِيل، وإن كان مضعف<sup>(٧)</sup> العين نحو: اَعْدَوْدَن<sup>(٨)</sup> قلت في وزنه: اَفْعَوَعَل، وإن كان مضعف اللام نحو: جَلَبَبَ قلت فيه: فَعَلَل، وقوله: «بِضْمَيْنِ» متعلق بِقَائِل، وقَائِل فِعْل أمر، «وَفَعَل» بفتح الفاء<sup>(٩)</sup>، و«الأُصُولُ» مفعول بقابل، و«فِي وَزْنٍ»<sup>(١٠)</sup> متعلق بِقَائِل، و«زَائِدٌ» مبتدأ وخبره اكْتُفِيَ، و«بِلَفْظِهِ» متعلق باكتفى، و«اللام» مفعول مضاعف، و«أَصْلٌ» فاعل بفعل مضمر يفسره بقي، و«الفُسْتُقُ» اسم جمع، واحده فستقه: اسم شجرة<sup>(١١)</sup> وهو فارس معرب، «وَأِنْ يَكُ»<sup>(١٢)</sup> شرط، و«الزَّائِدُ» اسم يك،

(١) في هـ «أصل».

(٢) في ت «يعني أنه» و«حبارتها أكمل».

(٣) في ش، هـ، ظ، ت «مقابله».

وفي ز، ك «في مقابله».

(٤) في ظ «الأصل».

(٥) في ك، ت «ما جعلت».

(٦) مَرَمَرِيس: اسم للداهية، وقيل الأملس.

(٧) في ظ «بتضعيف».

(٨) اَعْدَوْدَن: يقال اَعْدَوْدَن النبت إذا اَحْطَرَّ، وَاَعْدَوْدَن الشَّعْر إذا طَالَ.

(٩) في الأصل، ظ، ت «العين».

(١٠) في الأصل «الوزن» تحريف.

(١١) في ش «اسم ثمرة».

(١٢) في هـ «يكن» تحريف.

«والفاء»<sup>(١)</sup> وما بعدها جواب الشرط، و«ما» مفعول أول باجعل وهي موصولة / وصلتها «لِلأَصْلِ» «وَلَهُ» في موضع المفعول الثاني «لَا جَعَلَ».  $\frac{287}{1}$

ثم إعلم أنَّ<sup>(٢)</sup> ما تكرر فيه الفاء والعين من الرباعي على نوعين: الأول ما لا يدل فيه الاشتقاق على زيادة أحد الحروف. والآخر ما دل الاشتقاق على زيادة أحد حروفه، وقد أشار إلى الأول بقوله:

(ص) وَأَخْكُم بِتَأْصِيلِ حُرُوفٍ سَنَسِمِ \* وَنَحْوِهِ ...

(ش) يعين أنَّ نحو<sup>(٣)</sup>: سَنَسِمِ يحكم على حروفه<sup>(٤)</sup> كلها أنها أصول وأنه رباعي؛ لأن [أصالة أحد المضعفين أولى من أصالة الآخر، فحكم بأصالتهما معاً]<sup>(٥)</sup>. ثم أشار إلى الثاني بقوله:

(ص) ... \* ... وَالْخَلْفُ فِي كَلَمٍ

(ش) يعني أنَّ فيما كان نحو: كَلِمٍ، فعل أمر من كَلِمَ مما في اشتقاقه دليل على زيادة أحد المضعفين خِلَافاً<sup>(٦)</sup>، مذهب<sup>(٧)</sup> «البصريين» أنَّ حروفه<sup>(٨)</sup> كلها أصول نحو: سَنَسِمِ فوزن «كَلِمٍ» عندهم «فَقِلِيلٌ»، ومذهب «الكوفيين»

<sup>(١)</sup> يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك: «لَا جَعَلَ لَهُ فِي الْوُزْنِ مَا لِلْأَصْلِ»

<sup>(٢)</sup> في ز «إنما».

<sup>(٣)</sup> «نحو» ساقطة من ت.

وفي ز «ونحو أن».

<sup>(٤)</sup> في ز «حروفها».

<sup>(٥)</sup> اختلفت عبارة ما بين المعقوفين في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت عن الأصل وذلك كما يلي: (لأنَّ أصالة أحد المضعفين واجبة تكميلاً لأقل الأصول، وليس أصالة أحدهما أولى من أصالة الآخر فحكم بأصالتهما معاً) والعبارة هنا أكمل وأوضح.

<sup>(٦)</sup> في ز، ظ «خلاف».

<sup>(٧)</sup> في ت «المذهب».

<sup>(٨)</sup> في ك «حروفها».

أَنَّ الأصل «لَمَّ» بالتضعيف فأبدل من ثاني المضعفين لما كراهة التضعيف.  
ثم شرع الناظم في بيان ما تَطَرَّدُ زيادته، وبدأ بالألف فقال:

(ص) فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ \* صَاحِبَ زَائِدٍ يَغْيِرُ مَيْنِ

(ش) يعني أَنَّ الألف إذا صاحب<sup>(١)</sup> ثلاثة أصول حكم بزيادتها؛ لأنَّ الأكثر فيما صحبت الألف فيه أكثر من أصلين الزيادة، وقد علمت زيادتها بالإشتقاق فحمل عليه ما سواه، وذلك نحو: ضَارِبٍ وَعِمَادٍ وَسَلَامَتِي<sup>(٢)</sup>، وفُهِمَ / منه أَنَّ الألف إذا صحبت أصلين فقط ليست زائدة نحو: تَاب<sup>(٣)</sup> ٢٨٧  
ب وقال، بل هي في الأسماء المتمكنة والأفعال بدل من ياء كالألف بَاغٍ وَرَمَى<sup>(٤)</sup> وَتَابَ وَفَتَى<sup>(٥)</sup>، أو من واو كالألف قَالَ وَدَعَا وَتَابَ<sup>(٦)</sup> وَعَصَا، ولا تراد الألف أولاً، وتراد ثانياً كضَارِبٍ، وثالثاً<sup>(٧)</sup> كِعِمَادٍ، ورابعاً<sup>(٨)</sup> كِسَلَامَتِي، وخامساً<sup>(٩)</sup> كَقَرْقَرَى، وسادساً<sup>(١٠)</sup> كَقَبْعَتَرَى. وقوله: «فَأَلِفٌ» مبتدأ، و«أَكْثَرُ» مفعول بهَصَاحِبَ، «وَمِنْ» متعلق بأكثر، والجملة من صَاحِبَ ومعموله في موضع الصفة لألف، و«زَائِدٌ» خبر «أَلِفٌ»، والمِيزَنُ: الكذب، ويشارك الألف فيما<sup>(١١)</sup> ذكر الياء والواو، وإلى ذلك أشار بقوله:

(١) في ش «صاحب» التذكير والتأنيث جائز.

(٢) الشَّلَامَتِي: العظام الصغيرة في أصابع اليدين والرجلين.

(٣) في ظ «تاب».

(٤) «ورمى» ساقط من هـ.

(٥) «وفتى» ساقط من ظ.

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «وباب».

(٧) في ز، ظ، ت «وثالثه».

(٨) في ز «أو رابعة».

وفي ظ، ت «ورابعة».

(٩) في هـ، ز، ظ، ت «وخامسة».

(١٠) في هـ، ز، ظ، ت «وسادسة».

(١١) في هـ «في ما».

(ص) وَالْيَا كَذَا<sup>(١)</sup> وَالْوَاوُ<sup>(٢)</sup> إِنَّ لَمْ يَقَعَا \* كَمَا هُمَا<sup>(٣)</sup> لِي يُؤَيُّوهُ وَوَعَوَعَا<sup>(٤)</sup>

(ش) يعني أن الواو والياء كالألف في الحكم عليهما بالزيادة إن صحبت<sup>(٥)</sup> أكثر من أصلين، إلا إذا تكررت. في اسم<sup>(٦)</sup> ثنائي مكرر نحو قولك: يُؤَيُّوْ في اسم طائر، وَوَعَوَعَا<sup>(٧)</sup>: مصدر وعوع السبع إذا صَوَّت.

وفهم من قوله: «وَالْيَا كَذَا وَالْوَاوُ» أَنَّ الياء والواو إذا صَحَبَا<sup>(٨)</sup> أصلين مُحْكَم بأصالتهما نحو: يَبِيع وَيَزِم، وفهم من قوله: «إِنَّ لَمْ يَقَعَا» إلى آخر البيت أنهما إذا صحبا أكثر من أصلين مُحْكَم عليهما بالزيادة نحو: صَبِيرَف وَجَوْهَر<sup>(٩)</sup>، وَثَرَاد الياء أَوَّلًا كَيَزَمَع<sup>(١٠)</sup>، وَثَانِيًا<sup>(١١)</sup> كَصَبِيرَف، وَثَالِثًا<sup>(١٢)</sup> كَعَثِير، وَرَابِعًا<sup>(١٣)</sup> كَحْدَرِيَّة<sup>(١٤)</sup>، وَخَامِسًا<sup>(١٥)</sup> كَسَلْحَضِيَّة<sup>(١٦)</sup>، وَلَا تُرَاد الواو أَوَّلًا وَثَرَاد ثَانِيًا كَجَوْهَر، وَثَالِثًا كَجَهْور، وَرَابِعًا كَعُضْفُور، وَخَامِسًا كَقَمَحْدُوَّة<sup>(١٧)</sup>.

وَالْيَا مبتدأ، «وَالْوَاوُ» معطوف عليه، و«كَذَا» خبر عنهما، ويحتمل / أن ٢٨٨

(١) «كذا» ساقط من هـ.

(٢) في ظ «أو الواو».

(٣) في الأصل «هو» تحريف.

(٤) في ز «ووهوعا» تحريف.

(٥) في ش «صاحبتا».

(٦) في هـ، ز، ت «لفظ اسم».

(٧) في الأصل، هـ، ظ «ووعوعه» تحريف.

وفي ز «ووعوع»، وفي ت «ووقعه» تحريف.

(٨) في ش «صاحبا».

(٩) في ز «وجوهر وسهر». وفي ظ «وجهور».

(١٠) يَزَمَع: اسم للحصباء البيضاء.

(١١) في هـ، ز، ظ، ت «وثانية».

(١٢) في هـ، ز، ظ، ت «وثالثة».

(١٣) في هـ، ز، ظ، ت «ورابعة».

(١٤) الحدرية: القطعة الغليظة من الأرض.

(١٥) في هـ، ز، ظ، ت «وخامسة».

(١٦) في الأصل، ش، ك «كسحلفية» تحريف.

(١٧) في هـ «كعنكبوت».

قمحده: اسم لمؤخر القفا.

يكون «كَذَا» خبراً عن الياء، و«الْوَاوُ» مبتدأ محذوف الخبر لدلالة الأوّل عليه، «وإنّ لَمْ يَقَعَا» شرط وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه، «وَكَمَا» في موضع الحال من الألف في يَقَعَا. ثم قال:

(ص) وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا \* ثَلَاثَةٌ تَأْصِلُهَا تَحْقُقًا

(ش) يعني أنّ الهمزة والميم متساويتان في أنه<sup>(١)</sup> إذا تأخر عنهما ثلاثة أحرف مقطوع بأصالتها حكم عليهما<sup>(٢)</sup> بالزيادة؛ لدلالة الإشتقاق في أكثر الصور على زيادتهما<sup>(٣)</sup> نحو: أَفْضَلُ وَأَحْمَدُ وَمُكْرِمٌ وَمُنْطَلِقٌ، وحمل عليه ما سواه نحو: أَفْكَلٌ وَمَجْلَبٌ<sup>(٤)</sup>، وفهم من قوله: «سَبَقَا» أنهما لا تطرد زيادتهما في<sup>(٥)</sup> غير أول، وفهم من قوله «تَحْقُقًا»: أنّ الثلاثة الأحرف الواقعة بعدهما إذا لم تتحقق أصالتها لم يحكم بزيادتهما<sup>(٦)</sup> إلا بدليل نحو: أَيْدَعٌ<sup>(٧)</sup>؛ لأنه يحتمل أن تكون الهمزة فيه أصلية فيكون وزنه «فَيْعَلٌ» أو الياء<sup>(٨)</sup> فيكون وزنه<sup>(٩)</sup> «أَفْعَلٌ» نحو: صَبِيفٌ، ولكن<sup>(١٠)</sup> الهمزة فيه زائدة؛ لأنّ باب «أَفْعَلٌ» أكبر<sup>(١١)</sup> من باب «فَيْعَلٌ»، إلا أنّ الهمزة إذا وقعت

(١) في ز «أنهما».

(٢) في ظ، ت «عليها» تحريف.

(٣) في الأصل، ش، ظ، ك، ت «زيادتهما» تحريف.

(٤) في هـ، ز، ت «ومجلب».

(٥) «في» ساقطة من هـ، ز، ظ، ت.

(٦) في الأصل، ش، هـ، ك، ت «بزيادتهما».

(٧) في ت «أيداع».

الأيدع: صبيغ أحمر وقيل هو الزعفران.

(٨) في ز «والياء».

(٩) وزنه «ساقط من ز، ك».

(١٠) «نحو صيرف» ساقط من ش.

(١١) في ش، ز، ك «لأن» وفي هـ، ظ، ت «لكن».

(١٢) في هـ، ز، ظ، ت «أكثر».

آخرأ قبلها<sup>(١)</sup> ألف زائدة حكم بزيادتها، وسيأتى. «وَهَمْزٌ وَمِيمٌ» مبتدأ، وخبرها «كَذَا»، وسَبَقًا في موضع النعت «لِهَمْزٍ وَمِيمٍ»، «وثَلَاثَةٌ» مفعول سَبَقًا<sup>(٢)</sup>، «وتأصيلها» مبتدأ، «وَتَحْقُقًا» في موضع الخبر وهو مبنى للمفعول، والجملة خبر المبتدأ، ثم قال:

(ص) كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلْفٍ \* أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظُهَا رَدِفٌ

(ش) يعني أَنَّ الهمزة أيضاً تَطْرُد زيادتها إذا وقعت آخرأ بعد ألف / ٢٨٨ ب  
وقبل الألف ثلاثة أحرف فصاعداً نحو: حَمْرَاءٌ وَعَلِيَاءٌ وَأَرْبَعَاءٌ وَعَاشُورَاءٌ، وفُهِم من هذا البيت ومن البيت الذي قبله أَنَّ الهمزة لا تَطْرُد زيادتها وسطاً ولا آخرأ بعد غير الألف، وفُهِم منه أنه إن<sup>(٣)</sup> تقدم على الألف أقل من ثلاثة أحرف حكم بأصالتها نحو: كِسَاءٌ<sup>(٤)</sup> وَرَدَاءٌ.

و«هَمْزٌ» مبتدأ، وخبره «كَذَاكَ» و«آخِرٌ» نعت لهمز، و«بَعْدَ أَلْفٍ» نعت بعد نعت<sup>(٥)</sup>، «وَلَفْظُهَا» مبتدأ، وخبره «رَدِفٌ»، و«أَكْثَرُ» مفعول بردف والجملة في موضع نعت أيضاً. ثم قال:

(ص) وَالنُّونُ لِيِ الْآخِرِ كَالْهَمْزِ وَلِيِ \* نَحْوِ غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٍ كُفِي

(ش) يعني أَنَّ النون يحكم بزيادتها في موضعين: إحداهما أن تكون آخرأ بعد ألف قبلها أكثر من حرفين، وهو الذي عُيِّن بقوله: «كَالْهَمْزِ» وذلك نحو: سَكْرَانٌ وَغُفْمَانٌ وَزَعْفَرَانٌ.

وفُهِم منه أنها<sup>(٦)</sup> لو كان قبلها أقل من ثلاثة أحرف لحكم بأصالتها نحو:

(١) في هـ «بعد».

(٢) في ظ «سبقت».

(٣) في ز، ك «إذا».

(٤) في ش «كساء وجباء ورداء» زادت مثال.

(٥) في الأصل، ش، ك «الألف» وما أثبتته أدقُّ كما في بقية النسخ والألفية.

(٦) في هـ «نعت أيضاً».

(٧) في ظ «أنه».

بَيَان، وَالْآخِرُ أَنْ تَقَعَ وَسْطاً وَقَبْلَهَا حُرْفَانِ، وَبَعْدَهَا حُرْفَانِ نَحْوُ: عَقَنْقَلُ وَجَحَنْقَلُ وَخَضَنْقَرُ وَهُوَ الْأَسَدُ. «وَالثَّوْنُ» مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ «كَالْهَمْزِ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّ «فِي الْآخِرِ» مَتَعَلِقٌ بِأَعْنَى مَحذُوفاً، وَ«أَصَالَةٌ»<sup>(١)</sup> مَفْعُولُ ثَانٍ «بِكُفْيِ»، وَفِي «كُفْيِ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ عَائِدٌ عَلَى النُّونِ وَهُوَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ بِكُفْيِ، «وَفِي نَحْوِ» مَتَعَلِقٌ بِكُفْيِ<sup>(٢)</sup>. ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَالْثَّاءُ فِي الثَّائِبِ وَالْمُضَارَعَةِ \* وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ

(ش) يَعْنِي أَنَّ الثَّاءَ تَطْبُرُ زِيَادَتَهَا فِي الثَّائِبِ نَحْوُ: قَائِمَةٌ وَقَائِمَتْ،<sup>٢٨٩</sup>  
وَفِي / الْمُضَارَعَةِ<sup>(٣)</sup> نَحْوُ: تَقُومُ، وَنَحْوِ الْإِسْتِفْعَالِ كَالِاسْتِدْرَاكِ وَالِاسْتِلْزَامِ  
وَالْمُطَاوَعَةِ<sup>(٤)</sup> نَحْوُ: تَكَسَّرَ وَتَدَكَّرَ، وَفُهُمٌ مِنْ تَمْثِيلِهِ بِالِاسْتِفْعَالِ أَنَّ السَّيْنَ  
تَرَادُ مَعَ الثَّاءِ، وَلَمْ يَنْصَ عَلَى زِيَادَتِهَا فِي حُرُوفِ الزِّيَادَةِ، وَكَانَ يَنْبَغِي لَهُ  
أَنْ يَذْكَرَ زِيَادَةَ النُّونِ وَالْهَمْزَةِ وَالْيَاءِ فِي الْمُضَارَعَةِ نَحْوُ: [تَقُومُ وَأَقُومُ]<sup>(٥)</sup>  
وَيَقُومُ إِذْ لَا فَرْقَ.

و «الثَّاءُ» مَبْتَدَأٌ، وَالْخَبَرُ مَحذُوفٌ أَيْ: وَالثَّاءُ مَطْرُدَةٌ الزِّيَادَةِ، أَوْ فَاعِلٌ بِفَعْلٍ  
مُضْمَرٌ تَقْدِيرُهُ: وَتَرَادُ الثَّاءُ، وَ«فِي الثَّائِبِ» مَتَعَلِقٌ بِالْخَبَرِ إِنْ قُدِّرَتْ «الثَّاءُ»  
مَبْتَدَأً أَوْ بِالْفَعْلِ إِنْ قُدِّرَتْهَا فَاعِلاً. ثُمَّ قَالَ:

(ص) وَالْهَاءُ وَفُفًا كَلِمَةً وَلَمْ تَرَفَ \* ...

(ش) يَعْنِي أَنَّ «الْهَاءَ» تَرَادُ فِي الْوَقْفِ وَهِيَ هَاءُ السَّكْتِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ  
فِي الْوَقْفِ مَوَاضِعُ زِيَادَتِهَا، وَالتَّحْقِيقُ أَنَّ هَاءَ السَّكْتِ لَيْسَتْ كَحُرُوفِ

(١) فِي ز «وَأَصْلُهُ» تَحْرِيفٌ.

(٢) مَا بَعْدَ «بِكُفْيِ» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ ك.

(٣) فِي ظ «الْمُضَارَعَةِ».

(٤) فِي ز «وَفِي الْمُطَاوَعَةِ».

(٥) مَا بَيْنَ الْمُعْقُوفَيْنِ تَكْمِلَةٌ مِنْ ش.

الزيادة؛ لأنَّ حروف الزيادة صارت من نفس بنية الكلمة، وهاء السكت  
جاء<sup>(١)</sup> بها لبيان الحركة فهي كسائر حروف المعاني لا حروف التهجي.

و«الهاء» إما مبتدأ محذوف الخبر، أو فاعل<sup>(٢)</sup> محذوف الفعل كما تقدم  
في قوله: «والتاء» و«وقفاً» مصدر في موضع الحال من «الهاء» أي: موقفاً<sup>(٣)</sup>  
عليها أو مفعول له أي تزداد في الوقف<sup>(٤)</sup> ثم مثَّل بقوله: «كَلِمَةً» وهو على  
حذف القول أي: كقول<sup>(٥)</sup>: يَلَهُ، وقد اجتمع في هذا اللفظ أعني «كَلِمَةً»  
ثلاثة أحرف وهو كاف التشبيه، ولام الجر، وهاء السكت، واسم وهو «ما»  
الإستفهامية<sup>(٦)</sup> وقد لَغَزْتُ هذا<sup>(٧)</sup> اللفظ في رجز / وهو<sup>(٨)</sup>:

٢٨٩  
ب

يَا قَارِئَا أَلْفِيَّةَ ابْنِ مَالِكٍ  
وَسَالِكَا فِي أَحْسَنِ الْمَسَالِكِ  
فِي أَيِّ بَيْتٍ جَاءَ مِنْ كَلَامِهِ  
لَفْظٌ بَدِيعُ الشُّكْلِ فِي انْتِظَائِهِ  
حُرُوفُهُ أَزْهَمَةٌ تَطُومُ  
وَلَنْ تَشَأَ قَطُّ لثَلَاثَ<sup>(٩)</sup> وَاسِمِ  
وَهَوَّ إِذَا نَظَرْتَ فِيهِ أَجْمَعُ<sup>(١٠)</sup>

(١) في ظ «يجيء».

(٢) في الأصل «أو فاعل». تحريف.

(٣) في ت «موقوفات» تحريف.

(٤) في ش، ه، ز، ك، ت «لوقف».

(٥) في ش، ه، ز، ك «كقولك».

(٦) الكاف في قوله: «كَلِمَةً» للتمثيل وليس للتشبيه وهي إسمية، فيكون لفظ «كَلِمَةً» مشتمل على اسمين  
وحرفين وليس كما ذكر الشارح.

(٧) في ظ «ولقد».

(٨) في ه، ز «بهذا» تحريف.

(٩) في ت «وهو هذا».

(١٠) يريد ثلاثة أحرف واسم.

(١١) في ه، ز «اجتمع» تحريف.

مُرَّكَتٌ مِنْ كَلِمَاتٍ أَنْعُ  
وَصَارَ بِالتَّوَكُّيْبِ بَعْدُ كَلِمَةً  
وَقَدْ ذَكَرْتُ لَفْظَهُ لِنَفْسِهِ

ثم قال:

(ص) ... \* وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمُشْتَهَرَةِ

(ش) يعني أنَّ اللام تطرد زيادتها مع<sup>(١)</sup> إسم الإشارة نحو: ذَلِكَ وَتِلْكَ وَأُولَئِكَ<sup>(٢)</sup> وَهَئِلِكَ. «وَاللَّامُ» معطوف على «الهَاء» فيجري فيه ما تقدم في الهاء. ثم قال:

(ص) وَامْتَنَعَ زِيَادَةُ بِلَا قَيْدٍ ثَبَّتْ \* إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً كَحِظْلَتِ

(ش) يعني أنَّ كل ما خالف المواضع المذكورة في هذا الباب في أطراد الزيادة تمتنع<sup>(٣)</sup> زيادته<sup>(٤)</sup>، إلا إذا قام على زيادته دليل من اشتقاق أو غيره، فيحكم على نون حَنْظَلٍ بالزيادة، وإن لم تكن في موضع أطراد زيادة النون كقولهم: حَظَلْتُ الْإِبِلَ بكسر الظاء إذا أكثر من أكل الحَنْظَلِ، وهو نوع من الشوك، بسقوط<sup>(٥)</sup> النون، وفي حَظَلْتُ دليل زيادتها<sup>(٦)</sup> في حَنْظَلٍ، وأمثال ذلك كثيرة. «وَزِيَادَةُ» مفعول بامتنع<sup>(٧)</sup>، «وَبِلَا قَيْدٍ» متعلق بزيادة، و«ثَبَّتْ» في موضع الصفة لقييد، «وَلِإِنْ» شرط ويجوز ضبط تَبَيَّنَ<sup>(٨)</sup> بفتح التاء مبنياً للفاعل وأصله

(١) في ز «من» تحريف.

(٢) في ز «وأولئك»، وفي ظ «وأولئك» وفي ت «وأولئك» وما أثبت أضبط، لأن أولاء الممدودة لا تلحقها اللام.

(٣) في ش، ك «تمتنع»

(٤) «زيادته» ساقطة من ز.

(٥) في هـ، ظ «فسقوط» تحريف.

(٦) في ش، ز، ك «على زيادتها» وصارتها أكمل.

(٧) في ز «بامتنع» تحريف.

(٨) في ز «تعيين» تحريف.

تَتَبَّيَّنَ، فحذَفَ<sup>(١)</sup> إحدى<sup>(٢)</sup> التاءين، «وَحُجَّةٌ» على هذا فاعل «تَتَبَّيَّنَ»،  
 وبضم التاء على أنه مضارع<sup>(٣)</sup> مبني للمفعول، مضارع يَبَيِّنُ<sup>(٤)</sup>، «وَحُجَّةٌ»  
 على ٢٩٠/أ هذا نائب عن الفاعل.

٢٩٠  
 ↑

\*\*\*\*\*

<sup>(١)</sup> في ش «لحذفت».

<sup>(٢)</sup> في ز، ك «أحد».

<sup>(٣)</sup> «على أنه مضارع» ساقط من ش.

<sup>(٤)</sup> في ك «يبين».

والأولى والأصح «تبين» كما في الالفية.

## ( فصل في زيادة همزة<sup>(١)</sup> الوصل )

(ش) هذا الفصل هو تتميم لباب التصريف؛ لأنه من باب زيادة همزة<sup>(٢)</sup>، وقد اشتمل هذا الفصل على التعريف لهمزة<sup>(٣)</sup> الوصل وعلى مواضعها من الكلم، وإلى تعريفه أشار بقوله:

(ص) لِلْوَصْلِ هَمْزٌ سَابِقٌ لَا يَثْبُتُ \* إِلَّا إِذَا ابْتَدَى بِهِ كَأَسْتَبْشِرُوا<sup>(٤)</sup>

(ش) يعني أنَّ همزة الوصل هي الهمزة<sup>(٥)</sup> السابقة التي تثبت ابتداء وتسقط وصلًا، وإنما سميت همزة الوصل<sup>(٦)</sup> اتساعًا، لأنها تسقط في الوصل وقيل لأنَّ الكلمة التي قبلها تتصل بما دخلت عليه همزة الوصل لسقوطها وقيل: لأن المتكلم يتوصل بها إلى النطق بالساكن، وفُهم من قوله: «هَمْزٌ»<sup>(٧)</sup> أنَّ همزة الوصل أتى<sup>(٨)</sup> بها همزة خلافاً<sup>(٩)</sup> لمن قال هي في الأصل ألف.

وفُهم من قوله: «سَابِقٌ» أنها لا تكون إلا أولاً، وفُهم من قوله: «لَا يَثْبُتُ

(١) في هـ «همزة».

(٢) في ز، ك «همزة الوصل».

(٣) في هـ، ز، ت «بهمزة».

(٤) في ز «كأستبشروا» تحريف.

(٥) في ت «همزة» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ط، ت «وصل».

(٧) في ط «همزة».

(٨) في ز «أتى».

(٩) اختلف في همزة الوصل هل هي همزة أو ألف؟، فبعضهم يسميها همزة لأنها يتوصل بها إلى النطق بالساكن، أو لأنها تسقط في الدرج فتصل ما بعدها إلى ما قبلها، وذهب البعض إلى أنها في الأصل ألف مراعاة لأصلها من السكون الذي هو مدُّ الصوت، وإلى ثبوتها في نحو الرجل في الاستفهام. والأحسن والأفضل أن تُسمى بما هي عليه في النطق. أي تحمل الاثنين.

إِلَّا إِذَا ابْتُذِيَ بِهِ، أَنَّ سقوطها في الوصل واجب وقد ثبت في الوصل ضرورة، «وَهَمْزٌ» مبتدأ، «وَسَابِقٌ» نعت له، وخبره في المجرور قبله «وَلَا يَنْبُتُ» جملة في موضع<sup>(١)</sup> النعت أيضاً لهمز، «وَالْأُ» إيجاب<sup>(٢)</sup> للنفي والعامل في «إِذَا» «يَنْبُتُ»، ويجوز ضبط «اسْتَنْبُتُوا» بضم التاء الأولى<sup>(٣)</sup> مبنياً للمفعول فتكون الواو ضمير المفعول النائب عن الفاعل، وفتحها فتكون فعل أمر، والواو ضمير الفاعل، وبهذا الأخير جزم الشارح<sup>(٤)</sup>، قال /: أمر للجماعة ٢٩٠ بالاستنبات وهو تحقيق الشيء. ثم انتقل إلى مواضعها وهي ستة مواضع، أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَهُوَ لِفِعْلِ مَاضٍ اخْتَوَى عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ نَحْوِ الْجَلَى

(ش) يعني أَنَّ كل همزة افتتح بها الفعل الماضي الزائد على أربعة أحرف فهي<sup>(٥)</sup> همزة وصل وشمل الخماسي نحو: انْطَلَقَ<sup>(٦)</sup>، والسداسي نحو: اسْتَنْبَزَ وهو منتهاه، و«وَهُوَ»<sup>(٧)</sup> مبتدأ عائد على الهمز<sup>(٨)</sup>، «وَلِفِعْلٍ»<sup>(٩)</sup> خبره، و«مَاضٍ» نعت لفعل، «وَاخْتَوَى» في موضع النعت لفعل. ثم أشار إلى الثاني والثالث فقال:

(ص) وَالْأَمْرُ وَالْمَصْدَرُ مِنْهُ ...

(ش) يعني أَنَّ الهمزة في الأمر والمصدر من الفعل الزائد على أربعة

<sup>(١)</sup> في ت «مواضع» تحريف.

<sup>(٢)</sup> في ز «والإيجاب» تحريف.

<sup>(٣)</sup> «الأولى» ساقطة من ش.

<sup>(٤)</sup> انظر شرح ابن الناظم ص ٨٣٣

<sup>(٥)</sup> في ت «في» تحريف.

<sup>(٦)</sup> «انطلق» ساقطة من ز.

<sup>(٧)</sup> في هـ، ز، ط، ت «وهو» سقطت الواو.

<sup>(٨)</sup> في ز «الهمزة» تحريف.

<sup>(٩)</sup> في ت «وافعل» تحريف.

أحرف همزة وصل نحو: انْطَلِقْ انْطِلَاقًا، واستَخْرِجْ استِخْرَاجًا، والأمر والمصدر مجروران بالعطف على فعل، والتقدير: وهو لفعل صفته كذا وللأمر والمصدر<sup>(١)</sup> منه. ثم انتقل إلى الرابع فقال:

(ص) ... وَكَذَا \* أَمْرُ الثَّلَاثِي كَاخْشَ وَافْضٍ وَانْفَذَا

(ش) يعني أن كل همزة افتتح بها فعل الأمر من الثلاثي فهي همزة وصل سواء كان<sup>(٢)</sup> مضارعه على «يَفْعَلْ» نحو: اخْشَ<sup>(٣)</sup>، أو على «يَفْعِلْ» نحو: اَمْضِ أو على «يَفْعُلْ» نحو: انْفِذْ، وهذه فائدة التمثيل، وفُهم من المثل<sup>(٤)</sup> أيضاً أن ذلك إنما يكون إذا كان ثاني المضارع ساكناً نحو: يَخْشَى وَيَزِي وَيَنْفِذْ، فلو كان متحركاً<sup>(٥)</sup> لم يؤث بهمزة الوصل نحو: يَقُولُ وَيَعِدُّ وَيَعِدُّ فتقول في الأمر<sup>(٦)</sup> منهما / قُلْ وَعِذْ وَعِذْ. ثم أشار إلى ٢٩١ الخامس فقال:

(ص) وَلِي اسْمِ اسْتِ<sup>(٧)</sup> ابْنِ ابْنِ سَمِغ \* وَالثَّانِي وَامْرِئٍ وَتَأْنِيثِ تَبِغِ  
وَأَتْنِئْنَ ... \*

(ش) فذكر سبعة أسماء، وفُهم من قوله: «وَتَأْنِيثِ تَبِغِ» أن مجموعها عشرة أسماء، لأن مؤنث امرئ: امرأة، ومؤنث ابن: ابنة، ومؤنث<sup>(٨)</sup> اثنين<sup>(٩)</sup> اثنتان،

(١) في ظ والمصدر.

(٢) في ظ «أكان».

(٣) في ز «أخشي» تحريف.

(٤) في ز «التمثيل».

(٥) في هـ، ز «محركاً».

(٦) «الأمر» ساقطة من ز.

(٧) في ز «ست» تحريف.

(٨) «ومؤنث» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

(٩) في الأصل «واثنين».

و«اسم» أصله<sup>(١)</sup> عند «البصريين» «سِفْؤ»<sup>(٢)</sup> فحذفت الواو<sup>(٣)</sup> وسكن أول الاسم لتجلبوا همزة الوصل فيكون عوضاً من المحذوف، وأما «است» فأصله «ستة» بالهاء فحذفت وعوض منها الهمزة، وأصل ابن: بَنُو ففعل به ما فعل باسم<sup>(٤)</sup>، و«آبم» هو «ابن» زيد عليه الميم و«الثَّيْن» أصله «ثنى»، و«امْرِىء»<sup>(٥)</sup> لم يحذف منه شيء لكن ألحق بهذه الأسماء المحذوف منها حرف، لأن الهمزة بصدر التغيير فحكموا لها بحكم المحذوف، وأما «أَيُّن» فهو المستعمل في الْقَسَم وهو مشتق من اليمن فهمزته زائدة وهي همزة وصل، هذا<sup>(٦)</sup> مذهب «البصريين» و<sup>(٧)</sup> وقوله: «وَتَأْيِيثُ تبع راجع إلى ابن مؤنثة: «أَيْثَة»، و«امْرِىء»: مؤنثة «امْرَأَة»، و«الثَّيْن» مؤنثة «الثَّيْتَان».

وفهم من قوله: «سمع» أن دخول الهمزة<sup>(٨)</sup> في هذه الأسماء غير مقيس<sup>(٩)</sup> بخلاف ما تقدم «وفى اسم» إلى آخر المجرورات وهو أيمن متعلق بسمع، وفي «سَمِعَ» ضمير نائب عن الفاعل عائد على همز الوصل المتقدم<sup>(١٠)</sup>.

(١) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «أما اسم فأصله».

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوشم. وهو العلامة. وذهب البصريون إلى أنه مشتق من الشؤ. وهو العلو. وفي ذلك خلاف مشهور. ولكل فريق حجته (انظر الإنصاف ٦: ١)

(٢) في ك «سِفْؤ كَيْفُو» وهذه أوضح.

(٣) في ظ «اللام».

(٤) في ظ «بالاسم».

(٥) في ش «وأصل امرىء امرء».

وفي ظ «وامرؤ»، وفي ت «وامرء».

(٦) في ه «هذا هو».

(٧) همزة الوصل تفتح في أيمن المستعمل في الْقَسَم هذا مذهب البصريين - كما ذكر الشارح - وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة في أيمن همزة قطع وهو جمع يمين.

ووافقهم الفراء وزاد على ذلك أنها تحذف لكثرة الاستعمال. والصحيح مذهب البصريين، وذلك لأنه لو كان جمع يمين لم تكسر همزته وقد كسرت ولا يوجد جمع على أفعل. ولو كان جمعاً أيضاً لم تحذف همزته وقد تحذفت نحو قولهم: ليمن الله.

(٨) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «همزة الوصل» وعبارتها أوضح.

(٩) ذكر الأشموني في قوله «سمع» حديثاً مطولاً فانظره ٢٧٤: ٤.

(١٠) في ظ «المتقدم ذكرها» وعبارتها أكمل.

ثم أشار إلى السادس فقال:

(ص) ... هَمْزُ أَلْ كَذَا ... \* ...

(ش) أي والهمزة في «أَلْ» همزة وصل كما كانت / فيما ذكر وهذا<sup>(١)</sup> ٢٩١  
الذي ذكر<sup>(٢)</sup> في «أَلْ» هو مذهب «سيبويه، ومذهب «الخليل» أنها أصلية<sup>(٣)</sup>  
تحذفت في الوصل لكثرة الاستعمال<sup>(٤)</sup>. ثم بين حكم همزة «أَلْ» إذا دخل  
عليها همزة الاستفهام فقال:

(ص) ... وَيُحْدَلُ \* مَدًّا فِي الاسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ

(ش) يعني أنَّ همزة «أَلْ» إذا دخل عليها همزة الاستفهام جاز فيها  
أعني<sup>(٥)</sup> في<sup>(٦)</sup> همزة «أَلْ» وجهان: إبدالها أَلْفًا من جنس حركة الهمزة التي  
قبلها وتسهيلها بين<sup>(٧)</sup> الألف والهمزة، وقد قرئ بهما:

( أَلْ لَذَكْرَيْنِ <sup>(٨)</sup> )

وفهم منه أنَّ غير همزة «أَلْ» من همزة الوصل تحذف إذا دخل عليها  
همزة الاستفهام لعدم الحاجة إليها نحو: ( أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ <sup>(٩)</sup> )

(١) في ت «وهكذا» تحريف.

(٢) في ت «ذكره».

(٣) في ك «الأصل».

(٤) سبق التعليق على ذلك في باب المعرف بالأداة.

(٥) في ظ «يعني» تحريف.

(٦) «في» ساقطة من ت.

(٧) في هـ «ما بين».

(٨) سورة الأنعام. آية: ٤٣. ١.

وذلك في قوله تعالى: ( قُلْ أَلَّذَكْرَيْنِ حَرَمٌ أَمْ الْأُنثَيْنِ )

انظر الإتحاف ١: ٢١٩.

(٩) سورة الصافات. آية: ١٥٣.

لم يكمل الآية في ش «أَصْطَفَى الْبَنَاتِ» اكتفى بموضع الشاهد.

ولمّا لم تُحذف همزة «أل» إذا دخل عليها همزة<sup>(١)</sup> الاستفهام وكان القياس حذفها؛ لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر لاشتراك الهمزتين في الفتحة و«هَمْزُ أَل» مبتدأ، وخبره «كَذَا»، و«مَدًّا» مفعول ثانٍ «يُبَيِّنُ»<sup>(٢)</sup>، وهو على حذف مضاف أي حرف مد، والمفعول الأول ضمير مستتر في «يُبَيِّنُ» عائد على همز «أل»، و«يُسَهِّلُ» معطوف على «يُبَيِّنُ»، و«أَوْ» للتخيير وإنما جعلناها للتخيير وإن كانت أو التي للتخيير لا تقع إلا بعد فعل الأمر<sup>(٣)</sup>، لأنّ الكلام في معنى الأمر كأنه قال: أَبَيِّنُهَا أَوْ سَهِّلُهَا<sup>(٣)</sup>.



(١) في الأصل «همزة».

(٢) في هـ، ز «أمر».

(٣) في ش، ز «وسهلها».

## ( الإبدال )

(ش) هذا هو النوع الثاني من التّصريف، ثم إنَّ حروف الإبدال / تصل ٩٢ إلى اثنين وعشرين حرفاً. وقد ذكرها في التسهيل<sup>(١)</sup> واقتصر هنا على المشتهر<sup>(٢)</sup> منها فقال:

(ص) أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ هَذَانِ مُوْطِيَا \* ....

(ش) فذكر تسعة<sup>(٣)</sup> أحرف وهي التي تضمنها هذا الكلام «الهَاء»، و«الدَّال» و«الْهَمْزَة»، و«التَّاء»، و«المِيم»، و«الْوَاو»، و«الطَّاء» و«الْيَاء»، و«الْأَيْف»، و«أَحْرَفُ الْإِبْدَالِ» مبتدأ، وخبره «هَذَانِ مُوْطِيَا»، و«مُوْطِيَا» حال<sup>(٤)</sup>، والتقدير: أحرف الإبدال هذه الحروف<sup>(٥)</sup> التي يجمعها قولك: هَذَانِ مُوْطِيَا «ومُوْطِيَا» حال من التاء في «هَذَانِ»، ومعنى هذأت: سَكَنْتَ، «والياء» في موطيا بدل من الهمزة؛ لأنه اسم فاعل من أوطأته إذا جعلته وطياً ويحتمل أن يكون «مُوطِيَا» مفعولاً<sup>(٦)</sup> لهذأت؛ لأنه يستعمل متعدياً يُقال: هَذَانِ الصَّبِيُّ: إِذَا صَبَرْتِ عَلَيْهِ لِيَنَامَ، والأول أظهر. ثم شرع في بيان مواضع

(١) قال ابن مالك: يجمع حروف البديل الشائع في غير إدغام. قولك:

لَجَدْتُ صَوْفَ شَيْكِسَ آمِنٍ طَمَى تَوْبَ جِرْتِهِ.

التسهيل ٣٠٠

(٢) في ز، ظ «المشهور».

(٣) في ت «سبعة» تحريف.

(٤) «وموطيا حال» ساقط من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.

(٥) وهي هنا مكررة في الأصل لأنه أعربها مرة أخرى في السطر التالي وقد وردت في جميع النسخ.

(٦) في ش، ه، ز، ظ، ك، ت «الأحرف».

(٧) في ه، ز «مفعول».

الإبدال، وبدأ بإبدال الهمزة من غيرها وذلك في أربعة مواضع أشار إلى الأول منها فقال:

(ص) آخِرًا اثْرَ أَلِفٍ زَيْدًا \* فَأَبْدِلِ<sup>(١)</sup> الهمزة مِنْ وَاوٍ وَيَا

(ش) يعني أنَّ الهمزة تبدل من الواو والياء الواقعتين آخراً بعد أَلِفٍ زائدة نحو: كِسَاءٌ وَرِذَاءٌ، أَصْلُهُمَا<sup>(٢)</sup> كِسَاوٌ وَرِذَائِي، لأنهما من الكُسوة والرذية، وفُهِم من قوله: «آخِرًا» أنَّ الواو والياء إن لم يكونا طرفين لم يبدلا همزة نحو: تَبَائِنٌ وَتَعَاوُنٌ، وفُهِم منه أيضاً أنَّ الألف إذا كانت غير زائدة لا تُبَدَل<sup>(٣)</sup>، لأنَّ<sup>(٤)</sup> نحو / واو وزاي، وفُهِم منه أيضاً أنَّ حكم ما لحقته تاء ٢٩٢ ب التأنيث حكم المتطرفة؛ لأن تاء التأنيث زائدة عن الكلمة نحو: عِبَاءَةٌ، وفُهِم منه أيضاً أنَّ الكلمة إذا بنيت على تاء التأنيث لم تبدل، لأنها لم تقع طرفاً نحو: دِرْحَامَةٌ<sup>(٥)</sup>. و«الهمزة» مفعول بأبدل، «وَمِنْ وَاوٍ» متعلق بأبدل، و«آخِرًا» منصوب على الظرف<sup>(٦)</sup>، و«إِثْرَ» ظرف أيضاً، وكلا الظرفين في موضع النعت لواو وياء والتقدير: من واو وياء واقعتين آخراً إِثْرَ أَلِفٍ<sup>(٧)</sup>. ثم أشار إلى الموضع الثاني فقال:

(ص) ... وَفِي \* فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا الْقِطْعِ

(ش) «ذَا» إشارة إلى إبدال الواو والياء همزة، وهو في كل واو وياء وقعتا عينا لاسم فاعل أعلت<sup>(٨)</sup> في فعله<sup>(٩)</sup> نحو: قَائِلٌ وَبَائِعٌ أَصْلُهُمَا: قَاوِلٌ

(١) في هـ «إبدال» تحريف.

(٢) في ز «أصلهما» تحريف.

(٣) في هـ «لم يبدلا».

(٤) «لأن» زائدة في الأصل وبقية النسخ فالسباق لا يطلبها.

(٥) دِرْحَامَةٌ: يُقَالُ رَجُلٌ دِرْحَامَةٌ كَثِيرُ اللَّحْمِ قَصِيرُ سَمِينٍ ضَخْمُ الْبَطْنِ لَهُمُ الْحَلَقَةُ.

(٦) في ش «الظرفية» وهذه أحسن.

(٧) في ش «ألف زائدة».

(٨) في ظ «اعتلت».

(٩) في الأصل «فعل».

وبأيّ، وفهم من قوله: «ما أُعِلَّ عَيْنًا» أَنَّ إسم الفاعل من الفعل الذي لم تعل عينه تصحح نحو: عَاوِزٌ مِنْ عَوِزٍ<sup>(١)</sup>، وَصَائِدٌ مِنْ صَيْدٍ، [ثم]<sup>(٢)</sup> أشار إلى الموضع الثالث فقال:

(ص) وَالْمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ \* هَمْزاً يُرَى فِي مِثْلِ كَالْقَلَائِدِ

(ش) يعني إذا كان في المفرد مد ثالث زائد قلت في الجمع الذي على مثل «فَعَائِلٌ» همزة، وشمل المد «الْأَلِف» نحو: قِلَادَةٌ وَقَلَائِدُ، و«الياء» نحو: صَحِيفَةٌ وَصَحَائِفُ، و«الواو» نحو: عَجُوزٌ وَعَجَائِزُ، وفهم منه<sup>(٣)</sup> أَنَّ الثالث إن كان غير مد لم يقلب نحو<sup>(٤)</sup>: قَشَوْرَةٌ<sup>(٥)</sup> وَقَسَاوِرُ، وفهم منه أيضاً أَنَّهُ إن<sup>(٦)</sup> كان مدًّا غير زائد لم يُقلب نحو: مَثْوَبَةٌ وَمَثَاوِبُ، وَمَعِيشَةٌ وَمَعَايِشُ؛ لأنَّ «الواو» في مَثْوَبَةٌ، و«الياء» في معيشة عين الكلمة.

و«المدُّ» مبتدأ، وخبره «يُرَى»، و«هَمْزاً» مفعول ثانٍ ليرى، أو<sup>(٧)</sup> حال إذا ٢٩٣/أ قدرنا يُرَى بمعنى يُنْصَر، و«فِي مِثْلِ<sup>(٨)</sup>» متعلق بيري، و«فِي الْوَاحِدِ» متعلق بيزيد، و«زَيْدٌ ثَالِثًا» حالان من الضمير في زيد<sup>(٩)</sup>، ثم أشار إلى الموضع الرابع فقال:

(ص) كَذَلِكَ ثَانِي لَيَتَيْنِ اسْتَفْهًا \* مَدُّ مَفَاعِلٍ كَجَمْعٍ يَفْهًا

(١) في ز «عاود من حود».

(٢) «ثم» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٣) في هـ، ز «منه أيضاً».

(٤) «نحو» ساقطة من ت.

(٥) قَشَوْرَةٌ: هو الأسد، ويُقال قسور بدون تاء.

(٦) في ز، ظ «إذا».

(٧) في ت «و حال».

(٨) في الأصل «في».

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ت زيادة «وزيد وثالثا حالان من الضمير في يرى ويحتمل أن يكون ثالثاً حالاً من

الضمير في زيد».

وفي ك «وزيد وثالثاً حالان من الضمير المستتر في زيد»

(ش) يعني أنه إذا وقعت ألف التكسير بين حرفي علة وُجب إبدال ثانيهما همزة، وفُهم من إطلاقه في قوله: «لَيْتَيْنِ» أنه لا يشترط زيادتهما ولا زيادة ما بعد الألف كما اشترط في الفصل الذي قبله وشمل قوله: «لَيْتَيْنِ» أربع صور:

الأولى: أن يكونا واوين. نحو: أوائل أصله أو أول<sup>(١)</sup>

الثانية: أن يكون ياءين. نحو: يئف ويئائف<sup>(٢)</sup>

الثالثة: أن تكون الأولى واو<sup>(٣)</sup> والثانية ياء. نحو: صائر وصوائر<sup>(٤)</sup>.

الرابعة: أن تكون الأولى ياء والثانية واو<sup>(٥)</sup> نحو: بجيد وبجيد أصله: بجياد؛ لأنه من جاد يَجُود، ومثل بما حرف العلة فيه ياءان وهو «يئف» وزنه «فَيْعَل»، والياء<sup>(٦)</sup> الأولى زائدة وعينه ياء، لأنه من تاف يَنْيِف إذا زاد، فاجتمعت<sup>(٧)</sup> يآن أدخمت الأولى في الثانية فلما جمع على «مَفَاعِل» فَصَلَتْ ألف الجمع بين الياءين وقلبت التي بعد الألف همزة، وإنما قلب حرف العلة في هذه الصور همزة وإن كانت أصلاً لثقل الألف بين حرفي علة، وفُهم

= والإعراب الأولى والأحسن هو أن «زيد» فعل ماضى مبنى للمجهول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه، والجملة من الفعل ونائبه في موضع الحال من الضمير المستتر في يرى، وثالثاً حال من الضمير المستتر في زيد أو يرى.

(١) في ش «نحو أول وأوائل أصله أو أول».

(٢) قال الأشموني ٢٨٩: ٤ «واعلم أنَّ ما اقتضاه إطلاق الناظم هو مذهب الخليل وسيبويه ومن وافقهما، وذهب الأخفش إلى أنَّ الهمزة في الواوين فقط ولا يهمز في الياءين ولا في الواو مع الياء، فيقول: نياف وصوايد على الأصل وشبهته أنَّ الإبدال في الواوين لثقلها، واحتج بقول العرب في جمع ضَبُون وهو ذكر السنابير ضباون من غير همز، والصحيح ما ذهب إليه الأولان للقياس والسماع».

(٣) في ت «واو» تحريف.

(٤) في ش، هـ، ز، ك «صائد وصوائد» وهذا أوضح.

(٥) في ظ «واو» تحريف.

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «فالياء».

(٧) في ت «فاجتمع بعد الألف».

من قوله: «مَدَّ مَفَاعِلَ» أنها لا تُقلب إلا إذا كانت متصلة بالطرف كالمثال، فلو بعدت من الطرف لم تقلب. نحو: طَوَاوِيس، «وَتَأْنِي لَيْتَيْنِ /» مبتدأ، <sup>٢٩٣</sup> <sub>ب</sub> وخبره «كَذَاكَ»، وهو إشارة إلى قلب حرف العلة همزة، «وَاُكْتَتَفَا» في موضع النعت للينين، «وَمَدَّ» مفعول باكتتفا، ومعنى: «اُكْتَتَفَا»: أَحَاطَ، «وَيَكْتَفَا»<sup>(١)</sup> مفعول «بِجَمْع»، لأنه مصدر جمع، ثم إن إبدال ثاني اللينين همزة إنما هو فيما<sup>(٢)</sup> لم يكن فيه ثاني اللينين بدلاً من الهمزة، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) وَالْفَحْ وَزُدَّ الْهَمْزَ يَا لَيْمًا أُعِلَّ<sup>(٣)</sup> \* لَأَمَّا وَفِي مِثْلِ هَرَاوَةِ جُعِلَ  
وَإَوَّأ... \* ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع إذا كان مفرد ما<sup>(٤)</sup> هي فيه محل اللام فيجب فتحها، وقلبها «ياء» إن كانت في المفرد غير واو سالمة و«واوًا» إن كانت في المفرد واوًا سالمة، فالألف<sup>(٥)</sup> واللام في الهمز<sup>(٦)</sup> للعهد المتقدم.

وشمل ما استحق الهمز لكونه مدًّا زائدًا في المفرد ولامه ياء [وما استحق الهمز لكونه مدًّا زائدًا في المفرد ولام الكلمة واوًا]<sup>(٧)</sup> وما استحق الهمز

(١) في ه، ت «ونيف» تحريف.

(٢) في ظ «فيما إذا».

(٣) «أدخل المكوذي صورة رابعة في قول المصنف «فيما أهل لاما» وهي ما إذا كان لام الكلمة همزة، وهذا مبنى على قول من يقول إن الهمزة حرف علة، وإليه ذهب الفارسي. وقيل شبيهه بحرف العلة والجمهور يقولون حرف صحيح ففيها أقوال ثلاثة، والصحيح ما للجمهور. وعليه فيكون المصنف غلب الصور الثلاث التي فيها حرف العلة على ما لام الكلمة فيه همزة فأطلق على الجميع محل اللام».

حاشية ابن حمدون ٢: ١٨٢.

(٤) في ز «لما».

(٥) في ت «والألف».

(٦) في ز «الهمزة» تحريف.

(٧) ما بين المعقوفين تكملة من ش، ز، ك، ت.

لكونه اكتنفه<sup>(١)</sup> لَيْتَان<sup>(٢)</sup> وما أصله همزة: مثال<sup>(٣)</sup> الأول: هَدِيَّةٌ وَهَدَايَا أصله هَدَائِي<sup>(٤)</sup> فاستثقلت الكسرة في الهمزة فأبدلت<sup>(٥)</sup> فتحة فصار هَدَائِي فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هَدَايَا فاستثقل اجتماع الأمثال أن الهمزة من مخرج الألف وكُره<sup>(٦)</sup> ذلك لتوالي ثلاثة ألفات<sup>(٨)</sup>.

ومثال الثاني: مَطِيَّةٌ وَمَطَايَا فالياء الثانية فيه أصلها واو؛ لأنها من مَطَا يَمْطُو ففعل [به]<sup>(٩)</sup> ما فُعل بهَدَايَا.

ومثال الثالث: زَاوِيَةٌ وَزَوَايَا ففُعل أيضاً به ما فُعل بهَدَايَا وَمَطَايَا.

ومثال / الرابع: خَطِيقَةٌ وَخَطَايَا، أصله خَطَائِيٌّ بِهَمْزَيْنِ<sup>(١٠)</sup> فأبدلت الهمزة <sup>٢٩٤</sup>الأخيرة ياء<sup>(١١)</sup> على مثال قياس الهمزتين المتحركتين في كلمة فصار خَطَائِيٌّ، ثم قلبت الكسرة فتحة على حد قلبها في هدايا فصار خَطَائِيٌّ فانقلبت الياء الأخيرة المبدلة من الهمزة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم أبدل من الهمزة الأولى ياء، وأما هَرَاوِيٌّ جمع هَرَاوَةٍ فأصله هَرَائِيٌّ فالهمزة

(١) في ظ «اكتنف» تحريف.

(٢) في ه، ت «لبيان».

وفي ك «لننين» تحريف.

(٣) في ه، ز «فمثال».

(٤) في ز «هديرى» تحريف.

(٥) في ظ «فقلبت».

(٦) «الهمزة» ساقطة من ت.

(٧) في ه، ز، ظ «فكان» تحريف.

(٨) ما بعد «هدايا» إلى هنا ساقط من ش، ت.

(٩) «به» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ت. في ك «فيه».

(١٠) «بهمزتين» ساقط من ه.

(١١) في ظ «ألفا» تحريف وما أثبت أصبح، لأن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء.

التي بعد الألف هي المبدلة من الألف الزائدة في هَرَآوَة، والواو الأخيرة هي واو هراوة فُقلبت الكسرة فتحة ثم إنقلبت الواو<sup>(١)</sup> الأخيرة ألفاً لتحركها وإنفتاح ما قبلها ثم أُبدل<sup>(٢)</sup> من الهمزة واواً ليناسب الجمع المفرد فالواو في هَرَآوَى ليست الواو في الهراوة<sup>(٣)</sup>، بل الواو في هَرَآوَى هي الألف التي كانت في المفرد، وأما الواو التي كانت في المفرد فهي الأخيرة التي انقلبت ألفاً.

«وَالْهَمْزُ»<sup>(٤)</sup> مفعول برؤٌ وهو مَطْلُوبٌ «لافتح» فهو من باب التنازع، و«يَا» مفعول ثان برد، «وَفِيَّآ» متعلق برد، «وَلَأَمَّا» تمييز وهو منقول من النائب عن الفاعل والتقدير: فَيَمَّا أُعِلُّ لَأَمَّةُ «وفى مِثْلٍ» متعلق بِجُعِلَ، وفى «جُعِلَ» ضمير مستتر عائد على الهمز<sup>(٥)</sup>، ووَآواً مفعول ثان بِجُعِلَ. ثم قال:

(ص) ... وَهَمْزُ<sup>(٦)</sup> أَوَّلِ الْوَآوَيْنِ رُدٌّ \* فِى بَدْءِ غَيْرِ شَبِيهِ وَوَفَى الْأَشْدُّ

(ش) يعني<sup>(٧)</sup> رُدٌّ أول الواوين المَصْدَرَتَيْنِ همزة ما لم تكن الثانية / بدلاً ٢٩٤  
من ألف فاعل. كَوُوفِيَّ<sup>(٨)</sup> الْأَشْدُّ فَإِنَّ أَصْلَهُ وَآفَى، وإنما استثنى ذلك لأنَّ  
فِعْلَ الْفَاعِلِ أَصْلٌ لِفِعْلِ الْمَفْعُولِ ولم يجتمع في فعل الفاعل وَاوَان،  
فاجتماعهما في «وُوفِيَّ» غير معتد به، فلم يَتَّقَ للواو الأولى غير حكم الواو  
المضمومة المنفردة من جواز إبدالها<sup>(٩)</sup> همزة، فمثال ما يجب لإبداله «أَوَّاصِلٌ»

(١) «الواو» ساقطة من ت.

(٢) في هـ «أبدلت» تحريف.

(٣) في هـ، ز، ط، ت «هراوة».

(٤) في ظ «والهمزة» تحريف.

(٥) في ز، ط «الهمزة» تحريف.

(٦) في هـ «وهمزة» تحريف.

(٧) في هـ، ز، ت «يعنى يجب».

(٨) في الأصل، ش، ك «لوروفى».

(٩) في الأصل، هـ، ز، ت «بدلها» تحريف.

في جمع: وَاصِلَةٌ، أصله<sup>(١)</sup>: وَوَاصِلٌ، فالواو الأولى هي التي في المفرد،  
والواو الثاني انقلبت عن ألف فاعلة كما انقلبت في نحو<sup>(٢)</sup>: ضَوَّارِب فلما  
اجتمعت واوان في بدء الكلمة قُلِبَت الأولى<sup>(٣)</sup> همزة فقالوا: أَوَاصِل.

«وَهَمْزاً» مفعول ثان برزء، «وَأَوَّل» مفعول أول<sup>(٤)</sup> «وَفِي بَدْءٍ» متعلق برزء،  
«وَبَدْءٍ» مصدر مضاف إلى المفعول وهو «غَيْر»، و«غَيْر» مضاف إلى «شِبْه»،  
و«شِبْه» مضاف إلى «وَفِي الْأَشْدِّ»، «وَالْأَشْدُّ» عند «سبويه» جمع شِدَّة،  
وقال ابن عباس رضى الله عنهما<sup>(٥)</sup>: الْأَشْدُّ ثَلَاثٌ<sup>(٦)</sup> وثلاثون سنة: ثم انتقل  
إلى حكم الهمزتين في كلمة واحدة، وهى فى ذلك على ثلاثة أقسام:  
ساكنة بعد متحركة<sup>(٧)</sup> ومتحركتان<sup>(٨)</sup>، ومتحركة بعد ساكنة، وقد أشار إلى  
الأول بقوله:

(ص) وَمَدًّا ابْدِلْ ثَانِي الْهَمْزَتَيْنِ مِنْ \* كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ كَاثِرٌ وَاثْنَيْنِ

(ش) يعني أنه إذا اجتمع همزتان في كلمة [واحدة]<sup>(٩)</sup> أولاهما  
<sup>(١٠)</sup> متحركة والأخرى ساكنة، وُجِبَ إبدال الثانية مَدًّا مُجَانِساً لحركة ما  
قبله، فإن كانت فتحة أُبْدِلَتْ أَلْفاً نحو: آثَرُ وَآثَرِ<sup>(١١)</sup>، وأصله<sup>(١٢)</sup> آثَرُ

<sup>(١)</sup> فى ز «وأصله».

<sup>(٢)</sup> «نحو» ساقطة من ش.

<sup>(٣)</sup> فى ظ «الواو الأولى» وعبارتها أكمل.

<sup>(٤)</sup> فى ش «مفعول أول برزء» وعبارتها أكمل.

<sup>(٥)</sup> «رضى الله عنهما» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ت.

وفى الأصل «رضى الله عنه».

<sup>(٦)</sup> فى ز «ثلاثة» تحريف.

<sup>(٧)</sup> فى ظ «متحرك».

<sup>(٨)</sup> فى ت «متحركان» تحريف.

<sup>(٩)</sup> «واحدة» تكملة من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت.

<sup>(١٠)</sup> فى الأصل، ش، ز، ك «أولها».

<sup>(١١)</sup> فى ز «واثنتين».

<sup>(١٢)</sup> فى هـ، ظ، ت «أصله». وفى ز، ك «أصلهما» وهذه أحسن وأدق.

وَأَمَّن<sup>(١)</sup> بهمزتين وإن كانت كسرة أُبدلت ياء / نحو إِيْلَاف، وإن <sup>١٩٥</sup>  
كانت ضمة أُبدلت وَاوًا نحو: أُوَيْمِنَ وَأُوَيْتَى، وفُهِمَ منه أَنَّ الهمزة  
الساكنة إن لم يكن قلبها همزة أخرى لم يجب إبدالها، وفُهِمَ منه أيضاً  
أنَّهُما لو لم<sup>(٢)</sup> يكونا في كلمة واحدة لم يجب إبدالها<sup>(٣)</sup> نحو: أَقْرَأ<sup>(٤)</sup>،  
آية، والمراد بالكلمة أن تكون الهمزتان من بناء الكلمة فلا يُقال عند  
النحويين في نحو:

( أَلْذَرْتَهُمْ )<sup>(٥)</sup>

لأنهما من كلمة واحدة، لأنَّ الهمزة الأولى همزة استفهام فهي منفصلة عن  
الكلمة، وأما القراء فيجعلون ذلك من اجتماع الهمزتين في كلمة، وكذلك  
أيضاً نحو: أَلْتَمِنَ<sup>(٦)</sup> فإنَّ الأولى همزة الاستفهام<sup>(٧)</sup>، والثانية فاء الفعل  
«وَمَدَّ»<sup>(٨)</sup> مفعول ثانٍ بابتدِل<sup>(٩)</sup>، «وَمِنْ كَلِمَةٍ» متعلق «بابتدِل»، و«إِنْ يَسْكُنَ»

(١) في ز «وَأَمَّن» تحريف.

(٢) في ظ «إن لم».

(٣) في ز «إبدالهما».

(٤) في ش، ك «يا قراءت».

وفي هـ، ز «يا قراءان»، وفي ظ «أقرأ».

وما ورد في ش، ك أضحط وأصبح فقد ذكر ابن حمدون في حاشيته ١٨٣:٢  
«وقوله يا قراء اتوا أصل اتوا قبل اتصال يا قراء به اتوا بهمزتين الثانية ساكنة تُقلب ياء لقوله: وَمَدَّ ابْتَدَأَ  
ثاني الهمزتين من كلمة أن يسكن. فلما اتصل به يا قراء حذفت الهمزة الأولى من اتوا همزة الوصل  
فاجتمع همزتان همزة قراء وهمزة اتوا فاء الكلمة فلا تُقلب الثانية لكونهما في كلمتين».

(٥) سورة البقرة. آية: ٦

في قوله تعالى: ( أَلْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ )

(٦) في ش «أَلْتَمِنَ زيد».

وفي هـ، ز «أَلْتَمِنَ».

(٧) في هـ، ز، ت «استفهام».

(٨) في ز «ومد» تحريف.

(٩) في ش، ظ، ك زيادة «بابتدِل»، وثاني الهمزين مفعول أول بابتدِل وعبارتها أكمل.

وفي هـ، ز، ت «بابتدِل وثاني الهمزين مفعول».

شرط محذف جوابه لدلالة ما تقدم عليه. ثم انتقل إلى المتحركتين وهي تسعة أنواع؛ لأن الأولى إما مفتوحة وإما مكسورة أو مضمومة، والثانية كذلك، والخارج من ضرب ثلاثة في ثلاثة تسعة<sup>(١)</sup> وقد أشار إلى الثانية المفتوحة فقال:

(ص) **إِنْ يُفْتَحِ أَتْرَضَمَّ أَوْ فَتَحَ قُلِبَ \* وَآوَاءٌ إِفْرَزْ كَشَرٍ يَنْقَلِبُ**

(ش) يعني أن الهمزة المفتوحة إذا كانت ثانية بعد همزة أخرى، لها حالتان: إحداهما: تنقلب فيها وآوَاء. وذلك بعد ضمة [نحو]<sup>(٢)</sup>: أَوَيْدَم في تصغير آدم أصله أَئِيدَم، أو بعد فتحة نحو أَوَادَم في جمع آدم، والثانية تنقلب فيها ياء وذلك إذا وقعت بعد كسرة [نحو]<sup>(٣)</sup>: إِيْمٌ إِذَا بَنَيْتَ مِنْ أُمٍّ نحو: إِصْبَحْ بكسر الهمزة وفتح الثالث والأصل<sup>(٤)</sup> إِئْمٌ<sup>(٥)</sup> فتنقل / حركة الميم ٢٩٥ الأولى إلى الهمزة الساكنة فتدغم الميم في الميم فتصير إِئْمٌ<sup>(٦)</sup> فتجتمع همزتان الأولى مكسورة والثانية مفتوحة فتتقلب الثانية ياء فتقول: إِيْمٌ. ثم انتقل إلى المكسورة فقال:

(ص) **دُو الْكَشَرِ مُطْلَقًا كَذَا ... \* ...**

(ش) يعني أن الهمزة الثانية إذا كانت مكسورة وُجِبَ إبدالها ياءً مطلقاً: أي بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة. والحاصل ثلاث صور:

(١) في ز «يخرج تسعة».

(٢) «نحو» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٣) «نحو» تكملة من ش، هـ، ز، ك، ت.

وفي ظ «وذلك نحو».

(٤) في ش، ك «فتقول فيه».

وفي هـ، ز، ظ، ت «فتقول».

(٥) في هـ «إِئْم».

(٦) في ش «إِئْمَا».

الأولى: مكسورة بعد فتحة. نحو: أَيْمَهُ في جمع إمام أصله<sup>(١)</sup> أَيْمَةٌ فنُقلت حركة الميم إلى الهمزة الساكنة وأدغمت في الميم فصار أَيْمَةٌ فأبدلت من الهمزة الثانية ياء.

الثانية: مكسورة بعد كسرة. نحو: إِيْمٌ في بناء مثل إِيْضَبَع من إِيْمٌ<sup>(٢)</sup> بكسر الهمزة والياء<sup>(٣)</sup> فنقول: إِيْمٌ فتفعل به كما فعلت بالذي<sup>(٤)</sup> قبله من نقل<sup>(٥)</sup> وإدغام وقلب.

الثالثة: مكسورة بعد ضمة. نحو: أَيْنُ مُضَارِعُ أَلَنْتُهُ<sup>(٦)</sup> أي جعلته يَنْ. ففعل به كما فعل بما<sup>(٧)</sup> تقدم. ثم انتقل إلى المضمومة فقال:  
(ص) ... وَمَا يُضَمُّ \* وَأَوَّأَ أَصِرْ ...

(ش) يعني أنَّ الهمزة الثانية إذا كانت مضمومة قلبت<sup>(٨)</sup> واواً مطلقاً. فشمّل أيضاً ثلاثة أنواع:

الأول<sup>(٩)</sup>: مضمومة بعد مفتوحة. نحو: أَوْبٌ<sup>(١٠)</sup> جمع أَبٌ وهو النبات أصله أَوْبٌ على وزن أَفْعُل فنُقلت ضمة الباء إلى الهمزة

(١) في ظ «أصلها».

(٢) في ز «إيم».

(٣) في الأصل «والباء» تصحيف.

(٤) في ز «بما».

(٥) في ت «نقل حركة».

(٦) في هـ «أينه».

«أصل أَيْنُ أَوَيْنَ فنُقلت حركة النون إلى الهمزة الساكنة وأدغمت، ثم خففت بإبدال الهمزة الثانية ياء من جنس حركتها - وهي الكسرة - فسار «أَيْنُ»

(٧) في هـ، ز، ك، ت «فيما».

(٨) في ت «فقلبت» تحريف.

(٩) «الأول» ساقطة من ش، هـ، ز، ظ، ت.

(١٠) في ت «أب».

وأدغمت الباء في الباء، ثم قلبت الهمزة المضمومة واواً.

الثاني: مضمومة بعد مضمومة<sup>(١)</sup> نحو: أَوْمٌ<sup>(٢)</sup> إذا بنيت من أُمّ مثال<sup>(٣)</sup> أُنْئِمَ.

٢٩٦

الثالث: مضمومة بعد كسرة نحو: إِؤْمٌ<sup>(٤)</sup> إذا بنيت من أُمّ مثل إِضْبَغ / أ  
بكسر الهمزة وضم الباء، وتفعل في ذلك كله ما فعلت فيما<sup>(٥)</sup> قبله من  
النقل والإدغام والقلب.

والحاصل أنَّ الهمزة الثانية من المتحركتين تُقلب واواً في خمسة مواضع:  
إذا كانت مضمومة مطلقاً فهذه ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد فتحة  
أو ضمة، وتُقلب ياءً في أربعة مواضع: إذا كانت مكسورة مطلقاً، فهذه  
ثلاثة مواضع، أو كانت مفتوحة بعد كسرة، وهذا ما لم تكن الهمزة الثانية  
آخر الكلمة، فإن كانت آخر الكلمة فقد أشار إليها بقوله:

(ص) ... \* مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظاً أَتَمَّ

فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقاً جَا ... \*

(ش) يعني أنَّ ثاني الهمزين إذا كان متطرفاً قلبت ياء مطلقاً فشمل  
أربعة أنواع: الأول<sup>(٦)</sup>: أن تكون بعد فتحة أو<sup>(٧)</sup> بعد ضمة أو<sup>(٨)</sup> بعد  
كسرة أو بَعْدَ سُكُونٍ. فمثال الأول: إذا بنيت من قَرَأَ مثل جَفَعَزَ قلت: قَرَأَ  
وأصله قَرَأَيَّ تحركت الياء وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاء، ومثال الثاني: أن

(١) «بعد مضمومة» ساقط من ت.

(٢) في ز «اوم».

(٣) في ت «مثل».

(٤) في ت «أزم».

(٥) في ز «في الذي».

(٦) «الأول» تكملة من ظ.

(٧) في هـ، ز «وبعد».

(٨) في هـ، ز «قرأ»، وفي ظ «قرأ»، وفي ت «قرأى».

تبنى من قَرَأَ مثل بُرُؤُنْ<sup>(١)</sup> فتقول: قُرُؤِيًّا<sup>(٢)</sup> منقوصاً، والأصل قُرُؤُؤُ<sup>(٣)</sup> كسر ما قبل الواو وأبدل من الواو ياءً لإنكسار ما قبلها<sup>(٤)</sup> فاستثقلت الضمة في الياء، فحذفت وبقي منقوصاً، ومثال<sup>(٥)</sup> الثالث: أَنْ تَبْنِيَّ من قَرَأَ نحو: زَبْرَجْ<sup>(٦)</sup> فتقول: قِزِيٌّ<sup>(٧)</sup> بعد أن تفعل به ما فعلت بالذي قبله. وهذا النوع والذي قبله يُقَدَّرُ فيهما الرفع والجر ويظهر النصب فتقول: هذا قرءٌ<sup>(٨)</sup> ومررتُ بقرءٍ<sup>(٩)</sup> ورأيتُ قُرِيًّا، ومثال الرابع: أَنْ تَبْنِيَّ من قَرَأَ نحو: قِمَطَرُ فتقول: قِرْأِي / وهذا النوع الرابع هو القسم الثالث من أقسام الهمزتين الواقعتين في كلمة واحدة، وهي أن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة، ثم قال:

(ص) ... وَأَوَّم \* وَلَنُحَوِّهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ أُمَّ

(ش) يعني أَنَّ ما اجتمع فيه همزتان متحركتان وكانت الأولى همزة المتكلم في الفعل<sup>(١٠)</sup> المضارع جاز فيه التحقيق والقلب فتقول: أَوَّمَّ بمعنى أَقْصِدْ، وَأَوَّمَّ، وفهم منه أَنَّ ذلك أيضاً جائز في نحو: إِنْ مضارع أَنْ إِذْ لا فرق، وسبب ذلك أَنَّ الهمزة فيهم كأنها<sup>(١١)</sup> قائمة بنفسها، وقوله: «إِنْ يُفْتَحْ» شرط، وفاعل يُفْتَحْ ضمير مستتر عائد على الهمز، «وإِئْزَ» ظرف متعلق

(١) البُرُؤُنْ: مخالف الضبع.

(٢) في الأصل وبقيّة النسخ «قُرِيٌّ».

وما أثبت أصح وأضبط.

(٣) في الأصل، هـ، ز، ط «قرء»، وفي ت «قرء».

(٤) ما بعد قرئوا إلى هنا ساقط من ش، ت.

(٥) في الأصل «مثال».

(٦) زبرج: السحاب الرقيق، والذهب الذي فيه حمرة.

(٧) في الأصل، ش، ك «قرئ» وما أثبت أصح حيث استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك.

(٨) في الأصل «قروء».

(٩) في الأصل «بقروء».

(١٠) «الفعل» ساقطة من ظ.

(١١) في ز «لأنها» تحريف.

بِهِفْتَح، «وَقَلْبَ» جواب الشرط «وَوَاوًا»<sup>(١)</sup> مفعول ثانٍ لِقَلْبَ، وفاعل «قَلْبَ»<sup>(٢)</sup> ضمير عائد على الهمز أيضاً «وَيَاءَ» حال من فاعل «يَنْقَلِبُ» وهو الضمير، و«إِثْرَ كَثِيرٍ» ظرفٌ متعلق بينقلب، «وَدُو الْكَثِيرِ» مبتدأ، و«كَذَا» خبره، و«مُطْلَقًا» حال من الضمير المستتر في الاستقرار العامل في الخبر، و«مَا» مفعول أول «بَأَصِرَ»<sup>(٣)</sup> من وهي موصولة وصلتها «يُضَيِّمُ»، و«وَاوًا» مفعول ثانٍ «بَأَصِرَ»، و«مَا» ظرفية مصدرية و«لَفْظًا» خبر يكن، «وَأَنْتُمْ» فِعْلٌ ماضٍ وهو في موضع النعت لـ «لَفْظًا»<sup>(٤)</sup>، و«فَذَاكَ»<sup>(٥)</sup> مبتدأ، وخبره «جاء»، «وَيَاءَ» حال من فاعل «جاء» وهو ضمير<sup>(٦)</sup> عائد على الهمز، و«أَنْتُمْ» مبتدأ، و«نَحْوُهُ» معطوف عليه، «وَأَنْتُمْ»<sup>(٧)</sup> فعل أمر من أَمْ، «وَوَجْهَيْنِ» مفعول بَأَمْ، «وَفِي ثَانِيهِ» متعلق بَأَمْ، والجملة من أَمْ ومعمولها خبر أَوْتُمْ، ويجوز أن يكون أَوْتُمْ نحوه / ٢٩٧ / ١ بالنصب على أنه مفعول بفعل مضمر يفسره أَمْ وهو أحسن.

ثم<sup>(٨)</sup> قال:

(ص) وَيَاءَ أَقْلَبَ أَلْفًا كَثْرًا تَلَا \* أَوْ يَاءَ تَضْمِيرٍ ...

(ش) يعني أن الألف يجب قلبها ياء في موضعين: أحدهما: أَنْ يَفْرَضَ كَثْرُ مَا قَبْلَهَا كَمَصَابِيحٍ فِي جَمْعٍ مِصْبَاحٍ فَانْقَلَبَتِ الْأَلْفُ فِيهِ يَاءً لِكَسْرِ مَا قَبْلَهَا، إِذْ لَا يَصِحُّ النُّطْقُ بِالْأَلْفِ بَعْدَ غَيْرِ الْفَتْحَةِ<sup>(٩)</sup>.

(١) في ظ «ووا».

(٢) في هـ، ز، ط، ت «ينقلب» تحريف.

(٣) «بأصير» ساقط من ز.

(٤) في هـ، ز، ط، ت «للفظ» وما أثبت أدق كما في الأصل، وش، ك والألفية.

(٥) في هـ، ز، ط، ت «فذاك».

(٦) «ضمير» ساقطة من ش.

(٧) في ز «وأوم» تحريف.

(٨) «ثم» تكملة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

(٩) في ز «الفتح».

والثاني: أَنَّ يقع قبلها ياء التصغير. نحو: غَزَبْتُ في تصغير غَزَال بِإبدال الألف ياء، وإدغام ياء التصغير فيها، لأنَّ ياء التصغير<sup>(١)</sup> لا تكون إلا ساكنة فلم يكن النطق بالألف بعدها فوَدْتُ إلى الياء كما رُوِّدَتْ إليه بعد الكسرة.

و«أَلِفًا» مفعول أول باقِلْبُ، «وَيَاء» مفعول ثان، و«كَسْرًا»<sup>(٢)</sup> مفعولٌ بتلا، وتَلَا ومعمولُه في موضع النعت لِأَلِفًا<sup>(٣)</sup>، و«أَوْ»<sup>(٤)</sup> ياءٌ تَصْغِيرٌ معطوف على كَسْرًا<sup>(٥)</sup>، والتقدير: اقلب أَلِفًا تلا كسرًا أو تلا ياء تصغير ياء ثم قال:

(ص) ... \* ..... بِوَاوٍ ذَا أَفْعَلًا

فِي آخِرٍ أَوْ قَبْلَ تَا التَّأْيِثِ أَوْ \* زِيَادَتِي فَعَلَانِ ...

(ش) يعني أَنَّهُ يفعل بالواو الواقعة آخرًا ما فُعِلَ بالألف من إبدالها ياء لكسر<sup>(٦)</sup> ما قبلها أو لحيثها بعد ياء التصغير. فالأول نحو: رَضِيَ وَقَوَّى أصلهما رَضِيَ وَقَوَّى لأنهما من الرَضْوَانِ والقُوَّةِ، ولكنه لما كسر ما قبل الواو وكانت مُتَطَرِّفَةً متعرضة<sup>(٧)</sup> لِسُكُونِ الْوَقْفِ عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالِهَا ياءً تَوْصُلًا لِلْخَفَةِ، وفُهِمَ من قوله: «فِي»<sup>(٨)</sup> آخِرٍ أنها / لو كانت غير آخر لم تبدل نحو: عَوْضٌ وَجَوْلٌ، ولما ٢٩٧

(١) «فيها لأن ياء التصغير» ساقط من ت.

(٢) في ز «وكسر».

(٣) في الأصل، ش، هـ، ز، ك، ت «للألف» وما أثبت أدق كما في الألفية.

وفي ظ «لكسر» تحريف.

(٤) في هـ «وياء»، وفي ز، ظ، ت «أوباء».

(٥) في هـ، ت «كسر».

وفي ظ «ألف».

(٦) في ت «لكسرة» تحريف.

(٧) في ش «وكانت الواو لتطرفها معرضة».

وفي هـ، ز، ظ، ت «وكانت بتطرفها معرضة».

(٨) «في» ساقطة من ظ.

كانت: «تاء التانيث وزياتا»<sup>(١)</sup> فَعْلَانْ زائدين<sup>(٢)</sup> على بنية<sup>(٣)</sup> الكلمة وكانا في حكم المنفصل لم يمتعا من الإعلال، وعلى ذلك نبه بقوله: «أَوْ قَبْلَ تَا التَّائِيثِ أَوْ زِيَادَتِي فَعْلَانْ». فمثال ما لحَقَّتْهُ تاء التانيث فَأَعِلَّ سَجِيَّةٌ أصله: سَجَوَّةٌ، لأنه من الشَّجْوِ<sup>(٤)</sup> فَقُلِبَتْ وَآوُهُ يَاءٌ لكونها منطرفة ولم يُغْتَدَّ بالتاء، ومثال ما لحَقَّتْهُ زيادتا فعلان أن يُبْتَنَى مِنَ الْعَزْوِ، مثل<sup>(٥)</sup> قَرِيَّانَ<sup>(٦)</sup> فتقول: غَرِيَّانَ، فَأَعِلَّ أيضاً لعدم الإعتداد بالألف والنون، «وَذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور وهو مفعول «بافْعَلًا»، و«يَوَايَ» [وفي آخر]<sup>(٧)</sup> مُتَعَلِّقَانِ بِافْعَلًا، و «أَوْ قَبْلَ»<sup>(٨)</sup> معطوف على «في آخر»، و«زِيَادَتِي»<sup>(٩)</sup> فَعْلَانْ معطوف على «تَا التَّائِيثِ». ثم قال:

(ص) ... \* .... ذَا أَيضاً رَأَوْا

في مَصْدَرِ المَعْتَلِّ عَيْنًا وَالفِعْلِ \* مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا نَحْوُ الْحَيُولِ

(ش) يعني أَنَّ ما كان من مصدر الفعل المعتل العين<sup>(١٠)</sup> بَعْدَهَا أَلِفٌ وَجِبَ إِعْلَالُهُ، وما كان منه «فَعْلٌ» بغير ألف فالغالب في عينه

(١) في ت «وزيادتي» تحريف.

(٢) في ظ، ت «زائدتين».

(٣) «بنية» ساقطة من ز.

(٤) في ش «من باب الشجوة».

(٥) في الأصل، ش، ك «ومثل» وفي ز «ومثله».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «ظَرِيَّانَ» وهو بمعنى غَرِيَّانَ مِنَ الْعَزْوِ.

(٧) «وفي آخر» تكملة من هـ، ز، ظ، ت.

(٨) في هـ، ظ، ت «أو قبل».

وفي ز «وقبل».

(٩) في هـ، ظ «وزيادتا».

(١٠) «العين» ساقطة من ك.

التصحيح. وشمل المعتل الثلاثي نحو: قَامَ قِيَامًا، والمزيد نحو: انْقَادَ انْقِيَادًا<sup>(١)</sup>. واحترز بالمعتل العين من الفعل الصحيح العين نحو: لَوَّذَ لَوَّاذًا، فإنه لا يُعَلَّ لكونه فعله غير معتل<sup>(٢)</sup>، وفُهم اشتراط الألف بعد العين من قوله: «والفعلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا»، لأنَّ سبب التصحيح عدم الألف، فالغالبُ في نحو: «فَعَلَ» التصحيح حال<sup>(٣)</sup> جَوَلًا، وعَادَ المريضُ عَوْدًا.

وَذَا إشارة / للإعلال المذكور وهو مفعول «بَرَأُوا» «وفى مصدرٍ» في ٩٨ موضع المفعول الثاني «لَرَأُوا»، وأطلق المعتل على المُعَلَّ فإنَّ المعتل أعم من المَعْل، وهو على حذف الموصوف، والتقدير: في مصدر الفعل المَعْل، «وعَيْنًا» تمييز، و«الفعل» مبتدأ، «ومِنْهُ» في موضع الحال من الفعل، و«صَحِيحٌ» خبر الفعل، «وغَالِبًا» حال من الضمير في صَحِيحٌ. ثم لم يعلم أنَّ جميع<sup>(٤)</sup> ما سَكَنَتْ عَيْنُهُ من الثلاثي نحو: تَوَبَّ، أو اعتلت نحو: دَارَ، على ثلاثة أقسام: فَعَالٌ وفَعَلَةٌ وفَعَلَ، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) وَخَفَعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلًا أَوْ سَكَنَ \* فَأَخْكُمُ بَدَأَ الْإِعْلَالِ فِيهِ خَيْثُ عَنْ

(ش) يعني أنَّ جمع المفرد المُعَلَّ<sup>(٥)</sup> من جمع الثلاثي المعتل العين<sup>(٦)</sup> أو

(١) قال ابن حمدون في حاشيته ١٨٦:٢ معلقا على قول المكودي: «يعني أنَّ ما كان من مصدر ... الحق في العبارة أنَّ يقول: يعني أنَّه يجب قلب الواو ياء أيضا في مصدر الفعل الذي أعلت عينه تشترط أن يكون بعد العين في المصدر ألف وهذا الشرط يدل عليه قوله: والفعل منه صحيح غالبا. وبقي على الناظم شرط آخر وهو أن يكون ما قبل العين. في المصدر مكسورا كما في تمثيل المكودي بقياما وانقيادا أصلها قواما وانقوادا بالواو فيهما.

(٢) في هـ، ز، ت «معل».

(٣) في هـ، ز، نحو «حال».

(٤) في هـ، ز «جمع» تحريف.

(٥) في ظ «المعتل» تحريف.

(٦) في ز «المعل» تحريف.

الساكنها<sup>(١)</sup> يحكم له في الإعلال<sup>(٢)</sup> بالإعلال المذكور، وهو قلب الواو ياء نحو: دَارَ وِدْيَارَ وَثُوبَ وَثِيَابَ، فالإشارة بِذَا للإعلال السابق في مصدر الفعل المُعَلِّ وفُهِم من قوله: «جَمْعُ» أن ما كان على فِعَالٍ من المفرد لا يعمل نحو: صَوَّارَ وَصَوَّانَ، وفُهِم من قوله: «أَعِلُّ أَوْ سَكَنُ» أن عين<sup>(٣)</sup> المفرد إذا لم يعمل ولا يسكن لم يعمل الجمع نحو: طَوِيلَ وَطَوَالَ، ويجوز رفع «جَمْعُ» على أنه مبتدأ، والخبر في قوله: «فَاخُكُم»، ويجوز نصبُهُ بِفَعَلٍ مضمر يفسره «اخُكُم»، «وَجَمْعُ» مصدر مضاف إلى المفعول، «وَأَعِلُّ أَوْ سَكَنُ» في موضع النعت «لَعَيْنٍ»، ومعنى «عَرَّ»: ظَهَرَ وَعَرَضَ. ثم أشار إلى الثانى والثالث بقوله:

(ص) وَضَحُّوا فَعْلَةً وَلِي فَعْلٍ / \* وَجَهَانِ وَالْإِعْلَالُ أَوْلَى كَالْحَيْلِ <sup>٢٩٨</sup><sub>ب</sub>

(ش) يعني أن جمع ما أعل عينه أو سكن إذا كان على وزن «فَعْلَةٍ» وجب تصحيحه لعدم الألف، ولحاق التاء إذ بها بعد عن الطرف، وذلك نحو: عُوْدَ وَعِيُوْدَةٍ، وَزَوْجَ وَزَوْجَةٍ، وإذا كان على وزن «فَعْلٍ» جاز فيه وجهان: التصحيح والإعلال والإعلال أولى نحو: حَيْلَةٌ وَحَيْلٌ، وَقِيَمَةٌ وَقِيَمٌ، لقربه من الطرف، وجاء أيضاً غير معل نحو: حَاجَةٌ وَحَوَّجٌ. ومن هذا البيت فُهِم<sup>(٤)</sup> أن الجمع الذي يجب إعلاله في البيت الذي قبله يكون فيه الألف بعد الواو، لكونه نطق في هذا البيت «بِفَعْلٍ وَفَعْلَةٍ» بغير ألف فعلم أن ما سواهما وهو الأول بالألف<sup>(٥)</sup>.

(١) في ز، ك «والساكنها».

(٢) في هـ، ز، ت «الجمع».

(٣) في الأصل، ش، ك «غير» وما أثبت من بقية النسخ أصح.

(٤) في ت «يفهم».

(٥) في ظ «بالأول» تحريف.

و«فَعَلَّةٌ» مفعول «بَصَّحُوا»، والواو في صَحَّحُوا<sup>(١)</sup> عائد على العرب،  
و«وَجَّهَانٍ» مبتدأ، والخبر في المجرور قبله، و«الإِغْلَالُ أَوَّلَى» جملة من مبتدأ  
وخبر. ثم قال:

(ص) وَالْوَاوُ لَامًا بَعْدَ فَتْحٍ يَا الْقَلْبُ \* كَالْمُعْطَيَانِ يَرْضَيَانِ ...

(ش) يعني أنَّ الواو إذا كانت لام الكلمة وكانت رابعة فصاعداً وقبلها  
فتحة وُجب قلبها ياء، وشمل قوله: «لَامًا» ما كانت الواو فيه متطرفة كما  
مثل، أَوْ بَعْدَ<sup>(٢)</sup> تاء التانيث نحو: المعطاة<sup>(٣)</sup>، ومثل ذلك بقوله: كَالْمُعْطَيَانِ  
يَرْضَيَانِ، «فَالْمُعْطَيَانِ» أصله المعطوان، لأنه من عَطَا يَعْطُو إذا أخذ، لكن لما  
صار<sup>(٤)</sup> رابعة<sup>(٥)</sup> قلبت ياء بِالْحَمْلِ على اسم الفاعل وهو الْمُعْطَى، لأنَّ في  
اسم الفاعل موجب / القلب وهو انكسار ما قبل الواو وليس ذلك في اسم  
المفعول فحمل عليه<sup>(٦)</sup>، وَيَرْضَيَانِ أصله<sup>(٧)</sup> يَرْضَوَانِ لأنه من الرَضْوَانِ، لكن  
قُلِبَت الواو فيه تاء بالحمل على فِعْلِ الْمَفْعُولِ<sup>(٨)</sup>، وهو رَضِيَ لوجود موجب  
القلب فيه، وفُهم من التمثيل أنَّ ذلك يكون في الأسماء والأفعال، «وَالْوَاوُ»  
مبتدأ، وخبره انْقَلَبَ، و«لَامًا» حال من الضمير المستتر في انقلب، «وَيَا» حال  
أيضاً من ذلك الضمير، و«بَعْدَ»<sup>(٩)</sup> متعلق «بِانْقَلَبَ» ثم قال:

(ص) ... \* ... وَوَجِبَ

(١) في هـ «وصححو» وما أثبت أدق كما في الأصل. والألفية وبقية النسخ.

(٢) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «أو بعدها».

(٣) المعطاة أصلها المعطوة. أبدلت الواو ياء فصار المعطية ثم ثقلت حركة الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً  
فصار المعطاة.

(٤) في ظ «كانت».

(٥) في ت «لرابعة».

(٦) «فحمل عليه» ساقط من هـ.

(٧) «أصله» ساقطة من ت.

(٨) في ش، ت «الفاعل».

(٩) في الأصل «بعد».

إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمِّ مِنْ أَلْفٍ<sup>(١)</sup> ...

(ش) يعني أنه يجب إبدال الواو من الألف إذا انضم ما قبلها، فإن كانت في موضع يجب فيه تحريكها حُرِّكَتْ نحو: ضُورِبَ في ضَارِبٍ، وإن كانت في موضع يجب فيه سكونها سُكِّنَتْ<sup>(٢)</sup> نحو: ضُورِبَ في ضَارِبٍ. ثم قال:

(ص) ... \* وَبَا كَثُوبَيْنِ بَدَا لَهَا اغْتَرِفَ

(ش) يعني أنه يجب إبدال الياء واواً كما في مُوقِنٍ اسم فاعل من أَيقَنَ، أصله: «مُيقِنٌ»<sup>(٣)</sup> فأبدلت الياء فيه واواً لانضمام ما قبلها، وفُهم من هذا المثال كون الياء المبدلة الساكنة، فلو كانت متحركة لم تبدل نحو: زُيِّدَ وهَيَّامَ، وفُهم منه أيضاً كون الياء مفردة فلو كانت مدغمة لم تبدل نحو: حُيِّضَ، وفُهم منه أيضاً كون الياء في المفرد.

فلو كان<sup>(٤)</sup> ما فيه الياء الساكنة بعد ضمة جُمعاً فقد أشار إليه بقوله:

(ص) وَيُكْسَرُ الْمُضْمَرُ لِي جَمْعٍ كَمَا \* يُقَالُ هَيْمٌ عِنْدَ جَمْعِ أَهْيَمَا

(ش) / يعني أنه إذا وقعت<sup>(٥)</sup> الياء الساكنة بعد ضمة<sup>(٦)</sup> في الجمع <sup>٢٩٩</sup><sub>ب</sub> نحو: هَيْمٌ في جمع أَهْيَمٍ قلبت الضمة التي قبل الياء كسرة لتصبح الياء، فـ «هَيْمٌ» أصله هُيْمٌ<sup>(٧)</sup> نحو: أَحْمَرٌ وَحُمْرٌ. وإنما لم تُقلب<sup>(٨)</sup> الياء واواً

(١) في ت «قد أَلِفَ» تحريف.

(٢) «سكنت» ساقطة من ش.

(٣) في ت «من موقن» تحريف.

(٤) في هـ «كانت».

(٥) في ت «وقفت» تحريف.

(٦) «بعد ضمة» ساقط من ش.

(٧) ومثل هيم يُبيض جمع أبيض أو بيضاء. إذا بنيت من البياض فتقول: يبيض، وفي هذا خلاف. فمذهب سيويه والخليل إبدال الضمة فيه كسرة كما فعل في الجمع، ومذهب الأخفش إقرار الضمة وقلب الياء واواً وظاهر كلام المصنف موافقته، فتقول على مذهبهما يبيض، وعلى مذهبه يُبْوض.

لأجل الضمة كما قلبت في المفرد نحو: مُوقِنٌ، لأن الجمع أَثْقَلُ من المفرد فكان أحقُّ بمزيد التخفيف.

و«إِبْدَالُ» فاعل «يُوجِبُ» وهو مصدر مضاف إلى المفعول، «وَيَعْدُ» متعلق بإبدال، وكذلك «مِنْ أَلِفٍ»<sup>(٢)</sup>، «وَيَا» مبتدأ مضاف إلى «كُمُوقِنَ»، وخبره «اعْتَرِفَ»، ويجوز أن يكون مفعولاً بِمُضَمَّرٍ<sup>(٣)</sup> يُفَسِّرُهُ اعْتَرِفَ، «وَذَا» إشارة إلى الإعلال المذكور، و«المُضْمُومُ» مرفوع يُكْسَرُ.

«وفي جَمْعٍ» متعلق «يُكْسَرُ». ثم قال:

(ص) وَوَاوُاْ اَثَرُ الطُّمِّ زِدْ اَلْيَا مَتَّى \* اَلْفِي لَامٌ فِعْلٍ اَوْ مِنْ قَبْلِ تَا

(ش) يعني أنَّ الياء المتحركة تبدل<sup>(٤)</sup> بعد الضمة واواً في ثلاثة مواضع: أحدها<sup>(٥)</sup>: أن تكون لام فَعْلٌ كَقَضَوُ<sup>(٦)</sup> أصله: قَضَيْ، لأنه من قَضَى يَقْضِي، ونَهَوُ، لأنه من النُّهْيَةِ وهو العقل.

الثاني: أن تكون لام اسم<sup>(٧)</sup> مَبْنِيٌّ على التأنيث بالتاء نحو: مَرْمُوءَةٌ، مثل<sup>(٨)</sup>: مَقْدُوءَةٌ<sup>(٩)</sup> من رَمَى وهو المنبه عليه بقوله:

= شرح الأشموني ٣٧٠:٤.

انظر شرح المرادى ٤٢:٦.

(١) في هـ «تنقلب» تحريف.

(٢) في ز من «الألف».

(٣) في هـ، ز، ت «بفعل مضمر».

(٤) «تبدل» ساقطة من ت.

(٥) في ز «إحداهما» تحريف.

(٦) في ش، هـ، ز، ت «نحو قضو».

(٧) في ت «الاسم» تحريف.

(٨) في هـ، ز، ت «مثال».

(٩) «مثل مقدرة» ساقط من ظ.

(ص) كَتَأْ بِأَنْ مِنْ زَمَى كَمَقْدَرُهُ \* ...

(ش) ففهم من المثال لزوم التاء؛ لأن مَقْدَرَةَ لا يتجرد من التاء<sup>(١)</sup> فلو كانت التاء عارضة أبدلت الضمة كسرة وسلمت الياء كما يجب ذلك مع التجرد<sup>(٢)</sup> نحو: تَوَانِي<sup>(٣)</sup> مصدر تَوَانِيَا<sup>(٤)</sup> أصله: تَوَانِي<sup>(٥)</sup> على وزن تَفَاعُل لأنه نظير تَدَارُك، فأبدلت الضمة فيه كسرة / ولم يُبدلوا الياءَ واوًا؛ لأنه ليس في الأسماء المُتَمَكِّنَةُ ما آخِزُهُ وَآوُ قَبْلَهَا ضَمَّةٌ، فلو لَحِقَتْهُ<sup>(٦)</sup> «التاء» بقي على إحلاله لعروض «الَّاء» نحو تَدَائِيَّة<sup>(٧)</sup>.

الثالث: أن تبنى من الرمي نحو: «سَبْعَان» اسم مكان، فتقول: رَمُوان لأن الألف والنون لازمتان لهذا فلم يحكم له حكم المُتَطَرِّف<sup>(٨)</sup> لَأَنَّهُ أَلَزِمٌ للكلمة<sup>(٩)</sup> من تاء التأنيث وهو المُتَّبَعُ عليه بقوله:

(ص) ... \* كَذَا إِذَا كَسْبَعَانَ صَيَّرَهُ

(ش) أي نُقِلَ<sup>(١٠)</sup> بِالْقَلْبِ إِذَا صَيَّرَهُ الْبَانِي مِنَ الرَّمِي مِثْلَ سَبْعَانَ. «وَرُدُّ» فِعْلٌ أَمْرٌ، «وَالْيَا»<sup>(١١)</sup> مَفْعُولٌ أَوَّلُ<sup>(١٢)</sup> بِرُدُّ، «وَوَاوُ» مَفْعُولٌ ثَانٍ

(١) في ش «لأن مفرده لا يجرد من التاء» تحريف.

(٢) في ظ «المجرد».

(٣) في ت «توان».

(٤) في الأصل، ش، هـ، ز، ظ، ك «تواني»، وفي ت «توانا» وما أثبت أصح لأن المصدر «تَوَانِيَا» وليس تواني.

(٥) في ت «تواني».

(٦) في ظ «لحقت» تحريف.

(٧) في هـ، ز، ت «توانيه».

(٨) في ت «المتطرفة».

(٩) في ت «الكلمة» تحريف.

(١٠) في ش، ز، ك «أي كذا يفعل».

وفي هـ، ظ، ت «أي كذلك يفعل».

(١١) في ت «والتاء» تصحيف.

(١٢) «أول» ساقطة من ش.

«وَأَنْزَلَ ظَرْفٌ» متعلق برؤد، ويجوز أن يكون «رؤد» فعلاً ماضياً مبنياً للمفعول «وَأَلْيَا» مرفوع به، «وَمَتَّى أَلْفِي» شرط، «وَلَاَمَ فَعَلٍ» مفعول ثانٍ «بِأَلْفِي»، وفي «أَلْفِي» ضمير مستتر هو المفعول الأول وهو عائد على الياء، «وَأَوَّ»<sup>(١)</sup> مِنْ قَبْلِ «مَعْطُوفٍ عَلَى «لَاَمَ فَعَلٍ»، وتاء مضاف إلى «بَانٍ»، والبانى هو الذي يضع<sup>(٢)</sup> هذا البناء، وإنما أُضِيفَتْ إليه تاء<sup>(٣)</sup> للمُلاَبَسَةِ بين الكلمة التي فيها التاء والبانى، «وَمِنْ رَمَى» متعلق ببانٍ، وكذلك كَمَقْدَرَةٍ<sup>(٤)</sup> «وَكَذَا» متعلق «بَصِيرَةٍ»، «والهاء» في «صَبِيرَةٍ»<sup>(٥)</sup> عائدة على لفظ الرمى المفهوم من رَمَى، وفي «صَبِيرَةٍ» ضمير مستتر عائد على «بَانٍ». ثم قال:

(ص) وَإِنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلَى وَضَفَا \* فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى

(ش) يعني إذا كانت الياء المضموم ما قبلها عيناً لوصف على وزن «فَعْلَى» جاز أن / تُبدل الضمة كسرةً وتُصَحَّح<sup>(٦)</sup> الياء، وأن تبقى الضمة<sup>٣٠٠</sup> <sub>ب</sub> وتُبدَل الياء واواً لأجل الضمة، فتقول في أنثى الأَكَيْسِ<sup>(٧)</sup> والأَضْيَقِ كُوسَى وكَيْسَى وضُوقَى وضَيْقَى، وفهم من قوله: «وَضَفَا» أنها إذا كانت

(١) فى هـ ، ظ «ومن» وفى ز، ت «أو من».

(٢) فى الأصل «بسيغ»، وفى هـ ، ز «بصبيغ» تحريف.

وفى ت «يصنع» وما أثبت من ش، ظ، ك أصبح وأولى.

(٣) «التاء» ساقطة من هـ .

(٤) فى ت «المقدرة».

(٥) فى الأصل «ضميره» تحريف.

(٦) فى ت «وتصح».

(٧) «الكيس»: الحِفَّةُ والثَّرْوَةُ، الأنثى كَيْسَةٌ وكَيْسَةٌ، والكُوسَى والكَيْسَى: جماعة الكَيْسَةِ، قال ابن سيده:

وعندى أنها تأنيث الأَكَيْسِ. وعلى مثالها ضَيْقَى، وضُوقَى جمع ضَيْقَةٍ.

(اللسان: «كيس» )

«عَيْنًا لِفُعْلَى» اسماً لم يَجُزْ فيها<sup>(١)</sup> الرَّجْهَانِ بل يَلْزَمُ قَلْبُ الياءِ واواً<sup>(٢)</sup> على الأصل نحو: طوبى بِمَعْنَى طَيِّبٍ<sup>(٣)</sup>.

«وإنْ تَكُنْ» شرط<sup>(٤)</sup> و«عَيْنًا» خبر تَكُنْ، «ولِفُعْلَى» متعلق بِتَكُنْ، و«وَصَفًا» حال من «فُعْلَى»، و«ذَلِكَ» مبتدأ، خَبَرُهُ «يُلْفَى»، و«بِالرَّجْهَيْنِ» في موضع المفعول الثاني «لِيُلْفَى»، و«عَنْهُم» متعلق بِيُلْفَى.



(١) في ش، ظ «فيه».

(٢) في ش «قلب الواو ياء».

(٣) في ش، هـ، ز، ظ، ت «طيبة».

قال المرادى في شرحه ٤٢: ٦ «كلام الناظم هنا مخالف لكلام سيبويه ومن تبعه من أهل التصريف من وجهين: أحدهما: أنه أجاز في فُعْلَى وصفاً وجهين وهم جزموا بأحدهما فقالوا تقلب ياء فُعْلَى اسماً واواً كطوبى والكوسى وهما من الطيب والكيس، ولا تقلب في الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء نحو: مشية حيكى. يقال حاك في مشيته يحيك حيكاً. إذا حرك منكبته. والآخر: أنهم ذكروا أنشئ الأفعال في باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء. أعني إقرار الضمة وقلب الياء واواً، وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيها غير ذلك وذكرها المصنف في باب الصفات وأجاز فيها الرجھان ونص على أنهما مسموعان من العرب. وقال الشلوين: لم يجرى من هذا مقلوباً إلا فعلى أنشئ أفعال ولم يجرى اسماً ولا صفة، وهذا كله قياس من النحويين جعلوه نظير فعلى وهو عكسه. وكأنه لم يعتد بطوبى أو رآه تأنيث الأطلاق.

(٤) في ت «شرطاً».

## ( فصل )

(ص) مِنْ لَامٍ لَفْعَلَى اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلُ \* يَاءٍ كَقَوَى<sup>(١)</sup> غَالِبًا جَاذًا<sup>(٢)</sup> الْبَدَلُ

(ش) يعني أَنَّ الياء تبدلُ غَالِبًا وَآوًا إذا كانت لاماً لَفْعَلَى اسماً بفتح الفاء وسكون العين نحو: شَرَوَى<sup>(٣)</sup> وَفَقَوَى وَتَقَوَى، والأصل<sup>(٤)</sup> فيها شَرِبًا وَفَقِيًا وَتَقِيًا، وإنما قلبت وإن لم<sup>(٥)</sup> يكن لِقَلْبِهَا مُوجِبٌ لَفْظِيٌّ فرقا بين الاسم والصفة، وفُهم من قوله: «اسماً» أنها إذا كانت وصفاً لا تبدل نحو: نَحْوِيَا وَصَدَيَا، وأشار بقوله: «غَالِبًا» إلى ما جاء في<sup>(٦)</sup> ذلك غير مبدل نحو: «رَبِّيَا» للرائحة<sup>(٧)</sup>، وَطَعْنِيَا لولد البقرة الوحشية، «وَالْوَاوُ» فاعل «بَأْتِي»<sup>(٨)</sup>، «وَبَدَلُ» حال وهو مضاف إلى ياء، و«ذَا» فاعل بجاء، «وَالْبَدَلُ» نعت لذا و«غَالِبًا» حال<sup>(٩)</sup> ثم قال:

(ص) بِالْعَكْسِ جَاءَ لَامٌ لَفْعَلَى، وَضَفًا \* وَكَوْنُ قُضْوَى نَادِرًا لَا يَخْفَى

(ش) يعني أَنَّ لام «لَفْعَلَى» وصفا بضم الفاء إذا كانت واواً أُبدلت ياء

(١) في الأصل «كقوى» تحريف.

(٢) في ز «جاه» تحريف.

(٣) في ز «شدوى».

شَرَوَى: أي مثل، يُقال شَرَوَاهُ أي مثله.

(٤) في هـ «لأن الأصل» وهذه أدق.

وفي ظ، ت «الأصل».

(٥) في ز «إن ولم».

(٦) في هـ، ز، ظ، ت «من»، وهي أدق.

(٧) في ز «للرائحة الحبيبة».

وفي ت «للرائحة الحسنة» وهي أصح فالرَّيَّا هي الريح الطيبة.

(٨) في ت «بأتي ومن متعلق بأتي» وعبارتها أكمل.

(٩) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «حال من ذا» وعبارتها أكمل.

نحو: دُنْيَا وَعُلْيَا أَصْلُهُمَا دُنُوْى / وَعُلُوْى؛ لأنهما من الدُّنُوِّ والعُلُوِّ. وإنما ٣٠١  
أبدلت هنا أيضاً فرقا بين الاسم والوصف، وفُهِم من قوله: «وَصَفَاءً» أنها إذا  
كانت في الاسم لم تبدل نحو: حُزُوْى اسم موضع، وأشار بقوله: «وَكَوْنُ  
قُضُوْى تَادِرًا»<sup>(١)</sup> إلى لغة «الحجازيين» فى قُضُوْى، والقياس فيه قُضِيَا؛ لأنه  
من باب دُنْيَا وَعُلْيَا، وبنو تميم يقولون قُضِيَا على القياس، و«لَاَمُ فُعْلَى» فاعل  
بجاء، و«وَصَفَاءً» حال من «لَاَمُ فُعْلَى»، «وَكَوْنُ قُضُوْى» مبتدأ، «وتَادِرًا» خبر  
لِكَوْنُ<sup>(٢)</sup>، وهو مضاف إلى الاسم، وخبر الكون لا يَخْفَى<sup>(٣)</sup>.



<sup>(١)</sup> فى الأصل، ش، ك «نادر» وما أثبت أدق كما فى هـ، ز، ط، ت والألفية.

<sup>(٢)</sup> فى الأصل، ش، ك «الكون».

وفى ز «خبره لكون».

<sup>(٣)</sup> الأولى أن يقول: الجملة من يخفى المنفى بلا وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ.

## ( فصل )

(ص) إِنْ يَسْكُنِ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ يَاءٌ \* وَاتِّصَالاً وَمِنْ غُرُوضٍ عَرَبِيَّةٍ  
فَيَاءُ الْوَاوِ أَفْلَبَيْنِ مُدْغَمَا \* وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرِ مَا قَدْ رُسِمَا

(ش) يعني أنه إذا اجتمع في كلمة واو وياء وسكن أولهما وجب إبدال الواو ياء وإدغامها في الياء، وذلك بشرطين:

الأول: أن يكونا متصلين. أي في كلمة واحدة، فلو كان أولهما في كلمة وثانيهما في كلمة أخرى لم تبدل نحو: أخو<sup>(١)</sup> يَزِيدُ، وَيَكُنَى وَافِدُ، وهو المُنْتَبَه عليه بقوله: «وَاتِّصَالاً».

الثاني: أن لا يكون اجتماعهما عارضاً. وشمل صورتين:

إحداهما: غُرُوض السكون نحو: قَوِيَّ بسكون الواو، وتخفيف قَوِيَّ. والآخرى: غُرُوض الحروف<sup>(٢)</sup> نحو: الزُّوِيَّة بتخفيف الهمزة وإبدالها واواً وهو المُنْتَبَه عليهما<sup>(٣)</sup> بقوله: «وَمِنْ غُرُوضٍ عَرَبِيَّةٍ»<sup>(٤)</sup>، وكلامه شامل للنوعين وشمل ما استوفى الشروط / صورتين: إحداهما: تَقَدُّمُ الياء على الواو نحو: سَيِّدُ<sup>٣٠١</sup> أصله: سَيِّود<sup>(٥)</sup>؛ لأنه من السُّؤْدَد<sup>(٦)</sup>. والآخرى<sup>(٧)</sup> تقدم الواو على الياء نحو:

(١) في ت «أخو».

(٢) في ز، ط، ت «الحرف».

(٣) في ش، ز، ك «عليه» تحريف.

(٤) في ز «عدياً» تحريف.

(٥) في ز «سيويد».

(٦) في ش «لأنه فيعمل من السؤدد».

(٧) في ز «والآخر» تحريف.

مَزَمَى أصله: مَزَمَى؛ لأنه اسم مفعول من زَمَى وقد يُخَالَفُ القياس<sup>(١)</sup> على وجه الشذوذ، وإلى ذلك أشار بقوله: «وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا<sup>(٢)</sup> قَدْ رُسِمَا» فشمل ثلاث صور: إحداهما: ما شد في الإبدال لكونه لم يستوف الشروط، كقراءة من قرأ<sup>(٣)</sup>: ( إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ )<sup>(٤)</sup> بتشديد الياء.

الثانية<sup>(٥)</sup>: ما شد فيه التصحيح مع اشتيفاء الشروط. كقولهم لِلسُّنُورِ: ضَبُّونَ.

الثالثة: ما شد فيه إبدال الياء واواً نحو: عَوَى الكلب عَوَّْةً. فهذه الصُّوَرُ<sup>(٦)</sup> كلها داخلة في قوله: «وَشَدُّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا»

و«إِنْ يَشْكُنْ» شرط، و«مِنْ وَآوٍ» متعلق «بِالسَّائِقِ»، و«وَأَتَصَلَا» معطوف على فعل الشرط، وكذلك «عَرِيَا» وألفه للتثنية، و«مِنْ غُرُوضٍ» متعلق بِعَرِيَا، و«وَالْغُرُوضُ» مصدر: عَرَضَ، «وَالْفَاءُ»<sup>(٧)</sup> جواب الشرط، و«وَالْوَاوُ» مفعول أول «بِأَقْلِبَنَّ»، و«يَاءٌ»<sup>(٨)</sup> مفعول ثانٍ، و«مُذْهِمًا» حال من الضمير المستتر في

(١) في هـ، ز، ط، ت «هذا القياس».

(٢) «وما» ساقطة من ت.

(٣) في ز «قرأ بتشديد الياء».

(٤) سورة يوسف. آية: ٤٣.

في هـ، ط «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا» اكتفى بموضع الشاهد.

وفي ز، ت «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْيَا» اكتفى بموضع الشاهد.

قرأ بذلك أبو جعفر.

قال الأزهري: «كقراءة بعضهم: «إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ» بالإبدال، والإدغام مع أنَّ الواو عارضة الذات؛ لأنها مخففة من الهمزة. سمع الكسائي هذه القراءة وحكى ذلك» شرح التصريح ٣٨١:٢.

وانظر البحر ٣١٢:٥

(٥) في ت «والثانية».

(٦) في ت «الصورة» تحريف.

(٧) يريد الفاء الواقعة في جواب الشرط في قول ابن مالك:

«فَيَاءُ الْوَاوِ أَقْلِبَنَّ مُذْهِمًا»

(٨) في الأصل، ش، ك «وما» تحريف.

«أَقْلَبَيْنِ»، و«مُغَطِيٍّ» فاعل بشدٍّ، وفيه ضمير مستتر هو المفعول الأول<sup>(١)</sup>،

و«غَيْرِ» مفعول ثانٍ، و«مَا» موصولة وصلتها «قَدْ رُسِمَا» ثم قال:

(ص) مِنْ وَآوٍ أَوْ يَاءٍ<sup>(٢)</sup> يَتَخَرِّكُ أَصْلُ \* أَلِفًا ابْدَلِ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلِ

(ش) يعني أنه يجب<sup>(٣)</sup> إبدال الواو والياء المفتوح ما قبلهما<sup>(٤)</sup> أَلِفًا وذلك / ٣٠٢  
بشروط، ذكر<sup>(٥)</sup> منها في هذا البيت شرطين:

أحدهما: أن يكون التحريك أصلياً، وهو المنبه عليه بقوله: «أَصْلُ» واحترز  
من<sup>(٦)</sup> نحو: تَوَمَّ وَجَيْتَلْ أصلهما: تَوَأَمَّ وَجَيْتَالْ<sup>(٧)</sup> فنقلت حركة الهمزة إلى  
الواو والياء فلم يُقْلَبَا؛ لأنَّ الحركة<sup>(٨)</sup> عارضةٌ فهي غير أصلية.

والثاني: أن تكون الواو والياء<sup>(٩)</sup> متصلتين بالفتحة. وهو المنبّه عليه بقوله:  
«بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلِ»<sup>(١٠)</sup>، وشمل صورتين: إحداهما: أن يكون الفاصل ظاهراً  
نحو: وَآوٍ وَزَائِيٍّ، والأخرى: أن يكون مُقَدَّرًا، وذلك إذا بَنِيَتْ مثل عُلِيطٍ من  
الرَّمِي والغَزْو، فتقول<sup>(١١)</sup>: زَمَيٌّْ وَغَزَوٌ منقوصاً والأصل<sup>(١٢)</sup> زَمَيْيٌّ وَغَزَوٌ  
فاعتلت الياء والواو الأخيرتان. بحذف حركتهما كاعتلال سائر المنقوصات  
ولم تُقلب الواو ولا الياء الأولى للفاصل بين الفتحة والحرف وهو الألف؛

(١) «الأول» ساقطة من ش.

(٢) في الأصل «من ياء أو واو» وهذا جائز لأنها وردت بالوجهين.

(٣) في ظ «قد يجب»

(٤) في الأصل، ش، ظ، ك «ما قبلها» تحريف.

(٥) «ذكر» ساقطة من ت.

(٦) في ظ «به من» وصارتها أكمل.

(٧) في هـ، ز «وجَيْتَلْ» وفي ت «وجياعل».

(٨) في ت «الفتحة».

(٩) ما بعد «الياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(١٠) في ش زيادة «بعد فتح متصل واحترز به بما إذا كان بينهما فاصل وزيادة هنا تفيد».

(١١) «فتقول» ساقطة من ت.

(١٢) في ش «وأصله».

لأنَّ الأصل [رُمَائِي وَغَزَاوِي كُغْلَبِطُ أصله:]<sup>(١)</sup> غُلَابِطُ<sup>(٢)</sup> فمحذفت الألف تخفيفاً وهي مقدرة فمنعت من القلب، و«أَلِفًا» مفعول «بأبْدِل»، «وَمِنْ وَآي» متعلق «بأبْدِل» «وبتَحْرِيبِك» في موضع الصفة لِوَاوٍ وِياءٍ<sup>(٣)</sup>، و«أُصِل» في موضع الصفة لِتَحْرِيبِك، «وَبَعْدَ» متعلق بأبْدِل، ثم إعلم أنَّ هذين الشرطين يَطْبُرْدَانِ في كل ياء وواو<sup>(٤)</sup> متحركتين<sup>(٥)</sup> مفتوح ما قبلهما سواء كانا<sup>(٦)</sup> لام الكلمة أو غيرها، وثُمَّ شَرُطُ آخَرٌ تَخْتَلِفُ فيه اللام وغيرها أشار إليه بقوله:

(ص) إِنْ حُرِّكَ التَّالِي<sup>(٧)</sup> وَإِنْ سَكَنَ كَفَّ \* إِغْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ ...

(ش) يعنى أنَّ إغلال الياء والواو / بالإغلال المذكور إذا كانا غير<sup>٣٠٢</sup>  
لامين مشروط بأن يتحرك تاليهما<sup>(٨)</sup> نحو: قَامَ وَبَاعَ وَانْقَادَ<sup>(٩)</sup> واختَارَ، فإن سَكَنَ تاليهما منع إغلال غير<sup>(١٠)</sup> اللام مطلقاً، وشمل العين نحو: بَيَّان وطَوِيل وَخَيْرٌ، وغيرها<sup>(١١)</sup> نحو: حَزُونٌ، وأما اللام ففيها تفصيل أشار إليه بقوله:

(ص) ... \* وَهِيَ لَا يُكَفَّ  
إِغْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ \* أَوْ يَاءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا لَدَى أَلِفٍ  
(ش) يعنى أنَّ لام الكلمة إذا كان واواً أو ياءً متحركتين بعد فتحة

(١) ما بين المعرفين تكملة من ش، ه، ز.

(٢) في ز «غلابط غلابط».

(٣) في ه، ز، ت «لواو وياء».

(٤) ما بعد «أو ياء» إلى هنا ساقط من ش، ك.

(٥) في ه، ز «متحركين» وهذا جائز.

(٦) في ز «كان» تحريف.

(٧) في الأصل «الثاني» تحريف.

(٨) في ك «تاليهما» تصحيف.

(٩) «وانقاد» ساقط من ش.

(١٠) «غير» ساقطة من ت.

(١١) في الأصل «وغيرهما» تحريف.

وبعدهما ساكن. فلما أن يكون الساكن ألفاً أو ياءً مشددة، أو غيرُهُما<sup>(١)</sup>، لم يَكُفَّ الإعلال نحو: رَمَوْا وَعَزَّوْا وَيَخْشُونَ وَيَرْضُونَ أصلها<sup>(٢)</sup> رَمَيْوْا، وَعَزَّوْوا، وَيَخْشَيْوْنَ، وَيَرْضَيْوْنَ<sup>(٣)</sup>، فقلبت في ذلك كله الواو والياء ألفاً ثم حذفت لالتقاء الساكنين. وإن كان الساكن ألفاً أو ياءً مُشَدَّدَةً كُفَّ الإعلال نحو: رَمَيْتَا، وَعَزَّوْا، وَمَعْتَوَيْ<sup>(٤)</sup>، وَعَلَوَيْ<sup>(٥)</sup>، وإنما لم يَكُفَّ الساكنُ إعلالَ اللام؛ لقربها من الطرف، وإنما كُفَّت الألفُ والياءُ المُشَدَّدَةُ إعلالهما؛ لأنهم لو أَعْلَوْا: رَمَيْتَا وَعَزَّوْا لصارَ رَمَاً وَعَزَّاً فيلتبس بفعل الواحد، وأما نحو: عَلَوَيْ فلم تُبَدَلْ لائمه ألفاً؛ لأنها<sup>(٥)</sup> في موضع تبدل فيه الألف واواً. «وإن حُرِّكَ» شرط محذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه، «وإن سُكِّنَ» شرط جوابه<sup>(٦)</sup> «كَفَّ» وهي مبتدأ، وخبره «لَا يَكُفَّ إِعْلَالُهَا»، و«يَسَاكِنُ» متعلق<sup>(٧)</sup> «بِيَكُفَّ»، و«غَيْرِ» نعت «لِيسَاكِنِ»، و«أَوْ يَاءٍ» / معطوف على ألف<sup>(٨)</sup>، «والتَّشْدِيدُ» مبتدأ<sup>٣٠٣</sup> خبره «قَدْ أَلِفَ»، والجملة نعت لياء، ثم إنه قد تَعَرَّضَ<sup>(٩)</sup> للواو والياء المذكورتين أَشْبَاهُ تَمَنُّعُهُمَا<sup>(١٠)</sup> من الإعلال. أشار إلى الأول منها بقوله:

(ص) وَصَحَّ عَيْنُ فَعْلٍ وَفَعْلًا \* ذَا أَلْفٍ كَأَغْيَدٍ<sup>(١١)</sup> وَأَخْوَلَا

(١) في هـ، ز، ظ، ت «فإن كان غيرهما» وعبارتها أكمل.

(٢) في ت «أصلهما» تحريف.

(٣) في هـ «ويرضون» تحريف.

(٤) في هـ، ز «وفتوى».

وفي ظ، ت «ومفتوى».

(٥) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «لأنه» وهذا جائز.

(٦) في ز «جواب» تحريف.

(٧) في ز، ك «متعلقان» تحريف.

(٨) في ظ «الألف» تحريف.

(٩) في ظ، ت «يعرض».

(١٠) في هـ، ت «تمنعها» تحريف.

(١١) أَغْيَدُ: أي الناعم.

(ش) يعنى أنَّ ما كان من الأفعال على وزن «فَعِلَ» وكان مصدره «فَعَلَ» مما جاء اسم فاعله على «أَفْعَلَ» يصحح هو ومصدره، وإن كان مستوفياً لشروط الإعلال نحو: غَيَّدَ غَيِّدًا وَحَيَّلَ حَيِّلاً، وسبب تصحيحهما<sup>(١)</sup> أنَّ حَوَّلَ<sup>(٢)</sup> وشبَّهه من أفعال الخلق والألوان، وقياس الفعل فى ذلك أن يأتى على «أَفْعَلَ» نحو: اخْوَلَّ<sup>(٣)</sup> اخْوِلَّالاً واخْوَزَّ اخْوِزَّاراً، فصح عين فعله ومصدره؛ لأنهما فى معنى ما لا يُعَلَّ لعدم الشروط. «وَعَيْنُ»<sup>(٤)</sup> فاعل «بَصَّحَ»، و«ذَا أَفْعَلٍ» حال من «فَعَلٍ»<sup>(٥)</sup>. ثم أشار إلى الثانى فقال:

(ص) وَإِنْ يَبْنِ تَفَاعُلٌ مِّنِ الْمُتَعَلِّ \* وَالْعَيْنُ وَآؤُ سَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلَّ

(ش) يعنى أنَّ وزن «أَفْعَلَ» من الواوى<sup>(٦)</sup> العين إذا أظهر<sup>(٧)</sup> معنى تفاعل مما يدل على الإشتراك صُحِّح نحو: اخْتَوَزُوا بمعنى تَجَاوَزُوا، وإنما صَحَّح مع

(١) فى الأصل، ظ «تصحيحها» تحريف.

وفى ز «تصحيحه».

(٢) فى ز «حولاً» وفى ظ «قِيلَ».

(٣) فى ظ «حولاً» تحريف.

(٤) فى ت «وغير» تحريف.

(٥) يقتضى على إعراب الشارح ل «ذَا أَفْعَلُ» أمران:

الأول: يقتضى أن «ذَا أَفْعَلُ» إنما يرجع لفعل المكسور العين دون المصدر وهو غير صحيح؛ لأنه راجع لهما - أي لفَعَلَ وَقِيلَا -

الثانى: أنه يقتضى أنَّ الوصف الذى هو أَفْعَلُ مشتق من الفعل - مع أن الراجع أنه مشتق من المصدر - فلو قال أنه حال من فعل المصدر الأول لسقط الاعتراض الثانى.

والحق فى إعراب النظم أنَّ «ذَا» حال منهما. والأصل أن يقول «ذوى» لكنه أفرد لكونهما كالشئ الواحد، لأنَّ أحدهما جار على الآخر ومأخوذ منه مثل قوله تعالى - خطباً لموسى وهارون - فى سورة الشعراء آية: ١٦

( فَأْتِيَا يُدْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ )

فأفرد رسول لكون موسى وهارون كالشئ الواحد.

( حاشية ابن حمدون ٢: ١٩٣، ١٩٤ ).

(٦) فى هـ «الواو» تحريف.

(٧) فى ظ «أظهر».

توفر<sup>(١)</sup> شروط الإعلال؛ لأنه حُجِل على «تَفَاعُل» الذي بمعناه وليس في<sup>(٢)</sup> تَفَاعُل شروط الإعلال.

وفهم منه أن وزن «افْتَعَلَ» إذا لم يَين معنى «تَفَاعُل» أُعِلَّ على<sup>(٣)</sup> مقتضى القياس نحو: اغْتَادَ وازْتَابَ أصلهما: اغْتَوَدَ وازْتَيَبَ، وفهم من قوله أيضاً: «وَالْعَيْنُ وَآوُ» أن ما عينه ياء تُعَل / وإن أَبَانَ معنى تَفَاعُل نحو: اسْتَأْفُوا أي: ٣٠٣ تضاربوا بالسيوف؛ وإنما أُعِلَّت<sup>(٤)</sup> في ذلك الياء دون الواو<sup>(٥)</sup> لثقل الواو في المخرج<sup>(٦)</sup> بخلاف<sup>(٧)</sup> الياء. وإن يَينَ شرط، «وتَفَاعُل» فاعل بيَينُ أي: يَظْهَر، «وَسَلِمَتْ» جواب الشرط، و«الْعَيْنُ وَآوُ» مبتدأ وخبره<sup>(٨)</sup> في موضع الحال: «ولم تُعَلَّ»<sup>(٩)</sup> تَثْمِينٌ؛ لصحة الاستغناء عنه. ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ص) وَإِنْ لِحَرْفَيْنِ<sup>(١٠)</sup> ذَا الْإِغْلَالِ اسْتَحَقَّ<sup>(١١)</sup> \* صُحِّحَ أَوَّلُ ...

(ش) يعنى إذا اجتمع في كلمة حرفاً علة وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله فلا بد من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر؛ لئلا يتوالى إعلالان والأحق بالإعلال منهما الثاني لتطرفه. وذلك نحو: الهَوَى والحَوَى<sup>(١٢)</sup> والحَيَا،

<sup>(١)</sup> في الأصل، ش، ك «توفير».

<sup>(٢)</sup> في ت «فيه».

<sup>(٣)</sup> في الأصل «في» تحريف.

<sup>(٤)</sup> في هـ، ز، ظ، ت «اعتلت».

<sup>(٥)</sup> في ت «الواو دون الياء» تحريف.

<sup>(٦)</sup> في ش «في المخرج من الألف».

الياء أقرب إلى الألف في الخفة من الواو، لذلك كانت أحق بالإعلال من الواو.

<sup>(٧)</sup> في ز «دون».

<sup>(٨)</sup> في هـ، ز، ظ، ت «وخبر».

<sup>(٩)</sup> في الأصل «يعل».

<sup>(١٠)</sup> في الأصل، ز «بحرفين» تحريف.

<sup>(١١)</sup> في ز «يستحق» تحريف.

<sup>(١٢)</sup> في هـ، ز، ت «الهوى والجوى».

وفي ظ «الهدى والجوى».

أصلها<sup>(١)</sup> هَوَيّْ وَحَوَيّْ<sup>(٢)</sup> وَحَيَّيْ، فالسبب المانع من إعلال الأول فيهما<sup>(٣)</sup> إعلال الثاني، وقد يُعل الأول ويصح الثاني وعلى ذلك نكّه بقوله:  
(ص) ... \* ... وَعَكْشَ قَدْ يَحِقُّ

(ش) وذلك قولهم<sup>(٤)</sup>: رَأَيْتَ وَطَايَةَ وَغَايَةَ، وفُهِمَ قلة ذلك من قوله: «قَدْ يَحِقُّ». «وَأَنَّ» شرط، «وَذَا الإِغْلَالُ» مرفوع بفعل مضمر يفسره استحق، «وَلِحَزَقَيْنِ» متعلق باستحق، و«صُحِّحَ» جواب الشرط، «وَعَكْشَ قَدْ يَحِقُّ» جملة مستأنفة<sup>(٥)</sup>. ثم أشار إلى الرابع فقال:

(ص) وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا \* يَخُصُّ الْأِسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَا

(ش) يعنى أنه يمنع من قلب الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، كونهما عينا فيما آخره زيادة تخص الأسماء؛ لأنه بتلك / الزيادة <sup>٣٠٤</sup> يَبْتَدُ شَبَهُهُ بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل فَصُحِّحَ لذلك، وشملت الزيادة الخاصة بالأسماء الألف والنون نحو: بِجَوْلَانٍ وألف التانيث نحو: حَيَدَى وَصَوَّرَى. «وَعَيْنٌ» مبتدأ، و«مَا» موصولة و«يَسْلَمَا»<sup>(٦)</sup> «يَخُصُّ»، و«وَاجِبٌ» خبر مقدم، و«أَنْ يَسْلَمَا» مبتدأ، والجملة خبر «عَيْنٌ»، ويجوز أن يكون «وَاجِبٌ» نَحْبَرًا عن «عَيْنٌ»، و«أَنْ يَسْلَمَا» مرفوع «بواجب»، والتقدير: وعين ما زيد في آخره ما يخص الاسم تجب سلامته.

ثم قال:

(١) فى ت «أصلهما» تحريف.

(٢) فى هـ ، ز، ظ، ت «وجوى».

(٣) فى ز «ومنها» تحريف.

(٤) فى هـ ، ز «كقولهم».

وفى ت «نحو».

(٥) فى ش «جملة اسمية مستأنفة».

(٦) فى ش زيادة «وصلتها قد زيد وآخر منصوب على الظرف والعامل فيه زيد، وما مرفوع به وصلتها يخص» والإعراب هنا أكمل وأوضح.

(ص) وَقَبْلَ بَا أَقْلِبَ مِيمًا الثَّوْنَ إِذَا \* كَانَ مُسَكَّنًا كَمَنْ بَتَّ أَنْبَذَا

(ش) يعنى أنَّ النون الساكنة إذا وقعت قبل الباء<sup>(١)</sup> وُجِبَ قلبها ميمًا وذلك لما في النطق بالنون الساكنة قبل الباء من العسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة<sup>(٢)</sup> بَيِّنَ<sup>(٣)</sup> النون وَخُتِّبَتْهَا لشدَّة الباء، وذلك فيما<sup>(٤)</sup> كان من كلمتين ومن<sup>(٥)</sup> كلمة، ولذلك مثَّل بالنوعين فالمنفصلُ نحو: «مَنْ بَتَّ»، والمتصل نحو: «أَنْبَذَا». و«الثَّوْنَ» مفعول أول «بَاقْلِبَ»، «وَمِيمًا» مفعول ثانٍ، «وَقَبْلَ» متعلق ب«بَاقْلِبَ»، «وَإِذَا» ظرف مضمن معنى الشرط، وجوابه محذوف لدلالة ما تقدم عليه.

\*\*\*\*\*

---

(١) فى هـ «الباء» تصحيف.  
(٢) فى ت «تنافر».  
(٣) فى ظ، ت «لين» تحريف.  
(٤) فى ت «فيما إذا» وعبارتها أكمل.  
(٥) فى ش «أو من».

## ( فصل )

(ص) لِسَاكِنٍ صَحَّ الْقَلْبُ التَّخْرِيبُ مِنْ      \*      ذِي لَيْنٍ آتٍ عَيْنٌ فِعْلٍ كَأَيْنِ

(ش) يعنى أنَّ عين الفعل إذا كانت واواً أو ياءً وكان ما قبلها ساكناً<sup>(١)</sup> صحيحاً وُجب نقل حركة العين إلى الساكن قبلها؛ لاستئصال<sup>(٢)</sup> الحركة في حرف<sup>(٣)</sup> العلة، وذلك نحو: يَقُومُ أصله: يَقُومُ بضم الواو فنقلت حركة الواو إلى الساكن<sup>(٤)</sup>، وَيَبِينُ أصله: يَبِينُ فنقلت<sup>(٥)</sup> حركة الياء إلى الساكن قبلها وَبَقِيَتْ الياء ساكنة، ثم إنَّ خالفت العين الحركة المنقولة أبدلت من مُجَانِسِهَا نحو: أَهَانَ وَأَعَانَ أصلهما: أَهَيْنَ وَأَعَوْنَ فدخل النقلُ والقلبُ فصارا<sup>(٦)</sup> أَهَانَ وَأَعَانَ، وفُهم من قوله /: «صَحَّ» أنَّ الساكن إذا كان معتلاً لا يُنقل نحو: <sup>٣٠٤</sup>بَيَّعَ وَفَوْقَ<sup>(٧)</sup> وَيَبِينُ. ثم إنَّ هذا النقل له أربعة شروط ذكر الأول في قوله: «صَحَّ»، وأشار إلى باقيها بقوله:

(ص) مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ وَلَا      \*      كَأَيِّضُ أَوْ أَهْوَى بِلَامٍ غُلَلًا

(ش) سَمِلَ فِعْلٌ تَعَجَّبٌ «ما أَفْعَلَهُ» نحو: ما أَقْوَمَهُ وما أَلَيْتَهُ، و«أَفْعِلْ بِهِ» نحو: أَقْوِمْ بِهِ وَأَلَيْنْ بِهِ، وإنما صح فيهما بالحمل على أفعال من كذا<sup>(٨)</sup>؛

(١) فى ت «ساكن» تحريف.

(٢) فى ش، ك، ت «لاستئصال» تحريف.

(٣) «حرف» ساقطة من ت.

(٤) فى ش زيادة «إلى الساكن قبلها وبقيت الواو ساكنة». وعبارتها أكمل.

(٥) فى ز «فقلت» تصحيف.

(٦) فى هـ، ز «فصار» تحريف.

(٧) فى هـ، ز، ط، ت «وَفَوْقَ» وهذا جائز.

(٨) «كذا» ساقطة من ش، هـ، ز، ط، ك، ت.

لأنهما من واد واحد؛ وأما نحو أَيْبَضُ فلو نقلت منه الحركة للساكن لَذَهَبَتْ هَمْزَةُ الْوَضَلِ، فيقال: بَاضَ فَيَلْتَبِسُ بِفَاعِلٍ من<sup>(١)</sup> المضاعف نحو: بَاضَ، وأما نحو أَهْوَى مما أعلت<sup>(٢)</sup> لأمه فلو نُقِلَتْ فيه الحركة لتوالى عليه الإعلال «والتخريك» مفعول «بأنقل»، و«لساكن» متعلق «بأنقل»، و«صَحَّ» في موضع النعت «لساكن»، و«مِنْ ذِي» متعلق بأنقل «وَأَتِ» نعت «لِلذِي لِين»<sup>(٣)</sup>، و«عَيْنَ فِعْلٍ» حال من الضمير المستتر<sup>(٤)</sup> في آتٍ، و«ما» ظرفية مصدرية، أي: مدة عدم كونه فعل<sup>(٥)</sup> تَعَجَّبَ ولا كذا. ثم قال:

(ص) وَمَثَلُ فِعْلٍ لِي ذَا الْإِغْلَالِ اسْمٌ \* صَبَّاهِي مُضَارِعاً وَفِيهِ وَشَمٌ

(ش) يعني أنَّ الفعل يشاركه في وجوب الإعلال بالنقل المذكور كل اسم اشبه المضارع في زيادته لا في وزنه، أو في وزنه لا في زيادته فشمل صورتين:

الأولى: أن تبنى من البيع مثل: تَحْلِيءٌ<sup>(٦)</sup> فتقول: تَبِيعَ وأصله: تَبِيعَ<sup>(٧)</sup> بسكون الباء فأعِلَ<sup>(٨)</sup>؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الزيادة وهي التاء وخالفه في الوزن.

(١) «من» ساقطة من ش.

ولِي ت «باسم فاعل» ومن المضاعف ساقط.

(٢) في ز «احتلت».

(٣) «لِين» ساقطة من هـ، ظ، ت.

(٤) «المستتر» ساقطة من ت.

(٥) في هـ، ز «غير».

وفي ن «عين» تحريف.

(٦) تَحْلِيءٌ: بكسر التاء وبهمزة بعد اللام من البيع، وهو ما أفسده السكّن من الجلد.

(٧) «وأصله تبيع» ساقط من ظ.

(٨) «فأعل» ساقطة من ك.

وفي ت «فأعل لأمه».

والثانية: نحو: مَقَامُ أصله: مَقْوَمٌ فأشبه المضارع في الوزن نحو: تَشْرَبُ وخالفه في الزيادة؛ لأنَّ الميم لا تُزاد في أول المضارع وهذا هو<sup>(١)</sup> معنى قوله: «وَفِيهِ وَشَمٌ» أي: فيه علامة يُمْتَازُ بها عن الفعل؛ وفُهم منه أنَّ الاسم إذا كان شبيهاً بالمضارع في الوزن والزيادة لم يُقَلَّ نحو: آبَيْضٌ وَأَسْوَدٌ؛ لأنه لو أُعِلَّ لالتبس<sup>(٢)</sup> بالفعل إذ ليس فيه علامة يُمْتَازُ بها عنه، وفُهم أيضاً منه أنه لم يشابه<sup>(٣)</sup> المضارع لا في / الوزن ولا في الزيادة لم يُقَلَّ كجَمْعِ كَيْسٍ.

٣٠٥  
أ

و«مِثْلُ فِعْلٍ» مبتدأ، وخبره «اشمٌ»، ويجوز أن يكون «اشمٌ» مبتدأ وخبره «مِثْلُ فِعْلٍ»، وهو أظهر، «وَفِي ذَا الْإِعْلَالِ» متعلق بمِثْلٍ، «وَضَاهِي مُضَارِعاً» جملة فعلية في موضع النعت لاسم، «وَفِيهِ وَشَمٌ» نعت بعد نعت، وقد فُهم من هذا القانون أنَّ نحو: يَفْعَلُ نحو: يَخْطِطُ فعل؛ لأنه أشبه الفعل المضارع في الوزن دون الزيادة؛ لأنه مثل يُقَلَّمُ بكسر التاء في لغة «كنانة» وأُخْرِجَهُ<sup>(٤)</sup> بقوله: (ص) وَمِفْعَلٌ صُحَّحَ كَأَمِ الْفَعَالِ \* ...

(ش) يعني أنَّ ما صُحِّحَ «مِفْعَلٌ» وإن كان ظاهراً يقتضى الاعلال؛ لأنه مُحْمِلٌ على «مِفْعَالٍ» بالألف، «وَمِفْعَالٌ» لم يشبه الفعل لا في الوزن ولا في الزيادة وذكر كثير من أهل التصريف أنه إنما صُحِّحَ<sup>(٥)</sup>؛ لأنه مقصور منه<sup>(٦)</sup> فهو هو، ثم قال:

(١) «هو» ساقطة من ت.

(٢) في ز «لالتبس» تحريف.

(٣) في ز «يشبه».

(٤) في هـ، ز، ظ، ت «فأخرجه».

(٥) في ك «يصح».

(٦) قال سيويه: «وسألته عن «مِفْعَلٍ» لأي شيء أتمَّ ولم يجر مجرى أَقْعَلٍ؟ فقال: لأنَّ مِفْعَلًا إنما هو من «مِفْعَالٍ» ألا ترى أنهما في الصفة سواء تقول: يَطْفَرُ ومِفْعَادٌ، فتزيد في المِفْعَادِ من المعنى ما أردت في المِطْفَرِ. وقد يفتقران الشيء الواحد نحو مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ، ومِفْعَالٍ ومِفْعَالٍ، فلما أجمعت فيما زعم الخليل أنها مقصورة من مِفْعَالٍ أَهْدَأَ»  
الكتاب ٣٠٥: ٤، ٣٠٦.

(ص) ... \* وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ  
أَزَلَ لِذَا<sup>(١)</sup> الْإِغْلَالِ وَالْثَا زَلَمَ عَوْضَ \* ...

(ش) يعنى إذا كان المستحق للنقل والاعلال المذكورين مصدراً على «إفْعَال» أو<sup>(٢)</sup> «استِفْعَال» محمّل على فِعْلِهِ فنقلت حركة عينه إلى قَائِمِهِ ثم ثَقُلْتُ<sup>(٣)</sup> أَلِفاً لِحَائِثَةِ الْفَتْحَةِ فَيَجْتَمِعُ أَلِفَانِ الْأُولَى<sup>(٤)</sup> الْمُثْقَلِيَّةِ<sup>(٥)</sup> عَنِ الْعَيْنِ، والثانية الألف<sup>(٦)</sup> التي كانت بعد العين، فتُحذف الثانية وتلزم حيثُ عِلِّ التاء عوضاً<sup>(٧)</sup> من<sup>(٨)</sup> الألف المحذوفة وذلك نحو: إِجَازَةٌ وَاسْتِفْقَامَةٌ أَصْلُهُمَا: إِجْوَازٌ وَاسْتِفْقَامٌ، ونظير إِجْوَازاً من الصحيح إِكْرَامٌ وَاسْتِفْقَامٌ وَاسْتِذْرَاكِ فَتُحذف حركة العين فيها إلى الساكن قبلها وفُعِلَ فيها ما تقدم من الحذف والتعويض، وقد صرح بأنَّ المحذوف<sup>(٩)</sup> هي الألف الزائدة<sup>(١٠)</sup> بقوله: «وَأَلِفَ الْإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ أَزَلَ»، وهو مذهب «سيبويه»<sup>(١١)</sup>، ثم إنَّ هذه التاء التي هي عوض قد تحذف. وإليه أشار بقوله:

(١) في هـ «كذا» تحريف.

(٢) في ز «واستفعال».

(٣) في هـ «نقلت» تصحيف.

(٤) في ت «للأولى» تحريف.

(٥) في ز «منقلبة».

(٦) «الألف» ساقطة من ت.

(٧) في ظ «عوض».

(٨) في هـ ، ز «عن».

قال الأشموني: «اختلف النحويون أيتهما المحذوفة. فذهب الخليل وسيبويه إلى أنَّ المحذوفة أَلِفُ إِفْعَالٍ وَاسْتِفْعَالٍ لأنها الزائدة ولقربها من الطرف ولأن الاستثقال بها حصل، وإلى هذا ذهب الناطم، ولذلك قال وألف الإفعال واستفعال أزل، وذهب الأخفش والفراء إلى أنَّ المحذوفة بدل عين الكلمة. والأول أظهر». شرحه ٤: ٣٢٣.

(٩) في ش «المحذوفة».

(١٠) في ز «الزيادة».

(١١) ذهب سيبويه: «إلى أنَّ الإقامة والإستقامة إنما اِغْتَلَّتَا كما اِغْتَلَّتْ أُنْعَالُهُمَا، لأنَّ لزوم الاستفعال والإفْعَالِ لاستفعل وأفْعَل، كلزوم يَشْتَقِعُ وَيُفْعَلُ لهما، ولو كانتا تفارقان كما تفارق بنات الثلاثة التي لا زيادة فيها مصداقها لَمُتَّ». (الكتاب ٤: ٣٥٤، ٣٥٥)

(ص) ...

\* وَحَذَفُهَا بِالنُّقْلِ نَادِرًا<sup>(١)</sup> عَرَضُ

(ش) يعنى أنَّ هذه التاء التى تلحق / جوضاً قد تحذف، ويقتصر فى <sup>٣٠٥</sup>ب حذفها على السماع كقولهم: أَرَى إِزَاءً<sup>(٢)</sup>، واشتقاقاً اشتقاقاً. ويكثر ذلك مع الإضافة نحو: (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ)<sup>(٣)</sup>

و«أَلِفَ الْإِفْعَالِ» مفعول بَأَزَلْ، «وَلِذَا»<sup>(٤)</sup> متعلق ب«بَأَزَلْ»، و«الإِغْلَالِ» نعت ل«لِذَا»، و«الثَّاءُ» مفعول ب«بَالَزِمِ»<sup>(٥)</sup>، و«عَوَضُ» حال من «الثَّاءُ»، ووقف عليه بالسكون على لغة «ربيعية»، و«حَذَفُهَا» مبتدأ خبره<sup>(٦)</sup> «عَرَضُ»، و«بِالنُّقْلِ» متعلق بِعَرَضُ، «وَنَادِرًا»<sup>(٧)</sup> حال من الضمير المستتر فى عَرَضُ وفى بعض النسخ: «وَبِمَا عَرَضُ». ثم قال:

(ص) وَمَا لِلْفَعَالِ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ \* نَقْلٍ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قَلِيلٌ<sup>(٨)</sup>

(ش) يعنى أنه إذا بُنِيَ مثلاً «مَفْعُولٌ» من فعل ثلاثى معتل العين فُعِلَ بِهِ ما فُعِلَ «بِإِفْعَالٍ» من نقل الحركة إلى الساكن قبلها، وحذف واو مَفْعُولٍ، وَيَغْنَى بقوله: «فَمَفْعُولٌ» ما كان مُعْتَلِ الْعَيْنِ، وَشِيلَ ما كانت عينه ياء وما كانت عينه واوًا، وَلِذَلِكَ<sup>(٩)</sup> اتى بمثالين فقال:

(١) فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهى صحيحة. وقد ذكر عند إعرابه البيت أنَّ فى بعض النسخ «وربما» فالنظره.

(٢) فى ز «إذا» تحريف.

(٣) سورة الأنبياء. آية: ٧٣.

(٤) فى ت «وكذا» تحريف.

(٥) فى هـ «بأزل» تحريف.

(٦) فى هـ ، ز، ط، ت «وخبره».

(٧) فى الألفية وبقية الشروح «وربما» وهى صحيحة.

(٨) فى الأصل، ز، ط، ت

وَمَا لِلْفَعَالِ مِنَ النُّقْلِ وَمِنْ حَذْفٍ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قَلِيلٌ

وما أثبت من ش، هـ ، ك والألفية أصوب.

(٩) فى ت «مثل».

(ص) لَخُو مَبِيعٍ وَمَضُونٍ ... \*

(ش) فأصل مَبِيعٍ: مَبِئُوعٌ، فَنُقِلَتْ حركة الياء إلى الباء<sup>(١)</sup> وبقيت الياء ساكنة بعد ضمة، فأبدلت ضمة كسرة لتصح الياء ثم حذفت واو مَبِئُوعِ فقالوا مَبِيعٌ، وأما مَضُونٌ فأصله: مَضُونٌ فَنُقِلَتْ حركة الواو إلى الصاد وبقيت الواو ساكنة وحذفت الواو التي بعدها، وهي<sup>(٢)</sup> واو مَفْعُولٍ، وقد يصح<sup>(٣)</sup> كل واحدٍ من النوعين، وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَلَنَدُرُ \* تَصْحِيحُ ذِي الْوَاوِ وَلِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ

(ش) يعنى أنَّ ما عينه واوٌ مِن مفعول قد يُصَحِّحُ أى يُنْطَقُ به على الأصل وذلك قليل كقولهم: كُتِبَ مَضُونٌ، وما عينه ياء وهو مشهور<sup>(٤)</sup>، وقيل إنَّ تَصْحِيحَهُ لُغَةٌ<sup>(٥)</sup> «بنى تميم»، ومنه قولهم: مَبِئُوعٌ وَمَخْيُوطٌ. ومن ذلك قول الشاعر:

٢١٧ - حَتَّى تَذْكُرَ يَضَابٍ وَمَهْجَةً \* يَوْمُ / الرَّذَاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومٌ<sup>(٦)</sup> ٣٠٦

و«مأ» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «لِلْفَعَالِ»، و«مِنْ نَقْلِ»<sup>(٧)</sup> متعلق بما فى

(١) فى الأصل، ز، ش، ك «الياء» تصحيف.

(٢) فى الأصل «وهو».

(٣) فى ظ، ت «يصحح».

(٤) فى-ش «مشهور التصحيح». وعبارتها أوضح.

(٥) فى ت «فى لغة».

(٦) الشاهد لعلمة بن عبده الفحل. انظر ديوانه: ٥٩

والمقتضب ١٠١:١ والخصائص ٢٦١:١ والمفصل ١١٠ وشرح المفصل ٧٨/١٠ وشرح الأشموني

٣٢٥:٤، والخزانة ٥٢٠:٤ ومعجم شواهد النحو ١٥٣

ورد عجز البيت فى الأصل، ش، ه، ك، ت

(يوم رذاذ عليه الدجن مغيوم)

وفى ظ (يوم تزايد عليه الدجن مغيوم)

مغيوم جاء على أصله دون إحلال، والقياس فيه مغيوم من القِيَم، وهو السحاب.

(٧) فى الأصل، ه، ز، ظ، ت «النقل» تحريف.

المجرور من معنى الاستقرار، و«مَفْعُول» مبتدأ، خبره<sup>(١)</sup> «قَمِين»، «وبه» متعلق  
«بَقَمِين»، والجملة فى موضع خبر «مَا»، و«تَصْحِيح» فاعل بَنَدَن، وهو مضاف  
«لِذِي» على حذف مضاف أي تصحيح الفعل ذى الوَاو. ثم قال:

(ص) وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ لَحْوٍ عَدَا \* وَأَعْلِلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا

(ش) يعنى أنه إذا بنى مثال «مَفْعُول» من فعل ثلاثى واوِيّ اللام جاز  
فيه التصحيح، باعتبار تَحْصُن<sup>(٢)</sup> الواو بالإدغام<sup>(٣)</sup> والإعلال لقربها من  
الطرف وذلك نحو عَدَا يَغْدُو<sup>(٤)</sup> فهو مَغْدُوٌّ وَمَغْدِيٌّ<sup>(٥)</sup>، وفُهم من قوله: «إِنْ  
لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا» أَنَّ التصحيح أجود؛ لأن معنى تتحرى: تقصد، فالمعنى  
وأعِلْ إن لم تقصد الأجود<sup>(٦)</sup>، فمفهومه أنك إذا قصدت الأجود لا تعل،  
وفُهم منه أن ما كان يائى اللام<sup>(٧)</sup> لا يجوز<sup>(٨)</sup> فيه الوجهان بل يلزم<sup>(٩)</sup>  
الإعلال نحو: مَرُمِيٍّ أصله: مَرُمُوِيٌّ، وقد تقدم وجوب إعلاله<sup>(١٠)</sup>، وفُهم  
أيضاً منه أَنَّ ما كان واوِيّ اللام على «فَعِلَ»، لا يجوز فيه الوجهان<sup>(١١)</sup> بل  
يلزم إعلاله. نحو: مَرُمِيٍّ. وإعراب البيت واضح. ثم قال:

(ص) كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ بَا الْمَفْعُولِ مِنْ \* ذِي الْوَاوِ لَأَمْ جَمْعِ أَوْ فَرْدٍ يَحْنُ

(١) فى هـ ، ز، ظ، ت «وخبره».

(٢) فى ز «تَحْصِين» تحريف.

(٣) فى ت «اعتبار بتحصن الواو من الإدغام».

(٤) فى ظ، ت «عَدَا يَغْدُو».

(٥) فى ت «مَغْدُوٌّ وَمَغْدِيٌّ».

(٦) فى ت «الأجودا».

(٧) فى الأصل، ظ، ك، ت «العَيْن» وما أثبت من ش، هـ ، ز هو الصواب.

(٨) فى ك «يجوز».

(٩) فى ش «يلزم فيه».

(١٠) فى هـ ، ز زيادة «وجوب إعلاله عند قوله: فصل إن يسكن السابق. البيت «خطأ من الناسخ، لأن هذا

البيت يشير إلى إبدال الواو ياء عند اجتماعهما في كلمة واحدة وسكن أولهما وقد سبق ذكره».

(١١) فى ش «لا يجوز فى المفعول منه الوجهان».

(ش) يعنى إذا كان مثال<sup>(١)</sup> الفُعُول<sup>(٢)</sup> مما لَأَمَّةُ واو جاز فى لامه وجهان الإعلال والتصحيح، وذلك فى الجمع نحو: عَصَا وَعَصُو وَعَصِي<sup>(٣)</sup>، وفى المفرد نحو: عَتَا<sup>(٤)</sup> عَيْتًا وَعُتُوا<sup>(٥)</sup>، إلا أنَّ إعلال الجمع أولى من التصحيح وتصحيح المفرد أولى من الإعلال، ولم ينبه على ذلك الناظم<sup>(٦)</sup>، وفى تقديمه<sup>(٧)</sup> الجمع لإشعار ما بذلك. «والفُعُولُ»<sup>(٨)</sup> فاعل «بجاء»، و«ذَا وَجْهَيْنِ» حال من الفعول / و«مِنْ ذِي» متعلق «بجاء»، و«لَأَمَّ جَمْعٌ» حال من ٣٠٦ ب الواو، «واو»<sup>(٩)</sup> فَرْذٍ معطوف على جمع، و«يَعْنِ» فى موضع النعت لفرد. ثم قال:

(ص) وَشَاعَ نَحْوُ نَائِمٍ فِى نَوْمٍ \* وَنَحْوُ نَيَّامٍ شَذُوذُهُ نَمِي

(ش) يعنى أنّه يجوز فيما كان على وزن<sup>(١٠)</sup> فَعَلَ جمعاً<sup>(١١)</sup> عينه<sup>(١٢)</sup> واو وجهان: التصحيح على الأصل نحو: نَائِمٍ وَنَوْمٍ وَنَائِمٍ وَنَوْمٍ<sup>(١٣)</sup>،

(١) «مثال» ساقطة من هـ، ز.

(٢) فى ظ «المفعول» تحريف.

(٣) فى ز «عَصِي وَعَصِي وَعَصِي» تحريف.

(٤) «عتا» ساقطة من ش.

(٥) «عتا» يُقال: عتا الشيخ أي كبر.

(٦) «وعتوا» ساقط من هـ، ز.

فى ظ، ت «عتا وعتوا وعتيا» تقديم وتأخير.

(٧) صرح بذلك فى شرح الكافية ٤: ٢١٤٥ حيث قال:

وَرَجَّحَ الْإِعْلَالَ فِى الْجَمْعِ وَفِى مُفْرَدِ التَّصْحِيحِ أَوْلَى مَا أَتَتْهُ

(٨) «تقديمه» ساقطة من ط.

(٩) فى ظ «والمفعول» تحريف.

(١٠) فى ز «وفرد»، وفى ت «أو فرد».

(١١) «وزن» ساقطة من هـ.

(١٢) «جمعا» ساقطة من ز، ط، ك.

(١٣) فى ش، هـ، ز «وما عينه».

(١٤) فى ش «نائم ونوم وقام وقوم وصائم وصوم» زيادة مثال.

والإعلال نحو: ضَيِّمٌ وَثِيْمٌ<sup>(١)</sup>، لقرب عينه من الطرف، وأما «فُعَّال»<sup>(٢)</sup> بالآلف<sup>(٣)</sup> فالوجه فيه التصحيح؛ لبعده من الطرف نحو: ضَوَّامٌ وَثُوَّامٌ، وقد شذ في ثُوَّام: ثِيَّامٌ، فيحفظ ولا يقاس عليه، ومنه قوله:  
 ٢١٨- أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةً بَنَتْ مُنْدِيرَ \* فَمَا أَرْقَى الثِّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا<sup>(٤)</sup>  
 وإعراب البيت واضح. ثم قال<sup>(٥)</sup>.



(١) في ظ «وَقِيْمٌ» .

(٢) في هـ «فُعَّالٌ» تحريف.

(٣) في الاصل «بِالْف» تحريف.

(٤) الشاهد لابي الغمر الكلبي.

انظر: اللسان «نوم»، وشرح ابن عقيل ٢: ٢٦٠ .

وشرح التصريح ٢: ٣٨٣، وشرح الاشموني ٤: ٣٢٨ .

ومعجم شواهد النحو ١٥٤ .

وفي رواية :

أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةً ابْنَتْ مُنْدِيرَ فَمَا أَرْقَى الثِّيَّامَ إِلَّا سَلَامُهَا

(٥) «ثم قال» ساقط من ش، هـ، ك، ت وهي زائدة لا لزوم لها.

## ( فصل )

(ص) ذُو اللَّيْنِ فَأَتَا فِي الْفِتَالِ أَبْدَلًا \* ...

(ش) يعنى أنَّ الإفتعال وما تصرّف منه إذا كان فاؤه حرف لين أبدل / <sup>٣٠٦</sup>ب تاء وأدغم في تاء الإفتعال وشمل قوله: «ذُو اللَّيْنِ» الواو نحو: اتَّعَدَ أصله: اؤْتَعَدَ، والياء نحو: اتَّسَرَ أصله: آتَّسَرَ، لأنه من اليُسْر، ولا مَدْخَلٌ لِلْأَلِفِ هنا؛ لأنها لا تكون فاء، وإنما أَبْدَلُوا منها تاء، لأنهم لو أقروها لَتَلَاغَبَتْ بها الحركات، فإن كانت بعد ضمة قُلِبَتْ واواً أو بعد<sup>(١)</sup> فتحة قُلِبَتْ أَلِفاً، أو بَعْدَ كَسْرَةٍ قُلِبَتْ ياء فأبدلوا منها حرفاً جلدأ وهو التاء؛ لأنها أقرب حروف الزيادة إلى الواو، فإن كانت فاء<sup>(٢)</sup> الإفتعال ياء مبدلة من همزة فقد أشار إليه<sup>(٣)</sup> بقوله:

(ص) ... \* وَشُدُّ فِي ذِي الْهَنْزِ نَحْوُ التَّكَلَا<sup>(٤)</sup>

(ش) يعنى أنه قد سُمِعَ إبدالُ التاء من الياء المبدلة من الهمزة على وجه الشذوذ، وظاهر تمثيله: «بِاتَّكَلَا»<sup>(٥)</sup> أنه مما سمع فيه الإبدال شُدُوذاً والمسموع من ذلك إنما هو «اتَّزَرَ» أي: لبس الإزار، فينبغى أن يكون المثال راجعاً لذى الهمزة لا للبدل<sup>(٦)</sup>، وفي كلام بعضهم ما يدل على أنه

(١) «بعد» ساقطة من ظ.

(٢) في هـ، ز، ط، ت «تاء» وعبارتها أدق وأصح.

(٣) في ظ «إليها».

(٤) في ز «اتكلا» مخريف وما أثبت هو الصواب كما في الأصل، والألفية وبقية النسخ.

(٥) في ز «باتكلا».

(٦) في هـ «المبدل».

مَشْمُوع. فعلى هذا يكون المثال راجعاً لما أبدل تاءً من ذى الهَمْزِ، «وَذُو اللّٰئِنِ» مبتدأ، وخبره «أَبْدَلًا»<sup>(١)</sup>، و«قَا» حال من «ذُو»<sup>(٢)</sup> اللّٰئِنِ، «وَقَا» مفعول ثانٍ لأبدل، والمفعول الأول ضمير مستتر يعود على ذُو اللّٰئِنِ، «وفى إِفْتِخَالٍ» متعلق بأبدل، وفاعل شذ ضمير عائد على الإبدال المفهوم من أبدل<sup>(٣)</sup>. ثم قال:

(ص) طَا تَا افْتِخَالٍ رُذُّ إِلْتِرَ مُطْبِقٍ \* ....

(ش) يعنى أنه يجب إبدال تاء الافتعال<sup>(٤)</sup> وفروعه طاء بعد أحد<sup>(٥)</sup> حروف<sup>(٦)</sup> الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وذلك نحو: اضْطَبَّرَ<sup>(٧)</sup> واضْطَرَمَ واطْطَعَنَ<sup>(٨)</sup>، واطْطَهَرَ<sup>(٩)</sup> أصلها: اضْطَبَّرَ واضْطَرَمَ واطْطَعَنَ<sup>(١٠)</sup> واطْطَهَرَ<sup>(١١)</sup>، فاستقل لإجتماع التاء مع الحرف المطبق / لما بينها من مقارنة <sup>٣٠٧</sup><sub>أ</sub> الخرج ومباينة الوصف؛ لأنَّ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرجها وهو الطاء. ثم قال:

(ص) ... \* فى اِذَا نَ وَازْدَدُ وَادَّكَزَ دَالاً بَقِي

(ش) يعنى أنه تبدل أيضاً تاء الافتعال وفروعه دالاً بعد الدال والزاي

(١) فى الأصل، ش، ظ، ك، ت «أبدل».

وما أثبت أدق كما فى ه، ز والألفية.

(٢) فى ه، ز، ظ، ت «ذى» تحريف.

(٣) فى ت «إبدال».

(٤) فى ظ «الانفعال» تحريف.

(٥) «أحد» ساقطة من ش.

(٦) فى ز «أحرف».

(٧) فى ز «اضطراب» خطأ من الناسخ.

(٨) فى ز «واضططن».

(٩) فى ت «اظهر» تحريف.

(١٠) فى ز، ت «واضمتن».

(١١) فى ت «واظهر» تحريف.

والذال، وقد استوفى مثلها «فَادَّان»<sup>(١)</sup> أصله: «اِذَّتَان»: إذا أخذ الدَّيْن فأبدل من التاء دالاً وأدغمت فيها<sup>(٢)</sup> الدال الأولى، و«اِزْدَدَ» فعل أمر من زَادَ، أصله: «اِزْتَدَ» فأبدل من التاء دالاً، و«اِذْكِرْ» فعل أمر من اِذْكُرْ وأصله «اِذْكِرْ» فأبدلت التاء دالاً ثم قلبت الدال دالاً وأدغمت الدال في الدال، «وَتَا افْتَعَالٍ» مبتدأ، وخبره «زُدْ» وهو ماض مبني للمفعول، وفي «زُدْ» ضمير مستتر عائد على «تَا افْتَعَالٍ»<sup>(٣)</sup> و«طَا» مفعول ثان بزُدْ، ويجوز أن يكون «زُدْ» فعل أمر، و«تَا افْتَعَالٍ» مفعول أول «بِزُدْ»، و«إِثْرٌ» متعلق برد على الوجهين، وفي «بَقِيَ» ضمير مستتر عائد على «تَا افْتَعَالٍ»، و«دَالاً» حال من ذلك الضمير، وعبر ببقى عن البذل<sup>(٤)</sup> وفيه بُعِدَ.

ثم قال: (٥)



(١) في ز «في اِدَّان».

(٢) في ظ «فيه».

(٣) في الأصل، ش، ك «تالافتعال».

وما أثبت أدق كما في هـ، ز، ظ، ت والألفية.

(٤) «عن البذل» ساقط من ك.

(٥) زائده في الاصل وبقيّة النسخ ولا لزوم لها.

## ( فصل )

(ص) فَا أَمْرٍ أَوْ مُضَارِعٍ مِنْ كَوَعَدُ \* اخْذِفْ وَفِي كَعِدَةٍ ذَلِكَ أَطْرَدُ

(ش) يعنى أنه يجب حذف فاء الكلمة إذا كانت واواً فى ثلاثة مواضع:

الأول: فعل الأمر. نحو<sup>(١)</sup>: «عِدْ» وهو محمول على الفعل المضارع لوجود

علة الحذف فى الفعل المضارع.

الثانى: المضارع إذا كانت «على تَفْعِلُ» بفتح الياء<sup>(٢)</sup> وكسر العين نحو:

يَعِدُ، لوقوع الواو ساكنة بين الياء<sup>(٣)</sup> وكسرة لازمة، وحمل عليه أَعِدْ

وَتَعِدْ<sup>(٤)</sup> وتَعِدُ، وفُهِمَ من قوله: «مِنْ»<sup>(٥)</sup> كَوَعَدُ أَنَّ الواو تُحذف فى

الأمر والمضارع<sup>(٦)</sup> إذا كان بعدها فتحة نائبة<sup>(٧)</sup> عن الكسرة<sup>(٨)</sup> نحو:

وَهَبَ يَهَبُ، فَإِنَّ قِيَّاسَهُ: «يَهَبُ» بكسر الهاء، لكن فُتحت لكونها

من حروف الخلق، وفُهِمَ أيضاً منه أَنَّ حذف الواو المذكور مشروط

بأن يكون حرف / المضارعة مفتوحاً، فلو كان مضموماً لم  $\frac{٣٠٧}{ب}$

(١) فى ظ «وهو».

(٢) فى ظ «الفاء».

(٣) وفى هـ، ز، ظ، ت «فتحة» تحريف.

(٤) «ونعد» ساقطة من ظ.

(٥) «من» ساقطة من ظ، وفى ت «ومن».

(٦) فى ظ «من فعل المضارع»، وفى ت «من المضارع».

(٧) فى الأصل، ت «ثانية» تصحيف.

(٨) فى ت «كسرة» تحريف.

يحذف نحو: يُوعَدُ مَبْنِيًّا للمفعول، وأن يكون ما بعد الواو مكسوراً، فلو كان غير مكسور لم يحذف نحو: يُؤَجَّلُ وَيُؤَضَّوْ، وفهم أيضاً منه أن يكون ذلك في فِعْلٍ فلو بنيت من الوَعْدِ مثل يَقْطِين قلت<sup>(١)</sup>: يُؤَعِّد<sup>(٢)</sup>.

الثالث: المصدر من نحو: «وَعَدَ» وهو أيضاً محمول على الفعل في الحذف<sup>(٣)</sup>، وفهم من قوله: «كَعِدَة»، أن يكون المحذوف<sup>(٤)</sup> منه<sup>(٥)</sup> مصدراً فلو كان اسماً لم يحذف نحو: وَجْهَة، وفهم منه أيضاً أنَّ المصدر إذا أريد به<sup>(٦)</sup> الهيئة لم يحذف نحو: الوَعْدَة والوَقْعَة. «وفا أَمْرٍ» مفعول باحذف، و«مُضَارِعٍ» معطوف على أمر. ثم قال: (ص) وَحَذَفْ هُنْزَ الْفَعْلِ اسْتَمْرَلِي \* مُضَارِعٍ وَبَيْنَتِي مُتَّصِفٍ

(ش) يعنى أنه أطرده حذف الهمزة من «أَفْعَلْ» في «الفعل» المضارع وفي اسم الفاعل، واسم المفعول<sup>(٧)</sup>، وهو المُعْبَرُ عنهما<sup>(٨)</sup>: «بَيْنَتِي مُتَّصِفٍ» فإنَّ اسم الفاعل واسم المفعول يوصف بهما، فهما بَيْنَتَا<sup>(٩)</sup> مُتَّصِفٍ، وكان الأصل

(١) فى ت «لقلت».

(٢) فى ش «يوعيد لم يحذف».

يريد أنَّ الإعلال يكون فى فِعْلٍ وليس فى اسم فالتصحیح أولى بالأسماء من الإعلال كما مثل الشارح ب «يقطين».

(٣) فى ت زيادة «فى الحذف كعدة والتا فيه عوض من الواو المحذوفة». والزيادة هنا تُقيد.

(٤) فى ه «للمحذوف» تحريف.

(٥) «منه» ساقط من ه ، ز ، ت.

(٦) فى ظ «منه» تحريف.

(٧) «واسم المفعول» ساقط من ك.

(٨) فى ه «عنه» تحريف.

(٩) فى ز «بينتي» تحريف.

أن لا تُحذف الهمزة في ذلك كما لا تُحذف [في] <sup>(١)</sup> سائر الزوائد من الفعل نحو: تَذَخَّرَجَ وَتَخَاصَّمَ <sup>(٢)</sup>، لكن استثقل اجتماع همزتين في فعل المتكلم في نحو: أَكْثَرَمَ فُحِذَفَتِ الهمزة وحمل على أَكْثَرَمَ تُكْرِمَ وَتُكْرِمُ وَتُكْرِمُ واسم الفاعل واسم المفعول <sup>(٣)</sup>، كما حمل على «يَعِدُّ» سائر أفعال المضارع والمراد «بأَفْعَلْ» الفعل الماضي. «وَحَذَفُ» مبتدأ، وخبره «اسْتَمَرَّ» ثم قال:

(ص) ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلِلْتُ اسْتَعْمِلَا \* وَفَرَزَ فِي الْقِرَزِ وَفَرَزَ ثِقَلًا

(ش) يعني أن «ظَلِلْتُ» بكسر اللام يجوز أن يحذف منه إحدى <sup>(٤)</sup> اللامين مع كسر الظاء وفتحها، فتقول: ظَلْتُ وَظَلْتُ. وظاهر النظم أن هذا الحكم مخصوص بهذا اللفظ، زاد «سيبويه» مَبْسُوثٌ وفي القياس / ٣٠٨  
عليهما خلاف <sup>(٥)</sup> وقوله: «وَفَرَزَ فِي الْقِرَزِ وَفَرَزَ ثِقَلًا» يعني أنه استعمل هذا التخفيف <sup>(٦)</sup> في فعل الأمر [قِرَ] <sup>(٧)</sup> فقليل فيه: قِرَزَ بكسر القاف

(١) «في» زائدة في الأصل، وش، ك. والسياق لا يقتضيها.

(٢) في ه، ز «وتخاصم».

(٣) نحو: تُكْرِمُ، وَتُكْرِمُ.

والأصل يُؤَكِّرِمُ وَتُؤَكِّرِمُ ولا أنه لما كان من حروف المضارعة همزة المتكلم حذفت همزة «أَفْعَلْ» معها لئلا يجتمع همزتان في كلمة واحدة. وحمل على ذى الهمزة أخواته واسما الفاعل والمفعول، ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في ضرورة أو كلمة فمن الضرورة قوله: فَاَلَهُ أَهْلٌ لِأَنَّهُ يُؤَكِّرِمَا. والكلمة مستندرة قولهم: «أَرْضٌ تُؤَكِّرِمَةُ» (شرح الأشموني ٤: ٣٤٣)

(٤) في الأصل «أحد».

(٥) قال سيبويه: «قولهم ظَلْتُ وَمَبْسُوثٌ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء كما قالوا خَفْتُ، وليس هذا النحو إلا شاذًا، والأصل في هذا عربي كثير، وذلك قولك: أَخَشَشْتُ، وَمَبْسُوثٌ وَظَلِلْتُ. وأما الذين قالوا: ظَلْتُ وَمَبْسُوثٌ فشبهوها بَلَسْتُ، فأجروها في فَعَلْتُ مجراها في فَعِلْتُ، وكرهوا تحريك اللام فحذفوا».

الكتاب ٤: ٢٢٢.

(٦) في ز «التحقيق» تصحيف.

(٧) «قِرَ» تكملة من ش.

وهى قراءة غير نافع وعاصم فى قوله - عز وجل<sup>(١)</sup>:-

( وَقَوْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ )<sup>(٢)</sup>

وقوله: «وَقَوْنَ نُقْلًا» أشار به إلى قراءة نافع وعاصم، ووجه قراءة «قَوْنَ» بالكسر أن أصله من قَوَّ بالمكان يَقِرُّ بفتح العين فى الماضى وكسرها فى المضارع، فلما لحقَّ الفعل نون الضمير خُفِفَ، فحذفت<sup>(٣)</sup> عينه بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه فتقول على هذا يَقَوْنَ فى المضارع وَقَوْنَ فى الأمر، ووجه قراءة الفتح أنه قد قَرِزْتُ بالمكان أَقَرَّ<sup>(٤)</sup>، بكسر العين فى الماضى وفتحها فى المضارع ففَعَلَ به ما تقدم فى الكسر من الحذف والنقلو فهما لغتان فصيحَتان. وظلُّتُ مبتدأ، وخبره «استُعْمِلَا» والألف فيه للتثنية، و«فِى ظِلِّلْتُ» متعلق باستُعْمِلَا، و«قَوْنَ» مبتدأ، وخبره «فِى أَقَرَزْنَ»، والتقدير وَقَوْنَ مقول فى اقرن، و«قَوْنَ نُقْلًا» مبتدأ وخبره ويجوز أن يكون «وَقَوْنَ». الأخير<sup>(٥)</sup> مبتدأ محذوف الخبر، وكذلك<sup>(٦)</sup> قَوْنَ، يعنى أنه استُعْمِلَ ويكون «نُقْلًا» جملة فى موضع الحال من «قَوْنَ» المفتوح الفاء أى نُقِلَ سماعاً فلا يُقاس عليه والأول أظهر. ثم قال:<sup>(٧)</sup>

(١) فى ظ «قوله تعالى».

(٢) سورة الأحزاب. آية: ٣٣

قرأ ابن كثير والكسائى وأبو عمرو وابن عامر وحمزة «وَقَوْنَ» بالكسر، وقرأ نافع وعاصم (وَقَوْنَ) بالفتح. انظر السبعة فى القراءات ٥٢٢، والبحر ٢٣٠: ٧، والنشر ٣٤٨: ٢.

(٣) فى ش، ك «خففه بحذف».

وفى هـ، ز، ظ، ت «خفف بحذف».

(٤) فى ز «أقرز».

(٥) فى هـ، ز، ظ، ت «الآخر».

(٦) فى ش، ك «أى وكذلك قرن».

(٧) «ثم قال» ساقط من ش، هـ، ز، ظ، ك، ت ولا لزوم لها؛ لأنه انتقل إلى باب الإدغام.

## ( الإدغام )

(ش) يُقال الإدغام بسكون الدال مصدر أَدْغَمَ، والأدْغَام بتشديدها مصدر أَدْغَمَ، قيل والأدغام بتشديد الدال عبارة البصريين. وبالإسكان عبارة الكوفيين، وهو<sup>(١)</sup> في اللغة الإدخال، وفي الاصطلاح إدخال حرف في حرف وهو بَابٌ مُتَّبِعٌ، واقتصر منه<sup>(٢)</sup> هنا على ادغام المثليين المتحركين في كلمة واحدة<sup>(٣)</sup>. واعلم أن ما اجتمع / فيه مثلان في كلمة على ثلاثة  $\frac{٣٠٨}{ب}$  أقسام: واجب الإدغام، وواجب الإظهار، وجائز الوجهين، وقد أشار إلى الأول فقال:

(ص) **أَوَّلُ مِثْلَيْنِ مُتَّحِكَيْنِ فِي كَلِمَةٍ ادْغَمَ ...**

(ش) يعنى أنه إذا اجتمع في كلمة واحدة مثلان متحركان وُجب إدغام الأول في الثانى ويلزم من ذلك تسكين الأول؛ لأنَّ المُتَّحِكَ<sup>(٤)</sup> لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه، وشمل نوعين:

الأول: أن يكون قبل المثل الأول متحرك. نحو: رَدُّ وَظَنُّ أصلهما رَدَدَ وَظَنَ فَشَكِنَ المثل الأول وأدغم فى الثانى. والآخر أن يكون قبل المثل الأول ساكن نحو: يَزِدُّ وَيُظَنُّ ومَرَدُّ<sup>(٥)</sup> أصلها<sup>(٦)</sup>: يَزِدُّ وَيُظَنُّ ومَرَدَدٌ فنقلت حَرَكَه

(١) فى ظ (وهى).

(٢) فى ظ (فيه).

(٣) «واحدة» ساقطة من ش، هـ، ز، ك.

(٤) فى هـ، ز، ت «المحرك» تحريف.

(٥) فى ز «ويرد».

(٦) فى ت «أصلهما» تحريف.

المثل الأول إلى الساكن قبله وبقي ساكناً فأدغم في المثل الثاني، وفهم منه أن أول المثليين إذا كان في صدر الكلمة نحو دَدَنْ، لا يُدْغَمُ إذ لا يصح الابتداء بالساكن، «وَأَوَّلُ» مفعول «بَادِغِم»، «وَمُحَرَّكَيْنِ» نعت لمثليين، «وفى كَلِمَةٍ» في موضع الصفة أيضاً «لِثَلَيْنِ». ويجوز أن يكون متعلقاً بادغم والأول أظهر<sup>(١)</sup>، ثم أشار إلى الثاني فقال:

(ص) ... \* لَا كَمِثْلٍ صُفِّفَ  
وَذُلُّ وَكِلَالٍ وَلَبَّبَ \* وَلَا كَجُسُوسٍ وَلَا كَاخْضَصٍ أَبِي  
... \* وَلَا كَهَيْلَلٍ ...

(ش) فذكر سبعة مواضع اجتمع فيها مثلاً في كلمة ولا يجوز فيها الإدغام:  
الأول: «صُفِّفَ» وهو جمع صُفَّة، والصُّفَّة: صُفَّة السرج<sup>(٢)</sup> وصُفَّة البُئَيَّان،  
والصُّفَّة أيضاً الكَلِمَة.

الثاني: «ذُلُّ» وهو جمع ذُلُولٌ بالذال المعجمة وهو<sup>(٣)</sup> ضد الصُّغْبَة. يُقال:  
دَائِبَةٌ ذُلُولٌ: بَيِّنَةٌ الذَّلُّ بكسر الدال من ذَوَاتِ<sup>(٤)</sup> ذُلُّ.

الثالث: «كِلالٍ» جمع كِلَّة والكِلَّة نوع من الثياب<sup>(٥)</sup> معروف.

الرابع: «لَبَّبَ» اشتَم مفرد وهو موضع القلادة من الصدر من كل شيء

والجمع الألباب<sup>(٦)</sup>، واللَّبَّبُ أيضاً ما اشْتَرِقَ من الزمِّل /

$\frac{309}{1}$

(١) ويحمل أيضاً إعراباً آخر وهو أن يكون حالا من مثليين لوصفهما بمحركين. وهو عندى أظهر مما ذكره المكودي.

(٢) في ز «السراج».

(٣) في هـ، ز، ظ، ت «وهى».

(٤) في هـ، ز «دواب».

(٥) في الأصل «الثبات» تصحيف.

الكِلَّة: كما قال الشارح نوع من الثياب رقيق يُستخدم للحماية من البعوض ويُسمى «الناموسية».

(٦) في ش، هـ، ز، ظ، ك، ت زيادة.

الخامس: «جَسَسَ» وهو جمع جاسٍ اسم فاعل من جَسَّ الشيء إذا مَسَّه،

أو<sup>(١)</sup> مِنْ<sup>(٢)</sup> جَسَّ الخبر إذا فَحَصَ عنه وهو الجاسوس.

السادس: ما كانت فيه حركة ثانى المثليين عارضة نحو: اخْصُصَ ابْنِي.

أصله: اخْصُصَ بالسكون<sup>(٣)</sup> ثم نقلت حركة الهمزة من أب.

السابع: ما كان فيه ثانى المثليين زائداً للإلحاق<sup>(٤)</sup> نحو: «هَيَّلَ» إذا أكثر

من قوله<sup>(٥)</sup>: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. وهو ملحق بَدَخَرَجَ.

وإنما امتنع الإدغام في هذه المواضع السبعة لمانع فيها، أما الثلاثة الأول فلكونها<sup>(٦)</sup> مخالفة لوزن الأفعال، والإدغام أصل في الأفعال فأظهرت لبعدها<sup>(٧)</sup>، وأما الرابع وهو «لَبَّبَ» فلخفة<sup>(٨)</sup> الفتحة، وفي إظهاره تنبيه<sup>(٩)</sup> على ضعف الإدغام في الأسماء؛ لأن نظيره من الأفعال واجب الإدغام

= «والجمع الأكياب، واللبب أيضاً ما يشد على صدر الدابة أو الناقة يمنع الرجل من الاسترخاء الزيادة هنا تثيد، لأن فيها زيادة لمعنى اللَّبَّبَ.

(١) في ز (ومن).

(٢) (من) ساقطة من هـ .

(٣) في ك «بالتسكين».

(٤) في الأصل «الإلحاق» تحريف.

(٥) وقوله «ساقطة من ظ».

وفي هـ ، ز، ت «قول».

(٦) في ش، هـ ، ز، ظ، ك، ت «فلاؤها».

(٧) في ش «لبعده عنها».

وفي هـ ، ز، ظ، ك، ت «لبعدها عنها» عبارتها أكمل.

(٨) في هـ ، ظ «فلحقته» تصحيف.

وفي ز «فلحقته» تصحيف.

(٩) في الأصل «بينه».

في ش، ك «منبه» وفي هـ ، ز «مُنْبَهَةٌ».

وفي ت «تنبيه» وما أثبت من ظ أدق.

نحو<sup>(١)</sup>: رَدَّ<sup>(٢)</sup>، وأما الخامس وهو مجسّس فإنه وإن اجتمع فيه مثلان متحركان المثل الأول مدغم فيه ساكن قبله فلو بأدغم المتحرك<sup>(٣)</sup> التقى<sup>(٤)</sup> ساكنان. وأما السادس وهو «اخصّص أبي»<sup>(٥)</sup> فلأن الحركة الثانية عارضة؛ لأنها منقولة من الهمزة، وأما السابع وهو «هَيَلَلْ» فلأن ثاني المثليين زائد للإلحاق فلو أدغم لخالف الملحق به في الوزن المطلوب منه موافقته وقد جاء الفك فيما يجب فيه<sup>(٦)</sup> الإدغام لتوفر الشروط وإلى ذلك أشار بقوله:

(ص) ... وَشَدُّ فِي أَلَلٍ \* وَنَحْوِهِ فَكٌ يَنْقُلُ فَتَقْبَلُ

(ش) يعني أنه قد شد التفكيك في ألفاظ مما يجب إدغامه، منها: أَلَلِ السَّقَاءُ<sup>(٧)</sup>: إذا تغيرت رائحته، وفُهم من قوله: «وَنَحْوِهِ»، أنه سمع التفكيك في غير أَلَلٍ، وهي<sup>(٨)</sup> ثمانية ألفاظ آخر وهي: دَهَبٌ<sup>(٩)</sup> الإنسان / <sup>٣٠٩</sup>ب إذا نبت الشعر في جبينه، وصَحِكَ الْفَرَسُ إذا اصطك عرقوباه، وَضَبَبَتْ الْأَرْضُ إذا كثر<sup>(١٠)</sup> ضبابها، وَقَطِطَ الشَّعْرُ إذا اشتدت جمودته،

(١) في هـ، ز (وهو).

(٢) في الأصل، ك «رَدَّد». وفي ت «ود».

(٣) في هـ، ز، ت «الحرك الأول».

وفي ظ «المتحرك الأول».

(٤) في هـ «الإلتقاء»

(٥) في الأصل «ي» تحريف.

(٦) في الأصل «هـ» فيه تحريف.

(٧) في ظ «أَلَل يُقَالُ أَلَلُ السَّقَاءِ» وعبارةها أكمل.

(٨) في ش «وذلك في».

وفي هـ، ز، ت «وذلك».

(٩) الدَّهَبُ: الزَّهَبُ في الوجه يُقَالُ رَجُلٌ أَدَبٌ، وامرأة دَهَاءٌ كثيرة الشعر في جبينها.

قال النبي صلى الله عليه وسلم في حديث لئسائه:

«لَيْتَ شِعْرِي أَتَكُونُ صَاحِبَةً الْجَمَلِ الْأَدَبِ»

أراد الأدب فأظهر التضعيف، وهو الكثير وَبَرَّ الوجه.

( انظر اللسان «دب» )

(١٠) في الأصل، ش، ك «أكثر».

وَلَحِجَتْ<sup>(١)</sup> العين إذا التصقت، وَمَشِشَتْ الدابة إذا ظهر في وظيفها<sup>(٢)</sup> نتوء، وَعَزَزَتْ الناقة إذا ضاق مجرى لبنها وبحج الرجل إذا كثر في صوته بَهْجَةً، فهذه الألفاظ كلها شاذة، تُحْفَظ وَلَا يُقَاس عليها، ولا في قوله: «لا كمثل»، عاطفة<sup>(٣)</sup> والمعطوف عليه محذوف والتقدير: أدغم أول مثلين متحركين<sup>(٤)</sup> في كلمة مغايرة لأوزان مخصوصة لا كمثل هذه الأوزان، ويجوز أن تكون<sup>(٥)</sup> «لَا» ناهية، «وَكَيْثُلٌ» مفعول بفعل محذوف والتقدير: لا تُدغم كمثل صُفِّفَ والكاف في قوله: «كَيْثُلٌ» زائدة كزيادتها في قوله - عز وجل<sup>(٦)</sup> - :

(لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ)<sup>(٧)</sup>

وما بعد «صُفِّفَ» معطوف عليه، «وَفَكٌّ» فاعل بِشَدٍّ، «وَيَنْقُلُ» متعلق بفك.

ثم إنتقل إلى القسم الثالث<sup>(٨)</sup> وهو ما يجوز فيه التفكيك والإدغام فقال:

(ص) وَحَيَّ الْفُكَّ وَأَدْغِمْ ذُونَ خَلْزُ \* كَذَلِكَ نَحْنُ نَسْجَلِي وَاسْتَسْزِرُ

(١) في الأصل «ولججت» تحريف.

وفي ش، هـ، ز، ك «ولججت» تحريف.

وما أثبت من ط، ت أصبح وأولى.

ويقال أيضاً «ولحججت» بمعنى التصقت أيضاً.

(٢) في ت «وطيفها» تحريف.

(٣) في الأصل «لا كمثل عاطف» تحريف.

وفي ز، ك «لا كمثل صفق عاطفة».

(٤) في هـ، ز، ت «محركين».

(٥) في الأصل «يكون» التذكير والتأنيث جائز.

(٦) في ز «قوله تعالى».

(٧) سورة الشورى . آية: ١١.

(٨) في الأصل، ط، ك «الثاني».

وما أثبت من ش، هـ، ز، ت أصبح وأولى، فهذا هو القسم الثالث.

(ش) فذكر ثلاثة مواضع يجوز فيها الإدغام والتفكيك:

الأول: نحو: حَيٍّ وَحَيٍّ، فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان متحركان<sup>(١)</sup>

بحركة لازمة في كلمة، ومن فك نظر إلى أنَّ الحركة الثانية

كالعارضة لوجودها<sup>(٢)</sup> في الماضي دون المضارع؛ لأن مضارعه يُحْيِي.

قيل والتفكيك في ذلك أجود، وفي تقديمه له في النظم إشعار بذلك.

الثاني: نحو: تَتَجَلَّى وقياسه الفك لتَصَلُّر المثلين، ومنهم من يدغم فيُتَسَكَّن

أوله ويُدخل همزة الوصل فيقول: اتجلى قيل وفيه نظر؛ لأنَّ همزة

الوصل لا تدخل على أول المضارع<sup>(٣)</sup>.

الثالث: نحو: اسْتَتَر وهو / كل فعل على وزن «افْتَعَلَ» اجتمع فيه

تَأَن فهذا أيضاً قياسه التفكيك<sup>(٤)</sup> ليبقى ما قبله ساكناً ويجوز إدغامه

بعد نقل حركته إلى الساكن قبله فتذهب همزة الوصل فيصير<sup>(٥)</sup> سَتَر.

و«يَحْيِي» مفعول «بأدغم»، وهو مطلوب أيضاً «لافكك» فهو من باب

التنازع المتقدم عليه المتنازع فيه، «وَنَحْوُ» مبتدأ وخبره<sup>(٦)</sup> كذلك.

(١) «متحركان» ساقطة من ك.

(٢) في ت «كوجودها».

(٣) هذا كلام ابن مالك في شرح الكافية. وقد وافق الأشموني المكودي فيما ذهب إليه حيث قال:

وفيه نظر، لأنَّ تتجلى فعل مضارع واجتلاب همزة الوصل لا يكون في المضارع.

انظر شرح الكافية ٢١٨٥:٤، وشرح الأشموني ٣٥٠:٤.

(٤) في ز «التقليل» تحريف.

(٥) في ش «همزة الوصل لتحرك ما بعدها فتقول» وعبارتهما أكمل.

وفي هـ، ز، ط، ك، ت «همزة الوصل فتقول».

(٦) في ط «خبره».

ثم قال:

(ص) وَمَا بِتَاءَيْنِ الْإِثْدَى قَدْ يُقْتَصَرُ \* فِيهِ عَلَى تَا كَتَبَيْنُ الْعِيزُ

(ش) هذا من باب تَتَجَلَّى وهو الفعل المضارع المجتمع في أوله تَأَن، أولاهما<sup>(١)</sup> للمضارعة والثانية تاء<sup>(٢)</sup> تَفَعَّلَ أو تَفَاعَلَ نحو: تَذَكَّرَ في تَذَكَّرَ، وتَيَسَّرَ في تَيَسَّرَ<sup>(٣)</sup>. وقد تقدم أنه يجوز فيه عنده الإدغام واجتلاب<sup>(٤)</sup> همزة الوصل، وذكر هنا أنه يجوز فيه<sup>(٥)</sup> حذف إحدى التاءين والاستغناء بالأخرى عنها ولم يعين المحذوفة، وفيها خلاف والمشهور أنها الثانية<sup>(٦)</sup>؛ لأن الأولى تدل على معنى المضارعة. والحاصل فيما اجتمع في أوله من المضارع تَأَن أنه يجوز فيه عنده<sup>(٧)</sup> ثلاثة أوجه: إثباتهما، وإدغام<sup>(٨)</sup> الأولى في الثانية مع اجتلاب همزة الوصل، وحذف إحداهما. و«مَ» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «إِثْدَى»، و«بِتَاءَيْنِ» متعلق به، وخبره «قَدْ يُقْتَصَرُ»، و«فِيهِ» في موضع المفعول

(١) في ز «أولها» تحريف.

(٢) «تاء» ساقطة من ت.

(٣) في ش «وتيسر في تيسر» المثال هنا على وزن تفاعل.

(٤) في ت «واجلاب» تحريف.

(٥) «فيه» ساقطة من ت.

ما بعد «يجوز فيه» إلى هنا ساقطة من ش، ك.

(٦) قال الأشموني في تنبيهاته:

«مذهب سيبويه والبصريين أن المحذوف هو التاء الثانية، لأن الاستغناء بها حصل، وقد صرح بذلك في شرح الكافية.

وقال في التبسيط: والمحذوفة هي الثانية لا الأولى خلافاً لهشام، يعنى أن مذهب هشام أن المحذوفة هي الأولى ونقله غيره عن الكوفيين» شرح الأشموني ٣٥١:٤.

وانظر الكتاب ٤٧٦:٤، وشرح الكافية لابن مالك ٢١٨٧:٤.

وقد ورد حذف التاء الثانية في القرآن الكريم من ذلك قوله تعالى في قراءة بعضهم (تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا) القدر آية: ٤ (تَأْرَأُ تَلْظَى) الليل. آية: ١٤.

«تَلْظَى» بتشديد التاء أصلها تَلْظَى فأدغمت إحدى التاءين في الأخرى، قرأ بذلك ابن كثير، وقرأ الباقر (تَلْظَى) بتاء واحدة خُفِفت بحذف إحدى التاءين.

(٧) «عنده» ساقطة من ت.

(٨) في ز «أو إدغام».

الذى لم يسم فاعله يُقْتَصَر<sup>(١)</sup>، ويجوز أن يكون النائب عن الفاعل «على  
تأ»، والضمير الرابط بين الصلة والموصول على الوجهين المجرور بـفى.

ثم قال:

(ص) وَلَكُ حَيْثُ مُدْغَمٌ فِيهِ سَكَنٌ لِكَوْنِهِ بِمُضْمَرِ الرَّفْعِ اقْتَرَنَ

(ش) يعنى أنه إذا التحق بالمدغم فيه ما يوجب تسكينه كاتصال بعض  
ضماير الرفع به وُجب تفكيكه إذ لا يتصور الإدغام فى / ساكن، وذلك أن  
يتصل به ضمير متكلم أو مخاطب أو مخاطبة أو نون إناث نحو: رَدَدْتُ  
وَرَدَدْنَا وَرَدَدْتَ وَرَدَدْتِ<sup>(٢)</sup> وَرَدَدَنَ وقد مثل ذلك بقوله:  
(ص) نَحْنُ حَلَلْتُ مَا حَلَلْتَهُ ... \* ....

(ش) أصله قبل اتصال الضمير به حلٌّ بالإدغام فلما سُكِّنَت اللام  
الأخيرة لاتصال التاء به وُجب الفك، «وَلَكُ» فعل أمر ومفعوله محذوف أي  
فُكَّ المدغم فيه أو فُكَّ الإدغام، ويُحتمل أن يكون «فُكَّ» ماضياً<sup>(٣)</sup> مبنياً  
للمفعول وفيه ضمير مستتر عائد على المدغم فيه أو على الإدغام كما  
تقدم<sup>(٤)</sup>، و«مُدْغَمٌ» مبتدأ، و«فِيهِ» فى موضع رفع على أنه مفعول لم يسم  
فاعله بِمُدْغَمٍ<sup>(٥)</sup>.

و«سَكَنٌ» خبر المبتدأ، والجملة مضاف إليها «حَيْثُ»، واللام فى «لِكَوْنِهِ»  
متعلق بفك، و«اقْتَرَنَ» فى موضع خبر الكون، و«بِمُضْمَرٍ» متعلق باقترن.

ثم قال:

(١) فى هـ «يقْتَصَر».

(٢) «وَرَدَدْتِ» ساقطة من ك.

(٣) فى ك «فك فعلاً ماضياً» وعبارتها أكمل.

(٤) فى ش «كما تقدم فى الوجه الذي قبله».

(٥) فى ت «المدغم».

(ص) ... وفى \* جزم وشبهه الجزم تخييز ففى

(ش) يعنى أن المدغم فيه إذا سكن في جزم نحو: لم يَزِدْ، أو فى (١) شبه الجزم وهو الوقف (٢) نحو: رَدَّ جاز فيه وجهان: بقاء الإدغام والتفكيك نحو: لَمْ يَزِدْ، وَازْدَدْ، وإنما جعل فِعْلُ الأمر شبيهاً بالجزوم؛ لأن (٣) حكمه حكم المضارع فهو شبيه به ويلزم في فعل الأمر اجتلاب همزة الوصل؛ لأن تفكيكه يُوجب تسكين أوله كالصحيح والتفكيك لغة أهل «الحجاز» والإدغام لغة «تميم» (٤)، وبلغت أهل الحجاز جاء القرآن غالباً نحو: (وَمَنْ يَزِيدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) (٥) (وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ) (٦)

وهو فى القرآن كثير، ومما (٧) جاء فيه مدغماً قوله - تعالى: -

( وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ ) (٨) فى الحشر. عند جميع القراء. (وَمَنْ يَزِيدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ) (٩).

فى قراءة ابن كثير وأبى عمرو / «والكوفيين»، وإنما تُحير الناظم فى ٣١١  
الوجهين؛ لأن المتكلم به يجوز له (١٠) أن يتكلم باللغتين معاً، لأن العربى

(١) فى هـ، ز، ك «وفى» تحريف.

(٢) فى هـ «وهو الأمر».

(٣) فى ظ «لأنه» تحريف.

(٤) فى هـ، ز، ت «بنى تميم».

(٥) سورة البقرة. آية: ٢١٧.

فى ز «وَمَنْ يَزِيدْ مِنْكُمْ» اكتفى بموضع الشاهد.

(٦) سورة المدثر. آية: ٦.

(٧) فى ت «مما».

(٨) سورة الحشر. آية: ٤.

(٩) سورة المائدة. آية: ٥٤.

اختلفوا فى إظهار الدال وإدغامها من قوله (مَنْ يَزِيدْ مِنْكُمْ) قرأ ابن كثير وعاصم وأبو عمرو وحمزة والكسائى (يرتد) بدال واحدة نصباً بإدغام الدال الأولى فى الثانية. وقرأ نافع وابن عامر «يرتد» بدالين وجزم الثانية. انظر السبعة فى القراءات ٢٤٥، والبحر ١١: ٣٠١، والنشر ٢٠٥: ٢٠٥.  
(١٠) «له» ساقط من ظ.

الذى لغته التفكيك غير<sup>(١)</sup> مخير؛ لأنه لا ينطق به إلا مفككاً وكذلك الذى لغته الإدغام لا ينطق به<sup>(٢)</sup> إلا مدغماً. و«تخيير» مبتدأ، وخبره فى جزم، و«قفى» فى موضع النعت لتخيير، ومعنى قفى: تبع. ثم إن ما ذكره فى<sup>(٣)</sup> الأمر من جواز الفك<sup>(٤)</sup> والإدغام يؤهّم أن ذلك أيضاً<sup>(٥)</sup> جائز فى أفعال فى التعجب؛ لأنه على صيغة الأمر، وفى هلم؛ لأنه أمر فى المعنى فأخرجهما بقوله:

(ص) وَلَكَ أَفْعِلْ لِي التَّعْجِبِ التَّزِمِ \* وَالتَّزِمِ الإِدْغَامَ أَيْضاً فِى هَلَمْ

(ش) يعنى أن «أفعل» فى التعجب<sup>(٦)</sup> يلزم فكه وليس حكمه حكم فعل الأمر فى جواز الوجهين كما أن هلم أيضاً يلزم<sup>(٧)</sup> إدغامه وأصله هلم ثم فتقّلت الضمة إلى اللام وأدغمت الميم فى الميم، ومعناها: أقبل [وهى]<sup>(٨)</sup> عند «الحجازيين»<sup>(٩)</sup> اسم فعل فَيُخَاطَبُ بها عندهم الواحد والمثنى والجمع بصيغة واحدة، وإنما ذكرها الناظم هنا إعتباراً للغة<sup>(١٠)</sup> بنى «تميم» فإنها عندهم فعل أمر لا يَتَصَرَّفُ ولذلك يقولون فى التثنية هَلَمَّان وفى الجمع هَلُمُّوا. ولما أتى على ما أراد جمعه من علم النحو وما وعد به فى الخطبة بقوله<sup>(١١)</sup>:

- 
- (١) «غير» ساقطة من ت.  
(٢) ما بعد «لا ينطق به» إلى هنا ساقط من ت.  
(٣) فى ظ «من» تحريف.  
(٤) فى ظ «التفكيك».  
(٥) «أيضاً» ساقطة من ظ.  
(٦) فى ت «المتعجب» تحريف.  
(٧) فى ش، ه، ظ، ت «يلتزم».  
(٨) «هى» تكملة من ش، ه، ز، ظ، ك، ت.  
(٩) فى ت «النحويين» تحريف.  
(١٠) فى ش، ت «بلغة».  
(١١) فى ه، ز، ظ، ت «من قوله».

(ص) ... \* مَقَاصِدُ النُّحُوْرِ بِهَا مَخَوِيَّةٌ

أخبر بذلك فقال:

(ص) وَمَا بِجَمْعِهِ غُنِيَتْ قَدْ كَمَلْ \* نَظْماً عَلَى جُلِّ الْمِهْمَاتِ اشْتَمَلْ

(ش) يعنى أنَّ ما غُنِيَ به من جمع مهمات النحو قد كَمَلْ، وعلى مُعْظَم مقاصده وأغراضه اشتمل، فتم<sup>(١)</sup> مُوفياً لما قصد<sup>(٢)</sup> من إيرادها، وجاء على وفق قصده ومراده. و«مَا» مبتدأ وهى موصولة وصلتها «غُنِيَتْ» ويلزم بناؤه للمفعول، «وَبِجَمْعِهِ» / متعلق ب«غُنِيَتْ»، و«قَدْ كَمَلْ» فى موضع خبر ما <sup>٣١١</sup>بُ و«نَظْماً» حال من الهاء فى بِجَمْعِهِ<sup>(٣)</sup>، و«اشْتَمَلْ» نعتٌ لنَظْماً<sup>(٤)</sup>، و«عَلَى جُلِّ الْمِهْمَاتِ» متعلق «بِاشْتَمَلْ»، ووصف<sup>(٥)</sup> قوله «نَظْماً» بصفة أخرى فقال:

(ص) أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلَاصَةَ \* كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ

(ش) يعنى أنَّ هذا النظم جمع خلاصة الكافية أى مُعْظَمها وجُلِّها. والخلاصة: الصافى خَير المشوب بما يكدره، وأصله فى السُّنَنِ يَخْلُصُ مما يُغَيِّرُهُ. يقول إنَّ هذا النظم أَحْصَى لُبَّ<sup>(٦)</sup> الكافية وقوله: «كَمَا اقْتَضَى غِنَى بِلَا خَصَاصَةٍ» أى: كما أَخَذَ من مسائل العربية الغنى غير المشوب<sup>(٧)</sup> بالخصاصة وهى ضد الغنى من قولهم: اقْتَضَيْتُ الدُّيْنَ إِذَا أَخَذْتَهُ مُسْتَوْفَى.

(١) فى ش «تم بها» وعبارتها أكمل.

(٢) فى ت «لما قصده».

(٣) فى ظ، ت «ه» وما أثبت أولى. إذ ليس فى البيت هاء مجرورة بالياء. ويحتمل وجهين آخرين أحدهما:

أن يكون تمييزاً منقولاً من الفاعل. وتقدير: كلامه قد كمل نظمه، والثانى: أن يكون حالاً من ضمير كمل، أى كمل حال كونه نظماً.

(تمرين الطلاب ١٥٣)

(٤) فى هـ، ظ، ت «لنظم» وما أثبت هو الصواب كما فى الأصل والألفية، وش، ز، ك.

(٥) فى ش، هـ، ز، ظ، ك، ت «ثم وصف».

(٦) فى ظ «لك».

(٧) فى هـ، ز، ت «مشوب».

«فَأَخَصَى» فعل ماض وفيه ضمير مستتر عائد على «نَظْمًا»<sup>(١)</sup>، و«الْخُلَاصَةُ» مفعول بأَخَصَى، والجملة من «أَخَصَى» في موضع الصفة «لنَظْمًا»<sup>(٢)</sup>، و«غَنَى» مفعول باقْتَضَى، و«بَلَا» متعلق باقتضى، وقد وقفت على نسخة بخط بعض شيوخنا فيها أَحْظَى<sup>(٣)</sup> فَأَنْكَرْتُ ذلك عليه وقلت<sup>(٤)</sup> وما معناه وما إغرائه؟ فقال معناه: إنه يقول الخلاصة أحظى من الكافية؛ لأن هذا الرجز اسمه الْخُلَاصَةُ. «فالْخُلَاصَةُ» على هذا مبتدأ، و«أَحْظَى» خبره فقلت له «أَلْ» في الخلاصة لماذا هي<sup>(٥)</sup>؟ فقال: للعهد. فقلت له: وأي عهد تقدم في هذا النظم ذكر فيه الْخُلَاصَةُ؟ فقال لى: اجعلها للغلبة. فقلت له<sup>(٦)</sup>: ما فيه «أَلْ» للغلبة ملحق بالقلم<sup>(٧)</sup> ولم يسمها الناظم خلاصة، وإنما سُميت<sup>(٨)</sup> خلاصة بعد نظمها؛ لكونه<sup>(٩)</sup> ذكر أنها جمعت الخلاصة من الكافية، ثم قلت له: ما موضع الجملة؟ فلم يَأْتِ بِمَقْنِعٍ، فقلت له: لعلها استثنائية<sup>(١٠)</sup>. فقال: لا يليقُ

(١) فى هـ ، ز ، ط ، ت «نظم» تحريف.

(٢) فى هـ ، ز ، ط ، ت «لنظم» تحريف.

(٣) فى هـ ، ز «أحظى بالظاء» وعبارتها أكمل.

يريد أن قوله «أخصى» وردت بدلاً منها «أحظى» فى بعض النسخ.

(٤) فى هـ ، ز ، ت «وقلت له».

(٥) «هى» ساقطة من ظ.

(٦) «له» ساقطة من هـ ، ز ، ط ، ت.

(٧) ذهب الخضرى إلى أن «أَلْ» فى الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه كثيراً من زيدها، إلا أن يراد المبالغة فى المدح كما يقتضيه المقام.

وذهب الصبان إلى أن «أَلْ» فى الخلاصة للاستغراق كما هو المناسب للمدح كأن فى الكلام مبالغة، لأن المقام مقام مدح، وإلا فقد فات الألفية كثير من زيد الكافية. وذهب ابن حمدون إلى أن «أَلْ» فى الخلاصة للعهد الحضورى أى الخلاصة الحاضرة. أى أن الناظم سماها الآن بالخلاصة.

انظر حاشية الخضرى ٢: ٢١٤، وحاشية الصبان ٤: ٣٥٦، وحاشية ابن حمدون ٢: ٩٠٢.

(٨) «خلاصة وإنما سُميت» ساقط من ك.

(٩) فى ظ «لكونها» تحريف.

(١٠) فى هـ ، ت «استئناف»

وفى ز «الاستئناف».

أن يُنسب ذلك إلى الناظم لما فيه من عدم الارتباط /، ثم رجع إلى أنه  $\frac{312}{1}$  «أحصى» وإن كتبه بالطاء سهو منه<sup>(١)</sup>. ثم قال:

(ص) فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّياً عَلَى \* مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيِّ أَرْسِلَا  
وَالِهَ الْغُرِّ الْكَرَامِ الْبَرَّة \* وَصَحْبِهِ الْمُتَّخِذِينَ الْخَيْرَةَ

(ش) لما أكمل<sup>(٢)</sup> مراده، ختم كتابه بالصلاة<sup>(٣)</sup> على سيدنا محمد - صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وأصحابه<sup>(٤)</sup>، «وَمُصَلِّياً» حال من الضمير في «أَحْمَدُ»، و«خَيْرِ نَبِيِّ» بدل من «مُحَمَّدٍ»، و«أَرْسِلَا» في موضع نعت له<sup>(٥)</sup>، و«الْغُرِّ» جمع أَغْرٌ وهو نعت «لآلِهِ»، و«الْبَرَّة»: جمع بَارٍ، و«الْمُتَّخِذِينَ» المختارين، والخَيْرَةُ: المختارين أيضاً، وقد صَرَّح «الزبيدي»<sup>(٦)</sup> بأنه مصدر، وجعله «الجوهري»، صاحب الخلاصة اسماً من قولك: اختاره الله [تعالى]<sup>(٧)</sup> فعلى ما قاله «الزبيدي» يكون نعتاً للمنتخبين؛ لأن المصدر يُوصف به المفرد والمثنى والجمع، وقد جاء الإخبار به عن المفرد كقولهم: «مُحَمَّدٌ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»<sup>(٨)</sup> - خَيْرَةُ اللَّهِ

(١) في ش زيادة «سهو منه» وقد وجد في بعض النسخ على هذه النسخة التي بخط الشيخ أحظى، والزيادة هنا تفيد.

(٢) في ز، ك «أكمل».

(٣) في ز «بالحمد والصلاة».

(٤) في ش «... وأصحابه ونعم ما يختم به ذلك»

وفى هـ، ز، ط، ت «محمد وعلى آله وأصحابه».

(٥) في ش، هـ، ز، ط، ت «النبي».

(٦) قال الزبيدي: «والاسم من قولك: اختاره الله تعالى، الخَيْرَةُ بالكسر والخَيْرَةُ والأخيرة أعرف».

وقال الليث: الخَيْرَةُ: خفيفة مصدر اختار خَيْرَةً، مثل ارتاب رَيْبَةً.

قال أبو منصور: وقرأ القراء (أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخَيْرَةُ) الأحزاب: ٣٦ بفتح الياء. ومثله قول القراء: يُقال: الخَيْرَةُ والخَيْرَةُ.

تاج المروس ١١: ٢٤٢، وانظر الصحاح ٢: ٦٥٢، واللسان «خير».

(٧) «تعالى» تكملة، من هـ ز، ط، ك.

(٨) في ط «محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم».

مِنْ خَلْقِهِ»<sup>(١)</sup> وَخَيْرُهُ اللَّهُ أَيْضاً بالتسكين. قال المؤلف: كان الله له ولطف [به]<sup>(٢)</sup> قد أتينا على ما أردنا جمعه من الشرح والإعراب، واستوفينا ما وعدنا به في أول الكتاب فجاء شرحاً<sup>(٣)</sup> مُكْمِلُ المقاصد، مُسَهِّلُ المعاني والفوائد، ينتفع به البادى وَيَسْتَحْسِنُهُ الشادى، موافقاً لما رَوَيْتُهُ مُوَفِّياً لِمَا<sup>(٤)</sup> أردت من إختصاره وَقَصْدُهُ<sup>(٥)</sup>، فالحمد لله على ما منح<sup>(٦)</sup> من التيسير والتسهيل، وفتح من التبصير والتكميل وهو<sup>(٧)</sup> حسبي ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم<sup>(٨)</sup>.

(١) في تاج العروس ٢٤٢: ١١ «مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَيْرُهُ مِنْ خَلْقِهِ» وَخَيْرُهُ، وهو أصلاً حديث شريف.

(٢) «به» تكملة من ش، ه، ت.

وفي ش، ت «قال المؤلف خار الله له ولطف به»

وفي ه «قال المؤلف لطف الله به».

وفي ز «قال المؤلف رحمه الله تعالى».

وفي ظ «قال المؤلف رحمه الله ولطف به».

(٣) في ت «شرح».

(٤) في ه «بما».

(٥) في ت «وقصده».

(٦) في ظ «ما فتح».

(٧) في ه، ز، ظ، ك، ت «فهو».

(٨) «ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم».

ساقط من ه، ز، ظ، ت.

وفي ش «ونعم الوكيل وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا محمد وآله وصحبه ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، كمل السفر المبارك على يد كاتبه لنفسه ثم لَمَن شاء الله بعده العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني به، عز من سواه المنكسر خاطره القلة العملى... القاسم ابن محمد بن مسعود بن أحمد بن محمد النجدى بن نسباً ومنشأ، المالكى مذهباً، الأشعرى اعتقاد، خار الله له فى المقام والرحيل، ووقفه لصالح القول والعمل، ورزقه العلم والعمل وختم له ولوالديه ولجميع الأشياخ والإخوان والأحبة وكافة المسلمين بالممات على الإسلام.

يا رب العالمين فى يوم الأربعاء أواخر جمادى أول من عام ... بعد ألف بعد هجرته - صلى الله عليه وسلم - . ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين. اللهم يا عظيم المنة أوجب لكاتبه المنة ولجميع أهل السنة.

وفي ه ( ونعم الوكيل والحمد لله رب العالمين، وكان الفراغ منه في يوم الإثنين ثالث جمادى الأخير من

# الفهارس

أولاً - فهرس موضوعات الكتاب المحقق

ثانياً - الفهارس الفنية

## أولاً: فهرس موضوعات الكتاب المحقق

م	اسم الباب	الصفحة
١	الكلام وما يتألف منه	٨٦ - ٧٩
٢	المعرب والمبني	١١٢ - ٨٧
٣	النكرة والمعرفة	١٢٩ - ١١٣
٤	العلم	١٣٦ - ١٣٠
٥	اسم الإشارة	١٤٢ - ١٣٧
٦	الموصول	١٦٢ - ١٤٣
٧	المعرف بأداة التعريف	١٦٩ - ١٦٣
٨	الابتداء	١٩٢ - ١٧٠
٩	كان وأخواتها	٢٠٥ - ١٩٣
١٠	ما لا ولا وأن المشبهات بليس	٢١٢ - ٢٠٦
١١	أفعال المقاربة	٢٢١ - ٢١٣
١٢	إن وأخواتها	٢٤١ - ٢٢٢
١٣	لا التي لنفي الجنس	٢٤٩ - ٢٤٢
١٤	ظن وأخواتها	٢٦٢ - ٢٥٠
١٥	أعلم وأرى	٢٦٥ - ٢٦٣
١٦	الفاعل	٢٧٦ - ٢٦٦
١٧	النائب عن الفاعل	٢٨٩ - ٢٧٧
١٨	الاشتغال	٢٩٩ - ٢٩٠
١٩	تعدى الفعل ولزومه	٣٠٧ - ٣٠٠
٢٠	التنازع في العمل	٣١٤ - ٣٠٨
٢١	المفعول المطلق	٣٢٥ - ٣١٥

م	اسم الباب	الصفحة
٢٢	المفعول له	٣٢٩ - ٣٢٦
٢٣	المفعول فيه	٣٣٧ - ٣٣٠
٢٤	المفعول معه	٣٤٣ - ٣٣٨
٢٥	الاستثناء	٣٥٩ - ٣٤٤
٢٦	الحال	٣٨٦ - ٣٦٠
٢٧	التمييز	٣٩٣ - ٣٨٧
٢٨	حروف الجر	٤١٥ - ٣٩٤
٢٩	الإضافة	٤٥١ - ٤١٦
٣٠	المضاف الى ياء المتكلم	٤٥٦ - ٤٥٢
٣١	إعمال المصدر	٥٦١ - ٤٥٧
٣٢	إعمال اسم الفاعل	٤٧٢ - ٤٦٢
٣٣	أبنية المصادر	٤٨٦ - ٤٧٣
٣٤	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها	٤٩٣ - ٤٨٧
٣٥	الصفة المشبهة باسم الفاعل	٥٠٧ - ٤٩٤
٣٦	التعجب	٥١٦ - ٥٠٨
٣٧	نعم وبمس وما جرى مجراهما	٥٢٧ - ٥١٧
٣٨	أفعل التفضيل	٥٣٥ - ٥٢٨
٣٩	النعته	٥٤٦ - ٥٣٦
٤٠	التوكيد	٥٥٥ - ٥٤٧
٤١	عطف البيان	٥٥٩ - ٥٥٦
٤٢	عطف النسق	٥٨١ - ٥٦٠
٤٣	البدل	٥٨٧ - ٥٨٢
٤٤	النداء	٥٩٧ - ٥٨٨
٤٥	فصل تابع ذي الضم	٦٠٣ - ٥٩٨
٤٦	المنادى المضاف الى ياء المتكلم	٦٠٨ - ٦٠٤

م	اسم الباب	الصفحة
٤٧	أسماء لازمت النداء	٦٠٩ - ٦١١
٤٨	الاستغاثة	٦١٢ - ٦١٥
٤٩	الندبة	٦١٦ - ٦٢٢
٥٠	الترخيم	٦٢٣ - ٦٣٣
٥١	الاختصاص	٦٣٤ - ٦٣٦
٥٢	التحذير والإغراء	٦٣٧ - ٦٤١
٥٣	أسماء الأفعال والأصوات	٦٤٢ - ٦٤٩
٥٤	نونا التوكيد	٦٥٠ - ٦٦١
٥٥	ما لا ينصرف	٦٦٢ - ٦٨٥
٥٦	إعراب الفعل	٦٨٦ - ٧٠٥
٥٧	عوامل الجزم	٧٠٦ - ٧٢١
٥٨	فصل لو	٧٢٢ - ٧٢٥
٥٩	أما ولولا ولوما	٧٢٦ - ٧٣١
٦٠	الإخبار بالذي والألف واللام	٧٣٢ - ٧٣٨
٦١	العدد	٧٣٩ - ٧٥٢
٦٢	كم وكأين وكذا	٧٥٣ - ٧٥٦
٦٣	الحكاية	٧٥٧ - ٧٦٢
٦٤	التأنيث	٧٦٣ - ٧٧١
٦٥	المقصور والممدود	٧٧٢ - ٧٧٥
٦٦	كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما	٧٧٦ - ٧٨٦
٦٧	جمع التكسير	٧٨٧ - ٨٢١
٦٨	التصغير	٨٢٢ - ٨٤٠
٦٩	النسب	٨٤١ - ٨٦٢
٧٠	الوقف	٨٦٣ - ٨٧٨

م	اسم الباب	الصفحة
٧١	الإمالة	٨٧٩ - ٨٩١
٧٢	التصريف	٨٩٢ - ٩١٢
٧٣	زيادة همزة الوصل	٩١٣ - ٩١٨
٧٤	الإبدال	٩١٩ - ٩٤٢
٧٥	فصل من لام فعلى	٩٤٣ - ٩٤٤
٧٦	فصل أن يسكن السابق	٩٤٥ - ٩٥٣
٧٧	فصل في النقل	٩٥٤ - ٩٦٢
٧٨	فصل في إبدال فاء الافتعال وتائه	٩٦٣ - ٩٦٥
٧٩	فصل في الاعلال بالحذف	٩٦٦ - ٩٦٩
٨٠	الإدغام	٩٧٠ - ٩٨٣

## ثانيًا: الفهارس الفنية:

فهرس الآيات القرآنية ،

فهرس الأحاديث الشريفة ،

فهرس الأمثال ،

فهرس الأشعار ،

فهرس الأرجاز ،

فهرس أنصاف الأبيات ،

فهرس الأعلام ،

فهرس الأماكن والبلدان ،

فهرس القبائل والأمم والطوائف ،

## ١- فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقمها	الصفحة
<b>الفاتحة</b>		
- إِيَّاكَ نَعْبُدُ	٥	٢٧٤
<b>البقرة</b>		
- سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ	٦	٥٦٦
- سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ	٦	٥٦٧
- أَأَنْذَرْتَهُمْ	٦	٥٦٦
- وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ	٢٠	٤٠٤
- وَلَا تَعْلَمُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ	٦٠	٣٧٩
- وَمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	٧١	٢١٥
- وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ	٩٣	٤٤٤
- وَاتَّبِعُوا مَا تَكَلَّمُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مِثْلِكَ سُلَيْمَانُ	١٠٢	٤٠٦
- وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ	١٠٢	٢٥٦
- مَا تَلَسَّخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلِهَا	١٠٦	٧٠٨
- وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً	١٤٣	٢٣٦
- وَادْكُؤْهُ كَمَا هَذَا كُمْ	١٩٨	٤٠٧
- حَتَّى يَقُولَ الرُّشُولُ	٢١٤	٦٩٥
- وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ	٢١٦	٢٢٠
- وَمَنْ يُؤْتِكُمْ مِنْكُمْ عَنْ يَدِهِ	٢١٧	٢٧٨
- لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُؤِمَّ الرِّضَاعَةَ	٢٣٣	٦٨٩
- وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ	٢٥١	٤٥٩
- فَمِنْهُمْ مَنْ آمَنَ وَمِنْهُمْ مَنْ كَفَرَ	٢٥٣	٣٩٩
- لَمْ يَتَسَنَّهْ وَالنَّظَرُ	٢٥٩	٨٧٧
- فَيَعْمَاهِي	٢٧١	٥٢٠

٢٧١	٧١٧	- فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَتُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ
٢٨٠	١٩٩	- وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ
٢٨٤	٧١١	- وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ
٢٨٤	٧١٦	يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ
٢٨٦	٧٠٦	- رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا

### آل عمران

٩٧	٤٦٠	- وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا
١٠٦	٧٢٨	- فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ
١١٩	١٣٩	- هَا أَنْتُمْ أُولَاءِ
١٤٢	٧٠٧	- وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ
١٥٩	٤١٢	- فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ
١٨٠	٢٥٩	- وَلَا يَخْشَى الَّذِينَ يَسْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ

### النساء

١	٥٧٨	- وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ
٩	٧٢٣	- وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا
٧٣	١٢٥	- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ
٧٣	٦٩٧	- يَا لَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ
٧٩	٣٧٩	- وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا
٩٥	٨٩٠	- أُولَى الضَّرَرِ
١٢٣	٧٠٨	- مَنْ يَعْمَلْ شُوًّا يُحْزَرْ بِهِ
١٦٠	٤٠٣	- فَيُظْلَمَ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حُرْمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٌ أُحِلَّت لَهُمْ
١٦٨	٦٩٣	- لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيُهْدِيَهُمْ
١٧٠	٤٠٤	- قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ
١٧١	٢٣٣	- إِيَّاكَ اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ

### المائدة

٦	٤٠٤	- وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ
١٢	٢٢٥	- وَقَالَ اللَّهُ إِنِّي مَعَكُمْ

٣٧١	٤٨	- إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا
٩٧٨	٥٤	- مَنْ يَزِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ
٦٨٨	٧١	- وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئَةً
٦٤٤	١٠٥	- عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ
٢٣٨	١١٣	- وَتَعْلَمُ أَنَّ قَدْ صَدَقْتَنَا
٤٣١، ٤٣٠	١١٩	- هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ

### الأنعام

		- مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ شُؤًّا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ
٢٢٨	٥٤	وَأَصْلَحَ فَإِنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ
٦٩٢	٧١	- وَأَمْرُنَا لِلْإِسْلَامِ رَبُّ الْعَالَمِينَ
١٢٦	٧٨	- إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ
٥٨١	٩٥	- يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ
٤٤٨	١٣٧	- وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَائِهِمْ
٩١٧	١٤٣	- أَلَدَّ كَثِيرَيْنِ
١٥٨	١٥٤	- تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ

### الأعراف

١٧٥	٢٦	- وَلِبَاسِ الثَّقَلَى ذَلِكَ خَيْرٌ
٢٧٤	٣٠	- فَرِيقًا هَدَى
٣٦٥	٥٦	- وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا
٥٩٠	١٥١	- رَبِّ اغْفِرْ لِي

### الأنفال

		كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ
٢٢٦	٥	فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَارِهُِونَ
٦١٣	٩	- إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ
٦٥٣	٢٥	- وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبُ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً
٦٩٣	٣٣	- وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ
٧٠٧	٣٨	- إِنْ يَتَّبِعُوا يُعَذِّبْهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ

٢٥٧ ٦٠ . لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ  
٤٠٣ ٦٨ . كَذَّبْتُمْ فِيهَا أَنْكَرَ عَذَابٍ عَظِيمٍ

#### التوبة

٢٣٤ ٣ . أَنْ اللَّهَ يَرَىٰ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولَهُ  
٢٦٩ ٦ . وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ  
٢١٤ ١٠٢ . عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ  
٤٠٠ ١٠٨ . مِنْ أَوَّلِ نَزْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ

#### يونس

٢٣٩ ١٠ . وَاجْعَز دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ  
٢٢٤ ٦٢ . أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ  
٣٤٣ ٧١ . فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشَرِّكَاءَكُمْ  
٦٥٨ ٨٩ . وَلَا تَتَّبِعَانَّ

#### هود

٤٠٢ ١٠٧ . فَعَالٌ لَمَّا يُرِيدُ  
٢٣٥ ١١١ . وَإِنْ شَاءَ لَمَّا لَا يُوَفِّيهِمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ

#### يوسف

٧٧ ١٨ . وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ  
٥٩٠ ٢٩ . يُوشِفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا  
٢٠٨ ٣١ . مَا هَذَا بَشَرًا  
١٤٦، ٤٠٢ ٤٣ . إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ  
٢٨٣ ٦٥ . هَلْ يَهْدِي بِضَاعَتُنَا رِذْثَ إِلَيْنَا  
٤٤٤ ٨٢ . وَنَقِلَ الْقُرْبَىٰ

#### الرعد

٤٠١ ٢ . كُلُّ نَجْوَ يَجْعَلِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى  
٥٧٥ ٢٣ . جَنَاحَاتٍ عَذْبٍ يَدْخُلُونَهَا وَمِنْ صَلَاحٍ

## إبراهيم

٢٠	٢٠٩	وَمَا ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ بِعَزِيزٍ
٣٣	٣٧٨	وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَالِيَيْنِ
٤٧	٤٤٨	فَلَا تَحْشَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ

## الحجر

٢	٤١٢	وَبِمَا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا
٤	٣٦٧	وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ
٦	٦٠٢	بِآيَاتِهَا الَّتِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ
٧	٧٢٩	لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكُوتِ
٣٩	٥٥٠	وَلَا تُغْوِيَهُمْ أَجْمَعِينَ
٤٧	٣٧١	وَنَرَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا

## النحل

١		أَتَى أَمْرُ اللَّهِ
٣٠	٥١٨	وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ
٨١	٥٧٨	سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ
١٢٣	٣٧١	أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا
١٢٤	٢٣١	وَلَنْ رَبُّكَ لِيُخْخِصَكُم مِّنْهُمْ

## الإسراء

٨	٧١١	وَلِنْ غَدْنُمْ غَدْنَا
٥٢	٢٥٥	وَتَقَطُّونَ إِنْ لَبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا
٧٦	٦٩١	وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ خِلْقَتَكَ إِلَّا قَلِيلًا

## الكهف

٥	٥٢٣	كَبِيرَتْ كَلِمَةً
٢٥	٧٤٠	ثَلَاثَ يَافَةِ سِينِينَ
٩٦	٣٠٨	أَتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا

## مريم

٤٠٢	٥	- فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا
٥١٠	٣٨	- أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ
١٧٢	٤٦	- أَرَاغِبْتُ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ
١٥٧، ١٥٦	٦٩	- ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَهْلَهُمْ أَشَدُّ

## طه

١٢٦	١٤	- إِنِّي أَنَا اللَّهُ
١٦١	٧٢	- فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ
	٨١	- وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي
٢٣٨	٨٩	- أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ مَوْلَا
٧٠٦	٩٤	- لَا تَأْخُذْ يِلَاحِي

## الأنبياء

٩٥٨	٧٣	- وَإِقَامِ الصَّلَاةَ
٢٥٧	١٠٩	- وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدُ مَا تُوعَدُونَ
٦٠٥	١١٢	- قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ

## الحج

٣٩٩	٣٠	- فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ
٧٥٦	٤٨	- وَكَأَنَّ مِنْ قُوَّةٍ
٥١٨	٧٨	- فَنِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ

## المؤمنون

٤١١	٤٠	- عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ
-----	----	---

## النور

٢٤٠	٩	- وَالْحَمِصَةُ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا
٥٩١	٣١	- إِلَهَ الْمُؤْمِنِينَ
٢٦٩	٣٧، ٣٦	- يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ، رِجَالٌ
٢١٨	٤٣	- يَكَادُ سَنَاقُ يُزَفِّهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَرِ

## الفرقان

٧٧	٤	- وَأَعَانَهُ عَلَيْهِ قَوْمٌ آخَرُونَ
٢٢٦	٢٠	- إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ
٧٢٩	٢١	- لَوْلَا أَنْزَلْ عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ
٤٠٥	٢٥	- وَيَوْمَ تَشَقُّقُ السَّمَاءُ بِالسَّعِمِ
١٦٠	٤١	- أَمَّا الَّذِي يَمَسُّ اللَّهَ رَشُولًا
٥٨٧	٦٩ ، ٦٨	- يَلْقَى آثَامًا ، يُضَاعَفُ لَهُ الْعَذَابُ

## الشعراء

٢٣٢	١٧٥، ١٥٩، ١٤٠، ١٢٢، ١٠٤، ٦٨، ٩	- وَإِنَّ رَبَّكَ لَهْوَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ
٥٧٨	٦٣	- أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَتَنفَلِقَ
٣٦٢	١٤٩	- وَتَنفَحُونَ مِنَ الْجِبَالِ مِثْقَالَ

## النمل

٤٠٣	٧٢	- رَدِفَ لَكُمْ
-----	----	-----------------

## القصص

٢٢٥	٧٦	- وَأَتَيْنَاهُ مِنَ الْكُتُوبِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ
-----	----	---

## الروم

٤٤٤، ٤٤١	٤	- لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ
٤٢٨	٥ ، ٤	- وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ
٧١٥	٣٦	- وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْحَةٌ مِمَّا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ
١٩٦	٤٧	- وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ

## لقمان

٤٠١	٢٩	- كُلُّ يَجْرِي إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى
-----	----	---------------------------------------

## الأحزاب

٩٦٩	٣٣	- وَقَوْنٌ فِي يَوْمٍ يَكُونُ
١٩٩	٤٠	- وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا

## سبأ

٥٦٩	٢٤	- وَإِنَّا أَزْإِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ
٤١٧	٣٣	- هَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ

## فاطر

٤٠٠	٣	- هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ
٤٠١	١٣	- كُلُّ نَجْوَى لَأَجَلٍ مُّسَمًّى
٦٩٦	٣٦	- لَا يَفْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا

## الصفات

٤٠٣	١٣٨، ١٣٧	- وَإِنُّكُمْ لَتَعْمُرُونَ عَلَيْهِمْ مُّصْبِحِينَ . وَبِاللَّيْلِ
٥٦٩	١٤٧	- وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ
٩١٧	١٥٣	- أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ
٤٠١	١٧٤	- نَقُولُ عَنْهُمْ حَتَّىٰ حِينٍ

## ص

٢١٢	٣	- وَلَآتٍ حِينٍ مِّنَاصٍ
٤٦٠	٢٤	- بِسُؤَالٍ تَعْجَلُكَ
٥٢٢	٤٤	- إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِّعْمَ الْعَبْدُ
٥٤٦	٥٢	- وَعِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطُّرُقِ أَتْرَابٍ

## الزمر

٦٩٢	١٢	- وَأُيُوثُ لَأَنَّ أَكْثَرَ أَوَّلَ الْمُشْلِمِينَ
٢٠٩	٣٦	- أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ
٣٧٧	٦٧	- وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ

## خافر

٧٠٢، ١٢٦	٣٧، ٣٦	- لَعَلَى أَنْبُلُغِ الْأَشْبَابِ . أَشْبَابِ
		- السَّمَوَاتِ قَاطِلِغِ إِلَىٰ إِلَهٍ مُّوسَى

## فصلت

- فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً  
- وَظَلُّوا مَا لَهُمْ مِنْ مَّجْهِصٍ

## الشورى

- لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ  
- مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ  
- أَوْ يُزِيلَ رَسُولًا

## الزخرف

- وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ  
- لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ  
- وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ

## الدخان

- حَمِّ ، وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ  
- فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ، أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا

## الجاثية

- لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ

## محمد

- فَشُدُّوا الْوَثَاقَ  
- فَإِنَّمَا مَتًّا بَعْدَ وَإِنَّمَا فِدَاءٌ

## الحجرات

- وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ

## الذاريات

- وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُوكِ  
- فَصَبَّغْتَ وَجْهَهَا

## النجم

- وَأَعْطَى قَلِيلًا وَأَخَذَى ٣٤ ٣٠٦  
- وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى ٣٩ ٢٤٠

## الواقعة

- وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ ٨٤ ٤٢٨

## الحديد

- إِنَّ الْمُصْطَفِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا ١٨ ٥٨١، ٤٦٥  
- لَقَدْ يَغْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ ٢٩

## الحجادة

- مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ٢ ٢٠٨

## الحشر

- وَمَنْ يُشَاقِّ اللَّهَ ٤ ٩٧٨

## الصف

- تُوَفِّيهِمْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ  
فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ  
ذَلِكَمُ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ  
يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ١٢، ١١ ٧٠١

## المنافقون

- وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ١ ٢٢٦  
- رَبِّ نَوَلَا أُنْزِلْنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقْ ١٠ ٦٩٧

## الطلاق

- وَاللَّائِي لَمْ يَحْضُرْنَ ٤ ١٨٨  
- وَإِنْ كُنْ أَوْلَسْتَ حَمَلٍ ٦ ١٠٦  
- لِيُنْفِقَ ذُر سَعَةً ٧ ٧٠٦

## الملك

- أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ قُوفَهُمْ صَافَّاتٍ  
وَيَقْبِضْنَ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا الرُّوحُ الْمُنَّ

٥٨١،٤٦٦ ١٩

## القلم

- هُمَّا زِيَّاءٌ يَتَجَمَّعُونَ  
وَأَنْ يَكْذِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُوقِنُوا أَنَّ

٥٤٤ ١١

٢٣٧ ٥١

## الحاقة

- الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ

١٧٥ ٢،١

- هَآؤُمْ أَفَرُّوْا كِتَابِيَّةً

٣٠٨ ١٩

## نوح

- بِمَا خَطِئْتَهُمْ

٤١١ ٢٥

## الجن

- وَالْأَوَّاهُونَ عَلَى الطَّرِيقَةِ

٢٣٩ ١٦

## المزمل

- عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرِضٌ

٢٣٩ ٢٠

## المدثر

- وَلَا تَحْسَبَنَّ النَّفْسَ كَثِيرَةً

٩٧٨ ٦

## القيامة

- أَلَمْ نَحْشُبِ الْإِنْسَانَ أَنْ نُجْمِعَ عِظَامَهُ

٢٣٨ ٣

## الإنسان

- سَلَسِلَ وَأَغْلَلَ وَسَعِيرًا

٦٨٤ ٤

- عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ

٤٠٥ ٦

- وَإِذَا رَأَيْتَ نَفْسًا رَأَيْتَ نَفْسًا

١٤١ ٢٠

- يُذْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ

٢٩٤ ٣١

وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا

## المرسلات

٣٢ ٨٩٠

- بِشَرِّ

## النبأ

٣١، ٣٢ ٥٥٧

- إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا . حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا

## الانشقاق

١٩ ٤٠٦

- لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ

## البروج

١٦ ٤٠٢

- تَعَالَى لَمَّا يُرِيدُ

## الطارق

٤ ٢٣٥

- إِنَّ شَجْلُ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ

## الأعلى

١، ٢، ٣ ٥٤٤

- سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي

خَلَقَ مَسْوًى وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى

١٧ ٥٣٠

- وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى

## الفجر

٤ ٤٣٦

- وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ

## الشمس

٢ ٨٨٩

- وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَّهَا

٣ ٨٨٩

- وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّهَا

## الليل

٥ ٣٠٦

- فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى

١٣ ٢٣٢

- وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى

## الضحى

٤ ٥٣٠

- وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى

٥ ٣٠٦

- وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى

٧٢٧	٩	- فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ
		<b>العلق</b>
٦٦١	١٥	- لَتَشْفَعَنَ
		<b>القدر</b>
٣٩٦	٥	- حَتَّىٰ تَطْلُعَ الْفَجْرُ
		<b>العاديات</b>
٤٦٥	٤ ، ٣	- قَالَتِغِيْرَاتٌ ضَبَّحًا ، فَأَتْنَ بِهُ نَقْعًا
		<b>العصر</b>
٢٢٥	٢ ، ١	- وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ
		<b>الكوثر</b>
٢٢٤	١	- إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ
		<b>الكافرون</b>
٦٨٩	٢	- لَا أَغْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ

## ٢- فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
٧٠١	- اتَّقَى اللَّهَ امْرُؤٌ فَعَلَ خَيْرًا يَنْبَغُ عَلَيْهِ
٢٠٣	- احْفَظُوا عَنِّي وَلَوْ آتَتْ
	- أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَيَّ وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي
	مَجَالِسَ يَوْمِ الْقِيَامَةِ أَحَابِسُكُمْ أَخْلَاقُ الْمُؤْمِنُونَ
٥٣٢	أَكْثَانَا الَّذِينَ يَأْتِفُونَ وَيُؤَلَّفُونَ
١٠٤، ١٠٣	- اللَّهُمَّ اجْعَلْهَا عَلَيْهِمْ سَيِّئًا كَسَيِّئِ يَوْشَعَ
	- أَمَّا بَعْدُ مَا تَالُ أَقْوَامٌ يَشْتَرِطُونَ شُرُوطًا
٧٢٧	لَيْسَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ
١٢٢	- إِنَّ اللَّهَ مَلَكَكُمْ إِيَّاهُمْ وَلَوْ شَاءَ لَمَلَكَهُمْ إِيَّاكُمْ
٥٩٠	- تَوْبَى حَجْرٍ
	- فَصَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
٣٦٨	قَاعِدًا وَصَلَّى زَرَّاعَهُ رِجَالًا حَيًّا
٤٠٢	- مَا يَشْرُونِي بِهَا حُمْرُ النَّعَمِ
٤٥٨	- مِنْ قُبَلَةِ الرَّجُلِ امْرَأَتُهُ الْوَضُوءُ
٦٣٦، ٦٣٥	- نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ

---

---

### ٣- فهرس الأمثال

الصفحة	المثل
١٨١	. أَمْتُ فِي الْحَجَرِ لَا يَمُوتُ
٦٥٢	. يَمِينُ مَا أَرْتَمْتُكَ
٤٢٦	. مَحْكِيشُ وَخَدِيهِ، وَغَمِيضُ وَخَدِيهِ
٣٨٥	. حَظِيظُ بَنَاتٍ . صَبْلُفِينِ كَنَاتٍ
٧٠٤	. خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ مَا تُخَذِّكَ
١٤٦	. شَيْءٌ جَاءَ بِكَ
١٤٦	. شَرُّ أَهَرٍ ذَا نَابٍ
٢١٤	. عَسَى الْقَوِيُّ أَنْ يُوسَا
٩٧	. مُكْرَةُ أَخَاكَ لَا تَطْلُ
٤٢٦	. نَسِيحٌ وَخَدِيهِ وَقَرِيذٌ وَخَدِيهِ

#### ٤- فهرس الأشعار

صدر البيت	القافية	البحر	قائله	موضعه
فَلَا وَاللَّهِ	دَوَاءُ	الوافر	مسلم بن معبد الوالبي	٥٥٥
إِنَّمَا الْمَيْتُ	الرَّجَاءُ	الخفيف	ونسب لغيره	٣٦٠
فَقَمُوشِكَةُ أَرْضُنَا	يَبَابَا	المختار	عدى بن رعاء الغساني	٢١٩
هَذَا وَجَدْتُكُمْ	أَبُ	الكامل	أبو سهم الهذلي ونسب لغيره	٢٤٧
كَذَلِكَ أَذْهَبُ	الأدبُ	البسيط	رجل من بني مدحج	٢٥٤
وَقَالَتْ لَنَا	أَطْيَبُ	الطويل	بعض الفزاريين	٥٣٤
بِأَيِّ كِتَابٍ	وَتَحْسَبُ	الطويل	الكميت بن زيد الأسدي	٢٥٩
لِكَيْتُ شَاقَّةُ	رَجَبُ	البسيط	عبد الله بن مسلم الهذلي	٥٥١
عَسَى الْكَرْبُ	قَرِيبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	٢١٥
فَعِشْ مُعْجِماً	هَارِبُهُ	الطويل	أبو النشاش النهشلي	٢٥٦
صَرِيحُ غَوَانٍ	الدَّوَابِ	الطويل	القطامي	٤٣٧
عَلَى حِينٍ	الْفَعَالِ	الطويل	الأعشى ونسب لغيره	٢٢١
نَجُوثٌ وَقَدْ	طَالِبِ	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	٤٥٠
يُحْكِيكَ نَاءٍ	لِلْعَجَبِ	البسيط	-	٦١٣
لَمْ تَتَلَفَّغْ	الْغَلَبِ	المنسرح	جرير	٦٧٦
فَكُنْ لِي	قَارِبِ	الطويل	سواد بن قارب	٢٠٩
فَأَمَّا الْقِتَالُ	المَوَاقِبِ	الطويل	الحارث بن خالد المخزومي	٧٢٨
وَلَكِنَّهُمْ بَأَثُوا	الْبُعْثُ	الطويل	يزيد بن ضبه	٣٦٥
أَلَا رَجُلًا	تَبَيُّثُ	الوافر	عمرو بن قعاس المرادي	٧٣٠
حَيِّوْ بَثُو	مَرَّتِ	الطويل	رجل من طيء	١٧٢

٤٣٣	—	البسيط	المليّات	كَلَا أَيْحِي
			- ج -	
٧١٨٥٨٧	عبيد الله بن الحر	الطويل	تَأْجِجَا	مَتَى تَأْتِينَا
			- ح -	
٧٨٦	رجل من هذيل	الطويل	سَبُوح	أَخُو بَيْضَاتٍ
٢٤٩	-	البسيط	مَضْبُوح	وَرَدَ حِجَارُهُمْ
٦٤١	مسكين الدارمي	الطويل	سِلَاحٍ	أَخَاكَ أَخَاكَ
			- د -	
٦٨٩	-	البسيط	أَحَدَا	أَنْ تَقْرَأَنَّ
٥١٩	جرير	الوافر	زَادَا	تَرْوُدُ مِثْلَ
٧٢٥	كثير عزة	الكامل	وشجودا	لَوْ يَشْمَعُونَ
٢٠١	الفرزدق	الطويل	عَوْدَا	فَتَأْفِذُ هَذَا جَوْنَ
١٠٤	الصنم بن عبد الله	الطويل	مُرَدَا	دَعَانِي مِنْ
٨٤٦	ذو الرمة ونسب لغيره	الطويل	وَلَا تَقْدُ	فَكَيْفَ لَنَا
١٨٣	الفرزدق	الطويل	الْأَبَاعِدِ	بَثُونَا بَثُو
٦١٣	-	الخفيف	ازْدِيَادِ	يَا لَقَوِيْمِي
٤٤٧	الفرزدق	المنسرح	الْأَسَدِ	يَا مَنْ رَأَى
١٦٩	-	الطويل	بِأَشْعِدِ	إِذَا دَهْرَانِ
٣٣٩	أبو ذؤيب الهذلي	الطويل	بَعْدِي	قَالَيْتُ
٣٦٦	-	الطويل	تَشْهَدِ	وَبِالْجِسْمِ مِثِّي
٦٩٧	-	البسيط	الْجَسَدِ	هَلْ تَغْرِقُونَ
٣٩٩	-	الوافر	زِيَادِ	فَلَا وَاللَّهِ
٦٠٦	أبو زيد	الخفيف	شَدِيدِ	يَا أَبْنَ أُمِّي
٣٦٩	-	الطويل	عِنْدِي	تَسْلَيْتُ طَرَا
٢٣٣	الناطقة الديباني	البسيط	فَقْدِ	قَالَتْ أَلَا
١٢٦	-	الطويل	مَاجِدِ	فَقُلْتُ أَعِيرَانِي
٢٣٧	عاتكة بنت زيد	الكامل	الْمُتَعَمِّدِ	شُلْتُ يَمِيْنُكَ

١٤٠	طرفه بن العبد	الطويل	المُعدَّد	رَأَيْتُ بَنِي عَمْرَاءَ
١٢٣	-	الطويل	وَالِدِ	يُوجِمُكَ فِي
٧١٢	أبو زيد	الخفيف	وَالْوَرِيدِ	مَنْ يَكْذِبُنِي
- ر -				
٥٦٧	عمران بن حطان	الطويل	مُضَرِّ	فَأَضْبَحْتُ فِيهِمْ
٢٤٦	-	الطويل	وَتَأَزَّرَا	فَلَا أَبَ
١٤٨	رجل من بني سليم	الوافر	الْحُجُورَا	فَمَا أَبَاؤُنَا
٤٥١	بحير بن أبي سلمى	البسيط	سَقَرَا	وَفَأَيَّ كَعْبُ
٤٤٥	عدى بن زيد	المتقارب	نَارَا	أَكْلُ امْرِئِي
٤٩٩	الفرزدق	البسيط	الْأَزْرُ	فَعَجَّثَهَا
٧٠٤	انس بن مدركة الخثعمي	البسيط	الْبَقَرُ	إِنِّي وَقَتْلِي
٢١٣	تأبط شرا	الطويل	تَضَفُرُ	فَأَبْتُ إِلَى
١١٥	-	البسيط	دَيَّارُ	وَمَا تُبَالِي إِذَا
١٦٠	-	البسيط	وَلَا ضَرَرُ	مَا اللَّهُ مُوَلِّكَ
٤٦٧	أبو طالب بن عبد المطلب	الطويل	عَاقِرُ	ضَرُوبُ يَبْضُلِ
٦٠٣	جرير	البسيط	عَمَرُ	يَا تَيْمُ تَيْمُ
٤٩٩	عمر بن أبي ربيعة	الطويل	الْمَازِرُ	أَسْبِلَاتُ أَبْدَانِ
٥٠٤	-	الخفيف	مُكْفَهَرُ	حَسَنُ الرَّجْوِ
١٦٥	-	الكامل	الْأَوْبَرُ	وَلَقَدْ جَنَّبْتُكَ
٤٦٧	أبو يحيى اللاحقي	الكامل	الْأَقْدَارِ	حَلِيزُ أُمُورَا
٢٠٥	حسيل بن عرفة	الرملي	بِالسَّرَارِ	لَمْ يَكْ
١٢٠	الفرزدق	البسيط	الدَّهَارِ	بِالتَّاعِثِ الْوَارِثِ
٥٠٠	-	الطويل	الدَّهْرِ	أَزُورُ أُمُرَا
١٦٦	رشيد الشكري	الطويل	عَمْرُو	رَأَيْتُكَ لَمَّا
١٣٦	الناطقة الديباني	الكامل	فَجَارِ	إِنَّا اقْتَسَمْنَا
٥٧٠	جرير	البسيط	قَدَرِ	جَاءَ الْخِلَافَةُ
٤٢٦	-	المتقارب	مِشْوَرِ	دَعُوْتُ لَمَّا

٣٩٣	أبو الهول الحميري	الطويل	يُشِير	وَلَكَيْتُ إِذَا
			- س -	
٣٠٣	المتلسم	البسيط	الشَّوْش	أَلَيْتَ حَبْ
٣١٨	جرير	البسيط	وَتَضْرِيْسِي	هَلْ مِنْ
			- ش -	
٦٠٧	-	الطويل	عَائِشَا	أَيَا أَهْي
٧٧٤	-	السريع	عِقَاصِ	لَيْلَى وَتَا
			- ع -	
٣٩٥	جميل بثينة	الطويل	وَتَخَذَعَا	فَقَالَتْ أَكَلَّ
٦٥٣	الكميت بن زيد ونسب لغيره	الطويل	يَتَمَنَّا	فَمَهْمَا تَشَأْ
٧٩٧	-	البسيط	سَمَعَا	يَا ابْنِ الْكِرَامِ
٥٥٨	المرار بن سعيد الأسدي	الوافر	وَقَوَعَا	أَنَا ابْنُ
٣٠٩	المرار بن سعيد الأسدي	الطويل	مَسَمَعَا	لَقَدْ عَلِمْتُ
٥٨٦	عدي بن زيد	الوافر	مُضَبَّحَا	ذُرَيْبِي إِنَّ
٦٥٩	الأضبط بن قريع	المنسرح	رَقَعَهُ	لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ
٤١٤	الفرزدق	الطويل	الْأَصَابِغِ	إِذَا قِيلَ
١٧١	-	الطويل	أَقَاطِغِ	خَلِيلِي مَا وَافِ
٤٥٤	أبو ذؤيب الهذلي	الكامل	مَضْرَعِ	سَبَّحُوا هَوًى
٣٩٤	قيس بن الخطيم ونسب لغيره	الطويل	وَيَنْفِغِ	إِذَا أَلَتْ
٥٤٦	العباس بن مرداس	المتقارب	أَمْتَعِ	وَقَدْ كُنْتُ
٦٨٥	العباس بن مرداس	المتقارب	مَنْجَمِ	فَمَا كَانَ
			- ف -	
٤٣٨	ذو الرمة	الطويل	الْمِكْلَفِ	لَذَنْ عُدْوَةٍ
٧٠٣	ميسون بنت بحدل	الوافر	الشَّقُوفِ	لَلْبَيْتِ عِبَاءَةٍ
			- ق -	
٤٣٦	ذو الرمة	الطويل	فَيَنْزِقُ	وَالنَّسَاءُ عَيْنِي
٢١٩	أمية بن أبي الصلت	المنسرح	يُؤَافِقُهَا	يُوشِكُ مَنْ

٥٩٥	مهلهل	الخفيف	الأواقي	صَبَرَتْ صَدْرَهَا
٤٠٨	امرؤ القيس	الطويل	وَتَرْتَقِي	وَرُحْنَايَا
٦٠٠	.	الوافر	الطريق	أَلَا يَا زَيْدُ
			ك .	
٣٥٥	الأعشى	الطويل	يسرائيكا	تَجَانَفْتُ عَنْ
			ل .	
٦٠٢	.	الرمل	وَعَلُ	أَيُّهَا دَانِ كَلَا
٥١٦	أوس بن حجر	الطويل	أَتَمُّوْلا	أَقِيْمُ يَدَارِ
٢٥٨	عمرو بن أحمر	الوافر	انخرالا	أَرَاهِمُ رَفَقَتِي
٣٦٧	رجل من طيء	البسيط	الأملا	يَا صَاحِ هَلْ
٥٧٥	عمرو بن أبي ربيعة	الخفيف	رَفَلَا	قُلْتُ إِذْ
٥٧٦	جرير	الكامل	لِيَنَالَا	وَرَجَا الْأَحْيَاطُ
٣٠٨	.	الطويل	مَوِيْلَا	عُهِدَتْ مُغِيْبَا
٧٠٤	عامر بن جوين الطائي	الطويل	أَفْعَلَا	فَلَمْ أَرْ
٢٧١	عامر بن جوين الطائي	المتقارب	إِنْقَالَهَا	فَلَا مُزْنَةَ
٢٠٩	الشنفري الأزدي	الطويل	أَعْجَلُ	وَأَنْ مَدَّتْ
٥٢٧	الأحطل التغلبي	الطويل	تُقْتَلُ	فَقُلْتُ افْتُلُوْهَا
٧٢١	الأعشى	البسيط	تَنْتَقِلُ	لَعِنْ مُنِيَّتْ
٢٠٣	اللعين المنقري	البسيط	والجَبَلُ	لَا يَأْمَنُ الدَّهْرُ
٤٠٩	القطامي	البسيط	قَبْلُ	فَقُلْتُ لِلرَّوْحِ
٤٣١	موهال بن جهم ونسب لغيره	الطويل	قَلِيلُ	أَلَمْ تَغْلِمِي
٤٦٤	الأعشى	البسيط	الْوَعْلُ	كَتَاطِحِ صَخْرَةٍ
٤٥٠	أبو حية النميري	الوافر	أَوْ يَرِيْلُ	كَمَا نُحِطُ
٢٤٠	الأعشى	البسيط	وَيَنْتَعِلُ	فِي فُتَيْتَةٍ
١٥٤	.	البسيط	والجَدَلِ	مَا أَتَتْ
٢٣٩	.	الخفيف	سُوْلُ	عَلِمُوا أَنَّ
٦٢٤	امرؤ القيس	الطويل	فَأَجْجِلِي	أَقَاطِمِ مَهْلَا

٦٩٩	امرؤ القيس	الطويل	فَحْوَمَلِي	فَقَاتَبَكَ
٤١٤	امرؤ القيس	الطويل	لَيْبَتَلِي	وَلَيْلِ كَمْوَجِ
٣٠٩	امرؤ القيس	الطويل	المَالِ	فَلَوْ أَنَّ
١٢٥	زيد الخيل	الوافر	مَالِي	كَمْثِيَّةَ جَابِرِ
٤٠٩	مزاحم العقيلي	الطويل	مَنْجَهَلِي	غَدَتْ مِنْ
٤١٣	امرؤ القيس	الطويل	مَنْجَهَلِي	فَمِنْ ثَلَكِ مَحْبَلِي
- ٢ -				
٤٣٤	-	الطويل	وَأَكْرَمَا	أَلَا تَشَاءُونَ
٥١٠	علي بن طالب	الطويل	وَأَكْرَمَا	بِحَزَى اللَّهِ
٨٧٨، ٧٦١	تأبط شراً ونسب لغيره	الوافر	ظَلَامَا	أَتَوْا نَارِي
٥١٥	العباس بن مرداس	الطويل	المُقَدَّمَا	وَقَالَ نَبِي
٤١٣	عمرو بن الهراقة	الطويل	وَجَارِئِ	وَتَنْصُرُ مَوْلَانَا
٧١٦	الفرزدق	البسيط	الْحَرَامِ	فَإِنْ يَهْلِكِ
٧١٢	زهير بن أبي سلمى	البسيط	حَرَمِ	وَإِنْ آتَاهُ
٧١٩	الأحوص	الوافر	الْحُسَامِ	فَطَلَّقَهَا فَلَنَسَتْ
٢٦٨	عبيد الله بن قيس	الطويل	وَحَمِيمِ	تَوَلَّى قِتَالَ
٥٩٥	الأحوص	الوافر	السَّلَامِ	سَلَامَ اللَّهِ
٧١٦	الناطقة الديباني	الوافر	سَنَامِ	وَتَأْخُذُ بَعْدَهُ
٣٩٥	-	الوافر	سَرِيمِ	لَعَلَّ اللَّهَ
٥٩٠	ذو الرمة	الطويل	وَعَرَامِ	إِذَا هَمَلْتُ
٩٥٩	علقمة بن عبده	الطويل	مَغِيمِ	حَتَّى تَذَكَّرَ
٩٥٦	لبيد بن ربيعة	الكامل	سِيَهَامِهَا	وَلَقَدْ عَلِمْتُ
٢٧٥	ذو الرمة	الطويل	وَسَائِمِهَا	فَلَمْ يَذَرِ
٩٦٢	أبو الغمر الكلابي	الطويل	تَكَلَامِهَا	أَلَا طَرَفَتْنَا
٧٠٨	زهير بن أبي سلمى	الطويل	ثَغَلِمِ	وَمَهْمَا تَكُنْ
٤١٢	زياد بن الأعجم	الوافر	الْحَلِيمِ	لَغَمْرِكَ أَلْبِي
٤٤٢	عبد الله بن يعرب ونسب لغيره	الوافر	الْحَمِيمِ	فَسَاغَ لِي

٢٤١	ابن صبريم اليشكري ونسب لغيره	الطويل	السلم	ويؤما ثوافينا
١٥٨	-	البيسط	والكرم	من نعن
٣٦٧	قطري بن الفجاءة	الكامل	لحمام	لا يزكنن أحد
٢٢٧	-	الطويل	واللهازم	وكنن أرى
٢٥٩	عنبرة	الكامل	المكرم	ولقد نزلت
٤٢٣	ذو الرمة	الطويل	التوايسم	مشين كما
			- ن -	
٦٩٧	-	الرمل	سنن	رب وفقني
٣٥٥	المرار بن سلامة	الطويل	الفحشاءسوائنا	ولا ينطقن
١٧١	-	البيسط	قطنا	أقاطن قوم
٢٦١	الكميت بن يزيد	الوافر	متجاهلينا	أجهالا تقول
٤٤٩	-	البيسط	نيرانا	لا أنت معتاد
١٩٤	-	الخفيف	مبين	صاح شمر
١٠٤	سحيم بن وتيل	الوافر	الأربعين	وماذا بيتني
٤٢٣	-	الخفيف	التواني	زوية الفكر
٢٤١	-	الهج	حقان	وصدر مشرق
٤٠٦	ذو الاصبع العدواني	البيسط	فتخزوني	لاه ابن
٢١١	أنشده الكسائي	المنسرح	الحجاليين	إن هو
٢٣٦	الطرماع	الطويل	المعادين	أنا ابن
			- ه -	
٥٦٥	ابن مروان النحوي	الكامل	ألقاما	ألقى الصحيقة
٤٠٦	قحيف العقيلي	الوافر	رضاهما	إذا رضىبت
			- ي -	
٥٢٥	كنزة أم شملة	الطويل	هنا	ألا حبذا
٢١٠	-	الطويل	واقينا	تعر فلا

## ٥- شواهد الرجز

الشاهد	قائله	موضعه
لَا أَفْعُدُ الْجُبْنَ عَنْ الْهَيْجَاءِ	.	٣٢٨
وَلَوْ تَوَالَتْ زُمُرُ الْأَعْدَاءِ	.	٣٢٨
نَحَلًا الدَّنَائِبَاتِ شِمَالًا كَفَبَا	العجاج	٣٩٨
وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَفْرَبَا	.	٣٩٨
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْقًا لَيْتَ	رؤية	٢٨١
لَيْتَ شَبَابًا بُورِعَ فَاشْتَرَيْتَ	،،	٢٨١
فَتَشْتَرِيخَ النَّفْسِ مِنْ زَفَرَانِهَا	.	٧٨٥
يَا نَاقَ يَمِيرِي عَنَّا فَيَسِيحَا	أبو النجم العجلي	٦٩٦
إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَشْتَرِيحَا	،،	٦٩٦
قَدْ سَكَدَ مِنْ طُولِ الْبَلَى أَنْ يَمْصَحَا	رؤية	٢١٥
قَذَنِي مِنْ نَضْرِ الْحَبِيبِينَ قَدَى	حميد بن مالك الأرقط	١٢٨
فَيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَا	.	٥٩٦
إِلَّا كَيْمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرَا	.	٥٩٦
بِحَارِي لَا تَشْتَكِرِي عَلَيَّ	العجاج	٦٢٤
يُزَكِّبُ كُلَّ عَاقِرٍ مُجْمُورٍ	العجاج	٣٢٩
مَخَافَةً وَزَعَلَ الْمَجُورُ	،،	٣٢٩
وَالْهَوَلُ مِنْ تَهَوَّلِ الْهَيَّورِ	،،	٣٢٩
وَبَلَدُهُ لَيْسَ بِهَا أُنَيْشُ	جران العود	٣٤٦
إِلَّا الْبِعَافِيرُ وَالْأَلْيَشُ	،،	٣٤٦
عَذَذْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطُّيُسِ	رؤيه	١٢٤
إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسَى	،،	١٢٤
حَتَّى إِذَا جَنَّ الظُّلَامُ وَاخْتَلَطَ	العجاج	٥٤٠
جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطُ	،،	٥٤٠

٥٥١	-	يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرَضًّا
٥٥١	-	تَحْمِلُنِي الدَّلَاءُ حَوْلًا أَكْثَمًا
٧١٣	جرير ونسب لغيره	يَا أَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ
٧١٣	،،	إِنَّكَ إِنْ تُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ
١٥٠	رؤبة	بِجَمْعَتِهَا مِنْ أَلْتَنِي سَوَابِي
١٥٠	،،	ذَوَاتُ يَنْهَضْنَ بِغَيْرِ سَائِي
٦١٤	ابن قنان	يَا عَجَبًا لِهَذِهِ الْفَلَيْقَةِ
٦١٤	،،	هَلْ تَذْهَبُ الْقَوَائِدُ الرِّيقَةِ
٤٠٥	-	قَدْ اسْتَوَى بِشَرِّ عَلَى الْوَرَقِ
٤٠٥	-	مِنْ غَيْرِ سَيْفٍ وَدَمٍ مَهْرَقِ
٣٩٨	رؤبة	فَلَا تَرَى بَغْلًا وَلَا حَلَابِلًا
٣٩٨	،،	كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا
٣٤٩	أبو النجم العجلي	مَا لَكَ مِنْ شَيْخِكَ إِلَّا عَمَلُهُ
٣٤٩	-	إِلَّا رَيْسُهُ وَإِلَّا رَمَلُهُ
٨٧٦	أبو ثروان	يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أُظِلُّهُ
٨٧٧	،،	أَوْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَهُ مِنْ عَلَهُ
٦١١	أبو النجم العجلي	فِي لَجَّةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلِّ
٧٧٤	العجاج	وَالْمَرْءُ يُتْلِيهِ بَلَاءُ السُّرْبَالِ
٧٧٤	،،	تَعَاقُبُ الْإِهْلَاقِ بَعْدَ الْإِهْلَاقِ
٨٧٨	رؤبة	ضَحُكْتُ يُجِبُ الْخُلُقُ الْأَضْحَمَا
٢٦١	هدبة بن الحشرم	مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الْوَوَائِمَا
٢٦١	،،	يُنْذِرِينَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا
٦٥٣	أبو حيان الفقعسي	بِمَحْسَبَةِ الْجَاهِلِ مَا لَمْ يَغْلَمَا
٦٥٣	،،	شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمَا
٦٠٦	-	كُنْ لِي لَا عَلَيَّ يَا ابْنَ عَمَّا
٦٠٦	-	لَعِشْ عَزِيزَيْنِ وَنَكْفِي الْهَمَّا
٥٩٧	أبو خراش الهذلي	إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا

٥٩٧	،،	أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا
٤١٣	رؤية	بَلْ يَلْدِي مِلْءُ الْفَجَاجِ قَتْمُهُ
٤١٣	،،	لَا يُشْتَرَى كِتَابُهُ وَجَهْرُمُهُ
٥٨٥	عديله بن بفرخ	أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ
٥٨٥	،،	رَجُلِي قَرَجَلِي شَيْئُهُ الْمَنَاسِمِ
٩٦	رؤية	يَأْبَاهُ اقْتَدَى عَدِي فِي الْكَرَمِ
٩٦	،،	وَمَنْ يُشَابِهْ أَبَاهُ فَمَا ظَلَمَ
١٠٥	رؤية	أَعْرِفْ مِنْهَا الْجَيْدَ وَالْعَيْنَانَا
١٠٥	،،	وَمِنْكَرَيْنِ أَشْبَهَهَا ظُلُمَانَا
٢٦٢	-	قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا قَطِينَا
٢٦٢	-	هَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ اسْرَائِينَا
١٢٧	-	أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي
١٢٧	-	لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسٍ مِنْي
٥٧٩، ٢٤٢	-	عَلَفْتُهَا تَبًا وَمَاءَ بَارِدًا
٥٧٩، ٢٤٢	-	حَتَّى شَقَّتْ هَمَالَةَ عَيْنَيَا
٤٨٤	ابن مهاده	بَاتَتْ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيَا
٤٨٤	،،	كَمَا تُنْزِي شَهْلَةَ صَبِيَا
٢٢٧	رؤية	أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ
٢٢٧	،،	أَنِّي أَبُؤُ ذِمَّتَكَ الصَّبِيِّ

## ٦- أنصاف الأبيات وأجزائها مرتبة حسب بداياتها

الشاهد	قائله	موضعه
... أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْسِرْ أَحْسِرْ	-	٣٠٩
... أَأَنْتَ بِالْحَقِّ حَقِيقٌ قَبِيحٌ ...	-	٥٥٣
... زُبَيْمًا ضَرْبَةً بِسَيْفٍ صَبِيلٍ	عدي بن رعاء	٤١٢
... عَصَائِبُ طَيْرٍ تَهْتَدِي بِعَصَائِبِ	النابعة الديبالي	٦٨٤
... عَلَى حِينٍ يَشْتَصِبِينَ كُلَّ حَلِيمٍ	-	٤٣٠
... فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَهَامُ مِنْ عَجَبٍ	-	٥٧٧
... كَتَّاجِحٍ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلٍ	-	٤٩٩
... لَدُنْ أَأَنْتَ يَا فَيْغَ ...	-	٤٣٨
... لَوْلَا تَوَقُّعٌ مُغْتَرٌّ فَأَوْضِيئُهُ ...	-	٧٠٣
... مَكَانَكَ مُحَمَّدِي أَوْ تَشْتَرِيحِي	عمرو بن الاطنابة	٧٠١
... مِنْ أَجْلِكَ يَا أَلَيْ تَكِمْتُ قَلْبِي ...	-	٥٩٥
... مِنْ لَدُنْ سَوْلٍ فَأَلَى إِثْلَاقِهَا ...	-	٢٠٣
... وَقَدْ كَرِهْتُ أَخْنَأُهَا أَنْ تَقَطُّعًا	أبو زيد الأسلمي	٢١٧

## ٧- فهرس الاعلام

العلم	الصفحة
- الأخفش = أبو الحسن سعيد بن مسعدة	٨٩٩، ٨٥٩، ٥٥١، ٤٠٨ و ٤٠٠، ٣٧٧
- الأعشى = ميمون بن قيس	١٦٨، ١٥٥
- أبو الأسود الدؤلي = ظالم بن عمرو بن جندل	٨٩٦
- أبو بكر الصديق = عبد الله بن أبي قحافة	٥٣٥
- امرؤ القيس	٣٠٩
- ابن برهان = عبد الواحد بن علي بن عمر	٣٧٠
- ابن اسحق العكبري	٣٧٠
- الجرجاني = عبد القاهر عبد الرحمن بن محمد	٣٣٩
- الجوهري = اسماعيل بن حماد	٣٩٥، ١٩٢
- أبو حنيفة	١٨٣
- أبو يوسف	١٨٣
- حمزة = حمزة بن حبيب	٥٧٨
- الخليل = عبد الرحمن بن أحمد	٦٠٠، ٣٥٥، ٨٣
- رؤبة	٤١٣
- الرماني = أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله	١٢١
- ذو الرمة	٤٣٨
- الزبيدي = محمد بن الحسن بن عبد الله	٣٩٥
- زهير بن أبي سلمى	٧١٢
- ابن السراج = أبو بكر محمد بن السري	٢٥٥
- ابن سهل	
- سيبويه = عمرو بن عثمان بن قنبر	٢٦٥، ٢٠٥، ٢٠٣، ١٨١، ١٧٤، ١٦٣، ١٥٧
	٩٥٧، ٨٨٢، ٨٥٩، ٨١٥، ٦٣٠، ٦١٠، ٥٢١، ٤٧٠، ٤٣٩، ٣٩٣، ٣٥٦، ٣٥٥، ٣١٨، ٣١٠

٢٦٥	- السيرافي = الحسن بن عبد الله
١٢٨	- شعبة
١٢٠	- ابن الطراوة = سليمان بن محمد بن عبد الله
١٤٠	- طرفة
٤٥٨	- عائشة = بنت أبي بكر الصديق
٩٦٩	- عاصم = أبو بكر الآمدي
٤٤٨	- ابن عامر = عبد الله بن عامر
٩٢٦	- ابن عباس = عبد الله
١٦٨	- عبد الله بن الزبير
١٦٨	- عبد الله بن عمر
٦١٧	- عبد المطلب بن هاشم
٥٠٨، ٣٨٨	- ابن عصفور = علي بن مؤمن بن محمد بن علي
٣٥٠	- ابن عقيل = عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله
٥١٠	- علي بن أبي طالب
٩٧٨	- أبو عمرو بن العلاء = زبانه بن العلاء بن عمار
٥١٥	- عمرو بن معدى كرب
٢٥٩	- عنبرة
٨٥٨، ٣٧٠، ٢٣٥، ٢٦٥	- الفارسي = أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار
٣٥٨، ١٦٥	- الفراء = أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله
٩٧٨	- ابن كثير = عبد الله بن كثير بن عمر
٤٤٩	- الكسائي = علي بن حمزة
٣٧٠	- ابن كيسان = محمد بن إبراهيم
٦٠٠، ٣٩٣، ٢٤٨	- المازني = أبو عثمان بكر بن محمد بن علي
٨١٩، ٣٩٣، ٣٦٥، ٢٤٨	- المبرد = أبو العباس محمد بن يزيد
٩٠٠، ٨٥٠، ٦٧١، ٥٧٣، ٤٣٩، ٤١٥، ٣٦١، ٣٥٠، ٣٤٨، ٣١٤، ٢٢١، ٨٠	- المرادي = الحسن بن قاسم
٣٥٥	- المرار بن سلامة العجلي
١٨٠، ١٤٥، ١٢٩، ١٢٣	- الناظم: المنصف = ابن مالك = أبو عبد الله

تابع الناظم  
٣٩٣،٣٦٠،٣٥١،٣٤١ ٣١٠،٢٧٢،١٩٨،  
٥٧٧،٥٦٨،٥٥٧،٥٥٠،٥٢٢،٥٢١،٤٩٤،٤٧٠،٤٠٨،٤٣١،٤٠٠  
٩٨١،٨٥٠،٦٨٦،٥٩٠،٥٨٢

- ابن محيصن = محمد بن عبد الرحمن ٥٦٦
- ابن معطى = يحيى بن عبد المعطى بن عبد النور ٨١
- النابغة الذبياني ٢٣٣
- ابن الناظم (ابن المصنف، بدر الدين الشارح =  
محمد بن محمد بن عبد الله ٩٠٠،٨٥٤،٨٥٠،٥٥٠،٣٦٠،٣٤١،٣٣١،٨٠
- نافع = نافع بن أبي نعيم ٩٦٩،١٢٨
- ابن هانئ = محمد بن علي بن هانئ ٢٥٦
- يونس = يونس بن حبيب ٨٥٧،٢٠٥،٢٠٤

## ٨- فهرس القبائل والأسم والطوائف

الصفحة

البصريون = (أهل البصرة)

٨٢، ٢٧٢، ٢٨٥، ٣١٠، ٣١١، ٣١٠، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٧، ٥٧٧، ٥٩٠، ٦٠٣، ٦٤٢،

٦٨٤، ٦٨٦، ٨٩٩، ٩٠٤

بنو تميم ١٤٧، ٢٠٦، ٢٤٩، ٣٤٥، ٦٨١، ٩٥٩

٨٩٨ مجزئتم

الحجازيون (أهل الحجاز) ١٣٩، ٢٠٦، ٢٤٩، ٣٤٥، ٦٨١

٨٩٦ ذئيل

١١١، ٢١٤، ١٤ ربيعة

٢٦٢ بنو سليم

١٥٠، ٢٤٩ طيء

١٣٠ قرن

٩٥٦ كنانة

الكوفيون (أهل الكوفة) ٨٢، ٢٨٥، ٣١٠، ٣١١، ٤٠٠، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٧، ٥٧٧،

٥٩٠، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٨٩٩، ٩٠٤

٨١٣ متهرة

١٤٧ هذيل

## ٩- فهرس البلدان والمواضع

الصفحة

١٠٦

٣٩٨

٨٤٢

٦٧٤

٧٧٠

٩٤٤

٩٤٠

٤١٦

١٣٠

٧٧٠

٨٤٣

٨٦١

- أَدْرِغَات

- أُمُّ أَوْعَالِي

- البَصْمَرَة

- بَجُور

- حَوْملَاء

- ثَعَزَوِي

- سَبَيْقَان

- طُور

- عَدَن

- عَقْرَتَاء

- قَرْقَرِي

- مَزْر

# المصادر والمراجع

أولاً - الرسائل العلمية.

ثانياً - الكتب

ثالثاً - الدوريات

## المصادر والمراجع

### أولاً: الرسائل العلمية:

- شرح ابن داود على ألفية ابن مالك (رسالة دكتوراه)  
اعداد: مهران عبد الله عبد العال  
كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر ١٩٨٨.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (رسالة ماجستير)  
دراسة تحليلية ونقدية  
اعداد: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل  
كلية دار العلوم - جامعة القاهرة ١٩٧٧ م.
- القراءات الشاذة للقرآن الكريم في ضوء منهج القرائن النحوية (رسالة دكتوراه)  
اعداد الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.  
جامعة القاهرة كلية دار العلوم ١٩٨٠ م.
- النحو المنظوم بين ابن معط وابن مالك والسيوطي «رسالة دكتوراه».  
اعداد: أحمد عبد اللطيف محمود الليثي  
جامعة القاهرة. كلية دار العلوم ١٩٨٢ م.

## ثانيا: الكتب

- اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبخاري الدمياطي.

- الأدب المغربي

تأليف: محمد بن تاويت، ومحمد الصادق عفيفي

مكتبة المدرسة، ودار الكتب اللبناني للطباعة والنشر

الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ارتشاف الضرب من لسان العرب

لأبي حيان الأندلسي الغرناطي

تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النحاس

مطبعة النسر الذهبي، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.

- إزالة الالتباس عن قبائل سكان مدينة فاس

جمع وترتيب: عبد القادر بن سودة

الخزانة الحسينية (طبعة حجرية) الرباط رقم (١٠٦٥٢)

- الأزهية في علم الحروف

تأليف: علي بن محمد الهروي

تحقيق عبد المعين الملوحي

منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧١م.

- الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى

تأليف: أحمد بن خالد الناصري

- تحقيق وتعليق: جعفر الناصري، ومحمد الناصري.  
دار الكتاب. الدار البيضاء، المغرب ١٩٥٤م.  
- الأشموني وكتابه «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»  
تأليف: الدكتور محمد عبد المجيد الطويل.  
الطبعة الأولى القاهرة ١٩٨٦م.  
- الأصمعيات  
تأليف: عبد الملك بن قريب بن عبد الملك الأصبغى  
تحقيق: أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام هارون.  
دار المعارف، الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٤م.  
- الأصول في النحو  
تأليف: محمد بن سهل بن السراج البغدادي  
تحقيق: عبد المحسن الفتلي  
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى، بيروت ١٩٨٥م.  
- أعجب العجب في شرح لامية العرب.  
تأليف جابر الله محمود بن عمر الرمخشري  
دار الوراق. الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ  
- اعراب القرآن المنسوب للزجاج  
تحقيق: ابراهيم الايباري  
دار الكتاب المصري القاهرة، ودار الكتاب اللبنانى بيروت.

الطبعة الثانية ١٩٨٢م.

- الأعلام

تأليف خير الدين الزركلى

دار العلم للملايين. بيروت ١٩٧٩م.

- أعلام المغرب والأندلس (مثير الجمان في شعر من ظمئى وإياه الزمان)

تأليف: الأمير اسماعيل بن يوسف بن الأحمر

تحقيق: محمد رضوان الداية - مؤسسة الرسالة.

الطبعة الأولى بيروت ١٩٧٦م.

- الاغراب في جدل الاعراب ولمع الأدلة

تأليف: عبد الرحمن بن محمد الانبارى

تقديم وتحقيق: سعيد الأفغانى

مطبعة الجامعة السورية. دمشق ١٩٥٧م.

- الاقتراح في علم أصول النحو.

تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطى

مطبعة السعادة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٦م.

- أمالى الزجاجى

تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجى

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

مطبعة المدنى. القاهرة ١٣٨٢هـ .

- أمالي ابن الشجرى

تأليف هبة الله بن على يحيى بن الحسين الشجرى  
مكتبة المتنبي القاهرة ١٩٥٢م.

- أمالي القالى

تأليف: اسماعيل بن القاسم القالى.  
دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٢٦م.  
- أمثال العرب.

تأليف: المفضل بن محمد الضبى

قدم له وعلق عليه الدكتور احسان عباس  
دار الرائد العربى، بيروت.  
- املاء ما من به الرحمن.

لأبى البقاء عبد الله بن الحسين العكبرى

دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٩م.  
- انباه الرواة على أنباه النحاة

تأليف: الوزير جمال الدين على بن يوسف القفطى.  
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم.

مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٥٠م.  
- الأنصاف في مسائل الخلاف

تأليف أبى البركات عبد الرحمن بن أبى سعيد الأنبارى

- دار الجيل ١٩٨٢م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
- تأليف: جمال الدين بن هشام الأنصاري
- تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد
- دار احياء التراث العربي، الطبعة الخامسة. بيروت ١٩٦٦م.
- الايضاح في علل النحو
- لأبي القاسم الزجاجي
- تحقيق الدكتور مازن المبارك
- دار الفرائس. الطبعة الثانية بيروت ١٩٧٣م.
- البحر المحيط
- لأبي حيان الأندلسي
- دار الفكر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٣م.
- البداية والنهاية
- تأليف أبي الفداء اسماعيل بن عمر بن كثير.
- مطبعة السعادة. القاهرة ١٩٢٩م.
- البسيط في شرح جمل الزجاجي.
- تأليف ابن أبي الربيع
- تحقيق ودراسة الدكتور عياد بن عيد الشيبتي
- دار الغرب الاسلامي. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٦م.

- بغية الوعاة
- للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي  
تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم  
عيسى البابي الحلبي. مصر ١٩٦٤م، دار الفكر. الطبعة الثانية ١٩٧٩ القاهرة.
- البهجة المرضية في شرح الألفية للأمام السيوطي بهامش ابن عقيل  
طبعة عيسى البابي الحلبي. مصر
- بيوتات فاس الكبرى  
شارك في تأليفه: اسماعيل بن الأحمر.  
دار المنصور للطباعة والوراقة الرباط ١٩٧٢م.
- تاج العروس. تأليف محمد مرتضى الحسيني الزبيدي  
- تاريخ آداب اللغة العربية.  
تأليف جرجي زيدان  
مراجعة وتعليق الدكتور شوقي ضيف.  
دار الهلال. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٧م.
- تاريخ الأدب العربي  
تأليف: كارل بروكلمان ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار.  
دار المعارف. الطبعة الرابعة مصر ١٩٧٧م.
- تاريخ المغرب الاسلامي والأندلسي  
تأليف: محمد عيسى الحريري

دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٧م.

- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

لجمال الدين محمد بن مالك

تحقيق: محمد كامل بركات.

دار الكتاب العربي للطباعة والنشر. القاهرة ١٩٦٧م.

- تمرين الطلاب في صناعة الاعراب

تأليف الشيخ خالد الأزهرى

المطبعة العثمانية المصرية. القاهرة ١٣٥٥هـ .

- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى

- توضيح الديباج

تأليف: بدر الدين القرافى

تحقيق أحمد الشتيوى

دار الغرب الاسلامى. الطبعة الأولى. بيروت.

- توضيح المقاصد والمسالك (شرح ألفية ابن مالك)

للحسن بن قاسم المرادى

شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن على سليمان

مكتبة الكليات الأزهرية. الطبعة الثانية.

- الجامع الصغير في النحو

تأليف: جمال الدين بن هاشم الأنصارى.

تحقيق: الدكتور أحمد محمود الهرميل

مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٨٠م.

- الجامع لأحكام القرآن.

تأليف: محمد بن أحمد القرطبي

مطبعة دار الكتب. القاهرة ١٩٦٧م

مطبعة دار الكاتب العربي. الطبعة الثالثة. القاهرة.

- جذوة الاقتباس فيمن حل من الأعلام مدينة فاس

تأليف أحمد بن محمد المعروف بابن القاضي المكناسي

دار المنصور للطباعة والوراقة. الرباط ١٩٧٤.

- الجمل

تأليف: عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي

مطبعة كلنكسيك. الطبعة الثانية. باريس ١٩٥٧م.

- الجمل في النحو

تأليف: الخليل بن أحمد الفراهيدي

تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة

مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.

- جمهرة أشعار العرب.

تأليف أبي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي

تحقيق على محمد البجاوي

دار النهضة الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٧م.

- جمهرة الأمثال

تأليف أبي هلال العسكري

تحقيق وتعليق محمد أبو الفضل ابراهيم، وعبد المجيد قطامش

المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر. الطبعة الأولى.

القاهرة ١٩٦٤م.

- الجنى الدانى فى حروف المعانى

للحسن بن قاسم المرادى

تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه، ومحمد نديم فاضل.

منشورات دار الآفاق الجديدة. الطبعة الثانية ١٩٨٣م. بيروت.

- حاشية ابن حمدون على شرح المكودى.

تأليف: أحمد بن محمد بن حمدون.

مطبعة عيسى البابى الحلبي. مصر.

- حاشية الخضرى على ابن عقيل

للعلامة: محمد الخضرى

- حاشية السجاضى على ابن عقيل.

دار الطباعة البهية القاهرة ١٩٥٣م.

- حاشية الشيخ يس على شرح التصريح

للعلامة الشيخ يس بن زين الدين العليمى الحمصى

- حاشية الصبان على شرح الأشموني مع شرح الشواهد للعيني عيسى البابي الحلبي. مصر.
- حاشية الملوى على شرح المكودى
- تأليف أحمد عبد الفتاح بن يوسف المشهور بالملوى.
- مطبعة عيسى البابي الحلبي القاهرة ١٣٥٥ هـ .
- الحجة في علل القراءات السبع.
- تأليف الحسن بن أحمد الفارسي
- تحقيق على النجدي ناصف وآخرين.
- حسن المحاضرة
- تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
- مطبعة ادارة الوطن مصر ١٢٩٩ هـ .
- أبو حيان النحوى
- تأليف الدكتورة خديجة الحديثي.
- مكتبة النهضة. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٦ م.
- خزانة الأدب
- تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي
- دار الثقافة. بيروت.
- الخصائص
- صنعة أبي الفتح عثمان بن جنى

- تحقيق محمد على النجار  
مطبعة دار الكتب المصرية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.  
- درة الحجال في أسماء الرجال  
تأليف أحمد بن القاضي  
تحقيق الدكتور محمد الأحمدى أبو النور  
دار التراث. القاهرة ١٩٧٢م، والمكتبة العتيقة جامع الزيتون. تونس.  
- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة  
تأليف أحمد بن حجر العسقلانى  
تحقيق محمد سيد جاد الحق.  
دار الكتب الحديثة. الطبعة الثانية. مصر ١٩٦٦م.  
- الدرر اللوامع على همع الهوامع  
تأليف أحمد عبد الأمين الشنقيطى  
تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم  
دار البحوث العلمية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨١م.  
- دروس في المذاهب النحوية  
تأليف الدكتور عبده الراجحي  
دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت ١٩٨٠م.  
- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب  
تأليف ابن فرحون العميرى

- مطبعة المعاهد. القاهرة ١٩٣٢م.
- وبهامشه نيل الابتهاج بتطريز الديباج للتنبكتي.
- ديوان الأعشى
- شرح وتعليق الدكتور محمد حسين
- مكتبة الآداب بالجماميز القاهرة.
- ديوان امرئ القيس
- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم
- دار المعارف. الطبعة الثانية مصر ١٩٥٨، ١٩٦٤.
- ديوان أوس بن حجر.
- تحقيق الدكتور محمد يوسف نجم
- دار صادر، دار بيروت ١٩٦٠م.
- ديوان تأبط شرا
- جمع وتحقيق وشرح على ذو الفقار شاکر
- دار الغرب الاسلامی. الطبعة الأولى بيروت ١٩٨٤م.
- ديوان جرّان العود
- رواية أبي سعيد السكري
- دار الكتب المصرية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٣١م.
- ديوان جرير
- شرح محمد بن حبيب

- تحقيق الدكتور نعمان محمد أمين طه  
دار المعارف. مصر ١٩٦٩م.
- ديوان جميل بن معمر  
تحقيق الدكتور حسين نصار  
مكتبة نصر. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٦م.
- ديوان الحماسة لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي  
مطبعة الجمالية. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩١٦م.
- ديوان رؤبة بن العجاج  
اعتنى بتصحيحه: وليم الورد.  
منشورات دار الآفاق الجديدة الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨٠م.
- ديوان ذى الرمة  
تحقيق الدكتور عبد القدوس أبو صالح  
مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م.
- ديوان طرفة بن العبد  
دار صادر، دار بيروت. بيروت ١٩٦١م.
- ديوان العباس بن مرداس  
جميع وتحقيق الدكتور يحيى الجبورى  
دار الجمهورية بغداد ١٩٦٨م.
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات

- تحقيق وشرح محمد يوسف نجم. دار صادر، بيروت.
- ديوان العجاج. رواية عبد الملك بن قريش الأصمعي وشرحه.
- تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي.
- مكتبة أطلس. دمشق ١٩٧١م.
- ديوان عدي بن زيد العبادي
- تحقيق محمد جبار المعبد
- شركة دار الجمهورية للنشر والطباعة. بغداد ١٩٦٥م.
- ديوان علقمة بن عبده الفحل
- شرحه الأعلام الشنتمري
- مطبعة جول كربونول. الجزائر ١٩٢٥م.
- ديوان علي بن أبي طالب.
- جمع وترتيب عبد العزيز الكرم. دمشق.
- ديوان عنتره.
- تحقيق محمد سعيد مولوي. المكتب الاسلامي.
- ديوان الفرزدق
- المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٦م.
- ديوان القطامي
- تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي، والدكتور أحمد مطلوب. دار الثقافة.
- الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٠م.

- ديوان قيس بن الخطيم  
حققه وعلق عليه ناصر الدين الأسد.  
مكتبة دار العروبة. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م.
- ديوان كثير عزة  
جمع وشرح الدكتور احسان عباس  
دار الثقافة. بيروت ١٩٧١م.
- ديوان المتلمس الضبى  
رواية الأثرم وأبى عبيدة  
تحقيق وتعليق وشرح حسن كامل الصيرفى  
معهد المخطوطات العربية ١٩٧٠م.
- ديوان مسكين الدارمى  
جمعه وحققه عبد الله الجبورى وخليل ابراهيم العطية.  
مطبعة دار البصرى. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧٠.
- ديوان ابن مقبل  
تحقيق الدكتور عزة حسن. مطبوعات مديرية احياء التراث القديم.  
دمشق ١٩٦٢م.
- ديوان أبى النجم العجلى  
صنفه وشرحه علاء الدين آغا.  
النادى الأدبى. الرياض ١٩٨١م.

- ذخائر التراث العربي الاسلامى  
تأليف: عبد الجبار عبد الرحمن. الطبعة الأولى ١٩٨١م.  
- ذكريات مشاهير رجال المغرب.  
تأليف: عبد الله كنون رقم ٢٠.  
دار الكتاب اللبناني، مطبعة كريماديس. تطوان. المغرب.  
- رصف المباني فى شرح حروف المعانى  
تأليف أحمد بن عبد النور المالقي.  
تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط  
دار القلم. الطبعة الثانية. دمشق ١٩٨٥م.  
- روح المعانى  
تأليف شهاب الدين السيد محمود الألوسى  
دار احياء التراث العربى. بيروت  
- روضات الجنات فى أحوال العلماء والسادات  
تأليف: الميرزا محمد باقر الموسوى الخوانسارى  
تحقيق أسد الله اسماعيليان  
مكتبة اسماعيليان. طهران رقم ١٣٩١ هـ .  
- السبعة فى القراءات لابن مجاهد.  
تحقيق الدكتور شوقى ضيف.  
دار المعارف. الطبعة الثانية. مصر ١٩٨٠م.  
١٠٣٨

- سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس. بمن أقيبر من العلماء والصلحاء بفاس.

تأليف: محمد بن جعفر الكناني.

الخزانة العامة. طبعة حجرية. الرباط رقم ٢٨١٧.

- السلوك لمعرفة دول الملوك

تأليف أحمد بن علي المقریزی

صححه محمد مصطفى زیادة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة. الطبعة الثانية القاهرة ١٩٥٦م.

- سمط اللائیء.

تأليف أبی عبید الله بن عبد العزيز البکری.

صححه عبد العزيز الميمنی.

مطبعة لجنة التأليف والترجمة. القاهرة ١٩٣٦م.

- سنتان في المغرب

تأليف جابر الفؤادی

دار الجمهورية. بغداد ١٩٦٨م

- سنن الترمذی

تأليف محمد بن عيسى بن سوده الترمذی

تحقيق ابراهيم عطوه عوض

مصطفى البابي الحلبي. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٦٢م

دار الفكر الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٤م.

- سنن أبي داود

صنفه وجمعه: الامام الحافظ أبو داود سليمان بن الأشعث

مصطفى الباي الحلبي. الطبعة الأولى ١٩٥٢م.

- السيرة النبوية لأبي محمد عبد الملك بن هشام.

مطبعة الشعب. الجزء الرابع، القاهرة ١٣٨٣ هـ .

- شاعرات العرب

جمع وتحقيق عبد البديع صقر.

منشورات المكتب الاسلامي. الطبعة الأولى ١٩٦٧م.

- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية.

تأليف محمد بن محمد مخلوف

دار الفكر. القاهرة.

- شذرات الذهب.

تأليف عبد الحى بن العماد الحنبلي

المكتب البخارى للطباعة والنشر. بيروت.

- شرح أبيات سيويه

تأليف يوسف بن أبي سعيد السيرافي

حققه وقدم له الدكتور محمد على سلطاني

دار المأمون للتراث. دمشق ١٩٧٩م.

- شرح الآجرومية

تأليف عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي  
مطبعة المعاهد. القاهرة.

- شرح أشعار الهذليين

صنعة أبي سعيد الحسن بن الحسين السكري  
تحقيق عبد الستار أحمد فراج، محمود محمد شاكر  
مكتبة دار العروبة. القاهرة.

- شرح الأشموني المسمى «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»

تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد  
مكتبة النهضة المصرية. الطبعة الثالثة. القاهرة

- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم

تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد  
دار الجيل، بيروت.

- شرح التسهيل لجمال الدين أبي عبد الله بن عبد الله بن مالك

تحقيق الأستاذ الدكتور عبد الرحمن السيد، والأستاذ الدكتور محمد بدوي  
المختون.

مؤسسة هجر للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. مصر ١٩٩٠م.

- شرح التصريح

تأليف الشيخ خالد الأزهرى

- عيس البابي الحلبي. مصر
- شرح الجرجاوى على شواهد ابن عقيل لألفية ابن مالك مصطفى الحلبي،  
الطبعة الثانية. مصر. ١٩٣٧م.
- شرح شذور الذهب.
- تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى  
تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد. دار الأنصار.
- الطبعة الخامسة عشرة. القاهرة ١٩٨٠م
- شرح شواهد الألفية للعيني بهامش حاشية الصبان  
عيس البابي الحلبي. مصر.
- شرح شواهد المغنى
- صنفه جلال الدين عبد الرحمن السيوطى  
منشورات دار مكتبة الحياة. بيروت. لبنان.
- شرح شواهد المغنى
- صنفه عبد القادر بن عمر البغدادى
- تحقيق عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق. دار المأمون للتراث. الطبعة  
الأولى. دمشق ١٩٨١م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك
- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد
- المكتبة التجارية الكبرى. الطبعة الخامسة عشرة. مصر ١٩٦٧م

- شرح فتح اللطيف في علم التصريف للمكودي، تأليف محمد بن محمد  
ابن أبي بكر الصغير الدلائي

المكتبة العامة. طبعة حجرية. الرباط.

- شرح الكافية الشافية

تأليف جمال الدين بن أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك

تحقيق الدكتور عبد المنعم هريدي

دار المأمون للتراث. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٢م

- شرح الكافية في النحو

تأليف رضى الدين محمد بن الحسن الاستراباذي

دار الكتب العلمية. الطبعة الثالثة. بيروت ١٩٨٢م

- شرح اللمع

صنفه ابن برهان العكبري

تحقيق الدكتور فائق فارس

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٤

- شرح المفصل

تأليف موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش

ادارة الطباعة المنيرية. مصر.

- شرح مقصورة ابن دريد للأستاذ عبد الوصيف محمد

مطبعة الحلبي. القاهرة ١٩٣٩م.

- شرح مقصورة المكودي للأستاذ عبد الله كنون  
المكتبة التجارية بمصر ١٣٥٦ هـ .
- شروح الأعلام لألفية ابن مالك  
جمع وتأليف وتحقيق الدكتور محمد صفوت مرسى  
مطبعة حسان. الطبعة الأولى. القاهرة ١٩٨٧ م
- شعر الأحوص الأنصارى  
تحقيق عادل سليمان جمال  
الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر. القاهرة ١٩٧٠ م
- شعر الأخطل  
دار احياء التراث العربى. بيروت.
- شعر أبى زبيد الطائى  
جمع وتحقيق الدكتور نورى حمودى القيسة  
مطبعة المعارف بغداد ١٩٦٧ م
- شعر زهير بن أبى سلمى، صنعة الأعلم الشنتمرى  
تحقيق الدكتور فخر الدين قباوه  
المكتبة العربية. الطبعة الأولى. حلب ١٩٧٠ م
- شعر عبد الله بن معاوية  
جمعه عبد الحميد الراضى  
مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٦ م

- شعر الكميت بن زيد الأسدي  
جمع وتقديم الدكتور داود سلوم. مكتبة الأندلس. بغداد ١٩٦٩م
- شعر هذبة بن الحشرم  
تحقيق الدكتور يحيى الجبوري  
دار القلم. الطبعة الثانية. الكويت ١٩٨٦م
- الشعر والشعراء لابن قتيبة. تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر.  
دار التراث العربي. الطبعة الثالثة. القاهرة ١٩٧٧م
- صحيح البخاري لأبي عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن  
المغيرة البخاري  
مطابع الشعب. ادارة الطباعة المنيرية. مصر.
- صحيح مسلم بشرح النووي لمسلم بن الحجاج بن مسلم النيسابوري  
المطبعة المصرية. الطبعة الأولى. مصر ١٩٣٠م.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع  
تأليف شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي  
مكتبة القدس. القاهرة ١٩٣٤م
- طبقات الشافعية  
تأليف جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي  
تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري  
مكتبة الارشاد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١م

- عيون الأخبار

تأليف عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري  
الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م

- الفاخر

تأليف المفضل بن سلمة بن عاصم  
تحقيق عبد العليم الطحاوى. مراجعة محمد على النجار  
عيسى البابى الحلبي. الطبعة الأولى القاهرة ١٩٦٠م

- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال

تأليف أبي عبيد البكري  
تحقيق الدكتور احسان عباس، والدكتور عبد المجيد عابدين  
دار الأمانة، ومؤسسة الرسالة. بيروت ١٩٧١م.

- الفصول الخمسون

تأليف يحيى بن عبد المعطى  
تحقيق ودراسة محمود محمد الطناحى. عيسى البابى الحلبي. القاهرة  
١٩٧٦م.

- فهرس الأسكوريال

المجلد الأول. اسبانيا ١٨٨٤م

- فهرس الخزانة الصبغية بسلا. تأليف محمد حجي  
منشورات معهد المخطوطات العربية. الطبعة الأولى الكويت ١٩٨٥م

- فهرس شواهد سيبويه  
صنعة أحمد راتب النفاخ  
دار الارشاد، ودار الأمانة، الطبعة الأولى. بيروت ١٩٧٠م  
- فهرس الكتب الأزهرية  
الجزء الرابع. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٥٢م.  
- فهرس الكتب المنشورة في مصر بين عامي ١٩٢٦ - ١٩٤٠  
اعداد عائدة ابراهيم نصير  
منشورات الجامعة الأميركية. القاهرة ١٩٦٩م  
- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية  
تأليف أسماء الحمصي  
مطبوعات مجمع اللغة العربية. دمشق ١٩٧٣م  
- فهرس المخطوطات العربية المحفوظة في الخزانة العامة بالرباط  
تأليف ي . س. علوش، وعبد الله الرجراجي  
مطبوعات معهد الأبحاث العليا المغربية ١٩٥٤ - ١٩٥٧  
- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس  
تأليف: عبد الحفيظ منصور  
دار الفتح للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٦٩م  
- فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل  
اعداد: سالم عبد الرزاق أحمد

مطبعة مؤسسة دار الكتب. جامعة الموصل ١٩٧٥م

- فهرس النحو

مركز البحث العلمى واحياء التراث بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

اعداد قسم الفهرسة بالمركز.

- فهرست الكتب النحوية المطبوعة

تأليف عبد الهادى الفضلى، طبعة ١٩٣٣م

- قطر الندى وَتَلِ الصدى

تأليف جمال الدين يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى

دار الفكر العربى. القاهرة، دار الكتاب الحديث

الطبعة الثانية عشرة. الكويت.

- الكتاب لسيبويه

أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر

تحقيق وشرح الأستاذ عبد السلام محمد هارون

الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م

- كتاب الأضداد

تأليف محمد بن القاسم الأنبارى

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم

دار المطبوعات والنشر. الكويت ١٩٦٠م

- الكشف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف

تأليف محمد أسعد أطلس

منشورات مديرية الأوقاف العامة. مكتبة العاني. بغداد ١٩٥٣م

- كشف الظنون

تأليف مصطفى بن عبد الله الشهير بحاجي خليفة

منشورات مكتبة المثنى. بغداد

- الكشف عن وجوه القراءات

تأليف أبي طالب القيسي

تحقيق الدكتور محي الدين رمضان

مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٤م.

- لسان العرب لابن منظور

المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر

مطابع كوستا تسوماي وشركاه. طبعة مصورة. القاهرة.

- لقط الفرائد من لفاظة حقق الفوائد (ضمن ألف سنة من الوفيات) تأليف

أحمد بن القاضي

تحقيق: محمد الحجى. مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر

الرباط، المغرب.

- لمع الأدلة

تأليف أبي البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري

تقديم وتحقيق سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية ١٩٥٧م.

- لامية العرب للشنفري  
تحقيق وشرح: الدكتور محمد بديع شريف  
دار مكتبة الحياة. بيروت ١٩٦٤م
- مجالس ثعلب  
لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب  
شرح وتحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون  
دار المعارف. الطبعة الثالثة. مصر ١٩٦٩م
- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن ابراهيم الميداني  
تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. مطبعة السعادة بمصر ١٩٥٩م
- مجموع أشعار العرب  
صححه ورقبه وليم بن الورد البروسي  
مكتبة المثنى بغداد ١٩٠٣م
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات  
تأليف: عثمان بن جنى  
تحقيق: على النجدى ناصف وآخرون  
المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية. مصر ١٩٦٩م
- مختصر البديع لابن خالويه  
نشر برجستراسر. مصر ١٩٣٤م
- مخطوطات المكتبة العباسية في البصرة

- بقلم على الخاقاني  
مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٦١م  
- المدارس النحوية  
تأليف شوقي ضيف  
دار المعارف. الطبعة الثالثة. القاهرة.  
- مدونة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو  
تأليف الدكتور مهدي الخزومي  
دار الرائد العربي. الطبعة الثالثة بيروت ١٩٨٦م  
- المرادى وكتابه توضيح مقاصد الألفية  
تأليف الدكتور على عبود الساهي  
مطبعة جامعة بغداد. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٨٤م  
- المزهري في علوم اللغة  
تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي. شرحه محمد أحمد جاد  
المولى وآخرون.  
عيسى البابي الحلبي. مصر.  
- المسائل العسكرية  
تأليف أبي على الفارسي. تحقيق محمد الشاطر أحمد  
مطبعة المدني. الطبعة الأولى. مصر ١٩٨٢م  
- المساعد على تسهيل الفوائد

- للامام بهاء الدين بن عقيل  
تحقيق وتعليق الدكتور محمد كامل بركات  
مطبعة دار الفكر. دمشق ١٩٨٠م
- المستدرك على الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف  
تأليف الدكتور عبد الله الجبوري  
مطبعة المعارف. الطبعة الأولى بغداد ١٩٦٥م
- المستقصى في أمثال العرب لجار الله محمود بن عمر الزمخشري  
مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية. الطبعة الأولى. حيدر أباد. الهند  
١٩٦٢م.
- مسند الامام أحمد بن حنبل  
المطبعة الميمنية. مصر ١٣١٣هـ
- معاني القرآن للأخفش الأوسط  
تحقيق الدكتور فائز فارس  
الشركة الكويتية لصناعة الدفاتر. الطبعة الثانية، الكويت ١٩٨١
- معاني القرآن للفراء  
تحقيق أحمد يوسف نجاشي، ومحمد علي النجار  
الهيئة العامة للكتاب. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٨٠م.
- معجم الأدباء  
تأليف: ياقوت الحموي.

- دار المأمون. مصر.
- معجم البلدان
- تأليف: ياقوت الحموى
- دار صادر، ودار بيروت. بيروت ١٩٥٥م
- معجم شواهد العربية
- تأليف الأستاذ عبد السلام محمد هارون
- مكتبة الخانجي. القاهرة ١٩٧٢م
- معجم شواهد النحو الشعرية
- وضعه الدكتور حنا جميل حداد
- دار العلوم للطباعة والنشر. الطبعة الأولى. الرياض ١٩٨٤م
- معجم قبائل العرب
- تأليف عمر رضا كحالة
- المكتبة الهاشمية. دمشق ١٩٤٩م
- معجم القراءات القرآنية
- تأليف الدكتور عبد العال سالم مكرم، والدكتور أحمد مختار عمر
- مطبوعات جامعة الكويت. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٢م
- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع. تأليف عبدالله بن عبد العزيز البكرى
- تحقيق: مصطفى السقا. عالم الكتب. بيروت.

- معجم المؤلفين
- تأليف عمر رضا كحالة
- مكتبة المثنى، ودار احياء التراث العربى. بيروت
- مطبعة الترقى. دمشق ١٩٥٨م
- معجم المطبوعات العربية والمعربة
- جمعه يوسف الياس سركيس. مطبعة سركيس بمصر ١٩٢٨م
- معجم المطبوعات المغربية
- تأليف عبد الله كنون
- مطابع سلا. المغرب ١٩٨٨م
- المعجم المفهرس لالفاظ الحديث الشريف
- مغنى اللبيب
- تأليف يوسف بن أحمد بن هشام الأنصارى
- عيسى البابى الحلبي. مصر
- المفصل فى علم العربية
- لأبى القاسم محمود بن عمر الزمخشري
- دار الجيل. الطبعة الثانية. بيروت.
- المفضليات
- تحقيق وشرح الاستاذ أحمد محمد شاكر، والأستاذ عبد السلام محمد
- هارون. دار المعارف. الطبعة السابعة. مصر ١٩٨٣ م.

- مقاييس اللغة.

تأليف: أحمد بن فارس بن زكريا

تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون.

عيسى البابي الحلبي. الطبعة الأولى. القاهرة ١٣٦٦ هـ .

- المقتصد في شرح الايضاح

تأليف عبد القاهر الجرجاني.

تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان

دار الرشيد للنشر. العراق ١٩٨٢ م

- المقتضب

صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد

تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة

المجلس الأعلى للشؤون الاسلامية. الطبعة الثانية. القاهرة ١٩٧٩ م

- المقرب

تأليف علي بن مؤمن بن عصفور

تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى، والدكتور عبد الله الجبورى

مطبعة العاني. الطبعة الأولى. بغداد ١٩٧١ م

- منتهى الطلب من أشعار العرب

تأليف أبي غالب محمد بن المبارك بن ميمون

منشورات معهد تاريخ العلوم العربية والاسلامية. فرانكفورت ١٩٨٦ م

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء  
صنعة أبي الحسن حازم القرطاجنى  
تحقيق محمد الحبيب بن الخوجه  
دار الغرب الاسلامى. الطبعة الثانية. بيروت ١٩٨١م
- منهج الأخفش الأوسط فى الدراسة النحوية  
تأليف عبد الأمير محمد الورد. الطبعة الأولى  
منشورات مؤسسة الأعلمى. بيروت. ودار التربية بغداد. ١٩٧٥م
- موسوعة أطراف الحديث النبوى الشريف  
اعداد أبى هاجر السعيد بن بسيونى زغلول  
دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٩م
- موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب  
تأليف الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى  
حققه وعلق عليه الدكتور عبد الكريم مجاهد، وسعيد عبد الهادى تيم  
مؤسسة الشرق للعلاقات العامة للنشر والترجمة الطبعة الأولى.  
الدوحة ١٩٨٥م.
- الموطأ  
للامام مالك بن أنس  
صححه وعلق عليه محمد فؤاد عابد الباقي. عيسى البابى الحلبي. القاهرة  
١٩٥١م

- النبوغ المغربي  
تأليف عبد الله كنون  
دار الكتاب اللبناني. الطبعة الثانية بيروت ١٩٦١م  
- النجوم الزاهرة  
تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغرى بَرْدِي  
طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب  
المؤسسة المصرية العامة للتأليف والطباعة والنشر  
- النشر في القراءات  
للمحافظ أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزرى  
دار الكتب العلمية بيروت.  
- نفع الطيب فى غصن الأندلس الرطيب  
تأليف أحمد بن محمد القرى التلمسانى  
تحقيق احسان عباس. دار صادر. بيروت ١٩٦٨م  
- النكت الحسان فى شرح غاية الاحسان، لأبى حيان الأندلسى الغرناطى  
تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلى. مؤسسة الرسالة.  
الطبعة الأولى. بيروت ١٩٨٥م.  
- النكت فى تفسير كتاب سيبويه  
لأبى الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمرى  
تحقيق زهير عبد المحسن سلطان.

- منشورات معهد المخطوطات. الطبعة الأولى. الكويت ١٩٨٧م
- النهاية في غريب الحديث والأثر
- تأليف مجد الدين أبي السعادات بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير
- المطبعة العثمانية. مصر ١٣١١هـ .
- نيل الابتهاج بهامش الديباج المذهب
- لأحمد بابا التنبكتي (انظر الديباج المذهب)
- هدية العارفين
- تأليف اسماعيل باشا البغدادي
- طبعة وكالة المعارف باستانبول ١٩٥٥م (طبعة بالافست)
- والمكتبة الاسلامية والجعفرى تبريزى بطهران
- الطبعة الثالثة ١٣٨٧هـ .
- ابن هشام الأنصارى
- تأليف الدكتور على فوده نيل
- عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود. الرياض.
- همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع
- للامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطى
- تحقيق وشرح الاستاذ عبد السلام محمد هارون، والدكتور عبد العال سالم
- مكرم.
- دار البحوث العلمية. الكويت. ١٩٧٥م.

- الواضح فى علم العربية

لأبى بكر محمد بن الحسن الزبيدى

تحقيق الدكتور أمين على السيد

دار المعارف. مصر ١٩٧٥م.

- الوافى بالوفيات

تأليف: صلاح الدين خليل بن ابيك الصفدى

دار النشر فرانزشتاير فسادن. الطبعة الثانية ١٩٧٤م

- الوسيط فى الأمثال

لأبى الحسن على بن أحمد محمد الواحدى

تحقيق الدكتور عفيف محمد عبد الرحمن

مؤسسة دار الكتب الثقافية. الكويت ١٩٧٥م

- وفيات الأعيان

لأبى العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن خلكان

تحقيق الدكتور احسان عباس

دار الثقافة بيروت

- وفيات الونشريسى «ضمن ألف سنة من الوفيات»

تأليف أحمد الونشريسى

مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر. الرباط. المغرب.

### ثالثاً: الدوريات:

- دائرة المعارف الإسلامية
- نقلها إلى العربية محمد ثابت الفندى وآخرون القاهرة. ١٩٣٣م
- مجلة اللقاء. العدد العاشر يناير ١٩٦٩م
- مكتبة الآداب. جامعة محمد الخامس
- الطبعة ٢٠. الرباط.
- نشرة أخبار التراث. المجلد الرابع. العدد ٣٩.
- معهد المخطوطات العربية. الكويت سبتمبر، أكتوبر ١٩٨٨م.